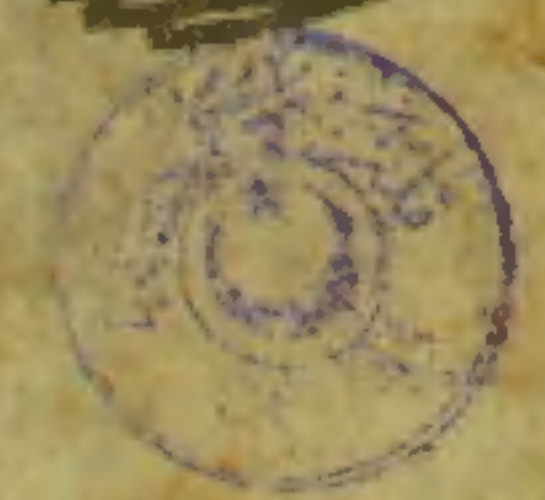




فهرست ما فيه
 الجزء الثاني من كتاب الكافي في شرح المواقيت من الكافي
 كتاب العتاق كتاب لايمان كتاب حدود
 كتاب السير كتاب اللقيط كتاب اللقطة
 كتاب الاباق كتاب المفقود كتاب الشركة
 كتاب الوقف كتاب البيوع كتاب الصرف
 كتاب الكفالة كتاب الحوالة كتاب القضاء
 كتاب الشهادة كتاب الرجوع عن الشهادة
 فهرست ما فيه

الفهرست الكافي

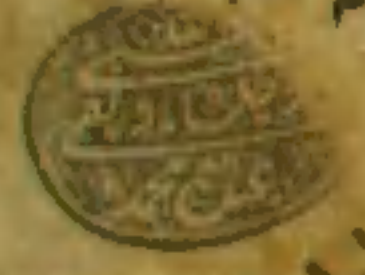


٢٠٥

فهرست الكافي في مواقيت
 الفهرست الكافي في مواقيت

فهرست الكافي في مواقيت
 الفهرست الكافي في مواقيت

فهرست الكافي في مواقيت
 الفهرست الكافي في مواقيت



فهرست الكافي في مواقيت
 الفهرست الكافي في مواقيت

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	4463 2402
Yer	MUSEUM PASA
Eski Kısım No	205

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب العتاق

العتق والعتاق عبرتان عن القوة يقال عتق الطير اذا قوي طار
عن وكره ومنه عتاق الطير لا يختص امرها بزيادة القوة والحر اذا تقدم
يسمي عتقا لا يختص امرها بزيادة القوة والكعبة يسمي عتقا لا يختص امرها بالقوة
الدائرة للتملك عن نفسه وفي الشرع عبارة عن قوة حكمية تظهر في الامور بها
يعبر اهلا للشهادة والولايات قادرا على التصرف في الامور وعلى دفع نفقته في عياله
من نفسه بزوال منف حكي وهو الرق كما القوة الحقيقية التي تحمل في محل بوزال منف حقيقي
وهو الرض والخبرة عبارة عن الخوص يقال طين حراني خالص ما يشوب به وارض حراني
خالصة لاخراج عليها ولا شرو في الشرع عبارة عن خلوص حكي يظهر في الامور لا ينقطع
عن الامور عن نفسه وانما هذا الوصف الحكمي ليس غناقا وتحرير او هو مندوب اليه
قال عليه السلام من اعتق عبدا اعتق الله تعالى بكل عضو منه عضوا من النار ولهذا
نجد ان يعتق الرجل العبد والمرأة الامه ليتحقق مقابلته بالاعضاء لا غناقا
انما يصح من الحر العاقل البالغ في ملكه لا يشترط صحة الغناقا حرية العتق ليعبر اهلا
لكل اذ العبد لا يملك وان ملك ولا عتق الا في الملك والبلوغ لانه ضرر ظاهر ولهذا
لا يملك الولي والوصي عليه والوصي ليس له ان يملك الا في الملك والبلوغ لانه ضرر ظاهر ولهذا
بغيرها حيث يوهل للاول فله والثاني بعدد والعقل لا يكون يتاى اهل
التصرف لهذا لوقال البالغ العاقل اعتقت وان صبي او مجنون وجنونه كان
ظاهرا كان القول له لا اسناده الصرف الى حاله منافية له وكذا القول
من كل مملوك املكه حرا اذا اعلنت لا يصح لانه ليس باهل لقول ملزم
ولا يقال انه لعل لقول ملزم فانه لو كان الصبي في يد رجل فاقر بالرق مخ
اقراره حتى لو ادعي بكونه حرة لا مل لا يقبل دعواه لانه ظاهر ان
حيث اقرب ويد صاحب اليد دليل الملك فلم تنقض بده النابذة من
بلا حجة والملك لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملك ابن ادم فله
اعتق عبدا غيره لا ينفذ واذا قال للمملوك انت حر او معتق
عتق او محررا وقد حررتك او اعتقتك او يا حرا او يا عتوق

بسم الله الرحمن الرحيم

فوق به العتق او لم ينو اعلم ان ذلك لا يعتاق ما يثبت به العتق وهو صريح وكناية فالصريح
ما كان مستعلا فيه وصفا وشعرا ولا يحتاج فيه الى النية لانها انما تستلزم انما
المتكلم ولا استنباه في الموضوعات فاعنا الوضوح عن النية وهو لفظ العتق والحرية
سواء ذكرهما بصيغة الجزاء والنداء لان لفظ الاخبار حول انشاء التصرفات الشرعية دفعا
للماجة كذا في النكاح والطلاق والبيع وغيرهما وهذا لان نصيب الكلام العاقل واجب
ولا وجه ان ذلك لا يتقدم ثبوت الحق في المحل يتحقق منه هذا الاخبار فان قال ردي الكتاب
والجزء الباطل او حرية من العمل فين فيما بينه وبين الله تعالى الاحتمال لا يصدق قضا
لان هذا اللفظ في الظاهر وضع لا يحايل الحق والعاقل يتبع الظاهر اذا ما وطئه غير
والنداء الاستحسان المنادي بالوصف المذكور حتى يعلم انه هو المقصود في النداء فاذا ناداه
بوصف يملك انشاء كان حقيقا لذلك الوصف فيه تصح النية اياه منادى بهذا الوصف
ولو سماه حرا ثم ناداه بياح لا يعتق لان غرضه الاعلام باسم علم لا اثبات هذا الوصف
لان الاعلام لا يراعي فيها الحاي حتى لو سماه حرا ثم ناداه بيا اذ او بالعكس عتق لانه ما ناداه
باسم علمه اذ الاعلام لا يتغير في خبر اخبارا عن الوصف ولو قال اسك حرا او جعلك حرا
او بدلك او قال لامة فركل حر ثبت العتق لان هذه الالفاظ تعبر بها عن جميع البدن وقد حر
في الطلاق وان ناداه الى حر شاي يتبع في ذلك الحر وساد ذكر الخلاف فيما رواه ان شاء الله تعالى
وان اضاف الى حر معين لا يبريه عن اجملة كاليد والرجل لا يعتق عند اخلافا لاشافعي
والكلام فيه كالكلام في الطلاق وقدمت والكناية ما احتله وغيره فاحيى الى النية اذ
للاستنباه الاحتمال كقوله لملكك عليك خرجت من ملكي ولا سبيل في عليك لا ردي عليك
خلعت سبيلك لا يثبت في هذه الاشياء بالبيع او الكتابة كما يثبت في الحق والمجمل لا يتبين
جهة فيه بلائية وعن ابي يوسف رحمه الله انه لو قال اطلقك ونوى الحق عتق بخلاف
طلقت لانه يقال طلعت من السجن اذا خلا سبيله فهو كقوله بعت سبيلك ولو قال ما انت
الا حرة عتق لان كلامه استنباه النية والاثبات هو الذي لا يثبت في هذه الاشياء كقوله الشاهد
ونحو الوصف بحرية يعتق اذا كان في كزقيت وان قال هذا ابني عتق وان تعدد اعلم
ان العبد لا يخلو اما ان يولد مثله لمثله لا الاول لا يخلو اما ان يكون مجهول النسب او معروف
النسب فان كان مجهول النسب ثبت نسبه وعتق لان المولى يملك عتق النسب في مملوكه فاذا كان

يولد حرة

الحل محتاج الى النسب قبل بلاله ثبت نسبة منه والنسب لا يثبت متصورا على الحال بل ثبت
من وقت الخلق فبين ان ملك لده يعق عليه ولا فرق بين ان يكون جليسا او قويا
لان صحة دعواه للمولى باعتبار الملك حاجة الملوك الى النسب وان كان معرف النسب عليه
ولم يثبت نسبة لانه مكذب شرعا في مقاله حيث ثبت نسبة من الغير لكن هذا المكذب في علم
دون العتق فهو في حق العتق كمن لا نسب وهذا لانه مستغن عن النسب في ان كان معرف النسب
من الغير ولكنه غير مستغن عن الحرية فيثبت بكلامه ما يحتاج اليه المملوك دون ما لا يحتاج اليه
اعمالا للفظ في مجازة عند تعدد اعماله بحقيقته وهذا خلاف ما لو كان لامر به هذه بنى
معرفة النسب من غير فانه لا يتبع الفرقة بينها لانه صار ملكا بانه في حق النسب شرعا ولو
الذي نفسه بان قال غلطت لا تتبع الفرقة وان لم يكن لها نسب معروف فلماذا اصابه ملكا بال
شرعا وان كان لا يولد مثله مثله عتق في قول ابي حنيفة رحمه الله الاخر بلانية وفي قوله
المولى لا يعق لان كلامه محال فيلحق بقوله اعتقك قبل ان اخلق او قبل ان تخلق بخلاف معروف
النسب يولد مثله لمثله لان كلامه محال لمثله ان يكون مخلوقا من ماله بالوطى عن شبهة قد
اشتهر نسبة من الغير الا ترى ان ام الغلام لو كانت في ملكه نصيبا م ولد ثم ولا نصيبا ام ولد
هنا وله انه اقبحية عند طاعة فيعت عليه كما اذا كان يولد مثله لمثله وهو محرم
النسب هذا لان الحرية من لوازم النسب الملك الاقرب بالشيء اقرب وبلازمه فكانه
قال جوابي وحده ولو نص عليه يلفوما يستحيل من كلامه ويعتبر ما لا يستحيل كذا هنا ولانه
صار محارا عن قوله عتق على من حين ملكه ادا بشوة في المملوك بسبب لعتقه اجماعا صلبة للقرابة
واطلاا السبب واردة المسبب ايع مجازا خلق عليه عند تعدد الحقيقة هو نال كلام العاقل
عن الافاء الا ترى ان الدار لو اعتق المكاتب جعل منه ابراء عن يذل الكتابة مجازا لانها
يقولان المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم ومن شرط الخلف ان يكون حكم الاصل متصورا اليه
المجاز خلفا كما في الخلف على مسر السبا ومثله المكاتب لا تصور الاصل حين خلاف معروف
النسب فان النسب قد ثبت من زيدا يشتر من عمر فكان الاصل متصورا فيكون امانته
المجاز خلفا عنه وهو يقول المجاز خلف عن الحقيقة في حق التكلم في اقامه كلامه مقام كلام
آخر فيشرط صحة من حيث انه مبتدأ وخبر قد وجد وتعد العمل بحقيقة وله مجاز لان
متعين فصار مستورا بحكمه بلانية كانه كاج حفظ الحقيقة وان كانت الحرية لا تبطل
حكم اصل الحقيقة

هذا هو الحق
في النسب
فان كان
الملك
لا يولد
مثله
فان كان
الملك
لا يولد
مثله
فان كان
الملك
لا يولد
مثله

هذا هو الحق
في النسب
فان كان
الملك
لا يولد
مثله
فان كان
الملك
لا يولد
مثله
فان كان
الملك
لا يولد
مثله

وهو ملك الحقيقة بخلاف قوله اعتقك قبل ان اخلق لانه لا وجه له في المجاز اذا اعتق
الملك الخلق اعتاق قبل الملك ولو اعتقه قبل ان يملكه ثم ملكه لم يعق فاذا لم يكن له ملك
لو عتق عتق في ملكه ثم يملك ان يجعل لثابة عن عتق في ملكه والشرط ان يكون المذموم علم
في محل الحقيقة وفي مسكتنا لهذا اللفظ على محل الحقيقة وقوله ان كلامه محال قلنا نعم لو
البتوة اما لو اثبت به الحرية فلا ولا يلزم ما لو قال قطعت يد فلان خطأ ويده صحيح ان
يكت لا يلزم المائل وان كان المائل من لوازم قطع اليد خطأ لان قطع اليد خطأ سبب
لوجوب مال مكيف وهو الارش وهو مخالف مطلق المال فلم يكن جعله مجازا عنه لاختلافها
حكما لانه وجب احدهما على العاقلة في سنتين وحله حكم العتقات حتى لا يملك بالقبض ولا يجب
الزكوة فيه قبل القبض والاخر مال يطلق بحسب حاله ولا يجب فيه الزكوة قبل القبض ان
لم يختلفا دائما حيث ان كل واحد منهما مال هذا لانه لو جعل مجازا عن وجوب المال المطلق
فانقطع ليس بسبب له ولو جعل مجازا عن وجوب المال المكيف كان هذا اقرب اى وجب المال على
العاقلة والاقر له على الغير باطل ولانه لا يمكن اثبات المال لمكيف بدون القطع فانه لو قال
على فلان ارش في كسبه لا يجب شيء واعلا درجات المجاز ان يلحق بالعرض ولا يجب
الاقر له شيء فلذا المجاز فانه هو مستب للقطع لا يمكن اثباته بلا قطع وهو الارش وما يمكن
اثباته وهو مطلق المال ليس بسبب للقطع فقد رتجحه اصلا فيلحق اما الحرية فلم تختلف
دائما وحكما فجعل مجازا عنه ولو قال هذا الى اوهذه احق ان كانت امة ومثله يولد
لمثلهما عتقا وان كان مثله لا يولد لمثلهما فهو على الخلاف الذي مر ولو قال لصبي صغير
هذا جدك قبل هو على الخلاف وقيل لا يعق اجماعا لانه لا موجب لهذا الكلام في ملكه
الا بواسطة الاب وتلك الواسطة غير ثابتة في كلامه ولا موجب لكلامه بدونها
حتى جدل مجازا عن موجب فاما الابوة والبنوة فلها موجب الملك لا بواسطة فجعل كلامه
مجازا عن موجب فان قال هذا احق لا يعق ودوى الحسن عن في حنيفة رحمه الله
لانه يعق لان الاخوة في ملكه موجبا وهو العتق فجعل هذا اللفظ مجازا عن موجب
وجه الظاهر ان الاخوة لا تكون الا بواسطة الاب والام لا تفاد عتقا عن مجازة
في صلب اوزحم وهذه الواسطة غير مذكرة ولا موجب لهذا الكلام بدون هذه
الواسطة ولو قال لجدك هذا يعق قبل على الخلاف وقيل لا يعق اجماعا وهو لا يظهر

وقوله

وهو

م

لان المسار اليه اذ لم يكن من جنس المسيح فالعبارة للمسيح كالوفاة فصاعدا على انه ياوت
فاذا جاز جاز فان المسيح يبطل والدكت والانه من في ادم جنسان لا اختلاف
المسار فلم يكن المسار اليه من جنس المسيح فيتعلى الحكم بالمسيح وهو مودوم ولا يتصور
الكلام في المودوم اجابا او اقرارا فلما قال هذا مولاي او يا مولاي عتق ام لا
فلان الموت يذكركم في الناصرة قال الله تعالى ذلك ان الله مولى الذين امنوا و
لا مولاهم ويذكركم في ابن العم قال الله تعالى اني خفت المولى من رايي ويذكركم في المولاة
في الدين ومعنى الحق والمحق لكن الاول ليس مراد لان المالك لا يستند من ملوكه عادة
وكذا الثاني لان سبب العبد معروف في الكلام فيه والثالث نوع مجاز والمجاز لا يحتاج
لحقيقة والاضافة الى العبد ينافي كونه متعنا فعين الحق يلحق بالصرح ولا يحتاج
ايه النية كقوله لعبد وهبت نفسك مني فانه يعنى به وان لم ينو لان موجب هذا اللفظ
ازالة الملك الا انه اذا اوجبه للعبد يكون مريلا بطريق الاستقاط فلا يحتاج الى قبوله ولا يرتد
برده وكذا لو قال لامته هذه مولاي لما حتم ولو قال عتبت به الموتى في الدين او الكذب
صدق فيما بينه وبين الله تعالى للاعتناء لم يصدق قضا لان خلاف الظاهر والاشياء
فلانه لما عتقت الحق مراد الحق بالصرح ولو نادى بلفظ الصريح بان قال يا حرمي عتقت
يعنى فلذا اذا قال هذا اللفظ وقال لا يعنى في الثاني بالانية لان هذا اللفظ في موضع
النداء يراد به الاكرام لا التحقيق لقوله يا سيد يا مالك ولو قال له يا سيد يا مالك لا يعنى
بلانية فلذا اذا قال يا مولاي فلما الكلام محمول على حقيقة ما اطلق حقيقة قوله يا مولاي
ان يكون له ولا عليه وقد عتقت الحق لذلك خلاف يا سيد يا مالك لانه ليس فيه ذكر ما يخص
باعثه اياه وكان اكراما محضا ولو قال عتقتك او حرمك حرم عتقت العبد وقال لا يعنى
لان اولاهما غير عتق ويحرم من غير محل للعتق فبطل وهذا لانه اذا لم يكن احد محلا
للعق فغير العتق مما لا يكون محلا له ضرورة وله ان اولاهما على احتمال التبعية حتى ترفع
التعيين مسألة العبد والعلما محتمل احق من الاهداء فجعل ما وضع حقيقة مجازا
عما حتمه وان استحال حقيقة وهما ينكران الاستعارة عند استعمال الحكم ولو قال يا اي
او يا اخي لم يعنى لان لنداء الاعلام المنادي واستحضاره فاذا نادى بوضوح انما
فيه لقوله يا اخي كان التحقيق في ذلك الوصف المادي استحضاره بذلك الوصف واذا نادى

العتق

بوصف لا يملك اجابه فيه لقوله يا بني كان مجرد الاعلام دون اثبات الوصف فيه لانه لا يملك
اثبات البنية بالنداء اذ لو كان مخلوقا من ما غير لا يكون اثناله بالنداء فعمل ان مقصود
فيه مجرد الاعلام والاكرام دون التحقيق وعن ابي حنيفة رحمه الله شافاه انه يعنى فيها
والصحيح هو الاول ولو قال يا ابن لا يعنى لانه صادق في مقاله فانه ابن ابيه ولو قال
لعبد يا بني اولامته بالنية لا يعنى لان هذا منه لطف الكرام لانه صغير الابن والعتق
بالاضافة والمودوم اجبر ولو قال ابن كوجه مست لعلامه اولامته اختلف فيه واختار
الصمد الشهيد انه لا يعنى لانه لا يراد به التحقيق ولو قال لعلامه الى جان بذر لا يعنى
ولو قال لاسلطان في عليك نوكي به العتق لا يعنى لانه ليس من ضرورة انتفاء
سلطانه عنه انتفاء الملك كما تب فانه لاسلطان للمولى عليه وهو مملوك خلاف لا سبيل
في عليك لان من ضرورة انتفاء السبيل عنه من كوجه العتق لان له على المالك سبيلا
من حيث المطالبة بذلك الكتابة ولان السبيل في اللغة الطريق المسلوكة ولا يمكن العتق
لحقيقته ان حيف في العبد لانه ليس بطريق مسلوكة فجعل الكتابة عن الملك لان الطريق يتوصل
اليه غير والمالك في العبد يتوصل به شرعا الى نفاذ التصرفات وكانه قال لا ملك في عليك
ولو قال لا ملك في عليك نوكي به العتق عتق كذا حنا فاما السلطان فيراد به المحجة قال
ابن عباس كل سلطان في القران فهو حجة ويذكر ويراد به الاستيلاء واليد وسمي
السلطان به لقيام يده واستيلايه فكانه قال حجة في عليك لا يد في عليك ولو فرض عليه
لا يعنى وان نوكي كذا حنا وهذا لان لا يد في عليك يتبع من ليد دون الملك واليد يتبع من
انتفاء الملك في الاجابة والكتابة فلو جعل كناية عن العتق فيه ازالة اليد والكتابة باللفظ اكثر
ما وضع له اللفظ وانه لا يجوز وكذا لا حجة في عليك تعرف من ليد دون الملك والتعريف ما
خلاف لا ملك في عليك فانه يتبع من ليد مطلقا واذ ابا انتفاء الرقبة واليد فلو جعل كناية
عن الحق فيه ازالة ملك اليد والرقبة لا يثبت باللفظ اكثر ما وضع له اللفظ فلهذا افتريا
واذا قال لامته انت طالق او يا ايها الغريمي ونوكي به العتق لم يعنى عندنا وعند الشافعي
به يعنى اذ انوى وعلى هذا سائر الفاظ الصريح والكناية له انه نوكي ما جعله لفظه ففتح
نيته كقوله لا ملك في عليك نوكي به العتق وهذا لان بين المالكين التصرفين مشايعة
ففتح استعارة احداهما لآخر كجواز استعارة الميراث والحجر والتجارية للاسند الا ان قال

بلادة وشجاعة اما الاول فلان كل واحد من المملكين رفاقا عليه السلام النكاح رفق
وبكل واحد منها يثبت الاختصاص كما في كل واحد منها ملك العين اما ملك العين فلا خفاء فيه
واما ملك النكاح فهو ملك العين ولهذا كان التاميد مضمنا له والنايت مبرر لانه كاي
لا لا جارة ويستباح بكنه احد منها ايضا الوطى واما الثاني فلان كل واحد
منهما لا سقطا للملك محتمل للتعلق بالشرط والجمالة يعني على السراية غير محتمل للمسح وما يثبت
من الاحكام كقبول الشهادة وجواز القضاء ونحوها فليس بالشر لا سقطا لانه لا زالة
فلا اثر له في الاثبات للثبات فيها لكنها تثبت بناء على سبب سابق وهو كونه ملكا لا بهذا
الاستقاط ولهذا استعان لفظ التحريم والعق للطلاق فكذلك اعكسه لان الاستعانة
لا يقع بلا مناسبة بينهما فلا ينافي شي غير الاول انما سببه كالاخوة لنا انه نوى
ما احتمله لفظه فيلغو لان النية الخالية عن اللفظ الدال عليها لا توجب عقبا كذا لو قال
استقني ونوى عقبا وهذا لان الطلاق لا يخلو العاق حقيقة وهو ظاهر ولا محالة لانه
لا يكون بالمشاهدة ولا مشاهدة بينهما لان الاعاق اتي بالقوة اذ العبد الحق بالاموال
لان الرق الكفر وهو موت كما قال الله تعالى او من كان ميتا فاجيئناه اى كذا فقد
وبالاعاق نفي ويقدّر ويضرب اهلا للملكية والشهادة والقضاء والطلاق رفع القيود
لا يبعد النكاح ببيت حر قادر كما كانت لكنها ممنوعة عن الخروج والبروز والتزوج
وبالطلاق يرتفع المانع فتظهر القوة الثابتة فيها ولا خفاء ان احداث القوة اقوى من
ازالة المانع ليعمل القوة الشرعية عليها ولان ملك الميم فوق ملك النكاح بدليل انه يدخل فيه
ملك المنة بقا ولا ينعكس فكان استقاطه اقوى من يزيل اقوى للملك ولانه يزيل ملك الرتبة
وملك المنة في محله وفي شرط المجاز ان لا يكون عمله في المجاز اقوى من عمله في محل الحقيقة
وهنا لو جعل المجاز اقوى لكان عمله في محل المجاز اكثر من عمله في محل الحقيقة لان عمله
في محل الحقيقة ازالة المانع من الفعل فتطرد في محل المجاز اثبات القدرة وازالة الضعف ولا شك
ان الثاني اقوى فلذلك لا يقع بان طلق وان نوى به العتق وتطلق بان نوى ان نوى به
الطلاق ولو قال انت مثل الحر لم يقع لانه اثبت المائدة وهي قد تكون عامة وقد تكون خاصة
فلا يقع بلائمة بخلاف ما انت الاحد لانه اثبات الحرية بالبيع والوجه ولو قال ناسك
راسخ حر او بد نك يدين حر لا يقع لانه تشبيهه بالشيء لا يقتضي المساواة التشبيه

حكم

مبنى
في
اثر الاستقاط

بالشك

من جميع الوجوه ولونون ففان راسك راسخ حر او بد نك يدين حر عتق لانه وصف
ما يعبر به عن الجميع كوصف الجميع ولو قال انك لله او انت لله لم يقع وان نوى عند
ومحمد رهما الله لانه صادق في مثاله اذ المخلوقات كلها لله تعالى فهو كقولك انت
عبد الله وعندنا يوسف يبعث اذ انوى لان معناه انت خالص لله تعالى وهذا
بانسنا ملكه فهو كقوله لا ملك لي عليك لو قال لامته دبرك حر لا يقع لانه لا يقبره
عن جميع البدن خلاف الفرج قال عليه السلام لعن الله الفرج على السروج الى النساء
على الافراس **فصل** في ملك دارهم حرهم منه لما روى عن عائشة رضي الله عنها
انه قال من ملك دارهم حرهم منه فهو حر وفي بعض الروايات عتق عليه وقال اصحابنا
الظواهر لزمه ان يقع ولا يقع قبل اعاقه لقوله عليه السلام لن تحب ولد والد
الا ان يحب ملوكا فيشترى به فيعتقه فانبات الاعاق بعد الشر دليل على انه لا يقع
بنفس الشر ولان القربة لا يقع ابتداء الملك فلا يمنع بقاء الا يترك انما لما منعت بقاء
ملك النكاح منعت ثبوته ابتداء ولنا ان الفاء للوصل والتعقيب فيقتضي ان يكون متعقبا بذكر
الشرك لا بفعل مبتدأ كما عاين اطهره فاستبعد سقاء فارواه اى بذلك لا طعام
والسقي وهذا لانه لو صار معتقا بفعل مبتدأ وقد وجد ذلك قد لا يوجد فلا يقع
معنى التعقيب والعق جملة فلا يقع الابعد الملك وانشاء ملك النكاح حرمة المحل وهو موجود
قبل العقد والحديث لغومه يتناول كل قرابة مؤيدة بالحرمية ولا اذا اذ غيره وعندنا في
لا يقع الا الوالدان والولودون لان العتق اقوى الصلابة فيناط باقرب القرابات
وهو الولاد لكان الجزية والاصل هو الاتفاق بين البعض والكل فجعل ملك الرجل ابنة واباه
ملك نفسه والعبد اذا ملك نفسه عتق فكذلك اذا ملك اباه او ولده والقرب في المتوسط
تجاوز في الاصلاحة الارحام ولا يقع بالملك كمنى الاخوان الاعمام وقد تحت بالبعيدة في الشهادة
والزكاة والقود وحل الخليفة وامتناع التكاثر فلذا في هذا الحكم ولان هذه قرابة قصر
عن الولاد نظرا الى ما ذكرنا وثبوت العتق بلا اعتاق عرف ثم بخلاف القياس فاعتصر عليه
ولم يلحق غيره به دلالة اوقياما لقوايت شرطها وكنا ما رويناه فيه دليل على ان علة
العتق القرابة مع الملك اذ مثل هذا الكلام لبيان سبب كقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر
فليصمه وقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا

شبهه ووصف
الخصم

عتق عليه
عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

جرام

جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني دخلت السوق فوجدت اخي يبيع
 فاشتريته وانا اريد ان اعقته قال فان الله تعالى عتقه وان هذه قربة صيبت عن اخي
 الذي هو لا يستغفر اني ان يصان عن عليها وهو الاستغفار وهذا لان النكاح
 المأخوذ من القرابة ميسرة عن ذل ملك النكاح عليها والاستغفار قصور الاستغفار
 فترى ذلك الميسر ابلغ ولا استخدام فيه اعم فكان الذي فيه اعظم فلما حرم ذل هذه القرابة
 فلان يحرم هذا اذ في قتل ملك النكاح اصغر من ملك الميسر في حمة الاضيق هذه القرابة
 لا يدل على حرمة الاقوى قلنا الحمة كانت ميسرة عن الذي عتقنا لصلته لان هذا
 قربة يترفع صلبها ويحرم قطعها فترى ما يورد في الاستدلال لانه يعناد الوصل على ما روي
 انه عليه السلام حرم الحج بزوج وافي رحم وقال انكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحام من اشار الى
 المنافرة التي تكون بين الغراير وقال الله تعالى واتقوا الله الذي تسمعون به والارحام الى اتقوا
 الله ان تعصوه والارحام ان تقطعوها فثبت ان الرحم يجب وصله ولا يجب فيما عدا المأخوذ
 فثبت انه المأخوذ صلة اذا نكحت بالمحرمية سبب ميسرة الرحم عن القطيعة وعما يخالف الوصل
 من الملك الاستدلال وما هو قولي الملك قولي الاستدلال فكانت الميسرة اولى والتعليل بالحجة
 والولاد لا يضر بالانما قاصرة فلم يصح ما قال في الفرع الا ان انا عدم العلة وعدم العلة
 لا يوجب عدم الحكم لجواز ان يكون الأصل معلولا بعللة اخرى متعديلة لما يتبادر من ذكركم
 المحرم ان يكون قربة حرم نكاحه ابدا فالدم عيانة عن حرمة النكاح فالحرم بلا رحم
 ان ملك زوجته ابنه او ابنته او اخيه او اخوته رضاعا لا يفتق لان المحرمية ما يثبت
 بالقرابة بل بالمصاهرة او بالرضاع ولا بد ان يكون الدابة مؤثرة في المحرمية لان السارح
 اعتبر محرمية في صفة للرحم في الحديث وكذا الرحم بلا رحم كبنه الاعمام والاخوان لا يفتق
 لان القرابة بعدت ولم تؤثر حرمة النكاح فلم يفتق بالملك ولا فرق بين ان يكون المالك مسلما
 او كافرا في دارنا او مشركا او مجنونا حتى يعتق الذي يفتق عليهم لعدم العلة وهي المحرمية مع القرابة
 فان قيل العتق وجب صلة كالعتقة اذ هي العتقة ثبت باسم الولد والابن عند
 اختلاف الدين والنصر اذا اشترى المكاتب احاء ومن يحرم مجراه لا يتكاتب عليه قلنا
 لانه لا يملك له حقيقة ومما أحل له العتقة ولا يفسد نكاح امراته ان اشترى احاء والحكم الثاني
 بعلته ذات وصغير لا يثبت ما حرمها الا ان المكاتب اذا ملك اباه يفتق عليه بيعة لان الكا

في سورة البقرة
 انما يريد الله ليجعل
 عليكم الدين حلالا
 ولينزع الغم
 عنكم ويذهب
 البأس

عن العوام
 المحرم

المحرم

المحرم

كسبه ونسبه ملك حقيقة وحق الآباء والاولاد يثبت في الكسب حتى يجب عليه نفقة
 اخيه اذا كان ملتسبا وان لم يكن موثرا وحق الاخ لا يثبت في الكسب حتى لا يجب عليه نفقة
 اخيه اذا كان ملتسبا ولان صلة الرحم فرض ولكن القدرة شرط ولا قدرة للمكاتب على كتابة
 اخيه لان الكتابة نوع عتق والقدرة له على الاعتناق بخلاف الولد لان مقتضى ان
 يعتق جميع اجزائه فيسبب العتق في قربه ولذا اتفقوا لمقتضاه وعن ابن حنبل رضي الله عنه
 انه يتكاتب على الاخ ايضا وهو قولها فثبت ايضا وحل وضع النكوة لا يدل على حرمة
 صلة العتق فالتكوة نفسها ميسرة ولكن بين الآباء والابناء ليس بعدة لان التعليل
 لم يتم للاشتراك في المنافع ولا لذلك بين الاخوين وكذا حل الشهادة لان الشهادة لا يبر
 لا تفتق لانه كاشاهد لنفسه من حيث جبر النفع وقد علم في الاخ وكذا وجوب القصاص
 لان الابن يقتل بآبائه فيفتق عليه بالملك فثبت ان الولد اذا لا يتكاتب اباه قاصدا لان الشرع
 حرم عليه قصد الاب بالقتل كرامة للاب لانه يعتق عليه لو ملكه وكذا حل الخلية
 لان الوحشة التي تلحق الانسان محل خلية لغيره دون الوحشة التي تلحقه بغيره ومن الطاعة
 فمروا بحق الملك فان لم يجب الميسرة عن اذ في الامرين بالرحم لا يدل على انه لا يجب عن الاعمال
 ومن اعتق عبدا لوجه الله تعالى او لشيء كان او لا يعتق عتق لصدد ركن التعريف
 من الاهل في المحل وصف القرابة زياكة في الاول اذا الاعتناق يستغنى عنه كما في العتق على
 مالي فلا يفتق العتق بعدد في الاخوين واعتناق المكنة والسكينة وانفع لان الاستطاعة
 لا توقف على الرضا وامر الاكراه في اعدائهم الا يورث ان العتق يثبت بالهبة وليس للابن ان يرضى
 به والاصل قوله عليه السلام ثلث جد من جد وهو من جد النكاح والاطلاق والعتاق
 والمعازل من يتكلم بكلام ولا يريد به حكمه وعن عمر رضي الله عنه من تكلم بطلاق او عتاق
 او نكاح فهو جائز عليه وفيه دليل على ان حكم هذه التصرفات يثبت بمجرد التكلم سواء
 قصد به الحكم او لم يقصد وان اضاف العتق الى ملكه في الطلاق وفيه خلاف
 المشافعي وقد عرف في الطلاق وان اضافه بشرط بان يقول عبدا ان دخلت الدار
 فانت حر صح لانه استطاق فيقبل التعليق بشرط بخلاف التعليلات فان تعليلها بالخطار
 يفتق في القار واذا خرج عبد حر في ايما مسلا عتق لقوله عليه السلام في عبد الطائف
 حيز خرجوا اليه مسلمين هم عتقا الله ومنقره في السير ان شاء الله تعالى فان اعتق حاملا

لا يعلم

المحرم

عقن لملك معها معا اذا الصفات الملكية الثابتة في الامهات تسير في الاولاد
وان لم يبق الخلق خاصة عقن لانه محل العقن فلهذا يعقن الام فلان يعقن اذا افرده
بالعقن يداوني وانما لم يعقن بوجه وجهته لان التسليم شرط في الهبة والقدرة على التسليم
في البيع وقد تعذر تسليم الملك لم بشرط شيء في ذلك في الاعناق ولهذا صح اعتناق
الابق ولم يعقن الام لانه لا وجه الى اعتناقها فقد لا ينفك عنها ولا ينفك ما فيه من
جعل المتبوع تبعاً لبعده وهو قبل الموضوع ولو اعتق لملك على مال بان قال لامة اعنت
ما في بطنك على الف درهم عليك قبلت ثم ولدت لاقل من ستة اشهر فهو حر ليعتقنا وجوده
في البطن حتى يعلق عنه بقبولها وقد وجد منها القبول والمال واجب على الجنين لانه شرط
على الام دون الجنين لانه لا ولاية للام على الجنين في الزام المال ياء لان الاب لا يعلق هذا
العقد على الجنية فالام اولى على الجارية لان الجنين في حكم العتق كشخص على حدة واعتناق
شخص يبدل على شخص آخر لاجل ان الملك الذي يجب بقابله العتق كالملك الواجب
في العاوضات وثم انما يصح اجاب العوض على من سلم له العوض لا على من لا سلم له
بخلاف ذلك المخرج والصلح عن دم العبد فان شرط البدل على غير المرأة وغير من علم القودن
جايز لانها لا يستفيدان شيئاً بقابله ما بدلت سقط حقها في شرط الملاك عليها وملا الملكا
بقابلته شيئاً بدلت زاناً سقط من حق معتبر صح على غيرها اذ غيرها في معناها وقد قررنا
في الاطلاق وانما يصح قيام الملك وقت العتق اذ ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت العتق
فان ولدت لاقل من ستة اشهر منه لم يعقن لانه لم يبق وجوده الولد تبع لامة ملكا حتى
لو ولدت من زوجها كان مملوكا لسيدها وحرية حتى ان ولد الخمر حر كحال ورقا
وتدبير او استيلاء او كتابة ليعتقنا باخللاقة من بائنا ولم يبق باخللاقة من بائنا ولا ان
ما هو مستهلك بالمال لان ما رها في مؤمنه ولان عتقها يستلزم عتقه بخلاف عتق الاب
وانما ترك هذا الاصل فيما اذا ولدت من سيدها لانه مخلوق من ماله فعتق عليه ولا يعاد من
ماء الامة ماء لان ما رها مملوكه بخلاف امة النبي لان ما رها مملوك سيدها فتمت
المعاصرة فزحنا ما رها باذكارنا والزوج قد رضى بذلك لعله بخلاف ولد المخدورة لانه
لم يرض الوالد به **باب** عتاق نصف العبد
اذا اعتق الولي بعض عبد لم يعقن كله وسعى في بقية قيمته لسيده وقادام يسعى في مكاتب

ولا يصح

ووجب ازالة الملك عن الباقي بالاستسقاء او الاعناق واذا زال كل ملك يعقن جنيده وهذا
عندنا جنيده رضى الله عنه وقال الشافعي رحمه الله عليه ولا سقاية عليه وامرنا ان الاعناق يعقن كله
يعقن عند وعندهم لا يجزئ واصافه الى البعض كصافه الى الكل فلهذا لا يعقن كله عند
وعندهم يعقن كله ثم قوله عليه السلام من اعتق شقيقا له باعده عتق كله ليس له فيه شريك
ولان الاعناق ابنا العتق كالاعلام فانه ابنا العلم والعتق قوة علمية يظهر بها سلطان المالك
ونفاذ الولاية وابناؤه بازاله حده وهو الرق الذي هو صفة حكمي الى حالة حكمية في المحل
بأن يثبت الملكية باعتبارها وتعا الملك لا يكون الا بقاء الرق وهو تجزئ كاعتق في الصحيح لاستحقاقه
ان يكون بعض ثابعا قويا مستقيا بالمالكية واهلية الشهادة والولاية والبعض ضعيفا ازيل المالكية
والولاية والشهادة ولان الرق عقوبة الكفر ولا يتصور وجودها على النصف ثابعا لان الذنب
لا يتصور من النصف وان النصف اذا لم يكونا مجزيين لم يكن الاعناق مجزئاً باضرورة والا يلزم
الانحراف بل موثر او عكسه وصار كالتطليق والطلاق وما لا يجزئ اذا ثبت بعضه ثبت كله كالطلاق
والاستيلاء والعفو عن الضمان فان طلاق بعض المرأة طلاق الكل استيلاء نصيبه من امته مشتركة
استيلاء الكل حتى يصير كلنا ام ولد وعفو احد الورثة نصيبه يسقط القود وله قوله عليه السلام
من اعتق شقيقا له في عبد كلف عتق عتيقه وتعلق العتق او الا يكون فكيفنا يحصل الخاضع
ولان الاعناق ازالة الملك وهو عبادة عن القدرة على التصرفات في المحل بوصف الاختصاص وانما يثبت الرق في
ثبوتها وزوالها عرف في بيع النصف وشري النصف كمن يعلق به حكم لا يجزئ وهو العتق ويثبت
زوال الرق ضرورة كفسل اعضاء الوضوء فانها مجزئية تعلق بها اباحة الفلوة وهي غير تجزئية وحرمة المحل لا تجزئ
واذا كان كذلك فباعنا بعض العتق ولا يزول شيء من الرق لان ثبوت العتق هو تجزئته على طوائف
كل حكم سقوط الملك اذا سقط بعضه فقد وجد شرط على العتق فلا يكون حراً أصلاً في شهادة وسائر
احكامه وانما طنا بان الاعناق ازالة الملك قصداً وان وجد عتقه زوال الملك الرق لان
الملك حقه لانه المستغنى به عن الخوض في الرق حق الشرع لانه من الاستسقاء فان الكفار لما استغفروا
عن عبادة الله تعالى جازاهم الله تعالى بان جعلهم عبيداً عبيداً والجنار ما يحب الله تعالى على عبادة
فعل العبد فيكون حقه وطهراً في القطع جازا لكونه خالص حقه او حق العامة لان الرق
عليهم ليعتقوا بهم ويكون معونة لهم على اقامة التكليف فلو جعلنا الاعناق ازالة الرق قصداً كان
العبد مطلقاً حق الغير قصداً ولو جعلنا ازالة الملك قصداً ويثبت فيمنه زوال الرق وزوال العتق

لكان فيه ابطال حق الغير مما لا يمكن من ابطال حق الغير قصداً وبذلك من ابطال حق نفسه
 قصداً بجعله حق غيره مما لا يرى ان الجهد المشترك لا يعتد احدهما نصيب صاحبه بل
 ولولا حق نصيبه يتعدى الى نصيب صاحبه بالحق والفساد مما وحكم التصرف ما يدخل تحت ولاية
 التصرف وهو ازالة حقه لأحق غيره والاصل ان حكم التصرف لا يكون متديلاً عن محل التصرف بل محل التصرف
 والمنا يتعدى الى ما وراه ضرورة عدم الترخي والمالك محرم كما يتبين على الاصل في السعاية
 في الباقي لا حياض المية الباقي عند العبد والمستسقي عنده منزلة المكاتب لان روال الملك
 عن البعض يقتضي ثبوت المالكية في كله اذ لا يمكن من التصرف مع بقا المالك في بعضه وبقا المالك
 في البعض يخرج من المالكية قلنا بالمالكية لا اذ في حقه عملاً بالدليل وهو حكم المكاتب والسعاية
 كبذل الكتابة فله ان يستسقيه وله ان يعتقه اذ المكاتب محل الاعتاق غير انه اذا عجز لا يرد
 الى الرق بخلاف الكتابة المقصودة لان السبب في عقد العمل الفسخ وهذا لا يملك المالك
 لا الى احد فلا يحتمل الفسخ وهذا السبب ان الله الملك لا احد فلا يحتمل الفسخ وهذا لان الكتابة
 عقد حذر من تخلف فانتقل الحق من السيد الى المكاتب تحميلاً لمقصود المكاتب في الشيء مما يقع
 قبل التصرف فيه واذا اضمحل الاول ليس في الطلاق والعفوية متوسطة كما كانت الكتابة بين
 الحرية والرقية فاشتباها في الحكم لا في المسمى والاستيلاء في حيلها ما امكن لانه فرع ثبوت
 النسب النسب لا يخرج فكذا الاستيلاء حتى اذا ادعى احد الشريكين ولداً من بينهما ثبتت نسبته وصارت
 ام ولد ويملك نصيب الشريك بالضممان بكل الاستيلاء اما لو استولد نصيبه من مدبره
 يقتصر عليه واذا كان العبد بغير الرجلين فاعتق احدهما نصيبه صح ثم ان كان العتق مؤبداً
 فللساكن ان يعتقه ويستسقيه والولا بينهما او يصنعه قيمة نصيبه فان حرم رجوع العتق على
 العبد والولا للعق وان كان العتق مفسراً فللساكن ان يعتق او يستسقي والولا بينهما وليس
 له ان يعتق وهذا كله عند اية حيفه رحمه الله وعند ما ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية
 مع الاعسار والولا للعق في الوجهين فلا يرجع العتق على العبد وهذه المسئلة جسيمة على جرح
 الاعناق وعدمه وقدم على ان يسار العتق لا يبلغ السعاية عنده وعند ما يبلغ لقوله عليه السلام
 في الرجل يعتق نصيبه في الملوكة ان كان غنياً فمنه وان كان فقيراً استسقى في حصة الآخر قسم والقسمة تقتضي
 قطع الشركة ولان القياس من تعارفا اذا احدهما يقتضي ان يجب الضمان على العتق مؤبداً كان
 او مفسراً لانه افسد نصيب شريكه باعتاق نصيبه فانه يتعدى عليه استدامة ملكه والتصرف

المواضع

والتصرف في نصيبه وضمان الافساد لا يختلف باليسار والاعسار والاخر يقتضي ان لا يجب
 ضمان على العتق لانه متصرف في نصيب نفسه والمتصرف في ملكه لا يكون متديلاً ولا يملك الضمان
 وان حقه يتعدى جزءاً تصرفه الى ملك الغير كمن سقى له من فرت ارضه فان اوجرت الحصاد في
 ارضه فاعترق شيء في ملك حاره فعلنا بالقياسين في الحالين عملاً بما واه ان نصيب الشريك لا يستغنى
 وقيل احسن عند العتق لان بعد اعتاق البعض يمنع استدامة الملك فيما بقي لوجوب تكميل
 العتق ومن احسن ملك الغير عنده يكون مضموناً مؤبداً كان او مفسراً وجد منه صنيع او لا
 كما لو حبت ربح بنوب انسان والعتق في صنيع انسان كان الصنيع ان يرجع عليه بقيمة
 صيفه ان اختار صاحب النوب امساك النوب فلذا هنا ان العبد فتيه فيستسقيه في الحذر
 بيان ان الضمان يجب على العتق عند يسار وذا لا ينبغي عليه وجوب السعاية على العبد بوصف
 التخيير وفايدة القسمة في نفي الضمان ان كان فقيراً والمعتبر يسار التخيير وهو ان يملك المال
 قدر نصيب الاخر لا يسار الفسخ وذلك في العيون وهو المختار ان المولى في ضمان العتق من ملك
 ما يساوي نصف العتق سوى المنزل والخدام ومناج البيت وبناب البدن وهذا لان
 اختلاف هذا الضمان باليسار لا يتحقق معنى النظر للشريك فانه اذا استسقى العبد يتأخر وضمانه
 اليه واذا اعتق شريكه يتوصل اليه ماله نصيبه في الحال ما يملكه هذا اذا كان مؤبداً له من
 المان ما يبلغ قيمة نصيب شريكه ثم قولها ظاهر فقدم رجوع العتق باضرار على العبد لان
 السعاية لا يجب عليه في حالة يسار الولاء للعق لان العتق كله من جهة لخدمته في الاعتاق
 واما بيان قوله في خيار الاعناق والاستسقاء لبقاء ملك الساكن في الباقي لان الاعتاق يخرج
 عنده فاما اعتق نصيب العتق فقط وبقي نصيب الشريك على ملكه فله ان يعتق او يستسقي والولا
 بينهما لان نصيبه عتق من جهة والتضمين عند اليسار لانه افسد عليه نصيبه حيث احتسج
 المالك من الغير واستدامة الملك يرجع العتق باضرار على العبد لانه بالتضمين يقيم العتق في نصيبه
 مقام نفسه وقد كان له الخيار بين ان يعتقه او يستسقيه فيثبت ذلك للعق بعد اداء الضمان
 ولانه بالتضمين يصير ملكاً نصيبه من شريكه فيلحق بالولا ان العبد كله له فاعتق نصفه فخير
 في النصف الباقي بين ان يعتقه او يستسقيه والولا كله له لان الكل عتق من جهة حيث ملكه اداء
 الضمان وفي حال اعسار العتق له ان يعتق او يستسقي لبقاء ملكه والولا له لان العتق منه يرجع
 المستسقي على العتق لما ادرك اذا ايسر عند ابن ابي ليح لانه هو الذي الزمه ذلك بفعله وعندنا

صاحب

ويشابه العتق

والاعسار

سار

هذا هو الحق
على العبد
على العبد
على العبد

لا يرجع الملعون الى حيفه رحمه الله فلان الحق البعض كما كتب اما عندهما فانه ان لم
هذا الضمان عتقا لانه عتق كله قبل الضمان فما بقي به ديناً وجب على المولى ان يملك ما في ذمته لان
المولى معسر وضمان العتق لا يجب على المعسر الما يجب على العبد لانه لما تقرر ان الله ملك الشريك
بما لا يتقرر او جينا على العبد لان منفعته حصلت له فكان هذا الجواب ضمان على العبد عوض
حصل له فلا يرجع به على غيره بخلاف الموهون اذا عتقه الراهن المعسر فان العبد يسعي في الدين
ويرجع به على الراهن اذا ايسر له يسعي في رقبته قد فلت اذا عتق باذنا فاقا او بفضي ديناً او
على الراهن ومن كان مجبراً على قضاء دين في ذمة الغير من غير التزام من جهة ثبت له حق
الرجوع به عليه لانه يصير ملكاً له باذنه الضمان فكان الرجوع بحكم ملكه ما في ذمته
وعند الشافعي ان كان العتق موسراً يعتق كله ويضمن لشريكه نصيبه وان كان معسراً
فللشريك ان يستدتم الرق في نصيبه فيدركه كان يتصرف من قبله فيباع ويوهب
فالعتق عند الشافعي ان كان مؤسراً وان كان معسراً يجزى ولا يورث التخرج الى الحرية بالسعاية له
ان عسرة العبد اظهر من عسرة العتق لانه ليس له اهل يملك المال فاذا لم يجد ضمان على العتق
بغيره فادنى ان لا يجب على العبد ان يعتق معسراً وان العبد معسر جبان ولا يمكن له عتاق
الكل جانا للاضرار بالسائلين فحق على ما كان من قبل لنا ما رويانا ولانه لو امكن لبقاء الملك
بوصف العتق في النصف مع العتق في النصف الاخر لم يبق فيها اذا كان العتق موسراً حتى لا يجب
الضمان عليه لكونه متصرفاً في ملك نفسه ولان العتق قوة حكمية مؤثرة في المالكية والوض
من المالكية تلك الاشياء باسبابها وملكها باسبابها الما يصور من الاشخاص لامن الاستقاص
فيستسعى لان لا يورث الاجتماع بين القوة الموجبة للمالكية والضعف المنافي للمالكية في عتق
واحد والاستسقاء لا يفتق الى الجناية بل هو مبني على احتباس المالكية كما في البصايع الموه
بسبب المنع وتعتبر القيمة في الضمان والسعاية يوم العتاق لانه السبب في العتق وكذا
حال العتق في اليسار والاعسار حتى لو كان مؤسراً مذاعق يعنف لم يسقط بالعسر الطاري
وان كان معسراً حينئذ فالعتق ليس بسبب الضمان فلا يجب من بعد ولو شهد كل واحد من الشاهدين
على صاحبه بالعتق سعى العبد لكل واحد منها في نصيبه مؤسراً كانا مؤسرين او كان احدهما
موسراً والاخر معسراً عند اية حيفه رضي الله عنه اما من ادرك العبد فلا تفاقم عليه ولا يملكه
بطريق الانشاء وهذا لان كل واحد منها اذ اعترف بنفسه فصار له ربه مكتاباً

وسمى

دعاه

المقتضية

فيصلى في حق نفسه وحرم عليه استرقاقه ثم يسار العتق عنده لا يمنع السعاية على العبد
فكذلك واحد منها بشهادته على شريكه يدعى السعاية لنفسه في قيمة نصيبه على العبد ويدعى
الضمان على شريكه الا ان الضمان لم يثبت لكار الشريك فثبت السعاية لكل واحد منها على العبد
وعند الاذاع يثبت نصيب كل واحد منها من حتم الولا بينهما لان كلامهما عتق نصيب
صاحبه عليه باعتاقه وولاؤه وعتق نصيب السعاية وولاؤه وعند ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله ان كانا مؤسرين فهو حر ولا سعاية عليه لتصادقهما على حرية وكل واحد
يتمتع من السعاية ويدعى الضمان على شريكه لان يسار العتق يمنع الاستسقاء عند ما
وما دعي كل واحد من الضمان على شريكه لم يثبت لكار شريكه سبيته وان كانا معسرين
سعي لهما في قيمة لان كل واحد منهما يدعى السعاية هنا لانه يقول شريك اعتق وهو معسر
وان كان احدهما مؤسراً والاخر معسراً سعي للموسر في نصف قيمته ولم يسع المعسر في شيء
لان الموسر يدعى السعاية لانه يقول شريك اعتق وهو معسر في حق استسقاء العبد في قيمة
نصيبه واما المعسر فيتبرأ من السعاية ويقول شريك اعتق وهو مؤسراً وجب في الضمان قبله
فلا يكون استسقاء العبد بعد ما يتبرأ منه ولا يجب الضمان له على شريكه لمجوده والولا في جميع
ذلك موقوف عند ما لان الولا للعتق وكل واحد منهما يذم ان صاحبه هو الحق فينبغي
الولا عن نفسه فلهذا توقف الولا لانه ان يفتق على عتاق احدهما ولو قال احد الشاهدين
ان دخل فلان غدا هذه الدار فهو حر وقال الآخر ان لم يدخل فهو حر فمضى العتق ولم يدخل
ادخل ام لا وقال كل واحد منهما حيث صاحبه عتق النصف ليقينا بوجود احد الشاهدين
وسعى في نصف قيمته لهما عند اية حيفه رضي الله عنه وقال محمد يسعي في جميع قيمته ان كانا
مؤسرين لان كل واحد منهما شهد على صاحبه بالعتق وقد بينا انه اذا شهد كل منهما على
صاحبه بالعتق لا يسقط من السعاية اذا كانا معسرين كذا هنا وهذا لان المعنى عليه
بسقوط حقه في السعاية مجهول والقضاء على المجهول لا يجوز كما لو قال لغيري لك على احدنا
الف درهم فانه لم يقض شيء لجمالة المعنى عليه كذا هنا وانما يفتقنا بحث احدهما وبسقوط
نصف السعاية عن العبد فلا يجوز القضاء بوجود كل واحد من الشاهدين ما يفتقنا بسقوطه لانه يكون ظاهراً
كن طلق احد نسائه الا ربع قبل الاخول ثم مات قبل البيان سقط نصف المهر للتيقن ولكن لا كان المعنى له

وايه لوسه

وان كان المعنى عليه لم يجز له خلاف ما لو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعتق لاننا معلوما ان القضاء
فكذلك واحد منها بشهادته على شريكه يدعى السعاية لنفسه في قيمة نصيبه على العبد ويدعى
الضمان على شريكه الا ان الضمان لم يثبت لكار الشريك فثبت السعاية لكل واحد منها على العبد
وعند الاذاع يثبت نصيب كل واحد منها من حتم الولا بينهما لان كلامهما عتق نصيب
صاحبه عليه باعتاقه وولاؤه وعتق نصيب السعاية وولاؤه وعند ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله ان كانا مؤسرين فهو حر ولا سعاية عليه لتصادقهما على حرية وكل واحد
يتمتع من السعاية ويدعى الضمان على شريكه لان يسار العتق يمنع الاستسقاء عند ما
وما دعي كل واحد من الضمان على شريكه لم يثبت لكار شريكه سبيته وان كانا معسرين
سعي لهما في قيمة لان كل واحد منهما يدعى السعاية هنا لانه يقول شريك اعتق وهو معسر
وان كان احدهما مؤسراً والاخر معسراً سعي للموسر في نصف قيمته ولم يسع المعسر في شيء
لان الموسر يدعى السعاية لانه يقول شريك اعتق وهو معسر في حق استسقاء العبد في قيمة
نصيبه واما المعسر فيتبرأ من السعاية ويقول شريك اعتق وهو مؤسراً وجب في الضمان قبله
فلا يكون استسقاء العبد بعد ما يتبرأ منه ولا يجب الضمان له على شريكه لمجوده والولا في جميع
ذلك موقوف عند ما لان الولا للعتق وكل واحد منهما يذم ان صاحبه هو الحق فينبغي
الولا عن نفسه فلهذا توقف الولا لانه ان يفتق على عتاق احدهما ولو قال احد الشاهدين
ان دخل فلان غدا هذه الدار فهو حر وقال الآخر ان لم يدخل فهو حر فمضى العتق ولم يدخل
ادخل ام لا وقال كل واحد منهما حيث صاحبه عتق النصف ليقينا بوجود احد الشاهدين
وسعى في نصف قيمته لهما عند اية حيفه رضي الله عنه وقال محمد يسعي في جميع قيمته ان كانا
مؤسرين لان كل واحد منهما شهد على صاحبه بالعتق وقد بينا انه اذا شهد كل منهما على
صاحبه بالعتق لا يسقط من السعاية اذا كانا معسرين كذا هنا وهذا لان المعنى عليه
بسقوط حقه في السعاية مجهول والقضاء على المجهول لا يجوز كما لو قال لغيري لك على احدنا
الف درهم فانه لم يقض شيء لجمالة المعنى عليه كذا هنا وانما يفتقنا بحث احدهما وبسقوط
نصف السعاية عن العبد فلا يجوز القضاء بوجود كل واحد من الشاهدين ما يفتقنا بسقوطه لانه يكون ظاهراً
كن طلق احد نسائه الا ربع قبل الاخول ثم مات قبل البيان سقط نصف المهر للتيقن ولكن لا كان المعنى له

ثم يتحقق سقوط شيء من السعاية عن العبد لجواز ان يكونا كاديين في شهادتهما وهما يتقنا
 بسقوط نصف السعاية لان احد المولين حاث يفتن على ان احتمالة نزول الشيوخ والتوزع
 كما اذا اعتق احد عبد بن عينة ومات قبل الميان ثم على قول في حنفية رحمه الله يسقط في نصف
 قيمته بينهما نصفين مؤسرين كانا او محسرين او كان احدهما مؤسرا والاخر محسرا لانه ليس
 احدهما باستباحته في السعاية باق من الآخر ويسار العتق عند لا يمنع الاستسقاء
 فيتوزع الساقط عليها نصفين ويكون الباقي وهو نصف القيمة بينهما نصفين وكذا عند
 اني يوسف رحمه الله ان كانا محسرين وان كانا مؤسرين لم يسقط لواحد منهما في شيء مما مر
 وان كان احدهما مؤسرا والآخر محسرا يسقط ربع قيمته للمؤسرا لان العتق يتبع من السعاية
 ويقول شريك اعتق وهو مؤسرا في نظيره وانما المؤسرين في السعاية لانه يقول شريك
 محسرا في حق الاستسقاء فلهذا يسقط ربع القيمة وعند محمد رحمه الله ان كانا محسرين سقط
 في كل قيمة منهما وان كانا مؤسرين لم يسقط لواحد في شيء وان كان احدهما مؤسرا والاخر محسرا
 سقط في نصف قيمته للمؤسرا ولم يسقط للآخر لانه يبرأ من السعاية ويدعى العتق على شريكه فلهذا
 اثباته بالحجة ولو حلف كل واحد منهما بعتق عبده والمسألة كما لحاق يفتن واحدهما اجماعا
 لان احتمالة في المفتى له والمفتى عليه فتمتنع المناقشة في احتمالة وفي العبد الواحد المتفرد
 بسقوط نصف السعاية معلوم وهو العبد والمفتى به وهو سقوط نصف السعاية معلوم ايضا
 والمجهول احد وهو كائن فغلب المعلوم المجهول فان ملك الله مع آخر عتق نفسه لانه
 ملك شخص الله وملك القريب علة العتق ولا ضمان على الأب علم الآخر انه ابن شريكه او لم يعلم وشريكه
 ان يفتن نفسه او يستسقى وقوله ملك الله مع آخر يتناول اذا اشترياه او ورثناه بان تزوج
 امه ابن عمه فولد في ذلك مات سيدها فورثه زوجها وابن عم آخر له فان الولد يفتن على ابيه
 ولا يفتن ابوه لشريكه وان كان مؤسرا وكذا اذا ملكه بعتق او صدقة او وصية وقال لا يفتن
 الاب في الارث نصف قيمته ان كان مؤسرا وان كان محسرا يسقط الابن في نصف قيمته لشريكه
 وعلى هذا الخلاف اذا اشتراه رجلان واحدهما حلف بعتقه ان اشترى بصفته لهما ان الاب حثام
 محققا لنفسه من عبد مشترك في ذل السب للضمان وهذا لان مثل القريب اعتاق ولهذا يتبادر
 به الكفاية وضاد كجدي اجنبي اعتق احدهما بنفسه وله انه اعتق نفسه بوضاء الشريك
 فلم يفتن له اذا قضى باعتاقه مريحا وهذا لان الضمان لما يجب بالعتق والرضاينا في وصف العتق

ونسب
 ومات
 صدق الله
 او لا يفتن

عشر

العتق مع الرضا
 سائر احوال العتق
 سائر احوال العتق
 سائر احوال العتق

فلم يجب ضمان التملك فانه لا يختلف باليسار والاعسار كما يستلزم احد الشريك والرضا
 بالسبب يمنع وجوب مثل هذا الضمان كما لو اتلف مال الغير باذنه ودلالة الرضا مساعدة شريكه
 على القبول مع علمه ان قبول شريكه موجب العتق فيكون راضيا بفتنه على شريكه كما لو اذن بالاعسار علف
 احد الشريكين لصاحبه ان يفتن نفسه فان قيل لو قال احد الشريك للآخر ان فتن
 العبد اليوم فهو حرة فله سوطا يضمن كما لو كان مؤسرا قلنا الضرب شرط والرضا
 بالشرط لا يكون رضا بالسبب هنا رضى بالسبب حينئذ شاركه في علة العتق وهو الشريك
 فان قيل الرضا بالشرط من الملة كالمصايب في استباحته من الادب فليكن كذلك هنا
 قلنا الملة في العتق ثبت شبهة العتق وان فتن مثل شبهة الرضا في الملة والشرط وهذا الضمان
 وجب بحقيقة العتق وهو الاصل او الفساد فلم يطل الحقيقة الرضا في الملة او الملة
 العلة دون الشرط ولم يفصل في ظاهر الآية عنه بين ان يكون الشريك عالما بان المشترك
 معه قريب العبد وان لا يكون عالما لان سبب الرضا يفتن وان لم يكن عالما به والحكم يذله
 على سبب الرضا لا على حقيقة لانه امر باطن لا يمكن بناء الحكم عليه فهو كمن قال لغيره كل هذا
 الطعام والطعام ملوك الامر ولا يعلم الامر انه ملكه فملكه المأمور لم يكن للآخر ان يفتنه
 لوجود دليل الرضا وهو الاثر وهذا لان الرضا نوعان صريح لا يفتن عن العلم وثابت حكما
 لمباشرة العلة وهذا يستغنى عن العلم لانه ثبت حكما صحة غيره فيكون قائما به وروى ابو يوسف
 عن ابي حنيفة رحمه الله ان رضاء انما يتحقق اذا علم براءة شريكه فان لم يعلم فله ان يضمنه
 وان اشترى الاجنبي ولا تضمنه ثم اشترى الاب نصفه الباقى وهو مؤسرا ضمن الاجنبي الاب
 نصف قيمته لانه لم يرض بفساد نفسه او استسقى الابن نصف قيمته لان يسار العتق
 لا يمنع الاستسقاء عنده ويمتنع عندهما وان اشترى نصف ابنه وهو مؤسرا لا يضمن لبايعه
 شيئا عنده وعندهما يضمن اذا كان مؤسرا لان الحق هو المشترك والبايع بائع شرطه
 لان تملك البايع في حق المشترك شرط تملكه اذا تأخر الاجاب في ازالة ملك البايع لاني
 ثبوت الملك المشترك وله ان يسقط علة لا يتم الا بالاجاب وقبول العلة الواحدة لا يفتن
 التقسيم لجعل حكمها منتزعا فيجعل بعضها علة وبعضها شرط بل الاجاب والقبول علة
 علة واحدة للزوال الدخول ثم الحكم ينقسم عليها فيصير هذا ملكا وهذا ملكا وهذا
 اذا اشترى نصفه ممن ملك كله فان كان بغير شريكه فباع احدهما بصفته من ابيه

لا اولي هذا
 الضمان لا يجب
 صان الاصل
 الحنفى

في العتق مع الرضا
 في العتق مع الرضا
 في العتق مع الرضا

فلم

لا يجب

فلشرك هو المضمين اجاعا لخدم الرضا من حاد دلالة واما اذا ورثه من غيره لم يضمن
اجاعا لانه لا يصنع له فيه اذ الميراث يدخل في ملكه بلا قوله والضمان لا يملك الا باعتبار صنع
من جهة وهذا خلاف ما اذا استولد امة بالنكاح ثم ورثها مع غيره لان المستولد لم يصير
مملوكا من شريكه نصيبه وضمان التملك لا يعتمد الصنع عند غير ثلاثة دونه احدثهم وهو موسر
ثم اعتقه الآخر وهو موسر فاراد والضمان فليسالك ان يضمن المديون وليس له ان يضمن
المعقود للمدبر لان يضمن المعقود ثلثا قيمته مديونا وليس له ان يضمن الثلث الذي ضمنه للسالك
وهذا قول في حصة رحمه الله وقال العبد كله للمدبر والاعتاق باطل وضمان المدبر ثلثا قيمته
شريكه موسر كان او معسر واصله ان التدبير يجرى عنه وعند ما لا يجزى لان
موجبه حق الحرية فيكون معتبرا بحقيقة الحرية ولما كان التدبير متى بالغته اقتصر على
نصيب المدبر وقد افسد تدبيره نصيب الآخرين حيث خرج من محمية البيع والمبيعة
فلذلك واحد منها ان يدبر نصيبه او يعقود او يكاتب او يضمن المدبر قيمة نصيبه فاما
او يستسعى العبد في نصيبه ايضا خلاف ما اذا اعتق احد الشريك نصيبه فانه ليس للسالك
ان يتروكه على حاله لان ملك الحق لم يبق في نصيبه فلا يتمكن الشريك من استدانة الملك
في نصيبه لانه يتضرر به العبد فاذا اختار احدهما العتق صح لمصادفته ملكه لكن بقيت
حقه فيه وسقط اختيار غيره فلماذا لا يكون له ولاية تضمين المدبر وان كان المدبر
افسد نصيبه لانه لما اعتق فقد ابراه عن الضمان وقد اعترض السالك بسبب ضمان
تدبير المدبر واعتاق المعقود غير ان له ان يضمن المدبر دون المعقود لان الاصل ان يكون
الضمان ضمانا معا حصة بحقيقة للعادلة وهذا جعلنا الغضب ضمانا معاوضة حتى صح
اقرار المادون به والاصل في ضمان المعاوضة ان يكون في المعوض مالا بالملك في العوض
وامكن العمل بهذا الاصل في تضمين المدبر لان نصيب السالك كان محلا للنقل من ملكه زمان
التدبير لكونه قنا عند ذلك لانه تضمين المعقود لان العبد عند الاعتاق لا يقبل النقل
من ملكه الى ملك غيره فلماذا يضمن المدبر دون المعقود فان قيل لو كان ضمان الغضب
ضمانا معاوضة لبطل القضاء بالضمان بالافتراق غير قبض فيما اذا غضب مدهن فضة
فانكس عند وقضى عليه قيمته من المداين واقتربا الا عن قبض مع هذا لا يبطل القضاء
قلنا الغضب ليس بموضوع لاثبات الملك اما ثبت الملك ضرورة ان لا يجمع البدل البذل

هذا هو الوجه في ضمان المدبر
ان يضمن المدبر ثلثا قيمته
ان يضمن المدبر ثلثا قيمته
ان يضمن المدبر ثلثا قيمته

قوله

قوله

في ملك رجل واحد فلا يظهر كونه معاوضة فيما عدا اذ الثابت ضرورة لا بعد موضوعها
والمدبر ان يضمن المعقود قيمة ثلث كان لم يفي الاصل لغير هذا الثلث باعتاقه لانه كان له
ولاية الانتفاع الى ان يموت وقد بطل في ذلك الاعتاق لاستحقاق حراجه الى الحرية بالسعاية
او الضمان لكن مدبرا لا قنا لان اعتاقه دفع حراجه على ذلك الثلث وهو مدبر والضمان مدبر
بقيمة الثلث وانما يضمن اذا كان موسرا لانه ضمان الاعتاق وانما يختلف باليسار والاعسار
فان قيل المضارب بالمضرب اذا اشترى براس المال هو العبد من قيمة كل الف فاعتقها
رب المال عتقا ومن نصيب المضارب موسرا كان او معسرا وهذا ضمان عتيق مع هذا يختلف
قلنا هذا ضمان اعتاق هو الفساد لا ضمان سرية الفساد والاصل ان فساد الملك متى كان
بطريق السرية كالعبد المشترك اذا اعتقه احدثا يختلف الضمان باليسار والاعسار فاعضا
وجب بافساد الملك لان الاعتاق صادف كل واحد منها لكون كل واحد منهما مملوكا لرب المال
لاستغاله براس ماله غير انه انما يضمن للمضارب لعلق حق المضارب بالامة كل واحد من العبد
وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا لا يفتق بحين الملك ومبدله الى آخره حتى الاول لان منافع
الملوك ثلاث الاستخدام والاسترباح بواسطة البيع وقضاء الدين بعد موت المولى وبالذبح
يفوت الإشراباج وبقى الاخران وقيل نصف قيمته لو كان قنا لانه يفتق بحين الملوك ومبدله
الى ثمنه وبقى الاول الثاني واليه مال العبد الشهيد رحمه الله وعليه الفتوى وليس للمدبر
ان يضمن المعقود الثلث الذي ملكه بالضمان من جهة السالك لان الملك في هذا الثلث لم يظهر
في حق المعقود لان ذوال الملك عن المضمون الى الضمان عند اقرار الضمان ثبت مستداه الى
وقت الضمان فيما بين الضامن والمضمون اذ لم يبق حق غير ما ثبتت الزوال بقصوره لان الثابت
بالاستناد ثابت من وجه دون وجه فعملنا بالشبهين والولا بين المدبر والمعقود ان لا
ثلثاه للمدبر وثلثه للمعقود لان العبد عتق على ملكها بعدة النسبة واذ لم يكن التدبير متجريا
عندها صار كله مديونا للمدبر وصار مملوكا نصيب شريكه بالقيمة ضرورة تكيل التدبير
ولا يصح اعتاق الآخر لمصادفته ملك غيره ولا يختلف هذا الضمان باليسار والاعسار لان
القياس في اختلاف الضمان باليسار والاعسار كية الغضب والماعز فالاختلاف في ضمان
الاعتاق بالانصاف على فادنيا ولا نص في التدبير والحدوث عن القياس لا يماس عليه غير
الا اذا كان في معناه من كل وجه والتدبير ليس في معنى الاعتاق من كل وجه لان ضمان

المالك

لا يضمن المدبر
ان يضمن المدبر
ان يضمن المدبر

هناك التذبير ضمان تلك الضمان الواجب باستلاد احد الشريك / الامه المشتركة
 وهذا لا يختلف باليسار والاعصار بخلاف ضمان الاعناق لان ضمان جناته وابطال
 والولا كله للولد بولان العبد معق على ملكه امة بين اثنين زعم احدهما انما ولد صاحبه
 وانكر ذلك صاحبه فمى موقوفه يوما وتخدم المنكر يوما ولا سعاية عليها للمكر ولا سبيل
 للمقر عليها وقال ابو يوسف محمد نعمها الله ليس للمكر ان يستخدمها وله ان
 يستسعيها في شرف قيمتها ثم تكون حرة لا سبيل عليها وذلك في الاصل وجوز في
 التي تولى في حينة لها ان المقر لها يصدق على شريكه انتقلت اقراره عليه كانه استولادها
 واق بالاستيلاد على نفسه كالمشترى اذا اقر ان البائع اعق العبد المبيع قبل البيع
 ومحمد البائع فان المشتري جعل متاعا هذا ولا سعاية للمقر لانه يدعى ضمان الملك
 على الشريك ون السعاية واعتقت الخدم على المنكر لانه لو اقر بالاستيلاد واستولد
 بنفسه لا يكون لصاحبه ولاية استخدامها كذا هنا واذا لم يكن له ولاية الاستخدام صارت
 ماله محبوسة عندها على وجه لا يملك قضيه الغير لان الشريك المقر لم يكن قضيه محبوسه
 الاستيلاد لانه ما اقر بالاستيلاد من نفسه والامه في التي انتقلت به فتخرج الى الحرية
 بالسعاية كام وللنص في اذا اسلمت فانما تقوم قيمة غلب وسعت في قيمتها التقدر
 ابتيها في ملك المولى ويده بعد سلامها واصرار على الكف فتخرج الى الحرية بالسعاية
 فاذا ادب النصف عتق النصف فعتق الكل عند ضرورة عدم التجزئة ولا في حينة
 انه اقر بالاجتماع النسخ لان الاقرار بما مومية الولد يتضمن الاقرار بالنسب وهو لازم
 لا يرتد بالرد فلا يمكن ان يجعل المقر استولاد لكن الخدمة للمكر يوما ثابت يتغير
 لان المقر ان صدق فللمكر كل الخدمة وان كذب فله نصيبا كان النصف ثابتا للمكر
 بيقين فاشتبه وطرحنا المشكوك فكان له ان يستخدمها يوما لان كل واحد منها يقرب
 لاحق في استخدامهما في ذلك اليوم والاستسعار للاخراج عن الرق عند تقدير استلاد
 الرق عليها ولم يوجد هنا فالمر يزعم انها ولد صاحبه فله ان يستديم الملك
 فيها الى موته والمنكر يزعم انها قننة مشتركة بينهما بخلاف ما اذا شهد احداهما على صاحبه
 بالعق في زعم المقر ثم تعدر استدامة الملك ليس للمقر ان يستخدمها لانه يزعم انها
 ام ولد الغير ولان مستسعيها لانه بدعوى الاستيلاد يدعى ضمان الملك ويتبدل عن السعاية

والاقرار

سماح

وان مات المنكر عتقت لا قدر المقت انما كانت ام ولده وقد عتقت موته وزعم المنكر انها قننة
 مشتركة وان اقر الشريك فيها نافذة تسعي في نصف قيمتها لو زعم المنكر ولو جنت كان على المنكر
 نصف وجب حيايتها وتوقف النصف قال ابو يوسف النصف على المنكر وادب النصف لانه في
 ان يملك سيدا وكسبها مال سيدا وقال محمد الك علىها لانها كالمكاتبة لا تخدم لواحد لا في حينة
 ان المدعى ان صدق فعلى المنكر ان كذب فعليه النصف فيتوقف نصف وجب حيايتها
 لتوقف نصفها ولا قيمة لام الولد عند اية حينة رحمه الله وعند ما تقوم لاهلها مملوكة مخزنة
 مستغنى بها وطيا واجان واستخداما فيكون مقومة كالمدين وطهذ الوقال كل مملوك حتى
 تدخل ام الولد في ذلك ان الوطى لا يستباح الا لملك المكاح او المدين ولم يوجد الا في فعتين
 الاولى وبقا الملك اية بقا المالية والقوم اذ هو عبارة عن استحقاق لا يرد عليه الا بطلان
 بالبائع ولا تنافي بينه وبين المقوم كما في المدير الا يرى ان ام الولد المخرافي اذا اسلمت تجب
 عليها السعاية ويح آية المقوم ولكن قيمتها تلك قيمتها فانه لان المالك في ماله منفعه استخدام
 والاسترباح بالبائع وقضاء دينه من ماله بعد موته وبلا استيلاد فانت اثنان وبيع واحد
 بخلاف المدير لان الغاية منفعه البيع اما السعاية والاستخدام باقيا نامة وله قوله عليه السلام
 اعتقها ولذها وقضيتها الحرية وزوال المقوم ولكن قاعد عن افادة الحرية اجماعا
 ولا اجماع في زوال المقوم فيثبت لان المقوم لا يثبت الا بالاحراز ولا احراز فلا تقوم وهذا لان
 الادعى ليس مال مقوم في الاصل لانه خلق لملك المال لا يصير مالا ولكن ياتي احراز على قصد التملك
 صار مالا مستقوما وبثبت به ملك المتعة بقا فاذا احصينا واستولادها ظهران احرازها
 لملك المتعة والنسب لقصد التملك كانت محركة احراز المملوك فصار كان الاحراز لم يوجد
 اصلا في حيايتها فلا تكون مقومة لملك المتعة وملك المتعة ينقل عن ملك المالية فلذلك وجب
 على زوجته ملك المتعة دون ملك المالية وطهذ لم تسع لغريم ووارث وما كان مالا مستقوما
 في حيايتها ينفق به حق غمايه وورثته بعد وفاته بخلاف المدير لان احرازها المالية حيث
 لم يظهر منه قصد الي احرازها لملك المتعة ولما لم ترمت في حق الغريم والوارث لان
 سبب الحرية في ام الولد متحقق في الحال لانه صافه الولد الواحد في كل واحد منها على الكفر
 آية الحاد التفسير واذا عتق عليه حرة فففسه احق الا انه لم يظهر على هذا السبب في الحار
 في افادة حقيقة العتق ضرورة الانتجاع اذ قصد ان تكون فراساله الى وقت موته وذا

او المملوكة الذي
 ليست عن المالك
 والقوم وحق
 الحرية لانها في المقوم

المسلوحت لا احراز

وهذا

وذا لا يتحقق إلا بقاؤه إلى وقت موته فيظهر في حق سقوط التقوم بخلاف المدبر
لان الأصل ان يتحقق السبب ثم بعد الموت اذ التعليلات ليست باسباب الخلق ايا
تصير اسبابا عند الشرط وانما قضينا بانقضاء السبب في الحال ضرورة لفقته نذكره في باب
فظهر ان انقضاء السبب في حصة البيع خاصة لا في سقوط التقوم بل في حق سقوط التقوم
على الأصل و ذكر في الهداية وفي المدبر يتحقق السبب بعد الموت امتناع البيع فيه ليقع مقصود
من التدبير ان يبقى على ملكه الى ان يموت فيحقق بعده وهذا ينافي ما ذكره في باب التدبير
ولا وجه لصحة الا ان يقول بما ذكرنا ان كان اللفظ ينو غنة والنضاري يعتقد تقوم
ام ولد وجولز سببها واحكم في حكمه يبنى على اعتقادهم كما في مائة الخمر ولا نأكلها بكتبتها
ليندفع الضرر من جانبين ولا يفتقر وجوب ذلك للكتابة في التقوم لانه يأخذ ما لنفسه
في الحقيقة فلا يحتاج الى تقوم المكاتبه فاذا عرفنا هذا الأصل خرج عليه السائل فتقوله
لا يغرر احد الشيء بغيره باعناهما وان كان مؤسرا لانه ليست بمتقومة عنده فلا يكون
مضمونة بالانلاف والافساد وعندنا يضمن لانه متقومة عندهما ولا يضمن الغاصب لانه
عنده لان ضمان الغصب يخص ما هو مال متقوم وعندهما يضمن لكونها متقومة ولا سعاية عليها
ان مات احدنا لان نصيب الشيء ليس متقوم فلا يلزم ما بدله وعندنا نصيب الشريك منهم
قد سلم لها بالعتق وان جاءت بولد فادعاه احدنا ثبت شبهة منه بالدعوة وعتق
و لم يضمن لشيء له شيئا من قيمته ولا سعاية عليه عنده لان ام الولد كما به فلا يكون
متقوما عنده وعندنا يضمن شريكه ان كان مؤسرا ويسعى له الولد ان كان مؤسرا

باب عتق احد العتقين

جعل له ثلاثة اعمد دخل عليه اثنان فقال احدهما حر ثم خرج احدهما ودخل الثاني
فقال احدهما حر فادام حيا يومين بالبيان لان الابهام منه فان عتق بالكلام الاول ثابت
عتق الثابت وبطل الكلام الثاني لا بد من داير اليه والعتق فان قيل لعتق المملوك
بشرط البيان وطفا كان البيان حكم الانشاء فلا يصح ما عاين اليه والعتق فينبغي ان لا
الاجاب الثاني قلنا العتق للمهم وان كان معلقا بشرط البيان انشاء من هذا الوجه ومن
حيث انه يجبر على البيان اذا خاضه العبد ان لا يجبر الانسان على انشاء العتاق كان اظهر
وبقاء الاجاب الثاني لافا في العتق في الداخل والنظر في كون انشاء ائقني ان لا يسل الا عتاق

بيان ان

هذا هو الوجه في العتق بالبيان

100

الماني فيفيد العتق في الداخل فالنظر في كونه اظها را يقتضي ان يبطل العتق في الداخل
لم يكن فلا يثبت بالشك فبطل الاجاب الثاني وان عني الكلام الاول الخارج عتق الخارج بالكلام
الاول فان بدا بالكلام الثاني قال عتقت الثابت عتق الخارج بالكلام الاول لان الكلام
الاول كان دايرا بينهما فاذا عتق الثابت بالكلام الثاني عتق الخارج بالكلام الاول
ولا يبطل الاجاب الاول لان حال وجود الاجاب الاول كانا رقتين معينين لان العتق على
الثابت لما يقع بالايجاب الثاني بعد وجود الاجاب الاول بخلاف المسئلة الاولى وان قال
عتقت بالكلام الثاني الداخل يومين بيان لكلام الاول ان لم يبين لمولى شيئا وفات
احدهم فالموت بيان ايضا فان مات الخارج عتق الثابت بالايجاب الاول لانه والى المخرج
وبطل الاجاب الثاني وان مات الثابت عتق الخارج بالايجاب الاول والداخل بالايجاب الثاني
لان الثابت يذبحهما ولم يبق وان مات الداخل جبر في الاجاب الاول ان عني به الخارج
تعيين الثابت بالايجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الاجاب الثاني لما مر فان لم
واحد منهم ولكن مات لمولى قبل البيان شاع العتق بينهم على اعتبار الاحوال فتعق من
الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلاثة ارباعه وقال محمد بن عيسى الله يعق ربع
الداخل ما الخارج فلان الاجاب الاول اوجب حرية متروكة بينه وبين الثابت على ان
يعتق في احدهما بالبيان ويشيع فيها لعدم البيان فدفات البيان بموت السيد فيشيع العتق
فيها فيصير كل واحد منهما نصف الحرية واما الثابت فاما يعتق ثلاثة ارباعه لانه عتق
نصفه بالايجاب الاول وربعه بالايجاب الثاني لانه ان كان المراد بالايجاب الثاني الثابت يعتق
منه النصف الباقي وان كان المراد بالايجاب الثاني الداخل لا يعتق شيء من ذلك النصف فالنصف
الماني من الثابت يعتق في حال لا يعتق في حال فينصف فيعتق ربعه فاجتمع له ثلاثة ارباع
واما الداخل فوجه قول محمد بن عيسى الله ان الاجاب الثاني داير بين الثابت والداخل وقد اصابنا
المات منه الربع فلذا يصيب الداخل الربع ولها ان القياس ان يعتق نصف الثابت بالايجاب
الماني لانه عتق منه الربع لاستحقاقه النصف بالايجاب الاول والنصف المستحق بالايجاب
الثاني مشاع في النصفين فالاقية بطلن فالاقية بالرفق فينصف ذلك النصف فلذا
يعتق بالايجاب الثاني من الثابت الربع فان قيل يجب ان يعتق النصف الخارج فيجوز
للعتق في مسألة النصف وغير ذلك انما يكون كذا لو ثبت فقتدا اما اذا ثبت ضمنا

هذا هو الوجه في العتق بالبيان

هذا هو الوجه في العتق بالبيان

هذا هو الوجه في العتق بالبيان

هذا هو الوجه في العتق بالبيان

هذا هو الوجه في العتق بالبيان

هذا هو الوجه في العتق بالبيان

هذا هو الوجه في العتق بالبيان

هذا هو الوجه في العتق بالبيان

فلا والحاصل أن العتق المبهم غير نازل في المحل عند أبي حنيفة رحمه الله وعند ما نازل
فما كان عنده غير نازل كان الأجاب الثاني صحيح قطعاً ولين كان نازلاً في حق المحل
كما زعم البعض فاما يثبت بالأجواب الأول نصف الثابت لعدم الأدلوية والإعتاق
عنده يتجوز فتزدد الأجواب الثاني عنده صحيحاً بكل حال فيفيد عتق رتبة بين الداخل
والثابت ومحمد يقول الأجواب الثاني متردد بين الصحة والفساد لأن العتق المبهم نازل في حق
المحل عنده والإعتاق لا يتجوز فصار جامعاً في الأجواب الثاني يزوج وعبدان زيد بهما الأجواب
الأول الثابت بطل على هذا التقدير وإن زيد به الخارج صحيح الأجواب فتزدد بين الصحة
والبطلان ولو كان صحيحاً مطلقاً كان الثابت عتق رتبة فاذا تردد بين الصحة والبطلان
يفيد نصف رتبة بينهما فيصير الداخل الربع والإشكال على مذهبي في يوسف رحمه الله لأن
قوله في نزول العتق المبهم وعدم تجزئ الإعتاق كقول محمد رحمه الله فينبغي أن يكون جوابه هنا
لجوابه إذ لا يمكن أن يقول أن الأجواب الثاني صحيح قطعاً وسيجي جوابه بعد وإن كان القوامه
في المرض فإن كان له مال خرج قدر العتق من الثلث وذلك رتبة وثلاثة أرباع رتبة
عندهما ورتبة ونصف رتبة عندهما ولو لم يخرج ولكن أجازت الورثة فالجواب ذكرنا
وإن لم يكن له مال سوى العبد ولم تجز الورثة قسم الثلث بينهم كما وضعنا ويثابته أن نقول حق
الخارج في النصف وحق الثابت في ثلاثة أرباع وحق الداخل عندهما في النصف أيضاً فيحتاج إلى
مخرج له نصف ربع وأقله أربعة حق الخارج في سهمين حق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين
فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لأن العتق في المرض حصته ومحل فإذ الوصية
الثلث وأما ثلث المال سبعة صار ثلثا المال أربعة عشر وسهم السعاية وصار جميع المال
أحد وعشرين وماله ثلاثة أعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهام ويسعى
في خمسة ويعتق من الداخل سهام ويسعى في خمسة ويعتق من الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة
فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند
حق الداخل في سهم وكان سهام العتق عنده ستة فيجعل كل رتبة ستة وسهام السعاية
أثنا عشر وجميع المال ثمانية عشر فيعتق من الثابت ثلاثة ويسعى في ثلاثة ومن الخارج سهام
ويسعى في أربعة ومن الداخل سهم ويسعى في خمسة فإن قيل ينبغي أن يعتق كل واحد منهم ولا يسمي
في شيء خرجوا من الثلث أو لا عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله لأن الاعتاق عندهما لا يتجوز فإذا ثبت

১৯৩৭
 ১৯৩৮
 ১৯৩৯
 ১৯৪০

في بوجنه ثبت في كله قلنا الاعتاق عندنا لا يخرج من اذ اصادف محلا معلوما اما اذا ثبت بطريق
التوزيع باعتبار الاحوال فلا لانه حينئذ ثبت ضرورة والثابت بما يتقدّر بقدر ما ولا يعد
موضعها ولو كان هذا في الطلاق بان كان لرجل ثلاث نسوة ولم يدخل بواحدة منهن فدخلت
عليه امرأتان فقال احديكما طالق ثم خرجت احديها ودخلت الثالثة فقال احديكما طالق فادام
الزوج حيا يومر بالبيان فان وجد البيان فكافة وان مات قبل البيان يوزع حكم الطلاق
عليهن باعتبار الاحوال هنا احكام ثلاثة حكم المهر والميراث والعدة اما حكم المهر فيسقط
من مهر الداخل ثلثه ومن مهر الخارج ربعه ومن مهر الثابتة ثلاثة اثمانه لان الاجاب
الاول يسقط نصف الصداق بغير خارجة والثابتة فيسقط من مهر كل واحدة منها ربعه
والكلام الثاني متردد لانه ان اراد بالكلام الاول الثابتة لا يخرج الكلام الثاني وان اراد الخارجة
صح الكلام الثاني فيترخص نصف سقوطه الربع ويكون ذلك بغير الثابتة والداخل فيسقط
من مهر كل واحدة منها الثمن وهذا محمّد لانه لو كان الاجاب الثاني صحيحا بكل حال لا فاد
يسقط نصف المهر موزعا على الثابتة والداخل فيسقط من مهر الداخل ربعه فلما سقط
ثمنه دل على انه داير بغير الصحة والبطلان والجواب لهما ان هذه المسئلة المذكورة في الزيادة
وهو قول محمد واما عند ما يقتض من مهر الداخل ربعه وبعد التسليم الفرق اصح على اصل
الى حينه رحمه الله لان الاعتاق عنده متجنّز فكان الفرق ثابتا في الثابت فصح الاجاب الثاني
من كل وجه كونه اما الطلاق فلا يخرج فاد الاجاب اخر من الطلاق صارت مطلقة وكان
جائزا بغير مطلقة وغير مطلقة قايلا احديكما طالق فلا يخرج انشاء الوقوع اجابا فلم يصح
الاجاب الثاني بكل حال لان العتق المهر معلق بشرط البيان فلا يكون الاجاب الثاني مترددا بغير الصحة
والبطلان فنزل حكمه وهو سقوط نصف المهر لكان التردد في النسخ موزعا على الثابتة
والداخل فينبذ سقوط الثمن من مهر كل واحدة منها والرق لا يفسد ان يوجد شخص متردد
بين الحرية والرق فيكون محلا لانشاء العتق وهو المكاتب والثابت فلهذا الثابت لتردد حاله
بين الرق والعتق فيكون محلا للاجواب الثاني فامكن تفصيل الكلام الثاني من هذا الوجه بطرح
فاما في الطلاق فلا يوجد شخص متردد في الحال بغير ان يكون مطلقة او منكوبة ثم يصح ايقاع
الطلاق عليها فلا وجه لتفصيل الكلام الثاني من كل وجه قلنا ان صح سقوطه من نصف المهر
وان لم يصح لم يسقط به شيء فيسقط به بغير المهر ثم يردد وهذا الذي بغير الداخل الثابتة فينصب

26

البطلان
حق
فلا ينقل
للعقل الشرط
من الاعمال التي
لها الحاد وهو
من المهر موددا
بالحق البطلان

الداخلية نصف الربع وهو الثمن فلما استوطن مهرها ولا يقال المدة متروكة الحال
 لان هذا اطلاق قبل المدخول فلا يجوز الجدة واما حكم الميراث فللداخلية نصف النصفين
 الخارجة والثابتة نصفان لان الداخلية وارثة يتيمن ولا يورثها الا امرأة واحدة لان
 احدي الاخرين مطلقة يتيمن بالاحباب الاول هذا لانه ان اريد بالاحباب الاول الثابتة بطل
 الاحباب الثاني فكانت الداخلية وارثة ولا يورثها الا امرأة واحدة فالنصف طحا والنصف الآخر
 بين الاخرين نصفان وعلى كل واحد عدة الوفاة احيانا لا احتمال كونها منكوبة ولا يتصور
 عدة الطلاق لعدم المدخول وحل قال بعد ذلك احد كافر فباع احدهما او مأت وقتك واعتق
 او دبر او ذهب فتيمن الآخر لان هذا الكلام اوجب عقامة ذكر ايها عند قيام المحلية
 على معنى انه يتيمن في انزاله في هذا اذا لان خطها من الكلام على السواء فاذا فانت المحلية في احد
 فتيمن للباقي لانزال الحق فيه ومي يتيمن لانزال ذلك ضرورة لانه الحاجة في التيقن لقيام
 المزاج ومي زال المزاج خرج احد من المحلية تيقن الآخر مراد ابا الكلام ضرورة وفوق
 المحلية بالموت والقتل ظاهر وكذا في البيع والهبة لانه لم يبق قابلا للاعتاق من قبله وكذا
 في الاعتاق لان الحق لا يتيمن وكذا في التدبير لانه صار حرا وجه فلم يبق قابلا للاعتاق
 من كل وجه فان قيل لو قال هذا بيني وبين واحد من اثنين ام ولدك فان احدهما تيقن
 القاييم للعتق والاستيلاء قلنا لانه اجاز عن سابق الاجاز يصح في لحي والميت بخلاف
 البيان لانه في حكم الانشاء فلا يصح الا في لحي فان قيل لو اشترى احد العتدين ومي لكلنا
 وشرط لحياد لنفسه ثم مات احدهما تيقن البيع في الحال وهما تيقن العتق في القاييم قلنا لا فرق
 بينهما اذ الحال طهر على ملكه في الفصلين ولانه حيزا شرفا احدهما على الملاك تيقن البيع فيه لغير
 رده كما قبض فانما لا يخرج عن محلية العتق ليس للميت تيقن في القاييم ضرورة والثابتة
 وتعليق عتق احدهما بالشرط كالنكاح والرهن والايصال والاجارة والتزوج والفرق
 على البيع كايصح لان هذه التصرفات لا تقع الا في الملوك فصار الاقدام عليها بيانا منه ان هذا
 المحل ملوك ومن ضرورة تيقن الآخر للعتق فان قيل الاجارة لا تحقق للملك بديل جولة
 اجارة الاحل قلنا الاستيلاء باجارة الاعيان على وجه يستحق الاجر لا يكون الا بالملك فيكون
 تيقنا دلالة اذ التيقن ثبت من صرحا وطورا دلالة وهكذا نفرد في النكاح وذكر التسليم
 في الهبة والصدقة في الهداية وقع انما فانص عليه في المحيط اذ التيقن دلالة يقع بالاقدام

وان اريد بالاحباب الاول الخارجة فالباقي
 الثاني والثالث والعاقل وليس احدها
 في المحلية يتيمن لانها تيقن

في المحلية يتيمن لانها تيقن
 في المحلية يتيمن لانها تيقن

الاستيلاء

والايصال

على تصرف مختص بالملك فلا يوقوف على البعض بل هذا استوى في البيع بين المطلق وبشرط الخيار
 لاحدهما وبين العتيق والفاصل في البيع الفاسد بغير التسليم وعدمه لان نقل الحق عنه
 ما كان ضرورة بثوت الحكم واما كان دلالة الاقدام على تصرف مختص الملك وان كانت له امتنان
 فوطي احدهما وعلقت منه صاريانا لانا صارت ام ولد له ومن ضرورة صحة امية الولد
 واستحقاق العتق لها انتفاء العتق المجزئ عنها واذا تيقن عن احديهما تيقن في الاخرى كزوال
 الماحية كافي التدبير ولو وطى احدهما ولم تعلق منه فلذلك لا يورثها وعندنا في حنفية
 لا يتيمن العتق في الاخرى بل يتيمن في البيان ولو قال لامرأته احديكما طالق ثلثا ثم ماتت
 احديهما او وطى احدهما صار بياننا اجماعا طاهرا ان كلامه يدل على حرية احدهما او اقامته
 على وطى هذه يدل على حل وطئها لان فعل المسلم العاقل لا يدل على ما امكن لان عقله وفيه
 ينعانه من ركب الحرام وحل وطئها على بقا ملكها اذ لو طوى لاجل الاصل كالحاج او يتيمن في العتق
 الاول فتيمن الثاني وبقا ملكها يدل على انتفاء العتق عنها فتنص صا حيتها ضرورة كان تغير
 احدهما للعتق يتيمن الاخرى للملك في الطلاق والاستيلاء والتصرفات المختصة بالملك
 على ما مر وله ان وطى هذه ليس بيان للعتق في تلك وضعا ودلالة اما الاول فظاهر وكذا
 الثاني لان الوطى يلاقي غير محل العتق لانه يلاقي العتق غير نازلة في العتق فلا يكون بياننا
 لما سبق من الايهام كالجناية والاستخدام وكذا لو قال ان دخلت لده فاحديهما حر ثم وطى
 احديهما وهذا لان العتق انما يثبت بآبائه وانه اثبت في احدهما غير عتق كان في اجاب
 العتق في العتق قبل البيان اجمالا في غير محل الذي اوجهه بدوثة في احدهما عتقا معلق
 بالبيان والعلق بالشرط لا يسبق الشرط وطهرا ملكا وطئها ولو وطئها بشبهة تجب عقوبة الملوكة
 للسيد في ملك البدل ملك الاصل ومي ملك طئها لا يتيمن به محلية العتق فصار الامر بعد الوطى
 وقبله سواء فيومر بالتيقن قضية لظلمه السابق ولكن لا يتيمن في طئها وان ملك وطئها
 فان قيل لو لم يكن العتق ثابتا في احدهما عتقا كانتا امتين بين قول العتق لهما امتنان
 وبين قوله احدهما حرة بينهما تناقض بين قلنا نعم هما امتان لما مر ان العتق غير نازلة في المحل
 قبل البيان لعلته به والتعلق بالشرط يمنع الوصول الى المحل ولين كان نازلا فونازل في المنكر
 فيظهر في حق كل حكم بقله كايصح فانه يبيع في المنكر كما مر قبل هذا اما الوطى فيصادف للبيعة
 فلا يظن في حقه خلاف الطلاق لان الغرض الاصل من وطى المنكوبة الولد الذي يهيئ الانسان

بذل
 واسما العتق عنها يتيمن
 في المحلية يتيمن لانها تيقن
 في المحلية يتيمن لانها تيقن

لو شهد بعد موته انه قال في حجة احد كاحف فلا نص فيه فقال بعض مشايخنا لا يقبل
 لو شهد انه حر امة معينة وسماها اسمها او شهد انه مطلق من مائة معينة سماها فثبت اسمها
 بطلت شهادتها لا قرارها على نفسها بالغة وشهادة المغفل لا يقبل ولا نكاح ما خلا
 لانها شهدا بعق مجنونة ومخلو لا يعق معلومة وطلاق معلومة والشهادة بغير الحلا باطلة وعق
 زفر في الشهادة تقبل في غير البيان لان الجمالة لا تمنع صحة الطلاق والعاق كالمشهدا ابتداء
 بعق مجنونة او طلاق مجنونة ولو شهدا بعق وحكم بشهادتهما ثم رجعا عنه فعننا قيمة ثم شهدا
 اخرا بان المولى كان اعنته بعد شهادتهما لم يسقط عنها الضمان انما قال ان شهادتهما لم يقبل لان
 القول لا يثبت العتق وان عتق بعضا العاقى والمعتق لا يعق ومي لم يقبل شهادتهما فيثبت الضمان
 على الاولين وان شهدا انه كان اعنته قبل شهادتهما لم يقبل ايضا ولم يرجعنا ضمنا عندنا في حجة
 وعند ما قبل رجعا على المولى ما ضمنا انما على فاموا ان الشهادة على عتق العبد قبل بلاد عوة
 عند ما ثبتت بشهادة الفريق الثاني عتقه من الوقت الذي شهدا به وان لم يدع فظلمات
 المشاهدين الاولين لم يثبنا على المولى شيئا بشهادتهما وان اخذناها بغير حق وعندنا لا يقبل
 الشهادة على عتق العبد بلاد عوى العبد ولا تدعى ما شهد به الفريق الثاني اذ العبد قد حكم بحرية
 فلا يمكن ان يدعى العتق فلم يقبل شهادتهما الفريق الثاني فلا تجب على المولى رد ما اخذ من
 الفريق الاول فيلزم هذه المسئلة بنا على ان قضاء بشهادة الزور يند ظاهرا وباطنا عند
 فلا حاجة الى قبول شهادتهما ثانيا وعند ما لا ينفذ فعلى الاقرب بين العبد والامة وعلى الاول
 يفرق ان وان شهدا على احد الشريكين وهو حاضر ان شريكه الغائب عتق حصة من هذا العبد
 فعندنا في حجة رحمه الله لا تقبل هذه الشهادة لان الاعناق عندنا تجري فانما شهدا بعق فغيب الغائب
 خاصة وليس عندهم حاضر القضاء على الغائب لا يجوز ولكن بحال بينه وبين هذا الحاضر ان يترفع
 ويوقف حتى يقدم الغائب استحضانا وفي القياس لا يخاف عند ما يقبل هذه الشهادة ويتضمن عتقه
 لان الاعناق عندنا لا تجري فينتخب الحاضر خصما او حامي الحقيقة شهدا على الحاضر بعق فغيبه
 فيقبل ولو قيد رجل عتقه ثم قال ان لم يكن قيدا رطلين فهو حر وان حل قيدا احد فهو حر
 فشهدا شاهدان ان قيدا رطلين قضى بعتقه ثم حل العبد فاذا هو رطلان ضمنا قيمة للمولى
 عندنا في حجة رحمه الله وعند ما لم يضمننا وهذا بنا على ان القضاء بشهادة الزور يند ظاهرا
 وباطنا عندنا وعند ما يند ظاهرا وباطنا فثبت ان القضاء بشهادتهما لم يكن نافذا في الباطن

لو شهد

وطلاق مجنونة

القاضي

على القاضي

وان العبد عتق بالحل لا بشهادتهما فلم يضمننا شيئا عندنا وعندنا انما عتق العبد بالقضاء المنفرد
 ظاهرا وباطنا والقضاء كان بشهادتهما وضمنا قيمته لعلنا انما انلنا مالية العبد على سيدنا
 الباطلة فان قيل فما شهدا بوزن القيد لم رطل وهو شرط العتق ولا ضمان على شهود الشرط
 قلنا ما شهدا بتجيز العتق لاننا قالنا انه علق عتقه بشرط كان في التعليق بشرط كان تجيز حتى يملكه
 الوكيل تجيز وشهود تجيز العتق يعنون عند الرجوع وهذه المسئلة من جهة لان القضاء انما ينفذ
 عندنا في حجة رحمه الله اذ لم يثبت بطلانه فاما اذا ينفذ فلا ينفذ كالوثنين ان الشهود عتق
 او محدودون في قذف او كفار وصناديقنا بطلان الحجة حيز كان وزن القيد الشر من رطل
 وجعلنا في حجة سالم وبيع حران او بوزن وقرق حران او قرد وبارك حران تحت
 الاجابات لان كل الجواب يفيد غير افاده الآخر ويؤاد احدهما الادخال او بين الكفر والخير المولى
 فاي اجاب احتار عتق من تاوله ذلك الاجاب وبطل غير فان اختار الاول عتق سالم وبيع
 وان اختار الثاني عتق بوزن وقرق وان اختار الثالث عتق قرد وبارك وان مات قبل
 البيان عتق ثلث سالم وسعى في ثلثه لانه يعق في حال بان كان المراد بالاجاب الاول ولا ينفذ
 في حالين بان كان المراد بالاجاب الثاني او الثالث ويعق ثلثا بوزن لدخوله تحت الاجاب الاول
 والثاني وثلثا بوزن لدخوله تحت الاجاب الثاني والثالث واحوال الامانة احوال في رواية الزيارا
 وكذا الوقال في حرجه وخرجوا من الملك اثم خرجوا واجازت لورثة اما اذ لم يخرجوا من الملك
 ولم يخرجوا لورثة قسم الملك على قدر سهامهم في سالم في سهم وحق مبارك في سهم
 وحق قرد في سهمين فبلغ سهام الوصايا ستة فجعلنا ثلث المال ستة ليكون تنفيذ الوصايا من
 الثلث والكل ثمانية عشر فصار كل عبد اربعة ونصف فانكسر فضعتاه فصار ستة وثلثين
 وصار ثلث المال ثمانية عشر وكل عبد تسعة فيحق من سالم سهران ويسعى في سبعة ومن مبارك كذلك
 ويعق من بوزن اربعة ويسعى في خمسة ومن قرد كذلك فبلغ سهام الوصايا اثني عشر
 وسهام السعاية اربعة وعشرين ولو قال لثلاثة اعبد قيمتهم على السواء سالم حر او بوزن حر
 او بوزن وبارك حران حيز فاي اجاب احتار عتق من تاوله ذلك الاجاب فان اختار الاول
 عتق سالم وان اختار الثاني عتق بوزن وان اختار الثالث عتق مبارك وبيع وان مات قبل البيان
 عتق ثلث سالم وثلث مبارك لان كل واحد منهما يعق بالاجاب احدى وثلثا بوزن لانه يعق بالاجاب
 وان قال في الموضع خرجوا من الملك واجازت لورثة فذلك ان لم يخرجوا من الملك ولم يخرجوا

واحد الجاهل ان الجاهل من الجاهل
 والجاهل من الجاهل من الجاهل
 والجاهل من الجاهل من الجاهل

٢

في سنة ١٢٨٦ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين

قسم الثلث على قدر سهامهم وسهامهم أربعة وكل عبد أربعة فعق من سهامهم ويسعى في ثلثة
ومن مبارك كذلك من يزوج سهران ويسعى في سهران فبلغ سهام العتق أربعة وسهام السعيا
ثمانية ولو قال سالم حر او يزوج وسالم حران او يبارك وسالم حران ومات عتق سالم لانه مراد
بالكذلك ثلث كل آخر لان كل واحد مراد بالجاب في احد وكذا لو لم يجد الجزار المذكور
بالعطف ولو قال سالم حر او سالم و يزوج حران عتق سالم لكونه مراد بها ونصف يزوج لانه
اريد بواحد ولو لم يجد الجزار عتقا لانه لما قوله سالم اذ عطف الشيء على نفسه قسح فكانه قال
سالم حر و يزوج ولو قال اخذت حر او سالم عتق ثلثة او بربع سالم و يزوج لانه نصف سالم
عتق بالثاني و ربحه بالاول لانه يقضي نصف حرة بينهما فيضيب لكل واحد منها الربع ولو قال
سالم حر او يزوج او سالم عتق نصف كل واحد منها لما مر ولو قال سالم حر او يزوج حر او
حران ومات قبل البيان عتق من كل واحد ثلثة ارباعه لان قوله سالم حر او يزوج حر كقول
اخذت حر وذا يوجب عتق رتبة في حاله ون حال فينصف فثبت عتق نصف حرة وقوله
او حار حان يوجب عتق رتبة في حال دون حال فينصف فثبت به عتق رتبة فاستفيد بالاجابة
عتق رتبة ونصف بينهما فعق من كل واحد ثلثة ارباعه ويسعى في ربحه وان لم يكن له مال سواها
وتعجز وقال ثلث بينهما نصفان لاستواءها ولم يعجز الا حوالها لاستواءها في الدخول
لحق الخاص العام وان قال ثلثة اعبدا انت حر او واحدك لغيره او اهدكم ومات قبل البيان
عتق اربعة اشباع الاول تسعان ونصف من الاخرين لان وجب كل اجاب عتق ثلثة الاول
لان كل اجاب ثابت في حال غير ثابت في حالين والاجاب الاول فقط فعق ثلثة به وتسع اربعة الاجاب
الثالث لان موجب عتق الثلث بينهم فكان للاول التسع فمكنا كل عبد لما جئنا الى التسع تسعة
فعق من الاول اربعة اشباع ثلثة اشباع غير الاخرين لكل واحد منها تسع ونصف تسع فعق
من كل واحد منها تسعان ونصف تسع بالاجاب الثالث وتسع ونصف بالاجاب الرابع وتسع كل
فيما بقي وان قال انت حر او اهدك حر هو منها او اهدكم عتق خمسة اشباع الاول ونصف
تسعة لانه اجاب بالاجاب الاول ثلثة اشباع وبالاجاب الثاني تسعا وبالاجاب الثالث تسعا
وعق من الذي جمع معه بالاجاب الثاني تسعان ونصف تسع وتسع بالاجاب الثاني وتسع
بالاجاب الثالث وتسع الثالث لانه لا حظ له الا من الاجاب الثالث وان قال انت حر او انت
لغيره او اهدكم عتق اربعة اشباع كل عتق ثلثة اشباع كل عتق بالاجاب الخاص وتسع بالاجاب

في سنة ١٢٨٦ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين

في سنة ١٢٨٦ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين

في سنة ١٢٨٦ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين

الثالث وتسع الثالث لما بينا وان قال ثلثة اعبدا سالم حر و يزوج اهدكم ومات قبل
البيان عتق ثلثة سالم و ثلثا يزوج و ثلث مبارك لان سالما يعق في حالين ان اراد الا
الاول والثالث ولا يعق في حال بان اراد الجاب الثاني وكذا يزوج يزوج ان اراد الثاني
او الثالث ولا يعق ان اراد الاول فيعق من كل واحد ثلثة ويقت مبارك في حال بان
اراد الثالث ولا يعق في حالين ان اراد الاول والثاني فعق ثلثة وان قال انت يا سالم
حر وانت يا يزوج او انت يا مبارك حر حرة لانه كقوله اهدكم حر ان جمع بين سالم و يزوج
وقال اهدك عبد حر اهدك من البين ودار العتق بين مبارك وبين اهدك حران
قبل البيان عتق نصف مبارك و يزوج يزوج و يزوج سالم وذكر في النسخ الكبير ان قوله اهدك
عبد لولا ان اهدك عبد قال ذلك ولا يعق ثلث كل واحد وجه رواية الزهاد ان كل
كلامه على الافادة واجب فيحمل على البيان والاختيار لا على الاجتنان فصار كقوله اهدك
ان يكون اهدك عبد وذا يجمع اجماعا لاهذا ولو قال اهدك مدبر صار اهدك مدبرا
وذا دار العتق بين اهدك مدبرا وبين مبارك فان مات قبل البيان عتق نصف مبارك و يزوج سالم
وصار نصف كل واحد منها مدبرا وان جمع بين سالم و يزوج وقال اهدك ان يكون اهدك عبد
ثم جمع بين يزوج ومبارك قال اهدك حر ومات بطل الاختيار الاول اعتبر الثاني فعق نصف
سالم و يزوج يزوج ومبارك لانه اني بكلامين متضادين لان حكم الجاب الاول ان يزوج
العتق يزوج مبارك وبين اهدك المحو عتق حكم الجاب الثاني ان يزوج يزوج سالم وبين اهدك من يزوج
وهو يملك بطل اهدك ما جعل الاخر ناسخا للاول كون عتق عبد بالثاني حسمية بطل البيع الاول
وان قال لاربعة اهدكم حر ثم قال لسالم و يزوج اهدك عبد ثم قال ليزوج و فرقد اهدك عبد
ثم قال لفرقد مبارك اهدك عبد مات قبل البيان فلا خيار الاخير ناسخ لما قبله وخرج
من فرقد ومبارك اهدك من البين ودار العتق بين سالم و يزوج واحد الاخرين فعق ثلث سالم
و ثلث يزوج و سندس فرقد و سندس مبارك صار كل عبد ستة ولو قال في محنة لامرته
وعبدك انت طالق او هو حر وي غير مدخولها ومات بلا بيان عتق نصف العبد وسعى في نصف
قيمته لانه يقتضي حاله ون حال لها كل المهر والارث لانها لم تطلق فتأكد المهر بالمهر
وتزوج هذا عندنا حنفية حرامه لانه ما دام حيئا فاحدنا غير واقع في العين فلو وقع وقع بعدا
مات العتق يقع بعد الموت في التبريد دون الطلاق حتى لو قال طالق طالق بعد موتي لا يقع

في سنة ١٢٨٦ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين

وعند ما نصف الارث وثلاثة ارباع المهر لان الطلاق يقع في حال دون حال العتق
وان وقع بطل الارث وسقط نصف المهر والا لا يبطل شيء منها في نصف الارث وينصف
نصف المهر فبطل بعهه ولكن عندنا في يوسف رحمه الله ذلك في السعاية وغيره لان حقها في الشركة
والسعاية منها ونصف المهر عند محمد رحمه الله كذلك في المهر وادعيا في غير السعاية لانها تملك
زيادة للمهر والارث بسبب ان العتق وقع في الصحة ولم يقع الطلاق والعتق في الصحة لا يجوز
السعاية وقد اقرت بان لا حق لها في السعاية فاما نصف المهر فوجب بطل حال وقوع الطلاق لان
باب الخلفاء لعق رجل قال ان دخلت

زادات
الزادات

الدار وكل ملوك في يومئذ فهو حر وليس له ملوك فاشترى ملوكا ثم دخل عتق لانه ملوك له
يومئذ فان قيل الاجاب لا يصح الا في الملك او مضافا الى الملك لم يوجد قلنا قد وجد لانه انما
العتق في ملوك زمان الدخول لان معنى قوله يومئذ يوم اذ دخلت لانه حذف الفعل وعوض
بالمتوكل فاعتبر قيام الملك وقت الدخول ولو كان في ملكه يوم حلف عند بني علي ملكه حتى دخل
عتق لما قلنا وسواء دخلها ابلا او طارا لانه اريد به مطلق الوقت لما عرف ولو لم يبق يومئذ
لا يعتق الذي ملكه بعد اليقين لان قوله كل ملوك لا يتناول الامر كان ملوكا له وقت صدور
الكلام منه لان ما يملكه في المستقبل لا يكون له نصار كانه قال كل ملوك في حال فهو حر اذ دخلت
الدار ولو قال هكذا يعتق ما كان في ملكه وقت اليقين لا يملكه في المستقبل كذا هذا وهذا الالف
المشرط اعترض على الجواز وهو الحق فيقتضي تأخير الجواز الى وقت دخول الدار لا تأخر الملك
فيعتق من بقي على ملكه اذ كان الدخول لامن ملكه بعد اليقين بخلاف المسئلة الاولى لانه اذا
يومئذ فيها ولا يثبت تلك الزيادة الا اذا انصرف يومئذ في ما يملكه في المستقبل الملوك لا يتناول
الحال حتى لو قال لامة كل ملوك في غيرك حر لم يفتق حملها ولو قال كل ملوك في ذلك فهو حر وله
امة حامل فولدت فكما لا يعتق لان العتق اصنف في ملوك مطلق والحال غير ملوك مطلق لانه ملوك
تبعوا وطفا الاجب صدقة الفطر عنه فعاد مقيدا فلم يتناول المطلق كما يتناول المكاتب الا برك
انه عضو من جهة واسم الملوك يتناول الانفس دون الاعضاء ولا فرق بين ان تملك لاقل من اشهر
او لاكثر من ستة اشهر وانما قيد بالدخلة لانه لو قال كل ملوك في تدخل الحامل للحال فالحق
ولو قال كل ملوك ملكه حر بعد عدا وقال كل ملوك في فهو حر بعد عدا وله ملوك فلما خرج ثم جاء بعد
عد عتق من كان في ملكه من خلف لامن ملكه بعد الخلف لان قوله كل ملوك في يتناول ما ملكه زمان صدور

هذا الكلام
في حال

هذا الكلام منه وقوله املكه الحال في الشهادة وكلمة الشهادة وانظر انه الى الاستقبال
بقرنة العيين او سوف فكان الجواز حرية الملوك في الحال مضافا الى الجواز فلا يتناول
ما يملكه بعد اليقين ولو قال كل ملوك ملكه او كل ملوك في جرحه موتي وملكوا فاشترى حر
فالذي كان عنده مذبر والآخر ليس مذبر وان مات عتق من المثل وقال ابو يوسف رحمه الله
في النوادر يعتق الذي كان في ملكه يوم حلف لا يعتق الذي ملكه بعد عتقه ولو قال كل ملوك
اذا مات فهو حر فعلى هذا الخلاف لا ينفك يوسف ان هذا اللفظ يتناول الحال فلا يعتق به ما يملكه
وطفا لا يصير مذبرا وطفا ان هذا الاجاب عتق بطريق الوصية حتى اعتبر من المثلث
والوصية انما يقع عند الموت ويكون حال الموت فيها مقصودة الا يرى ان من اوصى بملك
ما يملكه وليس له مال او كان فملك ثم حذف يدخل الحادث في الوصية اذ ابقى الى الموت
وكذا اذا اوصى بولد فلان ولفلان ولد ثم حذف له ولد يدخلون ذاعاشوا الى الموت
فاذا ثبت هذا فنزله كل ملوك في او املكه يتناول الحال لما مر فالحال نوعان راحة ونسبة
وجه حالة الموت الكسب جنس واحد فصار المراد به ما يملكه في الحال الراحة وما يملكه حال
الموت فاما تناوله الاجاب صار الذي يملكه وقت الكلام مراد به بلا احتمال فصار مذبرا
فلم يجوز بعهه فاما الذي ملكه فيما يستقبل فانه لم يصير مراد به لان بين حال المتكلم وحال الموت
مستقبل محض ليس من الحال في شيء فاذا باععه فقد باعه قبل وجوب حق العتق فصح فاذا
لم يبعه حتى بقي على ملكه الى وقت الموت تناوله الاجاب حينئذ لكونه واقعا على حال
الموت فوجب له العتق وصار موصى له فزاحم الاول في المثلث فوجب ان يقسم الثلث بينها
مضرب كل واحد منها في ذلك بيمينه بخلاف قوله بعد عدا لانه يتناول الحال الراحة
واما الحق المستقبل بالحال اذا قام عليه الدليل هو الايضاح الذي يتصل بحال الموت
فاحق حال الموت بالحال الراحة ولم يقع الدليل في تلك المسئلة لان بعد العدا استقبال محض
وليس من الحال في شيء فانظر فان قيل قد جتمع بين الحال والاستقبال لان حالة المراجعة
استقبال محض وان سميتم حالا وذا الجواز لان فعل ملكه حقيقة الحال مجاز للاستقبال عند البعض
وعند البعض مشترك بينهما فيؤدي الى بيع بين الحقيقة والمجاز او الى تيمم المشترك وكلاهما لا يجوز
قلنا هذا الكلام يتناول الموجودين حال الاعناق ولكن حال الاعناق من وجه حالة التكلم من
وجه حالة الموت لان الحكم يثبت عند الموت ولكن بالكلام السابق فصار حالة الموت وحالة التكلم

قال

ما

حالة واحدة من حيث المعنى وهو حال وجود العلة ومعية صار حالة واحدة فتناول الموجود
حالة التكلم من حيث انه حالة العلة والموجود عند الموت كذلك فعنا المتناول من حيث المعنى حالة واحدة
ويقال هذا الكلام الجواب عنق وايضا والاجاب لا يصح الا في الملك او مضافا الى سببه فتناول
المملوك حيث انه الجواب حتى يصير مذبذبا وتناول من يشترط به من حيث انه ايضا جفعا بينها
بشيين مختلفين والمال الجهد ذلك اذا كان بسبب واحد وهذا كاختلافهم في قوله الله على
ان اصوم ونوى في النذر واليمين فانك يا يوسف لم يزل يجمع بين النذر واليمين لان احدهما حقيقة
والآخر مجاز وهما جواراه لانه نذر بصيغته يبين توجهه والتحقيق هو الاول

رجبا

باب العتق على جعل

رجل عتق عبدا على مال قبل العتق من قبل ذلك مثل ان يقول انت حر على الف او بالرب
او على ان يملك الف او على الف تودتها او على ان توطئني الف او على ان تجليني بالف في العتق
فتنوله لا يعلق عتقه بقبول المالك ولا نه معاوضة ومن قضية المعاوضة ثبوت الحكم بقبول
العوض في الحال كما في البيع فاذا قبله العبد صار حرا في جميع احكامه ومانع شرط ذين على العبد
لانه التزمه بقبوله وقد كانت له ذمة صالحة للترام وقد تاكلت بالعتق وجوز ان يجب
المال عليه وان لم يملك قابله من ملك المولى كما يجب المالك على المدة بقبول المطلق وان لم يملك
شيئا بمقابلته فاصل التزامه عوضا في الملاق هنا ولو كمل رجل يبيع لانه ذين مطلق عوضا
لانه يبيع وهو حر بخلاف ذلك لكتابة ثبوتها مع قيام الرق المضاف لثبوت الدين في المولى
لا يستوجب على عبده ذينا واطلاق لفظ المالك تناول النذر والعروض في الحيوان كالذئب
والخمار مثلا وان كان يبيع عنه لانه معاوضة المالك بغيره لا اذ العبد لا يملك نفسه فعنا كالمكاح
والطلاق والصلح عن دم العبد وكذا الطعام والميكيل الموزون اذا كان معلوم الجنس ولا يقض
جباله الوصف لا مفايسيرة لا تمنع صحة التسمية اذا كان عوضا عما ليس له كالمهنة او عتق
عتقه باء المالك صح وصار ماذونا مثل ان يقول ان ذيت الى الف فانك حر او اذا اذيت
او متى اذيت ومعنى قوله صح انه يصير تعلقا فلا يعلق قبل الاداء وانما يعلق عند الاداء
من غير ان يصير ماذونا لان صيغة هذا اللفظ صيغة التعليق فيعلق عتقه باء المالك
كالعليق سائر الشريط وطهرا الاجتاج فيه الى قبول العبد ولا يطل بالرد للمولى ان
بيعه والكتابة توجهت المالك على المالك بالقبول ثبت له بمقابلته ملك اليد والكسب وانما

على العبد فلا يثبت له بمقابلته ملك اليد والكسب لكنه يقتصر على المجلس في ان اذيت وعنا يثبت
انه لا يقتصر كما في التعليق سائر الشريط وكذا في قوله اذ اذيت او متى اذيت حتى ذابعه ثم اشتراه
اجبر على القول في حصر المال عنده وجه الظاهر ان هذا بمنزلة التعليق بشية العبد لغيره
الاداء والامتناع عنه كما يتوقت بالمجلس لقول انت حر ان شئت يتوقت هنا بخلاف
معية واذا لانهما للوقت فعنا الاوقات كلها وان الشريط للوقت فكان هذا طلبا للمالك في الحال
فتقيد به والمناصير ما ذونا في التجارة لانه حصة على اداء المالك ولا يمكن من الاداء الا بالاكساب
فيكون هذا حريصا له على الاكساب ثم يرد به الاكساب بالتكليف لانه امانة للحساسة فكان مراده
الاكساب بالبحان لكونها معتادة فكان ماذونا واذ له الاذن كصريحه فان حضر المالك
اجبر الحاكم على قبضه وعتق بالخلية وتفسير الاجبار هنا في قبض سائر الحقوق ان العبد
اذا حضر المالك بحيث يتمكن المولى من قبضه وخط يديه وبين المولى ينزل المولى قابضا
وحكم بقبضه وقال في ردحه الله لا يجبر على القول وهو القياس لانه تعليق العتق بالشريط
وطهرا لا يتوقف على قبول العبد ولا يثبت العتق ولا يجبر المولى على الجاد الشريط لو علقته
بسائر الشريط اذ لا استحقاق له قبل وجود الشريط واذ لم يكن مجبرا على الجاد الشريط لا يتم الشريط
بغير العبد لان الشريط اذا استعمل بقبوله لانه قال في خلاف الكتابة لانه معاوضة والتبدل
واجب فينا فاحتمل ان يقول المولى قابضا لكتابتها بغير التفتي عن عتقه الواجب لنا
ان هذا للوط باعتبار الصورة تعليق وباعتبار المعنى والمقصود كناية ومعاوضة لانه حصة
على الكسب المالك ورجعه في الاداء وانما يوجب في تحصيل المال ما جعله من العتق ويست
الكتابة لهذا وهذا المالك عوض من جهة حية لو طلبها بهذه الصفة كان بايا ولو وجد المولى
المالك ذيو فافرده له ان يستبدله بالحياد ومانع ذين امرين يورث حظه عليها فورا عليه
حكم التعليق ابتداء رعاية لفظ المولى دفعا للضرر عنه حية يتم بالمولى وحده ولا يثبت العتق
ولا يمنع جواز البيع ولا يسرى الى الولد المولود قبل الاداء ولا يبيع العبد حتى يملكه حية كان للوط
ان ياخذ منه بلا رضاه ودفننا عليه معنى الكتابة والمعاوضة التماس دفعا للضرر والعزير
عن العبد حتى يبيع المولى على القول في ادنى العبد المالك كافي الكتابة اذ يجبر على قبض العوض
في المعاوضات وان لم يجبر في التعليقات وهذا لان المولى رضى بالعتق عند اداء العوض اليه
والعبد ما يثبت المشقة في الكسب المالك الايمان شرف الحرية فلو لم يجبر عليه لمصر العبد ولو اجبر

عنا على تحصيل المال ما جعله من العتق ويست
الكتابة لهذا وهذا المالك عوض من جهة حية لو طلبها بهذه الصفة كان بايا ولو وجد المولى
المالك ذيو فافرده له ان يستبدله بالحياد ومانع ذين امرين يورث حظه عليها فورا عليه

لا يتخير السيد به نظيره الهبة بشرط العوض فانه يعتبر التقابض في العوضين ويطلب
 بالسيوع ويورد بالعقد خيار الرديته عملا بالشبهين ولو اذكت البعض اجبر على القبول اجبارا
 للبعض بالكل لكن لا يفتقر ما لم يوز الكيل كما لو حط المولى شيئا لم يعتق باءا الباقي لان المشط
 اداء الكل فلا يتم باءا البعض بخلاف الكتابة فانه اذا ابرأ المكاتب عن بعض البدل ولدت
 الباقي عتق لان المال ثم واجب على المكاتب فيحقق ابراءه عنه سواء ابراءه عن الكل
 او حط بعضه وهنا لا مال على العبد فيطرح الخط والابراء فلا يعتق ما لم يتم المشط ولو اذكت
 العبد المال من الكسبة قبل التعليق عتق لوجود المشط ورجع المولى عليه بمثل لانه
 حصل الاذاع بالسخي والاستحقاق لا يمنع صحة الاداء ولو عصب مال رجل واداه
 فانه يعتق وان اذكت من مال كسبه بعد التعليق لم يرجع المولى عليه لانه ما ذوق بالاداء
 منه رجل قال لعبد انت حر بعد موتي على الف درهم فالتقوى بعد الموت لان الحجاب العتق
 اضيف في ما بعد الموت وانما مشط القبول بعد نزول الحجاب فصار لقوله انت حر عتقا
 بالف درهم وقوله انت طالق عتقا ان شئت فانه يشترط المشيئة في العتق ولكن لا يعتق
 ما لم يعتق الوارث وان قيل بعد الموت لانه قائم بعين الابا لقبول بعد الموت لم يكن يعتق
 معلنا بطلان الموت في مثله لا يعتق الا باعتاق الوارث كالوقا ان حر بعد موتي بشهر
 خلاف المدبر لان عتقه تعلق بقبول الموت فلا يشترط اعتاق الوارث ولو قال انت حر
 على الف درهم او قال انت مدبر على الف درهم يعتبر القبول في الحال واذا قيل كان مدبرا
 لان الحجاب المتدبر في الحال الا انه لا يجب المال لقيام الرق المنافي لوجوبه فان قيل ما فائدة
 القبول للتدبير غير محتاج الى القبول والمال غير واجب قلنا التدبير لا يحتاج الى القبول
 اذ لم يعلقه بالقبول وهنا علقه بالقبول وهذا القول ان شئت فانت طالق عتقا فان
 المشيئة يشترط للحال بخلاف ما مر لانه اضافه الى الطلاق ثم الى العتق جعل المعنى
 الى العتق جعل المعنى مشيئتها فكان لها المشيئة في العتق ضرورة وصار علق الطلاق مشيئتها
 او لا ثم جعل المعلق مشيئتها مضافا الى العتق فلا بد من المشيئة ليعتق الاضافة الى العتق
 ان يوصف المشيئة في العتق لانه لا يطلاق بوقف على محي العتق فيها فلذا المشيئة وعند من
 المشيئة في الحال فيها اذ لا فرق في الايمان بين تقدم المشط وتاخير ووقوف المشيئة تعتبر
 في الحال فلذا اذا اخرجها رجل اعتق عبده على خدمته سنة فقبل العتق عتق من ساعة لان

الاعان

على شيء يقتضي وجود القبول لا وجود المقتضى وعليه خدمة سنة فان مات المولى والعبد
 قبل ان يخدم شيئا فعليه قيمة نفسه عند اي حيفه رحمه الله وعند محمد رحمه الله
 قيمة خدمته سنة وهذه المسئلة بناء على ان الذمي اذا اعتق عبده الذمي على وجه
 ثم اسلم احدهما فعليه قيمة نفسه عند ما وعند قيمة الخمر وعلى ان يباع عبده من نفسه
 بامه بعينه او اعنته عليها فاستحقت الامة ووجه البناء ان كان يوزر تسليم الخدمة
 اليه هي يدك الرقبة بموت العبد والمولى يعذر تسليم الامة بالطلاق والاستحقاق
 والخمر باسلام احدهما اذ المسلم ممنوع عن تلك الخمر فيملكها وهما بد لا الرقبة ايضا لانه
 معاوضة المال باليسر لان نفس العبد ليست مال في حقه اذ لا يملك نفسه وصار كالو
 تزوج امرأة على عبد ولم يسلم العبد اليها حتى استحق فالحاقه بغيره عليه قيمة العبد لا بقيمة
 البضع التي من المثل في لهما معاوضة ما لم يبال لان العبد مال في حق المولى فلذا المانع
 العبد بايراد عليها فصار كذا لو اشترى ابا بامه فملك قبل القبض واستحقت فان البائع يرجع عليه
 بقيمة ابنة لا بقيمة الامة وكذا لو باع العبد بسكنى دار وقبض العتق فمات عبده ثم اخذت
 الدار واستحقت فانه يرجع بقيمة العبد رجل قال لآخر اعتق امك على الف درهم على ان تزوجنيها
 فاعتقها فابت ان تزوجه فالتحق واتفق من المالك لا شيء على الامر ان من قال لآخر اعتق
 عبدك على الف درهم على ففعل لا شيء على الامر يقع العتق عن المانور بخلاف ما لو قال لآخر طلق
 احداك على الف درهم على ففعل لزم الف على الاب لان شرط البدل على الاجنبي في طلاق
 دون العتاق وقد جفتنا في ما سلف ولو قال اعتق امك على الف درهم المسئلة بخلافها
 قسم الان في قيمتها ومن مثلها فاصاب قيمتها في الامر وما اصاب من المثل بطل عنه
 لانه قابل الالف بالشئين بوقتها شر حيث قال على لانه تضمن الشر اقتضاه لما
 وبالبضع نكاحا فانقسم عليها فدرم حصته ما سلم له وهو الرقبة وسقط عنه حصته
 ما لم يسلم له وهو البضع ولم يبطل البيع بشرط النكاح لانه مدرج في الاعتاق فاخذ حكمة
 ولم يبطل بالشرط القاسد فلوز وجت نفسها منه فاصاب قيمتها سقط في وجه الاول
 ويح للمولى في الوجه الثاني وما اصاب من المثل كان من اهلها في الوجهين رجل قال لعبد
 احداك حر بالث وقال قبلنا ثم قال احداك حر بحسبنا فقبلنا في الاجاب الاول وبطل الثاني
 لان الكلام الاول توقف على القبول فاذا قبلنا فمد وجد شرطه وهو قبول من تناوله لا الحجاب

وانما يرد
 او كانت تملك القرض فذلك
 يرجع للمولى على العبد بقيمة
 نفسه وعند بنية الامة

عده
 على

ح

لان الجانبين قد هما تناوذاً وكل واحد منهما عبداً واستحق كل واحد منهما عتقاً رتبة فاذابا
 وفات الميان شاع العتقان فيها احدهما يردك الآخر غير ذلك بينهما فحق نصف كل واحد
 بجانب العتق بان فيها ايضا وقد قبل احدهما فيثبت لعتق النصف نصف البدل لم يفتق بهذا
 الجانب من الآخر شي لقدم القبول ولو قال احدهما جربا بال والآخر باية وديار فقبل اعتقا
 لانه علق عتقا بالقبول قد وجد ولا شيء عليها لان من عليه الف محمول كذا من عليه الياين
 محمول فحق القاضي عن العتق ولا يمكن القول بالشيوع لان لما لا يشيع مقصودا لاجل قوله
 لعبد انت حر على الدوامية ديار فقبل فانه يفتق عليه احد المالكين فغير لان من عليه المالك
 وكذا لو قال احدهما اية احدى طالق بال في درهم والاخرى باية ديار فقبلنا باننا ولا شيء عليها
 وانما كان الطلاق باينما يستتبع وجود الدرام على احدها والديان على الاخرى الا انه قد
 الاستيناء بافلاس الدارة وان قال احدهما حر بغير شيء احدهما حر بال عتق احدهما لان العتق
 بغير ذلك لا يوقف على القبول بما لكلام الشايع صار جامعاً بين حر وعبد فيلغو وكذا لو قال احدهما
 حر بال فقبلنا ثم قال احدهما حر بغير شيء فقبلنا عتقا لانه مع الاتفاق بان الاول مؤثرف على وجود
 احدهما حر على كل احدهما حر بغير شيء فقبلنا عتقا لانه مع الاتفاق بان الاول مؤثرف على وجود
 القبول والقبول وجد بعد الجانبين فحق الثاني الاول واما ما عتق احدهما بلا بدل في الآخر
 ببدل لا شيء عليها لان من عليه البدل محمول وكذا لو قال احدهما حر اذا جاء احد احدهما حر
 الساعة فاعدا عتقا وكذا لو قال احدهما حر ان شاء احدهما فشاء عتقا لان العتق الاول
 لا يقع قبل حجي العبد وقبل المشيئة فبقيا دقيقين فحق الثاني الاول رجل قال لعبد ان اديت
 الى عبد او قال كذا فانت حر فرفا في الوسط لانه دو حظ من الجانبين وكان عدل الوسط
 عبداً اية حنفية رحمة الله عليه فتمت اربعون دياراً لانه في زمانه كان كذلك وعندهما يقرب بالعدل
 والرخص هو الصحيح قالوا في عرفنا الادفع اعي الميراث والاولى افضل للمود واخسن
 الميراث والردك احسن للمود ويجوز على القبول ان ية بالوسط او ببعض الميراث او بالادفع
 لانه معاوضة عند الاداء واجبة تجوز في المعاوضات ولو اتى بالردك لاجل المولى على القبول
 لان الجبر على القبول من قضية المعاوضة واعتبار المعاوضة يوجب تعيين الوسط رعاية
 للجانبين فلو قبله عتق لوجود الشرط وهو اداء مطلق العبد وتعيين الوسط لدفع الضر عن
 المولى فاذا رضى به لا يباي جواز وصف الوساطة وان اية بينة عبد وسط لاجل عتق القبول

في قوله فاعدا عتقا
 لان العتق الاول
 لا يقع قبل حجي العبد
 وقبل المشيئة فبقيا
 دقيقين فحق الثاني
 الاول

في قوله فاعدا عتقا
 لان العتق الاول
 لا يقع قبل حجي العبد
 وقبل المشيئة فبقيا
 دقيقين فحق الثاني
 الاول

ولو قبل لا يفتق لان الشرط اذا العبد ولم يوجد وان فرض المولى على الوسط لاجل عتق القبول والمودع
 والادفع ولو قبله لا يفتق لان في التعليقات يعتبر اللفظ الآيوت انه لو قال ان اديت الى العا
 في كسب انفس فاقترأ في كسب اسود لا يفتق بخلاف ما مر لان الشرط لم يطلق العبد وهو
 يتناول الكل بخلاف الكتابة حيث تجر اذا اتى بالادفع ولو جاز في لا تجر على النبوك بلكرم
 ولو قبل يفتق لان معنى المعاوضة راجع في الكتابة ولهذا اذا ابراه عن يد له لكتابة يفتق
 فلو اذا ابراه عن صفة الوساطة وهذا جانب التعليق والتمن راجع ولهذا الواراه عن العبد
 لا يفتق فحق فيها اعتبار ما تلتظ به فلا يفتق بدونه لعقد الشرط ولو قال ان اديت الى العا
 فانت حر وان اديت الى درامم فانت حر فانت مؤب او ثلاث درامم او اكثر لا تجبر
 على القبول لان الجبر على القبول حكم المعاوضة والتوب يتناول اجناساً شتى وكذا الدرام
 محمولة فحق صحة المعاوضة واذا بطلت جهة المعاوضة بقي تعليقاً والجمالة لا يمنع صحة
 التعليق فلو قبل المودك عتق لوجود الشرط ولو قال اذ قدم فلان فاديت الى العا فانت
 حر فقدم فلان فاديت اليه تجبر على القبول لان التعليق بالشرط كالمسئل عند وجود الشرط
 فصار كانه قال بعد الدوام اذا اديت الى العا فانت حر فجا بالان تجبر على القبول
 كذا هناك المودك ان كان من مال القسبة قبل المقوم عتق العبد ورجع المولى عليه فله
 آخر لان الكتاب العبد قبل الدوام مال المولى لاها كسب عبده وانما يفتق العبد احق
 بكسبه بعد الدوام ضرورة الاذن في التجارة فقبل الدوام يكون محجوراً فكان مكاسبه
 كسبه فاذا اداء اليه عتق لوجود الشرط ثم رجع عليه بمثل ما ادركه لو سرق مال المولى
 واديه فانه يفتق ثم رجع المولى عليه بمثله ولو قال اذا اديت الى العا فانت حر فباعه
 ثم اشتراه او رد عليه بهيمة حيا ردوية او شرط ثم اتى بالالف لا تجبر المولى على القبول لان الجبر على القبول
 قضية الكتابة لا قضية التعليق والكتابة تبطل بالبيع فان لم يكتب اذ بيع بوجاه تبطل
 الكتابة فامتنع الجبر لانه قضيتا فلو قبل عتق بقاء التعليق اذ البيع لا يبطله ولو قال
 لو رفته اذ ادركت اليكم عبد فلان بعد موتك كذا فهو حر او قال فاعتقوه فاتي بالردك
 وقبل الوارث لا يفتق لان الموت بطل جانب التعليق وبقي جهة المعاوضة وفي المعاوضة
 يتعين الوسط فصار كانه لم يمت فعلى الوسط فلا يفتق الوارث على ابطال عتق الموصي
 في الوساطة ولو ادرك الوسط لا يفتق الا باعتبار الورثة او الوصي والقاضي لان العتق

القدم

ما

ان الجبر على القبول

والردك

بثلث ماله في الوصي بثلث ما ادى العبد يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموطة
 في بيع الثلث لما مر وان قال العبد في عني بعد موته وانت حر فانت المولى في شوال فاراد العبد
 ان يخرج المولى في فلوورثة ان ينفوه في هذه السنة لان حرمهم في ثلثي الخدمة وان ينفوه بدعاه
 اليه لان اذ اخرج يعتق فيخرج الى السنة القابلة حتى يصل اليهم حرمهم في ثلثي الخدمة ثم يخرج بثلثها
 حتى لو مات المولى قبل ذلك في الذهاب يادعية اشهد مسانه المخرج في الذهاب والمخرج شهر
 خدمهم العبد اربعة اشهر ويصرف شهدين في نفسه المخرج وان مات المولى في شوال فقالت الورثة
 للعبد اخرج والابن انك فلم يخرج لا يبطل وصيته وان قال الميث في عني في هذه السنة وان
 مات المولى في شوال فلوورثة ان ينفوه لما مر واذا منعه بطل وصيته لقوات شرط العتق
 وهو المخرج في هذه السنة وان قال في عني بعد موته خمس سنين وانت حر فمخدم الورثة اليه ان لم تكن
 السنة فاذا اجابت تلك السنة يخرج ويخرج فان خرج وجب اعتاقه ويسعى في ثلثي ثمنه للورثة لانه
 وصية لما مر ولو قال ادى الف المخرج بها فانت حر يعتق باء الالف والمخرج لان ذلك في السنة
 خلاف ما لو قال اذ اديت الي الف المخرج بها فانت حر فانه يعتق بالمخرج لانه علق باء يعقبه المخرج

باب التدبير

هو تعليق العتق بطلاق موت المولى اذا قال المولى لمولاه اذا مت فانت حر وانت حر عن ذمتي
 او بعد موته او يوم اموت او اذا حدث لي حدث وانت مذبذبا وقد ذبرت فمذبا ومذبا لانه
 علق عتقه بطلاق موته فانه وان اطلق المولى فامر اذ به الموت عادة وقد قرى اليوم ما لا يمتد
 في اذ به الوقت ولو ذكرك به النهار دون الليل لا يكون مذبا مطلقا لحوار ان يوت ليلا ولا يخرجه
 وحيته واخرجه عن ملكه الا في الحرة كما في الكتابة وقال الشافعي رحمه الله يجوز بيعه لما ذكرك
 ان رجلا ذبر عبدا له ثم احتاج الى ثمنه فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بد المديون
 تعليق العتق بالشرط ولا اثر له في المحل قبل وجود الشرط فلا يمنع جولة بيعه كما لو علقته بدخول الدار
 ونحوه راس الشهر وكما في المدبر المقيد ولان التدبير وصية حتى يقع بلفظ الوصية ويعتبر بثلث
 المال والوصية لا يمنع الموصي من التصرف بالبيع وغيره كما لو اوصى برفقته لافسان وهذا لانها
 اجاب بعد الموت فلا يثبت الحكم في الحال ولما ذكرك جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يباع
 المدبر ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث وما ذكرك حكاية فلو لا عدم له فيحتمل ان كان
 مذبا مقيدا ويحتمل ان باع خدمته الى اجد والا جاز يبيع بغير ابله اهل المدينة او كان في وقت

كان بيع الحرفيه جائزا كما روي انه عليه السلام باع رجلا يقال له سرق في دينه ثم شخ ذلك الحكم
 وما روينا علم لا يمكن ان يخل على مولى ما قلناه ولانه شخص وجد فيه سبب الحرية وقد تعلق
 عتقه بطلاق موت المولى فلم يخرجه كالم ولد وهذا لان قوله انت حر بعد موته سبب للخدمة
 اذ العتق سبب بعد الموت لهذا الكلام لا يكلام آخر ثم جعله سببا في طلاق وجوده او في من جعله سببا
 في حال عدمه ولا يقال انه موجود حكما حينئذ وان كان عدو ما حقيقة لان الشيء المانع من وجوده
 حكما اذ الملك وجوده حقيقة ولا يمكن لوجوده منه بعد موته لاستحالة وجود الفعل من الميت
 ولا يمكن تقديره حيا بعد الموت لان هذا الحكم لا يثبت الا اذا حكم الشرع بونه استحالة الحكم بخونه
 لا ضمانه اليه التناقض لانه لا يمكن جعله سببا بعد الموت لانه حال ذوال الاهلية فلا يمكن تاجر السبيبة
 الى حال ذوال الاهلية فجعلناه سببا في طلاق آخر الحكم مع انعقاد السبب في البيع بشرط الجواز
 والقيام في سائر التعليلات هذا ان جعل سببا في طلاق الا ان المانع من السبيبة قبل الشرط موجود
 ثم لانه اعتقد تصرفا آخر في طلاق فانه يعبر بهما واليمين تقتل المانع عن مباح الشرط والمانع من الشرط
 مانع من الحكم المتعلق بالشرط فيضاد وقوع الطلاق والحق اذ في درجات السبب يكون مفضيا
 اليه السبب فلازم يبق سببا في طلاق فاذا انقضى اليمين يقع سببا حينئذ وحال تناقض حال وجود
 الشرط وامكن جعله سببا حال وجود الشرط لكونه اهلا لمباشرة السبب وحكمه عند ذلك جعلناه سببا
 عنده وهما لم يقع تصرفا آخر في طلاق فبقى سببا في طلاق ولا يلزم اذا جاز علق بغير دخول
 الدار وجد الدخول فانه يعتق العبد وان لم يكن هو اهلا لان الجوز لا ينافي اهلية الحكم من ذوجه
 ولهذا يثبت عليه قريه بالارث لان المحل باقى على ما كان ثم ولا ذكرك هنا واذا ثبت ان التدبير سبب
 للعتق وجب ان لا يخرجه بيعه لان سبب العتق اذا وجد يلزم ولا يجوز ابطاله لان سبب العتق يثبت
 حق العتق والحق ملحق بالحقيقة فمما لا يجوز ابطاله حقيقة العتق لا يجوز ابطاله حقه كالاستيلاء ولانه
 وصية والا ايضا اثبات الخلافة في ملكه للموصي له مقدما على الوارث فاعتد المحل سببا لاثبات
 الخلافة كالقربة الا ان الوصية بالمال تبرع بالمال الوصية بالحق تبرع بالحق والبرع بالمال
 لا يقع لازما فسيبته ايضا لا يكون لازما فلم يمنع ابطاله بالبيع ونحوه واما العتق لا يثبت الا بالاسباب
 التي يوجبها لا يثبت الا بالارضا فمخرج جولة البيع والموت ان يستخدمه ويوجوه وان كانت امة وطيبا
 وله ان يزوجها بغير المال بعد ثبوت العتق واما مانع من تصرفه بطل حقه دون تصرفه لا يبطل حقه
 والبيع والهبه يبطلان حقه فخرج المولى منها وهذه التصرفات لا يبطل حقه فلا يمنع منها وليس له

في بيع الحرفيه

العتق

لا يباع حقه

والتي يرزقها فيقسم ثلث ماله بينهم بقدر حقوقهم وحق المدبر المعروف في ثلثي الرقبة
 لانه وحل اليه ثلث رقبة بالحق الثابت وحق العبد في تدبير النصف فاحتمل ان حساب
 له نصف وثلث واقله ستة فحلنا ثلث المال ستة وماله عند الموت وثمان ثلثا كل
 رقبة او عتق بالانجاب رقبة نذهب من كل رقبة الثلث فيضرب المدبر بثلث ثلث المال
 اربعة والعبدان بنصف ذلك فحلته سبعة فحلنا ثلث المال ما بلغ سهام الوصايا اليه
 وهو سبعة اربعة اسباع للمدبر وثلثة اسباع للعبدين ستة والثلثان ثمانية وعشرين
 والكل اثنين واربعين وكل رقبة احد وعشرين لان ثلث كل رقبة اربعة عشر فزيد
 عليه مثل نصفه وذلك سبعة ويكون الثلث ثلثة وستين وعتق من كل واحد منهم بالعتق
 الثابت ثلثه وذلك سبعة من احد وعشرين قد كان للمدبر بالوصية اربعة وصار
 بالتصنيف ثمانية فيعتق منه حصة المدبر ثمانية وبالعتق الثابت سبعة فحلته خمسة عشر
 وخمسة عشر من احد وعشرين خمسة الاسباع ويسعى فيما بقي وذلك ستة وستة من احد
 وعشرين سبعان وقد كان للعبدان بالوصية ثلاثة وصارت بالتصنيف ستة لكل واحد
 ثلثة فعتق من كل عبد بالمدبر ثلثة وبالعتق الثابت سبعة فحلته عشرة وعشرة من احد
 وعشرين ثلثة اسباع وثلث سبع وان مات المدبر قبل ان يسقى سقى كل واحد من العبدان
 في ثمانية وعشرين من احد وخمسين من قيمته لانه لما مات توى ما عليه فوجب ان يقسم ما بين
 على قدر سهامهم ليكون التوى على الكل اذ المركة مشتركة وانما يكون التوى على الكل اذ انهم
 الباقية على السهام التي كانت قبل التوى وقبل التوى كان حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق
 العبدان ستة وذلك اربعة وثلثون وهو ثلثا ما بين ما للميت فاذا اردت تكيله فاضم
 اليه نصفه سبعة عشر فصاروا احدا وخمسين فيحل كل رقبة احدا وخمسين حتى لا ينكسر
 فيعتق من كل عبد ثلثه بالعتق الثابت هو سبعة عشر وستة بالمدبر ويسعى في ثمانية وعشرين
 وان مات احد العبدان ايضا سقى الباقي في ثمانية وعشرين من ستة واربعين ونصف لان حق
 الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبدان ثلثة وذلك احد وثلثون وهو ثلثا ما بين من
 مال الميت فان اردت تكيله فاضم اليه مثل نصفه وهو خمسة عشر ونصف فيصير ثمانية وعشرين
 ونصفا عتق ثلثه بالعتق الثابت وهو خمسة عشر ونصف وثلثة بالمدبر فيصير ثمانية عشر
 ونصفا وسقى في ثمانية وعشرين وقد سلم للمدبر ثمانية وللخالد الميت ثلثة فذلك احد وعشرون

في ثمانية وعشرين
 في ثمانية وعشرين
 في ثمانية وعشرين
 في ثمانية وعشرين

فصل في العبدان
 العبدان من العبدان
 العبدان من العبدان

العبدان من العبدان
 العبدان من العبدان
 العبدان من العبدان

وان مات العبدان وفي المدبر سقى في ثمانية وعشرين جزءا من اربعة وخمسين لان حق
 الورثة في ثمانية وعشرين وحق المدبر ثمانية فيصير ستة وثلثون وهو ثلثا ما بين والمال
 الكامل اربعة وخمسون بان يد عليه مثل نصفه ثمانية عشر فيحل رقبة اربعة وخمسين
 عتق ثلثه بالعتق الثابت ثمانية بالمدبر ويسعى في ثمانية وعشرين وان مات احد العبدان
 فقط سقى المدبر في ثلثة وعشرين من ثمانية وخمسين ونصف من قيمته والعبدان ثلثة وثلثون
 من ثمانية وخمسين ونصف من قيمته لان حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق المدبر
 في ثمانية وحق العبدان ثلثة فصار ستة وثلثون وهو ثلثا ما بين فان اردت تكيله فاضم
 اليه مثل نصفه ثمانية عشر ونصف فيصير ثمانية وخمسين ونصفا فحلنا كل رقبة
 ذلك ثمانية عشر الكس فيضاعف النصف فيعتق من المدبر بالاعتاق ثلثة تسعة عشر
 ونصف وبالمدبر ستة عشر ويسعى في ثلثة وعشرين يعتق من احد ثلثة بالاعتاق
 تسعة عشر ونصف وبالمدبر ستة ويسعى في ثلثة وثلثون والميت اسوى وصيته ستة
 فبلغ سهام الوصايا ثمانية وعشرين وسهام السعاية ستة وخمسين فحل الثلث والثلثان
 ومن مات منهم قبل موت المولى وبينا انه زالت حرايته وان كان العتق في المرحى فالبات
 والمدبر يعتبران من الثلث ولوقال انتم احرار او مذبرون ومات قبل بياض عتق
 نصف كل واحد منهم بالبات وصار نصف كل من مذبرا لان قوله انتم احرار في حق
 الكل وقوله او مذبرون في حق اثنين فيلغى حق المدبر كانه قال او هذان الثمان
 مذبرون وكل كلام ثابت في حال دون حال ثبت نصف مقتضى كل كلام فثبت بالبات
 عتق رقبة ونصف فيعتق من كل واحد منهم نصفه وثلث تدبير رقبة ير العبدان فصار
 في حق المدبر اثنا عشر في حق احد العبدان كالوقال اثنان منكم مذبران فانه اخبار في حق
 المدبر اثنا عشر في حق احد العبدان كانه قال للعبدان احدكم مذبر فامر بالبيان فيها وان مات
 قبله عتق المدبر المعروف ونصف كل واحد من العبدان بالمدبر من ثلث ماله وان لم يكن له
 مال سواهم صار الثلث بينهما نصيبين نصف للمدبر المعروف ونصف لهما ولوقال كل واحد
 منكم حر انتم مذبرون فهو قوله انتم احرار او مذبرون فبطل التدبير في حق المدبر لكونه
 اخبارا في حق المدبر ولوقال انتم احرار وهذا وهذا وهذا مذبرون فهو قوله مذبرون
 اذ الجمع بحرف الجمع بلطفه ولوقال احكم حرا ومذبرا وقال انتم احرار واحكم مذبرا

ونصف

فصل في العبدان
 العبدان من العبدان
 العبدان من العبدان

فصل في العبدان
 العبدان من العبدان
 العبدان من العبدان

يبطل ولا يتبع شيء لأن الثاني وقع خبرا فلما والكلام الأول بقي اعتاقا في حال دون حال
 فلا يتبع به شيء بالسند كقوله أحدكم حر أو لا ولو قال كل واحد منكم حر أو مذبذب بطل الكلام
 في حق المذبر لأنه متناول كل واحد على سبيل الأفراد فكانه قال لكل أحد أنت حر أو مذبذب
 ولو نص عليه لا يصح في حق المذبر كذا هنا وصح في حق العبد فكذلك واحد منها حر في حال
 مذبذب في حال فحق نصف كل واحد منها بالثبات صار نصف كل واحد منها مذبذبا ولو قال
 أنتم حر أو هذا مذبذب للبر المعروف وهذا وهذا صاروا مذبذبين بطل الخبر لأن قوله
 وهذا مذبذب للبر هو اجتناب أو بطل الجواب الحق بكلمة أو فاذ قال بعد ذلك وهذا وهذا
 ولم يذكر خبرا صار خبرا لعدم خبرها كما قال وهذا مذبذب وهذا مذبذب ولو نص على ذلك
 لصار العبدان مذبذبين كذا هنا وكذا ان لم يكن فيهم مذبذب فقال أنتم حر أو هذا مذبذب وهذا
 وهذا صاروا مذبذبين وبطل الخبر لأن الملتزم أحد الإيجابين ولو قام دلالة اختياره المذبر
 وهو عطف الثاني والثالث على المذبر إذ العطف يقتضي المشاركة في الوصف المذكور ولا تثبت
 المشاركة في صفة المذبر إلا على اعتبار اختياره الإيجاب المذبر في العطف عليه فاستثنى الآثار
 ضرورة ولو قال لعبد أنتم حر أو هذا وهذا مذبذبان ثبت ثلث كذا الجواب عند عامة
 المشايخ فيثبت بالكلام الأول عتق ذمة بيز الكفر والكلام الثاني ثلث العتق للمزور فصار
 له ثلثا ذمة وبالكلام الثالث تدبير ثلث ذمة الآخرين فصار ثلث الكفر واحد مذبذبا
 أيضا وقال بعضهم هو كقوله أنتم حر أو هذا مذبذبان فثبت بالاجتناب الأول عتق ذمة
 ونصف بينهم وبالجواب الثاني تدبير ذمة بيز الذين أضيف المذبر إليهما لأن قوله أو هذا
 لغرض خول تحت الاجتناب العام فلا ينفذ شيئا بقوله أنتم حر أو هذا مذبذبان إلا أنا
 نقول قوله أو هذا ليس بغير لانه ما أعاد عين الكلام الأول أنه يفيد العتق للمزور خاصة
باب الاستبلا

باب الاستبلا

إذا ولد لأم من مولاها فتد حارث أم ولده لاجرة يمينها ولا تليها وهو تورع عامه العجاجة
 وبه قال جمهور الفقهاء وقال بشر المصنف وداود الأصماني وموافقه من أصحاب الطوائف
 يمينها ولا يتبع تورع المولى وهو قول علي بن أبي حمزة وحكي عن أبي سعيد البرقي أن استاذ الكرخي أنه
 خرج حاجا من بردعة فوصل يوم الجمعة بفرداد فراهي بعد صلاة الجمعة فوجها جلسوا للنظر
 وفيهم داود مسأله حتى عن حج أم الولد فقال تجد يمينها لأن يمينها جرة اجاعا قبل العلوق نحن

على هذا الاجماع حتى يفقد اجماع آخر لأن ما ثبت يمين لا يتبع الا يمين مثله فيجب المنع
 لانه لا يقبل التماس خبر الواحد لا يوجب اليقين فقال أبو سعيد اجعنا على عدم جولة يمينها
 بعد العلوق لأن يمينها ولدا حر فنحن على هذا الاجماع حتى يفقد اجماع آخر فيجوز داود
 وانقطع فلما رأيت وضعه وروعن أصحابه في الفتنة ترك الخروج إلى مكة وجلست للتدريس
 فاجتمع أصحاب داود على أبي سعيد وكان على ذلك حتى سبغ ليلة مناديا يقول فاما الذي بك
 فيذهب جننا واما ما ينفخ الناس فيمكث في الارض فالبث ان قرع انسان بابه واحسن
 موت داود فاستقر امره بعد ذلك الا انار المشهوره تدل على عدم جواز يمينها فها قد
 ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امه ولدت من سيد حافو حقيقة
 عن دبر منه ولما ولدت مارية ابراهيم من رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاقمتها قال فلا اعتقها ولدها وقصيته تخير الحرية ولم يثبت ذلك اجماعا فيثبت حق العتق
 في الحال وحقيقته في المال اعلا الحديث بالولد المكن ولان الحرية حصلت بغير الوطء
 والموطوءة حكما بواسطة الولد فان الولد يضاف الي كل واحد منها كلالا والولد خلق من
 المايين فصار جزءا مضافا اليه ضرورة لكن الحرية لو ثبتت حقيقة حصلت حقيقة العتق فيما ثبت
 الحرية حكما بواسطة نسب الولد اليها فحق السبب فيثبت حق العتق في الحال ثبت الحكم بقدر العلة
 ولا يقال لو كان السبب ما ذكرتم ثبت الحكم من جانب الاب يثبت من جانب الام لان الحرية يثبت
 من الجانبين لان هذا حكم جزئية مؤكدة بنسب الاصل في بنات النسب الابا ماد الولد يثبت لهم
 فلذا الحرية يثبت في حقهم لا في حق من غيره لو تزوج عبد حر ثم ملكت لحره زوجا وقد ولدت منه
 لم يثبت له عتق موجه الى موته حتى لا يعتق بوفاء ولما ثبت حق الحرية في الحال امتنع جولة يمينها
 واخر اجنالا الى الحرية في الحال لما قلنا في الحرية حقيقة وكذا اذا كان بعضا مملوكا لانه لا يستلزم
 لا يتجوز اذا مكن تكيله اذ هو فرع النسب فيجب باصله وله وطئها واستدائها واجادتها وتزوجها
 لبقا للملك فبما هذه المقررات تستلزم فان ولدت بعد اعراف منه بالولد الاول ثبت نسبه
 بخلافه من المولى ما لم ينه لانه لما ادعى الولد الاول يمين الولد مقصودا منها فصارت فرائضه
 وقال عليه السلام الولد للفراش وصارت كالمعمودة بعد النكاح ولهذا اذا اعقبت المولى او مات
 تجب عليها العدة بذلك حينئذ لانها اذا انفاء يمتن في النكاح لان في اشها صنف هذا لان النسب
 فرع الفراش والفراش فرع الملك فرائض ام الولد يفرع من ملك الميرز وملك الميرز حقيقته في ملك

عند

فلا

كما

ن

حتى ملكه بالتزويج كذا ينبغي نكح الولد بخلاف المتكوحة حيث لا ينبغي الولد بنفيه إلا باللعان
لأن الفراش مما كد لقوة ملك النكاح ولهذا لا يملك إبطاله بالتزويج وبخلاف الولد الأول
فانه لا يثبت نسبه عالم بقرينه وقال الشافعي رحمه الله يثبت نسبه منه بلا دعوة وحاصل الخلاف
راجع الى ان الفراش لا يثبت الا بدعوة الولد عندنا وعندك يثبت ان اق بالوطى سواء
ادعى الولد اولاً لان الأصل في ثبوت النسب الحاشى والوطى سببه وكذا النكاح فلما ثبت النسب بالنكاح
لكونه سبباً له فلا يثبت بالوطى وانه اشد اقضاء اذنى ولما ان النسب لا يثبت بدون الفراش
وفراش الامه لا يثبت بالوطى لان المقصود من وطى الاماء قضاء الشهوة دون تحصيل
الولد لوجود المانع منه وهو انكشاف المالية وهو امر متعارف بين الناس من الشرع قد قرن
حيث اباح الخزل بلا رضا فلم يكن سبباً متعيناً لتحصيل الولد فصار كملك البهائم بلا وطى
فلا تقصر فراشاً به بلا دعوة بخلاف النكاح لانه متعين لتحصيل الولد فلا حاجة الى الدعوى
وعن اية حنفية رحمه الله انه اذا وطئها ولم يغزل عنها وحصلت فوليها ان يدعى نسبها لها
وليس له ان ينفيه فيما بينه وبين الله تعالى لان ظاهره انه منه والبناء على الظاهر فيما لا يعلم
حقيقة ولو عزل عنها ادم يحسنه ان ينفيه لان هذا الظاهر يقابله ظاهر آخر عن النبي
انه اذا وطئها فلم يستبرأ بها بعد ذلك حتى لذت فوليها ان يدعيه سواء عزل عنها او لم يعزل
حصلها او لم يحصلها تحسناً للظن بها وحللاً لامرهما على الصلح وعن محمد رحمه الله انه قال
لا ينبغي ان يدعى النسب اذ لم يعلم انه منه ولكن ينبغي ان يفتق الولد ويستمتع بها ويعتقها
بعد موته لان استحقاق نسب ليس منه لا قبل شرعاً فيحاط من الجاهلين وان زوجها فولدت
فهو في حكم امه لانه جزءا منها فيفضل عنها بصفتها والناظر في حق الحرة فينسب اليه ولها كالتدبير
والرفق والحياة ولا ينبغي ان يزوجه ام ولد حتى يستبرأ بها خمسة اشهر ان تكون حاملاً من سببها
فلا يصح تزويجها ولكن هذا التوهم يوجب الاحتياط ولا يثبت النكاح فان زوجها قبل الاستبراء
فولدت لاقبل من ستة اشهر فهو من المولى والنكاح فامد يستبين ان العلوق على فراش المولى
سبق النكاح وانه زوجها ويح حاكمه من كان في بطنها ولذا ثبت النسب لا يجوز تزويجها وان
ولدت لأكبر من ستة اشهر يثبت نسب من الزوج لانها علقت على فراشه وسواء كان
النكاح جائزاً او فاسداً او حلالاً او حراماً لانه ملحق بالنكاح الصحيح فكان الفراش فيه ما هو
القائمت في النكاح الصحيح فكان اقوى من فراش ام الولد فلما ادعى المولى لا يثبت نسبه منه

امه ثابت النسب

لانه ثابت النسب من غيره لكن يفتق الولد باقراره وتصير الام ولد له ولم ينص في قوله
بدعوة ولذا اخر حتى لو زوج امته من غيره فولدت فادعى المولى عتق لولده يثبت
امته كأم ولد وان كان نسب الولد غير ثابت من المولى لاحتمال ان يكون ثابتاً لنسب
من المولى بطريق سبق النكاح الا ان هذا الاحتمال غير محتمل في حق النسب لثبوت نسبه من الزوج
واستغنايه عن النسب فبقى محتمل في حق الام لاحتياجها اليه امومة الولد واذا مات المولى
عتقت من جميع المالكين مطلقاً من النسب فانه قال امرؤ سوك لله صلى الله عليه وسلم
يعتق امهات الاولاد من غير الثلث وان لا يبعن في دين فيه دليل استحقاق المولى وعدم
المالية والقوم فيها قال ابو حنيفة رحمه الله حيث لم تجزل عتقها من المالك ولم يثبت
حق الغراء فيها ولان الاستيلاء من هو اوجه الاصلية لان قوامه بالنسب فحقه ان
قوامه بالملك حقيقة وحاجته مقدمة على حق الغراء والورثة كما جاز لي الجواز ولكن
بخلاف التدبير لانه ليس من اصول حواشي بل هو وصية بما هو من زوايد حواشي
ولا سعاية عليها في دين المولى للغراء لما رويها ولا يثبت مقتومة لما مر فلا يتعلق
لها حق الغراء كالنكاح اذ حق الغراء انما يتعلق بما كان مالا مستقوماً في حيوته بخلاف المدبر
لكونه مالا مستقوماً واذا اسلمت ام ولد الغراء او مدبرته قومت قيمته عندك سقطت
في قيمتها ويحكم كملكها لا يفتق حتى يودي السعاية وقال زفر بن في الحال والسعاية في
عليها وهذا الخلاف فيما اذا عرض على المولى الاسلام فاني فان اسلم بقيت على حالها لانه ان في
استدامة الملكة عليها ذلاً وارالة ذل الكافر عن السلم واجبة وذا باي سماع ولا اعتبار
وقد تعذر الاول بالاستيلاء والتدبير فتعين الثلث ولما انه تعذر باقواها في ملك المولى
ويده بعد اسلامها واصل على الكفر وتعذر ازالة ملك المولى لان ملكه محترم فيخرج الى الحرية
بالسعاية كما في حق البعض نظراً للجاهلين وهذا لان الذل في الاستخدام قهراً ملك البهائم وذا
يقول بالاستسقاء لانها نصير الحق بنفسها ومكانها بمنزلة المقاتلة ودفع الضرر عن
الذمي واجب فلو قلنا بدين والملك عتقها في الحال يبدل في ذمة منسوبة والمالك في ذمة الفليس
ناو اذ لم يله الاضاربه وكان هذا بمنزلة ان التباع يملكه بلا بدل فلهذا لا يفتق مالم يودي السعاية
وهذا اشكال لما على اية حنفية رحمه الله في تقوم ام الولد حيث وجبت السعاية وملك المقة
في هذه الحالة يتر ان بلا بدل كما لو اسلمت امرأة واية ان اسلم والعدالة ان الذمي يعتق

العتق

جائزاً

فيها المأينة والمقوم ونحو ذلك لانه يستدل بوجوبه ما يبين الحكم في حكمه على اعتقادهم
كلية مالية للمنفذ ولان ملكه فيها محترم وان لم يكن متقوما وقد احتبس عندنا المنيح جهتها
فيكون مضمونا عليها عند الاحتباس ولم يكن بالمتقوما كالنصارى فانه ليس على المتقوم
اذا احتبس نصيب احد الشريكين عند الثالث فهو الآخر يلزم به بدله وان مات مولاهما عتقت
بلا سفاية لانها ام ولد وان عجزت في حيوتها لا ترد قنة لانها لو اعيدت قنة لا عتقت من كتابته
بوجود الموجب للكتابة وهو ما ذكرنا واذا تزوج بعتل امة غيره فولدت له ثم ملكها بشرط
او غيره فبني ام ولد عندنا وعند الشافعي لا نصيام ولله ولواستولوا بها ملك اليمين فاستحقت
ثم ملكها نصيام ولله عندنا وله فيه قولان وهو ولد المخرج وله انما عقلت بزريق فلا يكون ام ولد
كالواستولوا بالزنا ثم ملكها الزاني وهذا لان ثبوت حق امة الولد اذا عقلت من مبدلها باعتبار
علوق الولد خارج المأينة ما وهاجر وها فثبوت الحرية لذلك لا يوجب ثبوت الحرية لظن
لان الجزا لا يخالف الكل الا ان يقال الولد لها بعرض الاتصال حقيقة فلو جرد حقيقة الاتصال
ابتناء حق العتق ولو كونه بعرض الاتصال لا يثبت حقيقة العتق في الحال هذا الحق لا يوجد اذا
عقلت بزريق على هذا الطريق في المخرج نصيام ولله ان ملكها لانها عقلت بخروج لان موجب الاستيلاء
ثبوت حق العتق لها فاذا حصل قبل الملك لا يكون موجبا في الملك الذي يحدث بعده كالنكاح حقيقة
العتق وعلى هذا الطريق في المخرج ولا نصيام ولله ولنا انما عقلت بولد ثبت نصيبه منها فنصيب
ام ولد لانه اذا ثبت النسب من كل واحد منها يضاف اليه كل واحد منها على سبيل الكار وذا
دليل لقادما والجزا لوجه الحق فكذا المخرج لان هذا اتحاد حكمي لا حقيقي فواجب حق الحرية
لا حقيقتها وهذا لان النسبة مؤنة في استحقاق حق العتق وقد وجدت لان الولد جرمها
وقد اضيف اليه كل واحد منها كمالا فنصيبه منسوبة اليه باعتبار هذه الواسطة فصارت نصيبها
لنفسه انصار نصيبا بغيره ثم لو ملك نفسه يعق عليه من كل جهة فاذا ملك نفسه وجبه
يعق عليه من جهة وهذا متفرع من ثبوت نسب الولد من كاح او بملكها ما اذا استولوا بها
بالزنا واقت بذلك ثم ملكها نصيام ولله قياسا وهو قولنا لانه ولله حقيقة حق لو ملك
يعق عليه فلا انصاف لكون ام ولد ولنا ان الموجب حق العتق لها صيرورتها منسوبة اليه
بواسطة الولد ولم يوجد هذا لان نسب الولد بالزنا لا يثبت نصيبه ولا نصيبه منسوبة اليه
بدون هذه الواسطة وانما يعق عليه لو ملكه لانه جزؤه حقيقة ولا يستدعي الاضاف

ان
ثم

لما بقي منها

الملك على نفسه

الملك على نفسه لا يستدعي الملك على جزؤه وهال الام في حق امة الولد كحال الاخ فانه ينسب
اليه اية بواسطة الاب ثم من ملك اخاه من الزنا لا يعق ان الواسطة عدت حيث لم يثبت
نسب ولدها بالزنا فلهذا لا نصيام ولله واذا وطئ الاب امة ابنه فولدت فادعاه ثبت
نسبه منه وصارت ام ولد وعليه قيمتها لا عتقها ولا قبة ولدها وان وطئ ابنت الاب مع بنها
الاب لا يثبت النسب وان كان الاب ميتا او كافرا او رقيا يثبت من الحد كما يثبت من الاب
لظهور ولاية عند فقهاء ولاية الاب وقد مرتب المسئلة بوجوبها في كتاب النكاح امة مير
شئ يكون لذت فادعاه احدها في صحته او مخرجها ثبت نصيبه منه لا يحتاج الولد الى النسب
وقد ثبت النسب في نصيبه بدعوى لمصادقته ملكه فثبت في البلية لان النسب لا يتجزأ لان
سببه وهو العلوق لا يتجزأ اذ الولد الواحد لا يخلق من امر رجلين وملاكها ام ولد عندهم
اما عندنا فلان الاستيلاء فرع النسب وهو لا يتجزأ فاذا ثبت في نصيب المستولاد ثبت في نصيب
الآخر واما عندنا في حينة رضي الله عنه فالا استيلاء يتجزأ لان حكمه ثبوت حق العتق في الحال
وحقيقة العتق في المآل فكان كالنكاح والتدبير يتجزأ عنه فكذا الاستيلاء في نصيب نصيب
المستولاد ولا ام ولد ثم يملك نصيب صاحبه بالضمان بعد الاستيلاء في نصيب صاحبه
ام ولد بعد ما يملك عليه نصيبه لا بنفس الاستيلاء وقد امكن للملك لكونه قابلا للملك ونصيب
نصف قيمتها لشريكه يوم العلوق موثلا كان او مخرسا لان امة الولد تثبت لها من قهر العلوق
ومن ان الملك لا ينفك باليسار ولا يحسن ويضرب نصف عقدها لان الوطئ وقع في نصيب الشريك
في غير الملك اذ الملك ثبت حكم الاستيلاء في نصيبه فيعقبه الابن اذا وطئ امة ابنه لان الملك
يثبت شرط الاستيلاء فيسبقة وظمرا له وطئ ملك نفسه وليس عليه من قيمة الولد شيء لانه علوق
حق الاصل اذ النسب يثبت مستندا اليه وقت العلوق والضمان واجب حيز العلوق فيجوز للولد
على ملكه ولم يعلق شيء منه على ملك شريكه وان ادعى ما عاقبت نصيبه منها الى اذ اجلت على
ملكها وقال الشافعي رحمه الله يرجع فيه الى قول النافذة لان اثبات النسب من شخص غير مستور لان
النسب يمتنع على الماء ولا يجمع الماء في رحم فولدنا بالشبهة يقول من علم به الاثبات ان رسول الله
دخل على عائشة رضي الله عنها واساير وجهه يدق من امره وقال اما علت ان مجز المذموم
مربا سامية وزيد وهما حق قطيعة قد عطي وجهها واجلها بادية فقال ان هذه الاقدام بعضها
من بعض لو كان الحكم بالشبهة باطلا لما جاز اطهار الشرر ولو جوب عليه الرقة والتكثير ولنا ما روي

النسب بالزنا والواسطة عدت
عندت حيث لم يثبت
ادعاه المستولاد
النسب وملاكها مير
فادعاه المستولاد

تخلان
مير الله عليه

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى من خرج في هذه الحادثة ان لبسنا فلنس عليها ولو بينا بين لها
هو ابنها يورثها ويورثها وهو للباية منها فكان ذلك نحن من الصحابة رضي الله عنهم وعن علي رضي الله عنه
مثله فحل محل الاجماع ولائها استويا في السبب الموجب للنسب فيستويان في النسب بالنسب
وان كان لا يخرج فله احكام مجزية فابطل الوصف بالخرج كالنفقة والارث ثبت في حقها على النجاسة
ليس معها وما لا يخرج ثبت في حق كل واحد منها فلا كان غيره كولاية الانكاح لانها لا قبل الوصف بالخرج
الا اذا كان احد الشريكين بالآخر او كان مسلما والآخر ذميا فحينئذ يكون دعوة الاب للمسلم
او في وجود المخرج وهو الاب من حق الملك فالمسلم من الاسلام لانه يعلو ولا يعلى وقال في
ها سوار لا استوياها في الملك اما اطلاق الشرع فلهذا ان طعن الكفار لانهم كانوا يطعنون في نسب
اسامة وكانوا يقولون قولنا لانه حجة فشر به لانه سبب قطع طعنهم وكذا ان كانت الامة
بين ثلاثة او اربعة او خمسة عندنا حجة رحمه الله لان ذلك لا يفضل وقال ابو يوسف
لا يثبت الاكثر من اثنين لان اليقين من ثبوت النسب الا من واحد وانما ذكرناه في الاثنين بالاثني
فما زاد عليه نفي في قضية اليقين قال محمد بن يوسف من الثلاثة لقرابها من اثنين كانت الامة
ام ولان دعوى كل واحد منها في نصيبه راجحة على دعوى صاحبه فيصير نصيبه ام وان
وعلى كل واحد منها نصف الحق قصا بماله على الآخر لان الوطى في محل معصوم سبب للضمان الجابر او
لحد المخرج وتقدر اجاب احد الشبهة فيجب العرفان قيل لا فائدة في وجوب العقر لانه يصير
قضا صا قلنا فيه فائدة فربما يترك احد ما حقه ويبقى حق الآخر فيتوجه المطالبة وورث
الابن من كل واحد منها ارش ابن كامل لان كل واحد منها اقر على نفسه بنوته على الكلا فيقبل
قوله في حقه فيستحق من ماله ميراث ابن كامل وورثا منه ارش اب واحد لان المستحق في ماله
ليس لاهل العذر كلها فثبت انه نصيب استويا في سبب الاستحقاق كما اذا قاما البينة على شيء واحد
وان وطى المولى امة مكاتبة فولدت فادعاه وهدقه المكاتب ثبت نسب الولد منه
وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا نصير الامة ام ولده وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت
فلو مله يوما يثبت نسبه وسعى في كتاب المكاتب مع دلائلها ان شاء الله تعالى امة يورث ولده
قالا في محبتها ام ولد اخذنا ما مات اخذها يورث في بالبيان دون الورثة لانه يخرج بفعل نفسه
والورثة بفعل غيره فان قال في ام ولد في ام ولد ونسب نصيبا لانه اقر بملك نصيب
الميت ولم يقر من العقر شيئا لانه ما اقر بوطئها بول ملكها لاستولاها بنكاح قبل ملكها
وتعلم

خلان

خلان ماله وليت في ملكها لان حصوله في ملكها دليل على الاستيلاء بوطى في ملكها فان قال في
ام ولد الميت عقت حذفته الورثة اولاً لانه ان صدق فخرج من وان كذب فلكل لانه
بعتها بونه ولا سعاية للحي لانه يكره عن الضمان على الميت وكذا الورثة لانهم يدعون عليه الضمان
ان كذبوا للفق باقراره وان صدقوا فقد اقر واعلم السعاية وان كان ذلك في المخرج قاله
الورثة عنك لم يسع لدعواهم الضمان وان قالوا اعني بونا نفسه ولكن لا نصده فله نصيب
قيمتها في الزكاة لانهم اقر واعلم اقرارهم بملك نصيب للحي وصدق من الملك لان الاعتناق في المخرج
حيلة وحق الكل لو ولدت في ملكها لان قيام الولد شاهد على ان الخلق منه لم يمت فافتره
وصار كانه انشاء استيلاء في موصيه اما اقام يكن معها ذلك ليس بعدد في علامة وكان
منها في اقرار فيعتبر من الملك ويثبت لنسب من الميت استحسانا لان الورثة قاموا مقام
الموت ولو اقر الموت في حياته بنسب له ليدفع فكذا اذا اقر في مقامه

كتاب الاما

اليمن في اللغة عبادة عن القوة قال الله تعالى لاخذنا منه باليمن وقال العارل رأيت عذابة
الاسرى يسمى الى الحيات منقطع القدين داماراية رفعت لمجد تلقاها عذابة باليمن
وفي الشرع عبادة عن تحقيق ما قصد من البر في المستقبل فيما او ابنا تاديع نوعان يميز بالله تعالى
او صفته ويمين اجرة فالادنى مشرعة بالكتاب وهو قوله تعالى تالله لا يكون انصا لكم
تالله تفوت تذكرو يوسف تالله لقد اتركتم علينا والسنة وهو قوله عليه السلام والله
لا عزون قريشا والاجماع فالعبادة رضي الله عنهم ومن بعدهم خيلون ويستعملون
واليمن بغير الله تعالى مشرود وهو تعليق الجزاء بالشرط لوان دخلت الدار فانت طالق
او فانت حر او فعلت كذا او عقر او فانت حرة او فانت حرة او فانت حرة او فانت حرة او فانت حرة
التراميه في الخال ففهم التراميه عند الشرط وهو ليس كغيره وضعا وانما يسع يمينا عند اعتبار
لحصول ما هو المعصود باليمين بالله تعالى به وهو الخلل على الشرط او المنع عن الشرط وكان
يمينا حتى لو حلف ان لا يخلع فخلع بالطلاق او نحو ذلك واليمين بالله تعالى فاليمين عليه الله
والعبادة رضي الله عنهم كانوا يباشرون في اليهود والمواثيق ولكن قليله ادنى من تكليف حتى
لا يقع في حنك حرمه اسم الله تعالى واليمين بغير الله تعالى مكرهة عند البعض لقوله عليه السلام
من كان حالنا فليحلف بالله او ليدرك فهو دليل على ان اليمين بغير واجب التذكير وقوله عليه السلام

لا يكون

عند لفت لقله تعالى ولكن بواحدكم باعدهم الايمان فكلما ربه والارادة المنة المستقبل
 بدليل قوله واحتفظوا اليانكم واما بصور حوط البين عن لفت المستقبل لانه قال باعدهم
 الايمان والفت يفتي ارتباط الكلام بالكلام على وجه يتعلق بها حكم فيصير عدا من عينا
 كسائر العقود الشرعية ولانه قال لا تقصوا الايمان بول توليدها والفت يفتي بوضع الفت
 وهذا لما بصور المستقبل هذه اليمين على ملته احزاب يجب الوفاء به كالبين على الطاعة
 وترك المعاصي وما يجب لفت فيها كالبين على فعل المعاصي وترك الطاعات فالتجيز البر والفت
 وفي الخلف بالطلاق والعتاق ما يكون على امر في المستقبل فكما يستفاد وما يكون على امر
 في الماضي فلا يتحقق فيه اللغو والغوسق لكن بالطلاق واقع اذا كان يعلم خلاف ذلك او لا يعلم
 والفاصل في اليمين والملك والثابته سواء في وجوب الكفارة لان اليمين عند رد على الخبر
 في المستقبل يمتنع اصدق منه قولاً فيمكن الغوسق سيما حقيقة لا يخرج بحضرة باوحي
 بينا محاز المقصود بيمين في اللغو لانه امر قد مضى فلا يمكن حقيقة وهذا لا يختلف
 بين ان يكون قاصداً او منكراً بان كره على ان يخلف ان لا يدخل الدار خلف منكره حاتم دخل
 تحت الكفارة او ناسياً الى مذهباً عن التلفظ به ثم تذكر انه تلفظ بلفظ اليمين ناسياً بان قيل
 الا ناسياً يقول في والله غير قاصد لليمين الاصل فيه قوله عليه السلام ثلث جد من جد
 وهو من جد النكاح والطلاق واليمين والساق في في النسيان ذلك يقول لا ينعقد بين الملك
 والمخاطب موجب للكفارة وقد عرف ومن فعل المحلوف عليه منكرها او ناسياً فهو سواء وكذا
 اذا فعله وهو مع عليه او مجنون لان الشوط هو الفعل وقد وجد حقيقة ولا يترفع
 الاشياء الا في اعدام الرضا والصدق واليسر شرط ولو كانت الحكمة دفع الذنب فحكمة الحكم
 تراعى في النفس لا في كونه الحكم يدار على دليله وهو لفت لا على حقيقة الذنب
باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا

اليمين بالله تعالى او باسم آخر من اسماء الله تعالى كالدجيم والرجيم وجميع اسماء الله تعالى
 في ذلك سواء تعارف الناس الخلف به او لم تعارفوا هو الظاهر من مذهب اصحابنا وهو
 الصحيح لان اليمين باسم الله تعالى بنت بقوله عليه السلام فمن كان منكم خالفا فليخلف بالله اقليد
 والخلف بما يداس به خلف بالله وفانبت بالمخوف بدلالة لا يتراعى فيه العرف وقال بعض
 اصحابنا لا يسمي به غير الله تعالى كاسم والرجيم فهو يمين فاسم به غير الله تعالى كالحكيم العليم

والقار

والقار فان اراد به يمينا فهو يمين وان لم يرد به يمينا لم يكن يمينا او بصيغة من صفاته
 التي خلف بها عن الله وحلاله وكبرياؤه وقال العراقيون من مشايخنا رحمهم الله
 لخلف صفات الذات كقوة والعزة والجلال والكبرياء واليمين والخلف بصفات الفعل
 كالرحمة والسخط والغضب والرضا ليس يمين وقالوا صفة الذات لا يجوز ان يوصف
 بصفة وصفة الفعل ما يجوز ان يوصف بصفة فانه يقال يرضى بالامان ولا يرضى بالكفر وقالوا
 ان ذكر صفات الذات كذكر الذات ذكر صفات الفعل ليس كذلك لانه لا يوصف الله تعالى
 مشروعه دون غير الله وهذا الطريق غير مرضي عندنا لانهم يعتقدون بهذا الفرق
 الاشارة الى مذهبهم ان صفات الفعل غير الله والمذهب عندنا ان صفات الله تعالى لاهو ولا غير
 فكما قديمة فلا يستقيم الفرق بين صفات الذات وبين صفات الفعل الاصح ما قلنا وهو
 اختيار شيئا ما وازار الله لان الايمان مبنية على العرف فالتعارف الناس الخلف به يكون
 يمينا والا فلا لان اليمين لما ينعقد للحمل او المنع وذا لما يكون ما ينعقد الخلف تعظيمة وكل من
 يعتقد تعظيم الله وصفاته وهو يمين صفة موصفة صارت حرمة ذمته وصفة حاملا او ما
 على ما فصد الخلف يمينا او اثباتا وهذا لما يكون الخلف بما ستعارف اما اذا لم يكن فلا وان قال
 اقسم او اقسم بالله او اخلص بالله او اسجد او اسجد بالله او اعزم او اعزم بالله
 فهو حالف لان هذه اللفاظ مستعملة في الخلف اما الاول فلقوله تعالى تخلفون بالله ما قالوا
 واما الثالث فلقوله تعالى حكاية عن المنافقين قالوا اسجد انك لم تسوا الله ثم قال اتخذوا اليانهم
 حنة واما الرابع فلان العزم عبارة عن التقصد اليبلغ الذي ينتهي اليه قوة العازم فكان
 يمينا لانه تصرح بعنا. وهذه الصيغة حقيقة للحال لما من جعل العاقبة الحار وسواء قال بالله
 او لم يقل وقال في حقه الله اذ لم يقل بالله في هذه الفصول لا يكون يمينا لان القسم به تحت
 ان يكون اسم الله تعالى فيكون يمينا وحتم ان يكون اسم غير الله فلا يكون يمينا بالشك لنا ان
 الظاهر انه يريد به الخلف بالخلف بالله هو المعهود المشهور ويخرج مجع ولوقال سوكتد
 في خورم تحل يكون يمينا لانه الحال ولوقال سوكتد خورم قبل لا يكون يمينا لانه وعد
 ولوقال سوكتد خورم بطلاق ذم لا يكون يمينا لعدم التعارف ولوقال سوكتد بطلاق
 كه شراب خورم شراب طلق امراته واذ لم يكن خلفه لكن قال قلت ذلك لا دفعه خورم
 لا يصدق قصداً ولوقال سوكتد خورم است كه شراب خورم وشراب طلق امراته لان

واما الذي خلفه تعالى
 اقسام اليمين

دونه سوكي خورم
 معي اخلصت قبا بالله
 والى حياه اخلص
 يمينا والاد احد
 لفت يمينا بطلاق
 والاراح على غير الطلاق
 الا لا شراب والى
 على غير من يميني لم لا شراب
 الشراب

الاوهام ينصرف اليه ولوقال لاخر حتى من الدار بغير اذني فاني قد علمت بالاطلاق فوجت
بغير ذنه لا تطلق لانه ما اضاف الطلاق اليها ولوقال لحي الله وايم الله فهو حالف لان الله
بقا الله والبقا حقيقته وايم الله معناه ايم الله عند فعل الكوفة وهو جمع يمين عند
اهل البصرة وهو صلات القسم ومعناه والله ولو كان جمع يمين لما سقطت ههنا عند
الوصل لوقال وعهد الله وميثاقه يكون ميثاقا لان العهد يمين اذا حالف بالله عاهد
الله ان يفعل في ذلك الشيء او لا يفعله يدل عليه قوله تعالى واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم
ثم قال لا تستنصوا الايمان بعد توكيدها والميثاق معنى العهد وكذا الذمة وطهرا يمين
دميا ولوقال والحق يكون ميثاقا لان الحق من اسم الله تعالى قال الله تعالى ذلك بان الله
هو الحق وان الله هو الحق المبين قال ولو اتبع الحق أهواءهم وكذا اذا قال على نذر او نذر الله
حتى اذا قال ان فعلت كذا ففعلت نذرا فان نذرت من القرب اليه يعجز النذر فلهذا منه فانك
وان لم يكن له نية فعلية كان ميثاقا عليه اللام فندرا ولم يسم فعلية فكانة يمين
وكذا اذا قال على يمين لان معناه على موجب الميثاق وان قال ان فعلت كذا فهو كذا ونهرا
او يهودي او مجوسي او يبرك من الاسلام يكون ميثاقا وعند الشافعي لا يكون ميثاقا لانه غلوت
بالفعل ما هو معصية فصا ركا لوقال ان فعلت كذا فانا راي وخوف وكنا ما دوى عن ابن
عباس عن علي بن عمار انه قال من حلف باليهود والنصر فبنيين ولا نه اذا جعل ذلك
الفعل علما على الكفر والكفر حرام بجميع اعلامه فقد اعتقد واجب الامتناع لان حريم الشيء
ايجاب حده ولا نه صار كلامه عبارة عن الايجاب الشرطي لا يصلح واجبا لذاته علم ان
قصد ان يكون واجبا لغيب والواجب الغيب لا بد له من موجب وليس في الايهين الله تعالى
مخلاف قوله انا راي وخوف لان حزمة الكفر لا يحتمل السقوط والنسخ كحزمة هتك الاسم وحزمة
هذه الاشياء لا يحتمل النسخ فلم يكن نظير هتك حزمة الاسم فلم يكن ميثاقا وهذا اذا كان
في المستقبل فاذا كان في الماضي لم يكن قد فعله فهو الغوسر لا يكون في المروي عن ابن يوسف
اعتبار الماضي بالمستقبل وهذا لانه قصد به اليقين ولم يقصد به التحقيق وقال محمد بن عثمان
يكون لانه على الكفر ما هو موجود والتعليق بشيء كاي نذر وكانه قال هو كافر والاصح انه
ان كان له رجل عالما يعرف انه يمين لا يكون في الماضي والمستقبل ان كان جاهلا او عند
انه يكفر بالحلف يكفر في الماضي والمستقبل لانه اذا اقدم على ذلك الفعل وعنده انه يكون قد فعل

بالكفر

رضي بالكفر ولوقال وعلم الله لا يكون ميثاقا على القول الصحيح فلان الحلف به غير متعارف
واما على قول العراقيين فلان العلم يدل على العلم يقول الرجل في دعائه اللهم اغفر علمي فمي
الى معلومك يقال هذا علم اني حينئذ اتي معلومه فان قيل يقال ايضا انظر الى قدرة الله
والمواد معدودة ثم قوله وقدرة الله يمين قلنا معناه انظر الى ان قدرة الله على خلق
المصاف ولوقال وعصية الله ومخاطبة ورحمة ثم يكن حاله لان الحلف بها غير متعارف
ولان لرحمة قد يرا دها ان رها وهو الجنة قال الله تعالى في رحمة الله هم فيها خالدون والعبث
والسخط يرا دها النار وكان حاله بغير الله وح حلف بغير الله كالبني والقران والكعبة
لم يكن حاله لقوله عليه السلام من كان منكم حالفا فليحلف بالله او ليذر وهذا اذا قال النبي
ولان انما لوقال انا برك من الذين يكون ميثاقا لان لبراه ميثاقا كقوله تعالى انما برك من
ولوقال انا برك من المعصية لا يكون ميثاقا ولوقال انا برك من المعصية يكون ميثاقا لان في المعصية
قران وكانه قال انا برك من الذين ولوقال وحق الله لم يكن ميثاقا عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله
وهو رواية عن ابن يوسف رحمهما الله وعنه انه يكون ميثاقا لان الحق من صفات الله تعالى فكانه
قال والله الحق وهما ان الحق اذا اضيف الى الله تعالى يراد به الطاعات فقد قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم
ما حق اسم على عبادة فقال ان لا تشركوا به شيئا وتعبدوه وتقيموا الصلوة وتؤتوا الزكاة وتحلف
بالطاعات لا يكون ميثاقا لانه حلف بغير الله بخلاف ما لوقال والحق لما مر ولوقال حقا لا يكون ميثاقا
لان لم يكن يراد به حقيقة الوعد ومعناه افعال هذا الحالة فلا يكون ميثاقا ولوقال وجهه الله
لا يكون ميثاقا وعن ابن يوسف يكون ميثاقا لان الوجه بذلك يعني الدابة قال الله تعالى ويقيم وجهه ذكرك
وهما انه يراد به ذات الله تعالى ويراد به ثوابه يقال فعل ذكرك لا يتعارف وجهه الله الثواب
فلا يكون ميثاقا بالشك ولوقال امانة الله يكون ميثاقا في رواية الاصل كانه قال والله الامير وجهه
الطحاوي عن ابي حنيفة رحمهم الله انه ليس ميثاقا لانه عبارة عن الطاعات ولوقال ان فعلت كذا
فعلية غضب الله او سخط الله او انا راي او سارق او شارب حل او اكلت با فليس كالحلف
لان الغضب قد يتحقق بار تكا بالمحظورات التي هي من فروع الدين ولان الحلف بها غير متعارف
وجوه القسم البيا والود والنار لقوله بالله والله وبالله وبالله لان كل ذلك مخصوص في الايمان ومذكور
في القرآن قال الله تعالى فحلفون بالله ما قالوا والله ربنا ما كنا مشركين بالله لا يكره انما حلفتم
قالوا تدخل على المظن والمخير والواو لا تدخل الا على المظن والفاء لا تدخل الا على المظن واجد

وهو اسم الله تعالى لان الباء اصله الواو ملحق به لان في الالتصاق معنى الجمع ولذا لا يستعمل
 اظها والفتحة في الواو والياء ملحقة بالواو والياء حرف في التثنية وبذلك تعليل في حواشيه
 وقد يضر الحرف ويكون خالفا لقوله الله لا اقل الا ان حذف الحرف من عادة العرب طلبا
 للاختصار قل الله تعالى واختار موسى قومه الى من قومه ثم عند اهل البصنة يكون
 منصوبا بفتح الحاء عند اهل الكوفة يكون مجرورا بالكون الخفض دلالة على الحذف
 ولو قال به يكون ميمنا لان معناه باسمه اذ الباء واللام يتعاقبان قال الله تعالى انتم به
 وقال في موضع آخر اسم الله وقال ابن عباس صلى الله عليه وسلم دخل آدم عليه السلام الجنة فلبس ثيابا
 الشمس حتى خرج **فصل في الكفارة** وكفارة اليمين تحت يمينه او
 اطعام عشرة مساكين كالمحرم في الاطعام في كفارة الظهار والكسوة عشرة مساكين ولا
 فيه قوله تعالى فلنارته اطعام عشرة مساكين الآية وكلمة او للتخيير وكان الواجب احدى الاشياء
 الثلاثة عند العدة والكسوة ثوب لكل مسكين ازار او رخا او قميص او قمار لان الكسوة مما
 يكسو البدن ويسرى وهذه الاشياء مستمرة وفكوا في ادائها فحق محرم الله ان دناءه ما يستمر
 العدة لانه يكون به مكسوبا ثم عا حجة يجوز صلوة فيه وعن ابن حنيفة واذا يوسف ربهما الله
 ان دناءه ما يستمر عامة بدنه حتى لا يجوز المسك ويدل القصر لا قدر ما يستمر به العدة على قولها
 وهو الاصح لان لا يسر اقل البدن يسمى عاريا عرفا فلا يكون مكسوبا ولكن ما لا يجوز عن الكسوة
 تجوز عن الطعام باعتبار القيمة فان عجز عن احدى الاشياء الثلاثة صام ثلاثة ايام متتابعات وعند
 الشافعي ان شاء تابع وان شاء فرق لانه تعالى امر بالصوم مطلقا فيحمل على اطلاقه ولا يلزم
 ان المطلق حمل على اطلاقه ولا يلزم ان المطلق حمل على المقيد عنده وان رد في حادتين
 كما في رتبة كفارة القتل وسائر الكفارات لانه انما يصار اليه اذا كان للمقيد نوعا واحدا اما
 اذا كان للمقيد نوعان فلا للتعارض هناك لذلك ان صوم كفارة الظهار والقتل مقيد بالتتابع
 وصوم المقة مقيد بالتتابع لنا كما في اية المشورة عن النبي عليه السلام فصحت الزيادة
 والتبديد فلا يلزم ان المطلق لا يحمل على المقيد عنده وان ورد في حادثة واحدة كما في
 صدقة العطر فانما حمل المطلق وهو قوله عليه السلام ادوا عن كل عبد وحر علي المقيد وهو
 قوله عليه السلام ادوا عن كل عبد وحر من المسلمين لانما وردا هنا في الحكم وهو الصوم وهو لا يقبل
 وصينين متضادين في وجوده فاذا ثبت تقيده بالتتابع بترك العدة لم يبق مطلقا ضرورة وثم

قراه ابن سعود رضي الله
 عنه فصيام ثلاثة ايام متتابعات
 او اياما بغير ايام متتابعات
 فصارت قراته م

وردا في السبب لامساقاة بين السببين التقييد في احدى الحدين لا يمنع بقاء حكم
 الاطلاق في الاخر وانما يجوز صوم السبعة قبل ايام النحر لانه لم يشرع الا لان التتابع
 واجب هذا بخلاف قضاء رمضان لان قراءة التي لم تشهد والزيادة غير الواحدة لا يجوز
 ثم اعتبار الفجر والعتي عند لادة التكفير عندنا وعند الشافعي حجة الله عند الحث
 حتى لو حثت وهو مؤسس ثم اعسر جاز الصوم وبطلت له الجوز عندنا وعندنا على القلب
 قاسما على الحداد المعبر وقت الوجوبه للتصنيف بالرب ولنا ان الصوم شرع خلفا
 عن التكفير بالمال كما يتم خلف عن الوضوء الا يوتي انه تعالى قال صائون ثم تجد فصيام
 ثلاثة ايام وقال ثم فلم تجد واما فيتمو اصعب اثم المعبر ثم وقت الا اذا لا وقت الوجوب
 لذاتنا وحد العبد ليس بذلك عن حد الاحرام ولا يجوز تقديم الكفارة على الحث عند الشافعي
 تجوز تكفير بالمال دون الصيام لانه كفر بعد وجود سببه فيجوز له لو كفر بعد الجرح
 قبل هوق الردج وهذا لان سبب وجوب الكفارة اليمين لا يعا يضاف اليه اليمين
 ويقال كفاية اليمين الواجبات تعاقب في اسبابها ولا يلزم تعجيل المدي لان الوجوب
 حاصل بالسبب وجوب الاداء متراخي في الشرط والمالي يخل الفصل بين وجوبه وجوب
 ادائه لان الواجب قبل فلما تخر وجوب الاداء لم يبق الوجوب لتأخره والسبب لنا
 ان الكفارة لسر الجناية وقبل الحث الجناية فلا يصح الكفارة لاستحالة السر عن الجناية
 قبل الجناية وهذا لان عقد اليمين ليس بدين اجماعا فانه امر مشروط لانه في عقد اليمين
 معظم اسم الله تعالى والمشروع لا يوصف بالدين وانما الدين في حث حمة اسم الله تعالى
 بالحنث فاستحال التكفير قبل الحث كالطهارة قبل الحذف واليمين ليست بسبب لوجوب
 الكفارة لان دينه درجات السبب ان يكون منضيا اليه الحكم طريقا له واليمين مانعة من
 الحث فحمة له فاني يكون موجبة لما يجب بعد الحث بخلاف الجرح لانه طريق منصرف
 الى هوق الردج على ان التكفير حرام جناية ويح في الجرح اذ لا يصح له في هوق الردج
 وازدادة الكفارة اليه اليمين لا ما يجب بحد اليمين كما يضاف الكفارة اليه الصوم والاحرام
 لهذا الطريق لان يكونا سببين لوجوب الكفارة لكونها مانعة عما يجب الكفارة وهو ارتكاب
 محظور فان قيل قيل لكم مردود لانه يخالف المنع الجرح وهذا لانه تعالى قال ولكن بواخذكم
 بما عاهدتم الايان فلنارته والنا للوصل والتقييد فيقتضي جواز التكفير بعد اليمين متصلا بها

قبل الاداء مال
 معلوم والبدني
 لاحتمال الفصد
 من وجوبه وجوب
 ادائه لان الواجب

وقال ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم رتبنا على الحلف لا على الخلف وقال عليه السلام من حلف
على عيني فداي غير ما خيرا منها فليكن عليه ثم لياتي بالذي هو خير وهذا نص في الباب
قلنا الحنك معصية في النص بدلالة ما قلنا كالنظر في قوله تعالى من كان منكم مريضا او على سفر
فعدة من ايام اخر ويذل عليه فداء ابن سبوء رضي الله عنه اذا حلفتم وحنثتم والرداية
المشهور قلنا بالذي هو خير ثم ليكن عليه فحجب الاول على الثاني بطريق التقديم و
الناخير لان ثم لحق معنى الواو قال الله تعالى ثم كان من الذين امنوا ثم الله شهيد بهذا ان
موجب الامر الوجوب التكليف بحجب الحنك لا قبله ولا في قوله فليكن من مطلق التكليف و
لجوز مطلق التكليف لا بعد الحنك لان قبله عند تجوز بالمال دون الصدم ولكن لا يسترد
من المسكين لو وقع صدقة ومن حلف على معصية مثلاً ان لا يبيع او لا يكلم اباه او يقتل
فلانا ينبغي ان نحت فتنه ويكره عن يمينه لقوله عليه السلام من حلف على عيني وراى غير ما
خيرا منها فليأت بالذي هو خير منه ثم ليكن عليه ولا بد من معصية ولا امتناع عن المعصية
واجب ولا يقال الحنك معصية ايضا لقتل حرمة اسم الله تعالى لان هذه معصية رخصت في الشرع
لما رويها وما ذكرنا العاصي ليس هو حرام في حكم المخصص اذ لا في النوات الى جابر ولا فوات
حكما وفيما قلنا يتوكل البراي جابر وهو الكفارة لا الحنك حلف عن البر ويصير باعتبار حاله ثم
على من وفي حنك ما قلنا لا جابر ولا كفارة على كافر حتى لو حلف كافر بالله تعالى ثم حنك في حال
كفره او بعد اسلامه ثم يكن عليه كفارة عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى لانه الكفارة لانه
اهل اليمين لان اليمين تعدل للبر وهو اهل البر اذ البر انما يتحقق من يعتقد تعظيم حرمة الله تعالى
وهو يعتقد ذلك فكان اعتقاده حمله على البر ولهذا يستحلف بالله في الدعاوى والمخوضات
ولو لم يكن من اهله لما استحلف لنا قوله تعالى فقاموا اليه الكفرة انهم لا يمان لهم ولا نبي
بأهل اليمين لان المقصود من اليمين البر تعظيما لاسم الله تعالى والكافر ليس من اهله لانه حانك
حرمة اسمه تعالى باصراره على الكفر والتعظيم مع الحنك لا يقتضيان والبر لا يتحقق الا بتعظيم
وهو حانك لا معظم ويحتمل ان يعتقد يمينه للبر لا يستقر ابقاء البر في حقه بالخلف بخلاف الاستحلال
في الدعاوى والمخوضات لانه اهل المقصود وهو النكول والاقبال ولا باهل الكفارة لا تعاقب
لانها كاسمها استارة للذنب وذا ما هو فدية وطاعة قال الله تعالى ان الحنك يذهب
السيئات ومعنى العقوبة تابع فيها وهو ليس بأهل لاداء العباد لانه سبب للثواب

للمعصية

وهو ليس من اهله ومن حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصح فحرمنا وكفرا باستباحته الى
باقلامه على ما حرم على نفسه وقال الشافعي لا كفارة عليه لانه ليس يمين الا في الشراء
والحواري لان حرم الحلال قلب المشروع واليمين عقد مشروط فلا يفقد بلفظ هو قلت
المشروع كعليه وهو تحليل الحرام ولان ما ليس له العبد لان المحرم والمحلل هو الله تعالى
فيلغو ولنا قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك فتتلى في قوله قد فرض الله لكم حلة
ايما لكم ثم قيل ان النبي عليه السلام كان حرم الفسل على نفسه وقيل حرم ما ربه والمتك
على الاول ظاهر وكذا على الثاني لان البرية عموم اللفظ لا خصوص السبب لان التحريم المضاف
الي الحواري لما ثبت تيمنا بعد الآية فكذا التحريم المضاف الي ما يور المباحات دلالة ولان حرمته
للحلال سبب اليمين فالتعصيص عليه فجعل كالتعصيص على السبب مجازا وهذا لان لفظه
يقضي ثبوت الحرمة ولم يكن اثبات الحرمة لعينه لانه ليس اليه حرم عليه لما ذكرنا فثبت
الحرمة لغيره كما هو موجب اليمين فانه اذا حلف ان لا يدخل مباحا في نفسه فاذا قال حلال الله على حرام لم يكن
اثبات الحرمة لعينه فصارت كناية عن قدر ما جعل اليه من التحريم باليمين كيد لا يلو كلامه
وتكن الكفارة اذا فعل حرامه قليلا او كثيرا لان التحريم اذا ثبت يتناول كل جزء منه
ولو قال كل حل حرام فهو على الطعام والشراب لان ينوي غير ذلك واليمين من ان نحت
كافر لان ما شر فلا حلالا كالنفس وفتح الضمين في حوها وهو قول زفر رحمه الله وكذا اذا
حلف ان لا يركب هذه الدابة وهو الكفارة من ساعته وجه التحسين ان المقصود من
اليمين البر ولا يمكن حقيقة الا باستطاعة اعتبار العزم واذا سقط اعتبار انصرف الى ما يتناول
عادة وهو المأكول والمشروب ولا يتناول المرأة الابالنية لسقوط اعتبار العزم واذا نواها
كان يلا ولا يخرج عن اليمين الطعام والشراب المصدق بالنية يمين فيها فيه تعذيب وهو
ان يصير مؤثرا لا ينافيه تخفيف وهو خروج الطعام والشراب وهذا كله جواب للمرة اية
والعنوك على انه يقع به الطلاق بلانية لظنة الاستعلاء ارادة الطلاق وكذا في قوله حلال
بروك حرام او حلال الله او حلال المسلمين وان قال لم اؤ الطلاق لم يصدق قضاء
لانه صار طلاقا عرفا وفي قوله خرج به بدست واستكبرم بروك حرام قيل جعل طلاقا بلاية
وهو اختيار مشايخ سلفنا لان مراد العامة من هذا اللفظ الطلاق وقال بعض مشايخنا

واصله

وهو خير

لم يتفهم في عرف الناس في هذا فان من الامارة له الخلف هذا الخلف في الخليفة ولو كان العرف مستوفيا في ذلك لما استعمله الاذ والخليفة ولانه متى نص على لفظ التناوب باليد فالظاهر انه يراد به ما يتناوب باليد وهو الماكول المشروب والصحيح انه يقيد الجواب ويقول ان نوك الطلاق يكون طلاقا فاما ما خرج غير دلالة فالاحتياط ان يتوقف المرء فيه والاحتياط للتقدم ولو قال هرجه بدست كبرم لا يكون طلاقا الا بالينة وقيل لا بشرط البينة ولو قال خلال الله على حرام وله امران يقع الطلاق على واحدة واليه البيان في الاظهر كقوله امراتك وله امرتان او اكثر ومن نذر مطلقا بان قال لله على صوم شهر فعليه الوفاء به وكذا ان علق النذر بشرط ووجد الشرط فعليه الوفاء بنفسه النذر لقوله عليه السلام من نذر وسمى فعليه الوفاء بما سمي ومن نذر ولم يسم فعليه كفارة يمين ولانه علق بالشرط ما يصح التزانه في الذمة فعد وجود الشرط يصير كالمخرج كالطلاق المعلق بالشرط وعن الشافعي انه يتعين عليه كفارة اليمين وعن محمد رحمه الله انه ان علق نذره بشرط يريد كونه لقوله ان شئني الله مريض او رد غايه لا يخرج عنه بالكفارة ويجب عليه الوفاء وان علمته بشرط لا يريد كونه كدخول النار وخوفا يخرج بين الكفارة وبين الوفاء بما التزم وهو قول الشافعي رحمه الله في الجديد ودون ان باحيفه وجع الى هذا القول قبل موته بسبعة ايام وبه كان يفتي اسماعيل الزاهد وشمس الالية رحمه الله عليه وهذا الان كلامه نذر بظاهر يمين بحناه لانه قصد به المنع عن الجاد الشرط اذا لم يتنوع عن التزم هذه الطاعات بالنذر تخافة ان لا يقع فيما يفيد الى التمتع في سائر خلاف ما اذا علق بشرط يريد كونه لا يخرج اليمين غير موجود فيه وهو قصد المنع لان قصده اظهار الرجعة فيما جعله شرطا وفي ظاهر الرأية لا يخرج الا بما سمي كيف ما كان لما مر ومن خلف على يمين وقال ان شاء الله موصولا به فلا حنث عليه لما دوت عن الجادة الثلاثة موقفا وموقعا خلف على يمين وقال ان شاء الله فقد استثنى من استثنى فلا حنث عليه ولا كفارة وقد بيناه في الطلاق الا انه لا بد من الاتصال لانه بعد الاتصال رجوع ولا يصح الرجوع في الايمان وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يحجز الاستثناء المنفصل الى ستة اشهر لقوله تعالى واذكر انك اذا نسيت فاستنأ موصولا فاستثنى موصولا ودوت ان محمد بن اسحق صاحب المغازي كان عند المنصور وكان يقر عند المغازي وابو حنيفة رحمه الله

نذرهم

كان حاضرا فاراد ان يقر بالخليفة عليه فقال ان هذا الشيخ خالف جدك في الاستثناء المنفصل فقال له ابلغ من قدرك ان خالف جدك فقال ان هذا يريد ان يفسد عليك الملك لانه اذا جاز الاستثناء المنفصل فبارك الله لك في عهدك وذكرك فان الناس ما يقولون ويخفون ويستنون ثم يخالفون ولا يخشون فقال نعم فقلت وغضب علي محمد بن اسحق واخرجه من عنده وفي تصحيح الاستثناء المنفصل اخرج العتود كلها من البيوع والائحة عن ان يكون طرية ولا يحتاج حينئذ الى المحلل لان المطلق مستثنى اذا ندم وقوله تعالى واذكر انك اذا نسيت فاستنأ اذ لم تذكر ان شاء الله في اول كلامه فاذكر في اخر كلامه موصولا بكلام الله اعلم

باب في الخروج من السكنى

في الايمان جبهة على العرف عندنا وعند الشافعي تبنى على الحقيقة لان الحقيقة حقيقة بان يراد وعند مالك رحمه الله على معنى كلام القرآن لانه على الصحيح اللغات وافصحها ولنا ان غرض الخالف ما هو القارف فيتعبد بفرضه الا يرى ان من خلف ان لا يستضي بالسراج ولا يجلس على البساط فاستنأ بالشمس او جلس على الارض لا حنث وان سمع في القرآن الشمس من اجاء الارض ساطا رجل خلف ان لا يدخل بيتا لا حنث بدخول الكعبة والمسجد والبيعة والكنيسة والاهليز وظلة باب الدار والصفحة لان الكعبة والمسجد ليسا بيتين حقيقة وان سمي به في قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس في بيوت الله ان ترفع لان البيت ما اعد للبيوتة وهما بيننا لما فانه لا يماز بينا وسمية البيت لها محار ومطلق الاسم فيصرف الى الحقيقة وكذا البيعة والكنيسة بيننا للصلوة والبيوتة وكذا الاهليز لم يبر للبيوتة فيه قال مالك رحمه الله هذا اذا كان له اهليز حال لو اعلق الباب متى خارج البيت فاما اذا كان له اهليز حيث لو اعلق الباب متى داخل البيت وهو مسقف تحت حنث لانه يصلح للبيوتة وكذا الظلة وهي الساباط الذي يكون على باب الدار ولا يكون فوقه بناء ليس بيت لانه لا يماز فيها والجواب في الصفحة بناء على عرفنا وفي عرف اهل الكوفة حنث لان صفائهم على هيئة البيوت لانها ذات حوايط اربعة عندهم فيكون بيتا وفي عرفنا الصفحة لا يكون على هيئة البيوت لانها ذات حوايط ثلاثة فلا يكون بيتا فلا حنث ولو خلف لا يدخل اذا دخل دار اجرة لم يحنث ولو اشار الى ان لا يدخل حنث هذه الدار فدخلها بعد ما اخلت

اذن

عقود

وصارت محلا لخصف لان الدار اسم لعرصة اذ ير عليها الجيطان ولا يزول ذلك برفع البناء
 الا ترى ان العرب تطلق اسم الدار بعد زوال البناء تقول دار عامرة ودار عامرة قال السيد
 عنت الدار محلا فقامتها وقال النافعة يا دار مية بالعلنا قال السيد اقوت وطال عليها
 سالف الابد فالعرصة اصل في اطلاق هذا الاسم والبناء كالصفة لها لكن الصفة في العين
 لغو لان الاشارة بالمخ في التعريف فاعنت عن الوصف الذي وضع للتوضيح فاستوى وجودها
 وعدمها وتعلقت اليقين بذاتها وذاتها باق بعد انتقاض الجيطان وزوال المجدد وان وفي
 المنكر معتبر لان الغايب يعرف بالوصف فتعلقت اليقين بدار موصوفة بصفة فلا يثبت
 بعد زوال تلك الصفة فان قيل ما ذكرت ان الصفة في العين غير معتبر لا يصح فانه لو خلف
 ان لا ياكل هذا الرطب فاكلة بعد ما صار ثمرا لا يثبت ولو كان في الصفة متلفا يثبت قلنا
 الصفة في العين لغو الا اذا كانت داعية اليقين في مسألة الرطب في ما يضره اكل الرطب
 دون التمسك بكون الدار مبنية لا تدعو الى ترك الدخول فتعلقت اليقين بالاصل دون الوصف
 كما لو خلف ان لا ياكل هذا الرطب لم يثبت بزمان صباه لان الصبي لا يدعوا اليقين لانه داخ
 اليه المنة والرحمة والتعطف فلا وفلا قال عليه السلام من يرحم صغيرنا ولم يؤخر كبيرنا
 فليس منا وفي ترك التكلم ترك الترحم فتعلقت اليقين بالذات دون الصفة كانه قال لا اكل
 هذا وخلف ما اذا خلف ان لا ياكل لحم هذا الحمار لان صفة الصغر هنا لا يدعوا اليقين لان
 المتخ من اكثر استعامات لحم الكلب وخلف ما اذا خلف ان لا ياكل صبيانا فكم شيئا فانه لم يثبت
 لان الصفة في النكرة معتبر فان قيل لو وكل رجل رجلا بشر له فاشترى دله احرته ينفذ
 على الموكل على قود كلا ما ينبغي ان لا يقع للموكل لان الصفة في النكرة معتبر قلنا الصفة في
 في النكرة من كل وجه معتبر والدار في العين مكنة من كل وجه وفي الوكالة معرفة من وجه
 اذ التوكيد بشا الدار ما يصح عند بيان الثمن والمحلة فان قيل البناء لا يخلو اما ان كان داخلا
 في المسمى وجب ان لا يختلف حاله بالتكثير والتعريف او لم يكن وجب ان لا يختلف ايضا كما لو خلف
 ان لا ياكل رجلا لم يثبت حلفه برجل غافل عالم وهذا لان البناء وان كان وصفا فهو ليس
 بمذكور بخلاف حلفه ان لا ياكل صبيانا قلنا صفة البناء متعين في الدار فجاز ان يرد حكم التعريف
 وفي الرجل قد تراحت العصاة فيمنع ارادة هذه العصاة باسرها عادة للتضاد ولا يجوز
 للبعض على البعض في الارادة فاستغنى الارادة اصلا وقولهم الدار اسم للعرصة عند العرب

والمعنى

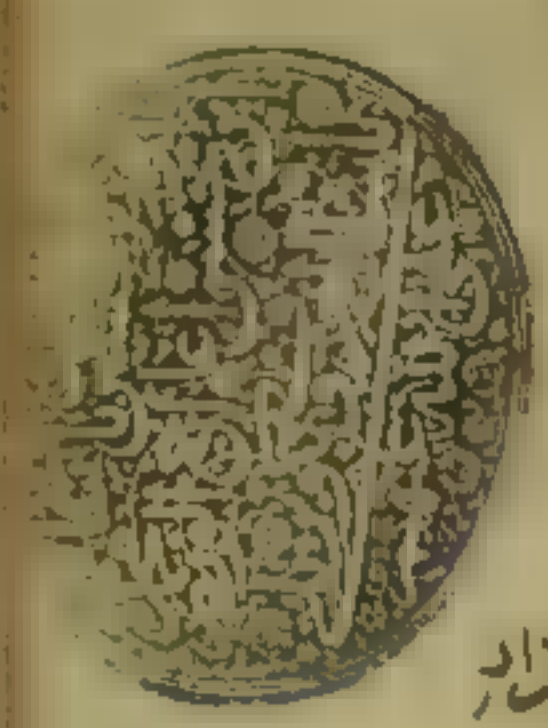
من دخل الدار

والجمع صنيف اذ اسم الدار لا يقع على العرصة قبل البناء لكن اذا بنيت اسم دارا وان اهدمت
 ولحق الوخلف ان لا يدخل دارا اخرى لم يثبت ولو كانت الدار اسم للعرصة حيث يقال
 ابو الليث رحمه الله ان كانت اليقين بالنار مبنية لا يثبت فيها الابد حول المبنية ولو خلف
 لا يدخل هذه الدار فثبت ثم بنيت اخرى فدخلها حيث لان اليقين في عتق علي عين
 تقيدت بالذات لا بالعصاة لما مر فاذا بنيت دارا اخرى لم يتبدل ذاتها وانما يتبدل
 الوصف الذي كان في حكم اليقين لان اسم الدار باق بعد الانهزام والبناء صفة الكمال فيها
 فلهذا لا يسلب اسم الدار عن العرصة وان جعلت العينة مسجدا او حاما او بيتا او بيتا
 او محلا فدخله لم يثبت لتبدل اصلها بتبدل اسمها وبقاء الاسم دليل بقا المسمى وزواله دليل
 دليل زواله لان الاعيان الموجودة المتعرف باسمائها فاذا تبدلت تبدلت على بدل العنبر
 فلو دخل بعد ما هدم او بنى دارا لا يثبت ايضا لانه بالانقضاء لم يعد اسم الدار لبقا اسم المسجد
 فانه يسمى مسجدا مسجدا وحاما مسجدا وبيتا الدار وان عاد الاسم لكنه بصفة جديدة تزل
 ذلك منزلة اسم آخر نظرا اليه بتبدل السبب فلو دخل هذا المسجد فدخله بعد ما اهدم
 يثبت ولو خلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما اهدم وصار محلا لم يثبت لان البيت اسم
 لما صلح للبيتوتة فيه وذو الا يكون الا بالبناء فصار البناء اخر ذاته لا من اوصافه فاذا بطل
 بطلت اليقين لان الاسم معتبر في العين وغير العين وان رفع سقف البيت وبقيت حيطانه
 فدخل حيث لان السقف صفة الكمال فيه اذ البيتوتة يحصل عند عدمه فصا والسقف في البيت
 كاصل البناء في الدار وان بنى بيتا آخر فدخله لم يثبت ايضا لان الاسم لما زال بالانقضاء اذ البناء معينا
 اصلي في البيت صار الثاني غير الاول لانه بصفة جديدة ولو خلف لا يدخل هذا من هذا
 في ذلك لم يثبت ما لم يخرج الى الشطر وقال محمد رحمه الله يثبت لان دجلة من هذا فاذا امر بها
 فقد دخلها قال الصدوق في الفتوى على قول ابن يوسف رحمه الله ان لا يثبت لان دجلة وان
 كانت من بعد اذ حتى اذا جاء بعد اذ من الموصل مرة بعد اذ في تلك يتم الصلوة الا انما
 لم تعد من بعد اذ فان ايدى اهل هذا لا يقع عليها كما يقع على ارضها فلم يكن منها
 ولو خلف ان لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او حايطها حيث المختار ان لا يثبت ان
 كان حاله من بلاد الجرم وعليه الفتوى لان القاعدة على السطح والحايط لا يقع داخل في
 الجرم الا ترى ان يقال هو على السطح لا في الدار وان كان حاله من بلاد العرب يثبت وهو جرم

يستخرج من نفسه ١ وهو جواب الأصل لأن السطح المحيط من الدار حتى يدخل في السطح بلا ذكره فنام
 على سطح اسنان يقولت الليلة في داره ولا يفسد الاعتكاف بالصعود على سطح المسجد
 دخل دهره ما هو بحيث لو أغلق الباب في الدهليز داخل حيث اذا كان مستقرا وقد
 وان وقف في طاق الباب بحيث اذا أغلق الباب كان خارجا لم يحس لان الباب لما يربط
 لاحراز الدار وما فيها وكل موضع اذا ارد الباب في خارج جالس من الدار وكل موضع
 اذا ارد الباب كان داخل فهو من الدار ولو ادخل راسه او احد رجليه او خلف
 ان لا يخرج فخرج احد رجليه لم يحس لان قيامه بالرجلين فلا يكون باحد
 داخل وخارجا وان دخل كسبها وهو سائر الى الطريق حيث لو كان منته في
 الدار لانه من قواعب الدار ولو خلف لا يدخل بيت فلا يلايه له فدخل في حجره وان
 لم يحس حتى يدخل البيت لان شرط حنثه الدخول في البيت وهو لم يدخل البيت وهذا
 في غيرهم وفي غيرنا الدار والبيت واحد فحسب ان دخل فحسب الدار وعليه الفتوى لو خلف
 ان لا يدخل دار فلان فات حاجب الدار فدخل لم يحس سواء كان على البيت ديرا ولا
 لانهم يبق ملك البيت وان دخل دارا مشركة بينه وبين غيره فان كان الخلف عليه
 يسكنها حيث والا لا الأصل ان دوام اللبس والركب والسكنى له حكم الانشاء لا دوام
 الدخول حتى لو خلف ان لا يلبس هذا الثوب هو لا يلبسه او لا يركب هذه الدابة وهو راكبها
 او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج او نزل او انقلب في الحال لم يحس وقال في حقه
 تحسب لوجود اللبس الركوب السكنى بعد الخلف وان كان يلبس شرط الحنث وان قل ولنا ان
 اليقين يقتضي البر ولا يمكن تحقيق البر الا باستئذان هذه اللطيفة فيكون مستثناة عن اليقين
 لان مواضع الصلوات مستثناة عن قواعد الشرع وهذا لان البر ما هو مبرر والحنث
 مني عنه لقوله تعالى واحفظوا ايمانكم ولا يفتنوا الايمان والظاهر انه يقصد المأمور به فان
 لبس على حاله سعة حيث ولو خلف ان لا يدخل هذه الدار وهو فيها فحسب فيها ايا ما لم يحس
 حتى يخرج ثم يدخل استحسانا وقال الشافعي في حنث وهو القياس لان اسم الدخول يقع على دوامه
 حتى لو نزل بالدخول للدوام تحت يمينه ولو لم يكن له حكم الابتداء لما حثت ولنا ان الأصل
 ان لا يمتد من الافعال لا يعطى له فامره حكم الابتداء وما يمتد من الافعال يعطى له فامره حكم
 الابتداء والذليل عليه قوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرك الى لا يملك قاعدا وقال عليه السلام

لا يشق

لا تتبع النظرة النظرة فان الأولى لك الثانية عليك والفارق بين الممتد وغير الممتد من الافعال
 صحة قران المدة وعدم الصحة فكل فعل يصح قران المدة به فهو ما يمتد كالسكنى والركوب
 واللبس والنظر والتعود والقيام فانه يصح ان يقال سكن في الدار يوما وركب يوما ونظر
 اية فلان يوما وقد يوما وقام يوما وكل فعل لا يصح قران المدة به فهو ما لا يمتد كالدخول
 والمخرج اذ لا يصح ان يقال خرج يوما من الدار او دخل يوما في الدار يعني من المدة والتوقيت
 لان الدخول هو الانتقال من الخارج الى الداخل والخروج بعكسه ولم يوجد الاتصال من الخارج
 الى الداخل بعد يمينه وانما وجد الملك فيها وذا غير الدخول لا تركت انه يقال للعاقل قد ضا
 كيقال لغيره ولا يقال للداخل ادخل هذه الدار ولو نزلت الابتداء الخالص حثت لكونه محتملا كلامه
 وان خلف ان لا يسكن هذه الدار والبيت والحلة خرج منها واهله ومتاعه فيها وهو يريد
 ان لا يعود اليها حيث عندنا لا يمينه انفق على السكنى الذك كان والسكنى بنفسه ومتاعه واهله
 فيبقى ساكنا بمتاعه واهله ومتاعه فيها عرفا وهذا لان السكنى عبارة عن الكون في مكان على سبيل الاستعداد
 والدوام والحال في المسجد لا يعد ساكن فيه والكون في مكان على سبيل الاستعداد والدوام يكون
 هذه الاشياء وهذا اذا كان الحالف في عيال نفسه وان كان في عيال غيره او كان ابنا لغيره يسكن
 مع ابية او كان امراة لا يحث بترك المنافع لان الحنث هنا سكونه فقط قالوا هذا اذا كانت البنية
 بالبرية فان قال بالنارسية من يدين خانه انكر بما شتم فخرج بنفسه بغيره وان لا يعود لا يحث
 وان خرج بغيره ان يعود حيث ومية كان الحالف متاهلا وعقد يمينه بالبرية لو منع من الخروج
 ومنعوا متاعه ايضا او نفقه او وجد باب الدار مغلقا حيث لم يملكه النفي والخروج لم يحس
 بخلاف ما لو قال ان لم اخرج من هذا المنزل اليوم فامره كذا فثبت ومنع من الخروج حيث تطلق
 وكذا لو قال لامرأة ويح في منزل الدارها ان لم تحبى الليلة منزلي فانت طالق فتعاقبوا والدع
 الحضور تطلق في الصحيح لان شرط الحنث هنا الفعل وهو السكنى وهو ممكن فيه وللذكر اثر
 في اعلام الفعل وثم شرط الحنث عدم الفعل في ليس للذكر اثر في ابطال القدم ولو عود يمينه
 على المصخر في نفسه وترك اهله ومتاعه له لا يحث والفارق العرف فان من يكون بصر
 لا يقال هو ساكن بهذا وان كان اهله وثقله بمغاداة الدار والحلة والبيت فان الكاين
 في السوق يقول اسكن محلة كذا او دار كذا وبيت كذا اذا كان اهله وثقله له وعند الشافعي رحمه
 الدار كما لا يغير الحقيقة في الايمان ولا يعتبر الواو خلاف الحقيقة اذا جاز لا يراض الحقيقة



قال خرجت من مكة وخلفت لها ذميراتها فاكوز ساكنة بمكة وعندنا بالعادة الظاهر ترك
تلقية لما عرف والخاص يري ذلك ظاهرا فخرجت كرامة عليه والقرية كالمصحة في الصحيح فان خرج
بنفسه ونقل بعض الامعة الى منزل آخر وترك البعض في هذا المنزل كمنش عندنا في حقيقة
وان ترك شيئا قليلا في الامعة وقال ابو يوسف رحمه الله ان نقل الاكثر لا يثبت وان نقل الاقل
ثبت لان نقل الكل قد يقدر فيعبر الاكثر وعليه الفتوى وقال محمد رحمه الله ان نقل الحث
المسكن الثاني ما ياتي له السكن به لم يثبت لان هذا صار ساكنة في المسكن الثاني فلم يبق
ساكنة في المسكن الاول ولا في حينة رحمه الله انه كان ساكنة فيها جميع الامعة فينتهي ذلك بمقتضى
مسلم واجد في بلدنا رتد اهله ما فات ان قصير ارحب الا ان مشايخنا رحمهم الله قالوا
هذا اذا كان البلية ما يقصد به السكن فاما بما يملكه او يملكه او قطعة حصص لا يبق ساكنة
فلا يثبت قالوا وهذا الاختلاف في نقل الامعة فاما الاهل فلا بد من نقل الكل لا خلاف وينبغي
ان يستقل في منزل آخر بلا تأخير حتى يبرأ اذا انتقل الى المسئلة او الى المسجد قالوا لا يبرأ
بما ذكر في الزيارات في كوفي اشغال اهله ومتاعه الى مكة ليستوطنها فلما دخلها وتوطن
بها لم بد الله ان يعود الى خراسان فادوم بالكوفة يعيى وكثير لان وطنه انقطع بوطنه
بمكة وان بد الله ان يعود الى خراسان قبل ان يدخل مكة يعيى ادبعا بالكوفة لانه لما لم يتخذ
وطنا آخر بغير وطنه بالكوفة وكذا هنا ما لم يتخذ وطنا آخر بغير وطنه الاول وان كان في طلب مسكن
آخر فترك الامعة فيها ايا ما لا يثبت في الصحيح لان طلب المنزل من علم النقل فصار مدة طلب المنزل
مستثنى عن العلم العرفي اذ لم يفرط في الطلب وان حلف لا يخرج من المسجد فامروا انسانا محله واخرجه
حيث لان نقل المامور يستلزم الامر الا يترك ان حلف مال انسان باخر لا يضر فصار دلالة
بركها فيخرج عليها ولو اخرجته من هاهنا ثبت وكذا اذا حله انسان واخرجه ودخلى ببلد الا انه
لم يأمروه في الصحيح لا يثبت لان ما لم يكن منه موجودا حقيقة لما يقدر موجودا منه قد يرا بالامر
ولم يوجد وان حدد غيره فيخرج بنفسه حيث لو وجد الفعل منه ولو حلف على الدخول فدخل
مكرهات خرج فدخل غنارا حيث في الصحيح ولو حلف لا يخرج من دار الى جنانة فخرج منها
يريد الجنانة ثم اتي حاجة اخرى لم يثبت لانه منع نفسه عن كل خروج الاخر وجاموضوفا جنة
فاذا خرج على عزم الجنانة فخرج فخرج المستثنى فلا يثبت فاذا اتي حاجة اخرى لا يثبت
ايضا لان الدوام على الخروج ليس خروج لان الخروج لا يمتد والاثبات ليس خروج ايضا حتى

هذا اذا كان في طلب مسكن
او في طلب الامعة
او في طلب المنزل
او في طلب الجنانة

لان عيانا عن الوصول والخروج عبارة عن الانفصال ولو حلف لا يخرج الى مكة او لا يذهب
الى مكة فخرج يريد هاهنا رجع حيث لان الخروج انفصال عن الداخل الى الخارج فاذا انفصل
عن وطنه فاحد الى مكة فخرج اليها قال الله تعالى ومن خرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الا
والمراد بقائه في قبل الوصول اليه ويشترط للحنث ان يجاوز عنان مصر على نية الخروج الى مكة
حتى لو رجع قبل ان يجاوز عنان مصر لا يحنث وان كان على هذه النية والذهاب كالمصحة في الصحيح
وقيل لا يحنث فيه ما لم يدخلها لانه لو قال اتي فرعون طغي ففواله وذو الجني الايمان ولما
ان الذهاب والخروج يستعملان استعمالا واحدا فيقول فخرج الى مكة يعني واجد قال الله تعالى
ليذهب علم الرجب الى ليريله عنكم فثبت ان الذهاب هو الذي قال الانفصال لان الذهاب
افعال من الذهاب والذهاب الالة وكونه الالة لا يثبت في وصول الزايل الى محل آخر فلما ذهب
الذي هو الذي قال لا يشترط فيه الوصول ايضا وهذا الاختلاف فيما اذا لم يكن له نية فان نوى الخروج
او الايمان فيقول ما نوى لانه يحنث في واحد منها ولو حلف لا ياتيها لم يحنث حتى يدخلها لانه يرا في
الوصول قال الله تعالى فانيما ففوالا انا رسولك بالمراد به الوصول قال عليه السلام من ادى امرته
الحايض واتاها في غير فاتها ادا الى كاهنا وصدقه فيما قال فقد كذبنا النزل على محمد في الخروج
والذهاب يشترط للحنث الخروج عن قصد وفي الايمان لا يشترط المقصد للحنث بل اذا وصل اليه
حنث قصد او لم يقصد حلف ليا تين مكة فلم ياتيها حتى مات حيث اخرج من ارض حيوته لان
شرط الحنث ترك الايمان والايحتمق الا بما ذكرنا لان لم يقبله وهو حلف ليا تين غدا ان استطاع
فلم ينع عنه مانع من مخرج وسلطان وغرض آخر فلم ياتيها حيث لان استطاعة في المتعارف
سلامة الاسباب والالات وارتفاع الموانع فغدا الاطلاق ينصرف الى ما هو المتعارف
لان مطلق الكلام ينحل على ما هو المتعارف قال الله تعالى والله على الشايع حبيب من استطاع
اليه سبيلا وفسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بملك الزاد والراحلة وقال الله تعالى واعدا
لهم ما استطعتم من قوة والمراد ما قلنا فان نوى القدرة الحقيقية التي تحذفها الله تعالى للعباد
حالة الفعل متعارفة له عند اهل السنة صدق ديانة لان ما يتبع عليه اسم استطاعة
قال الله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا فاستطاعوا ان يطهروه واستطاعوا له نبي الام
فلان الظاهر فلا يصدق القاصي في رواية يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه وهذا
بناء على انه اذا نوى حقيقة كلامه والظاهر لا يخالفنا صدق ديانة وقضاء وان كان يخالفنا في
صدق قضاء

روايات واذا فوئى ما كان لم يكن كمالا لان تلك القدرة لا تسبق الفعل وانما يورف وجودها
 بوجود الفعل فمى لم يفعل لم يكن له استطاعة خلت لا يخرج امره الا بانه فاذن لها مرة
 في جت ثم خرجت مرة اخرى بلا اذن هت وشرط الاذن لكل خرج لان الاصل ان النكح
 يكون من جنس المستثنى في موضع النفي ثم وان الفعل ليس على المصدر لغة وان المستثنى منه وان الباء يقتضى ملصقا به
 فصار التقدير لا يخرج امره في جمل ملصقا باذنه فيكون ما دراهم اخرج المخرج بالاذن
 باقيا تحت الخطر العام فخرجت اذا وجد المخرج لان اذن لوجود شرط الحث كقولنا ان خرجت
 من الدار لا الخفة فانت طالق خرجت الخفة لم تطلق لم تسقط الخطر حتى لو خرجت بلا طاعة
 تطلق ولو قال الان اذن لك فاذن لها مرة خرجت بك كذا بلا اذن لم يكن وهو كحكي
 اذن لك عندنا ولو قال حتى اذن لك فاذن لها مرة سقطت البين ولا يثبت بعد ذلك وان
 خرجت غير اذنه لان حتى لغاية وعندنا يمتنع ما يتناوله صدر الكلام وعندنا لا
 باذنه فيخرج لان نفي الفعل مصدر ولا اتصال للمصدر بما تقدم الاصلة فوجب تقدير
 الباء فيصير كقوله الا باذنه وفيما قلنا تحقيق الاستثناء والغرض واجب ما لمكن لانه حقيقة والغاية
 مجاز ولما قلنا تعالى الان تفوضوا اليه الان بماط بكم الى حية تفوضوا او حتى بماط فان قيل
 قد قال الله تعالى الان يؤذن لكم وتكرار الاذن كان شرطا قلنا المراد به الغاية ايضا وانما يثبت
 الخطر في سائر المراتب بدلالة النص هذا لان الكلام اذا بطلت حقيقة تيقن مجاز
 وقد تقرر الاستثناء لان ان في الفعل مصدر فيصير كانه استثنى الاذن من المخرج وذا
 باطل لعدم المجازة ولا يمكن تقدير المخرج اذ لو قلت الاخر وجا ان اذن لك اخرج وجا
 اذني لا خلت فحين مجاز وهو ان جعل الغاية لا اتصال بينهما ومخاطبة فان حكم المصدر
 والمعنا يمتنع المستثنى الغاية وما بعده ما يكون محالنا لما قبلها بخلاف قوله الا باذنه لان حرف
 الاتصال يقتضى ملصقا به وحذفه سايح لقيام الدلالة عليه وهو حرف الاتصال كما قيل
 بسم الله الى بذات به فكذا هنا في حذف لقيام البناء وذلك المحذوف هو المخرج الذي
 يفتق به الاستثناء وكانه قال الاخر وجا باذنه فاما هنا فليس في الكلام ذكر الباء فلم يصح
 حذف المخرج بلا دليل وصرفنا الى المجاز لعدم حقيقة ولو قال ان باع فلان عبدا
 الا باذنه او الا ان اذن له ففعل هذا ولو قال كما خرجت فاذن لك انتت يمينه وهذا
 جملة اذ لا فائدة في اقبائنا بعد الاذن العام لانه ما خرج وجا الا وقد تقدم اذن

الاخر وجا

فقات شرط الحث فان نقاه بعد ذلك لا يصح نفيه عندنا في يوسف رحمه الله بل طلاق اليمين
 وعند محمد رحمه الله يصح كايه الخصوص الى لو اذن لها باخر وجا مرة فقبل ان يخرج نفي عنه فقلت
 نفيه اتفاقا وابو يوسف يقول اذن لها باخر وجا مرة فانما يفعل نفيه لانه مفيد لبقاء اليمين
 لان الاذن وجد لبعض المخرجات فاما التي بعد وجود الاذن العام لا يفيد لا تفاد اليمين بوجود
 الاذن العام والرضا والامر كالاذن فان نوى التعدد صدق ان نوى بقوله حتى اذن لا باذنه
 صدق لانه نوى الاستثناء من لغاية وبينها مناسبة فيصح وفيه تشديد فصدق قضاء
 وديانة ولا يصح عكسه بان نوى الا باذنه حتى اذن لان فيه تخفيفا فلا يصدق قضاء امره
 اراذنه المخرج من الدار فقال لها اذ وجا ان خرجت فانت طالق او اراذنه ضرب المعبود
 فقال ان ضربت عبدا حرقيت بلك المخرجة والضرية حتى لو ملك ساعة ثم خرجت او ضربت
 لا يثبت وهذا يبين لكون ما خرج من فارت القدرة اذا غلت فاستقيم للساعة ثم سميت الحالة
 اليه لا ريب فيها ولا يثبت ويقال ما قلنا من فور الى من ساعة وانقر ابو حنيفة رحمه الله
 باظهارها ولم يسبقه احد فيه وكانوا من قبل يقولون اليمين نوعان مطلقة كذا يقول كذا وموتة
 كذا يقول كذا اليوم في ج قسا ثالثا وفي الموقفة معنى المطلقة لنظاما وانما اخذها من حديث
 جابر بن عبد الله رضي الله عنه وابنه حيز دعيا الى بضعة انسان فخلنا ان لا ينصراه ثم نراه
 بعد ذلك ولم يحنوا وجهه ان مراد التكلم الذي عن تلك المخرجة والضرية عن فافيد بذلك
 لان المطلق يقيد بدلالة حال المتكلم وجا قال لعين تعال تغذي فقلت ان تغذي تغذي فقلت
 حر فذهبت الى منزله وتغذيت لم يثبت والقياس ان يثبت وهو قول من في الشافعي رحمه الله
 لانه عقلي يمينه على مطلق القول فتنازل كل غدا كذا لو قال ابتداء والله لا اتغذيت ولنا انه عقد
 يمينه على غدا بعينه وهو العقد المدعو اليه ولا يثبت بعد آخر كل لوص عليه وقال الله
 لا اتغذيت هذا العقد وهذا لا ف كلامه خرج جوابا لسؤاله وقد امكن ان يجعل جوابا اذ لم يرد
 على قدر الجواب فيجعل جوابا والسؤال وقع على غدا بعينه لان المراد بقوله تعال تغذي معنى الحث
 هذا العقد لجعل ذلك المخرج في السؤال وان ثبت هذا في السؤال ثبت في الجواب لان الجواب
 يتضمن إعادة فاي السؤال فكانه قال ان تغذي تغذي الا انك دعوتني اليه بخلاف ما لو قال
 ابتداء لان كلامه لم يحن جوابا حتى يقيد بل خرج ابتداء مطلقا فانصرف لي كل غدا بخلاف
 ما لو قال ان تغذي اليوم او موكلا لانه زاد على قدر المحتاج اليه في الجواب فيجعل ناديا لا يابيا ناديا

فان

عن الغاء الزيادة وحركت عبد الموكب في لفت ان ينزل ادين عليه عند اية حينة
 حتى لو حلف لا يركب دابة فلان في كبت دابة عند ما دون له وعليه دين مستوفى
 اولم ينزل الوقت لا يملك كسب عبد المديون عند اية حينة راحة الله وان لم يكن مستوفى
 لم يحث حتى ينويه فان نواه حث لان الملك فيها وان كان المولى الا انما يضاف اليه العبد حقيقة
 لانه الكسب بها وعرفا لانه يقال هذه دابة عبد فلان وشرا قوله عليه السلام من باع عبد اوله
 مال فهو للبائع فاختلت الاضافة الى المولى فلا يحث الا ان يموت وعند اية يوسف رحمه الله
 يحث ان تولى سوار كان عليه دين ولم يكن لان عند استغراق كسب العبد بالدين لا يمنع
 ملك المولى الا ان يشترط فيه اليقة لا اختلال الاضافة وعند محمد رحمه الله يحث بكل حال وان
 لم ينو اعتبارا لحقيقة الملك الثابت للسيد اذا استوفى الدين بالكسب لا يمنع ملك المولى عند ذلك
 وكب دابة مكاتبه لا يحث عند ذلك لو قال اعنت عبيدي وله عبيد فهو على هذا الخلاف والله اعلم

عليه دين او كان
 ولم يكن ع

بلغ
 ١١٥

باب الممنوع من الاكل والشرب

وغيرهما الاصل ان الاكل ايجال الشئ الى جوفه بغير منسوما او غير منسوم فمضوغا
 او غير مضوغ ما ياتي فيه المضغ والشم والشمع ايجال الشئ الى جوفه بغيره مما لا ياتي
 فيه المضغ والشم في حال ايجاله والذوق معرفة الشئ بغيره من غير ادخال عينه الا يركب
 ان الاكل والشرب منظر الذوق وان الحقيقة تترك بدلالة حال المتكلم كما مر في بيان
 النور وبدلالة محل الكلام وبدلالة اللفظ في نفسه وبدلالة العادة كما سيحكي وقد حلف
 لا ياكل من هذه النخلة او الكرم فاكل من رطبها او تمرها او جوارها او طلعها او برصها او دب
 يخرج من رطبها او عنبه او عصيه حث لانه اضاف اليه في محل لا يוכל اذا النخل والكرم
 لا يוכלان فتعد تلك بالحقيقة فغير الى الجواز وهو ما يخرج منها لكونها سمين لذلك فضله
 مجازا لكن الشرط ان لا يتغير بصفة حادثة حتى لا يحث بالبنييد والناطف والخل واللبس
 المطبوخ لان اضافة الى فعل حادثة فلم يبق منسوب الى الشئ فلم يعلم ان يدخل في الجواز
 ولو حلف لا ياكل من هذا البس او من هذا الرطب او من هذا اللبن او من هذه الشاة او من
 هذا العنب لا يحث باكل رطبها وتمره وشيرازه وسمنها وزبيبها لان هذه صنات في اعيانها
 الممين فيمتد بها الخلاف فالو حلف لا ياكل لحم هذا الخيل ولا ياكل هذا الصبي او هذا الشاب
 فاكل بعد ما دبسا او كلم بعد ما شاح فانه يحث لان تلك الاوصاف غير دائمة في المميز

لان الشئ امرنا بتحمل اخلاق الغنيان ومداواة العبيان فلم يصح اعتبار ذلك الداعي
 شرعا وقد مر تقرير حلف لا ياكل يسرا فاكل رطبها لم يحث لانه ليس بيسر حلف لا ياكل يسرا
 او لا ياكل رطبها او حلف لا ياكل رطبها ولا يسرا فاكل من رطبها حث سواء اكل رطبها من يد او يسرا
 من يد او هذا عند اية حينة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله ان حلف لا ياكل رطبها فاكل
 رطبها من يد او حث وان اكل يسرا من يد او لا يحث وان حلف لا ياكل يسرا فاكل يسرا من يد او حث
 وان اكل رطبها من يد او حث في الخلاف وذكر في المقدمة قول محمد بن ابي يوسف رحمه الله في النسخ المعينة كشرح
 الجامع الصغير المبسوط والمنظومة والامرار والايضاح وغيرها تشهد بما ذكرته البس المذهب
 بكسر النون الذي اكثر منه شيء منه رطب الرطب لم يثبت الذي اكثر رطب وشئ منه يسر
 فالخا صلا انه اعتبر الغالب اذا المخلوب في مقابلته كالمعدوم عرفا فالذي عامته رطب يسمى رطبا
 عرفا لا يسرا وشرعا اذا العبرة للغالب في الاحكام الشرعية كما في الرضاغ وغيره ولهذا لو حلف
 لا يشترك رطبا فاشترك يسرا من يد او لا يحث ولما اكل المخلوف عليه وزيادة فيحث ولهذا
 لو تميز واكلة تحث اجماعا فكذا اذا اكله مع غيره فان قيل حلف لا يشرب هذا اللبن فصب
 ماء والماء غالب لا يحث وان شرب المخلوف عليه قلنا اللبن بالاضباب الماء فيه يشبع ويمسح في جميع
 اجزاء الماء فيصير سهلا حتى لا يركب مكانه وهذا يركب مكانه زمان تناول فان قيل
 الحث يكون بالمضغ والابتلاع وعند ذلك يصير سهلا ولا يركب مكانه الا يركب ان لو حلف
 لا ياكل حنطة فاكل شعيرا فيها حبات حنطة ان كل حبة حنطة حث وان جمع بين الحبات
 من النوعين في الاكل لا يحث لانها يصير سهلا به عند قلنا نعم ولكن معنى الاستهلاك
 ثم اوضح لانه حينئذ لا يجد من طعم الحنطة شيئا في خلقه خلافا لولا اكل يسرا من يد او رطبها
 من يد لانه يجد في خلقه شيئا من حنطة البس وحلاوة الرطب لان البس والرطب جنس واحد
 ومن اصل اية يوسف ان المخلوب يصير سهلا بالغالب وان اكل الحنطة عند ما في الحنطة
 لا يكون الاقل سهلا بالاكثرة فيحتمل كل واحد منها وهذا خلاف الشئ لانه يصادف الكل فيستفيج
 الكثير القليل ولو حلف لا يشترك صوف او دبنا او رطبنا او شعيرا او دبنا او دبنا فاشترى
 شاة لها صوف ولبن او دبنا او دبنا فاشترى شاة لها صوف او دبنا او دبنا فاشترى
 لا يحث لان الشئ مشترك فيكون بالجمع لكونه بناء عليه فكل من يبيع ما يواشيه فاشترى يبيع مشتركا
 لذلك الشئ والا لا يبيع هذه الاشياء الا يبيع بايع المخلوف عليه عرفا فاشترى به يكون كذلك ولو عند

سم

لا الزيادة

على المس حيث في الوجوه كلها لان الحقيقة تركت في الشك للعرف ولا عرفت في المس في حقيقة
 خلاف النطق والكلام فانه خلف لا يست قطعاً فليس ثوباً متخذاً من قطع او خلف لا يست كتماناً
 من ثوباً اتخذ من كتمان لا يثبت فيها لان محل غير بالصيغة فصار شيئاً آخر فلم يوجد من ثوباً متخذاً
 الاسم حقيقة والاكل المس حيث في سلبه الرطب والشعير في الاكل لان الاكل يضاد شيئاً متخذاً
 فكان كل منها مقصود الخلف الشيء لانه يضاد في كلمة فيعبر الغالب وضاد الخلو ببقائه والخلف
 لا ياكل كما فاكل ثم السهل لا يثبت استهاناً وقال الشافعي ٩ وما دلل على كتمان في قياساً لانه يستعمل
 في الزان قال الله تعالى ومن كل ثاكلون خاطرياً والماد لم السهل بالإجماع ولنا انه ناقص في معنى
 الحقيقة لان اللحم ينشأ من الدم وهو لم ينشأ من الدم اذ لا يمتزج بالدم ولا ينشأ من الماء ولهذا يباح ملاذون
 ولو كان له دم لما ابيع ومطلق الاسم يتناول الكامل دون الغاير فيخرج عن مطلقة بدلالة
 اللفظ والنقص محمول على المجاز ومبنى الأيمان على العرف لا على الفاظ الزان فانه لو خلف لا يركب
 حابة فركب كافر الا يثبت وان يسم فيه دابة والعرف معنا وهذا لا يستعمل استعمال اللحم لا يثبت
 الباجات منه وبانع السهل لا يبيع لما لا ان ينوت فينبذ بغير لانه لحم فزوجه وفيه تشديد
 عليه وان كل لحم خنزير او لحم انسان حيث لو وجد صورة اللحم ومفناه لانه ينشأ من الدم الا
 انه حرم اكله من عادو ذالاي بطل حقيقة في ما دعاها اليه اليقين حرمته الا يثبت انه لو خلف
 لا يشرب مثلاً لا يثبت بالخن وان كانت حراماً لانه شراب حقيقة وذكر الزاهد العتايه رحمه الله
 انه لا يثبت وعليه الفتوى ولو اكل كبداً او كرساً او طحاً لا يثبت لان هذه الاشياء ينشأ من الدم
 والاختصاص باسم آخر لا يقتضيان كمالاً من الكراخ وقال صاحب المحيط هذا في عرف اهل الكوفة
 وفي عرفنا لا يثبت لانها لا يعلل لها ولا يستعمل استعمال اللحم ولو خلف لا ياكل شيئا فاكل ثم البطن
 حيث ولو اكل ثم البطن وهو الذي خالطه ثم لم يثبت عندنا حقيقة رحمه الله وهو العظم
 ويثبت عندنا ما ذكر الطحاوي قول محمد بن قيس في حقه رحمه الله لانه يوسف ان ثم البطن
 يذاب ويصلح لما يصلح له اللحم فكان كشم البطن الا يثبت ان الله تعالى استثنى ثم البطن من
 السحوم حيث قال ومن البقر والغنم حرمنا عليهم سحومها الا ما حملت ظهورها او احوايا او
 ما اختلط بعظم وحقيقة الاستثناء ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه فصار السحوم
 اربعة ثم البطن ثم مختلط بالعظم ثم على ظاهر الامعاء ثم شحم البطن والفتوى على انه يثبت
 في شحم البطن والثلاثة على الاختلاف ولما ان هذا لحم حقيقة عرف الا يثبت انه ينشأ من الدم

في حقه رحمه الله
 في حقه رحمه الله
 في حقه رحمه الله
 في حقه رحمه الله
 في حقه رحمه الله
 في حقه رحمه الله
 في حقه رحمه الله
 في حقه رحمه الله
 في حقه رحمه الله
 في حقه رحمه الله

ويستعمل استعمال اللحم لا السحوم في اتحاد القلايا والباجات لم قوة اللحم ولا يطلقون اسم السحوم
 على اللحم السمين ولعل الوصف لا ياكل كما فاكله حيث وكيف يكون شحماً مع كونه حياً ويقال له في الواقع
 اللحم السمين بالعربية وبالفا ومينة فمن يمتزج لاييه ولو كانت تسمى على السرك لم يثبت به اتفاقاً
 وقيل على خلاف أيضاً واما الاستثناء فهو منقطع بدليل استثناء الحوايا فان قيل المراد
 ما حملته الحوايا من السحوم قلنا ان الضار وهو خلاف الأصل والانتطاع في الاستثناء وان
 كان خلاف الأصل لكنه ثبت اذ دل ذلك لدليل ضار وهو قوله وما اختلط
 بعظم لانه هذا لم يقل بان مح العظم ثم وقيل هذا بالعربية فاما ييه لا يقع على ثم البطن
 بحال ولو خلف لا يثبت او لا ياكل كما او شحماً فاشترى اليه او اكلها لم يثبت لان الحلية
 غير اللحم والسحوم اسمها ومعنى وعينا وعرفاً حتى لا يستعمل استعمال السحوم واللحم ولو خلف
 لا ياكل من هذه الحقة ولا يثبت له فاكل من جزها او سويتها لم يثبت عندنا حقيقة رحمه الله
 حتى يثبتها وعندنا يوسف رحمه الله حيث اذا اكل جزها ولا يثبت بسويتها وعند محمد
 يثبت بسويتها وجزها وان قضى بها حيث عندنا ان اكل الحقة عادة اكلها بطنها
 يقال هل يلد كذا ياكلون الحقة والمراد باطن الحقة وذاعام يتناول عينها وما يتخذ
 منها فوجب العمل بعموم المجاز لمن خلف لا يضع قدمه في دار فلان يثبت بالدخول حاشياً
 ومتغلاً والبا وذا خلا لانه مجاز عن مطلق الدخول محمد بن قيس في السويق لانه اكل
 المتخذ منه وحلفه واقع عليه وابو يوسف رحمه الله خالف اصله لان خلفه انما يقع على المتخذ منه
 عرفاً ولا عرف في السويق وله ان هذا الكلام له حقيقة مستقلة ومجاز متعارف فصار
 الحقيقة أولى لما عرف في اصول الفتوة وهذا لان عين البر توكل عادة فانه يلقى وتلقى ويوكل
 قضا ويتخذ منه الكسكس والمفيسة ولو خلف لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من جنس حيث
 لان غير الدقيق لا يوكل فانه يثبت فيه انما يتخذ منه ولو خلف لا ياكل من هذه الحقة وان
 استنف الدقيق هو لا يثبت في الصحيح لان هذه حقيقة متجوزة مستقلة باعتبارها وانظر
 يمينه لا يتخذ منه كمن قال لا يمينه ان كتمانها فاكلها لم يثبت لان يمينه لما انصرف في
 العقد لم يتناول حقيقة الوطى وقيل يثبت لانه اكل الدقيق حقيقة والعرف وان اعتبر الحقيقة
 لا يسقط به وان عني اكل الدقيق يمينه لم يثبت باكل الجز لانه نوى حقيقة كلامه وان
 خلف لا ياكل جزاً يمينه على ما يفتاد اهل المصر اكل جزاً او ذاب جزاً والشعير لانه جز حقيقة

وعرفنا ان كل جزء الفطاف لم يكن الا ان يورثه لانه لا يبيع جزءا مطلقا وكذا اخبرنا ان لا يبيع جزءا مطلقا
 فلا يثبت له لانه غير متناه في ديارنا حتى لو كان جزءا طامهم كطيرستان حيث ولو حلف لا ياكل
 المشوا ولا يئنه لم يقع على الله خاصة لان الناس يطلقون هذا اللفظ على اللحم دون الباذنجان او الخبز
 المشوي الا يورث ان المشوا اسم للثوب يبيع اللحم المشوي فطلق اللفظ منصرف اليه الا ان يورث كل
 ما يشوي من غير ان يبيع فيمنع يئنه لان فيه تشديد عليه ولو حلف لا ياكل يطبخ يقع على
 اللحم خاصة ما لم يورثه استحيانا والقياس ان يثبت في اللحم وغيره ما هو مطبوخ ولكن لا يثبت
 بالقياس منقول اذ المشوي من الدوا مطبوخ ونحن نعلم انه لم يورثه ذلك فلهذا على خاص
 هو متعارف هو اللحم لانه الذي يطبخ في العادات الظاهرة ويحتمل فيه طبخا فاما ما في بطبخ الآخر
 فلا يبيع طبخا فاما ما يثبت اذا اكل اللحم المطبوخ بالما فاما القليلة اليابسة فلا يبيع مطبوخا
 فان كل المرقعة مع الخبز يثبت وان لم ياكل من اللحم لان اجزاء اللحم يكون فيه اطلاق المرقعة تلك
 يثبت طبعيا وان حلف لا ياكل راسا فيمنع على ما يثبت في الثياب ويباح في اللحم مشويا لانا نعلم
 انه لم يورثه راس كل شيء فان راس الحمار والعصفور لا يدخل تحت وهو راس حية فاذا
 لم يورثه الحقيقة وجب اعتبار العرف وهو ما ذكرنا وعليه الفتوى وكان ابو حنيفة رحمه الله
 يقول ولا يدخل فيه راس الابل والبقر والغنم لما رأت من عادة اهل الكوفة في هذه الثلاثة
 ثم تركوا هذه العادة في الابل فخرج وقال يثبت في راس البقر والغنم خاصة ثم ان ابا يوسف
 ومحمد رحمهما الله لما ساءلوا عن هذه اهل بغداد وسائر البلاد انهم لا يفعلون ذلك في راس الغنم
 قالوا لا يثبت الا في راس الغنم فعلم انه اختلاف عصر زمان لا اختلاف حجة وبرهان والعرف
 الظاهر اصل في سائر الاماكن واذا حلف لا ياكل فاكهة فاكهة فاكهة وبطيخا ومشمشا حيث
 وان اكل عنب او رمانا او رطب او قثا او جبارا لم يثبت وقال ابو يوسف فحرمهما الله
 حيث في العنب والرمان والرطب ايضا والاول ان الفاكهة اسم لما يورث على سبيل التثنية الى
 النعم بعد الطعام وقبله وهذا المعنى ثابت في التفاح والبطيخ والمشمش والخوخ والتمر
 والابحاح وكوهها يثبت بها وغير ثابت في القثا والجبار لانها من البقول مع انها تباغاز
 معها واكلا فانها يوضعان على الموايد مع البقول فلا يثبت بها ولذا يباح من هذه الاشياء
 فاكهة الا البطيخ فانه لا يبعثا ديا يئنه فاكهة في عامة البلاد فلا يثبت يباح البطيخ واما العنب
 والرطب والرمان فمن الفاكهة عند ما لا يئنه فاكهة ويحرم عرقها واكلها ومطلق الاسم يتناول

يتناول الكامل ولهذا افردت بالذكر في القرآن تخصيصا كما عطف جبريل وميكائيل على الملائكة عليهم السلام
 فوطيها ولم انما ليست فاكهة لقوله تعالى فيها فاكهة ونخل وزمان فوله وعنبا وقضبا وزيتونا
 ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة واما فوطيها فاكهة عليها مرة وعطفا على الفاكهة اخرى والشيء
 لا يعطف على نفسه مع انه مذكرة في موضع المنية ولا يثبت بالحكيم ذكر الشيء الواحد في موضع المنية
 بل عطفه ولان التثنية هو النعم وذا لما يكون على الاستعانة بالقاء لبعض الناموس يكتفون بها في بعض
 المواضع والرماف يورث للتداوي فيتحقق التصور في معنى التثنية فلا يثبتا ولنا اسم الفاكهة على
 الاطلاق الا يورث ان يباح هذه الاشياء من الفواكه فان يثبت والتمس من الاقوال وحيث
 الرمان من التوابل قيل هذا اختلاف عصر زمان فالناس في زحف انة حنيفة رحمه الله
 لا يثبتون بها وفي رمانا يثبتون فافتي كل على حسب ما ساعد في زمانه وقال في الحجة العبرة
 للعرف فما يورث على سبيل التثنية عادة ويعد فاكهة في العرف يدخل تحت البين والافلا ولو حلف
 لا ياكل يئنه لانه لا يورثه فالادام الحنبل والمج واللبن والزيت والمرق في حذ ذلك ما يصطبح في الخبز
 فيحتمل طبعه لا اللحم والبيض والخبز والسمك وهذا عند ابو حنيفة رحمه الله وهو الظاهر في قول ابو يوسف
 وعند محمد ما يورث مع الخبز غالبها فادام وهو رواية عن ابو يوسف لان الادام حذ
 قال عليه السلام لعينة بن شعبة ابصر معا فانه احرك ان يورثه يئنه الى يوافق فما يورث مع
 الخبز غالبها اللحم والبيض والخبز موافق له فيكون داما وقال عليه السلام سيد ادام اهل الجنة
 اللحم وكتب كتب الروم الى معاوية ان يورثه يئنه الى يوافق فما يورث مع
 رجل يسكن في بيوت اصهاره ولو لم يكن لبن داما لما بعث اليه لانه كان من ارباب السائب
 ولما ان الادام ما يورث مع الخبز حقيقة السبيعة فيما يختلط بالخبز يكون قايما به وفيه ما لا يورث
 وحده وكل المرافقة بالما رجة والحل وكوه من المايقات لا يورث وحده بل يشرب والماء لا يورث
 وحده عادة ولانه يذوب فيكون تبعا لاختلاف اللحم والخبز والبيض فاما يورث وحدها فلم يورث
 اذاما الا ان يورث ذلك فيعمل يئنه لان فيه تشديد عليه واما الحديث فلا حجة فيه
 لانه يقال للحنيفة سيد العرب اللحم وان لم يكن من اللحم والعنب والبطيخ ليسا بادام بل اختلاف
 وقيل على اختلاف الصحيح الاول لانهما يورثان غالبا وحدهما وان حلف ان لا يتعدا فالغذاء
 الاكل من طلوع الفجر الى الظهر كذا العرف في العشاء من طلوع الشمس الى نصف الليل لا يورث
 الزوال يسمي عشيا ولهذا يبيع الظهر احدي صلوات العشاء باحد يئنه في مسجد من نصف الليل الى
 طلوع الفجر

والقول بان لا يثبت غدا وهذه الاشياء
 يثبت بها الرطب والعنب
 سئل بها البين

لا يتناول الأبد بل يتناول الأدي في فضاء ذكر الوقت لمدة تقدير الصوم به وأنه منك فإليه
تعيينه وخلاف قوله أن ثم اسم شهر الان مطلق الصوم لا يتناول الأبد في النية والاثبات
فلم يكن الوقت لأخراج ما وراءه بل تقديره والوقت فلو فضاء الصوم كذلك وخلاف أن تركت
صوم شهر فانه بمنزلة قوله أن ثم اسم شهر والوقت بينه وبين قوله أن تركت الصوم شهر الخ
أن هذا الكلام مبدع حيث جعل شرطاً وذا يتناول الأبد فضاء الوقت لأخراج ما وراءه
فبقى متعللاً بحكم الاطلاق وصار الوقت داخل على ترك الصوم وصار تقديره للترك لا تقديره
للصوم ثم الترك بدخله فاما صوم شهر فضاء في شهر فلا يصلح إفراده عن الشهر لحكمه
دونه لأن المضاف لا يزال المضاف إليه فصار الشهر تقديره الصوم والصوم قائم به وهو
نكرة فصار القائم به كذلك ثم الترك دخل على هذا الصوم القائم بالشهر المتدبر فصار ترك
الصوم قائماً بشهر محتمل للوصل للترخي خلف لا يتكلم فقرأ القرآن في صلوة أو سبع في صلوة
لم يحث وإن قراء في غير الصلوة أو سبع أو هلك أكبر تحث وقال الفقيه أبو الميثم رحمه الله إن
عقد يمينه بالفارسية لا يحث بالقراءة أو التسبيح خارج الصلوة أيضاً للعرف فانه يسبح قارئاً
مُسبحاً لا متكلماً وعليه الفتوى وقال شيخ الإسلام الحنفية خواجه زاده رحمه الله لا يحث خارج
الصلوة إذا قرأ أو سبح أو هلك لا نصاً فيه في كلام الناس وهو قول الشافعي واليهما
أن يحث في الوجوه كلها لأن كلام حقيقة باعتبار أنه في السكوت والآفة والطولية والحر
والقرآن كلام الله قال الله تعالى حتى يسبح كلام الله فالتكلم به له حكم التكلم وكذا التسبيح والتبليغ
كلام أيضاً قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى اختار من الكلام أربعاً هي القرآن وليس
بقرآن سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وجه الاستحسان أن هذا لا يسبح كلاماً عاماً
خصوصاً في الصلوة لقوله عليه السلام إن الله يحدث من أمره فائشاً وإن ما أحدثت أن لا يتكلم في
الصلوة ولم يفهم منه ترك القراءة والتسبيح والتبليغ لأن الكلام حرام في الصلوة وهذا مناجاة
ولو قال يوم اكلم فلاناً فانت طالق فهو على اليك والناحية حتى لو كمل قبيلاً أو نارا حيث لا يكلم
فلا لا يند وقد مر في كتاب الاطلاق أن اليوم مية أضيف إلى قول لا يند يراد به مطلق الوقت
فإن نوى النارة خاصة صدق قضاء لأنه نوى حقيقة كلامه وفي رواية لا يصدق قضاء
لأنه نوى التخصيص إن قال ليلة اكلم فلاناً فهو على اليك خاصة لأنها اسم للسواد والنهار عبارة
عن البياض الخاص ولو قال أنت طالق الآن يقدم فلاناً فإن قدم فلان لم تطلق وإن مات قبله لم يقدم

ظن

طلعت لأن الآن متى فعلت على ما لا يتوقف يكون للشرط لأن العمل بحقيقة الاستثناء
متعدد لعدم المجانسة بين الطلاق والقدم فيحمل على الشرط أو الغاية لوجود المناسبة
بينهما من حيث أن حكم ما قبل الغاية والشرط مخالف ما بعدهما كما أن حكم ما بعد الاستثناء
مخالف ما قبله وقد تكرر عمله على الغاية لأن الطلاق لا يتوقف لأنه إذا وقع في وقت يكون
واقعا في الأوقات كلها فتعين الشرط محله فصار كأنه قال أنت طالق إن لم يقدم فلان
ولو صح به لكان حكمه ما قلناه من وقوع الطلاق على تقدير عدم التقديم للأضواء واما
حكم على أن لا يقدم لا على أن قدم لأنه جعل التقديم رافعاً للطلاق فيكون عدم التقديم
علما على عدم الطلاق فصار علمه على الوقوع مرفوعاً ولو جعل معنى أن قدم يكون التقديم
علما على الوقوع ولو قال إن كملت فلاناً فانت طالق الآن يقدم فلان أو حتى يقدم فلان
أو الآن يا ذن فلان وحتى يا ذن فلان فكله قبل التقديم أو قبل الاذن حيث ولو كمل
بعد التقديم أو الاذن لم يحث وكذا لو قال أنت طالق إن كملت فلان الآن يقدم فلان
والأصل فيه أنه جعل الاذن أو التقديم غاية ليمينه لأن حتى الغاية وكذا الآن هنا التقدير
استثناء الاذن والتقديم من الكلام لعدم التجانس فجعل مجازاً عن الغاية لا مكاناً لمعالان
اليمين مما يتوقف ولم يجعل مجازاً عن الشرط لأن المناسب بين الغاية والاستثناء التوقف على الشرط
لأن في الاستثناء حكم الكلام قبل وجود الشرط ولأنه محتاج ثم إلى إدراج حرف النفي في المتن منه الظاهر
بعد حمل حرف الاستثناء على الشرط ولا لذلك هنا وكان ترك الأصل ثم التردد إذا ثبت هذا قبل
التقديم والأذن يكون اليمين باقية فإذا كمل قبل الاذن والتقديم وجد شرط الحث واليمين
باقية فيحث وإذا كمل بعد التقديم والأذن فقد وجد شرط الحث واليمين منتبهة لوجود
غايته فلا يحث وإن مات فلان سقطت اليمين عند أي حقيقة وحدهما الله لأن اليمين لا تسقط
عند ما على ما لا مكان له ومتى أضيفت إلى ممكن ثم زال الامكان بطل وهذا المنوع عنه كلام
ينتهي بالأذن أو التقديم ولم يبق بعد موت فلان متصور الوجود فبطلت اليمين وعند أي يوقف
بقي اليمين لأن المتصور عند ليس بشرط فخذ سقوط الغاية تباين اليمين وهذا لو خلف
لا يخرج من البلد الأبد فلان فانت فلان قبل الاذن سقطت اليمين لأنها اعتدت موقفة في غاية
الاذن فإذا بطل بقول الغاية لا يتصور توقيت اليمين فلا يبقى اليمين وعند أي يوسف رحمه الله
لأن المتصور عند ليس بشرط ابتداء وبقاء ولو قال رجل لصاحبه عجباً حراباً ابتداء بك كلام
أو تزوج

في المتن منه الظاهر
بأنه الغاية فان حكم الكلام
في المتأخر من المعاني
وهو الشرط لا حكم

فالتقيا نسمة كل واحد على صاحبه معا وتزوجا معا ثم بحث لان الشرط البداية والبدائية
 بالسبق وذلك يوجد عند المعارضة وكذا لو قال ان كل من قبل ان تكلم في المقارنة تنافي
 القبيلة ولو قال ان كل من قبل ان تكلم في قبيلة حرم فسلم كل واحد منها على صاحبه
 معان حيث لان لغاية كلام صاحبه ولم يوجد فكانت اليمين باقية فاذا كلفه الحالف فوجد
 شرط البحث حال البقاء اليه فيبحث وعند اية يوسف لا بحث لان معناه في العرف لا استبكت
 في الكلام ولم يسمعه ولو حلف لا ياكل طعام فلان ولا يدخل دار او لا يركب حابة او لا يلبس
 ثوبه او لا يكلم عبده ان اشار الى المضاف زال ملك المضاف اليه وفعل لا بحث عند اية حنيفة
 وعند محمد رحمه الله بحث لان جمع بين الاشارة والاضافة وكذا واحد منها للتعريف الا ان الاشارة
 ابلغ في التعريف لانه قطع الشك في الاعيان والاضافة لا تقطع فاعتبرت الاشارة ولغت الاضافة
 والمشار اليه قائم فيبحث ولما ان اليمين عقدت على غير مضاف الى فلان ضافة ملك فلا يمتنع اليه
 بعد زوال الملك اذ لم يفسد هذا لان هذه الاعيان لا يقصد مجزأها لاذن لا يملك من
 ملكها واليمين يتبين مقصود الحالف فصار كانه قال فادام فلان نظرا الى مقصوده وقوله الاضافة
 تلغى مع الاشارة فلما الاضافة المانعة اذ لم يكن فيه فائدة اخرى غير التعريف والاضافة
 اذا كانت اضافة ملك كانت فيه فائدة اخرى غير التعريف وهو محال صاحبها لو ان يكون
 حاملة على اليمين غبطة حرة حرة المالك فيعتبر ان وحينئذ يكون شرط البحث الفعل الواقع في
 عين مملوكة فلان ولم يوجد فلا بحث ان تجد الملك في هذه الاشياء اجزاء بان اشترى فلان
 طعاما احدا او دابة اخرى او ثوبا او عبدا اخر لما مر وان لم يشترى اضافة الى فلان ولم يشر
 الى المضاف لا بحث بعد زوال الاضافة لانه عند كونه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان ولم يوجد
 فلا بحث والبحث بالفعل في التجرد ملكا وعن اية يوسف رحمه الله انه لا بحث في التجرد ملكا في الدار لان الملك
 لا يستحدث فيها عادة فهو اخر ما يباح واول ما يشترى فيقيد باليمين المضاف اليها بالغاية في
 ملكه وقت الحلف وعند رواية ينفيد اليمين في الجمع بالقيام في ملكه وقت الحلف ولما ان اللغز مطر
 فيجوز على اطلاقه ولا يقيد والعرف مشترك فلا يصح مقيد اية العديق والزوجة في المشار حيث
 بعد الزوال لا يخلو حلف لا يكلم صديق فلان هذا اورد حجة فلان هذه وكلم بعد زوال الصداقة
 والزوجة حيث اجزاء لان لم يقصود بالحوادث فكانت الاضافة للتعريف المحض والداعي لغير
 في المضاف اليه غير ظاهر لانه لم يبين ان لم يقل لا اكلم صديق فلان لان فلانا عدو ولا يشترط

ولا بحث

واما بخلاف ما مر لان تلك الاعيان لا يجزأ وانما غير العبد فظاهر وكذا العبد على
 ظاهر الرواية لانه لحسنه وسقوط منزلة ومذلة الحق بالحداد فينباع في الاسواق كبايع
 البنايم فلا يقصد بالحوادث فكانت الاضافة فيه مقبولة فلا بحث بعد زوالها وفي غير المشار اليه
 بان قال لا اكلم صديق فلان اورد حجة فلان فزالت النسبة بان عادت صديقه او بان
 امراته وكلم لم يثبت عند اية حنيفة واية يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا بحث كالمشار اليه
 لان الاضافة للتعريف المحض اذ لم يقصود بالحوادث لا ينفيد اليمين بها ولما ان محال البحث
 لغير محتمل فاذا ترك الاشارة دل ذلك على هذا المحتمل اذ لو كان لغيره لغيره فلا بحث بعد زوال
 الاضافة مع وجود هذا الاحتمال وان لم يكن له صديق اورد حجة فاستحدث فكله ينبغي ان
 عند ما على هذا الأصل وعند محمد لا بحث لان هذه الاضافة للتعريف يتناول مرقان
 صديقه وزوجته عند الحلف لا غير ولو حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلف حيث
 اجزاء لان الانسان لا يمتنع عن كلام صاحب الطيلسان لاجل الطيلسان فكانت الاضافة للتعريف
 فتعلقت اليمين بالمعرف وان كلم المشتري لا بحث لما يتنا **فصل** حكم لا يملكه حينا
 اوزمانا او حين او زمان فهو على سنة اشهر لان الحيز يدركه في الساعة قال الله تعالى
 فسبحان لله حين تسرون وحين تعجبون الى ساعة تسرون وساعة تعجبون ويدركه لا غير
 سنة قال الله تعالى هل اية على الانسان حين من الدهر المراد اربعون سنة ويدركه سنة اشهر
 قال الله تعالى تولى كتمانك حين ياذن رخصا قال ابن عباس رضي الله عنهما انه سنة اشهر فقد اطلاق
 تحمل على الوسط غير الامور واساطيرها ولا ناعلم انه لم يرد به الساعة لان الغضبان لا يعرف على
 ترك الكلام ساعة ولا يخلف عليه ويعلم انه لم يرد به اربعين سنة لانه اذا ادرك ذلك يقول ابدا
 او يسكت عن ذكره فحين فانه يتأبد حينئذ فيغير ما عناه وكذا الزمان يستعمل استعمال غير يقال
 لم ارك منذ زمان منذ حين على السواء ويستوى الحرف والمنكر لان سنة اشهر لما صارت محبوبة
 فيها انصرف التعريف الى المهور وهذا اذ لم يتو فان نوى شيئا فعل ما نوى ولو قال ان صدم الدهر
 او الابد فبعد حرم على العرا لانه الدهر والابد يراى بها العرف في العاقل قال الله تعالى هل اية على
 الانسان حين من الدهر فقد جعل له اربعين سنة جزا من الدهر فثبت ان ادا به الابد وقال عليه السلام
 من صام الابد فلا صيام له ودهر محمل عند اية حنيفة رحمه الله وعند ما يتبع على سنة اشهر
 وهذا الاختلاف في المنكر في الجمع لانه يستعمل استعمال غير والزمان يقول لم ارك منذ دهر

٥

ومنذ حين ومنذ زمان على السواء والمعبر في اليقين العرف قال الوحيمة رحمه الله لا أدرك
ما هو في حكم التقدير لأن الدهر مخالف للحين والزمان إذ معرفته يقع على الأبد بخلاف الحين
والزمان فلم يلحق بها قياسا والعرف لم يعرف استمراره للاختلاف في الاستعمال قال الله تعالى
وما يهلكنا إلا الدهر قال عليه السلام لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر فكان الوقت في الجمل
آية كمال العلم والكوض بطريق اليقين في طريقه التوقيف وهو اللغة والتقدير بامانة قصور
والدهر والأزمنة والجمع والشهور والسنون والأيام وأيام كثيرة على عشرين من ذلك
وعند ما الدهر والأزمنة والجمع والشهور والسنون والأيام وأيام كثيرة على عشرين من ذلك
على سبعة لأن اللام لتعريف العهد في الأصل فإذا وجد محدود كان الحق السبعة معروفة في عدد
الأيام وأما عشر في عدد الشهور فإن حساب الأيام والشهور تدور عليها وليس في غير ما
معهود فيعرف في تعريف البشر واستخراجه وهو لا بد وله ان اللام للعهد كما ذكره الآن العشرة
معروفة في الجمع العرف فأنما اقضى ما يذكر بلفظ الجمع فانه يقال ثلثة ايام الى عشرة ثم يقال احد عشر
يوما فكان تعريف هذا المعهود فان قيل هذا هكذا عند اقتران العدد لا عند تجرده عنه فقد
في قوله تعالى وتلك الايام ندادها انما ايام الدنيا قلنا اسم الجمع للعشرة وما دونها الى الثلثة حقيقة
في حالتي الأبنام واليقين ويتبع على ما درار العشرة في حالة الأبنام دون اليقين فكان الصرف
الي ما جمع في الحالتين اولى لانه اثبت تعيين العشرة لما فيها من زيادة معنى الجمع والمسألة الأخيرة
مبنية على هذا فالعشرة أكثر ما ينطلق عليه اسم الايام وعند ما يقع على سبعة لان ما زاد عليها
تكرار وقيل تصرف في سبعة اتفاقا لو خلف بالنارسية لانه يذكر فيه بلفظ الفرد عند الاقتران
بالفرد فيقال دهرون ولما كان كذلك لا يتأق فيه قول في حيفه رحمه الله وان ذكرها منكرا يقع
على ثلثة لان الجمع المنكر يقع على اقله وهو الثلثة كنساء وعبيد حتى لو خلف لا يزوج نساء
ولا يشرى عبيدا يقع على ثلثة ولو ذكرها متزا بان خلف لا يزوج النساء ولا يشرى العبيد
او اليثاب حيث بالواحد وكذا لو خلف لا يكلم الناس ويبي آدم او لا ياكل الطعام او لا يشرب
للسبب لان صرافه في الواحد اما الحقيقة او للتقدير وان نوى الكثرة في الجمع صح اما للاعتبار
او للحقيقة ولو قال ان صحت او ساكتا او جاسكا او شاركتا ابدافا من ساعته لان هذا لا يملك
الشيء قط فاذا كان مؤكدا لا يتغير به حكم الطلاق واسم اعلم

باب الميز في الحق والطلاق

الأصل ان الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه وان الاول اسم لفرد سابق الآخر لفرد
والاوسط لفرد بين عدد من متساوين وان الشخص من اتصف بالاولية لا يتصف بالآخر بمتساو
وان اتصاف الفعل بالاولية لا ينافي اتصافه بالآخر لانه الفعل الثاني غير الاول رجل قال
لامرأة اذا ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدا ميتا طلقت وكذا لو قال لامرأة اذا ولدت
ولدا فانت حرة فولدت ولدا ميتا عتقت لمحقق الشرط اذ الشرط ولادة ولد الميت ولده حقيقة
لان اسم المولود والميت مولود شرعا وعرفا فانه يسمى ولدا حتى لو قال لامرأة فانت حرة فولدت مولودا حرة
فولدت ميتا حرة عتقت حتى شرعا حتى تنقضي به العدة والدم بعد نفاس وتصيب الامنة به أم لا
وتدعى شفاعته يوم القيامة قال عليه السلام ان السقط ليظل محبطا على باب الجنة ويقول
لا ادخل حتى يدخل معي ابواي ولو قال لامرأة اذا ولدت ولدا فانت حرة فولدت مولودا حرة
فولدت ميتا حرة عتقت حتى عند أبي حنيفة رحمه الله وعند ما لا يقع لان الشرط
ولادة الولد وقد تحقق بالاول لما بينا فالحلت الميز لا يجران لان الميت ليس محل للعتق وهو
الجزء وله ان شرط الحلال الميز ولادة ولد حتى نظر اليه وصفيه اياه باحرته اذ الميت لا يتبناها
لانه قوة حكيمة دافعة لتسلط الاعيان فصارت كانه قال اذا ولدت ولدا حيا فموت حلال
ما لو علق به طلاقا او عتق الام لانه مستغنى عن حيوة الولد فمقتضى مطلقا فان قيل لو قال
ان اشترى عبد فموت حرة فاشترى عبد العتق ثم اشترى عبد نفسه لا يقع الثالث
لخلال الميز بالاول ولم يتبدل ضرره وصفيه اياه باحرته قلنا الذي اشترى لغير محله
الاعتاق فالحلت الميز اما الولد الميت فليس محل للاعتاق لانه بصفة الحيوة يصير محلا للحيوة
ولو قال اول عبد اشتريه فموت حرة فاشترى عبد عتق فان اشترى عبد من مقام اشترى
عبد لم يقع واحد منهم لان الاول اسم لفرد سابق لا يشاركه عين في اسمه ومعناه فاذا
اشترى بعد الميز عبد عتق لا تصافه بالاولية لكونه فردا سابقا لا يشاركه غيره في
جنسه واذا اشترى عبيدين ثم عبد لم يقع واحد منهم لعدم المفرد في الاولين والسبق
في الثالث وهكذا الجواب فيما اذا قال اول عبد ملكه ولو قال اول عبد ملكه حرة فاشترى
وحده فموت حرة فاشترى عبد عتق الثالث ولو قال اول عبد ملكه واحدا لا يقع الثالث
الاذا عتق وحده ان وحده يقتضي الانفراد في الفعل المفرد به ونحو مشاركة الغرايا
في ذلك القول لا يقتضي الانفراد في الذات والواحد يقتضي الانفراد في الذات ولو كان اطلاقا

موجي الاول لا يترك انه يجب ان يقال في الدار رجل واحد وان كان معه امرأة لانه يقتضي
الانفراد في ذاته وهو الرجولية لانه الفعل المزدوج به وهو الكسونة ولا يصح ان يقال وحده
لانه يقتضي وصف التزود للرجل في الفعل المزدوج به وهو الكسونة في الدار لا الانفراد في ذاته
وهو الرجولية فاذا ثبت هذا فقله املاكه وحده يقتضي التفرّد في الملك العبد الثالث متصف
بفعل الصفة فيحقق فصار كالمو قال اول عبد اسود املاكه فهو في تلك البضاعة اسود عتق
الاسود لتعلق الحق بعبد متصف بصفة التفرّد في السواد والثالث متصف بصفة
وقوله املاكه واحد صفة للعبد يقتضي التفرّد في الذات ويؤكد احد موجي الاولية فلم يتغير
الحكم به وجرت وجوده مجرت عدمه فيما يرد على افادة معنى التفرّد والتوحد فكان
الاعتق معلنا بعبد متصف بصفة التفرّد في الذات والثالث ليس بهذه الصفة فان قيل
قال في الكتاب ولعبد املاكه احد افوج ان لا يخلو غير الحال وصار نظير وحده قبل ذلك
زيادة الالف خطأ من بعض الكتاب لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب فلم يميز بضمه
وجعله نعتا ولانه قيل ان يكون حالاً عن العبد ويحتمل ان يكون عن المالك الى حال كونه متوقفا
فلا يعتق بالشك ولو قال اول عبد املاكه فهو في تلك املاكه ونصف عبد عتق العبد الكامل لان
نصف العبد ليس بعبد فلم يشاركه في اسمه فلا يقطع عنه وصف الاولية كالمو ملك معه ثوبا
ونحوه ولو قال اول كدام ملكه فهو هكذا في ملك كذا ونصف كذا لا يلزمه شيء لان النصف يراجم
الملك في المكملات والمزونات لانه بالضم يخيّر شيئا واحدا بخلاف العبد والنيات وهذا لان
الكتاب لا يميز فترا فاذا خالطه عشرون سلبت عنه صفة الا يترك انه لو صرح باربعين فترا
وملك سبعة لا يلزمه فوزانه من العبد اول اربعين عبدا املاكه ومملك سبعة لم يقتض احد لان العبد
يضم والنصف لا يضم ولو قال اخر عبد املاكه فهو في تلك عبدا وفات السيد لم يقتض لان الآخر
اسم لغيره لا يقتض لا يشاركه غير من جنسه ولا مساو له فلا يكون لاحقا الا يترك انه يدخل في قوله
اول عبد املاكه ويسمى اجتماع هاتين الصفتين في شخص واحد فلو اشترك عبدا ثم عبدا ثم مات
عتق لان لا يرد الحق ويستند العتق عبدا اية حنفية رحمه الله اليه وقت الشراء حتى يعتبر جميع
ماله لو اشتراه في محبته وعند ما يقتضي متصفا على حالة الموت فيحقق ثلث المالك لان الاخيرة
الما ثبت بان لا يشترى بوجه غيره فصار الحق معلقا بغير شرك اخر بوجهه والما ثبت العبد عند
فيقتضي الحق على ان الموت كالمو قال ان لها شريك عليك عبد فانت حر فلم يشتر حتى مات مقتضى

المخاطب

يقتضي المخاطب مقصودا على حالة الموت له ان صفة الاخيرة يثبت للثاني كما اشترى الا ان
هذه الصفة بعرض الزوال بان يشترى بوجه غيره فاذا مات لم يوجد ما يبطل صفة الاخيرة
تبين انه كان خالصا اشترى فيحقق من ذلك الوقت كالمو قال لأمته اذا حصنت فانت حر
لا يقتضي مجرد رؤية الدم لاحتمال ان ينقطع فيما دون ثلثة ايام فان تهاذى لها الدم ثلثة
ايام يثبت ان العتق كان رافعا من غير رات الدم وقولها ان صفة الاخيرة الما ثبت لعدم
شرك غيره بعد ثلث ايام ولكن في ذلك غير مذكور صريحا فلا يخلو شرطا الا يترك انه لو آت
وقت اربعة اشهر ثم قال كنت في بلد في بلد قوله والطلاق معلق بعدم الثبات
لكنه لما لم يكن مخرجا لم يخلو شرطا بخلاف ما قال ان لم اقر ببلد اربعة اشهر فانت طالق اين
فلما مضت اربعة اشهر قال كنت في بلد في بلد فانه يقتضي قوله كذا هنا وعلى هذا الخلاف
اذا قال اخر امراة اتزوجها في طالق ثلثا يقع عند الموت عند ما ثبتت الارث للنفار
وعنده يقع مذتزوجها فلا يرث ولو قال كل من ساء ملكه حر الا اوسطهم فلك ثلثة
متفرقا عتق الاول لانه لا يتصور ان يكون اوسط فان ملك رابعا عتق الثاني والاصل ان كل
من وقع في النصف الاول عتق في الحال ويتوقف في الباقي لاحتمال ان يصير اوسط فان مات في
عبيده وسط لم يقتض عتق غيره والاعتقوا فان ملك عبدا فعبد من عتقوا لكن الاول
مذ ملكه لانه لا يصير اوسط بحال الثاني مذ اشترى الاثنين لانه صار بذلك واقفا في النصف
الاول والاثنين مذ اشترى اهما لانه لا يكونان اوسط بحال لعدم الانفراد ولو قال الاولهم فلك
عبد من عتق لعدم الاولية لعتق ان الفردية ولو قال الآخرهم فلك عبدا فعبد من عتقوا لان
الاول لا يكون احدا وكذا العبد من عدم الفردية ولو قال اول امراة اتزوجها في طالق فزوج
امراة وادعى انه تزوج قبلها احرى لا يصدق في العرف عن المعرفة لانه اقر بوقوع الطلاق
بمعين حيث اقر بزوجها على النكاح في المعرفة اولى به لان نكاحا ظاهرا ونكاحا غيرهما لا ولا احرى
ان كذا بته فلا نكاح بينهما والاطلقت باقراره ولو قال ليحسب معا صديق ولا يقع الطلاق لانه
انكر الشرط وهو وليتها ولو قال ان كانت فلانة اول امراة اتزوجها في طالق فزوجها فادعته
الطلاق فقال تزوجت قبلها احرى صدق فلا يقع لانه ينكر شرط الطلاق الا يترك انه على ما دعى
غير حائث ولو نظر الى امره فقال اول امراة اتزوجها منكم في طالق او قال ان تزوجت احديكما
قبل الاخرى في طالق فزوج احدهما قال تزوجت الاخرى قبلك لم يصدق لانه اقر بشرط العتق

لانه بحث ايها النكاح او افضا ز مدعي التحويل ولو قال ان تزوجت مرة قبل ان ييب في طالق فتزوج
 مرة ثم قال تزوجت زيب قبلما صدقته او كذبته قبل قوله مع يمينه ولا يبع الطلاق
 لامتنك الشرط وان قر بطلاق يابن في نكاح ما مضى بمواة بان قال كنت طلقت امرأة كانت تحت
 وله لمة معروفة فادعته وقال عيشت غير حاصدة لانه اضافها الى الماضى فلم يتناول الحال
 ليصير معترف بايام متعينة له فصار منكر لما قالت فكان قوله وان اقر بطلاق في الحال على
 امرأة له في الحال بان يقول امرأتى طالق او اقر بطلاق في الحال في نكاح ما مضى بان قال كنت في امرأة
 فاشهدوا الفاطماتى او اقر بطلاق ما مضى في نكاح الحال بان قال كنت طلقت امرأة في نكاح الطلاق
 على العروفة ولا يصدق في هذه الفصول في العرف عنها لانه وقع الطلاق عليها ظاهرا وحيا
 هذه الوجوه في العتق ولو قال احراما انكحما في طالق فنكح زيب ثم عمن لا تطلق مرة
 لجواز ان يتزوج اخرى فلو طلق زيب ثم نكحها ثم مات طلقت مرة لان زيب تصف بالاولية
 فلا تصف بالآخرة ولو قال لامرأة اخرى انكحها في طالق فتزوجت مرة واحدة ثم لا حركت
 طلقت الآخرة في الحال لان اليمين لم يتناول سواها كما في الماضى بان تزوج امرأة فطلعتا ثم تزوج
 اخرى ثم تزوج الاولى ثم قال احراما تزوجتها في طالق طلقت اليه تزوجتها مرة في الحال
 ولو قال اخر تزوج تزوج فصاحبة اليه تزوج طالق او قال فليخ تزوجها طلقت المراجعة
 مرتين لانه جعل الآخرة حسنا للفعل وهو العقد وعقد ما هو الآخر ولو قال احراما آخر ثم تزوجا
 اليوم من عتق الذي تزوج مرة لانه وصف الغير ولو قال آخر تزوج يكون من احدكم اليوم فصاحبه
 الذي تزوج من عتق تزوج مرتين لانه وصف الفعل رجل قال كل عبد يتر في بولادة قلالة
 فهو بشر ثلثة مفرقون عتق الاول دون الباقيين ولو كان مكان البشارة اجار عتقوا
 والفرق ان البشارة لغة اسم غير بشرية الوجه من فخرج او خرج قال الله تعالى فيشرهم
 بعد ايام فيشرناه باسحق وفي العرف اسم غير سائر حديث غاب عن الخبر عليه وهذا انما
 تحقق من الاول لان الثاني اجرة بما كان معلوما له فلا يتغير به بشرية وجهه عند سماعه
 بخلاف الخبر فان حقيقة الاخبار بوجود من كل واحد من الخبرين وان كان عند الخبر عليه
 واصله ما روي ان النبي عليه السلام من باين مسعود رضي الله عنه وهو قبيح الزان فقال من احب
 ان يقرأ القرآن عضا طر يا كذا انزل فليقرأه ابن ام عبد قابت رايه ابو بكر وعمر رضي الله عنهما
 للبشارة فسبق ابو بكر وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول متى ذكر ذلك بشرية ابو بكر واخبره عمر رضي الله عنهما

ولو قال له هو
 صلوات الله عليه
 كماله ومعظمه
 لتعرف

الفضول

لان

وان بشره معاقبوا لاننا تحقت من كل حيث غير وابشر وجهه الاميرت على قول الثاني
 فيشره بعلام عليهم حيث اضاف البشارة الى الجملة فذلك على تحقق البشارة من الجماعة ولو اشركت
 اياه نأويا عن كفارة يمينه مع عندنا خلافا للفرق والشافعي رحمه الله ولو اشركت من خلفت بعنة
 ان شربه ينوك كفارة يمينه او ام ولد لم يحز وعنى هذه المسئلة ان يقول لامة رجل استولها
 بالنكاح ان اشترى منك فانت من عن كفارة يميني فاشترى بها فانما تحقق لوجود الشرط ولم يحز عن الكفارة
 والاحتال في البينة اذا قارنت علة العتق مع التكفير والا لا والخلاف في المسئلة الاولى بناء عليه
 فعند ما علة العتق القرابة لانه صلة والعصاة من الافارب يجب بالقرابة والشرك شرط العتق
 لانه سبب الملك والاعتاق سبب لردالة ومبيها تناف فاستحال اضافة العتق الى الشرك فلم يتقبل
 البينة بعلة العتق فلا تقع كما في المسئلة الثانية فان بينة التكفير فانت شرط العتق وهو الشرط
 اذ العلة قوله انت حر لانه انما تعل تلك العلة عند وجود هذا الشرط فاذا وجد الشرط اضيف
 الحكم الى العلة ولا بينة عند قوله انت حر ولهذا يضمن شهود التعليق دون شهود الشرط بشرط
 الاصلية عند اليقين لا عند الشرط ولما ان البينة قارنت علة العتق فصح وهذا لان شرك القريب
 اعتاق لقوله عليه السلام ان يركب ولدك لانه ان يركب ملوكا فيشره فيبعثه الى بالشرك
 لانه لا يحتاج الى اعتاق اخر بعد الشرك وهذا كما يقال سقاء فارواه حربه فادعوه الى البسيع
 والعرب ولان الشرك يوجب الملك ملك القريب يوجب العتق فيضاف الملك مع حكمه الى الشرك
 لانها حد ناه وهذا كمن رعى امسا ناعدا فاحياه فقتله قتل به كانه جز رقبته بالسيف وان كان
 فعله زميا لان الرعي اوجب نفوذ السهم ومعيته في الهواء وذاسيب الوقوع في المرمى وذاسيب
 الحج وذاسيب الموت فيضاف كله الى الرعي الذي هو العلة الاولى وصارت احكاما له
 وصار الرامي قاتلا فكذا الشرك بواسطة الملك لما ثبت به حارا اعتاقا والملك ليس بشرط العتق
 لان الشرط ما لا اثر له في الاحباب والعتق لا يثبت الا بالملك والقرابة ولكل واحد منهما اثر فيه
 فجواز صلة وهذا لان العتق صلة والملك اثر في ايجاب العصاة فالنكاح صلة ويجب بالملك
 وللقرابة تاثير ايضا فاذا اجتمعا وهما موثران اضيف وجوب العلة اليهما الا انهما اذا اقرق وجودها
 اضيف الحكم الى آخرها وجودا كسفينه لا يخلد الا مائة من ووضعت فيها رجل منا زيدا على المائة
 ففرقت كان الضمان كله عليه وان لم يفرق بهذا المنع حله بل تمام العلة لان تمام العلة
 بالمرن الاخر فاصيف الكل الله فكذا هنا يضاف العتق الى آخرها وجودا ولهذا اذا اشركت نصف

...

وبما كان

نصف ابنه والنصف لغيره البائع من لانه اعتقه بالشرك فاضيف اليه الملك ولو كان عبداً مملوكاً
 احدهما انه ابنه من لان القارة اخوه ووجود اختلاف ام الولد لان عتقها مستحق بالاستيلاء
 السابق فاضيف العتق اليه من جهة لا من جهة وجهه وما ذكره ان عتق ام الولد خلاف قول
 لامة ان اشترى منك فانت حر عن كفارة يعني فاشترى ما عتق فخرج عن الكفارة لان عتقها غير مستحق
 بحجة اخرى فلم يوجد لعتقها سبب سوى قوله انت حر فاضيف العتق اليه من جهة وجهه وقد اقررت
 به بيعة الكفارة فيجوز ولو قال ان تترى امة فترى فترى امة كانت في ملكه عتقت لان النكحة
 في موضع الشرط ثم بينا ان كلامه على اميل الافراد واليمين انعقدت في حقها لمصادفتها الملك
 وان اشترى امة بعد اليمين فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة
 الملك فصار ذلك من الملك لان لا جنية ان طلقها فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة
 وطلعت فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة
 ان ملكت امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة
 بالامتنان فلما اتيته لم يذكر لا يحضر في الامتنان بل من اتيته الملك بل لامة النظر لا بالامتنان
 وهذا لان الثابت دلالة ما يفهم من النظر بل انما اتمت اجتهاد واذ قيل فلان سيرة تهم
 الامة المملوكة فما اوليا بلانا ملك كمنافعة الشتم والضرب من النبي عن المنافقة ولما ان اليمين
 واما الاضافة الى الملك بالعتق انما يصح في الملك او مضافا اليه او الى سببه ولم يوجد واحدا منها اما الملك فظاهر لا
 فلا انه لم يقدر ان ملكته واما الاضافة الى سبب الملك فلا نه اضافة الى الشك وهو ليس بسبب الملك الامة فلم يصح اضافة
 الاعاق اليه وهذا لان الشك عبارة عن التحصين والاسكان وهو ان يكونا ويغتما عن
 الخروج عند اية حينية ومجد رحمة الله لان السرية فعليه من البت الوقاع فثبت احدهما باليمين
 بالكتابة فتقضى البازك وضم السنين من تغييرات النسبة او من السرة وفي سرة لما او
 من السرة السيد لانه اذا اخذها سيرة فقد جعلها سيده الامراء وعند اية يوسف رحمه الله
 طلب الولد مع ذلك شرط لان السرية في الغادة في التي تطلب والها واحد من هذه الاشياء
 ليس بسبب الملك المتعة الا ترى انه لا يستغنى عن الملك فيصير الملك مدله اقتضا ضرورة صحة
 الشك وهو شرط فيقدر بعده ولم يتعد عنه لى صحة الجواز وهو الحق لان الثابت ضرورة
 فيقدر بعده ولا يبعد موضعها فلا يثبت الملك فيها ورا حجة الشك فبقى الجواز في غير الملك
 وفي مسألة الطلاق يظهر في حق الشرط ولم يتعد الى الجواز ايضا والمال يصح العتق وهو الجواز

الامة

ثم لانه صادف الملك فملكه في العبد قائم في الحال فكان ذلك الطلاق ذكر النكاح الذي لا يستغنى
 عنه الطلاق لان ذكره ما لا يستغنى عنه الجواز حتى لو قال لا جنية ان طلقها فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة
 ثلثا فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة
 اية صحة الجواز فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة
 فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة فترى امة
 على انه ليس بشا بل اقتضا فالطعام او الشرايب فيهم حتى قوله ان كل شئ وميت بها اوليا وهو
 ثابت اقتضا وجعل قال كل مملوك في حق عتق عبده وامكاته لانه ولد ومذبره ولا يعتق
 مكاتبه الا ان يهرم وكذا اعتق البعض لانه اضاف الحق اليه مملوك مطلق والملك الاول لم يطلق
 كامل رتبة وبدا واما النقصان في الرقب وملكه في المكاتب ناقص وان كان رقبته كاملا
 لشوته رقبته لا يدا وطفلا الا يجل على المكاتبه وجيل وطى المديونة وام الولد والوطى لا يجل
 الا بكلام احد الملكين بالعتق ومعتق البعض المكاتب عند اية حينية رحمه الله فليقتصر الملك لا يتاوه
 الا ان يكون كقوله كل امرأة في طابق لا يتاوه ولا يخلو رجل قال لسيرة لمعنه طابق او هذه
 او هذه طلعت الاجرة وخير في الاولين كذا الحق والقرار حتى قال لعبيد هذا حر او هذا
 وهذا عتق الاجرة وخير في الاولين ولو قال فلان على الف او فلان ولو فلان كان للآخر خمسية
 وخمسية يتر الاولين ولو قال والله لا اكلم فلانا او فلانا او فلانا حيث بكلام الاول والآخر
 كقوله لا اكلم هذا او هذا والفرق ان اذا دخلت بر شيئين تناولت احدهما وذا في الطلاق
 والعتق والافراد في موضع الاثبات فخص كانت المطلقة او المقت أو المقرة احد الاولين
 غير عتق لان او دخلت بينهما فلما قال للثالث وهذا صار موطوفا على المطلقة والمعتق
 والمقرة لان الواو يوجب الشك فصار عطا على الذي هو محل الجواز من الاولين وهو احدهما
 غير عين ذبيبا في الكلام لا يجاب انما يعطى الشيء على ما سبق له الكلام فصار كانه قال احدهما
 طابق وهذه احد كاحد هذا لا يحد على الف وكذا لو قال هكذا لكان جواب ما قلنا كذا
 هذا وفي مسألة الكلام في موضع النبي فيعم عموم الافراد فصار كذا فرد منقبا على حدة كقوله تعالى
 ولا تطلع منهم امرا او كقوله الى الاما ولا كقوله فصار كانه قال والله لا اكلم فلانا ولا فلانا ولو قال
 هكذا لكان الثالث مضموفا الى الثاني ويصير كانه قال ولا هذين كذا هذان ولا هذين فصار كانه
 قال هذه طابق وهان طابق وانه لا يصح نحو كانه قال هذه طابق او هذه طابق وهذه طابق

ليصح ولو قال هكذا تطلق الثالثة وخبر في الاولين كما اذا صار كانه قال لا اكلم هذين
وانه صحيح ولو قال والله لا اكلم فلانا وفلانا او فلانا حينئذ بكلام الاولين والآخر ولو لم
الاول وحده او الثاني وحده لم يثبت لان الاوسط عطف على الاول كما قال الاكلم هذين
او هذا ولو قال لامرأة كذا ولدت انت طالق للسنة فولدت ثلثة اولاد في بطن واحد وقع
عليها الطلاق اذا طهرت من ناسبها بعد الولد الثالث عند اية حنفية رحمة الله لان النفاس
من الولد الاول الحامل تطلق ثلثة للسنة عند ما وانفسا ليست محل للطلاق المستحب
فيما حر الطلاق الاول في ان يطهر من ناسبها بعد الولد الثالث اذا نفاس موجود بعد
الولد الاول الثاني والثالث ثم الطلاق الثاني سارح في الطهر الثاني لان الطهر الذي وقع
فيه الطلاق ليس محل للطلاق الثالث سارح في الطهر الثالث لان الكلام الثالث صحيح
عند ما كادول والثاني لعدم الوقوع بالاول والثاني في ولادة الاول وجب طلاق وجود
شرطه ولم ينزل لعدم وقته وكذا الثاني والثالث واذا اجمعت الكليات وجود شرطه وقع البكر
في اوان السنة وعند عدم الحامل لا تطلق للسنة الا واحدة والنفاس من الولد الاخير فاذا ولد
الاول وقع طلاق بوجود شرطه ووقته لانها لم تقصر نسأ عنه فكون محلا للطلاق المستحب
فيقع فاذا ولدت الثانية لا يقع شيء لان الحامل لا يطلق للسنة الا واحدة فاذا ولدت الثالث مضى
العدة التي وجبت بالطلاق عند ولادة الاول لم يقع شيء فاذا انكحها بعد ذلك في الغامض او بعد
طلعت اخرى بالكلام الثاني الذي صار كالمعقوب به عند ولادة الثاني لوجود وقت السنة
لان قبل الدخول وقع طلاق السنة في الغمض فاذا تزوجها ثانيا لم يقع شيء لان الكلام الثالث
الذي صار كالمعقوب به عند ولادة الثالث سارح في حال الدعاء العدة فلم يقع بذلك ولو
ولو قال لامرأة كذا ولدت او حضنتا حيضة فانما طالق بالشرط وجوده من احديهما
والفيا من لا يقع بعد ان اذا اجتمعا على ولد واحد او حيضة واحدة مستحيلة وجبة
الاستحالة ان العلي بالكلام فيمكن لا يصاد اية الإبطال وقد امكن هنا لان الغمض قد يصادف
اي اثنين ويصاد به احدهما قال الله تعالى فسيأخوتها والناسي صاحب مريم الا ترى ان قوله
اني منيت الموت وقال خرج منها اللؤلؤ والمرجان وما يخرج من احد هما وهو المخرج دون
العليه وكان قال اميتا ولدت ولدا او حضنت حيضة فانما طالق ولو قال اذا ولدتا
او حضنتا بشرط وجوده من كل واحد تصور منها وكذا لو قال اذا ولدتا ولدتا او حضنتا

ويؤخر

كلمة

حيضين ولا يشترط حيضتان او ولدان من كل واحدة لانه قابل بالجمع بالجمع فيقتضي التقسيم وعند اية يوسف
يشترط لوقوع الطلاق عليها ان تلد كل واحدة ولدين فيحضر حيضتين ولو قال ان اكلم هذا
الرجيف فالشرط اكلمها لا المساواة لان المنصوص عليه اصل الاكلم لو قال لرجوة وثقة كل واحدنا
ولدا فانما طالق فان فولدت ثمة ثم زهرة ثم بنت ثم زهرة ولدا كل واحدة في بطن واحد تطلق بنت
ثنتين واحدة بولادتها واحدة بولادة زهرة ومضت عدتها بولادتها ثانيا وزهرة ثلثا
واحدة بولادة بنته الاولى واحدة بولادتها ولم تض العدة لان في بطنها ولدا واحدة بولادة بنت
ومضت عدتها بالولد الاخر ويثبت نسب الاولاد لان علوق ولدت كل واحدة حال قيام النكاح
وان كان مختلفا طلقت بنت ثنتين بولادتها وولادة زهرة ومضت عدتها بولادتها الثاني ويثبت
نسب ولدتا لان احدهما كان في النكاح والثاني في العدة فيصير مراحا وزهرة واحدة بولادة
بنة ومضت عدتها بولادتها الاولى ولا يثبت نسب ولدها الثاني لانه حصل بعلوق بعد الطلاق
هو العدة ولو قال لا بدع نسوة اذا حضنت حيضة فانن طالق فالت كل واحدة حضنت حيضة
طلعت صدقته او كذا من لان كل واحدة مصدقة في حق نفسها وان قالت واحدة حضنت
حيضة طلعت لان الشرط يثبت من حنتين بمصدقته وان كذا فطالعت في دون غير حائ في حنتين
واصله انت طالق اذا حضنت وفلانة محل فقالت حضنت وكذا طلعت في فقط ولو قال اذا
حضنت فانن طالق فتلن حضنتا ان صدقت طلعت لان الشرط حيض الكل وقد وجد وان
لكن من اوصدق واحدة او ثنتين لم تطلق واحدة لعدم الشرط وهو حيضت وان صدق
ثلثا طلعت المكذبة فقط لان حيضها ثابت في حقها وان كذبت وحيض صواحبها يثبت في حقها
بالمصدق ايضا ولم يثبت في حق كل واحدة منهن الا حيض ثلث منهن فلم يقع ولو قال كل واحد
فكواذا غير انه يقتضي تكرار الطلاق بشرط الشرط ولو قال لامرأة كذا ولدت ولدا فان
طالق ثنتين ثم قال ان كان الذي تلدين غلاما فانن طالق واحدة فولدت غلاما طلعت ثلثا
لوجود الشرط لانه علق الثنتين بالولادة وعلق الواحد بالولادة الغلام وكل واحد على حدة
الوجود وقد حقق الشرطان حال الوضع فيقع الجواب ان وتعد ثلث حيض لو قال ان كان الذي
في بطن غلاما والمسئلة بما طلعت واحدة فقط لان وقوع الواحدة متعلق بكونها في البطن
غلاما لا بولادة الغلام فاذا ولدت غلاما ثنتين ان في بطنها كان غلاما وتبين ان الواحدة كانت
واقعة قبل الولادة وتبين انها كانت معلقة بامر وجود والتعلق بامر وجود تجزى اذا تجزى

بموقع الواحدة قبل الولادة صارت محقة قبل الولادة ومضت عليها بالوضع الى الولادة
 الغلام فلا يقع عليها شيء بالولادة لان الطلاق لا يقع مع انقضاء العدة خلافه لو قال ان كان
 في علم الله ان فلانا يقدم الى شرف فانت طالق فقدم بعد شهر طلقت بعد القدم لانه لا يمكن
 الوقوف على علم الله تعالى وحنا يمكن بشق البطن لان الولادة غير ملحوظة فلا دخول لها
 بخلاف القدم ولهذا لو قال ان كان الذي يدخل في الدار اليوم رجلا فانت طالق يقع بعد
 الدخول ولو قال ان كان الذي في الدار لم يعلم بعد ذلك انه كان فيها دخل يقع في ذلك الوقت
 ولو قال للطلقة الرجعية ان راجعتك فبعد من هو على حقيقة الرجعة دون التزوج
 حتى لو تزوج بها بعد معنى المدة لم يقع شيء لان العمل بحقيقة اللفظ ممكن لو قال للباة ففعل
 فعل التزوج لان الرجعة تذكرك للنكاح المستدام كما ان الله تعالى فان طلقها الى الترتيب
 فلا جناح عليها الى المدة والزواج الاول ان يترجعا الى ينالها والعمل بالحقيقة غير ممكن
 وغيره الى الجواز ولو قال ذلك لا جنبية فتزوجها لا يقع عند البعض لان الرجعة اعادة الى الحالة
 الاولى الا اذا نوى لان الرجعة مثبتة للمدة والنكاح مثبت للملك فثبتت بينهما مقاربة
 ولو قال انت طالق قبل ان تحصى حيضة بشهر فاحضت بعد 40 رات بعد شهر ثلثة ايام واما
 طلقت متعصرا ولا ينظر الطهر لان الحيضة ليست بشرط لكن الاتصال بها شرط فاذا احضت
 ثلثة ايام فقد صا والشهر موضوعا بالاتصال بالحيضة اذ الهام كانه يتبين وضاد كونه
 انت طالق قبل قدوم زيد وموت بكر بشهر فمضى شهر فقدم زيد طلقت لان موت بكر كانه
 لا محالة ولو سبق موت بكر لم تطلق لان قدم الآخر فحمل ان لا يكون فاذا قدم طلقت جز
 بدم ولو قال اذا احضت نصف حيضة فانت طالق لم تطلق حتى تطهر لان الحيضة لا تجزئ
 فساد ذكر البعض كذا كذا الا ترى الى قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولو استوطئت لحملتها حيضة
 ونصا لان نصفه لا يعرف قبل له فان قيل اذا احضت خمسة فقد ثبتت النصف بغير
 اذ الحيض لا يزيد على عشرة فلنا هذا يعين النصف مطلق النصف يقع على الشايع وذالوج
 حتى يتيقن ولو قال اذا احضت نصف حيضة فانت طالق واذا احضت نصفها الاخر فانت
 طالق يقع ثنتان معا اذا طهرت كانه قال مرتين اذا احضت حيضة فانت طالق طلقت
 في الحال خلافا لاية يوسف رحمه الله لانه يجوز اذ الجزاء اذا نأخر عن الشرط لم يتعلق الا بالقاء وان
 نوى التعليق صدق ديانة للاسكان باصدار الفاء او بتقدم الجزاء لا قضاء لانه خلاف الظاهر

لا يجوز ان يكون
 في النكاح

ولو قال طلق دخلت الدار وانت طالق او انت طالق وان دخلت الدار لا يصدق في التعليق
 أصلا لانا نحن لا نأخذ الى استقاط الواو ثم ادخل الفاء ولا أصل له ولو قال ان دخلت الدار وانت
 طالق طلقت في الحال وان نوى التعليق في غير ما حصر ولو قال ان ملكك عبد فهو حر وان ملكك
 مائة درهم فبعد حر فبعت ان اجتمع الملك الا لا ولو اشاد بان قال ان ملكك هذا العبد فهو حر
 فبعت نصفه وباعه ثم ملك النصف الاخر عتق هذا النصف كذا لو اشاد الى مائة وكذا لو قال ان
 اشتريت عبدا او هذا العبد فاشترت نصفه وباع ثم اشترت النصف الباقي عتق الباقي
 والاصل ان نصفه المالكية لا تبقى بعد زوال الملك لان العمل بقوله الله ما ملكت مائة درهم قط
 ولعله ملك النصف مقار نصفه كونه مشتركا بيني لان الوكيل مشتر ولا ملك له أصلا والنصف في
 الحاضر لغولاي الغائب الملك لمطلق يقع على كونه وذا نصفه الاجتماع يكون فاختص الملك
 فاذا لم يؤخذ لم يكت وفي المشار لا عبر به فبعت وان لم يجمع الملك وان غنى بأخذ منها
 الاخر صدق ديانة فيها لانه استوفى الحكم لسببه او السبب حكمه ولكن فيما لا يخفى فيه صدق
 قضاء ايضا ولو قال عبدك حر ان كان زيد دخل الدار أمس قال ان لم يكن دخل الدار أمس
 وقع الطلاق والعتق لانه بكل يومين في شرط الحث في الاخرى وهذا لان اليقين بالتاكيد فاذا
 قيل له ان زيدا دخل الدار فانك دخوله وحلف بحقه ان كان دخل ثم عاد الى انه دخلها
 والد ذلك محله بالطلاق فساد اليقين الاولى مقابلة الحث في اليقين الثانية وباليقين الثانية
 مقابلة الحث في الاولى والمواحد نزع وان يقينا بكذب احد ما عديد رجل قال احدهما
 ان كنت دخلت هذه الدار امس فانت حر وعكس من كونه ولم يدر اذ دخل ام لا عتق نصفه لان
 احدهما حارث يمين وسعى في نصفه عند اية حينة وايه يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله
 في كل قيمة لان المقضي عليه يستوفى نصف السعاية مجهول فامتنع القضاء ولها ان القاضي يفتقر
 براءة العبد عن نصف السعاية والقضاء بالشغل من السيقن بالفراغ باطل ولو حلف كل واحد
 بعتق عبده لم يفتق واحد منها لانه المقتضى عليه وفي المسئلة الاولى المقضي له
 يستوفى النصف معلوم وهو العبد وقد حقتنا في كتاب العتاق ولو تباين الحالفان عتقا
 ومن كل واحد قيمة مما اشترى لانه كل واحد من فساد العقد حيث يقول با دلت ملكي عن الا
 انما لم يصدق قاضيا مع الى ابطال حق العبد وهو الشريك فكلنا بصحة الشريك ابتداء ميانة
 لحقه عن البطلان حتى يعتق بلا قبض لكنها يطالبان بحكم العقد الفاسد لا قدر له حابه وحكم العبد

امرأة طالق

وحكم العقد الفاسد رد القيمة اذا تعذر رد العين وقد تعذر بالعقود ولو اشترى احد ما عتق
 مما اشترى ولزمه الثمن لا تقاها على الفساد ولو اشترى ما دخل في الشئ لان كل باع يزعم
 ان ما باعه عتق وعتق احدهما ويومر بالبيان ليعتقنا بعتق احدهما انا تعذر الحكم بحالة العتق
 عليه وقدا صار معلوما ولو كان بينهما عتق امة خلف احدهما بعتق العبدان كان فلان دخل
 والاخر بعتق الامة ان لم يكن دخل عتق نصف كل واحد لان كل واحد منهما شهد على صاحبه
 بالعقود فيما خلف فوجب القول بعتقه باقراره بخلاف ما تقدم لانه لا ملل له فيما اقر بعتقه ثم
 عتق اية حبيبه رحمه الله كل واحد في كل قيمة نصفه الذي خلف بعتقه ونصفه الآخر مؤثر
 كانا او غير من جملة المتقضى له وعليه وكذا عتقنا ان كانا مؤثرين وان كانا مؤثرين سعى كل واحد
 في نصف قيمة كل خلف بعتقه لانه يقول لم اعتق وصاحبي لم يعتق لاضمة ولكن ضد ملكي بزمه
 فيخرج الى الحق بالسفاهة كما ورد في اسلمت ولا يسعى غير الخالف لا دعواه الفمان ولو قال
 لاربع اما اكلها وطيت واحدة منكن فواحدة منكن حرة فوطي ثنتين ومات قبل بيان عتق نصف
 كل واحدة عند اية حبيبه رحمه الله لان الثابت عتقان بيز الاربع وعند ما عتق من الموطوءة
 اخر ثلثها ومن كل واحد من البواقي خمسة اشباعا لان الوطى في العتق المبهمة بيان عند ما
 خلا فانه فخذ ما لما ووطى الاولى وجب عتق لاهل الثانية فيه لان وطى بيان انه لا حظ
 لها فيه فبقى في كل بيز الاولى وغير الموطوءين اثلاثا ولما ووطى الثانية وجب عتق ايضا بينهما
 وبير اثنين من البواقي لانه عتق ببيعة منهن بالوطى الاول فيكون لها الثلث وبقى عتق ثلثا
 عتق بينهما جعل كل رتبة مسعة فاجتبا اية حساب له ثلث وثلثه ثلث واقله تسعة فالدعوى
 الاول صا انا ثلثا بيز الموطوءة الاولى وغير الموطوءين لكل واحد ثلاثة وعتق الثاني صا انا
 اثلاثا ايضا ثلثة للموطوءة الثانية وثلثا ستة بينهما لكل واحد سهمان فاصاب لكل
 واحدة مرة سهمان ومرة ثلثة وذلك خمسة من تسعة ولم يقب الموطوءة الثانية الا ثلثة
 ولو ووطى ثلثا عتق ثلثة ارباع كل واحد لان الثابت ثلث حريات واذا قسمت الثلث
 على اربعة اصاب كل واحد ثلثة ارباع وعند ما عتق من الموطوءة اولا تسعة انا انا
 وكذا من غير الموطوءة ومن الثانية ثلثة ارباعا ومن الثالثة نصفها لانه وجب بوطى الاولى
 عتق لاهل الثانية والثالثة منه فكان بين الاولى وغير الموطوءة نصفان وبوطى الثانية عتق
 بينهما وبير الاولى وغير الموطوءة لان احديهما حرة بعتق لها النصف ولكل واحد الربع وبوطى

حسابات

الثانية

عتق بينهما وبين واحدة من البواقي لانه عتقت اثنتان منهن فكان لها النصف وبقى النصف
 الآخر بيز الثانية وبين الاولى او غير الموطوءة لان احديهما حرة بعتق لها النصف
 وهو الربع للثانية والربع بيز الاولى وغير الموطوءة نصفان لكل واحد الثلث فاعتق
 ثمانية فعتق من الاولى وغير الموطوءة بالعتق الاول من كل واحدة اربعة وبالعقود الثاني
 الربع سهمان وبالعقود الثالث الثلث سهم فصار تسعة لكل واحد ومن الثانية بالثاني
 النصف اربعة وبالثالث الربع سهمان وبقى اربعة للثالثة ولو ووطى الاربع عتق بالانفاق
 اما عند فليشوب اربع حريات بيز اربع واما عند ثمانية بوطى الاولى وجب عتق لاهل
 للبواقي منه فيعتق على الموطوءة الاولى وبوطى الثانية والثالثة والرابعة كذلك ولو زاد سواها
 بان قال كلما نكحت واحدة منكن فواحدة منكن حرة او صا حرة ثم ووطى ثنتين عتق ثلثة اشباع
 الاولى وثلث الثانية واربعة اشباع وثلث سبع من كل واحد من غير الموطوءين لان بوطى
 الاولى يثبت عتق لغيرها بين الثانية وغير الموطوءين لكل واحد ثلثة وبوطى الثانية عتق
 لغيرها بين الاولى وغير الموطوءين اشباعا لان حق الاولى في كل الرتبة وحق كل واحد من
 غير الموطوءين في ثلثي الرتبة لان ثلث كل واحد من ثلث سهمان فيمير تسعة فالتسعة
 الحساب صا بالبيع ثم بالثالث فاجتبا اية حساب له ثلث وسبع واقله احد وعشرون فاعتقنا
 كل رتبة احدا وعشرين فنقول العتق الاول بيز الثانية وغير الموطوءين ارباع لكل واحد تسعة
 والعقود الثاني بينهما وبين الاولى على تسعة ثلثة اشباعا وهي تسعة للاولى واربعة
 اشباعا ثمانية عشر لغير الموطوءين لكل واحد تسعة وقد عتق من كل واحد تسعة فيعتق
 من كل واحد ثلثة وعتق من الثانية ثلثا وهو تسعة بالعقود الاول وعند ما عتق من غير
 الموطوءين من كل واحد ثلثة ارباعا ومن الاولى نصفها والثانية امة لانه بوطى الاولى
 وجب عتق لاهل لها وللثانية منه فيكون بيز غير الموطوءين نصفين وبوطى الثانية عتق
 لاهل لها منه بين الاولى وبير غير الموطوءين نصفين لان حقيهما في كل الرتبة وحقيهما في رتبة
 فصا والنصف بيز غير الموطوءين نصفين فصار العتق اربعا فحصل لغير الموطوءين من سهمان
 لكل واحد مرة سهمان وللأولى سهمان فان ووطى ثلثا فخذ ما تقوى غير الثالثة لانه بوطى
 الاولى تقوى غير الموطوءة لخرج الثانية والثالثة بالبيان ولا حظ لهما منه للاستيناء وبوطى
 الثانية عتقت الاولى لخرج الثالثة ولا حظ لهما منه وبوطى الثالثة عتقت الثانية واب
 وطيت

وان وطعن عتق لان عندك لما لم يكن الوطى بياناً صار كانه قال كلما كنت واحدة منكن فواحدة
 منكن سواها حرة ثم كلف الاربعة في العتق ومات قبل البيان عتق ولا يجوز للواحدة منهن
 لان الوطى صادر منهن اجماعاً وعند ما ثبت بوطى الاولى عتق وتثبت له الاربعة وبوطى
 الثانية عتقت الاولى وبالثالثة الثانية وبالاربعة الثالثة وعليه العتق للاربعة لانها عتقت
 بوطى الاولى فصاروا اطلاقاً وبطل الحلف لشبهة الاختلاف لانه ليس ببيان عندك ولو قال
 ثلثا لامرأة قبل الوطى ان كنتي فانت طالق حلف الخلف الاول والخلف الثاني لان شرط الحلف فيه
 الكلام معناه فقد كلف بالخلف الثاني معناه حلف في اليمين الاولى ويستبعد الحلف الثاني عند اختلاف
 لفرجه الله لانا باننا بقوله ان كنتي فوجد التلظي بالجزء فيجوز ان لا يتعدى وهذا الوقت
 عليه كحلف وكذا ان يطلق الكلام بغير وقت في ما يبيد قوله ان كنتي غير مفيد وعلى هذا الوقت
 عليه لا يحلف ولا يصح فيه لان الكلام يتناول الميعة وغيره الا انه اختار الميعة حيث قرئ بها
 بالشرط وعلى هذا لو سككت عليه كحلف وتخل بالتالي بلا جزاء ولا يستبعد الثالث لانا ليس في ملكه
 ولو لم يحلف بالثالثة حتى تزوجها لم يكن طلاقاً باليمين الثانية عند اختلاف لفرجه وهذا فائدة
 الخلاف ولو قال ثلثا ان حلفت بطلاقك فانت طالق تستعد الثانية اتفاقاً لان شرط الحلف الحلف
 ولا حلف الا بذكر جزاء وتخل بالتالي لانه لم يكن حلفاً لعدم الملك والاضافة اليه بخلاف ما تقدم
 لان شرط الحلف الكلام والكلام يعبر في غير الملك فان تخمها وحلف بطلاقها بان قال ان دخلت
 الدار فانت طالق حلف في اليمين الثانية لان شرط الحلف وحده في الملك وان قال قبل التزوج ان
 تكلمت فدخلت الدار فانت طالق تخطى في اليمين الثانية لوجود الشرط الحلف ولا يحلف لعدم الملك
 ولو قال لامرأته ثلثا وقد وطئ احدها ان حلفت بطلاقك فانت طالقان طلقت كل واحدة
 واحدة بالخلف الثاني لوجود الشرط واستعد الثاني في حقها لقيام الملك لم يقع بالتالي شيء لان
 الثالثة اعتدت في حق الموطوءة خاصة لعدم الملك في حق غير الموطوءة فقد وجد بعض الشرط فلا يحلف
 وان لم يجد غير الموطوءة وحلف بطلاقها طلقت بالتالي تمام الشرط وهذا لان اليمين الثانية كانت
 منعقدة في حقها وقد وجد بعض الشرط بالتالي وتم تحديداً فطلق كل واحدة بطلقة واحدة
 فلو حلف بطلاق الموطوءة بعد ذلك طلقت الموطوءة باليمين الثالثة لان الثالثة كانت منعقدة
 في حقها وقد وجد بعض الشرط حيز حلف بطلاق غير الموطوءة وتم حيز حلف بطلاق الموطوءة
 وطلقت وهذا لان الحلف بطلاق غير الموطوءة تمام الشرط في اليمين الثانية وبعض الشرط في اليمين

البيان

الثالثة لان الشرط الواحد يجوز ان يتعلق به اجزائه فجاز ان يكون بعض الشرط في عينه تمام
 الشرط في عينه سميت هذه المسئلة بردعية لان باسعيد البردعي قال اشكل علي
 هذه المسئلة فلم اجد بردعية من اسأله فقدمت الركن فلم اجد من اسأله فقد
 بغداد وسألت عن القاضي ابي حازم فكشف علي وبكيت عندك ابي سنين حتى انتهت
 الكتاب وقال ابو سعيد قرأت الجامع الكبير قبل ان اتي بغداد ثلثا مرة او اربعاً
 مرة ثم قرأه ببغداد ثلثا مرة او اربعاً مرة ثم قرأه بموطوءة كذا حلفت بطلاقها
 فانما طالقان وقال كذا حلفت بطلاق كل واحدة منكما فكل واحدة منكما طالق مرة
 او قال كذا حلفت بطلاق واحدة منكما في طالق او فصلاً جسيماً طالق او فلاً لا حلف بطلاق
 كل واحدة منها واحدة في هذه الفصول لما الاول فلو جرد الشرط في حق كل واحدة وانما
 الثاني فمجموعه في الشرط والجزء بكلمة الجمع وبكلمة الجمع بكلمة الجمع بلفظه فقوله لعبيد
 بك واحد منكم حلف لقوله انتم احراز فصلاً والجواب في الجواب في الفصل الاول قال علي
 الرازي وعلى النبي يعني ان يقع على كل واحد طلعتان كما لو قال كذا حلفت بطلاق واحدة
 منكما فكل واحدة منكما طالق لان كلمة كل لا تترك محل الشرط لان فائدتها التميم والعموم
 بدونه ثابت لانه نكح في محل اليمين اذ موضع الشرط موضع النكح لان تعليق الجزاء بالشرط يعني الشرط
 يستخرج الخلف عن مباشرة الشرط تخامياً عن الجزاء كانه قال لا اقول كذا فان فعلته فلذا والنكح
 في موضع النكح يتم بدليل صحة الاستئذان كاي كلمة الشهادة وكله كل في موضع الجزاء صار
 لقوله كذا حلفت بطلاق واحدة منكما فانما طالقان والجواب ان شرط وقوع الطلاق على كل
 واحدة الخلف بطلاق كل واحدة والحلف بطلاق واحدة لا يكون حلفاً بطلاق كل واحدة بل
 الحلف بطلاق واحدة بعض الشرط ان يركب له اربع نسوة وقال ان ضربت واحدة من نسائي
 فعدتني حن ضربت واحدة عتق عبيد ولو قال ان ضربت كل واحدة من نسائي فعدتني حن
 فضرعتني الا واحدة لا يعتق فعلم ان كلمة كل في موضع الشرط معتبة وهذا لانه لا خاطئة ولا
 ليست من قضايا النكح بل النكح يتناول واحداً من الجملة الا ان الواحد في موضع النكح
 لا يقتضي الا بثنى الكل اما الثالث فلان الواحد في الشرط نكرة فنعيم وقوله في طالق عام ايضاً
 لانه كناية عن الاول فلا بد ان يكون مثله ولا يخالفه فلما صار عاماً صار حلفاً بطلاقها كاني
 المسئلة الاولى واما الثاني والخامس فكذلك لان لا يبتدأ به فيعم صدر الكلام ولو قال

مرة وطلقت كل واحدة واحدة

مفيدة لانه موضع الاشياء فلم يكن العموم ثابتاً بدونه وادعاء في موضع الشرط واعتبر في موضع الجزاء

كما حلفت بطلاق واحدة منها فانما طالقان او قال كما حلفت بطلاق واحدة منها فكل واحدة
 طالق متى طلقت كل واحدة تثبت لانه حلف بطلاقها واليمين تعرف بالجزاء والشرط الحلف بطلاق
 واحدة حتى لو قال احديهما ان دخلت الدار فانت طالق مطلقا فلما قال ثانيا كما حلفت بطلاق
 واحدة منها فانما طالقان فقد حلف بطلاقها وقد تكرر الشرط فكرر الجزاء لان الحلف بطلاق حدة
 شرط وتوقع الطلاق عليها والحلف بطلاق تلك كذا لو قال كما حلفت بطلاق واحدة منها
 فاحديكما طالق او قال فواحدة منها طالق متى طلعت احديها واحدة لانه تكرر في موضع اليمين
 وحيثما يمين اليه لانه الجمل لو قال بالثاني يقع طلقان ان شاء جميع وان شاء فرق كل واحد احدهما
 طالق واحدة ثم قال احديكما طالق ثنتين الا ترى انه لو قال كما حلفت واحدا من هذين الرجلين
 فواحدة من سائى طالق فكهما بكلام واحد وقعت طلقان بوقوعها عليهما او علي واحدة
 ولو قال كما حلفت بطلاق واحدة منها فواحدة منها طالق ثلثا متى تكرر في موضع
 عليهما سواء ولا يملك الترتيب لو قال اذا جاء غدا فاحديكما طالق ثلثا لانه ان وقع الكل على
 واحدة في الغد ولا يملك الترتيب ولو قال ثلثا وقد وطئ احديها كما حلفت بطلاق واحدة
 منها فانما طالقان طلقت كل واحدة ثنتين كما فرغ من الثانية فطلعت الموطوءة اخرى
 عند الثالثة لانها دها في حرمها ولو نكح غير الموطوءة وحلفت بطلاقها طلعت اخرى لما بيننا
 ولو قال كما حلفت بطلاقها فواحدة منها طالق متى لا يقع شيء لان الواحدة الثانية تجمل
 ان يكون الاولى فلا يتم الشرط بالشك ولو زاد على المتكرر في الكتاب قالوا لا يطلاق
 لما بيننا الا اذا عني بها غير الاولى فلا فرق في هذه المسئلة بين ان تكون موطوءة تزا ولا ولو قال
 كما حلفت بطلاق واحدة منها فاني طالق كما حلفت بطلاق واحدة منها فواحدة منها طالق
 يقع واحدة واليه البيان لان قوله فاني يقتضي العموم وقوله احدا فواحدة خاص فاحد الشرط
 فوقع واحدة وان عكس فتنتان لتكرر الشرط ولو قال ثلثا وقد وطئ احديها كما حلفت
 بطلاقها فانما طالقان طلقت كل واحدة حين فرغ من اليمين الثانية ولا يقع عند
 الثانية لعدم كل الشرط لانها لم تقع في غير الموطوءة فلو نكح غير الموطوءة لم حلفت بطلاقها وقعت
 على كل واحدة منها تمام الشرط ولو قال المرأة التي اتزوجها طالق فزوج امرأه طلقت ولو اشار
 الى قال هذه المرأة التي اتزوج او نسب الى قال فلانة بنت فلان بن فلان التي اتزوجها
 طالق فزوج لم تطلق لان لا ولي محمولة لا تعرف الا بالزوج فيعتبر الصفة وتعتبر المرأة

الزوجه

الشرط والثانية معرفة بالاشارة والثالثة بالنسبة فلا تعتبر الصفة وكذا لو قال لست اريد
 التي تدخل الدار منكن طالق لا يقع الا عند الدخول لو قال هذه المرأة التي تدخل الدار منكن
 طالق او قال فلانة بنت فلان التي تدخل الدار طالق طلقت في الحال لو نقص على الشرط الى
 قال فلانة بنت فلان طالق ومعه المرأة طالق ان دخلت الدار وان تزوجها لا يقع الا عند
 الدخول الزوج لان الشرط وتعليق الطلاق بالشرط يمنع الوقوع قبله في الحرف وغيره
 بخلاف ما تقدم لان الصفة ليست بصرح للشرط ولكنها تعتبر شرطا اذا ذكرها واذي غير اشار
 دون العرف اشار ولان الصفة للتعريف والمسح متى كان موقفا لا حاجة له الى التعريف فيلغى
 واذ الفاعل الصفة في العرف صار ذكرها وعدا سوا ولو لم يذكرها يقع الجواز المحال
 وجد المحل لا يلغى كذا مضنا وان لم يكن موقفا يحتاج الى التعريف فيعتبر وتعلق تلك الصفة وحلت
 الصفة كالشرط لان الشرط ما يكون ملغوظا على حظر الوجود وقد وجد فيما نحن فيه فيسقط
 نزول الجواز على وجوده ولو قال لا جنيبة انت طالق قبل ان تزوجك بشهر فزوجها بعد
 لم تطلق لعدم الملك في ذلك الزمان اولاه من اجزاء القول انت طالق امسح قد تزوجها اليوم
 وكذا لو اطلق بان قال انت طالق قبل ان تزوجك لان قبلية المطلقة لا يستغني وجودها بعد
 لما مر في الطلاق وكان ابتاعا في الحال فبطل لعدم الملك لو قال ان تكلمت فانت طالق قبل
 بشهر فزوجها بعد بشهر لا يطلاق وعندنا في يوسف رحمه الله نطق لانه لو قدم الامانة بان قال
 انت طالق قبل ان تزوجك بشهر اذ تزوجك يقع فكذا اذا اخذ لان الشرط يقدم معنى وان اخذ
 ذكرها وبها انه قد يقع بين الاضافة والتعليق اختلاف فوجبها في الوقوع وعدمه فجعلت الاضافة
 ناسخة للتعليق فلا يقع لانه حينئذ يكون لطلاق معلقا بالزوج فيقع كما لو قال انت طالق غدا
 ان دخلت الدار فانه يبطل ذكر الغد وتعلق بالدخول ولو قال انت طالق قبل ان تدخل
 الدار وقبل قدوم فلان بشهر فدخلت او قدوم قبل شهر لا يقع لعدم الوقت المضى اليه
 وبعد يقع مقتضى مقارنا للدخول والقدوم وعندنا في رحمه الله يقع مستندا حتى لو كان
 الطلاق ثلثا ثم خالفنا في نصف الشهر ثم قدوم او دخلت بعد شهر عند بطل الخلع وعندنا
 لا يقع هذا الخلاف لو قال لامرأته اطول كما حيوة طالق الساعة لا يقع الطلاق حتى يموت احدهما
 لان المراد طول الحيوة في المستقبل وذا لما يعرف بموت احدهما فطلاق في الحال عند ما وعده فزوج
 يستند الى زمان استكم ولو قال انت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فانت احدهما بعد

مضى الوقت قبل النكاح فلا يقع طلاق في وقت النكاح
 لانه حينئذ لا جنيبة يكون الطلاق

طلعت عند لي حينة رجا الله مستند وعند ما يقع مقتصر مقارنا فالجواب ان الطلاق
يقع مستند عند رجا الله في القديم والموت وعند ما يقع مقتصر فيها وعند لي حينة رجا الله
يقع مقتصر في القديم ومستند في الموت فانه اضاف الطلاق الى شهر قبل القديم او الدخول
يقع في اوله كقوله انت طالق قبل رمضان بشهر فانه يقع في اول شعبان وهذا لان الجاء
لا يقتصر على المرفق والقديم معرف الوقت المضاف اليه لان كونه شهرا قبل القديم لا يثبت
الا بالقديم فوجب ان يقع الطلاق في الوقت المضاف اليه ولنا ان هذا في معنى الشرط فلا يثبت
الجزاء لان الوقت المضاف اليه لا يوجد القديم او الدخول فتوقف الطلاق عليها
وهو ملحوظ على حظر الوجود فصاري في معنى الشرط فن حيث انه شرط معنى لا يتقدمه وحز
حيث انه ليس بشرط صورة لعدم لفظه لا يتأخر عنه فيقع مقارنا مقتصر وقيل الموت كذلك
لان الشرط شهر موصوف بكونه قبل الموت ولا وجود الا بانقضاء الشهر بالموت وانقضاءه
لا يكون لا بوجود الوقت فصاري كاقضال الشهر بالقديم ولا في حينه رجا الله ان الموت
معرف الجاء لا يقتصر على المرفق كقوله ان كان في الدار فانت طالق فخرج منها في آخر النهار طلعت
من حين تكلم وهذا لان الموت في الابتداء يحتمل ان يكون قبل تمام الشهر فلا يوجد الوقت
اصلا فن هذا الوجه اشبه سائر الشرط في احتمال الخطر واذا مضى شهر فقد علم بوجود
شهر قبل الموت فكان في الشرط من هذا الوجه واشبه الوقت في قوله انت طالق قبل
رمضان بشهر فانزلنا به من مرفق الوقت والشرط فقلنا بامر من الظهور والافتقار وهو
الاستناد وقال على الدرك ينبغي ان لا يقع الطلاق بموت احدهما كقوله انت طالق قبل قديم
زيد وبكر شهر فقدم احدهما تمام الشهر فانما لا تطلق قلنا الشرط سبق الشهر بموت احدهما
وقد حقت وموت الآخر كانه لا محالة بخلاف القديم لاحتمال ان لا يقدم الآخر قبل القديم فلا جرم
لا يطلق حتى تقدم الآخر لقوله انت طالق فلانا قبل موت فلان شهر ثم خالفنا في وسط الشهر
ثم مات فلان تمام الشهر فان كانت في العدة وقع الطلاق لقيام المحل وبطل الخلع ووجوب
رد البذل عند لي حينة رجا الله لان الطلاق وقع مستند عند لي حينة رجا الله في القديم
وقوع الثلث فيكون باطلا ويكون البذل ما هو ذا بغير حق وعند ما يقع الخلع ما مضى على العقد لان
الطلاق وقع مقصرا وان كانت العدة منقضية لا يقع شيء اجماعا اما عند ما فلان الموت في معنى
الشرط فشرط عند وجوده قيام محل الطلاق ولم يوجد واما عند فلان الاستناد داير بمر

الظهور

بين الظهور والافتقار فوجب اعتبار المحل المحال ولم يوجد فلم يستند واما لم يقع لا يثبت الخلع
مروية ولو قال لعبد انت حر قبل موتك بشهر وكاتبه ثم مات تمام الشهر فان كان ذلك
بعض البذل عتق وبطلت الكتابة للاستناد ورد ما اخذ من العبد وهذا عند لي حينة رجا الله
لان العتق ثبت مستند فيكون الكتابة بعد حصول العتق فيسترد وعند ما عتق المحل فلا يطل
ولا يلزم الموت رد ما اخذ وان ادعى كل البذل لا يطل الكتابة لفوات محل العتق فان قطعت
يدهم ثم مات الموت تمام الشهر فعنده يجب نصف قيمته للعبد لان الاستناد لم يظهر في اليد
لان ما مبناه والبيان ليس محل الحرية ولا بد من قيام المحل عند نزول العتق لثبت مقترا او مستندا
فظهر في حق الاستناد لان العبد حي قابل للعتق فعتق من اول الشهر وعند ما للموت في ان القطع
ورد على ملكه للافتقار ومع بوجه لانه لم يتعلق عتقه بطلاق الموت فصا دمد بمر مقيدا
ولو قال لامته انت حر قبل موت فلان شهر فولدت ثم مات فلان تمام الشهر ان مات
ومها في ملكه عتقا لان الاضافة الى الام اضافة الى الولد قصدا ولهذا لا يجوز ولاوه وعند ما
لا يفتق الولد الا اذا كان في البطن وقت موت فلان للافتقار وان باعها لا يفتق احدهما
لعدم المحل وان باع الولد عتقت وان باع الام عتق الولد وان باع الام ثم ملكها مات فلان
لا قل من شهر منذ ملكها لا يفتق عنده لتعذر الاستناد وتخلل الزمان وعند ما يفتق مقتصر
ولو مات بعد شهر يفتق ولو باع النصف ثم مات فلان تمام الشهر عتق النصف الباقى اجماعا ولو قال
امرأة انكما في طالق ان كنت فلانا فتلح وكل من حث وبكس لا يثبت وقال في ٢ يقع عليها لان الطلاق
يتعلق بالظن فلا يثبت الا عند وجود ما فاما ما ان يثبت بهما شرط فلا وعند ما يثبت بهما لا يقع على
الزوجة بعد كالموت لم الكلام لانه مقدم معنى فلنا ان الجاء مني فخلت من الشرطين محل الشرط الاول لا انعقاد
والثاني للاختلال لان الانعقاد مقدم على الاختلال فصا الثاني كافيته كالموت قال ان تزوجت امرأة فميت
طالق ان كنت فلانا فتلح للزوجة قبل الكلام بقاء البين ولا تطلق الزوجة بعد لا ارتفاع البين لان المعنا
ينبغي بالغاية ولو قدم الكلام تطلق من تلح بعد الكلام لا غير لان الكلام شرط الانعقاد ولو قال امرأة تزوجنا
ان دخلت الدار في طالق قدم المخرج فزوج قبل الدخول لم تطلق وتزوج بعد طلقت فخلت الدار
شرط الانعقاد وصا الشرط الاول شرط الحث وتقدم ان دخلت الدار فكل امرأة تزوجنا فميت طالق
واصله قوله تعالى ولا يفتقكم نهي ان اردت ان يفتق لكم ان كان الله يريد ان يفرقكم معناه والله اعلم ان كان الله
يريد ان يفرقكم فلا يفتقكم نهي ولانه تعذر جعلها شرطا واحدا لعدم خض اللطيف تعذر جعل الثاني مع جازم

كلام

جزء الاول فيقدم الدخول الى الجنازة متى قدم على الشرط ثم يخرج الى القبر الا اذا غنى تقديم المقدم
فيصح فيما عليه لانه نوى حقيقة ما تعلق به ولو قال ان دخلت الدار ان كنت فعند حشره
الكلام اولها مائة ولانه لا بد من التغيير وتأخير الشرط الاول في لان التأخير الحاجة الى التخييل والشرط
الاول محتاج اليه لان الثاني متصل بالجزء وهذا لان قوله ان كنت فعند حشره تامه وقوله
ان دخلت غير تام فعاد كانه قال ان كنت فعند حشره دخلت الا ترى ان لو قال ان دخلت الدار
اذا جاء عند يكون الدخول بعد الحشر وكذا لو قال ان شربت لكانت ثابتة ان كنت يكون الاكل
والركوب متدا و عن الزمان وهو رواية عن ابي يوسف انما يقدم اذا كان مقادا كما في النكاح
وكذا لو قدم الجزاء فقال عند حشره ان كنت فعند حشره الدخول صار شرط الانقضاء واذا دعي
وكما كان وبكلا يتكرر ولو قال لدار واحدة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فعند حشره
حشر بدخلة استحقاقا والقياس ان لا يثبت حتى يدخل مرتين لان الثبوت معلق بفعلين فصار كل واحد عند
اليمين على الدارين فانه لا بد ان يدخل الدار الاخرة قبل الاولى كما في المعوضة وجه الاستحسان ان
اليمين للمنع في كل حال على التاكيد لان المنع لا يختلف بخلاف الدارين لان المنع من دخول هذه الدار غير
المنع عن الدخول تلك الدار ولو قال كل امرأة تزوجها ابدا فهي طالق ان كنت فلانا او قال كل امرأة تزوجها
الى سنة فهي طالق ان كنت فلانا طلقت المراجعة قبل الكلام وبعد لاننا جعلنا الشرط المتأخر غاية
فيما سبق بطريق الدلالة فاذا جاء الصريح بطلت الدلالة فوقع الطلاق في الابد وفي الوقت المسمى على
الكلام ولو قدم الكلام فقال ان كنت فلانا فكل امرأة تزوجها ابدا او الى سنة فهي طالق طلقت المراجعة
بعد الكلام لا قبله لان الكلام شرط الانقضاء والوقت او النأي لا يمتد الى المحذور ولا ساني بينهما فوجب
للمنع وينبغي ان يعاين بين النأي وبين الوقت تنافي وجب الترجيح والصريح احق من الدلالة ولو قال
كل امرأة املكها فهي طالق ان دخلت الدار او قدم الدخول تناول من ملكه لانه حقيقة
في الحال لمائة فاذا وجد الشرط طلقت من كانت في ملكه لا غير وكذا العتق فان عني الاستقبال صدق
التخليط فتطلق من كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن يملك ما قراره ولو زاد اليوم بان قال كل مولود
املكه اليوم فهو يفتق من ملكه ومن ملكه في بقية اليوم الى آخر النهار اتفاقا لان الحالة الزمنية
قد تنقلب في غير الشئ فينبغي ان لا يكتفى باعتبار الحال باعتبار الجمع بين الحال والاستقبال فصار كميلاد
الحقيقة لا حجاب للحقيقة والحجاز ولو زاد عندا بان قال كل مولود املكه عندا فهو يفتق من ملكه حيز
حلف من المصدق ذلك اليوم وفي الدخول عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله يفتق من ملكه الدخول

لا غير

لا غير فتدريج بين الحال والاستقبال وقد قرب به ما يدل على الاستقبال وهو الدلالة اسم زمان
مستقبل فلا يتناول له لفظ الحال لان الحال اسم للوقت الذي انت فيه والدلالة اسم لما بعد اليوم وان لم يوجد
بعد فصار كقوله ساء لك ولمحمد رحمه الله ان الدخول في امتداد المجلس اليه كاليوم اذا الانسان قد يستعمل
بمعنى يمتد ذلك الى الدخول ولو قال كل مولود املكه الى ثلث سنة فهو لا يفتق الا في ملكه في المستقبل
ولا يفتق من ملكه للحال لان هذه المدة لا تعلق للحال ولا يمتد الحال الى هذه المدة ففتق الاستقبال
ولو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق ان دخلت هذه الدار الا ترى ان دخلت الدار الا ترى ان
ملكك ثم دخلت الا ترى ان في ملكك لا تطلق لان انعقاد اليقين على دخول الدار الاولى فكان الملك
من شرطه ولم يوجد ولو قال ان دخلت الدار فعند حشره او ان كنت فلانا فامارة طالق فايها وجد
شرطه نزل جزاءه وبطل غير لانه التزم احدا الجزاءين باحد الشرطين ولو قال انت طالق عدا
او عند حشره او عند حشرها عدا لم تطلق حتى يجرى بعد عند فيترك حشرها وخبر في الطلاق والعتق
فيلزم احدهما ايها اشياء لانه التزم احدا الجزاءين في احد الوقتين فوقع الطلاق عند حشر الدار
لصار واقعا في الوقتين فلما خاز دحم الاعراب فوجب التغيير فعلق لهما شأنا وبطل الآخر
ولو قال ان دخلت هذه الدار او هذه فانت طالق او قدم الجزاء او وسط حشره بدخول احدهما
بكلمة او ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار او هذه فانت طالق او قدم الجزاء وان دخلت
هذه الدار الا ترى ان او وسط الجزاء فايها دخلت حشره ولو دخلتها لا يقع الا واحدة لان قوله
انت طالق ان دخلت هذه الدار يمين تامه فلما قال ان دخلت هذه الدار الا ترى ان جعل الدخول
الشيء منفردا بشرطه والجزاء له فيشارك الاول في الجزاء لضعفانه من حيث الجزاء فصار ذلك
للجزاء الاول بعينه معلوما بهذا الشرط فكانه قال انت طالق في ذلك الطلاق وان اخرج الجزاء بان قال
ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار الا ترى ان فانت طالق لم يقع الا بدخولها لان الشرط الاول
ناقض لثاني الجزاء وكذا الثاني فلما ذكر الجزاء بعد ما تعلق بها على الشرط فلا يترك الا بها وكذا ان يبيد
الى لم يذكر الشرط ولا حرف الشرط بان قال ان دخلت هذه الدار وهذه فانت طالق او لم يعد كلمة ان
بان قال ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فانت طالق او قدم او وسط لم تطلق حتى يدخلها
لان الثاني ناقض لعدم حرف الشرط ولو قال لا امر ايقه ان دخلت هذه الدار فانت طالق لم يثبت حتى يدخلها
لان الشرط دخولها حيث اضاف دخولها الى دار واحدة والجزاء طلاقها ولو قال ان دخلت هاتين
الدارين او قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فدخلت كل واحدة دارا طلقتا والقياس ان يشترط

ودخل كل احد الدارين وهو قول في دفعه الله ورواية عن ابي يوسف رحمه الله انه اضاف
الفعل في الدارين في شخصين فيراعي وجود كل الفعل منهما في الدارين الواحدة ولنا ان الجمع مع قول
بالجمع او جبت مقابلة الفرد بالفرد والجمع بالجمع بالنوع والعرف لما العرف فتقوله تعالى
جعلوا اصابعهم في اذانهم واستغشوا ابصارهم والى ذلك واحد جعل اصبعه في اذن نفسه
واستغشى ثوب نفسه واما العرف فلانه اذا قيل دخل الناس دوزمهم وركبوا دوابهم فممن
ان كل واحد دخل دابة نفسه وركب دابة نفسه الا يرى انه لو قال ان ملكا عبدا من فلان طائفا
فلكت كل احد عبدا طلقا وكذا لو قال ان بسما ثيابا بكا فانما طائفا ان وركبها ذابكا فانما
طائفا ولو شرط فعل كل واحد منهما في الكل يكون خلاف المراد بالاجماع ولو قال ان دخلنا
هذه الدار لم يثبت حتى يدخل كل واحد الدارين لمقابلته بالجمع بكل فرد فلا بد من دخولها
في كل دار ولو قال انت طالق ان دخلت الدار وعبد حرا ان كنت فلانا فما يسيان فايها وجد
شرطا يزيل حراؤها لان الاصل في الكلام التام الانقضاء دون التوقف فان زاد ان شاء الله
ينصرف اليها حتى يبطلان لان الواو للاستمرار والاولى ناقصة من حيث الابطال فيتوقف عليه
بشرط الوصل وعند ابي يوسف رحمه الله ينصرف في الآخر كشرط وهذا بناء على ان التعليق
بشيء الله تعالى وعند ابي يوسف يستعمل استعمال الشرط فانصرف على البناء فلا يتقدم في
الاول كالتعليق بغيره من الشرط وعندنا التعليق بشيء الله تعالى ابطال فانصرف اليها المسار
لحاجة الى ابطال الاول مستلخا لاجل ابطال الثاني بخلاف الشرط لان الكلام الثاني تليين
فصار عطفا ليميز على اليمين وتعلق جزاء الشرط فلا ضرورة في تغير الكلام الاول لانه يمين تامة بدفن
هذا الشرط وكذا لو ذكر شيئا شخصين في كل منهما من حيث التوكيد فان شاء الله
تعلق كل واحد بشرطه الى الطلاق بالدخول في العقد بالكلام وان قام او شاء احدهما بطلا للآخر
اذ صحتا معلقة بشيء الامر في الايرى انه لو قال انت طالق ثلثا اشيت فشئت واحدة لا يقع
وبطل الامر ان قال ان دخلت الدار فامانة طالق وعبد حرا وعليه الحج ان كتم فلانا فقلت
الحج بالكلام والعقد بالدخول لان الاصل في الكلام سرعة الانقضاء ولو اخرج الدخول فقال امانة
طالق ان دخلت الدار وعبد حرا وعليه الحج ان كتم فلانا فقلت الطلاق بالدخول والعقد والحج
بالكلام لان شرطه مع تعلقه بالاجزائية صار فاصلا فجعل الواو للابتداء ولو قال امانة طالق وعبد
حرا عدا وسط عدا وتعالى العدا لان الواو في معنى الشرط والاولى ناقصة من حيث الاضافة ولو

في قوله

قال

ولو قال امانة طالق اليوم وعبد حرا فعدا فهو كما قال فتطلق المرأة اليوم ويعتق عدا لان الكلام
تم بوقته فبطلت الشركة كالوتم كل جزاء بشرطه ولو قال امانة طالق اليوم وعبد حرا وعليه الحج
عدا وقع الطلاق في اليوم ولم يمت العقد والحج في العدا لان الكلام الاول تم وصار الوقت فاصلا
بين الجزاء الاول وبين الثاني كقولنا في الشرط ولو استثنى في آخره وجع الى العدا لان الوضعية لا اعدام
ولو قال لعنه الى عبيدك جزية فهو حرة فممن معانم يعق الا واحد بينة الموتى لان الاحكام منه
ولو ضربهم متزقا عتق الاول لانه لا امر احرم له ولو قال الى عبيدك ضربك فهو حرة فممن عتقوا الا ان ياتوا
واحد على سبيل الافراد الا اذا وصف بصفة عامة لان الوصف يجري مجرى اللام في التعريف فلما
في التميم فاذ قال الى عبيدك جزية فقد ثبتنا ذلك الفرد فيخص نعم صار موصوفا بالمفردية لكنه
ثبت حرة فلا ينعى فاذ قال ضربك فقد وصفه بوصف عام وكذا لو قال الى نسائي كلتهن اى نسائي
كلتهن اى نسائي شيت طلاقها اى نسائي شات طلاقها ولو قال من شيت من عبيدك عتقه
فهو حرة فشا عتقهم عتق الكل الا واحدا وقال لا يعق الكل لان من حكم في العوم ومن حكم البيان فحمله
المحكم على الحكم وله ان من حقيقة التبعيض فوجب العمل بها فاذا انقضى عن الكل اجد كان بعضا عاما
ولو قال من شاء من عبيدك عتقه فهو حرة فشا او اعتقوا الام وصف البعض بوصف عام ولو قال لامة غير
كل ولد تلد منه فهو حرة فملكها فولدت في ملكه لم يعق لعدم الملك الاضافة اليه وصحة اليمين باحد
ولو كانت الامة في ملكه عتق لان ملك الام سبب ملك الولد ولو قال لعبد يملكه او لا كل ولد يولد لك
فهو حرا لا يصح وان قال انت في ملكي الا ان يكون زوجة امته لانه يتبع الام دون الاب عزان ذكر
الولادة ذكر الوالد لانه كذا في الضارب فعتق بناء على ملكها فاما ملك العبد فلا يغني
لانه ليس بسبب ملك الولد بخلاف ولو قال كل ولد يولد لك في ملكه فولدت له ولدت امته ملكها الخالف
عتق كذا ملك ضريحا اذ قوله في ملكه دخل على قوله يولد لك فاما يكون الولادة في ملكه بملك الام فصار
ذلك كذا ملك الام ولو قال لعبد الى عبيدك زوجة او شيت عتقه او اعق الى عبيدك شيت
لا يتناول له لانه ليس بامانة من عفا التعليق بقولك لغيرك يقر على مجلس علمه كانت طالق
ان شاء زيد او اراد او رضى او اهدى او هو كى فان اراد في مجلس علمه ينع وان قام بطل الوعد
مخفى التملك وهو جود الغير كمال يتصرف برأيه واختياره وسواء علقه بالمشيئة او بعد ما بان قال
انت طالق ان لم يشا زيد او لم يرد لان كذا كذا على اختياره وعدم المشيئة باختلاف المجلس
حتى لو قام عن مجلس علمه قبل ان يقول امنا طلق لتحق الشرط وهو عدم المشيئة في المجلس وكذا

لو قال لا اشأ طلقت خرج المنيعة عن يده بالا عرض فوقه به لا بلا اشأ لان لعدم لا شئت
 الا اذا وقت بان قال ان لم يشأ زيد اليوم فقال لا اشأ ولم تطلق وله ان يشأ في بقية يومه فان قال
 شئت بر وان سكنت حتى غنى اليوم وقع ومشيئة نفسه او عدم مشيئة نفسه تعليق اذ لا يمكن حمله
 على التملك لكونه مالاً كالمثل لانه يخرج في طلاق زوجته فاعبر ظاهر لفظه وهو تعليق فلا يقتصر على
 المجلس وعدم مشيئة نفسه فيحقق بالموت لعدم سائر الافعال بخلاف ما به وذكر ائمة فانه لو قال
 انت طالق ان ابنت طلاقك اذ كنت ثم قال ابنتك وكنت طلقت لا يعلق الطلاق بفعل الاباء والارحام
 وقد حقق ولو قال انت طالق ثلثا الا ان يوتى فلان غير ذلك لا يشأ او يبد له وقال فلان في مجلس
 شئت غير ذلك وكجو بر وان سكنت حتى قام طلقت ولو اضاف اليه نفسه لا تطلق حتى يموت لما مر
 ان عدم مشيئة معلق بالغى ولو مات اذ اباها ولم يظاهرها لم يقع الثلث لان الياس لم يمتحن ولو مات
 وقع في اخرجها حيوة وتوفى الموطوءة بقاها العدة والا لا ولو قال لامرأة انت طالق ان دخلت
 هذه الدار لا بد هذه المرأة الاخرى طلقتا بدخول الاولى وان دخلت الدار الاخرى لم تطلق
 واحدة منها لان لا بد للاضرب عن الاول اثبات الثاني فان لم يقبل الاول الرجوع كان لا يشأ
 الثاني فقط وضاع عطف على الجزاء ورجع عنه لانه اذا عطف على الشرط كان عطفا على الضمير المرفوع
 المتصل بلا تأكيد واذا عطف على الجزاء كان عطفا على الضمير المرفوع المنفصل اذ كان آخر
 وكذا لو قال انت طالق ان شئت لا بد هذه يكون عطفا على الجزاء كانه قال انت طالق ان شئت
 لا بد هذه طالق ان شئت فينتج فاشأت الى لو شئت فان شئت الاولى طلاقها في المجلس
 طلقتا وان شئت طلاق نفسها طلقت وان شئت طلاق صاحبتها طلقت لان المشيئة تملك
 فلا يتم الا بالقبول فلها ان قبل احدى ما خلاص الدخول لا شرط محض والشرط الواحد يصح شرطا
 لا جزيه ولو قال انت طالق ان شئت الله لا بد هذه كان مستدراكا في الطلاق وينصرف الاستثناء
 اليها ولو قال انت طالق ان دخل فلان هذه الدار لا بد فلان كان مستدراكا في الشرط فايها دخل
 وقع الطلاق لان الثاني ليس محل الجزاء ولو قال انت طالق ان دخلت الدار لا بد فلان طالق
 تنجز الثاني وتعلق الاول لان الثاني كلام تام فاعبر بنفسه ولو قال انت طالق ثلثا لا بد هذه
 طلقت كل واحدة ثلثا للعطف ولو قال لا بد هذه طالق طلقت الاخرة واحدة لذكر الجزاء الاولى
 ثلثا ولو قال ان دخلت هذه الدار لا بد هذه الدار فانت طالق تعلق الثانية حتى لو دخلت الاولى
 لم تطلق وان دخلت الثانية طلقت لانه رد كلاما لو سكت عليه لم يطل فاذا في ان يطل بالرد

ولو قال انت طالق لا بد هذه ان دخلت الدار طلقت الاولى في الحال وتعلق طلاق الثانية لانه
 استدراك الطلاق في الاصح فتجزى الاول وتعلق الثاني ولو قال انت طالق واحدة لا بد ثلثين
 ان دخلت الدار طلقت في الحال واحدة وتعلق الباقي لما مر ولو قدم الشرط بان قال ان دخلت
 الدار فانت طالق واحدة لا بد ثلثين لم يعلق شيئا حتى يدخل فان دخلت طلقت ثلثا دخل
 بقا الاول لان اليمين لا يقبل الا بطلان خلاف الواو انت عندا في حنفية وحمد لله لان الواو والعطف على
 سبيل المتعذر الاول فتعلقت الثانية بالشرط بواسطة الاولى والثالثة بواسطة الثانية فبطل
 كذلك ولا بد للعطف على سبيل الرجوع عن الاول واقامة الثاني في تمام الجزاء الاول وتعلق بالشرط بلا
 واسطة كذلك الجزاء الثاني في تعلق بالشرط بلا واسطة ولكن بشرط ابطال الاول وليس في دسعه
 ابطال الاول في دسعه افراد الثاني بالشرط يستصلح به بلا واسطة فثبت ذلك كانه قال انت طالق
 ثلثين ان دخلت الدار ولو قال لامرأة انت طالق يارانية ان دخلت الدار فدخلت طلقت
 ولاحد ولا لعان لان النداء لا يوصل لانه لا اعلام المخاطب باي راد به فصار من نفس الكلام وطفا
 لو قال انت طالق يا عمة ان دخلت الدار تعلق الطلاق بدخول الدار وتعلق النداء ايضا بالشرط
 لتعلق حكم شرعي به فلا يجب قبل الشرط لانه عدم قبله ولا يجب بعده لان الشرط يدل على عدمه ولو
 قدم النداء وقال يارانية انت طالق ان دخلت الدار وجب للعان بالوقف وتعلق الطلاق بالرجوع
 لان الشرط اما على الهدف ثم لا يتصل به ضرورة وان لم يمتثل معنى للموت خبر لا يخلو التعلق
 والحد يطل بالشبهة فحتم يتصل الشرط به ضرورة ومعنى فلم يعلم فيه ولو قال يا طالق انت طالق
 يقع ثلثان ولو علس وقالت انت طالق يا طالق تبع واحدة لان قوله انت طالق انشأ في قوله يا طالق
 جزا ولو بدلا يا طالق يكون ايقاعا لانه لا يصلح جزا ولو قال انت طالق يارانية بنت الزانية ارشاد الله تعالى
 لم يقع شيء لقوله ان كلمت رجلا فامرأة طالق يا فلان لم يكن قوله يا فلان كلاما تاما ان النداء لا يقتضيه
 المنادى لغيره مما يقال له فكان من نفس الكلام فلم يكن فاصلا وقوله بنت الزانية نفت الزانية فلم يقع

باب الممنوع في البيع والشراء
 الفصل ايضا في بيعها الاصل ان كل فعل يرجع حقوقه الى المباشر لا يثبت للمخالف
 بما شئ من امور لوجوده منه حقيقة وحكما والا يثبت ويصير القاعد سفيها والامر فاعلا
 فأي ثبت بالمباشرة لابل الامر البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصالح عن مال والمستهة والمضومة
 وحزب الولد حتى لو خلف لا يبيع او لا يشتري ولا يزوج فوك من فعل ذلك لم يثبت لان العقد

من العاقد حقيقة وكذا احلنا وطهرنا رجعت الحقوق اليه حتى لو كان العاقد حالفاً بحيث في يمينه فلم يوجد
 شرط الحنث وهو العقد من الامر فلم يحنث الا ان ياتى عن به في حنث الحنث بالتفويض
 لان سنده اعتبار عادية تنصرف الى الامر بالشراذ المين بتقدير مقصود الخالف فان كان مباشر
 تارة وينقض اخرى بغير الغالب وما يحنث بالمباشرة والامر النكاح والطلاق والخلع
 والعقود والكتابة والصلى عن دم عهد والجبهة والصدقة والقرض والاستسار وضرب
 العبد والذبح والبناء والفيماطة والامداع والاستداع والاعارة والاستعارة وقضاء
 الدين وقبضه والكسوة والملك حتى لو حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعق فوكل ذلك لا يحنث
 حنث وعند الشافعي رحمه الله لا يحنث لوجود التطلق من المامور حقيقة ومن الامر حكماً فوجد
 شرط الحنث من الخالف من وجه دون وجه فلم يحنث كما في البيع ونحوه ولنا ان عرض الخالف
 التوقي عن حكم العقد وهو قوله احكام هذه العقود الشرعية لا يستحق على المامور بل يشترط العقد
 بجميع الاحكام الى الامر صارا المامور سنيماً ولهذا يصنفه الى الامر لا الى نفسه والافعال
 الحسية كضرب العبد ونحوه منقولة الى الامر في حق الحكم حتى لا يجزى الخمان فيها على المامور فوجد
 شرط الحنث من الامر فحنث ولان منفعة ضرب العبد يعود الى الامر اذا العبد يحنث على موجب
 امر الموت ويسعى في مضاجعة اذا ضرب كضرب المولى بنفسه بخلاف ضرب الولد فان منظم
 نفعه يحصل للولد لا يتا دبت به ويتراض بيزجر عن افعال سيئة فلم يكن ضرب الولد
 واقعاً للاب باعتبار المنفعة فلا يجوز ضرب المامور كضرب الاب فهذا لا يحنث بخلاف
 ما اذا حلف على حر ان لا يضربه فامر عني فضربه لا يحنث لان امر الموتى غيره صح لانه يملك
 ضرب عبيد بنفسه فيملك عني به ولهذا سقط الضمان عن المامور واذا صح الامر انتقل
 فعل المامور الى الامر كانه ضربه بنفسه وامر بضرب الحر لا يحنث لانه لا يملك ضربه بنفسه فلا يملك
 الامر به فصار وجود هذا الامر عدمه سواء الا ان يكون الخالف سلطاناً او قاضياً
 لانه يملك ضرب الآخر جلداً وتزويراً فيملك الامر به واذا قال الخالف في التزوج والطلاق
 والعقود ونحوها نويت ان لا يحنث ذلك بنفسه صدق ديانته لا قضاء وفي ضرب العبد وذبح
 الشاة نوعان اوله الى ذلك بنفسه صدق ديانته وقضاء والفرق ان الطلاق فعل شرعي
 وهو ان يوجد من المالك تكلم يتبع به الطلاق والامر بذلك مثل المتكلم بكلمة الطلاق في هذا المعنى
 فاذا نوى التكلم به فقد نوى الخصم فلم يصدق قضاء فاما الذبح او الضرب ففعل حسي حتى يعرف

وشيء من

باشراً فاذا لم يباشر بنفسه لم يكن فاعلاً الحكم النسبة اليه مجازاً فاذا نوى حقيقة ما تكلم به حث
 نيته قضاء او قيل في كذا القضاء في مسألة الضرب رواية في الطلاق لانه في الموضعين اذا نوى المباشرة
 فقد نوى حقيقة كلامه فصدق قضاء في الفضل والاصل ان دخول اللام على ما يملك بالعقد
 كالبيع والشراء والاعارة والصياغة والفيماطة والبناء كان بعث ثوباً ونحوه لا يقتصر
 الفعل المحلوف عليه بان كان بامر سواء كان العبد ملكه او لا لان اللام للاختصاص بامر وقوى وجوه
 للملك فاذا جازت الفعل وجبت ملكه لملك العبد في ان يقول بامر لان يقع ذلك الفعل يتبع له حتى لو دس
 المحلوف عليه ثوبه في ثياب الخائف فباعه ولم يعلم لم يحنث لان تقدير الكلام ان بعث ثوباً وكان ذلك
 وامر ك ولم يوجد على ما لا يملك به كالدخول ضرب الغلام والاكل الشرب والسير على العبد كان
 بعث ثوباً لا يختص بامر العبد بالمحلوف عليه بان كان ملكه سواء كان بامر او لا علم بذلك او لا
 لان اللام جازت العبد في قوله ان بعث ثوباً فوجب على العبد لملك الفعل وصار تقدير
 ان بعث ثوباً وهو مملوك فلو باع ثوباً هو ملك المحلوف عليه يحنث ليقع شرط الحنث وفي الدخول
 ونحوه يقع المين على ملك العبد سواء قدم اللام بان قال ان اكلت لك طعاماً او شربت لك شراباً
 او اخذت بان قال ان اكلت طعاماً او شربت شراباً لان هذا الفعل لا يملك بالعقد فوجب في
 اللام الى ما يملك وهو العبد لان الفصل الاول فان كل واحد منهما ما يملك في حقه بالتقريب فان نوى
 غيره صدق قضاء فيما عليه الى لو نوى بقوله بعث لك ثوباً بعث ثوباً لك او بقوله ثوباً لك بعث
 لك ثوباً صدق ديانته فيها وقضاء فيما فيه تقييداً لا فيما فيه تخفيف لانه نوى ما يملكه كلامه بتأخير
 اللام عن محله في الفصل الاول بتقديره على محله في الفصل الثاني والكلام في هذا العقد والناحر
 ثم قيل المراد بالغلام الولد لا العبد لان ضرب العبد يحنث النيابة والوكالة فكان نظير الاعارة لا نظير
 الاكل والغلام يطلق على الولد كما يطلق على العبد قال الله تعالى انا نبشركم بغلام اسمه يحيى قيل
 المراد به العبد لان المراد بحريان الوكالة وكالة يتعلق حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل وليس
 للضرب حقوق بلحق الوكيل يرجع بها على الموكل ولا يملك الضرب بتقديره فان كالاكل دخل قال
 ان بعث هذا العبد فنوح او قال ان ابغضه فنوح فباع على انه بالخيار واشترى على انه بالخيار
 عتق لوجود شرط العتق وهو البيع والشراء وقيام الملك اما في البيع فلان خياره يمنع زال البيع
 عن ملكه وكذا في الشراء على مذهبه لان خيار المشتري لا يمنع دخول المشتري في ملكه وعند ان
 كان منع الا ان العتق ملحق بالشراء بالملك والمحلوف بالشرط كالمخذ عند وجود الشرط فكانه قال عتق

هذا العبد حر ومن اشتريك عبدًا على أنه بالخيار واعتقه بعد الشراء يستحق جوارده ويثبت الملك
مقتضى الاعتاق سابقا عليه كذا عتقا ولو باعته بغير ما لا يفتق لأنه كما تم البيع زال الملك الجار
لا يزيل في غير الملك ولو قال إن لم يبع هذا العبد أو هذه الأمة فامرته طالق فاعتق أو دبر طلق
امرته لمحقق الشرط وهو عدم البيع لو وقع البيع بالتي يرد والتقدير لغوات الحليلة فان قيل لم يقع
الياس عن بيعها بالتي يرد والتقدير لو كان يرد فيسوق بعد الخاق فيملكها هذا الرجل فيبيعها قلنا الخاف
عقد يمينه على البيع باعتبار هذا الملك باعتبار سكون الياس بالتي يرد والتقدير وقضا القاضي ببيع المدبر
موهوم والاحكام لا يمتنع على الموهومات فتحقق الياس عن البيع نظر الى الأصل امرأة قالت لزوجها
تزوجت على فإني كل امرأة في طلق قلنا أو قالت تريدان تزوج علي فقال كل امرأة اتزوجها فني طلق
تناول المحاطة حتى تطلق في الحال في المسئلة الأولى وإذا تزوجها بعد الابانة في المسئلة الثانية وعن
ابن يوسف رحمه الله ان المحاطة لا تدخل لان كلامه خرج جوابا لكلامها فتثبت بالكلام السابق والكلام
السابق في تزوج غيرها عليها فان قيل انه زاد على قدر الجواب قلنا التبريد على العذر المحتاج اليه
للجواب يخرج الكلام عن الجواب في الغت الزيادة متى جعل جوابا ولا ينفذ الزيادة هناك ان جعل
جوابا لانه قصد تطييب قلبها وتبليغ نفسها وذات طلق غيرها على العموم لجوز ان يقع في قلبها
انه اراد ما قال غير التي ظنت ولما ان العمل بعموم الكلام واجبا ما يمكن وقد امكن معنا لانه زاد على
قدر الجواب في جوابه ان يقول ان فعلت فني طلق قلنا فكان مبتدئا وجاز ان يكون غرضه ايجاشها
واعضاها واراد ان يطلتها مع غيرها حيث بالفت في المشاجرة والخصام فيها هو ما ذكرنا
في الشرع والاحكام فلا يترك هذا الاحتمال عموم الكلام ولو نوى غير ما صدق في بانه لا قضاء
لكونه تخصيصا للعام ولو قال كل امرأة اتزوجها ما دمت حية لا يبتا ولما وكذا لو قال ما دمت
فلانه حية لا فاضا دت معرفة ولو حلف لا يشترى ذهبًا او فضة حنت مرائنة فضة او
سبيكة ذهب او موهوم لان الشراء معتبر بالبيع لانه بناء عليه فكان من بيعه ما يبيع عليه عرفا
فشتره ببيع شتر ياله والا لا يبيع هنا ببيع باع الذهب والفضة فشتره كذلك ولا يثبت شتر
درهم بدناير او دار فيها صنایع ذهب او فضة لان بانية ببيع مرفا فوا يباعا للدار لا يباعا للدار
والفضة فالشترى كذلك قيل في غناي حنت وهو رواية عن ابن يوسف رحمه الله ولو حلف لا يشترى
حديدا حنت بشر ان يته حديدا وسار حديدا وكان حديدا لان بانه ببيع حديدا ولا يثبت
بشراد ربح او يمينه او سيف او سكين او ابرة او قفل او مسلة لان بانه لا يبيع حديدا بل اذا

اوسطكا

اوسطكا او ابا او فاشترى به كذلك ولو حلف لا يشترى صفا حنت بشر ان يته حنت بشر ان يته حنت بشر
لما لم ولو حلف لا يشترى حنرا حنت بشر حلة الحن او شتر الحن او شتر الحن لان بانه ببيع حنرا
ولو قال احد شريكي عبد لصاحبه ان كنت اشتريت منك امس فصيل فهو حر وقال الآخر لم الك
بعته فهو حر عتق العبد لان كل واحد اقر بحصول العتق من جهة صاحبه ولو ساءم نوبيا بعتة وابت
البائع انه يفتق من اثني عشر فقال المشتري ان اشتريت يا ثني عشر فعبد ح فاضريه بثلثة عشر
او باثني عشر ودينار حنت لان عقد يمينه على ان لا يترتم هذا القدر فلما وقد الزمة وزيادة
اذ ملزم ثلثة عشر ملزم لاثني عشر ولا يترتم لو قال البائع ان باعه بعشرة فعبد ح فباعه باحد
او بعشرة ودينار لا يثبت لان غرضه ان لا يزل ملكه بعشرة ولم يزل كذا لو باع بعشرة لم يثبت
لان للمعوظ لم يوجد وهو العشرة والفرض يعتبر في المعفوظ وكذا لو قال البائع عبد ح ان باع منك
بعشرة حتى تزيد فزاد دينارا او ثوبا لم يثبت لوجود الشرط وهو الزيادة وكذا لو باع بعشرة
لعدم البيع بعشرة ولو قال ان باعه بعشرة الا بزيادة او اكثر لم يثبت بعشرة لان العشرة تحولت من المستثنى
الي المستثنى لان تزييد العشرة في موضعها يبطل الاستثناء لانه يصير استثناء البيع بالكثر من عتق
من البيع بعشرة وهو محال فصارت التقدير بعد التحويل ان باعه بغير الا بزيادة على عشرة وهذا لان
الاستثناء اما لولا لدخل تحت القدر وهذا لما يكون ان كان استثناء من اصل البيع لامن البيع بعشرة
فصار المستثنى البيع بزيادة على عشرة والمستثنى منه سائر البيع مع ذلك بيع لم يفتق نصفه المستثنى
حنت بخلاف حتى لان يمينه انقضى على عقد يمينه وهو البيع بعشرة الا انه ادخل فيه غايته والغاية
تقع بنوع واحد فلا حاجة الى تحويل العشرة عن مطلقها والبيع بعشرة غير البيع بعشرة فلا يدخل
تحت التميز ولو باعه بعشرة ودينارا في قوله الا بالكثر لم يثبت استثناءا ولم يثبت قياسا لان المستثنى
البيع بالكثر من عشرة والبيع بعشرة ودينارا لا يكون بغير اكثر من عشرة لان الشيء لما يكثر بخسنة لا يغير
جنسه والدرهم والدينار جنسان حتى لا يثبت ربحا في الفضل بينهما وجه الاستحسان ان غرضه
طلب الزيادة وقد وجدت بالضم لانها جنس واحد حلا حتى يضمن في الزكاة وحقيقة لان كل
واحد من خلقة ولو قال المشتري ان اشتريت بعشرة حتى يفتق او الا بالكثر فاشترى بعشرة ودينارا
حنت استحسانا والقياس ان لا يثبت لما وجه الاستحسان ان الدرهم تكل بالدينار فصارت ثانيا
بعشرة فثبت لان شرط جنسه الشتر بعشرة او اكثر بشرط برة الشتر باقل من عشرة ولو ساءم عبدا
خمسة فقال البائع هو حر ان حطت عنك من الف شيئا فهو على المساومة حتى لو باع خمسين يوما

المشترى عتق لانه وان كان اسقاط البعض بعد الوجوب الا انه خل على اسقاط البعض المسبب بدلالة
المساومة ولو زاد من غيره بان قال ان عطفت من ثمنه شيئا فهو على الخط حقيقة وهو اسقاط
البعض بعد الوجوب فلو حط بعد البيع لا بحث بزواله عن ملكه حتى لو كان الجزاء عتق عبدا حتى
لا بحث يحط الكل او حصته قبل القبض او بعده لانه ليس يحط بل هو ابراء

باب المني في الحج والصلوة والصوم

وغيرها الاصل ان النذر احتدا بالشرع وان الشهادة على النبي تورد وان الصوم
امسك بمقتضى النية في وقته والصلوة اركان معهوده وان ذكر المصداق في الصوم ينصرف
الى اليوم والصلوة الى الركعتين وجعل قال وهو في الكعبة على المني في بيت الله تعالى او في
الكعبة فعليه حجة او عمره ماشيا وان شاء ركب دارا فاولا يلزمه شيء قياسا لانه التزم
المشي الى بيت الله تعالى وهو ليس بقربة مقصودة بل هو وسيلة لما هو قربة كالوقوف للسجدة
والنذر انما يصح ما شرع قربة لعينه لا لغير وجه الاستحسان ان هذه العبارة صارت كناية
عن التزام الاحرام عرفا اذ الاحرام باحد السكليات لا يكون لاشيئ فكان من لوازم الاحرام ذلك
اللازم واردة المزمع كناية والعرف لا يختلف في كونه في الكعبة او خارجها منها واذ ثبتت
هذا في المني الى بيت الله تعالى ثبت في المني في الكعبة والى مكة دلالة اذ الكعبة وبيت الله تعالى
لمس واحد ومكة مصر فينا بيت الله وغيره من بيوت الناس فضا ذبيت الله مذكورة بذكر مكة
مردودة ثم اذا الزم الحج او عمره ان شاء اعتمر او حج ماشيا لانه التزم القربة بعينه الكمال لقوله
من حج ماشيا فله بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قبل وما حسنات الحرم قال واحدة بسببها
وان شاء ركب دابة لم يبر شاة لقوله عليه السلام من ركب دابة لم يركب دابة ولا يركب دابة
ماشية ولو قال على الخروج او الدخول الى بيت الله تعالى او المني الى الحرم او الى العنقا والردة
او الى المسجد الحرام لا يلزمه شيء وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في قوله على المني الى الحرم او الى
المسجد الحرام يلزمه حج او عمره لا شتما لكل واحد منها على البيت كاشتمال مكة وله ان التماس
يا في لزوم شيء في الفصول فليس في نظمه ما ينبغي عن التزام الاحرام واستحسانا فيما عارف
الناس التزام الاحرام والتزام الاحرام بغيره الا لفاظ غير متعارف ولم يرد فيها نص فوجب العمل
بالقياس ولو قال عبدي حر ان لم اجد الغنم فشهد شاهدان بخبر بالكوفة العام وهو يقول
حجت لم يفتق عبدي وقال محمد رحمهما الله يفتق لانه شهدا بالثبات امر معلوم وهو الخبر بالكوفة وحج

ومن ضرورة تحقق شرط العتق وهو عدم الحج ولما ان فعل شهادة قامت على النفي فلا يقبل
كالمشهدا انه لم يحج وهذا لان الشهادة بالخبر باطلة اذ لا مطلب له ولا يدخل تحت القضاء في
النفي مقصودا او الشهادة على النفي مقصودا باطلة فان قيل الشهادة بالنفي انما يقبل وقوعها
عن غير علم فاذا وقع العلم بذلك وجب القبول بذلك بخبر الكوفة وقع العلم بالنفي فوجب القبول
بخلاف شهادة تها ان الحج لانا لا ندري هل شهد عن علم ام بنا على ظاهر العلم فلذا لم يقبل
وطهرا لو شهدا على رجل ناسيما يقول المسيح ابن الله ولم يقل قول المضاركة وهو يقول
انا وصليت به قول المضاركة قبلت هذه الشهادة على النفي لا خاطب علم الشاهد به كذا معناه
قلنا البيئات شرعت للاثبات لا للنفي فكانت الشهادة على النفي مردودة ولا يلتزم في
وفتي تيسيرا اذ قد اخرج وأما في تلك المسئلة فان عبارة عن السكوت وهو امر ثابت مكان
فان قيل الشهادة على النفي انما تقبل اذا لم تكن مقرونة بالاثبات اما اذا قرنت به تقبل كشهود
الارب اذا قالوا ان هذا وارث فلان لا تعلم له وارثا غير فالتقاضى يقبل قولهم لا تعلم له وارثا
غيره حتى يدفع المالك الى المشهود له بلا تلوم والمشهود به هنا امر ثبوتي والنفي يثبت ههنا
فاوحي ان يقبل قلنا الارث ما يدخل تحت القضا فيكون مقبولا فيثبت النفي فيمنه فاما النفي وان
كان ثبوتيا لكنه لا يدخل تحت القضا فلم يكن مقبولا في النفي مقصودا فان قيل ذكر في المسئلة
ان الشهادة على النفي يسمع في الشرع وطهرا لو قال لعبد ان لم تدخل الدار اليوم فانت حر
انه لم يدخل الدار اليوم يقبل ويقتضى عتقه وما نحن بصدد من قبيل الشرع قلنا هو عبارة عن
امر ثابت محال وهو انه خارج الدار ولو حلفت لا يصوم فصام ساعة بنية ثم افطر في يومه
لان الشك في فعل الصوم وطهرا القدر يصير فاعلا بفعل الصوم اذ الصوم امسك عن الفطر
الثالث في وقته مع النية فاذا اصبح صار صائما فقد وجد ذلك وما زاد عليه تكر وطهرا يقال
صام فلان ساعة ثم افطر وتكرر المحلوف عليه ليس بشرط تحقق الحث ولو حلفت لا يصوم
صوما فاصبح صائما ثم افطر لا بحث لانه ذكر الصوم مطلقا فينصرف الى الكمال وهو الصوم المحتجب
حسرا المفيد حكم بصورة اصل الصوم مستفادا لا يصوم والكامل ما يمتد الى الغروب وقوله يوما
مفترج في تقدير الصوم فيه ولو حلفت لا يصلي فقام وقرا ركع ثم بحث ولو قيل المدة بالسجدة
بحث والقياس ان بحث بالشرع كاي الصوم وجه الاستحسان ان الصلوة عبارة عن القيام
والقراءة والركوع والسجود فانه يتحقق كلما لا يسمى صلوة الا بتمامه لا يقال صل ركوعا او قاما

في قوله
لو حلفت
لا يصوم
فصام ساعة
ثم افطر

وانما قال في ركعة ولو حلف لا يصلي صلوة لا يحث ما لم يصل ركعتين لان الصلوة المطلقة ينصرف
 الى الكفاية وادناها ركعتان شرعا لان النبي عليه السلام لم يصرح بالركعة الواحدة ولو حلف
 لا يصلي حثت بالفاسد الموقوف او جود حثت وهو المليك من الجانبين ولا يحث بالباطل لعدم حث
 ولو حلف لا يصلي ركعة فثمة بها امرأة بلا اذنها وفي بصره واجازت حثت خلافا لابي يوسف رحمه الله
 وكذا السئلة ان تمام النكاح بالنكاح وهو بطلانها وفي بصره فلم يكن تزوجا مطلقا بل كان حثا
 ولحمد رحمه الله ان الاجازة عند النكاح الموقوف منه بركة وكان تزوجا بركة فيحث وذلك في الجامع
 انه يحث بلا ذلك خلاف ولا يحث بالنكاح الموقوف والفاسد لانه عبارة عن العقد الميقن المحل
 ولو حلف لا يصلي لا يحث بالفاسد لانه يرد بها التقرب الى الله تعالى وهذا بالصحيح ولو نذر الكلام
 الى بعد ما فعل حلفا به فاصلي وما تزوج يقع على الصحيح والفاسد بالنكاح والصلوة وكذا في الصوم
 لان النقص في الإيجاب لا يعلق الغرض به ولو حلف لا يصلي للجمعة معه فسبق بركعة وقضى ما فاته
 لا يحث لان المسبوق مفقود بخلاف الاصح لانه كان حلفا لا مام ولو قال عند حران ادرك الظهور
 مع الامام فادركه في الشبهة حثت لان ادراك آخر الشيء ادراكه ولو قال عند حران ما كنت من
 رمضان في هذه الليلة فسأله ساعة حثت لان الداعي الى البصر غيظ لحقه منه وذات الحزم
 المسألة على الإطلاق فيتناول العليل والكثير ولو حلف لا يصوم رمضان بالكوفة لا يحث الا بصوم
 كل شهر بما لا يسهل ولا يصوم رمضان وهو من يعجز بها ولم يصم لم يحث لانه لم يصم
 بالكوفة ولو قال ان افطرت بالكوفة فهو على يمينه يوم الفطر لما حثه لو كان لها يوم الفطر لم ياكل
 ولم يشرب حثت لانه يقال افطرتا ببلد كذا الى عبدنا وتركتنا الصوم ولو قال ان افطرت
 عندك الليلة فهو على حقيقته الا فطار للعرب ولو حلف لا يركب هذا في رمضان بالكوفة فهو
 على الكيفية للعرب الا اذا عني زوجه فيصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولو حلف لا يصلي
 فهو على الدخ الا اذا عني الكيفية والجمع في الكل العرب ولو حلف لا يتزوج فحرمه وهو يعرف بحرمه
 فهو على العقد فحث بالنكاح الفاسد لان المحل لا يقبل غيره ولو قال طها بعد ما تزوج ان طلقته
 فلذا فهو على التلظ به لان الإطلاق المتصور في هذا النكاح هو المتاركة فحل عليها بدالة الحاب
 ولو قال من حل له لا يحث الا بالطلاق بعد النكاح الصحيح لقبول المحل الحقيقة ولو قال لله على
 الصوم يقع على الصوم يوم لانه محذور شرعا وصيام على ثلاثة لانه اقل ما وجب الله تعالى باسم الصيام
 وطعام مسليز على نصف صاع للاعتبار بايجاب الله تعالى وطعام مساكين او مساكين على عشرة لكل واحد

فصل في

نصف صاع لان الجاهل العبد معتبر بايجاب الله تعالى حتى لا يصح نذره فيما ليس لله تعالى من حريمه
 ايجاب الطعام المتيقن بالمساكين في النص اذ ناه عنه واعلاه ستون خمينا على المتيقن وعن عراقيه لانها الاذنية
باب
في النكاح
في النكاح
 وفيها الاصل ان مثل الشيء لا يكون بعهده رجل قال لامرأة كل ثوب البسة من عذر ذلك فهو حث
 فملك قطنا فزنته ونصح ثوب فلبسه فهو حث عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابيس فهدى ولا خلا
 ان القطن او القز اذا كان في ملكه يوم حلف المسئلة كما لها انه حثت ومعنى الحث في التصديق
 بركة لانه اسم لما اهدى اليها لانه ان النذر لا يصح الا في المالك ومضافا الى سبب المالك لقوله عليه السلام
 لا نذر فيما لا يملكه ابن آدم ولم يوجد احدهما اذ غزل المرأة واللبس ليسا من اسباب المالك لان غزلا
 قد يكون من قطنها وله انه اضاف النذر الى سبب المالك لان غزلا سبب لوقوع المالك للزوج لانه
 شاتق من الامن قطن زوجها عادة وما نقله منه يصير ملكا له ومطلق البصر ينصرف الى العقاد
 فكان النذر مضافا الى سبب المالك فيصح كذا لو قال كل ثوب اشتريه فهو حث فاشترى ثوبا لزمه
 ان يبعده ولهذا يحث اذا غزلت من قطن مملوك له وقت النذر وانما يحث به لانه اضاف الى سبب المالك
 وهو غزل المرأة لانه ملكية القطن لان القطن لم يصمد لورا حتى يضاف اليه ومن حثت لا يلبس
 خليا فلبس خاتم ذهب حثت لانه لا يستعمل الا للزين وهذا حرم استعمال الرجال فكان كالملا
 معنى الحث في ذلك تحت المطلق ولو لبس عند لؤلؤ غير مرصع يحث عند ابي يوسف رحمه الله
 وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يحث ومثله كان فيه ترمصيح يحث اتفاقا وعلى هذا الخلاف اذ البصر عند
 زبرجدا وزمرد غير مرصع لهما ان اللؤلؤ الخالص ينظم اسم الحلي قال الله تعالى وتستحي حوا من حلية
 تلبسونها وانما يستخرج من البحر اللؤلؤ الخالص قال يكون فيهما من اساور ومن ذهب ولؤلؤ له ان
 العادة لم يجر الامر معا بذهب فضة وقيل على قياس قوله لا بأس بان يلبس العتيان والرجال اللؤلؤ
 وقيل هذا اختلاف عصر زمان فالناس في عصره لا يتحلون باللاتي غير مرصعة فافق ما عاين في زمانه
 وفي عصره يتحلون بها غير مرصعة فافق ما عاينا وقوله اقر بلى عرفه يد يارنا فينقضي بقرها لان
 التحلي به على الافراد معناه ولو لبس خاتم فضة لم يحث لانه ليس حلي كما لان الحلي ما يستعمل للزينة
 لا مثالة وخاتم الفضة لا يستعمل للزينة يستعمل لاقامة السنة وطحا حل للرجال الخاتم خاتم الفضة
 ولو كان خليا كما لا حرم ذلك لان الزين في الذهب والفضة حرام على الرجال اذ ان لم يكن خليا كما لا يخل
 تحت مطلق اسم الحلي ولو لبس خليا الا او دملوجا او سوارا يحث سواء كان من ذهب او فضة لانه لا يستعمل

في

واللذين وطعوا الاجل للرجال ذلك سواء كان من حبيب وفضة ولو حلف بالجلس على الارض
جلس على بساط او حصير لا يحنث لانه لا يسع حاله على الارض طعنا ايقال اجلس على البساط
لا على الارض خلاف ما اذا حال بينه وبين الارض لئلا يحنث لانه يتبع له فلم يحنث ولو حلف بالجلس
على هذا الفاس او على هذا البساط او على هذا البورى فبسط فوقه فراشا او بساطا اخر او
بوريا اخر لا يحنث بالجلوس عليه لان الاعلى مثلا لا يحنث فلا يكون تابعا له فيقطع النسبة الى الاول
ولو حلف على الفاس فجلس او نام ان حلف عليه حنث لانه يتبع للفاس رتبة له فلا يقطع النسبة
عنه وذكر في المختلف لو حلف لا ينام على هذا الفاس فجلس عليه فراشا اخر ونام عليه قال ابو يوسف
لانه نام عليها حقيقة وعرفا فيقال نام على فراشين فصار كمن حلف لا يكلم فلانا نسلم على قوم هو
فيهم بقوله سلام عليكم وقال في الجامع الكبير لا يحنث وقيل هو قول محمد رحمه الله لانه مثله وهو غير
فلا يتبعه فكان يأتى على الاول دون الثاني ولو حلف لا ينام على هذا السطح او لا يجلس على هذا السطح
او الدكان فبسط عليه فراشا او بساطا او حصيرا حنث لانه يعد بايما او جالسا عليه غافا بالجلوس
على السطح والسريور والدكان يكون كذلك عادة الا ترى انه لو حلف لا يركب الفرس فوضع عليه
سرجا وركب حنث ولو وضع على النسيب سريورا او بني على الدكان ذكنا او على السطح سطحيا
لا يحنث لانه مثله فيقطع النسبة عنه ولو حلف لا يلبس هذه المحفة في اطباقها ولبس فوق
التيح واليسرة او جعل التيح ملحفة ولبس لا يحنث اما الاول فظاهر وكذا الثاني لانه يحنث فيصا
غير في خط الملحفة وكذا الثالث لانه انما صار ملحفة بصفة حادثة فصارت غير الاولى ولو حلف
بالجلس على هذا البساط فجعله حرجا لا يحنث بالجلوس عليه لانه لا يسع بساطا ولو نوى حنث لا الاسم
عادة لا بصفة حادثة اذ النوى ابطال الصفة وليس بصفة ولو حلف بالجلوس على هذا الثوب فثار او سراويل
فجعله قبا لم يحنث ثم جعله سراويل بر لأن شرط البر جعله قبا وسراويل طلقا وقد وجد
بخلاف الملحفة فانه لو حلف بالجلوس على هذه الملحفة قبا او سراويل المسكة جالسا لا يحنث لانه لما جعلها
قبا لم يحنث ملحفة فلم يجعل الملحفة سراويل الا ان جعل البعض هذا البعض في اليمين لا يحنث
عقدت على الثوب وبعد ما جعله قبا بقي اسم الثوب فاذ جعله سراويل فقد جعل الثوب سراويل
فبقي وقيل الثوب كالمحفة لان مثل هذا الكلام يراد به عرفا بيان حداثة الحياطة وسعة الثوب
بان جعل الثوب قبا والبعض سراويل لو حلف بالجلوس على هذه الدار بسانا وحاما جعلها بسانا
ثم حاما او بالعكس حنث وكذا لو جعلها يساما حاما حنث لانه لما جعله احدا ما زال اسم الدار وقوله في الثاني

بستان

والبستان او البيت والحمام في الدار ولو حلف بالجلوس على هذه الدار منزلا وحاما جعلها منزلا حاما
من لبقاء اسم الدار بعد ما جعلها منزلا فالمنزل دار وصيغة ولو جعلها اولا حاما حنث لانه اسم الدار

باب المنع في الضرب والقتل

وغيرهما الاصل ان ما يشترك الميت فيه لحي فالييمين وقعت على الحائز وما احتقن به لحي
يتقيد بالحياة رجل قال ان ضربتك او كسوتك او كملت ادخلت عليك او قال لامرأته ان وطئت
او قتلتك فبذلك حنث يتقيد بالحياة حتى لو فعل هذه الاشياء بعد الموت لا يحنث لان الضرب
اسم لفعل مؤنم والميت لا يتألم بضرب يه آدم واما ذلك ما بين وبين الله تعالى في عذاب القبر
فانه ثابت عند اهل السنة وان اختلفوا فيما بينهم فقال بعضهم نوى باصل العذاب وسكت عن الكيفية
لان الواجب علينا تقدير ما وردت به السنة المستفظة وهو التعذيب بعد الموت فهو حنث
ولا يستعمل بكيفية وعند العامة يوضع فيه الحيوة لان الالم لا يكون بلا علم والحيوة شرط للعلم
ثم اختلفوا في كيف يوضع فيه الحيوة بقدر ما يتألم لا حيوة مطلقة وقيل يوضع فيه الحيوة من
كل وجه ومعنى كسوتك مملكتك عند الإطلاق يقال كسا الأمير فلانا الى ملكه وهو المارد بقره
او كسوتهم والمليك من الميت لا يتحقق لان الموت ينافي بقاء الملك فلا ينافي ابتداءه اولى الا ان يترك
الستر فيحنث فيصدق لان فيه تشديدا عليه وقيل ان كانت يمينه بالفارسية حنث لانه يراد به
اللباس والمقصود من الكلام الإتمام وذا بالاسماع وذو لا يتحقق بعد الموت قال الله تعالى انك لا تسبح
الموتى فان قيل روى ان قتيلا يدرك من المشرك لما التقى في القليب قام رسول الله صلى الله عليه وسلم
على رأس القليب وقال هل جدم ما وعدتكم حقا فقال عمر بن الخطاب انك لم تكلم الميت فقال ما انتم
باسمع من هؤلاء قلنا هو غير ثابت فانه لما بلغ هذا الحديث غابته عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت كذبتم
على رسول الله قال الله تعالى انك لا تسبح الموتى وما انت تسبح من القبور والغرض من الدخول
عليه السلام بتعظيمه واحسانه بتحيته اود يارته ولا يتحقق الكفر بعد الموت لانه لا يوارى الميت ولما
يراد قبره قال عليه كنت قد نسيكم عن زيارة القبور الا فرورها ولان الميت كالتاب في حق
الاحياء ومن طاف بباب رجل لم يعد زيارته ولو دخل عليه وهو نائم لا يعد زيارته فصار اولى
والغرض من الوطئ والتقبيل قننا والشهوة وذو لا يتحقق بعد الموت فان قيل اليس ان النبي صلى الله عليه وسلم
قتل عثمان بن مظعون بعد ما اذبح في الكفن وقيل انك لو بكى رضي الله عنه فابى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد ما اذبح في الكفن قلنا فاضرب من الشهوة او التعظيم والموت لا ينافيه وتقبيل النساء لا يقتضاه
الشهوة

فيستبد بالحياة حتى لو كان للشفقة أو العظم كاي ولد والوالد العالم قبل لا يتبدل بالحياة
 وقيل يتبدل أيضا لان الأوهام لا ينصرف لي فيبدل الميت خلاف ان غسلك او حملك او مسكتك
 فانها لا يتبدل بالحياة لان الغسل يرد به التطهير والتطهير وذا يتحقق في الميت لا ترى له حيث
 غسلك الميت تطهير الله فكيف يتبدل فيه ولا يصلح على ميت قبل غسله لم يكن وبعد كوز ومن حاله
 ميت لم يغسل لحي ولو كان غسلا جاز ولعل يتحقق بعد الموت قال عليه السلام من حمل ميتا فليستوا
 والمستل للعظيم والشفقة فيحقق بعد الموت والابناء من التطهير والميت محل لها ولو حلت لا يقرب
 امراته قد شرعها او خنتها او غصتها او وجأها او قهرها حيث وقال الشافعي رحمه الله لا يجنب به
 قال بعض مشايخنا رحمه الله لان هذه الاشياء لا تنبع ضربا ولنا ان الضرب عبارة عن الايلام وقد
 الايلام وينبع في الوقت هذا ضربا تالوا هذا اذا كانت هذه الافعال في حال الغضب فلو كانت في حال الملاحة
 لا يجنب لانه لا يبع ضربا بل ما رجة وقيل ان كانت بينه وبينه الفارسية لا يجنب بل هذه الافعال ولو قال
 ولو قال ان لم اقل فلانا فامرته طالق وقلان ميت وهو عالم به فيعتقد ميتة لم تصور البر لان الله تعالى
 قادر على اعادة الحياة في الروح لا يموت لكنه زال عن قلب فلان والله تعالى قادر على اعادة
 اليه فاذا اعادة اليه امكنه قتله ثم كجئت للحال للحي عادة كسلة حضور السار وان لم يكن عالم بموته
 لا يجنب عند اية حبيبة رحمه الله لانه عند ميتة على اذها في روح قائم به زمان نفاد اليمين وازها
 روح قائم به زمان نفاد اليمين حيل غير متصور فلا يعتقد اليمين فلا يجنب حرورة وعند اية يوسف
 يجنب لان الصور شرط عند ما لا نفاد اليمين بلقائه خلافا لايه يوسف كافر في مسألة الكوز
 لانه لا فرق في تلك المسئلة بين ان يعلم ان الكوز لاما فيه ولا يعلم في الصحيح خلافا لما يقوله مشايخ
 العراقي لانه عند اليمين على شرب ماء موجود في الكوز والله تعالى وان حدث في الكوز ماء فليس هو
 ذلك الماء الذي كان موجودا في الكوز وقت اليمين بل هو الماء الذي كان يعلم موت فلان لانه عند
 يمينه على قتل فلان فاذا احياه الله تعالى فهو فلان فكان ما عقد عليه اليمين ميتا ونظير
 الكوز ان يقول الله لا تقتل هذا الميت فان يمينه لا ينفذ لانه عند يمينه على توبة حياة معدومة
 زمان الخلق لو احدث الله تعالى فيه حياة لا يكون حيوة حلف على توبتها لان هذه موجودة
 وتلك معدومة وعلى هذا الخلاف مساليد منها اذا قال ان فلانا فلم املك فيه حرفة
 معه فانطق شيئا لم يمت عند ما وعده يمتق ومنها اذا حلف لا قضين حقه غدا
 فقضاء اليوم او حلف لياكلن هذا الرغيف غدا فلكه اليوم سقطت اليمين عند ما خلافا لاي

ومحمد

ولو

ولو قال انت طالق ان لم اهدم هذا الحائط اليوم او ان لم انقضه فهدم بقصد ومعنى اليوم
 حيث ولو قال ان لم اتسن لا جئت لان الهدم والنقض دفع كل البناء فلا يقال هدم الحائط
 او نقضها ما لم يهدم كله او ينقض كله ولعل الواسع اجر رجلا يهدم حايطة او ينقضه
 لا يمتحن الاجر ما لم يهدم كله كالواسع اجر لبنى له حايطة لا يمتحن الاجر ما لم يهدم كله والكنس
 المشق المعتبر وهو ابطال بعض تركيب الشيء مع بقاء اصل التركيب فان عني بالهدم صدق قضاء
 لانه نوى بالهدم لفظه وفيه تخليط وبطلانه صدق ديانته لا قضاء في الصحيح ولو قال لامرته ان
 حاتمك او باضعك او طيبتك واغتسلت منك فهدم حر فهو على الجاهع في الفرج للفرق بين
 مؤلما وان نوى ما دون الفرج حيث به ايضا فيصدق فيما عليه لا فماله ولو قال ان اقبل
 او اقبلت او اقبلت من لا يجل على الجاهع الابالنية لان الايمان ليس بصرح في الجاهع فان الرجل
 قد ياتي امرته للجاهع وقد ياتيها للزيارة ولم يصرح احد الوجهين بكنه الاستعانة فلا يجل على الجاهع
 الابالنية لان الكلام متى احتمل جميعا او وجها لا يمتنع احد الابالنية وكذا الامانة ليست
 بصرح في الجاهع فان الرجل اذا قبل امرته فقال احبب مني في الحديث كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يعصيت من بعض نساءه وتخرج الى الصلوة ولو قال ان طيبت فهو دوس لانه اذا ذكر مطلقا غير
 منصوفا في المرأة يراد به الوطى بالرجل والى الله تعالى ولا يطرون وطئا وايضا لم تقا وها وان
 نوى الجاهع صدق في الصرف عن الدوس فيجنب به لانه حقيقة وبالجاهع لا قراره ولو قال
 ان فتصنت بكنه فهو بالالة المخصوصة الا ان ينوي الاصبح او غيره فيصدق في الجنب
 لاي الصرف والجنس الكتابية على لفظ وغيره الا ان يصلح بالباء حتى لو قال ان اجرتني ان فلانا
 قدم او ان كتبت لي ان فلانا قدم فاجرت او كتبت حيث وان لم يقدم ولو قال ان اجرتني بذكره
 او كتبت لي بذكره فاجرت فيه فهو على الصدق لان الشرط في الاول مجرد الاخبار او الكتابة وفي الثاني
 اخبار او كتابة ملصق بالقدم فلا يتصور قبل وجوده وعلى هذا ان اجرتني ان امرتي في الدار
 وان اجرتني بكنه امرتي في الدار والعلم والبشارة على لفظ قبله بالباء او لا والحكم شرط حتى
 لو قال ان علمتني ان فلانا قدم او ان علمتني بذكره فهو على الصدق لان الاعلام اثبات العلم
 وهو اليقين بالشيء على ما هو به وانه لا يتحقق بالكتابة بشرط فيه كون الحالف جاهلا به لان اعلامه
 مع ثبوت علمه لا يتصور خلاف الكتابة والبشارة كالاعلام فيعتبر فيه الصدق وكون المبرر به
 جاهلا بالاجر لانه اسم خبر صدق ما رقتا عفا ولو نوى غير ما ذكرنا صدق ديانته وقضاء

الحج

لا يتنازلها النكحة لقناد بينها حلف لا يفعل كما تركه ابدان في القول مطلقا فيبقى عدم الفعل
في جميع النعم من زوال عموم النفي ودخوله في جزائه بما في عدمه في جميعه وان حلف ليفعل كذا
في ميمه بفعله من لان شرط الفعل واحد غير معين لانه موضع البناء ولما كانت لوقوع البناء
عن الفعل في الجلال الداعل او محل الفعل ولو حلف في ان لا يفعل بكلمه اعم يعرفه فيقيد بتمام الآية
لاني عرضه دفع شره او شر غيره بلا اعتبار بجزء فيقيد بتمام الآية لانه لا يقدر على تاديبه بقدره
ولا يمتد والى الموت او بالعزل في ظاهر الآية وعن ابنه يوسف رحمه الله انه يجب لرفع اليه بعد العزل
لانه حينئذ لا احتمال ان يولى ثانيا فياخذ بالاداء كذا لو حلف الوالي رجلا او رب الدين عزيمه او الكفيل
بالامر المكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا بآذنه فيقيد بالخروج حال قيام الولاية والدين الكفالة لان
الاذن ما يصح من قبله ولاية المنع وولاية المنع حال قيام هذه الاشياء ولو قال لامرأة ان خرجت من
هذه الدار او قال ان خرجت امرأة من هذه الدار ففعله حرم او حلف ان لا يقبل امرأه في حرمها
اباها او قبلها بعد ما اباها حرم لانه لم يوجد دلالة التقييد بحال قيام الزوجية وان قال الا
بأذني فيقيد بتمام الزوجية لما لم ولو حلف لا يحب عبدا لفلان فوجهه له ولم يقبل ان كان الموهوب
غائبا لم يحث اجماعا وان كان حاضرا حث استحسانا وقال في رحمه الله في قول لا يحث ما لم يقبل
وفي قول ما لم يقبل فيبقى على هذا العارية والصدقة والاقراء والوصية له ان المطلق ينصرف
اي الكمال كالحق بالقبول القبول لان التملك لا يتم بلا تملك وذا بالقبول في البيع ولنا ان الحببة تملك
بلا عوض فتم بالواهب والقبول شرط ثبوت الملك والملك حكم الحببة وشرط الحبث للحببة لاحكامها ولهذا
يقال وهبت ولم يقبل لان عرضه منع نفسه عن اظمار الجود وذا حصل بنفس الاجاب فيحصل الحبث
بالاجاب اذا ثبت هذا في الميمه ثبت في غيرها لان كل من تملك بلا عوض بخلاف البيع فانه لا يحث فيه
الا بالقبول لانه معاوضة فاقضى التملك والتملك ولو حلف لا يشتم رجلا لا يحث شتم ورد ايا سمين لان
الرجل اسم له والحيمة طيبة ولا ساق له لغة وعن فاوليا سمين في الورد ساق فلا يتنازل عما ذكرنا
والبنفسح والورد يتعان على الورد دون لادع في عرفنا كذا قاله ما اخبرنا ولو حلف لا يشتمك
بنفسها او لا يشتمك وردا يقع على الورد وقال في اصل الجراح الصغير البنفسح يقع على الدهن
والورد يقع على الورد في الرق بوجه الى عرقه واخبرنا وقع على المدقوق الدجاج والمخار والابل
والبيوع والخزور والبقر والبغال والبغلة والشاء والخنزير والجار والفلان اسماء احكام فيتناول الذكر
والانثى والنساء والافراد الامرى في قوله عليه السلام في خمس من الابل شاة فانه لا يختص بالذكر وقال لما

في الورد

لما حرمت يد يد المحدثات في حرم الدجاج وضرب بالنواقيس والصوت لما يكون الذكر وتظهر
الفايدة في الخلاف باكلها وشراها وعن ابنه يوسف رحمه الله ان المبعقة لا يتنازل عنها لانه اسم للأنثى
قال الله تعالى لمعاذرة منار قلنا الى ذلك النور وانما قال منار لظاهر النائية في الدجاجة
والناقة والبعوضة والحمار والافان والركلة للأنثى والديك والنور والكبش للذكر والخنزير والورد
للجمل والبق لا يتنازل الجاحوش للعرف لانه ليس من البقر وطعامه في الزكاة ولو قال ان دخل
داري هذا احدا وكلهم غلامي او ابني هذا لا يدخل الخائف فيه لانه صار موقفا بالكنية واحدا
نكحة فلا يتنازل ما وسواك ان الدار ملكها ولا لانه انما خرج عنه بالعرف في ذل لا يثبت لعدم الملك
وان عني نفسه صدق للاحتمال ولو قال ان كل غلام عبد الله بن محمد هذا انسان ففعله حرم فكله الخائف
وهو عبد الله بن محمد وهو غلامه حيث لان الاسم العلم وان كان معرفة فيه ضرب من التخييل لان
السمي هذا الاسم مع هذا النسب كمن يخلف المرفق بقاء التكلم او كما في الخطاب لان الكنية اعرف بالمعارف
ولو لم يصف بان قال ان دخل هذه الدار احدا وكلهم هذا العبد او هذا الابن احدا يدخل حوله لانه
لم يعرف نفسه شيئا فبقى دخلا في النكحة ولو قال دارك او عبدك يدخل الخائف دون المضاف اليه
صار موقفا دونه ولو قال ان البست هذا القيص احدا فليس لا يحث لانه عرف نفسه بالكنية ولو
قال ان لبس هذا القيص احدا فليس حيث ولو قال فيقبض فليس لا يحث ولو قال ان لبس هذا العبد او هذا
الامر من احدا لا يدخل فيه صاحب اليد اضاف ولم يصف لان تعريفه بالكنية ولو قال
لا حق ان شتمتك المسجد فكله فالشرط كون الخلاف في المسجد لان الغرض تزييه المسجد عن الخش ولو قال
ان ضربتك او جرحتك او قتلتك او شتمت او شتمت فليس فالشرط كون المحلوف عليه فيه لان الغرض صيانة المسجد
عن التلوث بالدم وذا لما يكون اذا اعتبر مكان المحلوف عليه ولو قال ان قتلتك يوم الجمعة فكله حيث
نوته فيه يخرج بعد حلفه لا قبله حتى يرضيه يوم الخميس بعد العيم ومات يوم الجمعة حيث لان الخش
انما يصح فلا يرضي الروح فاعبر زمانه هو في الروح ولو جرحه او لا لم حلف ثم مات يوم الجمعة
لا يحث عندنا وعند من حيث لان التملك ثبت عند زهوق الروح وذا حصل بعد العيم ولنا
ان الايمان يقتضي شرا طاعة المستقبل لانه انما يقصد ما يتاخر الامتناع عنه والتمك سبب حرج ما يجر
لا يستطيع الامتناع عنه ونظيره ان تملك فانت تطلق ثم قال انت تطلق غدا تقع ثنتان في الغد ولو قال
انت تطلق غدا ثم قال ان تملك فانت تطلق بوجه واحدة وكذا لو جرحه في يوم الجمعة ثم مات يوم السبت
لم يحث لان الغد حصل يوم السبت ولو قال عبدك حرم ان كان في البيت لارجل فاذا في البيت بجره وحرم

او رجل وامرأة حيث ولو كان فيه رجل ودابة او متاع لم يحنث والاصل ان حلف المستثنى منه
في موضع النبي جائز لان المستثنى يدل على المحذوف لانه موضع الابواب لصحة قولك يا حالي
الزيد عذم حجة جاني الزيد فاذا صح حلفه وجب ايمانه على وفق المستثنى تحقفا
للاستثناء لانه لا يصح الا في النبي المستثنى طلب الموافقة حيث قصد المتكلم فاذا عرفت هذا
فنفقوا اذا كان في البيت رجل لا يحنث المستثنى خارج عن ايمانه فاذا كان فيه صبي او امرأة يحنث
لان المستثنى منه غير مذكور فوجب ايمانه على وفق المستثنى للتجاسر وذا احدى او اذني فصار
ان يكون فيه احد او اذني غير رجل والصبي والمراة احد غير رجل الا ان ينوي الرجل خاصة
فيدينه يانه فلا يحنث حتى يكون فيه رجال ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الشاة
حنث لان التقدير ان كان فيه حيوان الاشاة ولو قال ان كان فيه الاثوب حنث باسنان ودابة
وايضا لان المستثنى منه شيء كانه قال ان كان فيه شيء غير ثوب ولا يدخل سواك البيوت في شيء من ذلك
لانها غير مقصودة اذ البيوت لا يبنى عليها بطمر عنها ولو قال كل امرأة في تدخل الدار في طالق
وله اربع نسوة فدخلن طلق وان دخلت واحدة منهن لم يقع الا واحدة وكذا لو قال كل امرأة
اتزوجها في طالق فزوج امرأة فطلقت ثم تزوجها لم يطلاق لان كلمة كل تعم الاسماء والافعال
ولو قال كل امرأة دخلت في امة هذه الدار في طالق فدخلن طلق ولو تكرر الدخول من واحدة طلقت
بعد ذلك دخول ولو عادت اليه بعد زوج آخر ودخلت لا تطلق وفي كل ما زوجت يقع بعد زوج آخر
لما عرفت في كتاب الطلاق ولو قال كلمة في تدخل الدار في حرة وعبد من عبيدي حرة فدخلن
عتق وعقب عبد واحد يعني الخائف لان قوله وعبد نكرة في موضع الاثبات فيخص فان قيل
حكم المعطوف حكم المعطوف عليه قلنا نعم لكنه لم يعطف على امرأة ليعم بعومها لاختلافها اعرابا
لكنه عطف على في وليست بعامة وحشا وانما عرفت حرورية انها غير مستقلة بنفسها فوجب
صرفها الى المارة اليه عمت بكلمة كل لا يطرع بينهما فيما عطفت عليه وهو عبد لانه اسم صريح مفهوم
المعنى نفسه فلا يفرق حكمه من غيره ولو قال كلمة في تدخل الدار في حرة وزوجها وزواج
امايه عبيد او ولدها عتق او لادهن وازواجهن واما الجملوي فدخل دخول كل كل عتق واما
الازواج والاولاد فلان في الكلام لا يبتدأ به فيؤخذ حكمه من الأول وكذا لو قال بكلما بان قال
كلما دخلت امة لانه يقتضي عموم الافعال وقد علق بكل دخول عتاق الداخلة وعتق عبد حرة
عبيد وقد اثبت التكرار في الشرط فاذا تكرر الشرط تكرر جميع الاله حذره ولو قال كل ما دخلها

على حجة

فعلية حجة فدخل دورا لم يحنث به الا حجة واحدة لان كلمة كل تعم الاسماء والحجة متعلق بالدخول
عليه وانه ليس بعام لانه ما دخل كلمة كل لو قال فلي حجة لانه بعد ذلك حجة لانه كلام
لا يبتدأ به ولو قال بكلما لانه بكل دخول حجة فيها ولو قال كلما دخلت الدار فلي حجة ان
صارتك او فلي بين او ندنا وطلاق وعتاق ورج او هو يهودي او نصراني فدخلها مرارا وضره
بعد ذلك كل مرة او مرة تعدد بعد الدخول لان نقاد اليمين ثمانية معلق بالدخول فصار
كانه قال عند كل دخول فلي حجة خلاف قوله كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اضربك
فدخل فضرب حيث فان دخل ثم ضرب ثم حنث مرة اخرى لان الكفارة معلقة بهنك حرة
الاسم وانه متحد في نفسه وكذا الحلف بجميع اسماء الله تعالى كذا لو قال اقسم او اعزم او اسهد ولو قال
عبد حرة حلفت يمين حنث يتعلق الطلاق بفعله او فعل غيره او مسيئة الله تعالى لوجود الركن
وهو ذكر الله تعالى واليمين وعبد حرة الله لا يحنث بالعلق بمسيئة الله تعالى لان الشرط ما يكون
معدوما على خطر الوجود فيكون حادنا ومسيئة الله تعالى لا يوصف فلا يصح شرطها وابو يوسف رحمه الله
اعتبر صورة الشرط وعليه الفتوى وكذا لو قال انت طالق اذا جاء غدا واذا جاء اسر الشهر حنث
لانه علقه بحج الغد فصارت التعليق بالتدوم فان قيل يحتمل ان يستيقن الوجود فلا يصح شرطها قلنا
كونه شرط غير متيقن فان حدها الوفاة قبل محتمل لا يكون شرط لان الشرط ما يكون علما على تروك
اليمين ولو قال اذا حنث فانت طالق حنث لانه عبارة عن رد الدم فصارت التعليق مساويا لافعال
ولا يحنث بالعبادة بان يقول انت طالق غدا او اسر الشهر لانه اضاف الطلاق الى وقت والموجمل
من الطلاق كالمجمل كالمعلق ولهذا يقع الطلاق المضاف متارنا الاول حرة وحرة المعلق بعد معنى
حر امينه وكذا لو علق الطلاق بمسيئة نفسه او بمسيئة غيره لا يحنث بان قال انت طالق ان شئت او
اردت او شئت او اردت لانه علق بمسيئة فهو يملك معنى وتعلق صورة والدية المعاني وان علق
بشيء نفسه فذلك لان اللفظ يستدعي التملك الا انه في حق نفسه لا يتحقق فاختلف الشرط وذكر
في بعض المراتب حنث لان التملك من نفسه لغو فبقي التعليق خاصا ولو قال اذا حنث وطرقت
او اذا حنث جيعنة او حنثتين لا يحنث لانه تفسير للطلاق السني ولو قال والله والرحمن لا افعل
كذا فها يمينان فان فعلت كذا فان للطن ولو قال والله والرحمن فيمن واحدة لان الثاني وصف
للاول كذا لو قال والله والله لان الثاني تأكيد الاول فلو قال انت طالق ثلاث حنث حنث لم تطلق
حتى حنث ثلاث حنث مستقلة لان الفيض جمع حنث حنث وجمع من جنس الافعال يقال حنثت حنثا

في كل يوم من هذه الايام
يجب ان يصوم المسلم
بما يقدر عليه من الصوم
فان كان له مال فليصوم
بما يقدر عليه من الصوم
فان كان له مال فليصوم

وحضه والبعل لا يصح ان يفرض على من حاله ثار به بينهما ولا يحسب بالحضه التي كانت فيما لان الشرط
تداعي في المستقبل ولا في تلك صريحا دخلات واكلات لا يقع ما لم يوجد ثلثا للثقل ولوقال
في حضه او مع حضه يقع بالثاني ولوقال انت طالق في ثلث ايام طلعت في الحال لان الايام صحت
ظن فاد لم يكن طرفا حتى يقع في ايامها ويجز القيام منها فيقع في الحال ولوقال في ثلثه ايام لا تطلق
حتى يحل اليوم الثالث لان الحلي فولا يصح ان يفرض على من طار وان قال في ثلثه ايام لا تطلق
حتى يحل تلك الساعة من ايامها من اليوم الرابع ولوقال في بعض النوازل الاكل فلا يابو ما اوقالت يومين
سكت في الاول في تلك الساعة من العدة لانه لا يكمل الا به فدخل الليلة خروا وفي الثاني في تلك الساعة
من اليوم الثالث ولو حلف في الليل لا يكمل فلا يابو ما يكمل بقية ليلة ويومها حتى ان تغرب الشمس
لان ذكر اليوم لتوقيت الهين كانه قال حتى يضي يوم ولو نذر ان يصوم اليوم الذي يقدم فيه زيد فقدم
بعد النذر والاكل لا يجز في الام ليس بقرية وحمة النذر ان يكون المنذر قرية بخلاف ما لو حلف
ليصوم من الذي يقدم فيه زيد فقدم بعد النذر والاكل في يوم اكل فيجب الكفارة لان حمة عند التصور
عقلا وهو متصور اذ الصوم عند النذر صحيح عند ابن ابي ليلى ولو شرب الله تعالى الصوم بعد
يقع الاتي كيف شرعه بعد الاكل ناسيا وابو يوسف رحمه الله قاس النذر على البذر والرمه فقيما الصوم
ذلك اليوم ولو حلف لا يكمل في اليوم الذي يقدم فيه زيد فكل من اكل النذر ثم قدم زيد في اخره حيث
لوجود الشرط وهو صيرورة يوم العدم طرفا للكلام ولو كلف بعد الكلام قبل العدم لم يجز لان النبي
انفقدت حين العدم فحلت بعدة فعل سابق والتكليف قبل الحث لا يقع وكذا لو قال لا اكل في الشهر
الذي قبل قدم زيد وكلمة ثم قدم بعد شهر حيث ولو قال قن او مكاتب كل مولى لملكه
فيما استقبله فهو حر فلك عبد بعد الفتح لم يفتق عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما يفتق لغيره
بعد فصار كالموثر في قوله املكه بعد الفتح وله ان يحاذي اذ فعله الكلام فلفت حقيقته وطقا
لومك عبدا وباعه ثم عتق ثم ملكه لم يفتق ولو قال حر حره ان ملكك او اشتريتك فانت حرة
فارتدت وسببت بعد الحاق فلان لا يفتق عنده وعند ما يفتق بها على ما مر ان الملك ينصرف
اليه الكامل عندها وهو ملك بغيرها بعد السبي وعند ابي ما يتصور في الحال وهو ملك النكاح والشرية
عند الطلاق فاذا انصرف اليه وهو حار بطلت الحقيقة ولو قال بعد عتقي او ان ارتدت وسببت
وملكك فانت حرة صح حتى لو ملكك يفتق لانه على الحقيقة هنا بطل الحجاز ولو قال العبد لامة ان ملكك
او اشتريتك فانت حرة اذ امت فلان صارت مذبذبة مطلقة تعلق عتقا بالموت وان اعتقها لم ارتد

العتق

ولمقت بدله الحرب ثم سببت ثم ملكنا لم تعد مذبذبة لان المذبذبة كفتق معلق بالشرط فماتلق بغير
فلم ينف معلقا لان ذال يبقى له محله كما لو قال اذا جاء يوم الاصح فانت حرة ثم عتقها ثم اشتريها
بعد السبي ثم جاء يوم الاصح لا يفتق ولو استولدت امة الغير بالنكاح وطلتها فزوجت بغير فولدت
بننا فلان الاول حرم بعباد وولدت لان حق الفتح لا يسري اليه الولد للفصل حقيقة والحق
ثبت في الام حال كون الولد منفصلا فان زوجها فولدت بنتا لم يعبا لان حكم الاستيلاء وسكت
اليها فلوا اعتقت فارتدت فلان هذا السبي عدل كما كنت عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد
يحكم بيع الام خاصة لان الحق وجب لها بعد الملك لها منفصلا ولا يبي يوسف لان الحق ثبت في الام
على وجه يتكرر فوجب ان يثبت في الفرع كذلك خلاف المذبذبة لما مر ولو قال لعبد ان ضربتك
الا يوما او في يوم واحد او يوما واحدا له ضربا في اتي يوم شاء لاستئنا يوم منك فلو ضربها في يوم
متفرقا من ضرب واحد يوم لنفسه والاخر يوم للعبة حيث اذا غابت الشمس ولا يثبت قبل الغروب
لجواز ان يضرب الاول فيه فاذا غابت الشمس لم يضرب حيث يضربها في غير يوم الاستئنا لانت
ضربها في يومين غير مستثنى عن التميز ولو اعاد فيه ضرب الاول لا يثبت فلو ضرب الاول يوم السبت
لا يثبت لانه تكرر نصف الشرط ولو قال الا يوم اضربك فيه عم بالوصف الا اذا نص على الوحدة بان قال
الا يوما واحدا اضربك فيه او الا في يوم واحد اضربك فيه لان قوله اضربك فيه دليل العموم والواحد
نص على الاختصاص فاعتبار اوتي ولو قال لامرأة والله لا اقربك الا يوم اقربك فيه لم يصح مؤثرا
ابدا ولو قال الا يوما واحدا وقربها في يوم يصح مؤثرا بعد مغيبته ولو قربها في يومين حيث ولو قال
ان قربتك الا يومين حين عم ولم يصح مؤثرا ابدا لانه اضاف التكرار الى صفة عامة فتعم لان الاضافة
تجوز مجرى الصفة اذ بالاضافة يحصل التوضيح كما بالصفة ويدل عليه قوله تعالى ولحم خبز فانه
لما ذكر مضافا تناول جميع لحوم الخنازير ولو قال الا يوم احبسك لا يتم ولكن لا يصح مؤثرا ما لم يفتق
الحبس الذي يليه فربما او لا التعريف ولو قال لعبد ايكلمك هذه الخشبة فهو حر وحلها واحد
بعد واحد عتقوا لانه وصف كلمة التي بوصف عام ولو حملوها لم يفتقوا ان كان الحث يطبق حملها
واحد وحملوها عتقوا لان المراد فيما يحل عمله العموم على الافراد لاظهار الجلافة وفما شغل حله
الحل بطريق الاستقانة ولو قال ايكلمك هذا الرغيف فهو حر فاكوه لم يفتق واحد منهم لان المراد
انفراد احدهما اذ الرغيف يستوفيه الواحد فاذا عدم لم يثبت ولو قال ان لبست قميصا او لبست
على فاشتر او عتقت برغيف فكذا يشترط العقد فيها مجتمعا حتى لو لبس قميصا فزعه فلبس آخر لا يثبت

العتق

وانما بحث اذا اظهر منها لان ليس القبح والنوم على فراشين والتغذي برغيفين معادون ولو قال
 هذين ليعين في حكمهما لا يشترط الاجتماع لانه لغرض زيادة النعم ودفع الحر والبرد
 ولكن في الاول غايب فيعتبر صفة الاجتماع وفي الثاني جازية فلا يعتبر ولو قال ان اكلت رغيفين
 فاكلهما في يومين حيث لانه نص على مطلق الاكل دلالة الاجتماع عن فاعل ومفعول بخلاف التغذي
 لانه عبارة عن اكل يقع به الاكتفاء في وقت واحد فان نص على قدر يعبر وكذا لو قال اكلت رجلا او
 اشريت عبدا ولو قال لرجل ان ملكنا او اشترينا عبدا فبعد ذلك عبدا او اشترينا
 احدهما وبيع من الآخر حيث لانه لا يقدر في لفظه ولا عرف ولو قال ان اكلت الارغيف او ان
 تغذيت الارغيف فاكل رغيفا او تغذيت برغيف ثم اكل بعد فاطعة او جيعا او ارضا
 وكذا حيث لو اكل قبله او بعد لانه اكل غير المستثنى فالسنة باقية له ولو قيل له انك تاكل اليوم
 رغيفين فقال عبدا حران كل اليوم الارغيفان او غير رغيف فهو على الخبر خاصة لان السؤال
 يؤد معاداة في الجواب في السؤال وقع عن شيئين عن العذر والوقت وهو اليوم فاحتاج الى
 جوابا بخلاف ما مر ولو قال عبدا حران كل اليوم اكلت الارغيفين فهو على الخبر خاصة لان
 الكثرة لا يستعمل الا في شئ المتحد بخلاف فصل المساومة لان الغرض تحصيل الربح فيعتبر فيه
 اصل المايمة ولو قال عبدا حران اكلت اليوم الارغيفين ولا يمت له فاكل رغيفا بل او جيعا
 او سمن او زيت او غسل او ملح او خل او شي من الادوية كمنع عبد يوسف ٢ وعند محمد رحمه الله
 اذا اكل ما يقدر على اكله وجد كالمحنت ولو اكل ما هو ادم اتفاقا لا بحث لانه يقع للرغيف
 مضار مستثنى بقا فاما ما يمتنع فيه الاكل مقصودا فلا يصح بيعا ولا يبيع يوسف رحمه الله انه يوكل
 بتعاضد فاقول ان اكل اليوم الارغيفين وان اكله مع هذه الاشياء وينبغي ان يكون الاختلاف
 على عكس هذا لان اللحم عند محمد ٢ ادم وغيره ليس بادم الا انه قال في هذه المسئلة انما تناوت
 كل ما كور فلا يخرج الا ما يوكل بتعاضد اللحم وان كان ادا عند يوكل مقصودا فلا يخرج
 عن البير ولا يصح بيعا المستثنى بالشك فبحث ولما تناوت البير الا ادم وهو ادم فلا يخرج
 عن الا ادم بالشك ابو يوسف رحمه الله يقول انه ادم من وجه لانه يوكل بتعاضد وليس بادم من
 وجه لانه يوكل قحلا فلا بحث في المسئلة بالشك هذا اذا اكلنا مع الجزاما اذا اكلنا واحد
 فبحث ليعذر جعلنا بتعاضد ولو قال والله لا اكل احدا الا فلانا او فلانا دخلنا تحت الاستثناء ولم يثبت
 بكلامها او بكلام احدهما لان في موضع الاباحة للعموم كما في النقي الا ترى ان قوله تعالى ولا يثبت

قد مر

في الخبر

في اثنين لا يثبت الاية ولا تخرج منهم انما او كفورا والاستثناء من الخطر الاباحة فهو وكذا لو قال
 الارجلان كوفيا او رجلا بغيرنا دخل في الاستثناء رجال كوفية وبصر لانه وصف المستثنى والمنكر
 نعم اذا وصفت بصفة عامة وكذا لو قال الارجلان كوفيا او بصرى دخلا في الاستثناء لان التفسير
 يلحق بالمتن وكذا لو قال الا اكل طواقا الا لهما او جيرا دخل كلاهما تحت الاستثناء وكذا لو قال لا يثبت
 الا فلانة او فلانة لم يكن مولى منها وكذا لو قال لا اكل الا امرأة كوفية له تزوج كوفيات وكذا لو قال
 لا اركب فابنة الا بغلاله ان يركب من البغال ماشا لانه اسم جنس فيم في موضع الاباحة بخلاف
 ما لو قال لا اكل احدا الا احدهما من الرجلي او واحدا من هذين الرجلي حيث يدخل احدهما في الاستثناء
 حتى لو كمل كليهما حيث لانه نص على احدهما وكذا لو قال الارجلان كوفيا ولو قال يركب الى
 فلان من كل شئ قبله الادرامهم او دنائير او الاما في هذا العقد او ما في هذا العقد لانه يدعيها
 وكذا لو قال الا احدا من مالي دراهم او دنائير لمان يدعيها ولو قال الا احدا من الصلبة والمستثنى احدا
 لتخصيصه على الاحد ولو قال كل امرأة في وكل امرأة انكحها الى سنة في طلق ان دخلت الدار طلقت
 القديمة فثنتين بالحدود الجديدة واحدة بالدخول لانغداد اليمين في حق القديمة احدها في ملكه
 والاخرى مضافة الى الملك وجد شرطها وفي حق الاخرى انعقدت من واحدة فاذا دخل طلقت
 الاولى فثنتين بايجابه سوى ما نحن لان الشرط لنا خبرا لا بالعلق اليمين والثانية طلقت واحدة
 بالعلق والاخرى بالتخي فان دخل الدار بعد ما طلعتا ثم انكحها طلقت القديمة واحدة بدخول الدار
 ولا تطلق الجديدة لان المتعقد عليها يمين الزوج فوط قد اخلت لاي جزء وكذا يمين الكون
 تحمل في حق القديمة لاي جزء ولم يقع في حق الجديدة يمين اخر وفي حق القديمة انعقدت الزوج
 وانما لم تحمل بعد فاذا تزوجها بعد دخول الدار طلقت ولو قال كل امرأة في فكلما نكحت امرأة الى سنة
 في طلق ان دخلت الدار طلعتا ثم تزوجها ثم دخل الدار طلقت كل واحدة فثنتين عند دخول
 الدار فطلعتا لنا فلانا لان اليمين معقودة بكما فيصير عند كل تزوج كانه عند اليمين فانعقد على القديمة
 طلاقا فان احدهما بكل امرأة في والثاني باليمين المضافة الى الزوج وانعقد على الثانية طلاقا بالزوج
 الاول وطلاق بالزوج الثاني فلما دخل الدار حيث في الكل وقدر في بالتعاضد طلاقا اخر على كل واحدة
 وان دخل الدار قبل الزوج ثم تزوجها في المدة طلقت كل واحدة واحدة واحدة بدخول الدار لانه لما دخل
 الدار وجد شرط الحث وقد انعقد قبله على الاولى طلاقا بكل امرأة وعلى الثانية بالزوج فاخللا
 بلا حيث فلما تزوجها انعقد طلاقا اخر على كل واحدة وقد تقدم شرط الحث وهو الدخول حيث فيها

احد

للمعز ان تقدم الشرط وتاخّر سواء هنا ولو قال كما نكحت امرأة في طالق ان دخلت فزوج
 امرأة وبانت بردة ثم تزوجها ثانياً فبانت بردة ثم تزوجها ثالثاً ثم دخل الدار طلق
 ثلثاً بدخول واحد لانه عقد البين كما فصار كما عند كل تزوج على الطلاق بالدخول
 وقد اختلف بالدخول ان الشرط الواحد كان الحث في الكل ولو قال كما تزوجت امرأة قد دخلت
 الدار في طالق او قال كل امرأة تزوجها فتدخل الدار في طالق لا يقع بالدخول الا واحدة
 لانه دخول واحد شرطاً كالزوج بالعطف فصار شرطاً لا يقع بالدخول الا واحدة
 ولو قال ان كان في يدي درهم الالف درهم او سواك ثلثة دراهم او غير ثلثة دراهم فجميع
 ما في يدي صدقة وفي يده خمسة لم يقصد شي لان شرط خمسة ان يكون في يده غير
 الثلثة ما ينطلق اسم الدرهم عليه ولم يوجد لها لا تنطلق على الدرهم ولو قال ان كان
 في يدي من الدرهم الالف درهم او سواك ثلثة دراهم وفي يده خمسة لم يقصد بذلك لان
 شرط خمسة ان يكون في يده غير الثلثة ما يكون من الدرهم والدرهم والدرهم من الدرهم
 ولو قال ان كان في يدي درهم الالف درهم او سواك ثلثة دراهم وفي يده خمسة او اكثر لم يقصد
 المصدق وان كان في يده ثلثة لم يقصد شي لان ليس في يده اكثر من ثلثة ولو قال
 ان بعت عبدك فمئة صدقة فباعه وفسخ البيع بان هلك العبد قبل التسليم قبل نقد
 الثمن او بعده والتمس غير لم يقصد شي كمال الثمن اذا هلك بعد الوجوب لو كان الثمن الذي
 مستقوداً لزمه المصدق به لان الاستحقاق لم يرد على غير ما وجب المصدق به اذا الواجب
 عليه مثله وكذا لو كان عرقاً غير معين كذا المهر الا في ردتها الى لو قالت امرأة ان تزوجت
 فمهرى صدقة فزوجت على الف ولم يقبض حتى قبلت ابن زوجها او اردت لم يقصد
 شي يسقط كمال المهر ولو طلقها قبل الوطى وقبضت المهر وهو دين لزمها المصدق
 بالالف وان كان عرقاً تصدقت بالنصف عينا كان وديناً وقدمت الزكاة ولو تزوجها
 على عرق فاعطاها القيمة وهو منزلة ما لو كان العقد ابتداء على الدرهم لان القيمة اصل
 من وجهه ولو قال ان بعت عبدك هذا الف او هذا الف فباع بها وقبضها تصدقت
 بالدرهم دون الدرهم لان المذ لا يقع الا في المثل او مضافاً الى سبب المهر وسبب العبد بالكل سبب
 الملك لانه متغير بالتغير وليس سبب الدرهم لانه لا يتغير بالقيمين بخلاف ما عرقاً فانه
 القدر في الثمن والسبب في الملك لانه لا يتغير سبباً الجبس تلك الدرهم ولو قال ان كنت ضربة سوطي

الميزان

الا في دار فلان فبعت حرة فبعت احداهما في داره والاخر خارج داره لم يثبت لان شرط خمسة
 ضربة في غير داره ولم يوجد ولو قال ان لم تكن ضربت حدي السوطي في دار فلان قد ضربت احداهما
 في داره والاخر خارج داره فبعت حدي السوطي في دار فلان وقد علم وفي غيرها الا ان زيد
 وعمر ان كل احد منهما لا يثبت لان شرط لفت كلامها ولو قال لا يثبت زيد وعمر في هذا اليوم
 فكل احد منهما ومضى اليوم حيث لان شرط بين كلامها ولو قال كما كتبت فلان يا نوناً فقله على ان
 انصدقت بدرهم كما كتبت يومين فقله على ان انصدقت بدرهمين كما كتبت ثلثة ايام فقله على ان
 انصدقت بثلثة دراهم كما كتبت اربعة ايام فقله على ان انصدقت بثلثة دراهم كما كتبت خمسة ايام
 فقله على ان تصدقت بخمسة دراهم فقله في اليوم الرابع والخامس لانه ان تصدقت بثلثة دراهم
 لان البين الا في عقد واحد على كلامه وجعل الحرة فيها درهما معلوماً بشرط مكر ودودها يوم ودود
 البين الثانية يومان والصدقة درهما وكذلك سائرهما فاما حكمه في الرابع حيث في الايام كلها لانه
 دور الرابع من البيوت الاولى في يوم ثاني من الدار الثاني من البيوت الثانية ويوم اول من الدار الثانية
 من البيوت الثالثة واخر الدار الاول من البيوت الرابعة وبايع الدار الاول من البيوت الخامسة فليز منه
 بالبيوت الاولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة دراهم وبالرابعة اربعة دراهم وبالخامسة
 خمسة دراهم فذا خمسة عشر ولما كتبه في اليوم الخامس حيث في الكل ايضاً لانه ابتداء دور في حق
 الاولى وفي حق الثانية دور ثالث وفي حق الثالثة هو الدار الذي حيث فيه مرة لكن الشرط
 مكر وفي حق الرابعة دور جديد وفي حق الخامسة من الدور الاول لكن الشرط مكر وحيث في الايام
 كلها فليز منه خمسة عشر اخرى طعن على الرأى وقال هذا غلط لان كل اتم الافعال دون الاسماء فلا يجب
 عموم الادوار الا ترى ان لو قال كما كتبت فلان سنة فعليه ان يبيد البيوت المعنى السنة والمنا يعتبر
 الكل وفي السنة فكل اتمنا يتفق دور البيوت الاولى والثانية والثالثة بخمسة ايام وفي اليوم
 الرابع بقيت البيوت الرابعة والخامسة فليز منه تسعة دراهم وفي الخامس لم يبق الا البيوت الخامسة
 فليز منه خمسة دراهم وفي رابعة عشر درهما واجواب ان كل اتم الافعال فليز منه الاسماء ايضاً لانه الافعال
 حتى لو قال كما تزوجت امرأة في طالق فانه يوجب عموم النساء بعموم المزوج واذ اكله بعد السنة
 في تلك المسئلة يثبت في المصحح ولو قال كذا يوم اكلم فيه فلان فانه على ان تصدق بدرهم كذا في خمسة
 ايام فكله في الرابع والخامس لزمه اثنا عشر وعشرون درهما لان البيوت عرفت بكل اتم اسماء
 لا افعال فكذا دور حيث فيه مرة لا يثبت فيه ثانياً فبالكلام الاول حيث في كل فليز منه خمسة عشر

م

اذ الاصح والبقارة وعدم الولادة وعدم الشك من فلان وعدم الوطى وكذا الخ سائبة
لان الخ سائبة من يكون مولدها خاسان فكانت صفة اصلية متاركة لحدوث الذات ولو قال
كل امرأة في بكر او ثيب او شتر متاع فلان او لم اشترها من فلان او نكحتها الباردة او ولدني في او لم يلدني
او جنازة او غير جنازة في حرة ثم انكر هذه الاوصاف فالتقول له لانه اوجب الحق بوصف خاص
ثم انكر وجود ذلك الموصوف كان القول له ولو قال ان دخلت الدار فامارة طالق وعنده حلف
ان لا يطلق او لا يفتق ثم دخل الدار ولا حث في اليمين الثانية وطلعت وعقوان الحق والطلاق
عند الدخول سببا بالاحول السابقة وذا قبل اليمين فلا يصح شرط فلا يثبت لان اليمين مستدعي
شرط في المستقبل اذ مقتضاه من اليمين منع نفسه عن الشرط وفي وسعه الامتناع عن الفعل
في المستقبل الا في الماضي ولو حلف ان لا يطلق ولا يفتق ثم قال ان دخلت الدار فامارة طالق وعنده
ودخلت في اليمين ولو قال لامرأة طلق نفسك او قال لعبد اعق نفسك او وكل رجلا بذلك
ثم حلف ان لا يطلق ولا يفتق ثم فعل العبد والمرة والوكيل حث لا يقال الفعل بالمتروك في الامر اليه
فكانه فعلت نفسه بعد الحلف وفي وسعه الامتناع بان يقيم عن المجلس او بعد فصح شرط ولو قال
انت طالق ان شئت وانت حرة ان شئت ثم حلف ان لا يطلق ولا يفتق فثابت المنة والعبد لا يثبت لان
الطلاق والعتق ايضا في كلام الزوج والموتى وانه وجد قبل الحلف فلم يصح شرط ولو امر رجلا
ان يفتق في مئة دارة او مئتي دارة او امره ان يزوجه امرأة او يطلق امرأته ثم حلف ان لا يفتق في
مئة دارة او لا يزوجه او لا يطلق ثم فعل الوكيل حث لا يقال فعل الوكيل في الامر بخلاف
ماله او وكل رجلا بالبيع ثم حلف ان لا يبيع ثم فعل الوكيل حث لا يثبت لان لم يفتق قبل الركب
ايه الموكل في البيع لان الحق يرجع اليه الوكيل الا اذا كان الخائف من ان يباشر نفسه فيمنع يفتق
ميسر في الامر بذلك فيثبت اذا فعل الوكيل كذا لو حلف ثم وكل وقد مر فيما تقدم ولو حلف لا يزوجه
من وجهه ففتوى فاجاز قولاً حث لانه يشبه العتق وان اجاز قولاً لا يثبت لانه مخالف للعتق
وعليه الفتوى ولو قال رجل لآخر ان لم اجز فلانا بما صنعت حتى يضربك ففعله ح فاجز
ولم يضربه بر ولو قال ان لم اتك حتى تعذبني او ان لم اضربك حتى تعذبني فاناه ولم يفعله او ضربه
فلم يضربه بر والاصل فيه ان حتى الغاية حقيقة فيعمل عليها ان امكن بان حث الصدر الاخر دلالة
على الانتهاء فان لم يستقم فللجائز ان لم يكن وهذا اذا قبل الصدر سبباً ولم يصح الاخر غاية
وصح جزاء فان قدر هذا جعل مستعاضاً للعطف المحض لما سببه من العطف والغاية من حيث توصل الغاية

بالجملة

بالجملة كما لم يوطف فها هنا الاخبار لا يمتد والتعدي لا يصلح غاية للامتنان لانه ادعية له
زيادة الامتنان وكذا الضرب داخلة في زيادة الضرب فلا يصلح غاية للضرب فحلف على الجأزة
بمعنى الامتنان كما قال فلان لم اجز بغيرك هذا لان هذا الامتنان الاخبار والامتنان والضرب
تصلح سبباً للضرب في الغدار والضرب هذه الاشياء يصلح جزاء فعل عليه لان جزاء السبب غاية
فصار شرط بره الامتنان والامتنان والضرب على وجه يصلح سبباً للجزاء بالضرب في الغدار
او بالضرب قد وجد وان قال فلان لم الائمة حتى يتضيئي حتى او ان لم اضربه حتى يدخل البيت او حتى
يصبح او حتى يشنع زيد او حتى يمتا في او حتى يتسلل يدك فسطح البر الملائمة والضرب في وقت
وجود الغاية فاذا لم يوجد بان ترك الملائمة قبل القضا او ترك الضرب قبل وجود هذه الاشياء
حث لان حتى هنا لغاية لان الملائمة ما يمتد وكذا الضرب بطريق التكرار لانه امتداد وهذه
الامور دالات الاقلاع عن الملائمة والضرب فوجب الامتنان فصار شرط الحث الكف قبل الغاية
ولو لو كان الجزاء صدق ديانة لا قضاء لانه لو كان الجزاء ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان
لم اتك اليوم حتى اتك عندك وكذا اضربك قال ان لم تاتي اليوم حتى تتدك عندك فعنده
فسطح البر وجودها حتى اذا اتاه فلم يتدك ثم تدك من بعد بلا ترا حتى يقد بر وان لم يتدك احث
لمتدك احث على الغاية لما بينا وعلى الجأزة ايضا لان التعليق من واحد وفعله لا يصلح جزاء الفعل فاستغنى
للعطف عن الفاء لان الغاية تجانس العتق وعن يمين يوسف رحمه الله في قول الامانة ان لم تاتي البيت حتى
اجاموك تفر فانت طالق فحاشا لجماعهم ان لم يصح حث لما قلنا ولو قال الله على ان اخرج او اخرج او اخرج
ولدت لزمه شاة عند اية حنيفة رحمه الله ولم يلزمه شيء عند اية يوسف رحمه الله وفي الشافعي رحمه الله
قياساً لان خرج الولد موصية وقد قال عليه السلام لا نذر في موصية الله فلا يلزم منه شيء ولو قال
اني اياي او نذر بلفظ العتق او بلفظ ما يملك ولا يملك فحاشا لجماعهم ان يفتقوا او بلفظ كساة الغير بل في لانه
لا يملك له ولا يملك فحاشا لجماعهم ان يفتقوا او بلفظ كساة الغير بل في لانه
واحدنا يقول ابن عباس رضي الله عنهما بايجاب الشاة لا بقول علي رضي الله عنه في ايجاب البدنة ولا بقول
ابن عمر رضي الله عنهما في ايجاب فاية بدنة لان هذه القدر متفق عليه فان من اوجب بدنة او اكثر فقد
اوجب شاة وزيادة ولانه قصد ان يكون ذلك ذبيحاً والولد قد يسمى ذبيحاً تحقيق قول الذبح فيه
وقد يسمى ذبيحاً بان يقترب بقران عنه فلا عند في قصة الخيل صلوات الرحمن عليه الا بالقران
الذي صلوات الله عليه قال انا ابن الميخيم فاذبحا بك اذيف اليها ثم ذبها والاول ليس لجماعها

وابن مسعود

لكونه معصية فعقبت الشافي صونا لكلامه عن الانعاز وابتار الامر بالوفاء بالنذر مما ملن وكونه
بذبح عبده او نفسه لزمه ذبح الشاة عند محمد وحماد لان الصحة في الولد بعلة الولاية ورحمنا
اتم وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يجب شي لان الشاة جعلت فدا عن الولد بخلاف الناس فلا يقبل
التقليد وادخلان بيتا وادخل الملك الاجارة والاعارة حتى لو حلف ان لا يدخل دار فلان دخل
دار امي في يد باجارة او اعارة حيث وعند الشافعي رحمه الله لا يجنب لان الحقيقة ورحم الله من ادع
حتى لو دخل دار الملك لا يجنب فلم يبق الحجاز مراد الاستحالة اجتماعا مراد من لم يوطأ واحد ولنا
ان الماد به نسبة السكينة فدخل الكل باعتبار عموم الحجاز لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والحجاز ولا يصح
قاريا بان نظره فم حتى لو حلف لا يقرأ الكتاب فلان نظره كتابه وفهمه ولم يلقظ ما كتب فيه
لا يجنب عند ابي يوسف رحمه الله لان القراءة فعل اللسان حتى لا يحذف النظر في المصحف مع التمسك
في الصلوة وعند محمد لا يجنب لان المفهوم من قراءة الكتاب عرفانهم معناه وبغنى الايمان عليه و

كتاب الاحكام

اعلم ان الاحكام اربعة انواع حقوق الله تعالى خالصة وهي عبادات خالصة كالايان والصلوة
والزكاة والصوم والحج واجتهاد وعقوبات خالصة كالحدود وحقوق دينة كالغارات وعبادة
فيها معنى الوتة كعقدية النظر وموتة فيها شبهة العقوبة كالحراج وعقوبة قاصرة كحرمان الارث
وحق قائم بنفسه كالخمس وحقوق العباد خالصة كالدية وضمان الفصوبات والممتلكات وغيرها
وما اجتبا وحق الله تعالى غالب كحد التدف ما اجتبا وحق العبد غالب كالتعاضد ثم الحد في اللغة المنع
ومنه سمي البواب فحداد المنع الناس عن الدخول وسيم اللغة الحجام حد الان يحجب معنى الشيء ويمنع دخوله
غيره فيه وتسميت العقوبات الخالصة حدود لانها مواضع من ارتكاب السبائها وفي الشرح اسم العقوبة
متدنة بحسب حق الله تعالى فلا يسمع به المقر بل قد تم التقدير والتعاضد لانه حق العبد والعلم الاصح الان حار
عما يضر به العباد حيانا لانه لا يسمع من الاسلام عن التساير ولهذا كان حق الله تعالى لانه شرع لمصلحة
تعود اليه كافة الناس والطيرة عن الذنب ليست حكم احل لاقامة الحد لانما يحصل بالتوبة لا باقامة
الحد والحد يقام على كره منه فلا يكون محصلا للشواب فلا يحل فيه الطيرة فان تاب كان الحد طيرة له
والا لا يكون طيرة بل يكون جزا ونكالا كما قال الله تعالى في حد قطاع الطريق ذلك هم خزي في الدنيا
وهم في الآخرة عذاب عظيم فقد وعد الغفرة للنايب ولهذا يقام الحد على الكافر ولا طيرة له فلا
ان الحكم الاصح رجمه خا صا وزجر غير عا ما عن مباشرة مثله وسباب الحد وما نسبت اليه حرمانا

انظر

وتشيب وغيرهما والزنا وطى الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهة الملك يثبت عند الاقامة بالبينة
والاقرار لان الوصول الى العلم القطعي متعذر فالتقيد بالادلة الظاهرة بالبينة دليل ظاهر وكذا الاقرار
لرجحان جملة صدقه على كذبه او الميراث بما تحمله النفس الا ان بالسوء على الذنب ان كان منه نفع له
فاما فيما يتعلق به الضرب فالظاهر تمامية عنه وعلم القاضي بيب تحج في الحدود باحتياط الصيانة ورضي الله عنهم
وان كان القياس يقتضي اعتبار ما لان علمه فوق البينة والاقرار بالبينة ان شهد اربعة على رجل
وامرأة بالزنا لقوله تعالى واللاق ياتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم
وقال الذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فقد جعل شهادة الاربع شرط الدبر
الحد عن الرأى فثبت ان صدق قوله لانت الا بعد او قال عليه اللام لطلال لاي باربعة شهداء
على صدق مما تذكروا الاخذ في ظهوره لان الله تعالى يحب لست على عباده ودم من اجبت اشاعة
الفاحشة فليحقق معنى السر شرط زيادة العدد في الشهود على هذه الفاحشة او وقوف الاربعة
على زنا العيان بدون وقوف الاثنين وما قبله لا يتم الا باثنين فكل واحد لا يثبت الا بشهادتين
شاهدتين لا يتم لان شهادة شاهدين كما يثبت فكل الواحد يثبت فكل الاثنين اتحاد المجلس شرط
لصحة الشهادة بالزنا خلافا لما في رحمه الله حتى لو جاءوا متفرقين لا يقبل عندنا ويجوز عند القدر
خلافا له ان النص شرط الاتباع مطلقا فلا يقيد باتحاد المجلس كسائر الشهادات ولنا قول عمر بن الخطاب
لو جاءوا امثلية ومضروا دى جلدتهم ولا قول الواحد قبل قول غير وقع قد فاولا الثاني
والثالث فلا يقبل شهادة ولو جاءوا اجلة وشهد واحد بعد واحد متفرقين يقبل لانه لا يمكن اداء
الشهادة جملة وان كان الزوج احدهم يقبل عندنا خلافا لما في رحمه الله ان فيه تمة ولنا ان الزنا
ضراية هذه الشهادة لانه يعجز بها امرأة فكانت ابعد عن التهمة كشهادة الولد على ذلك ثم اذا شهدوا
بمسالم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنا وحيث زنا وبن زنا لانهم شهدوا بلفظ مختل
فلا بد من ان يستفسرهم الا يروى انه عليه السلام استفسر ما عدا حتى فسر كالميل في المحلة والزمنا في البير
فيقال عن الماهية لان من الناس من يعتقد ان كل وطى حرام زنا ولانه عليه السلام قال العيان تزنيان
وزنا ما النظر واليدان تزنيان وزنا ما البطش والرجلان تزنيان وزنا ما المستى والنزوح
يصدق ذلك كله او يكذب فتعني القول فيما دون الفرج زنا واحد لا يجزى في الفرج وعن الكيفية
اخذوا عن الاكراه وعن المكان والزمان فناديا عن الزنا في ذلك الحين او في المتقام دم الزنا
او في حال الحيض والجنون وعن الزنية لانه لو كان نكاح او شبهة مع الغفلة كما هو في غير معلوم للشهور

فيستقيم في ذلك إذا اقام من دون ما في الاحتياط لدرء الخد قال عليه السلام ادروا العدو وبالشبكات
 فاذ يتيوا ذلك قالوا رأينا وطبعا كالميك في المحلة وسأل القاضي عنهم وعذروا أمرا وعلاية على ما ينبغي
 في الشهادة أن شاء الله تعالى حكم بشناذهم ولم يكتف بظاهر الدلالة بخلاف ما يقوله أبو حنيفة رحمه الله
 في سائر الحقوق احتيا لا للدرء فإن لم يعرف القاضي عدالة الشهود بحسبه حتى يسأل عن الشهود
 لأنه لو خيل بسبله لم يجر ولا من صار منها بالجناية وقد حُسن النهج عليه السلام رجلا باللهمة بخلاف ما ينبغي
 حيث لا يحسن فيما قبل ظهور عدالة الشهود لأن الحسب ثم نهاية العقوبة أو لا يعاقب بعد ثبوت الحق
 الاجل للحسب فلم يخاف ان يغفل قبل ثبوت الحق بخلاف الحدود والنهاية هنا دمج او جلد فان قيل
 للحسب منها في الاحتياط لدرء فينبغي ان لا يشترع كاحد الكيلك منه قلنا حُسِنَ ليس بطريق الاحتياط
 بل بطريق التحريم ولا من صار منها بارتكاب العاجلة فيحسبه تعزيرا والاقراء ان يقر بانع العاقل
 على نفسه بالنزاع اربع مرات في اربعة مجالس من المجلس كما اقر ردة القاضي في شرط الملوغ والعقل
 لأنه لا اعتبار لقول العبيد في المجوز خصوصاً في وجوب الحد لا الاسلام فان الذي كذا يقره عندها
 خلافا لما لك صلا الله له ان قوله لا يجب في عا القاضي ولنا ان وجوب الاقامة عليه بتلكه لا يقبل
 والحرة فان اقر القيد بالنزاع موجب للحد عليه ما ذكرنا كان دمجاً واحداً فالنظر في له ان قوله
 ينصرف به لاستحاضة البينة باقامة الحد عليه ولنا ان ما لا يملك للمولى عليه فهو كالحرة في إطلاق ذنبه
 واشترط الاقرار اربع مرات عند حُسنه وقال الشافعي في الحد بالاقرار مرة لان الاقرار حجة بنفسه فلا يشترط
 التكرار كسائر الحقوق والاعتبار بالشهادة باطل لان شهادة الثاني فيبطل بينة القلب بان عا فاذ
 الاول يتكرار الاقرار لا يثبت شيء زائد فلا يعتبر وهذا لأنه ان وقع كذا فلا يقبل صدقاً فلا يبرأ اد العبد
 في نفسه ولنا ان ما عا اقر عند النبي عليه السلام بالنزاع فاعرض عنه فاق فاعرض عنه فاعاد فاق فاعرض عنه
 فاعاد فاق فاعرض عنه فاعاد فاق اربعاً فقال عليه السلام ان اقرت اربعاً والاستدلال انه عليه السلام
 اعرض عليه في المرة الاولى ولو ثبت الحد بالاقرار الواحد لم يخل الاعراض عنه ولم يخرج في الرابعة فان
 الحجة اذا قامت لا يخل للامام الناجز لقوله عليه السلام لا ينبغي لواي ثبت عنده حد من حد واد الله تعالى
 الا ان يقيه ولأنه قال في بعض الرأيايات في الرابعة فانما موجبة ذلك لا وجوب قبلها ولا يقال انه
 لم يثبت الحد باقرار مرة بحسب عزافه بوطى لا يوجب الحد واذا وجب المنزول لا يجب الحد لان الاقرار اربع
 مرات لما اعتبر حجة لا بآيات من الم يتعلق وجوب المنزول بالاقرار مرة بل بتوقف الحكم فان ثبت الحجة وجب
 الحد والاجب المنزول والمراد بقوله عليه السلام فان اعترفت فادجها في حديث ليس الاعتراف المعروف وهو

وهو اربع مرات والصحيح من حديث العامة انها اقرت اربع مرات واعتبار هذا الحق بسائر الحقوق
 باطل فخذ علمه فيه من المغليط ما لم يظهر في غيره وشرط في احدى المجتنبين ما لم يشترط في غيره
 تعظما الامر الزني وتحقيقاً للسر وأحتيا لا للدرء ولا بد من اختلاف المجالس خلافاً لابن أبي ليلى
 له ان المعتبر في الشهادة عدد الاربعة وادخل في المجالس كذا في الاقرار ولنا ما روينا عليه السلام
 طرد ما عا في كل مرة حتى توارى كيطان المدينة ثم رجع ولان اتحاد المجلس مظهر اتحاد وما يجوز
 عليه المجلس في احدى السجدة فخذ يتحقق بشبهة اتحاد الاقرار والاقراء اقام بالقر فيعتبر مجلس
 الحق دون القاضي في الصحيح والاختلاف بان يرد القاضي كما اقر في حديث حتى يبيت عن بصر القاضي
 ثم تجي فيقر لما روينا فاذ اقر اربع مرات سأل عن الزني ما هو وكيف هو واين زني ومتى زني
 وبين زني احتيا لا للدرء فاذ اقر ذلك مرة واحدة لتمام الحجة وقيل لا يسأل عن الزمان حالان
 التقادم من الشهادة دون الاقرار والاصح انه يسأل عما رواه زني في صباه فان رجع المقر عن اقراره
 قبل اقامة الحد اذ في وسطه قبل الرجوع وخلى سبيله وقال الشافعي رحمه الله وابن ابي ليلى كذا لو جوب
 الحد عليه باقراره فلا يبطل رجوعه وانكاره كما اذا وجب بالشهادة وصار كالنود وخذ العذر
 ولنا ان الرجوع جبراً فخلل البصيرة كالأقرار ولنا لا يقع الرجوع في حقوق الجوارح لوجود خصم يملك فيه
 ولا احديك به فيه هنا لأنه خالف حق الله تعالى فتمكنت الشهادة في اقراره بانكاره بخلاف العذر لا زينا
 حق الجوارح وهو يملك به ونزيب للامام ان يلحق المقر الرجوع ويقول له لعلك مسست او قبلتها او تزنا
 او وطئتها بشبهة لقوله عليه السلام لما عا علك مسست او قبلتها ولو حبلت امرا ولا زوج لها خذت
 عند مالك رحمه الله ولو ادعت انه من نكاح لا يقبل لان الظاهر ان الزني وعنده لا يخل الاحتياط
 من نكاح فاسد او صحيح خصوصاً اذا ادعت انه من نكاح **فصل في كيفية الحد**
واقامته اذا وجب الحد وكان الزاني محصناً رحمه بالحجارة حتى يوت كارجم رسول الله
 ما عا او العامدية وكانا محصنين وقال عليه السلام لا يجل دم امرئ مسلم الا باحدى معان ثلث كفر
 بعد ايمان وزني بعد اخصان وقتل نفس بغير حق وهو حديث مشهور وقد اجمعت الصحابة رضي الله عنهم
 عليه وخرج الى من فضا فينتدك الشهود بجمهم ثم امام ثم الناس لما روينا عن علي رضي الله عنه انه
 قال ان من السنة في الدم ان يند الشهود ثم الامام ثم الناس لان الم قد يكره على اداء الشهادة كاذبا
 ثم اذا الامرا في مناشرة القتل منه يرجع فكان في بداية احتيا لا للدرء ونحن امرنا به وقال ابو يوسف رحمه الله
 في رواية الشافعي لا يشترط بداية الشهود قسماً على الحد ولنا ان الساهد زناً لا يحسن للحد فينتج من ذلك

والحد للثواب لا للاهلاك وفي الرحم الاهلاك مستحق فان امتنع الشهود او غابوا او ماتوا
او مات بعضهم او صار اعمى او اخر من ارثه او قد خد سقط الرحم عند اي حيوة ^{بالحمل} ^{بالحمل}
وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله لان البداية شرط بالانفراد افاذا البدانة تعد بالبناء وان كان
مقر ابتداء الامام ثم الناس كذا عن علي رضي الله عنه ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم محصاة كالحصاة
ثم قال للناس رموا وكانوا قد اختلفوا بالزينة وكيفسك يكفن ويصل عليه لقوله عليه السلام خير شئ
عن غسل ما غسلكه والصلوة عليه اصغوا به ما تصفون موتاكم ولقد تاب نوبة لو قست
نوبة على اهل الحجاز لو سعتهم وقد رايتهم يتوسلون في النار الجنة ولان قد غرق فلا يسقطه الغسل
كانت كقصاصا وحيل عليه الله على الغامدة بعد ما رجت وان كان غير محض فخذ ما به جلالة
ان كان حاله تعالى للزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الى التي رئت والذية
وفي الخطاب للامية لان اجتماع الامة متولد فتعين الامام لقيامه مقامهم وقد تمت الزانية
لاظهار المادية لهذه الحماية اذ لو لم يظوه ولم ترضه ولم تكنه لم يطرح ولم يكن وجه غامدة في المحض
وغيره الا انه يشيخ في حق المحض بما روينا فثبت معولا بما في حق غيره وان كان عبد اجله حسيه
لقوله تعالى فان اتين بها حشة فعليه نصف ما على المحصاة من العذاب والمراد به الجلد لان النكاح
لا ينصف او لعدم الإحصان عند شرطه وفي الحرية واذا ثبت التصفية في الاما المكان الذي ينظر
للكرات والعقوبات اذ الحماية عند وفور النعم ثبت في العبد دلالة وحسن قلبه شهود
يامر الامام بسوط الاثمة له الى عتده عليه لان عليا رضي الله عنه كثر له عند اقامة الحد ضرا
متوسطا بين المبرج والكرم اذ الاول يعني في الملاك والثاني خال عن النادر والمستحق هو النادر
دون الاهلاك وتفرع عنه ثمانية معناه دون الارلان في نزع كسف العورة وهذا لان الجرح
البلع في وصول الام اليه وبني هذا الحد على الشدة في الضرب وقد صح ان عليا رضي الله عنه كان يرمي
بالجرح في الحد ويترك الضرب على اعضائه لانه لما وصلت لثة فضاء الشهوة التي كل اعضائه
فليصل اليه الضرب في الكفر حقيقة الحد في قال الشافعي رحمه الله يخص به الظاهر لقوله عليه السلام شهودك
او جلد ظنرك قلنا في الجرح عن غير الظاهر الاراسه ووجهه وفرجه لقوله لمن امر بضرب الحد
اتق الوجه والمذاكير ولان الضرب على الفرج مثله في الراس والوجه سبب لذهاب الخواصر
كاستمع والبصر والشم وهو هلاك حكم فلا يشترح هذا لانه راجح لا متلف وقال ابو يوسف
اخذ يضرب الراس ايضا لقول ابي بكر رضي الله عنه اضربوا الراس فان الشيطان في الراس فلتاقر على من الله

بضربه

ليس في الحديث

جلال

للجلاد ايات ان تضرب الراس في الفرج وتاويل ما روي انه قال من اوج قتلته وتقتل
انه قال في خروك كان من دعاة الكفر والهلاك فيه مستحق ويضرب في الحد وكلها قايما لقول
علي رضي الله عنه يضرب الرجل قايما والمرأة قاعده ولان مبنى الحد التشهير والقيام في ملك
ولا يحد في شئ من الحدود والتعزيب والمراد ان الجلاء لا يحد يد فوق راسه وتيل مراد
ان بعد ما وقع على بدن المجلود لا يحد ويحد ان يطرح على الوجه ويدرجه ذلك
لا ينفك لما فيه زيادة على المسحق ولا يحكم التعدي عن حد قدره الشرح والرجل والى امة ذلك
سواء لان النصوص يشملها عنوان الملة لا تخرج فيها بما لا ينعونه مستورة الآلة والشهود
لان ستر العورة حاصل بالملبوس عادة فين عان يحصل الام الى بدن ما تضرب جالسة ولان
مبنى جالسا على السرة وان حذر ما في الرحم جاز ويحذف الى الصدر لانه عليه السلام لما امر برجم الغامدة
امر بان يحرقها الى قريب من السرة فجعل فيها وحرف على رضي الله عنه لشاحة الطهرانية الى
قريب من السرة وان ترك لم يضرب لان مبنى عليه السلام لم يامر ولكن الحرف احسن لانه استر طهارتها
تضطرب اذا مستها الحجاز فيسبب وشئ من عورة بما ولا يحفز للرجل لانه عليه السلام ما حذر ما حذر
ومبنى حاله على التشهير ولا يربط المرحوم ولا يسلك لانه لا حاجة اليها ولا يحد الموتى عبدا او امرا
الا باذن الامام وقال الشافعي رحمه الله له ان يقيم الحد الذي هو محض حق الله تعالى ان عاين سنية
او اقبير يديه وان ثبت باليسنة فله قولان وفي حد القذف القصاص له وجهان وهذا اذا
كان الموتى من الملك اقامة الحد بولاية الامامة ان كان اما ما فان كان مكابا او ذميا او امرا
فليس له ولاية اقامة الحد على مملوكه له قوله عليه السلام اقيموا الحد ودع علي ما فقلت ايمانكم
وقال اذ انت امة احدكم في الجرح ما و في رواية فيلجدها ولا له ولاية مطلقة عليه فملك اقامة
ما وجبت عليه كالامام بذلك لان لا يحد عليه اقوى من ولاية الامام حتى تلك فترقيات
لا يملكها الامام الا يرى ان الموتى هو الذي يزوج دون الموتى بالقرابة لان ولاية الملك فوقها
وولاية القوام فوق ولاية السلطنة لان السلطان لا يزوج الا بعد فقد القرب فلما جعلت
ولاية الملك فوق ولاية القرابة ذلك لحاقا فوق ولاية السلطنة ضرورة وطفا الملك عليه القرب فملك
الامام والحد عقوبة راجحة كالتعزيب ولما روي عن الجنادلة الثلاثة موقفا وموقعا
اربعة الى الولاية الحدود والصدقات والجمعات والى ولان الحد حق الله تعالى اذ فرض منه
اخلاء العالم عن الفساد ليحقق محكوم الله تعالى ليوم القناد وطفا لا يسقطه باسقاط العبد

فيكون الولاية مستحقة بالنيابة عن الله تعالى والامام هو المقيم في نيابة الله تعالى وبنيابته فاما
 الموتى فولاية بالملك فلا يصح ان يبايع الله تعالى بخلاف المتقين لان من حقوق الملك المقصود به
 التفتيش والتدبير وذا سبب زيادة ماله فيرجع نفعه اليه فكان حق له وكان مسيل منه الا يترك
 انه يغفر من لا يحاط بحقوق الشرع كالتعديان وهو كاليابسة والناديب في الدواب فانه حقوق
 الملك فلو كان الموتى مقدرا على الامام فيما ثبت الولاية له بسبب الملك كالتزوج وللامام ولاية اقامة
 الحد سواء الموتى اذ لا يثبت له ولاية اقامته بسبب الملك كيف ثبت له وهو غير مملوك
 له من ذلك الوجه لان محذور المناجبة باعتبار معنى الادمية دون المادية اذ الحد لا يجلب على المال
 بحال العبد باعتبار ما يقتضي على اصل الحرية حتى يصح اقراره بالحدود ولا يصح اقرار سيده عليه
 بما كان سيده كسائر الاجانب كافي طلاق زوجته وقوله ايتوا الحدود وخطاب للامة كقوله تعالى
 فاجلوا واما قطعوا وفاقيد تخصيص المالك ان لا يحملهم الشفعة على ملكهم على الاستماع عن اقامة
 الحد عليهم او المارد التسيب والرافعة الى الامام وقد يضاهى الشيخ الى المناشاة وليه المستبخرت
 واطاهر هذا انه خاطب كل المولى بذلك وكل المولى لا يملك المباشرة بالاجماع واحصان الرحم
 ان يكون حرا عاقلا بالغ مسلما وقد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وها هي حصة الاخصار
 فله شرط سبعة العقل والبلوغ والحرية والنكاح الصحيح والدخول بالنكاح الصحيح والاسلام
 وكون كل واحد من الزوجين مثل الآخر في سائر شرائط الاخصار زمان الاصابة بحكم النكاح فاشترط
 العقل والبلوغ لان غير المكلف ليس له العقوبات في الحرية لان الاخصار ينطلق عليها قال الله تعالى
 فمن لم يستطع منكم طولا ان يبلغ المحسنات الى احابر باجماع الامة ولا لها نعمة مغنية راجعة عن
 الزنا اذ لم يأتوا على النكاح الصحيح المعنى عند النكاح الصحيح لان الاخصار ينطلق عليه قال الله تعالى
 والمحسنات من النساء الى المنكوحات وقال فاذا اخصن الى زوجة ولا لها نعمة مانعة عن الزنى
 فكلمة من الموطى في الحلال الدخول في النكاح الصحيح لقوله عليه السلام النبي بالنيابة لا يكون يلاذ خولا
 وذا لا يكون على ما عليه اصل الادنى من الحرية الا بالنكاح ولان باصا به الكلال تنكس شهوة فكان
 نعمة مغنية عنه والمعتبر في الدخول الا ببلوغ في القبل على وجه يوجب الفساد الاسلام لقوله عليه السلام
 من اشرك بالله فليس له حصن فلا مانعة راجعة عن الزنى لانه يتمكن به من نكاح المسلمة ويتأكد به اعتقاد
 الحرية وشرط حصة الاخصار فيها عند الدخول حتى ان المولى اذا كان منها وطئ نكاح صحيح في حال الرق
 ثم عتق لم يكن لها حصن وكذا الكافران وكذا الحر اذا تزوج امته او صغيره او مجنونة ووطئها وكذا المسلم

اذا تزوج كناية ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات وهي حرة بالغة
 مسلمة بان اسلمت قبل ان يطأها الزوج ثم ووطئها الزوج الكافر قبل ان يفرق بينها فانها لا تكف
 محضنة بهذا الدخول لان الدخول انما شرط للونه مسبقا عن الحرام وانما يكون مسبقا اذا خلا
 عما يحل فالرغبة تعلق بالصبيبة لقله رغبتها الى الرجال المجنون فالطبع السليم يفر عن محبة المجنونة
 والرق لا يفر عن محبة خوفان رقا الولد والكفر لانه موجب عداوة دينية تعلق بالافقة وانما
 شرطت هذه الشرائط ليتكامل النعمة بما يقتضيه الحناية اذ الرحم اغلظ العقوبات لكونه موقوتا للزوج
 فينال باغلظ الحنايات وبزيادة النعمة تزداد غلظ الجريمة وينقص لها ينقص لانها حناية كقران
 النعمة فيكون في حق من تمت نعمة ووجد الاستغناء وكل المواضع الحشنة وهذا اهدى الله تعالى نساء
 رسول الله بضعف ما احدث به غيرهن وعوقب الانبياء عليهم السلام على ان لا يتزوجوا حتى يمتنعوا
 لنزاهة النعمة عليهم والحرث يقيم عليه الحد الكامل لزيادة الحرثية وقد شرع الرجم عند اجماع هذه
 الشرائط فيناط بها لا يغيرها من الفضائل كالعلم ونحو لان الشرع ما ورد باعترافها فلو اشتهت
 لا يثبت بالرائى ابتداء ولا يمكن اثبات الشرط بالرائى لانه يودى الى نصب الشرع وهو النعمة عن الزنا
 لا يشترط لان النعمة انزجار عن الزنا والانزجار عنه مع اقدام عليه لا يتحقق فلا يمكن اشتراط النعمة
 مقترنا بالزنا ولا سابقا عليه والساق في حرم الله تعالى في الاسلام واشترط اخصار كل واحد
 منها في الآخرة ولذا ابو يوسف رحمه الله في رواية له في الاولى انه عليه السلام رجم يهوديين في نياقنا
 على ذلك حكم التورية والنزاع في حكم الاسلام ويحتمل ان الاخصار لم يكن شرطاً في دينهم وكان
 يملك حكم التورية قبل ان يترك حكم القرآن فلما نزل حكم القرآن نسخ ذلك والحكم بالسورج باطل فان قيل
 الكفار جنت كل بكرم مائة ويومئذ يبينهم كالمسلمين قلنا المسلمون انما يجلد بكرم مائة لانه يترجم
 بينهم وفي الثاني ان ما هو المقصود قد تم وهو انكسار الشهوة باصا به الحلال ولما قوله عليه السلام
 قال لا يخصن المسلم اليهودية ولا النصرانية ولا الحر الاممة ولا الحر العبد وقال عليه السلام للعب
 ابن مالك قد اذ ان يزوج يهودية دعما فانما لا تحسن ولان الزوجية شرط اجماعا وهي تنبئ
 عن المساواة بل ليل قولهم زوج فلو زوج حرة وتام ما قلنا لان بالرق ينقص اجل حركه والا زد واج
 حقيقة وكذا بالصغير والمجنون والكفر لان الازدواج لا يتكامل بها والرحم اقصى العقوبات فيعتبر
 النهاية في شرائطه احيا للآل ولا يجمع بين جلد ورحم في المحسن وعند اصحاب الطواجر جلد ورحم
 لقوله عليه السلام والنيب بالنيب لدماية ورحم بالحجارة قلنا حديث ماعز والغامدية فقد رجمهما رسول الله صلى الله عليه وسلم

عونه

ولم يخللها ولا لافايده في الجلد مع اللحم لانه شرع ناجا وزجر لا ياتي مع هلاكه وزجر غير
 يحصل بالبحر اذ هو ابلغ العقوبات وقوله جلد مائة اي في حق ثوب غير محض وزجر بالحجارة
 في حق ثوب محض لانه منسوخ فقد قالوا ان جلد الناقة كان في الابتداء المذكور بالسنان كما قال
 فاذا واهما فنيح بالخبر في البيوت بقوله تعالى فامسكوهن في البيوت ثم ينيح الخس لقوله عليه السلام
 حذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغيب عام واليتيم باليتيم جلد مائة وزجر
 بالحجارة وكان هذا قبل نزول سورة النور بدليل قوله حذوا عني ولو كان بعد نزولها لكان هذا
 عن الله تعالى ثم نسخ ذلك بقوله تعالى فاخذوا كل واحد منها مائة جلدة فكان الجلد جلد الكافر
 ثم نسخ بالبحر في حق المحض حديث ما عر وغيره وبقي في حق غير المحض معولا به فاستغنى
 عن الجلد لحسن في حق غير المحض وعي اللحم فوط في حق المحض ولا بين جلد في حق البكر والساق في حق
 الجمع بينهما جلد مائة وتغيب سنة لقوله عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتغيب عام وزدت
 ان النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين كانوا يعزبون ويعزبون ولا يقر في قبل ان تحذف المرأة
 عادة تشاء من فاع العيش وفراخ البان كثره المصاحبة والمواشاة فمن السواد يورث
 الفساد والتقرب حسم لواء الزنا الا يورث في حد السرقة شرع لقطع اليد والرجل لئلا يكثر من
 هذا الفعل بالمشي والبطن فوطع الالة الباطشة والماشية مانع له عن ذلك ولما قوله تعالى فاخذوا
 جلد الجلد نظر الى القارة لانه يقتضي ان يكون جزاء وانما يكون كافيلا لانه من جزاء بالهزة الى كفى
 او اني كونه كالمذكور فيكون كل المار اذ الموضع موضع الحاجة الى البيان فلما وجب التعزيب
 لكان الجلد بعض موجب فيكون سحا ولان في التعزيب تعرضها لها على الزنا لانها اذا باعدت عن
 القارب والاديطان ونزلت في الرباط والحان احوجا انقطاع مواد العاشق الى اتحاد الزنا
 مكسبة لانقطاع الموانع والذافع من حفظ العشاير والاستحياء من المخاوف ففعلت الزنا وهذا
 أقوى مما قاله لان ما يشاء من الصحة والمواشاة يكون مكتوما وما يشاء من الوقاحة وخلاعة
 العذار يكون مشهورا وهو الخش فاذا واه منسوخ كشرطه وان رأت الامام في ذلك مصلح عذب
 بقدر ما يورث لانه قد يغيب في بعض الاحوال وذلك تغريب وسياسة لا حد ولا يفتقن بالزنا في كل
 كجوز في كل جنابة والراى فيه في الامام الا يورث ان النبي عليه السلام نفي حيث الخش ونفي عن النبي عليه
 نص من الحجاج وكان علما ما صيحا فينتن به النساء والحال لا يوجب المعنى ولكن فعل في كل المعصية
 فانه قال ما ذنبى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك انما الذنب في حيث لا اظهر دار البحر عند تغريب

كل ما وجب

الحزب

وتغيب النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم ما كان بطريق الحد بل بطريق السب
 الا ترك ان عمر رضي الله عنه ترك ذلك فانه نفي زاننا فان تركه فالحق بالدم فلف ان لا ينيح احدا
 بعد هذا فلو كان مشرعا ما حلف ان لا يقبضه وقال علي رضي الله عنه كفى بالنبي فنة والحد
 شرع لتسكين الفتنة فانيكون فنة لا يكون حدا واذا زني المريض حدة البحر دهم لانه شرع
 املا فالا يتبع بسبب المرض وان كان حدة الجلد لم يجلد حتى يبر لانه شرع ناجا لا متلا ولا حد
 في المرض ربا يتبع مملكا لانه يضم الم الجلد الى الم المرض فينفي الى الهلاك ولهذا الايقام القطع
 في الحر الشديد والبرد الشديد واذا زنت الحامل لم تحده حتى تلد لان ذلك اضرار بالولد
 الذك لم يحن والمخلوق من ماء الزني محترم كغيره فيحاف عليه للطلاق بسببه فان كان حدها الجلد
 تجلد حين خرجت من فاسها لانه نوع مرض فينظر البراءة وان كان حدها البحر دهم لانه شرع
 لاجل تولد وقد خرج والمرح لا ينافي اقامة الدهم وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يورث ان
 يستغنى ولها عنها اذ لم يكن احد يتوم بربيعه لما في عدم الناحية من تضييع الولد وقد روي
 انه عليه السلام قال للعامة بول ما وضعت رجعي حتى تستغنى فذلك ثم الجلي تجلس الى ان تلد
 ان ثبت الحد بالبيعة حذرا من الغرر بخلاف الاقرار لثقلها من دفع الحد فلا يفيد الجبس وان ادعت
 انها جلي ولكن ينها القاضي يريها النساء فان قلن جلي حبسها الى جوار فان لم تلد وجبها للشيخ

باب في الوطى الذك يوجب الحد

والذك لا يوجبه الوطى موجب للحد هو الزنا وهو عند اهل اللغة والشرع ووطى
 الرجل المرأة في البتة في غير الملك وشبهته لانه اسم لفعل محذور والحكمة على الاطلاق عند المتك
 عن الملك عن شبهة الملك وقد قال عليه السلام ادروا الدود بالشبهات وهذا حديث ثلثه لامة
 بالقبول انما اختلاف في ثبوت شبهة وحدها يحتاج الى تحديدها وتوحيدها فتقول شبهة ما
 الثابت وليس ثابت وهي انواع شبهة في الفعل يسمي شبهة اشتباه وهو ان يظن غير دليل
 الجلد لا يلا وهو تحقق في حق من شبهة عليه دون من لم يشبهه عليه فلا بد من الظن لتحقيق الاشتباه
 كقولهم سقوا حرا احدهم علم منهم انه حرا لانه لم يعلم فان ادعى انه ظن انها حلال له لم تحده وان لم يدع
 حده لان المحل لا عن الملك والحق فكان الفعل ما نظرا اليه الا انه اذا ادعى شبهة في الفعل استند
 الى دليل فاعتبرت في الحق الظن بالحقيقة لتحقيق الاشتباه وشبهة في المحل يسمي شبهة حكمة وذا
 بتمام دليل الحق في المحل استند دليله فيعتبر شبهة في حق الكل لا يتوقف ثبوتها على ظن لخاص او اعتقاد

ودعوا الحل فالحمد مسقط بالتوعين لاطلاق الحديث والنسب ثبت في الثاني ان ادعى الولد
ولا يثبت في الاول وان ادعاه لان النسب يعتمد قيام الملك او الحق في الحل لانه غير معلق بالفعل
وانما علق معنى في الحل هو كون الحل فاشا متعينا لتخصيص الولد فلا بد من اعتبار معنى في الحل
لتمكن بناء النسب عليه والفعل هنا محض في الاول وانما سقط الحد لغير راجع اليه وهو شبهه
الامر عليه لم يخص في الثاني لقيام الموجب للحل ونسب العرق الى هو الملك في الاول شبهة في
العقد فان العقد اذا وجد خلا لا كان وحكما مستقلا على حرمه او مختلفا فيه علم الواطي انه محرم
او لم يعلم لا يحد عندنا حقيقة رحمه الله وعندنا انما اذا لم يكن نكاحا مجمعا على حرمه فليس ذلك
بشبهة ويحدان علم بالتحريم والا فالشبهة في الحل في وطى امة ذلك ولد ذلك فانه لا يحد
سواء قال ظننت انها حل في او قال علمت انها على حرام لان له حقا في مال العدة لان قوله عليه السلام
انت وما لك لا يملك بيقين ثبوت حقيقة الملك فان لم يثبت حقيقة الملك فلا اقل من ان يثبت
شبهة الملك والشبهة في الحل يمنع وجوب الحد بكل حال ثم ان جعلت وولدت ثبت النسب من
الاب لا يجب العرق لملكه اياها بالقيمة سابقا على الوطى وان لم يملك فعلى الاب لا يثبت الملك
فيها لان الملك لم يصان ما به عن الضياع ولا حاجة هنا الى صيانة ما به عن الضياع
فلا يثبت الملك فحصل الوطى في غير الملك وتعذر الحد للشبهة فيجب العقد واجد كالاب لان الشبهة
نسبت من الابوة وهي قائمة لكن لا يثبت نسبه عند قيام الاب وطى العدة بالكنايات
بان قال لها انت طالق باین او على حرام او بنت او حليمة او برة او امرأ بیدک و اراد به البينونة
او الثلاث ثم جامعها في عدها لا حد عليه وان قال علمت انها على حرام لا اختلاف فيهما
في وقوع البينونة هذه الالفاظ فقد علمت ان الكنايات بواين وعند عمر رضي الله عنه
روايج وكان لا يصح نية الثلث في هذه الالفاظ ونحن وان رجحنا قول عمر في بعض من
الاجتهاد فسبى شبهة قيام النكاح بناء على قول عمر فلا حد حال وكذا الجواب في سائر الكنايات
وطى الامة المبيحة في حق البايع قبل التسليم لانها في ضمانه ويده والمالك ان سلطا على
الوطى بملك اليد والمالك وان قد يثبت يد فصار شبهة في الحل وطى الامة المبيحة في حق
الزوج قبل التسليم لما بينا ووطى الامة المشتركة بينه وبين غيره لقيام ملكه في بعضها
وطى المهرونة في حق المهرن في رواية كتاب المهرن لانه انعقد له فيها نسب الملك اذ قد المهرن
يذا استيفاء ولهذا يصير بالطلاق مستوفيا لدينه من وقت المهرن فصار كوطى امة اشتراها

الزوج ٢

العقود

عازان

على ان البايع بالخيار ففي هذه المواضع لا يحد وان قال علمت انها على حرام والنسب في الفعل
في طى المطلقة ثلثا في العدة فان ظننت انها حل في لا يحد لان هذا اشتباه في موضوعه
ليتام بعض احكام النكاح كالنفقة والسكنى وثبوت النسب منه ولدت وحرمة نكاح احتيا
واديع سواها والمنع من الخروج وحرمة قبول شهادة كل واحد منها لصاحبه في ازان يفسر حل
الوطى على بعض الاحكام الباقية فقد اشبهه عليه ما يشبهه مثله فذكر وان قال علمت
انها على حرام حد ذكر والاحكام من كل وجه فانتفت الشبهة وقد نطق النص بانقضاء الحل قال الله تعالى
فلا حل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وعليه الاجماع فان قيل اختلف الناس في وقوع الثلث
بايقاع الثلث فعند الزيدية يقع واحده رجعية وعند الامامية لا يقع شئ وينعزلون انه
قول على رضي الله عنه فينبغي ان يصير ذلك شبهة في الحل كقول عمر رضي الله عنه في الكنايات قلنا
ذلك قول مجاهد يخالف بقول الجمهور فلا يؤثر في ابرار الشبهة في الحل فذكر صح عن عمر رضي الله عنه
انه يقع الثلث جملة فيكون ذلك خلافا للاختلاف الا يروى انه لم يقضى قاض بعدم الوقوع لا ينفذ
قضاؤه ولو طلعتا ملثما ثم راجعتهما وطبعا بعود مضي الملك لحد اجاعا ولو كان كذلك لما وجب
الحد لان على قول الامامية النكاح قائم من كل وجه وعلى قول الزيدية يعود النكاح بالرجعة
وام الولد اذا اعتقها مسيدا فما والمخلوعة والمطلقة على ما قال في العدة بمنزلة المطلقة ثلثا
في العدة لثبوت الحرمة اجماعا وبقا بعض الآثار في العدة اما في غير الاولى فظاهر وكذا فيها
لان بعض السيد يروى للملك بحد لود وكانت نظير الطلقات الثلاث فوطى امة ابنة وامة
خلافا لفر رحمه الله لانا اشتباه في موضعه لان القرب بين الابن والابن واحد وهو الذي يجب
تاويله في احد الطرفين ووطن انه يوجب تاويله في الطرف الاخر كما في الشمال والام كالاب في القرب
والبعضية ولا يحد قاذفه لانه في حقيقة ووطى امة زوجته ومبيده لانه يفتنح بالها بلا سبيل
وحشمة فظنه كذلك في الاستمتاع ووطى المهرونة في حق المهرن في رواية كتاب الحد
لان ثبات له يدا الاستيفاء من عيها وانما لا يتصور من ياليتها فلم يصادف الوطى محل الاستيفاء
فلم يثبت شبهة الحل في هذه المواضع اذا قال ظننت انها حل في لا يحد للاشبهة وان قال علمت
انها على حرام حد لان العاين شبهة اشتباه فان اشبهه عذر والا لا يحد وان ادعى احدكما
الظن ولم يدع الاخر ذلك لم يحد حتى يراهما علما بالحرمة لان الشبهة المتكئة في الفعل من احد
ينعزل الى جانب الآخر ضرورة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الجارية اذا ادعت لل

ولم يدع الخجل حد لان المرأة تابعة في فعل الزنى فالتشبيه المتكلمة في جانب التابع لا يعتبر في
جانب الاصل بخلاف ما اذا ادعى الرجل الظن لانه اصل في الفعل قد قلنا ان التشبيه يثبت في الاول
لا في الثاني لان الوطن حصل في غير الملك فكان زنى لكنه عذر في حق سقوط الحد للاشتباه وثبوت
النسب عند قيام الخجل من جهة او من جهة اخرى في المحل وان وطئ امة اخيه او عمه وقال طنت انا
محل في حد ولذا سائر المحارم سوى الولادة لانه لا شركة له في مال هو لا فلم يستند طنة الى دليل
فلا يعتبر ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها وقال حسبها امرأى حد لانه بعد امتداد العقد
وطول العجة لا يشبه عليه زوجته وقد ينام على فراشه غير طاهر المحارم التي في بيته فلم يستند
طنه الى دليل هو دعوى الظن في غير موضع فلم يعتبر كوطئ امة مستأجرة او ودعية ولذا اذا
كان عمى لا يحد على التمييز بالحركات والهيئات فكان كالبحير فلا يحد الا اذا عاها فاحا
اجنبية وقالت انا زوجت فوطئها لان الاخبار دليل وان لم يمتدح عليه الحد ونها ولا يثبت
المهر عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجب هو نظير القطع مع الضمان كما سيرد عليك البيان
ومن زنت اليه غير امرأة وقالت النساء انها زوجت فوطئها لا يحد وعليه مهر المثل قضى فيه علي بن
سقوط الحد وجوب المهر والعدة ولانه اعتد دليل معتبرا مطلقا له العمل شرعا وهو الاخبار
في موضع الاشتباه بانها امرأة اذ الم لا يميز بين زوجته وغيرها في اول الوهلة ولا دليل له
يقف عليه سوى هذا ولهذا قلنا ثبوت نسبه وان كان شبهة اشتباه لعدم الملك شبهة الا ان
الشارع انزل الاخبار بالملك كالمحقق فلو اضر الغرور وكن اشترى امة ووطئها لم استحققت فانه
يعتبر الملك كالثابت في المحل لضرر الغرور فكذا هنا ولا يحد قاذفه لانه وطئ وطئ حراما في
غير ملكه فسقط احصائه وعن ابي يوسف رحمه الله لانه لا يستطع احصائه لان هذا الوطئ حل لانه
ظاهر والحكم مبني على الظاهر قال الامام بين الامر بخلاف الظاهر في ظاهر معتبر في ايراد الشبهة
وبالشبهة الحد لا يجب سئل ابو حنيفة رحمه الله عن اخوين تزوجا اخيتين فزنت امرأة كل واحد
منهما الى زوج اختها فقال لا يطلق كل واحد منهما ثم يتزوج من وطئها وقال سفيان الثوري رحمه الله
على كل واحد منهما المهر وعلى كل واحد العدة فاذا مضت عدهما دخل بها زوجها فقال ابو حنيفة
ما قلت احسن رايت لو ضربت منها حتى يرضى احد اما يرضى في قلبه واحد منها يرضى للحد
اخذ بامرأة ولكن اذا طلق زوجته قبل الاخوة لاحت الحاجة لعدة وعدها لا يمنع نكاحه
ولم يثبت في قلبه منها شيء والتشبيه في العقد في وطئ محرم تزوجها فانه لا حد عليه عندنا في

ولكنه يوجب عقوبة ان علم بذلك عند ابي يوسف وحده والشافعي رحمه الله يحد ان علم بالحرمة
وان لم يعلم فلا حد عليه لان هذا وطئ عوى عتيد شبهة فيحد قبل العقد هذا لان العقد
لا يصادف محله فيلحقه اذا اضيف في الذكر ان محل النكاح ما يكون محلا بحكمه وحكمه لولا لا يشرع
للمحل والحل لما يثبت في المحلات لانه المحلات وهذه محرم على النابذ فلا يكون محلا للحل فلا يحد
العقد أصلا كما يبيع الوارد على الميتة والدم واذ لم ينفذ أصلا لا يمكن له شبهة الانقضاء فيها يبرح
اي افادة الجمل لان شبهة الانقضاء انما يتصور في محل يتصور فيه حقيقة فحق العقد حراما قبل
العقد فيحذر له ان هذا وطئ حصل عتيد عقد انقضاء من وجه ولا يحد لثبوت شبهة الحل كوقال
طنت انا محل في وهذا لان محل العقد ما يكون قابلا للقصور لا الصلح وكلت في قابلية التوالد
وهو المقصود بهذا العقد واذا كانت قابلية هذا المقصود كانت قابلية حكمه اذا حكم بدخل في العقود
شرعية الى المقصود فكان هذا عقد مضافا الى محله فينبغي ان ينفذ في جميع الاحكام الا ان تناعد
عن افادة حقيقة الحل لان العقد لم ينفذ في محله من وجه اذ الشارع اخرج المحارم عن محله
عقد النكاح لانه لا فائدة الجمل في هذا المحرم تنافي ثبوت شبهة من اشترى امة بخرق
للمسبيت بال عندنا ولكن لما كانت ما لا عند اهل الذمة جولة كالمعتبر في حق انقضاء العقد
وهذه محل في حق غير من المسلمين فلا يحد في ذلك ثبوت شبهة او في هذا لان العقد لو انقض
اي غير محله من كل وجه لم ينفذ لم يثبت بها شبهة العقد ولو انضاف الى محله من كل وجه ثبت
حقيقة العقد فاذا انضاف الى محله من وجه دون وجه ثبت شبهة العقد اذ الشبهة ما يشبه
الثابت ليس ثبوت الامر ان من وطئ امة التي اخيه رضاعا لا يحد والنكاح في كونه شرعا
للمحل أقوى من ملك المهر ثم ملك المهر في محل لا يوجب الحل بحال بصير شبهة مسقطه للحل بالنكاح
احق الا انه ارتكب جريمة ليس فيها حد مقدري في راسد التعزير ومنلوحة الغير ومقدرة
ومطلقة التلث بعد الزوج كالمحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلا شهود او بلا ولي
فلا حد عليه اتفاقا فالتكلم الشبهة عند الكل فكذا اذا تزوج امة غاصرة او تزوج مجوسية او امة
بلاذن سيدها او تزوج العقد بلاذن سيد فلاحد عليه اتفاقا اما عند فظاهر وكذا عند ما
لان الشبهة لما يثبت عند ما اذا كان مجعلا على حريمه وحرام على النابذ وان وطئ اجنبية فيما دون
الزوج لا يحد لعدم الزنى لما روي عن ربيعة لم يحد الا حد فيه ولو وطئ امرأة في ذنرها ولا ط
بخلام لم يحد عندنا في حينه رحمه الله ويعزروا ويؤذون في السجن حتى يتوب وعندهما هو احد قوت الشافعي

يحد الذي في فعله ان لم يكن محصنا ويوجهم ان كان محصنا وذكر في الرخصة ان الخلاف في الغلام
اما لو وطئ امرأة في ذمها حد خلاف والاصح ان الكل على الخلاف نعم عليه في الزنا ذات ولو نكح
هذا بعد او اتمته او زوجته بنكاح صحيح او فاسد لا يحد لاجتماعا وقال الشافعي في قول يمتلان بكل
حال لقوله عليه السلام اقبلوا الواعل والمنحول ويروى في ذمهما الا على والاستفهام المعاني معني
الزني الذي تغلق به الحذر من كل وجه فيحد دلالة وهذا لان الحد لما وجب ثم لانه قضاء الشهوة
بشيء الماء في محل مشتق على سبيل الكان على وجه تحق حراما وفي مثله في هذا بل ان يدفع الماء
هنا المبلغ لانه يتوهم ان يكون ذلك حراما لولا بعد به ولا يتوهم هنا فكان تخصيص الماء هنا ابرز والمحل
انما يصير مشتق طبعيا بالحرمان واللين مثل القتل هذا وطحا ايرغب في هذا فيه كما يروى عن القتل
مع اعتقادهم الخطر تحق حمة اير لان تلك الحمة تكلف بكشف كالكفاح والشرك واللاذك
هنا قوله انما قصر عنه في المعاني الداعية الى شرع الحد فلا يوجب الحد وهذا لان الحد
شرعت للرجل فلا بد من وجود الداعي طبعيا يفتنه على الفعل شرع الحد راجع الا يري ان الحد
شرع في ضرب الحمر دون البهائم وان استويا حمة لتساويها داعيا والرجعة في الزني من الحائز
متوافقة والداعي اليها شوق الناعل فاما صاحبه فينبو عن هذا الفعل على ما عليه الجملة السليمة
ورجعة الناعل فيها ليس كرجعة الزنا لوجوده مان ناجرة عنها وطبعيا وانما يوجب الجاهل
في ذلك لفظ شهوة وقلة تامله وطحا وضعفهم الله تعالى باجل لغة والاسراف لعلمنا
ليست على وفق الطباع السليمة والقرايح المستقيمة وفي الزنا افساد الفرائض واهلاك الولد
لان ولد الزنا هالك حكما لعدم من يربيه وطحا فصار من عنه في المعاني المستدعية الى شرع
الحد فلا يفتق به دلالة خصوصنا فيما يدرك بالشهاد فلا يجوز هذا المقصود بزيادة الحمة
لان ذلك يكون قيا ما ولا مدخل له في الحد فان قيل انما وجب حد الزنا بها لانه في ذمها
اذ اتى الرجل الرجل فها زانان ولا هنا فاحشة ايضا لقوله تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة
وسمي اللواط فاحشة لقوله تعالى ان اتوا ن الناحشة فكانت زنا فلنا في ليست بزنا حقيقة
لان معنى هذا الاسم فيقال لا ط وما زني وكذا اهل اللغة فضلو ايها قال من كنت ذات جر
في زني ذكرك طاحنان لو طئ وزنا ما نقتت العصابة رضي الله عنهم انما ليست بزني لانهم عرفوا
نقص الزني واختلوا في موجهها فمن الصديق حرقان بالنار وعن المرتضى جلد الزنا او زنا
وعن ابن عباس بن كسان من اعلان الموضع وتيقان بالحجارة وعن ابن الزبير جلدان في انش الموضع

حتى لو تناووا عن بعضهم يحد عليها جلد ولا يظن بهم الاحتياط في موضع النص فكان
هذا اتفاقا منهم على انما ليست بزني ولا يمكن اجاب حد الزني في غير الزني والحد في مجاز يرايه
في حق الاثم وكما سارا فاحشة في كل ليرة فاحشة قال الله تعالى ولا تقربوا الفواحش
ما ظهر منها وما بطن وما رواه الشافعي رحمه الله محمول على انه قال فاعل منقول عتادا
ذلك عندنا من اعتاد ذلك يقتل سياسة الا يري انه امر بالقتل المطلق وذا يكون سياسة
او في فاعل منقول عتادا ذلك مستحيل به يصير مثلا فيقتل ذلك هو تاويل قوله عليه
من اية امرأة الحايض وامرأة في غير ما يتاقد كذا بالنزل على محمد وانما يفي ولا يكتف حمة
ليس لها عقوبة مقدرة ولا حد على واطى سيرة عندنا لانه للرجل ولا يميل طبع العقلاء
اليه لانه ليست بشبهة وقضاء الشهوة بما القبة الشق وفرض السنة كما يكون بالنزول
لا يثبت من ولو كان الطبع داعيا اليه لوجب ستر ذلك الموضع كالليل والدرهم ان كان للذات
علا لا توكل تدخ لم تحرق بالنار كذا في الاثر ولا تحرق قبل الذبح وضمن الفاعل قبة الذات ان
يغير لانه قتل لاجله والاخرق بالنار ليس بواجب انما يقول كذا لا يغير الرجل من ان كانت باقية
فيقطع الحديث وان كانت ماتت تدخ فتوكل عندنا في حنيفة رحمه الله ولا تحرق بالنار عند
ابن يوسف رحمه الله تحرق ويضمن ان كانت لغيره ومن زني في دار الحرب ودار البني ثم خرج
اليها لم يحد وعند الشافعي رحمه الله حد لان المسلم مستلزم لاحكام المسلمين حيث ما كان ومن
حكم الاسلام وجوب الحد على الزاني ولنا قوله عليه السلام لا تقام الحدود في دار الحرب لان الزاني
في دار الحرب لا يوجب الحد لان وجوبه لم يرد لعينه بل للاستيفاء اذ المقصود هو الزجر وذا
لا يحصل به ولا يفتق الاستيفاء لانه لا يمكن اقامة بنفسه وليس لامنا ولاية على من حال الحد
فامتنع الوجوب اقدم القايمة واذ لم ينفذ موجبا للحد لا ينفذ موجبا بعد الحرج اليها ولو
للخليفة بنفسه او امر مصر يقيم الحد ود على من زني في عسكره لان كل جنده تحت ولايته
فيحد من زني منهم كما حد في دار الاسلام هذا اذا زني في معسكره فادخل دار الحرب زني خارجا
من معسكره لا يحد كالمستاجر في دار الحرب ولو دخلت سرية الحرب فزني رجل منهم ثم لم يحد
وكذا امير العسكر لا يقيم الحد والعصا لان امير العسكر والسرية فوض اليه تدبير الحرب اقامة
الحد وذا اذا زني حرة من مثله او ذمية حدث دون حرمة عندنا في حنيفة رحمه الله
وقال محمد رحمه الله لا حد على واحد منها وهو قول ابن يوسف رحمه الله او لانه زنج وقال كذا في اذا زني

مسلم اذ في مسامحة حد دون الملة عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله خلاف
 في موضوع احدهما ان الفرق المتسامين والفرقة المتسامية اذ انما لم يجد ابي حنيفة رحمه الله وعند
 ابي يوسف رحمه الله الثاني ان التمكن من المتسامين يوجب الحد عليه عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف
 لا يوجب اما الكلام في الاول فالاصل عند ابي يوسف ان كل احد قد تقام على المتسامين والمتسامية في دارنا
 الا حد الشرع في مقام على الذمي والذمية لان المتسامين يمتنع حرمة الزني لانه حرام في كل الاديان
 وقد قدر الامام على اقامة الحد لكونه في دارنا وقد التزم امانا فيما يرجع الى معاملات السياسة
 مدة مقامه فيها كالذمي التزمها في مدة حيوة الا يترك ان يقام عليه القصاص وحد العذف
 وينزع من الدين وشركي التوثيق شرطي العبد المسلم والمصحف وكبر على بيها ان اشتراها كالجور الذي
 بخلاف حد الشرب فانه لا يقام على الذمي ايضا لا اعتقاد مما لا باحة واما اعطيانا الامان على الزن
 نزلها وديانها والاصل عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله انه لا يقام على المتسامين والمتسامية شيء
 من الحد الا حد العذف لان اقامة تقتضي على الولاية والولاية تقتضي على التزام اذ لو التزمنا عليه
 حكما بلا التزامه لاذن في تنبيه من دارنا وقد نذرنا له معاملة محله في ذلك على الدخول في دارنا
 ليرى محاسن الاسلام فيسلم وهو بالامان التزم حقوق العباد وايضا فاما ان يورث
 ولا يورث فينزل بالترامه فاما حقوق الله تعالى فلم يلزمه لانه اذا دخل دارنا لم يقضي حوائجه
 فيما ملنا ونعامل معه فيكون مسئلا عما يتصل به المعاملة من حقوق العباد لا غير الا يورث انه لا يضر
 عليه الحرمة ولا يقتل المسلم والذمي به ولا يمنع من الرجوع اليه دار الحرب ويمنع الكافر من ان يكون
 حربا علينا بعد تلك مسامحة حق الله تعالى فلو التزم شيئا من حقوق الله تعالى لمنع من الرجوع الى دار الحرب
 كما منع الذمي عن ذلك واذا لم يلزم شيئا من حقوق الله تعالى بالامان صار وجود الامان في حق
 من حقوق الله تعالى وعدمه سواء ولو عدم الامان لم يمتنع عليه شيء من الحد كذلك منا خلاف
 الذي لانه بالذمة صار منا دارنا فالتحق بنا في احكام الدنيا ما لله تعالى وما للعباد وفارقنا في احكام
 الاخرة اما القصاص في حق العبد وحد العذف فيه حق العبد ايضا والمنع من شركي المصحف والعبد
 المسلم والجير على بيعها من حقوق العباد لان في استسلامه قرا لا لا بالمسلم وكذلك استخفافه
 بالمصحف هو قد التزم حقوق العباد بخلاف حد الزني فانه خالص حق الله تعالى فلا يلزم منه
 واما في الثاني فالاصل ان الحد يمتنع على الملة اصلا او تعذر استيفاؤه ولم يؤثر في حق
 الرجل جماعا فاما اذا لم يمتنع فكل الرجل موجب عليه وان كان لا مانع فيها وان كان قوله

وهذا

نقطة 2

موجبا ولكن بطل الحد لغيره لا يمنع وجوب الحد عليها عند ابي حنيفة رحمه الله وعند محمد يمنع
 لان قول الرجل صل فاعل له لا يمنع لانه الفاعل في محل الفعل والمحال في حكم الشر وطرفا متنازع
 الحد في حق الاصل يوجب امتناعه في حق المتبع لان الحد لما يجب عليها بالتكليف من قول يوجب
 الحد وفيه لم يمتنع فله موجبا للحد فلا يجد واما الامتناع في حق المتبع لا يوجب امتناعه في حق
 الاصل نظير اذ اذني بالحق عاقل نصيب او مجنونة فانه يحد المانع لكونه اصلا واذ اذني بصبي
 او مجنون بالغه عاقله فانما لا يحد لكونها تابعة فوقع الفرق لمحمد بين الذمي والذمية ولا في حنيفة
 ان التكليف من الزنا قد وجد لان قول المتسامين في لانه يمتنع حرمة وهو مخاطب بالحكمات
 وان لم يخاطب بدار ما يحد المستوطون العبادات الا يورث ان الذمي يلزمه الحد ولا يجب قبل الخطاب
 فثبت ان الكفر لا يمنع من الخطاب بالحكمات واما لم يمتنع عليه الحد لغيره لولا ان هو الامان
 لا يخل في قوله فصار كانه زني ثم غاب والمرأة تابعة في نفس الفعل دون علم الفعل الا يورث ان الرجل
 اذا لم يكن مخفيا والمرأة محصنة بحد الرجل ويرحم الملة ولا يصير في ذلك شبهة في حقنا بخلاف الصبي
 والمجنون لانها لا يخاطبان فلم يكن فعلها زني ونظير اذ زني مكره بطاوعة حدث عندك وعند محمد
 لا يحد واذ اذني صحيح مجنونة او صبيته كجامع مثلهما حد الرجل خاصة اجماعا وان زني بصبي او مجنون
 بامرأة طارعة فلا حد عليه ولا عليها وعند ابي حنيفة رحمه الله تجب عليها وهو رواية
 عن ابي يوسف لهما انما رايته حقيقة لان الزني امنها اقتضاء شهرتها بالثمة وقد وجد الا يورث
 ان الله تعالى سماها زانية وبلاها وجرها اليه الزني لحد ولو لم يتصور منها الزني لما حد
 فاذ فاما المجنون ثم امتناع وجوب الحد عليها لغيره لا يوجب الامتناع في حقه فكذا الامتناع
 في جانبها لا يوجب الامتناع في جانبها لان كلامها مواحد بقوله لا يقول صاحبها ولما ان الزني
 يتحقق منه حقيقة لا منها لانه اسم لو طر حرام وهو اساس العضو وهو منه حقيقة وجملة وطحا
 ينسج واظنا وزاينا والمرأة موطوءة ومنها ما داما سميت زانية مجازا تسمية للفعل باسم الفاعل كهيئة
 راضية وما دافق يعني مرضية ومدفوق او لكونها حسيبة بالتكليف لذلك القول وترك التعرض اما
 تجب الحد عليها بالتكليف من فعل الزني فينظر في قوله ان وقع زني فتعيب رايته فتعيب بالتكليف
 من الزني معا فخذت بذلك ان لم يمتنع قوله زني فلم يصح رايته لان ثبوت المتبع بثبوت الاصل
 وفعل الصبي والمجنون ليس كذلك فاذ اعدم الزني في جانبها فكذا في جانبها واما يجب الحد على فاذ فاما
 بالنسبة الى ما يعير به ويستوجب به الحد وهو التكليف من الزني وان كانت تابعة في ذلك وان امتناع

وجها

امراة لير في بانه محمد عند اية حيفة رحمه الله وقال احد وهو قول الشافعي رحمه الله لا يثبت
ملك شبهة فكان ربي لان محله النافع لا اعيان محضا ويجوز هذا لان الاستحسان ليس بطريق
لاستباحة الاصناف شرعا فكان لغوا كذا واستباحها للشيخ او للجن ثم ربي بانه لان محله النافع
لا اعيان والمستوفى بالوطى في حكم الغير لما عرف والعقد لا ينفذ بدون محله ولهذا لا يثبت هذا
الوطى النسب في العدة ولو كانت شبهة الاعتقاد ثابتة لثبت اوله مادونى ان امرأه سالت رجلا
مالا فاني ان يوطئها حتى يملكه من نفسها فذكر عن رضى الله عنه عنها الحد وقال هذا امرها وان
المهر اجر بالنصر ولو قال اميرتك كذا لانه في ذلك حيث لم يجب الحد فكذا لو قال استاجر بك او خذك
هذا الدرهم لاطاراك وملكه متى بدرم لان المستوفى بالوطى منفعة حقيقة وان كان في حكم الغير
شرعا فاعتبار الحقيقة يقتضى ان يكون محلا للعقد الاجارة فاوثر شبهة خلاف الاستحسان للشيخ
والجن لان العقد لم يصفى المستوفى بالوطى والعقد المضاف الى محل يورث شبهة في محله لان
محله اخر ومن ارجمه السلطان حجة ربي لا يحد وكان الا حيفة رحمه الله يقول ولا يحد وهو قول
ذكره لان المراد لا يكون الا بعد الانتشار واذ دليل الطواغية والاختيار فانثرت بالاكراه بخلاف
المراة اذا اكرمت على الزنى حيث لا يحد لان التمليك يتحقق منها مع الاكراه فلا يكون تملكها دليل الطوع
والاختيار ثم رجع وقال لا يحد لانه شرع للرجل وهو منجز وانا اقدم عليه ليدفع المهر لان
فلا يحد كالة وانتشار الالة لا يثبت على الطواغية لانه قد يكون طوعا كما يكون طوعا الا يرى ان النكاح
قد ينشأ الله لفرط خولته وان لم يكن له قصد واختيار وان ارجمه غير السلطان حد عند
اية حيفة رحمه الله وعند ما لا يحد لان الاكراه من غير السلطان يتحقق عند ما لا يحد
عند ما خوف التلف وذا يتحقق اذا كان المرء قادرا على ايتاع ما يحد به سلطانا او غيره بك
خوف تلف هنا يظهر لان المتقلب يكون مستجلا لما يقصد خوفا على نفسه من السلطان والسلطان
ذوانا فيما يقوله فاذا تحقق الاكراه من السلطان بالحد يدفن المتقلب اذنى وله انه من غير
لا يتحقق الانادرا لان المتقلب يستعيت بالسلطان او جماعة المسلمين او يدفعه بنفسه بالسلاح
فلا حكم للنادر فلا يستطبه احد خلاف السلطان فانه لا يمكن ان يستعيت لغيره ليدفع شر عنه
ولا الخرج عليه بالسلاح يتحقق خوف التلف على نفسه فيكون في ذلك مستوطنا للحد عنه قالوا
اختلاف عصر زمان لا اختلاف حجة وبرهان فالسلطان كان في زمنه قوة وعلمة بحيث لا يجاس
على الكرم غير وفي زماننا ظهرت القوة لكل متقلب لا يحد من غير السلطان فانه في كل زمان

بما عاين وفي زماننا ظهرت القوة ايضا لكل متقلب فينتفى بقوله وان قد بالزمان اربع مرات احدها
وانك الآخر ثم يحد هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يقت بالزمان بطلانه اربع مرات وقالت
تزوجني او اقرت بالزنى مع فلان وقال فلان تزوجتني لم يحد لان دعوى النكاح يثبت
الصدق ولو علمنا صدق مدعى النكاح لثبت النكاح من الطرفين فاذا احتمل العقد ثبت
احتمال نكاح من الطرفين والاحتمال هنا ملحق بالحقيقة فكنا للحد وعليه المنزلة لان النكاح
لم يثبت بغير الدعوى فثبت الوطى في غير محل الوطى في غير محل لا يخلو عن مهر واحد وعطية
لخطوب البضع وقد سقط الحد فوجب المهر والثاني ان يقت اربع مرات في زنى بطلانه فقالت تار
فى ولا اعرفه او اقرت بالزنى اربع مرات مع فلان وقال فلان عاريت بنا ولا اعرفه فلان لا يحد
المهر عند اية حيفة وعند ما رجمهم الله حد لان الاكراه حجة المقر باقره وعدم ثبوت
الزنى في حق المنكر لا يورث شبهة العدم في حق المقر كذا كانت غايته وله ان الزنى استوفى حق
الملك بدليل موجب الحق في حقه وهو ان كان فاوثر شبهة الانتفاء في حق المقر لانه يتم بها خلاف
مالوكات غايته لان الزنى لم يثبت في حقها بدليل موجب الحق فانما لو حضرت واقرت بالزنى
اربع مرات حدث ومن ربي بانه قتلها بقول الزنى يحد وعليه القيمة لانه حنى حيا متين فثبت
على كل واحد منها مخرجها للحد بالزنى القيمة بالقتل كالزنى بانه حنى حيا متين وكذا اذا زنى بها
ثم قتلها بالحد فان ربي بانه لم يثبت عليه فثبت الله بالجناية او بالثبوت او بغيرها فانه يحد وقال
ابو يوسف رحمه الله لا يحد في الوجوه كلها لان مقتضى ضمان القيمة عليه بقتله اياها يقول الزنى سب
تملكه اياها لان المصنوعات تلك عند اداء الضمان مستند الى وقت وجود سب الضمان وكذا
الجناية الصادرة منها سب لوجوب الدفع وبعد الدفع يثبت الملك مستند الى وقت الجناية لانهما
السبب وكذا اذا املكها بالشر او بغيره لان اعراض سب الملك قبل اقامة الحد كذا لو ملك المهر
قبل القطع ولما ان الاستناد يظهر في القاي لا في المتلاشي والمستوفى بالوطى يتلاشى فلا يثبت
الاستناد في حقه وانا يظهر في العين كافي حجة المهر في الضمان في المسئلة الاولى ضمان قبل لا وجوب
الملك في المقتول لانه ليس ضمان مال وانا هو ضمان دم والدم ليس ضمان مال لا يثبت الملك
في المقتول لان ضمان الدم بمقابلة الادمية وهي لا يثبت الملك ولان وجوبها بعد ثبوت الجناية
بالموت وهي ليست محل الملك بعد وهذا بخلاف ما اذا زنى بها فاذ هب عنها فانه يجب عليه قيمتها ويستط
لحد لان الملك يثبت في الجثة العيا ضمان القيمة ويح غير فاوثر شبهة دارية للحد اذ العين ثابتة

فأمكن إبقاء المنافع بقايا خلاف ما إذا هلك وكل شيء صنعه الإمام الذي ليس فوقه
 إمام ما يجب الحذر كالزني والسرقة والشرب والعدف لا يؤخذ به إلا القصاص والمال فانه إذا
 قتل إنسانا أو أنزل مال إنسان يؤخذ به لأن الحد حق الله تعالى وهو المكلف بأقامته وتقدر
 أقامته على نفسه لأن قامة بطريق الجلاء والنكال ولا يفعل أحد ذلك بنفسه ولا ولاية لأحد عليه
 ليستوفيه أو ليس فوقه إمام وفائدة الوجوب الاستيناء وإذا تعدد الاستيناء لعدم المستوفى
 لا يجب في دار الحرب خلاف حقوق العباد كلقصاص وضمان لقتلات لأن حق الاستيناء يرجع للفق
 فيكون الإمام فيه كغيره وإن احتج أني المنفعة فالمسلمون منعه فيقدر على استيناءه فافاد الوجوب
 والغالب في حد العدف حق الشرع فالنحو يساير الحدود والله تعالى اعلم

الشهادات على الزني

باب الرجوع عنها وإذا شهد الشهود بحد متقادم لم يمنعهم عن قامة بقدمه عن الإمام
 ثم قبل شهادتهم إلا في حد العدف خاصة وفي الجراح الصغيرة فإذا شهد عليه الشهود بسرقة
 أو زنا أو شرب خمير بعد حين لم يؤخذ به وحسن السرقة والأصل أن الشهادة على الحدود
 للحائصة لله تعالى تطول بتقادم العهد عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا تبطل في الشهادة
 على ما هو حق العباد أو فيه حق العباد كالسرقة وحد العدف لا تبطل بتقادم العهد إجماعا والتقدم
 لا يمنع الاقرار بالحدود عندنا وعند غيره ينعى هو قاسمه بالشهادة التي هي إحدى المحبتين
 والشافعي يقول بشهادة إناصارت حجة باعتبار وصف الصدق وتقدم العهد لا يخل
 الكذب فلا يخرج من أن يكون حجة كالأقرار وحقوق العباد ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه لما
 قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرته فأنامهم شهود صنعه فلا شهادة لهم ولنا أن الشاهد
 متى غاب الزني ونحوه فهو مخير بين حسبتين حسبة إذا الشهادة ليقام الحد فيحصل الإنزجار
 قال الله تعالى وأقيموا الشهادة لله وحسبة الستر على المسلم بالاستماع عن الشهاد فان الشرع
 ندبنا إلى الستر قال الله تعالى إن الذين يحبون أن تبسط الفا حشة الآية وقال عليه السلام من ستر
 على أخيه المسلم عورة ستر الله عليه عوراته يوم القيامة فتأخيرهم الإقرار لا يخلو أمان كان
 للستر فلما كان تأخيرهم لا خيار للستر فالأقدام على أداء الشهادة بعد ذلك بضميمة محبتهم أو شجاعتهم
 حكيم فيتمون فيها ولا شهادة لهم وإن كان تأخيرهم لا للستر فصاروا فاستبين بالتأخير لأن أداء
 الشهاد واجب وتأخير الواجب لا يجوز ولهذا قلنا في حقوق العباد إذا طلب المدعي من الشاهد أداء الشهاد

فأقر الله دار

فأقر الإقرار بالحدود ثم أدرك لا قبل شهادة ترك الإقرار مع إمكانه فيقتنا بالمانع من القبول فلا تقبل
 خلاف الاقرار لا سقاة العنيفة فيه لأنه لا ينادى نفسه ولأن الاقرار لا يبطل بالتمتع والفسق
 وبخلاف حد العدف لأن فيه حق العبد حتى لا يصح رجوعه بعد الاقرار ولأن الشهادة فيه لا تقع
 إلا بعد الدعوى فكانوا معذورين في التأخير لا احتمال أنهم أخذوا لعدم الدعوى فلا يثبت صحة
 الشاهد ونسقه بالتأخير فإن قيل الشهادة المتقدمة تبطل على السرقة ولا صحة لها ببلاد عوك
 قلنا الدعوى لا يشترط الحد لأنه خالف حق الشرع وإنما شرطت في المال كان الاشتراط عبدا
 فيما يرجع إلى الحد ولهذا لو شهد شاهدان على السرقة بذلك الدعوى يقبل شهادة بهما وبحسن
 السارق في أن يحكي المسروق منه وإنما لا يقطع لاحتمال أن يكون المسروق لله فيتوقف على حضور
 المالك فإذا لم يشهدوا في الحال صاروا متهمين في حد العدف لا قبل حق الجبس لأن فيه حق العبد
 وفي حقوق العباد لا تقبل في حق الجبس في القصاص لأن الحكم يدور على حكم الحد حقا لله تعالى
 فلا يعتبر تحقق التهمة في كل فرد إذا حدودا حالصة تسقط بصورة المسقط كما تسقط لعناه
 فالتكاح الناسي يمنع الحد لعناه ودعواه ينعى بصودته ولأن سرقة يكون في ظلم الليالي غالبا
 والمسروق منه لا يوفى الشاهد حتى يستشهد منه فيجب على الشاهد اعلام المسروق منه بشهادته
 فإذا التمه صار فاسقا فترد شهادته بخلاف العدف فإنه يكون في النهار غالبا فيعرف المذوف
 بالشاهد ويؤا فاذ لم يعلم صار فاسقا ولأن الشهادة بسرقة متقدمة بطلت بطلان
 الدعوى إذا المدعي مخير بين أن يحسب بدعواه أقامة الحد فيبذل له ماله في ذلك ليقام الحد
 ويبطل عصمة ماله وبين أن يحثار السرقة فيدعي مطلقا الأخذ بصيانة ماله فإذا أخر حل عليه
 اختار حسبة السرقة فإذا ادعى السرقة تلت التهمة في الدعوى إلا أن التهمة تعتبر في القطع لا في المال
 فيقتضي بالمال لا بالقطع كما لو شهد رجلان أن السرقة والتقدم كما يمنع قبول الشهادة ابتداء
 يمنع الإقامة بعد القضاء عند ما حتى لو حارب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد تقدم الزمان
 ثم يتم عليه الحد لأن الإضمار من القضاء في الحدود بدليل عن الشهود وردتهم بقيام شرطه حالة
 القضاء ولأن قيام الشهادة شرط حالة القضاء إجماعا وحالة الإضمار حالة القضاء ولم يبق الشهاد
 بالتقدم وعند زفر رحمه الله لا يمنع لأن المدعي لا يضره هو به وتطوأي في حد المتقدم فتقوله في الجراح
 الصغيرة بعد حين يشير إلى ستة أشهر وإلى ما أشار الطحاوي وأبو حنيفة رحمه الله لم يقدري ذلك
 وفوضه إلى رأي القاضي في كل عصر وعن محمد رحمه الله أنه قدرة بشهر لأن ما دونه عاجل

بعض الشهود بعد القضاء قبل الإضمار

كافي اليقين وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وهو الاصح وهذا اذا لم يكن بين القاضى وبينه مسبة
 شهرا اذا كان في قبل شهادة ثم لان المانع بعد المسافة فلا يمنع القول لان التهمة الثابتة في بعض
 والتقادم في هذا الشرب كذلك عند محمد رحمه الله وعند ما يقدرون والراجحة ويسمى في باب
 ان شاء الله تعالى واذا شهد با على رجل انه زني بفلانة وهي غايبة هذا الرجل لانه عليه السلام
 رجم ما عدا حيزا قربا في غايبة ولو شهد وان سرق مال فلان وهو غائب لم يقطع لان
 بالقيمة يثبت الدعوى وهي شرط في السرية لان الشهادة على السرية شهادة بل السرية
 للسرية منه والشهادة للمر على ان لا يقبل بلا دعوى وليس شرط لثبوت الزنى عند القاضي
 فان قيل ينبغي ان لا يحد لنا لو حضر ثبتا تدعى النكاح فيصير شبهة فلنا الثابت عند القيمة
 احتمال للدعوى وحقيقة الدعوى تثبت الشبهة لان دعواها يحتمل الصدق في الاحتمال
 يثبت شبهة الشبهة وهو غير معتبر اذا اعتباره حايوا دى الى سيد باب الحد وهو مفتوح فابودى
 الى امساده يكون مردودا لان اعتبار الشبهة بالحد بخلاف القياس والحد يثبت شبهة الشبهة
 فان قيل التود اذا كان يرمى بكون احد ما غاي لا يمكن الحاضر من استينافه لاحتمال العفو في الغائب
 فلنا العفو حقيقة لا تسقط فاحتماله يكون شبهة المسقط لا شبهة الشبهة وان شهد والله في بارة
 لا يعرفونهم جيد لان الظاهر انها امراته او امته وان اقرانه زني بامرأة لا يعرفها حد لانه لا شبهة
 عليه امراته فان قيل يمكن ان يشبه عليه امراته بان لم ترق اليه فلنا الانسان كما لا يرمى على نفسه
 كاذم بالاثبات على نفسه حال الاشتباه فلما اقر بان ثبوت شبهة كون الموطوءة زوجه وصار
 معنى قوله لم اعرفها الى بوجهها وشبهها ولكن علت انها اجنبية فجعل هذا كالمصنوع عليه بدلا لاجل
 خلاف لشاهد لانه جاز ان يشهد عليه الغير عند الاشتباه كاجاز ان يشهد على الغير لدايمته فيها
 فبطلت الشهادة وان شهد اربعة على رجل الزنى فيشهد اثنان انه استكرهما واخلانها
 طواعته لم يحد عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما حد الرجل فوط لان زناه طوعا ثبت بشهادة
 الاربعة وقدر اثنان باثبات زيادة جنابة منه وهو الاكراه وذا يوكد جنابته فاني يصح شبهة
 وانما لا يحد المرأة لعدم ثبوت الموجب هوها وهو التاكيد من الزنا طوعا بشهادة الاربعة وله ان
 المشهود به اختلف وليس على احد من اصحاب الشهادة فلا يجب شي وهذا لان الزنى فعل واحد يقوم
 وقد اختلفت في جانبها فيكون مختلفا في جانبه ضرورة لان التطوع يقتضى اشتراكا في الزنى حتى اشركا
 في الامم والكره يقتضى تفرده به حتى لم يشارك فيه والفعل المشترك غير المشترك ولان شاهدك
 الطواعية

ورقم

صا اذا قاضين بها بالزنى فكانا حقيقتين في ذلك لا شهادة للحضرم وانما سقط حد القذف عنها
 بشهادة شاهدين الاكراه لان زناها بكرة يستقط احصاها فان ثبتت امراته ثم اقام شاهد
 انما زنت وهي مكروهة سقط الحد عن القاذف واعتبار عدد الاربعة في الشهادة على الزنا موجب
 للحد وهذه شهادة على سقوط احصائها وسقوط الاحصان يثبت شهادة الاحصان ولا يحد
 الشهود للقذف اتيان اربعة شهداء على مسبة الزنى في فوات شرطه وان شهد اثنان انه زنى
 بالكونة واخران انه زني بالبرص فلا حد على الكل ما عليها فلاختلاف المشهود به لاختلاف المكان
 ولم يتم بصاب الشهادة على واحد منها وانما على الشهود فلا تحاد ونظرا الى المشهود عليه فلا يحد الشهود عليه
 للاختلاف من وجه ولا الشهود للاتحاد من وجه وعند زنى رحمه الله يحدان لان الحد لم يتكامل
 لكل زنى فصا واقدفة وان شهد اربعة على رجل انه زنى بفلانة عند طلوع الشمس بالجملة
 وشهد اربعة آخرون انه زني بها عند طلوع الشمس يدبر حد فلا حد عليهم اما عليها فليست
 بحد احد الفريقين اذ الشخص الواحد في ساعة واحدة لا يكون في مكانين متباعدين ولا في
 الصادق من الكاذب فحق القاضي عن القضاء للمعارض او لثمة الكذب في شهادة كل فريق فلما
 لم يحد وانما على الشهود فلان شهادة كل فريق تكمل الحد وتصح احتمال الصدق لا يحد للقذف
 وفيه خلاف زنى ولو شهد اثنان انه زني بها في زاوية هذا البيت وشهد اخران انه زني بها في زاوية
 اخرى منه حد الرجل والمرأة استحسانا والقياس ان لا يقبل هذه الشهادة وهو قول زنى رحمه الله
 لاختلاف في المشهود به كما في الدارين وجه الاستحسان انهم اتفقوا على فعل واحد واختلفوا
 فيما لم يكفوا نقله والتوفيق ممكن فيجب التوفيق وهذا لان حمل الزنى في الزاوية وقامه في زاوية
 اخرى لمكان الانتقال الاضطراب لصحامة وكما قلنا اولان الواقع في وسط البيت فيظن من
 في المقدم في المقدم ومن في الموح في الموح فيشهد كل ما عنده وهذا اذا كان البيت صغيرا بحيث
 يجهل ما قلنا اما اذا كان كبيرا فلا فان قيل التوفيق غير مستوعب لا يجب بالحد لانه احتمال للاقامة
 وقد امرنا بالاحتيال للذكر قلنا التوفيق في الحد مستوعب حيانا للبيانات عن التوفيق فانه
 لو شهد اربعة على رجل انه زني فيشهد كل واحد منهما انه زنى بفلانة يقبل شهادتهم ويحد شهادة
 كل واحد منهما على الزنى الذي شهد به صاحبه وان لم ينص عليه في شهادته فان قيل الاختلاف
 في مسلتنا متصور عليه ولم مسكوت عنه قلنا التوفيق مستوعب سواء كان الاختلاف متصورا عليه
 او لا فانه لو شهد اثنان انه زنى بامرأة يصح والثاني انه زنى بامرأة اخرى او شهد اثنان انه زنى

استدراج

وعليها ثوب أصفر وأسود تقبل كذا إذا اختلفوا في الطول والعرض وفي السمن والحرارة هذا
يشكل على قول في حصة دمه الله في مسألة الأكره والطواعية لا مكان هذا التوفيق بأن يكون
ابتداء الفعل بالكره وانتهاء بطوع ويمكن أن يجاب عنه بأن ابتداء الفعل إذا كان عند الأكره
لا يوجب فبالنظر إلى الابتداء لا يجب بالنظر إلى الانتهاء يجب فلا يجب بالشك وهذا بالنظر إلى
الردائين يجب فافترقا وإن شهد أربعة على امرأة بالزنى فنظر إليها النساء فقلن هي بك لا أحد عليها
ولا على الشهود أما عليها فلظهور كذب الشهود إذا لا يتصور البكارة مع الزنا وقول النساء حجة
فيما لا يطلع عليه الرجال فبقيت بكارتها بشهادتهم ومن حوزة سقوط الحد عنها وأما على
الشهود فليست كاملة عند دمهم في الشهادة على الزنا وإن امتنع حكم شهادةهم باعتبار قولين
وقولهم حجة في استقاط الحد لأنه إيجابه وإن شهد أربعة على رجل أنه زنى بثلاثة ثم شهد
أربعة أخرى أن هؤلاء الشهود هم الذين زنا فلا حد أحد عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا حد
الفرق الأول من الشهود حدان في ولا حد الشهود عليه لأن شهوده جوا بشهادة الزوج
الثاني على زناهم طهارتهم بثبت شهادة الفرق الثاني بعد التهمة فحدوا أحد الزوجين وله أن القاسم
أهل الشهادة عندنا حتى ينقض القضا بشهادته والفرق الثاني بثبوت الزنا في الشهود مقام زنى
الشهود عليه أي هم فعلوا ذلك لا الشهود عليه كما يقول زيد دخل الدار فيقول آخر عمرى
هو الذي دخل الدار أي الداخل عمرى لا زيد وقد ثبت زنى الشهود عليه من جهة شهادة
الفساق فاشتق الزنى من جهة فلا يجب الحد بالشبهة وإن شهد أربعة على رجل بالزنى وهم عيان
أو محدودون في قذف أو أحد منهم عبدا أو محدود في قذف فأنهم محدودون لا الشهود عليه وإن شهدوا
وهم فساق أو طهرانهم فساق لم يحدوا وأصله أن الشهود أصناف صنف أهل الشهادة تحلوا إذا
كأن العدل البالغ العاقل وصنف أهل التحل والاداء كالإعنى والمحدود في القذف لاستجماع شرائط
القيم فيها إلا أن الاداء فأتى في الإعنى لعدم التميز وفي المحدود للنقص المراد لا إذا شهادة وصنف
أهل التحل والاداء للزنى أدائه نوع قصور كالتساق لتمامه لذلك ثبت هذا فنقول إذا شهد
العيان والمحدودون في القذف والعبيد لا يحد الشهود عليه لأنه لا يثبت شهادةهم ما ثبت
مع الشهادة كالماتى فلا لا يثبت بشهادتهم ما لا يثبت مع الشهادة وفي حد والقذف
لأن العبيد ليسوا بأهل الشهادة أصلا والعيان والمحدودون ليسوا بأهل الاداء فلم يثبت شبهة
الزنى لأن الزنى يثبت بالاداء لا بالأهلية فصاروا قذفة وأما فساق فهم أهل التحل والاداء مع القصور

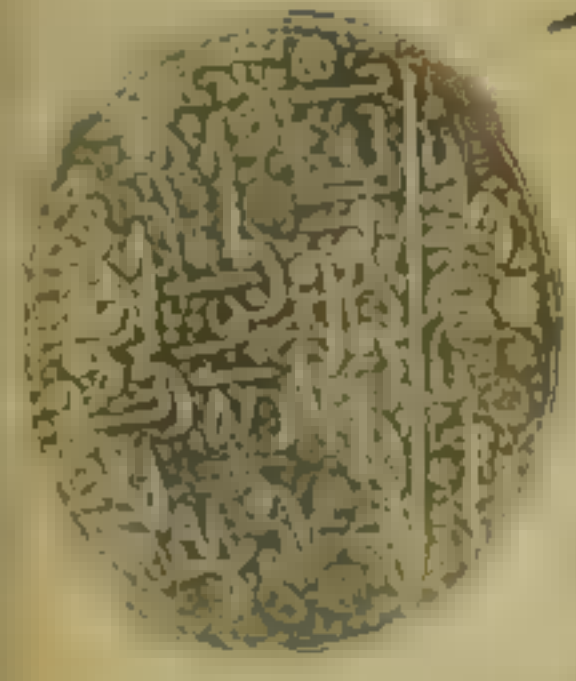
فلم يحدوا ونظرا إلى أهلية الاداء بثبوت الزنى من وجه ولم يحد الشهود عليه لعدم الزنى من وجه
نظرا إلى المقصور بالنسبة فأعططنا في القذف والشافعي خالفنا فيه لأن القاسم ليس بأهل
لشهادة عندنا كالعبد وإن نقض عدد الشهود عن أربعة حد والوجود القذف لعدم الحسنة
إذا لا حسنة عند نقصان العدد وخرج الشهادة عن القذف باعتبارها وإن شهد أربعة على رجل
بالزنا وهو غير محض فضيلة الإمام ثم ظم أن الشهود كانوا عبيدا أو محدودين في قذف قد
جرحه السياط فليس عليهم ولا على بيت المال أن يضرب إن كان محصنا فزعم قديم في
بيت المال هذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا الأرش الضرب أيضا على بيت المال ولو مات من الضرب
بجيلة في بيت المال عند ما يضمن الشهود أرش الضرب إن مات ضموه إليه أما الدية فلا حد فصل
بقضاء القاضي وهو خطأ منه وخطاؤه في بيت المال لأن نفع عمله للسلطان فيجب عنه في مالهم
وهذا بالاجماع وأما أرش الضرب فلما ان أخرج أصناف في شهادةهم لأنه ثبت بالجلد والجلدات
أقيمت عليه بشهادتهم لأنهم أوجبوا الحد عليه والمطلوب مثل الجراح وغيره إذا التقا دك عن الجراح
غير ممكن فكانوا كالمباشرين أوجبوا بشهادتهم فإذا رجعوا فقد اعترفوا بكونهم جناة في شهادةهم
فضموا كمن ضرب إنسانا بسوط في حد ضربه أرش الجراح ولو مات من الدية والشهود القصاص والقطع
في السرقة إذا رجعوا ضمنوا أما انفقوا بشهادتهم كأنهم باسروا ذلك وإن ظم أنهم عبيد أو محدودون
في القذف لم يضمنوا لأنهم لم يعترفوا بجنايتهم ولكن يقتل فعل الجلاذ إلى القاضي إذا فعل المأمور يقتل
إلى الأمر عند صحة الأمر فكانه ضرب نفسه ثم ظم خطأه يكون ضمانه في بيت المال لأن القاضي
متى أخطأ في قضائه لا يضمن الضمان وإنما يضمن من وقع له القضا والقضا وقع للعامة لأن الحدود
حق الله تعالى فيعود نفعها إلى العباد من حيث تقليل الفساد فيجب الضمان على العامة ومات بيت المال
على العامة فيجب في بيت المال وله أن يخرج غير مضاف إلى شهادةهم لأنه لا يثبت بشهادتهم الحد وهو
ضرب مؤلم لا جراح ولا متلف ولهذا لا يحد في القذف والسرقة والحدود الشديدة وعلى المريض تباذير إلا
والجراح أما وقع حرق الجلاذ وقلة هدايته وترك احتياطه فاقصر عليه ولم يصف إلى خطأ
القاضي وشهادة الساجد فلم يضمنوا فالجلاذ لا يضمن أيضا في العييج لأنه مات من سبالة الجرح
فلو ضمنا لا يمنع الناس عن إقامة الحد في مخافة الضمان ولأنه مأمور به وفعل المأمور لا يقتل
بشرط السلامة وإن شهد أربعة على شهادة أربعة على رجل بالزنى لم يحد لأن فيه زيادة الشبهة
لأنها في موضعين في حيل الأصول في نقل الزوجه وقد أمكن الإحراز عنها في الجملة بحسن الشهود

فان جاء الاصول وشهدوا بما ذكره من انما يصح لم يجد ايضا لان العروج قاموا مقام الاصول في اداء
شهادتهم وطعنوا شرط امرهم بالشهادة فصار رد شهادة العروج رد شهادة الاصول وجوب
وكل شهادة ردت في حادثة لم تقبل تلك الحادثة ابدا فان قيل القاضى اذا رد شهادة العروج في المال
ففسخهم ثم قدم الاصول وشهدوا لم يقبل شهادتهم قلنا القاضى انما رد شهادة العروج حقيقة
لانهم الذين شهدوا الا انه يمكن شبهة الرد في شهادة الاصول لظهور شهادة الاصول فصارت ثابتة
في حق الاصول شبهة الرد والشبهة تمنع القضاء بالحدود والمال ولا يجد العروج لانهم ما مشؤوه
الى الزنا وانما حكموا كلام الاصول الخاص بالحدود لا يكون فاذ قال الاصول تكامل عددهم و
انما لا يجد المشهود عليه نوع شبهة وهي فصل للرد والحد لا يجابه وان شهدا ربعة على رجل
بالتناو هو محض فرج واحد منهم بعد القضاء بالرجوع والامضاء غير ربع الدية وخذ الرابع
وخذ وكذا كل راجع واحد خذ وغير ربع الدية اما الغرم فلان كل واحد منهم انصف ربع النفر
هذا بايجاب التعليل عليه وقد اقر بالرجوع انه انصف ذلك غير حق ففمن ربع الدية وقال الشافعي
يجب القتل ون للمال بنا على اصله في شهود القضاء اما الحد على الرابع فذهب الثلاثة وقال
وفي لا يجد الرابع ولا يجد الباقيون اجماعا له انه لو وجب الحد فاما ان يجب بالعنف قبل الرجوع
ولاسبيل اليه لان قد ف حيا ثم مات لا يجد للعنف لان حد العنف لا يورث او بعد ولا سبيل
اليه لانه قد ف المجرم والمجرم لا يجد قاذفه للشبهة ولنا ان كلامه انعقد شهادة ووقع الحكم
فقد الوصف ولكن لما رجع ففسخ شهادته بعد الوجود فانقلب الحال فاذا قال والمعد في الحال
ميت وهو محض في رعيه ومن قد ف ميتا محضنا الحد فان قيل هو في الحال مجرم حكم القاضى
حتى لو قد فة قاذف لا يجد فكيف هذا الرابع قلنا هو مجرم حكم القاضى بشهادتهم ولكن لما رجع
فسخ شهادته فافسح الحكم في حقه لان رعيه معتبر في حقه فلا يصح شبهة بخلاف قاذف اخر
لان المجرم غير محض في حق غير الرابع لبقاء القضاء والشهادة في حقه اذ الرجوع عام في حقه
لا في حق غيره وان رجع واحد منهم بعد القضاء قبل الامضاء خذ واجمع الا لا المشهود عليه وقال
محمد وزفر رحمه الله حد الرابع فقط لان الشهادة تاكلت بالقضاء والحجة بعد ما تمت وبذلك
لم يبق قد فاهم برجوع احدهم تبطل الحجة في حقه فصار كلامه قاذف في حقه وبقى كلام غيره قد
حجة غير قد فة كان قبل رجوعه اذ ارجع بعد الامضاء ولما ان رجوع احدهم قبل الامضاء
كرجوعه قبل القضاء لان الامضاء من القضاء في الحدود اذ القضاء هو الاحكام البائع وهو الذي

لا يستقر فوقه وذلك بالامضاء هنا لان المقصود هو الرجوع وذا حصل به لا يشترط القضاء
لانه لا اعلام من له الحق في حقه والمشهود له هنا الحق ولا يخفى عليه خافية وبإيمانه القاضى وان
يستند العلم بالشهادة فلا يحتاج الى التلطف بل فقط القضاء وتكليفه باستيفاء ما ادعاه والقاضى
قادر على الاستيفاء بدون التلطف به فكان العارض قبل الامضاء بعد القضاء كالعارض
قبله بدليل على المشهود وردتهم وطعنوا سقط الحد عن المشهود وذا لا يكون الا بعد بطلان العلم
واذا بطل الحكم لهذا كان هذا وما قبل القضاء سواء واذا رجع واحد منهم قبل القضاء والامضاء
خذوا جميعا وقال زفر حد الرابع فقط لان رجوعه صح في حق نفسه لا في حق احماله في
كلامهم شهادة في حقه وان بطل في حق الرابع قلنا ان كلامهم قد ف في الاصل وانما يصح شهادة
بالتصالح القضاء فاذا لم يتصل القضاء به بى قد ف ا باعتبار كلامهم لا باعتبار رجوع
من رجع ولو كان المشهود خمسة فرجع احدهم بعد القضاء والامضاء لاسى على الرابع فان
رجع اخر بعد هذا وغير ما ربع الدية اما الحد فلا نسخ القضاء بالرجوع في حقه واما الغرم
فلان المعتبر بقاء من بى لا رجوع من رجع فاذا رجع احد الخمسة بى اربعة يقوم بهم كل لقب
فلم يعد تالفا وبعد ما رجع الثاني بى بقاء الباقي ثلثة ارباع الحق فقلن الرجوع بها فيفترمان
فان قيل الاول من رجع لم يجب عليه حد وغرم فلولزمة ذلك للزمن برجوع الثاني ورجوع
غيره لا يلزمه شيئا قلنا انما لم يجب لما ع وهو بقاء حجة تامة لعدم السبب فاذا زال المانع
برجوع الثاني وجب الحد والغرم على الاول بسبب متعين في حقه وان شهدا ربعة
على رجل بالنيا فذكروا فرجع فاذا المشهود عيب وكفار فان ثبتوا على الزكية لم يضمنوا
ولكن الضمان في بيت المال عندهم لان المالكى اخطأ فيما عمل لعامة المسلمين فصار
كالعاضى وان رجعوا عن الزكية وقالوا انهم عيب وكفار الا انما تعدوا الزكية مع علمنا
بحالهم ضمن المالكون عند اية خيفة رحمه الله وقال رحمه الله للضمان عليهم ولكن الدية
في بيت المال لانهم لو ضمنوا كان الضمان ضمان عداوين وذا بالمباشرة او التسبب وقد قد
اما الاول فظاهر وكذا الثاني لان سبب الثلاث الزنا ومم ما يشؤوه وانما اتوا على المشهود
غير افضار والكشود الاحصان الا انهم اتوا على المشهود عليه وهو لا رأتوا على الشاهد
فكلا يضمن شهود الاحصان بالرجوع لا يضمن المكون ايضا وله ان الشهادة انما تصير حجة
موجبة بالزكية اذ الشهادة في الحد لا يوجب شيئا بلا تزكية فصارت الزكية كعلة العلة

وهذا لان التلق حصل بالنضار والقضاء بالشهادة لانهم الرضوا القاضى القضاء والشهادة
 انما قبل العدالة وهي ثبت بالتركية فكانت التركية كعلة العلة للتلق وهي كالعلة
 في اضافة الحكم اليها لما عرف بخلاف الشهادة على الاحصان لاعلامه مخفية اذ الشهادة
 على الذي موجبة للقوة بدون الاحصان ولا فرق بينهما اذ استشهدوا بلفظ الشهادة او اجروا
 لان التركية بلفظ الشهادة لا يشترط وهذا اذا خبروا بالحرية والسلام اما اذا قالوا هم عدو
 فظهر واعيد الم يضمنوا اتفاقا لانهم صادقون في ذلك البرق لا ينافي العدالة في اجتناب عن
 محظورات دينه ولكن القاضى حصل حيث انتهى فلهذا لا يعنى المكون ولا ضمان على
 الشهود لانهم لم يقع كلامهم شهادة ولا يجدون هذا القذف لانهم قد فوجئوا وقد مات فلم يوثق
 عنه وان شهد اربعة على رجل بالزنى فامر الامام برجمه فقتله رجل عمدا او خطأ لاشئ عليه
 وان قتله عمدا بعد القضاء ثم وجد الشهود عبيدا او كفارا او محدودي دين في ذنب فالتباس
 ان تجب القصاص لانه قتل نفسا محمولا لدم عمدا لانه لما ظن ان الشهود عبيد بين ان القضاء
 لم يصح ولم يضر مباح الدم وقد قتله بفعل لم يؤمر به اذ المأمور به الرجم وهو قد جاز واقبته
 فلم يوافق امر القاضى بصير فعله منتولا اليه وفي الاستحسان يجب الدية لان قضاء القاضي بالرجم
 نفذ حيث الظاهر وجيز قتله كان القضاء صحيحا فاوثر شبهة الاباحة وهذا لانه لو نفذ ظاهرا
 وباطنا ثبت حقيقة الاباحة فاذا نفذ وجع دون وجه ثبت شبهة الاباحة بخلاف ما لو قتله قبل
 القضاء لان الشهادة لم تصر حجة بعد ولانه قتل شخصا على ظن انه مباح الدم ثم ظهر بخلافه فعاد
 قتل شخصا على ظن انه حر في وعليه علامتهم ثم ظهر انه مسلم وعليه الدية في ماله لانه عمل والعدالة
 لا تقتل عمدا بالحد فيجب في ثلث مئين لانه وجب بنفس القتل وما يجب بنفس القتل كجب موحلا
 كالدية بخلاف ما لو وجب بالصريح عن القود حيث يجب حالا لانه قال وتجب بعد لا بنفس القتل فاشبهه
 النفس في البيع فان كان هذا الرجل قتله رجلا ثم وجد واعيد فالدية في بيت المال لانه قتل ما فعل
 بامر الامام فاستل فعله اليه ولو فعله بنفسه جبت الدية في بيت المال كذا هنا وان شهد اربعة
 على رجل بالزنى وقالوا ننظر قبلت شهادة ثم وجد الشهود عليه وان كان النظر الى الفرج
 عمدا فسما الا ان العقل لا قامه حسيبة الشهادة مطلق شرعا فلا وجه الى حمل الشهادة بدون
 العقل لانه لا يحمل اداء الشهادة مالم يروا كالميل في المحلة والنظر الى العورة عمدا عند الحاجة لا يوجب
 البسوق كمنظر القابلة والحافضة ولان الطيب وان شهد اربعة على رجل بالزنى فانك الاحصان

وله امرأة ولدت منه فانه يبرهن معناه انه ينكر الدخول بعد وجود سائر الشرايط لان الدخول
 ثبت بشهادة الشرع وباقرارهما لان الحكم يثبت بالنسب منه حكم بالدخول لهذا الوطء ما يقتضيه
 وحامقان بان الولد ولد لهما ولو ثبت الدخول شهادة شاعدين ثبت الاحصان فاذا ثبت بشهادة
 الشرع وباقرارهما او في فان لم تكن دلالتهم وشهد عليه بالاحصان رجلان امران رجم خلافا
 لغيره فالتساوي رجمهما الله فهو مقرر على اصله ان شهادة اثنين في غير الاموال لا تقبل وزفر يقول الاحصان
 شرط والحكم يضاف الى الشرط وجوده عند كايضا في العلة ثبوتها وضرر العقوبة لا يثبت بالوجوب
 وانما يثبت بالوجوب والاستيناف فصان له حكم العقل لانه شرط في معنى العلة لانه مكل للعقوبة والمكمل
 للعقوبة كالموجب لاصل العقوبة فكما لا يثبت اصل العقوبة بشهادة النساء فكذلك كميلها الميراث ان الزانية
 لو كان عبدا مسلما الذي شهد ذميان انه اعتقه قبل الزنى وقد استجوع سائر شرايط الاحصان لا يثبت
 شهادة بها وشهادة اهل الذمة بالعقوبة على الذي مقبولة في غير هذه الحالة ولكن لما كان المقصود
 هنا تعليق العقوبة على المسلم نظرنا الى المقصود دون الشهود فردت لنا ان الاحصان ليس
 بعقوبة ولا سبب عقوبة فيثبت بشهادة النساء مع الرجال سائر الحقوق وهذا لانه عبارة عن
 خصاي حيدة بعضها مأمورة وبعضها مندوبة اليه وهي مانعة عن الزنى لما مر فاستحال ان
 تكون سببا لوجوب عقوبة لان بينهما اجنابية لاحالة وليس شرط فضلا عن ان يكون في معنى العلة
 لان الشرط ما يتوقف الحكم على وجوه بدل السبب لا يتوقف وجوب الرجم على وجوب احصان كذا
 بعد الزنى فانه لا يبرهن وان صار محصنا بعد الزنى ولكنه اذا ثبت كان مرفعا حكم الزنى فاما بعد
 الزنى بصورة ويتوقف انعاده على احصان فحدث بعد فلا والعرف حكم العلة بوجه فصار
 كالمشهد وانه في غير هذه الحالة بخلاف ما ذكرنا لان الفتوى ثبتت بشهادة تلو انما ثبت سبق
 التاريخ لان هذا التاريخ ينكر المسلم فلا يثبت بشهادة اهل الذمة او يتضرر به المسلم حيث
 انه تعلق العقوبة عليه ولا يجوز ان يتضرر المسلم بشهادة الكفار فان رجع شهود الاحصان
 لم يضمنوا عند اختلافه فربما على ما مر وان شهد اربعة على رجل بالزنى فانك الاحصان
 فشهد رجلان انه تزوج امرأة فدخل بها يثبت الاحصان به رجم وقال محمد رحمه الله لا يثبت
 كالمشهد انه قتلها او اتاحها لان الدخول مرة يراجه الجراح ويراد به الحولة فلا يثبت الاحصان
 بالشك نعم ان الدخول بالمرة يراجه الجراح عرفا فان الله تعالى من سياتكم اللاتي دخلتم من المدة
 الجراح فصار شهادتهم على الدخول كشهادتهم على الجراح وان شهد اربعة بالزنى بثلثة واربعة
 اخرات



شهدوا على النبي بامارة اخرى ورجع الفريقان فمناوذة بينهما اجماعا وحدا للثقة عند
ابن حنيفة واليوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله لا يجدون لان رجوع كل فريق
يعتبر في حقهم لا في حق غيرهم فصار في حق كل فريق كان الفريق الآخر ثابت على الشهادة ولما
ان كل فريق يقول انه عفيف قتل ظاهرا وانه قتل بغير حق وان شهدا رجعة على رجل بالنزني
فاقر من به حد عند محمد لان البيعة عند انكار الخصم معتبرة فلا تبطل الا باقرار معتبر والاقر
مرة هنا كالعديم وعند اليوسف لا يجد وهو الامح لان شرط قبول البيعة انكار الخصم وهو
محم ولا حكم لاقر به فبطل الحد ولان الاقرار وان فسدها فصورته قائمة فتورث شبهة

باب حد الشرب

حد شرب الخمر والسكر ثمانون سوطا ان كان خرا لاجماع الصحابة رضي الله عنهم وكفى به حجة
وقال الشافعي رحمه الله اربعون سوطا لانه عليه السلام جلد اربعين وعن ابي بكر رضي الله عنه كذلك
قلنا كان ذلك بغير دليل وجعل بين ذال بر بغير صون ثمانون حقيقة ويفرق على يده حد الزنا
فيجوز في المشهود وعن محمد رحمه الله انه لا يجزئ اثنا ولا تخفيف لانه لم يثبت بالنص وجه المشهود
انا اظهرنا التخفيف مرة بالتبنيص عن حد الزنا فلا يعتبر ثانيا وان كان عند الحد اربعون
لما مر ان الرق منصف والاصل ان التعاد لم في هذا الحد منع قبول الشهادة اتفاقا غير انه
قد ر عند ابن حنيفة واليوسف بل معا بالراجحة وعند محمد قد ر بان كان كافي حد الزنا
والسرقة وهذا لان وجود الراجحة لا يصلح دليلا فقي يتكفل لزال الراجحة مع ثبوت الخمر
في البطن وقد يوجد راحة الخمر فان من استكر اكل السفرجل يوجد منه راحة الخمر كقالب
الساعة يقولون في انك شربت مداة فقلت لهم لا بل قلت السفرجلا وقال آخر
سفرجلة حكى تلك النواهد وعرفة ذكي فسق وضغرة زاهد ولما قول ابن مسعود
حين في سكر ان تلتلوه ومن مزوه واستنكوه فان وجدتم راحة الخمر فاحلوه
وعمر رضي الله عنه انه اني برجل قد شرب الخمر بعد فاذ حبت راحته واعترف به ففرق
ولم يجد فان قيل هذا استدلال بنفي الحكم عند عدم الشرط وهو فاسد عندنا قلنا لا بل
هذا الاستدلال بعدم الاجماع لان حد الشرب ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا اجماع
الابوي ان عمر وابن مسعود رضي الله عنهما ما افا ما حد الشرب الا بقيام الراجحة فنجد عدمها لا اجماع
فلا يجد فان قيل لم يوجد الاجماع فقد وجد النص وهو قوله عليه السلام من شرب الخمر فاحلوه بلا قيد

ان

بلا قيد اشتراط الراجحة قلنا خصه الشرط اضطرارا والراجحة تملك فيه المشبهة ولا يصح اجاب
ولان قيام الاثر دليل على القرب فيشار اليه والماقد الزمان في عين لتقدير اعتباره والتميز بين
الدوايح متيسر للمستدلين وانما يصح على الجاهلين وانما الاقرار بالتقادم لا يبطله عند محمد في
حد الزنا وعند ما لا قيام الحد عليه الا عند قيام الراجحة لما بينا فان اخذ المشهود وهو سكران
او رجحا يوجد منه حد من اياه من مضر في مصر فيه الامام فانقطع ذلك قيل ان يفتواه الى الامام
حد عند من لان لا حيلة عن مثل هذا غير ممكن فلا يعتبر ما نفا عن قامة الحد بعد المسافة في
حد الزنا اذا ثبت هذا فنقول من شرب الخمر رجحا يوجد منه او اخذ سكران ولو يبيد
وشهد عليه رجلا او امرأة رجحا يوجد منه حد لقوله عليه السلام من شرب الخمر فاحلوه
فان عاد فاحلوه وروى ان ابن عمر رضي الله عنهما اقام الحد على اعلم من سكر من البند والسب
بشهادة شاهدين باقراره مرة وعن اليوسف رحمه الله انه يشترط الاقرار مرتين وسبع في السنة
ان شاء الله تعالى ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال لان فيها شبهة البديهة لقوله تعالى
فان لم يكونا رجلين فزجنا امراتنا اعتبر شهادة النساء مع الرجال عند عدم نصا بالرجال
ولم يرد حقيقة فاوثر ظاهر شبهة وطه الضلال والسيان لقوله تعالى ان فضل احديهما
فذلك احديهما الاخرى ولا يجد السكران حتى يعلم انه سكر من البند وشربه طوعا لان سكر من
المباح كالبيع ولبن الرمال وشرب الماء لا يوجد الحد ولا يجد حتى يزول عنه السكر لثبات
به لان الظاهر انه لا يثابره في حال السكر ولو شهد او اقر بعد مضى راحته لا يبعد المسافة لا يجد
خلافا لمحمد رحمه الله لما مر ولا حد على من وجد منه راحة الخمر او ثباتها لان الراجحة محتمل
ولان الراجحة والعتية دليل شرب الخمر دون الطواعية والحد لا يجب بحمد الشرط بانه يمكن
عن طوع ومن اقر بشرب الخمر او السكر ثم رجح لا يجد لانه حق الله تعالى على الخلو في فعله الرجوع
ولا يجد السكران باقراره على نفسه بشي من الحدود الحالصة لانهما يبطل بخرج الرجوع والسكر
دليل الرجوع لانه محتمل المراك لا يقر على ما يقر فاقم سكر مقام رجوعه ولا يتكلم صادقا وكادبا
فيحتمل انه اقر كاذبا بالسكر والحد بمحال لدره فرد اقراره بخلاف حد الخمر في القصاص وسائر حقوق
العباد لانهما لا يبطل بخرج الرجوع فبذلك اولى فالحق بالصالحين فيها كما في سائر التصرفات
زجره وتذكيره فلما ورد السكران لم يبين منه امراته لان الله تعالى لا عقاب فلا يتحقق مع السكر
والسكران الذي زال عقله وقال هو من هذا ويحتمل الحد بهزله ولا يستحق على شيء رجح

اسرا

وخطاب استدلالا لم يرد عن علي رضي الله عنه اذا سكر حدثك واذا اهداك فتركت وحدك المذنب
ثانف سوطا واعبادا للتخاريف اليه ما كثير من المشايخ وله ان تحدث عنوبة فاعبر العتاة
في سببه احيا لا لادب ولما به السكران يغلب السوء على العقل فيسلب عنه التمييز بين شي
ومشي فلا يعقل مطلقا لا كثيرا ولا قليلا ولا يعقل الرجل من النساء ولا يرضى من النساء والعزوف
القبائل ان مادونه لا يخلو عن شبهة العجو الا يورث في قوله تعالى لا تقربوا العلو وانه
سكنا رى حتى تعلموا ما تقولون غير عن العجو يعلم ما يقولون فكان السكران الذي هو ان لا يعلم
ما يقول وهذا في الاشبهة المحضة سوى ان لا احد في غير المحرمة يتعلق بالسكر في المحرمات
قطر والمعتبر في القدر للسكر في حق المحرمة ما قاله اجماعا احتياطا في باب الحرمان وعند
الشافعي رحمه الله العبر ظهور اثر السكر في مشييه وحركته واطرافه وهذا ما يتفاوت ولا يعتبر

باب حد القذف

اذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بصرح الزنى حده الحاقم بطلب المذنب في ثاين
سوطا ان كان من القول تعالى الذين يرمون المحصنات في قوله فاجلدوهم ثاين حده والحد الرمت
بالزنى دون غير من المحاصن اجماع العلماء وفي الآية اشارة اليه حيث قال ثم لم ياتوا باربعة شهداء
والزنى هو المختص بالرجل والفساد وان ورد في المحصنات لكن العلم يثبت في المحصنة دلالة
الوجوب ثم لا دفع العار وذا تحقق في الكذب حصن لان القذف في الغالب يقع فيمن وقد يصرح
الزنى لان حد القذف لا يجب بالبرهان لا سيما ان شاء الله تعالى بشرط مطالبته لان فيه حقه فحيث
دفع العار والشنا و احصان المذنب لما ملونا وحرقت على اعضائه لما مر في حد الزنى ولا يحد
منه لان سببه وهو القذف غير متطوع به لاحتمال ان يكون صادقا فلا يقام عليه الشدة بخلاف
حد الزنى والسبب غير انه يزرع عنه الذم والفساد فيحصل الالم اليه فيحصل المعصود وهو الزجر وان
كان القاذف عبدا جلد اربع سوطا للرجل المنصف الاحصان لم يكون المذنب حرا عاقلا بالانفا
مسلم اعينا عن فعل الزنى فشرط هذا الاحصان خمسة وشرط اخر هو الاسلام لما ملونا وروينا
في احصان الزوج والعقد الملوغ لان حد القذف انما يجب على القاذف في فعل ما يلحق المذنب بقذفه
من الشين وفعل الصبي والمجنون لا يكون في ذلك لجهل الشين والفتنة لان غير الخفيف لا يلحق الشين بالقذف
ولذا قاذفه صادق فيه من نفي سبب غيره وقال لم يست لايك كد وهذا اذا كانت امه محصنة
لانه قد فاته حقيقة لانه متى لم يكن من ابيه يكون من غير ابيه ضرورة ولا نكاح لغير ابيه فكان

في نفي سببه من ابيه فسببه امه التي الزنى ضرورة فان قيل جاز ان لا يكون ثابت النسب من ابيه
ولا تكون منه زانية بان كانت موطوءة بشبهة فلما اذا وطئت بشبهة كان الولد ثابت النسب من
امه وانما لا يكون ثابت النسب من الاب فاما كانت الام زانية ذلك انه قد فاته بعد اللغو بويك
قول ابن مسعود رضي الله عنه لا حد الا في قذف محصنة او نفي رجل من ابيه وان قال في غصب بنت
بابن فلان لايه الذم يدعي له حد وان قال في غير غصب لا يحد لان هذا الكلام قذف حقيقة لانه
نفي سببه من ابيه ونفي سببه من ابيه سببه امه التي الزنى لان في غير حال الغصب قد يراد به العاتية
الى انت لا سببه اباك في المرحه والسحاوة فلا يحد مع الاحتمال في حال الغصب يراد به سببه ولو قال
انك بن فلان لغير ابيه يحد اذا كان في حال المشابهة لان غرضه نفي سببه من ابيه وسببه امه
التي الزنى وان كان في الزنى لا يحد لان مراده في حال الرضا ان خلافا لشبهة اخلاق فلان فكانت
ابنه فلا يكون قذفا وان قال كنت بابن فلان يعني حده لا يحد لانه صادق في كلامه فانه ابن ابيه
حقيقة لان حده وان سببه اي حده او خاله او عمه او زوج امه لا يحد لان كل واحد منهم سببه
ابا قال الله تعالى كما اخرج ابو بكر بن الحنفية وقال في دفع البنية على العرش قالوا هي خالته وابو وقال عليه السلام
انما اهل بي في قال تعالى قالوا لعبد الله والة ابايكم براهيم واسماعيل واسماعيل كان عمه وقال ان ابي
من اهل بي قيل انه كان بن امرأة ولو قال لرجل ما بين ما النساء لا يحد لان الغيب يطلق هذا اللفظ
على سبيل المخرج والاطراء فان ابنه النساء سمع بهذا الاسم لانه كان يصل اليه كل احد فنه فبشوة
بما النساء ولو قال لرجل في بنت بعتي او كنت من قبيلة فلان التي هو منها لا يحد خلافا لابن ابي ليلى
لانه يراد به النسبة الى البعل او الملكة لا للنسبة عن الاب عادة كن قال لمصرى يا رستم اتي اوتيا
قروى فانه لم يجب عليه شيء كذا هنا ولو قال له يا ابن الزانية وامه ميتة محصنة فطالب
الوالد او الجد او الولد ولو كان كافرا او عبدا او ولد الولد مع بقا الولد حد لانه قد فاته محصنة
بعد موته وقد طالب من المطالبة وهو من سببه اليه الميت بالولادة لدفع العار عن نفسه
لحق الشين فهو لا يحد فلا يطالب بالقذف الميت الميت دفع القذف في نسبه بحدفه
وهو من فاته لان حق المحصومة لدفع العار يلحق لهم بشوق المحمة بينهم فيتحقق الإيجاد
معنى وكان القذف متنا ولا هم معنى وعند الشافعي اثبت حق المطالبة لكل ولرب لان
حد القذف يورث عنده وعندنا ولاية المطالبة ليست بطريق الارث بل باعتبار الحق والعار
حتى لا يثبت للإخ لان العار نوع ضرر والضرر الرجوع الى الولد وولد الولد وان سئل والوالد

في نفي من

والجود ان علا كما يرجع الى نفسه عادة الآتية ان المنع القايدي يميل كالعابدا في نفسه
منع ذلك قبول الشهادة فكل الضرر والاخ لا يلحقه الشين بنما احبته مثل ما يلحق لهؤلاء
لا ينسب احد الاخرين في صاحبه والضرر القايدي الى الاخ لا يرجع اليه عادة كالمنع حتى لا يمنع
ذلك قبول الشهادة ولعل ينسب عند المحرم عن الارث بالقتل لان الحد لا يجب بطريق الارث
فلا يورث فيه القتل يثبت تولد البنات كما يثبت تولد الابن خلافا لمحمد رحمه الله لانه منسوب الى ابيه
لا الى ايمه فلا يلحقه الشين بنما اب الام ولما ان النسب ثبت من الجاهلين ويصير الولد به كزعم
الغلو فيه وكان القذف متنا وانه يثبت تولد الولد حال قيام الولد خلافا لمحمد له ان الشين
الذي يلحق الولد فوق ما يلحق ولد الولد فصار ولد الولد مع بناء الولد تولد القذف مع بناء ايم
واعبر هذا الحق الكفاية فانه لا خصوصية فيه للأب بعد بناء الاب وانما هو حق خصوصية باعتبار
لحق القار وذا موجود في حق الولد ولحق ليس بطريق الارث حتى يعتبر القرب كخلاف الحد وفي
فان حق الخصوصية له باعتبار ينسب لعاذ من عن غيره وذا لا يوجد في حق ولد ولان مساهلة
توم تصد بيقه لانه اعلم بما جرى عليه من ولد بخلاف الكفاية لانه لا ولاية للأب بعد مع وجوده القرب
وذا حق الاولياء وللولد الكافر والمملوك ان يطالب باحد كالمولود الحر المسلم خلافا لمحمد العان تناول
القذف فانه معنى لا يورث على قذفه حقيقة وذا لا يوجب الحد فكذا في ولما انه غيره على الكاب
يتدف محض فياخذ بالحد وهذا لان الاحصان شرط فيمن ينسب الى الزنى حتى يقع تغيير الله
على الكاب ثم يرجع هذا التغيير الكامل الى ولد كاي رجوع الى نفسه وقد وجد اذ لليت محض والمطالب
من استحقاق الحد لان الكفر والركن لا ينافي اهللية استحقاق الحد فله ان ياخذ به بخلاف
ما ان نسب نفسه الى الزنى لانه لا يتحقق فيه التغيير على الكاب لانه احصانه بالكفر والركن اذ التغيير
على الكاب لما يتحقق في حق الشريف مما خسيسان وليس للولد والعبد ان يطالب ابا ام ارسيد
بقذف ايمه اذا كانت محصنة لانه لا يعاقب بجنايته على نفسه وطرفه فكذا لا يعاقب بتناوله مع غيره
والاصل فيه قوله عليه السلام لا يبا والوالد بولد ولا السيد بعبد واجد والام والحد كالا ب
ولو كان لما ابن من غيره فله ان يطالب بوجود السبب وعدم المانع وان فات الموت وبطل
الحد عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يبطل لو مات بعد ما اقيم بعض الحد بطل الباقي عندنا خلافا له
وهذا بناء على انه يورث عندنا وعندنا لا يورث واصل المسئلة ان حد القذف مشتمل على حق الله تعالى
وحد العبد تناقضا لعارض الدليل في الاحكام فمن حيث انه شرع لصيانة عرض العبد كالتصا من

مشروع لصيانة نفسه عن المهلاك وعرضه حقه ولذفع القار عن الموت وهو مستغنى به على
الخصوص ويشترط فيه الدعوى لقبول الشهادة ولا يبطل بالتقادم ويجب على المستأنس في دلرنا
ويقيم القاضي بعلم نفسه ويقدم استيفاءه على حد الزنى والسبقة لا يبطل مع الزعم ولا يصح الرجوع
بعد الاقرار حق العبد ومن حيث انه شرع ناجز ولهذا سمى حدا واحدا وسرعت زواجه فانه يورث
صونا للعالم عن الشهاد لاحقا للعبد فانه في الاصل جابر كالنور ولهذا سمى قصاصا لتكون اشارة
الى من الجبر باعتبار المساواة وسائر الاثر الزنى وكان كحد ولا يباح الشبهة باباحة العبد يستوفيه
الامام دون الحد وفي لا يثبت الا عند سقوطه بالركب والعقوبات الواجبة لله تعالى يثبت من
بالركب واما حقوق العباد فيقتل المالك ولا يختلف باختلاف حال المقتل ولا يختلف على حق الله تعالى
الا ان الشافعي مع ما لا يوجب حق الشرع لان حق العبد يصير موعيا باعتبار حق الشرع لان
العبد يحرم ان يتولا مولاه وما للشرع لا يصير موعيا باعتبار حق العبد اذ لا ولاية له في استيفاء
حق الشرع الا بانه عنه فتخرج على هذا الاصل الفرق في المختلف فيما منها الارث اذ الارث يخرج في
حقوق العباد لا في حقوق الشرع فان قيل ينبغي ان يطالب المولد باحد لان القذف يتناول ولد معه ابا اعتبار
الارث الا يورث انه اذا قذف ميتا يجب الحد للولد قلنا القاذف ثم الحق العاد بالولد قصدا وابدا
لان الميت ليس باهل المحرم العاد واذا قذف ما يحق فله الحق العاد بالمد وفي قصاص وبالولد متعا
فاذا مات المدوف بطل حقه القصد بطل المنع ضرورة بناء الناجع بماء المستوع ومنها العفو
فانه لا يعجز عفو المدوف عندنا لانه لا يملك استا طما هو حق الله ولنا يملك استا طما هو حقه وعند
يعجز ومنها انه لا يجوز الاعتياض عنه لان الاعتياض لا يجوز عن حق الله تعالى ويكره فيه الدخال
وعنده لا يكره وعن ابي يوسف رحمه الله في العفو ثل قول الشافعي مع وكان الامام محمد بن الاسلام
يقول لا يوجب فيه حق الحد كما قال الشافعي لان محله رحمة الله فخرج الاصل ان حد القذف حق العبد
كالنور والكر الاحكام يدل عليه واما فومن الى الامام لانه لا يثبت ذلك اجمالية اقامه مقوض
الى الامام وثبوت حق استيفاء حق العبد للقاضي في موضع عجز عن الاستيفاء بنفسه له اصل في الشرع
واما لا يورث لانه مجرد حق فلا يورث كحد الشرط وحق الشفعة ولا يصح الاعتياض عنه لانه مجرد حق فلا
المقوم كحق الشفعة ولا يصح العفو لان هذا عفو عن الاقامة وهو موقوف عليه في حق الاقامة ولا
متعنت في العفو لانه رضى بالعاد والرضى بالعاد عار والاول ظنر واشهر وان قذف بالمدف ثم رجع
لم يقبل رجوعه لان المدوف فيه حقا فيصير حقه في الاقرار ويكره في الرجوع بخلاف الحد والاحكام

بعد

لانه لا مذهب له فيه واذا قال آخر زنايت في الجبل وقال عنت به الصعود على الجبل حد عند
ابن حنيفة رحمه الله وايضا يوسف وقال محمد الشافعي رحمه الله لا يحد لانه نوكي ما يحد لفظه
فيصدق وهذا لان المهور حقيقة يقال زنا ابائهم في صعد قال الشاعر واروق الى الخيرات
زنا في الجبل الى صعدا وطحا وقال زينت الجبل لا يحد وحرف في لينا في الصعود كما في البيت
وكما في قوله تعالى كما يا صعد في السماء حقيقة مما نوكي ان لم يثبت يثبت الشبهة لها ان ظاهر
هذا اللفظ لنا حجة لا للصعود بل لانه لو لم يدع الصعود يحد وهذا لان المهور يستعمل
للمصود لان من الحرب بمن الميز ويلين المهور وقوله في الجبل لا يحد للصعود لا يقال زنا فيه
وانما يقال زنا عليه فصا الحمل محولا على الحمل ولان المسألة في حالة السباب والغضب وبلا لانه
الحال يبرح جانب الفاحشة كما لو قال زنا في اوقان زنايت وقال عنت به الصعود فانه يحد
فان قيل ذكر الجبل يبرح جانب الصعود قلنا اما يبرح اذا قرن بعلي فان قيل في معنى
علي قال الله تعالى ولا تصلنكم في حد ورجع النخل الى عليهما قلنا انما على حقيقتهما التمل المصلوب
في الحد فرج نكل الكاين في الظرف فيه فان قيل الكلام فيما اذا ادعى ارادة الصعود بما ارادة
تترك حقيقة الكلام الى ما يحد ولا حقا في الاحتمال قلنا لما ثبت ان ظاهرا للفاحشة كان قدفا
فاحشة ودعوى الجاز غير مستوع من القاذف كما لو قال عنت به الزنا فيما دون الفرج ولو قال
زنايت على الجبل يحد وقيل لا يحد والوجه قد ندرج فيما بينا وان انت بان قال يا زانية لا يحد
استحسانا عند ابن حنيفة وايضا يوسف رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله يحد لانه قدفة بالزنا
بطريق البالغة والما وتدخل في الكلام للبالغة كعلامته ونسابة ونهاته زناه بما يستحيل وجوده
منه فلا يكون قدفا كما لو قال للجوب زنايت لان اللامية في المكنة من الزني فكانه قال مكنت
من زنا وانت محل الزني ولو فسره به لا يحد لاستحالة ان يكون محل الزنا قلنا اذا نكل بكلام
معناه كذا ذلك ادخال لبا للبالغة مجاز والاصل هو الحقيقة وليس كان حقيقة ايضا فاحش
لا يجب بالشك لو قال لامرأة يا زاني حد عند من لان الترجيم شايح كما في يا صلح وان عرفت بان
قال ما انا بزان ولا امي زنت لم يحد وعند مالك يحد ان في حال الحاشية لانه عرصة بنسبة مناه
الى الزني ولما زنت نفس فلا يكون قدفا وما ذكره محمد فلا يحد بالاحتمال وان صدق
بان قال رجل لرجل يا زانية فقال هو صدقت لم يحد المصدق خلافا لزم رحمه الله له انه صدقة
فيما قال والمصدق في القذف قدفا كما لو قال هو كاذب ولما انه لم يصح بنسبة الى الزني وتصديق

ايضا محمد لم يحد ان يكون في الزنا وفي غيره فلا يحد بالاحتمال ومن قال لاحد يا زاني فقال لا يحد
حد الان كل واحد منهما قد فصح اما الاول فظاهر وكذا الثاني لان معناه لا يحد لانه زاني
لان لا يحد للاستدراك واقامة الثاني تمام الاول فيما جرت ذكره كما لو قلت جازيلا بل عرصة نصار
الحجر الاول خبره ولو قال لامرأة يا زانية فقلت لا يحد لانه زانية لان قدف الرجل يوجب
اللعان وقدف المرأة زوجها يوجب الحد والاصل في الحدين اذا اجتمعا وفي تقدم احدهما استقاط
الآخر وجب تقديمه احيانا لا للذكر وتقدم حد المرأة بطل اللعان لانها تصيب محدودة في قدف
واللعان لا يحد من المحدودة في القذف وبير زوجها اذا اللعان شهادة وتقدم اللعان لا يستط
حد القذف عنها اذا حد القذف يحد على الملاعة قدما من الحد عليهما در اللعان لانه في معنى الحد
وكما قال زينت بل يطلا الى لا حد على الرجل لا لعان لانه قدفها بالزني حيث قال يا زانية وهي صدقة
من وجه لان قولها زينت بل يحد لانه اذا قدفها بالزني فيكون قدفها بغير حد يحد حد القذف
عليها وبطل اللعان لانما صدقته وهو ما صدقته ويحد حال قيام النكاح اي زنا في الزنا كان معك
بعد النكاح لا في وقت بزانية وما منست احدا غيرك وهو المراد في مثل هذه الحالة لانه اعصمتا اذا
في بعضه وتود به متمسكة بقوله تعالى والزانية لا ينكحها الا اذن وعلى هذا الاعتبار يجب اللعان لوجود
القذف منه ولا يجب الحد عليها لانما ما قد فته بالزني لكن تحت الوطى بعد النكاح زنا مجازا وكل واحد
منها يجب في حال فطلا ولو قال لا حنيفة يا زانية فقلت زينت بك لا يحد الرجل لانه قدفها بالزني وهي صدقة
فيه حيث قالت زينت بك المصدق متى صدق القاذف فيما رما بها لا يحد القاذف ولكن تحد المرأة
لانما قد فته بالزنا حيث قالت زينت بك لم يصدق فيما رما بها امرأة فولدت فاقته بان قال هو
ابني لزمه النسب باقراره فاذا قال ليس بابني وجب اللعان لانه قاذف زوجته واما النامسة فلانه
لما قال ليس بابني وجب اللعان فاذا قال هو ابني فقد الكذب نفسه واذا الكذب نفسه بطل اللعان
واذا بطل اللعان وجب الحد لان اللعان حد ضروري صير الله عند التكذيب والحد الاصل حد
القذف فاذا بطل التكذيب بطل اللعان فيصا الى اصله هو الحد ونسب الولد ثابتة الوجهين
لاقرار به سابقا او لاحقا وليس من ضرورة اللعان قطع النسب لانه يمتنع عنه وجود او عدمه واللعان
مشرع بلا دلالة الا يرى انه اذا نكل اولد المدة من غير الولادة ثم نكاه بلا عن بينهما ولا ينقطع نسب الولد
وكون في نسب ولد من امرأته الامة يثبت النسب ولا يحد اللعان واما النامسة فلانه لما قال ليس
بابني ولا بابنك فقد نكل الولادة احملا وانكار الولادة بانكار الزنا فلم يصح قاذفا لما لم يحد ولا لعان

وان قد فاملة لها اولاد لا يورث لهم اب فقال يا زانية لا يحل ان للرجل المحضنة
والعفة عن الزنى من شرائط الاحصان وقد تكلمت الشبهة في العفة عن الزنى لان الولد الذي
ليس له اب ظاهر امانة الزنى في قتل تلك في احصانها شبهة العدم ولقد يسقط بالشبهة
وكذا لو قد فاملة لا عنت بولد لان النسب انما عن اللان بقضاء الفاضل فلحق في جانبها
علامة الزنى وهو قيام ولد لا اب له ظاهر وكذا لو قد فاملا بعد موت الولد لان هذه الشبهة
لا تزول بموت الولد بل يتقرر بموت هذا لانها بموت الغلام لا يخرج من اب يكون والد له
ولو قد فاملة لا عنت بغير ولد هذا لقادف لعدم امانة الزنا واللان قائم مقام حد
القدف في جانب الزوج فصار موكلا للعفة بخلاف ما اذا لاعنها بولد لان بطلان الاحصان
يقطع النسب فان قيل اللان في جانبها قائم مقام حد الزنى فكانت محدودة في الزنا فوجب
فوجبان لا يحل قاذفها فلما اللان في جانبها قائم مقام حد بالنسبة الى الزوج لا بالنسبة
الى غير الا ترى ان اللان قائم مقام حد القدف في حقه بالنسبة اليها لا بالنسبة الى غيرها
حتى قبلت شهادته وموطى وطبا حراما في غير ملكه لم يحل قاذفه لان العفة عن الزنى شرط
لاحصان المتدفع وقد فانت ولا يحل لنا انما يجب على القاذف لكونه كاذبا وان صادف والاصل
ان من وطى وطبا حراما لعينه لم يحل قاذفها لان الزنى هو الوطى المحرم لعينه وان كان محرم
لغيره حد قاذفه لانه ليس يورث الوطى في غير الملك من كل وجه كامة الفير او من وجه كامة
مشتركة والملك المحرم مؤبد كامة التي هي اخته وصاعا حرام لعينه فان كانت المحرم مؤبد
كالامة المزوجة فالحرم لعينه وشرط ابو حنيفة رحمه الله ان تكون المحرم المؤبد ثابتة بالاجماع
كموطوء ابيه او باجبر المشهور ليكون ثابتة بلا تردد بانه اذا قدف دخلا وطى امته
ويح اخته وعلم يحل لان المحرم المؤبد ثابتة بالاجماع فيبطل بها الاحصان لان التحريم المؤبد
ينافي ملك الحق ان لم يناف ملك الرقبة فيصير الوطى واقعا في غير الملك من وجه فيصير زنا
من وجه وذلك لان الرقبة لا يسقط به الاحصان لان النكاح محرم مع قيام الملك المصحح فصار
كالامة المزوجة والعبيد هو الاول لثبوت التضاد بين الحلال والمحرم من ضرورة ثبوت المحرم
مؤبدا متفاه الحلال والنسب لا يوجب الحلال الا في محل قابل له فاذ لم يقبل الحلال في حقه لا يثبت
ملك الحلال فكان قوله في معنى الزنا وكذا لو قدف دخلا وطى امته مشتركة بينه وبين غيره لم يحل
لعدم الملك من وجه فيصير القاذف صادقا في كلامه من وجه لانه في نصيب الشريك زان والاحصان

خبر

كما يزول بالزنى من كل وجه يزول بالزنى من وجه لان حد القدف يسقط بالشبهة فصار
الزنى من وجه شبهة مانعة من جوب الحد كما يصير عدم الزنى من وجه شبهة من جوب الحد وكذا
لو قدف مسلما زنى حاله في دار الحرب لم يحل قاذفه لان الزنا يتحقق في الكافر وان لم يتم عليه الحد
فيكون قاذفه صادقا في كلامه فلا يجب عليه الحد والتشديد بالمفارقة في المعادلة اتفاقا وكذا لو قدف
مكاتبات وترك فاء لا يحل لان العصابة رحمة الله اختلاف في موته حلالا وعبدك فاورث شبهة
ولا يثبت شرط احصان القدف بالشك ولو قدف رجلا اتى امته المجوسية وامارة الكايف او مكاتبته
او امته المن وجه حد لان المحرم مع قيام الملك ويح موقعة اذا العارض على شرف الزوال فكانت
الحرم لغیر فلم يكن زنى وعن ابى يوسف زنى جميعا الله ان وطى المكاتبه يبطل لاحصان لزوال
ملكه عنها في حق الوطى ولعل ايلزمه العرق بالوطى ولولم الملك من كل وجه وحرم الوطى لعارض
لما وجب العرق كوطى امارة الكايف قلنا ان ملك الذات باق والحرم لغیر اذ هي موقعة ووجوب
العرق لا يدل على سقوط الاحصان كوطى الواجب المهرية البكر لمن العرق ولا يسقط به الاحصان
وكذا لو قبل امارة بشهوة ثم تلح بينهما فوطى لا يبطل احصانه وحد قاذفه عند ابى حنيفة رحمه الله
وعند ما يبطل لان المحرم قد ثبت بالتبديل مؤبد فصار كالحرام وله ان الاختلاف في حق
السلف والمحرم تثبت بغير عيب حتى لو حكم حاكم باباحية ينفذ قضاءه فحل محل التحريم العارض
فلا يسقط به الاحصان بخلاف ما لو اشترى موطوءة ابيه لان الابن وطبها خلا لا فالحرم ثابتة
بالاجماع وان وطبها حراما فالحرم عند من قال بثبوتها بالكتاب وهو قوله تعالى ولا تنكوا ما نكح
اباؤكم اذا النكاح حقيقة للوطى وكذا لو قدف من تلح امته ووطبها ثم اسلم حد عند ابى حنيفة رحمه الله
خلا قالها وهذا بناء على ان نكاح المحارم له حكم البهية فيما بين المجوس عند خلا قالها كمر في النكاح
ولو دخل حرقا دلنا بامان قدف مسلما حد لانه التزم ابقاء حقوق العباد وفيه حق العبد لانه
طرح ان لا يورث فيكون ملزما ان لا يورث احدا وان ادعى يجهل وجهه فالمتامر حد للقدف
فقط عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابى يوسف رحمه الله يجب عليه سائر الحد وغيره حد المحرم
وقد مر واذا حد المسلم في قدف سقطت شهادته وان تاب واذا حد الكافر في قدف لم يحل
شهادته على اهل الامة فان اسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين والعبد اذا حد القدف
ثم عتق لا قبل شهادته وان ضرب الذي سوطا في قدف ثم اسلم وضرب ما بقي جازت شهادته
وعند ابى يوسف رحمه الله تور شهادته وموضع تقريرها كتاب الشهادات من قدف غيره او زنى

غير مرة أو شرب غير مرة فذلك كله أما الزني والشرب فلان المقصود من الحد الزجر
عن مباشرة سببه في المسانحة احتمال حصول الانزجار به لا دل ثابت فيتعطل الثاني عما هو المقصود
والحد قد تد راء بالشبهات بخلاف ما اذا زني وقذف وشرب لان المقصود من كل جنس غير المقصود
من الآخر فحد الزني لصيانة الانساب وحد السرقة لصيانة الاموال وحد الشرب لصيانة العقول
وحذف القذف لصيانة الاعراض فلا يتداخل واما القذف فهو مذكورنا وقال الشافعي رحمه الله
ان قذف غير الاول وقذف الاول لكن لا يداخل لان القذف فيه حق العبد عند
وحدوق العباد لا يداخل وعندنا القذف فيه حق الله تعالى والحد ومبناها على البداخل

باب العزير

هو تاديب دون الحد وأصله من العزير بمعنى الرد والردع وهو مشروط بالكتاب قال الله تعالى
واضربوهن فان طعنكم فلا تقوا عليهن سبيلا امر بضرب الزوجات تذبوا وتاديبا بين وبين السنة
قال عليه السلام لا ترفع عصاك عن اهله روى انه عليه السلام عز رجلا قال لعنه يا محنت ولان زجر الدعار
عن الجنائات مساوي الالفار واجب تقيلا لها والتعزير صلاح للرجل فيكون مشروعا في كل جنس
وقد يكون بالعضع وتقر كل اذن وقد يكون بالكلام العيذ وقد يكون بالضرب وعن ابي يوسف رحمه الله
ان التعزير باخذ المال كوز السلطان ثم تعزير الاشراف كالدهاقنة والقواد وغيرهم من اعلام البيت
الى باب القاضى وتعزير الاشراف لعمامة والعلوية للاعلام فقط بان يقول لعمري انك فعلت كذا فلا تفعل
وتعزير واساطير الناس كالسوقية الاعلام والحجر والحبس وتعزير الاغنياء الاعلام والضرب والحبس
وقد قذف عبدا او امة او ام ولد او كافرا بالزنى او مسلما بيا فاسق وهو ليس بفاسق او قال
يا بن الفاسق يا كافرا يا يهودى يا نصراني يا بن المنصرى يا خبيث يا سارق وهو ليس بسارق يا فاجر
يا منافق يا لوطى يا محمل قوم لوط يا محب بالصبيان يا اكل الربوا يا سارقا للحرم يا ديو
يا محنت يا خاين يا ابن النجبة يا زنديقا قريظا يا ناذك الزواني او اللصوص عز رلاه اذا
بالحاق شينيه ولا يداخل القياس في باب الحد فوجب التعزير الى ان يبلغ بالتعزير غاية في الحد
بالزنى لا غنى عن جنس ما يجب الحد وفي غيره الذي لا امام ولو قال يا كلبى تيس يا حمار يا بقر يا حية
يا ذيب يا حمام يا بيا يا مواج يا ولد الحمار يا عتار يا كسر يا منكوس يا سحر يا صخرة يا ابلة يا موسى
يا بن الاسود وابوه ليس يا سود يا رستاقى وهو ليس كذلك لا يبعد لا يعزروا وقد عرفت ان التعزير
يعزروا في كل جنس ما جاز ولا يعزروا بغيره لانه يراى به اليشم كذا في به وقيل انه كان المسبوب من الاشراف

اشراف

كالمثبات

كالنقابة والعلوية يعزروا لان الوحشة تلحقهم بذلك ان كان من العامة لا يعزروا لليقين كذا به وحد
حسين واكثر التعزير بفسقة وتلثون سوطا واقله ثلث جلدات وقال ابو يوسف رحمه الله في رواية
يبلغ التعزير خمسة وسبعين سوطا وفي رواية تسعة وتسعين والاصل فيه قوله عليه السلام من بلغ حدا
في غير حد فهو من العتدين وبلغ بالتحيف من الملوغ لا من التبليغ لان المراد ببلوغ غير الحد هذا لا يبلغ الحد
غير الحد وقد يبر الحد من اية حد في موضع لا يجب الحد فهو من العتدين ثم ابو حنيفة رحمه الله اعتبر
ادنى حد العيذ لان قوله حد مطلق وارتفع حد القذف على العيذ فنقص عنه سوطا و ابو يوسف
اعتبر حد الاحرام لانهم الاموال وهو ثمانون للحد فنقص عنه سوطا وفي رواية وهو قول في وهو
القياس لان الحاجة ماسة الى اظهار النقا وتبذير الحد في دفع القاذورات وفي رواية نقص
خمسمة وهو ما تروى عن علي رضي الله عنه فقلد ولان اقصى حد الاحرام مائة واقصى حد العيذ
خمسون فوجب ان يحد بنصف كل واحد منها وذا خمسة وسبعون وقول محمد رحمه الله مضطرب بعض الكتب
مع ابي حنيفة رحمه الله وفي بعضها مع ابي يوسف رحمه الله ثم قد لا ادنى في المختص ثلث جلدات
لان ما دونها لا يقع به الزجر وذكر مسألتنا رحمهم الله ان ذناه موضع في راي الامام يقيم بقدر ما يرى
المصلحة فيه لانه يختلف باختلاف احوال الناس وعن ابي يوسف رحمه الله ان التعزير على قدر
الجرم ومنع وعنه انه يقر ب كل نوع من ما به يقرب الحسن والعلة من حد الزنا والقذف بغير الزنى
من حد القذف ولو حبس بعد الضرب صح لانه على تعزير او قد ورد به الشرع في الجملة حتى جاز
الامتناع به فجاز ان يعزيم اليه ولهذا لا يحبس في تمة وجوب التعزير قبل ثبوت كسره في الحد لان
الحبس تعزير واستد الضرب التعزير لانه جرم فيه تحيف من حيث نقصان العدة ولو جرم فيه
تحيف من حيث الحقة لغات المقصود وهو الزجر وفي حد رد الاصل بقر التعزير على الاعضاء وفي
اشرف الاصل بضرب التعزير في موضع واحد وليس في المسئلة اختلاف الرايين واما اختلاف الجور
لاختلاف الموضوع موضع الاول فابلغ التعزير اقضاء بان اصاب من الاجنبية ما يحرم قبل الحرام
او اخذ السارق بعد ملجئ المئاع قبل الاجراع وموضع الثاني اذ لم يبلغ اقضاء بان كان فيما عدا
حد من الموضوع ثم حد الزنى لان جنائته اعظم لان حرمة لا ينكشف حال حرمة الحرام تنكشف بالضرورة
والاكرام ولهذا كان الزنى حراما في كل الاديان بخلاف من جرم الحرام ولان النفس شتى بالزنى وحلى شتى
بالشرب وغيره ولان جنابة الزنى يعود الى الفجر و جنابة الشرب يقتصر عليه ولان حد الزنى يمتلئ
في كتاب الله تعالى وحد الشرب لا واما ثبت بقول الصحابة رضي الله عنهم ثم حد الشرب ثم حد القذف لان

الكتب

منه

لان جنابة الشرب مقطوع بها وجنابة القذف لا احتمال ان يكون القاذف صادقا في قوله
وعجز عن اقامة البينة لا يدل على يقين كذب الاحتمال ان شهوده غابوا عن اداء الشهادة ولان
هذا القذف جرى فيه تقليد من حيث رد الشهادة على النايب فلو جرى فيه تخفيف من حيث
الوصف لغات المقصود فلا يغلط ولان شاربه الخمر قاذف للقذف فيصير كل شارب جامعا
بين الشرب والقذف فيحقق منه جنائبان ومن القاذف جنابة واحدة فلهذا كان ضربا أخف
من ضرب الشارب وان كان منصوبا عليه ومن حلة الامام او غيره فمات فدمه هدر
وقال الشافعي يجب دمه في بيت المال لانه اقلية خطاه واحدا والتعريض للماديب وضمان خطاه
الامام فيما يقيم في الاحكام في بيت المال لانه عامل للمسلمين فيكون غم عليه في ما لم يألوا من الغم
ولنا ان فعل الامور لا يتقيد بشرط السلامة كالزناح والفساح والامام مأمور بالحد والتعريض
فانتقل فعله الى الامم وهو الله تعالى وصار كانه تعالى امانة بلا واسطة فلم يجب الضمان بخلاف
الزوج اذا عزر زوجته لان ذمها واجب والمباح يقتيد بشرط السلامة كالمركب في الطريق ويصح
في التعريض بالشهادة على الشهادة وشهادة الرجال مع النساء والعفو والتكليف لانه من حقوق

باب العباد وشيخ للاصلاح والتدب والله تعالى اعلم السرقة

في اخذ مطلق خفية قدر عشرة دراهم مضروبة بحوزة بلا شبهة اعلم ان السرقة لغة اخذ
عن الغيبة واستسار ومنه استراق السمع لانه يسمع كلام المتكلم في حال غفلة وغفلة كل
الله تعالى الا من استرق السمع اي زام اختلاسه سرا ومسرقة الشياطين من الملايكة كلام المعنى اللغوي
ينما ملأني ابداء الا غير بان غبت البيت على سبيل الخفية والاستسار ثم اخذ المال من يد علي سبيل
المكافاة والجنار ومن نوعان صغير وكبير وهو قطع الطريق لان ضرر ما يقع للمالك والمسلمين
في الضرر يسارق عين الحائط ويطلب غفلة وفي الكبري يسارق عجز من الترم حفظ ذلك المكان
ويطلب غفلة وهو السلطان لانه قولا حفظ الطريق بحربه ورحمته وقد زيد على المعنى اللغوي
او صاف شرعا منما في السارق وهو ان يكون مطلقا الى غايبا لان الله تعالى قال والسارق
والسارقة فاقتطعا ايدهما الاية فيسقط قطع نكالا وهو عقوبة فيستدعي كسر السرقة جنابة ولا حلية
بلا تكليف ولا تكليف بالاعتكاف بلوغا ومنها في السرقة وهو ان يكون ما لا متروقا مقدرة بعشرة دراهم
او ما يبلغ قيمة عشرة دراهم مضروبة بحوزة بلا شبهة لان السرقة لا يتحقق الا بصحة المالاية والمالوكية

الحرز

فان اخذ المباح يبيع اصطيادا واحتطابا لا سرقة وما لا يكون محررا لا يكون اخذ سرقة لعدم
مساوغة عين الحائط ولما صار كون المال محررا شرط بالنقص وشروط العقوبات يراعى وجودها
بصفة الكمال لما في نقصان من شبهة العدم وانما يتم الا حاز في المال خطير دون فاحشة فانه
لا يتصور العاقل حرمان عادة نصرا ما يتم به الاخرى وهو كون المال خطيرا تابعا بالنقص لان
الرجعات تفرغ في اخذ القليل من العدم العينة به واخذ لا يكون مخيرا غالبا لان الحاجة الى
المايق في مال خطير فالاخطورة لا يكون مقصودا بالاخذ ولا ممنوعا عنه فلا يتحقق المال القليل
دكن السرقة وحكمه القطع وهو الركن لان الحد انما يجب في جنابة يعلف فوعها واما يعلف في ماله
خطر عند الناس الخطر صفة مجهولة وعادات الناس فيه متفاوتة فوجب التعريف في الشرع
في بيانها كما في سائر المجلات وقد قال عليه السلام لا يتطع السارق الا في من المحن واختلفوا في
تقديره مع اتفاقهم ان النصاب مقدرة فقال مالك رحمه الله مائة درهم لانما اقل ما يملك قدس
كما اختلف الموقوفون في قيمة الموقوف فانه يؤخذ بالاقل المستوفى قال الشافعي رحمه الله ربع دينار
لان قيمة دينار كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثني عشر درهما ومائة درهم يكون ربع دينار

وقال صاحبنا عشرة دراهم لان المجلد الذي قطعت اليد فيه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يساوي عشرة دراهم
رواه ابن عباس رضي الله عنهما فاحذوا بالتمتع بدينار في السرقة وليس هذا من اجل ان لا يؤخذ
بالاقل لكونه في قيمة الموقوف لما يؤخذ بالاقل لدر الحد فوجب ان يؤخذ بالاقل وهذا
لان معنى السرقة في الاقل شبهة عدم الجنابة واخذ السرقة بالسرقة يد
قوله عليه السلام لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم والحديث المعروف ولا قطع في اقل من عشرة دراهم
واسم الدرهم يتناول المضروبة عرفا فلا شرط للمضروبة وهو ظاهر الآية حتى لو سرق عشرة
لا يجب القطع روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان المضروب وغير المضروب سواء والاول صحيح
لما ان في شروط العقوبات يراعى وجودها بصفة الكمال والتمتع بدينار في السرقة قيمة ولهذا
شرطنا الجودة حتى لو سرق عشرة دراهم لم يقطع عند ابي حنيفة وروى رحمه الله وهو رواية عن
ابن يوسف لان نقصان الوصف يوجب نقصان المالاية كنعقان القدر فاوثر شبهة وعن
ابن يوسف لا يقطع ان كانت تروج لانها بالدر واج صار كالجناد ثم اعتبر عشرة دراهم بوزن
سبعة مثاقيل وهو المعتبر في وزن الدرهم في غالب البلدان وقوله قدر عشرة دراهم يشير الى ان
غير الدرهم تعتبر قيمته بها وان كان ذهب القيام الدليل على ان نصاب السرقة مقدرة بعشرة دراهم

وغير المنصوص يقوم مقام المنصوص عليه باعتبار القيمة نعم قد ورد في بعض الاخبار ذكر
 الدنيا لكنه لم يبلغ في الشهرة مبلغ الداريم ولا بد من حرج لا شبهة فيه لان ما يدر بالشبهات
 لا يستوفي مع الشبهات وان لم يكن بالمكان وقد يكون بالحفاظ وسياق بيانه ان شاء الله تعالى
 ومنها في المشرق منه بان يكون له يد صحيحة على المال ولا يكون بينهما قربة محرمه وردية اما الاول
 فلان زالة اليد شرط وجوب القطع وازالة اليد غير صحيحة في كونها جناية دون ازالة يد صحيحة فلو
 قطعنا بازالة يد فاسدة لسوينا بين العقوبتين مع التفاوت في الجنايتين واما الثاني فلتصور
 في الحرج لو جرد الاذن بالاحول عادة والعبد كالحرة في قطع اطلاق النص لان ما تعدر التخصيص
 وجب التكليف صيانة لاموال الناس في حجب القطع ان اقر مرة عند اية خينة ومحمد رحمه الله وعند
 ابي يوسف لا يقطع ما لم يقر مرتين وعنه انه شرط اقراره في مجلسين مختلفين كذا الخلاف في الاقرار
 بشره المحرم وذكره بن رجوع ابي يوسف اية قوله انه ان هذا احد فقتر عدة الاقرار فيه بعدد الشهاد
 كحد الزنا وهما الاقرار مرة يظهر فيكفي به كما في القصاص وحد الذم ولا يقتر الاقرار بالشهاد
 لان الزيادة في الشهادة تفيد قليل شبهة الذم ولا تتم في الاقرار فلا يفيد شيئا وهذا لان الاقرار
 وقع صدقا فلا يرد صدقا بالثاني ان وقع كذبا فلا يثبت صدقا بالتكرار فان قيل فتمثل ان يجرع
 الفتر عن اقراره ويحتمل ان يثبت عليه فاكذبا بالتكرار ليقطع احتمال الرجوع وباب الرجوع لا يثبت
 في حق الحد بالتكرار والرجوع لا يقع في حق المال احلا لان باب المال يكره فلا يعتبر رجوعه واشترط
 الزيادة في الاقرار بالنار بالنص على خلاف المتيناس فاقصر على مورد او شهد رجلا ان يحق الظهور
 كسائر الفتوى ويساها امام عن فاجبة السيرة لانما تنطلق على اشياء فان منعت على كلام الغير
 وقيل في الكفر والسجود يسر سارقا قال الله تعالى لا تسرق السمع وقال عليه السلام ان اسرو
 الناس بسيرة فسرقت من صلواته وليفتنها لان سرقة المالك بعض الوجوه لا يوجب القطع في زانها
 لان القطع لا يقام بعد تناقض العبد ومكانها لانه لا يقام على حب الشئ في دله الحرج وعن المشرق
 اذ سرقة كل مال لا يوجب القطع وقد لا يشترط النصاب عند الجمهور خلافا لما احتج به المطواهي
 والمسروق منه لان السرقة في بعض الناس لا يوجب القطع وانما يسأل عنها احتياطا لانه كما في الحد
 فاذا ثبتوا جميع ذلك لا يعرف القاضي الشاهد من جسد حتى يسأل عنها لانه حمار منها بار تكايب
 حريمه ولا يمكن التكليف اذ بالكلية لا يمكن من القنار قبل ظهور عدلها فيجسد وان اشترك جماعة
 في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع وان اصابه اقل من ذلك لا يقطع لان كل واحد

المراد بقطعة

انما يقطع بجناية الموجبة للقطع وهي سرقة النصاب فيعتبر كل النصاب في حقة وعند مالك رحمه الله
 ان سرقة جماعة ثلثة دراهم قطعوا لانهم سرقوا ايضا باعلى اصله فدخلوا تحت النص وان دخل
 الحرج جماعة فتولى بعضهم اخذ المتاع وخرج به فقطعوا جميعا سواء خرجوا معه او بعد في قومه
 او خرج هو في قومه بعد ثم والقيام ان يقطع الحامل وحده وهو قول زفر والشافعي رحمه
 لان السرقة تمت به فقط اذ اخذها منه ولم يصف فعله اليهم لانه مختار في فعله ولا يجوز ان يصف
 فعله اليهم بحكم الامر لبطالة نصار كلوا من رجل با تلاف مالك وقتل مخلد ماله وحملوا على دابة
 وساقوها لان فعل الدابة حد ولعدم الاختيار الصحيح فاستدل فعلها الى من ساقها ولنا ان الحامل
 انما يخرج المتاع بقوته نصاروا محرمين في السرقة الكبرى وهذا لان المعتاد فيما بين
 السراق ان يتولى البعض اخراج المتاع ويستول الباقون للدفع القاصدين عنه وعن انفسهم
 من المالك وغيرهم فلو اعتبرنا هذه شبهة في در الحد لا دخل الى اسد ابيه

باب ما يقطع فيه من المال

ويقطع بالساح والنفا والبنوس والصنابل لانها عزيزة عند الناس لا توجد بمباحة الا بصورها
 في دار الاسلام وانما توجد في دله الحرج وفي الاثوث شبهة لان الاموال كلها في دار الحرج على
 الاباحة وبالفنوس من الحضر والياقوت والزبرجد واللؤلؤ لا طواف من الاموال ولا توجد بمباحة
 الاصل في دله الاسلام نصارت كالدخول في النضرة واد الخدم من الخشب او ان وابواب قطع فيما لان
 الصنعة غلبت على الاصل فاحت بالاموال المنسية وطفا في خلاف المقصود البردي فانه كما عرفت
 لا يقطع فيها الا يقطع في الحضر المول منها لان الصنعة في النصب البردي لا يغلب على الاصل الا يكره لانتفاء
 قيمته بالصنعة فلا يخرج من ان يكون تافها وهذا بسط الحجة في غير حرج كما يلقى النصب في غير الحرج
 والصنعة في الخشب غلبت على الاصل ولهذا يقضا عن قيمته بسبب الصنعة فيخرج من ان يكون تافها
 حتى اذا غلبت الصنعة على الاصل في الحضر في الحضر البعلادية والحرج جانية قالوا يقطع ايضا وفي
 الابواب المعمولة انما يقطع اذا كان في حرج اما اذا كان في باب الدار فلا يقطع لانه غير محرم لان الحرج
 ما يمنع وصول المالك الى المال ويصير المالك في البيت محروبا وانما يقطع اذا كان
 خفيلا لا يشهد على الواحد جملة لانه لا يجب في سرقة الثقل ولا يقطع فيما يوجد بها حقا تافها في ذلك
 كالنصب الحشيش والحشب والسمك والطير والصيد والزرنيخ والمخنة والنورة والاصل ان سباب
 الحد ود لا تعرف الا بالنصب وبذلك لان النص لما ورد في التقديس من الجن وهي اموال خفية لا يوجد

ينبغي كونه مالا لا غير الادنى خلق لمصلحة ولما انه مال مطلق كسابين الاموال لا يفتقر به ميقا وبوضوح
ان يفتقر به استعمالا والمالية يثبت به وبانضمام معنى الادمية لا يزول معنى المالية المبركة ان يجمع
ولاحظة له الابعاد المالية ودقاته لان المقصود ما فيها وذاتين مال ولا فاعان كانت شرعية
لكتب التفسير والحديث والفقه في كل مخوف ان كانت اشياء مكرهة كالطهارة في دقاته
والمراد دقاته معنى حسابها لان ما فيها لا يقصد حسابها واما الاخذ للكر اغل فيقطع ان يفتقر
واختلاف في كتب الادب فيقول في ملحة بدقاته الحساب وقيل بالفقه والتفسير لان معرفة ما يتوقف
عليها وكتب وفقدانها يوجد ان مباحا اصل الاختلاف الظاهر عن العلماء في مالية القلب وجعله
يؤثر شبهة ودق وطبق وبربط ومزمار لان عند ما ليست بمقومة وعند اخذها يتناول
كسرها من غير المنكر ولا قطع على خاين وخاينة او منتهب ومختلس لقوله عليه السلام لا قطع على مختلس
ولا منتهب لا خاين ولا منتهب او المختلس كما هو فعله ولا يسارق عن صاحبه واختلج من الخاين
بما ينفي ترك السرقة او بنائش قال ابو يوسف والشافعي رحمهما الله يقطع لقوله عليه السلام من شرب قطعا
ولانه سرق ثياب الميت وهو مال متقوم بلع نصا بما هي فحرم مثله فيقطع كما سرق ثياب من
من مثله اما السرقة فلو جرد جردا واما المتقوم والمالية والنصاب فلان الكلام في ذلك ولا يخل
ذلك بالباس الميت فاما اللز فلان القبر حرز للميت فيكون حرز النياحة ايضا بحاله ولهذا لا يغفر
الاب والوصي ذاكنا حيا في حاله ولو لم يكن محرم لا يكون تعسيفا ولما قوله عليه السلام لا قطع على المختل
وهو البناء على اهل المدينة ولان التحلل يمكن في السرقة للملكية والمالية والحرز والمقصود وكل
واحد منها يمنع القطع فلا يقطع اما الاول فلان السرقة اخذ المال على وجه المسارقة من غير حافظ
فصل حفظه لكنه انقطع حفظه بعرض نوم او غير والبناء لا يسارق عين الميت فلا يتصور منه
الحفظ واما يسارق عين من اجله يجمع عليه وهو غير حافظ ولا فاصل لا يلايق عليه فعله التبعي كالنار في
وشارب الحن واما الثاني فلان المملوك لا يكون بلا مالك وهو غير مملوك للوليه لانه انما يملك ما فضل
عن حاجة الميت وللميت ان الموت ينافي الملكية لا فاعان عيانة عن القدرة والاستيلاء وذالك يكون بالحيث
نعم يقطع سرقة الزكاة المستقرقة بالدين لانها مملوكة للفقير حتى كان له ان ياخذها بحجة واما الثاني
فلان مال غير الادنى خلق لمصلحة الادنى ويخرج فيه الشح والفضة والطباع السليمة لا تقتصر
بل تنفس عنه واما الثالث فلانه لا يخلو اما ان يكون محرم بالغير او بالميت وهو لا يحفظ نفسه فاني محظ
غير والقبر حرق في العمى فلا يكون حرزا الا ترى انه لو دفن فيه مال سوى الكفن لا يقطع بسرقة

واما الخامس فلان المقصود من الحرز والمنع وحده جناية تقبل جودها عادة فلا حاجة الى منع
الناجح ومنعها غير من فروع بلع ومن كلام زياد الابوانه قال في آخر ومن جلد عن الله جلد عناه
ومن قتل عبد قتلناه ولين مع فهو محمول على انه كان ذلك بطريق السياسة فيما عناه ذلك
وعندنا الامام ذلك في اعتاد سياسة ولا نقول ان مفسد لانه صرفه الى حاجة الميت وصرف الشيء
الى الحاجة لا يكون تعسيفا ولا احراز كذا والبطام واختلفت مسايخنا رحمهم الله فيما اذا كان القبر بيت
مقفل والاصح انه لا يقطع سواء انشئ الكفن وسرق مالا آخر من ذلك البيت لا يخلل الحرز بوضع الميت فيه
او لكل واحد تاويل الدخول فيه زيادة وصفة الكال عبارة في شرائط القطع وكذا اذا سرق الكفن
من تابوت في الغافلة لا يقطع في الاصح لا يخلل صفة المالية والملوكية ولا يقطع السارق
من مال العامة الى بيت مال ولا مال مشترك لان له فيه شركة او شبهة شركة فان مال بيت المال
مال المسلمين وهو منهم واذا احتاج ثبت له الحق بقدر حاجته ومنع على اخذ من سرق منه
مثله والدين حال لم يقطع لان لرب الدين ان يستوفي حقه اذ اذن به فقد اخرج
من حرز حقه فلا يقطع وان كان الدين موجلا يقطع قياسا لانه لا يباح له اخذ نصا من
لا دين له ولا يقطع استحسانا لان كون لما حوز من حقه حقه يبيح له الاخذ فليس له ولاية الاخذ
للاجل لانه تاخير المطالبة فيتحقق الشبهة باعتبار قيام سبب الحق وهي كفاية للدر وكذا اذا
سرق زيادة على حقه لا يقطع لانه يصير في معنى الشريك في السرقة بقدر حقه وان سرق فخره
جنسه يقطع لان فعله ليس باستيلاء فلا يباح له الاخذ الا بالبيع وعن ابي يوسف رحمه الله
لا يقطع لانه اخذ عذابين ابي يلى رحمه الله وان ظفر خلاف جنس حقه باعتبار صفة المالية
ومن العلماء من يقول له اخذ رهنا بحقه فحصل فعله في موضع الاجتهاد فلا يخل عن شبهة
وان كان مخطيا في ذلك النواويل عندنا فلنا هذا قول لا يستند اليه دليل ظاهر فلا يعتبر ما لم يتصل
الدعوى حتى لو ادعى ذلك لا يقطع لوجود الظن في موضع الاجتهاد وان كان دينه دراهم سرق
ذناير المديون فالصحيح ان لا يقطع لان المنقود جنس واحد حكما كما في الزكاة والشفعة ومن
سرق عينا فقطع فيها فرد هائم عاد قسرها وهي كمالا لم يقطع وعن ابي يوسف والشافعي رحمهما الله
انه يقطع قياسا لقوله عليه السلام فان عاد فاطقوا ولا فضل لان الجناية المأينة كالملة كالواقي بل الحش
لان الاقدام على جناية مع سبق الزجر اقبح وكانت احق باجباب القطع ولنا ان القطع يستدعي سقوط
عصمة المحل حقا للغير لان القطع حق الله تعالى لكونه حرا وهو ما يجب لله تعالى بماله فعل الجليل فانه

موضوعين يديه لا يكون محي زابيه في حال نومه والصحيح أنه يقطع بكل حال لان المعبر الاخر
العتاد وقد حصل هذا فان الناس يعدون النائم عند متاعه حافظا له الا يرى الودع
او المستقر لا يقرب من ماله واما يضمنان بالتفصيل وما لا يكون محي زابيه في حال نومه
ما ذكره المختص من سرق شيئا من حرز او غيره وصاحبه عند يقطع وقت سرق من حرام
او بيتا ذن للناس في دخوله لا يقطع باختلاف محي زابيه في الدخول فيدخل في ذلك هو انبت
التجار والحانات الا اذا سرق من اهل البيت لا يقطع لاهل البيت الا في حال سرقته
الاذن وهو مختص بالنار فلا يقطع كالسرق في المسجد متاعا وصاحبه عند يقطع وعنه انه لا يقطع
وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى لانه بنى الاحراز فكان المكان حرزا فلا يقرب الاحراز بالحافط
وقد احتل الحرز بالمكان بالاذن في الدخول لا يقطع بخلاف المسجد لانه لم يبن لاهل البيت والاموال
فكان حرزا بالحافط كالسرق ويدخل في هذا الحول البيت اذا سرق من اضافة لاختلاف الحرز
في حقه بالاذن في الدخول اذا سرق الموضع مال مستاجر من البيت يقطع عند يقطع حقه
وقالوا رحمهم الله لا يقطع بثبوت الملك لانه فاورث شبهة اطلاق الدخول في حرز وله ان
الملك ان كان له في الرقبة فلا حق له في الايوار لانهما صارت ملكا للمستاجر بالاجارة والدليل
انما صارت حرزا باعتبارها فصار المالك كالاجنبي في حرز الحرز ومن سرق سرقة فلم يحرمها
من الدليل لم يقطع لتقصان تمكن في الدليل لان الملك فانيها يكون في يده ايضا معنى
فتمكن شبهة عدم الاخذ ولان تمام السرقة باخراج المال من الحرز والدليل كل ما حرز واحد حتى
اذا اذن له في الدخول للدليل سرق من البيت لا يقطع ولا بد من الاجازة منها وهذا اذا كانت الدليل
صغيرة بحيث لا يستغنى اهل البيت عن الانتفاع بحكم الدليل وان كانت الدليل كبيرة وفيها متاعا حيز
الى حجر منازل وفي كل مقصورة سكان ويستغنى اهل النازل عن الانتفاع بحكم الدليل وانما
يستغنون به انتفاع السكة فسرق رجل من مقصورة واخرجها الى محي الدار قطع لان الاجازة
من الحرز قد وجد لان كل مقصورة حرز على حدة الا ترى ان على باب كل مقصورة غلقا على حدة
ومال كل محي بمقصورة ولو سرق بعض اهل المقاصير من مقصورة شيئا يقطع وفي الدليل المشتملة
على البيوت اذا كان في كل بيت ساكن لا يقطع والفرق ما بينا وان ثبت اللص البيت فدخل
واخذ المال والقاه في الطريق لم يخرج واخذ قطع وقال في حقه الله لم يقطع لان القطع لو وجب
لوجب بالانقار وهو غير موجب كالحرق ولم ياخذ او بالاحراز المشتملة وهو غير موجب لو اخذ

وتألف هذا معناه بين سرق لسرق الخروج معه او ليقع في يده فيمكنه استدفاع رب الدار او
للغادر فاذا اتبعه واخذ ولم يقرب من ماله يدخرت علينا ان المسمى كان لاجل الاخذ بخلاف ما اذا لم ياخذ
لانه بان ان غرضه التفتيح لعداوة بينه وبينه لا السرقة فكذا ان حمله على حمار وساقه واخرجه
لان سيرة الدابة مضاف الى سائرنا الا ترى ان وطئت دابته يضمنه سايقا وان ناول اخر خارج البيت
لا يقطع واجد منها لانه انما يجزى من الاجازة وقد عدم من كل واحد منها احدها اما الاول فلا
ثم يوجد منه الاجازة لا عبرة من يدخرت قبل خروجه من الحرز واما الثاني فلا لانه لم يوجد منه
هتك الحرز لانه لم يدخل الحرز فلم تتم السرقة من كل واحد منها اذا ما بها فلم يقطع واحدها وعنه
وعنه ان يوسف رحمه الله ان كان الخارج ادخل يده حتى ناوله الاخر للتلوع فالتلوع عليها وان كان
الداخل اخر حرز وناول المتاع حتى اخذ منه فالتلوع على الداخل لانه وجد منه هتك الحرز فصار
المال محرزا بفعله ومما ومتم فيقطع بكل حال فاما الخارج ان دخل يده فقد وجد منه اجازة المال
من الحرز فيقطع وان لم يدخل يده ولكن الاخر اخرج يده اليه فلما اخذ متاعا وهو غير محرز فلا يقطع
ومن نبت البيت وادخل يده فيه واخذ شيئا لم يقطع خلافا لابي يوسف رحمه الله ان السرقة اخذ المال
حقيقة وقد تحقق ما دخال يده كما تحقق بدخوله بنفسه وهذا لان الموصوف اخذ المال لا الدخول في
الحرز بل هو وسيلة اليه فاذا تحقق بدخولها كان اقوى ولما ما روى عن علي رضي الله عنه اللص
اذا كان طريقا لا يقطع وفسه بهذا ولان السرقة هتك الحرز على الكاخر اخرج المال الكاخر هتك
حرز البيوت ان يدخلها بشرط اخذ او سببه مراعى وجوده باكل الجملات لان الناقص شبهة عدم
خلاف اخرج الشيء من الصندوق او اجميل والكم لان المكن ثم ادخل اليد دون الدخول فيتم هتك
الحرز بادخال اليد والاجازة منه وان طرصة خارجة من الكم واخذ الدارهم لم يقطع وان دخل
يد في الكم وطرحها قطع لان الرباط في الوجه الاول من خارج فبالطريق الى القطع يتحقق الاخذ من الخارج
فلم يوجد هتك الحرز وهو الكم والرباط في الوجه الثاني من داخل فبالطريق يتحقق هتك الحرز باخراج
المال من الكم ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول لان الدارهم تبقى في الكم بعد حل الرباط فيتم هتك
هتك الحرز بالاخراج منه وفي الوجه الثاني لا يقطع لانه اذا حل الرباط تبقى الدارهم خارجة من الكم
فلم يوجد اجازة المال من الحرز واما اخذ من خارج الكم فلا يقطع وعنه ان يوسف رحمه الله ان يقطع في الوجه
كلما لان المال محرز بصاحبه والكم يتبع فلما الميخذ ماله محفوظا بكمه او جيبه وقصده قطع المسار
ان كان ما شيا او الاستراحة ان كان جالسا لا حفظ ماله ولا يجبر في الحرز ماله لم يقطع الا يرى انه عليه

قال لا يقطع في وجهه سنة لئلا يمتنع من الرعي والرعى دون الحفظ وهو يتبع فلم يصح للقطع
لأنه إذا لم يكن مقصودا كان له شبهة العدم فصار الحكم كالجواز ولو شق الجواز وسرق ما فيه
يقطع لأنه سرق ما لا يحرم إذا اعتبر الجواز المعتاد والمعتاد أحراز المتاع بالحر القاذ اشتبه وأدخل
يد فيه وأخرج المتاع فقد تم حشد الحوز وأخذ المال فوجب القطع وإن سرق من العطار رجلا أو حملا
لم يقطع سواء كان معه سابق يسوقه أو قايده يورده أو لا لأن مقصود القايده والسابق القود والسوق
وقطع المسافة دون الحفظ وإنما جاز القطع إذا كان المسروق محفوظا مقصودا حتى لو كان في حال
من يبعث الحفظ يقطع ولو شق ذلك أخذ منه قطع لما بينا أن الجواز حرز وإن سرق جواز الفقيه
متاع وصاحبه نائم عليه حيث يكون حافظا له قطع لأن الحوز يثبت بالحفاظ إذا كان قاصدا
الحفظ والموضع ليس محرزا كالطريق وكحوزه والجلوس عند النوم عليه أو قرب منه بحيث يكون
حافظا بعد حفظه **فصل في كيفية القطع وأبوابه** وينقطع بين
السارق من اليد وتحسم بالقطع لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
واليمين قراءة ابن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا أيديها وكان يقرأ سماعا فصلا كقوله المشهور فيعيد
إطلاق الكتاب لوروده ما في الحكم ومن الزند أن اليد ذات مقاطع ثلاثة الدرع والرفق والإبط
وكل منها يجلد إن يكون مراد الصحة إطلاق اسم اليد على الكلي لكن الاحتمال زال ببيان عليه السلام حيث
أمر بقطع يد السارق من الزند ولأن هذا القول مستقيم وفي الحدود يؤخذ بالمتيقن وعند الخوارج
تقطع من المنكب الحسم إلى الكف لقوله عليه السلام فاقطعوه وأحسروه ولأن الحسم تسد منافذ الدم فلم يلزم
وبالاعتقاد الدم ينزول إلى التلف ولذا جاز لاعتلاف وإن سرق ثانيا فقطعت رجله اليسرى
وإن سرق ثانيا لم يقطع استحسانا وخلف في السجن حتى يتوب بعد أيضا وعند الشافعي لم تقطع
يد اليسرى في المرة الثالثة ورجله اليمنى في المرة الرابعة لقوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
أيديها وهذا سارق فله يد لا يبايد منقطع بظاهر النص تعيين اليمنى ابتداء لا يبطل عملية اليسرى وقوله
من سرق فاقطعوه فإن عاد فاقطعوه فإن عاد فاقطعوه فإن عاد فاقطعوه أمر بالقطع أربع مرات
فذلك أن الأطراف الأربعة محل للقطع بالسرق وروى أبو هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام قال من سرق
قطعت يده اليمنى فإن عاد وسرق قطعت رجله اليسرى فإن عاد وسرق قطعت يده اليسرى فإن عاد
وسرق قطعت رجله اليمنى ولأن الثالثة كاليمين في الجناية فلا تقوى لتقدم الزاجر فكانت أحق بشرع
الحذر ولنا إجماع للمعابة رضي الله عنهم بأن علينا رضي الله عنهم قال لا سرقى من اليد تعالى إن لا ادع له اليد ابطلت

ورجله اليمنى عليهما وهذا إجماع بقية الصحابة فلهما أي غلبهم فأنقذوا إجماعا ولم يحج عليه أحد بصرح الباب
فبان أنه لا نص فيه إذ لو ثبت لغيرهم ولو بلغهم لا حجة أبه فإن قيل اليس إن اليسرى محل بظاهر الكتاب
ولا إجماع على خلاف الكتاب قلنا لما قيدنا المطلق بقراءة المشهور من حديث الشريفة عن أن تكون مرادة لم يقل
آخر اعتق عبد الله بن عبد الله قال غلبت سائلا ولأن الأمر باليد لا يقتضي التكرار ولأن السارق
اسم فاعل فعله على المعنى لغة وهو اسم جنس فمتنا ولذا في ذلك السارق لم يرد إجماعا وبطل
واحد لم يقطع إلا واحدة وقد بينت اليمنى إجماعا فحزبت اليسرى عن الأداة لأنها لو كانت منصوبة
لقطعت في المرة الثانية إذ لا يبعد القول في غير المنصوص من وجوده ولأن الحد شرع زاجر لا امتلغا
ولقد أتت كل من يقطع اليسرى بالحسم ولو قطعنا اليسرى ولا يميز له لاتفنا معنى والتلف في هذه الحالة
حقيقة غير مشروعة فلم يشرع معنى لأن شبهة التلف ملحقة بالحقيقة فيما يرد بالاشبهات وهذا
لأن تقويت جنس المنفعة على الكمال هو ملاف معنى إذ بقا الشيء بقا منافعه وهلاكه بفوات منافعه
ففي فوات منفعة البطش أو المشي أصلا صاها كالمعنى ولأن هذه جناية تقل وجودها لتقدم الزاجر
والزجر بما يغلب وتوقعه يكثر وجوده بخلاف القود لأنه حق الجسد والمحق فيه اعتبارا والمساواة
دون الحرز عن التلف فيستوفي ما ملن جراحته الأبرى أن لا ملاف مستحق به إذا كانت المساواة
فيه ومرويه غير ثابت لما بينا ولقولنا الطحاوي يتبعنا هذه الآثار فلم نجد شيئا منها أصلا ولم يثبت
يحمل على السياسة الأبرى أنه قال في المرة الخامسة فإن عاد فاقطعوه فإن كان السارق أشد
اليد اليسرى أو أقطع لم يقطع لما فيه تقويت جنس منفعة البطش وكذا إذا كان رجله اليمنى
مقطوعة أو مثلاً لأن فيه تقويت جنس منفعة المشي إذ لا يقدّر عليه متى قطعت رجله يده
من وفاق وكذا لو كانت المقامه اليسرى مقطوعة أو مثلاً أو قطعت أصابع من اليسرى
سوى الإبهام لم تقطع يمينه لأن قوة الأصابع بالإبهام فكان ذهابه كذهاب اليد إن كانت
أصبع واحدة مقطوعة أو مثلاً يقطع اليمنى لأن فوت الواحدة لا يوجب خلا في البطش طاهر
بخلاف فوت الأصابع إذ فوتها كفوت الإبهام في نقصان البطش حاكم قال للجلاد اقطع يمين
هذه في سرقته سرقنا فقطع الجلاد يساره خطأ أو خطأ لا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله
وقال رحمه الله لا شيء عليه أن قطع خطأ وإن قطع غير أصغر من أصغر من أن يضر في الخطأ
أيضا لأن الخطأ غير موضوع في حق العباد ولنا أن خطأ الجسد موضوع بلا إجماع وهذا
موضع الإجماع لأن ظاهر النص سرق يمين اليمنى واليسار إذا المذكور فيه مطلق اليد فإذا قطع

يسار خطا منه في اجتهاده لا في موقفه اليقين في اليسار فان ذاك ليس بمقدور ولا انه يني
امن على دليل شرعي وطهانه كان فيما صنع لقطعه طريقا معصوما بلا حق تاويل فيضرب كل لقطع
غير لحداده وهذا لانه تعد الظلم فلا يقدّر وان كان في المجتهدات لان المجتهدات لا يقدّر في عمل الظلم
كالقاضي اذا تعد الظلم كالتقاضي اذا تعد المحرر في حادثة وكان ينبغي ان يجب القود الا انه سقط
للتبعية الثابتة من اطلاق الحق ولا في حصة راحة الله انه اخلف عما خلف من جنسه ما هو خير
فلا يضمن كساحدين شهدا ببيع عبد بالدين وقيمة الف ثم رجعا بعد القضاء فانها لم يضمن شيئا
وهذا لان يسار لما قطعت سبلت يمينه فان قيل اليقين لم يحصل له سبب القطع بل كان حاصله من
قبل الانلاف كلفنا ما يوجب الصان اذا حصل الخلف بسبب حصوله الانلاف كافي مسلة الشكارة
ونقصان الولادة اما اذا حصل الخلف بسبب آخر فيضمن قلنا اليقين من حيث الاعتبار حصل له بقطع
اليقين لانما صارت على سرف الزوال في كفايته من حيث الاعتبار ولا يلزم اذا جحد في نفسه
لانه ما اخلف عما خلف ان يناه ثم تقطع فان قيل لقطع رجله اليقين يضمن وقد خلف عوصا
وهو اليقين اذا لا يقطع قلنا لا رواية فيه فمنع وان سلم فالتالف ليس من جنس الباقي وعلى هذه التكلفة
لوقوع غير الجلاء يساره لا يضمن وهو العييج ولو اخرج السارق في قال هذا يميني لم يضمن اتفاقا لانه
قطعه باذنا سارق الا ترك ان من قطع يده لغيره باذنه من غير ان يكون قطعه مستحقا بالسرقه
لا يضمن لان البذل في الاطراف يستطفا ما فمنا اوتي ثم في العمل عند اية حبيته راحة الله على
السارق ضمان المال لان يسار لم يقطع مرقع اليد في الخطاء كذلك على هذه الطريقة وهو ان خلف
واخلف من جنسه ما هو خير منه لانه لم يبيع موقع اليد وعلى طريقتهما وهو ان الصان بطل بطريق
الاجتهاد لا يضمن لان ذاق موقع اليد ولا يقطع السارق الا ان حصل السرق منه فيطالب
بالسرقه ولا فرق بين الشهادة والاقرار عندنا خلافا لابن ابي ليلى لان القطع خالص حق الله تعالى
وللشافعي في الاقرار لا الشهادة بتبني على دعوى في المال بخلاف الاقرار ولنا ان الخصومة شرط
ظهور السرقه لانما جناية اخذ مال الغير ولم تثبت الجناية على مال الغير الا بالخصومة وكذا ان
غاب عند القطع عندنا اذا الامضاء من القضاء في الحدود ولو قطع قبل الحضور كان هذا استيفاء
مع الشهادة لجواز ان اقر له بالملك قبله وللمسودع والقاصب صاحب الربوا والمستعير والمستأجر
والمضارب المستبضع والثايب على سبوم الشرا والمقنن وكل من له يد حافظة بسوى المالك كالأب
والوصي ان يقطعوا السارق منهم ومقطع بخصومة المالك في السرقه من هو لا الا ان المراد انما يقطع

الخصومة

بخصومته حال قيام الرهن بعد قضاء الدين اذ لا حق له في المطالبة بالعين بدونه وعند زفر
والشافعي رحمهما الله بناء على ان هو لا حق للخصومة في الاسترداد عندنا وعندنا ليس لهم ذلك
عندنا يجوز من في يد مالك يحضر المالك لا المطلوب منهم الحفظ دون الخصومة الا ترى انهم لا يملكون
للخصومة في الدعوى عليهم ابقاء اليد فلان لا يملك للخصومة في الدعوى منهم اعاده اليد اولى
وزفر رحمه الله يقول كان لهم ولاية الخصومة ضرورة استرداد المال للحفظ فيظهر في حق الاسترداد
ولا يظهر في حق القطع لانهم لا يملكون الخصومة ضرورة استرداد المال للحفظ فيظهر في حق الاسترداد
حكم النيابة والنيابة فيما فيه صيانة المال فيما فيه تقويت الصيانة ولو اظهرنا فيما فيه سقوط
الصيانة لانه يستطع عصمة المال عندنا ضرورة استيفاء القطع ولنا ان السرقه موجبة للقطع بنسبها
وقد ظهرت عند الامام بحجة مطلقة وهي شهادة رجلين بناء على خصومة معينة فيستوفي
القطع وهذا لان خصومتهم معينة لان لهم ولاية الحفظ ذوالايتي في الا باعادة اليد ذوالايتي في
الآ بالخصومة فكان لهم حق للخصومة لاعادة اليد ولا اليد مقصودة كالمالك وقد اريدت فلم حق
الاعادة وهذا لان صاحب اليد ان كان امينا فلا يملن من دار الامانة الا بعد وان كان خيسا
فلا يملن من استأجر الصان عن نفسه الا يملك وهو محاسن باعتبار حقه لا باعتبار ملك الغير الا يرى
انه يستغنى عن اضافة الخصومة الى عينه فانه يقول سرق يميني واراد يدي وقصد اخيائا حق
المالك حق نفسه وسقوط العصمة عن السرق ضرورة استيفاء الاقام القطع فلا يعتبر ولا يتبع الاستيفاء
ببوم اعراض اقرار من المالك اذا حضر لان المورث شهدة ببوم وجوده في المال لا ما يتوهم اعراضا
في المال فالقطع يستوفي وان توهم ان يحضر المودع فيقر انه كان خيسا عنده فان قيل القطع عموية
تسقط بالشبهة فلا يثبت بخصومة المودع كالتقصا من قلنا القطع واجب حقا لله تعالى اجماعا
وانما شرطت للخصومة لثبت ان المال ليس للسارق ولكن لغيره ونقول المودع ملك هذه الخصومة
لما بينا فيقطع لثبوت شرطه بخلاف العصاص لانه حق العبد والمودع قائم مقام المودع في الخصومة
ليعبد له التي كانت حلاله في الوديعة وليس في استيفاء القود اعادة اليد على الوديعة بل هو
نقري آخر وهو الانلاف فلم يثبت وان سرق من السارق فان قطعت يد الاول لم يملك له والرب
السرقه ان يقطع السارق الثاني لان السرقه لم ينعقد موجبة للقطع لانه لا يختبر بيد السارق الاول
بعد ما قطعت لانه لا يثبت بيد امينة وملك هذا ليكون له حق للخصومة في الاسترداد وفي
رواية له للخصومة في الاسترداد حاجته لان الرد واجب عليه وان لم يقطع يد الاول يقطع الثاني

لا يقطع الخصومة هو
مالك المالك الظاهر
ماله كمنه الشافعي
بنينا ونبي

ولاية الخصومة
في حق استيفاء
القطع الظاهر
مع

بخصوصه الاول لانه كالفاسخ لم يستطع ان يملكه لان سقوطه لضرورة القطع ولم يوجد وقت
 سرقة سرقة ولذا على المالك قبل الارتجاع الى الحاكم لم يقطع وعنه ان يوسف رحمه الله يقطع
 كل ردها بعد المرافعة ولما الله لا تقض الا بعد ثبوت السرقة ولا ثبوت الا بالشهادة لعدم الاقرار
 ولا شهادة بلا دعوى ولا دعوى بعد ما حصل السرقة في السرقة منه وانما يدعى القطع وهو
 اجنبى عنه ولا يقطع بدعوى الاجنبى فلذا بدعواه فان ردها بعد سماع البيعة والتقضاء يقطع
 وقبل التقضاء يقطع استحضانا لظهور السرقة عند القاضي بالشهادة بعد خصومة معتبرة ورد المالك
 منه للخصومة فالمدعى بالخصومة استرداد المالك المنتهى يكون متفقاً رايه نفسه وكانت
 خصومته قائمة باعتبار قيام يده على المالك لوردة على ذلك وجهه ان لم يكن في عياله
 السرقة منه يقطع لعدم الوصول اليه حقيقة وحكم ولذا لا يضمن المودع والمستودع بالدفع الى المودع
 وان كان في عياله لا يقطع لان يده من عياله كيد حكم ولذا لا يضمن المستودع المودع بالدفع اليه
 والوكيل يضمن لادب اذ اكل من عياله يبرأ المديون يقضيه ولذا الورقة على امرائه وعبد
 او اجير مشاهرة او مسافحة ولو دفع الى والد او الى والدته او جدته وليسوا في عياله
 لا يقطع لان هؤلاء شبهة المالك لو دفع الى مكاتبه لا يقطع لانه عبد ولو سرق من مكاتبه رده
 على سيده لا يقطع لان ماله قاله ربة ولو سرق من العيال ورد له من عياله لا يقطع لان يده
 فوق يدهم في قاهم وان ملك السارق السرقة بعد التقضاء بالقطع بيعة وقسليم وشركى لم يقطع
 وعنه ان يوسف رحمه الله يقطع وهو قول فر الشافعي رحمه الله لان السرقة وقعت موجبة للقطع
 لا استماع ما يظن وظهور عند القاضي بدليلنا فلا اثر للعارضة في ابرائيل خليف الظهور والوجوب
 لان طهينة او الشريك يوجب ملكا خادما فلا ينعى به الاستيلاء كما ورد على المالك ولنا ان الامضاء من
 القضاء لما حقتنا وقد عارض ما يوجب فقد شرطه عند ذلك وهو للخصومة فامتنع الامضاء كما امتنع
 القضاء اذ اقل ما منه قبل القضاء بخلاف رد المالك لا يملك للخصومة السابقة ويمنعها حصول مقصودها
 فبقى قد يرد واما طهينة فتقطع للخصومة لانه ما كان خاصا به من ثمن الماخاصم يرد عليه وما
 يثبت مقصود الشئ لا يكون من اقباله فان قيل اذ تزوج بن زينة بها جحد قلنا بعد التسليم الجحد
 باعتبار امر استوفى وهو متلازم للقطع باعتبار العين وهو باق وان دعى السارق في العير
 السرقة ملكه بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة سطر القطع عنه فان لم يقر بيعة وقال الشافعي
 لا يستطع جحد الدعوى لانه يقد ر عليه كل سارق فيسند بآب الجحد ولنا ان شبهة ثبتت بجحد الدعوى

منهيا

للأصناف

للاختصاص ولا عمنه باقالب دليل صحة الرجوع بعد الاقرار وان تقضت قبته من النصاب بعد التقضاء
 قبل الاستيلاء لا يقطع وقال فر الشافعي رحمه الله يقطع وهو رواية عن محمد قياسا على التقضاء
 من حيث العين فانه لا يستطع القطع ولما ان كل النصاب لما كان شرطه قيامه كله عند
 الامضاء لانه من التقضاء فكان التقضاء المعترض قبل الامضاء كما عارض قبل التقضاء بدليل
 عمى الشهود والخبر من الردة بخلاف التقضاء في العين لان ما ينتقص من حينها مضمون على السارق
 والصان قيام مقام المضمون فصار كان الغير قيام من كل وجه وصار كاستبدال كل ونقصان
 السرقة غير مضمون على السارق لانه يكون بفقر العيالات وهذا لا يكون مضمونا على احد فلم تكن
 العين قائما حقيقة ومعنى فلم يقطع وان اقر رجلان بسرقة ثم قال احدهما هو ما في لم يقطع
 واحد منها سواء اذ دعى قبل التقضاء او بعده قبل الامضاء لان السرقة يثبت بالشركة وبطل الجحد
 عن احدهما برجوعه لانه انما السرقة بعد الاقرار بها يكون رجوعا فان ثبتت في حق الشركة
 الآخر لا تحاد السرقة وان سرقا شيئا وغاب احدهما وشهد شاهدان على الحاضر سرقة فاقطع
 الحاضر في قولنا في حينة الآخر وهو قولها وكان يقول لا لا يقطع الحاضر لان الغائب لو حضر
 لم يابد دعى ان المالكه وجنيد يستطع الجحد عنها قلنا سرقة الحاضر ثبتت بالحجة وما ذكر اعتبار
 شبهة الشبهة وهي متخذه عن جين الاعتبار ولو قال سرقنا فلان فلان فلان يقطع
 المقر خلافا لابي يوسف لانه اقر بفعل شرك فلا يثبت غير مشترك وقد بطلت الشركة فلا يثبت
 ولما ان الشركة انما يثبت بانكار الآخر فصار فعله كالعديم وعدم فعله لا يخل بالموجود منه كقوله
 قتلنا فلان فلانا وقال الآخر ما قتلنا فلان وقوله زينت انا وفلان فلانة ولذبة الآخر
 حذ المقة فاذا اقر بعد سرقة عشرة دراهم تقطع يده ويرد على السرقة منه والمسألة على وجوه
 لانه لا يخلو اما ان كان ما ذونا او مجزأ او المال قائم في يده او هالك فان كان ما ذونا يصح اقراره في حق
 القطع والمال فقطع يده ويرد المال على السرقة منه وان كان هالك لا ضمان عليه صد مقصودا
 او لذبة لان التقطع والصان لا يضمن وان كان مجزأ والمال هالك يقطع ولم يضمن كذبة مولاه او صدقة
 وان كان قايما او صدقة مولاه يقطع عندهم ويرد المال على السرقة منه وان لذبة وقال المال ما في
 قال ابو حنيفة رحمه الله يقطع يده والمال للسرقة منه وقال ابو يوسف والشافعي رحمه الله لا يقطع والمال
 للموتى وقال فر رحمه الله يصح اقراره بالمال ان كان ما ذونا لان الاقرار من التجارة وهو ما ذون
 فيها وان كان مجزأ لا يصح اقراره بالمال ايضا لانه اقر بما يتخرجه الموتى ولم يرض نصابا او دالة

ولا يصح اقراره في حق القطع ما ذكرنا كان ويجوز ان لا يصح اقرار العبد على نفسه بالحد والقود
لانه يستحق به نفسه وطرفه واما مال المولى واقرار الانسان على غيره باطل فلنا انه اقرب الى الله
فيه فيقبل ان موجب استحقاق نفسه او طرفه اتلافا وضرره فوق ضرر سيده ولا قول حجة عند
التمية ولان وجوب الحد عليه باعتبار انه آدمي مخاطب لا باعتبار انه مال مملوك ونفسه من حيث
انه آدمي في حقه لا في حق سيده فاقرار في هذا كاقرار لغيره ولهذا لا يملك المولى اقراره عليه بذلك
وما لا يملكه المولى عليه فهو فيه كاحترامه متى صح اقراره على نفسه واستحق نفسه من حيث انه
ادمي فتدرك في استحقاق نفسه من حيث انه مال متبع وقد ثبتت الشيء بعباده وان كان لا يثبت قصدا
وقال محمد رحمه الله اقرار المجر بالمال باطل لان كسبه ملك مولاه وما في يده كان ملك المولى ولهذا لا يصح
لواق فيه بالنفس فلنا بالسيرة وذالم يصح اقراره في حق المالك متى علم ملك سيده ولا يصح القطع في مال
حكم به لسيده لان كونه المال مملوكا لغير المتأرق وغير مولاه شرط وجوب القطع بحقه ان المالك
اصل القطع تبع ولهذا لو قال السرقة منه ابتغى المال ولا يثبت القطع بسبب خصوصته وقد ثبتت المالك دون
القطع كالو شهود رجل وامرأتان لا يتصور ان يثبت القطع قبل ثبوت المال فاذا بطل اقراره في حق
الاصل بطل في حق الباع ايضا بخلاف المادون لصحة اقراره بما في يده في حق القطع بناء عليه
وقال ابو يوسف رحمه الله انه اقرار شابين بالقطع وهو على نفسه فيصح وبالمالك لو اقر بسرقة مال
مستملك ويجوز ان يقطع به ولم يقبل اقراره في ثبوت المال كالحربان قال الثوري الذي في يد زيد سرقة
من عمره وقال في يد هولي فانه يقطع يد المرق ان لم يقبل اقراره في ملك ذلك الغير للسرقة منه حتى
لا يؤخذ من زيد وقال ابو حنيفة رحمه الله اقراره بالقطع صح لانه مبقى على اصل الحرية فيه فيصح
بالمالك بخلاف استحالة ان يقطع يد العبد في مال مملوك مولاه ويثبت الشيء ما كان من ضرره ولا
وهذا لان الاقرار يلا في حالة البقاء والمال في حال البقاء تابع للقطع ولهذا تسقط عصمة المالك
باعتبار المالك ويستوفى القطع بعد جلاله بخلاف سلة الحر لانه ليس من ضرره كونه موقفا
من شخص كونه مالكه لجزان ان يكون مودعا فان قيل جاز ان يكون السرقة منه هنا مودعا
فلم يجب رد المال عليه قلنا لو كان السرقة منه هنا مودعا لكان المولى لا يجب القطع لان العبد لا يقطع
بسرقته مال المولى فكان من ضرره وجوب القطع عليه ان لا يكون المال للمولى ولو صدقته المولى
فقطع في كل النصول لان المانع زال واذا قطع السارق والغير قائمة في يده ردت على صاحبه
لان السرقة لم تزل عن الله ففقد جلد السرقة منه غير ماله ومن وجد غير ماله فهو احق به وان كان

في السرقة من غير ماله
فان كان السرقة من غير ماله
فان كان السرقة من غير ماله

حاشية

حاشية ثم يضمن وان استملكها فلذلك في رواية ابي يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله وهو
المشهور وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة يضمن وهذا اذا كان بعد القطع فان كان قبل
القطع فان قال المالك انا اضمنه لم يقطع عنده وان قال انا اخذت القطع يقطع ولا يضمن
عنده وقال مالك رحمه الله ان كان السارق ذاملا يضمن في الحال والا لا يضمن لئلا ينظر
لحالين لانه ان حكمه فهو لا يسقط الضمان بفسده بل يوجب حراية ميسرة ولا يطالب به
ولو مليا وقال الشافعي رحمه الله يضمن هكذا واستملك القطع مع الضمان لا يضمن عنده ولذا
العتق مع الحد وعند الشافعي يجمعان لانها حقان مختلفان محلا ومسميا وسببا اذ
على القطع اليد مستحقة المسرة منه وسببه اثبات اليد على مال الغير على وجه العذر وان
توجب احدا ما لا يمنع وجوب الاخر كالدية مع الكفارة في القتل خطأ والحد مع القيمة في
قتل حبيد مملوك في الحرم والحد مع الضمان في سرب حبله لدمي على اصله وتلما روى
عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا غرم على سارق
بعد ما قطعت يمينه ولا يالو ضنائه لظن وقطع بلا حق لان المضمون يمين ماله في وقت الاخذ
لما عرف والقطع لا يجب تناول ملك نفسه والقطع ثابت تقاطعا فيضمن الى استنائه يكون مستنئا
جرا ولا يقطع خالص حتى الله تعالى للعبد ان عصمة المالك محذرة فاذا خولت الى الله تعالى
لم يبق للعبد والعق في حقه بالقيمة له كالعصية اذ اختلفت وكالميتة فلا يضمن وهذا لان الموجب
للحد هو فعل حرام بعينه كسب الخمر ولو بقي حقه لكان لغيره كسب عصية فكان مباحا
في نفسه فيبقى القطع للشيء فان قيل فله لاني عصية عصمة الله تعالى وعصمة العبد
فكان جنائتيين كافي تلك المسايل قلنا في النفس حقان حق الشرع وهو العبد فوجب الضمانان
والحد في قتل العبد طمعا حرمة الحرم والضمان بدلالة مال الغير والحد وجب بشرط الحب
حياته لعقله والضمان بان لا يمتنع للذمت جبر الحجة وهذا الجنابة متحدة لان محلهما العصمة
وهي واحدة وقد صارت لله تعالى فلم يبق للعبد والجنابة الواحدة متى جاز الفعل كلا لا يوجب
بذل المحل لقطع اليد قصاصا لا يجب عنه بذلك المحل هو الارض ولكن هذا لا يمتنع والابا استنفاء
القطع لان ما يجب لله تعالى فقامه بالاستيناء فكان حكم الاخذ مراعى ان استوفى القطع من
ان العصمة كانت لله تعالى فلا يضمن الا بيمينها كانت للعبد فيضمن فان قيل ان استلقت العصمة
قبل السرقة فبقي سبب الحكم على السبيل ان ما فيه سبب برك السرقة وان سقطت بعد ما لا يفيد

في السرقة من غير ماله
فان كان السرقة من غير ماله
فان كان السرقة من غير ماله

لان السبب حادف محلا معصوما للعبد وان شئت معا فلو باطل ايضا لان السرقة زمان
 الوجود ليست موجودة فكيف ثبت الحكم وقت الوجود قلنا يستقل قبل السرقة شرط العبد
 الجنابة على حقه تعالى ضرورة استيفاء الحد الذي هو حقه كما ثبت للملك قوله اعترف عندك عني
 على اني فقال اعترف ضرورة صحة العتق اقتضاء وطحا قلنا في رواية يضمن بالانلاف لان العصمة
 انما تستطرد ضرورة فتظهر في فعل السرقة دون غيرها اذ الثابت ضرورة لا يحد وموضعها والانلاف
 فعل آخر فلا يظهر في حقه يضمن كذا وان لم يضمن وكذا في السرقة منه من السارق وغيره
 وكذا الشبهة الناسية باعتبار الخصة لغيره او ثبتت حقا للعبد بغيره سبب القطع الى السرقة دون غيره
 وهو الانلاف اذ لا حاجة قبل العصمة في حق الغير في معصوما حقا للعبد نظر الى العبد
 فيضمن وجه المشهور ان الانلاف انما للمقصود بالسرقة اذ السارق الما يفسد المال يستخرج به
 والاستفاد به يكون بعد انلافه وكذا لا يمتنع العصمة في فعل السرقة دفعا للشبهة لا يمتنع فيما كان
 انما للمقصود بها وكذا العصمة تظهر سقوطها في حق الضمان في فصل الاستيلاء لان سقوط
 العصمة هناك ضرورة وان سقطت العصمة في فصل الملاك لانها المائلة بين المال الموقوف
 وبين الضمان لان الضمان مال معصوم حقا للعبد في حاله الملاك والاستيلاء في المال الموقوف
 معصوم حقا له في حاله الاستيلاء فقط فاذا انتفت المائلة انتفى الضمان لان ضمان العبد وان
 مشروط بالمائلة بالنقص من سرقة سرقات فادعى اصحاب السرقات كلها وبيئت السرقات بالبيعة
 او الاقرار وقطعت حولها ولا يضمن شيئا ان هلك الاموال في يده او استملكها لثبوت الكسب عند
 القاضي خصوصه اربابا وينفع القطع للملك فيسقط ضمان الكل اذ القطع مع الضمان لا اجتماع وان
 خاصه واحد منهم دون الباقيين وقطع قال ابو حنيفة رحمه الله القطع للسرقات كلها حتى اذا جاءوا
 واشتوا السرقة لا يضمن شيئا ان هلك الاموال في يده او استملكها وعند ما يضمن كلها الا التي قطع
 فيها لان المستوط للضمان القطع والقطع وقع للحاضر لانه لا يستوفي الا بالخضومة واثبات السرقة
 عند القاضي ولم يثبت عند سرقة الباقيين خصوصية الحاضر فلا يقع القطع لسرقة قيمته فيقتل امواله
 معصومة معصومة وهذا لان الحاضر ليس بها يضمن حتى تجعل خصوصية خصوصية وهذا الوجه
 وادعوا السرقة لا ياخذون اموالهم من السرقة وان كانت قايمة في ايديهم قبل اقامة البيعة فلو وجب
 الضمان عليهم لا يجمع قطع وضمان وله ان القطع عن السرقات كلها فبطل ضمان كلها لو خاصوا
 جميعا وهذا لان الحد عند قديم اسبابه يقع عن الكل لعدم رجحان البعض على البعض وكل السرقات ثابتة

في السرقة

في علم الله تعالى والقطع يستوفي حكامه ولا يجب لسرقات الا قطع واحد للداخل فيمنع عن الكل
 في علم الله تعالى الا ان القاضي لا علم له بساير السرقات فظن ان القطع بآراء الكسب لا خصوصية شرط
 لظهورها عند القاضي لا لوجودها فاذا خاصم الواحد واشتد صحح تكليف القاضي بالقطع فالسقوط
 يعمل للكل والكل واجب الحقيقة فيمنع عن الكل بغير دفعه الى الكل فان قيل المضمومة بشرط البيعة
 المضمومة باذلال المال اذ لا يصح البذل من واحد عن الكل قلنا بطل المال سقوط عصمة امرئ من
 بناء على استيفاء القطع لا اختيار العبد الا يركب انه يستوفي فيه من ملك المذرك من لا يملكه كالأب
 والوصي وعلى هذا الخلاف اذا كان النصب كلها لواحد فخاصم في البعض والله اعلم

باب ما جحد السارق في السرقة

ومن سرق ثوبا فشقته في الدار بنصفين ثم اخرجته وهو يساوي عشرة
 دراهم بعد الشق يقطع خلافا لابي يوسف رحمه الله وان كان لا يساوي عشرة دراهم يقطع
 اتفاقا لانه ان السرقة تمت ولم قد افقد له فيه سبب الملك اذ باخرق الفاجس يثبت للمالك ولاية تقيير
 السارق قيمة الثوب والمضمونات ملك بالضمان فان فقد سبب الضمان في الحال فان فقد سبب الملك
 في الحال فيمنع القطع وان لم يثبت للملك لو اشترى شيئا بشرط لغيره لم يبيع ثم سرقه ولها ان السرقة
 تمت وليس له فيه ملك ولا سببه فيقطع كالسارق لم يبيع مبيعاً باعه وهذا لان الشق عذر ان يخص
 فلا يعمل سبب الملك بنفسه كالاخذ للملك ثبت به شرط ان يرضى بالضمان كالاخذ في ملك رجل
 واحد فاما ان يكون لعدد ان بنفسه سبب الملك فلا اذا احتار المالك اخذ الثوب لم يكن الشق
 سبباً للملك بالضمان عند تعدد الورود ولا يورث شبهة اذ في بانقار سبب سرقة المالك ذكر لان السرقة
 سبب للملك وضمانا وشرا وهذا الخلاف فيما اذا اختار تقيير المتضامن اخذ الثوب فان اختار تقيير
 القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع اتفاقا لانه ملكه مستند اليه وقت الاخذ فصار كالموكله بالبيعة
 بعد تمام السرقة وهذا كله اذا كان المتضامن فاجشافا كان سبباً يقطع اتفاقا لعدم سبب الملك
 لانه ليس له اختيار تقيير كل القيمة بل له تقيير قيمة المتضامن فان قيل قد اوجبه مع القطع ضمان
 المتضامن وهما لا يجتمعان قلنا انما لا يجتمعان كالاخذ في السرقة يجرى الفيل في الحبل في جنابة
 واحد وهذا لا يورث اليه اذ القطع بحسب السرقة وضمان المتضامن باخرق والفرق ليس من السرقة
 في شيء وان سرق ثوبا ودفعه في البيت ثم اخرجها لا يقطع وان كانت قيمة مذبوحة عشرة دراهم
 لان السرقة تمت وهو لم يقطع فيه ومن سرق ذهباً او فضة يساوي عشرة دراهم فمضغها

دراهم

وذا نير قطعت يده وردت لادامم والدانيير على المشرق منه عند ابي حنيفة رحمه الله
وقال رحمه الله لا سبيل للمشرق منه على الدامم والدانيير واصلة في الغصب ان هذه مسقة
متنومة عند ما خلا فانه لم يقطع عند لا يشك لان السارق لم يملك المشرق وقيل عند ما
لا يقطع لان السارق لم يملك المشرق وقيل يقطع لانه فاعلم عليه وانما ملك غيره لانه صار بصفة
شيئا آخر ومن سرق ثوبا فبصفته احرى فقطع لم يؤخذ منه الثوب وهذا عند ابي حنيفة
وانه يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يؤخذ منه الثوب ويعطى ما زاد الصبغ فيه لان غير الثوب
قايم بعد الصبغ ومن وجد عين ماله فهو احرى به بالنصر وهذا هو حصل الصبغ من الغاصب لا يقطع به
حق الغصب منه في الاسترداد فكذلك السارق لان الثوب اصل والصبغ تبع فكان اعتبار
صاحب الاصل اولى ولهذا ان صبغ السارق في الثوب قايم صورة ومعنى حتى اذا اخذ منه
صنم له ما زاد فيه وحق رب الثوب فيه بان صورة لا معنى حتى اذا اهلك واستهلك عند لا يضمن
فصار حق السارق في الرجوع كاللهو بانه اذا صبغ اقطع حق الواهب لما قلنا وفي مسألة الغصب
استويا في الوجود لان حق كل واحد منهما قايم من طهره فلهما صاحب الاصل على صاحب التبغ
ولو صبغه اسود اخذ منه في المذهبين يعني مذهب ابي حنيفة ومحمد رحمه الله فنقد ابي حنيفة
السواد نقصان وليس بزيادة والمشرق اذا انتقص عند السارق لا يقطع حق المشرق منه فله
ان ياخذ الثوب ولا يعطى شيئا وعند ابي يوسف رحمه الله ومحمد السواد زيادة لكن محمد لا يقول
بانقطاع حق المالك بل هذه الزيادة كافي للتمتع فيها خذ ويعطيه ما زاد الصبغ فيه كافي للتمتع
وابي يوسف يقول يقطع حق المالك به ولا سبيل له عليه كافي للتمتع

باب قطع الطريق

الاصل فيه قوله تعالى اما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية اي يحاربون اولياء الله تعالى
على حذف المعنا لان هذا لا يحارب الله تعالى لان المسافر في البرارى واليه في امان الله تعالى
وهو موكلا عليه فالعترض له كانه يحارب الله والمراد به التوزيع على الاحوال كانه قاتلوا
اي آخر لا يخبر كما قال مالك رحمه الله متشبها بقوله عليه السلام من اخذ المالك قطع ومن قتل قتل واخذ المالك
وقتل متلب لان هذه الاحوال ذكرت على سبيل المجازة بالحاربة وهي معلومة بانواعها عادة
بقتل او اخذ مال او قتل او قتل او اخذ مال واستغنى عن بيانها واكتفى باطلاقها بدلالة تنوع الجزاء
فصار تنافح الجزاء متعابلا بانواع الحاربة فاوجب التسميم على حسب احوال الجناية وتفاوت الاجزاة

ادخل

اذ يستعمل ان يعاقب باختلاف انواع عند غلظ الجناية وباعظها عند خفتها والاحوال الاربعة
والاجزاة كذلك فنقول اذا خرج جماعة ممنوعين او واحد يبدل على الامتناع فنقصدا
قطع الطريق واخذوا قبل ان ياخذوا مالا ويقتلوا انفسا حبسهم الامام حتى يتوبوا بعد
ما يعرفون لان المالد بالنفي المنصوص الحبس في حق من خوف الناس ثم ياخذ ما اولم يقتل لانه
امان يرا دبه بينه عن جميع الارض ولا يثق بما دام حيا او عن بلد ابي بلدا اخر ويحصل
المقصود وهو دفع اذ اية عن الناس عن دار الاسلام الى دار الحرب وفيه ترضيه على الرد
فذلك المالد بينه عن جميع الارض بل دفع شر عن اهلها الاموضع حبسه اذ المحبس من خارج
من الدنيا قال الفايدي رحمه الله من اهلها فلسنا من الاجيا فيها ولا الموت اذا جانا
السمجان يوما حاجة عجمنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا واما يعرفون لارتكابهم منك التحريم بشرط
ان يكون الجماعة ذات معة لان قطاع الطريق يحاربون بالنصوص المجازية انما يتحقق من معة
وشوكة وان احد واما لا معصوما بان يكون مال مسلم او ذمي والمأخوذ اذا قسم على جماعة
اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا او ما يبلغ قيمته ذلك قطع الامام ايدهم وارجلهم
من خلاف يعني ايدي اليمن والرجل اليسرى لئلا يفتوت جنس المعة وهذا لان هذه الجناية تنافحها
صارت كالسرقتين في الحكم في السرقتين هكذا وشرط ان يكون المأخوذ مال مسلم او ذمي تثبت العينة
الموتة حتى لو قطعوا الطريق على المستامين لم يحدوا لقيام السبب المبرح في مال المستامين وهو يكون
حربيا وكلا النصاب في حق كل واحد لان الطريق المعصوم لا تسباح الابناء ولو مال خطير وقد
قد ربه في المشرق فان قيل فينبغي ان يكون نصاب كل واحد عشرين درهما لانه كالسرقتين قلنا
نقلنا المخذ هنا باعتبار غلظ فعلهم محاربة الله ورسوله لا بكثر المأخوذ وان قتلوا ولم ياخذوا
مالا قتلهم حدا حتى لو عفا الله اولياء عنهم لم يفتتوا في عقوبتهم لانه حق الله تعالى لوجوبه في مقابلة
الجناية على حقه محاربة وعند الشافعي الواجب قصاص لانه قتلنا قطع هنا حق الله تعالى
فكذلك القتل ولهذا يحدوا وان قتلوا واخذوا المال ان شاء الامام قطع ايدهم وارجلهم من خلاف
ثم قتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم من غير قطع وان شاء وصلبهم وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله
يقتل ويصلب ولا يقطع لان لقتل حد على حد والقطع كذلك بالنصر فلا جمع بينهما بجناية واحدة
اعني قطع الطريق ولانه اجتمع عليه العقوبة في النفس وما دونهما حق الله تعالى فيدخل
ما دون النفس في النفس كالواجب هذا الشرب والسرقه والرحم فانه يكتفى بالرحم ويترك ما عدا

معد

وله أنه وجد الموجب للقطع وهو أخذ المال والموجب للقتل والكل حد واحد لا محذور سببه فأنما
غلط لغلط سببه وهو قطع الطريق لأن ما يقع به انقطاع الطريق متجاوزا لما في توقيت
الان يأخذ المال والقتل بلفظ حكمه وصار حد قطع اليد والرجل فانه كذلك في الصغرى وحد
واحد في الكبرى ولا يدخل في واحد واحد كحدات الزنى وإنما التداخل في الحد فلا يلزم أن
للإمام أن يقتله أو يدينه بالقطع لأن ليس بطريق التداخل بل لأنه ليس عليه رعاية الترتيب
في اجزاء حد واحد فله أن يبدأ بالقتل فإذا قتل لا يفيد القطع بحد كالزنا إذا ضربت خمسين
جلدة فأتى ترك ما بقي لأنه لا فائدة في إقامته ثم في الظاهر الرأية هو محجب في صلبه أن شاء فوله
وأن شاء تركه وعن أبي يوسف أنه ليس للإمام أن يدينه بالصلب لأنه منصوص عليه والمقصود
به التشهير عظة لغيره فلا يتركه قلنا معنى الإجماع بالقتل لم يقتل في صلبه عليه ولم يصل حد
وإذا أراد الصلب في ظاهر الرأية يصلب حيا ويبيع بطنه بريح لموت لأن المقصود الزجر وإذا
أما يحصل بالصلب حيا لا بعد الموت وعن الطحاوي رحمه الله لا يصلب حيا بل يقتل ثم يصلب تقاديا
عن المثلة فقد رأى النبي عليه السلام عن المثلة ولو بالكلب العقور والاولى صح وبه قال الكرخي والعقود
تركه مصلوبا ثلاثة ايام ثم يخلى بينه وبين أهله لينزلوه ويدفنه لأنه لو تركوه لذلك لانت مادرك
الناس عن أبي يوسف أنه يترك على خبثه ذلك حتى ينقطع فيسقط ليكون المصلحة الاعتبار
وإذا قتل قاطع الطريق لم يضرب بالحد في الصغرى وغير المباشر كالمباشر حتى لو باشر القتل
أحد من حد بلع و عند الشافعي لا يجد إلا المباشر لأنه جاز القتل فلا يجب على غير المباشر كحد الزنى
ولنا أنه حكم يتعلق بالمحاربة فيستوى فيه الرد والمباشر فاستحقاق السهم في الغنيمة وهذا الإجماع
بأنه السبب وهو المحاربة و قطع الطريق فإن قطع الطريق يكون عادة بأن يباشر البعض ويتصد
البعض الدفع وأخذ المال يحصل قطع الطريق بالكل ولو اشتغلوا بأمرهم بالقتال فقدر عليهم
أخذ المال الماسط القتل من واحد منهم وقد تحقق والقتل غير السيف كالعضا والنجس كالتسليم بالسيف
لأن قطع الطريق يحصل بالقتل وإن اختلف الآلة بخلاف القصاص لأنه يعتبر فيه التماثل في اختلف
بالسلاح وغيره وإن أخذ القاطع ما لا يرجح قطعت يده ورجله من خلاف وبطلت الجراحات
لأنه لما أقيم الحد بطلت عصبة النفس حتى القتل في المال فإن جرح ولم يأخذ ما لا ولم يقتل يقتصر
بأغير القصاص ويؤخذ الاثر ما فيه الاثر في ذل التي الاوليا لأن الحد لم يجب هذه الجناية فظهر
حق العبد في النفس في المال وإن أخذ بعد ما ناب قد قتل عملا جديدا فإن شاء الاوليا قتلوا

والأما

وإن شاء وأعتوا عنه لأن الحد سقط بالتوبة قبل الأخذ لقوله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا
عليهم فظهر حق العبد فيه ولم ينصرف الاستثناء إلى الجملة الأخيرة في آية القذف لأن قوله
وأولئك من الناس فلو لا يصح جازا بل في حكاية عن حال غاية فصارت هذه الجملة فاصلة
للجزاء والاستثناء فاقصر الاستثناء على هذه الجملة وهذا العذاب العظيم في الآخرة جزاء فعله
كالذي تقدم فالتحق الاستثناء بالكل لأن تمام توبته برده المال والإمام لا يقيم الحد إلا بخضوع
رب المال في ماله وقد انقطعت خصومته بوصول المال إليه قبل ظهور الجريمة عند الإمام فسقط
الحد ويظهر حق العبد في النفس في المال فيستوى في الوقت القود والعفو ويجب الضمان إذا هلك
في يده أو استملكه وإن كان من القطاع صبي أو مجنون أو ذورهم محرم في المقطوع عليه سقط
الحد عن الباقيين فالمدكور في الصبي والمجنون قول أبي حنيفة ونورهم الله وقال أبو يوسف رحمه الله
أن باشر الصبي والمجنون لا حد والعقل فلا حد على الباقيين وإن باشر العقل لا حد الباقيين على
هذا السيرة الصغرى أن تولى الصبي والمجنون خراج المتاع سقط عنهم وإن تولى سواها
قطعوا إلا الصبي والمجنون له أن يباشر أصل الرد تابع له فإذا كان المباشر غير مكلف فقد بطل
حكم الأصل فيبطل حكم التبعية ضرورة وإذا كان المباشر مكلفا فلا خلل في الأصل وإنما الخلل في التبعية سقط
عن التبعية لا يوجب السقوط عن التبعية ولما أن قطع الطريق جناية واحدة قامت بالكل فإذا تثلثت
الشبهة في حق أحد من سقطت عن الباقيين كالمباشر والخاطيء إذا اشتراك في القتل فانه لا يجب القود
وأما ذرهم المحرم فقد قال أبو بكر الرازي رحمه الله إن المسئلة محمولة على ما إذا كان المباشرا
بين المقطوع عليهم وفي قطع الطريق ذرهم محرم من أحد من حتى لا يجب الحد باعتبار نصيب
ذو الرحم المحرم ويصير شبهة في نصيب الباقيين فلا يجب الحد عليهم لأن المأخوذ شئ واحد فإذا
استغنى في حق أحد من سبب القربة يستغنى في حق الباقيين فاما إذا لم يكن المال مشتركا بينهم فإن لم يأخذوا
المال إلا في ذرهم المحرم فلا بد أن أخذوا منه ومن غيره محذور باعتبار المال المأخوذ من
الأجنبي والصحيح أنه يجب على إطلاقه وأنهم لا يحدون بحد حال لأن مال جميع القافلة في حق قطع الطريق
كشئ واحد لا محذور واحد وهو القافلة والجناية واحدة أيضا وفي قطع الطريق فإذا لم يكن
موجبة في حق أحد من معنى لا يكون موجبة في حق الباقيين لأن فعل الباقيين لبعض العلة وبعض العلة
لا يثبت الحكم بخلاف ما إذا كان في القافلة مستأمن فانه يحدون لأنهم قطعوا الطريق على المستأمن
فقطع الطريق على المستأمن إن لم يوجب الحد فقطع الطريق على المستأمن موجبة وغير الموجبة لا

معارضاً للوجوب وهذا لا يستلزم في حقه خلة في العصمة وهذا معنى بعض المتأخرين وهذا الاستماع بخلاف الخرز لانه يسيل على هذا الغافلة بلا استبدال لمكان قريبه الذي يمتدح وصله والغافلة حرة واحداً حتى لم يبق حراً في حقه لم يبق حراً في حق الكل كذا يسكننا أخوه وأخى صرف مال الاجنبي لا يقطع ومثله لو صرف مال مسلم ومسلمين من بيت يسكن فيه يقطع واذا استطاع الخد صارت القتل في الأولياء ان شاؤا وقتلوا وان شاؤا عتقوا الظهور في حق العبد وان قطع بعض الغافلة الطريق على البعض لم يجب الخد لان الخد واحد في الغافلة فصارت كدار واحدة وان قطعوا الطريق ليلاً أو نهاراً في المصر او بين الكوفة والنجف او بين القوتين لم يلزمهم حد قطع الطريق استحقاقاً واخذ برد المال أيضاً الحق في المستحق اذ بدوا وحبسوا الا ان كان لهم الجارية والام من قتل منهم وجرى الى الأولياء وعن أبي يوسف وهو قول الشافعي في قتلهم حد قطع الطريق فيما سلبت السبب وهو اخذ المال والقتل على وجه الحاربة ومباشرة لهم ذلك في المصر الحاربة اغلب من المعانة وكذا ان قطع الطريق لما يكون قطع الطريق بافتتاح المارة وذلك لا يتحقق فيما بين القوتين لان الناس لا يمتنعون بهذا عن المتطرق للحوق الغوث ساعة فساعة ولحقهم على انفسهم فيفرون ولا يكونون لان السبب حاربة الله تعالى ومما يتحقق في المعانة لان المسافر لا يلحقه الغوث فيها فيسير في حفظ الله تعالى معتمداً عليه فمن تعرض له يكون محارباً لله فاما في المصر وفيما بين القوتين فيلحق الغوث من السلطان والناس عادة وهو يعتمد عليها فتمكن النقصان في قول من يتعرض له من جيش محاربة الله تعالى فلا يجد وقال بعض المتأخرين ان باحسنة رحمه الله اجاب بذلك بناء على عادة اهل قاه فان الناس في مصر وفيما بين القوتين ان قطعوا بالسلاح حداً وان قطعوا بحج او خشب نهاراً لا وان كان ليلاً حداً لان السلاح لا يثبت فلا يلحقه الغوث واما الخشب الحج فيثبت فيلحقه الغوث باللباس في الارباب فيما على الشاوي ومن خشي رجلاً حتى قتله فالدية على عاقلة عند أبي حنيفة رحمه الله وهي مئة الف درهم المتعلق وموضعه كتاب الديارات وان خشي في مصر غير مئة قتل سيامة لانه ذو فتنة سارع في الاربعين الشاهد فيقتل فوالفتنة وشرب عن العباد ولما كان المعتد بالخرد اخلاء العالم عن المعاصي ومن الجهاد اخلاء عن الناس المعاصي اورد السنين عقيب الخرد واستعانى علم

كتاب السير

اعلم ان لما مورده انواع ما حسن لعني في نفسه وضوا كالايمان والصلوة وما حسن لعني في نفسه

كالصوم والزكوة وما حسن لعني في عين وذو الايتام في فعل المأمور به كالوضوء والسعي وما حسن لعني في عين وذو ايتام في فعل المأمور به كفاية الخرد والجهاد السيد جمع سيرة وهي الطريقة وسمى بها هذا الكتاب لانه يبين فيه سيرة المسلمين في المعاملة مع الكافرين من اهل الحرب مع اهل العبد منهم من اهل الامة والمستأمنين ومع المرتدين الذين هم اهل الكفاية بالارتكاب بعد الاقرار ومع اهل البغي الذين حالهم دون المشركين ومع كتاب الجهاد فلما فيها من الجاهل مع المخالفين لا عن اهل الدين وخدم قواعد المشركين الجهاد فرض كفاية ابتداء اما الفريضة فلعنوا وقالوا المشركين كافة فاقتلوا المشركين حيث وجدوهم قاتلو الذين لا يؤمنون بالله ولعنوا عليه اللهم اخرج ان قاتل الناس حتى يتولوا الا الله الا الله فاذا قاتلوا عتقوا مني دماءهم واموالهم وقوله عليه الجهاد ما من منة بعثني الله الى ان يقاتل آخر عصبة من امتي للدجال واجماع الامة واما الكفاية فلانه تعذيب عباد الله تعالى وتخريب بلاد الله فلا يكون فرض عين ولكن لما كان فيه دفع شر الكفار عن المؤمنين وكسر شوكتهم كان فرض كفاية فاذا قام به قوم سقط عن الباقيين لمقصود وهو اعلاء كلمة الله وقهر اعداء به ببعض كصلوة الجنان ورد السلام وان لم يتم به احداً من جميع الناس بتركه لاه واجب على الكل لانه لو اشتغل الكل بقطع مواد الجهاد من الكراع والسلاح فيقطع الجهاد اذ لا يتبين ذلك الا باسبابه وفي اشتغال الكل به انقطاع اسبابه وفي انقطاع اسبابه انقطاعه فينبغي ان يتولى البعض الجهاد والبعض اسبابه من التجارة والزراعة والحرف التي بها يحصل آلات الجهاد واما الابتداء فقتل الكفار واجب وان لم يبدؤوا اللعنات اليه ذلك ما لا يعي حتى تستقر التكليف عنه وعبد وامر لا شغلها بخدمة الموتى والزواج فيها مقدم على حق الشرع حاجتها وغناه واعني ومنعها واقطع للمخرج العجزم وفرض غير ان يحمي العدو وعلى بلد وصار النيران عاقلاً ولا يتبين اذ فهم لا يقتلهم جميعاً فيجب على جميع الناس المدفع فتحرج الملة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن سيده لان المقصود لا يحصل الا باقامة الكل فيجب على الكل حق الموتى والزواج لا يظهر في فرض الاعيان كالصلوة والصيام بخلاف ما قبل النيران لان بغيرها كفاية فلا ضرورة الى ابطال جهتها الاصل فيه قوله تعالى افرأوا حنافاً وثقلاً الآية الى اخر جواب الجهاد شيئاً ما وشيوخاً وكناناً ومشاءاً او غزاً باباً واهلين او غنياً وفقرراً وكل من الجهاد ما دام للمسلمين في والمراد به ان يضرب الامم الجاهل على الناس الذين يخرجون الى الجهاد وهذا لانه قسمة الاجر على الطاعة وتحقق الاجر حرام فاستشهاداً لكونه وان كان ميتاً للمبار

على غير الجهاد ما لا يكون

فقد نواب المسلمين وهذا من جملة النوايب في الامام كفايته من مال بيت المال فاذا لم يكن
في بيت المال شيء فلا بأس بان يقوى بعضهم بعضا لوقوع الحاجة الى التماس وفيه قول الضرر الا في
بدفع الا على وقد اخذ النبي عليه السلام درو عن صفوان عند الحاجة بغير رضا وعرضه عنه كان
يقرب القرب عن ذي الحيلة ويعطى العاري من القاعد وقيل يكن لما بيننا وقلنا ولانه اعانه
على البر وجهاذا بالماء كلاما منصوحا واحوال الناس في الجهاد متساوية فمنهم من يقدرون علينا
بالنفس المال لعدوتهم علينا ومنهم من يقدرون عليه بالنفس لعدوتهم دون المال لقتلهم ومنهم من
يقدرون بالمال لعداوتهم دون النفس لجهنم التي ياله للغير القادم حتى يكون الخارج مجاهدا لنفسه
والفاعد ماله والمؤمنون كالبنيان يشد بعضهم بعضا

باب كيفية القتال

واذا دخلنا دار الحرب فاحصناهم مدينة او حصنا ندعوهم الى الاسلام لانه عليه السلام ما قبل
قوما حتى دعاهم الى الاسلام فان اسلموا مكف عن قتالهم لما روينا وان ابوا يدعواهم الى دار الجزية
احد رسول الله عليه وسلم اما الجيوش ولانه احدا يفتي به القتال قال الله تعالى حتى يقطعوا
الجزية عن يديهم صاعرون وهذا يجوز من قبل منه الجزية كهل الكتاب المجوس وعبد الاوثان
من الجهم واما المرتدون وعبد الاوثان من العرب فلا فائدة في دعائهم الى قبول الجزية لانه لا قبل
منهم للجزية فيقاتلهم حتى ان يسلموا قال الله تعالى يقاتلونهم او يسلمون فان قبلوها فلهما مالنا
وعليهم ما علينا القول على رضى الله عنه اما بدلو الجزية ليكون دما لهم كدائنا واموالهم كما هو لنا
والمدد بالاعطاء المذكور في النص المذكور في المروى القبول والجزءان مقاتل من ثم يبلغه الدعاء
الى الاسلام الا ان يدعوه لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ولا نهم ما يعلمون على
ما اذا يقاتلون فرما يظنون انهم لصوص قصصا واموالهم ولو علموا انهم يقاتلون على الدين لما اجابوا
وانقاد والحق فلا يحتاج الى القتال فلماذا نجب تقدم الدعوة لهم لما روى انه عليه السلام بعث علينا
في سرية وقال لقاتلهم حتى يدعواهم الى الاسلام ولا يفرم ما تلف من الدماء والاموال بعد العزيمة
المقومة لانهما يكون بالاحول بدل ما روى وقال الشافعي رحمه الله يضر محبة القتلى وقلنا العزيمة عندك
بالدين ولم يوجد حرمه القتلى لا على وجوب الضمان في قتل النساء والعبيان وشيخنا ان يدعوا
من يلحقه الدعوة اذ لحد والمباينة في الدلالة ربما يضر فالتكثير مبال خصوصاً الى محاسن واجب
ذلك لانه عليه السلام اعاد على بني المصطلق ومم غارون وقال لا سامة اغر على ابنا الاصف جباها

وحرق والفارة لا تكون بدعوة ولا نهم لو اشتغلوا بالدعوة لما تحصنوا فلا يقدرون عليهم فان ابوا
استعين بالله تعالى عليهم وكانهم لقوله عليه السلام في حديث سلمان بن زيد فان ابوا ذلك
فادعهم الى اعطاء الجزية فان فعلوا ذلك فاقبل منهم وكف عنهم وان ابوا فاستعين بالله عليهم
وقاتلهم ولانه الناصر لنا والمدمر على اعدائنا فاستعين به في امورنا وينصب عليهم المجانيق كما نصب
رسول الله صلى الله عليه وسلم على الطائيف ويحرقهم لما روينا واحرق النبي عليه السلام البرية ويرسل
عليهم الماء ويقطع شجرهم ويفسد زرعهم لقوله تعالى ما قطعتم من لينة او تركوها قائمة وقد حرق
انه عليه السلام حرق وقطع الغل وحرق البيوت ولان ذلك سبب ليعظمهم وكسر شوكتهم وتفريق
شملهم وقد قال الله تعالى ولا يطاؤون موطئاً فيغيظ الكفار الا به ويبريهم وان كان فيهم مسلم
اسيرا وتاجران في الرمي دفع الضرر الخارج دفع الضرر العام بالذب عن اهل الاسلام وتل
الاسير او الناجر من رخصه ويحمل الضرر العام وان تترسوا بعبيان المسلمين او بالاسارى لم تكف
عن رعيهم لاننا لو امتنعنا عن ذلك يتعد القتال معهم فقتلهم قتل ما يخلو عن الاسارى او التجار
وهم لا يفرقون عن المتبرسين هم فلو امتنعنا باعبيان ينشد بابه ونقصه بالرحمة الكفار لانه يكثر منا
التمييز فعلا ان قدرنا عليه فاذا قدرنا على التمييز بينة يكثر منا ذلك الطاعة بحسب الطاقة وما
اصبنا منهم في دية علينا ولا فارة لان الجهاد فرض فسقط الضمان عنه ضرورة اقامة الفرض
كافا الامام اذا قطع يد الاسارى لا يضر ما تقدم اليه وهذا لان الضمان انما للعدا والفرض
يمنع كون الفعل قدرا ولو وجب الضمان عليه لم يستع عنه فكان وجوب الضمان بلائيم المباحات
دون الفرع من خلاف تناول المضطر مال الغير لانه لا يفرض عليه ذلك بله الترخص وفيما عر
اخراج منصف وامرأة في سرية لا يوجر عليها فربما يتعاقب في ايدي الكفار فيكون سببا للملاكمة
وهو الاستمالة والاستحقاق به مخايطة لنا وهو تاويل قوله عليه السلام لا تسافر بالقران في الحرب
فقد راد في رواية اخرى مخافة ان يناله العدو ولا بأس ان يخرجنا اذا كان العسكر عظيم يورث عليه
لان الغالب هو الطرف المضر كذا اصنع الله تعالى باولينا وجزبه والغالب المحقق في الاحكام
ولو دخل مسلم اليهم بلا مان لا بأس ان يأخذ معه المصحف اذا كانوا وافين بالعهد لان الظاهر
هو السلامة والعجايز يخرجون في عسكر عظيم للمسيح والبطيخ والمداواة لان خروج النساء مع العسكر
مشهور وامرنا ان نخرج مع النبي عليه السلام فتلك التي هي وتقوم على الطبخ والمصنع
واما الشولت فقامت في البيوت اهل بيت ولا بأس ان تشارك لانه يلد على صنعنا للضرورة

فقد روي ان ام سليم قالت يوم حنين سادة وسادة علي بطنها حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تمامها خير من مقام فلان وفلان اني من المنزلة ولا يسقط احدهما للصانع والحمد لله فان كان لابد من خير فالاماء دون المايه ولا تقابل الملة الا باذن زوجها ولا تعد الاماكن الا ان بهم العدو والمامة وغلوك مثله لقوله عليه السلام لا تغلوا ولا تغدوا ولا تمنكوا ولا تقولوا السيرة من المقيم والعدو والحيانة ونقض العهد والمثلة المروية في قصة العريتين شئت بالني المتاح وهو ما روي عن عمران بن الحصين رضي الله عنه انه قال ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما خطبنا بعد ما مثل العريتين الا على الصلوة ونما عن الملة وقتل امرأة وصبي ومجنون وشيخ فان وقع لقوله عليه السلام لا تقتلوا شيئا فانما ولا طفلا ولا صغيرا ولا امرأة ولا اب المبيع للقتل الكف واسطة للاب فلم يشرع الا في حق من له بنية صالحة له فاذا لم تقص البنية المحرم بوج القتل لهذا لا يقتل باس المشرك منطوع اليد اليمنى ومنطوع اليد اليسرى من خلاف وحالنا الشافعي رحمه الله في الشيخ والمعد والاعمى لان الكفر عنده مبيع لان المنصوص قطع قبل المشرك فكان ما اخذ الاستقاة علة كافي في الزني والسارق قلنا لما حققت المستأجر والذمت وغيرهما لقتل ان الحرب ذلك الموت ما ذكرنا الا تركي لقوله عليه السلام خير راي امرأة مقتولة ما كانت حرة قتلت فلم تقتل الا ان يكون عدوهم دارا في الحرب اذا استقاة بالدي فوق القتال او كان ملك القوم صغيرا وامرا وفي قتله كسر شوكتهم وقبائل وهو لا يقتل لان القتال مبيع حقيقة غير ان الصبي والمجنون يقتلان ما داموا قاتلان ولا باس بقتل غيرهما بعد الامانة من اهل العقوبة لتوجه التكليف نحو ومن تجن ويفيق كالصحيح في حال افاقته وقتل اب مشرك لقوله عليه السلام وصاحبها في الدنيا معروف فاما ما نزلت في الابوين الكافرين وليس من المعروف ان يقتلها ويتركها جزا للسياح ولا يتركها احياؤه بنفقتة وكيف يقتل بسيفه فيتناقض قلنا قلنا لا يكون له ان يترك قتله ابيه الكافر فان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غير حصول المقصود بغيره مع حمايته عن المائمه وان قصد الاب قتله ولا يملك دفعه الا بقتله لا باس بقتله لان القتال في هذه الحالة من ضرورات الدفع وهو واجب قلنا ما كان من ضروراته ولهذا لو شمس الاب المسلم سنيته على ابنه ولا يملك دفعه الا بقتله له ان يقتله كذا هنا وكذا الحكم في الام والجدة ولو كان المشرك احماله له ان يترك قتله فان قيل قد سوي بين الاخ الباعى والاب الباعى حتى لا يجوز لقاد ان يترك قتله كذا احدهما بالقتل فلم يفرق بينهما

قلنا الا ان كان مسلما لجل حياؤه بالانفاق عليه وكذا لجل الاحياء بالكفر عن قتله وان كان باغيا واذا كان كافرا لا يجب احياؤه بالانفاق عليه قلنا لا يجب احياؤه بالكفر عن قتله بخلاف الولد البكر فانه يجب احياؤه وانما اذا كان كافرا ينال الانفاق عليه فكذا يجب الاحياء بالكفر عن قتلهما والله اعلم **باب امانة الموادعة ومن جحد** واذا راي الامام ان يصالح اهل الحرب وفريقا منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا باس بحال قوله تعالى وان حججوا المسلمين فاجح لمنا وصالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة عام الحديبية على ان لا يقتلهم عشر سنين كان ذلك نظرا للمسلمين في اوطاة كان يراهم مكة وبين اهل خيبر ولا ت المصالحه جندا معنى ان كانت خيبر المسلمين بان كان هم منصف وبالكفار شوكه فيستعدون اسباب القتال ثم يقابلون فصار لها حكم القتال ولا تقتصر الحكم على المدة المروية لاطلاق النص وان راي ان اخذ عليه ما لا يجوز لانه لما جازت الموادعة بلا اخذ المال فحقه احق ولكن هذا اذا كان بالمسلمين حاجة فان لم يكن لهم حجة وما اخذ يفرض صارف الحجاج ولا حرج فيه اذا لم يزلوا باس احدهم بل لم سلوا رسول الله لانه ما خذ بغير قتال فكان كالحرية اما اذا احاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فهو غنيمه يحسبها كالتى بينهم لوصوله بقوة الجيش فكان ما اخذوا بالمخاللة معنى وان شرط في الموادعة ان يرد عليهم من جاءنا مسلما منهم بطل ولم يجز الوفاء به وعند الشافعي رحمه الله يجوز لانه عليه السلام فعل اهل مكة ولنا ان هذا شرط مخالف النص في رد هذا لقوله تعالى فان علمت من مؤمنات فلا ترجعوهن الي الكفار وما روي شيخنا بطلونا وان لم تكن الموادعة خيرا للمسلمين لاوادعهم لقوله تعالى فلا تسوا وتعدوا الى السلم وانتم الاعلون ولا تخافوا للقتال شورة ومعنى فلا تسرع فان وادعهم مدة ثم راي نقض النص بنبذ اليهم وقالتهم كانبذ النبي صلى الله عليه وسلم الموادعة التي بينهم وبين اهل مكة ولا فاعا كانت بعيدة بوصف المصلحة في صيانت المصلحة في النقض وجب النقض لا بد من البند لقوله تعالى فانذ اليهم على سواء الى الحق اليهم لغير بانك نقضت العهد لتكن انت وهو في علم النقض على سواء فذلك لا يحل قتالهم قبل البند ولانه لو قاتل لا لبند كان نقضا للعهد وقال عليه السلام في العهود لا عذر ولا بد من اعتباره مدة يبلغ خبر البند الى جميعهم وفي ذلك معنى مدة يتمكن ملكهم بعد علمه بالبند من انقاذ الجزا الى اطراف مملكته لا سقاء العذر به وان بدوا الحيانة قاتلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان ذلك باقراهم لانهم صاروا ناقضين العهد فلا حاجة اني نقضه بخلاف ما اذا دخلت جماعة منهم دارنا ولا منعة لهم وقطعوا الطريق فانه لم يكن ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

نقضا للعهد لانه لا منفعة لهم فلا يعتبر منهم ولو كان لهم منفعة وقاتلوا المسلمين غلا بنية
بغير اذن ملكهم كان نقض العهد فيما بينهم وفعلهم لا يكتسب غيرهم شيئا ولو كان باذن ملكهم
استغفر العبد في حق الكفار لما فعلوا ابادته صار كما لو فعل بنفسه وتجاوز الواقعة مع المذنبين
والباعين حتى ينظروا في امرهم لان ترك القتال مصلحة كاي حق اهل الحرب لا يبايعة اهل
على ذلك الا ان اخذ المال تقرب لهم على ذلك وتقرير المرتد على الرقة لا يجوز ولا يثبت
لجزية ولا يجوز اخذ الجزية منهم ولو اخذ منهم لم يرد عليهم لان في الرد عليهم معونة لهم
على القتال وان حاصر العبد والمسلمين وطلبوا المودة على مال يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل
الامام لما فيه من الخلق والمصلحة بالمسلمين الا اذا خاف المسلمون على انفسهم لانه لما كان هذا طريقا
لرفع الحلال عن انفسهم كان واجبا الا يترك ان لا يحاربوا اهل المدينة طلب رسول الله
منهم الصلح على ثلث ثمار المدينة ولا ينبغي ان يبايخ السلاح من اهل الحرب ولا يجتهد اليهم لانه
نهي عن بيع السلاح من اهل الحرب حمله اليهم ولا يقرية لهم على الحرب وكذا الكفر والحد
لعموم المعنى وكذا بعد المودة لانه على شرف الانفس والنفوس والقيام في الطعام كذلك فخص
بالسنة وهو ما روي انه عليه السلام من على ثمانية من اهل اليمامة بشرط ان يقطع الميرة عن اهل مكة
فعل ذلك حتى فطوا فكتب اهل مكة الى النبي صلى الله عليه وسلم يستشفعين في ذلك فامر النبي عليه
ان يبر اليهم كما كان يفعل قبل ذلك فكانوا احبا عليه عليه السلام والتوب كل طعام
واذا امر رجل حرا وامراة حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة صحح امانهم ولم يجز لاحد
من المسلمين قتالهم لقوله عليه السلام المسلمون متكافؤ ماؤمهم اى تماثل في القصاص والديات
ويسعى بذمتهم ادناهم اى يعطى الامان اقلهم وهو الواحد فالماذ بالذمة العبد موقفا كان
او موقفا وذلك الامان وهو عقد الذمة ولانه من اهل القتال ومنفعة الاسلام اما الحرب فظاهر
وكذا الحر لا تماثل اهل القتال بالنفس لما في فخافونه فيقتل منه الا ان الذي هو ازالة الخوف
في حقه بولاية على نفسه ثم يتعدى الى غيره ضرورة كالتشهاد في حلال ومضان ولان الامان
لا يثبت الا بغيره لان سببه وهو الاسلام لا يتجوز فيمنع به كل مسلم بكل السبب في حقه
فيصح كالزوج بولاية القرابة فان الصغير اذا كان لها اخوان يكون لكل واحد منها ولاية التزوج
لان سببها الاخوة الا ان يكون في ذلك منسدة فينبذ اليهم الامام كما اذا من نفسه ثم رأت المصلحة
في البند ولو حاصر الامام حصنا وامن واحد من الجيش فيه منسدة فينبذ الامام الا ان لما من

الملك

فوق

ويؤدبه لانياته عليه في امر الحرب بخلاف لو كان في الامان مصلحة لجوز ان يفتوت المصلحة
بالمناحي فيكون معد ولا يجوز امان في حى واسير وتاجر دخل عليهم ومسلم سلم في
دار الحرب لم يهاجر اليها اما الذي فلا يثبت لانه يوافقهم اعتقادا فيميل اليهم ولانه لم يوجد
في حقه سبب ولاية الامان وهو الايمان واما غيره فلا يثبت في ايديهم والظاهر انه مكر
على الامان من جهتهم فيخلو الامان عن المصلحة ظاهرة ولان الامان يكون عن خوف ولا خوف
لهم منه فيكون عقده على الغير مبتلا لا على نفسه وليس له ولاية العقد على الغير ابتداء ولا جزم
امان العبد عند اية حينة رحمه الله الا ان ياذن له سيده في القتال وقال محمد والساقى حيا
يصح وابو يوسف مع محمد في رواية اخرى ومع اية حينة في رواية الطحاوى لمحمد قوله عليه السلام
امان العبد امان وقوله امان العبد الملة والصبي سوار وقول عمر رضي الله عنه امان امان واحد
من المسلمين كف اذنه حين اعلم بامان عبد مؤمن اهل القتال فيصح امانه كما اذا وفى له في
القتال لكن لا يبر الاذن في دفع المانع لانه اثبات الاهلية لمن ليس باهل لان الامان ترك القتال
فلا يستفاد بالاذن في القتال لانه ضئيلة وبعد الاذن هو في الامان ليس نهايت عن سيده حتى
يعتبر دينا لا دين سيده فذلك لانه امانا كان اهلا لكونه مسلما اذا الاسلام شرط صحة العادة
والعهدا بعبادة والا فان جهادا معنى فشرط ان يكون اهلا للقتال يستحق ازالة الخوف لانه يفتقر لمحل
الخوف واذا عقد المحرور عند الذمة مع قوم من المشركين صح اجماعا والا فان المؤبد اقوى في الوقت
فذلك صحة الاقوى على صحة الادنى بالطريق الادنى واما حى عن القتال بالمسابقة لما فيه الضرر
بالموتى فيه مما يقتل فعوت علية ولا يقيم بمنفعة البذل ومناخ يذنه منحة للسيد الا فيما
استثنى ولا ضرر في الامان في حق الموتى لانه يصح القول بل فيه منع يعود الى الموتى وعين المسلمين
اذ الكلام في موضع يكون في امانه مصلحة لهم ولا يثبت حينة رحمه الله انه نوع قتال لانه شرط له القتال
وهو دفع الشر وهو محجور عن القتال فيكون محجورا عن سائر انواعه فيكون محجورا عن الامان
ضرورة فلا يصح امانه بظلال تصرف المحرور ولانه لما كان محجورا لا يوافقونه فلا يصح منه الامان
الذي هو ازالة الخوف بخلاف الماذون في القتال لانهم يخافونه فضا في الامان محله دفع ولا
امانه تصرف في حق الموتى على وجه لا يخلو عن احتمال الضرر في حقه فلا يملكه الا برضا كالمسافة
وهذا لانه يحل طاهر لانه لم يبايخ القتال لتصرف خيرة الامان في حقه الا ان مؤوط لها وفيه منة
باب الاستغنام والاسترقاق بخلاف الماذون في القتال لانه باي قتال فيصرف بخيرة طاهر

ولانه

ولا يخطئ الامام اذا كان لموتى رضى به والركت محمول على الماذون والوعد خلف عن الاسلام فكان
كذعونه اليه وللعباد ولاية عرض الاسلام على عين ولا منع مقابل بالجنه ولا ان الكفار اذا اطلبوا
ذلك يرض على الامام اجابته اليه واستقام الفرض نفع محض فيخرج منه كقبول العتقة والعتقة
والا فان يتورق دين النفع والضرر ولهذا لا يفرض اليه المصروف لذلك فيه تورق الضرر في كل وقت
فقط كالبيع والشرك لا يملك العبد بنفسه وما فيه الضرر به وبالمسلمين وبطلان حقهم في الاستيلاء
او في ان لا يملك نفسه ولو اخرج صبي لا يعقل بطل امانه كالمجنون فان كان يعقل وهو مجنون
عن قتال على الفلان وان كان مادونا في القتال فيقتل لا يفيج امانه لان قوله غير معتبر في بطلان
والعتاق والاصح انه يفيج امانه اتفاقا لانه تصرف داير بين النفع والضرر كالبيع والشرك فيملكه العتقة

باب الغنائم وقسمتها

واذا فتح الامام بلدة غنم الى قتل فهو باختيار ان شاء قسمها وقسم الباقي بين الغنائم
كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وان شاء فخرها على اهلها وترفع اهلها والاصل ذمة
للمسلمين والاراضي ملوكة لهم وجعل الجزية والخراج على اراضيهم وقيل الشافعي رحمه الله له ذلك
في الجزية وكسب قسم الاراضي ولا يترفعها في ايديهم بالخراج لان الاراضي صارت حق الغنائم
عندكم ومملوكة لهم عندكم بالاستيلاء فلا يجوز ابطال ملكهم وحقهم عنها الا بعد صلح والخراج
لا بعد صلح خلاص الرقاب لان الامام ان يبطل حقهم اصلا بالصلح فبالبطلان لا يملك الا في
خلقت في الاصل حررا فالامام اذا استرقم بطل الاصل فادخلهم احرا وانما حكم الاصل
فيجوز ولنا حديث فتح مكة فانما فتح غنم وقيل وتروك في ايديهم وايستأمنوا ما ترك ولم يقسمها
بين الغنائم فان قيل فتح مكة صلى الله عليه وسلم وهو الذي كف ايديهم عنكم وايدىكم عنهم بطن مكة
والكن ما يكون بالصلح فلنا ما قال بعد من بعد ان اظفركم عليه فانظر في القتال يكون بالصلح
قال عليه السلام يومئذ من دخل دار ابي شيان فهو آمن ومن الى السلاح فهو آمن ولو كان الامر
ثابتا لما احتججنا في ذلك اجمع اهل العلم على ان مكة فتح غنم وقسمها وعن عمر رضي الله عنه حين فتح
سواد العراق على اهلها فانه ترك اراضيهم في ايديهم وضرب الجزية على اهلهم والخراج على اراضيهم
ولم يقسم بين الغنائم بقوله تعالى ما افاء الله على رسوله اية قوله والذين جاؤا من بعدهم اية
ان الغنمة لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وهو الغنم ثم قال
للفراء المهاجرين الذين يئسوا والذين اتوا من الانصار الا ان لام التملك يستقط استغنا بكم

في المعطوف عليه كقولك هذا المال لزيد وعمر ثم قال والذين جاؤا من بعدهم اية والذين
قاله تعالى حول الذين يحبون من بعدهم نصيبا في النبي كقول للمهاجرين الا نصيبا للموجودين
ومنى قسم اربعة الاحاسين منهم وكانت القسمة حثا لم يكن من حقهم في النبي نصيب وانما يكون
لهم نصيبا فامن عليهم باراضيهم ووضع عليها الخراج ليكون الخراج هو الذي يعينه فيصرف
اليهم ما عاشوا والى من مات في يوم القيامة ورجعت الصحابة رضى الله عنهم الى قوله سمعوا
الحجة فصارت الآية حجة والاجماع حجة ولم يحل من حاله كيد لا ولا واحدا به وروى انه قال على المنبر
اللهم اكني بلا ولا واحدا به فاحال حول حتى ماتوا فان قيل كيف ينفق الاجماع في خلافهم فلنا لا يعتبر
خلافهم مع اجماع اهل الفتوة لانهم اصحاب الظواهر والنظر فيما قلنا اذ لو قسمها بينهم لاشتغلوا بالزراعة
المينة عنها وتعدوا عن المجاهد المأمور بها فنكر عليهم العذر فاذا تركها في ايديهم ومن عارفت
بوجود الزراعة يشتغلون بنا ويؤدون الجزية فتصرف في المعاملة ليشغلوا بالاجهاد فادع غير
فالمقصود من المال فما في البال وفي هذا توفير النفعة عليهم فنفقة الخراج اذ ومن العبرة للامام
وفي القسمة ابطال حق من ياتي بعدهم اصلا وفي المن عليهم رعاية حقهم وحق الذين اصابتوا ولما
اصابتوا وانما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين الحاجة لاصحابه كانت يومئذ عندنا الاولى
للامام ذلك عند الحاجة الغنائم واما بكون الحاجة فالاولى ما فعله عمر رضي الله عنه بالسواد
ليكون علة في الزمان التالية وهذا في القصار اما في المنقول المحرر فلا جرح المن بالرقبة عليهم لعدم
ورود الشرع بالرد فيه وان من عليهم بالرقاب والاراضي يدفع اليهم من الميراث ما يثبت لهم العمل
يخرج عن حد الحاجة فاذا امن عليهم برقابهم واراضيهم وقسم سائر الاموال يكون لان عمر رضي الله عنه
لم ينفك هو الاقام في هذا الباب ولان منفعة الاراضي والزراعة ومن لا يقدرون عليها لا يثبتها
فاذا قسم سائر الاموال لم يبق لهم ما يقدرون على الزراعة فلا ينفك المن بالاراضي وان قسم الاراضي
ومن الرقاب لم يبق لان فيه ابطال حق الجزية في الرقاب ولما جاز المن بالرقاب بخالفين بالاراضي
فانه عليه السلام من على اهل مكة برقابهم مع اراضيهم ولا اثر في المن بالرقاب اصلا فلم يجر مجادلين
بالاراضي فانه عليه السلام من على اهل مكة برقابهم مع اراضيهم ولا اثر في المن بالرقاب وقيل الاسرى
ان شاء الله عليه السلام قتلهم ولان فيه قسم فادرة الشئ وان شاء استرقم توفير النفعة على المسلمين
وان شاء تركهم احل اذمة للمسلمين لما امر الامير في العرب بالمزيد لما نفي ان شاء الله تعالى
ولا يجوز ان يردهم في دار الحرب لان فيه تقوية لهم على المسلمين فان سلموا لا يقتلهم لان دفع مشركهم

بدونه وله ان يسترقم لان في المنع من الاسترقاق ابطال حق المسلمين بعد اعتقاد السبب
 بخلاف اسلامهم قبل الاخذ بهم انما والسبب ثم ولا يجوز ما داة اسارتهم باسمنا وانما عندك
 اية حينة راحة الله وقالوا اياك لهم اسارتهم المسلمين وهذا قول الشافعي رحمه الله لان تخلص
 المسلم او من قتل الكافر ولا تنافي به وله ان فيه تقوية الكفر وتكثير سوادهم لانه اذا رجع اليهم
 يعود حربا علينا ودفع شر حرام من المسلمين جرح تخلص الاسير لانه اذا بقي في ايديهم كان
 ابتلاء في حقه غير مضاف اليه صنفنا والاعانة بدفع اسيرهم اليهم مضاف اليها والمادة بما لا يخذ
 من اجل الحرب ثم نحن في المشهور من المذهب لان فيه اعانة لهم ويصير حرجا علينا وقال محمد
 في السير الكبير لا بأس اذا كان بالمسلمين حاجة استدلا بالاسارت بدله ولنا قوله تعالى لولا كنا
 من الله سبق الآية وقال عليه السلام لو نزل بنا عذابنا بما نحن الاعز لانه اسارت يقتلهم ولو اسلم الاسير
 في ايدينا لا ينادى بسلم اسير في ايديهم لانه لا ينفذ الا اذا طابت نفسه به وهو ما مؤمن على اسلامه
 ولا يجوز المنع على الاسارت خلافا للشافعي فعندك حكمهم احدى الامور الاربعة القتلى والاسترقاق
 والعداء بالمال بالاسارت والمنع عند ما احدى الامور الثلاثة الاولى والثاني بالاسارت وعند
 اية حينة راحة الله احدى الامور الثلاثة التي ان يطلقهم مجانلة قوله تعالى فاما ما بعد واما
 فداء والمعنى التخيير بعد الاسر بين ان يتوا عليهم ويطلقهم وبين ان يفادوهم ولنا انما نخت
 بقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم لان سورة براءة من اخر ما نزل قد تضمنت وجوب
 القتل بكل حال فكان ما سجد ولانه ابطال حق الغائبين في الاسارت لثبوت حق الاسترقاق لهم بالاخبار
 والنسب فلا يجوز بلا عود منقعة واذا اذاد الامام العود اية دار الاسلام ومعه مواش لم يقدر
 على نقلها اليه دار الاسلام لا يقرها خلافا لما ذكره رحمه الله ولا يقرها خلافا للشافعي بل يقرها
 ويحب قتلها قوله عليه السلام لا يدخو شاة ولا بقرة الا لما اكله ولنا ان في الترك تقوية لهم
 وفي العقر تعذيبا ومثلة والذبح للصليحة حايث والحاق العيظ بهم من اقوى المصالح وهو مند
 بالنسب انما جرت ليلا يتبعها الكفار الا وصار كتحريم البيانيات وقطع الاشجار وما لا يخرق
 منها كالحديد بدت في موضع لا يفت عليه الكفار لانه ما مور يتطوع قوة الكافرين واثبات القوة
 للمسلمين وقد عجز عن الثاني وقد عجز الاول فينا في به ولا يقسم غنيمة في ذلك الحرب حتى
 نحن حنبا اليه دار الاسلام وقال الشافعي لا بأس بقتلهم في دار الحرب بعد تمام الحرام المشركين
 وهذا بناء على اصل وهو ان الملك للغائبين لا يثبت قبل الاخذ بدار الاسلام عندنا وعندك يثبت

في دار الاسلام
 لا يجوز ما داة اسارتهم باسمنا

ربيع

ويبقى على هذا الاصل مساييل منها ان هذا من الغائبين لو وطئ امته من السبي فولدت فادعاه
 يثبت نسبه منه عندك ومما رت الامة ام ولد وعندك لا يثبت النسب لقديم الملك في العقر
 ويقسم الولد والعقدين الغائبين ومنها جواز البيع ومشاركة المدد والاث اذا مات احدكم
 قبل القسمة له ان سبب الملك قد تم فوجب ان يثبت الملك وهذا لان الاستيلاء سبب الملك
 اذا ورد على مال مناج كالاختطاب والاصطياد وقد وجد لانه اثبات اليد والغائبون اثبتوا
 ايديهم اذ الكلام فيما اخذوا المواليم وقتلواهم وهزمواهم واستقر الامر عليهم ولنا ان النبي عليه
 نبي عن بيع الغنيمة في دار الحرب ومتى حرم البيع حرم القسمة لان فيما معنى البيع لا شتما لها
 على الافراد والمبادلة لا محالة ولان الخلاف ثابت في البيع ايضا ولان الاستيلاء يوجد فلا يثبت
 الملك عليه فور الذمومة وهذا لانه اثبات اليد للحافظة والناقلة وقد علمت الغاية لغيرهم
 على استرقاقها وظاهر وجوده اذ الدار دار الحرب ولنا ايضا للدار اليهم والينا باعتبار القوة
 والاستيلاء ولما بقيت هذه البقعة منسوبة اليهم والقدرة على الاسترقاق من ثبوت يد المسلمين
 بخلاف ما اذا فتح البلد لانما صارت دار الاسلام فتحها واجر الاحكام فيها فكان فتح البلد
 كالاخذ بدارنا ثم قيل موضع الخلاف ترتيب الاحكام على القسمة اذ قسم الامام لا على اجتهاد
 لان حكم الملك لا يثبت بلا ملك ما اذا ادعى الاجتهاد اية ذلك قسمها جازا لانه قضى في فصل جندية
 فينقد وقيل كراهة القسمة في دار الحرب لا بطلانها لانهم لو استغلوا الجاهل كاسلون في امر الحرب
 فربما يكون عليهم نيتا المعنى غير المعنى عندنا لا يعلم الجواز وحكي لغة تنزيه عند محمد رحمه الله
 واذا لم يكن للامام حولة يحمل عليها الغنائم قسمها بين الغائبين قسمة ايداع وحكي ليعملوا الى
 دار الاسلام لا قسمة تملك فيها خدامهم بقسمها هكذا ذكر في المختصر لم بشرط رضائهم وهو رواية
 السير الكبير والاصل ان الامام اذا وجد في الغنم حولة تحمل الغنائم عليها لان الحولة والمجور
 مالهم وحق النظر حمل حقتهم على حقتهم ولذا لو كان في بيت المال فضل حولة لانه مال المسلمين بعد
 حاجتهم وقد وقعت ولو كان للغائبين او لبعضهم حولة فان طابت نفوسهم بان تحمل ذلك عليها
 باجر تحمل عليها وان لم يطعن انفسهم بذلك لا يكرههم باجر في رواية السير الصغير اذ لو اكره منهم كان
 هذا اجرا منه على الاجان ابتداء لحياتة المال وذا لا يجوز في دارنا اذا هلكت دابة في منارة
 ومع ديفته فضل حولة فاراد ان تحمل عليها باجر غير رضا المالك فانه لا يكون له ذلك وفي رواية
 السير الكبير يكرههم على ذلك باجر المثل لو استاجر دابة شهر ففقدت المد في الفان او استاجر
 سفيينة

الامة

لم

على ذلك

فصبت المدد في وسط البحر فانه يتحول عليها اجارة اخرى باجر المثل بلا رضا المالك
 فان قيل جواز البناء بذلك على جواز الابتداء بلا رضا لان البناء استعمل في الابتداء قلنا
 لا فرق بينهما لانه في الحالتين تمليك ما في الفرض المثل بمبيئته المالك بلا رضا ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة
 في دار الحرب لعدم الملك قبل القسمة خلافا للشافعي رحمه الله والرد يشترك المعاتل لتحقيق المشاركة
 في السبب وهو المجاوزة عندنا وشهود الوقعة عنده ولذا ان لم يقابل من قبل وعين لما يتبين
 واذا اهتم المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دارنا شاركهم فيها خلافا للشافعي
 بعد انقضاء القتال لما تم من الاصل وانما ينقطع حق المشاركة عندنا بلا حرار او قسمة الامام
 في دار الحرب وبيعه الغنائم فيها لان بكل واحد منها يتم الملك فيقطع مدد المدد اما بالاحراز في
 دارنا فلو جرد الاستيلاء وصورة ومعنى حفظا ونقلنا واما بالقسمة فلا يتم ملكها ملكا خاصا وهو
 المدد الاحراز واما بالبيع فلا فساد جواز ان ملك مستحق فالحكم بجواز ان يستقره ولا حق لاهل
 سوق العسكر في الغنيمة من النهم والرضخ الا ان يقابلوا قال الشافعي في قولهم نعم لانهم شهدوا
 الوقعة وقال عليه السلام الغنيمة لمن شهد الوقعة ولنا ان سبب الاستحقاق المجاوزة على قصد القتال
 ولم يوجد لان قصد من التجارة لا اعزاز الدين ارحاب العدو فان قاتلوا استحقوا السهم لانه ظفر
 بفعلهم ان قصد منهم القتال والتجارة له فالحكم بحال التاجر في طريق البحر لا ينقصه ثواب حجه وفروجه
 موقوف على عرض الله عنه او محمول على ان سئلها على قصد القتال ولا سهم نصبي وامر وملكوك
 وذمى لانه لا قوة للصبي والمدة من الجهاد ولهذا لا يلحقها فرض الخروج والذم ليس باهل الجهاد
 اذ الكفار لا يطالبون بالشرائع والعبد مشغول بخدمة سيده فيمنعه من الخروج الى الجهاد والمقاتل
 كالعبد اذ الرق قائم وتوهم عن ثبات منعه من الخروج اليه ولكنه يبرح طوعا من اربعة الاخماس
 بحسب ما يترك الامام وفي احد قوت الشافعي من الخروج لان ما وراه للغنمين فلا يراهم غيرهم
 ولنا انهم لما استحقوا بالقتال فكانوا من الغنمين الا انه يبرح طوعا خطا طارئا لزمهم اذ قاتلوا فان
 كان العبد في خدمة سيده ولا يقابل فلا يبرح له واذا كانت الملة تدورى لخرجى ونقوم على المصلحة
 يبرح طوعا لا فسادا عجز حقيقة القتال فاقنا هذه الاعانة مقامه خلاف الجبل لخدمته على حقيقة حقيقة
 والذمى انما يبرح اذا قاتل في ذلك على الطريق ولم يقابل الا انه يبراد على السهم اذ اذل وفيه منفعة
 عظيمة ولا يبلغ به السهم اذ قاتل لانه جاهد فلا يسترى بينه وبين المسلم في حكم الجهاد اما الدالة فليست
 من عمل الجهاد ومقاتل من الغنمين في دار الحرب فلا حيلة في الغنيمة ومقاتل منهم بعد احرازها الى

الغنىمة والجهاد
 لم يبرح بالجهاد

في دار الحرب

الى دار الاسلام فتعصبه لورثته لان الارث انما يجرى في الملك والمالك لما ثبت بعد الاحراز بل لنا
 واما الثابت قبله مجرده حتى فلا يورث وعند الشافعي من مات بعد استيلاء الفرضية يورث نصيبه
 يشوق الملك عنده لما تم ولا يباين بان يعلف العسكر ذواهم في دار الحرب ياكلوا ما وجدوا من الطعام
 كالجند والهم وما يستعمل فيه كالسمن والذيت ثم شرط الحاجة في السير الصغير حتى لو كان بلا حاجة
 يكن لانه مال مشترك بين الجماعة فلم يبرح الاستماع به لبعض بلا حاجة كما في الثياب والذوات ولم يشرط
 في السير الكبير لاطلاق قوله عليه السلام في طعام خير كونهما واعلنوها ولا يخلوها ولان الحكم يرد
 على دليل الحاجة وهو كونه في دار الحرب منذ الذهاب والملك واللباس في الشرا منهم معذور
 فلم يبرح تناول لقضاء الامم على الفرض خلاف السلاج والذوات لانه يستغنى بها فلم يوجد دليل
 الحاجة وبقايتس اليها بان توث دابته او انقطع سيفه فاعتبر باحقيقة الحاجة يستعمل يرد
 الى المقام عند الاستغناء ويستعمل الطيب وفي بعض النسخ الطيب يتناولوا وجدوا من السلاح
 ان احتاجوا للماء ويدخلون بالارض ويوقوا به الدابة لان الحاجة تستلزم الماء وكل ذلك لا قسمة
 ولا يجوز ان يبيعوا من ثيابهم ولا يتولونه بالذهب والفضة والفرص لان جواز البيع بعد الملك والملك
 واما بيعه السائل للحاجة والبيع له لا يملك البيع بان باعه اخذهم رد الثمن الى الغنيمة لانه بد
 عين لم يخصص حقه بل كان للفقير في الجماعة فيرد الى الغنيمة ويكون الاستماع بالثياب والمنازع
 قبل القسمة بلا حاجة للاشتراك لانه يقسم الامام بينهم في دار الحرب اذا احتاجوا الى الذوات
 واللباس والسلاح والمنازع لان الغنيمة ان كانت تكن في دار الحرب لان المحرم يستباح للضرورة
 فالمدة احق وهذا لان كراهة القسمة في المدد لما فيه من قطع شركة المدد وذا هو حرم وحاجتهم
 مقطوع بها وكانت احق بالرعاية فالحاصل انه اذا احتاج واحد بباح الاستماع بعا وان احتاج
 الكل يقسم وهذا خلاف ما اذا احتاجوا الى السبي فانه لا يقسم لان الحاجة الى الوطني او الخدمة وهذا
 من فضول الجوارح واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يبرح ان يعلفوا الذوات من الغنيمة ولا ياكلوا
 منها الزوال الحاجة باخرى وجب اليه دار الاسلام ولا باحة اذا علق بشرط يزول بزواله لان
 هو الغنمين استغرق الغنيمة ولهذا يورث فلم يبرح الاستماع بذلك في دار الحرب ومن فضل من علف
 او طعام رده الى الغنيمة اذ لم يقسم وعن الشافعي رحمه الله لا يورده كالمقتصر ولنا ان الاختصاص
 للحاجة ولم يبرح المتخصص اخص به قبل الاحراز فلذا يورث وبعد القسمة يصدق به ان كان غنيا
 وانفق به ان كان فقرا لانه صار كاللحطة فتوزر رده على الغنمين ان انفق به بعد الاحراز رده قيمته

المسح

الى الغنم ان لم يقسم وان قسمت فالغني تصدق ولا شيء على الفقير لان الغنيمة قامت مقام الاصل
 فاخذت حكمة وحسن اسلم منهم في دار الحرب احرز باسلامه نفسه لوجود العاصم وهو الاستسلام
 ولان الرق جزء الكفر في الاصل فينا في الاسلام ابتداء الاسترقاق واو لا الصفا ولانهم صاروا
 مسلمين باسلامهم بغير اللاب وكل قال هو في يد لقوله عليه السلام من اسلم على مال فبرأه ولان
 الحق به عن غيره لسبق يد او دية عند مسلم او دمي لانه في يد حكام اذ يد المودع عن كيد المودع
 لانه عامل له في حفظ دون ذلك الكبير لانه كافر جرحي غير تابع له في الاسلام والكافر لغيره غير
 معصوم عن الاستغنام فصار قبا وذو حجة لافكا فخر حريته غير تابعة له في الاسلام وحملها
 لا معاجزوها وقد صار قبا فيما يجمع احرارها وقال الشافعي رحمه الله ما في بطنها مسلم باسلامه اليه
 بغير فلا يكون قبا لان المسلم لا يستر قبا بقاء كلوله المنفصل فلنا كل حكم يثبت في الامم بدليله عتقا
 كان او رقبا يثبت في الولد تحقيقا للبيعة والمسلم محل التملك بغير العتق لان الحكم في البيعة لا يثبت ابتداء
 بل يظهر في البيعة بثبوته في الاصل وكان هذا في حق البيعة منزلة بقاء الحاكم والاسلام لا ينافي بقاء الرب
 بخلاف المنفصل لكونه خالفات الجزية عند ذلك وعقار لانه ليس في يده فيكون قبا وقال ابو يوسف
 والشافعي حوله لانه في يد كالمقتول ولنا ان اليد على العتق انما تثبت حكا ودار الحرب ليست بدله
 الاحكام فلا يعتبر بيده قبل ظهور المسلمين وبعد ظهور المسلمين على الدار يد الفارين فيها القوي في يد
 لان الدار في يد السلطان واهل الدار والعتق تابع لها فلما كان غنيمته وقيل هذا قول حنيفة
 وابي يوسف احرار وقول محمد وهو قول ابي يوسف ولا هو كغير من الاموال فلا يكون قبا بقاء اليد
 حقيقة يثبت على العتق عند محمد رحمه الله خلافا لما ومن قاتل من عبيده في لانه بالقتال ترد
 على سيده وخرج عن يد سيده وصار بقاء اهل دارهم فصار قبا ودية وعصب عند حنيفة
 لان يده ليست بيد حرمة فيكون قبا ومحمد رحمه الله لا يكون قبا ان كان دية
 عند حنيفة لان يد المودع كيد المودع ولو كانت في يد حقيقة لم يكن قبا فكذا اذا كانت في يد حاكم
 وله ان يد المودع هنا ليست بيد صحيحة وانما لا تدفع استغنام المسلمين عن ماله فكذا عن هذه
 الودية فاذا لم تكن في يد معتبرة كان هذا المالك الذي لم يودعه احدا سواء وكيف يقوم يد
 مقام يده ويده غير معصومة ويد المودع معصومة وغير المعصوم لا يصلح ان تقوم مقام المعصوم
 بخلاف ما لو كانت معصومة ودية عند مسلم او دمي لان يد حاكم صحيحة على ذلك المالك فيمنع احرار
 المسلمين اباها كسابر امواله وعصب عند مسلم او دمي لانه قال يباح فصار قبا بالاستيلاء

وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يكون قبا لان غنيمته المالك تابعة لعصمة النفس وقد استغاد
 بالاسلام عصمة مؤمنة في النفس مائة من الاسبيلا فكذا في المايح لمحاولة ان النفس خلقت بحكمة
 القرض في الاصل لانه مكلف ولا يتبنا له التقضي عن عمد التكليف الاخرمة القرض ولان
 الاذمي ببيان الرب فلا يجوز ترضيه وحل القرض بما رضى من الحرب فاذا اندفع بالاسلام
 عادت حرمة القرض بالتمام اما المال فخلق عضة لا يتبدل فكان محلا للملك في الاصل
 وحرمة القرض بما رضى الوقوع في يد حاكم او دمي يد المالك يد حاكم اما المالك مقام يد
 باليد اعلم ولم يوجد **فصل في كيفية القسمة** ويقسم الامام الغنيمة
 بين رخصتها لله تعالى لقوله تعالى واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسة ويقسم ما رآه
 اربعة الاخماس بين الفارين لانه عليه السلام قسمها فللراجل سهم وللغار من سهمان عند ابي حنيفة رحمه الله
 وعند صاحبيه والشافعي رحمه الله للغار من ثلثة اسهم وللراجل سهمان ما روى عبد الله العري عن نافع
 عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للغار من ثلثة اسهم سباله وسهمين للراجل
 ولان زيادة الاستحقاق بزيادة العناء وعناؤه ثلثة عناء الغار من ثلثة اسهم سباله وسهمين للراجل
 اثبات فقط وله جلد يشيعه الله العري عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قسم للغار من سهمين سباله وسهمين للراجل وسهمين للراجل وسهمين للراجل وسهمين للراجل وسهمين للراجل
 فناخذ برواية ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للغار من سهمين وللراجل سهمان
 على ان فعله تعاذا حتى لنا قوله عليه السلام للغار من سهمان وللراجل سهمين بلامعا رضى ولانه تخمك
 ان يكون الزيادة قلالة والاخذ بالمستحق اوتي من الاخذ بالمشكوك ولان الحكمة والفتنة من حسن واجد
 فلا يعبر في الزيادة على بل يعتبر زيادة عناء في نوعه اذا الف الماخذ للكت لا لزيادة ولا يعلق
 بزيادة العناء اذ بعضهم لا يدان يكون اعني من بعض فذو سلاح اعني من غير فكان عناء الغار من
 مثل عناء الراجل ولان الف من تبع الرجل فلا يزد له سهم ولانه يتقدرا اعتبارا بمقتل الزيادة
 لتقدرا معرفته فاذا رنا الحكم على السبب الظاهر وللغار من سهمان النفس والف من للراجل سبب
 واحد وهو النفس فكان استحقاق الغار من علي ضعف استحقاق الراجل فيفضل عليه بسهم ولا يسهم
 الا الف من واحد وان دخل في الحرب باقرين قال ابو يوسف سهم للفارسين لانه اسهم الذي يري رضي الله عنه
 خمسة اسهم سباله وسهمين للفارسين ولانه يحتاج في القتال في فزسين فربما يقتل الواحد ولما
 انه عليه السلام لم يسهم لصاحب لاف من الفارسين واحد يوم حنين ولان الاستحقاق بالقتال وهو

وهو لا يتناول إلا على فرس واحد الزيادة للذي بطريق المنطق روى أنما عظمى مسئلة من الأوج
سهمين وكان واحد للسنبل واحد للقتال فانه قال عليه السلام من رجا لنا سلة ابن الأوج
وخير فرسانا بوقناذة ونظير نفقة الخادمين والبراديين العتاق سواء لأن استحقاق السهم
بالجمل لغير واحد لعدو قال الله تعالى ومن رباط لجيل يرحبون به عذو الله وعذوكم
والارهاب كما يحصل بالفرس لغيره يحصل بالبرذون والجيز والمزق ولأن العزى في الطلب
والهزب أقوى والبرذون أصبر وأشد وأطوع في كل واحد منها منفعة معتبرة ومعنى
المنية تجمعها فاستويا ولا يشترط لراحلة وبطلان لأن الارهاب لا يحصل بها إذا قاتل عليها
دخل دار الحرب فاستحق فرسا استحق سهم الفرسان ومن دخل لإجلا فاشترى فرسا وقابل
فارسا استحق سهم راجل وعند الشافعي الجواب على العكس في الفصلين وروى ابن المبارك
عن أبي حنيفة رحمه الله أن له سهم الفرسان في الفضل الثاني والحاصل أن العبد عند ما حلة
مجاورة الذب وعند حالة انقضاء الحرب لأن علة استحقاق الزيادة القتال فيقتدر حال الشخص
عند القتال ولا يقال أن الوقوف على حقيقة القتال متعذر فقد تحقق القتال في المشاجرة والقباض
والمضايقة وقد لا يمكن الكل من القتال فارسا أو يشتد الحرب واجتبه إلى النزول لأن تعليق الأحكام
بالقتال كاستحقاق العبد والذي الرضخ به والتأجر السهم به دليل إمكان الوقوف عليه فإنه
ان تعذر أو تعسر يدار الحكم على أقرب الأسباب لمصلحة إليه وهو شهود الوقفة فارسا لا يكون
الاعتداد بالقتال إذ لو لم يقابل قبل ما مجاورة الذب فقد يكون لقتل القتال وقد يكون للمجاورة
فكانت إقامته مقام حقيقة القتال أحق ولنا أن العلة الحقيقية سقطت عن غير الاعتبار
لتعذر الوقوف أو لتعسر فاقيم السبب الظاهر الذي يتيسر الوقوف عليه مقامها لأنه إذا نقل
إلى سبب تعذر الوقوف أو لتعسر لا يفيد النقل مجاوزة الذب على قصد القتال وهذا لأن
الامام إنما يكتب سائر الفرسان والرجال عند ما ويشق عليه فقد أحوالهم بعد ما خصوصاً
عند شهود الوقفة لأن حال لقاء الصنفين واشتغال كل نفسه ولأن ابتداء الجهاد عند
أذ هو كما يكون بالقتل يكون بالارهاب وإيقاع الرعب وذا يكون بالمجاورة لأنه ينشأ الجز
في دارهم أنه دخل كذا وكذا فارسا فيعتبر حال الشخص عند ما فارسا أو رجلاً والدار جرحها
حال قتال الجهاد ولا يعتبر بيتا الفرس في حال تمام الاستحقاق إجماعاً إذ لو تفق فرسه بعد
القتال قبل جرح الفرس استحق سهم فارس ولو دخل فارساً وقاتل رجلاً لفتى المكان مستحق

سهم فارساً فانا إنما عند ما قلناه قاتل فرسين فقد للقتال ولو دخل فارساً ثم باع فرساً وأجر
أو رهن ففي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله يستحق سهم فارس إذا جاوزة وفي
ظاهر الرواية يستحق سهم راجل في السبب هو المجاورة فارساً على قصد القتال وإقامته على
هذه التعريفات يملك على أنه لم يقصد بالمجاورة للقتال فارساً ولو باعه بعد الفراغ لم يسقط
سهم الفرسان ولو باعه في حال القتال سقط سهم الفرسان في الأصح لأن بيعه في هذه الحالة
يدل على أن غرضه التجارة الآتية إلى وقت عتقه وكفى الرغبة فيه أما الخس يقيم على ثلثة
أقسام سهم للبياتح وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل ويدخل في ذوى القربى فيهم ويقترون
ولا يدخل في أغنيائهم شيئاً وعند الشافعي يقيم على خمسة أسهم سهم الرسول الله في حياته وبعد
يفرق سهمه إلى الخليفة وسهم لذوى القربى فيستوى فيه غنيهم وفقيرهم بينهم للذكر مثل حظ
الأنثيين ويكون لبنى حاشم وبني المطلب دون غيرهم والباقي للفرقة الثلاث لأنه عليه السلام
قبمها على خمسة أسهم ولا يخرج بعد ولأن الرسول عليه السلام كان مشقة حتى الإمامة للامة فيستحقه
من خلفه في الإمامة وذوى القربى بالقرابة لأن الحكم إذا غلب باسم مشقة كان ما أخذ الاستحقاق علة
لشوته فيستوى غنيهم وفقيرهم كالأرث ولنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الفرس كان
يقتسم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على خمسة أسهم ثم قسمه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم
على ثلثة أسهم للبياتح والمساكين وابن السبيل كان ذلك بحضور الصحابة رضي الله عنهم ولم يكن
عليهم أحد خل محل الإجماع وبه تبين أن قسمة النبي صلى الله عليه وسلم ما كان بطريق الختم والقرعة
بل بطريق الجواز إذ لا يظن بهم خلافة عليه يؤيد ما روى عنه عليه السلام أنه قال سهم ذوى
القربى لهم في حال حيوتهم وليس لهم بعد ممات وقوله عليه السلام يا بني حاشم إن الله تعالى لك كرم غسالته
الناس وعوضكم منها جنتي الحسن بن النخعي قد جعل الله هذا السهم عوضاً عن الصدقة فيستحقه
من مستحق العوض وهو الصدقة وهم الفقراء والأغنياء وينبغي أن يكون استحقاقهم هذا السهم
على نحو استحقاق الصدقة لولا القرابة واستحقاقهم الصدقة لولا القرابة على وجه هو أن الصرف
إليهم بالقرابة ولأن علة الاستحقاق النقص لا تمنع من إعمال الطاعات فكانت على جواز الصرف
إليهم بالقرابة ولأن علة أحق بهذا الاستحقاق الذي وجب كرامة من قرابة حتى خلقة اعتباراً
بأربعة الأقسام من النبي صلى الله عليه وسلم إنما أعطاهم للنقص لا للقرابة لأنه عليه السلام قسم غنائم
خيبر وأعطى بني حاشم وبني المطلب ولم يعط بني عبد المطلب وبني نوفل في عثمان رضي الله عنه وهو

وممن بني عبد شمس وجبر بن مطعم وهو من بني نوفل وقال انا لا نكر فضل بني هاشم كانك
الذي وفعل الله فيهم ولكن نحن وبنا المظلم في القرب اليك على سوا فبايالك عطيتهم وحرمنا
فقال نعم ان يرادوا في الجاهلية والاسلام هكذا وسئل عن اصابه فدل ان المراد بقوله والذي
القرن في قرب النصف لا قرب القرابة والنصف قد فانت بوفاته عليه السلام فيقول الاستحقاق
لا الاستساح بعد موته بل لعدم الحكم عليه وحسب النصف فان قيل لا يجوز ان يتعلق الحكم بعين
النصف لثبوت الاستحقاق للنساء والذكر اذ في ذلك ما يوجب النصف فلنا ما كانت هذه نكاح قتال
واما كانت نكاح اجتماع اليه في الشعب والواحدة في حال ما جرح الناس مثل هذا يكون للنساء والولدان
على انهم يتبع للرجال غايما فذكر الله تعالى في النكاح فلا فتاح الكلام باسمه وتشرع هذا المال
كالمساجيد ويكون تقدير الآية لرسل الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى والله ورسوله احق
ان يرحموا وقال ابو العباس فيمن على ستة اسهم ستم في عارة الكعبة ان كانت القسمة بقرضا
واي عارة الجامع في كل ذلك في بالقر من موضع القسمة لان هذه بقا مع مضافة الى الله تعالى
وهذا السهم لا ينفرد في عارة البقاع المضافة الى الله تعالى وسهم النبي صلى الله عليه وسلم
مستقطب بوجهه كما سقط العشر لانه كان يستحقه برسالة لا بالقيام بامر او امتة ولهذا لم يرفع للفقهاء
الراشدون بعد هذا السهم لا تقسم ولا رسول بعد وقد كان له خصوصيات بطرف الرسالة
لم يكن للامة كحل الشئ وحرمه نسايب على المؤمنين واباحة البضع بلا مال والوصية عن الذب
والعنى شئ انفس بغيره من القسمة كذبح اوسيف وفارس امة كادوكا اصطفي
صفية من غنائم خيبر ومنهم ذوى القرى كانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنخبة
لما تم وبعد بالقر لان عمر بن الخطاب اعطى للمقاتلة منهم وقال الطحاوي رحمه الله سهم القرى انهم ساقط
ايضا لما يتنا من الاجماع ولان فيه معنى الصدقة نظر الى المصروف فخرم الفقير عنه كالعالة والاول
اختيارا له حتى وهو الاصح لان الاجماع انفق على سقوط حق الاغنياء اما فقرهم فيدخلون
في الاصناف الثلاثة الى اتيام ذوى القرى يدخلون في سهم بيتاني ومسالك ذوى القرى يدخلون
في سهم المسالك وابن السبيل من ذوى القرى كذلك ولو كانت فيه شبهة الصدقة لم يثبت قرابته
في حيوة عنه ولما حل له اخلا بذكره لان الجهاد حقه فصار المصائب فلم يكن حقا لنا
اذا وطاعة له بغيره سحا واستحق الغنائم اربعة اقسام منه فان دخلت جماعة لها حصة
دار الحرب اخذوا شيئا حش وان لم ياذن لهم الامام لانه ما حوز باجماع في سبيل الله تعالى فيعند

سواء

لعمري

والله اعلم

فصار

واعزاز دينه فان السبب لله فكان المصائب لله وكانت القسمة الى الله وقد اعطى بعضه
القرى وبعضه الغنائم وهذا لان الامام وان لم ياذن لهم بجعل عليه نصرتهم كما اذا
اذن لهم اخذوا حذرهم حتى اخرجوا اوردت ذلك وهذا في الاسلام وان دخل الواحد
او الاثنان معي في غير ذل الامام فاحذوا شيئا لم يحسن قال الشافعي رحمه الله يحسن
لانه مال حربي اخذ قهرا وان غنمة والخمس شرع فيها ولنا ان الخمس طينة الغنمة
وهي الماخوذ قهرا وغلبة لا اختلاسا وسرقة والمتاخص لا يأخذ الا خيله والقه لا يبيع
بالخيلة ولو دخل الواحد والاثنان باذن الامام فيه رويان ويحسن في المشهور لانه لما
اذن التزم نصرتا فكان بقوة الامام

فصل في التنفيل

وللامام ان ينقل في حال القتال ويحرم من يقول من قتل قتلا فله سبله ويقوم
للسرية جعلت لكم الميراث بعد الفساح بعد ما دفع الخمس لان التي من ذل الله قال الله تعالى
يا ايها النبي خذ من المؤمنين على القتال وهو نوع من حربي لانه يمينه بالسبيل على البر
وهو بدل الخمس لا بقائه فحاشا لله تعالى فكان من ذل الشافعي لا يعجز الا عن الخمس
لانه مفوض الى الامام وما بقى للعالمين ولنا ان حقه فيما بعد الاصابة لا قبلها وهو في ذلك
مال الفدية وقد يكون في التنفيل غير ما ذكرنا بان يقول من اصاب شيئا فنوله ما اصبتم فلهم
النصف ونحو الا انه لا ينبغي للامام ان ينقل بكل الماخوذ بان يقول للعسكر كل ما اصبتم فهو لكم
لان التي يضرنا يكون ذا حصص البعض اما اذا غنم فلا ولا في ابطال السهام المشدوعة
في الغنمة فان دخل الامام دار الحرب لم يبق للقيش في سيرة ونقل ثم ما اصابوا جاززا
تكون المصلحة فيه وان بحث سيرة من دار الاسلام لا ينبغي ان ينقل السيرة ما اصابوا ولا ينقل
بعد احرار الغنمة بل دار الاسلام لان فيه ابطال حق العالمين بعد ما اصبتم بالاحراز الا ان
الحسن لانه عليه السلام نقل بعد الاحراز ومعناه عندنا انه اعطى ذلك من الخمس بعض المحتاجين
باعتبار انه من المساكين لانه اذا جاز صرفة الى محتاج لم يمانك الى محتاج متانك حق او اعطى
ذلك من سهم نفسه والله اشهد سعيد بن المسيب قال لا نقل بعد الاحراز الا ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم
واذا لم يجعل السبيل للقاتل فنوع حلة الغنمة والقاتل عني فيه سواء وقال الشافعي السبيل
للقاتل اذا كان من اهل ان يسهم له وقد قتله مثلا لقوله عليه السلام من قتل قتلا فله سبله
وطاهره لنصب الشرع لانه بحث له ولان القاتل مثلا اظهر فضل غنايه على عني فيستحق التنفيل

ملك على القتل كما لو ربح مع الرجل بخلاف ما لو قتلته مذبذبا اودى من صف المسلمين شهرا فقتل
منه لانه ليس فيه زيادة الغنائم فكل حد يجرى عليه ولنا قوله تعالى واعلموا ان ما عنكم
من شيء فان الله حسبه والسلب مما غنينا فوجب فيه الغنى بظاهر الآية وما رواه حماد بن عمار عن النبي
من النبي صلى الله عليه وسلم لا على وجه نصب المشرع وان احتمل كنهها لانه قاله يوم بدر عند القتال
للمهاجرة الى الشريفة قد قال في ذلك اليوم ومن اخذ اسيرا فهو له ثم كان ذلك منه على وجه التنفيل
فقد السلب بوقوله عليه السلام لا يجيب من سلبك الا ما طابت به نفس امك
وقال ابو عبيدة بن الجراح سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس للقاتل من سلب الا ما طابت
به نفس امه ولانه انما تملك من قتله واخذ سلبه بقوة الجيش فلا يختص به كل واحد
اسيرا او اخذ ما لا آخر وكما اظهر فضل الغنائم في القتال اظهر في اخذ الاسير والسلب مركبه
وما على القتل من ثيابه وسلاحه وما على مركبه من المخرج والآلة وما معه على الدابة وما له
في حقيقته او على وسطه لا عبد وما معه وذابته وما عليها وما في بيته ثم حكم التنفيل
قطر حق الباقي فاما الملك فاما ثبت بعد الاحراز بدان كسابير الغنائم فلو قال الامام
من اجابته فويله فاصحابه مسلم واستبوا هاروج في دار الحرب لم يحزله وطبها وبيعها
عند ابنه حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله له وطبها وبيعها لان الملك ثبت
بالتنفيل كما ثبت بالقسمة في دار الحرب وبالسلب من الجزية ووجوب الضمان بالانلاف قيل
على هذا الاختلاف وسنقره بعد ما ان شاء الله تعالى

باب استيلاء الكفار

اذا غلب الترك على الروم فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها لان اموال اهل الحرب وقايمهم
مباحة لقولهم الغاصم وهو الاستيلاء وداره والاستيلاء متى ورد على مال مباح ينفق سببا
للملك لا صطياد فان غلبنا على الترك حل لنا ما حاز من المال الذي خذوه من الروم لانهم
ملكوه فصار كسابير امواله فان غلبوا على اموالنا واهزوها بدارهم ملكوها وقال الشافعي
لا يملكونها لان الاستيلاء محظور ابتداء الى حين اخذ الا الاستيلاء على مال معصوم وانتهى
الى حين اهزوها بدارهم بقا تلك العصمة لاننا بالاسلام بالحدوث المعروف وهو باق فبقى
لحظر ضرورة والمحظور لا يصلح سببا للملك لانه حكم مخرج فيستدعي سببا مشروعا ولا نهية الغنى
لاستناد باسباب محظورة لا مشراط الملازمة بين الاسباب والمسببات وصار هذا كاستيلاء المسلمين

على مال المسلم واستيلاهم على رقابنا ولا يقال لخطو غيرنا بيت في حقهم لانهم لا يخطبون الشرايع
لانهم لا يخطبون الحريات كالزنا فيثبت حرمة هذا الفعل في حقهم ولنا قوله تعالى للفقراء المهاجرين
الذين خرجوا من ديارهم الى ديارهم فان استغاثوا فمما هم فقا والفقير حقيقة من لا ملك له ولو لم يملك
الكنار اموالهم لما ستموا فقا وقوله عليه السلام من اسلم على مال فهو له وانه اسلم على هذا المال لان
الاستيلاء التام وهو القدرة على المحل حالا وما لا ورذ على مال مباح فينفق سببا للملك وفقا
لحاجة المكلف كاستيلائنا على مالهم والاحتياط هذا لان المال في اصله مباح التملك الاستيلاء
عليه وانما ثبتت عصمة بعارض الاحراز بدانا وقد نالت العصمة بزوال سببها وهو الاحراز
بالدليل فمباحا كما كان والاستيلاء انما يكون محظورا اذا لاقى ما لا موصوفا وما دام المال موصوفا
بالاحراز بدانا لا يملك بالاستيلاء وانما يملك بعد زوال هذه العصمة بالاحراز بدانا وهو بعد
ليس محظورا اذا المال غير موصوم بل هو مباح التملك كل من اسلم ولم يجازيها والعصمة بالذبح
من حيث مراعاة حق الشرع والاثم وهذا لا يتحقق في حق المسلمين وانما تكون العصمة في حقهم بالدليل
التي بدع قهرهم حشا وهذا لم يصنعوا اموالنا بالانلاف واثر العصمة في اجاب الضمان اظهر منه في دفع
الملك فان قيل كيف يملك اموالنا بالاستيلاء وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا والتملك بالقر من قواجات السبيل قلنا النص تناول المؤمنين ومم لا يملكونهم بالاستيلاء
وحق الاسترداد للملك القديم لا يدل على قيام الملك فالواجب يرجع في حصته ويعيد اليه قديم ملكه
مع زوال ملكه وقوله في الهداية لان العصمة ثبتت على ما فاة الدليل ضرورة تملك المالك من الاستيلاء
فاذا زالت الملكة عادتنا كان مشكلا لانا اذ غلبنا على اموال اهل البني واحزنا بدلناهم بملكها
مع زوال الملكة الا ان يقال اذ به زوال الملكة بالاحراز بدلناهم بملكها واصل الدليل واحد وعلى حكم
الديانة مختلفة فيثبت العصمة من جود وجه فلم يثبت الملك بالملك بخلاف اهل الحرب لان الدار مختلفة
والمنفعة متباينة من كل وجه فبطلت العصمة لنا في حقهم ولهم في حقنا من كل وجه وقوله المحظور
لغير اذ اصيل سببا للملكة فهو الملك وهو الثواب الاجل ان اذ اصيل في ارض موصوثة فاطرك بالملك
العاجل مشكلا ايضا لان العصمة لا يخلو اما ان زالت بالاحراز بدانا او لم يزل فان زالت لا يكون
الاستيلاء محظورا للمادة فان لم تزل لا يصير ملكا في مسلة الحياة الا ان يقال العصمة الموصوثة
باقية لانها بالاسلام وان زالت المحظورة لانها بالدار ولا يملك علينا اهل الحرب بالقبلة احرازنا
ومدبرينا وما اولادنا ومكاتبنا ومكاتبهم جميع ذلك لان الاستيلاء سبب الملك الا في محلا فلا لاله

وهو المال المتاح والخير ليس محل الملك لانه مقصوم بنفسه وليس مال وكذلك سواء فيهم
من وجه ولعل الا يملكون سائر اسباب الملك فكذا بالاستيلاء بخلاف رعايتهم لان الشرع
استقطب عصمتهم جاز على جنابيتهم فانهم لما انكروا وحدانية الله تعالى جازاهم الله تعالى بان
جعلهم عبيد عبيد ولا جنابة من هو لا يستحقوا الجزا فان علينا عليهم بعد ما ظهر علينا
واحد زقابلهم من عند الله قبل القسمة اخذت في شيء وان وجد بعد القسمة اخذ
بقيته ان شاء الماروي ابن عباس رضي الله عنهما ان المشرك اخرجوا ناقة لرجل من المسلمين يدارم
ثم وقعت في الغنمة فخاصم فيها المالك القديم فقال عليه السلام ان وجدتها قبل القسمة اخذت فاعبر
وان وجدتها بعد القسمة اخذتها بالقيمة ان شئت وفيه دليل ملكهم والمافوق من المالك لان
المالك القديم يتصرف بوزال ملكه عنه بلا رضا ومن وقع العين في نفسه يتصرف به خذله
مجانا لانه استحقه عوضا عن نفسه في الغنمة فلما جرى الاخذ بالقيمة جاز للضرر من القدر المكن
وقبل القسمة المالك فيه للقائمة فلا يصيب كل فرد منهم ما يباي نفوته فلا يتحقق الضرر وان اشتراه
تاجر في دار الحرب اخرجته الى دارنا فلما ملك القديم اخذ بالثمن ان شاء والاصل فيه ان
المالك القديم ان وجد ماله في ملك عام اخذ مجانا وان وجد في ملك خاص فان كان ذلك
في يده ملكه بمعاوضة صحيحة اخذ بمثل العرض ان كان مثليا وبقيته ان لم يكن العرض مثليا
لاننا لا اخذ مجانا لما كان للضرر به لانه دفع العرض بمثلته وكان للضرر في جبر الضرر من العذر
المكن لان الخاف الضرر وان كان الذي في يده ملكه بعد فاسد او بغير عوض اخذ بقيته ماله
ان كان من ذوات القيمة وان كان مثليا لا ياخذ لانه لو اخذ بمثله فلا يفيد وان اشترى
عبد فاشترى مسلما واخرجه الى دارنا فقيمت عينه واخذ رهننا فالمرء القديم اخذ العبد
بمثل اخذ من العدو واما لا ياخذ الا رهن لانه لو اخذ اخذ بمثله لصحة ملكه فيه فلا يفيد
ولان حقه في العين المستولى علينا ولم يرد الاستيلاء عليه ولم يتولد من العين بخلاف الولد
ولا يحط شيء من الثمن لان ما يوطى فلا فليس بذلك من حقه والعدا لا يقابل شي من الاوصاف
ولعل الوقيت في يد المشتري لم ينتقص عن المولى شيء ولان ولاية الاصل للمالك القديم مع ثبوت
الملك للمشتري من العدو ثبتت خلاف القياس بقوله عليه السلام في هذا المأثور منه ان شاء اخذ بالثمن
وان شاء ترك والتمس اسم الكفل فلا يحط عنه وقوله في الهدية لان الاوصاف لا يقابلها شيء
من الثمن مشكل لان الوصف لما لا يقابل له شيء من الثمن فاما يصح مقصودا باله تلافى الا يرى انه ذلك

فيما

وقالوا في هذا
ما خلا من هذا
من هذا

فيما في باب المراجعة اذا اشترى امه فاعورت بيعها من رجة بلايمان لانه صار مقصودا بالانكلاف
فيما بلما شيء من الثمن وعن محمد رحمه الله ان المولى سقط عنه حصته الارش من العبد كالمشتري
فانه ياخذ بالحصته ان سئل احد شيئا من الثمن والفرق على الظاهر ان الصنفه اذا تحولت الى المشتري
صار المشتري في يد المشتري كالمشتري شيء فاسلامه حيث ان كل واحد من التخصيص واجب
التخصيص كرها حق الشرع والاوصاف تخص فيه كما في التخصيص الواجب فيها القيمة باعتبار التخصيص
وهو يرد على المجموع وفي البيع الصحيح الواجب التخصيص باعتبار العبد وهو يرد على الذات وهذا الملك
مصحح ولعل لو كانت امه حرة وطبعا فافترقا فان تكرر الامر واشترى بان اسر المشترون عبدا فاشترى به
رجل بالثمن درهم فاسره ثانيا وادخلوه ودار الحرب فاشتراه آخر بالثمن درهم واخرجه الى كلبه فافترقا
للمالك القديم اخذ من المشتري لان الاسر لم يرد على ملكه وللمشتري الاول اخذ من الثاني لو ردد
الاسر على ملكه ثم ياخذ المالك القديم من المشتري الاول بالثمن ان شاء لان العبد قام على المشتري
الاول بالثمن فلا يحط من كل شيء حينئذ محقه وكذا اذا كان الماسور منه الثاني غائبا ليس الاول
ان ياخذ اعتبارا بحاله حصته وان اتي المشتري الاول لا ياخذ للمالك القديم لان حق الاخذ انما ثبت
للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول فاذا لم يثبت التخصيص لاشت ما في الضمن ولو وجب اخذ للمالك
القديم بقيته اتي وجبوا لما اخذ المالك القديم بقيته لانه ثبت له ملك خاص فلا يصح ابطاله عليه الا بالقيمة
كالقائم او وجب المشتري الاول لرجل اخذ مولا بقيته ولا ينتقض المحقة لان حقه يد مع العين فلا ينتقض
المحقة وقد قدر الاخذ مجانا في اخذ بالقيمة بخلاف الشيفع لان حقه قبل المشتري وكذا لو اشترى بغير ضرر
ياخذ بقيته العرض لما وكذا لو جنى العبد فدفعه المشتري الاول في ذمتي الجناية اخذ المالك القديم
من ذمتي الجناية بالقيمة لانه ملكه متبا لا يباين مال فصار كالمحقة وكذا اذا جنى المشتري الاول
عبد افصاح على هذا العبد لانه اخذ بدلا عما ليس مال وهو العود وان كانت الجناية خطأ اخذ
بالرهن لان وجب هذه الجناية المال قد دفعه فكان به باعه به وان وجهه العود من مسلم
وقفا غيبه رجلا فدفعه الموهوب له الى الفاني واخذ بقيته اخذ المالك القديم من الفاني
بقيته عندنا في حقيقته رحمه الله وقال لا ياخذ بقيته بصيرا وهي القيمة التي دفعها لان هذا كقوات
وصف فلا يستطرحه شيء من قيمته كما لو عني باقة ساوية وله ان الطرف يصير مقصودا بالتأديب
فاذا فات بعض الاصل سقطت حصته من القيمة ولو كانت امه ولدت فقتله رجل فلا يسيل
للمالك القديم في قيمة العبد كالاشر وكذا اخذها بغيرها يوم التخصيص ويذكر ولو ماتت الام او قتلت

ياخذ الولد حصته تسعة على الام يوم المبة والقبض على الولد يوم الاخذ فاصاب
 الولد اخذه به لان الولد بعضنا فلا يبطى جميع ما كان للاصل كسعة ولدت قبل القبض وحلقت
 ياخذ المشتري الولد حصته من الثمن ان شاء وقال ابو يوسف رحمه الله ياخذ بقرته الام لان الولد
 يقوم مقامها والثمن في المشتري كالقيمة في الموهوب ولو اشترى عبدا بالف حال لم يقبضه
 حتى اسف فاشترى رجل حسنة لان البائع دفع الزيادة ليخلص ملكا المشتري فكان مضطرا فيه
 غير متبرع وان اتي البائع اخذه المشتري بحسنة ان شاء لان الاسر ورد على ملكه لان البائع
 كان هو الاستراد لان حق الجسر كان له وقد ابطل حقه بتركه الاخذ ولو باعه بالف شيئا
 والمشتري احق بالاستراد بسقوط حق الجسر وان اتي قبل البائع اخذه بحسنة يسلم لان المشتري
 ابطل الحق وانفسخ العقد فان اشترى العبد الماسور من اخذ رجل بالف فاسر بائنا فاشترى
 آخر بحسنة فخص المالك القديم والمشتري الآخر والعاقبة يعلم بشرى الاول ولا يعلم فخص المالك القديم
 بالاخذ من المشتري لا ينفذ لانه اخطأ في نصايه لما ان الحق للمشتري الاول فترد العبد على المشتري
 الآخر حتى ياخذ المشتري الاول منه ثم ياخذ منه المالك القديم بالثمنين ان شاء فلو اخذ المالك
 القديم من المشتري الآخر بلا قضاء او اشترى منه ثم خص المشتري الاول ياخذ من المالك
 القديم ثم ياخذ المالك منه بالثمنين لان هذا بيع منه والبيع منه كالباع من الاجنبي ولو
 باعه من اجنبي خص المشتري الاول ياخذ بالثمن ثم ياخذ المالك القديم منه بالثمنين لان هذا
 بيع منه كالباع من الاجنبي ولو باعه من اجنبي خص المشتري الاول ياخذ بالثمن ثم ياخذ المالك
 القديم منه بالثمنين لانه اخطأ في نصايه لما ان الحق للمشتري الاول فترد العبد على المشتري
 كالا جنبي ثم المولى منه بالثمن والقيمة واذا اورد الماسور عند المالك من العدة او عند العدة
 فاحد المولى بالثمن او بالقيمة في المبة ثم علم بالقبض فله رده لانه انما فذرت ليعود اليه فقدم ملكه
 بوصف كان عنده واذا وجد معياله رده كذا واشتراه الا اذا حدث عنه عيب فيرجع
 بالثمن وان ولو كان القيد قبل الاسر واخذه بقرته صحيحة الا يرد له لعود قد تم ملكه بوصف كان
 عنده ولكن يرجع بحصته من القيمة للخطا في التقويم ولو اطلع على عيب لم يسع بعد ما اسد العدة
 واشترى العبد وفداء المالك له رده على البائع لعود قد تم ملكه وكذا لو كان جنبي غير المولى
 بين الدفع والعقد وكذا لو كان عليه دين استلأك بيع في الدين لما في ولو اشترى العبد الرهن
 من المرقن فاشترى به رجل بالف وخص المرقن والمشتري من المرقن حتى لاخذ للمرقن فترد الاسر على يد

لا يملك
 المرقن
 المرقن
 المرقن
 المرقن

ولو اخذ

وهو احق به قبل الاسر فكذا بعد وهو متطوع لانه اجبا لحقه في مناه فكان عليه كالموكل
 وفداء فان في المرقن هذه الرهن بالثمن لسقوط حق المرقن في الجسر وقد ردد الاسر على ملك المرقن
 واذا اخذ سقط دين المرقن لانه لم يبيع الرهن فكان هلك في يد يملك بالدين والفداء عليها انصافان
 كانت قيمة الرهن العين الذي لافان نصفه امانة ونصفه مضمون فما كان مضمونا ففداءه على
 المرقن وما كان امانة ففداءه على الراهن وبقي رهنه كان فان في المرقن ان يترك وفداءه
 اخذ المرقن العبد وكان رهنه نصف الدين لان الراهن قضى نصف الفداء عنه وان في الراهن
 ان يترك به وفداء المرقن فهو رهن حاله وهو متطوع في حصة الراهن لانه امانة عنده وامانة
 المرافعة الى القاضي يحسم على الاداء فان كان الراهن غائبا وفداء المرقن يرجع على الراهن بخلاف
 الفداء عند اية حينة رحمه الله ولم يكن مبرعا وهو با على ان المرقن اذا جنى وفداء المرقن
 عند غيبة الراهن لا يكون متطوعا عنده وعند ما متطوع فاشترى وموضعه كتاب المرقن لو كان
 مثليا لا ياخذ ان لم يقد علم انه اذا كان مضمونا وهو مثلي ياخذ قبل البينة لانه ياخذ مجانا فيفيد
 ولا ياخذ فدها لانه ياخذ بالمثل هو لا ينفذ وكذا لو كان مضمونا لا ياخذ لما بينا وكذا لو كان مشتري
 بثلثه قدرا ووضعا ولو كان لمسلم كتر حيد فاحر زوه بلا رهن واشترى منه مسلم بثلث ثم
 دقل لا ياخذ المالك القديم لانه لا وجه لاخذ مجانا لانه وجد في ملك خاص ولا وجه بوض اما
 عند اية حينة ومحمد رحمه الله فلا يبيع في الرهن والمسلم من عند الراهن يجوز له لاخذ
 مال المرقن لا يبيعا صحيحا فصارا كان ملكه بلا عوض ولو ملكه بالقيمة ونحوها لا ياخذ المالك القديم لانه
 لو اخذ لاخذ بثلثه لانه مثلي لا ينفذ واما عند اية يوسف رحمه الله فلا يبيع ما جنى بينا بيع فاسد
 للربا ولو ملكه بعقد فاسد اجاعا بان اشترى من المالك القديم بثلثه كذا هنا ولاخذ بالمثل
 لا ينفذ فلا ياخذ بخلاف ما لو باع كذا برك حيث يجوز لان ذبا الرهن واخذ منها عليه يد على الفائدة
 وهذا لما ياخذ بالزام القاضي فلا يملك على الفائدة والقاضي لا يستقل بالانفد وكذا لو اشترى المسلم
 من العدة بنصف كير لا ياخذ المولى لانه لو اخذ لاخذ بالمثل للاحتيال عندهما والفساد عنده
 وان اشترى برك دقل للمولى اخذ برك دقل لانه ملكه بشرى صحيح لعود المربوا والاخذ فيفيد لو اخذ
 العدة ومن المسلم ان درهم قد بيت المال فاشترى مسلم بالي غلة اخذ المالك بالف غلة لانه ينفذ كذا
 اذا اشترى من العدة بالف غلة فقد جمل المتود عين المشتري فلو كان عين كان المتود عوضا عن
 المشتري وكذا ما قد بيت المال فلو اخذ المالك لاخذ بثلث بيت المال فلا ينفذ الاخذ والماجل عين

لا يملك
 المرقن
 المرقن
 المرقن
 المرقن

لانه عقد صرف فلو جعل عينه لكان مستبد الا بعد الصرف حتى لو لم يكن صرفا بان يبيع هذا المسلم
من العدة متاعا فبقوله يت المالك في الذمة فتقيد الالف الذي اخذ من المسلم لا ياخذ المالك لان
المشقة عوض عن مثله وهو من المنافع فلو اخذ لآخذ مثله فلا يبيد وكذا ان اخذ العدة وكذا ان
مسلم يدايه ثم دخل مسلم دار الحرب واسلم الى العدة ومائة درهم في كبره فلما حل المسلم قضى المسلم
بالكل المحرر فاخذ المالك المقتسم كرم مائة درهم وجعل هذا الذي عين ما ورد عليه السلم خربة الاستبدال
بالمسلم فيه كبدل تصرف ولو افترض هذا المسلم من العدة كذا اقتضاها الكرم لما اخذ من المسلم
للمالك المقتسم اخذ لانه لو اخذ لآخذ مثله ولو اخذ العدة من مسلم عشرين الف درهم فدخل مسلم ويبيع
من العدة متاعا بشره اثواب بوصوفة الى اجل فتقضاها الاثواب المحررة للمالك اخذ بقيمة المتاع
لان الثياب لا تجب بعد المعاوضة ذبا في الذمة الاسلام والعوض في السلم كانه عين ما ورد عليه
العقد حتى راعى الاستبدال ولو اشترى الكرم من رجلان من العدة واقتضاها واشتدك اخذها
نصيبه اخذ المالك النصف الباقي بنصف الثمن ولو كان ثانيا والمصلحة بما لها اخذ النصف الباقي
بربع الثمن ونصف حصة المالك الفرق ان القسمة تشتمل على الافراد والمبادلة وهو الظاهر في المثال
حتى كان لاخذها ما اخذ نصيبه حال غيبته صاحبه لان ما اخذ كل واحد منها اخذ بثلث ملكه
لا عوضا عما ترك على صاحبه فياخذ المالك المقتسم بنصف الثمن وهو في غيره حتى لا يكون لاخذها
اخذ نصيبه عند غيبته الاخر فاصل اليه بثلث ملكه وهو الربع ياخذ المالك المقتسم بربع الثمن
وما اخذ بثلث المعاوضة ياخذ بقيمة عوضه وذلك قيمة نصيب صاحبه وان كان المأخوذ
ابريق فضة بقيمة الف درهم ووزنه خمسين فاشترى مسلم من العدة واكل من وزنه او باذل
اخذ المالك المقتسم بقيمة الف درهم ما بلغت من خلاف حنيفة لانه احتياجا عند ما كان اخذ بلا عوض
ولو اخذ بلا عوض للمالك المقتسم اخذ بقيمة لان الابريق ليس بثلث وعند معاوضة فامد
فياخذ بقيمة ايضا لو اشترى من مسلم قال بثلث اخذها حتى ولم يبين حتى اشترى ثم ظهر ناعليها
واخرى ناعليها ناعليها الى المولى لان العدة لم يملكها لان كل واحد منها حتى من وجهه كالمالك فلهذا
لو باعها اجلة لا يبيع ولو بينا اعتق في اخذها بثلث ما اخذها واخذ الحرب صح بيانها وملك الكفار والاخر
وان اخذ العدة واحدا ما عتق الاخر العتق لان المحرر جعل كالميت ولو نذر اليهم جعل خذوه مملوكه لوجود
الاستيلاء على محل قابل له وان اشترى رجل فادخله دارا فصاحبه ياخذ بالثمن ان شاء المأتم
ولو اتى عبد فدخل دارهم فآخذوه ثم يملكونه عندنا في حنيفة رحمه الله وعندنا يملكونه لان الاستيلاء

ورد على محل قابل للملك فثبت الملك فيه كالوئذ في اليه ناقة واخذوها وكالمرد في دارنا اذا
اخذها بدارهم وكانهم انبأ وهذا لان العمة حتى المالك لوجود يده وقد زالت حقيقة وحكم فقول
عصمه وله ان سبب الملك الاستيلاء ولم يوجد فلا يثبت للملك فلهذا لان له بداره على نفسه لانه
ادعى مكلف ونفى لها العدة على الخط والمصرف ولهذا الوقف ما وجب له ثم الهبة واذا
اشترى نفسه من مولا لرجل لم يملك حنيفة بالثمن لانه استحق اعتبار يده على نفسه لظهور
يد سيده عليه لئلا يخل من الانتفاع به فاذا زالت يد سيده لان اتصاله عن دارنا ظهرت يده
على نفسه فدفعت يده ثبوت يد الكفر عليه فلا يتحقق الاستيلاء فلا يثبت للملك في المكاتب فان قيل
يد المولى زالت الى خلف فيمتنع ظهور يده على نفسه قلنا ثبوت يده على نفسه سابق على يد الكفر
فامتنع ثبوت يده عليه وهذا لان بين الدارين حد الا يكون في يدا حد ولا يارح في المملوك
واهل الحرب فاذا بلغ ذلك الحد زالت يد سيده عنه حقيقة وحكم ولم تخلف يدا اهل الحرب لان
هذه البقعة ليست من جملة دار الحرب فصارت في يد نفسه قبل وصوله الى دار الحرب لا يترك
اهل الحرب لما ثبتت حشا لاحكامها ليست يدا الاحكام فقام ياخذوه لانيث يدهم عليه
وقد صار قبله معصوما بنفسه يده فلا يملكونه بخلاف المداينة لانه لا يدها على نفسها اذ هي ليست
من اهلها فثبتت يد الكفر عليها بخلاف المرد لانه في يد مولا حكم بقا يدا اهل الكفر فيمتنع
ثبوت يده على نفسه ولهذا وهو لانه الصغير ما راقا بها واذا لم يثبت المالك ياخذ المالك
القد تم بغير شيء موهوبا كان او مشترى او معنوما قبل القسمة لبقائه على ملكه وان كان معنوما
ووجد بعد القسمة يعرض الامام لمن وقع في سهمه قيمته من بيت المال لان سهمه قد استحق
ولو لم يرجع على اخذ لكان احقا فلو لم يرجع العرض على المالك مع استمرا ملكه لكان احرا رابه
وتعد رجوعه على شركائه في القيمة واعادة القسمة لتفرق قيم في القضا فيعوض من بيت
مولى لخوايب المسلمين في هذا من غيرهم ولانه لو فضل شيء بعد قسمة كل لولة بوضع في
بيت المار فاد الحق عنهم يجعل لك بيت للمال لان القسم مقابلا لغرم وليس له على المالك جعل
الاتق لانه عامر بنفسه لامله في زعمه ولو اتى عبد بغير منافع فاخذ المملوك كانه فاشترى
رجل ذلك كانه واخرجه الى دارنا فالمولى ياخذ العدة بخلافنا والنف من المنافع بالثمن عندنا في حنيفة رحمه الله
وقالارحم الله ياخذ العدة مائة بالثمن ان شاء اعتبار الحالة الاجتماع حالة الانفراد واذا
اباع حوزي مائة من دارنا عبد اسلم وادخله دار الحرب عتق عندنا في حنيفة رحمه الله

المال

وقال لا يفتن لان استحقاق الازالة كان بطريق التبع وقد انتهى ذلك بالرجوع الى دارهم يعني الامام
عن الازالة فتبقى في يده عبدا وهذا لان الاحزان بداد الحرب سبب ثبوت ملكه فيها لم يكن مما الكالة
فانهم اذا اخذوا عبدا مسلما في دارنا ملكوه بالاحراز فاستحقاق ان يقول ملكه الثابت قبله وله ان
العبد المسلم استحق الازالة عن ملك الكافر كما يفتن تحت فله بالبيع ما دام في دارنا لان مال المستأجر
خرجه لملك الذي فوجئت الازالة بغيره فلما انتهى امانه بالعود سقطت عصمة ماله فتعين الحق
مخلصه وقد عجز القاصي عن اعتاقه عليه اذ لا يفتن ففناه على من في دار الحرب فاقم احرازه بداد الحرب
وله اثر في زوال الملك لليلة مقام القضاء بالحق اقيم معنى ثلث معنى مقام الشربق فيما اذا اسلم
احلالت وجيز في دار الحرب قائمة للشروط مقام العلة في نفسه واجبا لوجوده وعلى هذا الخلاف اذا اسلم
العبد الحر في ثبوت باعته مسلما اذ في دار الحرب له ان العتق في دار الحرب يعقد زوال العقد
لخاص فقد علم اذ قبل البيع زال في قهر المشتري فصار كانه في يد البائع وله ان قهر البائع زال
هقيقة والحاجة التي ثبوت قهر المشتري ابتداء وفي المحل ما ينافيه فلا يثبت لان سلامته يقتضي
زوال قهر غيره عليه الا انه بعد الخطا بالزلة القهر فاقم ماله اثر في زوال الملك مقام الازالة
واذا اسلم عبدا لحر في حرج البينا وظهر المسلمون على الدبر فهو وكذا اذا خرج عبيد منهم
اي عسكر المسلمين فتم لحد وأصله ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حاصر الطائفة
خرج جماعة من عبيد منهم اليه ثم جاء مواليهم واسلموا وطلبوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يردهم عليهم فقال عليهم السلام هم عتقوا الله ولا نه احرز نفسه باخر وجع البينا من اعماله او بالاخار
منفعة المسلمين اذ اظهروا على الدار واحرازه نفسه اسبق من احرازهم لان يده على نفسه اسبق
وحاجته الى ما يولد يده والمسلمون يحتاجون الى ابحاث يدهم ابتداء والتاكيد اذ في من
الاثبات ولو اعتق لحر في عبدا مثله في دار الحرب هو في يده ولم يخلص قال له احلالي يده
انت حر لا يفتن حتى لو اسلم فالعبد عبدا وملكه وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يفتن بعدد
ركنه من اهله بدليل صحة اعتاقه عبدا مسلما في دار الحرب في محله لكونه مملوكا ولما انه مفتق ببيان
مستحق بربانته وهذا لان الملك كاي زول باعتاقه يثبت بالاستيلاء وهو اخذ يده في دار الحرب
فيكون عبدا بخلاف ما لو كان مسلما لان ليس محل للملك بالاستيلاء

باب المستأجر

مسلم دخل دار الحرب اجل لم يحل له ان يتعرض بشيء من امواله ودفايمهم لان المسلمين عند من طهم

المستأجر

وقد شرط بالاستيئان ان لا يتعرض لهم فالتعرض جرح غلذ الا اذا غلذ ملكهم باخذ ماله وحسبه
او عين بعلمه ولم ينعهم الملك لانهم بدوا بقبض العمد والالتزام يكون مقيدا لهذا الشرط بخلاف الاسير
حيث يباح له التفرغ ان اطلقوا طوعا لانه غير مستأجر ثم يوجد منه الالتزام بعدد او عهد
فان غلذ القاصي فاحذر شيئا واخرجه ملكه لورود الاستيلاء على مباح ملكا حيثما لم يفتن
الغدر وانه حرام فاو رت جنتا فيه فيوم بالتصدق به ولا يفتن لغيره لا يفتن انقاذ السبي ولا يفتن
بتوسيعه فان اذن هذا القاصي حر في اي باعه بالدين واذا كان موجرا او غصبا جرحا
ثم خرج البينا واستأجر الحر في دارنا او اذن حر في جربا او غصبا احد ما صاحبه وخرجا
مستأجرين في دار الاسلام لم يقض لهما احد منهما على صاحبه بشئ اما الاذانة فلا ان القضاء يعقد
الولاية ولا ولاية للقاصي وقت الاذانة اصلا اذ لا ولاية لنا على اهل الحرب ولا وقت القضاء على
المستأجر لانه بالاستيئان التزم احكامنا في معاملاته باشرها في دارنا لاي معاملاته باشرها
في دار الحرب فلا يوافق احكام باشرها في دارهم وانما يوافق احكام باشرها في دارنا فاذا ثبت
هذا خرجت المسئلة الثانية والثالثة لان المدين حر في فلو قضينا عليه بالدين لاننا جرحا
معاملة باشرها في دار الحرب والجواب في المسئلة الاولى على قول في حنيفة ومحمد رحمهما الله
واما على قول ابي يوسف رحمه الله فالقاصي يقتضي على المسلم بالدين وقوله مشكل لان المسلم التزم
احكام الاسلام مطلقا فصار كالموجر جرحا مسلمين اينما واجبيات المدين اذا كان حريا
لم يقض عليه بشئ لانه غير مسلم ثم بدلك فاذا كان مسلما وجب ان لا يقض عليه بشئ ايضا
لعدم الالتزام ولكن تحقق المساواة بين الخصمين ولو خرجا مسلمين قضى للدين على صاحبه
بالدين لانما بالاسلام التزم احكام المسلمين مطلقا والملازمة كانت صحيحة لثبوتها بالتراضي
الا اننا لم نتعرض لها لانقطاع ولا يفتن فاذا خرجا مسلمين وجب القضاء لقيام الولاية حال
القضاء واما القصب فلانه صادف مالا لا عصمة له فصار ملكا للقاصي فلا يفتن قوله بشئ في
الفصول كلها الا انه امر المسلم الذي دخل عليهم بامان اذا غصبا شيئا من مال احد منهم ثم خرجا
مسلمين له ان يردده عليه اما عدم القضاء فليثبت الملك له بالاخذ واما الامر بالرد الى الفوتك
به فليثبت للمالك فيه بصفة الفساد لانه سبب اخذ نقض العمد وهو حرام فاشبهه الشريك
مير فاسد فاذا دخل مسلما في دار الحرب بامان فقتل احد ما صاحبه عمدا او خطأ فعلى
القائل للدية في ماله وعليه الكفارة في الخطا اما الكفارة فلتقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ

فمن رتبة واما تخصيصها بالخطا فلا لا كفارة في العمل عندنا واما الدية فلان العصمة للقومة
 الثابتة بالاحراز بدراهم يطل بها رضى الاستيمان واما القود فلا يجب في ظاهرها واية وعن
 ابي يوسف رحمه الله ان عليه القود في العمل لما يتبين وجه الظاهر ان القصاص لا يمكن استيفاء
 الامنعة لان الواجد يقاوم الواحد غالبا ولا منعة الا بالامام واهل الاسلام ولم يوجد في دار الحرب
 فلا عاقلة في الوجوب فلا يجب كالحل لان دخولهم لم لو كان للاستيطان بما بطلت عصمتهم
 اسلم ولم يجازيها فاذا وجد الدخول صار شبهة في ذر ما يستطع بها وتجب الدية في ماله
 اما في العمل فلا عاقلة لا عقل عندنا واما في الخطا فلا في الوجوب على العاقلة لتقصيرهم في واجب
 الحيانة عن ارتكاب هذه الجناية ولا يجب على العاقلة ومنهم في دار الاسلام حيانة عن الجناية
 وهو في دار الحرب ان كانا اسيرين فقتل احدهما صاحبه او قتل مسلم تاجرا اسيرا فلا شيء
 على الغائب الا الكفارة في الخطا عندنا في حقيقته رحمه الله وعند ما في الاسيرين لدية في الخطا
 والعمل لان المقتول كان معصوما بعصمة مقومة بالاحراز بدراهم فلا يطل بها رضى الاستينار
 كما لا يطل بها رضى الدخول باقن بل وفي لان هذا عن اختيار وذاع عن اضطراب وعدم القصاص
 لعدم المنفعة وتجب الدية في ماله لما مر وله ان الاسير منثور في دارهم فصار حكمه القوم
 ولهذا يصير عتقا باقائهم مسافرا يستفرم في طلبه الاحراز اصلا وعنا ذكرا اسلم في دار الحرب
 ولم يجازيها فاذا قتله مسلم عدا او خطا وله دية مسلمون ثم لا يضمن شيئا ان كان عمدا
 وان كان خطأ يجب الكفارة دون الدية وقال الشافعي يجب الدية في الخطا والقود في العمل لانه
 قتل نفسا معصومة لثبوت الخاصم وهو الاسلام بقوله عليه السلام فاذا قاتلوها عصموا مني دماهم
 واموالهم الا بحقها فقد اثبت العصمة بالاسلام لا بالدار ولا بالعصمة نعمة تامة فيستحق بماله
 اثر في استحقاق الكرامات وهو الاسلام والاصل العصمة المومة لان اصل الزجر يحصل لها وهي
 ثابتة اجماعا وكلها في المنع من التعرض ابتداء وفي ايجاب الضمان لما بعد التعرض فيعلق
 بما يتعلق به اصل العصمة لكونه وصفا له واصلا يثبت بالاسلام كرامة على الدين فكذا وصف
 الكمال فلا يوثق في اثبات العصمة واستحقاق الكرامات ولان نفسه معصومة بالكفارة فكذا بالدية
 والقود لكن يجازيها وقتله المرد ولنا قوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن
 فمحرر رتبة مؤمنة فالاية سيقت لبيان انواع القتل وموجباته فواجب اولاه في الموضع المطلق
 دية ولنا ان ثم اوجب بقتل مسلم لم يجازيها لانه كفارة بقوله فان كان من قوم عدو لكم

اذا كان

اذا كان من الكفار دارا وهو مؤمن فمحرر رتبة ثم اوجب بقتل لذي دية وكفارة قتل
 احباب الكفارة وحدها فمن لم يجازيها على ان لاديه لانه جعل الكفارة كل الواجب لها كل المدعي
 فلا يجوز ان يزداد عليها لانها شح ولان الآية سيقت لبيان الحكم الواجب فلو وجبت الدية
 ولا ذكر لها في الكتاب كان قاصرا عن البيان وهذا الوجه ولا لو كان مثل الاول في الضمان
 كما هو مذهبه لما ذكره لان التحير جعل جزا لكونه مذكورا في المعاقبة وهو الجزاء
 والجزاء اسم لكافي لانه ما اخذ من جزاء باطنية اى كفى او تمام ما يستحق به فيمنع وجوب شيء
 اخر معه فنادر يا عن الزيادة على تمام المستحق وعلى ما هو كاف ولان العصمة المومة بالادى
 لان الادى لما خلق لا قامة الدين ولا يمكن من اقامته الا بعصمة نفسه والاموال ملحة بها ولا
 في العصمة المقومة الاموال لان النجوم يشعج الغائب ومعنى الخبر تحقق في الاموال دون النفوس
 اذ من شرطه المالك هو في المال لا في النفس والنفوس ملحة بها والعصمة المقومة في الاموال
 بالاحراز بالدليل لان المقوم ينشأ عن خطو المحل والخطو لما يثبت اذا كان ممنوعا عن الاخذ
 فما فصل اليه لا يدرك بلا عوارض ومدافع لا يكون خطرا كالدار والتراب فلا في النفوس
 الا انا علمنا المقوم بالاحراز بمنعة المسلمين واستطاعنا حكم الاحراز بمنعة اهل الحرب لان الشرح
 سلطانا على ابطالها واذ اثبت ان المقوم بالاحراز بدراهم ولم يوجد هنا فلا يضمن واما الاسلام
 فلا يوثق في افادة العصمة المقومة لان الدين وضع لكتساب الآخرة لا لكتساب الدنيا والمرد
 والمستامر في دارنا من دارهم حكمه بعد الرجوع اليها والحديث يدل على استنفادة العصمة
 وبه نقول ولانه قال لا تخفها وترك بجره اليها من حقا وقيل المارد اذا ان عندنا دار الاسلام
 ودار الحرب وعند الدار واحدة في الاحكام لان الدنيا واحدة والبلاد احرارها فلا يتغير
 احكامها ولنا ان المارد بدار الاسلام بلاد تحرك فيه احكام المسلمين ويكون تحت قهر
 ودار الحرب بلاد تحرك فيها امر عظيم ويكون تحت قهر وقد تغير اسمان وضعا فتغير احكام
 حكماء على هذا الاصل مسايل منها هذه ومنها حقوق المرد اليهم محل كونه في ارضه وعقود مدبر
 وامر وله وانسأخ اجاراته ووقوع الفرقة بينا بين الدين ووجوب الفدية من نكاح دار الحرب
 واستحقاق سهم المرد في اذاجا ودار الحرب فادرسا ثم نفق فرسه وقاتل احملا وعدم جواز
 القسمة في دارهم ومشاركة المذبح وثبوت الارث والزام الولد عند اخلا قاله والله اعلم
 حريه دخل لينا مستامنا ثم يكتل ان يعين في دارنا سنة ويؤثره الامام

فصل

المؤمنة
المقومة

ان قسمت تمام السنة وضعت عليك الجزية والاصل ان الجزية لا يمكن اقلية دائمة في دارنا الا باسرتنا
او جنة لانه يصير غنائم فيطرح على عورات المسلمين ويبي الخزانة دارهم ويمكن في الاقامة اليسيرة
لان في معناه قطع الميرة وسد باب التجارات والاعمال فيؤدى الى الاضرار بالمسلمين والفاساد بينها
مدة تجب بها الجزية وهي السنة حتى اقضى الاوقات فلا يوقته زيادة على السنة ثم ان وضع بعد قتاله
الامام قبل تمام السنة التي وطنه فلا يسبيل عليه وان مكث سنة فهو ذمي لانه صار ملتزما بالجزية
باقامة سنة بعد تقدم الامام اليه وللامام ان يوقت في ذلك ما دون السنة فادنى الاوقات
غير مقرر بل هو موكول الى ايام الاله لا ينبغي له ان يرهقه على وجه يتضرر به فاذا مكث ما شاء جعله
ذميا واستأنف عليه الجزية يحول بعد الا ان يكون شرط عليه انه ان مكث سنة اخذ منه الجزية
في اخذ حاشته حينئذ لا يترك بعد ان يرجع الى دار الجزية لان عند ذلك خلف عن الاسلام
فلا يمكن من نقضها وان دخل حربي دارنا بامان واشترى ارض خارجا فافاض عليه الخراج
الى وطن حصار ذميا لانه اذا وطف عليه فقد لزمه حكم يتعلق بالمقام في دارنا فصار ذميا ضروريا
ولا يصح ذميا محرا الشرا بخران يشترط التجارة فاذا لزمه خراج الارض تلتزمه الجزية
بعد سنة مستقلة يصير ذميا بغير ذم الخراج فتعتبر المدّة من وقت وجوبه وان دخلت
حربيّة دارنا بامان فزوجت ذميا صارت ذمية وان دخل حربي دارنا بامان فزوج ذمية
ثم يصير ذميا لان المرأة تابعة للرجل في السكنى حتى كان له ان يسكنها حيث شاء وتصور مقبلة باقامة
تقصير راحية بالمقام في دارنا فتصير ذمية والرجل لا يتبعها في السكنى بل يملك عكس ما ذكرنا فلم يصير
ذميا فلو دخل حربي دارنا بامان ثم عاد الى دار الحرب ترك ذمية عند مسلم او ذمي او ذميا
في ذمنا فقد صار ذميا مباحا بالعود لبطان مانه وما في دار الاسلام من طاله على حقل فان اشترى
او طهر على الدية فقتل سقطت ديونته ولا تصير ذميا للغانين لان ذمي ما يملك حقل واستيلا
وذا لا يتصور في الدين لانه ليس بمالك حقيقة بل هو عبادة عن جوب عليك المال فلم يكن الاستيلاء
على ماله استيلاء عليه وانما سقطت لان ذمي عليه لا يكون الا بواسطة المطالبة وقد يطرح المطالبة
وما لكمة الدين اذا لم يبق ملوكا له حصار ملكا لمن عليه لان يد اسبق اليه من يد غيره ومن عليه الدين
اذا ملك الدين سقط عن ذمته وصارت الذمية ذميا لان يد المودع كيدك وما في يدك من المال
صار ذميا للغانين بغير نفسه فكذا ما في يد مودعه وعن ابن يوسف رحمه الله ان الذمي ذمي تصير
ملوكة للمودع لان يدك بها اسبق من يدها اخر وان قتل لم يظفر على الدية اوقات فالفرق في الذمية

بغير ذم

الذمي

لورثته لانه يصير مضمونا فلما ائله ولما بقي حكم الامان في المار وجب ردّه على ورثته بعد وفاته
كما ورد عليه في طيوته وان دخل حربي دارنا بامان فاحد مسلم فهو في جماعة المسلمين
وعند ما هو ملزم اخذ لانه مباح سبقت يده اليه فاختص ملكه كلواخذ في دار الحرب واخرجه
وله ان نواحي دار الاسلام تحت يد اقام المسلمين ويده بد جماعة المسلمين فهو داخل دار السلام
صار في يد المسلمين حكمه في اخذ بولذ ذلك فاما استوى على ما ثبت فيه حق المسلمين فلا يختص
كلواستوى على بيت المال ولو اسلم ضمانه اخذ مسلم فهو في عند وقوعه في ايديهم قبل الاسلام
وعند ما هو حر لاسلامه قبل الاسلام وان دخل حربي دارنا بامان وله امرأة في دار الحرب
واولاد صغار وكبار ومال وودع بعضه ذميا وبعضه حربيما وبعضه مسلما فاسلم ضمانه
ظنوا المسلمون على الدية فذلك كله في امة الملة واولاده الكبار فلا هم ذميون لا يتقنون وكذا
ما في بطننا لانه يتبعنا ذميا وحريّة واما اولاده الصغار فلان الصغير لما يصير مسلما باسلام
ابيه بقاء اذا كان في يد وخت ولا يبره وتباين الدارين حقيقة وحكم لقطع التبعية فلم يصير ذميا
مسلمين باسلامه بقاء واما الوديع فلان عصمة المال انما يثبت لعصمة الملك التبعية انما يثبت
بقيام يد المالك عليه ويد انقطعت عما تركه في دار الحرب حقيقة وحكم فلم يثبت التبعية فان قيل
يد المودع كيد المودع وكانت تلك الاموال في يده حكمه فيكون مضمومة قلنا نعم ولكنها ليست
بحريّة بل ذميا فلم يصير مضمومة وان اسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فاولاده الصغار
احل ومسلمون باسلام ابيهم بقاء لانهم كانوا تحت ولايته وقت اسلامه ولم يوجد حينئذ ما
يمنع التبعية وهو تباين الدارين وكل مال اودع مسلما او ذميا فهو له لانه في يد مباحة فكان
في يده وما سوى ذلك في امة الملة واولاده الكبار فلما سبق اما المال الذي في يد حربي فلا
لم يصير مضموما لان يده ليست محترمة ومن قتل مسلما خطا الا وثى له او قتل حربيما دخل
دارنا بامان فاسلم او قتل لقيط فالدية على عاقلته ياخذها الامام وعليه الكفارة اما وجوب
الدية والكفارة فلعصمة ذميه بسلامه وداره ولكن هذه دية لا يستحقها احد من الاولياء فيكون
لبيت المال وان كان على الغيب القصاص لان المقتول مضموم والوحي معلوم وهو الامام بقاء عن
العوام قال عليه السلام السلطان وحي من لا وثى له وقال ابو يوسف رحمه الله في مسألة اللقيط
لا يختص لاحتمال جود الوحي وحي الام او غيرهما فلو اوجبت للعامة لا وجبت للفرق بينهما
ان الجمل لا يصلح ذميا فصاذا كالعديم وكوعدم الوحي اصله لان القود العامة كذا صا وله اخذ الدية

الى بطريق الصلح والتراضي لأن موجب العدل القود علينا وهذا لأن نتفهم في اخذ الدية اعظم منه
 في استيفاء القود وليس له ان يعفو لأن القضاء العامة ولا بد نظرية وليس للعدل عنهم نظر
 لهم فلا يستطعون حقهم بل دعوى يؤذونهم **فصل** الأصل ان الدار ذليل ظاهر الكون
 من فيها من اهلها والسبب اقوى من المكان والبيتة اقوى من الكل اذا استتب حصة قومها كما رامهم
 فادعواهم من اجل الاسلام او من اجل الذمة وانهم اخذوا في دار الاسلام وقالت البرية منهم من
 اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب فلقولهم لا سائر لانهم انكروا بشوق ايديهم على انفسهم والظاهر
 يشهد لهم في خلاف وقع في دارنا وان قالوا اخذنا في دار الحرب ولكن نحن من اهل الاسلام
 او الذمة ودخلنا دار الحرب مستأمنين للتجارة او للزيارة او كذا اشياء في ايديهم لا يقبل قولهم
 ويستقر لان المكان ذليل ظاهر الا يترك ان اللبث اذا وجد في المسجد يكون مسلما واذا وجد
 في بيعة او كنيسة تكون كافرا الا اذا وجد فيهم علامات الاسلام كالحتان والحضاب وقصر الشارب
 وقراءة القرآن والفتنة وادعوا اسلاما فبندفع عنهم الاسر وكذا اذا وجدت في سبي في دارهم
 بعد الظهور الا يترك ان البيت اذا وجد في بيعة او كنيسة وفيه شيء من هذه العلامات يكون مسلما
 ويصل عليه والاصل فيه قوله تعالى تفرقهم بسيماهم في وجوههم من اثر السجود ان
 كان يقصده قد من قبل الآية ولا يقبل شهادة بعض البرية عليهم لانها شهادة لنفسه لا يثبت
 في العينة حتى يقبل شهادة التجار لعدم الشك في ذكره السيد الكبير قبل اختلاف الجواب لاختلاف
 الوضع فالوضع لم في جند عظيم وكانت شركة عامة فلا يتبع القول كشهادة الفقير بين البيت المال
 والوضع هنا في البرية وهذه شركة خاصة فثبت القول ولا شهادة اهل الذمة لهم لاننا شهادة
 على المسلمين ومن البرية كفار دخلوا دارنا مغربين فزناهم فدخلوا قرية اهل الذمة واشتبهوا
 فن ادعى انه ذمي يقبل قوله نظرا الى المكان حتى يظهر خلافه ولو سأل اهل جند من المسلمين
 ان يزولهم على حكم الله فلا يترجمهم على حكم الله وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز ذلك لان حكم الله تعالى
 ماقت من الشهادة في الكفار وهو معلوم فجاز ان يزولهم على ذلك وجه ظاهر الرواية انه عليه السلام
 بعث سارية فقال لهم اذا حضرتم قوما من الكفار فسألوكم ان تزولهم على حكم الله فلا تزولهم فقلتم
 لا ندر ونما حكم الله فيهم ولكن انزولهم على حكمهم فان اخطأ الامام وانزلهم على حكم الله تعالى
 دعاهم الى الاسلام لان حكم الله تعالى فان اسلموا فمأمنهم وامنهم وامنهم وامنهم وامنهم وامنهم
 واذا ضيقهم عشيبة وان ابوا جعلوا ذمة لانه حكم الله وان ابوا قبول الذمة وسئلوا ان يلقوا ايمانهم

لم يفر

لم يفعل لان ردتهم الى ما امنهم ليصير واحدنا علينا ليس من حكم الله تعالى وعن ابي يوسف رحمه الله
 له ان يقتلهم ويسترقهم ان شاء او يتركهم احرا ذمة للمسلمين لان ذلك حكم الله في الكفار
 وجه الظاهر ان الرواية وردت في كافر اخرج عن منقته قتل ولم يوجد وان نزلوا على
 حكم فلان صح فان حكم فيهم بقتل وسبي وذمة جاز حكمه لما روي ان بني قريظة نزلوا
 على حكم سعد بن عباد فقال سعد رضي الله عنه اري ان يقتل رجائهم ويسبي نساءهم وذرايتهم
 فقال عليه السلام لقد حكمت بما حكم الله تعالى من فوق سبعة اربعة ولا تعين ما حكم به سعد
 وان استصوبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحتمال ذلك الوجه هو المتعين في حق اذليل
 القوم لتقصيرهم العهد وايديهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يتعين ذلك في حق غيرهم وان حكم بردهم
 الى دار الحرب يبطل لانه خلاف حكم الشرع فان حكم بسبي او قتل بعد حكم بردهم الى دار الحرب
 لم يحكم حكمه استحسانا وحاذا قياسا لان الحكم الاول لما لم يحكم به ثم يحكم به واذا عاد الى الصواب
 وجب ان يحوطوا لكل ذم ولا يتبع شيء بالنسبة فباعتبار خمسة ثم باعته بالنسبة صح البيع الثاني
 فلا يخرج من الوكالة بالبيع الاول وجه الاستحسان ان حكمه تضمن شيئا اخر ما يوافق حكم الشرع
 وهو ابطال القتل والسبي والثاني مخالف حكم الشرع وهو الرد الى ما امنهم فبطل ما يخالف والصح
 ما يوافق وينتج به الحكومة فلم يحكم به بعد ذلك بقتل او سبي وان مات الحكم قبل ان يحكم لم يقتل
 الحكومة فيهم كما حكم في الذين نزلوا على حكم الله تعالى لاشياء الاخر فيهم فصا ذكوا نزلوا على حكم الله
 وان نزلوا على حكم فلان علمهم انهم يحكم بسبي ابلقوا ما امنهم وعلمهم ان حكم بردهم الى ما امنهم انصوا
 حكمه جاز لهم لانهم نزلوا على امان يتبدل فيقول الله تعالى وان احدا من المسلمين استجارك فاجز الآء
 وكونه ان حكم بردهم لانه فيه اعادة الكفر علينا وان قتلوا رهنا لا يقتل رهنهم وان وقع الصلح
 على احد الفريقين ان يقتل الرهن قدم الرهن الآخر مباح لان رهنهم وقع في ايدينا بامان ولم يوجد
 لفساينة والغدر من الرهن وجعلهم ذمة لتعود ردتهم اما يردون بشرط ردتهم رهنا وقد فات
 الشرط ففات الرد والله اعلم

باب العشر والخروج

ارض العرب كلها عشيرة ويح ما يبرح من موت ابي اقصي اليمن في الطوك اما في العرس من دمل يدين
 الى منتجع الساق وحيض الحجاز ونمامة واليمن وحلة وطايف والبرية الى البادية لان النبي صلى الله عليه وسلم
 والخلفاء الراشدين لم ياتوا اخذوا الخراج من ارض العرب لان شرط وضع الخراج نزل اهلها

على الكفر ولا يقبل من مشركي العرب الا الاسلام او السيف لقوله عليه السلام لا يجتمع دينان في جزيرة
العرب فلم يجز وضع الخراج في اراضيهم فيكون عشيرة وكل ارض مسلم اهلها او فقت عنق وتسمى القارة
ففي عشيرة الحاجة التي ابتداء التوظيف على المسلم والعشيرة التي فيه معنى العباد حتى يصر صنادق
المداقات وارفق لانه اخف من الخراج لتقلته بحسبته الخارج والخراج يتعلق بالتمكن منه والسواد
خارجية وهو من الغنم في عبثه حلوان ومن الخيل ابي عبادان لان عمر بن الخطاب عن جني فخر السواد
وظف علينا الخراج فخص من العصابة وكذا عمر بن الخطاب عن جني فخر السواد وكذا العصابة
اجمعوا على وضع الخراج على الشام وارض السواد فملوكه لاهلها لجهت بيعهم لها وتقرهم فيها لان معنى
تقرهم عندهم اهلها عليها البقاؤها على ملكهم وكل ارض فقت عنق فاقطع اهلها عليها او صوخ مع اهلها
في خراجية الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر والخراج البقي فيه معنى العقوبة والقياس
في ارض مكة ان تكون خراجية لانها فقت عنق لانه عليه السلام لم يوظف عليها الخراج وتقر لها
لاهلها وكذا ارق على العرب فكذا الخراج على اراضيهم وفي الخراج الصغير كل ارض فقت عنق
فوصل اليها ما لا ينار في ارض خراج وما لم يصل اليها ما لا ينار واستقر في منها غير عشيرة
لان سبب العشر الاصل لتأمية فيجب المنق من العشر او ما الخراج ومن احيا مواتا في عتباته يوسف
محبته بقربها فان كانت بقرب الاراضي العشيرة في عشيرة وان كانت بقرب الاراضي الحجازية
ففي خراجية والبصرة عند عشيرة وان كانت بقرب ارض الخراج لكنه ترك القياس باجماع الصحابة
فانهم وضعوا عليها العشر وهذا لان ما يقرب الى الشيء له حكمه فاقرب من القرية ليس لاخذ
احياؤه حتى اهلها والمراحم فيها وداره وقال محمد بن جهم ان احياها بالاء الساء او عين استنبطها
او يبرحها او ما الفرات ودجلة ويحوي والافهار العظام التي لا يملكها احد في عشيرة وان
احياها ناء نهر خرقها الاعاجم كمن الملك وفرد في خراجية لان الخراج لا يوظف على المسلم
ابتداء الا بالزراعة فاذا ساق الى ارضه ما الخراج فهو مستندم الخراج فيلزمه والا لا اذ
الموتة في غير المنصوص عليه يدوم الماء فهو سبب الماء اما مقدار الخراج ففي كل جريب يصل للزرع
صاع ودرهم وفي جريب الكرم المتصل بالبحر المتصل عشرة دراهم وفي جريب الرطبة خمسة دراهم
وهو المنقول عن عمر بن الخطاب عنه فانه لما فتح سواد العراق بعث عثمان بن حنيف وحذيفة
العماني ليمسح السواد ويوظف الخراج فوظف على جريب يصل الكرم عشرة دراهم وعلى كل جريب
يصل للرطبة خمسة دراهم وعلى كل جريب يصل للزرع قيل فلما رجعوا اجابوا بذلك قال لهما

الخارج م

بالاستماع م

له

اعلكما حلتما لا تطيق ما لا ولوزدنا لاطاقت قيل بلغ ذلك ستا وثلاثين الف جريب وكان
ذلك محض من المحاجة رضي الله عنهم بلا انكار منهم كل محل الاجماع ولان المون متفاوتة
فالمرار على الزمامونة والكرم اخفا والرحاب بيها والوظيفة متفاوتة متفاوتة فاقولوا
فيما سقتهم الساء العشر وفيما سقي بعرب ودالية نصفه والجريب اسم لستين ذراعا في ستر
ذراعا يدان على الملك هو سبع قبضات وقيل هذا حكاية عن جريهم في اراضيهم وليس يتدبر
لازم في الااضي كل ما يد جريب الااضي فختلف باختلاف البلدان فيقدر في كل بلد متواف
اهله والمراد بالقياس العناج وهو ثمانية ارباع الى اربعة امانا خلافا لاني يوسف رحمه الله
وهو يكون من الخطة لذي في كتاب العشر الخراج وذكر في موضع آخر منه ويكون هذا القياس ايزر
في ذلك الارض هو العجم وما سوى ذلك من الاصناف كالن عفران والبستان وغيرهما وضع
عليها بحسب الطاقة لان عمر رضي الله عنه اعتبر الطاقة في ذلك لما روي في تفسيرها في النسخ
فيه توظيف في الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخراج لانها طفرنا بهم وسعنا ان نقتلهم
ونقسم اموالهم فاذا قاطعناهم كان التخصيف عين الانصاف ولا يراذ عليه لان لاكثر حكم الكل
وذا ما لا يطاق والبستان كل ارض تخططها حايطة وفيها نخيل منزقة واشجار يمكن الزراعة
ما يزر الاشجار فان كانت الاشجار ملتقة لا يمكن زراعة ارضها في كرم وفي ديارنا وضعوا في
الارض كل ما من الدرامم وترك كذلك لان التقدير يكون يكون بقدر الطاقة فلا يملكه من
اي جنس كان فان لم تقط ما وضع عليها بان قل ريعنا نصم الامام الى ما تطيق والنفق
عند قلة الريع عن وظيفة عمر رضي الله عنه جازن اجلا الى قوله لوزدنا لاطاقت وهذا
جواز النقصان واما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الارض تطيق الزيادة بان كثر ريعها
هل يجوز في الارض التي صدر التوظيف فيها من عمر من ايام بنيل وظيفة عمر رضي الله عنه لم يجز
اجماعا اما اذا اراد الامام توظيف خراج على ارض ابتداء وراذ على وظيفة عمر رضي الله عنه فخذ
محمد رحمه الله فخذ لان الوظيفة مقدرة بالطاقة حتى لو قلت الطاقة تنقص فاذا ارادت الطاقة
وجب ان يراذ اعتبار الزيادة بالنقصان وعند ابي حنيفة راحة الله ورفاهة عن ابي يوسف
لا يجوز وهو العجم لان عمر لم يزد لما اخبره بزيادة الطاقة وان غلب على ارض الخراج
الماء او انقطع عنها او اصاب الزرع آفة فلا خراج عليه اما في الغنم الاكثر فلفوا في النار
القول يري لان المعبر في الخراج التمكن من الزراعة في كل الحول وكونه نائما في كل الحول شرط

ان يستر قومه

الخارج

واما في الفصل الثالث فانه اذا وجد الأصل الذي كان التمكن قايما متاممه سقط اعتبار
 الخلف وتعلق الحكم بالأصل فاذا امكن تعلق ما تعلق به وصار كالعش في هذه الحالة فسلم سداد
 الخارج وبطلان هلاكه وان عطلنا صاحبنا فعليه الخراج لوجود التمكن وهو الذي توكف
 الزرع مع إمكان تحصيله قالوا من اعتقل في أحسن الأرضين من غير غدر فعليه خراج الأعيان
 كمن له أرض في عوفان وزرع لجوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقلع وزرع
 لجوب فعليه خراج الكرم لانه مضاعف للزيادة وهذا شيء يعلم ولا ينبغي به كيلا تطلع الظلمة في
 احوال الناس فان قيل لو طعوا كان طعمهم في مطع لكونه واجبا قلنا اراد به لو امتينا به لادعت
 كل حاكم في كل أرض ان هذا أرض يزرع الزعفران فيها قبله فيأخذ منه خراج الزعفران وهذا
 طمع منهم في غير مطع فيكون ظلما ومن أسلم من أهل أرض الخراج أخذ منه الخراج لان الخراج مونة
 فيه معنى العقوبة فلا يجب ابتداء على المسلم بالشك ولا يسقط انتهاء بالشك فيجوز ان يشترى المسلم
 أرض الخراج من الذي يزرع فيها الخراج لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يشترون أراضي
 الخراج ويودون خراجها ولا عيش في الخراج وقال الشافعي رحمه الله يجمع بينها
 لاختلافها فانما فاحدها مونة فيه معنى العباداة والآخر مونة فيه معنى العقوبة ومختلفا فخراج
 في الدمة والعش في الخارج وسببا فنسب العش الأرض النامية بحقيقة الخراج وسبب الخراج
 الأرض النامية بالتمكن فلا ينافيان ولنا قوله عليه السلام لا يجمع عيش وخراج في أرض مسلم
 واجماع الأمة فلم يجمع بينها أحد من أئمة العدل في الجور ولأن العش تجب في أرض أسلم أهلها
 طوعا او فحمت عنوة وسميت من الغائبين والخراج في أرض فحمت عنوة واقتراها أهلها او
 صرع مع أهلها ولا يجمع الوصفان في أرض واحدة وسببها واحدة وهو الأرض النامية و
 ولهذا أيضا فان إلى الأرض الاضافة تدل على السببية وعلى هذا الخلاف الزكاة مع أحد ما
 حتى لو اشترى أرض عشر أخرج للتجارة فيها العش والخراج دون زكاة التجار عندنا
 لان الواجب من الله تعالى متعلق بالأرض كمن كوة فلا يجمعان كالأجرب زكاة السائبة والتجارة
 باعتبار مال واحد ثم العش والخراج متكررا في السنة وان استغلنا صاحبنا مرات لان
 عمر رضي الله عنه ما أخذ الخراج من أهل الزكاة في السنة الآمرة ولأن البيع يكون في الأعم مرة فيستفي
 الحكم على الغائب بخلاف العش لانه لا يكون عش الا بوجوده في كل خارج

باب الجزية

عن ثابته بالكتاب هو قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والسنة وهو ما روي
 انه عليه السلام أخذ الجزية من مجوس مجي وقد طعن بعض المحققين حيث قالوا كيف يجوز تقدير الكفار
 على الشك ببال ولو جاز ذلك لجاز تقدير الذم ببال يؤخذ منه والجواب انه دعاء الى الدين أحسن
 الوجوه لانه بعد الدمة يسكن في المسلمين ويترك محاسن الدين فرما يسأل مخ ان فيه دفع
 شر بماله والجزية على ضيق حرة تؤخذ عليهم بصلح وتراض فيستدل بحسب ما يتبع عليه الاتفاق
 صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى خان على الف وماني حلة ولأن الواجب هو الرضا فلا يجوز
 العدول الى غير ما وقع عليه الاتفاق وجزية بتد الإمام وضعها اذا غلب على الكفار وأقت منهم
 على الملأكم فيضع على الفقير التي عشر درهما في كل سنة يأخذ منه في كل شهر درهما وعلى وسط الحال
 أربعة وعشرون في كل شهر درهما وعلى الغني الظاهر الغني في كل سنة ثمانية وأربعين درهما في كل
 أربعة دراهم وقال الشافعي رحمه الله يضع على كل عالم دينارا او ما يعادل الدينار ويستوى فيه
 الغني والفقير لقوله عليه السلام لعاد رضي الله عنه حين بعثه الى اليمن فخذ من كل عالم وحالة دينارا
 او عدله معا فمن غير فضل والحال المحتل الى البالغ وعدل الشيء مثله من خلاف جنسه الى مثله بوجا
 ولأننا جئ بسبب حق الملأ ولهذا لا يجب على المرأة والعبيد لان دمه لم يكن بها حقا والغني والفقير
 في هذا السبب سواء ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه فانه وضع الجزية على رؤس الرجال التي عشر درهما
 وأربعة وعشرين وثمانية وأربعين ومثله عن الحسن في التمسك من وجبة أحد ما ان نصب القادر
 بالمال لا يكون فذلك ما اعتد البناء من النبي عليه السلام والثاني انه قل في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم
 ومشورة منهم ولم يرد عليه أحد فصار إجماعا ولا نقا وجبت خلفا عن النضر التي قامت بالصلح
 على الكفر لأن من هو من دار الاسلام فعليه القيام بنصرة الدار وابدانهم لا يضر لها ملهم الى أهل الدار
 العادية فيسوسون علينا أمر الحرب فيؤخذ منه المال الى الجزية خلفا عن النضر ان لو كانوا
 مسلمين لم يصرنا في الغزاة الذين يؤمنون بنصرة الدار فيختلف اختلاف حالهم في الفقر والغنى اعتبارا
 بأصل النضر فالغني لو كان مسلما ينصر الدار واجلا ووسط الحال ينصرها رابعا واجلا والغائب
 في الغنى يركب ويترك علامة فاما كان خلفا عن النضر يتفاوتت الحال ايضا وحديث
 معاذ في مال كان الصلح وقع عليه دون الجزية الآتية انه ذكر المرأة والجزية لا يجب على النساء
 إجماعا وحب الجزية في أول كل سنة على كفاي ومجوس ووثني على ان الجزية تجب عندنا في ابتداء
 الخول عند الشافعي في آخر لانه حق مال لا يترك والابتكار والخول لا يجب الا بعد معنى الخول كمن كوة

ولنا الفاء وجبت بلا عن المضرة وحي في المستقبل وقوع الغلبة عن الماضي فتعد الجاهل الجاهل
مغنى لقول فوجب في أوله وحي على أهل الكتاب سواء كانوا من العرب ومن الأمم وأصله قوله تعالى
فأولوا الذين لا يؤمنون بالله الآية ولم يفصل بين الظاهر والمضمر في العرب ومصلحة النبي صلى الله عليه وسلم
أهل الجحان ومنهم نصارى العرب على الفداء في حلة وطلب عن رضى الله عنه الجزية من بني تغلب ومنهم
نصارى العرب لأن في كفرهم ضرب خفة بسبب الكتاب فتعذر بهم بالجزية والمجوس لأنهم على السلام
أهل الجزية من مجوسهم وعبد الأوثان من الأمم وفيه خلاف الشافعي له قوله تعالى فأولوا
المشركين حيث وجدتموهم وغيرهم من الآيات وخص أهل الكتاب والمجوس بالسنة فتى وزادهم
فخت النص من العامة ولنا أن عمر رضي الله عنه ضرب الجزية على سواد العراق ولأنه لما جاز استقامهم
بالاجماع جاز ضرب الجزية عليهم لأنهم معقدان معنى فالتعذر يصير متادارا كالذي ونفعه يعود
إلى إدارة الجزية تعود إلى إدارة فأن ظهروا عليهم قبل أن يعطوهم من كسبائهم ونسأوهم
وصبيانهم في لانه لما جاز تقربهم على الكفا بالجزية صح تعذر بضرب الجزية لما قلنا لا على وتنت
عنه وقت تد صبيح امرأة وعبد ومكاتب وزحف وعمى وفقير غير معتمد وأهل الجاهل الناس
أى لا توضع الجزية على عبد الأوثان من العرب وعند الشافعي رحمه الله يستقر أن الاسترقاق
اتلاف حكما وقد جاز اتلافه حينئذ فصح اتلافه حكما ولنا قوله تعالى فأولواهم أو يسلموه أى
إلى أن يسلموا والآية نزلت في عبد الأوثان من العرب وروى أن ابن عباس رضي الله عنهما قال
أنه عليه السلام قال لا يقبل من مشرك العرب إلا الإسلام أو السيف وقال عليه السلام لا رفق على عرقت
ولأن كفرهم ازداد غلظا فالنبي عليه السلام كان منهم سببا وكانوا أهل الناس باتباعهم والقيام
بمنصرتهم والذبت عنه والفرار من قبلهم فكانوا يعرفونهم مغانبه وأعلم ببلاغته وأعجازه
وكانت الحجية أيامهم الزم ولا على المرتدين لأنهم ما نالوا التشفيع في الإسلام وتخلوا بالدين للدين
ووقفوا على أسننه فالواجب عليهم التثبيت والمثابرة عليه فلما أبداه وراهم من غلظت حياتهم
ولا تبطل من كفرهم إلا الإسلام أو السيف زيادة في العقوبة لزيادة جرمهم وإن ظهروا عليهم
ففسأوهم وصبيانهم في لانه عليه السلام سبى ذرية وطاسر وهوازن واسترققوا بكم رضى الله عنه
نسأ بنى حسنة وصبيانهم لما ارتدوا وقسمهم بين الغائبين حتى فتح فيهم على رضى الله عنه الحقيقة
فولد منها محمد بن الحنفية رضى الله عنه ومن لم يسلم من جهالهم قتل الحارث ولا على الصبي والمرأة لأننا
خلف عن النصرة التي فأت بالاضرار على الكفر ونصرة القتال بتقدير الإسلام على الرجال دون النساء

والصبيان

والصبيان ولأننا جبت في حقهم عقوبة كالقتل لما يقتل الرجال دون النساء والصبيان
حين كانوا جبريين فلما حكم الجزية بعد عقد الذمة ولا على الملوك والمكاتب والمذنبين والولد
لأننا جبت خلفا عن النصرة والملوك لا يجب عليهم النصرة بالقتال لو كان مسلما لا يلزمه ما هو
خلف عنها ولا يودون عنهم مواليهم لأنهم لم يلزموا زيادة الجزية بالغنى بسبب هو لا رفق وجبت
عليهم جزية ثانية نصارا جها فالمواليهم ولا على ذمهم وأعمى ومفلوج وشيخ كبير لما قلنا وعن الشافعي
أنها يجب إذا كان ذمها لانه يقتل في الحلة بأن كان له رأى ولا على فقير غير معتمد خلافا للشافعي
لإطلاق حديث معاذ ولنا أن عثمان رضى الله عنه لم يوظفها على فقير غير معتمد لمحض من الحماية
فحل محل الاجماع ولأن الجزية مال يؤخذ منه ولا مال له بل معان للمال فكيف حله ما لا يطيق
ومر به محمول على المعتدل لا على الرعيان الذين هم الطون الناس لانه لا يجوز قتله إذا لم يخطوا
الناس والجزية في حقهم بدل عن القتال وذكر محمد رحمه الله عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه يوضع
عليهم إذا كانوا يندرون على العمل لانه المضيق للقدرة نصارا كما لو عطل رخصا حجة ولا بد من
أن يكون المعتل صحيا وليكن يصحته في المثل لول لأن الحكم الكفر وتسقط الجزية بالإسلام وموت
كافر وتكر والجزية إلى لو أسلم من عليه الجزية قبل أن تؤخذ منه تسقط عنه وعند الشافعي
أن أسلم بعد كل السنة لم تسقط عنه وإن أسلم قبل كل السنة فله وجهان وإن مات كافرا
بعد معنى السنة أو نصف السنة لا يستوفى من تركته عندنا وعندنا يستوفى له إنا عوض
عن العصمة عن القتال إذا حصل الوصية بالإسلام كورديه الحديث والذي يحسم دمه بغير الإسلام
بما التزم من المال للمسلمين وعن السكفي فانه لما أراد سكنى دارنا لم يكن الأيمان وقد وصل إليه العوض
فلا يستقط عنه العوض بعارض الإسلام أو الموت كالأستباح دارا سنة بكذا وسكننا فأسلم
لا تسقط عنه الأجرة وصار كما لا تسقط عنه الأجرة وكما لو صالح عن دم العمد مال ثم أسلم لا تمنع
استيفاءه عنه به لحصول الحق به فيما معنى ولنا قوله عليه السلام لا جزية على مسلم فقد نقضنا ما أطلقنا
فيصغى فيما ابتداء وبقا ولأننا عقوبة وجبت على الكفر فلا يستوفى بعد الإسلام والموت
كالقتل وهذا لأننا خلف عن القتال والقتل عقوبة فلما كان خلفا عنه ولأننا شيع جزية
وحي في لانه واحد وهو يطلق على المؤوبة والعقوبة بمقابلة الطاعة والعصية وهذه
ليست مؤوبة فيستوفى عقوبة ولما استوفى بطريق المذلة والصغار وفي المغرأ شأن إليه
حيث جعله ذلهم عند الاعطاء فيكون اضرا ظاهرا وهو المعنى في العقوبة وحي تسحق بالجناية

صارم

ولا جناية اعظم من الكفر عقوبة الكفر في الدنيا لا يكون الا لدفع شره وقد صار مدفوعا
بالاسلام او الموت فيسقط كالقتل ولا نأخذ خلف عن النص لما مر وبالا سلام قد روي على
الاصول فيسقط الخلف وبالموت عن الاصل فلا يجب اذ شرطه تصور الاصل والعصمة
ثابتة بالادمية لا يقبل الجزئية لما مر والذي يسكن ملك نفسه وبعده الذمة صارت
الدار داره فلا وجه لاجاب عوض العصمة والسكنى وتسقط بالتكرار الى ان امرت على
الذي تسون تداخلت ولم يجب الاجزية واحدة باعتبار السنة التي يستوفونها وقال ابو يوسف
ومحمد والشافعي رحمهم الله فبالحجيات كلها لا نأخذ خارج الراس فيتضاعف بتضاعف السنين
ولا تداخل كخارج الارض ولا نأخذ عوض الاعراض اذا اجتمعت لا تداخل لانها في الذمة
وهذا لانه ما بقي حيا مصر على كفر واستيفاءه من الوجه الذي وجب ممكن بخلاف ما بعد
اسلامه لتعدد استيفائها من الوجه الذي وجب ان لاخذ الجزئية بطريق الصغار
لما مر وبعد الاسلام لا يمكن استيفاءها منهم بطريق الصغار لان الموت يوقفها يمانية فاذا
تعدد استيفاءه من الوجه الذي وجب امتنع الاستيفاء لانه لا يجوز ان يستوفي غير الواجب
وانما يتحقق استيفاء الواجب اذا استوفى بصفة وجبت ولا في حصة رحمه الله انما عقوبة
وجبت على الكفر لما مر ولهذا لا يقبل منه فوجب على يد يائيه في اصح الروايات بل يكلف ان ياتي
بما بنفسه فيدعي قايما والفا بصر منه قاعد وفي رواية ياخذ بجليه فينزهه عزرا ويؤكل له
اعط الجزية ياذى والعقوبات على الفلوس اذا اجتمعت من جنس واحد تداخلت كالحدود
الا ترى ان كفارت الاوطار تداخل وان كانت عبادات لان حصة العقوبة فيها مقبلة
فانما يجب تمام حق الله تعالى حتى تسقط بالسببة فالجزية التي لا عبادة فيها بوجه وهي عقوبة
محضة اوتى ولانها وجبت بدلا عن القتل في حقهم وعن النص في حقنا كما مر اياها ما كان يسقط
اذا اجتمعت اما باعتبار الاول لان القتل لما يستوفى لمجاردة قايمة في الحال لا لمجاردة مضت
واما باعتبار الثاني فلان النص تكون في المستقبل فاما الماضي فقد وقوت الغنية عنه وخارج
الارض قيل على هذا الخلاف وقيل لا تداخل فيه اتفاقا لانه يجب مؤنه الارض قايما مقام العشر
والعشر يتضاعف فكذلك هذا ولهذا لا يجتمعان وذكر في الجاه الصغير ومن لم يؤخذ منه خارج
واسمه حتى مضت السنة وجاءت سنة اخرى لم يؤخذ عند اني حبيبة وقال ابو خديجة
بعض المشايخ على المضي بمجاز الملازمة بينها قال بعض المشايخ الوجوب بأخر السنة فلا بد من المضي

بالحج

ليتحقق الاجماع ويتداخل والاصح ان الوجوب عندنا في ابتداء الخول وان لم يجرى على حقيقته فتحقق
الاجماع بحجده المحقق **فصل** ليس للامام ان يحول الخراج الموقوف وضوما وظنه عمر
على خارج المقاسمة وهو اخذ بعض الخراج نصفنا الا برضنا اهله لان فيه نقص العبد
وهو حرام فان فعله جرم فعزل وذوق آخر يرى خلافه ان كانوا قوما قبلوا الذمة طوعا
ابطل الثاني حكم الاول لانهم قبلوا الذمة بشرط فوجب مراعاته ولا يصح تغييره وان كانوا قوما
قبلوا الذمة قسرا قرن لانه مجتهد فيه فيبين العلماء اختلاف في ارض تحت عنق قال بعضهم
معهم عبيد المسلمين والاراضي مملوكة لهم وما وضع عليهم كضريبة يضربها السيد على عبيده
فان شاء زاد عليه وان شاء نقص من ذلك قالوا في سواء العرف وعندها هم احرار وارضيتهم
مملوكة لهم فان كان الامر كما قال الاولون فلا امام ان يزيد وان قول من يوطئنه نقصا
الاول صادف موضع الاجتهاد فلا يكون اجرة ابطاله وللإمام الخيار ان شاء جمع بين الاراضي
والجاهم فجعلها خارجا واحدا من الدرامم والديانير والكيل والوزن والنياب وان شاء
افرد كل واحد فان جمع يقسم على الجاهم والاراضي بقدر حال الجاهم وعندهم ويقدّر
الاراضي بالعدل والانصاف فما اصاب الجاهم من جزية يوزع على الراس ورس ورتيب
مر ذكره وما اصاب الاراضي يكون خارجا يوزع على الاراضي بقدر ريعها على ترتيب ذلك
لانه قابل للمال بالكل فيقسم بينها بالخصص كمنع عبد ينال منها بقدر قيمتها فان قلت
الجاهم بالاسلام او الموت يضر عنها ويقتل كذا في الاراضي ان اجملت وكذا ان هلك الجاهم
كلما ردت حقتما الى الاراضي ان اطاعت وان لم تطع تطرح ذلك وان كثر الجاهم
بعد ذلك ردت الى الجاهم حقتما لان المطرح للضرورة وقد زالت وان قل ريع الاراضي
نقصت حقتما وحوت الى الجاهم ان اطاعت ثم يرد اذا عادت الى الكمال وان لم يجلد سقط
ثم يعود بعود الاحمال وان هلك الاراضي بان عرفت او نزلت وبقيت الجاهم لا خوف
حصة الاراضي الى الجاهم لان الجاهم تبع الاراضي وعند هلال الاصل لا يجوز كل البذل
مقابلته الشئ بل يسقط حصة الاصل وان فرق كل واحد منها قسمي للجاهم حصة معلومة
وللاراضي كذلك لا يخل احد من الماع الاخر بل يطرح قدر ما لا يخل الى ان يخلد لانه لما افرد
كل واحد بالصغار كل واحد املا فلا يخل احد من الآخر ولو صاح الامام على ان ياخذ
كل مال من ارضهم دون جاجهم او من جاجهم دون ارضهم لا يصح لان فيه اضرار الجاهم الكفار

ما مر

موجزة

عز

عن الجزية او اخلاء اراضيهم عن الخراج وذا باطل ويقسم المال على الجاهل والاراضي تنقسم
 لان الشرط بطل وبقي الصلح وكان كانه اجعل البذل اطلق العقد نقل اهل الذمة عن اراضيهم
 الى ارض اخرى صح بعد لا بد منه والقد دان لا يكون لهم شوكه وقوة وتخاف عليهم
 من اهل الحرب وتخاف عليهم انهم بان يجرؤهم بعورات المسلمين وتهم قيمة ارضهم او مثلها
 مساحة ارض اخرى وعليهم خراج هذه الارض التي استقلوا اليها كمن اشترى ارض خراج
 بارض خراج عليه خراج ما اشترى وفي رواية عليهم خراج المقول عنها والاولى صح
 وارضهم خراجية ولو توطنها مسلم عليه خراجها لان الاسلام لا ينافي بقا الخراج ارض
 الخراج عن اهلها عن راعيتها احرها الامام ممن يقدّر على الزراعة فياخذ الخراج عن
 الاجرة فان فضل شيء من الاجرة يدفعه الى مالكها نظرا للتعامله ورت الارض وان
 لم يخدم من سائر ما اعماها من قدر على الخراج ويأخذ من الثمن ان كان على صاحبها
 خراج فان فضل شيء من الثمن صرف الفضل الى المالك لانه بذلك ملكه امام رأت ان جعل اهل
 الخراج ما بقي العمد ذمة يودون الخراج له ذلك قبل التسمية لان الولاية قبلها له وما
 من اموالهم في دار الحرب قبل الظهور عليهم لا يرد عليهم لانها صارت حقا للفاطمين لا يرد
 بان لا يردوا على عماره الاراضي وزراعتها الا بذلك المال فينبذ يرد عليهم من ارضهم
 ودرارهم عند حاجتهم وان خذوا بعض حالهم لا بأس بالرد عليهم لان الامان والافس
 لا يمان الآبه ودار الاسلام تقيت دار حرب بان تكون متاخمة بدار الحرب من غير
 بلاد من بلاد الاسلام وان لا يبقى فيها مؤمن اذ هي متاخمة باقائه الاول وان جري فيها احكام
 الكفر على سبيل الاشتراك وذكر شمس الاية الخواص رحمه الله وان لا يحكم فيها احكام الاسلام
 وعندنا في يوسف محمد رحمه الله تصير دار الحرب جارا احكام الكفر كما ان دار الحرب تصير
 دار الاسلام باجراء احكام الاسلام ولا في الدار لما ينسب الى اهلها باعتبار الولاية واجراء
 الاحكام يدل على الولاية وله ان الدار لما ينسب الى اهل الحرب عند ظهور قدر اهل الحرب
 وملكهم وقوتهم لا يظن الا عند جود هذه الشرايط وعند عدم بعضها كانت الدلائل
 في خيراتنا واولاها اذا بقي فيها مسلم اذ هي او مؤمن باقائه الاول بقا ذلك امتناعه
 عن طلب الامان لا يكون الا بمنوعة ظاهرة وكذا اذا لم يكن متاخمة بارض الحرب لان المسلم
 اذا احتاطوا بها من كل جانب يتوهم انقطاع يديهم عن تلك البلاد من كل ناحية ويكون ذلك الاسلام

بغير

عليها قائمة معنى فاذا كانت الدلائل في خيراتنا وارض منى ما كان او يخرج جانب الاسلام لقوله
 الاسلام يعلو ولا يعلى ولا يسكن لان الاسلام يختاط في اثباته واتقانه والكنز خلافة فالصغير
 يصير مسلما باسلام ابيه ولا يصير كافرا بردة ابيه ما ولا يجوز احداث بيعة او كنيسة او
 بيت نار في دار الاسلام لقوله عليه السلام لا احصاء في الاسلام ولا كنيسة والمراة احداثها
 ويعد ما احدث من البيعة والكنيسة والديعة بحريان التوارث من لادن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى يومنا هذا بترك البيع والكنائس في امصار المسلمين ولا يقوم البناء دائما كان هذا دليل
 جواز الاعادة الا اذا ارادوا ان يبنوا او يوسعوا من الاول فينبذ يبنون عن الزيادة ولا يكون
 من قبلها لان المنفعة الحقيقية احداث الصومعة للتحلي بها كالبيعة بخلاف موضع الصلاة
 في البيت لانه تبع للسكنى وهذا في الامصار دون القرى ايضا لان الحديث لم يفسد في
 القرى والامصار وفي القرى يقام بعض السواير وفي ارض العرب يبنون من كل في امصارها
 وقتها لقوله عليه السلام لا يجمع دينان في جزيرة العرب ويؤخذ اهل الذمة بالتمييز عن المسلمين
 في زتهم ومزاجهم وسرورهم وقلاصهم فلا يربكون الخيل ولا يخلون السلاح وفي الجامع الصغير
 ويؤخذ اهل الذمة باظهار الكسبيات والركوب على السروج التي كهيئة الاكف واصلة الى الله تعالى
 وصنمها بالعنار وهو الذي المتساوي ووصفنا بالفرع فلم يكن يد من اظفار انا والذم عليهم صيانة
 لضعف المسلمين لان المسلم يكرم والذم يمان لا يستل بالاسلام ويضيق عليه الظن
 فلا بد من علامة فارقة بين الفريقين لئلا يعامل به ما يعامل بها والعلامة يجب ان تكون حقا
 غليظا من صوف يشد على وسطه ولا يكون من الابريسم لان احانتهم بنفس العلامة متصور
 ولا احانة في الزناد من الابريسم لانهم يحلون به وينبغي ان يكون غليظا ولا يكون دقيقا
 بحيث لا يقع البصر عليه الا ان يدق النظر بحيث ان يميز منساوهم عن منساينا في المشي في الطريق
 وفي الحمام ويجب ان يكون على دودهم علامات يميز بها عن دوناك لا ينف عليها سايلا يدعونهم
 بالمخفرة ويكون ذلك لا للمسلمين قال مسايخنا رحمه الله الاحوال لا يتركوا ليركوا الا عند
 الضرورة واذا ركوا للضرورة بان يستعان بهم الامام في المحاربة والذم عن المسلمين فليس
 في مجامع المسلمين فان لم تمت الضرورة امر ابا تمام السروج كهيئة الاكف الا يركب ان الركوب للنساء
 على السروج مكره مع اسلامهن لان من مجبات محذرات لا حظ لمن من باساقهن لجهاد
 والسروج وصفت للجهاد فلا تسع الكفار وانى ولهذا يستحب ان يبنوا الرجل في ركوب السروج



لجهاذ وان كان يتزين بذلك فليس كل جهاد مسابقة ومطاعنة ومخون عن لباس
لخص به اهل العلم والشرف والزهدي كالداء والعامة والدراسة ويكون مكافئهم على
خلاف مكافئنا خشية فاسدة اللون غير مزية حقير الهم وتغيبها للدين واهله ولا ينقض
العهد الا بالحق بل بالرب ويغلبون على موضع بني ابونا لانهم لما صاروا حرا علينا خلا
عقد الذمة عن فائدة دفع من الجواب فلا يبقى واذا نقض الذمة العهد والحريه صار كالمريد
في الحكم بوقته بالحق وكذا في حكم ما حمله من ماله الا انه لو اسير لا يسترق بخلاف المرتد وهذا
لان تقربون على كفر جائز وقوله غير لازم لانه لم يلزم الاسلام انما التزم احكامه بالذمة
فلا بأس بان يعود الى الذمة ولا ينقض العهد بالامتناع من الجزية والربنا بمسئله وقتل
وقتل مسلم وسب النبي عليه السلام قال الشافعي رحمه الله السب بالنبي ينقض العهد لان عقد
الذمة خلف عن الايمان في افادة الايمان فان ينقض الاصل الاقوى ينقض الخلف لا بد في
بالطريق الاوئى ولنا ان ما يمتنع به القتال التزام الجزية وقبولها لا ادائها والالتزام
باق فسقط القتال وسب النبي صلى الله عليه وسلم كفر والكفر المنع لا يمنع عقد الذمة فالطريق
كيف يدفعه مع ان المنع اسهل من الدفع **فصل** ونضارت بني تغلب يؤخذ من اموالهم
منع ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة ويؤخذ من سائرهم لامت صيانتهم واصل ذلك ان بني تغلب
قوم من نضارت العرب كان لهم شوكة وقوة وطالبهم عمر رضي الله عنه بالجزية فابوا وخافوا
عمر رضي الله عنه فوقع الصلح على ان يصاغف عليهم ما يؤخذ من الصدقات فخص من الصحابة
رضي الله عنهم ثم اختلفوا في هذا الواجب فقال زفر والشافعي رحمه الله هو جزية حتى لا يؤخذ
من سائرهم لان الجزية كانت مستحقة عليهم بالكتاب فاذا صاروا على شيء جعلوا اقامتهم مستحقة عليهم
ولهذا قال عمر رضي الله عنه هذه جزية فسموها ما شئتم ولهذا يعرف مصارف الجزية
وقال اصحابنا هو واجب بشرط الزكاة في حوز المأخوذ منهم وخارج في حق الاخذين
لان الصلح وقع على تصغير الزكاة ومن قضية التخصيف ان يتم مواضع وجوب الصدقة
ولا يتبدل الشرط والاسباب فيجوز الواجب في حقهم بشرط الزكاة واسبابها والزكاة
لا تجب على العبيان والمجانين فوجب على النساء فلذا هذا هو خارج في حقنا فيصرف
مصارف الخراج وكيفية كون جزية ولا تنوع بشرطها من الاخذ بوصف الضار وغيره
وموئى التغلبى كموئى القرشي في الخراج الى خارج الراس وهو الجزية وخارج الارض قال الشافعي

في جزية بني تغلب
في جزية بني تغلب
في جزية بني تغلب
في جزية بني تغلب

يضاغف عليه لقوله عليه السلام وان موئى القوم منهم ولهذا حرم اداء الزكاة الى
موئى الهاشمي ولنا ان هذا خفيف لانه كان اختيارهم ورضاهم والموئى لا يلحق
بالاصل في حكم الخفيف الا يرى ان الاسلام اعلى اسباب الخفيف ولو كان لمسلم موئى نصراني
وضعت عليه الجزية فاذا لم يبعد الخفيف التا بت بالاسلام فلا لا يستعد الخفيف التا بت
للتغلبى اوئى بل موئى التغلبى من التغلبى كموئى القرشي من القرشي والقرشي اذا اعتق عبدا
كافر مؤخذ منه الجزية ولم يعتبر حاله بحال مولاه فلذا هذا الحديث غير مجرى على عموم
قوى الناس لا يترك منزلة في الكفاة ولذا موئى القرشي على ما بينا فمحملة على عموم الصدقة
لانه السبب فقد روى انه عليه السلام استعمل ارقم بن ارقم على الصدقة فاستسبح ابا ارقم
موئى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام ان الصدقة لا تملح ولا تملح
وان موئى القوم منهم فاحقت الشبهة بالحقيقة كراهة وتزيعاله ولمن بني اليه عن الادخار
واما لاخرهم على موئى التغلبى لانه لا يواريه في استحقاق الكرامات وما جباه الامام من الخراج
والجزية من اموال بني تغلب وما اهداه اهل الحرب الى الامام وما اوجف المسلمون عليه من
اموال اهل الحرب غير قتال مثل الاراضي التي اجلوا اهلها عنها يصرف في مصالح المسلمين
كسدد الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية القضاء والعمال والعلماء وازادوا المعاملة
ودرايتهم لانه ما يبت للمال وحصل الى المسلمين غير قتال وهو معد لمصالح المسلمين وحول
عمله المسلمين نفقة ذرايت المعاملة على الآباء فلو لم يوطوا القايتهم لاحتاجوا الى النساء
نفقة الذرايت وذات سفلهن عن الثنا ولا حشر في ذلك لانه عليه السلام اخذ الجزية ولم تخمسها
ولانه مال خذ بقوه المسلمين لا قتال بخلاف الغنمة لانها مأخوذة بالهدوء والقتال واعتبر
الشافعي رحمه الله الجزية بالغنمة ومن فاته في نصف السنة فلا شيء له من العطاء لانه
صلة لاديين حتى يسمي عطاء فلا يملك قبل انقبض ويسقط بالموت اهل العطاء في زماننا

باب
المرتدين

اذا ارتد المسلم عن الاسلام والعباد بالله عرض عليه الاسلام لرجاء
العود اليه وجب ثلثة ايام وكشف شبهته فان امن من الاقل لان الظاهر انه اعترأ
شبهة ارتد لاجلها فعلينا ازا حشا وهوحتاج الى التمسك بيسبين له الحق ولا ذلك الا
عدة مودة لا تظرم مدة بثلثة ايام في المخرج وقالوا العرض غير واجب لانه كاف بلفظه
الدعوة

وجد يد الدعوة في مثلها مستحب في الجامع الصغير الممدوح عليه الاسلام فان كان
 قتل تاويل الاول انه يستهل في هذه الامام ثلثة ايام لا يزيد عليها لانه لا يريد
 الاثني عشر طاهرا فيجب الامم عند الاستمهاك اذا لم يطلب التاجيل يقتل في ساعة
 في طاهر المي واية وفي النوادر عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله انه يستحب للامام ان
 يوجهه ثلثة ايام طلب ذلك لم يطلب قال الشافعي رحمه الله يجب على الامام ان يوجهه
 ثلثة ايام ويحل له ان يقتله قبل ذلك لان البردة تكون عن شبهة فلا بد من اكمال مدة يدر
 على ان التما بالثلاث مدة ضربت لابلاء الاعذار كما في شرط الخيار وقصة الاخبار
 لقصة موسى وصالح وغيرهما ولنا قوله عليه السلام من يدرك دينه فامتلوه ولانه كان
 حريه بقلته الدعوة فيقتل في الحال بلا اكمال كالكا في الاصل ولا يجوز ما وجب في الحال
 لامر وهو موم في الاستقبال ولا فرق بين الحر والعبد لاطلاق ما روينا وكيفية توبته
 ان ياتي بكلمة الشهادة ويترأ من الاديان كلها يسوي دين الاسلام لان تمام الاسلام
 من اليهودي بالتبرك عن اليهودية ومن النصراني بالتبرك عن النصرانية ومن
 التبرك عن كل طلة سوى الاسلام لانه ليس للمسلم ملة متعينة وان تبرا عما افترق اليه
 كناه لحصول المقصود فان قلته قال قبل عرض الاسلام عليه كن ومعنى الكراهة معنا
 ترك المستحب لان في القتل تنويته العرض المستحب ولا شيء على القاتل لان القتل بوجه الخراب
 مبيح وقد وجدوا لا يجب العرض بعد بلوغ الدعوة والكفر كله ملة واحدة عندنا لاننا
 على الكفر بالله تعالى وانكار الاسلام واجتماعهم في النار وعند الشافعي رحمه الله ملك
 شتى ولهذا لا يبرك التوارث للشيخ بين اليهودي والنصراني والمجوسي ولو تنصر اليهودي
 او تنود النصراني او تجسأ أحد ما نجس عند علي ان يعود الى ملة كان عليه فان استعغم
 قتل لقوله عليه السلام من يدرك دينه فامتلوه وعندنا يتوارثون ويتناحون واختلاف
 الملل بينهم كاختلاف المذاهب بيننا والمراد بقوله عليه السلام لا يتوارث اهل ملتين شتى
 ملة الاسلام والكفر بالاسلام ولا يقتل المرتد ولكنها جبر على الاسلام وتجب حتى تسلم
 حرة كانت او اممة وقال الشافعي رحمه الله يقتل ان لم تسلم لقوله عليه السلام من يدرك دينه
 فامتلوه ومن تعم الرجال والنساء لقوله تعالى فمن شهد منكم كفرا فليعلمه وبه يتبين ان
 الموجب للقتل بتدليل الدين منها والاشترائي في العلة يوجب الاشراف في الحكم ولان دة الرجل

في القتل
 في القتل
 في القتل

مبيح للقتل لفظ الجناية اذا انكار بعد الاقرار غلظ من الاقرار في الابتداء على الانكار ولا هنا
 يشتر كفاية فيقتل كما في موجبها كالزنا مع الاحصان ولنا انه عليه السلام نهي عن قتل
 النساء ولم يفصل بين المرتدة والكافرة الاصلية ولان بتدليل الدين جناية عظيمة وللهنا ينز
 العبد وبين دية فاجرا عليها موخر اية دار الآخرة لان الاصل في الاجزاية تاخيرها الى دار الآخرة
 اذا تميلها يخل معنى الابتلاء وما عجل في الدين في سياسات شرعت لمصالح تعود اليها كالتعاقب
 وهذا القدر في الزنا والرقعة والشرب لعينانه المتوسر الاعراض والاسباب والاموال والنفوس
 وانما عدل عنه في الرجل يدفع شر باجر وهو الخراب وهو مودوم في المرأة اذ يفتنها لا تفصل الجبر
 فلا تقتل في الكفر الاصل والطارق واذا لم يقتل عندنا جبر على الاسلام لانه شرع على منع لقوت
 مع القدرة على الاداء كما في حقوق العباد وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمهما الله انها تخرج في كل يوم
 وقرب تسعة وثلاثين سوطا حتى توفى وتسلم وكذا الجواب في الاممة فانما لا تقبل في جبر على الاسلام
 بالجبر فان طلب مولاهما دفعت اليه بجبرها في منزله وجبرها على الاسلام ويستجد منها
 عند الحاجة الى الاستخدام لان مراعات حق المولى مع مراعات حق الشرع ممكن وهو
 يجعل منزل المولى عليها بجنا ويغض الغضب والضرب اليه مع توفير حقه في الاستخدام
 وقال في الاصل دفتاليه اذا احتاج اليها والعجيج ان يدفع الى المولى احتاج او استغنى
 طلب ام لا لان الجبر تصرف فيها وذا الى المولى ويرول ملك المرتد عن مولاه بردة زوالا
 موقوف فان سلم عادت الى حالها عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا لا يزول ملكه لان
 تاثير الزيادة في اباحة دمه لاني زوال ملكه كافي للمضي عليه بالرحم والقود وهذا
 لانه مكلف محتاج بنفي ماله مادام حي اوله ان المالكية عبان عن القدرة والاستيلاء
 وانما يكون ذلك باعتبار العصمة وقد زالت عصمة نفسه بالردة لانه يصير بها جريا حتى
 يقتل وكذا عصمة ماله لانها تابعة للتبعية في العصمة ولانه هالك حلكا فصار كالمعالك
 حقيقة وثم يزول ملكه وقال كيت كذا هنا الا انه مدعو الى الاسلام بالايجاب عليه
 ويرجى عوده اليه لو توفيه على محاسنه فلم يتم سبب الزوال فتوقفا في امر فان سلم
 جعل لم يزول ملكه ولم يملك بالسبب فان مات او قتل على ردة استوفى كفره فمات بسبب علمه
 وزال ملكه واشتعل ما اكتسبه في اسلامه التي ورثته المسلمين وما اكتسبه في حال ردة
 في هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله كلاما لورثة المسلمين وقال الشافعي رحمه الله

في القتل

كلاما في لانه مات كافرا وقال عليه السلام لا يرث المسلم الكافر ولا يرث
 احدا كالرقيق ولا ان اتحاد الملة سبب التوريث واختلافها سبب الحرمان ولا يرثه
 موافقة في الفقه اولى واذا انتفى التوريث عن ماله وهو مال خريفي لا امان له فيكون
 قتل المسلم ولنا انه كان مسلما مالا ماله فاذا تم حلاله تخلفه وارثه في ماله كلومات
 المسلم وهذا لان الردة هلاك لان تمامه بالموت والقتل فاذا تم استند التوريث
 الى اول الردة وقد كان مسلما عند ذلك فيخلفه وارثه المسلم فيه يكون توريثا للمسلم
 من المسلم اذ الحكم عند تمام سببه يثبت من اول سبب كالمبيع بشرط ايجابه يثبت
 الملك من وقت العقد حتى يستحق المبيع بزوايد المتصلة والمنفصلة وتما ان ملكه في الكسبي
 بعد الردة باق كما هو فيقتل بغيره الى ورثته ويستند الى ما قبل ردته فيكون توريث
 المسلم من المسلم ويمكن الاستناد لكسب الردة الى ما قبل الردة نظرا الى سبب الكسب وهو
 نفسه فجعل كان لكسب موجود اوله ان استناد التوريث الى اول الردة في كسب الاسلام
 يمكن لوجوده عند الردة ولا يمكن استناد التوريث في كسب الردة اذ لم يرد عند ما وجر
 شرط الاستناد وجوده فلو ثبت فيه حكم التوريث لم يثبت مقصود ايجال الحال وهو كافر
 عند الانكساب المسلم لا يرث الكافر واختلقت الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله في توريث
 المرتد وروى الحسن ان كان وارثا له من وقت ردته وبقى الى موته يرثه ومن جرح
 بعد ذلك لا يرثه حتى لو اسلم بعض قرابته بعد ردته او ولد له ولد من علوق حادث
 بعد ردته لا يرثه على هذا الرواية لان سبب التوريث هو الردة فمن لم يكن موجودا
 عند ذلك السبب لم ينفذ له سبب الاستحقاق وفي حق من انفذ السبب له بشرط بقاؤه
 الى وقت تمام الاستحقاق فاذا مات قبل ذلك بطل السبب في حقه وروى ابو يوسف
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه يعتبر وجود الوارث وقت الردة ثم لا يبطل استحقاق موته
 قبل موته لان الردة في حكم التوريث كالموت ومن مات من الورثة بعد موت المورث
 وقبل قسمة الميراث لا يبطل استحقاقه ولكن خلعه وارثه منه فهذا مثله وروى محمد
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه يعتبر من يكون وارثا له حين مات او قتل سواء كان موجودا
 عند الردة او حدث بعدها لان الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه كالوجود عند ابتداء
 السبب لا يرى ان الزيادة التي تحدث من الميراث قبل القبض تجعل لوجوده عند ابتداء العقد

وله

في انه يصير معتودا عليه بالقبض ويكون له حصته من الثمن وهذا صحيح وترثه امرأة المسلمة
 اذا مات او قتل وهي في العدة اما اذا كان مريضا فلا شك لان الزوج احدث سبب العدة
 بعد تعلق حتمها بماله فصار فادرا وان كان صحيحا وقت الردة فذلك لان الردة في حقه
 بمنزلة الموت كما لم يكن يكونه سبب القتل في حقه فتعلق حتمها بماله باول الردة قبل تمام
 كما يتعلق باول المخرج وكسب المرتد لورثتها اذ لا حارب منها فلم يتحقق سبب القتل بخلاف
 المرتد عند ابي حنيفة رحمه الله لكونه محاربا في الحال وفي المآل بالحق ويرثها زوجها
 المسلم ان ارتدت متى مريضة لم يرد لها ابطال حقه بعد تعلق حقه بماله فصار تارة
 كما انه اذا فقد ابطاله حتمها بعد تعلق حتمها بماله صار فادرا وان كانت صحيحة لا يرثها زوجها
 لان ردته ما ليست سببا للهلاك لانها لا يقتل فلم يتعلق حقه بماله ببدء ردته بخلاف ردته
 لانه يقتل ويقضى ديونه التي لم يمت في حال الاسلام لما كسبه في حال الاسلام وما لم يمت
 في ردته من الديون مما كسبه في حال ردته في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله لان كل حال
 بخلاف الحالة الاخرى فتعلق دين كل حالة بكسب موجود في تلك الحالة وعنه انه يبدل بكسب
 الاسلام فان لم يبق يفتى من كسب الردة لان كسب الاسلام مورث لانه ملكه وكسب
 الردة في لانه ليس بمورث له والدين تعلق بماله المورث لانه اذا تقدر قضاءه منه يقضى
 من ذلك كذا في مات ولا وارث له يكون ماله لجماعة المسلمين ولو كان عليه دين يقضى منه
 كذا هنا وعنه عكسه لان كسب الاسلام حق الورثة لزوال ملكه بنفس الردة اذا استقر
 الترتيب بالموت لان كسب الردة خالف حقه فكان قضاء الدين منه احق الا اذا لم يبق فيبقى
 من كسب الاسلام بقاها على حق الورثة وقال ابو يوسف رحمه الله يقضى ديونه من كسبه
 لثبوت ملكه فيها حتى جرى الاثر فيها وان لم يرد المخرج مرتدا وحكم الحاكم بالحاجة عن
 مدبره وامهات اولاده ووقع الطلاق المعلق وحلت الديون التي عليه وبطلت اجارته
 فيه فنقل ما كتبه في حال اسلامه الى ورثته المسلمين وقال ابو يوسف رحمه الله
 لا يقع طلاقه المعلق حتى يوعاد مسلما ونزوحها ثم دخلت لا يقع الطلاق عنده وعند ما
 يقع وقال الشافعي رحمه الله يبقى ماله موقوفا بعد الحاجة كما كان قبل الحاجة لان الدار التي دار الحرب
 نوع غيبة فلا يتغير به حكم ماله كما لو كان ممتدة ذاب دار الاسلام اذ الداران في حكم الدار
 الواحدة عنده ولنا انه بالحق الحق بالاصوات لانه صار حربيا حقيقة وحكما والحرف في دار الحرب

حاربا

بالمالك

بالحق

كالميت في حق المسلمين لا يقطع ولاية الانعام عنه كما انتقلت عن الموت ويدل عليه قوله تعالى
او من كان ميتا فاجيئناه الا انه لابد من القضاء لانه ليس يحكم لاحتمال العود الى دارنا
فاذا اقتل به قضا القاضي وتخرج جانب عدم العود صار محكما واذا اقرر موته ثبتت
الاحكام المتعلقة به ومحمدا عدليا كما ثبت في الموت حقيقة ثم قال ابو يوسف رحمه الله
يعبر كونه وارثا له وقت قضا القاضي بلحاظه وقال محمد وقت لحاقه لانه انما يورث ملكه
بالردة عند لحاقه فيعتبر كونه وارثا عنده وله ان الحاق في الحقيقة غيبة وانما يصير
موتا بقضا القاضي فيعتبر كونه وارثا له عند القضاء بالحق والمرد اذا اقر بالحق في الحرب
فعلى هذا وتوقف مبايعته ومناوضته فان اسلم صحت وان مات او قتل او حق بطلت الحاصل
ان تصرفات المرتد انواع فاذ اتفقا لقبول المعينة والاستيلاء فان امته اذا ولدت
فادعي نسبته يثبت نسبته منه وورث هذا الولد مع ورثته وكانت الامة ام ولد
لانه لا يشترط في حقيقة الملك حقه في ماله اقوى من حق الامة ولد وذا يلقى بصفة
الاستيلاء فذا اقر الطلاق لانه لا يشترط في تمام الولاية فدلح طلاق العبد مع حضور
ولايته وحضوره فيما اذا ارتد معا وتسليم شفيعه وحجر على العبد الماذون لا زكرك
واحد استقاط وباطل اتفاقا كالتحاج والذبيحة لان الجاهل بما يعبد الملة ولا ملة للمرتد فقد
ترك ما كان عليه وهو غير متر على ما انتقل اليه والشهادة وموقوف اتفاقا كولاية على اولاده
الصغار والمناوضه فالمرتد اذا فاض مسلما بوقف المناوضه اتفاقا لانه يقتضي طرد المساواة
ولامساواة بينهما فان اسلم فقدت المناوضه وان مات او قتل او قضى بلحاظه بطلت اتفاقا
وكن يظن انما كانت عينا عند ما وعند اية حبيفة رحمه الله بطلت أصلا لان في الفاني
وكالة ومي موقوفة ومختلفة في توقيه كالبيع والشرك والإجارة والعقود المديرة والكفاية
والوصية وبعض الديون فبذلك تتوقف هذه التصرفات ان اسلم فذلت وان مات او
قتل على ردة او قضى بلحاظه بطلت وعند ما تنفذ هذه التصرفات الا ان عند اية يوسف
تنفذ ما تقدمت العجيج حتى يعبر برعايته من كل مال وعند محمد تنفذ ما تنفذ من المريض حتى يعبر
برعايته كما ان حجة التصرف بقصد الاهلية وهي تثبت بالخطاب وذا بالعدول والموافق والكل
موجود والنفاذ بقصد الملك وهو ثابت لانه باعتبار الحرية وهي ثابتة ولو زال الملك زال
التي ورثته كبقول القضاء بلحاظه ولم يزل في ورثته اجماعا حتى لا يتخذ تصرفات الورثة

والناظر

والناظر انما يورث اذا ثبت له حكم الموت لا يورث ان لو ولد له بعد الردة لستة أشهر فصاعدا
من امرأة مسلمة او امة يورثه ولو مات ولد قبل حكم القاضي بالموت لا يورثه واذا كان الميراث
مقصودا على حال الموت ثبت ان ملكه قائم فصح تصرفه ونفذ الا ان ابا يوسف رحمه الله يقول
هو ممكن من الحساب العاصم عن القتل وهو الاسلام فلم يكن بمعنى الميراث على الملاك
فكان كالصحيح ومحمد يقول ان الظاهر من حال المتمسك بالدين الاصل عليه وكان ظاهر حاله
الثلث فصاعدا لم يكن وله انه حر في متورثت ايديا حتى يقتل والقتل لا يجب الا على الحر
فكونه حرييا متورثا سبب زوال ملكه وما ليكنه وحريته وبطلان تصرفاته غير ان الاستيلاء
مرجوئته لبقاء الاحياء فلنا بتوقف تصرفه لتوقف حاله بين القتل والاسلام كالحري
المتورث في ايدينا بتوقف تصرفه لتوقف حاله بين القتل والاسترقاق والمنع استحقاق
القتل بطلان سبب العصمة بواسطة في الصور بين فوجب ذلك خلا في حالها خلا
المقتضى عليه بالتود والرحم لان القتل يجب له لزال سبب العصمة بل خرا على الجناية فلم يثبت
لذلك في نفسه وحريته بخلاف المرأة لانها لا تقتل فلم يثبت لها حكم اهل الزوج حتى يلحق بالدم فغير
حريته حينئذ وان عاد المرتد بعد الحكم بلحاظه اتى دار الاسلام مسلما فادخل في رده ورثته
من مال نفسه اخذ لان الوارث خلف عنه في الملك واذا وجد الاصل بطل حكم الثلث ولكن
انما يعود الى ملكه بقضا او رضاه بخلاف ما ازاله الوارث عن ملكه او ائلفه لانه انما ازال
مال نفسه لانه صار له بقضا القاضي بكونه ميتا بخلاف امات اولاده ومذ بويه لان
القاضي حكم بميت هؤلاء فوجد الموت حكما والعقود بطلت وقوعه لا ينسخ ويحار كالمومات
حقيقة لما حياه الله تعالى واذا عاد مسلما قبل القضاء بذلك فانه لم يزل مسلما لان الحق
لما احتل العود لم يستغن عن القضاء فاذا عاد قبل القضاء جعل كان لم يكن كالعبد المبيع اذا اقر
قبل البقي وقضى بفسخ البيع لا يبطل قضاؤه بعود من اياه ولو لم يقض بالفسخ جعل كان لم يات
حتى يبي القيد على حاله كذا هنا مرتد له امة نصرانية ولدت بعد الردة لستة أشهر فادعاه
في ام ولد وهو ابنه وهو حر فان مات او قتل المرتد لم يورثه ولذا وان كانت الامة مسلمة ورثته
الابن مات على الردة او حق اما حجة الاستيلاء فلما امرانه نافذ ففوت دعوته وبيعت حقيقة
لحرية للولد وحق امية الولد للامة واما الارث فلانه اذا كانت الام نصرانية كان الولد
مرتدا بقا لايمة لانه اقرب اليه الاسلام من النصرانية لانه نجس على الاسلام بخلاف النصرانية

من ايامه

والمرتد لا يرث أحد لأنه ليس بأهل للارث لانه لا مله له ولا ولاية لانه كرامة وهو منان
والارث من باب الولاية وان كانت مسلمة فالولد مسلم تبعاً لها والمسلم يرث من مرتد
في حق ماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك الحال فهو في الأصل الورثة عليه لانه بالحق
صار كامل للرب في طلب عصمة نفسه وماله فيكون فيا فان لم يدار الحرب ثم رجع وذهب
بماله وأدخله في دار الحرب ثم ظهر على ذلك الحال فانه يرد على ورثته الا انه غير شيء قبل
القسمه وبالقيمة بعد القسمه لانه صار ملكاً لورثته بلحاظه بدار الحرب فيصير المرتد أخلاً
بمال الورثة وصار الاستيلاء عليه حجة كالاستيلاء على سائر أموالهم وكاستيلاء
غيره وهذا الجواب لا يشك اذا رجع بعد قضاء القاضي بماله لورثته فاما قبل القضاء
فكذلك رواية وفي رواية يكون فيا لان مجرد الحق لا يصير المال ملكاً للورثة ووجه الاول
ان القضاء شرط ليرجع جانب عدم الرجوع الى جملته فيستحق ماله لما خرج اليه غير
ورجع بماله فله ان لا يرث العود اليه وانما في ماله لورثته فلهذا يرد عليهم فان حق المرتد
بدار الحرب لم يمتد فمضى به لابنه فكاتبه ابنه ثم جاء المرتد مسلماً فالكاتبه على حالها
لا ينفذ بل دليل من المصنف وهو ان الابن حال ولايته ومال المكاتبه والولاء للذات
جاء مسلماً لان القاضي انما قضى بالعبد لابنه بطريق الارث خلافاً عن المرتد لاستغنايه فاذا
عاد مسلماً فقد ثبت له حكم الاحياء فان رجع الاستغناء ووقعت الحاجة فبطلت الخلافة
وجعل كان الابن كاتب عنه بناية وحقوق العبد في الكتابة يرجع الى المنوب عنه لا الى النبا
ولولاه لما بيع العتق عنه وهو مكاتب اشتري عبيداً فكاتبه ثم عجز الاول فان كتابة الثاني
وولاه يقتل في المولى كذا ههنا مرتد قتل جلا خطا، وحق بدار الحرب ثم مات او قتل على الورث
او هو حي في دار الاسلام فالدية فيما النسبه في حال الاسلام لان الموقوف لا تقبل عن المرتد
اذ العاقلة انما تقبل بعتا والضمة والمسلم لا يضر الكافر فكاتبه في ماله وعند ماله
المكتسب في الاسلام بعهدة ملكه فيه فوجب قضاء دية من ماله دون المكتسب في الرده لانه لم يبع
ملكه فيه ولهذا كان الاول مورثاً والثاني فينا عند وعندهما المكتسبان ماله بعهدة ملكه فيها
حتى صار ميراثاً عنه عندهما وان ارتد المسلم بعد ما قطعت يده عداوات من ذلك مرتداً
فعلى القاطع نصف الدية في ماله لورثته الموقوفين لان قطع اليد حصل حال تقوم اليد لكن

سراية الجناية هلكت محلاً غير معصوم فصارت هذا لا يضمن دية المردون المنفس بخلاف
ما لو قطعت يد المرتد فاسلم فمات فانه لا يضمن ولا يضمن حال السراية لان الجناية متى صار حد
ثم يلحقها الاعتدافا اذا اعتبر فيجوز الاهدار بالابراء فكذا بالردة وكذا اذا حق بدار الحرب
وقضى بلحاظه ثم جاء مسلماً ومات منه فمات القاطع نصف الدية للورثة لانه بالنقض بالحقاق
جعل ميتاً حتى عتق مدبره واموات اولاده والموت يقطع السراية واسلامه حين حادثة
تقدير اقليم فقد الجناية الا في حق من لم يلحق واسلم ثم مات او حق ولم يقض بلحاظه ثم عاد مسلماً
ثم مات فغلبه كل الدية عنداني حينئذ وبني يوسف جهنم الله استحقنا وعند محمد وزفر جهنم الله
بغض الدية قياساً لان السراية لما صارت حد لا يعترض الرد ولا يتصور اعتبارها بعد
ذلك لوابراءه عن ممان السراية نصاً وطمان الجناية وقعت على محل معصوم ولم يمتد محل
معصوم فيوجب كل الدية كالولم يتخلل الرد وهذا لان الرد لا يقطع السراية الا لقوات العصمة
وبناء العصمة ليس بشرط حال بقا الجناية بل الاعتبار بما حال انعقاد السبب وهو زمان الجناية
وحال ثبوت الحكم اي وجوب الضمان وهو زمان الموت وهذا مل كل النصايفانه يشترط
عند ابتداء القول وعند تمامه ولا يشترط الملك في العيين عند انعقادها وعند الخلف مكانت
ارتد حق بدار الحرب اكتسب ما لاواخذ مع ماله وقيل على الرده فان لم يبق ما ترك المكاتبه
فما ترك لولاه لانه مات عبيداً بلا ريب وما ترك كسب عبد المرتد العبد اذا ارتد اكتسب
في حال ردته فكسبه لسيده لانه لم يزل ملك المولى بالردة عن رقبته لانه صار دمه مباحاً
وباباحة دم العبد لا يزول ملك سيده عنه كالزوج عليه فودان في ما ترك مكاتبته يورث
مولاه مكاتبته وما بقي يكون ارثاً لورثته وهذا لا يسكل على اصلها لان كسب الرده عند
يكون ملكاً للمرتد اذا كان حراً فكذا اذا كان مكاتباً وانما يسكل على اصله لان كسب الرده لا يكون
لا يكون ملكاً للمرتد عندك اذا كان حراً وحناً جعله ملكاً لكانت انما كان كذلك لان المكاتب
انما يملك الكسابة بسبب الكتابة والكتابة لم تنقذ بالردة فلا يورث الملك وهذا لان الكتابة
لا تبطل بالموت حقيقة حتى يورث كتابته بعد موته تخلف بعتته في آخر اجاره حيوة فكذا
بالموت حكماً بلحقه بدار الحرب فصارت مكاسبه مكاسب الاسلام فان قيل انما مات
عبداً فيكون كسبه للمولى لانه عبد قتل في يد كسب فلو كان سيده وان مات حراً يوضح
في بيت المملأ لانه مال حر في دار الحرب وقد جاء عليه المسلمون قلنا حق المسلم ثابت

في رتبة المكاتب كسبه حتى لا يملك القوم هذا مال المسلم ومال المسلم لا ينفق فصار حقته
 مكوتة ولومات عن وفاء بنو في مولاه مكاتبته وما بقي لورثته كذا هنا رتدا وحقنا
 بدار الحرب فجلت المرأة في دار الحرب وولدت ولدا او ولدا لولدها ولد وظهر عليهم فالولد
 في اما الآخر فلانه كافر اصلح وليس له ولد فلا مشبهة في استرقاقه واما الاول فلانه مرتد
 وحى تبنى ولا تقتل والولد تتبع الام في المقتل الحرة ونجل المولد الاول على الاسلام ولا يخرج الولد
 على الاسلام لان الاول لا يتبعون الاباء في الدين الاحقاد لا يتبعون الاحقاد في قوله عليه
 كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه اى يتبعانه في اليهودية
 والاتباع على منافاة الدليل واما صيراليه في الاباء والامهات فصافى من عدمهم على ما
 يقتضيه الدليل ولانه لو جاز استتباع الاحقاد الاحقاد لما جاز ضرب الجزية على كافر تابل
 جرحه على الاسلام لانهم مرتدون اذ هم اولاد آدم عليه السلام واذا كان كذلك كان الولد مرتدا
 لا بويه ولا يحتمل ان يكون الخافد مرتدا بغير الجدة والمرد جرحه على الاسلام وعين لا ولا يجوز ان يعين
 الخافد مرتدا بغير الابيه حكما وضرة لاهيئة وكذا يجرى على الاسلام بالجس ان كان بالغاً
 لا بالقتل لان رتداده لم يكن عن اعتقاد بل كان بطريق الاستتباع فلا يستوجب القتل وما ثبت ضرر
 يكون عدوا فاما واء الضرر ولا ضرر في ولد الولد فلا يظهر ضرورة والد الولد في حقه فلا يخل
 مرتدا بغيره وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه جرحه بغير الجدة وهذا الخلاف بناء على الجرح
 على الاسلام رجاء الاسلام فكان حقيقة الاسلام والولد تتبع الجدة في ظاهر الرواية وفي رواية
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله فهذا كذلك وصار مع ما قيل من جعل الجد فيها كالاب في ظاهر الرواية
 وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله جعل الجد فيها كالاب ضرر في الولد مسلما باسلام الجد
 كاهن ومدة الضرر اى اذا كان الاب فقيرا والجد مؤسرا لخب فطنة الخافد عليه على رواية الحسن
 وفي ظاهر الرواية لا يجب وجع الولد اى اذا تزوجت محنة عمدا فولدت ولدا فولا الولد لموالى
 الام فان عتق الاب وجع ولا ولد الى مواليه فان لم يعتق الاب وعتق الجد هل يكون ولا الخافد
 لموالى الجد ام لا فعلى الرواية والوصية للقرابة اذ اوصى رجل لزوجته لا يدخل الولدان
 انما ينفق ويدخل الجدة في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن لا يدخل ولو جعلت يدا رنا فاجوب كذلك ذكر
 دار الحرب وقدر اثباتا ولعله مشتمل على ما ذكره وحى العلق متى كان في دارنا كان قريب الى الاسلام
 لان في الدار حمة في استتباع فاجرة يكون ذليلا على الجرحنا بالطريق الادنى وجه ارتداد

الصبي القاتل عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وجرحه على الاسلام ولا يقتل في احكام
 الدنيا والآخرة حتى لا يترك ابويه ان كانا كافرين قال ابو يوسف رحمه الله ارتداده ليس
 بارتداد واسلامه اسلام وقال زفر الشافعي رحمه الله اسلامه ليس باسلام وارتداده
 ليس بارتداد لهما في الاسلام انه مولى عليه في حق الاسلام حتى اذا اسلم احد ابويه يعين
 مسلما بغيره فيكون مولىا فيه لاستحالة ان يكون تبعا ومسوغا في حكم واحد ولان اول سمة
 العن والنا في سمة الدر وبنيها تضاد ولان يلزمه احكاما تشوبها المضرة لجريان الارث
 والفرقة بينه وبين امته المسلمة فلا يؤول له كالطلاق والعتاق وما على رضى الله عنه اسلم
 وهو صبي ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلامه وكان يفرقه حتى كان يقول سبتكم
 اى الاسلام طرا غلاما ما بلغت وان حكم وقيل اول من اسلم من الرجال ابوبكر ومن النساء
 خديجة ومن الصبيان علي رضي الله عنهم والتعلق به مشكل اذ لا يتعلق انه عليه السلام صحابته
 في احكام الدنيا من جريان الميراث وقوع الفرقة وان قلت صحح في احكام الآخرة فهذا مسلم ولا كلام فيه
 واما الكلام في احكام الدنيا فان قيل ذلك مطلقا فنصرنا فيما قلنا صحح كفاية حال فلا عموم
 لهما واحكام الآخرة مرادة فلم يرد غيرها ولانه اى حقيقة الايمان وهو المصدق بالنبأ
 والاقرار باللسان وهو من اهل بيته لا يرد كالبائع وهذا لان الاهلية انما تثبت بالقتل
 والتميز والكلام في صبي عاقل يقيم الحج الواضحة على وحدانية الله تعالى والبراهمة اللامعة على رسالة
 محمد صلى الله عليه وسلم حتى اذا ناظر الموحدين اذ اناظر الموحدين اذ اناظر الموحدين اذ اناظر الموحدين اذ اناظر
 عليه في مقام السبب الظاهر وهو الاقرار عن بلوغ مقامه كما في البائع ثم بعد وجود الشيء حقيقة
 اما ان يستقط اعتبارا بالحج الشرعي ولا يجرى عن الاسلام باطل ولا حكم بحقه لصحة الجدة وذا باطل
 لانه سبب للوذا البكر والخلاص السمدي فكان محض منفعة في الدنيا والآخرة وهو لا يملك الاصل
 الموضوع له لم يقد يثبت عليه جريان الارث والفرقة فلا ينافى بذلك لان المنصور اليه في التصرف
 الموضوعات الاهلية الا يورث انه اذا ثبت انه جعل مسلما بغيره والبيعة فيما يخص تبعا
 لا فيما يشوبه ضرر وكرهه مولىا عليه لا ينفى كونه وليا بل ثبت الاثر في المنفعة بها وهذا لانه لما
 كان قاصرا الاهلية صح مولىا عليه ولما كان صاحب اصل الاهلية صح وليا وصح جعلنا وليا لم نجعله
 فيه مولىا عليه وصح جعلنا مولىا عليه لم نجعله وليا فانه اذا صار مسلما باسلام نفسه لا يكون
 فيه تبعا لابويه فاذا كان مسلما بغيره لا يكون مسلما باسلام نفسه فلا يكون بينهما منافاة

بنو

المسلم

اي لا يستر قسما ومم وذرايتهم لانهم مسلمون فتكون انفسهم واموالهم معصومة وان احتاج
 اهل العدل الى سلاح اهل البغي وجلبهم قاتلوهم بسلاحهم وجلبهم خلافا للناس في رحمة الله
 له انه لا يخل الا متفاج بالمتولين بدون رضاه ولما انهم اذا احتاجوا الى سلاح اهل العدل
 فلم ان ياخذوا فاذا احتاجوا الى سلاح اهل البغي اولى وان لم يحتاجوا الى سلاح اهل العدل
 الاموال لان الرمة عليهم اعانتهم وتقويتهم على قتال اهل العدل وبما في الكراع وخمس عشرة
 لان خمس النصارى من خمس الكراع لا يحتاجون الى النقة دون النقرة فاذا وضعت الحرب
 اوزارها وزالت ردة هاعليهم لولا المانع وما جناه اهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها
 من الخراج والعشر بين الامام عليهم لان الجاية بالحاوية وقال عمر رضي الله عنه لولا اهل
 ان كنت لاخيمهم فلاخيمهم وقد مضيتهم فلا يستحق الاخذ فان صرفوه في حجة اجز اعمن اخذ منه
 لان الحق وصلح مسخته وان لم يصر في حقه فعلى اهل الله ان يجردوا فيما بينهم وبينهم
 ليصل الحق المستحق وقالوا الاعادة في الخراج لان مصرفه المائلة ومنه متائلة فكانوا مضاربين
 وان كانوا اغنيا فكذلك في العرا ان كانوا فقرا لان مصرفه الفقير قد قررناه في الزكوة وفي
 الهداية قال في المستقبل يا اخذه الامام لانه تخيم فيه لظهور ولايته قتل باع مثله في عسكرهم
 ثم ظهروا عليهم ثم جيب عليه شئ لان القصاص لا يمكن استيفاءه لمقتهم ولا ولاية لنا عليهم
 زمان القتل لم يقتلوا القتل مجزيا كالقتل الذي وجد في دار الحرب وان غلب اهل البغي على
 مصر فقتل مصرى مصرى ثم ظهروا على المصفران يقتض من تاييله واذا غلبوا ودم جرح فيها
 حكمهم ارجعهم امام اهل العدل عن المصفران اذ انهم جرح فيها حكمهم لم تقطع ولاية امام العدل
 على اهل مصر لدار الحرب القود فاما اذا جرى فيها حكم اهل البغي فقد انقطعت ولاية اهل العدل
 منهم فلا جيب شئ وان ظهروا على ذلك المصفران اذا قتل عادوا باغيا يرثه وكذا اذا قتل الباغي
 العادل وقال كنت على الحق حين قتلت وانا الان على الحق ورثته وان قال كنت على الباطل يوم
 يوم قتله لا يرث قال ابو يوسف السافى رحمه الله لا يرث الباغي في الوجهين واصله ان العادل
 اذا ائلف نفس الباغي او ماله لا يراهم به ولا يضمن لان المحاربة تبطل العصمة وتدمر بيتهم بقوله عليه
 فقاتلوا التي تبنى فقتلهم نحن قاتل اهل الحرب في الباغي اذا قتل العادل لا يراهم عندنا وقال الشافى
 يضمن وهذا الخلاف اذا تاب المرتد وقاتل نفسا او مالا له انه مسلم فيلزم منه حكم الاسلام
 ومن حكه ضمان النفس والمال اذا التفت بلاحق وان لا يضمن في الاسلام فلا يغير بتاويلهم بالناسد

كما قبل النقة ولما تاروا عن الزهري رحمه الله انه وقت الفتنة واحكام النبي صلى الله عليه وسلم
 متواتر في ما حكيوا ان كل دم استحل يتاويل القران فهو موضوع وكل مال استحل يتاويل القران
 فهو موضوع وكل فرج استحل يتاويل القران فهو موضوع ولا يثاويل الناسد ينزل منزلة
 الصحيح في دفع الضمان اذا ضمت اليه النقة كما ويثاويل القران فيهم لا يضمنون ما ائلفوا علينا
 لهذا المعنى ذلك ان اهل البغي يستحلون الدماء يتاويلون ذكوات الذب كفر وقد صارت لهم نقة
 دافعة فصح الدفع منه فلا يضمنون لان لزوم الاحكام بالالزام والالتزام ولا التزام
 لانه باعتماد حزمة الاطلاق مما يقتضون حله حيث يقولون عصي الله ولم يعمل بموجب
 الكتاب ولا التزام لانه بالولاية وليس لنا عليهم ولاية الالتزام لا اختصاصهم بنقة دافعة
 لهذا الولاية خلاف ما قبل النقة لان ولاية الامام عليهم ثابتة فالتزامهم حكم الاسلام
 وعند عدم التاويل يثبت الالتزام باعتقاد او هذا خلاف الاثم لان الموت حق الله تعالى ولا يضمن
 في حقه فلا يندفع الماثم اذا ثبت هذا فنقول قتل العادل الباغي حق فلا يوجب جوارا الارث
 كما لو قتل مورثه بتوعد عليه وهذا لان جوارا الارث جوارا قتل محظور فلا يباطل بقتل مباح
 ولا يثاويل يوسف في قتل الباغي العادل لانه قتل بغير حق فيقتل به جوارا الارث كقتل الخاطي ولا يثاويل
 ان التاويل للناسد لما يلحق بالبيع في حق دفع الضمان والحاجة هنا الى استحقاق الارث
 لا الى الدفع ولما ثبت هذا قتل جوارا يثاويل معج عند العادل ان كان هذا التاويل فاسدا
 في نفسه لكنه مع فساده ملحق بالتاويل الصحيح عند انضمامه الى النقة في حق احكام الدنيا
 حتى لا يوجب الضمان فلا جيب به الجوارا والارث مستحق بالترابنة وهذا التاويل للدفع للمار الذي
 مشر جوارا ومن شرط الارث ان يكون مصرعا على دعواه فاذا رجع فقد بطلت ديانته قبل
 استيفاء حقه فبطل اذا مال كنت على الباطل استحق الدافع في الضمان ويكره بيع السلاح من
 اهل الفتنة في عساكرهم لانه اعانة على المعصية وتسبب لها وقد قال الله تعالى فتعاونوا على
 البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ولا يبايستن بيعه بالكوفة ممن لم يدركه من اهل
 الفتنة لان المصرا اذا غلب فيه الصلاح كان امر الشري محمولا على الجهاد ورد الفتنة وهذا
 في تفسير السلاح فاما ما لا يقال له بعصمة كالحديد فلا يبايستن بيعه الا يركب اليه من ابيع الحادف

قتل

وايضا يبيع للزنا ويمنع لفساد العيب **باب**
المفرق الاصل ان حق المالك لا يضمن بالانقلاب لان حق المالك

لا يملك حقيقة الملك والعتاق مني على المائنة فان ائتمنت شيئا من الغنيمة كالاسلحة والامعة
 والدراب او دطني امة من الغنيمة او قتلها بعد الاحراز قبل القسمة لم يقتض له حقا
 في المتول فبمع وجوب القود وضمت قيمة ما ائتمنت او قتل الا ان القتل كان عمدا لحب الغنيمة
 في ماله في ثلث سنين لان القاتلة لا يقتل العذر وان كان خطأ فعلى عاقلة في ثلث سنين
 وان قتل جلا من النبي لا يجب عليه قود وقته لان الامام ان يقسم بعد القاتلة بعد الاحراز
 اذا رأت المصلحة في ذلك فكان جني على الاباحة في حقته وقت قتل مباح الدم بدون ذر
 الامام لا يقتض كما لو قتل من بعد الا انه يؤدب لا يقتاتة على الامام وقت الاحراز والقسمة
 لضمان عليه في الاثلاف القتل لا عقر في الوطى لان الثابت مجرد الحق في الملك انما يثبت بالاحراز
 وهو ليس بمضمون والمستوفى بالوطى كالجرا والاثلاف الكل غير مضمون فالاثلاف الجرا اولى
 ولكنه يؤدب رجاله ولغيره وبعد الاحراز والقسمة يقتض ما كان فيه التقاض الا ان كان
 المتول من الخسر فانه لا يقتض منه وتوجد القيمة لان الخسر بمنزلة بيت المال وكل مسلم
 حتى في بيت المال لا تترك انه لو افتقر له اخذ واذا وجب التقاض فاولى ان يجب فيما ذم الغرم
 الغرم ولو قسم الامام في دار الحرب او نقل برية فقال ما اصبتم فلكم سلمهم حتى حب الضمان
 على مملته لان الامام بالتخصيص قطع حق الآخرين عنه والمثلية اذا اصاب امة او قسم
 الامام في دار الحرب فاصاب واحدا امة لا يخله وطبها بعد الاستبراء ما تم تحريرها عند
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله يخله وطبها لانه ملكها بالتسليم
 او بالقسمة فلم يبق لاحد فيها شركة وهذا لو مات بوزع عنه ويضمن مملتها وانما ان يثبت
 الملك فاصور التبر لقيام يداخل الحرب من وجه لما مر فوق الملك على الاحراز كسائر
 الغنائم والمصلحة اذا اخذ لا يخله وطبها اجماعا لما مر بخروا دار الاسلام والفرق محمد
 انه لم يقتض بها تخصيص الامام فلم يتم ملكه فيها ولهذا يشترك المدة فيها ولم يختص
 بتخصيص الامام حتى لا يشترك المدة فيها فلو باع الامام امة من رجل في دار الحرب فخل الوطى
 للمشتري على هذا الخلاف ودار الحرب اذا صارت دار الاسلام فالغنائم فيها كالغنائم في الحرب
 بدار الاسلام فيصير ملكا لهم وضمان المتلف من الغنيمة ان خرج قبل القسمة منهم اليها وقسم
 الكل لقيام البذل مقام المبدل بعد ما قسم بينهم ان لم يكن ان لم يكن لقلته ولكن الغائبين
 لمصرفه القدر لانه كاللقطة وهي تصرف في القدر ان لم يقدر على صاحبها وان قسم عليهم

التقاضي

وجعلهم ذمة ثم خرج وهو لا يحمل القسمة لقلته لمصرفه بيت المال كخزاج لانه لما قسم
 عليهم بالرقاب والاراضي ووضع الجزية والخزاج جعل الكل مصرفا الى القاتلة معنى
 والعتاق والجزء الغنيمة فيصرف الى حرف الكل اقرار المسبي بالنكاح والنسب في دار الحرب
 او في دار الاسلام قبل قسمة الغنائم صحيح لان بعض الصحابة رضي الله عنهم سبي مع امراته وقررها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح باقرارها وفي اثبات النسب شرف الصغير ولا ضرر
 على اخذ جازا بانه الا انه اذا تضمن ابطال ملك مضمون فينبذ لا يقبل والولي يتبع جازا بويه
 دينا لانما سبب حيوته فان لم يكن معه احد ابويه فيعتبر بقا الذي يولد لان الصغير الذي لا يقبل
 كماع في يده فان لم يكن يعتبر بقا الذي ولد له وهذا كان موجودا في دار الاسلام مسما بقا الذي
 فلو ادعى عصى زوجية مسببة وصداقته فان كان قبل القسمة يصدر ان لا النكاح يثبت
 بالتصادق ولم يقتض بطلان ملك البضع على احد وان كان بعد حال لانه تضمن بطلان ملك
 البضع على مولاها ولو ادعى نسب صبي لا يقبل والصبي في يد او في يد غيره او كان عاقلا
 وصداقته صح قبل القسمة لما مر صغير وقع في يد مسلم بالبيع او القسمة في دار الحرب
 وهو مسلم بقاله مسلم مقيم في دار الحرب ادعى صغيرا من السبي انه ابنه منها قبل القسمة
 فصداقته يثبت النسب والنكاح واسلامه ولو كان عليه سيما المسلمين حكم خرمه وان
 لم يكن عليها سيما المسلمين فهو كافر ويكون في الغائبين لان قولها لا يقتض ابطال حق
 الغائبين اذ حكمهم يثبت بالاستيلاء قبل دعواها فلا يثبت حكمهم بقولها فان قيل
 بثبوت نسبهم من المسلم دليل الفلانة هذا فكيف تخلم بركة مع الحكم بثبوت نسبهم منه قلنا
 لا يظهر استناد النسب الى وقت العلوق في حق ابطال الغائبين كما كتب مات اخوه لفرله
 ابن عم حر ورثة ابن العم لان المكاتب ليس باهل الارث فلو اقر المكاتب بانه حر امرأته
 وصداقته ثبت نسبهم منه ولا يصدق في صرف الارث عن ابن العم اليه لان النسب يثبت
 باقراره فلم يطل به حتى قد ثبت قبله كذا هنا اخذت سرية اسرا وهو يوافق الاحراز والقسمة
 حتى يلقوا ما امنهم واخذتهم سرية اخرى واخذهم بدار الاسلام او لم يحرروهم ولكن اقتسموا
 في دار الحرب فالاسراء السرية الثانية لان الاولى حقا ولثانية ملكا والملك حق من الحق فلو
 ان السرية الاولى جزا اخذوا احد ومم بدار الاسلام اقتسموا واقتسموا بدار الحرب الاسراء
 والعاسم امام ثم حربوا واخذتهم السرية الثانية فمن السرية الاولى قبل القسمة مجانا وبعد القسمة

بالقيمة كذا ما يروى من ثبوت حقيقة الملك لهم بعد التسمية فلوان السرية الاولى احرزهم
 بدار الاسلام ولم يقتسموهم حتى حرروا ثم اخذتهم السرية الثانية فتم السرية الثانية فاز
 وجدوهم بعد تسمية السرية الثانية فلا سبيل لهم عليهم لان الثانية ملكا خاصا ولا وى عاما
 وان وجدوا قبل تسمية السرية الثانية فتم السرية الاولى لثبوت ملكهم بالاحراز ولو احرز
 السرية الاولى احرزهم بدار الاسلام ولم يقتسموهم حتى اخذتهم السرية الاولى فلم يحرروهم
 بدار الحرب حتى اخذتهم السرية الثانية فتم للفرق الاولى لان ملك السرية الاولى لم يزل
 لان المسلمين ما لم يحرروهم بالدار لم يملكوهم الا اذا قسم الامام بين السرية الثانية وبين رايه
 ثبوت الملك للفرق المحرر الاستيلاء وقبل احرز فثبت الملك للفرق بالاستيلاء قبل احرز
 وقعت في محل الاجتهاد لان من الناس من يقول بثبوت الملك للفرق بالاستيلاء قبل احرز
 حكم الامام اذا اقتضى لثبوت السرية الثانية في دار الحرب فان قبل استيلاء الفرع قبل احرز
 ليس بسبب الملك اتفاقا لان الشافعي رحمه الله يقول باستيلاء الفرع على اموال المسلمين بسبب الملك
 وعندنا وان كان سبب الملك للفرق المحرر فلا يكون هذا فضلا مختلفا فيه قلنا هنا
 مختلفان احدهما ان احرزهم حل حوشرط تمام الاستيلاء دام لا والثانية ان استيلاء الفرع
 على اموال المسلمين هو سبب الملك لا فالامام الذي قسم هنا اما ان يأخذ بقول من قال بالاستيلاء
 الفرع على اموال المسلمين او يقول من قال ان احرزهم ليس بشرط فكان قضاؤه في محل الاجتهاد
 فنقد كذا في شهادته الفساق على غايبه بالنكاح بشهادة رجل واحد على غايبه فانه ينفذ
 قضاؤه وان كان مجوزا للقضاء لا يجوز بشهادة الفساق وشهادة الرجال مع النساء في النكاح
 ولكن لما كان كل واحد من الفضل مختلفا فيه فنقد قضاؤه فيها لان المجتهد يبيع الحجاة لا الرجل

كتاب القبط

هو في اللغة عمران عما يلقط الى ترث من الارض فيقول ثم غلب على الصبي
 المنبوء لان عمره ضايف لقط وهو من باب وصف الشيء بالصفة القارية مثل من قتل قتيلا
 فله سلبه وفي السرية اسم لولد طرجه اهله خوف من العيلة او فله من امة الربية فيجوز
 اتم ومحررة غانم لما في احرز احياء النفس فانه على شرط اهلاك احياء التي تدفع سبب اهلاك
 قال الله تعالى ومن احياءا فداكنا احياءا الناس جميعا ولهذا كان دفعه افضل من تركه لما في تركه
 من تركه لجرم على الصغار وقال عليه السلام من يرحم صغيرنا ولم يقهر كبيرنا فليس منا وفي دفعه

على الغائب

اظهار السفقة على الاطفال وهو افضل الاعمال فلذا نذب القاطن للقيط ووجبت ان غلبت عليه
 ضياعه وهو حر باعتبار الاصل فالناس ولد ادم وحواء وكانا حرا فثبت هذا الاصل
 ما لم يثبت غير ذلك لان الدليل دار الحرب من كان فيها يكون حرا باعتبار الظاهر ولان الغالب
 فيمن يسكن دار الاسلام والعبرة للغالب ونقته في بيت المال ما روى ان رجلا قال وجدت
 منبوا على بابي فابيت به عمر رضي الله عنه فقال عمر عني الغوير ابو ساهو حر ونقته علينا
 وروى ان عليا رضي الله عنه فرض له النفقة من بيت المال ولانه عاجز عن التسبب محتاج
 الى النفقة ولا مال له ولا قريب ومال بيت المال خذ للفرق في المحتاجين فصار كالمعوق الذي
 لا مال له ولا ثمة لومات وترك فالأكل مال مصر فالي بيت المال ميراثا للمسلمين فيكون نفقته
 عليهم لان نفقته مقابل الغرم ولهذا كان عدل حيايته على بيت المال فان نفق عليه الملقط
 فهو متطوع لانه انفق عليه بغير امر من هو سبيل منه فلا يرجع بما على القبط اذا احرز
 فان امر القاضى ان ينفق عليه على ان يكون دينا عليه فهو جائز ويغير دينا عليه لا القاضى
 ولاية عليه فصار امر القاضى كامر نفسه لو كان من اهل الامر وهذا اذا امر بالانفاق
 على ان يرجع عليه فان امره بالانفاق فقط يرجع لما بيننا والاصح ان لا يرجع لان مطلقة تحمل
 الحسنة والاستدانة فلا يرجع بالشك فان المتطوع دخل لم يكن لغيره ان يأخذه من الملقط
 لان يده سبقت اليه وكان الحق لحفظه فاذا دعي بملح يثبت نسبه منه استحقاقا اذا لم يدع
 الملقط نسبه والقيام من ان لا يثبت نسبه منه لان قصد من هذه الدعوة اخذه من الملقط
 وحق الحفظ يثبت له على وجه ليس لغيره ان يأخذه منه فلا تقبل دعوة في ابطال الحق اليه
 وجه الاستحقاق ان القبط محتاج الى النسب فهو في الحقيقة اقل له بما ينفعه لانه تشر فيه
 ويندفع العار عنه والملقط لا يباذعه فيه فصح دعوته لمصادقته في محله ولا منازع
 له فيما لم يحرره بثبوت النسب ان يكون الحق لحفظه ولان من اجني ونحوه ان يثبت النسب ضمنا
 ولا يثبت قصد الكا يثبت الارث بشهادة الغالبة على الولادة حكما وان لم يثبت للمالك شهادتها
 قصد اختلافها اذا قصد اخذ الملقط من يد الملقط لانه يباذعه في غير ما باشر فيترجح الاول
 بالسبق وقيل يصح في حق النسب دون ابطال يد الملقط ولذا دعا الملقط قبل بيع قباشا
 واستحقاقا لانه ادعى شيئا هو يدين ولا منازع له فيه ولا يبطل به احد خلافه عن لانه
 ادعى شيئا لا يدعيه وله منازع وفيه ابطال حق الملقط وهو حق الامر بالاصح انه على

القاضي

اغدا

والاستحسان لان هذا قياس آخر سوى الاول وجه القياس انه من مقتضى كلامه لانه زعم
 انه ليطع في يده وابنه لا يكون ليطع في يده وجه الاستحسان انه يلزم حفظه ونفعه بهذا
 الاصل وهذا الالتزام تصرف منه على نفسه وله هذه الولاية والمقتضى لا يمنع دعوى النسب
 كما اذا كذب الملا عن نفسه وهذا لان نسبه حتى في غايته عليه الاصرع الابتدائي فيظن
 انه ليطع ثم يطره انه ولد وان دعاه انسان فهو ابنها لانها استويا في النسب وهو الذي
 الا ان يصح احدهما علامة في جسده فهو اولى لان الظاهر يشهد له اذ العلامة وافقت
 كلامه وهو اصل في الشريعة قال الله تعالى تعزهم بغيرهم وكم لو سبقت دعوى احدهما
 فهو ابنه لثبوت حقه في وقت لا منازع له فيه الا اذا اقام الآخر البيينة لشرع دعواه
 بالبيينة وثبت نسبه من دعي وهو مسلم ان لم يكن في مكان اهل الذمة اعلم ان للبيطة اذا
 وجد في مصر من اصحاب المسلمين او في قرية من قرى قرامم فادعى ذمها ابنه ثبت نسبه
 منه وكان مسلما وهذا استحسان والقياس ان لا يصدر حكم له بالحرية والاستلام
 فلو جعل ابنا للكافر بدعوى لكان تبعاله في الدين فكان حاكما باطال اسلامه وجه الاستحسان
 ان موجب كلامه شيان احدهما ثبوت نسبه منه وذا ينفعه والاخر كونه وذا يضرك
 فثبت دعوى نسبه فيما ينفعه لا فيما يضرك وليس من ضرور دقة قوله في احد الحكمين ردة في الحكم
 الآخر لان النسب ينقل عن الدين لانه يولد الكافر من امراء مسلمة ثابت النسب منه وان وجد
 في قرية من قرى اهل الذمة او بيعة او كنيسته كان ذميا ان كان الواحد مسلما هذا المكان
 او ذميا في مكان المسلمين ففي رواية يعتبر المكان في الفصل لانه اسبق اليه من الواحد وعند
 التعارض ترجح السابق والظاهر يدل عليه فالمسلمون لا يصحون ولادتهم في البيعة واهل
 الذمة لا يصحون ولادتهم في مساجدنا وفي رواية يعتبر الواحد في الفصل لان تبعية المكان
 انما يعتبر عند عدم يدعية الا يركى انه من سبي ومعه احد ابويه لا حكم باسلامه باعتماد
 الدار فكذا هنا مع يد الواحد لا يعتبر المكان لانه كالابن في حقه لقيامه مقام الابن بربية وفي
 رواية ايها كان موجبا باسلامه يعتبر ذلك لان الاسلام يعلم ولا يغفل كالمولود بغير كافر مسلم
 وفي رواية حكم بزية وعلامته كما اذا اخذ طمونا باموات الكفار يعتبر الزنى والعلامات
 للفصل ان ادعى عبد انه ابنه ثبت نسبه منه لانه يتحقق منفعه في حقه وهو حر لان الملو
 لا يكون ابنه عبدا لا محالة لاحتمال ان يكون ابنه من الحر والولد يتبع الام في الرق والحرية

هذا هو الوجه في دعوى النسب

الظاهر

ولا يبطل الحرية الظاهرة بالدر والاصيل والغلبة بالشكل وتو قال عبد للبيطة هو
 ولدك من زوجتي هي امه وصدقة مولاه ثبت نسبه ويكون حرا عند محمد رحمه الله
 لانه حرا باعتار الاصل فلا يبطل حرية بتصادق العبد وسيد وقال ابو يوسف
 يكون عبد السيد لان الام امته والحر في دعوة البيطة احر من العبد والمسلم احر
 من الذمى نظر البيطة لانه يتحقق باخلاص الملتصق فلا يورث البيطة الابنية حتى انه من
 ادعى ان للبيطة عبد لم يقبل منه لانه حكم بحريته باعتار الظاهر فلا يبطل ذلك مجرد
 قوله الا ان يقيم البيينة انه عبد لانه اثبت دعواه بالحجة وثبوت حرية باعتماد
 الظاهر لا يعاد من البيينة فان قيل كيف يقبل هذه البيينة فلا خضم عن البيطة قلنا
 للبيطة خضم له باعتار يد لانه ينفعه وينزع عنه انه احر لحفظه لانه لبيطة ولا يتوصل
 المدعى اليه استحقاق يد عليه لابقامة البيينة على ربه فلهذا كان خضا عنده وان وجد
 مع البيطة ما يشهد عليه فموله لانه من اهل الملك لكونه حرا فيكون ما في يده له بظاهر
 يده وكذا اذا كان مسلما دأ على دابة وهو عليها بشها دة الظاهر ونصرفه الاخذ اليه
 بامر القاضي عند البعض لانه مال ضائع لا يعرف له مالك للقاضي ولاية صرف ماله اليه
 وقيل يصرفه بغير امر القاضي لانه مال البيطة ظاهر المأمة ومن شدة عليه فانما سده لانه
 كان ملكا للبيطة وله ولاية الاتفاق من اهل ما لا بد منه كالطعام والكسوة لانه من الاتفاق
 ولا يصح للملتصق عليه نكاح لان الولاية على الغير تسحق بالقرابة او الملك والسلطنة ولم يوجد
 واحدا منها ونصرفه في ماله نحو البيع قياسا على الام اذ ولاية التصرف لغير المال اذا
 يقتضي كل الرأى وفور السقفة والموجود في كل منها احدهما واجارة الى الاجرة ان يوجر
 وفي مختصر العبد ركن له ان يوجر لانه يعود الى تقيته وحفظه عن الافاق وجه الاول
 وهو الاصح انما يملك اطلاق منفعه فكان كالمخلد لان الام لا تملك اطلاق منفعه بلا عوض
 بالاستخدام بنحو من الاجارة او في ذلك الملتصق والعم رفح تسليمه في حرفة لانه نافع له
 مطلقا لانه لما كان مستغلا يعمل قدامه يستغل بالسداد ويقض حبة له لانه نافع محض لهذا
 يملكه الصغير بنفسه لو كان عاقلا وملكه الام ووصيها

القطعة

هو مال يوجر في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه سميت بها لانها تلتقط غالبا لقطعة

والقول امانة ان اخذها لم يخطئنا ويرد ما على مالها واشهد على ذلك شاهدان لان اخذ
على هذا الوجه ما دون فيه شرعا خلافا لبعض النابيين لانه لو ترك ما رتبنا قبل اليه
بدعائه فكلنا عن مالها فيضيع ماله فكان دفعها وسيلة الى اتصال الحق اليه المستحق ولهذا
حبذا اخاف الصياح واذا كان كذلك لا يكون معنونة عليه وكذا لو تصادقانه اخذها
لنفسه ضمن اجماعا لانه اخذ مال الغير بلا اذن من المالك والشارع فكان متعديا في هذا
الاخذ فضمن كالفاسد الاصل فيه قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترد الى صاحبه فافترس
فان لم يشهد الشهود عليه عند الالتقاط وادعى انه اخذها للرد وادعى صاحبها انه
اخذها لنفسه فالقول لمالكها والمليق ضايع عندنا في حينة ومحمد رحمه الله وقال ابو سفيان
القول للمليق مع يمينه ولا يضمن لان اخذ مال الله حسيبة ونفسه معصية فكان حمل فله
على الحسيبة او على اعتبار الظاهر حال المسلم العاقل ولانه احتمل انه اخذها لنفسه فيضمن واحتمل
انه اخذها للملك فلا يضمن بالشك ولما ان اخذ مال الغير بغير اذنه سبب الضمان الا عند وجود
الاذن في الاذن متيقدا بالاشهاد شرعا فاذا تركه يضمن لانه اقرب سبب موجب للضمان وهو
اخذ مال الغير بغير اذنه ثم ادعى بغيره عنه وهو اخذ مال الله فلا يضمن بالشك قوله
الظاهر انه اخذ مال الله فلما الظاهر ان الحر يضمن لنفسه فلما تقاضى الظاهر لم يمتنع
مطلق الاخذ وهو سبب الضمان لما دونها وهو كمن اخذ مال الغير فحمله في يده ثم ادعى
ان صاحبه اودعه لم يصدق الانحبة ويكفيه في الاشهاد وان يقول من سمعوه ينشد
لقطة فدلوه على ويكفيه هذا اللفظ وان كانت اللقطة اكثر من واحد لانها اسم جنس
فيتناول الواحد والاكثرو عرفت اللقطة قليلة كانت او كثيرة لانه يملك على ظنه ان
صاحبه لا يطلبها بعد ذلك ومارى محمد عن ابي حنيفة رحمه الله انها ان كانت عشرة دراهم
فما عداها هو لا لان هذا مال خيط يتعلق القطع بسرقته ويملك به ماله خطر شرعا
وهو البضع وتقدر القيرين بالحوار حسنة ذلك قال الشافعي وقتيل حولا كاملا
فقد اعذر وان كانت اقل من عشرة يقر فيها حسب ما يورى فليس يتعدى بل ان لم يضمن
المقادير لا يكون بالمالك لئلا نعلم ان القيرين بناء على قدر طلب صاحبها لا طرعه الى
معرفة مدة طلبه حقيقة فينبغي التقدير على غالبه فيعرفنا الى ان يملك على رايه ان صاحبه
لا يطلبها بعد ذلك وان كانت اللقطة شيئا لا يتعدى لولا في عليه يوم او يومان عرفنا حتى اذا

ان يفسد بصدق بها لانه لو لم يتصدق لصاغت لاني عوضا اجل وهو الثواب عاجل
وهو الضمان ويلبني ان يقر في موضع احبا بها فيه وفي مجاميع الناس لم تحذر الناس
فيما بينهم فيحصل الجاني صاحبها فيحصل المقصود وهو وصولها الى صاحبها وان كانت شيئا
يعلم ان مالها لا يطلبها كالنوى وقشور الرمان له ان اخذها وينتفع به بلا تعهد الا ان حنيفة
اذا وجد في يده اخذها لان الغاء يكون اباحة للاستفاد به للواحد ولم يكن تملك منه
اذا التملك من المجهول لا يصح وملك المبيع لا يزول اباحة ولكن للبائع له ان ينتفع به مع بقاء
ملك المبيع فاذا وجد في يده فقد وجد عين ماله وقال عليه السلام من وجد غير ماله فلو حرق
وان وجد مجتمعا لم يخل له ان ينتفع به لان الظاهر ان ماله ما الغاء بعد اجماعه ولكنه سقط
منه فان جاء صاحبه بعد التبريد دفعها اليه وان لم يجرى تصديقها لانه التزم حفظها
على مالها وذكرنا اتصال عينها اليه ان وجد والا فبالاتصال ثوابا اليه وذا بالتصدق وان شاء
استكملها رجاء ان يظفر بمالكها فان جاءها لمالكها بعد ما تصدق بها فهو باختياره ان شاء فقد
الصدقة فيكون له ثوابها واجازتها في الاثم كاذنه في الابتداء والاذن حصل في الشارع
لا من المالك فلماذا توقف على اجازته ولكن المالك ثبت للفقير قبل اجارة المالك على قيام الملك
في يده اليه حتى لو اجاز بعد ما ملك المالك في يده تقع الاجارة بخلاف اجارة بيع الغنم في يانه
يشترط فيه قيام المحل وهو المبيع لنبوت الملك فيه بعد الاجارة ومن حيث انه حصل بدور اذن
المالك ثبت الملك للفقير غير لازم وانما ضمن الملقط والمسلك اما الملقط فلانه تصدق
ماله بغير اذنه وهو موجب للضمان عليه فان قيل كيف يضمنه وهو تصدق باذن الشارع قلنا
اباح له التصديق مما الرزق ذلك مثل هذا الاذن يسقط الاثم عنه غير سقوط للضمان
حقا لصاحب المال كمالا والمضطر مال الغير واما المسكين فلانه قبض مال الغير لنفسه بغير اذنه
وان كان قائما اخذها لان من وجد عين ماله فهو احق به وايها صفة لم يرجع على الآخر شيئا اما المسكين
فلانه في القبض غلبت نفسه فلا يرجع بالحقه من الضمان على غير واما الملقط فلانه بالضمان
قد ملكه وظنر انه تصدق بملك نفسه فلا يرجع على المسكين شيئا فان الملقط بهيمة كساة وبيع خير
وفرس مجة وقال مالك والشافعي رحمه الله ان وجد البعير الغنم من البقرة العجى او الفرس فقبض
لان اخذ الساة سبب صيانتها لولم ياخذها لافترسته السباع وليس في اخذ البعير رجوع
صيانتها لان لها من قوة العدو وما يندفع السباع عن نفسها وفيه احتمال عدم الرجوع الى المالك

فكره الاخذ بنذير التوك ولما انه لو لم ياخذها رتبا فصل اليه يد جانيته فكان اخذها
سببا لصيانتها فنذير اخذها صيانة لمعا غن التوك وما لمقام فرة العود وسبب
للصياح كما هو سبب للصيانة عن الصياح فتعارضا والتحت بالشاة وما انفق
المستطع عليها بغير اذن الحاكم فهو تبرع لانه لا ولاية له على ذمة مالها فصار كل
لوقفي بغير غير من القاضي يصير ديناً على مالها لان امر القاضي حال غيبة صاحبها
كامل حال حضرته فللقاضي على صاحبها ولاية النظر عند عجزه لنفسه والامر
بالانفاق من النظر فانه لا يبقا للمجوان بلا نفقة عادة واذا دفع الى الحاكم نظريه
فان كان للبيمة منفعة آجرها وانفق عليها خرجت احياء للولاية ونظر المالك
وحيث لا يترك الدين عليه وكذا انفق القيد الا بقران ثم يكن لها منفعة وخاف ان يستغرق
النفقة باعها وامر بخطط ثمنها لان له ولاية الحفظ وقد قدر وحفظ عليها فصار الى
حفظ ما يثبتها بالبيع وان كان الاصل الانفاق عليها اذن في ذلك جعل النفقة ديناً على
مالكها نظراً الى الجانيين فالواو اما يا امير الانفاق يؤمين او ثلاثة بقدر ما وقع عنده
انه لو كان المالك حاضراً لم ينفق اذ لم يظهر بامر بيعها لان النفقة الدالة مستحقة
فمنها تزيد النفقة على ما يثبت فيكون فيه ضرر وهو نصبنا ظر المسلمين وفي الاصل
شرط اقامة البيعة من الملتقط حيث قال فان دفعها الى القاضي واقام البيعة انه المستطاع
امر بان يتفق عليها على قدر ما يرى وهو العجم لاحتمال ان يكون غصباً في يد والداه حتى
لا يامر فيه بالانفاق وانما يامر بالانفاق في الوديعة فلا يذ من البيعة فان قيل البيعة
لا تقبل من غير خضم قلنا هذه بيعة تقام لكشف الحال للفقراء والخضم في مثل هذا
ليس بشرط فان قال الملتقط لا بيعة في يقول القاضي له ان كنت حاضراً فادامه بالانفاق
عليها لان فيه نظراً لها ولا ضرر فيه على اخذها به يرجع على المالك ان كان حاضراً وان
كان غاصباً لا يرجع بالنفقة على المالك لهذا الامر حيث قيل بكونه صادقا فيه وانما
يرجع على المالك بعد ما حضر لم يبق اللقطة شرط القاضي الرجوع على المالك العجم فلذا
قد بقوله وجعل النفقة ديناً على مالها والمملوك ان يبعها من مالها اذا حضر حتى
ياخذ النفقة لان هذا دين وجب له بسبب هذا المال فكان له تعلق بهذا المال فاسببه
الرجوع ولا يستطع دين النفقة بالطلاق الملتقط قبل الجبس لانه لا تعلق له به حقيقة

في النفقة

وانما اخذ صفة الرجوع عند اختيار الجبس كالوكيل بالسرك اذ انفق الممنوع من مال نفسه
له ان يرجع به على الموكل ولو خلك قبل الجبس لا يستطع لانه في معنى الرجوع عند اختيار
الجبس فذلك ما جسته به ولقطة لخل الجبس سوار وقال الشافعي رحمه الله تعالى
لقطة الجبس الى الممنوع ما جسته لعله عليه السلام في وصف الجبس ولا يخل لوطتها الا
لمستد لها ولما قوله عليه السلام اعرف عناصها ووكاها ثم عرفها سنة بلا فصل ثم
لقطة لخل الجبس وما روي محمول على نفي جيل الالتقاط الا التعريف ولهذا ذكر في رواية اخرى
ولا يملك لقطته الا من عرفها والتخصيص بالجرم لبيان انه لا يستطع التعريف فيه باعتبار
انما للعرف ظاهر ايما قول فيقول ان المالك اذا ظهر ظاهر فلم يحج الى التعريف اذا حضر رجل
واذ في اللقطة لا يدفع الى مدعيها حتى يقيم البيعة فان بين علامتها بان سمى وزاد درهم
وعده حاضراً وكاها حال الملتقط الدفع اليه ولا يجبر على ذلك القضاء قال مالك الشافعي رحمه الله
يجبر لانه اذا اصاب في العلامة فالظاهر انه المالك لان الانسان قل ما يثبت على احوال درهمين
والاستحقاق ثبت باعتبار الظاهر خصوصاً عند عدم منازع كما ثبت الاستحقاق لذو اليد
باعتبار الظاهر والمملوك غير منازع له لانه لا يدعيها لنفسه ولما انه يدعي مالاً لا يدعي
فتحاح الى البيعة لقوله عليه السلام البيعة على المدعي والند حق مقصود كالمالك حتى وجب
الصمان على الغاصب بالالة اليد فلا يسمى الا البيعة كالمالك والعلامة لا تدل على انما له قد بقى
الم على قدر مال صديقه وقد لا يثبت على قدر مال نفسه وحل الدفع عند اصابته العلامة
لقوله عليه السلام فان جاء صاحبها وعرف عناصها وعدة حاضراً فاعادها اليه وهذا الامر
بذل الخدي المشهور فان دفعها اليه ياخذ منه كغيره لا نظر ائنه لنفسه في مالكون صاحبها
غيره فيحيي فيضمة ولا يمكن من الرجوع على هذا الاخذ منه لانه قد يتوارى فيجتاح باخذ
الكيل منه وهذا بلا خلاف ولا ياخذ كغيره وانما ياخذ لنفسه بخلاف التكيل لو اراد
غائب عند ائنه حيفه رحمه الله لان التكيل ثم للغير وان صدقة دفعها اليه ولا يجبر على الدفع
كما لو جاء رجل الى المودع وقال انا وكيل المودع في استرداد الوديعة منك فصدقة حيث
لا يجبر على الدفع اليه لانه انما هو القبط في ملك الغير فيحل جبر على الدفع لان المالك لغيره حضر
ظاهر في الوديعة وفي اللقطة ليس لغيره من حضر ملك ظاهر ولا يصدق باللقطة على
عني لانه امر بالتصدق بعد التعريف لقوله عليه السلام فان لم يأت الى صاحبها فليصدق



ولا يخل الصدقة لغني بالحديث فان كان الملتقط فقيرا فلا بأس بان يبتاع به مال له محل الصدقة
والصرف الى فقير آخر للثواب وهو ملة فيه وان كان غنيا لا يصرفها الى نفسه بل يصدق
على اجني او ابويه او ولديه او زوجته اذا كانوا فقرا وقال الشافعي رحمه الله للغني فيها
الى نفسه حكم القرض بخلاف رضى الله عنه فانه قال وجدته مائة دينار فاخبرت
النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعد ما عرفت بها ثلاث سنين اخلطها بما لك فان جاء منها
فادفعها اليه والا فادفعها اليه والا فانتفع بها فانما رزق ساقتا الله اليك وكان غنيا
حيث قال اخلطها بما لك لانه انما حل الانتفاع للفقير بعد التعريف لا المصدق بل يصير ذلك
سببا للانتفاع فيصير المال محفوظا على المالك فانه متى علم انه حل له الانتفاع بعد التعريف
يوجب في الانتفاع والغني في هذا المعنى يشارك الفقير فيشاركه في حل الانتفاع ولنا ان مال
الغني لا يجوز تناوله الا في موضع الضرورة للضرورة الدالة على حرمة تناوله والفقير والغني
محول على الاخذ لانه وان لم يكن محتاجا الى المال فما يصير محتاجا في مدة التعريف والفقير قد
يتوانا في الانتفاع لاحتمال ان يصير غنيا في التعريف وانما انتفع الى ما يحكم القرض باذن الامام
وله ان يقرض اللقطة من الملتقط ومن غيره ولا كلام فيه وانما الكلام فيما اذا انتفع بحكم القرض بغير اذن
الامام على انه يحمل على انه علم فقره وحاجته لا يكون عليه فاذا لم يدر في الانتفاع بها وخذلها بماله
ويحمل له ماله دون النصاب ما الملتقط عند الوأطو لبدته بقضاء الدين والبيع فيه سواء
انما قبل التعريف او بعده لانه ضمان استهلاك فيظن في حق الموتى وعند المالك ان اللغة بعد
التعريف لم يطالب للمال لان الشئ اذن لم يدر في الانتفاع فكان ضمانا فخصته فلا يظن في حق الموتى
فيطالب به بعد التعريف

كتاب الاباق

هو ترك في الانطلاق وهو من سوء الاخلاق ووراء الاعراق يظهر العبد عن سيده
فلهما المقيم واليسته به ضمانا فودة الى مولاه احسان وهل جزء الاحسان الا الاحسان
وهذا الكتاب ببيان جزء الواد في الدنيا ماله من الاجرة في الآخرة باغاثة اللسان في منحه المسك
من العبد وان اخذ الاباق لمن يقد على اخذه افضل من تركه لما فيه من احيا ماله وولاه
حرمة كالنفس فكما ان احيا النفس مندوب فكذا احيا المال فاخذ الضال بيل ذلك
وقيل تركه اولى لانه لا يزال يطلب ماله فيحصل اليه ظاهر بخلاف الاباق لانه مخفي وينبغي ان ياتي
بالآبق في العام بخلاف اللقطة لانفقدر على حفظ الآبق بنفسه عادة واذا دفع اليه الآبق فخصه

في العتيق

عقود

تتحقق
الاباق منه مرة لان الظاهر انه يابن مرة اخرى لو لم يفسده فيكون تركه حجة
له على الاباق بخلاف الضال لان الظاهر انه لا يابن فلا يفسده لو دفع اليه وقت رد الاباق
مدة سفر الكروان كان الآبق لم يورث الملة فمات فجعل له قبل قبضه فله الجعل اربعون درهما
وان كانت قيمته اقل منه وان رد اقل من ذلك فحسابه اعلم اعلم ان راد الآبق يستحق الجعل
استحسانا عندنا وفيه التماس لا جعل له الا بالسطر وهو قول الشافعي رحمه الله لانه يترع
بمنافعه في رده على سيده ولو يترع بعين من اعيان ماله لا يستوجب عليه عوضا بمثلته
فكذا اذا يترع بمنا فيه وصار كركة الضال ولنا ان الضمان رضى الله عنهم انتقوا على وهو
اصل الجعل واختلفوا في مقدار فقال عمر رضى الله عنه دينار واثنى عشر درهما وقال علي رضى الله عنه
دينار وعشرون درهما وان اخذ خارجا من المصرفة اربعون درهما وقال ابن مسعود رضى الله عنه
حين قدم رجل بابا من النجوم فقال القوم لقد اصاب اجرا وجعلنا انما افسر كل اسر بعينه درهما
فاخذنا ما جاءهم في اجاب اصل الجعل وكفى باجمعهم حجة ورحمنا قول ابن مسعود رضى الله عنه في مقدار
لانه قال في مجلسه ذلك واشتهر منه ولم ينكر عليه اخذها فان قيل ينبغي ان يؤخذ بالاقل
المستحق لا بالاكتر المشكوك قلنا انما لم ياخذ بالاقل لان التوفيق بين اقراره لم يكن بان جعل قول
من افنى بالاقل على ما اذا رد ما دون ملة السفر وقول من افنى بالاكتر على ما اذا رد من مسيرة
السفر كما فسره عمار رضى الله عنه فان قوله ان اخذه بالمصر كناية عما دون مسيرة السفر
ولان نصيب المعاديير بالمدى لا يكون فلا طريق لما ثبت عنهم من الفتوى الا السماع وكان كلامهم
روى ما قاله عن النبي صلى الله عليه وسلم والمثبت للزيادة من الاخبار عند التوارض وروى فلذا
اخذنا بالاكتر ولان الراد يحتاج الى عناية في رده وقلنا يرغب الناس في التزام ذلك حجة
في اجاب الجعل للراد ترغيبا في حق ميانه الاموال والاجماع ورد في الآبق في الضمان على
القياس من امتنع الاخلاق دلالة لان الحاجة الى ضمانه الآبق فوق الحاجة الى ضمانه الضال
لانه لا يترع مكانه فيجد ماله ساعة فساعة بخلاف الآبق لانه يتوارى عنه فيتركه فلا يصل
اليه ظاهر وان رد الاكثر من ملة السفر لا يتراد على العبد لان التذويبه اذا رده من مسيرة
السفر ثابتة الزيادة على العذر الثابت شرعا بالمدى لا جنة وهذا لان ادنى ملة السفر
معلوم ولا يمانية لما وراء ذلك والحكم لا يغيره شرعا كساير الامكان المتعارفة بالسفر
وان كان الآبق لم يورث الواد ومات قبل التسليم اليه بعد ادخاله في المصرة فجعل لانه

استحق ليعمل بركة الى مصر فلا يسقط بان يصير له كالاخير المشترك اذا عمل لمورثته ثم مات
المورث قبل التسليم اليه وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجعل له لان العمل يجب بالتسليم للمورث
لو حلت في مصر قبل التسليم لا يجب العمل في عهد التسليم هو له اوله فيه شركة وان كانت قيمته اقل
من اربعين درهما عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يقضى له قيمته الا درهما الاثر
وجوبه بثبت احياء حقوق الناس نظرهم ولا نظره في ايجاب بركة ما لا يساوي ذلك
وله ان هذا ان قد يعرف شرعا بالاجراء وقد قرر في باربعين درهما من غير تعرض لقيمة العبد
فيجب بيعه ولهذا لا يبيع العبد على الزيادة خلاف الصلح على الأقل فانه يجوز لانه حقه عنه
وان خذ ما في المصدا خارجا عنه ولكن فيما دون سيرة السفرة لا شركة قياسا لان اقتدار
الشرع يمنع ان يكون حكم المورث دون المورث باصطلاحهما وفي الاستحسان يقسم الاربعون على
ثلاثة ايام او يقدّر الرخ في الرد عما دون سيرة او ينوخذ في راي القاضي في العمل واجبة رد
المذبر وام الولد لانهما ملوكان فيقان فيصود منها الا باق كالقن فان قيل العمل
يجب باحياء المائنة ولا مائنة لام الولد خصوصاً عند ابي حنيفة رحمه الله قلنا المالك احر
بكسبهما وطفا مائنة باعتبار كسبهما وقد احياء المارة بالرد فيستوجب العمل عليه فان مات
المورث قبل ان يصل اليه فلا جعل له لانهما عتقا بموته وراة لغير الاستوجب العمل وهذا ظاهر
في ام الولد وكذا في المذبر اذا خرج من المالك فان لم يخرج فذلك عند ما لانه حر مذبر
وعند يصير المالك بركة لا جعل له المالك لانه احر بكسبه فلا يكون بركة محييا للمائنة
باعتبار المائنة والكسب ولو كان الراد ابا او ابنا او زوجا او زوجة له ليعمل قياسا وفي الاستحسان
اذا وجد عند ابيه وهو في عياله او لا فلا جعل له لان رد الابن على ابيه من جملة خدمته
وخدمة الاب واجبة على الابن كذا الزوج مع امراته والمرأة مع زوجها لان كلاهما محفوظ
ما لصاحبه عادة فلا يستحق به جعلاً ما اذا وجد الاب عند ابيه فان كان في عياله فلا جعل
له لان ابن المولود يكون في عياله عادة ويترجع بمنله وان لم يكن الابن في عياله فله جعله
لان خدمة الابن غير مستحقة على الابن ان ابق من المارة لا يعنى لانه امانه في يد وهذا اذا
اشهد على نفسه انه يا اخذ لا يرد على المالك فلا جعل له كالبائع من المالك المرحود عليه
كالمترى فلا يستحق ابناء الممنوع تقدر تسليم البائع ولهذا كان له ان يسلكه حتى ياخذ العمل
لانه انما استوجب العمل باحياء مائنته فكان لما يستوجب عليه تعلق بالمائنة بحبسه به كالبائع

عبد

بحسن البيع لاستيفائها منه وان مات العبد في يده لا يقضى ولا جعل له كالبائع اذا تلف
في يده البائع وهذا لان في جوب العمل احياء مائنته ولم يتم ذلك حيث لم يصل اليه يد
ولو اعتقه المورث كما رآه جوب العمل لانه صار قابضاً له باعتاقه لانه انلاف للمائنة فقد وصل
العبد الى الموت الا يترك ان المترى اذا اعتق المبيع قبل القبض يصير به قابضاً وكذا يجب
لعمل اناعة الموتى من المارة لانه صار قابضاً لما نفذ تصرفه فيه ولان سلامة الممنوع
باعتبار ردّه فصار كسلامة العين اذ سلامة العوض كسلامة العوض فان قيل
ينبغي ان لا يجوز بيعه لانه بيع ما لم يقبض هو مئنة عنه قلنا الرد بيع من وجه فلا بد
تحت النسي الوارد عن بيع ما لم يقبض فان قيل الشبهة ملحقة بالحققة في الحرام قلنا
هذه شبهة الشبهة وينبغي اذا اخذ ان يشهد انه ياخذ ليرد فالا شهدا عليه
حكم عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله حتى يرد من ثم ثم يشهد عند الاخذ لا جعل له
عند ما لان لا شهدا يدل على انه اخذ لما له وتركه يدل على انه اخذ لنفسه وصار
كالواشترى من الاخذ والمقبض او ورثه من الاخذ فركة على سيد فانه جعل له لانه ردّه
لنفسه لانه ضمن ياخذ على هذا الوجه ولما ردة لا سقط الضمان عن نفسه فكان راداً
لنفسه الا اذا شهد انه اشتراه ليرد فله العمل لانه حينئذ يكون راداً للمالك وهو مترج
في اداء الممنوع فلا يرجع على الموتى ما ادعى من الممنوع فان كان هذا فالعمل على الممنوع لان جوب
العمل للرداد باحياء مائنة العبد ومائنته حق الممنوع اذ موجب المهر بتوقيده الاستين
للممنوع من المائنة فكان الرد عاملاً له فيجب العمل عليه والرد في حق المهر وبعد سوا
اذا المهر لا يبطل بالموت وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه فان كانت اكثر فقد ر
الدين عليه والباقي على المهر لان حقه بالرد المضمون ان كان مديوناً فجعله على مولاه
ان اختار قنناً ما على العبد من الدين وان ابيد العبد واخذ صاحبه العمل فعليه او لا وما
من الممنوع لا صحاب الدين لانه مونة المالك يجب على من مستقر المالك وان كان جانياً فان اختار
الموتى العدا فالعمل على مولاه لانه طهر عن الجناية باختياره وبين ان الرد احياء مائنته
وان اختار دفعه الى اولياء الجناية فالعمل عليهم لانه احياء حقهم وان كان موهوباً له فعلى الموهوب
وان رجع الواهب في حقه بعد ما رد العبد المارة الى الموهوله لانه احياء مائنته بالرد
اليه فله الما بعد بر جوع الواهب كذا في ملكه لموت العبد وان كان لا يصح ياخذ في ماله

لكونه مونة وان ردة وصيته فلا جعل له لانه يتبع به عادة والله الموفق

كتاب المفقود

يقال فقدت الشيء اي غاب عن قودنا وقد انما هو مفقود وهو غائب لم يدرك موضعه وجوته وموته فاهله في طلبه تجردون وحقا مستمرة لا تجردون قد انقطع عنهم خبره واستمر عليهم اثره فيما يجد قد يصلون الى المراح ورتما يتاخر اللعا الى يوم التنازل وله فيما يرج الى ماله حكم الحيوة وفيما يعود الى حال غيره حكم المات فينصب القاضي وان لم يطلب الورثة من اخذ حقوقه وحفظ ماله ويقوم عليه لانه ناظر لكل من عجز عن النظر لنفسه والمفقود عاجز عن النظر لنفسه وفي نصب القائم على ماله والحفاظ له نظره فينصب من يحفظ ويقوم عليه ولا سأل انه يقبض غلاته وديونها اذ ما عجز عنه لانه من الحفظ ونحوها في دين وجب بعد القيمة لان العاقد اصيل في حقوق العقد في كل دين كان المفقود تولاها ونصيبه في ذلك في عتار او عرض في يد رجل لا يحاصم الوكيل فيه فينصب من يحكم لانه ليس بالملك ولا نائب عن الملك في الضمومة في ذلك الما نصب هو حافظ له فقط وحفظه يتحقق فيما وصلت يد اليه فاما الضمومة واقامة البيعة فيما لم يكر في يد قط فليس من الحفظ فيكون الوكيل فيه كاجني آخر ولا يلزم انه وكيل يقبض حقوقه لانه وكيل بالقبض من جانب القاضي وهو لا يملك الضمومة اتفاقا والخلاف في الوكيل يقبض الدين من جانب المالك اذا كان كذلك يتحقق الحكم به قضا على الغايب وليس للقاضي ان يقضي على الغايب الا اذا كان عنه خصم حاضر عنده لكذا لا ينبغي ان ينصب كيدا على الغايب والغايب لكونه قد قضا وطلبنا قلنا لو كان القاضي ولاه او رآه ونفذ الضمومة بينهم فيه يجوز مستدلا به فيصير قضا في فضل مجتهد فيه فينزل فان قيل المجتهد فيه نفس القضا فينبغي ان يتوقف فزاده على القضا قاض اخر لانه لو كان القاضي محمدا في ذلك قلنا المجتهد فيه سبب القضا وهو ان البيعة هل يكون حجة بلا خصم خاضع لا فادارها القاضي حجة وقضي بها ينزل قضاؤه كما لو قضي بشهادة الحدود في الذرف ثم ما كان تجاز عليه الفساد في نفقة وغيره لان ولاية البيع للنظر له وحفظ الغير فيما يتاخر حوطه انظر له وينفق من ماله على قريبه ولاد او زوجة والاصل ان كل من كان مستحق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضا القاضي ينفق عليه من متاعه عند غيبته كزوجته واولاده الصغار والكبار من الانا والذكر من الرمي لان هذا الاكل منه قضا حقيقه

المعاد

لانه يصير

هذا هو المذهب في المفقود

بل يكون تليسا المستحق من اخذ ولو تملكوا من ذلك كان كمن ايا اخذوه فيعينهم القاضي على ذلك وكل من لا يستحقها في حضرته الا بالقضا لا ينفق عليه من ماله في غيبته كالاخ والاخت والحار والخال لان نفقتهم تجب بالقضا والقاضي لا يقضي على الغايب المراح بقوله من ماله الدرامم والديان لان حقهم في طعام وكسوة فاذ لم يكونا في ماله تحتاج الى القضا بالقيمة وهي المقدار ان التبرع مثلما في حق هذا الحكم لانه يصلح قيمة كالمغروب وهذا اذا كانت في يد القاضي فان كانت ودية او دينا ينفق عليهم منها اذا اقر المودع والمديون بالوديعة والدين في النكاح والنسب وهذا اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي فان كانا ظاهرين فلا حاجة الى الاقرار لان علم القاضي بذلك اقوى من اقرارها وان كان احدهما ظاهرا والوديعة والدين او النكاح والنسب يشترط الاقرار بالنسب بظاهر هذا التفصيل هو العجيج وليس هنا اختلاف المرأيتين وان دفع المودع بنفسه او عن عليه الدين بغير امر القاضي في المودع فيضمن لادفعه مال الغير في الغير بلا ادنه والمديون لا يبرأ لانه ما ادى الى في منزله للقول لا حتى يابيه بخلاف ما لو دفع بامر القاضي لان امره كالمفقود لبقائه مقامه وان محمد المودع والمديون اصلا او بعد الرجعية والنسب لم ينتصب احد من يستحق خصما في ذلك لان الحاضر ما ينتصب خصما عن الغايب اذا كان ما يدعيه سببا لنبوت حقه وهو النفقة لا تما كاجب هذا المال حجة في الماخر للمفقود ولا ينفق عليه وبين امراته وقال مالك رحمه الله اذا مضى اربع سنين ففرق القاضي بينه وبينها ان طلقت ذلك ثم تعد عدة الوفاة ثم تزوج من شأت فان عاد الزوج بعد العدة ولم تزوج زوجها اخر فهو احق بها وان تزوجت فلا يسبيل له عليها اذا قضى عمره في الله عنه فيمن استنوا به بالدين ولاه من جهة بالبيعة فيفرق القاضي بينهما بعد معنى اربع سنين دفعا للضرر كيدا لتبي معلقة لاذات محل لا مطلقة كما يفرق بين الغنيين الموتى وبين امراتهما بعد معنى السنة واربعه اشهر دفعا للضرر عن امراتهما الا انا اخذنا المقدار منها الاربع من الايلا لشبهه اذ حلتها في الجرح نبوت يصنف وهو الايلا والسنة من السنة لشبهه بها اذ حلتها في الجرح فانها بسبب هو موزور فيه وهو البيعة لانها مباح كافات حلتها بالبيعة وهو موزور فيه ولنا قوله عليه السلام في امرأة المفقود انما امراته حتى ياتيها البيان وقول علي رضي الله عنه فيها امرأته انكسرت من قلبي حتى تسبى موته او طلاقه فصار قوله بيان للبيان المذكور في الموضع الذي يبي الله عليه

ولأن نكاحه حته وهو حي في إنا حته فلو حل لزوجه ان تزوج لكان فيه حكم بونه ضروري
 ان المالة لا تخل لزوجين وتقسمة ماله ايضا وذا منتهى مالهم يتم دليل على بونه وقد صح رجوع عمر
 رضي الله عنه الى قول علي رضي الله عنه والتقدير بالمدة في حق العنبر والموتى لدفع ظلم التعليق
 ولا ظلم من المفقود وحكم بونه لتسعين سنة لان حيوته بعد نادر في زماننا ولا عبرة للنادر
 وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية يتدر موت اقاربه فاذا لم يتو واحد من اقاربه حيا حكم
 بونه لان مانع الحاجة الى معرفته نظريته في الشرع الرجوع الى امثاله كيم الملقان
 وهم مثل النساء وبقاؤه بعد موت كل اقاربه نادر وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر
 ويعبر بموت اقاربه في بلد لان التخصيص عن حال الاقارب في كل البلد ان متوزر وعن ان حينئذ
 اذا تم له مائة وعشرون سنة من مولده حكم بونه لانها نهاية اعمارنا وعن ان يوسف
 مائة سنة والاقربى ان لا يتدر بشئ لا نصب المفادير بالرائي لا يكون ولا نقص فيه والاف
 بالناس ان يتدر بتسعين سنة لانه اقل المفادير والتخصيص عن حال الاقارب انهم فاقوا او لا
 غير ممكن اذ فيه حرج واذا حكم بونه تحت امراته للموت من ذلك الوقت وقسم ماله بين
 ورثته الموهودين وقت الحكم لانه كانت في ذلك الوقت عيانا اعتبارا للموت الحكمي بالموت الحقيقي
 ومن مات قبله لم يورث منه ولا يرث المفقود احدا فان في حال فقد وحاصله انه حي فحق
 نفسه فلا يقسم ماله بوزرته كالوعاينا حيوته ميتة في حق غيره حتى لا يرث احدا الا
 حيوته ثبتت بالاستصحاب فانما علمنا حيوته فلم يستحي في ذلك مالم يظهر خلافه واستصحاب
 الحال لا بقا ما كان وفي توريثه من الغرائبات امر لم يكن ثابتا له ولان حيوته باعتبار
 الظاهر وهو يصلح حجة لدفع الاستحقاق فلا يستحق به غيره ويدفع استحقاق ورثته
 لماله ومعنى قولنا لا يرث المفقود احدا ان نصيب المفقود من الميراث لا يصيب ملكا للمفقود
 اما نصيب المفقود من الاثر فيوقف لحيوة المفقود محتملة والاحتمال يكون للموقوف
 كما في الجنتين فان ظنوا حيا علم انه كان مستحقا فان لم يظهر حيا حتى بلغ تسعين سنة فاقف
 له بركة على ورثته صاحب المال يوم مات صاحب المال كالموقوف للجنان اذا انفصل الجنين
 ميتا وكذا لو اوصى رجل للمفقود بوصية ومات الموصي لم يقض ماله لان الوصية
 اختل الميراث وشرط الاستحقاق للموصي له بقاؤه حيا بعد موت الموصي كما لم ير ان وقد
 بينا انه يوقف نصيبه من الميراث حتى يظهر حاله فكذا الوصية والاصل انه لو كان حي
 المسود

بقاؤه

وارث لا نجيب ولكنه ينتقض حته به يوطى اقل النصيبين ويوقف الباقي وان كان معه
 وارث نجيب لم يوطى اصلا لانه رجل مات عن اثنين وابن مفقود وابن ابن بنت ابن
 والمال في يد اجنبي تصادقوا على ان الابن مفقود وطلبت البنات الارث دفع النصف
 اقل النصيبين اليهما لاننا مستحقان هذا القدر سيعين في الزيادة الى الثلثين مثل ان يوقف
 النصف الآخر ولا يدفع الى ولد الابن لان المفقود نجيب لولد الابن فلا يورث بالشك ولا يزوج
 من يد الاجنبي لان المال لا يخرج من يد ذي اليد بل خصم الا اذا طهرت منه حثالة فلا يورث
 عليه ونظير لما قلناه يوقف له نصيب ابن اختها الفتوى ولو كان معه وارث اخر لاستقط
 تمام لا يتغير بالحل يوطى كل نصيبه وان كان منسوط بالحل لم يوطى وان كان منسوطا يوطى
 اقل النصيبين كما في المفقود

كتاب الشركة

تركيبها دال على الخلط ومنه الشركة لتساويا واختلاط بعض ماله ببعض ويطلق هذا الاسم
 على العقد الذي عقد الشركة وان لم يوجد اختلاط النصيبين اذ العقد سبب له شرعيتها باسمه
 فانه عليه السلام يفتي الناس بها من نفاذ ردم عليها واجماع الامة والمعقول في طهر
 استفاء الفضل وهو مشروط بالكتاب الشركة ضمان شركة الملك بان يملك اثنان عينا او شرا
 او حصة او صدقة او وصية او استيلاء او اختلاط مالا مالا خلاص من احدهما او غلطها
 خلاط من التميز اصلا كالشركة مع البر او الاندراج كالشركة مع الشيعة ولكنها اجتماع النصيبين
 وحكمها وقوع الزيادة على الشركة بتدريك الملك لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر
 الا بامر وكل واحد منهما كاجنبي في نصيب صاحبه ويجوز بيع احدهما نصيبه من شريكه في
 جميع الصور ومن غير شريكه بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز الا بانه
 والفرق في الشركة ثم بناء على سبب موضوع الملك فيجوز له البيع مطلقا وهما بناء على ما هو
 موضوع للملك فلم يجز من غير بلا اذنه اظهار الاخطا ورثته وشركة العقد ولكن
 الاجابة بالقول وهو ان يقول احدهما شريكك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت بشرط ان يكون
 المقتضى الذي عقد الشركة عليه قابلا للوكالة ليكون المستفاد بالنقص مشترك بينهما فيحقق
 حكمها وهو الشركة في المال ثم لا يبر من شركة العقد اربعة معاوضة وعنان وتقبل ووجوه
 فاما المعاوضة فيقتضي الوكالة باعمال التجارة وتوابعها فيحقق المقصود وهو الشركة في المصلحة
 او التصرف في مال الغير اذ منته لا يبيع الا بولاية او وكالة ولا ولاية فيقتضي الوكالة والوكالة

والداخل تحت العقد التام ضمان التجارات دون ضمان الحدود وانما يشبه ما يجب بالجناية
على الادنى والنكاح والخلع والصلح عن دم العبد وعن النفقة فان ما يملك من احد ما
من الادنى المهر وبذل الخلع والصلح لا يملك من الآخر انما لم تدخل تحت المعاوضة لكونها
ليست تجارة اذ هي مبادلة المال للمالك الادنى بمبادلة الدم والمهر وبذل الخلع بمبادلة
البضع والنفقة بازاء الاحتباس من شئ منها ليس على فالحال بعد المعاوضة كالحال قبلها
وقبلها لو جئنا احدهما لا يؤاخذ به الآخر فكذلك بعد ما وهما ان ضمان تجارة لان ضمان النقص
يجري مجرى الاغراض لثبوت الملك في المصنوع ببدل واجب عليه اذ المصنوع انما يملك
عند ادائه العنان مستند الى وقت وجود السبب عند المحل قابل للملك ومن هذا الوجه
صح اقول العبد والعبي الماذون والمكاتب بذلك وكل واحد كغيره عن صاحبه في التجارات
وفي الكفالة خلافا لابي يوسف ومحمد رحمهما الله فيما ان الكفالة تبرع حتى لا يقع ضمنه ليس
كالعبي والعبد الماذون والمكاتب لو حصل من المبيع بغيره من الثلث وكل واحد منها كغير
عن صاحبه فيما يلزمه بالتجارة دون التبرع ابتداء ولهذا لا يقع المصحة والصدقة
والاقراض من احدهما في حق شريكه فكذلك الكفالة بالنفس وله انما تبرع ابتداء ولكن
تقبل معاوضة بقاء لانه يرجع بما يورث على المكفول عنه اذ كفل بامر وكلاهما في البقاء
لانا نقول يلزم شريكه بعد ما لم عليه بخلاف الماذون والمكاتب والريهن لان الكلام
ثم وقع في الابتداء حتى لو اقر المرء بالكفالة يعتبر من كل المال لان الاقرن يلاقي حاله البقاء
بخلاف الكفالة بالنفس لا يتبرع ابتداء وبقا اذ لا يستوجب قبل المكفول عنه واما
الاقراض ممنوع وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يقضي على صاحبه وليس له ان يتبرع
بقا الا ترى ان اعادة بمنفعة ماله على وجه يستهلك وليس له ودخله في حيز حكم العبد
حتى يطل نأجيله ولو كفل بالغير المكفول عنه لم يؤخذ به شريكه اتفاقا لانه ليس
معنى المعاوضة كمال والا عارة للراهن نظير الكفالة خلافا وتعليلا فقالا اعان احدهما
شئ ليس منه بدني عليه تبرع فلا ينتظمها عقد المعاوضة وقال انما معاوضة انما
اذ لو هلك المصنوع يد المصنوع يرجع المبيع على الراهن بغير ما سقط من دينه وان اقر احدهما
بدني لمن لم يقر شهادته له بولادة او زوجية لا يلزم عند ابي حنيفة رحمه الله وعند
يملكه وامر ان الوكيل لا يملك العقد هو لا عند خلافا لابي حنيفة في موضعين ان شاء الله تعالى

وتقصر المعاوضة عنانا ان حجب لاحد ما او رث ما تقع فيه الشركة اعلم انه اذا وصل
الى يد احدهما المتعاوضين فالبيع واسم الشركة كالدرهم والدنانير بالاربع الهبة او
الصدقة تبطل المعاوضة وتقصر عنانا لان المساواة فيما يبيع واسم الشركة شرط للمعاوضة
ابتداء وبقا وقد فانت اذا اقر لا يشاركة فيما اصابه لانه انما يشاركة فيما حصل بسبب التجارة
او بما يشبهها بشروط الوكالة في ذلك وهذه الاشياء ليست تجارة الا انما تقبلت عنانا لعدم
اشتراط المساواة فيه وهذا العقد غير لازم فيكون الدوام حكم الابتداء كالوكالة المفوضة
فكانت انشاء الشركة في الحان للمساواة بينهما فيما فيكون عنانا وانما تبطل المعاوضة اذا
قبض الدرهم والدنانير فان لم يقبضها لم تبطل لان الدين لا يبيع واسم الشركة للمعاوضة فاذا
قبضها الآن زاد مال احدهما من جنس اسم المعاوضة فتبطل المعاوضة وهذا هو قوله
في الهداية ووصل اي يد يرجع الى الهبة والارب وان كان الموهوب والموروث لا يبيع
واسم الشركة كالعرض والعقار والدين لا تبطل لان المساواة فيما لا يبيع واسم الشركة
ليست شرط في المعاوضة فالحال ان المعاوضة ليست لازمة وما ليس لازم من العقود
فلدوامه حكم الابتداء فصارت المعاوضة في حكم الدوام كالمعاوضة في ابتداء الشركة ثم
المفاضلة في العقود في الابتداء يمنع انعقاد المعاوضة فيمنع بقاءها ولا تقع شركة المال
معاوضة كانتا وعنانا الآباء الدرهم والدنانير والتمس النافقين وقال رحمه الله
يجوز في العروص اذا ائتمن لغيره لا يشترط انما في راس مال معلوم فصارت كالقود واشتراط
الاتحاد بناء على ان الخط شرط عنده وانما لم تقع المضاربة بها لانهما جورت بخلاف البقار
لما فيها من دح مالم يضمن لانه اذا كان راس المال عرضا صار كل واحد وكيفا عن صاحبه
بيع متاعه على ان يكون له بعض ربحه والوكيل بالبيع امين فاذا شرط له جزء من الربح كان
الربح مالم يضمن بخلاف القود لان كل واحد منها وكيل ثم عن صاحبه بالشركة باله وقامت
كل من المال لا يتعلق به بليث في الدمة لعدم تعينها بالتعيين فيكون الربح واجبا عليها
فيكون الربح والربح بينهما ضرور فيكون ربح ما ضمن ولان راس المال لو كان عرضا فاول تقرب
يوجد عقد الشركة يكون مباح ولا يبيع ان يبيع احد ماله على ان يكون غير شريكه في الربح وهذا
اول المقررات يكون شركت ويجوز ان يشترى انسان ماله شيئا على ان يكون بينه وبين غيره واما
الشركة بالتمس النافقة فلا تنفذ كالايمان فاخذت حكمها وقيل هذا عند محمد رحمه الله

الاسباب

والخلاصة في بعض النسخ ان الدين
انما يبيع واسم الشركة

لكونها ملحقة بالتقود عنه وعندنا لانتقم الشركة والمضاربة بما لان الرجاء في القلوس
 عا د من نيت اصطلاح الناس فاستبدت ساعة فتصير عتقا فلا يصح راس المال
 في الشركة والمضاربة وهذا لانه يجوز ان يريد اقامة المخرج وقد كسدت القلوس فيحتاج
 الى دفع راس المال من الميز ولا يمكن دفعه بالقد لا تنقص المصلحة بالكساد ولا بالقيمة لانه
 تعرف بالخرق والظن فيؤدي الخلاف والنزاع وذكر الكسبي في قوله يوسف مع محمد رحمه الله
 والاقتسار ان يكون قوله مع ابي حنيفة رحمه الله لانه اذا باع فلسا بفلسين فحينئذ يجوز
 عند ابي حنيفة والي يوسف رحمه الله ويتعين القلوس باليقين كالجوز والبعض عند محمد رحمه الله
 لا يجوز ولا يتعين القلوس بالراجحة باليقين والتقصير بالتقود فكذا في حكم الشركة وعن ابي حنيفة
 انه تقم المضاربة بما وقال الشيخ ابو الحسن علي بن محمد الاسدي رحمه الله في المبسوط ان
 عقد الشركة بالقلوس يجوز على قول الكل لانها صارت لنا با اصطلاح الناس وهذا
 لو اشترى قلووس بعضها لم يتعين تلك القلوس للثبوت حتى لا ينفسد العقد بملكها قبل
 القبض اما البتور وهو ما كان غير مضروب من الذهب والفضة وقد جعل في شركة الاصل
 والجامع الصغير لانه الغرض فلم يصح راس مال الشركة والمضاربة وجعل في صرف الاصل
 كالامان حتى لا يفسخ العقد بملكه قبل التسليم فجوز الشركة به لان الذهب والفضة خلقا
 متعين وجه الاول وهو الظاهر من المذهب ان الثبوت يقتضي ضرب مخصوص ذ قبل
 الضرب يجوز ان يشي آخر ويعد لا يصرف في شيء آخر ظاهرا قالوا المعبر فيه العرف
 ففي كل بلد جرى التعامل بالمعاملة بالبتور فلو كان التقود فلا يتعين في العقود وتقم الشركة
 به وتترك التعامل باستعماله فنزلة الضرب مخصوص في كل بلد لم يجز التعامل بالمعاملة
 بالبتور فلو كان وجه متعين في العقود ولا تقم الشركة واما الميكيل والموزون والعديد
 المتعارف فلا يقم الشركة بها اتفاقا ولكل واحد منها متاعه وله ربحه وعليه وخيفته
 وان خلطوا ثم اشتركوا بالجنس متحد فكذا في يوسف رحمه الله لا تقم الشركة ويكون
 المخلوط مشتركا بينهما شركة ملك وهو ظاهر البراية وعند محمد رحمه الله شركة عقد ذ فابن
 الخلاف تظهر فيها اذا شرط المخرج وجه الظاهر ان ما صلح راس مال الشركة لا يختلف
 الحكم فيه بالخلط وغيره وهذا لان قبل الخلط انما تقم الشركة به لانه يتقرب باليقين وهذا
 المعنى لا يسطر بالخلط ولحمد رحمه الله ان الميكيل والموزون عرض يتعين باليقين لمن رده

على

وعنده

حتى يصح الشراء به دين في الذمة اذ هو من احكام النكح فليس فيه بالعرض لم تقم الشركة به
 قبل الخلط وليس فيه بالنكح تحت الشركة به بعد الخلط توفيرا على السبب من حفظها خلاف العرض
 لانها ليست بمنزلة حال لو اختلفنا جنسا كالبنة والسبيح والزيت والسمن فخلطوا لا يتقيد
 الشركة عندهم وان كانت شركة الملك ثابتة والفرق لمحمد رحمه الله ان المخلوط من جنس
 واحد من ذوات الامثال حتى يضمن مثله فممكن لمحمد رحمه الله ان لا يضمن
 القيمة باعتبار الملك من جنسين من ذوات القيم حتى يضمن مثله فممكن فلا يمكن
 لمحمد رحمه الله ان لا يضمن راس مال كل واحد منها وقت التسمية باعتبار الملك فصار كالعرض وانما تقم
 الشركة في حكم الخلط في كتاب الوديعة ان شاء الله تعالى وقوله في الهداية بناء في
 كتاب القضاء اني قضاء جامع الصغير لانه ذكر في الوديعة فيها واذا اراد الشركة بالعرض
 فاجيلة ان يبيع كل واحد منها نصف عرض نفسه بنصف عرض صاحبه حتى صار مال
 كل واحد منها مشتركا بينهما شركة ملك ثم يعقد عقد الشركة بعد ان شاء اموال وانه وان
 شاء اعانانا فيضيل العرض راس مال الشركة وهذا لان راس مال كل واحد منها يكون
 مخلوقا على المناصفة قطعا اذا كانت قيمة متاعها سواء ولا يكون فيه مزج مالم يضمن
 فيجوز ولو كان بينهما تناوت بان يكون قيمة عرض احدهما مائة وقيمة عرض صاحبه اربعة
 يبيع صاحبا الاقل اربعة اخماس عرضه الخمس عرض الآخر فصا والمنازع كله بينهما اخماس
 وقوله في الهداية وحده شركة ملك مشكل لان شركة الملك يحصل بمجرد بيع كل واحد منها
 نصيبه ولا حاجة في ذلك الى العقد فقله ثم عقد الشركة يتأني كونها شركة ملك الا ان
 يقال اراد به هي لا شركة ملك ان عقد الشركة لان هذا العقد كالعقد للوز راس المال عرضا
 واما شركة الجنان فان يشتركا ثمان في نوع بر او طعام او يشتركا في عموم التجارة او يضمن
 الوكالة ليحقق مقصود الشركة وهو التصرف في مال الغير اذ لا يكون الا بها عند عدم الولاية
 دون الكفالة لانها انما تثبت في المناصفة ضرورة المساواة التي يقتضيها المناصفة وهذا
 اللفظ لا يثبت عنها لانها ما هو من قولهم عن ابي حنيفة قال ابن السكيت كانه عن ابي حنيفة
 واشتركا فيه قال فقن لنا سري كان فاجاه عذرتي ذواتي فلا مزيل او عازل فيسر
 ذهب اليه الكسائي والاصمعي لان كلامها جعل عنان التصرف في بعض المال الى صاحبه
 اولانه يجوز ان يتقاولا في راس المال يتفاضلا في المخرج كما يتقاولان في يد المالك

يعتد

حالة المد والارحاء وذا لا ينبغي عن الكفالة وحكم التصرف لا يثبت على خلاف مقتضى النظم
ويصح من المساوي في المال المتفاضل في النسخ وعكسه خلافاً لما في الشافعي رحمه الله
ان المتفاضل في النسخ في الآخر يعني في ربح ما لم يضمن فان مال اذا كان المضمين
والنسخ انما انما فصاحب الزيادة يستحق الزيادة بلا ضمان بقدر راس المال ولهذا
لا يفتح شرط الوضعية على هذا الوجه فكذا النسخ الاصل عندهما ان الشركة في النسخ بناء على الشركة
في المال حتى شرط الخلط والربح بناء على المال فيستحق بقدر المالك الاصل ولنا قوله عليه السلام
الربح على ما شرطوا والوضعية على قدر المالين مطلقاً بلا فصل لان الربح يستحق بالمال يستحق
بالعمل بلا مال كما في المضاربة بناء على العمل في المال حق وهذا لان الحاجة ماسة الى التفاضل فقد
يكون احد الشريكين اخذ في استثمار المال واخذ في التصرفات الرخوة والبر والادوية
على السعي في ادراك المواليم التي يتفرق منها التيارات النافعة فلا يرضى بالشركة الا بزيادة ربح
خلاف شرط الوضعية لان كل واحد منهما سبق في ملكه واشترط الضمان على الامير باطل
وخلاف اشتراط كل ربح لا حدهما اذا العقد يخرج به عن الشركة والمضاربة لانه ان شرط كل ربح
للعامل كان قراضاً وان شرط برزب المال كان ايضاً عاوان وهذا العقد يشبه المضاربة
من حيث انه يثبت لاية التصرف في مال الغير ويشبه الشركة باعتبار الاسم ووجود
العمل منها فعلنا بالاول وجوزنا اشتراط الربح بلا ضمان للثاني ولم نبطله باشتراط العمل
عليها وجوزنا يحدد ما كل واحد منهما ببعض فله دون البعض سائر الحاجة اليه وعدم
اشتراط المساواة ويصح ان يشتركا في احد ما دون الآخر في ربحهم او في احد ما
درهم بعض ومن الآخر سود خلافاً لما في الشافعي رحمه الله وهو بناء على ان الخلط شرط
عندهما وذا لا يتحقق في تخلفي الجسر وعندهما ليس شرط لهما ان الربح قرض المال ولم يتصور
وقوعه على الشركة الا بعد ثبوت الشركة في الاصل ولا اشتراك بلا خلاف اذ هو يثبت
عنه ولانه لو لا الخلط المانع من تساهلها عن الآخر كان نصيب كل واحد منهما ربحاً
نصيب الآخر لا اشتراك في الامتياز الا ترى ان محل العقد المال ولهذا ايضا في البيع يقال
شركة المالك الشيء يضاف اليه سببه وشرطه والمالك سببه وشرطه هنا والمحال في حكم
الشرط ويشترط تعيين راس المال فاعين التعيين الا ان تكون الشركة في الفرع مستندة
الى المال لا لتفهم المضاربة فانها يشتركان في الربح وقرع اصل مشترك لان المضاربة

ولان

المال

لا بد

لا يستحق بعض الربح لحكم الشركة لانه ليس بشركة ولكن بعض الربح مناد حقاً له على علمه ليدل
فيحصل غرض رزب المال وغرضه المضارب وتندفع حاجتها ولا تعجز عن جعل البعض من افعاله
كما في المضاربة لان الجواز ثم لدفع الضرورة وهي ان رزب المال لا يقتضي ان العمل العام لا يقتضي
اليه ولا يحدد المال وهذا رزب المال يعمل بنفسه والعامل واحد للمال فزال الضرورة واذ انبث هذا
الاصل بشرط اتحاد الجسر في المساواة في الربح والمال وبطلت شركة التبادل والوجوه عند الشك
لعدم المال ولنا ان الشركة عند توليد من طرفين مشتركة كل منهما بماله على ان يكون المسمى بينهما
وهذا لا يقتضي الخلط وهذا لان العقد يسمى شركة فاما الشركة في الفرع بسبب الشركة في الاصل
فلا اختصاص لها بالعقد فاذا كانت الشركة في الربح مستندة الى العقد لم يشترط المساواة والخلط
والاتحاد وقيل هذه المسئلة بناء على ان الدرامم والديانير يتبعان عند ما في العقود كالسليج
وعندنا لا يتبعان البلايودي التي تغير المسمى اذ حكم الجميع في جانب الاعيان وجوب ملكها بالبيع
لا وجودها وفي جانب الايمان وجودها ووجوبها معا فلو تعينت لانقل الحكم شرطاً فاذ لم يتعين
لا يستفاد به النسخ براس المال بل بالتصرف لكونه اميلاً في النصف كمالاً في النصف اذ انقضت
الشركة في التصرف مع عدم الخلط فنقضت في الربح المستفاد كالمضاربة ولا يشترط الاتحاد
المساواة في الربح ويصح شركة التبادل والوجوه وما استلها كل واحد منهما للشركة طولت المسمى
بالنسخ وان لا خلاف في المطالبة الما يتوجه على الآخر في المعاوضة لانه لا يتصرف في الكفالة والموجود
هنا الوكالة فقط والوكيل هو الاصل في التصرف فتوجه المطالبة نحوه دون صاحبه ويصح
على من يملكه فحقته اذا ادى من مال نفسه لانه وكيل من جهة الشركة في حصته والوكيل بالشركة
اذا اقتد النسخ من مال نفسه يرجع على الموكل فان كان لا يعرف ذلك الا بقوله بان يقول شريكتي
عبد او عقدت النسخ من مالي وهكذا العقد فعليه البيعة لانه يدعي وجوب المال في ذمة الغير وهو
ينكر والقول للمكر مع الغير فلو اشتراكا ولا حدهما الف درهم والآخر اية دينار قيمتها الف وخمسة
على ان الربح والوضعية بقدر راس المال في وجود شرائط الجواز وعدم اشتراط المساواة
والخلط ولو شرط لاهدماد درهم مساهمة من الربح لا تقع لانه شرط يوجب قطع الشركة فربما
لا يحصل الا ما سمي لاهدماد يكون تغيير المسمى فيلغو وهو كالتسليم في الزراعة فربما ساهمة
لا حدهما فانه لا يجوز لان الارض بما لا يخرج الا هذا القدر واذا اهلك مال الشركة او اهلك
قبل ان يشترى سائياً بطلت الشركة لانها من العقود الجارية بشرط الدوامه ما شرط لا يبدل اليه

علمه

الشرع

ولان المقود يتعين فيها كذا في البينة والوصية وكانت معقودا عليها وتطلاك
المعقود عليه يبطل العقد كذا في البيع اذ العقد لا يتغير بغيره ولا يحل له خلاف
المضاربة والوكالة المرفوعة فان المقود يتعين فيها بالبيعين وانما يتعين بالبيعين وهذا
ظاهر فيما اذا اهلك المالك لان كذا اذا اهلك احدهما لان المقود بالشركة التعريف لا غنى والآخر
ان ما يمنع صحة العقد اذا اقرت به يبطله اذا اقرت به قبل حصول المقود كذا في الخبر
في الصغير المشتري قبل القبض وعدم راس المال لا يحد من الواقعة العقد بغيره فاذا اقرت
ببطله وانما اهلك ملك من مال صاحبه اما اذا اهلك في يده وظاهره وكذا اذا اهلك في يده الآخر
لانه على ملكه بعد عقد الشركة وكذا واحد منها امين في راس مال صاحبه بعد العقد حيث اهلك
على الشركة لانه لا يميز فيجعل اهلك من مالها وان اشترى احدهما بماله وهلك ملك الآخر
قبل الست بملك على ربة بقاينه على ملكه بعد الشري باحدهما والمشتري مشترك فيها على
ما شرط لان الشركة كانت قائمة بينهما حال الشري فيقع الملك مشترك بينهما فلا يتغير بهلاك
مال الآخر بعد ان الشركة شركة ملك عند الحسن من ياد حتى لا ينفذ مع احدهما الا في حصته
لان الشركة العقد بطلت بهلاك احد المالكين شركة عند محمد رحمه الله حتى اذا باعه
احدهما بغيره في الكل لان هلاك احدهما بعد حصول المقود باحد المالكين وهو الشراة
فلا يبطل شركة العقد بينهما في ذلك لو كان هلاك بعد الشراة بالمالين ورجع على شركة خصته
منه لانه اشترك ذلك وقد التزم من مال نفسه والمارضى بذلك على المشتري الآخر
بماله وينتد التزم من مال نفسه فاذا ايات ذلك رجع بما تقدم من حصته عليه وهذا
اذا اشترى احدهما باحد المالكين او لا ثم هلك مال الآخر فان هلك مال احدهما ثم اشترى
الآخر مالان فترجا بالوكالة عند الشركة فالمشتري مشترك بينهما كما شرط لان الشركة
ان بطلت هلاك احدهما بالوكالة المقصود من عليهما باقية وكان المشتري بينهما مشتركا
حكم الوكالة فكانت شركة بركة على لا يملك احدهما ان يتصرف في نصيب الآخر ويرجع
المشتري على صاحبه حصته من التزم لانه اشترك ببعثه حكم الوكالة وقد التزم **بمال**
نفسه فيرجع عليه وان ذكر اجمرد الشركة ولم يفرقها بالوكالة فيها فالمشتري للمشتري
خاصة لان الوقوع على الشركة حكم وكالة ثبتت في الشركة وقد بطلت الشركة بهلاك مال
احدهما فبطل ما فيها اذ لا يبا للمثبت فمما مع فوات المتغير خلاف ما اذا شرط بالوكالة

وان هلك

لكنها مقصودة فلا تبطل بطلان الشركة ولو اشترى احدهما بماله عبدا واشترى الآخر
بماله عبدا واشترى الآخر بماله امة وقد كل واحد منهما التمس كانا بينهما احماسا فان هلك
فمنوع عليهما ورجع الدرايم على الدرامم باربعين ديناراً وخمس الدرايم ورجع ربة الدرايم بثمانية
دراهما بثلثة الدرايم على الآخر لان كل واحد منهما صار مشتركا لصاحبه بقدر راس ماله
بوكالة وقد التزم من مال نفسه فاستوجب الرجوع به على صاحبه والمشتري وقع مشتركا
على هذا فلا يبطل حقه في الرجوع بهلاك المشتري في يده او في يد صاحبه ولم يتقاسما
الا اذا تراضيا لاختلاف الجنس وهذا اذا اقرت الصفقة فان اشترى بالمال على الصفة
واحدة فذلك الغلام في ايديهما لم يرجع واحد منهما على صاحبه لان الصفقة اذا اخذت امكن
ان يجعل كل واحد منهما حاصلا يتصرف بنفسه فلا يجعل حاصلا يتصرف بغيره بلا ضرر
فيجعل كل واحد منهما مشتركا لنفسه كان ربة الدرايم اشترى ثلاثة احماسه بدنانير وربة الدرايم
اشترى خمسة لنفسه بدرايمه فلا يرجع خلاف ما اذا اقرت الصفقة لانه لا بد من
ان يجعل كل واحد منهما وكلا عن صاحبه في بعض ما اشترى ناقدا التزم عنه حتى يقع المشتري
مشاركاً ولو اشترى كما معاوضة وقيمة الدرايم انفق تحت والا تكون عينا فان مساويا فزاد
قيمة الدرايم او نقصت قبل ان يشتري بطلت المعاوضة وكذا لو اشترى بالالف امة ثم تغيرت
قيمة الدرايم في زيادة او نقصان ففوات شرطها قبل التاكيد ولو اشترى بالدرايم والدرايم
تعاظم تغيرت قيمتها لا يبطل المعاوضة لان المشتري مشترك بينهما وخرج التزم عن المعاوضة
ولو اشترى باحد المالكين والآخر حاله بقيت المعاوضة استحسانا للرجوع اذا اشترى بها جملته
ما يتفق لو كانت الشركة عينا وقيمة الدرايم التي في حصة والدرايم التي فاشترى بالدرايم
امة ثم نقصت قيمة الدرايم وصارت الفاهلك الدرايم هلكت من مال صاحبه وتكون الامة
بينها احماسا ثلثة الا حاسر ربة الدرايم وحسنا حاسر ربة الدرايم لان الاعتبار في وقوع الملك
في المشتري قيمة الدرايم وقت الشري لان الحق انما يتحول من راس المال الى المشتري بالمشتري
وفي ظهور الرجوع وقت القسمة لان الرجوع لا يطرأ الا بعد وصول كل راس المال الى ربة المال
ولو كان النقصان قبل الشري فالمشتري بينهما نقصان اذ المعبر يوم الشري وقد استويا
عنده ولودفع الى رجل مائة دينار قيمتها الف وخمسة وقال له اعمل بها وبلغ من عندك
على ان الرجوع بثلثا نقصان فخرج ضاربة بالسدس واذن بالخط ولولا الشرط لكان احماسا

لا

وهذا لان المقصود ان يخرج مخرج الشركة لا اشتراط المال من الجانبين الا انه تعذر
اعتبار الشركة لا اشتراط العمل من احد الجانبين فاعتبرناه مضاربة لوجود معنى المضاربة
وهو شرط العمل من احد الجانبين فخرج معلوم من المخرج ولكن يمتد من المخرج اذ لو لا شرط العمل
من المخرج لكان المخرج بينهما اخصا بقدر راس المال بينهما ثلاثة اخصا به بقابلة الدناير وحسب
بقابلة الدرامم فاذا شرط المخرج نصيبه فقد شرط راس الدناير لرب الدرامم نصف مخرج
الدناير ونصف المخرج من ثلاثة اخصا به الدرامم عامل نفسه فخرج الدرامم له
خاصة وخرج الدناير بينهما اسداسا وقايد قوله بالن من عندك انه لا يصح بالخط ولو
كانت قيمة الدناير الف والمائة لكان تعذر تجوزها شركة لا اشتراط العمل على احد
وتعذر تجوزها مضاربة لان الدافع لم يشترط له شي من ربح ماله وانما استعان العامل
في ماله وخرج ماله نفسه وكان بضاعة ولو اشترى بالمالين عبد اثم صار قيمة الدناير
الف وحسبها ثم باع العبد فخرج استوفى المضارب راس ماله الف والدناير دنانير
مائة والمخرج بينهما اخصا بثلاثة اخصا به لرب الدناير وحسب الدرامم وكذا لو دفع
اليه مائة دينار قيمتها الف على ان يعمل به وبالمالين خمسة ماله على ان يخرج بينهما نصفان
فالمضاربة فاسدة لان الدافع شرط دخلا بماله وعمل المخرج لا يستحق بغيرها فان باع مائة
استوفى كل واحد راس ماله والمخرج بينهما اخصا بالان ثلاثة اخصا به لرب الدرامم وحسب
للاخر لان راس المال بينهما هكذا او ليكمل من شركتي المعاوضة والعنان ان يبيع المال
لان له ان يستعمل الغير في التجارة بالايجان فلا يكون له ذلك اولى ويودع لانه من
عادة التجار وله ان يستاجر من حفظ مال الشركة فلا يكون له ان يودع لحفظ المودع
بلا اجاروى ويضارب لانه ان يستاجر من يتصرف في مال الشركة باجر مقفون في ذمة
فلا يكون له ان يستاجر من يتصرف ببعض ما حصل عمله بدون ان يكون مقفونا في الذمة
اولى وعن ابي حنيفة رحمه الله انه ليس له ذلك لانه يودع شركة اذ المضارب يصير شريكا
في المخرج وليس لاحد الشريك ان يشارك غيره لان الشئ لا يتغير مثله والعبي هو الاول
لان الدافع مضاربة لتحصيل المخرج لا لاثبات الشركة قصدا وانما يملك الشئ اكثر لانه
ما يستفاد بالعقد يكون من قوايه والشئ لا يستتبع مثله ويستتبع ما هو دونه
والمضاربة دون الشركة الا ترى انه ليس على المضارب من الوضعية واذا امتدت

ابضاعا

المضارب

لنفسه

بلاجرم

ليس للمضارب شيء من المخرج فجاز ان يستفاد بعقد الشركة وانما الامراك قبل الاول فلا يمكن
ان يحصل ما هو من قوايه مستفاد او هذا كان للمضارب ان يوكل لانه دون المضاربة
وليس له ان يضارب وهذا هو الغير لانه هو نفسه فلذلك يتلافى بكتبه للماذون
ان ياذن لانه مقصود نفسه بقل لغيره ويوكل من يتصرف فيه بغيره لانه من
عادة التجار ولانه من ضرورات التجارة اذ المخرج لا يحصل الا بالتجارة الحاضرة والغائبة
وكل واحد منها عاجز عن مباشرة النوعين بنفسه فلا بد من التوكيل يا هذا النوعين
فصار كل واحد منهما اذنا لصاحبه فيه دلالة ولا يقال ان كل واحد منهما وكيل صاحبه
شركت النصف وليس للوكيل بالشرك ان يوكل غيره لان ذاعدا خاص طلب منه تحصيل
الدين فلم يستتبع التوكيل لانه مثلا اذ هذه الشركة انعقدت للتجارة لتحصيل المخرج والتوكيل
بالشرك من جملة اذ المخرج لا يحصل بغيره يحصل بغيره غير فصار كل واحد منهما وكيل
خاص بالشرك قبل له اعمل براك فله ان يوكل غيره وانما لا يملك المشاركة وان تكن منها عند
قوله اعمل براك نصا اظن ان التناوب بين ما ثبت نصا وبين ما ثبت متضمني تحصيل المخرج
ويذكر كل واحد منهما في احدى امانة لانه يقبل المال بوضعا صاحبه لا على جهة التوكيل
والوثيقة وكان امانة كالوديعه واما شركة القبول ويسمى شركة المساعي والاعمال فحان
والصباغان اشركا على ان يتقلا الاعمال يكون الكسب بينهما وهذه الشركة جارية عندنا
خلافا للشافعي رحمه الله لان محل الشركة المال لا لنا وضعت لتتميم فلا بد من راس المال
لتحصيل الزيادة والتماء بالقرضه فاذا اعدم المال كيف تحقق الشركة ولنا انها وضعت
للتتميم شرعت لتحصيل وذا يمكن فان كان واحدا منها اذا قبلت فهو اصيل في النصف وكما
عن صاحبه في النصف والوكالة في القبول جارية تضار العمل واجبا عليها وما حصل
من العمل يكون بينهما فيتحقق الشركة في المال المستفاد ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان
خلافا لما ذكره زفر رحمه الله فيها لهما ان كل واحد منهما عاجز عن العمل الذي يقبله صاحبه
لان ذاليس من عمله فلا يحصل المقصود من عقد الشركة ولنا ان جوارها باعتبار الوكالة
والتوكيل يقبل العمل صحيح ممن تحسن ذلك العمل ومن لا يحسنه لا يستعين على القبول اقامة
العمل بنفسه بل ان يقيم باعوانه واجرائه وهذا النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون
مناوضة عند اجتماع شرطين الامكان فحق متضمني المعاوضة في الاعمال كاي الاموال

اوليات والصباغ

وفي العناوين هذه الشركة يجوز شرط التنازل في المال المستند بالعلم مع شرط التنازل
 في العمل بان شرط المال انما لا ينافي بان العمل قد يكون بينهما تفاوت في العمل فيصير منها اشتراط
 التفاوت في العمل والقياس لا يجوز وهو قول في وجهه لان الاستحقاق باشتراط العمل
 والتقبل وان ينسب العمل فاما يستحق كل واحد منهما من الاجر بقدر ما عليه من العمل الا يترك
 انه لو عمل احد ما دون الآخر كان الاجر بينهما على ما شرطوا ويصير العامل مقيما للآخر وثنا ان
 النافع انما يتقوم بالعقد فتنفع كلا واحد منهما يتقوم بقدر ما شرط من العمل بخلاف شركة
 الوجوه لما يلحق ان شاء الله تعالى ولزم ما علم قبله احدهما بينهما ان اذا اشتركا شركة
 مطلقة فليس رجل في احد ما عدا فله ان ياخذ بذلك العمل ايما شاء ولكل واحد منهما
 ان يطالب باجرة العمل في اي افرع يركى وهذا ظاهر اذا كانت معاوضة استحسان وفي القياس
 ان لا يكون كذلك لان الشركة وقعت مطلقة فلا يثبت احكام المعاوضة كفي الشركة بالمال
 وجه الاستحسان ان هذه الشركة متضمنة للضمان فان ما يتقبله كل واحد منهما من العمل مخفون
 على الآخر الا يركى انه يستحق الاجر بتقبله عليه فاجر دهاج يركى المعاوضة في ضمان العمل
 واقتضا البذل لا فيما عدا ذلك حتى قالوا اذا اقر احد ما بدين من ثمن ضابون او اسنان
 مستهلك لزمه ولا يصدق على صاحبه ويدبره خاصة لان التخصيص على المعاوضة ثم يوجد
 ونفاذ الاقرار موجب للمعاوضة وانما شركة الوجوه فان اشتركا اسنانا لا مال لها على
 ان يشترى باوجهما ويبيعا ورعا فبنيهما وسميت شركة الوجوه لانه انما يشترى بالشمسية
 منزله وجاهه عند الناس وانما نفع عانا ومعاوضة لا مكان تحقيق الكفالة والوكالة
 في الابدان عند الاطلاق بعير عانا لانه المتعارف والمطلق ينصرف في المتعارف في جانية
 عندنا باطلة عند السامع وجهه لما ان عندنا لا بد من امر المال لينتقل عليه العقد فيتم
 معنى التبرير ولنا ان صحة شركة العقد باعتبار الوكالة وتوكيل كل واحد منهما صاحبه بالبذل
 على ان يكون المشترك بينهما نصيبا في الاثنا صحيح فكذا الشركة بان تضمن الوكالة وكل واحد منهما
 وكيل الآخر فيما يشترى لان نفاذ تصرف الغير على الغير بولاية او وكالة ولا ولاية فيقيدت
 الوكالة فان شرط معاوضة المشترك او معاوضة فالزوج كذلك بطل شرط الفضل لان الزوج
 انما يستحق المال كمالا او بالعلم كالمضاربين او بالضمان كالاستاذ اذا قبل العمل والقاه
 على تلميذ باقل من الاجر الذي يتقبل العمل طالب الفضل بالضمان لا بغيرها الا ترى ان من قال بغير

اشراط
الحد منعتهم

ركب احدهما

وفي غيرهما

سبب نقادهم

التي

اعلم

اعلم ما لك على ان في بعض الرخ تم تجز لقصد هذه العاني واستحقاق الرخ في شركة الوجوه
 بالضمان بقدر الملك المشترك فكان الرخ الزايد عليه ربح ما لم يصرف ود النافع
 المضاربة وذا النافع في المضاربة على خلاف القياس شركة الوجوه ليست في معناها
 فلا تلحق بها بخلاف العنان لانه في معناها اذ كل واحد منهما يعمل في مال الآخر فالحقناه بناد لاله
 فان قيل جاز ان يكون فضل الرخ هنا بفضل العمل كذا العنان قلنا انما جاز اشتراط زيادة الرخ
 العمل اذا كان في مال معلوم كذا العنان في المضاربة ولم يوجد هنا
الشركة الفاسدة ولا تصح الشركة في الاحتطاب الاصطياد والاستئجار
 والكسب للعامل عليه اجر مثلها للاخر اعلم ان الشركة في الاحتطاب الاصطياد
 واجتناء الثمار من لجان واخذ كل شيء مباح لا يجوز وما اصطاده كل واحد منها او احتطبه
 فنوله دون صاحبه لان الشركة تتضمن الوكالة والتوكيل في اخذ المباح باطل لان التوكيل
 اثبات ولاية تصرف فيما هو ثابت للتوكيل وليس ثابت للتوكيل هذا المعنى لا يمكن تحقيقة
 هنا لان التوكيل على الاحتطاب فهو بلا اذنه وتوكيله في ظل من الموكلة واذا بطل
 التوكيل لا يثبت الشركة لان الشركة لا تستعمل بلا وكالة واذا لم تثبت الشركة يثبت الملك
 للاخذ فان اخذ ما فيه نصيبا نصيبا لان الاستواء في سبب الاستحقاق هو الاخذ وجب
 وجب الاستواء في الاستحقاق وان اخذ احد ما ولم يزل الاخر شيئا فهو للعامل وان عدا
 واعانه الاخر في عمله بان قلعه احد ما وجوه الاخر فله اجر مثله لانه استوفى
 منافعه فحكم عقد فاسد فيلزمه اجر مثله الا انه لا يجوز عن نصف ثمن ذلك عند الاستوفى
 لرحمته بنصف المسمى وتتوهم النافع بالعقد والشمسية وفيما زاد على المسمى لم توجد الشمسية
 وعند محمد رحمه الله له اجر مثله بالغاما بالغ لان المسمى مجهول اذ لم يدر اتي بوع من الطب
 يصيبان وهل يصيبان شيئا ام لا والرضا بالمجهول لغو فاذا استقطا اعتبار رضاه وقد
 استوفى منافعه بعقد فاسد فله اجر مثله بالغاما بالغ واذا اشتركا ولا حدهما بفعل ولا آخر
 رادية يستحق عليه الماء والكسب بينهما فسد الشركة لا نقادها على اخذ المباح وهو
 الماء والكسب لمن استحق لانه المحرز وعليه اجر مثل الرادية ان كان صاحب البذل واجر
 البذل ان كان صاحب الرادية لانه استوفى منفعة ملك الغير وهو الرادية او البذل بعقد
 فاسد فيجب اجر المثل والرخ في الشركة الفاسدة بقدر المال لان الرخ مع المال فيقدر بعقد

والضمان

الرجح

او قلعه ربحه وملك الاخر

كالرفع فانه تبطل في المزاغة وبطل شرط الفضل لانه بالعدد والعدد قاسد في
 ابقاء شرط فاسد في العقد فبطل العقد القاسد وهو واجب الرفع فيبقى الاستحقاق بقدر
 لاس المال وتبطل الشركة بموت احد الشريكين ولو حكما بان ارتد الحق بداد الخرب فبقي
 لمخافة لان الشركة تبقى الوكالة وهي تبطل بالموت بقضاء القاضي لمخافة مرتد لانه كما هو
 لما مر في السير واذا بطلت الوكالة بطلت الشركة اذ لا بد لها منها سواء علم الشريك بموت
 صاحبه او لا لانه عزلي حكمه فلا يشترط علمه بموته منها للغير بخلاف منحه احد الشريكين
 الشركة حيث يتوقف على علم الآخر لانه عزلي قصدي فيعتد الجعل لانه نوع من شرط
 علمه لموت المحود دفعا للضرر عنه

فصل في المتفرقات

وليس لواحد من الشريكين ان يودع ذكوة مال الآخر الا باذنه لان كل واحد منهما
 نائب عن صاحبه في التماثل واستناء المال لا في اداء الزكوة فان ذكرا واحدا منها
 ان يودع الزكوة عنه فادى ما مضى كل واحد نصيب صاحبه علم او لم يعلم عند الله
 وعند ما لا يضمن ان لم يعلم وان ادعى على المتعاقب من الثاني للاول عند الله حليفه ورحمه الله
 ان علم باداء صاحبه من غير الاكاذ اشار في كتاب الزكوة وفي الزيادة لا يضمن علم
 باداء شركه او لا وهو الصحيح عندهما لا يضمن كذا الودع ماله الى رجل ليكفر عنه فكنى
 الامر ثم كنى المأمور وهو لا يعلم من خلافهما وكذا الخلاف في التوكيل باداء الزكوة
 اذا ادعى بعد اداء الموكل بنفسه لهما انه اتى بما اقر به فلا يضمن وهذا لان المأمور به
 التملك من الشيء اذا طاهره انما امر بما يندرج في وسعه والتملك من الشيء يندرج في
 وسعه لا فوقه المودع زكوة لتعلقه بنية الموكل حتى يودع ذكوة وان لم يودع التوكيل اذ
 نوى الموكل لا يقع زكوة لو كان على العكس وصار كالمأمور بدفع ذم الاحصار اذا دفع
 بعد ما زال الاحصار ورجع الامر ثم يضمن المأمور علم به او لا وكذا انه دفع ماله الى الغير
 بلا امر فيضمن كقبل التوكيل وهذا لانه امر باداء الزكوة ولم يودع الزكوة لان وجوب
 اداء الزكوة سقوط الزمان عن ذمته وقد سقط باء الموكل بنفسه فلا يضمن ولا يستوف
 باء الموكل وصار اداء الموكل عن التوكيل حكما لقوات المحل والاختلاف بالعلم والجهل بالتوكيل
 بيع العبد اذا اعتته الموكل بغير علم به او لا واما ذم الاحصار فمن الشيء انما على الخلاف
 ووجه الفرق بعد التسليم ان اراقة الذم لا يجب على المحضر فله ان لا يبعث لهدى ويمكث

يتبع

حتى يزول الاحصار ولما يجب عليه لم يراع جانب الاراقة ورد على جانب المراق وهو ان
 يحصل الذم مراقبة التماثل على وجه القربة وقد اختلفت بين ايام الاحصار وزواله وهذا
 وهذا الاداء واجب عليه فكان قصده في التوكيل استناء الواجب عن ذمته ولم يحصل
 بعد اداء الموكل واذا اذن احد المتناولين لصاحبه بشراطة ليطلقا فاقول ان استناء
 المأمور وادى النقص من مال الشركة في بيعه بغير شيء الى ان يضمن لشركه شيئا وهذا عندنا في حنفية
 رحمه الله وعند ما دعاهما الله يرجع عليه بنصف النقص لان الشريك دفع للمأمور على الخصوص
 وكان النقص واجبا عليه على الخصوص وقد ادعى النقص من مال الشركة فرجع عليه بنصف النقص
 كما اذا اشترى طعاما او كسوة لاهله وقضى ثمنه من مال الشركة وهذا لان من ضرور حل
 الوطى اختصاصه بالملك اذ لو وقع مشتركا في مال الوطى واختصاصه به ينبغي عن الاخصار
 بسببه وعن الشراء وله ان يشتري دفع على الشركة وادى النقص من مال الشركة فلا يرجع عليه
 شركه بشيء منه كما لو اشترى ما يخرجه من شركه وهذا لان مقتضى المعاوضة ان يقع كل شرك
 وبيع على الاسترابة حقيقة للمساواة وما لا يملك بغير مقتضاها مع بقاها وحل الوطى
 له لا لوقوع الشركة على الخصوص بل لان المشتري تملك نصيب الشريك بعد الشراء بملكه
 جهته وهذا التملك في الاذن بالوطى بلا ذكر عوض ثم هو البتة وهي جائزة في الشايع
 فيما لا ينضم فكان الاذن قال له اشتر هذه الامة على الشركة ثم تملك نصيبها بالجهة فاذا
 اشترى وقبض عن البتة كما لو اشترى ما يخرجه من شركه نصيبه من صاحبه فانما نصيبه
 وحله وطبنا والتمس عليها بخلاف الطعام والكسوة لان ما استثنى من قضية الشركة حكم
 الصفة اذ الحاجة الى الطعام والكسوة اصلية لازمة والتخصيص بالجهة باطل لانه
 ينقسم فيتعلم الملك في المشتري على الخصوص بنفس الشراء فيكون النقص عليه على الخصوص والحاجة
 الى الوطى غير معلومة الوقوع في ملك الشركة فلم يثبت الاستثناء بالشك والبايع ان اخذ
 بالتمسك بها سواء عند من لانه دين وجب التماثل والمعاوضة تبقى الكفالة وان امر احدهما
 المتناولين رجلا بشرى عبد بالتمسك لم يدفع اليه النقص فمقتضى المعاوضة وفاوض كل واحد
 منها رجلا آخر ثم اشترى المأمور عبدا وهو يعلم بما قطعهما او لا فالمشتري للامر خاصة
 ولا يكون للشريك الاول منه شيء لان فادى توكيله عليه ثبت منها للمعاوضة فيطلق بطلان
 المستثنى بالشرط علم لانه عزلي حكمي ولا الثاني لان الملك في المشتري المانع للامر بسبب ما يخرجه

حال الوقوع لعددها
 والمحال والوقوع بعد ذلك
 محتال على يد الاسام

على شركة الآخر وهو التوكيل السابق ولو لا ذلك التوكيل لما وقع الملك في العبد والمالك
 اذا وقع لاحد الشركتين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر منه كما لو اشترى عبدا
 بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري رجلا ثم اسقط الخيار فانه لا يكون شركته في العبد
 شركة وتخير بين ان يرجع على الآخر لانه وكيله او على شركته الثاني لانه شركته حال
 وجوب المثل فيكون كغيره عنه حال وجوب الفرض على الامر اختصاصه به لا يمنع الضمان
 كما في شركتي الطعام لاهله ثم يرجع شركته عليه ولو دفع اليه احدهما كرتبوا من بين عبيد
 به فاشترى بغير مثله في الذمة جاز استحسانا لانه امر بالشرك بغير وسط وقد اشترى به فان
 لم يشتري التوكيل حتى ينفذ المعاوضة وفادى كل واحد ثم اشترى التوكيل فان علم بمناقضتهما
 سلم العبد للامر ان لم يعلم فهو بغير الامر شركته الاولى لان الامر يخلق بالشركة وباعتبار
 ثبت معنى الوكالة والقياس ان ينفذ اذا علم بمناقضتهما لان المناقضة عزل قصدي ولو
 عزله قصدا لاجزائه ان يتصرف فكذا هذا والفرق انه لو انفرد قد سلم الميراث بغير نصه
 للشرك الاول فينصرف به بخلاف ما اذا لم ينفذ فان ذلك قبل الدفع له ان يرجع على الامر
 او على شركته الثاني ثم يتراجع المأتم والاصل فيما بعد هذا المسائل ان احد الشركتين
 اذا قبض بغير اذن الاخر المشترك في الشركة حق المشاركة في المقبوض لان الذين المشترك بمنزلة
 العين المشتركة فكان لا يختص احد الشركتين في الغير شيئا منه دون شركته فكذا في الدين والدين
 المشترك ان يكون واجبا بسبب محدد كمن البيع اذا كان صفقة واحدة ومن المال المشترك ذمة
 المستملك المشترك اذا عارض هذا فنقول ان الامر جاز ان يقضى بالمال مشترك شركة
 الآخر فيما قبض احدهما لان رجوع المأمور على الامر حكم الاداء ولهذا لا يرجع قبل الاداء
 فان كان المودع مشترك بينهما كان كل واحد منهما حق المشاركة في المقبوض وان لم يكن المودع
 مشتركا لا يشركه وكذا لو باع او اشترى عبدا او امة لهذا صفقة واحدة فما قبض
 احدهما شركته الآخر لا تخاف السبب لاجان مع المنفعة فيكون كبيع الغير فاذا اخذت الصفقة
 كانت الاجرة مشتركة وان فترقت لا ولا الوعظ رجلا ان عصب منها رجل او باعاه
 ثم مات فان قصتها المالك رجعا على الباقي وما قبض احدهما شركته الآخر لانها ملك العبد مستندا
 فبين ان المالك عصب واشترى ملكها وسبب الضمان محدد هو عصبه او شراؤه منها ولو
 كان عبدا لغيره فقبض احدهما نصيب صاحبه وباعه من رجل فذية نصيبه وتوقف في نصيب
 صاحبه

بغيره
 او اجرا بعد ام

فلو قبض شيئا بعد الاجارة او قبض شركته الآخر لان الاجارة تستند اليه وقت العقد
 فكانه باع باذنه ولو عصب رجل آخر فقبض احدهما وباعه مع الشريك الآخر صفقة ثم اجاز
 المالك فاقبض احدهما شركته الآخر فلوا جاز بعد قبض المالك بصفقة لم يشتري الصفقة
 لتعدد الباعين ونم اخذت لاجاد الباعين وهذا كالكيلى فاليد يوفى ذامر رجله بالوكالة
 عنه بالنف فلا عنه واذا باع من مشترك ثم قبض احدهما شيئا لم يشاركه الآخر لان سبب
 الرجوع الضمان لا الاداء وكفالة كل واحد منهما لا يتعلق صحتها بالآخرى الا يرى ان الموقوف
 لو قبل كفالة احدهما دون الآخر صح فكان المقبوض لا عن الموقوف لا عن المدفوع وما في
 ذمة كل واحد متاز عن الآخر وكالتوكيل مشترك امة بالنف فاشترى با و قد اذن من مال مشترك
 او غير مشترك ثم قبض احدهما شيئا لم يشاركه الآخر فيه لان رجوع التوكيل
 بالشرك على التوكيل ليس حكم الاداء الا ترى انه يرجع عليه قبل الاداء بل بعد حكمي حكم
 بغير التوكيل والموكلة كانا اشترى با وباعا عام الموكلة كل واحد بصفقة واحدة ولو صرح جاز ذلك
 لا يشاركه الآخر كذا هنا وكذا لو شهدا ان كاتب عبد او باعه بالنف في سنة وقضى به
 ثم رجعا فان شاء المولى رضي بالكتابة والبيع بالنف في سنة وان شاء من الشاهد من قيمته
 واحد الشاهد من اذا قبض شيئا من المكاتب والمشتري لم يشركه الآخر فيه لان السبب رجوعنا
 وهو مختلف اذ رجوع هذا لا يتعلق برجوع ذلك ومن المكاتب بالاداء اليها لقيامها مقام
 المولى في ذلك البدل فيحق بالاداء اليها كالمودع في المولى والولا يستد لانها لم يملك القيمة
 بل ملك البدل والعقود يقع عن المولى ولو عجز المكاتب وانسخت الكتابة او انسخ البيع وقد استند
 على الشاهد من ما قبض منها من الضمان لا رجوع سبب الضمان وهو قصر الميراث بغيره فله
 ورجع المولى بما قبضه من المكاتب لانه كتب عبدا ورجع المشتري ايضا بما قبضه من المكاتب
 واذا استولد المشتري الامة فجاء رجلا وانسحقا فان قضى المستحق عليه بالامة
 والعقر وقيمة الولد معا اشركا فيما يقبضه احدهما لان الامة مشتركة والعقر مشترك
 مشترك لانه بذل المستوفى بالوطى وهو في حكم جن الغير وحكم الميراث قيمة الولد
 وجب بالنقضاء لان حقته في الولد وانما يقتل الميراث من عيشه الى قيمته بالنقضاء ولهذا يقتبر
 قيمته يوم النقضاء وهو مستحق لاداء في غير الولد وان دفع النقضاء مستغنى قايان قضى
 لها بالامة لا غير نقاضا احدهما وقضى للآخر نصف العقر وقيمة الولد ثم حضر الآخر واقام البيعة

بالبيعة

الولد حكم

مستحق

وَقَضَى لَهُ بِالنِّصْفِ فَلَهُ أَنْ يَشَارَكَ الْأَوَّلَ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْأَمَةِ وَالْفَقْلَانِ بِهِمَا حُرْمَتُهُ
بَيْنَهُمَا وَلَا يَشَارِكُهُ فِيمَا بَقِيَ مِنْ قِيمَةِ الْوَلَدَيْنِ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ بِالْقَضَاءِ وَهُوَ مَسْفُوقٌ فِي الْبِنَاءِ
كَالْوَلَدِ حَتَّى يُوَاسِطَ رَجُلَانِ دَارًا وَبَيْنَهُمَا نَامَ اسْتَحْتَمَا وَخَلَّ امْرَأَتُهُمَا بَيْنَهُمَا
فَلَمَّا لَبِيا دَانَ شَاءَا أَخَذَا النِّصْفَ إِنْ شَاءَا أَرْجَا بَقِيَّةَ الْبِنَاءِ مَعَ النِّصْفِ عَلَى الْبِنَاءِ فَإِنْ قَضَى
لَهُمَا مَاشَارَكَ أَحَدُهُمَا حَاجِبَهُ فِيمَا بَقِيَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ لَهَا مَسْفُوقًا نَامَ يَتَرَكَا لِأَنَّ
حَقَّهُمَا عَنِ النِّصْفِ أَمَّا يَتَحَوَّلُ إِلَى قِيمَةِ الشَّرِكَا وَالْأَوَّلَانِ جَنَابَةُ الْمَكَاتِبِ تَعْلُقُ بِرَقَبَةِ ابْنِهَا
وَيُطْعَمُ الْوَلَدُ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَخَاطِبُ سَيْدٍ بِالذَّخْرِ أَوْ الذَّهَبِ وَأَمَّا يَتَحَوَّلُ إِلَى الْقِيمَةِ بِالْقَضَاءِ كَجَنَابَتِهِ
وَأَزَقْتُ لِحْلِيلِ عِظَا وَلَكِنْ مِنْهَا وَتَى لَمْ يَشَارَكَ أَحَدُهُمَا حَاجِبَهُ سَوَاءٌ كَانَ الْقَضَاءُ مَعًا أَوْ
مُسْفُوقًا لِأَنَّ الشَّرِكَةَ لَمْ يَتَحَوَّلْ فِي أَصْلِ الْفَقْرِ لِاخْتِلَافِ سَبَبِ الْوَجُوبِ فَلِجَنَابَةِ عَمَلِ زَيْدٍ عَنِ الْجَنَابَةِ
عَلَى عَمَلِهِ وَلَوْ كَانَ لِحَافِي مَذْبُوحًا شَرَكَا سَوَاءٌ وَقَعَ الْقَضَاءُ مَعًا أَوْ مُسْفُوقًا لِأَنَّ جَنَابَةَ الْمَكَاتِبِ
لَمْ تَرْجِبِ الْقِيمَةَ بِنَفْسِهَا وَأَمَّا وَجِبَ بِالْقَضَاءِ إِذَا يَأْسُ عَنْ الذَّخْرِ الَّذِي هُوَ الْمَوْجِبُ الْأَصْلِيُّ
فَلَمْ يَلَيْتْ لَامَكَانَهُ بِالْحِزْزِ فَكَانَ وَجُوبُ الْقِيمَةِ مُضَافًا إِلَى الْقَضَاءِ فَاعْتَبَرَا جَمَاعَةً وَتَفَرَّقَةً عَنْهُ
وَفِي الْمَذْبُوحَةِ مُتَعَيَّنَةً لِعَدَدِ الذَّخْرِ وَكَانَ سَبَبُ وَجُوبِ الْقِيمَةِ لَهَا وَاحِدًا وَهُوَ الْجَنَابَةُ
فَإِذَا اشْتَرَكَ فِي أَصْلِ الْفَقْرِ اشْتَرَكَ فِي الْمَبْرُوضِ وَلَوْ كَانَ لِحَافِي عَبْدًا لِلْمَقْتُولِ وَلِيَانِ اخْتَارَ
السَّيِّدَ دَفَعَ نَصْبًا لِحَافِي أَوْ ذَهَابًا إِلَى أَحَدٍ وَلَيْتَ الدَّمُ الْوَاحِدُ فَيُؤْخَذُ بِتَابِغٍ هُوَ الْآخَرُ وَاشْتَرَكَ
فِي الْمَبْرُوضِ لِتَحَادِ السَّبَبِ هُوَ الْجَنَابَةُ وَالِاخْتِيَارُ وَلَوْ قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَمْدًا وَلَهُ وَلِيَانِ
أَوْ ذَكَرَ النِّصْفَ لَمْ يَشْرِكْهُ الْآخَرُ لَعَدَمِ الشَّرِكَةِ فِي أَصْلِ الْفَقْرِ وَلَوْ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا وَلَهُ وَلِيَانِ
فَصَاحَ الْمَوْتَى مَعَ أَحَدِهِمَا عَلَى النَّفْسِ لَمْ يَشْرِكْهُ الْآخَرُ لِأَنَّ حَقَّهُمَا فِي أَصْلِ الْقَضَاءِ أَمَّا يَتَحَوَّلُ إِلَى الْآخَرِ
بِالْفَقْرِ وَأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ حَتَّى يُوَصَّالَ حَاجِلَةُ الشَّرِكَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كتاب الوقف

هو في الأصل صدر وقته اذا حبسته وقتا ووقف بنفسه وقفا يتذكر ولا يتذكر
ومنه وقف ارضه على ولد له حبس الملك عليه وقيل للموقوف وقف سميت بالمصدر
وجمع على اوقاف كوقت واوقات قالوا الا يقال اوقفه الله لغة ردية قليلة حكاها
الغوري والازهرى وهو في السماع عندنا حينئذ رحمه الله حبس الجز على ملك الواقف
والمصدق والمنفعة على الفقهاء وعلى وجه من وجهه الذي غزله الغوري ثم قيل المنفعة

معدومة والتصدق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز الوقف أصلاً عند الأصح أنه جائز اجتماعاً
الآن غير لازم عند كالفارسية فيرجع فيه وبيع ويوهب ويؤدب وعند ما حبس الغير
على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقع عنه إليه تعالى على وجه يعود نفعه إلى العباد
فيكون فلا يباع ولا يوهب ولا يؤدب في المسجد والنفقة تحتل المذهبين والتوجه بالدليل بهما
روى عن عمر رضي الله عنه كانت له أرض تدعى ملح فقال عمر يا رسول الله اني استغفرت ما لأدوم
وهو عندك فيفسد فما تصدق به فقال عليه السلام تصدق بأصلها لا ببيع ولا يوهب ولا يؤدب
ولكن انفق ثمره فقد نص على انه لازم وكذا وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم حوايطه وأوقافه
ابراهيم عليه السلام بآية إلى اليوم وكذا أوقاف الصحابة رضي الله عنهم بمكة والمدينة ولاز
الإنسان يحتاج إلى صدقة دائمة على وجه لا يرد عليه النقص فإنه لا يرد عليه ولكن العول
بان نزول رقيته غير ملكه الله تعالى قوله نظير في الشرع وهو المسجد فالمساجد تصير لله تعالى
صحة ما تصدق وهو كونه يصلح للمسلمين على الدوام وبما فتح أنه إزالة إلى أحد وهو الله تعالى
وهو مشروع كإي الصدقات الآن غرضه وصول عين ذلك إلى الغير فهو جيب حرم عنه
إليه بواسطة جملة لله تعالى وهذا غرضه وصول نفعه إليه فوجب القول به بواسطة
وقيل الفتوى على قولها أنه قوله عليه السلام لا حبس عن فرايض الله تعالى وعن شيخ رحمه الله المأثور
جاء محمد صلى الله عليه وسلم يبيع الحبس وهو كل ما وقفته لوجه الله تعالى رضا وداراً لهذا
نص على انه لا يزول عن ملكه بحمله موقوفاً ولا غرضه التصديق لمنفعة ماله وذات من
بقائه على ملكه لازالة عنه حتى يصير تصدقاً عنه كما في العوائد والمج ولأنه لو زال ملكه
فاما ان يزول به ملك أحد وهو متنع اولا إلى ملك أحد والاموال لا قبله لا يكون قولاً بالسيب وهو
حرام بخلاف الاعاق فإنه استقاط نصفه المملوكة والآدمي حلق فالكافة الاصل نصفه المملوكة
عارضة فيه فإذا دفعت عاد مالها كان بخلاف المسحوقاً إزالة إليه تعالى حتى يصير خالصاً
له فلا ينتفع به سوا من ماله الملك وان كانت تصلح لها وهذا ليس بإزالة إليه تعالى فإنه ينتفع به
زراعة وسكنى وغيرها كما ينتفع بالملوك في العباد فينتفع لا يصلح لله تعالى لأن الله تعالى
يجب ان يكون بوصف للفلوس إذا ثبت ان القول بالازالة غير ممكن فوجب ان يبقى على ملكه لما صح
من شرطه في الغلة كالواضع غير بشرط ان يصرف غلته إلى كذا أو حول أرضه مسجد أو شرط
يصلح منه فلان دون فلان ومروها محمول على الوقف المعنوي في ما بعد الموت لما يزول ملك الواقع

تقریر

عن الوقت عند بالتضا لان العاضى اذا قضى محل محمد فيه ينفذ وطريقه ان يسلم الواقع
ما وقفه الى الموتى ثم يرجع محجا بعدم اللزوم فيقضى العاضى بالنوم فيلزم ذلك ولو حكما
فحكم المحكم بلزوم الوقف فالصحيح انه لا يرتفع وبطلان حق الرجوع ليس بشئ من الصحيح ولو علمته
موتة بان يقول امنت فذلك وقت فارتفع الكذا يكون لازما بالاجماع ولكن عند تكون رقبته
ملكاً لو دنته اوله وعند ما لا يكون مملوكا لاحد فنقد نظير العوارى على المايدان فان
في حال الحيوة لا تترك وان كان بطريق الوصية يكون نقدا قابضاً فيه مؤبداً فيلزم كالوصية
بالمنافع مؤبداً وعند ما نظير الاعناق واتحاد المسجد فلا يبقى على ملكه وذكر الطحاوى
انه لو وقف في مرض موته فهو عند كالمصاف اليها بعد الموت حتى يلزم لان تصرف المريض
مرض الموت في الحكم كالمصاف اليها بعد الموت حتى يعتبر من ملك ماله والصحيح ان ما باشر في
مرضه كالمباشر في صحته حتى لا يلزم ولا يمسح الارث كالعارية وعند ما يلزم ويعتبر من
الثقل والوقف في الصحة من كل المالك اذا كان ملك الواقع يزول عند ما يزول بالتقوى عند
الى يوسف حمد الله لانه شرع اسقاط ملك الواقع عن الغير لا للملك فيصح بكون التسليم كالاتفاق
وعند حمد الله لا بد من التسليم الى الموتى لانه صدقة خديت عن رضى الله عنه فيكون التسليم
من شرطه كالصدقة المستدرة بل اولى لان جوان مختلف فيه وجوزها لا وهذا لان الملكية
لا يتحقق قصد الان في ايدى ملكه تعالى على الحقيقة الا ان ما يثبت له تعالى من الحق في الصدقة
ثبت في ضمن التسليم الى العبد فنزل منزلة الزكوات والصدقات ولو تم قبل التسليم بلزوم التسليم
فيصير بترعه شئاً للزوم ما لم يترجعه واذا خرج عن ذلك الوقت بالقبض عند ومحمد بن
عبد الله يوسف حمد الله وبالوقف في التسليم عند حمد الله لا بد من ملك الموقوف في احد
قوى الساقى رحمه الله يصير ملك الموقوف عليه ولكن لا يباع ولا يوهب ولا يورث لانه صدقة
عليه وصار كالصدقة المستدرة قلنا انه لو ملك الموقوف عليه لتذريعه وتصرفه كغير ساير
املاكه ولما اشترط فيه شرط اسقاط الواقع ولو وقف دان على فقار بنى فلان ثم راح الصدقة الفقير
عن واحد منهم لم يبق مستحقاً ولا يتم الوقف حتى يتصرف ويتردد ويحل آخر بحجة لا تقطع ابد عند
محمد رحمه الله خلا لا لى يوسف حمد الله فنقد ثلاث من ارباب القبض والافرن والثابيد اما القبض
فقد مر واما الافرن فلا بد يوسف حمد الله لان السنة من ثمة القبض لانه لى ان وتماها
فيما يتسم بالسنة واصل القبض عند ليس بغير طمكاً اتتمه وهذا لان الوقف عند اسقاط
الملك

ولما؟

160

كالاعتاق والسيوع لا يمنع الاعتاق فلا يمنع الوقت أيضا وأما عند محمد رحمه الله فلا يتم الوقت
 مع السيوع فيما يحمل القسمة لأن أصل القبض عند شرط فكذا ما يتم به القبض فتمامه فيما يحمل
 القسمة بالقسمة والأولين وأما فيما لا يحمل القسمة فيصح مع السيوع عند محمد رحمه الله حتى لو وقف
 نصف حمام لجوز وإن كان مشاعا لأنه لا يحمل القسمة واعتبر بالصلقة المنفعة فانها لا يتم
 في مشاع تحملا فإما لم يقسم وعلى هذا الخان والمبرة والمسجد والسقاية فانها لا يتم مع السيوع
 فيما يحمل القسمة عند محمد رحمه الله ولا يتم المسجد والمقبرة مع السيوع فيما لا يحمل القسمة
 أيضا لأن بقاء الشك يمنع أن تكون البقعة لله تعالى خالصة ولأنه لو جوزنا ذلك لوقفت
 الحاجة إلى المهايأة فيعتبر فيها الموتى ثم ينشأ في السنة الأخرى ويرزق مراعاة حقوق المالك
 ويصلى الناس في المسجد في وقت ويتخذ اصطبلان في وقت آخر وذات قبح بخلاف الوقت فالمقصود
 الاستقلال بما صار دقا وفيما بقي ملكا ولو جاز مع السيوع فيما لا يحمل القسمة لا يؤدي
 إلى تضاد الأحكام بل يستدل وتقسم الغلة بقدر الملك والوقت ولو وقف كل أرضه ثم استحق
 بعضها مشاعا بطل في الكل ورجع الباقي إليه لو حيا وإلى ورثته لو ميتا لأن الاستحقاق
 ظمير بطلان تصدقته في الدور المستحق لأنه لم يكن مملوكه يومئذ ولو جاز في الدور المملوك
 له لكان له منه ابتداء في الساب وهذا بخلاف ما إذا وقف في أرضه ثم مات لأماله سواء
 فأبطله الوارث فما زاد على الثلث فانه بقي في الثلث صحيحا لأن حق الوارث إنما يثبت بعد الموت
 فأبطله في الدور الذي أبطله بقبضه على هذا فلا يثبت به أن ابتداء الوقت في الساب وهذا
 لأن رجوع الوارث في البعض كرجوع الواهب ذالايح بقاء الهبة فيما بقي لأنه سيوع
 طارئي كذا هنا وإن استحق بعضه ميراثا لم يملك بطلان الباقي لأن هذا الاستحقاق لم يطرأ
 السيوع فيما بقي إذ المستحق ميراثا بقي فهو كدارين هبتا فاستحق أحدهما فلماذا جاز ابتداء
 هكذا وكذا الحكم في الصدقة المنقذة أو الهبة إذا كان المستحق ميراثا بقيت فيما بقي وأما البايد
 فليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله حتى لو وقف على حمة يتوهم انقطاعا يبيع عنده وهذا
 بعد ما الفقهاء وإن لم يثبتهم ومحمد بشرط البايد قال لأن موجب الوقت زوال الملك لا يملك
 وذاتا بقاء كالعتق وإذا كانت الهبة يتوهم انقطاعا فلم يتوهم عليها موجب كالترقية
 في البيع وكان مطلقا له وقولنا حصة كقول محمد رحمه الله ولا يبيح يوسف الموقوف
 الوقت هو التقرب إلى الله تعالى وذاتة تكون بالصراف في حمة يتوهم انقطاعا وطورا

اذا كانت الحجة بغير انتظامها
لا يبع اقام الجدل في المسألة

والفوق قسم

بالصرف الى جهة لا يتوهم انقطاعا فيصح في الفصل فصيلا لمقصود الواقف
فالخاص انما يوصف به الله ضيق او لا كل المتعيق كقول ابو حنيفة رحمه الله ثم رجع عنه
ووضع كل المتوهم ومحمد رحمه الله توسط بينهما فهذا انما عامة المساج بقول محمد رحمه الله
وما يوصف فيه انه لا يشرط التبايد والعميم ان التبايد شرط على قول الكل ولكن ذكره
بشرط عند ابي يوسف لان قوله وقتا وتصديق يقتضي الازالة الى الله تعالى وذا ان يقتضي
التبايد فلا حاجة الى ذكره كالاتفاق وعند محمد شرط ذكر التبايد لانه تصديق بالمنفعة
او الغلة وذا ان يكون وقتا وقد يكون مؤبدا فطلقة لا ينصرف في التبايد فلا بد من التخصيص
عليه وصح وقف القمار بقره والكرهه ومنه عبيد وكذا ساير الآفات لخرائه لان الوقف
وان كان يفتقر بالعقد لانه يتايد بالان هذه الاشياء ابتاع له في خصيل ما هو المقصود
وهو الغلة فيجوز ان يثبت فيها بقاء للعقد فثبت في الايتى قصدا ويثبت بقاء كالبشر
والطريق يدخلان في البيع بقاء وان لم يجر معها قصدا وكذا البناء يدخل في الوقف بقاء
للعرضة ولو وقف البناء قصدا لم يجر في العجم ومصح وقف منقول فيه تعامل كالكرام
والسلاح والمز والفاصل والقدوم والفساد والجنان وثياب الجنان وما يحتاج اليه
من الاواني واليد في غسل الموت والمعنى عند محمد رحمه الله وعليه عامة المساج رحمه الله
منهم شمس الالية السخسى رحمه الله وعن ابي يوسف انه لا يجوز في غير الكرام والسلاح لان
القياس ان لا يجوز وقف المنقول لانه ما لا يتايد بالانا يجوز ناية البقر وخم بقاء في الكرام
والسلاح بالانا المشهورة فقد روى ان عمر رضي الله عنه شيئا من خالد بن الوليد جز منه
الزكوة فتلك عليه اللام ولا تظلموا خالدا فانه حسن ذراعه وكراعه في سبيل الله وطاعة
حسن ذراعه في سبيل الله ويروى كراعه والكرام في خيل فيدخل في حكمه الا ببلان الخراب
بما جردون عليها ويحمل السلاح وروى انه اجتمع في خلافة عمر رضي الله عنه ثلثمائة فرس مكتوب
على اخادها جيس في سبيل الله فبقي البقية على قضية القياس في محمد رحمه الله ان المتعامل
وجد في هذه الاشياء وما عارضة القياس ليس في عينه نقص بطله فهو جائز والاستغناء
فيما فيه تعامل جواز هذا الطريق وان كان القياس ما به واصله قوله عليه السلام ما رآه
المؤمنون حسنا فهو عند الله حسنا وعن يونس بن عيسى انه وقف كبة الخاقا لمها بامام
اذكر واحد منها يسكن للدين وهو العجم وان كان المنقول شيئا لم يجر التعارض بوقته كالمنا

م

م

لا يجوز وقته عندنا وقال الشافعي رحمه الله كل ما يملك الاستغناء به مع بقاء اعماله ومنه
بيعة يجوز وقته لانه لما امكن الاستغناء به صار كالكرام والسلاح والعقار ولما انما اصل
فيه العقار لانه ما يتايد بالدين به فليست به فليست به فليست به فليست به فليست به فليست به
على اصل القياس ومنه ما رآه الامم والذباير لا يملك الوقف بعد الهبة ولا يباع لانه ما يتايد
مقتضى الوقف ولا يقسم الى اذ انما في الناحية يجوز وقف المشايخ فند قضاءه فصار مقتضا
عليه كساير المختلفات فان طلب بعضهم التسمية قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقسم بملكه
وقال ابو يوسف ومحمد لهما يفرز واجوز ان يملك لو كان وقفا على الارباب فادوا
للتسمية لا يقسم كذا في المحيط لهما ان التسمية تميز وافر من لا يبيع وتليك فحجوه لانه ان التسمية
بيع معنى لا شتمالنا على الاخرى والمبادلة وجبة المبادلة راجحة في غير المبادلات ثم ان
وقف نصيبه من عقار مشترك بينه وبين غيره فهو الذي يقاسم شركه عند من يقول بالتسمية
لان الولاية في الوقف الى الواقف فان مات الواقف فلوحيته ان يقاسم شركه وبغير حقيقة
الوقف لانه قائم مقامه وان كانت الارض كلها فوقف نصيبا ثم اراد التسمية ووجهه انما
ما بقي من الحق ثم يشترى من ذلك ان شاء لان التسمية انما تجزى بين اثنين فلا يصح الواحد من بيع
مقاسما ومقاسما وان لم يبيع رفع الى القاضي ليا امر انسانا بالتسمية معه ليجري التسمية
بين اثنين ولو كان في التسمية فضل دراهم من احد الطرفين فان اعطى الشريك الدرهم فليس
لواقفان ما اخذوا منه لفضل بايضا اليه في التسمية لانه بيع الوقف وهو ممنوع وان
اعطى الواقف شركه دراهم لفضل فصار في يده حاز لانه يقضي شركه بغير الدرهم
ويكون حصته ما دفع من الدرهم طلقا له والواجب ان يبدل من غلة الوقف بما رآه
شرط ذلك الوقف او لم يشترط اذا كان الوقف على الفقراء وما فضل منها يقسم على الفقراء وان
كان الوقف على رجل بعينه واخر الفقراء فهو في فله الى ماله شيئا في حال حيوة ولا يؤخذ
من الغلة لان الحرث بالعلم ولهذا يكون وقته القدر الذي يملكه بالخدمة الا ان الوقف
اذا كان على الفقراء لا يملك مطالبته بالعمارة لكن يتم وغلة الوقف اقرب امورهم فيجب
فيها العمارة وان لم يكن شرط في الوقف نصا في شرطه اقتضا لان مقصود
الواقف لدرار الغلة مؤبدا على المساكين وهو المقصود انما يحصل باصلاحها وعمارتها
فيثبت شرط العمارة اقتضا لان التبايد مقتضا كالتايد بقاء وان كان الوقف على رجل غير

على الوقف

ملكن مطالبته بالعمارة يطالبه بنحو لا يحسن من الخلة لاجلها لانه غير ملك
 مطالبته وانما يستحق العمارة عليه بقدر ما يبنى الوقت على القيمة التي وقف لها وكان
 خرب يبنى على ذلك الوصف لانهما بصفتها صارت غلبتها مستحقة الصرف في الموت عليه
 فاما الزيادة على ذلك فليست مستحقة عليه والخلة مستحقة له فلا يجوز صرفه على مستحقة
 له اني جنة غير مستحقة الا بوضاءه واذا كان الوقت على الفقراء فكذلك في الصحيح لان صرف
 الخلة الى العمارة لا يضر في ابقاء الوقت ولا يضر في الزيادة فوجب صرف الخلة الى مصرفها
 وهو الفقراء ولو وقف دارا على سكنى فقيرة فالعمارة على ما له السكنى لانه هو الممنوع من الخروج
 بالاضمان فان اني من ذلك كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها باجرتها واذا عمرت بيتا ودعا
 اني من له السكنى لانه لو لم يعمرها يظل هو الواقف هو صاحب السكنى اصلا ولو عمرها
 تاجر هو صاحب السكنى وتاجر حقه او اني من ابطال جهات من كل وجه ولا جبر الا اني على
 العمارة لان في العمارة اطلاق ماله ولا جبر الا انسان على اطلاق ماله كما لا جبر على صاحب اليد
 في المزارعة ولا يكون بابا ودفني بطلان حقه لانه في جزاء الرد دلالة مجتمعة ان منع
 هذا في اطلاق ماله فلا يثبت بطلان السكنى ولا يصح اجارة من له السكنى لانه لا ولاية له عليها
 ومصرف الحاكم يتقنه الى عمارة الوقت ان احتاج وان استغنى عنه اسكن حتى يحتاج الى
 عمارة فيصرفه فيما لانه لا بد من العمارة يسبق ابدان فيحصل مقصود الواقف من مصرف
 الخلة على التام في المصروف فان احتاج اليه في الحال صرف المصروف والاحتياط في الوقت الحاجة
 وان تعذر اعادته عنه الى موضعه ببيعته ويصرف ثمنه الى المصلحة صرفا للبدل
 الى مصرف البدل ولا يقسم الثمن بين مستحقي الوقت لانه من اجزائهم وحقهم في الايقاع
 دون الجزاء الذين هو الله تعالى او ملك الوقت فلا يجوز ان يصرف ثلثهم ما ليس حقا لهم
 واذا جعل الواقف غلة الوقت لنفسه مع عند يوسف رحمه الله وعليه الفتوى بتوزيع
 للناس في الوقت وعند محمد والساجي خلاف ذلك رحمه الله الوقت باطل في خلاف فيما اذا شرط
 البعض لنفسه في حيوته وبعد موته للفقراء سواء اقامه شرط الكل لنفسه في حيوته
 وبعد موته للفقراء كما خلاف في ان يوسف ومحمد رحمه الله بناء على الاختلاف في اشتراط
 البعض الا ان ينفذ محمد رحمه الله التسليم شرط ليجز العين عن ملكه الى الله تعالى وينقطع
 اختصاصه به وشرط الخلة لنفسه ينافي ذلك قيل في حقه مستندارة ولو وقف في شرط الفقراء

ومما
يلحق

ثم قيل
للاختلاف

١٠٠
 ١٠١

او الكلا حقا في الابد ومذ بربيه فاذا احووا حقا فاذا ماتوا فهو للفقراء فقبل هو على الخلاف
 وقيل هو جائز انما قال اما عند يوسف رحمه الله فظاهر ان شرط بعض الخلة لنفسه
 في حيوته يجوز فيما اوتى واما الاشكال على قول محمد فانه لا يجوز اشتراط الخلة لنفسه
 ولكنه يجوز ذلك استحضانا للعرف في التول لا يجوز حال شمس الائمة السرخسي وما جاز في
 ولو شرط الخلة لاجارته او لغيره فهو كاشتراطها لنفسه فيجوز عند يوسف خلافا لمحمد رحمه الله
 نعم ان معنى القرية في الوقت بازالة الملك عن الواقف واشتراط كل الخلة او بعضها لنفسه
 يمنع رذال الملك يمنع حصة الوقت كالصدقة المنقولة وشرط بعض ثبوت المسجد لنفسه ولا ينافي
 ان معنى القرية لا يزول بهذا فقد قال عليه السلام نفقة الرجل على نفسه صدقة وقد فرغ براءة
 زيد بن ثابت رضي الله عنه انه عليه السلام كان يأكل من صدقته والمادة الصدقة المرفوعة
 ولا يخل للواقف الاكل من الوقت الا ان يشرط لنفسه شيئا ولا ان العين بالوقت يزول عن ملكه
 اني الله تعالى واذا ازال العين عن ملكه فالمنافع قدت على ملكه تعالى فقارها فظانها لنفسه
 ما لله تعالى فيصح الاتري انه لو بنى حانا او سقاية او جعل ارضه مقبلة وشرط لنفسه النزول
 فيه او السرب منها او الدفن فيها فح كذا هنا واذا شرط الواقف ان يستبدل به ارضا اخرى
 اذا ساء ذلك مع الوقت والشرط عند يوسف رحمه الله في الغنيان ورحمهم الله استحضانا
 لان فيه حويته الى ما يمكن حرا من الاول ومثله فكان تقريره لا باطلا وعند محمد رحمه الله
 واهل البصرة الشرط باطل في الوقت جائز لان هذا الشرط لا يؤثر في المنع من رذال الملك الوقت
 يتم به فيبقى الاستبدال من طرافه فاسد فبطل كاي في المسجد مع كذا هنا ولو شرط لغيره في الوقت
 فيه يوما دون يوم فالشرط باطل واتخاذ المسجد مع كذا هنا ولو شرط لغيره في الوقت
 ثلثة ايام مع الوقت الشرط عند يوسف رحمه الله لما مر انه يجوز ان يجعل الواقف لنفسه
 ما دام حيا فكذا يجوز ان يشرط لغيره تمام القصر في الصرف في السلم مع شرط لغيره
 ولان تمام الوقت تمام الرضا ومع شرط لغيره لا يتم الرضا فيبطل الوقت لا كراء على الوقت
 وكذا الوجهل الوقت للولاية لنفسه مع الوقت والشرط عند يوسف رحمه الله وهو ظاهر
 المذهب ذكر في المحيط واذا وقف الرجل ارضه ولم يشرط للولاية لنفسه ولا لغيره فالوقت
 جائز للولاية للواقف كذا ذكره حلال في الخصاف وقال حلال قال قوم ان شرط الواقف للولاية
 لنفسه كانت الولاية له وان لم يشرط فلا ولاية له قال مسايخنا رحمه الله الاستدلال ان يكتف

١٠٠
 ١٠١

من ذلك

تقريب

١٠٠
 ١٠١

هذا قول محمد رحمه الله لان التسليم الى القيم شرط صحة الوقت عند فاذ اسلم لم يتركه
ولاية الا اذا شرطها عند الاخراج عن ملكه الا ترى انه لو شرطها لغيره ثبت لغيره فاذا
شرطها لنفسه اولى ان يثبت له لان هذه الاشارة ايضا ابتداء للولاية الدائمة له كغيره
وجه الظاهر ان غير يستفيد الولاية منه بشرطه فاستحال ان يستفيد الموتى الولاية
منه ولا يكون له ولاية ولانه اقرب الناس الى هذا الوقت فكان احق بولايته الا ترى
ان باقي المسجد اولى باقامة مصالح المسجد وعمادته ونصب المردن وعن اعتراف عدا
كان ولاية له لانه اقرب اليه ولو شرط الواقف الولاية لنفسه وكان منها غير مأمون على
الوقت فلما ائتمن ان يخرج من يده لانه نصبت نظر الكل من غير ان ينظر لنفسه بنفسه وبالوقت
زال ملكه وثبت الحق فيه للمنفرد فيخرج به القاضي زجر لهم كانه ان يخرج الوصي نظرا
للصغار وكذا لو ترك العمان ويدين من غلته فليكنه ان يعين القاضي غير على العمان فان
فعل الاخرجه من يده ولو شرطه الواقف ولا يتنازل نفسه وان لم يشر القاضي ولا للسلطان
ان ينزعه من يده ويؤتمن عمن هذا الشرط باطل لانه مخالف حكم الشرع لان الشرع
اطلق للقاضي اخراج من كان منها دفعا للضرر عن الفقار ولو جعل الواقف ولاية الوصي
لرجل فالولاية له كما شرط وان اراد الواقف اخرجها فله ذلك ولو شرط ان ليس له اخراج
القيم بطل الشرط لانه مخالف حكم الشرع لان الواقفة وكالة وهي ليست بلازمة ولو
جعل الولاية في حال حيوته وفقد وفاته كان جائزا وهو كذلك في حيوته وهو حي وفاته
فصل ومن بنى مسجدا ثم يزل ملكه عنه حتى يفرغ عن ملكه بطريقه وبأذن
للناس بالصلوة فيه فاذا ائتمن فيه زال ملكه عنه وحرم بيعه ولا يورث عنه ولم يكن
له ان يرجع فيه لانه حرر عن ملكه وجعل لله تعالى خالصا ولا رجوع فيما جعله
الله تعالى خالصا كصدقة والمناشط الا ان المسجد لا بد ان يكون خالصا لله تعالى
لعله تعالى وان المساجد لله تعالى الى مخصوصه بالله تعالى ولا يخلص به تعالى الا به
ولا يشترط القضاء او الاضافة الى ما بعد الموت عند اية حنيفه ومحمد رحمه الله المسجد
مختلفا في الاوقات عند واما التسليم فشرط لصيرورته مسجدا عند اية حنيفه ومحمد رحمه الله
خلافا لاية يوسف ونسب شرطه في كل نوع تسليم باليقين وذات المسجد بالصلوة فيه اولانه
ما تقدر قبضتها قيم فحق المقصود مقامه ثم يكتفي بصلوة الواحد فيه وفي رواية عن اية حنيفه

نظر اليه

رحمها الله

لتعذر فعل كل فيما هو حقه التعذر وفي رواية عنها بشرط الصلوة جماعة وهو العجم
لان المساجد لما بنى لا قامة الصلوة فيها بالجماعة فلا يصح مسجد قبل حصول هذا
المقصود وقال ابو يوسف رحمه الله يزل ملكه بقوله جعلته مسجدا لان التسليم ليس
عند لانه اسقاط ملك العبد لا لعاق ولو خرب ما حول المسجد واستغنى عنه بنى مسجدا
عند اية يوسف رحمه الله وهو قول اية حنيفه رحمه الله ولا يعود الى ملكه لو بنى لو بنى
محمد رحمه الله يعود الى ملك الباقي لو بنى الى ملكه ولو بنى لو بنى لانه عمنه لقرينة بينهما فاذا
انقطعت عاد الى ملكه كالمحصن اذا بنى له حصن ثم زال الاحصار وادرك الحج كان له ان يصنع
بهدية فاشاء وكذا لو اشترى حصن المسجد او حشيشا فوقع الاستغناء عنه كان له ان
يصنع به ما شاء وانه ان القرينة التي قصد حاله يزل بحراب ما حولها اذا الناس في المساجد
سواء ائتمن في المساجد والمارة وكذا يقولون في حشيشة لا يعود الى ملكه ولكن
يصرف في مسجد اخر بالقرب منه وهذه الاحصار لم يزل عن ملكه قبل الذبح ولو جعل مسجدا
لخمس دابة فوقع بيت وجعل باب المسجد في الطريق غلته عن ملكه لم يصح مسجدا وله بيعه
ويورث عنه اذ اقامت لان المسجد لا يكون لله تعالى خالصا ولم يخلص به تعالى خالصا حق
العبد متعلقا باسئله او باعلاؤه فلا يثبت احكامه ولو كان البيع باب لمصالح المسجد كافي
مسجد بيت المقدس جاز لانه حينئذ لا يكون لغيره ولو كان المسجد من اية حنيفه رحمه الله
انه اجاز ان يكون الا سفل مسجدا وكان الاعلى ملكا لانا لا سفل اصل وهو ما يتايد به خبر
على عكسه وعن محمد بن حوز على عكسه لان المسجد موقوف ولا يمكن التخليص اذا كان موقفا مستغلا
او مسكنا ويمكن التوقيف اذا كان المسفل او المسكن فتمد وعن اية يوسف رحمه الله انه يجوز
الوجهين مذقهم بعد اذ صرنا حقيق المنازل وعن محمد رحمه الله انه حينئذ دخل المكي اجاز
ذلك كله للضرورة وكذا ان اتخذ وسطا من مسجدا واذن للناس بالصلوة لا يكون مسجدا
وله بيعه ويورث عنه لان ملكه محيط بجوابه وكان له حق البيع والمسجد لا يكون
لا حليفه حق البيع قال الله تعالى ومن اعظم من مش مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ولانه
لم يفرغ من الطريق لنفسه ولم يخلص لله تعالى وعن محمد بن يوسف رحمه الله انه
مسجد فلا يباح ولا يوجب ولا يورث لانه لما رضى بكونه مسجدا او لا مسجد الا بطريق دخل
فيه الطريق جردن كما يدخل في الاجان بلادكم لانما شرعت للامتناع ولا امتناع الا بطريق

باسم اركان حرم

حنيفة

لا حرم

رحمها الله

٢١٨

ومن بني سقاية المسلمين او خان يسكنه بنو السبيل او رباطا او جعل مقبرة ثم يزل
 عنه حتى يحكم به حاكم عندنا في حقيقته ورحمة الله تعالى حق الانتفاع للعبد فله ان يشتري
 من السقاية ويترك الخان والرباط ويدفع في المعرة الا ان الحاكم اذا حكم يزول عن ملكه
 لانه قضاء في فصل مجتهد فيه كما في الوقف على الفقراء بخلاف المسجد لان حق الانتفاع به
 له فخلص به تعالى فلا يحتاج الى حكم الحاكم وعندنا يوسف رحمه الله يزول ملكه بمجرد التبرع
 لانه اسقاط عنده وعند محمد رحمه الله اذا استبقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
 ودفعوا في المعرة زال ملكه لاستراط التسليم عنده لكن الشرع يسلم نوعه واداء السقاية
 بالنسبة منها وفي الخان والرباط بالنزول فيها وفي المعرة بالدفن فيها وليكن بالواحد بقدر
 استراط الكل وهذا نظير الا ان فاما ان لواحدة فان كان هذا الوجه والبيع يكون العبد
 فيها بالاعتراف بالاستثناء ولو سلم الى المتوفى فتح التسليم في هذا الوجه لان المقصود في بيع
 العباد يتمكّن حول الموت وهو ياب عنهم منزلة ابيهم واملح المسجد فقبل التسليم الى المتوفى
 فيه لا يفتقر اذا لا بد من فقه الموت في اختيار من يصلي او الاستئذان لان المسجد قد خرج
 عن حق العباد ولذا لا تدبر لاحد في سد باب له لان علق باب المسجد مكره فيوقف التمام
 فيه على اقامة الصلوة فيه بالجماعة وفي غير هذا الموتى تدبر في ذلك فخل التسليم الى المتوفى
 متما للوقف قيل يكون سلبا لان الساجد قد يكون سديا بتولون بتخطيها واغلاق ابوابها
 في غير وان الصلوة فاذا سلم الى المتوفى فتح التسليم الى المتوفى لانه لو نصب لها متوفى فتح
 وان لم يكن معادا او جعل دارا له بملكه سكنى للحاج والمعتمر من اجل داره في غير مكة
 للمساكين او جعلها في ثغر من المغفور سكنى للغزاة في سبيل الله ودفع ذلك الى والي بيتوم
 عليها حاز ولا يجوز فيها وقال ابو حنيفة رحمه الله في هذا كله لصاحبه ان يرجع ما صنع
 من الصدقة والمعرة والخان والسقاية وغيرها ويبيعها الا ان يحكم بها حاكم وقيل الفتوى
 في ذلك كله على قوتها للبلوكي والتقار والآخرى انه بقي آثار الماضية في هذه الوجوه ثم العلة
 في الفتوى دون الغنى وفيها سواهم سكنى الخان والدفن والاستقاء من السقاية والبيع
 وغيرهما يستوي فيه الفقير والغنى لان الخلقة فان ملك والفقير يبيع الله تعالى تملك المال يكون
 للحجاج دون الغنى بخلاف المسكن وغيره ولان الغنى مستغن عن مال الصدقة بالانفسه لا يستغنى
 بماله عن الخان للنزول فيه ومن المعرة للدفن فيها وعن الشرع منه اذا لا يتدر الناجح ان يشتري

ارضه

ويطلبه

٢٠١

في كل منزل موصفا ورعا لا يخذل ولا يستحق الحان نفسه في كل مكان خلافا للمال فحق حاجة
 الغنى والفقير فاستويا وان كنت في ريب ما بيننا فنامك في عرف العباد بالمال فقد تم
 في وفاء بقوله دفع حاجة المحتاجين وفي غير ما قلنا حاجة الناس جميعين

كتاب البيع

البيع مبادلة المال بالمال الراعي وهو من الاضداد ويقع في الغالب على اخراج
 البيع عن الملك قصد وقدرت الى المعقول الثاني بنفسه وخلف الجور يقال باعته الشيء وباعته
 والشيء كذلك من الاضداد قال الله تعالى وشروءهم نفسا كى باعوه ويقع في الغالب
 على اخراج الثمن عن الملك قصد اوانما جمع المصدر على تاويل انواعه كبيع العنق بالغير
 ويسمى مقايضة ويكون كل واحد منهما مبيعا ولما وبيع العنق بالثمن وهو المطلق
 وبيع الثمن بالثمن وهو الصرف وبيع الدين بالدين هو السلم وبيع المساومة وهو
 البيع بمن يتفان عليه وبيع المزاينة وهو البيع بالثمن الاول وزيادة وبيع التولية
 وهو البيع بالثمن الاول بلا زيادة وبيع الوضيفة وهو البيع بالنقصان عن الثمن الاول
 والكل مشروع اذ البيع ينطلق على الكل وهو مشروع بالكتاب هو قوله تعالى
 واحل الله البيع والسنة دعى كثيرة واجماع الامة والمعقول هو ان الله تعالى
 جعل المال سبيلا لا قامة مصالحة العباد وشيخ التجار طريقا الى الاتساع اذ كل
 ما يحتاج اليه لا يوجد بها حاي كل موضع وفي الاخذ على سبيل المتعاقب فساد والله تعالى
 لا يثبت الفساد في عت التجار بطريق الراعي اليه اشارة بقوله تعالى لا تأكلوا
 أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض ويعقد بصدور وركنه واهله
 في محله قابل حكمه كسائر العقود الشرعية فاهله كل غافل مجتزئ محله ما يتصل حكمه وهو الملك
 وهو عبارة عن القدرة لغة قال الله تعالى لا تملكون انفسهم فسادا ولا نفعا وعن
 القدرة على التصرفات في الحال بوصف الاختصاص شرعية ومفساة ان تمكن من
 المصونة في المحل على وجه لا يقدر عين على دفعه ويقدر هو على دفع غيره وهو
 صفة المالك لان القدرة صفة القادر الا ان يراذ بها المقدور والمملوك فيكون وصفا
 للمحل حينئذ وركنه ما يقوم به العقد وهو الاجابة والقبول اذا كانا بلفظ الماضي
 مثل ان يقول هذا مابعت ويقول الاخر اشترت او قبلت لان البيع انشاء تصرف

تفوز

والانشاء يعرف بالمشعر لأن الواضع لم يضع للانشاء لفظا خاصا مستعمل اللفظ الذي
وضع للاخبار عن الماضي للانشاء وانما حفظ لفظ الماضي لأنه يستدعي سبق المجزئة يكون
الكلام مجتمعا عقلا صحيحا فلو كان الوجود حقا لم يتغير الحكم فاذ اقتضد الانشاء اختير اللفظ
اللفظ الذي لزمه الوجود وهو لفظ الاخبار عن الماضي ولا يفتقد بلفظ غير احدهما مستقبل
لأن يقول البائع اشترى واشترى مني ويقول المشتري اشتريت ويقول المشتري مني فيقول
البائع بعت بخلاف المتكاح فانه لو قال زوجني فقال الموتى وتحتل بمتكاح والفرق
ان المتكاح لا يخلو عن تقدم الخطبة والخطبة وما يرد لان على المراد به الحال اما البيع فيقع بقبلة
فيجعل قوله اشترى عدة وبغني استيما وطلبها وذا لا يدل على الوجود لا محالة ولا في قوله
زوجني فيشكل فنقول بقبلة العقد الباع فيقول قولها زوجت عمدا فانا لان بكلام الواحد
ينفقد المتكاح اذا كان مأمورا به ولا يتا في هذا في البيع لانه بكلام الواحد لا ينفقد البيع
من الجانبين اذ لم يكن احدهما مولى لغيره من الآخر ولا يثبت له لو قال خذ بالثمن فان
البيع ينفقد لانه امر بالاحد بالثمن لا ولاية للامر بالاحد بالثمن الا بالبيع فيثبت البيع اقتضاء
كأنه قال بعتك بكذا خذ وقوله رخصت او اعطيتك بكذا او جعلت لك عبدك بالثمن يعني قوله
بعت لانه يؤدك مائة والبيع في العقود للمعاني فالكافة بشرط برائة الاصيل حواله والحوالة
بشرط مطابقة الاصيل كماله ولا يثبت له ان ينفقد البيع بالتعاطي في الاشياء النفيسة والنفيسة
عند الجمهور ولا وجود للشيء مع انتفاء ركنه لانه وجد التراضي وهو المعبر في الباب
الا انه لما كان باطنا اقيم الاجاب والقبول مقامه لذلالتها على الرضى والتعاطي اذ
على الرضى منها والشرط في بيع التعاطي الاعطاء من الجانبين عند تسمى الاية لخلو ايت
وقيل الاعطاء من احد الجانبين كذا اذا وجب احد المتعاقدين البيع فالآخر باختيار
ان شاء قبل في المجلس وان شاء ردد وهذا خيار القبول لانه لو لم يثبت له الخيار بطل منه
حكم العقد بلامرناه فيتضرر به وهو مدفوع اذا لم يبد الحكم بدون قبول الآخر فلموجب
ان يرجع عن الاجاب لانه خلا عن بطل حق الغير لانه يستقل الاجاب بافاضة الحكم وخيار
القبول ممتد الى اخر المجلس وعند الشافعي في غير الفور لئلا ان المشتري يحتاج الى التامل
والتردد ان يوافقه ام لا فجلت ساعات المجلس كساعة واحدة دفعا للفسخ وحقيق الشيء
قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر قال عليه السلام يسرها ولا تعسرها والكتاب

وليس له

والكتاب والارسل كخطاب حتى يمتد المجلس بلوغ الكتاب واداء الى مائة لانها من الغايب
كخطاب من الغايب فانه عليه السلام كان مأمورا ببيع الشرايع الى الناس وقد بلغ البعض بها
فلو يكونا كخطاب كان مقصرا في التسليم وحرم المقصود في القبول والقبول اذا من البعض
او الابراء او التاجيل وان كان بعضها دراهم وبعضها دنانير ان تخذ العاقدة والعقد الثمن
او الاكثر وتخل ان تعدد الكلا والاكثر واعلم ان البائع اذا اوجب في شيء او شيئين وادار
المشتري ان يقبل في البعض ليس له ذلك وكذا اذا اوجب المشتري وادار البائع ان يقبل
في البعض من البعض ليس له ذلك اذا اخذت الصفقة لمضرا الاخر بقبلي الصفقة وان
تفرقت الصفقة فله ذلك التفرق في البعض كالتفرق في القبول لان القبض تمام الصفقة
منى اتخذت اجمالا اتخذت تاما وان تفرقت اجمالا تفرقت تاما وهذا لان للبعض شيئا
بالقبول لانه يفيد ملك المتصرف فان العقد يفيد ملك المبيعة فكلا لا يقع قبول العقد في البعض
دون البعض عند اتحاد الصفقة ويصح عند ذلك لا يقع قبض البعض دون البعض عند اتحاد
الصفقة ويصح عند تعددها وهذا لان عند الاتحاد يتضرر الآخر بغير شركة او يفرق الغرض
اذ لم يجمع بين الشيئين في البيع او الشراء وعرضه احدهما فاذا اشترى شيئين واشتاها ونقد
لن البعض فليس له ان يقبض ما اقتضته وكذا الوابراء عن من البعض او اجله او كان في الاصل
من البعض موقفا فلذا ان كان من البعض درهم ومن البعض دنانير فنقد الدرهم لم يقبض
ما اقتضته واذا اتخذ العاقدة والعقد والتمس الاكثر اخذت الصفقة وان تعددت الكلا
الاكثر تعددت الصفقة وتعدت العاقدة بان يكون البائع او المشتري اثنين وتعد الثمن بان
يقول بعت منك هذين التوبير هذا بكذا وهذا بكذا وتعد العقد بان يقول بعت هذا بكذا وبعت
هذا بكذا وهذا لا يتصور مع اتحاد الثمن وقوله في الهداية الا ان يبين من كل واحد لانه
صفقات معني لا يتم الا ان يدرج تكريرا لفظ العقد لانه يتعد الصفقة لا يجر ديار
من كل واحد فانه اذا تعدد الثمن واتخذ العاقدة والعقد بان خاطب لواحد واحدا وقال
بعت منك هذه الانوار العشرة كل ثوب بفسرة كانت الصفقة ممتدة نص عليه في المحيط
لترج ما يوجب الاتحاد والاصل ان اذا افاضت جهات اتحاد الصفقة وجهات التعدد يقبل
بالغالب ايتها قام عن المجلس قبل القبول بطل الاجاب اذ القيام دليل الاعراض والرجوع
وله ذلك لما تم واذا حصل الاجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لواحد منهما الا بغير

تفرقت الصفقة

٢١٥

او عدم روية وقالت الشافعي رحمه الله لكل واحد منها خيار المجلس ما لم يتفرقا بندا
لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وكذا ان العقد لما تم بالايجاب والقبول ثبت
المالك لكل واحد منهما فالسنة من اياها كان بطلان حق الآخر بلا رضاه فلا يجوز كما بعد الاتفاق
عن المجلس المراد بالخيار خيار القبول والفرق في قولنا ان العقد انما اذا اوجب احدهما
البيع فالآخر بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل للموجب خيار الرجوع عما قال قبل قبول
صاحبه وهذا الخيار ثابت ما لم يتفرقا قولا فان تفرقا قولا بان قال احدهما بعت وقال
الآخر اشترى لم يثبت الخيار بعده وفيه اشارة اليه فانها متبايعان حالة المباشرة لا بعد
ولا قبلها كالمعاذلة والمناظرين وحقيقته ان الاحوال ثلثة حالة لم يوجد فيها الايجاب
ولا القبول وحالة وجد فيها وحالة وجد فيها احدهما فاطلاق اسم المتبايعين عليها في
الحالة الاولى والثانية مجاز باعتبار ما يؤول اليه او باعتبار ما كان فيعنت الحالة الثالثة
اذ هي جامعة قريبة الى الحقيقة اذ الشارع في الجواب ما دام في المجلس لم يثبت بالقبول
فان قيل ذكر ابن عمر رضي الله عنهما ان المتفرقا تفرقا لا بد ان قلنا ان ويل الراي لا يكون حجة
على غيره ولا يكون رد الاحتمال اخر كيف قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية المتبايعان
بالخيار ما لم يتفرقا عن بيعها والنزاع اذا كان غير مشار لا بد من معرفة قدره وصحته لان جهالة
تفضي النزاع المانع من التسليم والتسلم فيعزى العقد عن المصود وكل جهالة هذه جهالة
تتبع الخوار واذا كان النزاع غير مشار لا يحتاج الى معرفة مقدار في جولة البيع لان الاشارة
ابلع اسباب التعريف بجهالة الوصف لا تفضي الى النزاع فلا يمنع الخولة بخلاف التسليم فان معرفة
قدر راس المال شرط عندك في حقيقته رحمه الله فيه وجه البيع بمن حال وموجب باجل معلوم
لاطلاق قوله تعالى واحل الله البيع وقد استردى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي
الى اجل ورضه درهمه ولا بد من معلومية الاجل لان جهالة تفضي الى النزاع فالبايع
يطالبه في مدة قريبة والمشتري تسلم في مدة بعيدة فيمنع التسليم والتسلم ومن اطلق
النزاع في البيع بان ذكر العقد رد دون الصفة كان على غالبية البلد لان المتعارفين في الناس
المخافة بالمتد الغالب فكان التعيين بالغرب كالتعيين بالنقص فانصرف عن طلق التسمية اليه
كمن فيه التحرك للصحة وامور المسلمين محمولة على الصحة والسداد اذ العقد والدين
يبتان عن الفساد وان كانت النفود مختلفة فسد البيع الا ان يبيها احدثها وهذا اذا كانت

النفود في الراجح سواء لانه لا يمكن ترجيح بعضها على البعض لاطلاق التسمية فيبقى
المستحق مجهولا وهذه الحالة تفضي الى النزاع اذ الطالب يطالب با على النفود والمطلوب
يسلم اذ في النفود وكل واحد منهما يحج بطلق التسمية فيفسد العقد الا ان تزول الجهالة
بالبين او يكون حلهما زوج فحينئذ يصرف اليه تحت بالصححة وهذا اذا كانت مختلفة
في المائنة فان كانت سواء فيها جاز البيع اذا اطلق اسم الدرهم وتعرف الى ما قدر به
من احدى نوع كان لا نزاع عند عدم الاختلاف في المائنة وهو المانع في الخوار وذا
بان يكون الواحد احدثا والآخر ثانيا او ثانيا فائنة الاثنين والثلاث كالمائة الواحد
من الاحاد ولا يبيع الواحد من الثنائي والثلاثي درهمين في ذلك الغرض بل يصرف الدرهم
في عرفهم الى احد الاشياء وهو الواحد من الاحاد والاشنان من الثنائي والثلاثي
الثلاثي فيثبت العقد على الدرهم المطلق ويجوز بيع الطعام والجنوب كيدا وجزائا
لان الجهالة تمنع من التسليم فعنا وجهالة القيمة بانواع شيئا ولا يعرف قيمته فانه يجوز
لان الجهالة لا تفضي الى النزاع وهذا اذا باع بخلاف حنيفة بخارفة لقوله عليه السلام اذا
اختلف النوعان فبيعهما كيف شئتم وان باع بنفسه بخارفة لا يجوز لاحتمال الربوا وشبهته
محملة فيحقيقته ويجوز بانما يبيعه لا يعرف قدره او بوزن غير معين لا يعرف قدره لان البيع
يوجب التسليم في الحال وجهالة قبل التسليم نادرا فلا يعتبر بخلاف التسليم لان التسليم لا يعقب
العقد وانما يكون بعد حلول الاجل وربما جعل الاناء او الحجر قبل حلول الاجل فلا يردى ثم يجب
تسليمه فيؤدي الى النزاع واحتمال الفساد فيه ملحق بحقيقة الفساد لان العقد على الدرهم
في الحال وروي الحسن عن ابنه حنيفة رحمه الله انه لا يجوز في بيع العين ايضا لان البيع مجهول القدر
والاول فصح لان جهالة لا تمنع للاتباع لا نضايها الى النزاع فاذا كان المقيض قائما امكن
التسليم فلا يردى اليه ومن باع مبرق طعام كل صاع بدرهم صح في صاع عند ابن حنيفة
الا ان فيه حكمة فمنها وقال الجوز في الكل سبعة او ثمانية كل قفيز بدرهم من صهرق
بدرهم لا يبيع عندك في وعند ما يبيع في الكل وذكر في المحيط والايضا ان العقد
يصح على قفيز واحد منها عند ابن حنيفة رحمه الله ومن باع قطيع غنم كل ساة بدرهم فسد
البيع في الكل عندك وكذا من باع ثوبا مذارعة كل دراهم بدرهم ولم يسم حلة الدرهم
ولو يسمي الكل صح فثبتنا اربع مسائل احدى ما في المكيلات والموزونات والثانية في القوديات

المتعارفة والثالثة في العدديات المتفاوتة كالاعناب وغيرها في الذرعات
 والثانية ملحقة بالاولى والرابعة بالمائة وكل وجه على ثلثة اوجه اما ان يبين
 حلة الاعناب وحلة القناب ولم يبين حلة النخيل او بين حلة النخيل ولم يبين عدد
 الاعناب والقناب في هذين الوجهين فحواجا لان البيع كاصار معلوما بالتسمية
 وقد بينا في كل شاة وكل فخر من النخيل معلوما ضرورة وكذا عكسه وان لم يبين حلة النخيل
 ولا حلة الاعناب والقناب فعند الاجتزال ان يعلم عدد الاعناب والقناب في المجلس
 وعند ما تجوز في الكل لان البيع معلوم بالاسارة او الكلام فيما اذا انفرد في الطبع وخو
 او في الصبرة وخوها وكذا ان كل شاة وكل فخر وطريق معرفة من الكلام فخر غير ان
 يتقرر به احد القاديين هو العد الكلي في تمام طريق المعرفة كتمام حقيقة المعرفة في
 حق جزاء البيع كالرباع عبد ابوزن هذا الوجه او فخر الدرام ولا يعلم في فخره انه
 كلمة كل اذا اضيف اليه ما يعلم منه فاما يتناول دناه كقوله لفلان على كل درهم فانه يدركه
 درهم واما حلف في قوله كلامه انزوها في طالع لان هذا فيما تجوز فيه النزاع لا فيما
 لا تجوز النزاع ولانه قد تجوز البيع في الكل فحالة البيع والنخيل لانه قد رتب بعد الاعناب
 والقناب وعددها غير معلوم فيما بين الكلام الادنى لغرض دحج البعوض على البعض فيعرف
 الى الواحد لانه معلوم الا ان تزول الجملة بتسمية كل الاعناب والقناب او بالعد والكل
 في المجلس غير ان بيع شاة في الطبع ودرع من الثوب لا يبيع للتفاوت فيودى الى النزاع
 وبيع فخر من صبرة وجوز في هذه الجوزات بيع من معلوم لعدم التفاوت كونهما في ذات
 الامثال فلا يودى الجملة الى النزاع حتى قال ابو حنيفة رحمه الله في رواية في صبرة في بر وبيع
 انما يبيع في شيء لان الواحد متفاوت مجهول ومتى جاز البيع في فخر واحد عند فخر المشتري
 لتفاوت الصفة عليه ولا يفتك بشيء ان لا يخرجه باضاف البيع الى فخر واحد على اعتبار
 الجمل بعد القناب لان اضافة البيع الى فخر واحد مختم فيه ولا يعلم للعوام بالاحكام
 خصوصاً في المسائل الاجتهادية فان علم مبلغ الجملة بعد الاتفاق لا يتقلب العقد جائزاً في
 الصحيح لان المنسقد قد تقرر بالاتفاق عن المجلس قبل ان يثبت وان علم بذلك قبل ان يتقرر
 جاز العقد استحساناً لان حالة المجلس جعلت حالة العقد ولكن تجوز المشتري لان النخيل كان
 مجهولاً عند العقد واما انكشف الحار في مقدار الواجب عليه ثمانية الحار فتجوز لاجله كالوراء

بعد البيع ولم يكن رآه وقت البيع ويسمى هذا خياراً تكشف الحار ومن ابتاع صبرة
 على انها مائة فخر مائة درهم فوجدت اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود
 خصته وان شاء فسخ البيع لتفرض الصفة عليه فلم يتم رضا المشتري بالموجود وان
 وجدها اكثر فالتزادة للبائع لان البيع وقع على قدر معين فلا يستحق المشتري التزادة
 عليه والعقد ليس بوصف حتى يبيع الاصل وان اشترى ثوباً على انه عشرة اذرع
 بعشرة او ارضاً على انها مائة ذراع مائة فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء
 اخذها بحلة النخيل وان شاء ترك وان وجدها اكثر من الذرع الذي سماه فهو للمشتري
 والخيار للبائع واصله ان الذرع فيما يذرع يشبه الاوصاف اذا لم يثبت بزيادة
 الذرع ونقصانه بل يتغير وصفه فيصير طول واقصر والطول والعرض من الاوصاف
 فان زاد سلم للمشتري لان الصفة تابعة للمستحق باستحقاق المتبوع كالرباع عبد
 على انه يجب فاذا هو سلم وان نقص فذات الوصف الموعود فيجوز له ان يخرجه
 كما لو استحقه سليماً فوجد معيباً ولا يخطئ شيء من النخيل لان الوصف لا يقابل شيء من النخيل
 لانه اصل وليس بوصف الفاصل بين العدر والصفة ان ما يكون وجوده جهة في تقوم المشتري ولا سقط
 غير وعده جهة في نقصان غير فهو وصف الاصل ما لا يكون كذلك ثم اذا انتقص فخر
 من مائة فخر لا يستحق الباقي ويشتري الباقي بالنخيل الذي كان يحصيه مع الفخر الواحد البند
 او الغير اذا فاقت بينقص قيمة النفس وكذا الذراع الواحد من الثوب اذا فاق
 لا يشتري الباقي بالنخيل الذي كان يشتري معه فان الباقي اذا كان خمسة عشر
 ذراعاً لم يشتري بخمسة عشر ديناراً فاذا انتقص خمسة اذرع منه لا يشتري الباقي
 بعشرة ديناراً ولو قال بعتك على انه مائة ذراع مائة كل ذراع بدرهم فوجد ناقصاً
 فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ خصته من النخيل وان شاء ترك لان الذرع وصف
 من وجه لما في اصل من وجه لانه عين ينتفع به بالتزادة فلو كان بالبشير في الخلف فقلنا
 اذا فاق ذلك ذراع بدرهم كان اصلاً لان مقابلة النخيل من خواص كونه اصلاً اذ النخيل
 لا يقابل الاوصاف ونزل كل ذراع منزلة ثوب ولو قلنا بانه ياخذ بكل النخيل اذا وجد
 ناقصاً لم يكن اخذ كل ذراع بدرهم وقد نصنا على ان يكون كل ذراع بدرهم واذا لم يقابل كل ذراع
 بدرهم اعتبر وصفاً لا يقابل شيء من النخيل واما اجزائه ان قلنا قد انتقص البيع وكان نقفاً

كالمولد من النخيل
 المشتري لا يستحق
 النخيل لا يخرجه
 المشتري لا يخرجه
 المشتري لا يخرجه

بشوبه ضرر وان وجد زائد اقله الخيار ان شاء اخذ الكل كل ذراع بدرهم وان
فسخ البيع لانه يقع بشوبه ضرر لانه ان زاد البيع يلزمه زيادة الثمن فيخرج فاقبل
الذراع لو كان اصلا مبتدرا لافراد بذكر الثمن يجب ان لا يدخل الزيادة في العقد
في مسألة الضربة قلنا الزيادة لو لم يدخل في العقد ففسد العقد لانه يصير باعيا
بعض الثوب لانه لا يجوز خلاف الضربة لان الزيادة لم تدخل في العقد
ولو باع عدلا على انه عشرة اثنان فنقص ثوب واحد زاد ثوب ففسد البيع اما في فصل
المتقنان فلجمالة الثمن لانه يحيط ثوب واحد وثمن ثوب واحد مجزول لانه
اذا لم يسم لكل ثوب ثمنافا لثمن انما ينقسم على الثياب باعتبار القيمة ولا يدرك قيمة
الغايب يتميز لانه لا يدرك انه كان جيدا او وسطا او رديا حتى يطرح على الثمن
بتمه فاذا صار ثمن الغايب مجهولا صار ثمن الباقي مجهولا ضرورة وهذا
لانا لو صورنا الغايب جيدا فنقص حصه الباقي ولو صورناه رديا يزد حصه
الباقي فوضح ان ثمن التسعة مجهول لجمالة الثمن بوجوب فساد البيع واما في فصل الزيادة
فلجمالة البيع لان البيع عشرة من احد عشر اذ الزائد على العشرة لم يدخل تحت البيع
وبيع عشرة من احد عشر فاسد لجمالة القضية التي النزاع وهذا لانه يجب رد
الزائد على البايع ولا يدرك اى ثوب يرد على البايع ليحدد الردى فالبايع يطالبه
بالجهد والمشتري يرد الردى وجمالة البيع بوجوب فساد البيع ولو بين لكل ثوب
ثنايان قال كل ثوب بعشرة فان نقص صح بقدره لان البيع معلوم فانه مشار اليه
والثمن معلوم ايضا لانه متى سمى لكل ثوب عشرة كانت حصه الغايب معلومة وهي
العشرة فنكون حصه البايع معلومة بخلاف ما اذا لم يسم ثمن لان حصه الغايب
لا يعلم انه عشرة ام تسعة ام احد عشر فجمالته يؤثر في جمالة البايع وله الخيار ان
شاء اخذ كل ثوب باسمه وان شاء ترك لانه ربما يكون الباقي رديا والغايب جيدا والمشتري
الما رغبت في الردى لما كان الجيد فينظر ويتفكر في الصفقة قبل التمام فيجهد في القضاء
عنه وان زاد فسد لان العقد تنازل العشرة فعليه رد الثوب الزائد وهو مجهول
وجمالته يصير البيع مجهولا واكثر مشايخنا على ان الموازنة في فصل المتقنان قولهم
انما عندنا هيئته رحمه الله فالعقد فاسد لان العقد فسد في البعض ففسد متارن وهو
عدم العقود عليه

فرو

اذ لا سبب للفساد اقوى من عدم العقود عليه والعقد متى فسد ففسد متارن العقد
يفسد عندك في البايع كما لو جمع بين حي وعبد واشترى ثوبين على انها حرة يان ويتر
ثمن كل واحد منها فوجد احدهما مائرا وباقان العقد ففسد عندك فيها والعقد متى فسد في الكل
اذا وجد احدهما مائرا ففسد مائرا ففسد عندك فوجد احدهما مائرا ففسد مائرا ففسد مائرا ففسد مائرا
شمس الآية رحمه الله الاصح ان هذا قولهم لانه انما فسد العقد في الكل ثم لوجود العلة
المفسدة وهي انه جعل قبول العقد فيما يتسلف فيه العقد شرط لقبوله في الآخر لم يوجد
هنا لانه ما جعل قبول العقد في المعلوم شرط لقبوله في المجهول ولا تصد ابدا العقد
على المعلوم وانما قصد ابراده على المجهول فخطئه في العود بخلاف مسألة
المشتريين لانه جعل ثمن قبول العقد في كل واحد من الثوبين شرط لقبوله في الآخر وهو شرط
فاسد وكذا في مسألة الفرض لانه يخص بوجود يتحقق للاضافة اليه والقبول فيه فيجب ذلك
شرطا فاسدا ولا كذلك هنا اذ لا قبول بشرط في المعلوم ولو باع عشرة اذرع فباع
ذراع من دارا وحمام ففسد البيع عندنا هيئته رحمه الله خلافا لما ولو باع عشرة اسهم
من مائة سهم من الدار فباع اجماعا لهما ان عشرة اذرع من مائة ذراع من الدار عشرة اسهم
اسهم من مائة سهم وبيع عشر الدار جازنا اتفاقا وله ان البيع مجهول لجماله تنفيذا للنزاع
فينفسد العقد وهذا لان النزاع هيئته اسم خفية يذرع بها المسووح واستيعين
لما جله وما جله عينه الخفية محل العين السابغ فكان لا داخل تحت العقد موضحا
ميتا ولم يبين ذلك الموضع انه من مقدم الدار او من مؤخرها وهو انما يتنازل قيمة
فكان العقود عليه مجهولا فمضية الى النزاع ففسد البيع بيت من بيت الدار
بخلاف السهم لانه اسم جزا سابع للموضع متين وبيع السابغ جازنا بخلاف بيع ثوبين من الضربة
حيث يجوز وان كان الثمن اسماء للوعاء واستيعين لما جويه وهو متين لان ذاك ينفي النزاع
لعدم التنازل بخلاف ما نحن فيه وما يوضح الفرق بين السهم والذراع ان ذراع مائة
ذراع و ذراع مائة عشرة اذرع سواء وسهام عشرة اسهم لا يواريه سهم مائة سهم
وذكر الحضاف ان فساد البيع لجماله جملة الذراعان حتى لو علم جملة الذراعان لجهد عندنا
وجعل المسألة نظير بيع كل شاة من القطيع بعشرة وذكر ابو زيد الشيرازي وعين انه فاسد
عنده وان علم ذراعان جملة وهو الصحيح لبقاء الجملة اتفاقا لمشتري يطالبه من مقدم الدار

والبائع يسلم من مخرجها فوردى الى التناع ولو باع ثوبا على انه عشرة اذرع
كل ذراع بدرهم فوجد عشرة ونصف او تسعة ونصف فغدا في حينه رحمه الله
ان وجد عشرة ونصف اخذ بعشرة وسلم له نصف ذراع مجانا بلا خيار وان
وجد تسعة ونصف اخذ بتسعة ان شاء وعند ابي يوسف رحمه الله ان وجد
عشرة ونصف اخذ باخذ عشرة ان شاء وان وجد تسعة ونصف اخذ بعشرة ان شاء
وقال محمد رحمه الله ان وجد عشرة ونصف اخذ بعشرة ونصف ان شاء وان وجد
تسعة ونصف اخذ بتسعة ونصف ان شاء فالحق انهما قلنا للزوم زيادة النقص
او نقصان المبيع لمحمد ان خضرة مقابل كل درهم بكل ذراع مقابل نصف درهم
بنصف ذراع ولا يبيح يوسف رحمه الله انما لما قال كل ذراع بدرهم صار كل ذراع ثوبا
على حدة يبيع على انه ذراع بدرهم فاذا وجد ناقصا لا يسقط شيء من الثمن ولكن يخبر
كذا هنا والصحيح قول ابي حنيفة رحمه الله لان الذراع وما ذوله في حكم الصفة لما مر
وانما صار ناقصا قضيت له مقابلته الثمن والمقابلته مقيدة بالذراع فبقي ما وراها على
قضية الصفة وصارت زيادة نصف ذراع كزيادة صفة الجودة فيسليم له بلا شيء
وخار بنصفان نصف ذراع كسبعة اذرع فيخبر ويقبل هذا في العايم وخوها انما
اذا استترى كرايا لا يتناوت جوابه كالبطاني على انه عشرة اذرع بعشرة
درهم فاذا هو احد عشر لا يسلم له الزيادة لانه لا يتعيب بالتعويض فصار كالمكيل
والموزون وعلى هذا اذا باع ذراعا من هذا الكرايا بدينين موضعين فوجد كل ثوبا
ففي اخر الصفة **فصل فيما يدخل تحت البيع بلا ذكر فيما لا يدخل**
وغیرهما ومن باع دارا دخل بناؤها ومناجيع اغلاقيها في البيع والاصل ان القرصة
اصل في الدار لان قلة البناء عليها وانما دخل البناء وما كان متصلا بالبناء في بيع
بطريق التبعية لان اتصال البناء بالقرصة اتصال قسري وما لا يكون متصلا بالبناء لا يدخل
في بيع الدار بلا ذكر الا اذا كان شيئا جرك الغرض من الناس ان البناج يشاع به ولا يضمن
حينئذ يدخل بلا ذكر لحدنا ان الغرض يدخل في البيع بلا ذكر لكونه متصلا بالبناء او المنج
لا يدخل قياسا لانه غير متصل بالبناء فصار كمن يبيع موضوع في الدار في الاستحسان يدخل
للغرض ان البناج لا يضمن عن المشتري بل يسلمه مع الدار عرفا والتفك ومناجعه لا يدخلان

والسليم المتصل بالبناء يدخل ولو من خشية وغير المتصل لا يدخل السليم
وقوله في البداية الدار يتناول القرصة والبناء في الغرض من كل ذلك لما بحث
فيما اذا دخل لا يدخل هذه الدار ودخلها بعد ما صارت محلا وحيت حيث دل انما
لا يتناول البناء عرفا ويجاب بان البناء بمنزلة الصفة وهي في العين نحو اذا لم يكن فاعينه
الى الميزان فاذا كانت داعية الى الميزان يبيع الا يرى ان من حلف لا ياكل هذا الرطب فاكله
بعد ما صار ثما لا يثبت وقد اعتبر في الصفة في الميزان من صفة الرطوبة داعية الى الميزان
فقد يضمن اكل الرطب دون الثمن فتعلق الميزان بالعين والصفة ولو حلف لا ياكل هذا
الرطب لم يثبت بزمان صباه لان صفة الرطوبة غير داعية الى الميزان لان حجر الرطب
موجود شرعا فتعلق الميزان بالذات دون الصفة وصفة البناء غير داعية الى المنع
من الدخول فيها بالميزان فتعلق الميزان بالاسم وهو باق بعد الا ففهم فيمنعت بعد
وصفة البناء داعية الى الميزان لان الدار انما يشتري للسكنى ولا سكنى بلا بناء فدخل
البناء في الشراء عرفا ومن باع ارضا دخل ما فيها من الشجر وان لم يسمه لا تغاها
بالارض للقرص كالبناء ولا يدخل الزرع في بيع الارض لابل التسمية لان للزرع
مودعة في الارض للقرص واتصاله ببعض الفضل فصار كالمنج الذي فيها خلاف
للمد فانه جزء جارية فدخل وان كان بعض الفضل وكذا الثمر لا يدخل في بيع الشجر الا ان
يشترط المبتاع لقوله عليه السلام من اشترى لرضا فيها دخل ثمره للبائع الا ان يشترط
المبتاع والقياس ان يدخل الزرع والثمر لان للزرع متصل بالارض اتصال قوام
وكذا الثمر متصل بالشجر اتصال قوام فكما كان الشجر مع الارض ولا يدخلان استحسانا
لان لقطعها غاية معلومة فصارت في الحكم كالمقطوع بخلاف الشجر والبناء لانه ليس بها
غاية معلومة للقطع والتمتع حتى قال بعض مشايخنا رحمه الله لا يدخل قوام الغلة في
بيع الارض لما ذكرنا وقيل يدخل لانها متباينة وقل الارض فصار كالاشجار الثمرة
ويقال للبناج اقطعها وسلم المبيع وكذا اذا كان فيما زرع يوم الحصاد والتسليم وعند
السلف في رحمه الله يتوكل حتى يظهر صلاح الثمر ويستعمل الزرع لان الزاوية التسليم
المعتاد وما جرت العادة بحصاد الزرع قبل استحصاده وبقطاف الثمار قبل بدو صلاحها
وصاد كالمؤقت مدة الاجارة وفي الارض زرع ولنا ان التسليم واجب ولا يمكن من التسليم

الابا لتفريع ولا تفريع الابا لخصاص والتطاف فيلزم ما به وصار كما لو كان في الارض
 متاع البايح ولم التسليم واجب حتى يتركها جرد تسليم المبدل كسليم المبدل وسواء
 كان المثل له قيمة او لم يكن في الصحيح ويكون في الحال للبايع وقيل من اشترى
 شيئا وعليه ثمن لا قيمة له فهو لا يرى لان بايحه لو قصد بيعه على الاتجار لا يجوز قلنا
 بيعه على الاتجار يبيع في الصحيح فلا يدخل في الشيء لا ذكره وذكر الدارمي والاسمعياني
 ان المزارع الما لا يدخل في بيع الارض بل اذا كان يبيع بعد او بنت وصار له قيمة اما
 اذا بنت ولم يضر له قيمة بعد يدخل وقيل لا يدخل فيها ايضا وهذا الاختلاف بناء على
 جواز بيعه قبل ان يناله المناجل والمشارف فخذ من يخذ بيعه لا يدخل وعند غيره
 يدخل وان ذكر في البيع الحقوق والمافق لا يدخل المزارع والتمس لانها ليس من الحقوق المرافقة
 وان قال بعت بكل قليل وكثير فهو منها او فيها في قال في الترمذي من حقوقها او قال من اقامتها
 فالتمس المزارع لم يدخلها لبايها وان لم يضر في آخرها من حقوقها او اقامتها خلا في البيع لبايها
 من العليل والكبير الذي هو فيها او منها للاتصال في الحال ولا يدخل المزارع المجدود والمزارع
 المجدود الابا لذكر لانها كالمنازع الموقر في الارض رجل له ارض يجرها ولا يجرها
 فخلها غنما رتب الارض اذن الاخر بانف وقيمة كل واحدة خمسية فالتمس فيها نصيبا
 لاستوائها قيمة فان هلك النخل قبل القبض بانه سماءية غير المشتري يتركها اخذ الارض
 بكل المثل لان المشتري ملك النخل وصار بقاء اذا الاجاب في حقه واحد ودخول النخل
 في هذا الاجاب بتسمية الارض فكانت كالوصف في حقه والمثل بتعاقبه الاصل لا الوصف
 فلذا لا يستقط شي من المثل والتمس كل من الارض لا يتقاضى البيع في حق النخل لم يسلم للمشتري
 الا الارض والمثل بتعاقبه ما سلم للمشتري دون مافات وان هلك نصف النخل فله النخل
 ربعه وثلاثة ارباع المثل لم يمت الارض لانه لو هلك كله لاشي له من المثل ولو بقي كله له
 نصف المثل فاذا هلك النصف بقي النصف من نصف المثل وبقي النصف ولو المثل النخل
 ما مساوي خمسية فثلثا المثل بثلث الارض وثلثه لرب الارض وعند ابي يوسف نصفه لرب
 الارض لان المثل يبيع للارض عند ما كان النخل في بيع ولا يبع للبيع فيقسم المثل على الكسب
 المدايا وعند التمس للثلث فيقسم المثل او لا على الارض والنخل نصيبان لا يستويان قيمتهما فاذا
 اصاب النخل فيقسم بينهما وبين المثل نصيبين فان كل باياع المثل سقط ثلث المثل عند ما وعند
 ربعه لما

فان باع الارض والنخل سعة لكل واحد فمنا والارض والنخل واحد ولو حليلين ثم هلك النخل
 سقط نصف المثل لان النخل اصل من وجه لبقا المالمية والاشناع بعد القلع ووصف من
 وجه لبقا مينا بالارض فان لم يسم لهما مينا يكون بقاء حتى لا يسقط شي من المثل بتعاقبه اذا
 واذا سمي لهما صار ت اصلا فاذا هلك هلكت حصتها من المثل ولم يزد بالانما راى
 لو لم يهلك النخل او لكتها المثل قبل القبض لم يساوي خمسية فالارض خمسية والنخل المثل
 خمسية عند مم لان المثل هنا زيادة في النخل لا في الارض لان النخل صار اصلا بالتسمية
 فصار كانه اشترى امتين بثلث وقيمة كل واحدة خمسية فولدت احديهما قبل القبض لدا
 قيمته خمسية يكون خمسية من المثل بازا امة ثم تلد وخمسية بازا والولدة وولدها
 كذا هنا ومن باع ثمره بذا صلاهما او لم يدرح البيع اعلم ان بيع الثمار قبل الظهور لا يبيع
 اقتنا وان باعها بعد ان يصير منتقيا لهما شتاو مني ادم وعلف الدواب في الصحيح يبيع
 لانه باع ما لا منتقاه وان باعها قبل ان يصير منتقيا لهما بان لم يبيع شتاو مني ادم
 وعلف الدواب في الصحيح انه يبيع لانه ان لم يكن منتقاه في الحال فهو بغير ان يصير منتقاه
 في الما ان بواسطة الترك هو كاف ببيعة البيع كاي يبيع الخبز والمسر وقيل لا يبيع لانه يستحق
 القطع اذ لا يبيع البيع بشرط الترك مستحق القطع كما لو طوع فلم يكن منتقاه حاله وما لا
 فلم يبيع وقال الشافعي رحمه الله لا يبيع مع الثمرة بعد ما صار منتقيا بقاء قبل الادراك لانه
 عن بيع الثمرة قبل ان يدرج في فسخه بالاحمر والاصفر ولنا العمومات بلا تقييد النبي
 ليعني في غيره فانه لو اشترى بشرط القطع مع اجماعا وجوانه اذا اشترى بشرط ان يتركه عليه
 التي ان يدرك فزما لا يفتل فينتدم فيودى في النزاع والذي يبيع في غير الا يوجب الفساد
 اجماعا وعلى المشتري قطوعا في الحال ليعني ملك البايح هذا اذا باع مطلقا او بشرط
 القطع فان باع بشرط الترك على النخل فله البيع لانه منتقاه في حقه وفي اجابة في بيع او
 اعان في بيع وهذا لانه ان كان بتعاقبه منتقاه الترك بفض المثل فواجب مشروط في
 البيع وان لم يكن بتعاقبه سمي من المثل فواجب اعان مشروط في البيع وكذا بيع المزارع بشرط
 الترك لما بينا وهذا اذا لم يبناه عظمها فان تباي عظمها وباعها مطلقا او بشرط القطع في
 وان باع بشرط الترك لم يبيع قياسا عندنا حينئذ رحمه الله وانما يوسف رحمه الله وجهه استحسانا
 عند محمد رحمه الله لانه شرط مضاف لغير ما اذا لم يبناه عظمها لان الما على رؤس الاجساد

عليه السلام

تزيد هذه الزيادة تحدث بعد البيع من ملك المالك اعني الارض والشجر فكانه ضمن المردوم
الى الموجود واشترى ما يفسد العقد ولما ان بيع شرط فيه ما لا يتضمين العقد والعقد
العائد فيه منفعة ومثله يفسد العقد وهذا لانه يحصل في البيع زيادة جودة وطراوة
ولاشترى فيه نفع والمعتاد التزك بلا شرط لا شرط التزك في الاسرلة ذكر ان الفتوى
على قوله ولو باع كل الثمار وقد ظهر البعض بظاهر المذهب انه لا يبيع عندنا خلافا للمالك
وكان يفسد الاية الخواص والفضل فيشيان بالجواز في الثمار والبازيجان والبطيخ وغيره
ويجوز ان الموجود اصل في العقد وما يحدث بعد تبعا استحسانا لمعامل الناس وقد روي
عن محمد في بيع الورد على الاشجار انه يجوز ومعلوم ان الورد لا يخرج جملة ولكن يتلذذ
البعض بالبعض والاصح انه لا يجوز كذا في المبسوط لانه جمع في العقد بين المردوم والموجود
والمردوم لا يقبل البيع وحصة الموجود غير معلومة وتزك القياس بمعامل الماخذ
عند حق الضرر ولا ضرورة هنا املا في البازيجان والبطيخ فلا يملكه ان يبيع اصولها
حتى يكون الحادث على ملك المشتري ولا ضرورة في بيع الثمار ايضا لانه يملكه ان يشتري
الموجود ببعض الثمن ويوفر العقد فيما بقي اليه وقت وجوده فلا ضرورة الى جواز العقد
في المردوم ولو اشتراها مطلقا وتركها باذن الباي طاب له الفضل كان الباي اعاز له
الخل فلا يمكن حيث فيما حصل له من الزيادة وان تركها بلاذنه واراد ان تصدق
بما زاد في ذاته لخصور الزيادة بمعنى من الشجر بلاذن المالك فلا يطيب له وان تركها
بعد ما تاهى لم يتصدق شئ لانه زاد جودة لغير الطعم واللون وذا من الشجر والتمر
لاذنا وان باع مطلقا وتركها على الخيل واجر الخيل مدة معلومة بطلت الاجارة لعدم
المعامل لمن استاجر فلا يحن عليه الشا وطاب له الفضل لانه بالاذن ولو اشترى
الزبد واستاجر الارض لانه يستحصل وتزك الاجارة جهالة المدة فقد تقدم
الاذن ان اذا تم الخيل للزبد وقديما خرا اذا طال البرد ولم يطب الفضل للحن والحاصل ان
الاذن في الاجارة الباطلة صار اصلا اذ الباطل عبارة عن المردوم المضمحل والمردوم لا يبيع
متضمنا فصا اذ ان متصوفا ولا كذلك في الاجارة الفاسدة لان الفاسد ما كان موجودا
باصله فايما بوصفه فامكن جعله متضمنا للاذن وفساد المضمحل يقتضي فساد ما في
الضمن فيفسد الاذن فيمكن للحن ولو اشترى الثمر على الشجر مطلقا فامرت ثمر اخر

دور البعض

فان خلاه الباي فتح ولو اختلف الحادث الموجود فان كان يعرف الحادث والعقد صحيح حاله
وان كان لا يعرف فان كان قبل التحلية ففسد البيع لانه تعدد التسليم بسبب الاختلاف فيعتبر
بالوعد بسبب الهلاك وان كان بعد التحلية لا يفسد العقد لان تمام العقد بالتسليم وقد
وجدنا في نجاته فلا يفسد بالاختلاف ولكنها اشتركا فيه لاختلاف ملك كل واحد منهما بالآخر
والقول للمشتري في قدر ذلك لكونه في يد وكذا في البازيجان والبطيخ والمخلص منه
ان يشتري اصولها حتى يتولد الحادث على ملكه واذا اشترى تحية عبت على انه الثمن
فخرج قدر تسوية من شرط الباي خاصة ما لم يبيع البيع ولا يطالبه حصة فاصح البيع
وقيل على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله يفسد العقد في الباي لان الاصل عند ان العقد
اذا فسد في البعض ففسد معارف للعقد يفسد العقد في الباي وكان يفسد الاية المسماة
يقول ان العقد فيما وجد صحيح عند الكل لما مر في مسألة العدل وهو في ظاهر الرواية انه يبيع
مرة ويستثنى منها اوطال معلومة وهو قول مالك رحمه الله لان الاصل ان ما جاز اذ
بالعقد جاز استثنائه من العقد كما استثنى جزا واستثنى عما ولا يجوز اذ به بالعقد لا يبيع
استثنائه من العقد كما استثنى عضوا من المشاة وفي هذا لان الاستثناء استخراج
بعض ما سواه الكلام في حق الحكم فانما يصح في كل يمكن اثبات حكم الكلام فيه مقصودا
وبيع قين من جنس جاز فكذا استثنائه وبيع الخيل اطراف الحيوان لا يجوز فكذا استثنائه
وهذا لان الحكم فيه ثبت بعلة الاصل فلا يستقيم استخراج عن العقد دليل الموجب
في حقه قائم وفي رواية للسرخ الطحاوي رحمه الله لا يبيع استثناء اوطال معلومة جهالة
ما بقي بعد الاستثناء وهي تنفي في النزاع اذا اشترى يطالب بالاجود والباي يسلم الارحاء
على انه يخل ان الموجود ليس الا هذه الارطال المستثناة بخلاف ما لو استثنى خلا لان الباي
معلوم عينا وفتح بيع التزك سنبلة والباقي في قعر وكذا الارز والسيسم وقال الشافعي
لا يفتح بيع الباقي الا خضر وكذا الجوز واللوز والنسوت في قعر الاول وله في بيع السنبلة
قولان وعندنا يبيع ذلك لانه ان البيع مستور بشئ لا منقعة له فصارت ارباعا
اي كبيع تراب الفضة بتراب الفضة او بالفضة وتراب الذهب بتراب الذهب وبالذهب
ولما انه على اللام يبيع الخيل حتى يذمي وعن بيع السنبلة حتى يبيض وبان الغاية
وحكم ما بعد الغاية مخالف ما قبلها وظاهر يقتضي الجواز بعد وجود الغاية وعندنا لا يجوز

ملل

حتى يخرج من قعر الأول لانه ما لم يتقوم بفتح يفعه في سبيله كالسبعين غلاظ تلك
المسئلة لان عدم جواز بيعه بنفسه لاحمال الربا حتى لو باع ثوباً الذهب ثوباً الفضة
او بالفضة فتح وهذا لو باعه بنفسه لا يفتح ايضاً اذا لم يعلم قدر ما في السبيل اجرة الكيل
والوزان والذراع والعداد اذا باع بشرط الكيل والوزن والذراع والعداد على البيع لا في
الكيل والوزن فيما يبيع مكاييله وموازنه من قلم التسليم والتسليم على البيع فيما يكون من
تمامه يكون عليه واخر فقد التزم وزنه على المشتري اما النقد ففيه روايتان عن
محمد رحمه الله في رد اية يكون على البيع لان النقد يكون بعد التسليم لانه يكون بعد الوزن
الذي هو من تمام التسليم والبيع يحتاج اليه ليمتد ما يعلق به حقه عام فيعلق به حقه ويؤخر
الغيب فيرد وفي رواية على المشتري لانه يحتاج الى تسليم الجيد المقدّر والعودة يعرف
بالنقد وبه ينفي الصدر الشهيد رحمه الله واما وزن الممن فلانه يحتاج الى تسليم الممن
وبالوزن يتحقق التسليم وتخلع سلعة بمن حال قبل للمشتري سلم الممن اولاً فاذا سلم
قبل للبايع سلم المبيع لانه استوفى حقه والمبيع هو المشتري فيكون حقه ظاهراً من التسليم
لنقد في الظلم وقال الشافعي يتقاضيان معاً لان هذا عقد معاوضة فيقتضي تسليمها بازا
تسليم وقبضاً بازا، قبضاً حقيقياً للمساواة كما في بيع العيين بالعين والممن بالممن ولنا ان المساواة
فيما قلنا لان المبيع هنا متعين والممن لا يتعين بالمتعين بل بالقبض فم بالذرع اولاً
ليستوى البدل لان غيباً بعين لان التسليم اولاً واجب لعينه وان باع سلعة بسلعة او
منا بمن قبل لها سلماً معاً لا استواءها في القيمة والقيمة فلا ضرورة الى امر احد ما متدبر
الذرع واعلم ان البيع نوعان لازم وهو لا خيار فيه وقدمت وغير لازم وهو ما فيه خيار
وهو انواع خيار الشرط والتعيين والردية والغيب والله اعلم

باب خيار الشرط والتعيين

خيار الشرط جائز في البيع للمبايع والمشتري وهما الخيار ثلاثة ايام ومادونهما والاصل فيه
قوله عليه السلام لخنان بن مقداد ابايكت فخل لا خلاية وفي الخيار ثلاثة ايام ولا يفتح
اكثر منها عند اية حينية وذر في الشافعي رحمه الله وعند اية يوسف ومحمد رحمهما الله
يصح اذا كانت المدّة معلومة طالت او قصرت حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه اجاز الخيار الى
شهرين لان الخيار شرط دفع الحاجة فالبيع عقد معاوضة والمقصود به الاسترباح

وهذا لا يحصل الا بعد التزوي بنفسه ويخرج فلم يجز تقديره بالثلاث مع مساس الحاجة
الى الاكثر لتناوب الحاجة في الذكرا ولهم ان قسمة العقد المذموم والافنام وشرط الخيار
منا فيه فكان القياس الى ان يجوز شرط الخيار اصالاً غير اننا تركنا القياس في الثلاث
ما دونها فيقتصر على المدّة المذكورة فيه اذ التقدير الشرعي مع الزيادة والنقصان كما في
الحدود او يفتح احدهما كقول الحيزي اكره وهذا التقدير لا يمنع النقضان اجمالاً فيمنع الزيادة
والايلزم اخلاء التقدير عن الفائدة ولهذا قلنا بان الشرط داخل على الحكم دون السبب
لان البيع لا يخلو التعليق والظن لان داوود في القارعة الاثبات والخيار ثبت بخلاف
القياس نظراً فلو دخل على السبب لعلق حكمه ضرورة ولو دخل على الحكم لنزل سببه
فلنا بادي في الظن ان عمال القسمة الكلية وهي ان الاثبات لا يخلو التعليق بعد الامكان
وهذا لو حلف لا يبيع ببيع بشرط الخيار فحلف لا يخلو التعليق بالشرط لا بالخيار
وفي الاثر بيان انه اجاز الخيار وليس فيه بيان خيار الشرط فلهذا المراد خيار الغيب او الردية
وانه اجاز الردية بعد الشهرين لان حوز شرط الخيار للحاجة الى التزوي بالذرع الغبن
والحاجة تدفع بثلاثة ايام ظاهر الانما مدّة ثمانية ايام للاعذار كما في قصة الاحبار
ففي ما رواه الاحبار فلا يندفع الخيار فان شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام او ابداً حتى يفسد
العقد فان اجاز في الثلاث فتح العقد عندنا خلافاً لذر الشافعي رحمه الله لهما ان المفسد هو الشرط
وهو ثبت في العقد فلا يفسد محلهما اذ فيه كالمكاح بغير شهود لا يفسد محلهما بالاشهاد وله ان
المفسد زال قبل تقرر فيصح العقد ولو باع جذاً على سقف ثم نزع وسلمه او باع بالبرق
واعلمه في المجلس وهذا عند اهل العراق من اصحابنا فان عدم يفسد العقد فاسد او يفسد
الفساد وحذف الشرط ولان المفسد اتصال اليوم الرابع فلهذا المدّة فاذا اذاه في اليوم
الرابع فذلك من اتصال المفسد بالعقد وصار كان الخيار ثم يكن شرط طاعة اليوم الرابع
وهذا عند اهل خراسان فعندهم العقد يوقوف على اسقاط الشرط فاذا مضى من وا
من اليوم الرابع فسد العقد حينئذ وهذا الوجه اوجه وهذا خلاف المكاح بلا شهود
لان الفساد لم باعتبار عدم شرط الجواز وهذا لا يرد بالاشهاد فلو اسقط خيار الابد
بعد الثلاث مع عدم ما لا يجوز في هذه المدّة عند ما وعند لا يفتح لان الخيار اني هذه
المدّة لا يجوز عند ولو باع عبداً على انه ان لم يفتد الممن في تلك ايام فلا يبيع بينهما عندنا

في البيع والشراء
كتاب في البيع والشراء
كتاب في البيع والشراء

استحسننا وعند زفر رحمه الله لا يبيع قياسا لانه بيع شرط فيه اقاله فاسد لعولنا
بشرط عدم العقد ولو شرط فيه اقاله فيجوز ينسد العقد فاذا شرط فيه اقاله فاسد
او كذا ان ينسد ولنا انه في معنى شرط الخيار يجوز لهذا المقصود وهذا الشرط لا يحصل
الا هذا المقصود غير انه جعل ترك العقد امانا للشيخ والعقد امانا للامضاء وكان قلنا ان
ثبتت اجزء العقد فانقضى العقد في ثلثة ايام وان شئت فسمه فلا انقضاء في الحاجة اذ كان
محتاجا ثم ان الترتيب في البيع حال يوافقه ام لا يحتاج هنا الى التام في البيع هل يصح منقوضا
ام لا فان قيل لو سكت ثم حتى مضت المدة ثم البيع وهذا الوسكت حتى مضت المدة فيفسخ
البيع فاني يكون معناه قلنا الحاجة ماسة الى انفساخ العقد متى لم ينقض البيع فيفسخ
غبن عدم العقد فكان لمحقابه من حيث الحاجة التي دفع الغبن وان شرط اربعة ايام
ثم يخرج عند ذلك حينه رحمه الله كما لا يخفى شرط الخيار اربعة ايام وعند محمد رحمه الله
يجوز كجدة شرط الخيار اربعة ايام وعند ابو يوسف رحمه الله لا يجوز للزيادة على الثلثة
كما قال ابو حنيفة رحمه الله لانه القياس في شرط الخيار ما قاله ابو حنيفة رحمه الله وانما تركناه
بما تروا من عمر رضي الله عنهما ولا اثر هنا في اصل القياس فان قلنا في الثلث فيجوز عند محمد ولا
المفسد وخيار البايع ينعى خروج المبيع عن ملكه عند خلاف القياس في رحمه الله له الاعتبار
خيار العيب ولنا ان العيب لا يخرج عن ملكه بطريق الحان الا بعد تمام رضاه به وبشرط
الخيار فاق رضاه به والسبب في ذلك الشرط لا يخلو الحكم ولهذا ينقض عتقه ولا يملك المشتري
المصرف فيه وان قبضه باذن البايع فلو قبضه المشتري وهلك في يده في مدة الخيار ضمنه
باليتمه خلافا لابن ابي ليلى انه امين فيه لانه قبضه باذن مالكه ولنا انه مفكر على ملك
البايع فيفسخ العقد ضرورة اذ لا فائدة في بقاء العقد غير منعقد في حق الحكم ولا وجه
الى تنفيذ الحكم اذ لا نفاذ بلا محل المالك غير قابل وبطلان العقد لا يبطل المساومة
والمقبوض على استوم المشتري مضمون بالقيمة باجتماع الصحابة رضي الله عنهم ولان المالك
لم يرض بقبض ماله مجانا وانما رضي على وجه يتبادل بالعمان فلا يجوز اخلاؤه عن العمان
والعمان الاصل هو القيمة وانما يجوز منها الى الثمن عند تمام البيع ولم يوجد ولو هلك
في يد البايع انفسخ البيع ولا شيء على المشتري كذا في البيع البات وخيار المشتري لا ينعى خروج
المبيع عن البايع ولا يملك المشتري والاصل ان الخيار ينعى افتاد العقد في حق الحكم اصلان
كان الخيار لهما

ملك

في البيع والشراء
كتاب في البيع والشراء
كتاب في البيع والشراء

وان كان الخيار للبائع او للمشتري ينعى الانقضاء من جانب من له الخيار واذا كان كذلك فالبذل
الذي من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه والبذل الذي من جانب الآخر يخرج من
ملكه ولا يدخل في ملك المشرط له الخيار عند ذلك حينه رحمه الله وعند محمد لا ينعى
البيع لازم في جانب من لا خيار له فيستوفى على البذل الذي من جانب من له البيع اللازم
وهو الانتقال من ملك احد ما الى ملك الآخر الا يرد ان يخرج عن ملكه فلو لم يدخل
في ملك صاحبه لم يملكه بل لا مال له هو غير مبرور في المشرع وله انه دخل المعوض في ملكه
ولم يخرج المعوض عن ملكه لاجتماع البذلان في ملك رجل واحد حكم للمعاوضة مع انه محل
الملك واما لا يتقضى المعاوضة لانه لا يتقضى التبادل الشاوي في وجه الخروج ودخول
بذخول لو دخل في ملكه من غير ان يخرج البذل الآخر من ملكه لكان مالا بلا عوض والبيع
موجب للمعاوضة بخلاف غصب المذلول لانه لا يملك التبادل ولان الخيار شرع نظرا للواقعة يظهر
انه هل يوافقه فيمنه ام لا فيرده ولو ثبت الملك كان البذل قربة لعتق عليه جبرافق
المنظر فيعود على موضوعه بالمقتضى جاز ان يوجد خروج بلا دخول فتكون الكعبة اذا
استترى عبد الخديمة الكعبة يخرج المبيع عن ملك البايع ولا يدخل في ملك احد ولا ينعى
هذا زوال موقوف في انفسخ العقد بان انه ليس بزايل الا بان انه زايل عن ملك الغير فالحكم
في ملكه فلا يكون سبيبا لان المسايبة عندهم ما لا يملك اصلا وهذا سبب الملك ثابت في الحال
وحكمه متوقع ولانه لما اشار من المذلولان بتي ما كان على ما كان فان قبض المشتري وهلك
في مدة الخيار له هلك بالتمسك وقال الساجي رحمه الله بالقيمة كما لو كان الخيار للبائع وقبض
المشتري وهلك ولنا انه متى اشرف على الهلاك تعيب لان كونه مشرا على الهلاك بعد
عينا وذا ينعى رده على البايع لان الواجب عليه ان يرد كما قبض وقد عجز عنه فبطل خيار
فينبزم العقد ويتاكر المثل على ملكه وكذا ان قبض المخل او بفعل جنين او بآفة سماوية
او بفعل المبيع لانه عجز رده كما قبض ياتي وجه تعيب عند سقوط خيار بخلاف ما لو كان
الخيار للبائع لانه وان اشرف على الهلاك خيار البايع لم يسقط لانه لم يعجز عن المصروف فحكم
الخيار لانه لم يرض به بملك من الاسترداد فاذا هلك هلك على ملكه فيفسخ العقد ضرورة اذا
لو لم يرض المبيع فيه للمزم بعد موته وذا لا يجوز لعدم المحل فكان مضمونا بالقيمة كما لمقبوض
على استوم المشتري ويستفي على هذا الاصل مسايل منها انه لو اشترى زوجة على انه بالخيار

ثلاثة ايام لم يفسد النكاح عند اية حينه رحمه الله لانه ثم ملكها باعتبار الخيار
وعند ما يفسد النكاح لانه ملكها وان وطئها لانه ان يرد ما عنده لان الوطئ يحكم
النكاح لا يحكم ملك المهر فاضيق في البايع فلا يمنع الرد يحكم الخيار وقالوا ثم يرد ما
لان الوطئ حصل حكم ملك المهر فمع الرد وهذا اذا كانت يديها فان كانت ملكا امتنع
الرد عند ايضا اللقمان ومنها ان المشتري يبيع الخيار للمشتري ان كان
دارع محرم منه ثم يفتق عليه عند لانه لم يملكه وبقي خياره وعند ما يفتق ويطلب
خياره ومنها عتبه لوقال ان ملكك هذا العقد فهو حق فاستأجر على انه بالخيار فخلا
ما لوقال انما اشتريته فهو حق لانه عند وجود الشرط كانه انشاء العقد اذ المعلق بالشرط
كالمسل عند وجود الشرط فلما انقضى عند من فان قيل لو كان كالمشتري للفقير بعد الشرط
لوقع عتق من حلت بعتقه بالشرط اعز الكنان لو استراة ناويا عن الكنان قلنا انا جعلناه
كالمشتري فيحق لنا ان اعني قوله فهو حق وليس من ضرورة جعله كالمشتري في حق الخيار جعله
كالمشتري في حصة نية الكنان ومنها انه لو اشترى امه على انه بالخيار فخاصت في يدك
المشتري في مدة الخيار واجاز المشتري العقد لا يجزأ بشكل البضعة من الاستبراء
عنده وعند ما يجزأ بها ولو رد ما لحكم الخيار بعنده لا يجب على البايع استبراء جديد
لاننا لم يرد في ذلك غيره وعند ما يجب اذا ردت بعد البضعة تبا ساء واستحسنانا وان
ردت قبل البضعة تبا ساء لا استحسنانا ومنها لو ردت المشتراة في مدة الخيار
بالنكاح لم يضر ام ولد عند وبقي خياره وعند ما يبيع ام ولد ويطلب خياره
ومنها ان المشتري اذا قبض المبيع باذن البايع ثم اودعه عند البايع في مدة الخيار فملك
في يد البايع في مدة الخيار او بعد ما يملك على البايع عند ويطلب المبيع لانه لم يملكه المشتري
عنده وقد ارفع بقبضه بالرد على البايع فملك المبيع قبل القبض فيملك على ملك البايع وعندهما
يملك على المشتري ويلزمه المهر لان المشتري ملكه عندهما فصار مودعا ملك نفسه ويد
المودع يد المودع فصار هلاكه في يد البايع كهلاكه في يد المشتري ومنها لو كان المشتري
بالخيار عبدا فاذا ذونا فابراه البايع عن المهر في المدة مع الابراء وبقي خياره فان اخذ
كان المبيع له بلائنا وان فسخ عاد المبيع الى البايع بلائنا لان عند لم يملكه فكان الرد امتناعا
عن التملك والمادون يملكه كما لو رهب له هبة فاستمع عن قبوله عند ما يطلب خياره

لانه ملك

لانه ملكه عند ما كان الرد والفسخ منه فليكن من البايع بلائنا وهو يرد والمادون
لا يملكه ومنها لو اشترى ذمي حيا على ان يشتري بالخيار وقبضها ثم اسلم
مستوطنا عنده لانه ملكها فلا يملك رد ما بعد اسلامه وعند بطل البيع لانه لم يملكها
فلو لم يطل البيع لملكها عند استا ط الخيار يحكم العقد بعد اسلامه وذا الاجون وفسخ
له الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يجزأ فان اجاز بغير حصة صاحبه هو وان
فسخ لا يبيع الا ان يكون الآخر حاضر عند اية حينه ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف في الشك
بجور ردة بغير محض من الآخر والشرط هو العلم وانما العلم بالحضرة لانما سبب العلم وسواء
كان الخيار للبايع او المشتري لاني يوسف الشافعي رحمه الله ان المشتري وطئ الخيار
مسلط على الفسخ من جهة صاحبه لملكه منه بالشرط وما ثبت الشرط الا بها والمسلط
عن المصرف ينفذ تصرفه بغير محض من المسلط كما ينفذ تصرف الوكيل بالبيع اذا باع بغير
محض من الموكل ولهذا لا يشتري رعي الاخر فكذا لا يشتري حضوره واعتبر الفسخ بالا جاز
فانه غير يفسخ والاجازة ثم الاجازة تتم بغير محض الاخر فكذا الفسخ ولما انه بالفسخ
يلزم غيره حقا فلا يثبت حكم تصرفه في حقه مالم يعلم به كالموكل اذا غفل الموكل حال
غيبته لا يثبت حكم غرضه في حقه مالم يعلم به الا يترك ان حكم ايجاب المهر لا يلزم من
العبد مالم يعلم به دفعا للضرر عنه فحكم ايجاب العبد حق وهذا لان العقد منقود
مع الخيار وبالفسخ يرتفع الانقضاء في حق الآخر ولا يخلو عن الضرر فانه اذا مضى المدة
يظن ان البيع تم بناء على الظاهر فيصرف فيه ثم يظن انه تصرف في مال غير فبالحق
الضمان بالهلاك فيما اذا كان الخيار للبايع واذا كان الخيار للمشتري فالبايع لا يطل
للسلعة مشتريا اخر ما اعلم ان البيع تم بمعنى المدة فاذا اجاز المشتري بعد واجزه ان كان
فسخ العقد فلو ثبت حكم الفسخ في حقه لم يرد به البايع وهذا ضرر يلحقه بتصرف المشتري
فتوقف على علمه ولو تصرف به المشتري فهو ضرر يلحقه لا حصة البايع بل الحصة عن
تحصيل شرط صحة الفسخ وبه فادق الاجازة فانه لا يلزم الاخر باجازه شيئا لان العقد
لازم من جانب المشرط عليه الخيار وكيف يقال هو مسلط على الفسخ من جهة صاحبه
وصاحبه لا يملك الفسخ ولا تسلط فيما لا يملك المسلط ولكن لما يمكن من الفسخ لان العقد
غير لازم في حقه ولغوات حصة المهر لم يمكن من الفسخ بلا رضا صاحبه ولكن لا يمكن

من البيع

من البيع بلا علمه كما في الوكالات والشركات والمصارفات وهذا بخلاف الوكيل حيث
يتصرف بغير علم الموكل لانه مستطاع على التصرف من جهة الموكل فتسليطه اياه على
التصرف فوق علمه به ولا يلزم ما اذا كان الخيار للبائع فاعتق المبيعة او ذبح او كاتب
او رهن او وطى او قبل بشهوة او وهب او اجر فانه ينتقض البيع وان لم يعلم المشتري
لان موت الفسخ هنا ضمنى لا يقصد التصرف فلا يتوقف على العلم كالموكل اذا اعتق العبد
الذي وكلت بيعه بغير الوكيل وان لم يعلم به بخلاف ما لو غزله قصد ولو نسخ في حال
غيبة صاحبه فان بطله قبل مضي المدة انتقض البيع لحصول العلم به وان بطله بعد
مضي المدة لم ينتقض لان تمام المدة دلالة لزوم البيع فاذا اخرجت في حال توقف الفسخ ابطال
الفسخ وتم العقد بموت من له الخيار وبطل خياره وقال مالك رحمه الله ينتسخ العقد لانه
وجد مع الخيار وقد تعدد ايقاره كذلك فيمنسوخ ولنا ان المانع من لزوم العقد الخيار
وقد بطل من عدم العقد ولا يتقبل في ورثته وقال الشافعي رحمه الله يورث عنه ويقوم
وارث من له الخيار مقامه في التصرف بحكم الخيار واجمعوا انه لو مات من عليه الخيار
بقي الخيار له انه حق لازم حتى لا يملك من عليه ابطاله ثبت في البيع فيورث ملك البيع والتمس
وهو الكفالة والرهن وخيار العيب والتعيين ولنا ان الخيار مشيئة في زوجه فان مضي وقتها
فلان الخيار في كذا الى المشيئة اليما من شاء فعمل وان شاء لم يفعل ومشيئته صفة لا تتأمله
فلا يخلو الاستعانة منه الى غيره والارث فيما يخلو الاستعانة الى الوارث فاما ما لا يخلو الاستعانة
فلا يورث ملكه في منلوحيته وام ولد والعقد لا ينتقل الى الوارث لانه لما يورث ما كان
قايما والعقد قول قد مضى وبلا شيء ولا يتصور انتقاله الى الوارث وخيار العيب لا يورث
فان الخيار الذي كان لليت بطل لما ثبت له خيار مبتدأ بارت ما يوجب الخيار وهو ملك
المبيع سليما عن العيب او حبه العقد لليت سليما عن العيب فلو لم يخلو الوصف ولما
استحقه سليما عن العيب استحق مطالبه البائع بالتسليم سليما الا يورث ان الخيار قد ثبت
للوارد ابتداء وان لم يكن ثابتا للورث بان يقب المبيع في يد البائع بعد موت المشتري
قبل ان يقبضه الوارث بخلاف خيار الشرط فان السبب هو الشرط لم يوجد في حق الوارث
فلا يمكن التورث فيه وخيار التعيين الثابت بالشرط لا يورث فيسقط ولكنه ورث المبيع
بجمله لا يخلط بملك الغير فيثبت له خيار التعيين ابتداء لكن اخلط ماله بالرجل ثبت له خيار
التعيين

ومضي المدة اي اذا مضت مدة الخيار لم يبيع خلافا لما ذكره الله له ان الخيار شرط
للأجازة فاذا مضت فانت فبطل العقد وعندنا بشرط الفسخ فاذا مضت المدة ولم يفسخ
تم العقد والاعتاق وتوابعه اي لو اعتق المشتري او ذبح او كاتب والخيار له تم العقد
لان هذه المقررات دليل الملك الاخذ بشبهة اي لو اشترى دارا على انه بالخيار للمالك
فباع رجل دارا لغيره فاخذها المشتري بشبهة صح اخذه وكان اخذه بالسفينة رضى
بالبيع فان قيل ينبغي ان لا يوجب السفينة عند اخذه حينة رحمه الله لان المشتري لم يملك
الدار المشتراة عند اخذه كما لا يثبت له السفينة اذا كان الخيار للبائع قلنا طلت السفينة
من المشتري دليل على اختيار الملك في الدار المشتراة لان الاخذ بالسفينة لغير شرط
لجواز رد ابا سدا ممة الملك فيعزم ذلك سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك للمشتري
في الدار المشتراة من وقت التملك فظهر ان الجواز كان سابقا لهذا وجبت السفينة خيار
رضي بالبيع ومسيءة بشبهة ومسيءة اي لو اشترى المشتري المشتراة بشبهة او مسيئة
بشبهة سقط خياره وتم البيع لان مسيئة لا يخل الا بالملك فدلالة عليه دليل الرضا بقدر
ملكه فيما كوطيها وكذا مستها يوجب حمة المصاهرة فثبت بيعه لم يكن عند البائع لانهما
كانت قبل لاب المشتري وابنه والآن لا وعند محمد لا بطل خياره لانه لم يوجد من المشتري
ما يدل على الرضا بطلانه واذا شرط احد المتبايعين الخيار لغير صح استحسانا وعندنا
يفسد العقد وهو القياس لان الخيار اذا شرط صار حكما من احكام العقد وحكامه فلو
فاسد اطله لغير العاقد خلافا لما يقتضيه العقد فيفسد كسر الملك لغير العاقد في البيع او المبيع
ولنا ان الخيار بغير العاقد لا يصح الا بناية عن العاقد فوجب تقديم الخيار للعاقد متى صحته
ثم جعل غير العاقد بائنا عن العقد تعميما لغيره لان شرط ما يوجب العقد لغير العاقد فوجب
حكم النيابة وان لم يجر اتصاله فيصح من هذا الوجه ورفر رحمه الله لا يورث فقد تم الرضا
اقضا كما اختلفوا فيمن قال لا يورث عندك عنى بالذات فاعتق فان الامر يصير مشتريا منه او لا
ثم موكل اياه بالعتق عندنا تعميما للامر فبطلت تلك واذا صح ذلك يكون لكل واحد منهما
الخيار واما اجازة او نقض صح لان كل واحد منهما يملك التصرف بما للمشتري فيها لاصالة واما
الآخر فبالانابة فان اجازا احدهما ونقض الآخر فاسبق احدهما وكان واجازة لان يورث
السابق منها انفسخ العقد والمنسوخ لا يجاز وباجاز السابق منها انفسخ العقد وبطلت ابرام
العقد لا يفسخ

احد العاقدين فسخه وان كان الامر انما فسخ احده في رواية الماذون وقال في موع
 الاصل تصرف المالك اوتي نقضا كان او اجارة لان الصادر عن نيابة لا يصح مقارنا
 للصادر عن اصله الا يبرك انه يتدر على منعه فصد لا يصح ما تعاد لانه تصرف
 وتصرف في الباب بعارضه تصرف الاصيل الا يبرك انه يتدر على منعه فصد افيض مانعا
 بدلالة التصرف لان الحاجة الى الغايب عند امتناع الموقوف عنه عن التصرف بنفسه
 فاذا تصرف بنفسه فانت الحاجة فاذا تصرف احد ما لم يوارنه ما بعارضه وتصرف
 الآخر فانه ما بعارضه فكان الثاني عن الماخر اوتي وكان اوتي وجه الاوتي هو
 الاصح ان العمل لما تقرر ان العقد الواحد لا يكون منسوخا ومخارا او جبا العمل بالراجح
 منها ولا يلزم الرجح حال العاقد لان كل واحد منهما مال للتصرف في حقه حال التصرف
 فقلنا الفسخ اوتي لانه اوتي اذا اجارة لا يترد على الفسخ فالمسوخ لا يجاز والفسخ
 يرد على الاجارة فالجواز يفسخ فاذا اجتمع كان الفسخ اوتي ككساح الفسخ مع نكاح الامة
 اذا اجتمع كان نكاح الفسخ اوتي بالجواز لانه يرد على نكاح الامة ونكاح الامة لا يرد على
 نكاح الفسخ ولان الاحتياط فيه فالفسخ يوجب الفسخ على المشتري والاجارة يوجب
 الاباحة والمحرم راجع على المبيع فان قيل هذا اعتبار جانب المشتري اعتبار جانب البائع
 يوجب رجحان الاجارة لانه يوجب الفسخ في حقه والفسخ يوجب الاباحة في حقه قلنا
 مراعاة جانب المشتري اولى لانا نحتاج في جانبه الى اثبات الحل ابتداء لانه لم يكن ثابتا وفي
 جانب البائع الى اثبات الحل لان كان ثابتا له وبالفسخ يعود اليه قديم ملكه والبقاء اسهل
 من الابتداء وقيل في الماذون قولنا لا يبرك لانه لا يقدم ولاية المالك بل يبرك
 على ولاية النيابة واصله بيع العبد اذ باعه من اشراف وباعه الموكل من غير وخرج من البيع
 الكلامان معا فبيع الموكل اوتي عند محمد رحمه الله وابو يوسف يعتبرهما وجعل العبد بينهما محرمهما
 نصين وخرج كل واحد منهما انما اخذ المصنف من نصيب الميراث وانما انفق الميراث في الصفة
 ومن باع عبد يربا على انه بالخيار في احدهما او كان بالخيار للمشتري ان يفصل الميراث عن
 الذي فيه الخيار صح والا والمسألة على اربعة اوجه احدها ان يفصل الميراث عن الميراث الذي
 فيه الخيار والثاني ان لا يفصل الميراث ولا يفصل الذي فيه الخيار والثالث ان يفصل الميراث
 ولا يفصل الذي فيه الخيار والرابع ان يفصل الذي فيه الخيار ولا يفصل الميراث والبيع جائز

ما ذكره
 الرؤيلكم

بالوجه

في الوجه الاول دون ما علاه اما القوار في الوجه الاول لان المبيع معلوم والميراث معلوم
 فلا فساد من قبل الخالة عنه تعلق القول في الذي لا خيار فيه بقول الآخر ولكنه شرط
 صحيح لان الذي فيه الخيار اذا دخل في العقد وان لم يدخل في الميراث اذا دخل في العقد صار بقوله
 صحيحا منزلة المدبر واما الولد خلافا لوالده فليس على الميراث وان فاذا احدث ما يبرك
 لانه غير داخل في العقد اصلا واما السادة في الوجه الثاني فلخالة المبيع والميراث لان فيه
 الخيار غير داخل في الحكم فبقى الآخر وحده في الحكم وهو مجهول لانه ثبت بالخصه بطريق
 التقسيم عليه وعلى ما لم يدخل في الحكم والخصه مجهولة نصا وكسح احد العاقدين اما الثالث
 فلان من فيه الخيار غير داخل في الحكم فبقى الآخر وحده وهو مجهول نصا والمبيع مجهول واما
 الرابع فلان من فيه الخيار غير داخل في الحكم فبقى الآخر وحده وانه مجهول لانه ثبت بطريق
 الخصه بالتقسيم نصا كالذي لم يدخل في العقد اصلا فان قيل السادة لو اشترى عبد
 بالث فاذا احدث ما يبرك ما كتب فان العقد يفسخ صحيحا في القبر ان كان الانقضاء في حق
 في تلك المسئلة وصار ما ذكره من رواية تلك المسئلة وبعضهم فروا وجهه ان الخيار يبرك
 انقضاء العقد في حق الحكم وتدخل العقد كالمعروف في حق الحكم فيما شرط فيه الخيار فلو انقضاء العقد
 في حق الآخر يفسخ خصته ابتداء وذا الاجود في المدبر والمكاتب المبيع مفسوخ في حق الحكم اذ
 لم يوجد في حقه ما يمنع انقضاء العقد ولهذا الوصفي لم يبرك بهما اجود ولكن لم يثبت الحكم صيانة
 لهما والعيانة تحصل بمجرد منع الحكم فلا ضرورة الى جعل العقد غير مفسوخ في حق الحكم وذا انقضاء
 العقد في حقهما في حق الحكم كما انقضاء في حق القبر كان انقسام الميراث في حالة البقاء عند فسخ العقد
 وذا لا يمنع للبولن كما لو باع عبد من هلك احداهما قبل التسليم فان العقد يبرك في الباقي بخصته
 من الميراث ولو اشترى كيدا او زينا او عبدا واحدا على انه بالخيار في نفسه صح تفصيل الميراث
 او لا لان النصف من الميراث الواحد لا يتفاوت في قيمته ايضا لا يتفاوت فاذا كان من الميراث
 معلوما كان من النصف ايضا معلوما فاما المبيع معلوم اذ الشيوخ لا يمنع للبولن والميراث كذا في الخيار المبيع
 بخلاف ما لا لان العبد الواحد من العبد يتفاوت في قيمته ايضا يتفاوت فكان حصته كل واحد
 منها مجهولا فلذلك لم يفسخ المبيع ولا فرق بين ان يكون الخيار للميراث او للمشتري فان كان الخيار
 للمشتري فله ان يرد حيث ائتم بالخيار للمشتري المصنف بخلاف خيار الميراث والعيب للمشتري
 اى اذا اشترى رجلا من عبد اعلم انما بالخيار فمضى احد ما فليس الاخر ان يرد عند ان حشده

مجهول
 على نيات
 العقد في التمسك

انفسه الذي لم يفسخ
 في الميراث المبيع
 لانه في حق الميراث

وعند ماله ان يرد . وعلى هذا الخلاف خيار الغيب الرتبة لها ان اتي بها البتة
 اتيته لكل احد منها لانه شرع لرفع الغيب وكل واحد منها يحتاج الى دفع الغيب عن نفسه
 ولخيار من له الخيار الارفق والاولى فلور بطل بابطال الآخر لما حصل هذا المقصود
 وله ان المشرط خيارها لا خيار كل واحد منها فلا ينفذ احدهما بالرد وهو الرتبة
 على وجه لا يتصور ربه البايع وفي رد احدهما نصيبه اخذ البايع اذ المبيع خرج عن ملكه
 غير معيب بسبب الشركة فلور واحد ما نصيبه لرد . معيبا بسبب الشركة اذ الشركة في
 الاعيان المجتمعة غير بايعة لا يمكن من الاستماع به الا بطريق التمايز وقد كان قبل البيع
 متكاملا من الاستماع به متى شاء . ولخيار من له الخيار الارفق والاولى على
 وجه لا يلحق الضرر بغيره ومن ضرورة اتيان الخيار الرضا بردة ما يتصور اجتماعهما
 على الرد وليس من ضرورة الرضا بردة احدهما نصيبه لما فيه من عيب الشركة ثم يتصور
 الرد في استماع الرد الا انه من رد الحق له من غير تحقيق شرط الرد لا يتصرف من البايع
 والبايع يتصرف بتصرف المرد وكان رعاية جانب البايع احق ثم في العبد ين اذ كان
 مؤثمة لخياره مخلوقا وبين ثم كان احدى حياز البيع والخيار للبايع او للمشتري فإما البايع
 ان يسلم من خيار فيه الى المشتري جاز او اراد المشتري ان يقبض من خيار فيه وينقد
 ثمنه جاز او اراد البايع ان يسلم العبد ين الى المشتري او اراد المشتري ان يقبضها وينقد
 ثمنها جاز لا يفتح لان في الاول طريق الصفقة على المشتري وفي الثاني على البايع وفي الثالث
 جاز على قبض المالك . وعند ما واز ملكه اذ كان الخيار للمشتري ولكن لم يلزمه ثمنه
 فلا يجبر على قبضه المالك يلزمه ثمنه وفي الرابع جاز على تسليم المالك ثمنه او على قبض من
 لم يملكه ولو باع عبدا على ان البايع او المشتري بالخيار لا يجبر البايع على تسليم المبيع وان
 فقد المشتري الثمن لما تم وفتح ابراء البايع المشتري عن الغبن والخيار للبايع او للمشتري
 استحسانا لانه ابراء بعد وجود سبب الوجوب ولو كان المبيع شيئا يفسد في مدة الخيار
 كالسكك الطرية والرجل الحبي والخيار للمشتري فالتماس ان لا يجبر المشتري على شيء
 وفي الاستحسان يجزى على ان يفتح او يقبض لا ينفذ الثمن في الحال لان المشتري قبلها خيرا لانه
 قادر على اكله وتبعه قبل ان يفسد والبايع لا يتدر عليها واذا انقضى الضمان لم يلزم
 الاداء في الدفع الا على فان فسد المبيع في يده سقط خياره وضمنه الثمن وان لم يفسد

فوق

فوق على خياره رجل قال لا خير هذا العبد في يدي ويكره بيعه كله بغير امره وسلمه
 فقد البيع في نصيبه ويؤتى في نصيبه يدي ويكره ان يفسد في نصيبه بطل في نصيبه ولا خيار
 للمشتري لوقوع البيع متفرقا لانه انعقد بافاد في نصيب البايع وموقوف في نصيب المشتري
 فكانت الصفقة متفرقة وكان راضيا بالتفرق ولو كان العبد في يدي ويكره ان يفسد في نصيب البايع
 شيء فباعه من رجل واعلم انه مضى في فاجاز احدهما ولم تجز الاخر له الخيار عند يوسف
 لوقوع البيع جملة فلم يرض بالتفرق وعند محمد رحمه الله لا يخير لانه لما اشتراه مع علمه
 ان احدهما ينفذ بالاجاز والفسخ صار راضيا بالتفرق وكذا لو كان العبد في يدي وكره
 البايع فقال لرجل بعتك لعله يجز فاشتراه فخصر زيد واجاز في نفسه خير المشتري
 لوقوع البيع جملة والظاهر من حال المالك عدم التفرق فلم يرض المشتري بالتفرق
 ومع خيار التبيين فما دون الاربعة حتى لو اشترى ثوبين او ثلاثة على ان ياخذ اثنا
 بعشرة دراهم وهو بالخيار ثلثه ايام صح ولا يفتح في الاربعة وعند مالك رحمه الله يفتح في
 في الثلاثة وعند زفر والشافعي رحمه الله لا يفتح في الكل قياسا لان المبيع احد الثوبين
 او الاثواب وهو محمول متناوب وجماله المبيع فيما تناوبت من جهة العقد لا فيما
 الى النزاع كسنة من الطبيع وتوب من الجلب وما ركل لو لم يشترط الخيار ولنا انه في شرط
 شرط الخيار اذ الجواز ثم الحاجة الى المالك المروي لخيار الارفق والاولى مع انه مخالف
 موجب العقد فلا يحتاج هنا الى اختيار من بينه او من يشتريه له فيما يشتري شيئا
 لعياله ولا يجبه استصحاب العيال مع نفسه الى السوق والبايع لا يسمع نصيبه بالفتح
 اليه الا بالضمان بان يباعه ولا يدرى الذي يليق بعياله فخر البيع على هذا الوجه
 دفعا للحاجة والجماله لا يوجب الضمان لعياله الاضمان الى المنازعة ولهذا صح بيع
 قنبر من جملة مع جماله لانه لا يفتى في النزاع فاذا لم يشترط الخيار للمشتري فالجماله تنفي
 الى النزاع لان المشتري يطالب بتسليم الارفق والبايع يسلم الا رد فيفتقار في المنازعة
 واذا شرط الخيار للمشتري فالجماله لا يفتى في النزاع لا لامر صار مقوضا الى المشتري
 ففخار ان شاء ويرد الاخر والحاجة يندفع بالثلاثة لاشتمالها على الجيد والرجل والوسط
 وفي الاربعة ان عدم النزاع لم يوجد الحاجة وهذه الرخصة قائمة بالوصفين فلا يقوم
 باحد مما تم قبل بشرط ان يكون في هذا العقد خيارا للرجل وهو المذكور في الجامع
 الصغير

والعقود لا يشترط وهو المذكور في المبسوط والجامع الكبير وذكر خيار الشرط في الجامع الصغير في اتفاق الاشرط اذا لم يذكر خيار الشرط فلا بد من توقيت خيار التيقين بالثلاث او اثنان ونحوه عند ان حينه رجع الله وبما شاء العاقدان عندهما ثم ذكر في بعض النسخ اشتري ثوبين في بعضنا اشتري احد الثوبين وهو الصحيح لان المشتري في الحقيقة اخذها والاخر امانة وقوله اشتري ثوبين استعارة ومجاز لا احتمال ان يكون كل واحد منها هو المبيع فيكون الاضافة الى الثوبين والمراد اخذها لقوله عليه السلام اذا سافر فادنا وادنا ثم اذا جاز البيع على هذا الوجه وقبضها المشتري فاحدها مضمون عليه بالثمن والاخر ملك البائع امانة في يد المشتري لان الدخول تحت العقد اخذها الاكلاهما والذي لم يدخل تحت قبض باذن المالك لا على سبوم الشريك والوثيقة فكافا بانه في يد كالدوديعة فلو هلك احدها اعتبر وعجز عن رده حكم الخيار لنحو الشرط وهو الرد على الوجه الذي قبضت هو مبيعاً والاخر امانة فرد الآخر ولا يقال اذا طلق احدى امانتي ثم ماتت احدهما بقيت الباقية للطلاق دون المالكه وهما متعين المالك للبائع لان المالك هلك على ملكه في الفضيحة اما الثوب فلا ملكه حيث تعين البائع للرد وفي الطلاق فله المالكه على ملكه حيث تعين الباقية للطلاق ولو هلك اثنان نصف من كل واحد منها سواء كان الثمن متيناً او مختلناً لان احدهما غير مبيع لزمه ثمنه بالهلاك في يد والاخر امانة غير مضمون عليه وليس اخذها لثمنه مبيعاً باؤى من الآخر فبعض حكم الامانة والبائع فيها فيكون هو اميناً في نصف كل واحد منها مستثناً نصف كل واحد منها وان شرط مع ذلك خيار الشرط فلهما خيار رددها فان مات من الخيار لا يكون للورثة رددها لان خيار الشرط بطلت العقدة لانه لا يورث فلم يبق الخيار التيقين للاختلاف فلو ارثت رددها ولا يتوقف في حقه هذا اذا كان الخيار للمشتري فان كان للخيار والبائع بان قال البائع بعتك اخذ من الثوبين على اني بالخيار اعييت البيع في اخذها دون الآخر فالوجه انه يبيع خيار الشرط وذكر في المجرى انه لا يبيع لان الحاجة مستلزمة في جانب المشتري ليعتاد الادق والارفق من يشترى لاجله دون البائع لان المبيع كان مفعلاً قبل البيع فترد جانب البائع الى الياسر ومن باع عبداً على ان يحرره او كاتبه كان بخلافه فالمشتري بالخيار ان يشره اخذ بكذا وان شاء ترك لغوات الوصف الموعود وتبرير المسئلة بالخيار

فصل في تصرف المأمور ان اذن امر المأمور على الامر وان خالف امره لم ينز

بذلك على

على

لان النفاذ حكم الامر وفيما خالف لم يوجد الامر الا اذا كان خلافاً الى غيره فهو من جنس المأمور به بان وكله ببيع عبد بالثمن فباعه بالثمن ومائة ينزله اليه موافقة معنى ولو باعه بمائة دينار لا ينزله عليه وان كان خياراً لانه قد يورث في احد الجانبين دون الآخر وان كان الخلاف الى غير ان وجد نفاذ على المأمور نفذ عليه كالشر وان لم يجد نفاذ عليه توقف على اجازة الامر كالبائع لانه لما خالف صار نضولاً وشك في الفضل لا يتوقف لا مكان النفاذ على المشتري ومعه يتوقف رجل مراءى ببيع عبد ويشترط للامر فباعه باناً بغير خيار او بشرط الخيار لنفسه توقف لانه امره ببيع لا يزيل الملك الا بوجها الامر وقد اذن في خلافه ولو امر ببيع فاسد فاني ببيع صحيح نفذ على الامر وعند محمد رحمه الله لا ينزله عليه لانه امره ببيع لا يزيل ملكه بتيقن العقد وقد اذن ببيع يزيل ملكه بنفسه فصار كالموكل بالبائع بشرط الخيار اذا باع بغير امانات وانما خالف الى خلافه امره بان يطمعه حراماً وقد اطعمه خلافاً ولا مسلم بانه وكله ببيع لا يزيل الملك بنفسه فانفسه فانفسه فانفسه بان كان المبيع مقبوضاً للمشتري ولو امتثل بان شرط الخيار للامر ثبت الخيار لهما وايها اجاز او نقض مع غيره المأمور اذا اجاز بطل خياره وتبقى الامر على خياره ويكون الباقي خياراً لاجازته حتى لا يتوقف مدة وكذا لو امر بالبائع مطلقاً او بشرط الخيار لنفسه فباع بشرط الخيار للامر ولا جنيبت خيار لهما المأمور ان اشترط الخيار لغير العاقد اشترط لنفسه ولو امر بشرط عبد مبيع بشرط الخيار للامر فاشترى خياراً لغير المأمور لانه خالف الى غير وقد وجد نفاذ اعلمه بخلاف البيع وهذا لانه امره بعقد لا يلزم حكمه الا باجازه فاذا اشترى بغير خيار فقد خالف امره ولو امتثل بشرط الخيار للامر ثبت الخيار لهما فاذا اجاز او نقض مع غيره ان اجاز المأمور بطل خياره ولكن لا يلزم العقد حتى يبيع الامر على خياره لان الامر لم يرض بضموم العقد باجازه الوكيل فلو نقض الامر محضه البائع بعد اجازة المأمور لزم العقد على المأمور لان اجازته قد ضحت والمأمور يفعل الحق الامر فاذا زال حقه بالنقض علمت اجازته فلو قال الامر رد هذا العقد فانه لا حاجة في منه فاجاز المأمور او كان اجاز قبله ثم هلك المبيع على الامر لان قوله رد امره بالنقض الامر بالنقض لا يكون نقضاً فلو امر برد فباعه المأمور توقف العقد على اجازة الامر لما مر ان قوله رد ليس بنقض فان اجاز الامر فالنقض

لا يورث

وطالب البيع له لانه لما اجاز البيع ملكه مستند الى وقت العقد السابق قبض الوكيل
 كقبضه فكان البيع خاصا على ملكه وصحانه فبطلت له وان قبضه لزم المأمور لان
 اقدامه على البيع دليل الاجازة الا انه لم يعمل في الامر فاذا زال حق الامر على الاجازة
 وبطلت به لان المأمور ملكه الآن والبيع السابق على الملك لا يتوقف على ملكه مستند
 كقبضه على مال الغير ثم ملكه لا ينفذ به كذا هنا واذا استمر ثوبا بعد على انه بالخيار
 في الثوب ثلاثة ايام فله الخيار فيها حتى ينفذ اعتاق بايع العبد ولا ينفذ اعتاق بايع
 الثوب عند فرجه الله له الخيار في الثوب وول العبد حتى لا ينفذ اعتاق مستمر
 الثوب ينفذ اعتاق الآخر لانه قصر الخيار على اخذها فيقتصر حكمه عليه لان ثبوته
 على منقاة القياس واذا اقتصر عليه يكون العبد ميسقا باثباته فيعتاق الآخر اياه
 في المدة ولما ان خيار المشتري يمنع خروج الممنوع عن ملكه والعبد من الثوب فلا يخرج عن ملكه
 فلا يصح اعتاق الآخر اياه لانه لم يملكه ولو اشترى شيئا على انه بالخيار الى العبد فمسله حتى
 يثبت لخياره في العبد وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما لا يثبت لانه العبد جعل غاية
 وهذا فلا يدخل في المدة لان الغاية ما ينهي الحكم المدة ولا يبقى كالبيع في الصوم وله ان
 الغاية متى كانت للاحكام التي لا يدخل كالليل فانه لو قيل في التواصي ما من ساعة
 فتوله الى الليل للاحكام في موضع الغاية وهي كانت الغاية لاخراج ما وراها في موضع الغاية
 واخلط في المرفق فان مطلق الايدي في نظم الاباط فكان ذكر الغاية لاخراج ما وراها
 في موضع الغاية واخلطوا فاقصر على انه بالخيار يثبت لخياره موبدا فكان ذكر الغاية
 لاخراج ما وراها في موضع الغاية واخلط في الكلام والقول للمتك في الخيار الى اذا اختلف
 المتبايعان في شرائط الخيار والقول لم يثبت في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله ان
 القول لم يدعي الخيار لانه ينكر زواله عن ملكه او وجوب الممنوع عليه وجه الظاهر ان الخيار
 لا يثبت الا بالشرط فكان من العوارض فيكون القول لم يثبت فيه كافي دعوى الاجل وكذا لو اختلف
 في قدره فالقول لم يدعي قصر الوقتين لان الآخر يدعي زيادة شرط عليه هو ينكر ان
 ادعى او مكاتبه وما ذنبه شيئا بالخيار فبلغ العتق او عجز المكاتب او عجز المأذون
 في فله الخيار ثم البيع وبطل الخيار لان الخيار كان حقا للعاقد وقد عجز عن المقر في حكم الخيار
 بالبلوغ والعجز لا يغير بطل الخيار كالثبات او حق وعن محمد رحمه الله ان الخيار يبيع للخيار

وكذا لو اختلفا في ضيق
 القول لم يثبت فيه
 الا ان كانا على شرط
 انما هو ادعى احدهما
 سقوطه عن الفسخ كان
 القول للمكره م م

ولكن البيع في دون الاجازة لان البيع لم يخرج عن ملك المالك بعد فكان البيع امتناعا
 عن زوال ملكه وله ذلك كالباع ملك غيره بلا امر ثم فسخ قبل اجازته وانما الاجازة
 فلا نه ازالة ملك المالك ولا ولاية له عليه وان مضى وقت الخيار نفذ البيع لزم المانع وهو
 الخيار وعن محمد ان العاقد ان عجز في الثلاث لانه كان بايعا عن المالك كوكيل وفي المكاتب
 والعبد ينفذ البيع في رواية لانه لا وجه لابقاء الخيار مع عدم الولاية ولا وجه
 لابقاء البيع بل لانه لم ينفذ على ذلك الوجه فتعين الابطال وفي رواية لا يطل فيها
 وهو قول محمد رحمه الله لان الخيار من حقوق العبد فلا ينافيه عجز العاقد كسائر الحقوق
 ولكن ان اجاز البيع لم يجر لانه لا يملك انشاء البيع فلا يملك التزعم باستقاط الخيار

خيار الردية خيار الردية

لمشترى ثم يزوان رضى لا بايع اعلم انه اذا اشترى الرجل ثيابا في يومه او في حوز
 او ذرة في فقه او ثوبا في كم واتقاه في ملكه ولم ير المشتري شيئا من ذلك
 فتح البيع عند ما ولة الخيار اذا رآه ان شاء اخذ وان شاء رده وقال الشافعي رحمه الله
 لا يصح العبد لانه باع شيئا مجهولا فصار كالباع عتق من عتقه وهذا لان المقنود
 من ثمرتي العين ماله وهذا لا يرد على ما ليس بالمال في الاوصاف ولهذا انما زاد
 وينتقض بها وهي مجهولة لانها غير بالدية فصارت كماله العتق من عتقه فكذا اجازة
 الوصف ولما التومات المحونة بلا قيد الردية فلا تزيد الردية عليها الا انها كالسنة
 وفي المشاهير انه عليه السلام قال من اشترى شيئا ثم هو بالخيار اذا رآه حق الشراء
 وبنى عليه هكذا عند الامم خلافة ولان البيع معلوم العين مبداء التسليم فيعبر ببيع
 كالمزني وهذا لان الخلاف امة قايمة بين ابي حنيفة ولا يثبت ان عتقنا معلوم بالاشارة
 اليها لانها ابلغ اسباب التعريف وكذا اذا اشترى ثيابا مكافئا للسنة في ذلك المكان ففسخ بذلك
 الاسم غير حافا فاما كونه امة ومملوكة فاما يعرف بالخيار والبايع اياه لانه اذا رآه تحت النقاب
 لا يعلم ذلك الا بقول البايع وقد اخبره وانما بقي بعد ردية وجهها ليعتق بعض صفات
 الوجه وهو اذ في من فوات بعض الاوصاف كالسنة والبصر وغيره ما وذا لا يمنع القول
 وان كان البيع لم يرد العتق فلا اخذوا لان الجملة انما تفسد العتق اذا افضت الى النزع
 كاي شاة من الطبع لان عند ما لم يبق العتق مبداء وانما اذا لم يبق في النزاع فلا بيع

فتعذر

من الصفة وجماله الاوصاف بسبب عدم الرتبة لا ينفى الى النزاع بعد فصار
معلوم العين ذلوم يوافقه يورده فصا وجماله الوصف في المعاني الشاربان اشترى
ثوباً ولم يعلم عدده ودرعانه واما ثوبها في ثوبت تمام الرضا واما شرط انهما العقد لا شرط
جوان الا يري ان البيع مع خيار الشرط يقع ولا يلزم ثبات تمام الرضا وكذا لو قال رضى
ثم رآه ان يورده لان خياره تعلق بثبوته بالرتبة بالسنة فكان عدما قبل الرتبة فلما
استطاع فان قيل لا يمكن له خيار قبل الرتبة لما كان له حق الفسخ قبل الرتبة وله ان يفسخ
العقد قبلها قلنا حق الفسخ قبلها لعدم لزوم العقد لا يقتضي الحديث وهذا لان صحة الفسخ
يعتمد عدم لزوم العقد والعقد هنا قبل الرتبة غير لازم لتمكن الفسخ الرضا اذ هو عبارة
عن الاستحسان واستحسان الشيء مع جمل اوصافه لا يتحقق والذم يعمد تمام الرضا وتمامه
بالعلم باوصاف من متصودة والما يصير معلومة بالرتبة فلا لا يقتصر قوله رضى قبل الرتبة
ولانه لو لم يعمد العقد بانها قبل الرتبة بل لم يمتنع خياره بتقدير الرتبة والخيار ثابت
بتقديرها بالحديث فاذا دى الى ابطاله يكون باطلا وهذا لانه حينئذ يوجد رتبة العقود
عليه خالفاً عن خياره وقد ثبت الشرع لخياره عند رتبته بخلاف الفسخ قبل الرتبة لان
بالفسخ يخرج الغير من ان يكون مقبولا عليه فلا يوجد بعد رتبة العقود عليه خالفاً عن
الخيار والرضا بالقبول قبل رتبته اما يقع لان سبب الغيب كون البيع ميباً سابقاً على الرضا
فاعتبر لوجود سبب الخيار وهذا السبب الرتبة فلا يثبت خياره قبلها وخارج ما لم يزل
ورث شيئاً باعته قبل الرتبة فلا خيار له وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول دلالة الخيار
اعتبار الخيار الغيب الشرط فانما يثبتان للبايع والمشتري وهذا لان لزوم العقد تمام الرضا
زواله عن البايع وثبوته عن المشتري اذ البيع مبادلة المال بالمال بالرضا حتى يشرط كل
الرضا تمام السبب فما لا يتحقق الا بالعلم باوصاف المبيع واذ بالرتبة فلم يكن راضياً بالرضا
قبلها ثم رجع وقال لا خيار له لان الخيار ان يثبت للبايع فاما ان يثبت للمشتري او بدلالة
او كذا يشترط لاجل الاول لانه معلق بالشئ فكيف يثبت في البيع به ولم يرد حديث في البيع
وهو ليس في معنى الشئ يثبت الحكم فيه دلالة لان المشتري ظنه حراماً اشترى بقره
لنوات الوصف الموعوب فيه والبايع لو رده بقره باعتبار ان البيع ارث ما ظنه فصار
كما لو باع عبداً بشرط انه مبيع فاذا هو صحيح فانه لم يثبت للبايع خياره وروى كثر عن ابن عباس
رضي الله عنه

بالحديث

باع ارضه بالبر من طمحة رضى الله عنه فقيل لطمحة انك قد غنيت فقال في الخيار
لا في اشتريته فالم اره وقيل نعمان انك غنيت فقال في الخيار لا في بيعت فالم اره فكلما جبر
مطعم في ذلك فبقي بالخيار لطمحة وكان ذلك بحضور الصحابة رضي الله عنهم وفيه دليل
جواز البيع بخلاف ما يؤوله الشافعي رحمه الله انه لا يجوز بيعه ثم خيار الرتبة غير مؤقت
لان الحديث ورد بخيار مطلق للمشتري فالتوقيت فيه زيادة على النص فيبقى الخيار جلياً
ما يطله وما يطل به خيار الشرط من تعيب ان تصرف بطله خيار الرتبة ثم ان كان
تصرفاً يوجب حقاً للغير كبيع المطلق والرهن والاجارة يطله قبل الرتبة وبعد ما لانه
لما تعدد الفسخ بطل الخيار ضرورة وان كان تصرفاً لا يوجب حقاً للغير بان باع بطل الخيار
او وهب ولم يسلم او عرض على البيع لا يطل خياره قبل الرتبة لان الخيار لا يطل قبل الرتبة
بفسخ الرضا قبل الرتبة احق الا انه اذا تعلق به حق الغير صار ذلك الحق مانعاً من الفسخ والاخر
هنا وان كان ذلك بعد الرتبة بطل خياره لان بعد ما يستقط خياره بفسخ الرضا فيستقط
بذليله ايضاً وهذا الخيار لا يستقط بالاستقاط قصداً حتى لو قال استقطت خيار الرتبة
لا يستقط بخلاف خيار الشرط ولو اشترى رهناً ولها الكاكر فزادها الاكار برضا المشتري
بان تركها عليه على الحالة المتقدمة ثم رآها فليس له ان يوردها لان فعل الاكار كقول المشتري
وكتبت رتبة وجه الصفة والثوب مطوياً والرقيق والذابة وكلها اود اهل الدار لارتبة
الاهن في الزجاج والاصل ان رتبة كل المبيع غير مشروطة لتقديرها اذ البواطن والرقاق
لا تترك فيلحق برتبة فايدل على العلم بالمقصود ولو دخل في البيع اشياء فان كان لا يتناول
احاده كالمكوك الموزون من حشر واحد وعلامته ان يرضى بالموزون فرتبة بعضه
كرتبة كله في استقاط الخيار اذا كان فالم يرد من ذلك ما دأى او اوجد فان كان ارحاماً يترك
فله الخيار لانه الما رضى بالصفة التي دأى لا يفرها وان كان يتناول احاده ولا يرضى بالموزون
كالبابك الدواب البعيد فلا بد من رتبة كل واحد لا استقاط للخيار ولا تفاسيانه ولا يستند
برتبة بعضها على الباقي بخلاف الادب والجوز والبعض من القسم الثاني فيما ذكره الكرخي لان
ما يختلف بالصغر والكبر فلا يكون رتبة البعض دليلاً على الباقي وكان ينبغي ان يكون مثل الرتبة
والشعر يتقارب احادها ورتبة البعض يعرف حال الباقي اذا عرفنا هذا فنقول المظركي
وجه الصفة كاف لانه يعرف نصف الباقي لانه ميكيد يرضى بالموزون وكذا المظركي في الثوب

كان عندنا وعند زلايل من ثمة وروية كلة لانه ليس على فلا يعرف كلة بروية
بعضه ولنا انه يستدل بروية طرف منه على ما يتوكل في ادلائنا واطراف الثوب الواحد
الايسر وذا غير محتمل قالوا وهذا اذا لم يكن غطي الثوب ما يكون مقصودا فان كان
في غطي الثوب ما يكون مقصودا كالعلم لا يستطع خياره ما لم يوضع العلم لان المصلحة تناد
لحسبه والوجه المقصود في العبد والامة والنظر في غير من الحسد لا يبطل الخيار
لان سائر الاعضاء في العبد والحواري مع للوجه الاتركي انه تناد في القيمة تناد
الوجه مع السواوي في سائر الاعضاء فيستغنى بروية الوجه عن بقية الصفات
ولا ينكسر روية الوجه والكل في الدواب مقصودة فلا بد من النظر اليها ولا يغني روية
غيرها وشرط بعضهم روية القوائم وعند محمد روية الوجه يكفي في آدم وفي شاة اللحم
لا بد من النظر ليطهره الحشر والسم في شاة البينة لا بد من النظر في ضرعها وفيما يطعم
لا بد من المذاق لان العلم ما هو المقصود انما يحصل به وفي الدار لا بد من روية داخل الدار
لان داخل الدار كالوجه في آدم وفي عامة اليايات اذ اراى محج الدار فلا خيار له
وان لم يريو قفا وكذا اذا راى خارج الدار اى اشجار البستان من خارج وعند زلايل
لا بد من روية داخل البيوت والصحيح ان ذلك للوالب على وفرة عادة اهل الكوفة في زمن
الحي حينة رحمه الله لا يخفى يكون على تطهير واحد ولا يختلف بالصغر والكبر فافادها
من ظاهر ما يستدل بذلك على داخلها فاما اليوم فمصنف الدور يختلف بالنظر في الظاهر
لا يوقع العلم بالداخل فالصحيح ما قاله زفر رحمه الله وقيل في الدور يعتبر روية ما هو
المقصود حتى لو كان في الدار بيتان شترتان وبيتان حشيتان وبيتان طائر مشترط روية
الكل كما يشترط روية محج الدار ولا يشترط روية المطبخ والمزبلة والعلو وبعضهم شرطوا
روية الكل وهو الاظهر كذا في المحيط ولو اشتركت دهن في زجاج فنظر في الزجاج
لم يكن ذلك روية حتى يثبت على كفة عند اية حينة رحمه الله لانه لم يزل الدهن حتى
لوجود الحائل عن محج الله انه روية لان الزجاج لا يخفى صورة الدهن ونظر الوكيل
بالقبض كنظر المشتري ونظر رسول له ليس كنظر المشتري حتى لو اشترى طوقا
ثم يريه فوكلا خلا بالقبض فقبضه الوكيل بعد ما رآه فليس للمشتري ان يرد الا يقبض
وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه الرسول بعد ما رآه فليس للمشتري ان يرد وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله

مصنف

الوكيل الرسول سواء واشترى ان يرد وهذا الخلاف في الوكيل بالقبض واما الوكيل
بالشركة فروية فيسقط الخيار اجماعا وصورة التوكيل ان يقول المشتري لغيري كذا وكذا
بقبض المبيع وصورة الرسول ان يقول كذا رسولا عن قبضه واصل المسئلة ان الوكيل
يملك ابطال خيار الرية عند خلافا لها وانما يملك ابطاله عند اذ قبضه وهو شرط
فان قبضه مستورا ثم اراد بعد ما نظر اليه ابطال الخيار فقبضه فليس له ذلك لانه
بالقبض وابطال خيار الروية ليس بقبض فلا يملك ولهذا لا يملك ابطاله قبضه ولا يملك
ابطال خيار الشرط والبيع له ان القبض على نوعين تام بحيث لا يرد عليه النقض هو
ان يقبضه وهو يراه وهو يشترط الخيار لدلالته على الرضا وناقض بحيث يرد عليه
النقض هو ان يقبضه مستورا ولا يشترط الخيار لعدم الرضا وهذا لان تمام القبض
تمام الصفقة وخيار الرية يمنع تمام الصفقة لان تمامها يكون تمام الرضا ولا يتم مع
بقاء خيار الرية والموكل ملك نوعي القبض فكذا الوكيل لانه ملك الوكيل بما يملكه ولكن على اليد
لا على الشمول لان اللفظ مطلق لا عام فاذا قبضه وهو يراه فبطل الخيار متى قبض
تمام القبض كلقبضه الموكل وهو يراه فبطل قبضه مستورا فكذا خيار الشرط
فانتمت الوكالة بالناقض فثبت ذلك للتوكيل فلا يملك استا طه قصدا بعد قبضه روية
اجنبيا عنه بخلاف خيار الغيب فانه لا يبطل بقبض الوكيل في الصحيح لانه لا يمنع تمام الصفقة
فتم القبض مع بقاءه وباقتضاء التمام كان بطل الخيار وقد عدم واما خيار الشرط فقد
ذكر القدر ورك انه لو اشترى شيئا على انه بالخيار فوكلا وبكلا بالقبض فقبضه بعد ما رآه
فمنع على الخلاف ولكن سلم وهو الاصح فالوكيل قائم مقام الموكل والموكل لو قبض المبيع في
خيار الشرط وهو يراه لا يبطل خيار الشرط فكذا من يريه مقامه اذ قبضه وهو يراه
وهذا لان خيار الشرط للاختيار وذا بالتوكيل والناقل فيه بعد القبض حتى اذا استحسنه
اخذ وان استبحه تركه وهذا ينفرد بطلان الخيار بتدبير القبض وبخلاف
الرسول لانه لا يملك شيئا وانما اليه ببيع الرسالة الا يرك ان الرسول بالبيع لا يملك القبض
والوكيل بالبيع يملكه وحج عقدا لا عني ان اشترى اوباع وقال الشافعي رحمه الله
لا يبيع سراوه لانه لا يجد شركي فام يري وله الخيار اذا اشترى لانه اشترى شيئا ثم يري
ويستطع خياره بحسبه المبيع ان كان ما يريه بالحبس وبشاة ان كان ما يريه بالشم وبذوقه

الوكيل

ان كان يعرف بالذوق لان هذه الاشياء يفيد العلم بالمعقود عليه كالمعقود في
 القمار لا يسقط خيار حتى يوصف له ما يملك فاذا قال رخصت شرط خيار لان
 ذكر الوصف يقوم مقام الرؤية في بعض المواضع كما في عقد السلم والمقصود دفع الغبن
 وذا حصل بذكر الوصف ان كان الرؤية اتم وعن ابن يوسف رحمه الله انه يقال اني ذاك الموضع
 فاذا صار خيبر لو كان بصير الراي فقال رخصت يسقط خيار اقامة للتبعية مقام الحقيقة
 عند الحاجة الا يرى ان المحرم اذا اراد التملك هو ان يترجم يوم اجر المومنين مقام
 لغير تبعية بالملكين ولا يترك الشفيعين عند القراء يقوم مقام القراء في حق الآخر من
 قسما بالنادي قال الحسن بن زياد وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله يوكل بصير العتبه
 فيقبضه الوكيل وهو ينظر اليه وهذا على اصله مستقيم فان رؤية الوكيل بالقبض كروية
 الموكل عنده ومن رأى أحد التوبير فاشترى اياهم رأى الآخر فله ان يردتهما او يسكنهما لان
 رؤية اياهما لا يكون كروية المتفاوتين فيا لا يكون رؤية بعضها دليلا على رؤية الباقي
 فله رد غير المردى ورد المرتضى معه رعاية لموايدى التي تفريق الصنفه
 عليه قبل التمام وهذا لان الصنفه لا يتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعد لان تمامها
 تمام الرضا وذا لا يكون قبل الرؤية ولهذا لا يمكن من الرد بلا قضاء ولا رضا ويكون مضافا
 من الاصل ولا يورث خيار الرؤية بخيار السلم لان خيارا لا يثبت للعائد بالقبض
 والوارث ليس بعائد فلا يثبت له الخيار وقد مر قبله وعن ابي سفيان ثم استواء بعد
 فان يفرجه لانه اشترى ما لم يره لان القبض صار شيئا آخر فلا يفيد الرؤية السابقة العلم
 بالمالية العامة وقت البيع فلا يترك على الرضا به وان لم يتغير بذكر على الصنفه التي
 رآه فلا خيار له لانه اشترى شيئا قد رآه الا اذا لم يعرف الذي رآه قبل العقد لانه لم يره
 وان اختلف في التبعية فقال المشتري قد تغير قال الباي لم يتغير فالقول للبايع مع يمينه
 وعلى المشتري البينة لان سبب لزوم العقد وهو الرؤية السابقة ظاهر المتغير حادث
 والقول لمن سئل بالظاهر وهذا اذا كانت المدة قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل تلك المدة
 فان بعدت المدة بان باي امة شابه ثم اشترى اياها بعد عشرين سنة وزعم الباي ان الما لم يتغير
 فالقول للمشتري لان الظاهر شاهد له وان اختلف في الرؤية فالقول للمشتري لانه ينكر
 امر احادنا وهو الرؤية ومن اشترى عدل رطب ولم يره فقبضه ثم باع منه ثوبا

ادوية

او وجهه وسلمه فليس له ان يرد شيئا منه بخيار رؤية وشرط الامن عيب والاصل
 ان خيار الرؤية والشرط يمنع تمام الصنفه لخلل الرضا وكذا خيار العيب قبل القبض
 لان العقد قبل القبض غير تام اذ لا يثبت له القبض وانما فاد ملك الرؤية واما خيار العيب
 بعد القبض فلا يمنع تمام الصنفه لانه لما ثبت بسبب فوات نصف من اوصاف المبيع وفوات
 بعض الاوصاف لا يرد على فوات بعض المبيع وهذا لا يمنع تمام الصنفه في الباقي اذ ان فصل
 به القبض وتفريق الصنفه قبل التمام لا يجوز اعتبارا باسداء الصنفه فانه اذا وجب البايع
 في شيئين لا يملك المشتري القول في احدهما ما فيه من الاخرين بالبايع لحيث ان العادة فيما بين
 التجار بضم الردى الى الجيد تروى بالردى بالجيد فان قيل هذا موجود في خيار العيب
 بعد القبض ومع هذا لا يفرق قلنا الفرق قبل القبض من لا يستبدده وتفرده بالرد
 اذ يرد بالرد بلا قضاء والرضا والفرق بعد القبض اخذ ضرورة الافتقار الرد بعد القبض
 الى القضاء والرضا فاذا ثبت هذا فنقول قد عجز عن الرد فيما عجز عن ملكه فلو رد شيئا
 من الباقي خيار الشرط او الرؤية لتفرقت الصنفه على البايع قبل التمام وذا الوجه خلاف خيار
 العيب لان الصنفه تتم مع خيار العيب بعد القبض ان لم يتم قبله ووضع المسئلة فيما بعد
 فلو عاد اليه ذلك الثوب بسبب هو ضريح فهو على خيار لا ارتفاع المانع والاصل هو تفريق
 الصنفه كما ذكره شمس الايمه السرخسي رحمه الله وعن ابن يوسف رحمه الله ان خيار بعد

باب خيار العيب

اذا وجد المشتري بالمبيع عيبا يفتقر اليه اخذ بطله او رده كما يجوز للذوق الزاد وله
 في الامة والكفر وعدم القبض والاستحاضة والثبوت والخال ان يتجأ والصورة والشرط
 والآدور والعش والسن الساقطة والسوداء والفسخ والكي والترويح والخزنج والنج
 والفدع والنج والصلك والمشتري والقول والوضوح والسنو والقديم والدين والشعر الماء
 في العين اعلم ان المشتري اذا وجد بالمبيع عيبا فهو بالخيار ان شاء اخذ بطله وان
 شاء رده لان مطلق العقد يقتضي سلامة المبيع عن العيب لان كلا واحد من العاقدين
 صاحب عقل ومييز فاني ان يعجز او يغيب والمراد عيب كان عند البايع ولم يره المشتري
 عند البيع ولا عند القبض لان ذلك معنى وليس له ان يسكنه ويأخذ الصنفان لان
 الاوصاف

لا يقال بل هي من المنع المحذور لان المنع عين فيكون متبلا بالعين دون الوصف
لانه عن من غير متقوم فاني يتأمله عين متقوم ولان المنع لا يخلو اما ان يتأمله بالوصف
والاصل فيه فهو عين المتبع والاصل او بالوصف فقط وفيه ترجيح المتبع على الاصل
او بالاصل دون الوصف هو المرام الا اذا صار مقتوده بالتناول حقيقة كما لو
قطع البايغ قبل البيع فانه يسقط به ضمن المنع لانه صار مقتودا بالتناول
او حكما بان منع الرد لحق البيع بالبيع عند المشتري ولحق البيع بالبيع عند المشتري
اسسكه واخذ النقصان لمقتضيه البايغ لانه ما رضى به من البايغ عن ملكه الا بكل
المنع ولو اسسكه ولا ياخذ النقصان بمقتضيه المشتري وبالرد يندفع الضرر عنه
بلاقتضيه البايغ فصرنا اليه وكل ما اوجب نقصان المنع في عادة التجار فهو عيب لان العيب
ما ينقص المايمة اذ هي مقصودة بالبيع وما ينقص المنع ينقص المايمة والمرجع في معرفته
عرفا حله والاباق والبول في الفرائض والسرقة في الصغير عيب مالم يبلغ فاذا بلغ فليس
ذلك المايمة عيب حتى يعاد بعد البلوغ في يد البايغ ثم يسعه فيخاوده في يد المشتري
ومعنى هذا انه اذا ظهرت هذه العيوب عند البايغ في صغر ثم حدثت عند المشتري
في صغر فهو عيب يرد به لاحاد العيب كما في السبب اذا وجدت هذه الاشياء في صغر
فتاغه فوجدت عند المشتري بعد البلوغ لم يرد به لاختلاف العيب باختلاف السبب
وان وجدت هذه الاشياء بعد البلوغ عند البايغ ثم وجدت عند المشتري يرد به لان
شرطا استحقاق الرد وجود العيب الواحد عند البايغ والمشتري فاما العيب الذي في يد البايغ
فلا يوجب الرد للمشتري بغير حدث في يده واتحاد الحال دليل اتحاد السبب اذا دليل
اتحاد العيب واختلاف الحال دليل اختلاف السبب اذا دليل اختلاف العيب فالاباق والبول في الفرائض
والسرقة في حال الصغير تحت الوصف المانعة وقلة الما مل في القواب وفي حال الكرخيت
في الباطن فرا لا عن العلم واد في الباطن وحيث في الطبيعة رغبة في الما فاختلاف السبب
باختلاف الحال فاختلاف العيب لاختلاف الاسباب دليل اختلاف المسببات والمراد بالصغير
من بعد ما الذي لا يبعد فهو يصلح ولا ياتى فلا يكون عيبا في الصغير جدا لعدم قصد
وصف البينة والجنون في الصغير عيب بلا معناه اذا حث عند البايغ في الصغير ثم حث
في يد المشتري في الصغير او في الكرخيت لانه عين الاول لان السبب متحد في الحال وهو انه

هذا هو العيب
في الصغير
في الكرخيت

خل البايغ وقيل اذا اشترى عبدا قد حث عند البايغ فله ان يرد وان لم يحث عند المشتري
لان سببه آفة خل البايغ وهي اذا ملكت لا يرد ولا يجرى على انه لا يرد مالم يخاوده عند
المشتري وهو العيب لان الله تعالى قادر على ازالة تلك الآفة كسائر العيوب فلم يكن من ضرر
وجودها يوجبها وهذا يدل على عدم العيب في الامة لانها تقترب للخدمة والاستغناء
وهما يخلان بها ويسا بيب في الغلام لان لمولى مستخدمه بالبعد من نفسه الا ان يكون
فاحشا لان ما يدل على ادائه في الباطن فلا يراه نفسه عيب الزنا وولد الزنا عيب في الامة لان
المقصود منها هو الاستغناء وزنا ما يخل بهذا المقصود دون الغلام لان المقصود به الاستغناء
في امور خارج البيت فزناه او كونه وولد الزنا لا يخل بهذا المقصود الا ان يكون الزنا عادة
له لانه يمكن الخلط في مقصوده حينئذ وكما وجهه سيذكر في حاجة يدعي متباعدة هو
ويترك خدمة مولاه وقال الشافعي رحمه الله الزنا عيب مطلقا كالسرقة والكفر عيب فيها
لان المسلم يتغير عن حبه للعداوة الدينية ولا يرد على استغنامه في الامور الدينية
كما في الماء للوضوء وحمل المحرم اليه ولا يرد على اخبر في كيان القتل فلو اشترى عبدا
كافر فوجد مسلما ليس له ان يرد لان الكفر عيب فقد اشتما على انه عيب فاذا هو مسلم
وعند الشافعي رحمه الله له ان يرد له لفوات الشرط المرغوب فاستحقا ذلك الكافر مطلوب
المسلم لان فيه اذلاله فلما اذبح الى المداينة لا الى المايمة وانقطاع الخضر في البينة
والاستحقاق عيب لان انقطاع الخضر في اوانه والاستحقاق دليل حاي في الباطن
اذ العادة الاصلية في النساء اللاتي جبلن على السلامة ان فخص في اوانه ويظهر
في اوانه فاذا كان بخلافه كان لدا في الباطن ويعتبر في ذلك اقصى ما ينتهي اليه ابتداء الخضر
وذا سبوة عرسنة لان اقصى غاية بلوغ عن عند انا حينئذ رحمه الله والمنا
يعرف بقول الامة لانه لا طريق لمعرفة ذلك الا هذا ثم سخط البايغ مع هذا ان كان
بعد البيع يتكوله وان كان قبل البيع فكذلك في العجم وعن مجرود بلا من البايغ
لان البيع قبل البيع ضعيف حتى ملك المشتري الرد بالعيب قبل البيع بلاقتضا ورضا فيه
فسخ العقد الضعيف محبة ضعيفة فالواضح ظاهر الرواية لا قول الامة في ذلك واعلم ان
المشتري اذا ادعى انقطاع الخضر فالتاضي يساله عن مدة الانقطاع فان ادعى الانقطاع
في مدة قصيرة لا يسمع دعواه وان ادعى الانقطاع في مدة طويلة يسمع دعواه والمدة متدنة

بثلاثة اشهر عند ابي يوسف رحمه الله وباربعة اشهر عند محمد رحمه الله وعن
 ابي حنيفة وزفر رحمه الله يستين فاذا عرفت المدة فمادونا قصيرة ثم بعد ذلك
 ان كان القاضي مجتهدا يفتي بما ادى اليه اجتهاده والا يأخذ بالمتق وهو مستند
 فاذا ادعى الانقطاع في مدة كثيرة لا يسمع دعواه ما لم يدع ان ارتفاع الخوض بسبب
 الداء او الخلل فاذا ادعى ذلك فحينئذ يسأل البايح اهي كما يدعي المشتري فان قال نعم
 ردها على البايح باقراره وان قال لا فذلك للحال لكن كانت منقطعة الخوض عنك
 والمأخذ هذا عند المشتري توجهت الخصومة على البايح لقصد قضاها على قيام الغيب
 للحال فان طلب المشتري يمين البايح على ذلك كالجلف في سائر العيوب فان حلف بركي وان
 نكل يرد عليه لان تكوله كاتر له فان شهد للمشتري فهو رد على انقطاع الخوض عنك البايح
 لا قبل شهادته ثم خلافا لظاهره وا على كونها مستحاضة لان الاستحاضة درود الدم
 فيطلع عليه اما انقطاع الخوض على وجه بعد عينا فلا يفت عليه الشهود فلو سبق
 القاضي بذكرهم فلا قبل شهادتهم وان نكل البايح انقطاع خوضها في الحال لا يستحق
 على ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما يستوفى لما بين ان شاء الله تعالى والمولود
 غيب كذا الحال ان يجاز بان كانا يفتضان النيران او الصوبة وهي حرة في السور غيب
 اذا خشت تحت ضرب الى المياض كذا الشرط وهو اختلاط بالسواد في الشعر لانه في اوانه
 دليل الداء وفي غير اوانه دليل الكبر والادعيب هو استخاض في الخفيتين والعشي غيب
 وهو ضعف في البصر بحيث لا يميز الليل والنهار في السواد غيب من كان اذ غير لانه يمينه
 وينقص من البصر كذا السواد والظفر الاسود غيب اذا كان ينقص البصر والعشر غيب
 وهو ان يعل بلسان والكي غيب اذا كان من داء والا لكمة في الغبشة والروح غيب
 والفرق غيب وهو الكسل في الدابة على وجه لا تميز الالبس بلبس والجمع غيب وهو ان
 لا تميز عند الاجام والقدح غيب وهو اعوجاج في مفاصل الرجل التي غيب وهو بعد
 ما يبر القدر والضلوك غيب وهو ان يضطر احدى ركبتيه على الاخرى والمستش غيب وهو
 وزم في الدابة كما صلاية دون صلاية الذم والفرق غيب لانه يكثر ضعف البصر في
 يركي الاحول الشيء شين وهو حقيق متناه في العجز والسعال القديم غيب والذئب
 غيب لان ايمته يكون مشغولة نحو الغرما والشعر والماء في العجز غيب لانه ينفص البصر فلو خد

انما غيب البصر
 من اربعة اشياء
 اولها ان يكون
 في العين
 الثاني ان يكون
 في العين
 الثالث ان يكون
 في العين
 الرابع ان يكون
 في العين

فلو خدث عند المشتري غيب فاطلع على غيب كان عند البايح رجوع بقضائه اورد
 برضا بايحه لان الجرد والفايت صار مستحبا بالعد عند المشتري وقد تقرر تسليمه
 اليه بقرينة حقيقته من البصر لانه صار مقصودا بالبيع فيكون له حصته من الثمن
 وطريق معرفته ان يقوم وبه غيب ويقوم ولا غيب به فان كان تفاوت ما بين الثمين
 العشر رجوع بغير الثمن وان كان نصف العشر رجوع بنصف الثمن الا ان يرضى البايح
 ان يرد عليه لان المانع من الرد حق البايح وقد زال ذلك جز رضى ولا يرد المبيع وقال
 ما لك يرد و يرد معه نقصان الغيب الحادث في يده لان رد البذل عند تقدير رد العجز
 كرد المبدل فصار راد الكمال المبيع فيرجع بغير الثمن ولنا ان حق الرد ثبت للمشتري ليدفع
 الضرر عن نفسه على وجه لا يضره ربايحه وبعد ما يقب عند لورده لضرر ربه بايحه
 لانه خرج عن ملكه سالما وهو دميما فامتنع الرد ولا بد من دفع الضرر عنه والضرر
 ينشأ عنه بثبوت حق الرجوع بحصة الغيب من الثمن فصار اليه وعن المشتري ثوبا
 فقطعة ولم يخطه فوجد به عيبا رجوع بنقصان الغيب مستباح الرد بالقطع لكونه عيبا
 حاد ثانيا فان قال البايح انا اقبله كذلك له ذلك لان الرد امتنع الحق البايح وقد رضى به في
 المانع فان باعه المشتري لم يرجع بشيء علم اولا لان الرد لم يتبع برضا البايح بل تقدير
 ببيع المشتري اياه وهذا لانه يسلك بطله وامساك المبدل كما سلك المبدل ولو كان
 المبدل في يده لم يسلكه ان يسلكه ويخرج بنقصان الغيب كذا هنا فان قطع الثوب وخطه
 او صبغه احمر او اصفر او لث السويق سمن ثم اطلع على غيب رجوع بقضائه لا مستباح
 الرد بسبب الزيادة اذ السخ في الاصل بدون الزيادة لا يمكن لانه لا ينك عند رجوع
 الزيادة لا يمكن ايضا لان العقد لم يرد على الزيادة فلا يرد عليه السخ حزون اذ فتح
 العقد دفعه فلا يرد على ما لم يرد عليه العقد فان قيل يسلك بالزيادة المتصلة
 المتولدة من المبيع كالسمن والجل فانما لا يمنع الرد بالغيب في ظاهر الرواية قلنا لان
 نسخ العقد في الزيادة ممكن لان الزيادة تتبع محض باعتبار المتولد والنسخ والانقار
 والحاصل ان الزيادة نوعان متصلة ومتصلة نوعان متولدة كالسمن
 والجل وهي لا يمنع الرد بالغيب لما حتم ومتصلة غير متولدة كالصبغ والخطاطة والثلث
 وهي منع الرد بالغيب لانه لا يسيل اية نسخ مقصود الا العقد لم يرد على الزيادة ولا يسيل

فما دام

اني منحه مقصود الان العقد لم يرد على الزيادة ولا سبيل الى منحه تنعالا لقطع الشبهة
 بالانفصال وغير متولدة من البيع كالنسيئة ولا يمنع الرد بالعيب بل يمنع العقد في الاصل
 دون الزيادة ويسلم الزيادة للمشتري مخانا بخلاف الولد والفرق ان النسيئة
 بيع بحال انه تولد من المانع وهي غير الاعيان والولد تولد من البيع فيكون له حكم البيع فلا يخفى
 ان يسلم له مخانا لما فيه من الزيادة التي يتي في يده بلا عوض في عهد المعاوضة والرد هو الاسم
 لما يستحق بالمعاوضة بلا عوض فبالله وليس للبايع ان يأخذ لان امتناع الرد هو الشرع للزائد
 للعادة لانه فان باعه المشتري بعد ما رأى العيب رجع بالنقصان ايضا لان الرد كان
 متعاقبا قبل البيع للزيادة للعادة في النوب من ملك المشتري فلم يكن المشتري بالبيع حاسبا
 المبيع والاصل ان في كل موضع لو كان المبيع قابلا على ملكه لمكنه ردة برضا البايع فاذا باعته
 لا يرجع بنقصان العيب لامتناع الرد بفعله لانه بالبيع صار ممتلكا المبيع معنى لتمام المشتري
 مقامه في امساك المبيع فصار جسد المشتري المبيع بحسبه فكان المبيع في يده وهو يريد ان يرجع
 بنقصان العيب ولم يسره ذلك لانه في كل موضع لو كان المبيع قابلا على ملكه لا يمكنه ردة
 وان رضى البايع به فاذا اخرجته عن ملكه يرجع بنقصان العيب لان الرد كان متعاقبا
 ببعده فلم يفسد المشتري ممتلكا المبيع ببيعته فبقي العيب بحاله وكذا لو صبغة اسود
 لان السواد زيادة عند ما وعند السواد نقصان كالتقطع فانما تقرر ردة ببيعته فلا يرجع
 وحاله من جديد بنقصان العيب ولهذا قلنا ان من اشترى ثوبا فقصه لباسا لولده الصغير يقطع مسئلا اليه
 قبل لقيامه فلم يمتنع الرد قبل المصبة فكان هو حاسبا للبيع فلا يرجع ولو كان الولد كبيرا
 يرجع بنقصان العيب لانه لم يفسد مسئلا اليه الا بعد لقيامه فان الرد ممتنع قبل المصبة فلم يفسد
 حاسبا يرجع ومن اشترى عبدا فخره بلا مال او فاته عند فاطم على عيب رجع بنقصان العيب
 اما الموت فلان الملك ينتهي به لان الملك في محل الحيوة يثبت باعتباره فانتهايا بالامتناع
 حكمي لا بفعله فلا يمتنع الرجوع واما الحرير فالتباس فيه ان لا يرجع بالنقصان وهو قول
 الشافعي رحمه الله لان امتناع الرد بفعله فصار كالمقتل وهذا لانه لما اكتسب سبب تعذر
 الرد فيه كان حاسبا له حكاه في كونه محبوسا في يده ويريد الرجوع بنقصانه وفي الاستحسان
 يرجع بنقصان العيب لان الاعاوان انما للملك الى ان تمام له لان الملك في الادنى يثبت على منافاة
 الدليل في غاية الحق والشئ ينتهي بمضى فله والمنتهي يتقرر في نفسه ولهذا ثبت الولد

او يقطع النوب
 وحاله من جديد
 عيب لا يرجع
 العيب لانه ما
 واهبا للغير يقطع

بالعيب

بالحق والولد انما من انما الملك فقاؤه كبقائه اصل الملك والديني والاستيلاء كالاقتناء
 لانما يولد الملك ولكن المحل ما يخرج من ان يكون قابلا للقول من ملك الى ملك فقد تقرر
 الرد مع بقاء الملك المستند بالشبهة حقيقة وهكذا يرجع بنقصان العيب لانه استحق ذلك
 الملك بوصف السلامة كالوحيث عند ولو حرره بال او كانه ثم اطلق على عيب لم يرجع
 لانه ان كان ملكه بعوض فصار كالمبيع وهذا لان جسد المبدل جسد المبدل ولو جسد عيبه فلا
 اذا جسد يده وعن ابن حنيفة رحمه الله وهو قول ابن يوسف رحمه الله انه يرجع لان المبدل
 والمبدل ملكه فصار كالاقتناء بالمال ولان الاعتاق مني للملك سواء كان بعوض او لا بعوض
 حتى يثبت الولد في الموصفين وان ابق ثم علم بيبس لم يرجع بنقصانه مادام جيا عندك حينئذ
 وعن ابن يوسف رحمه الله انه يرجع لان الجوز في الحال يتحقق العود فهو موهوم وله ان الرجوع بنقصان
 العيب خلف عن الرد بالعيب لما يصار الى الخلف عند وقوع التباس عن الاصل ودام جيا
 فالعود ممكن فكان الرد موهوما فيمنع الرجوع بالنقصان وان قلته او باعته او اكله بان كان
 طعاما او باع بفضه او اكل بفضه او لبس فخر لا يرجع بشئ ولا اصل ان امتناع الرد اذا
 كان بفعل مضمون من المشتري لا يرجع بشئ لانه متى كان مضمونا كان ممسكا بالبيع معنى وقطر
 الرجوع بالنقصان لان يكون ممسكا اياه واذا امتنع الرد لا بفعله منه بان هذا لا بفعل غير
 مضمون منه يرجع لان لا يتصور ان يكون ممسكا ثم القتل فقل مضمون اذ لو باع في ملك الغير
 يضرر فاما استيفاء البراءة عن الضمان هنا بملكه فيه فيجعل سقوط الضمان عنه بسبب الملك وقد
 زال عنه الملك بالقتل اعياضا عن الملك لمقتضاها ثم وجب عليه الكفارة ان كان خطا وبغير ان كان
 مديونا وانما لم يضر اذ لم يكن مديونا لعدم القايمة لا استحالة الوجوب له عليه فصار الضمان
 كالتسام له مخفى لهذا الاعتبار بخلاف الاعتاق لانه لا يوجب الضمان عليه مطلقا او بفعله في ملك
 غيره لعدم القايمة ومن جحد الشريك وان فقد فلا يتعلق به الضمان مطلقا لانه اذا كان مضمرا
 وهذا لان الاعتاق تصرف شرعي واعتبار بشرطه وهو الملك بخلاف القتل فانه حتى يتصور
 في الملك وفي غيره فهو يستند بالاعتاق عوضا حقيقة وهكذا فلا يكون حاسبا المبيع فيرجع
 وعن ابن يوسف رحمه الله انه يرجع لان المقتول ميت باجله فكانه قات حيا فله واما البيع فلما مر
 واما الاكل واللبس فله خلاف عند ابن حنيفة رحمه الله لا يرجع وعند ما يرجع لانه في البيع
 ما يعتاد فعله فيه ويشترى لاجله فلا يمنع من الرجوع بنقصان العيب لاعتاق وله انه تعذر

لا يرجع

منه

الرد

وإذا على الموكل حتى لا يحتاج إلى حضوره الموكل لا يحاد العقد ثم يردده هنا وان رده
برضا المشتري الاول لا يردده على بايعة لأن الرد بالغيث بعد القبض بالراضى مع جديد
في حق الثالث من حق المتعاقدين ولهذا تجد للشئ حق الشفعة لأنه ثالثها والبايع
الاول ثالثها فصار في حقه كان المشتري الاول شريك ما باع ثانيا فلا يكون له حق الحضور
مع بايعة لأية الرد ولا في الرجوع بالنقصان والواجب فيما حدث مثله كذا في رد الاخذ
كالبيع التاليف سواء في العجيج وفي بعض روايات البيوع ان فيما لا يحد مثله يرد
على بايعة سواء كان الرد بقضاء او بغيره ليعتد بوجود الغيب عند البايع الاول قد فلا يرد
القاضي عين ما يبعده القاضي لورفع الامر اليه لان الرد متغير في هذا فيجعل فعلها كقول القائل
وان قبض المشتري المبيع وادعى غيبا لم يجز المشتري ولكن يقيم المشتري البيعة على ما ادعى
او يحلف بايعة لان المشتري انكر وجوب دفع الثمن لما انكر دفع حقه بدعوى الغيب وانما يرد
المشتري بدفع الثمن او لا يستحق حقه كما يقبض المبيع ولان القاضي لا يستدل بما لا يفيد ولا يقدر
بشيء يحتاج إلى بینه بعد ذلك ولو اجر القاضي المشتري على اداء الثمن زعم ان الغيب
فينقض القضاء او يلزمه رد الثمن المبسوط فلا يقضي به صيانة لقضائه وذكر في المودانية
لم يجز على دفع الثمن حتى تحلف البايع او يقيم المشتري بینه وهذا التركيب مشكك لانه جعل احدا
غاية لنفي الاجبار على الدفع ونفي الاجبار على الدفع لا ينفى باقامة البيعة بل يثبتها وانما يقع
باضمار شئ بان يقال او يقيم المشتري بینه فيستمر عدم الاجبار وهذا اذا كان شهودا للمشتري
على الغيب حضورا فان كان شهودا غيبا فقال المشتري انه حلف حتى حضر شهودى لم يلتزم
القاضي اليه ولكن تحلف البايع ويا امره بقول الثمن ان حلف بايعة لانه لا انتظار ضرر بالبايع
لان الناحية لا في غاية معلومة مجرى مجرى الابطال وليس في الدفع زيادة ضرر بالمشتري
فانه يبنى على جهة اذا حضر شهودا اما اذا انكلم الزم الغيب لانه جهة فيه ومتى اشترى
عبدا فادعى ابا قاتل جاء المشتري بالعبد الى البايع وقال يبنى انكلم يحلف بايعة انه لم يأت
عنده حتى يقيم المشتري بینه انه ابق عنده لان شرط سماع الخصومة في الغيب قيام الغيب
وقت الحضور فلا يقدر انكار البايع الا باق فانه يثبت الا باق عند المشتري فبما القائل
البايع انه هذا الغيب لم لا فان اقر بینه الغيب في حق سماع الدعوى فبعد ان انكر البايع قيام
الغيب يرد حلف على البينات وان انكر قيام هذا الغيب للحال يوم المشتري باقامة البيعة على انكر

فانكر
فانكر
فانكر
فانكر
فانكر

المشتري البيعة على انه ابق عنده ثبت الغيب للحال ثم يحلف البايع يانه قد باعه وسلمه
اليه وما ابق قط ويحلف بالله ما ابق عندك قط ويحلف بالله ماله حق الرد عليك من
الوجه الذي يدعى ولا يلحقه بالله لو باعه وما به هذا الغيب فيه ترك النظر للمشتري
لجواز انه ابق بعد البيع قبل التسليم وذا يطلع الرد للمشتري ويكون بين البايع صادقة
دافعة للرد عنه فيقتضيه المشتري وكذا لا يلحق بالله لو باعه وسلمه وما به هذا
الغيب لان فيه ترك النظر للمشتري ايضا لانه ابق بعد البيع قبل التسليم لا يثبت لانه حينئذ
يتعلق الحلف بتمام الغيب في الحال والمعلوك بالشئ لا يثبت الا عند وجوده وانما يلحق على
البينات لانه يحلف على قول نفسه وهو التسليم كما التزمه بالعقد وان لم يكن للمشتري بینه
واراد حلف البايع ما يعلم انه ابق عند المشتري يحلف عند ما واختلف المشايخ رحمهم الله
على قول في حقه رحمه الله فيقول حلف عند ايضا وقيل لا يحلف عنده وهو الاصح لان
التحليف شرع للرفع حضوره متحفة لالاشياء ولو حلف البايع هنا لا يقطع الحضور
بينها بل يثبت بينها حضوره اخرى فانه متى نكل عن البينات تحقق الغيب للحال فمحدث بينها حضوره
اخرى ان هذا الغيب هل كان عند البايع ويحتاج الى استخلاف البايع مرة اخرى ولها انه ادعى
عليه معنى لو اقر به لزمه فاذا انكر يستحلف رجاء النكول كما في سائر الدعوى الا انه يحلف
على العلم لانه يحلف على قول الغير وهو العبد فان حلف لم يثبت ان نكل ثبت تحلف البايع
بعد الرد كما مر واذا كان الدعوى ابا قاتل المبكر يحلف بالله ما ابق مدبغ مبلغ الرجال
لان الا باق في الصف لا يوجب رده بعد البلوغ واذا اراد المشتري الرد بالغيب ولم يدرج
البايع عليه شيئا يسقط حق الرد لم يحلف المشتري عليه لان التحليف شرع لقطع الحضور
وفيه امتناعا وهاهنا عند ابن يوسف رحمه الله يحلف عليه صيانة لقضائه عن المنقض لو ظهر
ذكر في ثافي الحالب والقول في قدر المبسوط للقابض حتى لو اشترى امه وثقافا فوجد بها
غيبا فقال البايع بعتك هذه واخرى معها وقال المشتري بعتني هذه وهذه بالقول للمشتري
لان حاصل اختلافهما وقع في مقدار المبسوط فيكون القول للقابض في مقدار لانه يشترى بغير
الزيادة الا يثبت ان القاضي لو انكر ذلك في المبسوط يكون القول له فيها او في وكذا ان
اتفقا على مقدار المبيع واختلفا في مقدار المبسوط والقول للمشتري ومن اشترى عبدا من
صفقة واحدة وبتعتن عبدا او بالآخر فادعى عن توريق الصفقة قبل التمام لانها تم بقبضها

والشقوق في القبض كالشقوق في العقد لما مر وعنه يوسف رحمه الله انه اذا وجد في المبيع
عيبارد . خاصة لان الصفة تمت في المبيع في الاول هو الصحيح لان تمام الصفة
تعلق بقبض المبيع وهو اسم لكل فانه يثبت لكل لا تتم الصفة الا بتركيب المبيع
لما تعلق بطلانه بقبض المبيع لا يزول الا بقبض كله وبقي بقا الكسرة على ان الصفة ان شأنت
فيما قبض لم يتناه فيما لم يقبض فلا بد من التفرق بين الواز وعذمه فلم تجز بالند ولو قبضنا ثم وجد
بأحد ما عيبارد المبيع فوط وقال في رد حمله رد هالارد أحد ما لان في قبض الصفة
فيستقر بالبائع برده المبيع فوط فصار قبل القبض وجيزا في الردية والشرط ولنا انه قد يتر
الصفة بعد التام لانها تمت بالقبض لان العيب لا يمنع تمام الصفة وعلة الرد العيب اذا
وجد في أحد ما والحكم يثبت بحسب العلة الا يرى انه لو استحق أحد ما بعد قبضها لم يجز
في الآخر لان الاستحقاق لا يمنع تمام الصفة بالقبض فكذا اذا وجد العيب في أحد ما لو استحق
أحد ما قبل القبض له الخيار في الآخر فترق الصفة قبل التام بخلاف خيار الردية والشرط
لان الصفة لا تتم ثم بالقبض لان تمامها يتعلق تمام الرضا ولم يوجد وتقرر بالبائع من
قبل بل ليسه فلا يثبت حق المشتري كذا ذكر في المبسوط وغيره وذكر في المختلف ما خالف
ما خالف هذا فقال اذا اشترى عبد دين وجد بأحد ما عيبارد القبض رد حقه من
الدين عند رد حقه الله كما لو وجد به عيبارد القبض فانه برده خاصة فكذا قبل القبض
هذا اذا كان المبيع مالا يكال ولا يوزن وكان شيئين فان كان المبيع كيليا او وزنا من نوع
واحد وجد بعضه عيبارد كله او أحده وليس له ان يرد المبيع خاصة سواء
كان قبل القبض او بعد اما قبل القبض فظاهر لانه تقرر في الصفة على البائع قبل التام
وكذا بعد القبض بخلاف التوزيع والعبدان والفرق ان المكيل والموزون كشي واحد
وتقديره وان كان شيئا تحتمل لان المالك يتوهم في المكيل والموزون ان كانت باعتبار
الاجتماع فالجهة الواحدة ليست مستوفية حتى لا يصح بيعها واذا كانت المالكية والتقابلية
للمبيع بالاجتماع صار الكل في حق المبيع كشي واحد ولهذا يبيع باسم واحد وهو الكسرة
ونحوه وحل ردية البعض كمدية الكل كما لو كان لواحد لو كان شيئا واحدا حقيقة
ووجد بعضه عيبارد القبض لا يرد المبيع فوط بخلاف العبدان وكذا واحد منها ماله
بصفة الانفراد ولا فرق بينه فاذا كان الكسرة وعاء واحدا وفيه أوعية عند البعض وقيل هذا

اذا كان

اذا كان الكل في وعاء واحدا ما اذا كان في وعائين فهو كعبدان حتى يرد الوعاء المبيع دون
الآخر ولو استحق بعضه فلا خيار له في رد ما بقي لان الشركة في المكيل والموزون لا تعد
عيبارا لان التبعيض لا يضر بها والاستحقاق لا يمنع تمام الصفة لان العقد حق العاقد تمامه
يستدل على تمام الرضا في العاقد لا من مال له وقد وجد فان كان ثوبا فله الخيار لان التبعيض
فيه عيب عرفا وقد كان عند البيع بظهور الاستحقاق اجابة المشتري المبيع وعرضه
على البيع وليس له رد كونه لحاجته وسكناه ومداوانه ومضى منه بالبيع الاصل ان المشتري
اذا تصرف في المبيع بعد ما علم بالعيب تصرف للمالك بطل حقه في الرد لانه دليل الرضا
بالعيب الاستسكان وكذا لا خيار في الرهن والكتابة والاستخدام من ثابته والعرض على
المبيع والقبض في الركوب والسكنى والمداواة بخلاف خيار الشرط فان الركوب والقبض ليس
دليل اختيار المالك ثم لان خيار الشرط شرط للاختيار والركوب والقبض من يحتاج اليه
للاختيار فلو جعل في اختيار المالك بطل فأي خيار الشرط واما خيار العيب فاشترط
للاختيار والمناشئ في الرد فيصير له راسا له عند عجز عن الوصول الى الجزاء والناشئ قد
تصرف تصرفا لا يخل للمالك في رد دليل الرضا والاستسكان ولو رد على البائع او سقيها
او اشترى عليها لا يكون رضا استسكانا لانه يحتاج في رد ما الى سوقها واما لاقتاد
لنه فانه يتركها ولو ان سقيها عليها فالركوب لا يخل لا يكون دليل الرضا منه واما يترك
دليل الرضا ان يتركها في حاجة نفسه وقيل ياد يله اذا لم يملكه الرد والمسو واسترا
العلف الابان كوت بان كانت حموها لا يمكن ضبطها الابان كوت ولمعنا ذكر في السيرة المبينة ان
الجواز للعنف اذا كان واحدا فركب لا يكون رضا لانه لا يملكه حمل الجواز الواحد الابان كوت
حتى لو كان الجواز اثنين فركب يكون رضا وقيل الركوب الرد لا يكون رضا وان قلته الرد
بدون الركوب لانه يعني في الرد ويقرر ولا كذلك الركوب للسقي والعلف ولو قتل المبيع
او قطع بسبب كان عند البائع رد كل الرضا اعلم انه اذا اشترى عبد فوجد مباحا للدم يعود
او رد او قطع طريقه يقتل فقتل عند المشتري يرد على البائع بكل الرضا عندنا حينئذ حمله
وعند ما يتوهم مباح الدم ومقصود الدم فيه بيعه فبطل ما بينها ولو اشترى عبدا من
ولم يعلم به المشتري فقطع في يد المشتري له ان يرد على البائع ويرجع بكل الرضا عندنا وقال
لا يردده ولكن يرجع بصفته فيقوم سادقا وغير سادق فيرجع بفصل ما بينها والحاصل

ان هذا بمنزلة الاستحقاق عندك ونزلة العيب عند ما لها ان تلف وجد في يد المشتري
 فيكون التلف موجودا في ضمانه ضرورة وانما للوجود في يد البائع سبب القتل والتلف وانه
 لا ينافي المالية الا يبرئ ان يبيع مباح الدم صحيح وبالفرض استل في ضمان المشتري حتى لو ما
 تقع في المشتري ولو تصرف فيه المشتري فذلك تصرفه لكنه يوجب ضمانا وعيضا
 في المالية فيرجع بمقتضاه عند رد رده كما لو اشترى حاملا وهو لا يعلم فأت في يده بالولادة
 فانه يرجع بمقتضى ما بين يدها حاملا الى غير حامل من النكاح ولا يرجع بغيره وان كان اصل
 السبب في يد البائع وله ان يبيع استحقاق في المشتري بسبب ضمان البائع فيستحق قبضه
 كما لو استحقه فالك او حلك في يد البائع وهذا لان السبب الموجود عند البائع اوجب استحقاق
 الفعل واستحقاقه اوجب وجوده ووجوده اوجب فوته فصار ذلك مضاعفا اليه فله
 الوسائط كما لو اشترى القرب والدليل على ان نسبة التلف في سبب الاستحقاق واجبت
 وانما الحكم الاستحقاق غير كالتلف انه لو حصل سبب استحقاق التلف في الغنوب فصار
 الغاصب فرده على المالك قتل او قطع بناء على ذلك السبب يرجع المالك بكل القيمة او بنصف القيمة
 على الغاصب ومسئلة للحامل ممنوعة ولين سئل فالسبب الذي كان عند البائع لم يوجب
 انفصال الولد لا موت الام اذ الغالب عند الولادة السلامة ولو صرف عند البائع
 ثم عند المشتري فقطع لها يرجع بالتقصان عند ما كمل بنا وعند رده بلا ضمان البائع
 للسبب الحادث ويرجع النكاح لان البعد من الادب في نفسه وقد ثبتت جنايتين وله في احدهما
 حق الرجوع بنصف النكاح واما الاخر فينصف النكاح وان قبله البائع كذلك يرجع المشتري
 على البائع بثلاثة ارباع النكاح اما بنصف النكاح فلو رده بنصف البعد والنصف الذي فات بالقطع
 اضيف ثلثه الى امر قيتين بدليل بطلان العزمين فانقسم عليه انصاف وفي احدهما الرجوع
 فينصف ولهذا يرجع عليه بثلاثة ارباع النكاح فان تلاوته البيوع والا يردى ثم قطع
 او قتل عند الاخر رجوع الباعة بعضهم على بعض عند كمال الاستحقاق وعند ما هو منزلة العيب
 فيرجع الاخر على بايعة لانه لم يصر حائضا المبيع حيث لم يبعه ولا يرجع بايعة على بايعة
 لانه صار بالمبيع حائضا المبيع وهذا اذا لم يعلم المشتري به فان علم به لم يرجع بشئ عندهما
 لان العلم بالعيب ضمانه وعند يرجع في امر الرأيتين لانه بمنزلة الاستحقاق عندك والعلم
 بالاستحقاق لا يمنع الرجوع واما رواية عنه لا يرجع لان حمل الدم حرج وجهه بالاستحقاق وحرجه

انما يرجع المشتري

انما يرجع المشتري

كالباع لا يمنع صحة البيع فليست به بالاستحقاق عند الحمل به يرجع بكل النكاح والبيع
 لا يرجع عند العلم بشئ عيلاها واذ ابرئ البائع من كل عيب عند البيع صح وان لم يسم العيوب
 وليس له ان يرد به عيب قال الشافعي رحمه الله لا يبيع المرأة من كل عيب ما لم يسم بقوله من
 عيب كذا وكذا وفي جواز البيع لهذا الشرط له قولان عند رده رحمه الله يبيع البيع ويبطل الشرط
 والكلام في صحة شرط المرأة من كل عيب بناء على صحة الابراء عن حقوق المجهولة كالديون
 فعند الشافعي رحمه الله لا يبيع لان الابراء معنى التملك حتى يرد بالرد ولا يبيع تعليقه بالاخطار
 والاستقاطات كالطلاق والعتاق صح تعليقها بالاخطار ولا يرد بالرد وهذا لو قال ابرأتك
 عن العيب لا عن الدين او فعلت كذا لا يبيع وتلك المجهول لا يبيع ببيع شاة من الطير وعندنا
 يبيع لان الابراء استقاط حتى يتم بلا قبول كالطلاق والعتاق ويصح بقوله استقطعت عند
 ديون والجمالة في الاستقاط لا ينفي في النزاع وان كان في ضمنه التملك باعتبار رانه
 يرد بالرد لانه لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم والجمالة بنفسها لا يبطل التملك
 بل لنواب التسليم الواجب بالعدالة عند ذلك تحقق النزاع والمسقط مثلا لا يحتاج
 فيه الى التسليم فجماله فيه لا ينفي له النزاع فلا يكون مسددا وقد اجعت الصحابة رضي الله عنهم
 على جواز البيع لهذا الشرط ويدخل في هذه البراءة العيب الموجود عند العقد والعيب الحادث
 بعد العقد قبل القبض عند اية حينه واني يوسف رحمه الله وعند محمد ورفي رحمه الله
 لا يدخل الحادث لان البراءة يتناول البات فتصرف في الموجود عندك دون الحادث
 ولما ان الفرض من هذا الشرط ان يبرأ العقد ورضاه على وجه لا يرد عليه المنفق باستقاط
 حقه عن صفة السلامة وذا الاخذ لا اذا دخل الموجود عند العقد والحادث قبل القبض
 في البراءة فعلى قول محمد اذا طعن بيب وقال انه حادث قال البائع بل كان موجودا وقت البيع
 ووقعت البراءة عنه فالقول للبائع لانه ينكر حق الرد عليه كما لو ابرأه عن كل دين ثم ادعى دينه
 حادثا يكون القول للمدعي عليه لان رقب الدين يدعي الوجوب بعد البراءة والمطلوب ينكره
فصل في مستدري العبد من ساومه اشتره فلا عيب به ولم يبع فوجده حيث
 رده على بايعة ولا يبطله الا قبل السابق لانه محار عن الزوج لعلمنا بانه لا يخلو عن عيب
 فيقتن الغاصب كذبه ولو عتق بان قال لا غور به او لا شاك به لا يرد لحاطة العلم به الا ان
 لا يحدث مثله بان قال ليس به اصبح زائلا ثم وجده اصبح زائلا لانه ان يرد يستثنى بذلك



في الاقرار كقولهم لغيره فقلت ذلك ويدل على صحة ذلك قال لا في غيري هذا الحق فاستمر من
فاستمره وباع من آخر فوجد المشتري الثاني ابقا لا يرد مما سبق من قول البائع الاول
فالم يبرهن انه ابق عند لان الموجود منه السكوت عند اقرار البائع الاول وهو الذي
اقر به واقبله ليس بحجة على المشتري الاول ولو قال الاول بعقل على انه ابق رد الثاني
على المشتري الاول فثبت قول الاول لان كلام البائع كان على وجه الشرط فيكون القبول
بذلك الشرط ايضا لانه جوابه فيكون الاول حاد افيه وكانه قال اشترى على انه ابق ولو خرج به
كان من المشتري الاول قولا بوجود الغيب كذا هنا وكذا لو قال على اني برى في امانه لانه ايضا
الاباق اليه فيكون قولا بوجوده فيه فاذا اثبت المشتري الآخر بيمينه رده عليه ولو قال
بعنه على انه برى من الاباق لا يرد المشتري الآخر عليه حتى يقيم البيينة انه باعه وهو
اقر لانه لم يصف الاباق اليه القيد فلم يكن اعترافا بوجوده فيه بل كان ذلك محتملا فلا يبرهن
حق الرد باحتمال الخصومة في الرد انما تقع بظهور والظهور قد يكون عيانا كصدع
الجدار والاصح او السن الزايدة قد يكون بقول طبيب عدل كمرض باطن ولا يشترط العداد
ولفظ الشهادة ولا بد من العدالة وقد يكون بقول حرة عدلة كالحمل وعيوب الفرج
وقد يكون بقائمة الشهود كالسرقة والاباق والبول في الفراش والجنون فان ثبت كونه في الحال
رد ان لم يحدث مثله وكذا فيما جاز ان اقر البائع بكونه عنده وان اكر حلف في الجنون
انه ما جاز قط وفي غيره ماسرقة وما بال في الفراش مذبل لان الجنون لا يخلط وغير
تختلف في الصور الكبر لمائة ولم يخلط البائع على وجود الغيب عند المشتري ان اكر وجود
الغيب يده عند اقر حفيضة رحمة الله وعند ما حلف وقد مر والقول للبائع ان اكر حرة الرد
وان اقر به وادعى انه لا حية لو ادعى المشتري روجا للمشترى وقال البائع كان لغاروج
فثبت منه قبل البيع وانكر المشتري بالقول للبائع لانكار الموجب للرد لانه لم يثبت الغيب
ولو قال يانته بعد البيع بالقول للمشتري لانه اقر بالموجب ثم ادعى الزوال والموت كالأبنة
ولو اشترى امة وادعى ان لغاروجا عيانا مورا فادعى محولا واقام البيينة لا قبل لان
الغيب لا يثبت الا بعد ثبوت النكاح ومتى اثبتنا قضينا على الغائب ولو شهد اقر البائع
تقبل على حرة الرد لا على النكاح لان الاقرار لا يبرهن في غيره الا يبرهن انه اذا ادعى المشتري
بماضا بغير القيد بدموته وقال البائع ذهب قبل الموت عندك فاقول للمشتري لانه اقر

بالموجب وادعى الزوال ولو قال كانت يمانية فذهب وابيضت اليسرى عندك وقال
المشتري يسره كانت يمانية فالتول للبائع لانه لم يقر بالغيب الذي ادعى ولو ادعى بياض
عينيه فقال البائع كانت اليمنى يمانية فزال هذا اليسرى لم يصدق في الزوال ومصدق
في انه لم يكن باليسرى عند لانه في احدهما منكروا في الآخر مدعى ولو ابتاع عبدا في صفقتين
بان اشترى بصفة محسنة دينار ثم اشترى منه المصفى الآخر بمائة دينار وعلم بغير
فيه وقال كان قبل البيعتين وقال البائع هذا عندك بعد ما فالتول للبائع لانه يكره
الفسخ وله ان يخاضع في احدهما اي لو قال المشتري احلته في المصفى الثاني والوقف في المصفى
الاول لا في البيعتين بالغيب عند البيع الثاني واسكنه عند البيع الاول له ذلك لانه حقه وكل
نصف موقوف عليه على حدة ولهذا ينفذ خيار الشرط والردية والقبول فان خلف لم يرد
وله ان يستخلفه بعد مية المصفى الاول ولو خاصمه في المصفين له ذلك واقبله بالغيب في المصف
الاول اقر به في الثاني لان الاقرار حجة مطلقة في حق المقر والغيب عند الاول يدل على وجوده
عند الثاني بخلاف العكس لما اقر به في الثاني لا يكون اقرارا به في الاول لانه ليس حرة
وجود الغيب عند الثاني وجوده عند البيع الاول لموار للعدول بينهما ونكوله في احدهما
ليس بنكول في الآخر لانه اقرار ضروري فلا يتعدى عن موضع الضرورة ولو خاصمه فيها حلفه
مرة واحدة وكذا في كل موضع يجمع الدعوى على واحد رجلان باع عبدا صنفته او صفنته
فما اكرهما وورثه صاحبه ووجد المشتري به عينا خاصمه في احد المصفين ان شاء او
في المصفين لكن حلف في بيمينته بالمت وفي نصيب مورثه بالعلم لانه تخلف على فضل الغير وقال
ابو يوسف رحمه الله اذا كان البيع صنفته واحدة واراد كله وحلته فيما باع على البتة
لا يخلط فيما باع مورثه لان الخصم واحد والصنفته متحد والدعوى واحدة واليمين على البتة
اقوى فتشوب عن الاخرى بخلاف ما لو كانا صنفتين لمصنوعا لعدول بينهما وبخلاف ما لو كان
حيثا متفاوتا في المبادى عن اليمين والمناو حسان اذا باعوا عابا لعدولهما فهو كالميتا
في العادى على الاختلاف باع الامام او امينة غنمة محرة ووجد المشتري عبدا لا يرد
عليها لان الامير لا ينصب خصما ولكن الامام ينصب له خصما ولا يخلطه لان فائدة الحلف
المكول ولا يصح تكوله واقبله فان برهن على الغيب وادعى باع ويدفع الثمن اليه والنقص
او الفضل في محله ان انقص الثمن الاخر عن الثمن الاول ان كان المبيع من اربعة للاهاتر

بالموجب

يعطى منها وكذا من الخمر يعطى منه وكذا الزيادة يوضع فيما كان المبيع منه لان الغرم
بالعلم كالموعد المبيع حراً او اسحق فانه كان من اربعة الاخماس يعطى العوض منها وان
كان من الخمر يعطى منه ويبيح المال اربعة احدى النكوة والعشر والخمس وهو الفقير
والمساكين وانباء السبيل وانباء الخراج والجزية وما يؤخذ من خراج الكوار والمستأمنين
وهو للفرقة والقضاة والمفتين والمحتسبة والمؤذنين وسد الثغور ونباء الحصون المستأمنين
وكبرى الامصار العظام وقافية صلاح دار الاسلام والمسلمين وبالثبات التي لا يمتنع
لها وهو لواء المسلمين ونفقة المرضى واللعيت وعقل جنائته وكفن الموتى وما يرى الايام
من المصالح وانباء للطرقات فيصدق لها شرط الضمان وما يرى من المصالح وانما وجه
ان يكون اربعة لان لكل مال منها حكم يخص به لا يشتركه فالأخر فيه فان خلطة غيره
لا يمكنه صرفه الى مصرفه مشترك قال اعنى البايغ او ذبرا او ولدا وهو حر الاصل
وانكر البايغ وحلف قضى بالعق والديور والاستيلاد ورجع بالبيع ان علم به لان
المطل عن الرجوع ازالته عن ملكه الى غيره بانشائه او اقر له ولم يوجد ولو قال
باعه وهو ملك فلان وصدة فلان واخذ لا يرجع بالنقصان لانه اخرجه عن ملكه
في الظاهر باقر له كانه وجهه ولاغنى به انه تملك لكن التملك ينبت بمقتضى الاقر له ضرورة
فجعل كانه ملكه بعد الشراء ثم اقر به فلان وكذا ردة بالبيع لمطلان اقر له بتكريم
وكذا لو علم بالبيع ثم اقر به فلان وكذا ردة به لان الاقر له لا يدرى على استيفاء الملك
ولو قال كان فلان اعنته قبل شراي من البايغ وكذا فيها الى الملك والاعناق رجوع لانه
يعتق على المشتري باقر له نصا وكان شرا العقب منه ولو صدق فيها اقر له الملك لا يرجع بالنقصان
لانه ناقض حقه ولو قال كان فلان اعنته بعد شراي وصدة او كونه او ذبرا او ولدا قبل
الشرا او بعد وصدة او كونه لا يرجع لانه اقر بعد فقد وكان ناقضا في حقه مصر على ان
ودواخه وخوها شيان حقيقته وشي واحد هكذا لان المنفعة المطلوبة لا يحصل الا بها
ولا يمكن اعتبارهما في تصرف واحد فلا يميز في تصرف حل باحدهما ولم يؤثر عيبه في الآخر
كالقبض حتى حتى اذا قبض المشتري احدهما بغير ان البايغ وهكذا الاخر عند البايغ بغير المشتري
ان شاء امسك الاخر محضه من الثمن وان شاء ردة وما هلك هلك على مال البايغ لان المشتري
بقبض احدهما لم يبرق قابضا للاخر لان قبض احدهما لا يؤثر عيبه في الآخر بخلاف ما اذا قبض

احدهما باذن البايغ وهكذا الاخر فانه لا يميز لان الاذن اوجب استحقاق القبض له وحق القبض
في احدهما ما وجب لغيره بل لا يحتاج وهو يقوم بها فصار قبضها مستحقا له فحل قبض
احدهما لقبضها وهما ما صار مستحقا له فحل قبضه لعدم الاذن وفقد الثمن فلا يجوز
تحقيق الحكم له فيعتبر الحقيقة والريبة حتى اذا راى المشتري احدهما ورضيه ثم راى
الاخر فلم يرضه فله الخيار لان روية احدهما لا تؤثر في الاخر لانها لا تعرف له حال
الاخر فقد يكون احدهما خيرا جودا دينا واحسن صنعة لانه اذا اراد الرد فاما ان يرد
او يسلكه وليس له ان يرد الذي لم يرضه وحل رد الباقي لان لا يبيح منقبضه
على الوجه الذي يكون مستغنيا عن الآخر وشي واحد في تصرف حل باحدهما والثري الاخر
عيا كالاهلاك القريب فان المشتري لو استهلك القبض وعقبه ولم يقبض الاخر حتى
هلك في يد البايغ هلك من مال المشتري لان القبيح في احدهما يؤثر في الآخر فصار كل واحد قطع
يد البايغ قبل القبض فانه يصير به قابضا لكل واحدنا ولو عيبها البايغ او احدهما بامر صار
قابضا لهما لا شقال فعلم اليه ولو اتلف رجل احدهما فلصاحبه ان يسلم الاخر اليه ويضمن
قيمتها لانهما كشي واحد في حق الاستماع فكان كاستهلاكهما معي في لو خرق ثوبا خرقا واحدا
ولو قبضها المشتري ثم وجد باحدهما عيبا لم يرد ان يرد المبيع خاصة لما مر رجلاه
طيلسان وقبض الاخر خزان وقلنسوة فابنت بالبيتة صاحب الغنم طيلسان
ونقصه خفيه والاخر شري خفيه وقلنسوته فيقصه فنصف الخنزير بالطيلسان
ونصف القيص بالقلنسوة ونصف خفيه بنصف القيص لانهما اتفقا على القيص والقيص واما
اختلاف بيع الطيلسان والقلنسوة فصاحب الخنزير يدعي شري الطيلسان بنصف
الخنزير والبنته فيقصي به وصاحب القيص يدعي شري القيلنسوة بنصف القيص والبنته
بالبنته فيقصي به فلذا صار كل الطيلسان بنصف الخنزير وكل القيلنسوة بنصف القيص
فتبي نصف الخنزير بنصف القيص بتصادقهما والمراد في القيص ان وجد باحدهما عيب
ردة بما يقابل حتى اذا اتا بضام وجد بالقلنسوة عيب ردها بنصف القيص وان وجد
بالطيلسان رده بنصف الخنزير وان وجد بالخنزير ردها بالطيلسان بنصف القيص وان
وجد بالقيص ردة بالقلنسوة ونصف الخنزير وهذا اذا كانت قيمة الكل سواء حتى تقسم
بالسوية باعه عبدا وعبدا اخر وقبضها وفات احدهما واراد رد الباقي

وقال المبيع هذا وقال البائع هو موهوب فالفقير للبائع انه موهوب لان القول للملك
في بيان جهة التملك ورجح فيه ورد منه ورجح بتمية الميت للبائع ان يرجع
في الحق وان ادعى المشتري ان الموهوب ميت لان التملك صدق من البائع ويوجب المشتري
عليه بالنسبة لانا جعلنا القول للبائع لان تملك العبد استيفاء منه وكان تملك العبد
من البائع فتملك الميت من المشتري فيقبل قول المشتري في كيفية تملك الميت والمشتري
يرغم انه ملك الميت بازاء الحق والحق لم يسلم للمشتري فلا يسلم للبائع منه ولكن انما
يرجع البائع في الحق بعد ان خلفه ما ماعه الحق وكذا المشتري انما يرجع بالميت على البائع
بعد ان خلفه ما اشتري الميت ورجح البائع على المشتري بتمية الميت لان البائع
اقران الميت مبيع والميت بازيه فاذا خلف المشتري لم يسلم له الميت فترجع بالمبيع وقد
عجز عن رد موهبه فبذلك منه القيمة ولو اشتري عتيد وفات اخذ ما وازاد رد الحق
بالعيب وقال منه ذاهم وقال البائع دنايز فالفقير للمشتري لانه المملك للميت ولو كان
العبد لا هذا وازاد رد بالعيب قال البائع المبيع غيره فالفقير له لانه المملك للمشتري
اذا باع ما اشتري فخذ المبيع المشتري الثاني وخلف على ذلك وعجز المشتري الاول
على ترك المضمومة ثم وجد الاول به عيبا رده على بايعه لا فسخ العقد بدون ضمانه
فقال اليه قد تم ملكه وكذا لو تصادقا ان البائع فاسد وسمعة او خيار روية او شرط
له ان يرد على بايعه لانه ينكر ازالة الملك في السمعة اذ بيع العبيدة لا يزيل المبيع عن
ملك البائع وكذا البائع الفاسد قبل القبض كذا البائع بخيار المشرط وفي البيع بخيار الردية
يقود اليه فكن ملكه لكون الرد فسخا من كل وجه حتى ينقضي به المشتري بلا ضمان
البائع ولو رد عليه بما اخذ بعد ما اقر بالبائع لا يرد لانه رجوع عن البيع وهو اقالة
وهي مع جديدة في حق البائع الاول وكذا لو جرت المشتري الثاني بعد اى تصادقا
بان البائع صحيح بات ثم جعل اخذ ما جبه خيار الفسخ صح فلو وجده عيبا لا يرد
لان حق الفسخ ثبت بترتيبها بعد ان تمام العقد فكان كالفسخ بالاقالة وكذا لو اراد
الرد فثبت البائع بالبيعة ببيعة من فلان واقر به ببيعة من فلان وهو غايب لا يرد
لانه خصم في ابائه لما تعلق من بطلان حق الرد اشتري عتدا وامة بامة دينار
وقضها ولم ينفذ الميت فقال اشترى بتمامه صفقة وقيمة العبد الف وقيمة الامة خمسة

وانشتم الميت عليها اثلاثا وحققتا لهما وحقته لثاها وقال البائع سمى كل خمسون
لا يسع القاضي حضورهما في الحال لانه لا يقبل دليل من المشتري بامة دينار كيف كان
فان علم ببيع العبد ردة فحسب لثاها على ان الخمسين مقابل به وتحالف الامة وتراذ
لان البائع يدعى ان الخمسين مقابل بها والمشتري يدعى ان تلك المائة مقابل بها فقد احتلنا في
ثماها وهي قايمة فحق الفاقض من المشتري المبيعة بلا اذن البائع ونقد الميت فولدت في يد المشتري
استرد لها البائع اما استرد الامة فلان للبائع حق حبس المبيع لاستيفاء الميت واما استرد
الولد فلان حق الحبس يثبت في الام موكداً لمشتري اني الولد كما ان فلان فقد المشتري الميت قبل
الاسترداد فحق رقبته لحصول المقصود ولا يفسد له من الميت لانه طهر ان الولد خذت
بعد القبض المعبر ولا يرد لها بيت اما الولد فلانه لم يرد عليه العتد والقبض لا يرجع بالنسبة
ايضالا لانه لا حصة له من الميت فاما الام فلان زيادة المنفعة المتولدة من المبيع هذا لانه لا يرد
على ردة هاج الولد لان العتد لم يرد عليه فلا يرد عليه الفسخ لان الاصل انما هو ردها
ولا يقدر على ردة هاج لا ولد لانه لو ردها لم يرد على الميت لان الولد الحادث بعد القبض
لا يقابله شيء من الميت لانه لم يرد عليه العتد ولا القبض لذلك له شبهة به فبقى الولد في يد المشتري
مبيعا بلا ميت وهو روي ان استرد لها البائع قبل نقد الميت اخذ مسطوح الميت لا فسخ بقبضه
من الاصل وصار كانه خذت في يد البائع فلو كانت قيمة كل واحد منهما النابووم استرد هاج فبلغت
قيمة الميت فنقل قبضها فعلم ببيع الام ردها بالعيب فثبت للميت ان قيمة الام بغير يوم العتد
وقيمة الولد يوم القبض لدخوله في ضمانه بالقبض ولو وجده عيبا رده على الميت
ولو وجدها عيبا ردها بلكل الميت ولو فانت الام اخذ المشتري الولد بلكل الميت ان شاء
ولو فانت الولد اخذها بلكل الميت ان شاء لانه صار كان لم يكن ففوات القبض فبقى كل الميت متابلا
بالام وخير للمقتضيان ولو نقصت بالولادة بامة وقيمة خمسون فاسترد هاج البائع من
المشتري وفات الولد في يد البائع فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الام بلكل الميت لانه لما مات
الولد قبل القبض فبقى كل الميت متابلا لامة وان شاء ترك وضر نصف عشر الميت لانه احتسب
عند المشتري من الامة بقدر خمسين لان المقتضيان بقدر المائة الا ان بقدر الخمسين له حابر
وهو الولد وقد وصل الولد في يد البائع فبقى المشتري عند المشتري خمسون وذا قضت الامة
فتقرر عليه نصف عشر الميت ولو فانت الام فان شاء اخذ الولد بخيرين من احد عشر

من التمس له ما بقي الولد في وقت القبض انقسم الثمن عليه وعلى الام وقيمة يوم القبض
خمسون وقيمة الف يوم العقد فكل خمسين سها وكانت الحصة احدى وعشرين سها عشرين
منها حصصة الام وجزء حصصة الولد سقطت لوقت الام تسعة عشر لئلا يسهم على المشتري
وهو قد نقصان الولادة وسهم واحد باراء الولد فيما خذ الولد ويودي سهمين واحد
وعشرين من الثمن سها باراء الولد وسهم اباراء النقصان وان شاء ترك وادى جزوا
من احدى وعشرين جزا من الثمن وهو حصصة ما احتسب عند المشتري بنقصان الولادة
وان طارأ له نصف عشر الثمن لانه لما مات الولد قبل القبض ظهر انه لم يكن بماله شيء
من الثمن وان كل الثمن بماله الام فاذا ماتت سقط كل الثمن الا قدر ما احتسب عند المشتري
بسبب الولادة ما لم يكن الولد جابرا له وهو نصف عشر الثمن ولو لم يمت احد ما وند
التمس قبضها فان علم بقبض الولد ردة من احدى وعشرين وان علم بقبض الام ردة
بتسعة عشر من احدى وعشرين من الثمن لو استردتها البائع من المشتري وقيمة الولد
خمسون ونقصان الولادة مائة نصارت قيمته خمسمائة في يد البائع فقد المشتري الثمن
وقبضها وعلم بقبضها ردة تسعة عشر جزا من الثمن لانه لما بلغت قيمته
قبل القبض خمسمائة انقسم الثمن عليها والمعتبر في الانقسام قيمة الولد يوم القبض وهو
خمسمائة وقيمة الام يوم العقد وهو الف نقصان الولادة خمسون لا يجبر نصف النقصان
بالولد فجعلنا كل خمسين سها نصار الولد عشرون والام عشرون وبذلك على المشتري خمسون
بسبب الولادة ولو ردها بالبائع رجع بتسعة وعشرين من الاثنين جزوا لان سها واحدا
وهو قدر خمسين تالذ على المشتري بسبب نقصان الولادة وان كان البائع استردتها
دون الولد فقيمة الولد يعتبر يوم اخذها وانما يعتبر الولد في الانقسام مع انه لم يقبضه
لان البائع كان يسيل من اخذها فلما اخذها وتركه جازا لانه قبضه لانه بالترك الذي
على الولد وللناكيد حكم الابنات ولا يرد الولد ببطلان الردة بالبائع لرفع الغرر واد البائع
بالبيع التزم تسليم البائع سليما لا نقضا مطلق العقد السلامة فاذا سلم ميبعا فقد صار
المشتري مخررا ولا غرر فيما لم ياخذ البائع الولد من المشتري لان البائع ضاها التزم تسليم الولد
لا سليما ولا غير سليم لانه قد حدثت كان في يد المشتري في وقت وجود العين خلاف ما اذا اخذها
البائع لانه التزم تسليمه بحكم العقد والعقد يقتضي التسليم سليما فاذا سلمه ميبعا فقد خسر

فان قوم على ذلك ووجد بالام عينا وردها على ذلك ثم علم بالولد عينا قبل القبض فخمسمائة
فقطت الخمسمائة لبقين الغلط في الانقسام وان استردتها البائع ثم قبضها المشتري بعد نكاح
التمس ردة الام بيب وقيم الثمن عليها وعلى قيمته يوم قبضه المشتري اخذ ثم علم بقبض
ثم يقبض تلك الخمسمائة والفرق في الولد صار مقصودا بالقبض فاستحق السلامة كان العقد
وقع عليه والمعتبر في تقويم المستحق العقد الظاهر لا القيمة بخلاف استرداد الام وحدها
لان القبض لم يوجد في الولد فلم يصح حصة السلامة مستحقة وانما ثبت له حصة ضرورية
حصة الاسترداد فان استرد البائع الولد دون الام فقد المشتري الثمن واخذ الولد له اربعة
الولد بيبه وليس له ان يرد الام بيبها لان نقصان الولادة عيب حادث في يد المشتري ولكن
يرجع بنقصان العيب ولو لم تلد عند المشتري واعوزت فاستردتها فقد واخذها
وعلم بيب قد تم ردها بنصف الثمن لانه صار مستويا بقبضها اذ الغير من الادى قبضه
وقد قبضها بالقبض بغير حق ولو قبض المشتري المبيعة بغير اذن البائع قبل نكاح المشتري رباح
من آخر وسلم وغاب المشتري الاول فاراد البائع الاول الاسترداد منه فلا حضوره بغير البائع الاول
وبغير المشتري الثاني اذ الدية لانه لا يدعى جازا لانه ان يصدقه لانه اقر بشرف حق
الاسترداد للبائع فيوجد باقر في نفسه ان كانت قائمة او ضمن ان كانت حالكة لانه كعاصب
العاصب قد عجز عن ردة العين فبطلت قيمتها وانفسح البيع الثاني لان قبضه كان موقوفا
فترة الاصل او لعل بطل من الاصل فصار بيع المبيع قبل القبض فان حضر المشتري الاول
ونقد الثمن اخذ كل القيمة وسلمت له كالأخذ الامنة لا تحتاج البيع الثاني وان عكست
القيمة عند البائع الاول انفسح البيعان كالأسترداد الغير فملك لا تحتاج القبض بالاسترداد
والمشتري بالتسليم بيب قابضا دفعا للصرح عن البائع وطحا لوفعه في ملك الغير بيب
فان ملك قبل ان يمنع البائع ملك على المشتري لانه ملك بعد قبضه ولم يوجد من البائع ما وجب
نقص قبضه وان ملك بعد قبضه ملك على البائع لانه صار مستردا لهذا العقد فانه يصح
عاصبا كما لو منع ولد المصنوع او منع الوديعة عند طلب المودع فله منه حصة نقصان
العيب لان البائع لم يسترد ذلك العذر لكونه حالكا فحق محبوسا عند المشتري فقد ر عليه
حقيقته وركوبه استرداد لان الاجنبي به يبيع عاصبا كالأودام على الركوب
والشرك بعد مضي مدة الاعان لا يحفظ الحمام والسكنى لان الاجنبي لا يصير عاصبا بها وعند محمد

رحمة الله

يُصَيِّرُهُ ابْنُ السَّيْكِ لَا لِأَجْنَبِيٍّ يُصَيِّرُهُ غَائِبًا عَنْكَ أَسْتَرَكْتُ عَبْدًا بِالْفَرْقِضَةِ
وَلَمْ يَتَّخِذْ النِّسْبَةَ عَلَيْهِ النَّحْوِيْنَ قَاتَتْ وَلَمْ يَتَّخِذْ مَا لَاحِظُهُ فَرَدَهُ وَجِئْتُهُ بِبَيْتٍ لَا يَنْقُضُهُ
عَرَفَهُ لَوْلَا لَرَدُّ بِالْعَبْدِ بِغَيْرِ قَضَاءٍ بَيْعٌ وَالْوَصِيُّ يَمْلِكُهُ وَلَكِنْ يَأْخُذُ الْوَصِيُّ مِنَ الْبَايَعِ نَفْسَهُ
وَيُدْفَعُهُ إِلَى الْغَرَمِ لِأَنَّهُ كَالْبَيْعِ الْجَدِيدِ وَلَوْ بَاعَ هَذَا الْعَبْدُ ابْنَهُ مِنَ الْبَايَعِ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ
بِنَفْسِ الْمُسْتَرَى مِنْهُ فَيُدْفَعُهُ إِلَى الْغَرَمِ لِأَنَّهُ كَالْبَيْعِ الْجَدِيدِ وَلَوْ بَاعَ هَذَا الْعَبْدُ ابْنَهُ مِنَ الْبَايَعِ
الْبَايَعُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِنَفْسِ الْمُسْتَرَى مِنْهُ فَيُدْفَعُهُ إِلَى الْغَرَمِ كَذَا هُنَا وَلَوْ دَفَعَهُ الْوَصِيُّ إِلَى الْقَاتِكِ
أَنْ يَلْعَنَ بِالْدِينِ لَرَدَّهُ لِأَنَّهُ فَسَخٌ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ فَلَمْ يَمْلِكْهُ فَصَادَ كَأَنَّهُ لَمْ يَبْعَ فَيُطْلَبُ بِهِ
حَقُّ الْغَرَمِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ رَدُّهُ لِأَنَّهُ لِلْمُوجِبِ لِلرَّدِّ قَائِمٌ وَقِيَامُ دَيْنٍ آخَرٍ مُوْهُومٌ فَلَا يَبْعُ
الرَّدُّ فَاجْزَأَ الْغَرَمُ وَابْتَدَأَ دَيْنُهُ بِالْبَيْتَةِ خِصْمُ الْبَايَعِ يَنْبَغِي أَنْ يَرُدَّ نَفْسَ الْمُسْتَرَى
وَيُغْنِي الْفَسْخُ وَيُبَيِّنُ أَنْ يَفْسخَ الرَّدُّ فَيُشَارِعَ فِي دَيْنِهِ لِأَنَّهُ مَكْرٌ فِي الرَّدِّ يَنْجُو كَالْمَكْرِ
فِي الشَّرِكَةِ لَهُ لِيُنَادِيَ الْعَدْلُ الرِّضَا وَلَوْ هَكَذَا فِي يَدِهِ أَوْ دَيْنٍ أَوْ كَابِتَةٍ أَوْ حَدَثَ بِهِ عَيْبٌ
غَرَمَ الْبَايَعُ نَفْسَ الْمُسْتَرَى لِامْتِنَاعِ الرَّدِّ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَلَكِنَّ الْمُرِيضَ الْآنَ الْفَاضِلُ يَرُدُّ
وَأَنْ يَلْعَنَ بِدِينِهِ وَتَعَيَّنَ رَدُّهُ بِغَيْرِ سَبِيلٍ خِلَافَ الْوَصِيِّ أَيْ لَوْ أَسْتَرَكْتُ صَبِيحَ عَبْدًا بِالْفَرْقِضَةِ
وَقَبَضَهُ وَلَمْ يَتَّخِذْ النِّسْبَةَ ثُمَّ رَدَّهُ فِي حَرْصِهِ بِبَيْتٍ بِغَيْرِ قَضَاءٍ وَمَاتَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَالْجَوَابُ
فِيهِ كَالْجَوَابِ فِي الْوَصِيِّ إِذَا رَدَّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ لِأَنَّ حَقَّ الْآخِرِ تَعَلَّقَ بِأَلِهِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ ابْنًا بِغَيْرِ
الْقَضَاءِ كَالْوَصِيِّ وَلَوْ خَاصَمَهُ إِلَى الْقَاضِي يَقْضَى بِالرَّدِّ عَلَى الْبَايَعِ عِلْمٌ بِدَيْنٍ آخَرَ أَوْ لَا لِأَنَّهُ
حَقُّ الْمُسْتَرَى حَقُّ الْمَالِي الْمَالِي تَعَلَّقَ بِرَأْسِهِ مِنْ حَرْصِ الْمَوْتِ وَهُوَ مُوْهُومٌ خِلَافَ الْوَصِيِّ لِأَنَّهُ
رَدَّ بَعْدَ الْمَوْتِ حَقُّ الْغَرَمِ تَعَلَّقَ بِالْمَيْتَةِ يَتَعَيَّنُ فَلَوْ رَدَّ الْفَاضِلُ عَلَيْهِ ثُمَّ مَاتَ الْمُسْتَرَى
مِنْ حَرْصِهِ فَالْجَوَابُ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِي الْوَصِيِّ إِذَا رَدَّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ وَلَا يَعْلَمُ الْقَاضِي بِدَيْنٍ آخَرَ ظَهَرَ
دَيْنٌ آخَرٌ لِأَنَّهُ لَمَّا مَاتَ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ حَرْصِ الْمَوْتِ وَحَقُّ الْغَرَمِ تَعَلَّقَ بِهِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ
مِنَ الْمُسْتَرَى يَنْقُضُ الْفَسْخُ وَيُبَاعُ الْعَبْدُ وَيُسَمَّى بَيْنَهُمَا وَلَا يَخْتَرُ الْبَايَعُ سِوَاهُ كَأَنَّهُ الْحَيَاةُ كَثِيرَةٌ
أَوْ يَسِيرَةٌ خِلَافَ الْوَصِيِّ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فَلَمْ يَحْجُثْ مِنْهُ لِيَأْنَهُ يَكُونُ عُقُوبًا لَا مَحَابَةً لِلْخَوَلِ
تَحْتَ الْقِيَامِ أَمَّا الْمُرِيضُ فَلَيْسَ بِأَمِينٍ عَلَى الْوَارِثِ وَالْقَرَامِ فَلَا يَحْجُثُ مِنْهُ الْحَيَاةُ وَإِنْ قَلَّتْ
لَا تَلَوْحِيَّةٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُجِبٌ وَيُنْظَرُ الْمُضَارِبُ فَإِنَّهُ يَبْعُهُ كَحَيَاةٍ يَسِيرَةٍ يَفْضَحُ وَرَدَّ الْمَالُ
لَوْ قَلَّ فَكَذَا يَفْضَحُ عَلَى الْمُضَارِبِ عَبْدِي يَدُ رَجُلٍ ادْعَاهُ أَتَانُ كُلَّ أَحَدَانِ لَمْ يَبَاعَ وَرَدَّ إِلَى يَدِهِ

بَكَدَا وَلَمْ يَتَّخِذْ النِّسْبَةَ وَبَرَحْنَا سَلَمَ الْبَيْعِ لِأَنَّ الرَّدَّ بِالْمُسْتَرَى يَقْضِي لَكَ وَاجِبٌ مِنْ ادْعَاءِ
لَا يَجُوزُ أَنْ تَجِبَ لَكَ وَاجِبٌ مِنْهَا مِنْ هَذَا الْعَبْدِ عَلَى الْمُسْتَرَى بِمَا شَرَاهُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَتَّخِذْ
النِّسْبَةَ فَيَقْبُضُهُ وَيُبَاعُهُ مِنَ الْآخِرِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ مِنْهُ ثَانِيًا فَيَجْمَعُ عَلَيْهِ الثَّمَانُ لَهَا وَكَذَا لَوْ ذَكَرَ
نَتَاجَا إِلَى قَالَا أَنَّهُ عَبْدٌ وَلَدَ فِي يَدِهِ وَيُبَاعُهُ مِنْهُ لِأَنَّ الدَّعْوَى فِي الْمُسْتَرَى وَالْكَافَّةِ سَوَاءٌ
فَإِنْ رَجَدَ بِهِ عِيَارُ رَدِّ بِالْبَيْعِ عَلَى أَحَدِهِمَا لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مَقْبُولٌ لَهُ حَقُّ الرَّدِّ عَلَيْهِ
وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِمَا لِأَنَّ حَقَّ الرَّدِّ هُوَ لِلْبَيْعِ وَهُوَ مَحْذُورٌ فَلَا يَمْلِكُ الْقَضَاءُ بِالرَّدِّ عَلَيْهِمَا فَيَجْمَعُ بِالنِّسْبَةِ
عَلَيْهِمَا أَيْ أَنْ يَرْجِعَ بِالنِّسْبَةِ عَلَى أَحَدِهِمَا أَنْ يَرْجِعَ بِالنِّسْبَةِ عَلَى الْآخَرِ لِأَنَّ الْبَايَعَ يَجِبُ
لَا يَزِيغُ عَنْ كِلَا أَحَدَانِ الْمُسْتَرَى حَقُّ الرَّدِّ وَحَقُّ النِّسْبَةِ عَلَى أَحَدِهِمَا وَحَقُّ الْمُسْتَرَى
صَاحِبُهُ فَإِذَا اخْتَارَ مِنْ صَاحِبِي رَدِّ النِّسْبَةِ فَيُدْفَعُ مِنْهُ بَعْضُ حَقِّهِ خِلَافَ الرَّدِّ لِأَنَّ
فِي زَعْمِهِ أَنَّ الرَّدَّ مَسْتَحَقٌّ عَلَى الْأَعْلَى صَاحِبِي فَإِذَا رَدَّ عَلَى صَاحِبِي مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَقُّ الرَّدِّ عَلَيْهِ
فَكَانَ مَلَكُهُ مِنْهُ ابْنَهُ فَيُطْلَقُ حَقُّ الرَّدِّ بِالنِّسْبَةِ كَالْوَرَاثَةِ أَوْ قَطْعَ أَيْ لَوَّمَاتِ الْعَبْدِ
فِي يَدِ الْمُسْتَرَى ثُمَّ عِلْمٌ بِبَيْتٍ قَلِيمٌ بِهِ رَجَعَ عَلَيْهِمَا بِنِصْفَانِ الْبَيْتِ لِرَدِّ الرَّدِّ بِالْمَوْتِ وَكَذَا لَوْ مَاتَ
وَلَكِنْ قَطَعَ يَدَهُ وَاحْتَارَ شَهَادَةً وَجَدَ بِهِ عِيَارُ رَدِّ بِنِصْفَانِ عَلَيْهِمَا وَلَا يَمْلِكُ الرَّدُّ عَلَيْهِمَا وَلَا يَمْلِكُ
أَحَدُهُمَا اخْتِارَ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الْفَصْلَةَ يَنْبَغِي الرَّدُّ فَيَرْجِعُ بِالنِّسْبَةِ عَلَيْهِمَا وَلَوْ آخَرًا وَسَبَقَ
تَارِخُ أَحَدِهِمَا رَدَّ بَيْتٍ عَلَى الْآخَرِ كَانَ ذَلِكَ ابْنَهُ اشْتَرَاهُ مِنَ الْأَوَّلِ ثُمَّ بَاعَهُ مِنَ الثَّانِي ثُمَّ اشْتَرَاهُ
مِنْهُ وَمِنْ اشْتَرَا شَيْئًا أَخْرَجَهُ عَنْ مَلَكِهِ إِلَى غَيْرِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ مِنْهُ ثَانِيًا ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عِيَارُ
كَانَ عِنْدَ الْبَايَعِ الْأَوَّلِ خَاصَمٌ فِي الرَّدِّ وَالرَّجُوعِ بِالنِّسْبَةِ مَعَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ كَذَا
هُنَا خِلَافَ الْمَسْئَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ مِنْ سَبَقِ أَحَدِ السَّلَامِينَ فَلَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْمَدْعِيَيْنِ
بِأَنْ يَحْمِلَ يَابَعًا أَوْ لَا حَتَّى يَنْتَهِجَ الْحُضُومَةُ مَعَهُ فِي الْعِيَارِ فِي الْآخِرِ فَيُقْبَلُ لَهُ حَقُّ الْحُضُومَةِ
مَعَهُمَا وَلَكِنْ هُنَا وَقَفِي بِالْمُسْتَرَى لِمَا تَرَى هُنَا حَقٌّ وَلَوْ كَانَ الْعَبْدُ فِي يَدَيْهِ الْمَدْعِيَيْنِ أَوْ
فِي يَدِ أَحَدِهِمَا فَأَقَامَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ بَاعَهُ مِنْ كَرِيْمٍ وَأَقَامَ الْآخَرُ أَنَّهُ بَاعَهُ مِنْ كَرِيْمَةٍ الْبَيْعُ
دَيْنَارٌ وَذَكَرَ الْبَيْعُ قَضَى بِالْمُسْتَرَى عَلَى بَكَدَا اخْتِارَ الْعَبْدَ لِأَنَّ الْبَيْعَ مَعَ التَّسْلِيمِ يَكُونُ لَا يَحْتَارُ
النِّسْبَةَ وَالْعَبْدُ فِي يَدِهِ هُوَ فِي يَدِهِ بِالْقَبْضِ وَبَعْدَهُ قَضَى بِالنِّسْبَةِ أَيْ أَنْ كَانَ الْعَبْدُ
فِي يَدَيْهِمَا وَلَمْ يَتَّخِذْ عَلَى الْبَيْعِ قَضَى بِالنِّسْبَةِ لَكَ وَاجِبٌ لِأَنَّ الْمُسْتَرَى يَزِيغُ التَّسْلِيمَ الْمُسْتَرَى
وَقَدْ وَجَدَ النِّسْبَةَ فَتَسْتَحَقُّ النِّسْبَةَ خَيْرٌ لِمَقْبُولِ الصَّعَةِ وَلَوْ كَانَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا وَأَقَامَا

الْمُسْتَرَى

على البيع دون القبض فالقبض الخارج لأنها لا يستحقان المنع إلا بعد انقضاء الملك في العبد
وأحد هاذو العبد والآخر خارج فكان أولى فيأخذ ويدفع إلى بكره بأخذ المنع
مسلم اشتريك عصيلا فحتم العصير عند المشتري أو قبضه بغير بيان في حتم فاسلم
مشتري المنع ثم يرد بالعيب لأن الرد به فليكن ملكه ورجع بالقبضان لتعدد الرد
لا يصحفه ورد برضاه لو صار خلا لأن عين البيع قائم والماتعة صفتها وامتنع
الرد لحتمه لأن العصير يصلح لأشياء الأصل لخلها بخلاف ما لو رضى بأخذ العبد لأن
الامتناع ثم لم يرد المشتري فلا يبطل بتراضي العاقدين كسب المبيعة في البيع البات قبل
القبض ملك المشتري بكل حال عندنا في حتمه رحمه الله ثم العقد أو القبض لم يوقف قبل
القبض أو بالرد تخيار عيب أو ردية لمصوله في حال قبل ملك الأصل للمشتري وعندنا
موقوف أن تم البيع فهو للمشتري وإن انتقض البيع بأدركنا فالبائع ككسب المفضوب ولم يطبق
لأنه ربح حصل ضمان البائع ولا يفسد له من الثمن لما في ولو فسخ البيع تخيار عيب أو ردية
فالتسليم عند المشتري فالكسب للبائع ثم الفسخ أو ارتفع وعندنا يتوقف أن تم الفسخ فكذا
وإن ارتفع فهو للمشتري وصار المشتري هنا نظير البائع ثم وانتلاف الكسب بعد ما علم المشتري
بالعيب لا يكون بضائه لأنه ليس بمنع ومن الأصل بخلاف الولد فإنه إذا استهلكه بغير
رضا لأنه جنوه والولد يرد مع الأصل إجماعا لأن الجسر ويتبع الكل وكسب المبيعة بعد
القبض والبيان للبائع موقوف عندهم لأن الخيار وإن منع زوال البيع عن ملك البائع فالمشتري
فيه منيب الملك فيتوقف أن تم البيع فهو للمشتري وإن انتقض فهو للبائع وطالبه أن يقض
لمصوله في ملكه وإن كان في ضمان المشتري لأنهما مضمونة بالقيمة وهذا الأيمان في طيب
الكسب كالمضمونة ردت مع كسبها إلى المالك بطيب الكسب للمالك وإن حصل في ضمان العاقد
ولا يطيب للمشتري وإن تم البيع لمصوله في ملك البائع وإن تلفه البائع أو المشتري لم يضر
فيهما أما إذا تلفه البائع في المسئلة الأولى فلا يضر عند الكل ما عدا ما فظاهر إذا انتقض
العقد لأنه تلف ملك نفسه وإن تم العقد فهو مشكك على قولنا لأنه تلف ملك المشتري وعلى
قوله مشكك بكل حال لأنه تلف ملك المشتري بكل حال لكن لأنه في حال لو تلف الأصل لا يضر
البينة بل يسطر الثمن عن المشتري والكسب لا حصته له من الثمن ولا يمكن تضمير الكسب بالقيمة بل لا
يكون البيع مخالفا للأصل وأما إذا تلفه البائع في المسئلة الثانية فلا يضر أيضا عند الكل

ثم للعقد أو انتقض أما إذا انتقض فلأنه تلف ملك نفسه وإن تم البيع فلأنه تلف ملك
المشتري في حال لو تلف الأصل لا يضر القيمة فكذا إذا تلف الكسب وأما إذا تلفه المشتري
في المسئلة الأولى فلا يضر بكل حال عندنا ثم أما إذا تم العقد فلأنه تلف ملك نفسه عند
الكل أن انتقض فكذا عندنا وعندنا وإن تلف ملك البائع لأنه في حال لو تلف الأصل
لا يضر بل يمتد والتمن عليه فكذا إذا تلف الكسب وأما إذا تلفه المشتري في المسئلة الثانية
فلا يضر عندنا ثم إن تم العقد لأنه تلف ملك نفسه وإن انتقض العقد فكذا عندنا لأنه
في حال كان الأصل في يد مضمونا عليه بالقيمة وهذا المتع ضمان الكسب عندنا أصله العاقد
إذا تلف كسب المفضوب ثم ردت المفضوب على المالك عندنا يضمن الكسب وعندنا لا يضمن
وعندنا يضمن بقيمة الكسب في انتقض العقد لأنه تلف الكسب في حال لو تلف الأصل لا يضر
القيمة فيضمن الكسب وكسب المبيعة بعد القبض والخيار للمشتري موقوف عندنا لأن
خيار المشتري لم ينع دخول المبيع في ملكه وعندنا هو ملك المشتري لمصوله في حال قبل
ملك الأصل للمشتري ولو اكتسبت أو ولدت قبل القبض والخيار للمشتري فقبضها المشتري
فهو موقوف عندهم أما عندنا فللخيار وأما عندنا فالحق ردت قبل القبض فإن تلفه المشتري
لم يضر بكل حال إذا تم العقد فلأنه تلف ملك نفسه وإن انتقض فكذا عندنا وعندنا
وإن تلف ملك البائع لم يضر في حال لو تلف الأصل لا يضر القيمة فكذا لا يضر الكسب وإن تلف
البائع ضمن إن تم العقد وإن انتقض لا يضر لأنه تلف ملك نفسه وهذا عندنا وعندنا يضر
بكل حال لأنه تلف ملك المشتري في حال لو تلف الأصل يضمن القيمة فكذا يضمن الكسب الوطئ
قبض أي لو وطئ المرأة قبل القبض صار قابضا بالوطئ لوجود الاستيلاء حتما وبغيره
البائع لو كان بلا امر لأنه كان له حق الجسر لاستيلاء الثمن فكان له حق الاسترداد ورتبه
يجب لو نفذ الثمن وقبضها من البائع وإن كان مطلق الوطئ ما عدا من الرد عندنا بإجماع الصحابة رضي الله عنهم
خلافنا لما في رحمه الله في وطئ البنت لأنه لا يوجب نقصانا لأن البائع لما استرددها
انتقض القبض فيبطل حكم الوطئ كما لو حدث بها عيب عند المشتري فاسترددها البائع
لأجل الثمن بطل حكم ذلك البنت حتى لا يكون ما عدا من الرد ببيع آخر كذا هنا كالتصريح إلى
لو اشتري شاة مشدودة الصرع ليجمع لبنها فظن بها عذيرة اللبن فلبها فوجد
قليلة اللبن ليس له أن يرددها عندنا لوجود ما يمنع الرد وهو الزيادة المنفصلة المتولدة

رضي الله عنهم

من الاصل في عقد البيع في حقه الله ان يرد حالاً لان الزيادة المنفصلة لا يمنع الرد بالبيع
عنده وورد اللبن ان كان قائماً وصاعاً من ثم ان كان حالاً لانه مخرور من جهة البائع
ولم يات من غير ولا ان لا يتفاح يجهل الغرارة والمصرية ولو وطى البائع قبل التفرغ
لاعتز عليه عند اية حينه رحمه الله لان المستوفى بالوطى في حكم الجزؤ وسائر الاجزاء
غير مضمون عليه ضمان القيمة فكذلك الجزؤ لا يملك حمله مضموناً بالبيع لانه لا حصلة
من الثمن وكذا الرهن اذا وطى من حوثة ثبناً لا غرض عليه لان حق الرهن في فاليته فان كانت
زمتها خالص ملك المهر ولا خيار للمشتري لانه ليس يبيع في الثب حتى لو اشترى امة على
ان البائع لم يطأها فبان انه وطئها ليس له ان يرد حالاً عند اية حينه رحمه الله اذا
لم يجب القدر على البائع بغير المشتري كذا الثمن وعندها يستطع القدر من الثمن فيقسم الثمن
على قيمتها وعلى العرقا اصاب القدر يستطع ولو كانت بكرة استرد عن المشتري حصة البكارة
عندها حينه رحمه الله لا غير وعندها ينظر في نقصان زوال البكارة والى القدر فيجب ان
ويدخل الاقل في الاكثر معذور به فيها لا اتحاد المضمون ثم يقسم الثمن على قيمة ناقصة وعلى
الاكثر فما اصاب الاكثر يستطع عن المشتري من الثمن ويكون الباقي حتى لو كانت قيمة الامة
الفاو الثمن العاد والمقصان مائة والعرقا مائة من ثمن على قيمتها ناقصة وهي تسوية
وعلى الاكثر وهي مائة فصار احد عشر سهماً يستطع سهاً من ثمن الباقي ولو اشترى امة واحداً
عندها ساقطة او سوداء علاماً به فزال في يد البائع فواد كان لم يجهل المشتري لانه استحقها
بالبيع محببة له في الجيوب وقبضها كذلك عن اية يوسف رحمه الله في عود بياض الغير فغير
لانه لما اخلى البياض الاول بان كان غطاءً لان البياض قلما يزول فاذا اقبلت فله الخيار فان
قبضها المشتري بغيرها البين فاخلى البياض عند المشتري وعاد البياض لا يفعل احد للرد
وتزد ببيعاً من قديم وان لم يرد البياض لا يرد بالقديم لان حدوث الزيادة في يد فائمة
من الرد فاذا عاد زال المانع من الرد بالبيع القديم وهذا الكسفة ولدت في يد المشتري لا يرد
بغيره عندنا خلافاً للساق في حقه الله ولو مات الولد تود ولو عاد البياض بفعل المشتري لا يرد بغيره
لان الزيادة قايمة حكماً لانه حبس حتى واصلها حتى يرضى البائع لان امتناع الرد في حق البائع
وان كان بفعل غيره لا يرد لان الزيادة قايمة حكماً حتى عزم الارض ولكن يرجع بالتعويض
وان رضى البائع لا يرد ايضا لان امتناع الرد في حق الشرح باعتبار الزيادة اشترى تحملاً لا فلت

في عقد البيع

عنده فذلك الثمن قايمة مساوية يرد بالبيع وان كان الباعث لا يرد بالبيع فبغير امة بغيرها
العين فاخلى البياض في يد ثم عاد البياض فزد حالاً بغير شيئاً لانه رد حالاً غصباً كالغصب
امة بغيرها حتى فزال الثمن ثم عادت في السبب متحد فزد حالاً بغير شيئاً لانه رد حالاً غصباً وان كانت
الثانية بسبب آخر فمن نقصان الجمل لان الجمل الثاني بسبب آخر فكان غير الاول استحق
امة بغيرها العين عالماً به وقيمتها التي فاخلى البياض عند البائع وصارت قيمتها العين فولدت
ولداً بقيته الثمن ثم قبضها المشتري فيقسم الثمن بينهما نصيبين اعتباراً بقيمة الام يوم العقد
وبقيمة الولد يوم القبض والمدفوع بينهما كالولد فيقسم بينهما يوم القبض الى ان
ضرب عبد غيبها في يد البائع وعاد البياض فزد بغير شيئاً ثم قبض الكل يقسم الثمن على قدر
قيمتهم يقسم بقيمة الام يوم العقد وقيمة الولد والمدفوع يوم القبض ولو كانت سبعة
يوم العقد فولدت ولداً وضرب عبد غيبها وابيضت ودفع الجمل بينهما وقبض
الكل يقسم الثمن بين الام والولد فما اصاب الام يقسم بينهما وبين الجمل المدفوع يقسم
فلت قيمته او كبرت لان العقد هنا قام مقام العين والعين كانت اصلاً لانها استحققت
بالعقد فكان حكمها حكم نصف الامة اذا العين من الام في نصه والعين ثم كانت زيادة
لا يباع غير مستحقة بالعقد فكانت كالولد ولو اشترى عشرة اواب على ان حصة منها
ملا سباعية وخمسة منها شقاً فوجد ستة شقاً قابل قبضها رد الكل او قبض
الكل بطل الثمن وبعد القبض دسنة واحدة الى سبعة شقاً فقبضها من الثمن لان فوات
الشرط كالغيب في الغيب ان كان قبل القبض رد الكل او امسك الكل بعد القبض رد البعوض
دون الكل فكذلك هنا وتبيننا اليه لان الرد في حق المشتري ولا يتوصل الى الرد الا بالتعويض
فكان الثمين اليه وقال ابو يوسف رحمه الله البيعين الى البائع لان تسليم المبيع على الوضوء
المشروط عليه فلو عين ستة للرد مع فلو هلكت بطلت الكف او قبضت لم يرد غيرها
ودفع بقضان الغيب ولو اشترى قتيلاً جريحاً فقبضت لا قبضت بغيره مبيعاً لان تسليم
المبيع واجب على البائع ولا يملكه تسليم الجريح فغير التسليم حرولة ولو قبضت الشقاق
الا واحدة لم يتعين هذه الواحدة للرد لان الرد في حق المشتري واليمين اليه فلا يتغير
اليمين عليه ولو اشترى عنهما فاعلى ان حصة منها اباكاً وحصة منها يسر فوجد
ستين بغيراً فلو كان موثقاً اشترى عندها على ان به عيباً ولم يعبه مع العقد والشرط لان جملة
العيب لا يمنع

القبضان الماعل الاول
كل واحد من نفسه
عبد الواسع فوجد
من ثم

صحة الابراء لانه اسقاط وان وجد به عيبا واحدا لا يرد به ولزمه بحكم الشرط
وان زاد رد لعدم البراءة عن الزائد وان ثبت عند رجوع بالتقصان فيقوم
وبه عيب بعينه المشتري ويقوم وبه العيب ان يرجع بفضل ما بين ذلك وكذا لو
اشترى عبد من علي ان ياحدها عيبا لم يرد به ولو وجد عيبا آخر رده ولو وجدها
عيبا رده اياها لان عيبا احدها موجب للرد وحياز التيقن اليه هذا اذا وجد العيب
بها بعد القبض لم يعلم به وقت القبض ولو قبض احدها علما به ان علم بعيب الآخر صادقا
والا لا وقبل القبض ردها او قبضها تناديا عن التقدير ولو اشترى عبد من علي انه
برئ عن كل عيب فقبضها واشترى احدها وعلم بعيب الاخر قسم العيب عليها صحيح ورجع
لخصته المستحق ولو اشترى عن ابي علي ان خمسة منها لا عيب بها وعلي ان البايع برئ
عن ثلثة عيوب بكل ثوب من خمسة الاخرى صح فلو وجد ستة مبيعة رده واحدا منها انا
شاهدا لعدم البراءة عن السادس كذا ان وجد اربعة في واحد من خمسة لعدم البراءة
عن العيب الرابع ما منع البيع كالكتابة وهو ما منع الرد بالعيب لان البيع نقل الملك
بوجوب كفاية الرد بالعيب فكانت اشتراياها او ابنه او ام ولد ولا ضمانا وعبد
فكاتبه ثم وجد لهؤلاء عيبا لا يرد بعيب لان الكتابة او ائمة الولد منع البيع فيمنع الرد
بالعيب ولا يرجع بتقصان العيب في الكتابة لان الاصل هو الرد والرجوع بالتقصان
بذلك عنه والرد مخرج بانفساخ الكتابة وفي ام ولد رجوع بتقصان العيب في الكتابة لان
الاصل هو الرد والرجوع بالتقصان بذلك عنه والرد لتحتمل المانع من الرد ورد بعين
ان ان عجز المكاتب الا على حتى صار الكفر قيدا وعاد حق الرد بالعيب بوزال المانع
من الرد فالمكاتب هو الذي يلى الرد لانه القادر وحقوق العبد يرجع الى القادر والرد
بالعيب من حقوق العبد وانباعه المولى بعد عجن او مات فالرد لسيد كالتوكيد
بالبيع اذا مات فان الحقوق يرجع الى موكله وصح ابراء المكاتب عن العيب قبل عجن
لان صحة الابراء يقتضي قيام الحق من الرد قايم الا انه امتنع الاستيفاء لما منع فصار كالأبراء
عن الدين الموجل وصح ابراء سيد في ام ولد له ولو لم تحت كتابته كما صح اعتاقه
ولو ابراء في عبده وام ولد لا يصح كما لا يصح اعتاقه لان الملك فيها للمكاتب دون المولى
ولم ينفذ ذلك لبراء العجن لوقوعه باطلا ما لم تجرد الابراء بعد العجز فينفذ بفتح لقيام الملك

بعد العجز وكذا ان حذر كسب المكاتب فحذر اذ حذر عبد موره حال حيوته او
ابرا بايع موره عن العيب ثم مات المورث فوره لا ينفذ ذلك لما بينا مكاتب
باع عبد من سيد وعجز فلم يسد به عيبا لا يرد به لانه لا ينفذ وكذا لو باع
عبد من موره ومات موره فوره البايع لا يرد لانه لو رد رده على نفسه
ولا يرد على البايع الاول في المسئلتين لقيام الواسطة المانعة وهو بيع المكاتب
وبيع الابن من الاب وبالعكس رده لانه مفيد ولا يستحيل وجوب الدين للوارث
على موره ويستحيل وجوب الدين للمورث على الوارث اذ ان لم يكن له وارث اخر سواء
ويقبض حتى عن الميت فردة الوارث عليه فان قيل انه يرجع في تركه اميه وحي سالم
له قلنا يسلم له اقتضا بدنيه لا ارضا فيه فايد بان لا يرأحه وارث اخر او غيرهم
لوظفروا اذا صح الرد على الوحي فهو يرد على البايع الاول ياخذ الثمن منه ويدفع
الى الوارث عبد ماذون مديون بايع عبد من سيد بمثل قيمته وقبضه
فعلم المولى بعيب العبد فان كان الثمن منقودا وكان دينيا بان كان درهم او دينار
او ميكيلا او موزونا غير عين او كان عرضا لكنه هلك في يد العبد حتى صار دينيا لا يرد
لانه لو رده لرد مجانا اذ المولى لا يستوجب على عبد دينيا مديونا كان او غير مديون
والرد اى وان لم يكن الثمن منقودا او كان منقودا ولكنه عرض قايم في يد العبد
رده اما اذا لم يكن منقودا فلا يرد فلهذا الرد مطالبته الماذون عن نفسه
لانه يجوز له ان يكون الماذون دين على المولى واما في العرض القايم في يده فلا يرد
يسترد العجز في يده وليس فيه ايجاب دين على العبد ويجوز ان يكون المولى في يد
عبد الماذون متى يملك سر داده ورده قبل القبض مطلقا اى في الوجه كلها لار
الصنعة ثم تم قبل القبض فكان الرد قبل القبض امتناعا عن تمام الصنعة فكان كالرد
بخيار الشرط والردية وذا يصح بكل حال وهذا لان الرد قبل القبض من حق لا يثبت
الى التقضاء اذ لا التزام فيه وبعد القبض قد تمت الصنعة لثبتت ملك الرقبة واليد
فكان الرد بقضاء للعبد الذي تم بتراضيها فلا يصح الا بالقضاء والفاضي لا يستعمل الا بعد
ولان القايث وصف لا يثبت له من الثمن قبل القبض واما ياخذ قسطا من الثمن اذا
صار منقودا بالا مساك عند قبض المشتري حتى لو اشترى عبدا فوجد به عيبا فصاح

من حبه على امة قبل القبض ثم يكن الامة عوضا عن العيب بل كانت زيادة في اصل
البيع حتى كان النقص على الامة والعبد على قدر قيمته حتى لو وجد باعدها عيبا
ردده بحصة من الثمن ولو كان الصلح بعد القبض كانت الامة عوضا عن العيب حتى لو وجد
بما عيبا ردها بحصة العيب من الثمن وكذا الوكيل بالشر اذا رضى بالعيب قبل القبض يجب
للعيب حصة من الثمن على البائع وبعد القبض وجب حصة العيب على البائع في كل استقاطه
في حق الموكل باع عيبا او وجب منه للمشتري وبراءة ثم وجد عيبا رده قبل قبضه بالعيب
لانه نسخ محض لا بعد لانه لا ينفذ مكاتب اشترى امة في حاضرت فخران دخلت في كتابته لا ينفذ
لا يجب الاستبراء والاوجب اعلم ان المكاتب اذا اشترى امة وقبضها في حاضرت عنده
حيضة فخر لا يطأها المولى حتى يستبرأ بها لان المولى انما ملكها بعد عجز المكاتب لان
ملكه لعل الملك التصرف والمكاتب هو المستبد بالتصرف في كسبه قبل العجز وانما ملك المولى
التصرف بعد عجز المكاتب فلا يلزم استبراء حديد ولو ملك المكاتب امة او بنته ثم عجز
لا يستبرأ بها المولى اذا حاضرت عند المكاتب فكتابته عليه وعن دخل في كتابته فهو مملوك
للمولى حتى يتولد عنه كما ينفذ في المكاتبه فكان ان للكتابة اذا عجزت لا يستبرأ بها المولى
فكذا لا يجب عليه الاستبراء متى صار مكاتبه مئة ولو ملك المكاتب امة او ذات رحم
محرم منه يستبرأ بها المولى بعد العجز عن اية حينة ورحمة الله كراهية الاجنبية لانها
لا تكتب عليه عنده وعندهما ما تكتب عليه ما ردت كتابته وبنته باع عيبا على انة
خيارا او كاتبا لامة على انها بكر او ترا على انه فارسي او قومي من فارسي على انها جند
او شاة على انها نجي او على انها كشي فوجد خلافه اى وجد غير خياره او غير كاتبة
وغير بكر باع البائع او دقلا او رديا او كسبا او نجمة صح العقد والاصل ان كل شرط
يرجع الى بيان حصة الثمن او المهر او الاستيثاق لا ينسب لكونه مالا كما شرطه المسلمة
خلافا لما لو اشترى حيوانا على انه حامل حيث لا يوجد مع انه شرط من غوب لانه شرط عينا
لا يدرك وجوده وحيوانه والاعيان بما يلها البذل فبما انها يمنع جولة العقد انما فاشترط
وصف ولا وصف لا يقابلها البذل فاشترط ان لا يمنع حصة العقد وعن اية حينة ورحمة الله
انه يجوز في الشرط في الواردى اختلاف المبيع ورحمة الله وخير لغوالت الوصف المشروط
وما رضى به دونه واذا اخذ هذه بطل الثمن لان الاوصاف لا يقابلها شئ من الثمن لانها

من المملوك
الذي يبيع
القبض لانه
لا ينفذ
لا ينفذ

بني

تامة للذات فلا يعارض اصل كذا واشترى امة فوجدها محترقة الوجه لا يستبين
حما لها صح العقد ونقصت لامة فلو بقيت عنده بغير رجوع بنقصان العيب فيقوم غير موقوف
وهو موقوف باء في ما يطلق عليه الاسم لان المستحق هو الادنى فان كان التناوب
بالشر رجوع بنفس الثمن والقول للمشتري في الكتابة والبائع في البكان الى لو قال المشتري
ثم اخذ كتابا وقال البائع انه نسي او هو كما شرطت فالقول للمشتري بتمسكه بالا اذ لا
عدم العلم بالكتابة ولو قال المشتري ثم اخذ الامة بكما وقال البائع ذهبت للكتابة
عندك فالقول للبائع مع يمينه لتمسكه بالا اصل وترك للنساء الاختلاف قبل القبض
فان قلت بكونه تمت المشتري بلا حلف لنا ايد شهادتين بالاصل ان قلن يثبت البيع
لا يملك البائع لان النسخ حكم تركي فلا يثبت بشهادة ضعيفة وعن اية يوسف حمد الله
انه يبيح بوليها لان شهادتها قبل لا يطلع عليه الرجال ولو باع قوصرتي ثم
على انها فارسيان فوجد احدهما دقلا او عديين على انها خياران فوجد احدهما
غير خيار او امتين بكرين فوجد احدهما غير بكر او نجمة فوجد احدهما كسبا او عديين
طماريين فوجد احدهما سنديا او طيلسانين على انها طواريان فوجد احدهما حواريات
ان كان قبل القبض قبضها بكل الثمن او ردها ولا يرد غير المشروط فله ان فيه نفقة
الصنعة قبل التمام وان كان بعد القبض رده بحصته لتمام العقد بالقبض

باب البيع الفاسد

ثم يجوز بيع الميتة والدم والخنزير والخنزير واثم الولد والمذنب والمكاتب
فلو هلكوا عند المشتري لم يضمن اعلم ان قوله ثم يجوز بطلان على البيع الباطل هو
ما لا ينفذ الحكم اصلا ويكون المبرور فيه امانة عند البائع لان العقد باطل تحت
محرم القبض باذن المالك ذالا يوجب الضمان وقيل يكون مضمونا لانه يصير المبرور
على سبوم الشريك وقيل الاول قول ابي حنيفة رحمه الله والثاني قوله ما يبيح ابي ثور رحمه الله تعالى
والبطلان باعتبار نواقب ذكبت البيع وهو مبادلة المال بالمال على الفاسد وهو ما ينفذ
المالك عند اتصال القبض به ويكون المبرور مضمونا على المشتري عند باء الفساد اما
المعنى في المحل مع قيام المالمية واما المعنى في القاعد واما المعنى في العقد مع قيام اصله واما المعنى
في البذل اذا ثبت هذا فتكون بيع الميتة والدم والخنزير باطل كذا البيع بالميتة والدم
بأن يكون مجهولا

بأن يكون مجهولا

والغير باطل كذا البيع بالمينة والدم والخمر لقوات ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال
فان هذه الاشياء لا تعد ما لا عند احد وهذا لان مينة المائنة للشيء بقول كل الناس
او بقول البعض انما هي باقية باقية الانتفاع به شرعا وقد ثبتت صفة القوم
بدون صفة المائنة فان جهة من الخطة ليست بمال حتى لا يبيع بها وان ايج الانتفاع
بما شرع على عدم قول الناس انما هي بيع الثوب الخمر والخمر فاسد لوجود حقيقة البيع
وهو مبادلة المال بالمال فانها مالان عند اهل الذمة وبيع الخمر والخمر بالدين كالدرهم
والدين باطل لانه ينفذ الحكم في طوف البيع اصلا وهذا لان المبيع هو الاصل في البيع
البيع على وجوده لا على وجود الدين والاصل ليس محل التملك فلذا البيع لان يوثقه في الذمة
انما يكون حكما التملك تقابله تملك فلا آخر فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت
فيه الملك لا استحالة ثبوت الملك في المعاد وان قبول معين فابعد حتى يملك ما تقابله
وان لم يملك عين الخمر والخمر وان الفرق ان الخمر والخمر هو مال الا انه غير متقوم لان الشرع
اخر باباهاته وترك اعزله وفي ملكه بالعدل مقصود ابا ان اشتراها بالدرهم اغزلهما
فرد الشرع هذا التصرف وابطاله احاطة لها ودفعها لا غزلهما اما اذا استثنى الثوب
ما خمر فشرع الثوب ما يقصد تملك الثوب بالخمر ما في ملك الثوب بالخمر اعزله الخمر عليه
اعزله للثوب ففي ذكر الخمر معتبر في تملك الثوب وفي حق مشركي الخمر مقصوده تملك الخمر
فلم يطره حكم القوم في حقه لئلا يكون اعزله لها وظاهر في حق تملك الثوب فصار العقد
منعقد في حق الثوب ثم يبيع تسمية الخمر في حق نفسه فيكون العقد واقعا قيمة الثوب
لانه لم يملكه محانا بل يبيع من قد عذر مقابلته بذلك العوض اذ لا قيمة لذلك العوض فصار
ان قيمة هذا العوض حرة وبيع ام الولد والمذنب والمكاتب باطل اما ام الولد والمذنب
فلما مر في العتاق واما المكاتب فلانه صار حرا يدا وبليش بطل ذلك ولو رضى المكاتب
تجوز على اظهر الرايين والمذنب المذنب المطلق فيه خلاف السامعي رحمه الله وبيع المذنب
المعتك بغير اتفاقا ولو هلكوا الى الحر وام الولد والمذنب والمكاتب في يد المشتري لم يضر
وقا لا يضر في المذنب وام الولد قيمتهما وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله لانها مقبولة
بجدة البيع فيضمنان بالقيمة لان المتبوع بجدة البيع ملحق بالمقبوض بالبيع الفاسد كالمقبوض
على سبب السامع اذا ثبتت منه وهذا لانها دخلت البيع حتى يملكها بغير ايهما البيع بان حج

لا

بين مذبذبات ولد وثق ولو لم يدخلا تحت البيع لما انعقد العقد على التوحيه من
حق وثق بخلاف المكاتب فانه لا يضمن المشتري اذا قبضه وفات عند اتفاقا لان
في يد نفسه فلا يتحقق القبض في حقه وهذا الضمان باعتبار القبض وله ان جهة البيع
انما تلحق حقيقة البيع الفاسد في موضع يتصور فيه ثبوت حكم البيع الفاسد وهو ثبوت
الملك عند انقضاء القبض به ولا يتصور هنا حكم البيع الفاسد فلا ضمان بالقيمة كالمكاتب
وليس هو له في البيع في حق نفسه وانما ذلك يثبت حكم البيع فيما ضم اليها كالمكاتب
من غير عبد نفسه وعبد البائع صفة واحدة فان عبدك يدخل في سريه ليثبت الملك
في حق الآخر وهذا لانها مالان حقيقة حران وجهه فلا دخل تحت البيع في حق انعقاد العقد
على غيره ولم يدخلا في حق انعقاد العقد على نفسه عملا بالدليل بخلاف الحر لانه ليس
بمال بوجهه ولم يخرجه من الملك قبل ان يضطاد لانه غير مملوك وكذا لو كان في حاضرة لا يستطيع
الخروج عنها اذا كان لا يوجد الا باضطهاد ومناه اذا اخذتم القاء في الحاضرة حتى صار
ملك له لانه غير مقدر التسليم فصار كمن سرق غير لا يوجد الا بحيلة ولو كان يوجد بغير
حيلة حاز لانه ملكه بالا اضطهاد فباعت ملكه وهو مقدر التسليم فباعت كبيع عبد
ارسله في حاجته ولو في الحاضرة لا باضطهاد لم يبع بغيرها امكن اخذها بلا اضطهاد
او لم يكن لانه غير مالك لانه لم يخردها فثبتت على الباطنة الاصلية وان سرق موضع دخول
الماء فصرن كمال لا يستطعن الخروج عنها لا يبيع البيع عند بعض المسألة لانه لم يملكها
لان هذا القدر ليس باحرل فصار كطير طار في بيت انسان فسد الباب والكوة لا يقصر
محت راجعا القدر تمام ياخذ وقيل يبيع البيع اذا امكن اخذها بلا اضطهاد لانه بما فعل صار
اخذها من حكما نصرت ملكا له كدور في شريكته وهذا الخلاف فيما اذا لم يهيئ الحظيرة للاضطهاد
انما اذا احاطا ملكها بلا خلاف في بيع الطير البرية لانه ان باعه قبل الاخذ بغير مملوك ان اخذ
ثم اسلمه لم باعه بغير مقدر التسليم وبيع الخمر والانتاج لغيره عليه اللام عن بيع الخمر وحمل
الحيلة ما جعل ما كان في الباطن في الانتاج مما جعل هذا الخمر هو جعل الحيلة وقد كان انعقاد و
ذلك في الحيلة فابطل ذلك بالنهي ولان فيه عرا وقد في النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
عزده وهو فانطوت عن حقيقته وخفيت عليك غابته والبيع الصريح للحر فانه لا يدرى
ان ما في الصريح ليس ادرى ولان اللبن يزداد ساعة ساعة وتلك الزيادة لم يملأها
البيع

واختلاف البيع باليسر في بيع من قبل البائع وقد تمكن النزاع بينهما في التسليم لان المشتري
يستحق في القلب والبائع يطالبه بان يتكفي اعيان البنية واللو في العقد لانه كبيع
الخل قال ابو يوسف رحمه الله يجوز ويختار اذا رآه لانه ملوك مقدور التسليم بلا ضرر وفقدان
كالواستراة في حقته والصوف على ظهر الغنم لانه عليه اللام نبي عن بيع الصوف على ظهر الغنم
وعن ابن عمر عن رجلين لانه قبل الجز ليس مال متقوم في نفسه لانه بمنزلة وحش
لحيوان لبقائه به وعن ابن يوسف رحمه الله انه يجوز بيع هذا الصوف لانه باع ما لا يستحق به
مقدور التسليم فيكون كبيع قوائم الخراف ولها انما يثبت من الاستيفان فمختلط البيع بملك البائع
اختلاطا لا يثبت له في القوائم لانه يثبت من الاعلى فلا يختلط البيع بملك البائع الا بالبر
انه اذا خضب الصوف على ظهر الشاة وتركها ما فاما المحضوب يبقى على راسه وهذا اختلاف
الرجيل لانه يمكن قلعه والقلع في الصوف متعذر فتعين القطع وموضع القطع غير معلوم
فيستأذن في ذلك عند الشارع ثم يبق المعذور عليه مقدور التسليم والجدع في السقف
والذراع من الثوب ذكر موضع القطع او لم يذكره لانه لا يمكن التسليم الا بغيره ولا يتكسر
انه التزم العقد لان التزامه بدون العقد لا يكون لازما والعقد ما اوجب عليه ضررا يتمكن
من الرجوع ولا يؤمن به فيحقق النزاع فيتمتع التسليم والتسليم وهذا اختلاف ما لو باع
عشرة دراهم من نقة فضة لانه لا ضرر في بيعه فيقدر على تسليمه بلا ضرر ولو لم يكن
ميسرا لا يبيع لهذا والجمالة ولو اخرج البائع الجذع او قطع الذراع من الثوب قبل ان يبيع
المشتري العقد انقلب حيا لزم البائع من العجوة والنوى في التمر والبذر في البطيخ
وان شقها واخرج البائع لا يثبت له وجودها خلاف الجدع لانه ممتنع بوجوده وضرة
القاصر هو ما يخرج من الفيل بغير السبلة مرة لانه مجهول وفيه عذر والمزانية
وهو بيع التمر على الخيل بتمم حذو ذمك كمله حراما لانه عليه اللام نبي عن المزانية وهو
ما قلنا والمحاولة رحي بيع الخطبة في سبيلها خطبة مثل كملها حراما لانه يبيع مكيلا
لمالك من جنسه حراما فلا يبيع كالو كانا موضوعا على الارض او كانا على الخيل وكذا العنب
بالزبيب على هذا وقال الشافعي رحمه الله يجوز بيع التمر على رأس الخيل بتمم حذو ذمك على الارض
حراما فيما دون خمسة اوسق ولا يجوز فيما زاد على خمسة اوسق وله في قدر خمسة اوسق
قولان لانه عليه اللام نبي عن بيع المزانية ورخص في الحرايا ويح ان يبيع نخرها لمر

فيما دون خمسة اوسق قلنا القرية الواحدة وقاويله ان يبيع الرجل ثمرة نخلة من
بستانه لرجل ثم يشتري على القرية دخول القرية له في بستانه كل يوم لكون اهل البستان
ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في البستان فيعطيه مكان ذلك ثم يجد ذبا بالخمر
وتعاقب القرية عن نفسه وتغاديا عن الخلف في الوعد وهو عندنا جائز لان الموهوب لم يصر
ملك للموهوب له مادام متصلا بملك الواهب فاعطيه من التمر لا يكون عوضا عنه
بل حصة مبتدأة وانما سمي سبيحا مجازا لانه في الصورة عوض بطيخ وانفق ان ذلك كان
فيما دون خمسة اوسق فظن الراوي ان الرخصة مقصورة عليه فتقلد وقع عنده وسكت
عن السبب لئلا يفسد اهل الفتنة والحديث والحمل على هذا اولى كئلا يصير مخالفا للحديث المشهور
والملازمة والقار المجز والمباذة وهذا يورج كانت في الجاهلية وهو ان يتساوم الرجلان
على سلعة فاذا مسها المشتري او وضع عليها حصة او يبدلها اليه البائع لزم البيع
فالاول بيع الملازمة والثاني القار المجز والثالث المباذة وذكر في المتن قال ابو حنيفة رحمه الله
الملازمة ان يقول يبيعك هذا المتاع بكذا فاذا استكرهت جئت او يقول المشتري كذا
والقار المجز ان يقول المشتري او البائع اذا ألتيت المجز وجب البيع وهذا قولهم وقد نهي النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع الملازمة والمباذة ولان فيه تعليق التملك بالخطر فيكون
قارا واحدا للتوطين او العبد بين جملة البيع فلو قبضها وماتا معا ضمن نصف قيمة كل واحد
منها لان احدهما مضمون على المشتري بالقيمة لانه مقبوض حكمه بيع فاسد والاخر امانة
وليس احدهما يكونه مضمونا اولى من الآخر فشاعت الامانة والضماني فيها فعاد نصف كل
واحد منها مضمونا ونصفه امانة الا ترى ان البيع لو كان صحيحا بان كان فيه خيار للمشتري
يضمن نصفين كلا واحد منهما المأمرة في باب شرط الخيار والناسد مقبض بالصحيح والقيمة
هنا كالدين ثم ضمن قيمة الاول لوماناموتيا لانه تعين مضمونا العقد والرد فيه ولو
حررها معا عتق احدها لان احدهما ملكه فقد حررهما ملكه وما لا يملكه فنزلهما ملكه
وبينه ان كان حيا او وارثه ان كان ميتا ولو حررها معا عتق الاول لانه ذليل
المتعين وان حررها احدهما لم يبيع اتي لوقا البائع او المشتري احدهما حر لا يبيع
للجميع بينهما ملك غير وكذا لوقا لأمقا ولوقا لأمقا او متعاقبان معا حر ان عتقا لان
كل واحد عتق ملكه وملك غير فصح في ملكه والبيان ان المشتري لان من نذر فيه العتق

فما دون

مقتضى على الترتيب بالقيمة والقول في تعيين المقتضى قول من عليه الضمان ولو قبض
أخذها بأمر البائع فذلك عزم قيمته لانه لو قبضها ومات أخذها بتعين الميت متيقنا
مع ان الحق يزاحمه فمنا اوتى وقد عتبه لانه لم يقبضه الملك عذبه ولو قبضها فخر
البائع أخذها بغيره وفسخ البيع فيه فدل لانه ظمرا لانه كان ملكه وان حوزها فذلت
أخذها الى ذاتها القاضى البيع والحياد الى البائع في البيان ولو لم يفسخ وحز المشتري
ما حذر البائع عن بطل عزم البائع لان ولاية التعيين للمشتري ومضى مع تعيينه
ظمرا ان عتاق البائع صادف ملك المشتري فيبطل ودأب الفناء عند ابي حنيفة رحمه الله
لان الفناء من طريق العامة وهو مجزئ العذر وعند ابي يوسف رحمه الله يصح اذا المراد به
حق المروءة كالمروءة بغيرها والمراعى واجاز تقادم يرد بفارقا للمراعى لان
بيع رقبته الارض جازا اذا كانت مملوكة له وانما المرد بقا ما يوجب المراعى من الكلا اطلاقا
لاسم المجل على الحال اما علم جواز البيع فلانه ورد على ما ليس بملوك البائع اذ مجرد بقاء
الكلا في ارضه لا ينقطع شركة الناس عنه ولا يصير مملوكا له بقى على اصل الاباحة مالم
يوجد الاخرى قال عليه السلام الناس شركاء في الثلاث في الماء والكلا والنار والمراد بالماء
الذى في الانهار والاباء اما اذا اخذ وجعله في اناء فقد احرز جازيعة وبالكلا ما بنت
في ارض غير مملوكة وما بنت في ارض مملوكة لغيره بلا ائبات رب الارض لان رب الارض
لا يكون محزنا له بكونه في ارضه وان بنت الشجر في ارض مملوكة فهو مملوك بحاجب
الارض وان بنت الابا بئانه ومعنى ائبات الشجر في النار الانتفاع بصنوها والاصطلاح
بفاد حنيفة الشيا بئاما اذا اراد ان ياخذ لغيره فليس له ذلك الا باذن صاحبه الاذا ذكر
العذر دى واما عدم جواز الاجارة فلورودها على استهلاك الغير ولو وردت على استهلاك
غير مملوكة بان استاجر بقر ليس بئانه لا يصح لان محل الاجارة المنفعة والاعتبار
فاذا وردت على استهلاك غير مباحة اوتى ولا يلزم الصنع والبيع في استجار الصناعات
والظير لان الغير ثم آله لاقامة العمل المستحق بالاجارة والقيمة فيه ان يستاجر موصفا
من الارض ليعرض فيه فسطاطا او ليحمله حظيرة لغيره ففهم الاجارة ويشع حاجب المراعى
الانتفاع له بالمراعى فيحصل مقصودها والنخل عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله
وعند محمد والسافى رحمه الله يجوز اذا كان مجموعا لانه حيوان ينتفع ويموت به فينتفع ببيعه

وان لم يوكلا كالحمار والبغل وهذا لان جواز البيع للحاجة الى الانتفاع والانتفاع فان
يكون بواسطة وطورا بلا واسطة ولها انه من المواقف فلا يصح بيعه كانه بنود والقيمة
والعقب والوزن وهذا لان الانتفاع بما يتولد منه لا يبيعه قبل حدوث التولد
لا يكون منتقيا والغير لما يصير مال لكونه منتقيا به حتى يباع كوانه فيما عسل ما فيها
من النحل ذكر القدرى في شرحه انه يجوز عند ما يتقوله كالمروءة الباع السرب مع الارض
وانكر الكرخى جواز بيع النخل مع الفسل وقال السنى انما يدخل في العقد بقاء الفسل اذا كان
من حقوقه كالسرب مع الارض هذا ليس من حقوقه وفسخ بيع دود القمل وبيعه
عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى اعتبار العادة ولانه يتولد منه ما هو منتفع به
فيصح بيعه كبد البطح وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يصح بيعها انما الرد فلانه من
المواقف وانما يبيعه فلانه غير منتفع به باعتبار ذاته بل باعتبار غيره وذلك الغير هو
وقال ابو يوسف رحمه الله يصح بيع الدود اذا ظهر القمل فيه بقا والا وجوز محمد رحمه الله
كيف كان وابو يوسف اضطرب في بيعه والحكم اذا علم عذرها وامكن تسليمها صح
بيعه لانه مال متقوم مقدور التسليم ولم يخز بيع الابيق لانه عليه السلام نفي عن بيع
الابيق لان القدرة على التسليم شرط جواز البيع وهو لا يقدري على تسليمه بخلاف العبد المرسل
في حاجته لتبوء القدرة على التسليم وقت العقد حك لان الظاهر عوده الى المولى ولا كذلك
الابيق الا ان يبيعه ممن زعم انه عنده لان المولى ورد في الابيق المطلق وهو ان يكون ابيا
في حق المتعاقدين وهذا ليس باق في حق المشتري لان المأخوذ ليس باق في حق الاخذ فلا يكره
ايقام مطلقا فلا يتناول له المولى ولانه اذا كان عند المشتري لا يكون عاجزا عن التسليم
في حقه وهو المانع ولا يصح قابضا بمجرد العقد اذا كان في يده وكان اسير لانه امانة
عنده وبعض الامانة اذ في فلا يثبت عن قبض البيع وهو ائوى ولو لم يشهد بحب
ان يصير قابضا لانه قبض عصب ولو قال هو عند فلان بعه منى بعاغه لا يصح
لانه ابق في حق المتعاقدين فكان ايقام مطلقا دخل تحت المولى ولانه عاجز عن تسليمه
في حق المشتري ولو باع الابيق فاذ من الاباق وسلمه الى المشتري لا يتم ذلك العقد كما
عن محمد رحمه الله لان شرط الجواز فان وقت العقد فلا يجوز ان وجدت بعد كالمروءة
حيوانا وصارت خلافا للتسليم او باع الطير في الهواء ثم اخذ وعز الى حنيفة ومحمد رحمه الله

لقد اعمدتم لادام بيع لان البعد انفق لوجوه المايه والملك والمناخ في الجوار الحز
 عن التسليم وقد ارتفع الحز من عاد حيا الاباق وصار كالموايق بعد البيع اوباع الجوز
 ثم فله قبل الخصومة ولم يكن بيع لبن امرأة ولو في قدح حرة كانت اوامة ويخبر
 متلنه لانه مشرب طاهر كبن النساء وقال ابو يوسف رحمه الله ان كانت امة يجوز
 وان كانت حرة لا يجوز اعتبار اللبن باصله لكونه متولدا منه في كل موضع جاز بيع الاصل جاز
 بيع اللبن في كل موضع لم يجر بيع الاصل لم يجر بيع اللبن ولها انه حر والادعي بدلالة
 ان المشع انت به حرة الرضاع لغنى البقية وهو بكل اجزائه مكرم مضمون
 عن الابتدال للامتيان البيع الا فيما حل فيه الرق والرق لا حل اللبن لانه ضيق حكمي فيخصر
 محل القوة التي في ضده وهو لا يفي لان الضدين متعاقبان على موضوع واحد ولا حق
 في اللبن لانه حاد وليس مشرب على الاطلاق بل باعتبار حاجة الطفل لانه لا يتذكر
 لغيره حتى لو استغنى عنه لم يجر شربه وصيته في غير رابطة عند بعض اصحابنا لا يجوز
 وقيل يجوز اذا علم انه يزول به الرق لمحق الحاجة ولم يجر بيع شعر الخنزير لانه خنزير
 العيز فلا يبيع بيعة اهانة له كخنزير وهذا لان النجاسة تشع في محل الجوار
 البيع يشع باعترافه وينفع به للخرز الضرورة وعن ابي يوسف رحمه الله انه كره ذلك
 لانه يحسر الاستماع بالنجاسات لا يجوز الا للضرورة ولا ضرر هنا لان الخنزير يحصل بغير
 وجه ظاهر الرواية ان ذلك العمل لا ياتي بغير عادة فست الضرورة والاستماع بلحه
 جاز عند الضرورة والشعر اخف منه وتوجد مباحا غالبا فلا ضرر الى بيعة وتجر
 البس لو فترعه فيها عن ابي يوسف لانه يحس البس الا في حال الضرورة ولا ضرر في هذا
 وعند محمد لا تجوز لان حل الاستماع به يدل على طهارة والعجج قول ابي يوسف لانه لو كان
 طاهرا لمباح الاستماع به لفتح بيعة تبا ساع على عامة ما هذا شأنه وعن بعض السلف
 انه كان لا يلبس مكيا او خفا حتى اذا شعر الخنزير ولم يجر بيع شعر الانسان لانه جزو
 الادعي وهو مكرم بكل اجزائه فلا محل شي من اجزائه مبتدلا لها والانتفاع به لان
 في الانتفاع به استهانة به والادعي مالك مبتدال فلا يكون شي منه ملوكا مبتدلا لبلاد
 وقد صح انه عليه السلام قال لعن الله الواصلة والمستوصلة والمناجات الرخصة في القابل
 وهي ما يتخذ من الوبر فيزاد في قرن النساء وذواهن وعن محمد رحمه الله انه جوز الانتفاع

في بيعه
 كرهه
 كرهه
 كرهه

يشعروا لادعي لانه طاهر عندنا ولم يجر بيع جلد الميتة قبل الذبح لانه لا يباع به
 لا لكرامته لقوله عليه السلام لا تتغنوا من الميتة باحباب وهو اسم لغير المدبوخ وبعد
 الدباغ يباع وينفع به لطهارة بالدباغ لما مر في كتاب الصلوة ولا بأس ببيع عظام الميتة
 وعصبتها وصوفها وفرها وبرها وشعرها والانتفاع بذلك كله لطهارة لان الموت
 لا يؤثر فيها لانه انما يؤثر في محل حلت الحيوة فيه ولا حيوة لهذه الاشياء وانما لها نوكا في النساء
 وبيع عظم النمل وينفع به عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يبيع
 بيعة والانتفاع به لانه يحس العيز كخنزير وعندها هو كسائر البساع وعلو سقط الى
 اذا كان علو رجل وسفل اخر فسقطا وسط العلو وبقي السفل يباع صاحب العلو موضع
 العلو لم يجر لان هذا بيع لم يصادف محله بملكه وهذا لان محل البيع المال والثابت لصاحب
 العلو بعد الانقضاء حق العلق من العلوي ليس له لانه متعلق بهواء الساحة وهو ليس له
 لان المال ما يمكن احراره الى وقت الحاجة والهواء ليس بهذه الصفة والمناجيع بيعة قبل
 الانقضاء باعتبار البناء القائم ولم يبق خلاف الشرب حيث يبيع بغيره بقا للارض باقيا
 الروايات ومقصودا في رواية واختيار سباع بل لان الشرب عمن قال قايم مشرب به لانه
 عيانة عن النجيب من الماء وهذا الامكان باق فيه ولو اتلف على اخر شربة بان سقي
 ارضه بشربه يضمن ولو بيع مع الارض كان له تسقط من الثمن حتى اذا ادعي رجل من المزرع
 بشربها بالثمن فشهد شاهد بذلك فسكت الآخر عن الشرب بطلت شهادتها لاختلافها في
 ثمن الارض لان الذي زاد الشرب نقص عن ثمن الارض لان بعض الثمن يعادل الشرب فصار
 لاختلافها في مقدار ثمن الارض وانما لم يجر بيعه مقصودا في رواية وهو اختيار مساج
 بخاري للجمالة وان سقط العلو بعد البيع قبل القبض بطل البيع لهلاك البيع قبل التسليم ولم يجر
 بيع المسيل وجبه وللجوز بيع الطريق وجبه والمسئلة خمر وجبه من رتبة الطريق ورتبة
 المسيل بيع حق المرد وحق تسيل الماء فان كان الماد به الرتبة فالرق من الطريق والمسيل
 ان الطريق معلوم الطول العرض غالبا فيجوز البيع اما المسيل فمحمول غالبا لان مقداره
 ما يتسفل الماء من الارض مختلف غالبا لانه مختلف بقلة الماء وكثرة فيسقط البيع لجهالة وان
 كان المراد به حق المرد وحق تسيل الماء فاجواب المذكور في تسيل الماء باقيا في الروايات
 وفي حق المرد ولا فان بيع حق المرد ولا يجوز على رواية الزيادات وبه اخذ الكرخي في رواية

وعلى رواية كتاب التسمية يجوز وبها أخذ عامة المسايخ والفرق على هذه الرواية بينه
وبين حق التيسيل ان حق المرد معلوم لانه متعلق بحل معلوم وهو الطريق الى المسيل فان
كان على السطح فهو نظير حق العقلي قد مر فساد. وان كان على الارض فهو محمول بحالة محله
والفرق بين حق العقلي وحق المرد على رواية جواز بيعه ان حق المرد يتعلق بما يمتنع وهو قابض
الاراضي فاشبهه الاعيان المملوكة وحق العقلي يتعلق بالابتنى وهو البناء فاشبهه ما لا يمتنع وهو البناء
وعبد بآن امة وعكسه اي لو اشترى شخصاً على انه عبد فاذا هو امة او على العاقبة فاذا
هو عبد لم يجز البيع استحساناً خلافاً لفرق رحمه الله ولو اشترى بجمعة على انه ذكر فاذا
انثى صح البيع والاصل ما مر في النكاح ان الانسان والسمية اذا اجتمعا فان كان المسار
اليه مع المنهى جنسين مختلفين تعلق العقد بالمسيح وبطلت ادمه ولو اشترى فقراً على انه
ياقوت فاذا هو زجاج وان كان المسار اليه من جنس المسح ولكن فارقته بوصفه تعلق
العقد بالمسار اليه واعتد بوجوده وخير لقوات الوصف كسرا عبد على انه جناب فاذا هو
كاتب وانما يعرف ذلك بالنظر في معنى الذوات لان قوام الاسماء بعينها فان كان بينهما اختاربه
في المعاني المطلوبة يسمى اختلاف وصف والبيع اختلاف جنس ثم لا ذكره الا اني يترى آدم
جنسان مختلفان لتما جنس التما في المقاصد والمعاني المطلوبة فالمستفي من الجيد الاستخدام
خارج الدار ومن الامار الاستخدام داخل الدار كالطبخ والكسب والاستئجار والاستئجار
وفي القيوانات حسن واحد لتما في المقاصد والمعاني المطلوبة والمستفي من الكمال العم او الكبر
او الخلق لا يتخذان مختلفاً جنساً وان اخذاصلها كالتباين مختلف من اتحاد الاصل فان الذوات
والزائد ينجي جنسان وان اخذاصلها وكذا ما يتخذ من العقب كاخلاص والدين جنسان وان
اخذاصلها ولم يجز شراؤه او شراؤه لا يقع شهادته له فاباع بنفسه او بيع له باع
باع وكيله باقل ما باع قبل ان يبيع نفسه او يبيع من شتره او من وارثه لا من الموهوب له
والموصى له والبيع لم ينقص ذاتا واتحاد الثمنان جنساً والدينان جنس الدارم هناك في
السفنة اعلم ان ما باع باقل ما باع قبل ان يبيع نفسه او يبيع من شتره او من وارثه لا من الموهوب له
حتى لو اشترى امة بالف درهم حاله او نسيئة وقبضتها لم باعها من البائع بجمالية قبل
نقد الثمن الاول فسد البيع الثاني عندنا خلافاً للسفني رحمه الله انه ان ملك المشتري تالذ في
البيع بالقبض فيعبر بيقينه بالي قدر من الثمن كالباعه من غير البائع او قبل الثمن الاول او بالثمن

او بغيره او بعد العقد ولما حديث عائشة رضي الله عنها فان امرأة اشترت وقالت اني
اشترت من زيد بن ارقم جارية الى الوطاء بثمانية درهم ثم قبضها منه بثمانية فقالت
عائشة رضي الله عنها بثمانية اشترت بثمانية اشترت ابني زيد بن ارقم ان الله تعالى ابطل
حجة وجناده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يثبت عن هذا فانما هذا زيد بن ارقم
معتد لا قلت قوله تعالى فمن جاءه مؤعدة من ربته فانهن فله فاسلف هذا الوعيد
المستدرد دليل على فساد هذا العقد والحق هذا الوعيد بعد القبض لا يفتدي البتة العقد
اذ شئ من المعاصي دون الكفر لا يبطل شيئاً من الطاعات الا ان ثبت شئ من ذلك بالوحي
فذلك انما قاله سماعاً ولا يقال انما احدث الوعيد به للاجل في الوطاء لا نقا كانت بغير البيع
الى الوطاء وما ذهبت البيهقي الاول وان كان جازوا عندها لا يضره ذريعة الى البيع الثاني
الذي هو موسوم بالفساد وهذا كما يقول لصاحبه بيض الذي او فكل في هذا الفساد
وان كان البيع جازوا فان قيل فكل هذا ذهبت البيهقي الاول فساداً بجمالية الاجل انما
وجعت عن جواز البيع الى الوطاء والبيع الثاني لانه بيع المبيع قبل القبض اذ القبض لم يذكر
في الحديث قلنا الرجوع لم يثبت وما ذهبت البيهقي الثاني لاجل الرجوع وليس في بيع المبيع
قبل القبض رجوع لان الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل القبض فاذا اعاد اليه عين المبيع
بالصفة التي خرج عن ملكه وصار قبض المبيع بقبضه فصار ما يبيع عليه فضل لا عجز
وكان ذلك في تمام يقين وهو حرام بالنقض بخلاف ما اذا اشترى من المثل الذي لا يملك
الرجوع ثم حصل للمشتري والمبيع دخل في ضمانه ولو اشترى من لا يبيع شهادته له كذا
ووالله وزوجته وعبد ومكاتبه فهو كسر البائع بنفسه وقال ابو يوسف رحمه الله
يجوز في غير العبد المكاتب بثمانين لانا ملك بخلاف المملوك لان كسب العبد لما لكه وله
في كسب مكاتبه حق الملك فكان تصرفه انقصه ولا يبي حبيته رحمه الله ان ما هو لا
كسب البائع بنفسه لا اتصال منافع الاملاك بينهم وهو نظير الخلاف في الوكيل بالبيع اذا عاهد
مع هؤلاء واذا اشترى ما يبيع له باع وكيله لم ايضا لانه لما باع باذنه صار كانه باع
بنفسه ثم اشترى باقل كذا الوكيل رجلاً ببيع عبد بالف درهم فباع الوكيل ثم اراد
الوكيل ان يشتري العبد باقل ما باع لنفسه او يبيع بامر قبل نقد الثمن ثم يجز اما شراؤه لنفسه
فلان الوكيل بالبيع باع لنفسه في حق الحقوق فكان هذا اشترى البائع من وجهه والثابت

من وجه كالتأنيث من كل وجه في باب الخرافات وأما قوله بأمه فلان من المأمور واقع له
من حيث الحقوق وكان هذا من باب ما يباع لنفسه من وجه وكذا لو اشترى من رجل ما يباع
بأقل ما اشتراه المورث ثم تجزى لتمام الوارث مقام المورث بخلاف ما لو اشترى وارث
البائع بأقل ما يباع مورثه فانه يجوز وعنه انه يجوز في الفصل
والفرق على ظاهر الرواية ان الوارث يقوم مقام المورث فيما يورث لا فيما لم يورث ووارث
البائع مقام مقام البائع في هذا الشأن لانه لا يملك الشئ بطريق الإرث لانه كان يملك الشئ لنفسه
حال حيوة مورثه فكان كالأجنبي في ذلك فاما وارث المشتري فقام مقام المشتري في هذا
البيع لان لاية البيع له حكم ملك المورث فانه كان لا يملك البيع حال حيوة مورثه لانه
ملك مورثه ولما قام وارث المشتري مقامه في بيع هذا البيع حكم الارث صار بيع الوارث
وبيع المورث سواء فكان تجزى بيع المشتري ثم تجزى بيع الوارث بشرط ان يكون الشئ
من مشتريه او من وارثه لانه لو باعه المشتري من رجل او هبته لرجل اذ وصى له رجل
ثم اشتراه البائع الاول من ذلك الرجل يجوز لان اختلاف سبب الملك باختلاف الغير
اصله حديث بريء حيث قال عليه السلام فيهما صدقة ولنا هدية وشرطنا ان
يكون البيع على حاله لم ينقص لانه اذا قبض المبيع في يد المشتري بناه من البائع بأقل
من الثمن جاز لان المانع ربح ما لم ينقص وانما يظهر الرجوع اذا عاذا اليه المبيع كما خرج
عن ملكه فاذا لم يجد جعل النقصان مقابلة الغيب الحادث فكان مشتريه ما يباع بثلث الثمن
الاول حتى وشرط النقصان من حيث الذات لانه لو انتقصت قيمته بتغير السعر لم يجز
مساؤه بأقل ما يباع لان غير السعر غير معتبر في حق الاحكام كما في حق الغائب وغيره
فعاذ اليه المبيع كما خرج عن ملكه فظهر الرجوع وشرطنا انما والمشتري جنسا لانه اذا
اشترى جنسا آخر غير جنس الثمن الاول يجوز وان كان الثمن الثاني اقل لان الرجوع لا يظهر
عند اختلاف الجنس الذي ربحه المشتري حتى لو كان العبد الاول بالدرهم فاشترى
بالدينار قيمته لاقل من الثمن الاول لم يجز استحيانا وجاز قياتا وهو قول زفر رحمه الله
لانهما جنسان حتى لا يجوز ربوا الفضل بينهما ولنا انها جنسان صوة وجنس واحد حتى
لان المقصود بها واحد هو الثمنية فبالنظر الاول يصح وبالنظر الثاني لا قبلنا المحرم
على المبيع لقوله عليه السلام ما اجتمع الخلال للحرام في شئ الا غلب الحرام الخلال في الشفعة

ما هو سوران
بيع البائع ذلك
منه

حتى لو بلغ الشفع بيع الدار بالن درهم فسلم ثم بان المصايف بدينارين قيمتهما الف والثلث
فلا شفعة عندنا خلافا لغيره رحمه الله لا اتحاد الجنس بخلاف ما لو علم المصايف لخرطة
او شعير قيمتهما الف والثلث فان تسليمه باطل لاختلاف الجنس رجلا باع عبدا بينهما بالن
او قال لا بعناكه بالن كل نصف خمسمية ثم اشتراه احدهما خمسمية قبل التقد فسد في نصفه
لانه شئ ما يباع بأقل ما يباع قبل التقد المصحح في تركه بنصف خمسمية لانه ما يباع وما يبيع
له ولو قال لا بعناك نصيب فلان خمسمية ثم قال لا بعناك نصيب فلان خمسمية ثم اشترى كله
احدهما خمسمية فسد في نصيبه لان نصيبه وهو الربع باع بنفسه ونصيبه وهو الربع
بيع له واما نصيب صاحبه ففسد في نصيبه وهو الربع لانه يبيع ربح في الربع الآخر
بيع الثمن لانه ما يباع وما يبيع له وان اشتراه معا في هذه المسئلة صح شرا كل في ثمنه بثلث
الثمن لانه لو اشتراه احدهما صح شراؤه في الربع فاذا اشترى كل واحد نصفا شيئا
صح شرا كل واحد في نصيب ذلك وهو الثمن ضرور ولو باعاه بالن ثم اشتراه خمسمية
صح شرا كل واحد في ربحه لان كل واحد اشترى نصفا شيئا فنصيبه وهو الربع مما يبيع
فسد ونصيبه ما يباع شريكه فصح ولو باعه مع وكيله بالن ثم اشتراه الموكل خمسمية لا يبيع
لان احد البصير باع بنفسه والمضف الآخر ببيع له ولو اشتراه الوكيل فسد في النصيب
الذي باع وصح في النصيب الآخر لانه ما يباع وما يبيع له ولو باع الوكيل كله ثم اشتراه احدهما
لا يبيع اما الوكيل فلانه باع واما الموكل فلانه ببيع له وصح فيما ضم اليه حتى لو اشترى امة
خمسمية وقبضها ثم باعها واخرى معها البائع قبل التقد المصحح في ثمنه حتى لو اشترى امة
ثم يشتريها من البائع لانه لا يفسد فيها وبطل في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن
مقابلة امة لم يشتريها منه فكان مشتريا الاخرى بأقل ما يباع ضرور وهو فاسد عندنا
فان قيل لا يفسد العقد في هذه وجب ان يفسد في تلك عند ابي حنيفة رحمه الله كما لو جمع بين
عبد وحر وباعهما صفقة قلنا الما يلو ذلك ان لو كان الفساد قويا مجعلا عليه كما في بيع
الحر والعبد في الفساد هنا ضعيف مجعلا فيه فيقتصر عليه ولا يستلزم كما لو اشترى
عبدا ومدبرا بثلث واحد فان العقد في الثمن يصح وان فسد في المدبر لما ان الفساد في
المدبر ضعيف حتى لو قضى لحر او ربيعه يجوز فان قيل اليس ان اذ اسلم بواضع ضعيف وزيه
يفسد في الكل عند قلنا ذاك ليس بطريق تعدد الفساد كما زعم البعض بل باعتبار ان

ان اعلام راس المال شرط عند المسلم فيه مختلف فكان فساد السلم في كل واحد
 منها اجماله ما يخص كل واحد منها من راس المال ولا فساد باعتبار شبهة الربوا
 من حيث انه يعود اليه كل راس ماله مع زيادة ليس بارياضان وعوض شبهة الربوا
 كحقيقته اولان فساد العقد في البعض اما يوجب فساد العقد في الباقي اذا كان الفسد مازنا
 اما اذا كان طاريا فلا فساد هنا طاريا لانه فاسد في العقد ان يكون باريا مالا
 اقل من الميزان الاول بل في الميزان الثاني لا يمتنع هذا المقابلة صحيحة ولكن بعد ذلك ينقسم
 النسخ عليها باعتبار قيمتها في بعض البواحي واما باع والبعض باريا مالا ثم ينقسم
 الباع فيها باع وهذا فساد طاريا فلا يمتنع في الاخرى كالوسط في خيار ورجل فاجاز
 فاشترى اي اذا باع عبدا ووسط خيار لا يمتنع فاجاز الوسط له الخيار الباع ثم اشتراه
 الوسط له الخيار لنفسه او غيره باقل من الاول قبل فساد النسخ لانه باع ولا يمتنع له
 خلاف الشفعة وصار كانه باع نفسه لان الشفعة اما لا يكون لمن باع او يمتنع له لانه لو
 اخذ بالشفعة لصار ساعيا في بعض ما تم به وفي حق هذا المخرج الاجازة والباع سوار وحيا
 اما لم يخرج المراء فناديا عن ربح ما لم يضمن وهذا المخرج لا يحصل الوسط للخيار واما يحصل
 لمن كان السبب في حكم السبب في افعاله ولو وهب المشتري ثم رجع في حبه بقضاء او بغير قضاء
 لا يملك بعه من يابعه باقل لان الرجوع في الحبة نسخ من كل وجه بكل حال فساد اليه
 فتم ملكه ولو باعه المشتري ثم رده عليه بغير قضاء لم يملك بعه من يابعه باقل لانه
 نسخ من كل وجه خلاف ما لو رده برضا قبل القبض او بعد او باقالة لانه مع حذره في الخيار
 والبايع الاول والبايع اصر به كامن ذميا بطل حزمه وبطلت شرائه بطلت كانه ما دون
 حزمه وبطلت وقبوله حزمه ووجهت له وامر محرم غير بيع حصيد بخلاف امره كانه
 يتولى حزمته وقبضها وكما به عبدا فمن الاصل ان الوكيل عند ابي حنيفة رحمه الله
 اصيل في حق نفس المتصرف نابت عن الوكيل في حكم المتصرف فيعتبر اهلية الوكيل لنفسه
 فاذا امر رجل رجلا ببيع عبده الذي باع باقل مالا ثم رجع في حبه بملكه الوكيل
 ملكا صحيحا لان المعبى عند حال الفاق لا حال الامر والوكيل لو اشترى لنفسه ببيع فكذا
 اذا اشترى له لوكله وعند ابي يوسف رحمه الله بطل الوكيل ان يكون مسترا بنفسه لان
 الوكيل لا يملك بنفسه ولا يملك ببيع الوكيل فيجعل مسترا بنفسه يحيا بالحوار وعند محمد بن
 النضر وبنو حنيفة

لو اشترى رجل عبدا
 ثم باعه بغير
 قبضه لم يملك
 بعه من يابعه

واصله
 الوكيل
 النضر
 بنو حنيفة
 فساد

فساد السلم ويملكه الوكيل ملكا فاسدا اذا قبض وكيله لانه لو اشترى بنفسه ملكا فاسدا
 اذا قبض وكيله لانه لو اشترى بنفسه ملكا فاسدا اذا قبض وكيله لانه لو اشترى بنفسه ملكا فاسدا
 فساد السلم ذميا بطل حزمه وبطلت شرائه بطلت كانه ما دون
 لان الوكيل مستند الولاية عن الوكيل ولا ولاية للوكيل في هذا التصرف فكذا الوكيل وله
 ان الوكيل اهل للنفس المتصرف والموكل اهل في حكم المتصرف لانه اهل بقبول حكم المتصرف الا يترك
 انه يملك لنفسه ولغيره اربا بان كان الذي فاسد فبات قبل التحليل والتسليم فلو ان الوكيل
 ثم في التوكيل بغير النسخ يملك لنفسه فجلها لانه منع عن الاستناع بغيرها فله ان يتصرف فيها
 على وجه يتوصل به الى الاستناع كالودعة حراما او غير حراما وعليه ان يملك نفسه التي
 الوكيل لا يتنازل الملك اليه حكمه فله من الميزان ان كان خيرا يراى سيئته وفي الوكيل
 بالبيع يملك لنفسه لانه مع بيع الوكيل يتصدق به لئلا يترك الخبز فيه لقوله عليه السلام
 ان الذي حرم من بيعها حرم من غيرها واكل منها ولو وكل مسلم ذميا بغير اذن من حرمه
 فاشترى حرمه عند ابي حنيفة رحمه الله وباعه الوكيل الباع ما لم يرض عن بيعه على الوكيل
 لتغير الرجوع بغيرها وعند محمد رحمه الله بيع العقد للوكيل يوجب فساد السلم كذا لو اشترى
 الموكل بنفسه فبيع عليه قيمة العبد وعند ابي يوسف رحمه الله بيع السلم للوكيل صحيحا
 لما تم ولو اشترى عبدا كافر ما دون حزمه ووجهت له صحته وكذا لو كان محجورا ولو وكل
 محرم غير بيع حصيد فهو كالموكل مسلم ذميا بطل حزمه وبطلت شرائه ولو وهب كافر
 لمسلم حرمه فاشترى المسلم كافر بقبول حزمته او بقبضها لا يبيع وكذا لو امر كافر بكتابة عبدا
 بغير اذن يبيع لانه يتصرف للوكيل الا يترك ان الغرض يرجع الى الوكيل ثم يبيع بغير رضى
 على ان يرضه بظرفه ويظفر عنه مكان كل طرف حنيفة رطلا لان هذا الشرط مخالف
 مقتضى العقد لان مقتضاه ان يظفر عنه مقدار وزن الطرف اي مقدار كان
 فاذا شرط ان يظفر عنه مكان كل طرف حنيفة رطلا واجاز ان يكون الطرف المتصرف
 حنيفة رطلا او اكثر فكان شرطه مخالفا لمقتضى العقد ولا خلاف في فساد منعه من فساد
 العقد بالهوى وان شرط ان يظفر عنه مقدار وزن الطرف جاز لانه شرط يوافق
 مقتضى العقد بكونه ولا يفسد ولو اختلفنا فيه الى الطرف فالقول المشتري حتى
 لو اشترى زيتا او سمنا في ذق فذد الطرف وهو عشرة ارطال فقال البايع انك غشيت هذا

الوكيل

علم بغيرها

او باع حرمه
 مع حكم المالك
 حرمه كالمالك
 لو اشترى

وباقية مقتضى العقد
 فساد

الظرف

وهو خمسة ارطال فالقول للمشتري مع يمينه لانه ان اعتبر اختلافه في تعيين الزيت المبوض
فالقول القابل في الزيت امانة في يدك والقول في يمينه لانه قوله قول الميزان وان كان
مضمونا في يدك فالقول في يمينه ايضا قوله كالمعقود وان اعتبر اختلافه في السنين فهو
في الحقيقة اختلاف في مقدار الزمان فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة ولا يخالف
وان اختلفنا في الزمان لان اختلافهما في الزمان ثبت بغير اختلاف في الزيت والاختلاف
في الزيت لا يوجب التحاق لانه ليس بمعقود به ولا معقود عليه فكذا الاختلاف فيما بين
لان حكم البيع لا يخالف حكم الاصل ولو باع في الطرف والزيت على انها مائة رطل فجدد تسعين
رطلاً لم يزد من الزيت سبعون فالنقصان من الزيت لان الطرف لا يزيد ولا ينقص
والزيت يزيد وينقص والاصل ان نقصان ولا زيادة يضر فان لم يضر فانه لا يضر
لا يضرها ان يجرى كان الزيت كان ثمانية رطل والزيت عشرين رطلاً وجملة مائة رطل
فانقص من الزيت عشرة ارطال قبل البيع ينقص خمسة النقصان من الزيت فيقسم الزمان
على الزيت ثمانية رطل من الزيت فاصاب الزيت ثمانية واما اصاب الزيت ينقص منه
لانه انقص منه عشرة من ثمانية والعشرة من الثمانية فمن المشتري ان شاء اخذ
الزيت وثمانية من الزيت باق وان شاء اتوك لانه ينقص عليه شرط عقد وان بلغ الطرف
وزن نام يفتد خير بان كان الزيت سبعين في الزيت اربعين ووزن الزيت لا يبلغ هذا القدر
في المعاد في غير البيع والامضاء لانه عشرة فاخذ الرضا وصار كالمبيع وان وجد
مائة وخمسة عشر في حيازة فسد فيها لان العقود عليه من الزيت باق بعد وزن الطرف
ان تمام المائة فاذا كان الطرف مائة عدم الزيت وهو المعقود عليه فقد اوفيت
ما هو المعقود ففسد للعقد لم يضر في حوزة فوجد حارياً وفسد العقد في الطرف ايضا
لان العقد واحد لان من الطرف مجهول ان وجد الزيت عشرين في الزيت مائة لزمه
الزيت فماتون وطلأ من الزيت بالزمن المسمى ولو باع في زيادة زيت سبعة في زيت ثمانية
على انها مائة رطل فالمبيع من كل جنس فلو وجد الزيت سبعين السنين اربعين فيقسم الزمان
على خمسين رطلاً من كل واحد منها فاصاب الزيت اداء واحد خمسين رطلاً منه واما اصاب
السنين طرحة عنه خمسة عشرة ارطال السنين وخير لان كلها معدرواها في المائة
اليها فانصرف اليها على السواء كما لو اشترى عبداً بمائة من اقل ذهب وفضة وكذا في كل مكيل

دموزون

دموزون ولم يجر بيع امة على ان يقبل المشتري رطل البيع بالاقرار حتى يجب عليه الثمن
او على ان يدبر او يكاتب او يستولد لانه عليه اللام في عن شرط وحاصل المذهب
ان كل شرط يقتضي العقد في العقد بلا شرط كشرط الملك للمشتري في البيع او شرط تسليم
الزيت او تسليم البيع لا يفسد العقد لانه يثبت بطلان العقد فلا يبرئ الشرط لا تأكيذاً
وكذا شرط لا يقتضي العقد لانه يلازم البيع اي يولد وجبه كالمبيع بشرط ان يعطى المشتري
بالثمن رهن او كفلاً وهو معلوم بالاشارة او التسمية لا يفسد العقد ايضا لان الرهن
شرط رئيسة وتأكيذاً لاجانب الاستيفاء واستيفاء الثمن موجب العقد فلو لم يلازم العقد
والكفالة رئيسة لاجانب المطالبة والمطالبة موجب العقد فلو لم يلازم العقد فلا يفسد
فان لم يكونا معلومين فسد البيع لان جملة الرهن والكيلك يقتضي النزاع فالمشتري
يعطيه رهن او كفلاً والبائع يطالبه بأخر وكذا شرط لا يلازم العقد لان الشرط ورد
لجوان كالحجارة والاهل ولم يرد الشرط لجوان لكنه متعارف كشرط العمل على ان يجدوه
او يشركه لا يفسد ايضا استحضاراً للتعامل وهو حجة بتركه الياناس وكذا شرط لا يقتضي
العقد ولا يلازمه ولم يرد الشرط لجوان وليس متعارف فيه منفعة لاحد العاقد
او للمعقود عليه وهو من اهل ان يستحق حقا على الغير ان يكون ادباً يفسد العقد كبيع
عبد بشرط ان لا يبيعه المشتري فان لم يجد حجة ان لا يتداوله الايدي وان لم يكن
فيه منفعة لاحد كشراداة او ثوب بشرط ان لا يبيعه بطل الشرط وضح البيع في ظاهر
المذهب عن ابي يوسف رحمه الله انه يفسد به البيع وجه ظاهر انه لا مطالب لهذا
الشرط فكان لغوا وهذا لانها اذا قصد القابلة بين المبيع والتميز فلا الشرط عن العجز
وقد وجب بالبيع لما شرط فيه فكان زيادة مستحقة بعقد المعاوضة فالبينة عن النقص
فيكون ربوا وكل عقد شرط فيه الربوا يكون فاسداً ولانه متى كان مستغاباً كان مرغوباً
فيه وكان له طالب فلا يردى في الربوا والزنا اذا ثبت هذا فنقول هذا الشرط لا يقتضي
العقد لان قضية العقد اطلاق الانتفاع لا المجرعة والخير في هذه التصرفات لا الالتزام
والشرط يقتضي الالتزام ولا يلازمه وقاورد الشرط لجوان حارياً غير متعارف بين الناس
والمعقود عليه فيها منفعة فيفسد العقد لانه ان مات ذكر من الشرط وصار
مستثناة عن قضية الثمن في ما عداها اذا خلافت التي فلا الضمان في رهنه الله يجوز البيع

في بيعه المبيع
فمن لم يكن يرضى
فمن لم يكن يرضى
فمن لم يكن يرضى

بشرط الاعتاق وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله لانه متعارف اذ البيع قبل شتمه
متعارف في الوصايا وغيرها وتفسير البيع بشرط العتق ولنا ما ذكرنا ولان شرط العتق
مفسد للعقد كالتدبير والاستيلاء فاشترط حقيقة الحق في بيع العبد شتمه لا يكون
بشرط العتق بل يكون ذلك عذرا للمشتري ثم بعد البيع مطلقا فلو اعتته المشتري بعد
ما اشتراه بشرط العتق صح حتى ثبت عليه العتق عند أبي حنيفة رحمه الله استحسانا وقال يفتي
فاسد حتى ثبت عليه التيمم قياسا لها ان شرط الاعتاق متى كان مفسدا كان حقيقة تفسدا
للفساد لا رفق للفساد كسائر الشرط المفسد لا يترك انه لو استهلك بوجه آخر لا يملك
هايزا وله انه زال المفسد قبل تفرقه فيجب التمسك لو استمره باجل محمول ثم استقطه قبل مضيه
وهذا لان هذا الشرط لا يلازم العقد بنفسه لان قبضته جولة لا اعتاق لا الالتزام حما ولكن
يلايحه حكمه لان العتق ينهي الملك فان الملك في بني آدم ثابت بالعتق والسبي بانتباه يفرق ومبدأ
السبي مفسد له ولهذا لو اشترى عبدا فاعتقه فعلم بغيره وجع بقضائه خلاف ما لو باعه
فاذا استهلكه فقد تفرق الفساد لوجود صورة الشرط دون الحكم واذا اعتته حقت الملائمة
لحكم العتق وهو انتهاء الملك به فترجح جانب المولى فكان الحال قبل ذلك موافقا ولو باع امه
بشرط ان يطأها المشتري او بشرط ان لا يطأها ففسد البيع فيها عند أبي حنيفة رحمه الله
لان العقد لا يتغير لان قبضته اطلاق الاستماع لا الحجر عنه ولا الالتزام وفيه الالتزام
وفي الثاني صح عند أبي يوسف رحمه الله صح في الاول لان العقد يتغيره وفسد في الثاني لانه
لا يتغيره وعند محمد رحمه الله صح فيها لان الثاني ان لم يتغيره العقد فلا يرجع منه الى
احد فكان هذا شرط لا طائل له فلا يقبل ولو اشترى بشرط ان يقرضه المشتري درهما
او يهدى له هديه ففسد لانه عليه اللام نبي عن بيع وسلف الى قرض لانه شرط لا يتغيره
العقد ولا يلازمه وليس فيه عرف ظاهر ولم يرد الشرع بمحولة وينفع به احد العاقد
ولو اشترى على انها قرض كل يوم كذا يفسد لانه لم يشترط صفة بل عملا لا يمكنه الوفاء به
ولو اشترى امه الاحملها ففسد البيع لانه لا يصح افراد الجلب بالعقد لانه بمنزلة جزاها حتى
يتناول به بيع الاصل واجزاء الحيوان لا يقبل العقد مقصودا فلا يصح استثناءها ولان الاستثناء
انما يعمل فيما عليه فيه الضرر واذا لم يصح استثناءه بقي شرط فاسدا وفيه نفع للبايع والبيع
يفسد بالشرط الفاسد كالتأبته والاحسان والرهان ان الكتابة انما يفسد اذا كان المفسد

في صلب العقد الى ما يقوم به العقد حتى لو كاتب بشرط ان لا يخرج من الموقعة لا يفسد الكتابة
وله ان يخرج لشبهها بالبيع من حيث ان العبد ماله في حوز المولى ولشبهها بالنكاح من حيث
انه ليس حال في حق نفسه فعلمنا بالسببية في الغالب والحقبة والصدقة والنكاح والطلاق
والضلع غير دم العبد لا يطل استثناء الخليل يطل الاستثناء لانها لا يطل بالشرط الفاسد
لان الفساد به باعتبار افضاياه التي لا يوافق في المعاوضات دون التبرعات لا سقاطا
والوصية لا يطل استثناء الخليل في بيع الاستثناء حتى يكون الامنة وصية والخلل ربا لان
الوصية اخت الميراث لانا خلافة بعد الموت كالارث والارث تجري فيما به البطلان
مخلاف ما لو استثنى خدما لان الارث لا تجري فيها حتى لو اوصى له رجل خدما عبد فأتى
الموصي له لا يستحق رتبته خدما اربا عن الموصي له ولو باع امه او عبدا على ان يتخدم
البايع شهرا او اذ اعلى ان يسلمها او على ان يسلم الى راس الشهر او يباع على ان يقطع البيع
ويخيطه قيصا او قبا ففسد البيع لما مر من وجود الشرط المكين ولانه ان كان بعض الشرط
مقابله العمل المفسد فهو اجماع شرطية في بيع وان لم يكن مقابله شيء فالشرط هو اجماع
مشرطية في البيع ونبي النبي عليه السلام عن صفتين في صفقة ولان الاجل تخفى بالديون
لانه شرع للثمن فيمحق بالديون ليشترط في قبضتها دون الاعيان لانا خلاصة
في بطل التام جيل في بيع الفير واذا شرط فيه يكون شرط فاسدا او البيع يفسد بالشرط الفاسد ولو اشترى
خلعا على ان يخدمه او يتركه صح استحسانا وقال زفر رحمه الله لا يجوز قياسا لما مر
ولنا ان فيه عرفا ظاهرا وفيه النوع عن العادة خرج بين وصار كبيع الثوب فان
القياس ان لا يجوز لان الاجان يبيع المانع والصنع عين وجوزناه بالتعامل كالاستحسان
فان بيع المعلوم لا يجوز واما جوزناه بالتعامل ولو اشترى شاة على انها حامل او على
انها حليلا ففسد البيع لان فيه شرط زيادة عين في العقد ولم يدر يكون ولا يفسد خل
فيه الفير ولم يجر البيع الى الفير وزر المهرجان وصوم النضار الى وطر اليهود ان
لم يدر العاقد ان ذلك لان الاجل محمول وجبته يودي الى المانع اذ البيوع مبنية
على الماكسة والمضايقة حتى لو كان ذلك معلوما عند العاقدين صح لان المانع للمضايقة
ولم يوجد وكذا لو كان التام جيل في وطر النضار بعد ما شرعوا في صومهم صح لان
عدا ايام صومهم معلوم فاذا شرعوا في صومهم صار وقت فطرهم معلوما فكان الاجل
معلوما

ولم يجر البيع الى قديم الخراج والصادق والديانة والبطان والجزاز للجمالة لانها
 يتقدم ويتأخر لكونها من افعال العباد فيثبت بحسب ما يبدى لهم والاحال شرعت
 بالاوقات قال الله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواثيق للناس ولو كلف الي هذه
 الاوقات صح لان هذه جملة يسيرة مستدل كة لا اختلاف الصحابة رضي الله عنهم
 فيها ولا تفاضل معلومة باعتبار اصلها وانما الجمالة في آخرها ويمكن فيها باعتبار
 الاقصى والجمالة اليسيرة محملة فيها لا الناحية كالجمالة الى جنوب الريح لانها يشبه
 النذر ابتداء لكونها التاماً محضاً غير ان يقال لها شيء وفي النذر تحمل الجمالة وان كانت
 فاحشة وهي مواصفة انتهى باعتبار الرجوع على المفعول عنه ولا يحمل الجمالة في
 المعارضات وان كانت يسيرة فعلمنا بالشبه في الجائز لا يرى ان الجمالة تحمل الجمالة في اصل
 الدين حتى لو كلف ما طاب له على نيل صح في وصف الدين هو اذ في اولى انما البيع فلا يحمل
 الجمالة في اصل الدين حتى لو باع شيئا بمن يحمل لا يصح وكذلك في وصفه اذ الوصف لا يخالف
 الاصل لان معنى الاضفاء الى المخاض يشملها ولا منازعة في الجمالة لانها تترى عن ابتداء
 فتبنى على المسامحة ولو باع مطلقاً ثم اقبل الدين الى هذه الاوقات صح لان هذا اجل
 الدين الجمالة في الدين محملة بخلاف ما لو اشتراط في اصل العقد لان العقد لا يحمل الجمالة
 اما اذا اجل بعد العقد فند عرى العقد عن المسند فيصح وان استقط الاجل قبل حلوله
 صح الى لو باع الى هذه الاحال ثم استقط الاجل قبل ان ياخذ الناس في لصادق والديانة
 وقبل قديم الخراج صح البيع خلافاً لفرق الشافعي رحمه الله لهما ان العقد وقع فاسداً قبل ان يتقبل
 جازوا باستقاط المسند كما لو استقط الدرهم الزايد عن بيع الدرهم بالدرهمين ولو تزوجا
 الى عشرة ايام ثم استقط الاجل لهما ان المسند شرط خارج عن صلب العقد فلا يستقط
 قبل التبرر فيقبل العقد جازوا بخلاف الدرهم الزايد لان المسند ثم في صلب العقد لانه في اجل
 العوضين بخلاف النكاح الى اجل لانه عقد اخر غير النكاح وهو المسقة والعقد لا يتقبل عقداً
 اخر وقول صاحب المختصر بان تراعي باستقاط الاجل في اثنائها لان اثنائها لاجل لان
 لانه خالص حقه وحق الانسان ما يتولى استقاطه وانباته ومنع بيعه بخر وعقد او
 شاة ذكية وميتة وباعها بطل البيع فيها ستم لكل واحد منها ما لم يسم عند ان حينه
 رحمه الله وعندهما ان يسم لكل واحد منها صح في العقد الذكية وان منع بيعه بخر وعقد او مكاتب

دال

او ام ولد او بين عبد وعبد غير صح في القين وعبد بالخصه من النكاح خلافاً لفرق رحمه الله
 له ان محل العقد المجموع ولا تحلية للمجموع لاستقرار محلية البيع في المدبر والمكاتب ام الولد
 لما لم يفسد العقد وقد جعل ذلك شرطاً لقبول العقد في القين فيفسد العقد كله كما لو جمع بين حرة
 وعبد وهما اعتباراً بالوضو بالكلية ولو جمع بين اجنبية ومحرمة في النكاح بخلاف ما اذا لم يسم
 من كل واحد لانه لو جاز في القين لما رتب عليه من النكاح وما يجوز في الجملة مفسدة وله
 انه لما جمع البائع بينهما في الايجاب جعل قبول العقد في كل واحد منهما شرطاً لقبوله في الآخر بدليل
 ان المشتري لا يملك قبول واحد دون الآخر والحر والميتة لا يندخلان تحت البيع اطلاقاً
 لعدم المانية فيها وكان جاعلاً لقبول العقد فيما لا يقبل العقد أصلاً شرطاً لقبوله على العقد الذكية
 وهو شرط فاسد وانما البيع في هؤلاء فهو توفيق قد دخلوا تحت العقد لوجود المانية ولهذا
 ينفذ في عبد الغير باجازه وينفذ بيع المدبر وام الولد والمكاتب من انفسهم وبيع المكاتب
 من غيره مضايح الرأيتين ولو قضى قاض محول بيع المدبر عن ينفذ قضاؤه وكذا
 في ام الولد ينفذ عند ان حينه والى يوسف رحمه الله خلافاً لمحمد رحمه الله وقضا الفاضل
 في غير محله لا ينفذ فعلم انهم دخلوا في العقد ثم خرج عبد الغير باستحقاق سيد وهو لا
 باستحقاقهم انفسهم فكان هذا بيعاً بالحققة بقا كما لو اشترى عبد من فلهك احد هاتين التسليم
 فلم يكن شرطاً لقبول غير المبيع لا بيعاً بالحققة ابتداء ولهذا لا يستط بيان من كل واحد من
 ومتر والسمية عامداً كالميتة فان قيل ينبغي ان يفسد العقد فيما ضم اليه لانه مجتمعة فيه
 كما لم يبرر فينفذ البيع فيه بقضا الفاضل قلنا حرمه منصوص عليها ولا مسامحة للاحتداد
 في مورد النظر فلا يستبرج خلافة ولا ينفذ بالقبض او غير ذلك واطلق صح في الملك الاصح
فصل في حكم البيع الفاسد واذا قبض المشتري المبيع
 ببيع فاسد باذن البائع وهو من عوضه مال ملك المبيع ان لم يخبر البائع بيمينته وقال
 الشافعي رحمه الله لا يملكه وان قبضه لانه محظور لكونه منهيًا عنه والذي يقتضي الحرمان
 بغيره لكونه ذريعة الى قضاء الما ارب ورسيلة الى ذلك المطالب فلا يباح له لا شراط
 الملامة بين المؤثر والاثر والى الذي منحه للمشتري وعية للمضاد بغير كونه مشرطاً وبغير كونه
 منهيًا اذ من ضرره كون الشيء منهيًا ان يكون في ضرره حكمة النام وضرره كون منعه
 ان يكون حسناً لانه لو حرم به فو حاد في ثبوت المالك به وتربى الاحكام عليه قولنا المشتري

في البيع الفاسد

وهو باطل لا يبرك أنه لا يفيد قبل القبض وبه يزاد الفساد والحكمة فاقى ثبت
الملكية وصار كالبيع بالميتة وبيع الخمر بالدرهم ولنا أنه لم يمتدح الملك وهو البيع
فيتمتع الملك وهذا لأنه بيع حقيقة لعدد وزكته وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي من
أهله فأهل الشيء من يكون قادراً عليه وهو قادر عليه ليندفع به حاجته مضافاً إلى
محل قابل لحكمه إذا الكلام فيه فيرتب عليه حكمه والنهي الوارد في التصرفات الشرعية
يقضي بغير الشرعية لا سيما لأنها تقتضي تصور المنة عنه إذا النهي عما لا يتصور
لعله لأنه يتراد به عدم الفعل مضافاً إلى اختيار العقد فيعتمد تصور يكون العقد
مستلزم أن يكتف عنه باختياره فيثبت عليه وإن فعله باختياره فيثبت عليه
وتصور المنة مع شرعية فكان النهي لغني في غير المنة عنه فيصير مشروطاً بأصله
غير مشروط بوضوئه فيجوز فاسداً ما كان في نية الملك ما يندفع بالمحذور بل بالبيع
وهو مشروط بغير محذور وإنما المحذور ما يتصل به وهو الشرط الناسد ونحوه
كما في البيع وقت النداء فإن النهي ورد ثم المعنى في غير البيع وهو الاشتغال عن البيع
البيع والاستقال عن الشيء غير البيع فإن قيل ذلك البيع مكره وهذا فاسد فأوجه
الاحتياط قلنا أحاسيان في أن النهي بينهما راجع إلى عين المنة عنه وإنما يرجع إلى عين
لكن في ذلك الغير هنا متصل به وصفاً فالتو في الفساد ثم تجاوز فالتو في الكراهة أظهاراً للتصور
وأنما لا يثبت الملك قبل القبض لأنه لو ثبت قبله لثبت بدلاً عوض إذا استعمل لاجل الفساد
وضمان القيمة لاجل الإلحاق بالقبض ولأنه واجب الرفع والقبض بالاستدعاء بعد القبض فوجاه
للفساد المتصل به فلا لاجل الملك قبل القبض حتى يثبت الامتناع عن المطالبة أو إلى
ولأن العقد الفاسد صحيح لا يترتب له بالبيع فيأخذ الحكم إلى انضمام ما يقويه وهو القبض
كعقد التبرع والميتة ليست بالحق أحد فلو لم يكن البيع لا ينعقد العقد وإذا باع الخمر
بالدرهم فقد جعلها ممتناً والواجب في الخمر القيمة وهي يقرع منها لأمتناً وشرط أن يكون القبض
بأذن البايع إلا أن الأذن تارة يكون من محذور أو يكون دلالة بأن يقبض شخص البايع
في مجلس العقد وهو لا ينهاه لأن البيع تسليط منه على القبض فإذا قبضه كحضته قبل
الافتراق ثم منه صح استحساناً في الصحيح كما في الميتة وإن قبضه بعد الافتراق عن
المجلس لا يوجب قبضه ولا يثبت الملك أن يكون كل من عوضه ما لا يثبت كمن البيع وهو مبادلة
المال بالمال

فيخرج عنه البيع بالميتة والدم والخمر والريح والبيع مع نفي المنة في رواية لأنه إذا نفي المنة
فقد نفي الركن عن العقد فلم يكن بيعاً وفي رواية ينعقد لأن فيه لم يوجب نفي الحكم العقد
وإذا لم يوجب فيه صار كأنه سكت عن ذكر المنة ولو باع وسكت عن ذكر المنة ينعقد البيع
الملك بالقبض لأن مطلق العقد يقتضي العاوضة فإذا سكت كان عوضه قيمته فكانه
بايع بقيمته وإن لا يكون للبايع خيار الشرط لأن شرط الخيار يمنع الملك في الخيار في البايع
أحق وأما ملك البيع بقيمته إذا كان من قبضه قيمته فإن كان من ذوات الامتثال لزمه
المثل لأنه مضمون بالقبض كالفصل المثل صوراً ومعنى عدل من المثل معنى فلا يضار إلى
المثل معنى مع إمكان المصير إلى الأول ويغير قيمته يوم القبض وإن رادت قيمته في ذلك
فأثله لأنه دخل في ضمانه بالقبض فلا يغيره كالمضروب قال محمد رحمه الله عليه قيمة
يوم أثله لأنه بالاستبدال كقرار عليه فيغير قيمته حينئذ وكذا واحد من المتعاقدين
منحه قبل القبض محض من الآخر دفعاً لسبب الفساد وهذا لأنه لما لم يندفع حكمه كان البيع
امتناعاً عنه ولكنه توقف على حصة لأنه الزام بموجب البيع فلا يلزم منه إلا بطله وكذا
بعد القبض إن كان الفساد في أصل العقد باع محذور وكثر برفقة الفساد فيجب إعادته هنا
للشروع وإن كان الفساد بشرط زائد بان باع إلى أجل محمول فله من مفعلة الشرط دون من عليه
عند محمد رحمه الله لأنه منفعلة الشرط إذا كانت عائدة إليه صح البيع منه لأنه يقدّر
أن يسقط الأجل فيخرج العقد فادفع الآخر فبطل حقه بقدرة على تصحيح العقد وعند
للكل واحد من المتعاقدين البيع لأنه مستحق فحق البيع فاستحق الدوام عن العقد وحصل
الخيار قادر على تصحيحه بالخذف الكلام قبله الآن يبيع أو يبيعاً ويجوز أو يبيني والأصل
أن المشتري شرافاً إذا قبضه وتصرف فيه نفذ تصرفه وينقطع حق البايع في الاسترداد
سواء كان تصرفه لاجل القبض كالتبرع أو اليد براء له كالباع ونحوه إلا الإجازة والنكاح
فإنها لا يقطعان حق البايع في الاسترداد ثم قبل المشتري لا يملك الغير ولكن ملك المقر لأنه
سلطة عليه ولهذا لو كان البيع منه حرماً وطناً والاحتداد أنه ملك العين كملك المقر
بدليل أن الأب والوصي إذا باع عبداً لبيتم بيعاً فاسداً وقبضه المشتري واعتقه صح
عتقه ولو كان عمو المشتري على وجه التسليط لما صح لأننا لا نملك التسليط على الاعيان
إذا ثبت هذا فنقول إذا باع المشتري فبذبحه لأنه فله وسقط حق الاسترداد لغيره
حق العقد

بالبائع الثاني ونقص الاول حق البيع وحقه اذا اجتمع مع حق العبد بدم حق العبد لان
 الله تعالى اعطى والعقود عنه ارجى لانها وانما حق البيع ولان الاول مشرع في باطله دون
 وصنه لما امره الثاني مشرع في باطله ووصفه فكان الثاني اقوى ولانه حصل بتسليم
 من جهة البائع فلا يملك نفسه لان سمي الانسان في نقص مائة من جهة مردود خلاف تصرف
 المشتري في الدار المستزعة حيث يملك الشئ نفسه لان كل واحد منها حق العبد والشئ
 مقدم على المشتري فلذا لا يملك مائة من مائة واستوى في البيع عينة ولم يحصل بتسليم
 الشئ فلا يكون سعي في نقص مائة من جهة وكذا لو وهبه وسلمه او اعنته في وسقط
 حق الاسترداد ويكفي في القيمة في جميع ما ذكرنا من المائة والكتابة والبرهان لانها لا تملك
 فيثبت حق عذرة الغير فيكون له القيمة لانه يعود حق الاسترداد بحجز المكاتب وفك العبد
 لان المانع قبل الحق في القيمة والرجوع في القيمة بقضاء او بغيره لانه عاد اليه بدم
 ملكه في الوجهين والرد عليه بغير قبل القضاء بالقيمة لمائة ولو ارجع حاله ان ينقص الاجارة
 ويرد حالها لانها تسقط بالاغذار ورفع الفساد عذرة الابوي ان المشتري اذا ارجع المبيع ثم وجد
 به عيبا له نقص الاجارة لرد فمنا اولى ولا يفتقد ساعة فساعة فيكون الرد امتناعا
 بالاضافة الى المانع التي لم يرد في دار استراها فاسدا او اتخذها مسجدا فله
 قيمتها وينقطع حق الاسترداد عند اية حينة رحمه الله وعند ما ينقض البناء ويرد الابوي
 على اية ما يخذ الشئ بغيره عند اية حينة رحمه الله وعند ما لا شفعة فيها والفرس
 على هذا الاختلاف لها ان حق البائع في الاسترداد بالفساد فوق حق الشئ في الشفعة الابوي
 ان هذا لا يبطل بالناحية ولا يبطل به وهذا بيع بلا قضاء ولا رضا ولا بيع الا بقبول
 او رضا وهذا يورث وهذا لا يورث ثم ذلك الحق مع شفعه لا يبطل بالبناء والفرس ينقص
 البناء والفرس حق الشئ فلا يبطل هذا الحق مع قوته وينقض البناء والفرس له اولى
 وله ان هذا امر حصل بتسليم البائع لانه سلطه على التصرف في رضى به والبناء والفرس
 من جسد ما يدم فيقطع حق الاسترداد كالمبيع والجهة بخلاف حق الشئ لانه لا تسليط
 منه وحقه وان ضمن فلا يبطل ولا ابطال منه ولهذا لا يبطل جهة المشتري وبيعه
 فلذا يبنائه وشك يعقوب في الجامع الصغير في حفظ الرواية عن اية حينة رحمه الله لانه الاختلاف
 فان حق الشفعة مبني على انقطاع حق البائع بسبب البناء وثبوت حق الشفعة على الاختلاف

ففقد ياخذ الشئ بغيره عند ما لا شفعة فيها وطالب البائع ما ربح لا للمشتري
 ان لو اشترى امة سرقا فاسدا بالبر درهم وقبضها ورجع كل واحد منها فاقبض طائر البائع
 ما ربح في الشئ ولا يطيب للمشتري ما ربح منها بل يتصدق بالبائع واصله ان الخبز نوعان
 خبز لديم الملك ظاهر او خبز لفساد الملك والمال نوعان ما يتعين كالدور وما لا يتعين
 كالنقود فالخبز لديم الملك يملك النوعين كالمودع والغاصب اذا تصرف في العرض والنقود
 يتصدق بالبائع عند اية حينة ومحمد رحمه الله يعلق العقد بالغير ظاهر اياها يتعين فيمكن
 حقيقة الخبز وما لا يتعين يملك شبهة الخبز لعلق العقد به من حيث سلامة المبيع به
 او تقدير الممن فصار ملك الغير فيسببه الى البر من وجه فيمكن فيه شبهة الخبز وانما
 الخبز لفساد الملك فلهما يتعين في شبهة هنا فقبر وشبهة فيما لا يتعين ثم نقلت
 شبهة الشبهة هنا فلا يبرر ولو ادعى على آخر الف درهم فقضاء الالف فنقص البائع
 فيه ورجع ثم تصاد قائنه لم يكن عليه دين طار له ربحه لانه فلك المبتوض ملكا فاسدا
 لانه غزلة بدل المشتري فان جوب الذين بالسمية الى تصادقها او لا فاذ تصادقا
 بعد التسمية انه لم يكن عليه صا غزلة ما لو استحق الذين فيفسد الملك عوضه لان
 بدل المشتري ملوك ملكا فاسدا كالمودع امة بالبر وقبضها فاستحق الامة كان الممن
 مملوكا للبائع ملكا فاسدا او جوب ردة عليه ولكن لا يطل فيمكن فيه شبهة عدم الملك
 ولو حصل البرع من درهم غير مملوك يملك في البرع شبهة الخبز فاذا حصل من درهم
 فيه شبهة عدم الملك كان فيه شبهة شبهة الخبز فلا يبرر ولو اشترى او استاجر او
 ارتفع فاسدا حنسة بالبدل الذي دفع الى البائع والموجر الراهن لا يبرر كان له عليه
 قبل هذه العقود اعلم انه لو اشترى من رجل عيدا بالبر درهم ورجل من حرم وقبضها ثم
 نقص البائع البيع حكم الفساد واراد ان ياخذ عيدا من المشتري فله الشئ مع العقد
 حتى يرد الممن عليه لان البيع الفاسد ملحق بالجار في الاحكام ولو كان البيع جائزا مع
 العقد فله الشئ حق جسد العبد الى ان يستوفي الممن من البائع كذا هنا وهذا لان المبيع متاكد
 به وان كان البيع فاسدا فيصير مجوسا به فكان احق به كايه الرهن وكذا لو استاجر اجارة
 فاسدا بان استاجر عيدا لخدمة شهر ايامه درهم ورجل من حرم وقبضها ثم اراد الموجر
 ان ينقص الاجارة حكم الفساد له ذلك للمساخر حق جسد العبد لاستوداد الاجرة فكذا

لانها لا تسبق لان فساد
 الملاك دون عدم الملاك
 ففقد حنسة الملاك
 سبعين

فخر

لواقضه الفاء ارفق من المستوفى وهنا فاسدا بان رهن نصف دان ثم نفق
 الراهن الرهن حكم الفساد فللمرهن ان يحبس الراهن حتى يسوى الدين لان
 المرهن لما استنفذ اليد على الرهن بمقالة الدين الذي اقرضه فكان له حق حبسه
 كما في الرهن الصحيح اذا استحق الرهن ولو اشترى من مديونه بدين له عليه سابق
 عبد امر فاسدا وقبض العبد بان البائع فاراد البائع استردا العبد حكم الفساد
 ليس للمشتري ان يحبس العبد لاستيفاء ماله عليه من الدين بخلاف الصحيح وكذا لو كانت
 الاجارة بدين سابق عليها وقبض المستاجر العبد ثم فتح المخرج الاجارة حكم الفساد
 له ان يسترد العبد لاستيفاء الاجرة وليس للمستاجر حق حبس الاجرة
 بخلاف الاجارة الصحيحة وكذا لو كان الرهن الفاسد بدين سابق على الرهن وسلمه
 ثم اراد الراهن ان يسترد له ذلك بخلاف الصحيح والفرق ان البيع اذا اضيف الى الداراهم
 لا يتعلق بين تلك الداراهم والماتعلق بملها في الذمة جاز او فاسدا الا ان في الجائز ثبت
 الملك للمنفرد العقد فاذا وجب للدون على المشتري مثل الدين صار للمنفرد
 لاستيفاء ما قد راد وصفا ينصير البائع مستوفيا منه بطريق المعاصرة فاعتبر بالو
 استوفاه حقيقة وتم للمشتري حق حبس البيع الى ان يسوى الدين كذا هنا وفي الفاسد
 ثم يملك المنفرد بغير قيمة البيع عند القبض والقيمة قبل القبض غير متوقفة لاجتماعها
 السقوط كل ساعة بالبيع ولا القيمة قد يكون من جنس الدين قد لا يكون ودين
 المشتري على البائع متوقفا والمعاصرة لما يكون عند استواء الواجب وصفا وهذا
 لا يقع المعاصرة بين الحال والموكل والجهد والردى واذا لم يقع المعاصرة لم يصح البائع
 مستوفيا للمنفرد اصله فلا يكون للمشتري حق حبس البيع ولو كان الرهن باطلا بان استوفى
 الفاء رهن به ام ولد او مند براه ان يسترد قبل قضاء الدين لان رهنه باطل فلم ينفذ
 الرهن عليها اصلا فله استردا قبل ادائها الحال وقدم المشتري الرهن او المستاجر
 على الغرماء في الفاسد من هذه العقود كما في جازها اعتبارا للفاسد بالبيع وهذا الاثر
 اقول به من البائع والراهن والموجر في حيوتهم وحق الغرماء انما ثبتت من حيث يكون اقول
 منهم ثم ان كانت دراهم النسيئة اخذها بغيرها بالبيع الفاسد في الصحيح بخلاف
 ما يروى انها لا يتعين كما في الصحيح لانه كالتقضي في حكم القبض والاسترداد وان كانت مستهلكة
 اخذت مملها

قبل ان ينام

بعد فتح البيع

فصل فيما يكره

وكره النخس لقوله عليه السلام لا تناجسوا وهو يفتن
 ويروى بالمسكوك ان تشتم السلعة بان يد من ثمنها ولا يزيد من ثمنها ترغيبا للزك في الثمن
 الرايد والسوم على سوم غير لقوله عليه السلام لا يستام الرجل على سوم اخيه
 ولا يخطب على خطبة اخيه وهو ان يزيد في الثمن بعد تقويم لارادة الشراء وهذا اذا
 رضى العاقدان على مبلغ من فاما اذا ساء منه شيء رضى بكون اخذها الى صاحبه فلا بأس
 للغير ان يساومه ويشتريه لان هذا بيع من يزيد ولا بأس به لو ردد الاثر وهو محل النسيئة
 في الخطبة ايضا ولا يستام نبي بصيغة النبي وهو ابلغ وتلقى الغلب الى المحلوب للنبي عنه وهذا
 اذا تلقى واحد من اهل المصرا في جماعة جازا بالطعام الى هذا المصرا ثم محتاجون اليه لما فيه
 من تضييق الامر على الحاضر من كان لا يضر فلا بأس به الا اذا قبض السعد على الوارد
 واشترى منهم بادره من الثمن فيزيد يكره لما فيه من تضييق الاسعار على الواردين والاضرار
 وبيع الحاضر للباد لقوله عليه السلام لا يبيع الحاضر للبادي وهذا اذا كان المبدى في خط وهو يبيع
 من اهل البدو وبعثه في الثمن الغالي فيمكن لانه امر من هم فان لم يكن كذلك فلا بأس به لعدم الضرر
 وقيل صورته ان يبيع البادي بالطعام الى من يستولى الحاضر عن البادي ويبيع الطعام ويغالي
 السعد على الناس فانه منهي عنه لانه لو تركه فباع بنفسه ورضى في السعد والبيع عند
 اذ ان الجعة لقوله تعالى وذروا البيع ولا فيه احلالا بالنسي الواجب على بعض الوجوه
 فان قولا عند البيع او قفا بخلاف ما لو كانا ماسيين المتبر للاذان بعد المزاد الماكرون
 البيع في جميع هذه الصور ولا يفسد لان النسي باعتبار معنى ما وري في البيع لا في ضلله ولا في راي
 صحته والنسي الوارد لعنى مجاور لا يقتضي الفساد بل يقتضي الداهية وقول صاحب المعاداة
 لان الفساد في معنى خارج مشكلا ان يكره ما ذكرنا ولا بأس به في يزيد وتفسيره
 ما بيننا لانه عليه السلام باع قدحا وجلسا يبيع في يزيد ولان حاجة الغرماء الى هذا
 البائع دفع حاجتهم ولا يفرق بين صغير وذو رحم محرر منه بخلاف الكبيرين والمزوجه
 والاصل ان من ملك مملوكا واخذها صغيرا او كانا صغيرين واخذها ذورا ثم محرر من الاخير
 لم يفرق بينهما لقوله عليه السلام من فرق بين ولد وولد خافق الله تعالى بينه وبين
 اخوته يوم القيامة ووجه النبي عليه السلام لعلى رضى الله عنه اخوين صغيرين ثم لفته
 بعد ذلك فقال ما فعل الغلامان فقال بعثا احدهما فقال ادرك ادرك وفي رواية اردت ان ارد

ولأن الصغير يستأمن بالصغير والكبير يستأمن على الصغير ويقوم نحو الجاهل باعتدال
 المستفقة النامية من قرب القرابة وفي التفرقة بينهما الخاسر الصغير وترك الترحم عليه
 وقد قال عليه السلام من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا فان قيل ليس ان
 الخرف اذا دخل دارنا فلا يميز اخوين صغيرين يمان فان ادان بيع احدهما فلا باس من يمانه
 منه وان كان فيه مهر من فلنا لانه لو لم يميز منه لعاد به الى دار الحرب ويقتل منه
 وشراؤه منه انظر من مراعاة التفرقة والمنع من قول القرابة المحيطة للنكاح حتى
 لا يدخل فيه محرر غير قريب كماله الاب لا يقرب غير محرم كالبني العم ولا الكبير لان
 كل واحد منها يقوم نحو الجاهل واما الاستأمن فاحدهما بالآخر ينادى احدهما من
 الآخر باحسان السيد الى احدهما وفرق النبي عليه السلام بين مارية وسيرين وكانا اميرتين
 والامر كان ان كانا صغيرين فقدم هذه القرابة والنقص ورد بخلاف القياس لوجود المظن
 للبيع في القرابة المحيطة في النكاح فيقتصر عليها ولا يند من اجتماعها في ملكه حتى لو كان
 احد الصغيرين له والاخر لابنه الصغير وهو في حجره ان يفرق بينهما في البيع لان الملك
 متفرق فلا يلحقه في التفرق هو متفرق ولو كان التفرق في شئ آخر كذا في احدهما
 بالجنابة ويؤيده بالدين ردة بالحب ان استأمنها من نفسه فاحدهما عتبه ان
 يردده ويمسك الثاني لان المنع عن التفرق لدفع الضرر ولا يجوز دفع الضرر عن شخص
 على وجه يلحق الضرر بشخص آخر فاذا اتفق باحدهما حق فالمنع عن ابنا الحق اضرر لغيره
 الحق في بيع الابعد لو قرب بيان ان لو كان مع الصغير قربان احدهما اقرب كان لو كان مع
 الام او البعد عمة او خالة او اخ او مع الاخت لا بالام يباع الابعد لان شفقة الابعد
 عند مقابلة الاقرب بالمعروف وان استويا في القرب اخذت جهة القرابة كالاخوين
 والخائنتين والعمتين يكتن بالواحد ويباع الاخر لان حق الصغير مرغى لانه يستأمن ويقوم
 نحو الجاهل وان اختلفت جهة القرابة لا يفرق كاختلاب واختلام وامام وابوين
 بان ادعاء رجلان معا وعية وخالة لان لكل واحد منهما نوع شفقة ليس للآخر وله
 بكل واحد منهما استئناس لا يحصل ذبا لآخر مسببة مع ما ضيقت له ابنا لا يثبت
 نفسه بمنا لاننا حمل النسب على الغير ولا يفرق لان قول الواحد في الديانة خصوصياتها
 على الاحتياط ونقد البيع في الكل وان كان التفرق عن يوسف رحمه الله انه لا جهة في قرابة
 الاولاد

لا بد من اخذ

مقبول

لنوعها وجود في غيرها الضعفة وعنه انه لا يبيع البيع في الكل اذا امر بالا وراك بالاسترداد
 لنفسه البيع وكذا الامر بالرد لا يكون الا في البيع الفاسد ولها ان ركن البيع حد وحس
 اهله مضافا الى محله فينقد والفق عن بيع احدهما الذي يجاوز للبيع غير متصل به وهو
 الاضطرر بالصغير فلا يفسد العقد كالمعنى عن السوم على سوم غير والمردى محمول على طلب
 الاقالة او بيع الاخر من باع منه احدهما **باب الاقالة**
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه في فسخ في حر القاذرين بيع حديد في حر ما الا ان لا يمكن
 جعلها شيئا بان ولدت البيعة فيبطل بتقذر تفصيها فسمى اذا الزيادة المنفصلة تمنع
 فسخ العقد حق للسرع وهو لا يبيع الاقالة الا بطريق الفسخ وعند ما يبيع بها اذا ولدت
 بخلاف ما لو كانت الزيادة منفصلة لا بها لا تمنع الفسخ عند ما يمكن تفصيها فسمى ان يبيع شيئا
 وقال ابو يوسف رحمه الله يبيع حديد الا ان لا يمكن جعلها شيئا بان كان المبيع منقولاً ولم يبق فيه
 المشتري او تبايلا في بيع العرض بالعرض بعد هلاك العرض او تبايلا في المنقول قبل القبض
 وفسخا بان باع العرض بالدرهم وتبايلا بعد هلاك العرض او تبايلا في المنقول قبل القبض
 على خلاف جنس المثل الاول فيبطل لان مع المنقول قبل القبض لا يجوز والفسخ يكون بالنز
 الاول وقد سمي ثانيا آخر وقال محمد رحمه الله فسخ ان كانت بالنز الاول وبالاقل الا اذا
 تقذر جعلها شيئا بان تبايلا بعد القبض بالنز الاول بعد الزيادة المنفصلة او تبايلا
 بعد القبض بخلاف جنس المثل الاول فيجوز سمي الا ان لا يمكن جعلها شيئا او سمي فيبطل كذا
 تبايلا في المنقول قبل القبض على خلاف جنس المثل الاول لما امر محمد ان الفسخ اصل في الاقالة
 وهو موضوعها كالمعنى في اللغة اسقاط ورفع ولهذا يقال في الدعاء اللهم اقلني غيري
 اني استقطتها وارفعها وكذا القاذران قصدا بالاقالة فسخ البيع ولها ولاية على نفسها
 فيجوز سمي اعلا لوجهها الا ان لا يمكن جعلها شيئا فيجوز سمي لانها جملت البيع اجمالا لوجود
 معنى البيع فيها وهو مبني دلة المالك بالمال بالتراضي ولهذا كانت بيعا في الثالث ولا يفسخ
 المالك في ذلك براض فالباع يملك المثل من المشتري والمشتري يملك البيع من الباع فكانت
 سمي وان لم يظا بالاقالة اذ العت للثاني لا للعاقل فالكالة بشرط براءة الاصيل خالة والخاله
 بشرط عدم براءة الجد كخاله ولهذا يبطل هلاك السلعة ويورد بالعتب ويجدد للشيخ
 الشفقة وهذه احكام البيع الا ان يتقذر فيجوز سمي لانها محملة ولا في حينة رضي الله عنه

انما ينفي عن الفسخ والفسخ لما مر والاصل في الكلام ان يحمل على حقيقته ولا يحمل الفسخ والفسخ
 معنى ابتداء العقد ليعمل عليه عند العقد لانه اثبات وتحقيق فكانت بينهما معنوية
 والشيء لا يحمل فيه فاذا لم يكن ان يحمل فمما تبطل ضرورة كذا لو حصل الفسخ بلفظ الفسخ
 او المتاركة ولا يقال فوهم يحمل البيع لما كانت بيعا في الثالث لان دأبره في المتاركة
 حكم البيع وهو موت الملك بذلك لا باعتبار العينة فاعتبر بما هو جيب العينة في حق
 العاقدين لا في حق غيرهما ولا يتأثر على انفسها لا على غيرها اذ انبت هذا فنقول نعم
 الاقالة تبطل العقد الاول بقوله عليه السلام من اقال ناديا بعتة اقال الله عزابه يوم
 القيامة ولان العقد حق الانسان بما يتولى استقامته واثباته فكان له ولاية
 رفعه دفعا لها فيها وشرط الاكبر والاقبل وجنس الآخر لغو وزمة المثل الاول
 بانه اذا باع عبدا بالثمن ورمم وتبايلا العقد بالثمن وان تبايلا العقد بالثمن وخصامة
 تحت الاقالة بالتب انما ويلغو ذكر خصامة لان الفسخ يتعدى على الزيادة لا استحالة
 دفع ما ليس بثابت غاية ما في الباب ان شرط خصامة يكون شرطا فاسدا غير ان
 الاقالة لا تبطل بالشرط الفاسد بخلاف بيع درهم ويبطل الدرهم الرايد حتى يبيع البيع
 لان الزيادة يمكن اثباته في البيع لانها اثبات عام يمكن اثباته في حق الرايد ولو لم يكن
 اثبات الزيادة في الاقالة لا فاعاير في ما كان ثابتا ورفع ما كان ثابتا على ما كان مخالفا
 وهذا يؤيد قولنا في حينة ومحمد رحمهما الله انما فسخ اذ لو كانت بيعة تبطل بالشرط
 الفاسد كالبيع وان تبايلا خصامة والبيع محاله لم يثبت تحت الاقالة بالثمن لا بالشرط
 فيجوز خصامة فيبطل ذكر خصامة وبقى الاقالة فيجب على البايع رد الاثر على المشتري
 وان دخله عيب تحت الاقالة خصامة والمخطوط باراء العيب لانه لما احتسب عند المشتري
 بعض البيع لا بعد ان تحسب عند البايع بعض الثمن وهذا عندنا في حينة رحمه الله وعندنا
 في شرط الزيادة يكون ميعا اذ البيع اصل عندنا في يوسف وعند محمد جعلنا بيعا محلا فاذا
 زاد فقد قصد البيع فيجعل ميعا وكذا في شرط الاقل عندنا في يوسف لان عندنا وعند محمد فسخ
 بالثمن الاول لانه شكوت عن بعض الثمن الاول ولو اقاله شكوت عن الكل يكون فسخا فكذا
 الحق وكذا لو كانت ثمن مؤجل يكون الاقالة بالثمن الاول عندنا ويبطل التاجيل لانه شكوت
 عن حسن الثمن وهو كونه حالا فاذا دخله عيب فهو فسخ بالاقبل لما مر وان اقاله بغير
 حنين الثمن الاول

في حينة ومحمد رحمهما الله
 انما فسخ اذ لو كانت بيعة تبطل بالشرط
 الفاسد كالبيع وان تبايلا خصامة والبيع محاله لم يثبت تحت الاقالة بالثمن لا بالشرط

الاصل

فهو فسخ بالثمن الاول عندنا في حينة رحمه الله ويلغو ذكر حنين آخر وعندنا يكون
 ميعا اما عندنا في يوسف رحمه الله فلا اصل له اما عند محمد رحمه الله فلا محل ولو كان البيع
 امة فولدت للاثم تبايلا تبطل الاقالة عندنا في حينة رحمه الله لما مر وعندنا في يوسف
 يكون ميعا للاصل كذا عند محمد رحمه الله للمحل والاقالة قبل القبض في المنقول غير
 فسخ عندنا في حينة ومحمد رحمهما الله وكذا عندنا في يوسف رحمه الله في المنقول لان
 البيع متعذر ويبيع المنقول قبل القبض لا يبيع اجماعا وفي القمار يكون ميعا عندنا قبل القبض وبعد
 لقعه مع القمار قبل القبض عندنا هلاك البيع من صحة الاقالة وهلاك الثمن لا يبيع
 لان شرط صحة الاقالة قيام العقد لا فسخ العقد فيقضي قيام البيع وقيامه بالبيع
 لا بالثمن لان البيع محل امانة العقد بخلاف الثمن وهذا لان الثمن لما يثبت له حكم الوجود
 في الذمة بالعقد وما يكون وجوده بالعقد كان حله للعقد وحكم العقد لا يكون محل العقد
 لان محل العقد شرط العقد وشرط الشيء يسبقه وحكم الشيء يعقبه وبينهما تناف في هذا
 اذ اهلك المبيع قبل القبض يبطل البيع بخلاف ما لو اهلك الثمن وهلاك بعض المبيع يبيع بقدره
 اعتبار القبض بالكل وان تبايلا فسخ الاقالة بعد هلاك احدهما ولا يبطل هلاك احدهما
 لان كل واحد منهما مبيع اذ العقد لا بد له من معتد عليه وليس احدهما بان يحمل معتودا
 عليه في الآخر فحمل كل واحد منهما ميعا فكان المبيع قائما وفايد كونهما ميعا في حقهما معا
 في حق الثابت يظهر فيما لو اشترى عبدا من رجل بدرهم وتبايلا ثم تبايلا ثم باع من
 المشتري قبل ان يقبضه البايع صح ويحتاج المشتري الى تحديد القبض لانه بعد الاقالة
 في يد المشتري مضمون بغيره وهو الثمن فلا يثبت عن قبض المشتري قبض البايع بخلاف
 قبض الغصب ولو باعه البايع من غير المشتري قبل ان يسرد لا يبيع لان الاقالة
 فسخ في حقها يبيع في حق غيرهما فصار في البيع من غير بايعة البيع قبل القبض فلا يبيع وفي البيع
 منه بايعة لما عاذا في قديم ملكه بالفسخ فسخ ولو قصر فامتناعا فبايلا وتبايلا قبل
 القبض بطلت الاقالة لا فسخ في حق الثالث واشترط القبض في الصرف في حق الثمن صح
 ولو لم يسرد فاحتمل تبايلا بعد التبايلا بشرط القبض لانه بنفس الثمن لم يصرف فبايلا لانه
 مضمون بغيره حتى لو اقر فاقبل القبض بطل البيع الثاني والاقالة وسباني غيرهما ان الله تعالى

باب في حينة ومحمد رحمهما الله
 في حينة ومحمد رحمهما الله
 في حينة ومحمد رحمهما الله

التولية بيع بالتمن السابق بلا زيادة زرع والمراخنة بيع بالتمن السابق وزيادة زرع
والاصل في جواز التولية ما روي ان ابا بكر رضي الله عنه اشترى بغيرين عند قصد
البيع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ولتني احدهما فقال هو لك بغير شيء فقال
عليه السلام اما بغير شيء فلا فلا يعل على جواز التولية ولان الناس يتعاملون بها بلا نكير
وهو حجة ولان ما يعل على جواز تحقيقه فيها وقد منعت الحاجة اليها اذ الغني في
التجارة يحتاج الى ان يعقد على فعله الذي فيها ويشترى منه مثل ما اشترى او بزيادة
زرع لئلا يفتن بالكرم هذا لو لم يعقد على فعله ولهذا كان مباهجا على الامانة والاحسان
عن كل جهة وحيث ان ادلوا بمبنا على الامانة فالتصود وهو دفع من الغني عن الغني
ومرطها كون التمن الاول مئليا فلا تصح المراخنة والتولية حتى يكون التمن الاول مئليا
كالمكليات والموزونات اذ لو لم يكن مئليا بان كان عبدا او ثوبا لا يحقق المراخنة والتولية
لان البيع بمثل التمن الاول بزيادة او بدو بها يعقد كون التمن الاول مئليا وان لم يكن
البذل في العقد الاول مئليا بان اشترى عبدا بنوب فباعه مراخنة ممن لا يملك ذلك
بطل البيع لارادة المالك
شكلا ولو انعقد العقد البذل
سقط عنه ذلك البذل

ما اتفق موحدا زيادة في ما يلية العين اذ التعليم شرط ويقتل قام على تكذا ولا يقول اشترى
بكذا لانه يكون كذا اذا اشترى بالتمن ما ذكره ثانيا في العقد فان كان في المراخنة فهو بالخيار
ان شاء اخذ بكل التمن وان شاء ترك وان كان في تولية حطها من التمن وهذا عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف رحمه الله يحط فيها وقال محمد رحمه الله يخير بينهما لانهما بائنا عقدا باختيارهما
بمن سميانه فيعتقد الجميع ذلك التمن كالتوبا عاه مساومة وهذا لان ذلك التمن غير معلوم
وهذا التمن معلوم فكان القول بوقوع البيع بمن معلوم اولى من القول بوقوعه بمن مجهول
وذكر المراخنة والتولية للزجر والترغيب فخرى مجرى الوصف فاذا اظهرت الخيانة قد
فات الوصف المزعوب في التمن فخرى كالتوبا وحدها البيع مبيها ولا يبيح بوسن الا الاصل هو
لفظ المراخنة والتولية وتلقا بيقع البسح بقوله ولتكن ما اشترى او ابيعك مراخنة على
على ما اشترى اذ كان ذلك معلوما وذكر التمن جار مجرى التفسير فلا بد من بناء العقد
الثاني في حق التمن على الاول وقد رخص الخيانة لم يكن ثابته في العقد الاول فلا يمكن اباته في
العقد الثاني فيحط ضرره غير انه يحط في التولية قدر الخيانة من راس المال وفي المراخنة
منه ومن الزرع حتى لو ابيع ثوبا بخرق على زرع حسنة فظهر ان الباي كان اشتره
بثمينه يحط قدر الخيانة من الاصل وهو درهمان وما قابله من الزرع وهو درهم فباخذ
النوب بائني عشر درهما لان هذا زرع على الكرا وقد ظهرت خيانتة في الكرا فيظهر
الاثر في الزرع ايضا ولا في حسنة رحمه الله في الفرق بينهما ان التولية بناء على العقد الاول
من كل وجه فلا بد من قدرين بالاول ولا يثبت فيه عالم يكن ثابته في العقد الاول فاما
المراخنة فمبنية على العقد الاول من وجه لا من كل وجه الا ترى انها سميانه ما لم يكن
مستمع في العقد الاول فلا يجب قدرين بالتمن الاول بل هو عقد مبتدأ باشراء باختيارهما
فيعتقد بالتمن المستمع فيه ولهذا الاجتناع في التولية الى ذكر التمن وفي المراخنة لا بد
من تسمية التمنين قدر الزرع فيعتقد ما سميانه ولانه لو لم يحط في التولية لم يبر
تولية لانه يزيد على التمن الاول فيصير مراخنة فيصير المتصرف ولو لم يحط في المراخنة
ولفت جميع المستمع بقر مراخنة الا ان الزرع فيه الكرا طمئة المشتك فم يغير المتصرف
فاذا امكن تقويم المراخنة مع اعتبار التسمية اعتبرها كما وانبتا الخيار لم يوقت الرضا
فلو هلك البسح قبل ان يرد او حذفت ما منع البيع عند ظهور الخيانة لزمه جميع التمن

المسمى وسقط خياره عند اى حصة ربحه الله وهو المشهور من قول محمد رحمه الله
 لانه مجرد خيار لا يقابل به شئ من الخيارات الربوية والشرط وقد تقرر الرد بالهلاك
 او غير فيسقط خياره بخلاف خيار العيب لان المستحق ثم للمشتري المطالبة بتسليم
 العجز والفايت فيسقط ما يقابل به اذا عجز عن تسليمه وعن محمد رحمه الله ان المشتري يرد
 قيمة المبيع ويرجع على البائع بنصفه اليه بناء على اصله في اقامة القيمة مقام المبيع في التماثل
 ومن اشترى ثوبا وباعه بربح ثم اشترى طرحة عنه كل ما ربح ان باعه مراوحة وان اخطأ
 بغيره لم يبعه مراوحة وهذا عند اى حصة ربحه الله وعند ما يبعه مراوحة على النقص
 الآخر وهو ربحه اذا اشترى ثوبا بربح وبعه ثم باعه خمسة عشر وقفا بضام
 اشتراه بربح يبعه مراوحة خمسة ويطلع ربحه عن ما ربح وهو خمسة ويقول قام على
 خمسة ولا يقول اشترى خمسة كيلا يكون كذا بالربح واشتراه بربح وبعه ثم اشتراه
 بربح لا يبعه مراوحة اصلا وعند ما يبعه مراوحة بربح في الفضل لانه سراج جديد
 واحكامه منقطعة عن احكام العقد الاول فينتج عليه المراوحة ولا يعتبر ما سبق لان
 المراوحة يبيع ما اشترى بثلث اشترى وزيادة ولهذا لو باع عنه المشتري من الثمن ثم اشترى
 الاول منه يبعه مراوحة بالثمن الآخر وله ان ياربح المشتري اول مرة له شبهة الخصم
 بالعقد الثاني لانه كان على عرض البطلان بان يجد المشتري بالنوب شيئا يفوته ويسترد منه
 كل الثمن فيبطل حقه في البيع وبالمشرك باينا وقع الامر عن البطلان فاستناد بالشرك
 الثاني بالنوب وثالث الزوج الاول والثاكد شبهة بالايجاب حتى غرم شهودا بطلان قبل
 الدخول نصف الصداق اذ ارجعوا لان شهادتهم الكذب نصف المهر الذي على شرط الشنوط
 بالردة وتلكين ابن الزوج ويبيع المراوحة يبيع بالشبهة كما يبيع بالحقيقة الا يركى انه
 لو كان له على رجل عشرة دراهم فضالحة على ثوب لم يبعه مراوحة بعشرة لان الصلح مبنى
 على الخط والمساخطة ولو وجد حقيقة لخط لم يبعه مراوحة بعشرة فلماذا وجدت شبهة
 فصار في الفصل الاول كانه اشترى في العقد الثاني ثوبا وخمسة دراهم بعشرة فاحتمل بازا
 الخمسة وبقى الثوب خمسة يبعه مراوحة على خمسة وفي الفصل الثاني كانه اشترى خمسة
 بعشرة فصار ثوب بعشرة ولم يبق يقابل به النوب شئ فلا يبعه مراوحة ولا يعلل هذا
 ينبغي ان يشترى المشتري الثاني في الفصل الثاني لان الزوج الاول لم يصر متابلا بالثمن الثاني في حصة

على

والثاني

والثابت له شبهة المقابلة من حيث ان الثاكد شبهة بالايجاب والشبهة تليق ببيع المراوحة
 ولا تليق لافساد العقد لان المبيع يبيع المراوحة حتى العقد لا يحق المبيع حتى يجوز عند البائع
 واذا رضى به بعد البيع يجوز خلافه لو خلك منها ما لك لما أكد الزوج بالبيع من الثالث
 وقورع الاخر به عن البطلان فلم يستفد المشتري الاول بالشرك الثاني فأكاد الزوج
 وهنا بخلافه عند ما دون عليه دين فيط بربحه ككسبه الى لو اشتراه سيده بعشرة
 رباعه من العقد خمسة عشر رباعه العقد مراوحة بعشرة والمكاتب كالمادون ولو لم
 انه اشتراه من عبد المادون المديون او من مكاتبه له ان يبعه مراوحة على خمسة عشر
 واصله ان المراوحة لما كانت يقابل للثمن الاول وزيادة بينت على الامانة وتليق للثبانة
 حقيقة وشبهة وقد تملكنا شبهة هنا لان العقد الذي جرى بين المولى والعبد صحيح
 له شبهة العدم لانه عبد والعبد وما في يده لسيده وانما صحيح العقد لكان المدين مع
 قيام المانع والحاصل للعبد لا يخلو عن حق المولى لان مكاتب المكاتب والعبد المديون ملك المولى
 من وجه فحل العقد الذي جرى بين السيد والعبد كالمعذور في حق المراوحة وبقى الاعتبار
 للعقد الاول وصار كان العقد اشتراه للمولى بالوكالة بعشرة في الفصل الاول وكان العقد
 يبعه للمولى بالوكالة في الفصل الثاني فينتج البطلان الاول مضارب بالنصف باع ما اشترى
 بعشرة من ثوب المال خمسة عشر باع باثنى عشر ونصف حوزته رجل دفع الى رجل عشرة
 دراهم مضاربة على ان يكون الزوج بعشرين فاشترى المضارب بالعشرة ثوبا ثم باعه من
 ثوب المال خمسة عشر درهما فان هذا البيع يجوز عندنا وعند زفر رحمه الله لا يجوز يبيع
 من المال من المضارب ولا يبيع المضارب من ثوب المال اذ لم يكن في المال ربح لان البيع
 تملك مال نفسه مال غيره وهو يشترى بماله ماله ولما ان كل واحد منها هذا العقد يستفيد
 ملك البند وان لم يستفد ملك الربحية وجواز العقد يبيع القايك واذا جاز البيع عندنا
 فاذا اراد برب المال ان يبعه مراوحة باعه مراوحة على اثني عشر ونصف لانا وان قضينا
 بخولته فيه شبهة عديم الخول لان المضارب وكيل عن رب المال في البيع الاول فربحه
 فانه يملكه من وجه في ماله ولهذا يرجع بالثمن على رب المال فصار يبيع المضارب من
 رب المال اطلاقا في حق نصف الزوج لان ذلك حق رب المال فاما درهما ونصف في المضارب
 ولا شبهة في اصل الثمن فلذا يبيع مراوحة على اثني عشر درهما ونصف ربح بلا بيان

المشتري للثمنين الممنوع والامتناع لما امر ان الموجود في آخر المجلس قبل الموجود
 في اوله قلنا نعم ان الموجود في آخر المجلس كالموجود في اوله والرضا غير موجود في
 آخر المجلس حتى قبل الموجود في اوله فلهذا كان له الثمنان شيان بعينه شيئا او
 بغيره ثم يترشح ثوبه عشرة ويترشح لو فصل الى ثمن عشرة ورامم في ثوبه من غير واحد
 وبتين جنتها ووقعها وصفتها وادعها على السواء وقبضها عند محل الاجل وادان بيع
 احدها من جهة على خمسة يكره ما لم يبين وقال لا يكره لان حصة كل واحد من راس المال
 معلوم لانه ينقسم عليها باعتبار الصفة وهما شيان فصارت كل ثوبتي حصة كل واحد
 ولا في حصة ربحه الله ان راس المال ينقسم عليها بعد القبض باعتبار قيمتها لا باعتبار صفتها
 اذ الصفة في الحاضر لا تقرر حين كانا موصوفين في الذمة والقيمة تختلف باختلاف
 المتغير فيكره بيعه من جهة كالمواشاة ولو اشترى ثوبين بغيره لكان احدهما خمسة
 بعد واحد ثم باع احدهما من جهة على خمسة لا يكره وقال محمد رحمه الله بكم لان ضم الرد
 الى الجيد ليرجع الرد في عادة التجار فتمثلت فيه القيمة فيكره ونها ان يترشح كل واحد منهما
 معلوم سواء كان جيدا او رديا فلا تمة ولو اشترى ثوبا بعشرة يساوي عشرة واشترى اخر
 ثوبا بعشرة يساوي عشرة وامر ببيعه مع ثوبه فقال المأمور لرجل قام الثوبان على
 بعشرين ايفعل ببيع عشرة فاشترى احدهما وقبضها ووجد ثوبا الامر عينا او اراد رد فقال
 المشتري اشترى بها صفة واحدة بعشرين انقسم الثمن والرخا لا تافادة بثلثي الثمن وقال
 البائع بعشرين فردد بالنصف والقول للثمن لان الثمن الاول ان كان متوقفا الى حصة
 فالثمن الثاني ينقسم بقدر الثمنين وان كان مجمعا الى حصة فعلى القيمتين وظاهر ما قاله البائع
 شاهد المشتري لانه قال قاما على بعشرين وهذا لما يستدل به حصة واحدة وكان القول للمشتري
 مع يمينه بالله ما يعلم ان الامر كما قال البائع وان قاما بالبيعة فالبيعة للمشتري ايضا لانه ثبتت
 الزيادة في ثمن الثوب للرد وفرد الثوب في اخذ من البائع عشرين بثلثي الثمن فيرجع المأمور
 على الامر بنصف الثمن خمسة عشر ويكره خمسة في حاله لان الزيادة بقوله قلنا على بكذا
 وفي عكسه القول للبائع اي لو ادعى المشتري حقتين وادعى البائع صفة والقول للبائع لانه
 يكره زيادة الصفة والبيعة للمشتري لانه ثبتت زيادة الصفة والبيانات للاشياء
فصل في بيع القمار قبل قبضه لا يبيح المتقول وقال مالك محمد وزفر والشافعي

ربحهم الله

لا يبيح بيع القمار قبل القبض ايضا لانه عليه السلام نهى عن بيع ما لم يقبض وهذا عام لم يحدد
 خصوص فلا يبيح تخصيصها بالقياس لانه يبيح لم يقبض فلم يبيح بینه كالمستقول هذا
 لا يبيح لم يبيح الا بالقدرة على التسليم وذا يكون باليد ولا بد للمشتري على البيع قبل
 القبض فلا يقبل تسليمه عند العقد فلا يبيح بینه ولهذا لا يجوز للمشتري ان يرجع الدار
 المشتاة قبل القبض ولها انه لا يتوهم انفساخ العقد فيه بالهلاك وهو مقرر بالتسليم
 فيصح بینه كالمهور وهذا لان هلاك القمار نادرا لا يمكن بغيره ليصيرها كالحاكم
 وانما ثبت له صفة الهلاك اذا صار له وهذا العقد استحقاق المتقول بعد القبض والمطلق
 للمصرف في الملك هو حاصل لكن الاحتراز عن الغرر واجب فاذا لم يتوهم غررا لانفساخ
 فالت مانع وفي العقد خلاف المتقول يتوهم انفساخ العقد فيه لهلاكه فيبين انه باع ما
 لا يملكه فيمكن فيه غرر وقد نهى النبي عليه السلام عن بيع فيه غرر والمحدث يخصص
 ببيع المهور وبذلك الخلع والصلح عن دم العمد والميراث قبل القبض يبيح اتفاقا لما لا يتوهم
 انفساخ العقد بالهلاك فكذا لا يتوهم انفساخ العقد هنا على انه لم يتناول المصارف
 اذ لا ينافي فيه القبض الحقيقي لانه يكون المنقول فيكون المسئلة مبنية على الاختلاف
 في غصب القمار واجارة القمار قبل القبض على الخلاف والاصح ان الاجارة لا تصح اتفاقا
 وعليه الفتوى لان الاجارة تمليك المانع والمناخ كالمستقول في اهلاك الهلاك ومن اشترى
 مكيلًا او موزونًا او معدودًا عدل لم يجوز للمشتري منه بيعه واكله حتى يكيله او يوزنه
 او يوزنه ولو اشترى مئذرة مئذرة فباعه قبل الذبح صح واصلة ان الاموال
 ثلاثة انواع مئذرات كالمكيلات والموزونات وعدديات متقاربة ومذروعات
 فان اشترى شيئا منها مساندا اليه فحاذفه صح التصرف فيه بعد القبض لانه معلوم بالاشارة
 وان اشترى شيئا منها بغيره ككيل او وزن او عدد او ذرع فان لم يقبض بطل التصرف فيه
 وبعد القبض لم تجز التصرف في الكيل والموزون قبل الكيل والوزن له فيه عليه السلام
 عن بيع الطعام حتى يخرب فيه صاعان صاع البايح وصاع المشتري والفقير عن البيع يقتضي
 الفساد اذا كان المعنى في البيع وقد وجد اذ البيع يتناول ما يجرىبه الكيل والوزن وهو مجزول
 فربما يرد وينقض فانه يكره له او يوزن لا يمتد البيع عن غيره فكان البيع مجزولا فيفسد
 البيع ولان اصل القبض شرط جواز التصرف في البيع فكان تمام القبض شرط ايضا والكيل

وذكر في المصنف في الاموال والاعمال

فيما بيع كيللا او وزنا من تمام القبض لان القدر معقود عليه فيما بيع كيللا او وزنا حتى
يلزم منه زدة الزيادة ان زاد وينقص من الممنوع حصة فانقص والقبض غير متغير لتوهم
الزيادة والنقصان بخلاف ما اذا باع مجازفة لان الزيادة له اداء البيع وقع على المسار
اليه لا على مقدار عينه وقصور الزيادة في المجازفة بان يكون لرجل طعام فاكله ثم باعه
مجازفة فاكله المشتري فزاد على الكيل الاول فالزيادة للمشتري بخلاف ما اذا باع النور
مجازفة لان الذرع صفة حتى لو زاد كانت الزيادة له ولو انقص لم يرجع بشئ فلم يكره فيه
عنه ولا اختلاط المبيع بغيره لكون الزيادة متباعدة عن الزيادة في البايع اذ القدر
ليس بوصف التصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه ولا يمكن التحرز عنه الا بالكيل
والوزن فيجوز ولا منع من كيل البايع قبل البيع وان كان خصة المشتري لان شرط صراحة
البايع والمشتري ولم يوجد لان الكيل يقيين المبيع ولا بيع هنا فلا يغير اليقين قبله ولا يكيله
بعد البيع بعينه المشتري لان الكيل من باب التسليم اذ به يمتاز المبيع عن غيره ولا تسليم
الاخصة المشتري اذ لا تسليم بلا تسليم حاضر فالتسليم في الغايبة لا يتحقق ولو كاله البايع
بعد البيع خصة المشتري مرة قبل لا يكتفي به لظاهر ما روينا والصحيح انه يكتفي به وعليه
الجمهور اذ الغرض منه اعلام المبيع وان لم يزد اذا حصل الكيل مرة واحدة فيجب حمل على التسليم
اليه اذا اشترى براسل المسلم فيه بشرط الكيل اخذها من المسلم اليه وثابتها قبض التسليم
لنفسه وكذا البيع الجديد فيجوز الصفتان وعلى بيع العين بائنا بيع كيللا مكابله بعد ما استراه
مكابله فانه يحتاج الى كيله والمقدود عند اي يوسف محمد رحمهما الله كالمذروح اذ لا تجوز
الربو ان المذروح وبين كالا تجزئ في المذروح غير وعند اي حينة رحمها الله كالمذروح لانه
ساواه فيما يتعلق به الفساد وخيل الى المبيع لاحتمال الزيادة فان من اشترى جوزا على انه
الذي فوجد الفان زيادة لم يمتد رد الزيادة وان انقص رجوع حصة من الممنوع بخلاف
الربو فانه مبني على قيام المالة بدليلك بوجوبها ولم يوجد فكان قوله اوضح ولو اشترى
كسيرا واكله ثم ولاه اخذ فكان المشتري فزاد ما لم تجزئ الكيل زده على بايده لظهور
اللفظ اقطا وان كان تجزئ لا يردده وهو للمشتري بكل الممنوع لان هذا تفاوت لا يمكن
اعتبار والتصرف في الممنوع قبل قبضه جائز لان المطلق للتصرف المالك قد وجد والنفي
ورد في المبيع لاحتمال عثر الانسحاق بالهلاك وليس فيه عثر الانسحاق بالهلاك لانه

ثابت في الذمة ولا يتعين باليقين ويجوز ان يزداد في الممنوع للبايع ويجوز ان يخط عن الممنوع
ويزداد في المبيع ويتعلق الاستحقاق بكله والاصل ان الزيادة والخط يلحقان باصل
العقد عندنا فيصير كان العقد ورد على هذا القدر وعندنا في الممانع رحمهما الله لا يمتنع
على اعتبار الاحتاق بل على اعتبار ابتداء الحصة لان الزيادة لو التحقت باصل العقد لصارت
منا والممنوع اسم لما لا يتايل على الغير والمبيع ملك المشتري فلو صحنا الزيادة لجعلنا ملكه مقابلا
ملكه وهذا الجوز وكذا الخط لان الممنوع كله صار مستحقا بالعقد فلا يجوز بيعه من
ان يكون من المبيع العقد في ذلك القدر والبيع لا يكون في احد العوضين دون الآخر
على ان الممنوع معقود به وبيع العقد المعقود عليه دون المعقود به الا بقرى ان خط
القدر مبتدأ فكذا خط البعض ولما انها بالزيادة او الخط غير العقد وصف
مشرع الى وصف مشروح فيصح ويجعل كالمذروح في اصل العقد كما لو كان البيع خيار
لها فاستطاعت الخيار او غير خيار فاستطاعت الخيار او لا هذا الان البيع مشروح
راجح وخاسر وعدلا والزيادة في المبيع او الممنوع لخط يجره الى احد هذه الاوصاف
ولا يفرغ اصله كما شرع بائنا وخيار والتخير غير وصفه وهذا لان الزيادة في الممنوع
تجعل الخامس عدلا او العدل راجحا والخط يجعل الرابع عدلا او العدل خاسرا وهما يملكان
التصرف في اصل العقد بالنقصان الاقالة فاقوى ان ملكا في عين من وصف الى وصف لان التصرف
في صفة الشيء اهلون من التصرف في اصله واذا صححت الزيادة والخط التحاق باصل العقد
لان وصف الشيء لا يقوم بنفسه وانما يقوم بالموصوف بخلاف خط الكلاله فيغير لاصل
العقد لانه يصير حصة لا بوصفه فلا يلحق به ولانه لو التحق باصل العقد ونفس العقد لانه
ينبغي معايلان فكان تغير العقد من وصف مشروح الى وصف غير مشروح ومتى جوزنا الزيادة
على اعتبار الاحتاق كانت الزيادة عوضا عن ملك الغير لا عن ملكه اذ حكم الزيادة حكم
المزيد عليه ويظهر حكم الاحتاق في التولية والمرحمة حتى يجوز على الكلاله الزيادة و
وبما شرع على الكلاله في لفظ وفي السقفة حتى ياخذ ما بقي في لفظ وانما يظهر الزيادة
في حق الشئ حتى كان له ان ياخذ بالسقفة بدون الزيادة لان حق الشئ معلق بالعقد
الاول فلا يملك التصرف فيه فيما يرجع اليه من الاصل بالشئ فلم يظهر الزيادة في حقه
ولم يمتنع هذا العقد من آخر وظهور الزيادة فيه وانما يقع الزيادة اذا كان المبيع محققا العقد

لان الزيادة تغير العقد من وجه الى وجه فيستند في قيام العقد بقيامه بغيره
 فلما جرى المشتري او رهن او ذبح او خا ط او اتخذ سينا او قطعت يده واخذ المشتري
 ارشها صحت الزيادة لقيام العقد عليه الا يرى انه لو باع من المرحون المساجر
 او باع بعد الذبح والخياطة وغيرهما يصح ولو اعق او كاتب او ذبح او استولد او مات
 او قتل او وهب او باع او طعن او سبج او خمر او اسلم مشتري لغيره لا تقع الزيادة لقوات
 محل العقد فالعقد لم يرد على المرحون والمنسوج ولقد ابيح الفاضل احق بها بخلاف الذبح
 وعن ابن حنبل رحمه الله ان الزيادة تقع كالحط وجه ظاهر الرواية ان العقود عليه
 لم يبق على وجه يصح الاعتراض عنه فلا يمكن اثبات الزيادة عوضا لانه لا بد لاثبات
 الزيادة عوضا عن اعتبار الحال ثم الاستناد الى وقت العقد وقد قدر ابن ابي عمير في الحاشية
 فيها حكم الاستناد كالبيع الموقوف فانه لا بد من قيام البيع عند الاحاطة ليثبت الملك
 مستندا الى وقت العقد فصح لاط في الكمال عمله في اخراج القدر المخطوط عن ان يكون
 مناسبا له فيه قيام الثمن لا قيام العقود عليه والثمن ياق فيثبت الخط على سبيل الاحاطة
 باصل العقد ولو اشترى عبدا بالثمن فباعه جزا جز مائة دينار فزاد الاخر خمسين دينارا
 وردت بغيره بغيره بالثمن والزيادة لان الزيادة لما التحت باصل العقد صار الكسر
 منها كان العقد ورد على الكسر ورتد بايحه على بايحه لان المبيع عاد اليه بما هو مبيع من كونه
 اذ الترتد بالبيع بغيره في حق الكسر فصار كان العقد لم يجرى المشتري الاول والمشتري
 الثاني ولو جدد العقد او تقايلا ثم تباعا ثم رد بغيره الا يرد على بايحه لان الاقالة بيع
 في حق الثالث والبائع الاول بالثمن ولو زاد المشتري عن ما يساوي خمسين دينارا نصف
 الثمن وحل الغرض قبل تبضع المشتري الاول بنفسه المبيع في ثلث العقد لان الزيادة تلحق
 باصل العقد فكان البيع في ثلث العقد مع ثمانية فيستحق هلاك احد العوضين هلاك
 العقود عليه قبل التسليم ولو رد ثلثي العقد بغيره بغيره بغيره بغيره الاول
 لعود الكلا اليه بالنسخ اما الثلث فلا تنسخ العقد فيه هلاك احد العوضين وهو مبيع من
 الاصل واما في الثلثين فلا تنسخ في الاصل لكونه بغيره بغيره بغيره بغيره ثم رد ثلثيه
 بغيره لا يرد شيئا من العقد على بايحه الاول بالبيع لعود الثلث اليه بالاقالة وهو مبيع
 جدير في حق البائع الاول فعقد الرد فيه وفي الباقي لما فيه من ثمن الصفة على البائع

الزيادة المتبقي الولد الحادث حال هلاك الام لانه صار اصلا بطلا كما خلاف ما لو كانت
 قائمة لان الولد تباع والبيع لا يعارض الاصل في استبعاد الزيادة ويغير قيمة الام يوم
 وقيمة الولد تبضع وقيمة الزيادة مدنا لانه يعتبر قيمة كل في وقت سبب الضمان
 الام العقد والزيادة الفصل في الزيادة والولد البعوض رجل اشترى امه بالثمن فولدت
 فلما زاد البائع عبدا وقيمة كل واحد الف وازداد الولد الف وبقض الكل قسم الثمن
 على الام والعبد الزيادة نصف لما حتر انه ربع للاصل فاصاب الام وهو نصف الثمن
 قسم عليها وعلى ولدها اثلاثا لثلاثة بمقابلة الولد اعتبار القيمة يوم القبض وثلاثة بمقابلة
 الام فباتت وحدها عيارا ربع بقسطه من الثمن ولو لم تلد ولكن ضرب عبد عينا ودفن
 بها فهو كالولد في انه يعتبر قيمته يوم القبض ولو ولدت فانت فزاد صحت الزيادة لقيام
 الولد مقام الاصل حال فوات الاصل في استبعاد الزيادة فيقسم الثمن اولا على الام والولد
 اثلاثا فما اصابها سقطت بقوتها وما اصابه قسم عليه وعلى الزيادة فلو هلك العبد هلك
 حصته من الثمن ولو هلك الولد بان فساد الزيادة لعدم الزيادة عليه وان الام فانت
 بكل الثمن فزاد العبد مجانا ولو اشترى امين بالثمن فولدت احدها ولدا فانت فزاد البائع
 عبدا وقيمة كل واحد الف وازداد الولد الف وبقضهم قسم الثمن اولا على الامين نصفين فما اصاب
 الام قسم على الام ولداها اثلاثا اعتبار القيمة الولد يوم القبض وقيمة الام يوم العقد
 وسقط قسمها بطلانها وثلث الثمن للولد ثم قسم العبد الزيادة على ما في الولد والقيمة حث
 فيستبيع الولد خمس العبد والقيمة ثلاثة اخماسه وقسم ما في الولد من الثمن وهو ثلثا الف
 عليه وعلى خمس الزيادة اسداسا بقدر قيمتها وقيمة خمس الزيادة اربعة ايام وقيمة الولد
 النان فحل كل اربعة ايام سهمها لانه المعنى للاكثر فصار خمس الزيادة سهمها وصار الولد خمسة
 دنانير القيمة عليها وعلى ثلثه اخماس العبد المتأخر بقدر قيمتها وقيمة الف وقيمة ثلاثة
 اخماس الزيادة ثلاثة اسهم فكان لكل ثمانية اسهم فلو هلك الولد قبل قبضه ظموا له الايتايله
 شئ وان الام هكلت بنصف الثمن والنصف للقيمة والزيادة تبضع للقيمة وخير المشتري
 بغير المبيع قبل القبض ولو بقي وقيمة الف سقطت ثوب الام الربع وفيه ربع قسم ما فيه
 عليه وعلى ثلث العبد الزيادة لانه قسم من الولد والقيمة اثلاثا لثلاثة تبضع لمعاد ثلثه مبيع
 للولد اربعة ايام بقدر قيمتها اربعة في ثلث الزيادة وثلاثة اربعة في الولد وفي القيمة عليها

ثم ما فعل كل واحد
 منها لانه الثمن فلول
 الام خمسة اسهم ولام
 اخماس الزيادة

وعلى ثلثي العبد اخصاثة اخصاثة في الحية وخمساه في ثلثي الزيادة وفتح تاجيل
كل دين حال حتى لو باع شيئا من حال ثم اقبله اجملا معلوما صار مؤجلا لان الخلل
حقه فله اسقاطه بتاجيله فيسبر اعلى من عليه الثمن لهذا اسقاط المطالبة
مطلقا بالابراء فاذا في ان يملك اسقاطها مؤقلا بالتاجيل ولو اقبله الى اجل محمول
فان كانت الجملة فاحسنة كهبوب الذبح لا يصح وان كانت مقاربة كالحصاد والديار
يصح كفي الكفالة وقد سبق سوى القرض فان تاجيله لا يصح حتى لو اقبله عند الاقراض
مدة معلومة او بعد الاقراض لا يثبت الاجل وله ان يطالبه في الحال واعلم ان القرض
مال يتطوعه من امواله فيطعمه لغيره وما يثبت عليه دين فليس بقرض الذي يملك
ما وجب في ذمته دينيا بقدا واستدلالا وما صار في ذمته دينيا باستراضه فهو غم
من القرض وقال مالك رحمه الله التاجيل في القرض لازم لانه صار دينيا في ذمته بالقبض
فتصح التاجيل فيه كسائر الديون ولنا ان القرض عارة وصلة ابتداء ولهذا يصح
بلوغ الاعانة ولا يملك القرض من لا يملك البتة كالصبي والعبد والمكاتب ومعاذنه
انتفاء حتى يضمنه رد مثله على اعتبار ابتداء الايلزم التاجيل فيه كالاعانة فان المير
وان وقتما سئله ان يسرد حاق من ساعته وان الاجل لو لم فيه لصار البتة
ملكنا على المير شيئا وهو الكف عن المطالبة الى مضي الاجل وذا في موضوع التبرع
فشرط ما ينافي القرض لغو وعلى اعتبار الانتفاء لا يصح لانه يصير مبادلة الدارم
مثلها نسبية وهو حرام وهذا الخلاف مالوا وصي ان يتر من ماله فلانا الذي ربحه الى نسبية
حيث يضمن من ثلثه ان يرضوه ولا يطالبوه قبل المدة لانه وجبة بالتبرع لا وجبة
بالخدمة والسكنى فيلزم فطر التوضي **باب الربا**

هو في اللغة عمان عن الفضل يقال هذا يربو على هذا اي يفضل قال الله تعالى ربه
وما اتيتم من ربا الى قوله فلا يربوا عند الله وسمى المكان المرتفع لفضله على سائر
الامان وفي السرخ عمان عن فضل مال لا يقابله عوض في معاوضة مال بمال
وهو محرم في كل مكمل او موزون بيع بحسبه لقوله تعالى وحرم الربا وذكر
التجنيط والمخ والحرب والخلو دابة نهاية حرمة وعلته القدر والغش والاصل فيه
قوله عليه السلام الذهب بالفضة والفضة بالفضة والبر بالبر والسعير بالسعير والتم بالتم

والمخ بالمخ مثلا بمثل يدايند من زاد او استزاد فقد اذن وفي رواية والفضل ربا
وهذا حديث مشهور تلقته العلماء بالقبول معلول باتفاق الايسين خلافا لاصحاب الظاهر
لانهم لا يرون النية حجة فتصر واحكم الربوا على الايسار الستة لكن العلة عندنا القدر
والغش ونفي القدر الكيل فيما يكثر الوزن فيما يوزن وعندنا ما في ربحه الطم
في المطعومات الثمينة في الايمان والنجسية شرط حرمة البيع في هذه الاموال اصل عندنا
والجواز لغرض المساواة في المعيار والسرعة مع البضائع في المجلس وعندنا باحثة البيع
في هذه الاموال اصل كفي سائر الاموال الفساد لغرض فوات المساواة بوجود الفضل
الحاق عن العوض قطا او وهاله قوله عليه السلام لا يتبعوا الطعام بالطعام الا سوارا بسوار
فذكر الطعام وهو مستوفى من الطعام مشعرا بان الطعام علة اذ الحكم متى ترتب على اسم مستوفى
كان ما اخذ الاستقار علة للحكم كما في قوله تعالى والسارق السارقة والزانية والزانية
فولة القطع والخلد السرقية والزنا والابتداء بالثمن مستوفى من حرمة البيع اصل في القول
بغرض المساواة اذ لو اقتصر على قوله لا يتبعوا لم يجرى مع اخذ ما بالآخر كمال الطعام يتناول
التعليك والكبير فيثبت حرمة البيع في الغنية بالخنس والفاحة بالناسخين والبضاعة بالبيضة
والتم في الترتيب بالوزن بالجوذين والتعليك بالقدري يقتضي تخصيص افضل المعدل وذا بالطل
ولان القول ببيع هذه الاموال شرط في التماثل والتماثل بشرط ان وجهها وصف في المخل
ينبئ عن زيادة العزة والخطر حتى تجل اجله زيادة الشرط لانه متى قيد طريق احاطته
بشرط زائد يعظم خطره في غير المتماثل كالتعدا الوارد على الابضاع لما خص بهود وروني
دون سائر المعاملات دل على ان المستحق به فانه خطر وهو البضائع في تلك العلة مناسب
اطمار العزة والخطر وهو الطم لبقا المتوسر به والتمية لبقا الاموال التي هي مناط
مضاحنا لهما اذ الاموال المتماثلة اموال الاما دامت طمان لان ما لا يبدل الثمن بمقابلته
لا يكون ما لا يلف من ربا في حقه فالاموال المتماثلة المتماثلة بالانفس بوصفها مأكولة او وسيلة
اليه ولا اثر للنجسية والقدر في زيادة العزة والخطر لثبوتها في خطر وممان ولكن
الحكم لا يثبت الا عند وجود النجسية فخطرها شرط لا علة والحكم يدرى مع الشرط كما يدرى
مع العلة كالرجم مع الاحصان والفرق بينهما بالتأثير وعدمه الا يركى انه عليه السلام
عند بيان حكم الربوا ذكر كل الايمان وانفس كل مطعوم لما تعدر بيان كل مطعوم فالتدو

والجنس علة وجوب المساواة التي يلزم عند فواتها الربوا او علة كون المال ربوا او علة
 حرمة الفضل واذ ثبت ان العلة القدر والجنس تعدى الى سائر القدرات سواء كان مطلقا
 اولاد ابيع المكيل كالبز والسعير وما جئنا من اختلافها اسما ومعنى خلافا لما ذكره رحمه الله
 والتمس الملح والموزون كالذهب والفضة وما يباع بالاولا في جنس متلا بمثل ما يتحقق
 شرطه وهو التماثل في المعيار اذ هو المراد بالميل الا يترك انه روى مكان قوله متلا بمثل كالا
 بكيل وفي الذهب والذهب زنا بوزن وان تفاضل احدهما لم يبيع لوجود العلة وفوت شرط
 القول فيحقق الربوا وجيتد وروى سوا حتى لا يبيع مع الجيد بالردى مما فيه الربوا الامثلا
 مثل المامة ان الوصف غير معتبر وجوز بيع الغنمة بالخنزير والفاضة بالتفاحين لان محل
 لا يقبل المساواة لانها بالمعيار ولم يوجد فلم يحقق الفضل المحرم اذ المادبة الفضل على القدر
 لان الفضل لا يتصور الا بناء على المائلة والمراد بالمائلة القدر بالفضل كذا الفضل عليها
 لا محالة وكذا يضمن بالقيمة عند الاتلاف وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز لوجود العلة
 وهو الطعم والمخلص المساواة بالمعيار الشرعي ولم يوجد وما دون نصف الصاع في حكم
 الغنمة اذ لا تقدير في الشرع مادونه بخلاف نصف الصاع لو روى التقدير فيه شرعا
 في صدقة النظر وغيره فادنى ما يجري فيه الربوا من المكيلات نصف صاع وذا من اذن
 حتى لو باع منوين من البز ببلانة امنا منه لا يبيع ولو باع منوين منوين يبيع ولو باع
 مكيلا او زونا غير طعوم بجنس متلا خلافا لغيره الخديدم عن عند لوجود العلة في
 القدر والجنس وفوت شرط القول وعند يجوز لعدم العلة وفي الطعم والقيمة في الفضل
 والنساء بها والنساء فقط باحدها وحلا بعد ما الى ان وجد القدر والجنس حرمة الفضل
 والنساء امثلا ان يسلم هو ويألفه روى او يراى في سيرة وان عدما حل الفضل والنساء لعدم
 العلة والاصل فيه لاجل حرمة ربوا الفضل بالوصيتين وحرمة النساء باحدها وقال
 الشافعي في الجنس بانزاد ولا يجرم النساء لان بالنقدية وعدم النقدية يثبت شبهة الفضل
 وحقبة الفضل فيه غير مانع حتى يجوز بيع ثوب بثوب فارى ان يبيع بثمنه ولما انه
 انه مال الربوا من وجه نظر الى احد الوصفين لوجود المستوي بينهما من وجه اما اذا بالقدر
 او معنى بالجنس والقياس من النسبة فيحقق شبهة الربوا وهي الحقيقة حتى ضد البيع مجازفة
 لاحتمال الربوا وهذا لان كل حكم يعلق بوصف مؤثرين لا يتم نصاب العلة الا بها فلكل واحد منها

كما في النسخة
 وطا
 لا يجوز العا
 رعدا وكلم
 طر الفطر
 م

شبهة العلة فيثبت شبهة العلة شبهة الفضل كثبت حقيقة حقيقة الا يترك انه
 لو اسلم قفيز بوزن فيقتر شيئا لا يبيع اجماعا ولا يقال انه بعض العلة وبعض العلة لا يثبت
 لانه علة تامة لحرمة النساء وان كان بعض العلة لحرمة الربوا النقد الا انه اذا اسلم
 المتعدد في الزعفران او القطن او الحديد يبيع وان جمعها احد الوصفين وهو الوزن لانها
 لم يتنقل في صفة الوزن فالزعفران والحق بوزن بالامنا وهو ممن فقيهن بالقياس والمتعدد
 بوزن بالسحاب وهو ممن لا يقيهن بالقياس ولو باع شيئا بالمتعدد بشرط الوزن وقضها
 له ان يتصرف فيها قبل الوزن ولو اسلم زعفرانا بشرط الوزن ليس له ان يتصرف فيه
 قبل الوزن فاذا اختلفا في الوزن صورة ومعنى وحكام لجمعها القدر من كل وجه فصارا
 كالوزن مع المكيل فانما استويا قدر اولئك لاختلافهما في القدر جاز اسلام احدهما الآخر
 فكذا المتعدد مع سائر الموزونات هذا لانها اذا اتفقا في الوزن من كل وجه حرمة النساء
 لشبهة الربوا فاذا اختلفا في هذا الوجه الخطب الشبهة الى شبهة الشبهة فلا يقتر
 وكل من نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم على حرمة الناضل فيه كالا فهو مكيل ابدأ وان
 اعتاد الناس بيعه وزنا كالبز والسعير والتمس الملح وكذا نفي على حرمة الناضل فيه
 وزنا فهو موزون ابدأ كالذهب والفضة لان المنقش اقوى من العرف لصحة رة العرف
 حجة بالمنقش هو قوله عليه السلام وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن والافرى
 لا يترك الا في فلذا لا يضر الى العرف مع وجود المنقش مالم يفسد عليه فهو محمول على عا
 الناس عا بالادنى عند عدم الاقوى حتى لو تنازعوا فيه الوزن موزون وان تنازعوا فيه
 الكيل والوزن فهو مكيل وموزون وعن ابي يوسف رحمه الله ان المعبرة في كل الاشياء العرف
 فاعبر العرف على خلاف المنصوص عليه لانه اما كان مكيلا او موزونا في ذلك الوقت
 للعرف في التخصيص على احدها باعتبار وقد تغير فعلى هذا الوبا ع البز بجنس متساويا
 وزنا او الذهب بجنس متساويا كالا لم يجر عندهما وان تنازعوا ذلك لان البز مكيل
 فشرط جواز المساواة كالا والذهب موزون بشرط جواز المساواة وزنا وبالعكس لا تعرف
 المساواة فيها هو المعيار فيه شرعا فلم يجر كالبز باع مجازفة لانه لو اسلم في البز لجرم
 وزنا يبيع في رواية الطحاوي عن اصحابنا دعم انه لان المائلة لا يشرط في المسلم فيه
 واما يعتبر الا علام على وجه لا يثبت منها نزاع في التسليم وذا الحاصل يترك الوزن كالحصل

و

و كونه لا يدرى قدرته
طوبى للذين حتى يحسن
ما يبيعون به و ربا لا اثم
سوى وزر الدار من اثمهم

بذكر اكل و رد على الحسن عن اصحابنا رحمهم الله انه لا يجوز لانه مكيل بالنصر و الفري على الاول
لعادة الناس في كل ما ينسب الى الوطى و وزنى معناه ما يباع بالادنى كالادهاق بالاسنان
لانه لا يسئل الا في عداوة و وزن كل عدا حرج فاحذرت الادنى لذلك تيسر الخلاف
سائر المكيل و اذا كان موزونا فلو بيع الدهن مثله بكيل لم يقدر بالوزن كان مجازفة
فلم يحج لا احتمال الربوا و يثبت اليقين لا التقاض في غير الصرف اعلم ان التقاض شرط في
بيع الصرف في مجلس ما ساقى في كتابه ان شاء الله تعالى وفي غير ما فيه الربوا يثبت اليقين
لا التقاض قال الشافعي رحمه الله التقاض شرط في بيع الطعام بالطعام لقوله عليه السلام
يبدأ يد والمراد به القبض و الماكى عنه لا فاعا الله ولانه المراد في التقاض فكذا في غيرها
ولانه اذا لم يقبض في المجلس يتعاقب القبض و المقبوض فريضة على غيره اذ يتبع بالمقبوض
بلا واسطة بخلاف غير المقبوض فيتحقق شبهة الربوا وهي مانعة كالحقيقة كافي لثبوت المهر
ولنا انه باع عينا بعين فلا يشترط فيه التقاض كالباع ثوبا بثوب او ثوبين وافرقا
لا عن قبض وهذا لان المطلوب من العقد التمكن من التصرف وذا يرتب على اليقين غير
ان اليقين في العقود لا يتحقق الا بالتقاض فاستلزمه في الصرف اليقين لا لنفسه وغير العقود
يتعين اليقين فلا حاجة الى التقاض المراد بقوله عليه السلام يدا بيد عينا بغيره اذ اليد آلة
اليقين كحوالة القبض فلم كان حمله على القبض او في بطل حمله على هذا الحق لما روي عبادة
ابن الصامت عينا بعين و تعاقب القبض لا يقدر بقا و ياتي المايعة عرفا فالجاري لا يفضلون
بين المقبوض و بغيره بعد ان يكون حاله فلم يمكن فصله اذ هو ما يفهم بخلاف الحال والموقل دفع
مع البيضة بالبيضة و التمر بالتمر و الجوزة بالجوزة باعنا خلافا للشافعي لوجود الطعام
لما يترتب على البيع و جوب التسليم و المدين فلا يشترط في كل ما قبله وهذا المحل
لا يقبله فلم يشترط التساوي فيه فبقي على الاصل هو الاباحة و فتح بيع الفلوس بالفلوس
باعيانها عندنا في حينة و الى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز كالوباع الدرهم
بالدرهم لان الفلوس من الحاجة لمن فلا يتعين باليقين في العقود كالقدين الآتي المعلوم
قوبلت بخلاف حينة لا يتعين حتى لو اشترى بفلوس حينة شيئا فملك قبل التسليم لا يبطل
العقد ولو استنك لم يفسخ فكذا اذا قوبلت بخمسها لا استواء الجبس و غير الجبس فما يتبع باليقين
وفيما لا يتعين به كالمكيل و الزون و الذهب و الفضة و اذا لم يتعين بطل البيع كالوهم يثبت و كما

انه باع عينا عددا يا بعينين عددين فيصح كالجوزة بالجوزة و هذا لان الفلوس
عددية و العدد يتبين باليقين و صح بيع الواحد منه بالاثنتين كالجوز و البيضة و عدم
تعيينها لكونها مائنا و قد زلت حصة الثمنية عنها لانها ثبتت بعارض اصطلاح الناس لا بالخلقة
و قد هذا القائلون في صحيح العقد و لا وجه لتعويض الاستيفان الفلوس و حرد حينا عن الثمنية اذ
العقد لا يصح على غير العيز و لا يتعين ان لا تصير سلعة و لا تصير سلعة الا بالكساد و لا كساد
الا برفع الاصطلاح على الرواج فصار هذا منها اعراضا عن ذلك الاصطلاح ضرر
فان قيل الثمنية تثبت باصطلاح الكل فكيف يطل باصطلاحها و فيه نسخ الاجماع
بالاحاد قلنا الثمنية في حقتها تثبت باصطلاحها اذ لا ولاية للغير عليها فيبطل في حقتها باصطلاحها
تصحها المتصرف فان قيل اذا خرج في حقتها من ان يكون ثمنها فينود و زينا فان كان هذا من قطعة
صنف تقطعت من و هو فاسد فلم يكن ابطال وصف الثمنية فيصح العقد قلنا الاصطلاح
في الفلوس على حصة الثمنية و العدد و هما اعراضا عن اعتبار حصة الثمنية فيها و ما اعراضا
عن اعتبار حصة العدد فيها و ليس ضرر حرد حينا عن ان يكون ثمنها في حقتها حرد حينا عن ان يكون
عددية فيثبت عددية كالجوز فانه عددي و ليس ثمنها في حقتها اذ يصير هذه الحصة بخلاف
النود لانها خلقت ثمنها فلا ترتفع ذلك باصطلاحها كما لا يرتفع باصطلاح الكل بخلاف
ما اذا كانا بغير عيانها لانه كاني بكاني و قد نفي النبي صلى الله عليه وسلم عن الكاني بالكاني
و بخلاف ما اذا كان احدهما بغير عينه بان باع فلسين بثلثين بغير او باع فلسا
بفلسين بثلثين بغير عيني لان الجبس في افرادة حرد حينا و صح بيع اللحم بالجوزان عند
الى حينة و الى يوسف رحمه الله و قال محمد و الشافعي رحمه الله اذا باع بثلثين بغير
بان باع شاة بثلث شاة لم يصح لان يكون اللحم المنزول اللحم الذي في الشاة فيكون اللحم
تقابله ما فيه من اللحم و الباقي بازا السوط لانه لو لم يكن كذلك لم يتحقق الربوا و حينة في ان
السوط او من حيث زيادة اللحم و صار كيس دهن السهم بالسهم فانه لا يصح الا بغير
الاعتبار بل اذ في لان اللحم في الشاة اثنان من الدهن في السهم لانه قائم بعينه ولكنه
مختلف بغير من الملة و السهم و الدهن ليس بقاء و اما الحدوث بالعرض فلا يثبت الربوا بغير
الدهن و السهم لان ثبت هنا اذ في و لها انه باع موزونا بغير موزون فيصح كغير
ما كان كالوباع الثوب بالنظر و هذا لان الجوزان ليس موزون بل هو عددي في متناوشت

يذكر الكيل وروى الحسن عن اصحابنا رحمهم الله انه لا يجوز لانه مكيل بالنصر والفتوى على الاول
 لعادة الناس في كل ما ينسب الى الرطل فهو وزني معناه ما يباع بالاولا في كالا دهان الاسا
 لانه لا يمسك الا في وعاء وزن كل وعاء خرج فاخترب الاول في ذلك تسيرا بخلاف
 ما يروى المكييل واذا كان موزونا فلو بيع الدهن مثله بكيل لم يتدر بالوزن كان مجازفة
 فلم يجر لاحتمال الربوا ويقع التعيين لا التعاقب في غير الصرف اعلم ان التعاقب شرط في
 بيع الصرف في مجلس لما ساقى في كتابه ان ساء الله تعالى وفي غير ما فيه الربوا يعتبر التعيين
 لا التعاقب قال الشافعي رحمه الله التعاقب شرط في بيع الطعام بالطعام لقوله عليه السلام
 يد ايئد والمراد به القبض والمالك في عته لا يفسد الله ولانه المراد في التعيين فلا يفي غيرهما
 ولانه اذا لم يقبض في المجلس يتحقق القبض والمقبوض ضرورة على غير ما يفتى بالمقبوض
 بلا واسطة بخلاف غير المقبوض فيتحقق شبهة الربوا وهي مانعة كالحقبة كافي لحداد المهرل
 ولنا انه باع عينا بعين فلا يشرط فيه التعاقب كالبوايع ثوبا بثوب او ثوبين واكثر قا
 لا عن قبض وهذا لان المطلوب من العقد التمكن من التصرف وذا ثبت على التعيين غير
 ان التعيين في العقود لا يمتنع الا بالتعاقب فاستراطه في الصرف للتعين لنفسه وغير العقود
 يتعين بالتعيين فلا حاجة الى التعاقب والمراد بقوله عليه السلام يد ايئد عينا بعين اذا يئد الله
 التعيين كقوله الله القبض فلم كان حمله على القبض او في بلد حمله على هذا الحق لما روى عبادة
 ابن الصامت عينا بعين وتوافق القبض لا يعتبر تفاوت في المايمة عرفا فالجار لا يفضلون
 بين المقبوض وبين غيره بعد ان يكون حالا فلم يمكن فصل احد ما يفتى بخلاف الحداد والموكل في
 مع البيضة بالبيضة والتمرة بالتمرة والجوزة بالجوزة باعنا خلافا للشافعي بوجود الطم
 لما يفتى بحكم البيع وجوب التسليم للمدعي فلا يشرع الا في محل قابله وهذا المحل
 لا يقبله فلم يشرط التساوي فيه فبقي على الاصل هو الاباحة وفتح بيع الفيلس بالفسين
 باعنا ما عندنا في حينة والى يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله لا جعة كالبوايع الدائم
 بالدرهم لان الفلوس الماخنة ثم فلا يمتنع بالتعيين في العقود كالمتدين الا يروى انما لو
 قولت بخلاف حسنها لا يتعين حتى لو استرحت بفلوس حينة شيئا فملكك قبل التسليم لا يطل
 العقد ولو استند لها فتح فلذا اذا قولت بحسنها لا استواء للفسين وغير الجنس فما يفتى بالتعيين
 وفيما لا يتعين به كالمكيل والوزن والذهب والفضة واذا لم يتعين بطل البيع كالوزن بغير ذلك

وكما ذكره في حديث
 عن الربوا حتى يحس
 ما يبيع به وربا لا ان
 شق وزر الدهن المسمى

انه باع عينا عددا يا بعين عددي بين فيصح كالجوزة بالجوزة وهذا لان الفلوس
 عددية والعددي يتعين بالتعيين وفتح بيع الواحد منه بالاثنتين كالجوزة بالبيضة وعدم
 تعينا لكونا متما وقد زالت حصة الثمنية عنها لانها ليست بعارة اصطلاح الناس لا بالخلقة
 وقصد العاقد من تصحيح العقد ولا وجه لمصححة الاستعانة بالفلوس وخرجنا عن الثمنية اذ
 العقد لا يصح على غير الفلوس ولا يتعين ان لا تصير سلعة ولا تقير سلعة الا بالفساد ولا كساد
 الا برفع الاصطلاح على الدراج فصار هذا منها اعراضا عن ذلك الاصطلاح ضرورا
 فان قيل الثمنية تثبت باصطلاح الكل فكيف يطل باصطلاح واحد فيه من جملة
 بالاحاد قلنا الثمنية في حقها تثبت باصطلاحها اذ لا ولاية للغير عليها فيبطل في حقها باصطلاحها
 فتصحى التصرف فيها فان قيل اذا خرج في حقها من ان يكون متما فيعود وزنا فكان هذا منقطع
 صفة بقطع من صفة وهو فاسد فلم يكن ابطال وصف الثمنية يقيم العقد قلنا الاصطلاح
 في الفلوس على حصة الثمنية والعددي هما اعراضا عن اعتبار حصة الثمنية بينهما وما اعراضا
 عن اعتبار حصة العدديتها وليس من ضرور حرجا عن ان يكون متما في حقها حرجا عن ان يكون
 عددية فتثبت عددية كالجوزة فانه عددي وليس في ثمنها ما يصير هذه الصفة بخلاف
 العقود لانهما خلت متما فلا ترفع ذلك باصطلاحها كالا يرفع باصطلاح الكل بخلاف
 ما اذا كانا بعين عينا لانه كافي بكافي وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم عن الكافي بالكافي
 وبخلاف ما اذا كان احدهما بعين عينة بان يباع فلسين بمئتين فلسين غير مقيس او يباع فلسا
 بعينه بفلسين غير مقيس لان الجنس بافراة تحتمل النساء وفتح بيع اللحم بالحيوان عند
 ابي حنيفة والى يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي رحمهما الله اذا باعه بغير حسم
 بان يباع شاة بلحم شاة لم يصح الا ان يكون اللحم المفروض اللحم الذي في الشاة ليلو اللحم
 متقابله ما فيه من اللحم والباقى باءا السوط لانه لو لم يكن كذلك لم يتحقق الربوا في حينة بل
 السوط او من حيث زيادة اللحم وصار كبيع دهن السمسم بالسمسم فانه لا يصح الا بطريق
 الاعتبار بل ادنى لان اللحم في الشاة امين من الدهن في السمسم لانه قائم بعينه ولكنه
 مختلط بغير من الخل والشحم والدهن ليس بقائم والمأخذ في التصرف فلا يثبت الربوا بغير
 الدهن والسمسم لان ثبت هذا ادنى ولما انه باع موزونا بغير موزون فيصح كبيع
 ما كان كالبوايع الثوب بالنظر وهذا لان الحيوان ليس موزون بل هو عددي متما وث

اذ الموردون ما يعرف قدره بالوزن وذا لا يمكن في الحيوان لانه يخفف نفسه مرة
 لصلابته ومثقل اخرى لاسترخاء مفاصله فالميت لا يستجابه القتل في الحيوان والنفس
 لاسترخاءه من اقل من الرجال لصلابته بخلاف تلك المسئلة لان الوزن في الحال يعلم قدر
 الدهن اذ انما يميز بينه وبين العجور وبوزن العجور والنهي عن بيع اللحم بالحيوان فيما اذا كان
 احدهما نسيه كما ذكره ميتدابه في رواية ربه نقول وصحح بيع الرطب بالتمر متائلا
 اي كمالا يكمل عند ان حبيته رحمه الله خلافا لابي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله لم
 حديث سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه عليه السلام سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال
 يستقر اذا جفت قيل نعم قال فلا اذا فاسد البسج واسار الى العلة وهو المتضمن عند الجفاف
 وبه تبين ان شرط جوار العقد المائلة في اعدل الاحوال وهو ما بعد الجفاف وذا لا يفرق
 بالمساواة كمالا في الحال لان فيه الرطب بما يضره من قن عند الجفاف له قوله صلى الله عليه
 التمر بالتمر مثل مثل الرطب ثم قوله عليه السلام اهدي رطبا او كل تمر خبيث هكذا وقد
 النبي عليه السلام عن بيع التمر قبل ان يزحم قيل وما يزحم يا رسول الله فقال ان يخر او يضر
 فساه تراه وهو يضر لان التمر اسم جنس لمرقة خارجة من النخل من حين ينقصد صورته الى
 ان يدرك ما يبر ذلك احوال صفات متعاقبة مع اتحاد الذات لا دمي يكون حبيبا سائبا
 ثم كمالا في سحوا وادانت ان الكلى في فراغ وجود المائلة عند العقد وقد وجدت في نسخة والآخر
 الرطب انما كان تمرا فيجوز البسج بقوله عليه السلام التمر بالتمر مثل مثل الانجور بقوله عليه السلام اذا
 اختلف النوعان فيبوا كيف شئتم بعد ان يكون يدلا يبد فكان حوان غير دخل بخداد ولكن لا يعرف
 حكم الحادثة به يجوز قسم ثالث كالحظمة القليلة فانه لا يجوز بينها ولا يقال لو كان حنطة لجاز
 لقوله عليه السلام الحنطة بالحنطة وان لم تكن حنطة بقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان
 فيبوا كيف شئتم ومما رافدوا على زيد بن عتيق وهو ضعيف عند العقلة واستحسن اهل الحديث
 منه هذا الطعن حتى قال ابن المبارك كيف يقال ابو حنيفة رحمه الله لا يعرف الحديث وهو يقول
 زيد بن عتيق من لا يقبل حديثه على انه ورد في البخاري الحديث المشهور بقرينة ولان الصحيح
 سئل عن بيع الرطب بالتمر ساء كذا روى ابو داود في سننه وبه نقول وصحح بيع الرطب بالتمر
 متائلا كمالا عندنا خلافا للشافعي رحمه الله بقوله عليه السلام التمر بالتمر كمثل الرطب بالتمر
 وبيع القنب بالزبيب كبيع الرطب بالتمر على الخلاف في قيل لا يبيع اتفاقا كالحظمة القليلة بغير العقلة

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

والقنب بالزبيب جاز علم التفاوت بعد الجفاف ولا يلزم الرطب او المبلون بمثلها وبالياسر
 ومنع الزبيب بمثلها وبالياسر صح عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لانها يعتبران
 التساوي في الحال لا التساوي في صفة العقد فيستمر عند العقد لا بعد فيصح هذا النوع
 الا ان ابا يوسف رحمه الله ترك هذا الاصل في بيع الرطب بالتمر حديث سعد بن ابي وقاص وعبد
 محمد لا يبيع في جميع ذلك لانه يعتبر المائلة في اعدل الاحوال وهو المال واليه الاشارة في حديث
 سعد وذا لا يوجد في هذه الصورة وقررت بحديث هذه الفصول وبيع الرطب بالزبيب والقنب
 بالزبيب فقال التفاوت ثم يظهر بعد خروج البذل عن اسم عقد عليه العقد فلا يكون ذلك
 تفاوتا في العقود عليه فلا يقرب فيصح العقد في هذه الفصول التفاوت يظهر بعد الجفاف
 مع بقا البذل عن اسم عقد عليه العقد وفي الرطب بالتمر مع بقا احدهما على ذلك فيكون تفاوتا
 في عين العقود عليه فيفسد العقد ولو باع التمر متفاضلا لم يجر لان البسج في خلاف
 الكثرى بقية من التمر لان الكثرى ليس بتمر اذا التمر اسم لما يخرج من النخل من حين ينقصد صورته
 اني ان يدرك ولا ينقصد صورة التمر في الكثرى فلا يكون تمر ولو باع التمر بالكثرى نسبة
 لا يبيع لانه محمول لانه عددي متاوت لتفاوت احاده في المائلة باعتبار الصف واللب
 وصح بيع اللحوم المختلفة بعضها ببعض متاوت والمادة لحم البقر والغنم والابل فاما البقر
 والجواميس فليس واحد كذا الغنم والخروف والارباب البهائم وصح بيع البان البقر والغنم
 متفاضلا ويقرب في البان البقر في اللحم واللحوم والالبان في احد قولي الشافعي لا اتحاد
 الاسم والصوره والمقصود ولما ان اصولها اجناس حتى لا يضم البعض الى البعض في الركبة
 وكذا الاسامي مختلفة باعتبار الاضافة كذا يقول ابن حزم في التمر والمقصود مختلف
 ايضا ببعض الناس يرغب في بعض اللحم والالبان دون البعض وقد سنه البعض
 ويعتد البعض فكذا اجزاؤها اذا لم يتبدل بالصفة وكذا اقل الدقل في الغنم جسان
 كاصلها ولعلها كان عجيها جاسين فيصح بيع احدهما بالآخر متفاضلا وسحق المعز
 وصوره الغنم جسان لا اختلاف الصور والمقصود وسمي البطن الالبنة واللحم اجناس
 لا اختلاف الاسامي والصور والمعايد وبيع الغنم بالابل او الدقيق متفاضلا لان الغنم
 عددي او وزني والابل كمي ايضا فلم يجمعها القدر في وجه وكذا الاجناس من الدقيق
 والغنم فلم يجمع حلة الربوا ولا يجمع الربوا عن ابي حنيفة رحمه الله لانه لا يجمع فيه والفروق
 على الاول

السود

حسرو احد

على

وحذا اذا كان قد بين فان كان البرهنة صحيحة ايضا وان لم تكن فليس من عند الله يوسف رحمه الله
 وعليه الفتوى وكذا صحح المسلم في الخبر في الصحيح وذكر ابن رستم في نوادر ان علي بن ابي طالب
 الى حبيته ومحمد رحمه الله لا يصح المسلم في الخبر وعلى قول ابن يوسف رحمه الله يصح اذا شرط وزنا
 معلوما ورضا معلوما ولا يصح بيع الرب بالدينق والسوق متساويا او متفاضلا شبهة الخامسة
 لان احدهما يرد على الآخر او احدهما دقيق وفي الآخر اجزاء الدقيق وشبهة السادسة
 كافي من السهم بالسهم والميار فيها الكيل وهو غير مستوي بينهما ومن البت لاكتناهما فيدخل
 حبات البر فلا يصح وان كان كيلا بكيل صحح بيع الدقيق بالدقيق متساويا كالا عندنا خلافا
 للسافري رحمه الله لوجود الشرط وهو المساواة وتوهم التفاوت عند كفاية الرب بالبر ولا يصح
 بيع الدقيق بالسويق عند ابن حنبل رحمه الله متساويا او متفاضلا بقاء الخامسة وخبره
 اذا السويق اجزا حصة مقلية والدقيق اجزا حصة غير مقلية وبيع الحصة للحصة المقلية
 لا يصح بخلاف ذلك ابيع الدقيق بالسويق ولهذا الجوز ببيع الحصة بالدقيق ولا يصح الحصة بالسويق
 فكذا ابيع اجزاها بحد الا حق تتوفر الخامسة هنا وعندنا يصح متساويا او متفاضلا لانها
 جنسان مختلفان لاختلاف الاسم والمقصود اذ يقصد بالدقيق اتخاذ الجوز والعصيدة وغيرها
 ولا يحصل شيء من ذلك بالسويق وانما يكت بالسمن او الغسل فيؤكل فلنا التذوي مؤظم
 المقصود وهو يشبهها فلا يباي بنوات بعض الغاصد كالحصة المقلية مع غير المقلية
 او كالحصة مع المستوسمة فانما لا تقبل للزراعة والحقينة وذا لا يوجب اختلاف الخبر
 فكذا الدقيق مع السويق الا ان يبيع الحصة المقلية لغير المقلية لا يصح في الاصح لعدم السويق
 بينها لاكتناها وحدها وحدها الاخر ببيع الحصة بالمستوسمة يصح لوجود السويق منها ولا يصح
 بيع الزيتون بالزيت والسهم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج الزمان في الزيتون والسهم
 يكون الدهن مثله والزيادة بالبيع اعلم ان بيع احدهما بالآخر على البرقة او جبه اعلم ان الزيت
 الذي في الزيتون اكثر من الزيت المتصلح ببيع تحقق الفضل الثاني عن العوض من حيث زيادته
 الدهن والخير فكذا ان علم انه مثله لان المتزاي يكون فضلا خاليا عن العوض وان كان الزيت
 المتصلح اكثر جازا والفضل بالمتزاي هذه الثلاثة بالاجماع ان لم يعلم انه مثله او المثلثة او
 اقل منه صحح عند زفر رحمه الله لان الجوز هو الاصل والفساد لوجود الفضل الثاني عن العوض
 فانه يعلم به لا يفسد البيع وعندنا لا يصح لان الفضل الذي متوهم الوجود كما لم يتحقق في باب
 الربا

احتياط النبي عليه السلام عن الربوا والربوية وهي شبهة الربوا وعلى هذا الاعتبار
 الجوز بذنه واللبن بسننه والخبث بخصبه والتمر بلبسه والظن بفساده قيل في الاختلاف
 حقيقة وقيل لا يصح الا بطريق الاعتبار لان في الظن غش لاكتنه دقيق والكبرياش بالظن
 يصح كيف كان لاختلافها من كل وجه ويصح استقراض الجوز وزنا لا عدد اعند ابن يوسف
 وعليه الفتوى لانه موزون فيعلم بالوزن لا بالعدد فتفاوت واحد قد رافلا يتحقق التساوي
 به وعند ابن حنبل رحمه الله لا يصح وزنا وعددا لانه وان وزن فهو متفاوت في الجوز للزيادة
 والنقص والتقدم والتأخر والاستقراض انما يصح في المثل لان من شرطه العدالة على اذا
 مثل المستقرض وقد فات شرط صحة الاستقراض فلا يصح الاستقراض عند محمد رحمه الله يصح
 بها التعامل والقياس يترك التعامل كاي الاستصناع ولا روي ابن السيد وعبد لان العدل
 وما في يد السيد فلا يتحقق الربوا وهذا اذا كان ماذونا غير مديون فان كان مديونا لا يصح
 لان دين العدل يبيع ملك المولى عند ابن حنبل رحمه الله وعندنا ان كان لا يبيع فلا يجرى عن
 التعلق فلا يكون ملكا مطلقا فيتحقق الربوا كما يتحقق بغيره وبين مكاتبه ولا يبيح المسلم والحرية
 في دار الحرب خلافا لابي يوسف والسافري رحمه الله انها اعتبارا بالمتسا من منهم في دارنا ولنا
 قوله عليه السلام لا يربوا بين المسلم والحر في دار الحرب لان مال اهل الحرب متاح في دارهم
 فكان احدا لما لا يباحا بلا غدر فيصح وهو بالاسميان فمنهم ان لا يربوا ويملك المال بهذا الطريق
 حال عن الجنان بخلاف الساميين منهم لان ماله صار محظورا بامانه فيفرض في هذا العذر وهو
 حرام ولا يربو مسلم مستأمن في دار الحرب ويبر مسلم اسلم ثم عند ابن حنبل رحمه الله لان
 مال من اسلم لم لا يعمه له فصارت كل الحرية فيجوز اخذ مال الحرية برضاة المسلم المستأمن
 وقال انه روي ابي بن سليمان وهو حرام ولو اشترى طواغيتا على انه قين فكله البائع
 لخصه المشتري فكان قين افراد بالمال او نقص الجاني اخذ الكل بلك البائع او ترك حصوله بعد
 تيقن ملكه بالكيل وخير للقيس قبل البيع ولو اشترى قين من حبرة وكاله وعمره في ناحية
 فزاد بالمال لا يباخذ الا قين لان البيع اخذ لم يكن ميسرا لا يبيع الا بالاسليم فلا يبيع ملكه بالكيل
 ولهذا الوجه الحرول لا يبطل البيع فكان وجود الكيل كعدمه ولو اشترى قين بربقة يرب
 باعيانها افراد احدها بالمال قبل الكيل لا يباخذ الا قين ان شاء المصنوع الزيادة قبل بيع ملكه
 تسليم الشرط عند العقد هو القين وعند محمد بن يوسف العقد لان عندنا لا يصح بيع البر بالمتكول

سواد

٤٤

ولو كان سوادا
 اصبه فصار ابيض
 لانه المشروط وكثير
 للقيس

احدا

بغير المبلول فاذا قبل قبض له منه بالعقد ففسد العقد بخلاف ما لو اشترى
 قنبر بربعين عيناها وكان كل واحد فخره صاحبه فكان قنبرا تاما فلم يتقايضا
 حتى اصاب احدهما اما ان المشتري غير المتقيد واذا اخذ ما هذا الزيادة لم يفسد
 فحدثت الزيادة على ملكه ولا يفسد العقد لان لكل حكم القبض فالبطلان لا يحصل بعد
 اليك حاصل بعد القبض حكما فاعتبار يودي الى اعتبار شبهة الشبهة فلا يفسد
 العقد فاما البطلان الحاصل قبل القبض فالبطلان الحاصل عند العقد فيكون فيه شبهة الزيادة
 فيفسد البيع كما هو مذهبه ولو تباين طرفا برطب وكالا ولم يتباينا في احداهما او جئا
 ونقص احدهما اخذا وترك الحصول المتقيدان بعد قبض من كل واحد منها بالكيل اذ البيع
 اضيف الى القبض وخير المتقيد لو كان هذا قبل الكيل لا يفسد العقد عند ابي حنيفة رحمه الله
 لان ابتداء العقد على هذا الوجه جائز عنده وعند ما يفسد لوجود العار من قبل القبض
 من كل وجه فصار كالوجود عند العقد ويسع الرطب انما ابتداء لا يصح عندهما خلاف
 ما بعد الكيل لان لكل في بائع مكايلة بقض حكما فلا يكون كالوجود الذي العقد

باب الحقوق العلو

لا يدخل شرايتك ان قال بكل حق هؤلاء مالم ينقص على العلو وبشر انزل لا يدخل الا
 ان يقول بكل حق هؤلاء او موافقه او بكل قليل وكثير هو فيه او منه وبشر الدار يدخل
 العلو والكيف ان لم يذكر بكل حق هؤلاء ولا يدخل الطلة تحت بيع الدار الا ان يقول
 بكل حق هؤلاء او موافقه او بكل قليل وكثير هؤلاء فيها او منها فالبيت اسم مستقن واحد
 له دة هلين والمنزل اسم لما يشتمل على بيوت ومخزن مستقن ومطبخ والدار اسم لما يشتمل
 على بيوت ومنازل ومخزن غير مستقن فكانت الدار اعم من حيثها لا شتمها عليها فاستغقت
 العلو بقدر يركى ذكر الحقوق علامه لانها اسم لكل ما اذير عليه الحايطة والعلو جئا
 اذير عليه الحايطة فيدخل البيت اسم لما يثبت فيه والعلو مثله بلا تفاوت والشئ لا يستغ
 مثله وليس من اجزائه وتوابعه لا يدخل اسم النواع والمتردد في الدار وفوق البيت
 فله منزلة غير المنزلتين فيعرف على الشبهة بالبيت فالواحد البواب على هذا التفسير بناء على
 عرف اهل الكوفة وفي غير ما يدخل العلو الكلسوا باع باسم البيت او المنزلة او الدار
 لان كل مسكن يسمى خانه سواء كان ضيقا او كبيرا الا اذا للسلطان فانها تسمى بشارى

حكما

ويدخل الكيف في اسم الدار لاعتناج الدار ولانها اسم لما اذير عليه الحايطة والكيف
 ما اذير عليه الحايطة فيكون من الدار فيدخل تحت بيع الدار بلاد كالحقوق واما الظلة
 التي يكون على طرف الطريق وهي التي اخذ طرفي جذوعها على حايطة الدار المبيعة وطرفها
 الآخر على حايطة الجدار المقابل او على الاساطير المنصوبة بجوار الدار ويقال لها الساباط
 فلا يدخل عند ابي حنيفة رحمه الله الا بد كالحقوق وعند ما يدخل بلاد كالحقوق ان
 كان منعتا في الدار لانها من ترواج الدار اذا دارها فصار كالكيف والعلو وله ان
 الظلة تابعة للدار من حيث ان في الواحد طرفيها عليها وليست تابعة لها من حيث ان
 في طرفيها الآخر على شئ آخر ولو كان في طرفيها بالداخلت تحت بيعها بقا لبلاد ك
 كالكيف ولو كان في طرفيها شئ آخر لم يدخل اذ لم يذكر الحقوق وذكر ان اذا ذكر
 عملا بالشبهة ولا نفا خارجة عن الحدود مبنية على هوارة الطريق فصار كالطريق الخارج

ومن اشترى بيتا في دار او منزلا او مسكنا لا يدخل الطريق ومسيل الماء الا ان يشترى به
 بكل حق هؤلاء او بكل فقه او بكل قليل وكثير وكذا اذا اشترى أرضا لا يدخل المشرى
 بغير ذلك لان هذه الاشياء وان كانت تابعة للبيوع من حيث انه لا يتصل بعينها وانما
 يتصل بها الاستماع بالبيع الا انما اصل من حيثها يتصور فيما يابذون البيع
 فكانت تابعة للبيوع من وجه دون وجه فلا يدخل الا بد كالحقوق والموافق وهذا
 خلاف الاجان فان هذه الاشياء لا يدخل فيها بلاد كالحقوق لانها منعت للاستماع ولا يفسد
 الاستماع الا بهذه الاشياء اذا المستاجر لا يشتريها عادة ولا تجد مستاجر ولو استأجر
 الطريق لذى لبيت الدار لم تجز فجدد خالفا تحت الاجارة تحت يافولها ولا كذلك
 البيع لانه لم يشترع للاستماع فالاستماع كالمشترى المبيوع به فقد يشترى به لبيعه
 فلا يكون المستقن منه الاستماع به بان يشترى المسكن الطريق فلا ضرورة الى ان قال
 الطريق في العقد فلا يدخل ولو استأجر علوا واستثنى الطريق فسدت خلاف البيع
 فانه لو اشترى علو المنزل واستثنى الطريق صح لان موجب البيع ملك الرقعة والاستماع
 من ثمنه والاجان شرعت لتمليك المنة فيمتحن فحقها ولا استماع بلا طريق ولو
 استحق بناء العلو ثم اجبر البيوع مع لان القضاء بالاستحقاق لا يوجب نشأخ البيوع
 الماضية في ظاهر المراجعة وكل من المستحق والاشئ لصاحب مساحة العلو

والمعنى هو ان
 ما كان من
 طرفها
 ودارها
 من لعلها
 من لعلها

لا يحال ولا
 حارسه
 لا يحال ولا
 حارسه

من الميراث لانه يقابل الميراث والميراث هو البناء لا المساجة لان حقها في الهواء وهو ليس
بغير مال وللشرب والميراث فيسقط من الميراث حتى لو باع دارا مع ميراث فاستحققت الدار
دون الميراث فيقسم الميراث على الدار والميراث وقد مر في غير هذا

الاستحقاق

باب بيع الفضولي البينة حجة متقدمة حتى تظهر في حكاية الناس
والا فترى لاحتمال ينقض على الميراث لان البينة تحيض حجة بالقضاء والناظر
ولاية عامة ينتدئ الى الملك الا ان في حجة لا يتوقف على القضاء وله ولاية
على نفسه دون غيره فيقتصر عليه والناظر في حجة لا يتوقف على القضاء وله ولاية
والطلاق والنسب والقضاء على مطلق على ذي اليد قضاء عليه وعلى من يملك الملك
من جهة دون غيره والقضاء بالحرية وفرد عما قضا على الناس كلهم لان الحرية
حق الله تعالى حتى لا يفسد استرقاق الحرية برضا والناس كلهم خصوم في ابيات حقوق الله تعالى
نيابة عنه تعالى لكونهم عبيد فكان حضور الواحد حضور الكل والقضاء على الواحد
قضاء على الكل كالورثة لما قاموا مقام المورث في ابيات حقوقه وفي الدخ عنه قام
البعض مقام الكل بخلاف الملك لانه حق العبد على الخلق فلا ينصب لخاصة خصما على
الغائب لعدم ما يوجب نصابه خصما فالقضاء عليه لا يكون قضا على غيره الا ان
من تملك الملك من جهة يصير مقضيا عليه ايضا لتقدم اثر القضاء اليه لا اتحاد الملك
ومن قضى عليه في حادثة لم يصير مقضيا له في تلك الحادثة ابدا مبيعة ذلك
عند المشتري لا باستيلاده فاستحققت بينة بغيرها ولاها اني ياخذها ولاها
وان فت بها الرجل لا يتبعها ولاها اني ياخذ الميراث لامة ولا ياخذ ولاها والفرق
ان البينة حجة مطلقة مبينة كما سها فيثبت بها الملك من الاصل ولهذا يرجع المشتري
على البائع بالثمن عند الاستحقاق بالبينة والولد كان متصلا بها يومئذ فيثبت لها الاستحقاق
فيها والا فله حجة قاصرة يثبت به الملك في الميراث به ضرورة صحة الفرض فلا تدفع الضرر
باباته بعد انفصال الولد فلا يظهر الاستحقاق في الولد فلا يكون له الولد ولهذا لا يترجع
المشتري على البائع بالثمن عند الاستحقاق الا في الميراث في فصل البينة يكتفى بالقضاء بالثمن
عند البعض لانه تابع لها فيدخل في الحكم بغيره فيثبت طالقها بالولد واليه اشار محمد بن

فقال اذا قضى بالاصل المستحق ولم يعلم بالثمن وايدى لم يدخل الزنا يد تحت القضاء
وكذا اذا كانت الزنا وايدى يد اخذ وهو غائب لم يدخل الزنا وايدى تحت القضاء لان قضاء
الزنا وايدى عن الاصل يوم القضاء فلم يكن يد من القضاء ليعا عياد قال المستبرأ استبرأ
فانا عياد فاستبرأ فاذا هو حرة فان كان بايع خاض او غابا غيبة معروفة يدرك
مكانه فلا شيء على العبد ولو كان البائع لم يد رايين هو رجع المشتري على العبد بالثمن
ورجع العبد على البائع به اذا قدر عليه بخلاف الرهن فانه لو قال العبد ارطعني فاني
عبد فارتفعه فاذا هو حرة لا يرجع الرهن على العبد بدينه حاله عن ان يوسع رحه الله
لا يرجع في المسئلة الاولى ايضا بالثمن على العبد كاي مسئلة الرهن لان ضمان الثمن وجوبه
بالبينة او بالكتابة ولم توجد واحدة منها وانما الموجود منه الاجتناد كاذبا بلونه
عبد وذا لا يوجب ضمان الثمن كالموجود ذلك من الاجنبي فانه لا يضمن الاجنبي ولو كان
سببا للضمان لما افرق الحال بين حصة المولى في غيبته غيبة منقطعة وكما ان العبد من
المشتري سلامة نفسه او سلامة الثمن متى تذر استيفاء من البائع اذ المشتري
انما رغب في ثمنه محتملا على امر العبد اياه بالثمن وعلى اجباره بانه عبد فيجوز العبد
ضمانا سلامة بدله عند عدم سلامة نفسه ثانيا للفرق وقد تذر الاستيفاء
من البائع اذا غاب غيبة منقطعة فيرجع المشتري بالثمن على العبد حكم الضمان كالمولى
اذا قال لاهل السوق يا بيعوا عبيدي هذا فاني اذنت له في التجارة فيما يؤوله وحفته ديور
ثم استحق العبد فان ارباب الديون يرجعون على المولى بيمينته دفعا للفرق وهذا كان المولى
منهم لهم سلامة حقوقهم من نفسه عند تذر الاستيفاء من البينة العبد والبيع عند معاوضة
تستحق به السلامة فامكن ان يخل الامر بها بالسلامة على ما هو موجب ثانيا للفرق
ولا كذلك الرهن لانه لم يشرع معاوضة بذكره للملك الحسن من غير عوض يقابله ويقضي
بغايبته استيفاء الثمن حقه من غير عوض فلا يمكن ان يخل الامر به ضمانا للسلامة
ولهذا يصح الرهن برأس مال السلم او المسلم فيه واذا هلك البيع الاستيفاء ولو كان معاوضة
كان استبداد البراس مال السلم او بالمسلم فيه وهو حرام وكذا هذا في ذلك الصرف
فلم يكن هذا عروفا في عقد معاوضة فلا يثبت ضمان الضمان ولهذا اذا سأل رجل
غيره عن امر الطريق فقال له اسلك هذا الطريق فانه امر فلكه فسلط النصوص والوجه

دعوى

ثم يعنى المحنى بسى لانه غرور فيما ليس بمعاوضة بخلاف الاصل فانه لا يباين باختيار
فلا يتحقق الغرور فان قيل قوله فاذا هو غير مستطاع على قول ابن حنيفة رحمه الله
لان ثبوت الحرية يكون بالقضاء والقضاء بالشهادة ودعوى العبد شرط للشهادان
القائمة على الحرية عند ولا يمنع دعواه لان المناقضة فساد الدعوى فكيف تثبت الحرية
قلنا ما اجاب عنه بعض مشايخنا بان الوضع في حرية الاصل والدعوى بها ليست بشرط
عنده لاننا لا نخلو عن حجة فخرج الام اذا استشهد بيقين في شهادة لهم الى يمين
الام حتى اذا خلت عنها كانت الدعوى شرطا والمناقضة لها يمنع من حيث انه يعلم
الدعوى فاذا لم يكن دعوى العبد في حرية الاصل شرطا عنده فلا عبرة بالمناقضة
والعكس ان دعوى العبد عند ابن حنيفة رحمه الله شرط في حرية الاصل وفي الحق
العارض لكن المناقضة لا يمنع صحة الدعوى وصحة الشهادة لانه حرية الاصل لا في
العتق العارض ابل في حرية الاصل فلحقنا حال العلوق فان الولد يجلب من دار الحرب
حقيقا ولا يعلم بحرية ابيه وامه فيقر بالرق ثم يعلم بحرية ابيه وامه فذلك في الحرية
والمناقضة فيما طريقه طريق الحقنا لا يمنع صحة الدعوى واملا العتق العارض فلان
الموتى ينفرد بالاعتاق بلا علم العبد فيجوز فيه الغنا ايضا فيجوز المناقضة فيه عنوا
كما لو اختلفت امرأة ثم اقامت بينة على انه طلقها الاثبات قبل الطلق فاما تسعة وان تناقضت
للغنا في تطليقة لا سبيل ادريه وكما لو اقام المكاتب بينة على اعتاق سيده قبل
الكتابة فاما قبل لا سبيل ادريه بالتحريم ومن ادعى حقا في دار اى جاع مجمولا فانك
المدعى عليه ذلك فصور في مائة درهم فاخذها المدعى فاستحق بعضها ثم يزوج
على المدعى بسى لوضوح التوفيق فللمدعى ان يقول غيبت بدعوى هذا الباقي فلا يثبت
حق الرجوع بالسك ولو ادعى كلنا فصاحبا على مائة درهم فاستحق منها مائة درهم فحصة
ما استحق من المائة اذا التوفيق غير ممكن لان الصلح وقع عن كل الدار على مائة فلا بد من بقية
الصلح بقدر ما استحق فيخرج على المدعى ببدله عند فوات سلامة المبدل وهذا المسئلة
تدل على ان الصلح عن المجهول على معلوم صحيح لان الجمالة في الساقط لا يفيض في النزاع وعلى
ان صحة الدعوى ليست بشرط لصحة الصلح لان دعوى الحق في الدار ليست بصحة الجمالة
المدعى ولو اقام البينة عليه لا تقبل بينته الا اذا ادعى ان الدار المدعى عليه بالحق فيجوز

بيع الدعوى وتقبل البينة اشترى امة وقبضها فاذا عى الهاجرة الاصل او ملك فلان
او منعتة او مد بترته او ام ولد ومدة فلان او حلف المشتري فكل لا يرجع بالتم
على البائع لان الاقرار حجة في حقه دون غيره والتمكول من المختار منزلة الاقرار هو
مختار في التمكول لا مناعه عن الحلف مع وجود المطلق له وهو الملك الظاهر بناء على
سببه وهو الشرى فكان كالاقرار بخلاف الوكيل بالبيع اذا رد عليه المبيع بيبس بئوله
حيث يلزم للملك لان التمكول من المضطر منزلة البينة وهو مضطر في التمكول
اذا لا يعلم بيبس وسلامته عن الجيب فكان نكوله كالبينة وان برهن المشتري على انه ملك
المستحق لا تقبل بينا فقه في الدعوى لان قدامه على الشى اقرار منه ملك البائع فاذا
ادعى لغيره كان تناقضا والمناقضة لا يمنع دعوى الملك ولو برهن على اقرار البائع بالغا
ملك المستحق تقبل لانه غير منافي بغيره ولو برهن المشتري على انها حرة الاصل وهي يدعى
او برهن على انها ملك فلان وهو اعتقها او دبرها او استولدها قبل سراه قبل ويخرج
بالتم على البائع لان المناقضة في دعوى الحرية وفروعا لا يمنع صحة الدعوى وتبين ان
ما قبضه البائع من الحر او المذبر او ام الولد فيجب عليه رده ولو باع عقدا ثم برهن
انه باع ما هو وقت لا تقبل لان حجة الوقت لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق حتى لو برهن
انه وقت محكوم بغيره تقبل اشترى امة وقبضها فباعها من آخر وقبضها المشتري
الثاني ثم باع من آخر وسلم فاستحق قضاء فو قضا على الكل ورجع كل واحد على غيره
لا قبل الرجوع عليه كمالا جمع ثمان في ملك واحد لان ذلك المستحق ملوك ولا يبعد البينة
فلو ادعى احد منهم انها ملكه لا يسمع لان الكساروا مقتضا عليهم بالقضاء على المشتري
الاخر ولو ادعت الهاجرة الاصل او منعتة فلان او مد بترته او ام ولد وبرهنه تقبل
ودرج كل قبل الرجوع عليه لان بدل الحر ليس ملوك فلا يجمع ثمان في ملك واحد ولو برهن
رجل لها امة اعتقها بعد شراء المشتري الاخر لا يرجع بعضهم على بعض لانه ليس من
مزود ثبوت الحق بعد الشراء بطلان الاشربة قبله بخلاف ما ادعت المدعى قبل الاشربة
لان ثبوت الحق قبل الاشربة يوجب بطلان الاشربة وكذا اذا ادعى الاعتاق مطلقا
لانها اذا لم يورثها جلا مئا وكان القضاء المؤكد بالعتق الحق فيبطل الاشربة مزود
ويترجعون بالتم امة في يده رفقان بغيره كانت امة اليه في يده رضى بعضا منك

وسلمتنا اليك لم يبق لك ولكن عينا منك فسلمت اليك وصداقة عمر واما بعد
 التمسك بصادقهما على البيع والتسليم ولو استحققت من ذرية بينة الملك المطلق او الشايع
 لها لا يرجع عمر على بكر بالنسب لانه ما ثبت تعلق ذر الملك من جهة عمر فلم يصح ومقتضى عليه
 بالقضاء على ذر فلا يرجع ولو برهن عمر على المستحق بانها امته قبل ثم لو برهن المستحق
 انها ملكه قبل القضاء لم يرجع يقضي له عمر لانه خارج والمستحق ذر الملك بينة الخارج
 الا اذا برهن المستحق على الشايع فيثبت يقضي له سواء برهن الخارج على الشايع او على
 الملك المطلق لان بينة ذر الملك باليد فلو قال ذر استحقها من عمر وصداقة عمر ذلك
 قبل الاستحقاق فاستحق من يد ذر هذا عمر ومقتضى عليه بالقضاء على ذر فيرجع ذر
 على عمر لم يرجع عمر على بكر لثبوت تعلق ذر الملك من عمر بصادقهما في حال تعلق انشاء
 البيع فانفتحت الامة عن تصادقها وصادقها بينة ولو تصادقا بعد الاستحقاق يثبت تصادقهما
 فيهما فيرجع ذر على عمر بالنسب ولا يرجع عمر على بكر اذا لا يثبت تصادقهما في حق بكر لكذا
 لو ادعى ذر المشتري من عمر قبل الاستحقاق وصداقة عمر بعد الاستحقاق فهو كما لو تصادقا
 بعد الاستحقاق فلا يرجع عمر على بكر والجهة او الصداقة مع القبض كالشركي اي لو تصادقا
 ان الامة وصلت الى يد ذر من عمر بالجهة او الصداقة مع القبض فهو كما ذكرنا ولو
 برهن عمر على بكر ان عمر باعها او وهبها من ذر فيرجع عمر على بكر او برهن عمر على انها
 تصادقا قبل الاستحقاق قبل يرجع بالنسب على بكر لان عمر اصاب خصما عن ذر في انشاء
 البيع لانه سبب حبه وهو الرجوع وبكر خصم في ان كان قبيل فان لم يثبت الامة اخذ
 ولكنها برهنت على ذر بالحرية الاصلية او التجريرا والاستيلاء او الكتابة واداء
 البذل دفع عمر على بكر لان القضاء بالحرية وفروها قضاء على الناس كافة والكتابة
 عند الاداء يصير عتقا ولو برهن عمر على انها امته لا قبل لانه صار مقتضا عليه
 وقبل اداء البذل قبل منه عمر على الملك لا يرجع عمر على بكر لان الكتابة قبل البيع
 ولو برهنت ان ذر املاكها وخردها او ذر بها او استولدها من ذر وتادع مثل عمر
 مثله او اقل دفع عمر بالنسب على بكر وان كان تاريخ براهيه اكثر من حواله خلع غير عمر
 لا يرجع لانه ليس من ضرورة ثبوت الملك المؤكد لذر من ذر حول بطلان مثل عمر بل من
 ضرورة سماعه قبله بطلان عتق ذر بعد حتى لو برهن عمر على الشايع بكر منذ ان

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من ان
 المستحق لا يرجع
 على بكر بالنسب
 لانه ما ثبت
 تعلق ذر الملك
 من عمر بصادقهما
 في حال تعلق
 انشاء البيع

من القول سلمت له وظهر بطلان عتق ذر ومملكه باع امته ولم يبق منها المشتري
 فجاء رجل وادعاهما لا تسع دعواه حتى يحضر المشتري والبايع لان الملك للمشتري واليد
 للبايع والمدعى يدعيها فكان قضاء عليها فسطح حضورها فان برهن خصمها وقضى له
 لها فبرهن البايع او المشتري ان المستحق باعها من البايع ثم هو باعها من المشتري قبل
 ولزم البيع لانه تقرر القضاء الاول ولا ينعقد فلم يبرأ هنا وطلب المشتري من البايع
 فسطح البيع بغير التسليم وفسخ القاضي ثم برهن البايع ان المستحق باعها منه واخذها
 تبقى له وليس له ان يذمها على المشتري لفقد القضاء بالفسخ ظاهرا وباطنا بسبب صحيح
 وهو العجز عن التسليم فلا يعود البيع المنقوض بخلاف القدرة على التسليم ولو كان المشتري
 قبض الامة من البايع ثم ادعاهما رجل من طرفة المشتري فله لان الملك باليد ولو قضى
 للمستحق فبرهن البايع على بيع المدعى منه بعد الفسخ تبقى الامة له عند ذر في حقه رحمه الله
 وليس له ان يذمها على المشتري لفقد القضاء بالفسخ ظاهرا وباطنا عند كونهما سحا او طلب
 المشتري منه التمسك او ضمن له التمسك اذا هلك عندك واسرد البايع الامة في المستحق
 بينة فانما تبقى له وليس له ان يذمها على المشتري لفقد القضاء بالفسخ ظاهرا وباطنا براهين
 ولو باعها بعد القبض وسلم فاستحققت فبرهن المشتري الثاني على البيع فيباع باي وجه قبض
 لانه خصم ولو برهن البايع الاول ان المستحق امره ببيع هذه الامة وهلك التمسك في يد قبض
 وان استملكه او رده لافى ثلاثة اوجه لانه انما ان دفع الى المشتري فبرهن عليه عن ما قبض
 منه او استملكه ما قبضه ومن مثله او هلك المتبوض في يد بلا ضوعه ومن مثله في الوجه
 الثالث قبل يثبت لانه يثبت لنفسه حقا اذ يثبت ان التمسك امانة في يد كونه وكذا
 بالبيع وما اخذ المشتري من الضمان اخذ بغير حق فله ان يسرد ان دفع اليه قبضه
 القابلة وفي الوجه الاول والثاني لا يثبت يثبت اذ لا فائدة له فيه لانه لا يثبت لنفسه
 حقا بل يثبت الملكية الامة للمشتري والملك التمسك للمستحق وقد افسخ البيع فيما بين المستحق
 والمشتري بخود المستحق الامر ورجوع المشتري بالنسب على باي وجه باع الواهب الوهب وسلمه
 الى المشتري بلا علم المرهق فاسترد المرهق من المرهق بينة اقامها له ومن عند وطلب
 المشتري من القاضي الفسخ ففسخ بغير عن تسليمه ثم قضى الواهب الذي اخذ المرهق من
 المرهق لم يعد البيع لان القضاء بالفسخ بناء على سبب صحيح فنقد ظاهرا وباطنا وكذا لو فسخ

فلو لم

فرض على قضا الدين قبل البيع عند ان حينة رحمة الله لتفوز القضا في البيع
ظاهرا وباطنا عند خلافاها الشريك والاستيلاء والاحتياج وخوفا من اسباب
الملك اقرار بخدم ملكه فيه ولا يبيع الدعوى منه بعد الابتداء متاخر لكونه متناقض
ومتى اقر بخدم ملكه بطلان الشريك في ثوبا او ساوومه او استوهبه ثم ادعى
انه ملكه قبل الشريك وقبل المساوومة وقبل الاستيلاء او ادعى انه كان ملكا لبيه يوم
المساوومة فان ترك ميراثا له او هبة له لا تمنع دعواه للتناقض الا اذا امر
ملك لبيه عند المساوومة بان اثبت انه قال عند المساوومة ان هذا الثوب لاني وكل
بيعه فبعضه متى فلم ينفق بينهما يبيع ثم ادعى الارث من ابيه قبل عدم التناقض وكذا
لو قال عند الدعوى كان لابي وكله بيده فاشترته ثم مات وترك منه ميراثا لاني
تسبح وتقتضي له بالنسبة لانه ليس متناقض وتسبح دعوى الارث من اخيه وتقتضي له
خصته حتى لو اشترى ثم ادعى مع اخيه انه كان لابيها مات وترك ميراثا لهما لا تسبح
دعوى المشتري في نفسه للتناقض في دعوى صاحبه في نفسه لعدم التناقض ولو اشترى
او ساوومه فاستحقه ابوه وقد قبضه او لم يقبضه فرجع المشتري بالنسبة لابيها ثم مات
الابن فورثه لم يعد البيع لا ستمام البيع بينهما برجوعه بالنسبة وسلم له الثوب حكم الارث
ولا يوم بدفعه الى الابن وان صار مقرا بالاداء على الشراء على انه ملك البائع ومن اقر
بعين الانسان ثم ملكه يوم بدفعه الى المشتري لان الاقرار لم يوجد صريحا وانما ثبت بغير
الشريك فبطل بطلان الشريك الا اذا اقر صريحا عند الشريك او عند المساوومة انه
ملك البائع ثم وصل اليه الثوب من ابيه بالارث فيومر بتسليمه الى البائع شهدا
ان ذا اليد باعه من فلان وفلان يدعيه وقضي به او لم يقض ثم ادعاه احدا ملكا
او اثرا لا تسبح للتناقض لانه بالدعوى يزعم ان شهادته كانت باطلة وان قال عند
الشهادة هو ولي ولا يبيع وقد باعه هذا الذي في يد تسبح وبطل البيع ان يرضى عليه لعدم
التناقض ومثله الشهادة بمره او هبته او صدقته مع القبض ولو قال باعه ذا اليد
من فلان ولم يلفظ بلفظ الشهادة فادعى لنفسه تسبح لانه مجرد اخبار عن بيع القصور
فلا يلزم شيئا وسلم له ان قضى له شهد بشراء دار او اجارة فادعى انها كانت له او لابيها
وقد وكله ببيعها او باجارتها وبرهن على اقرار البائع او الموجه بالتوكيد بالبيع او بالاجارة

فصل في

لا تسبح لانه بخلاف الدعوى لا يزعم انه شهد ببيع باطل وباجارة باطلة فلم يكن متناقضا
والشريك او الاجارة ما حذر ان ادعى المشتري او المسافر البيع او الاجارة والنسبة والاجرة
له وان عهد الاجارة او الشريك لا يبيع لانه ظمرا انه شهادة لنفسه الوكيل بالخصومة
في عهد اذا ادعى العهد بغير المدعى عليه انه ساوومه منه عند الداعي بطلت خصومة
الوكيل الموكل لانه ثبت اقرار الوكيل دلالة في مجلس القضا ان العهد ملك المدعى عليه
فبطلت خصومته وخصومة الموكل لان اقرار الوكيل بالخصومة في مجلس القضا
ينفذ على الموكل ولو اثبت بالبينه انه ساوومه منه في غير مجلس القضا بطلت خصومة
الوكيل فقط لما عرف ولو دخل العهد الى الوكيل بما لا يومر بدفعه الى المدعى عليه
لان الاقرار دلالة على البيع للدفع للاستحقاق عليه وكذا لو برهن المدعى عليه ان الوكيل
استوهبه او استعان او استودعه منه فاجواب امر ولو وكله بالخصومة واستثنى
اقراره ثم ثبت مساومته في مجلس القضا صح في حقه فقط حتى بطلت خصومته دون الموكل
لانه لما استثنى الاقرار لا ينفذ اقراره على الموكل وكلاهما خصومة في عين واستثنى اقرارها
وادعى رجل انه اشترىها من ذي اليد فشهده بطلت خصومته لانهما بالشهادة اقرارا
ان العين للمدعى عليه دون خصومة الموكل لان اقرار الوكيل لا ينفذ للاستثناء ولم يستثن
الاقرار والمسئلة بحالها بطلت خصومة الموكل ايضا لما مر اذا استثنى المبيع او المضمون
باسمه مذبذب او غصب رجع بثمنه وبركت الغاصب لوصوله الى مستحقه والا لا شريك
ثوبا او غصبه وخطاه فبطلت اقراره او شاة وشراء فاستثنى لا يرجع بثمنه
ولا يبرأ الغاصب بل للمالك نصيبه لان الاستحقاق ما ردد على المبيع وما ردد على غيره
والاستحقاق الوارد على غير المبيع لا يوجب الرجوع للمشتري على البائع بالنسبة ولو لم يخط
والم يشور رجع بالنسبة للغاصب لثبنا الاسم كاستحقاق واحد اجزاء لاجمع اى
لو اشترى شاة فذبحها من رجلان الجلد والحم والاطراف فبطلت رجع على البائع
ولو برهن رجل ان الماشية واخر ان اللحم له واخر ان الجلد له لم يرجع على البائع بالنسبة
لان الاستحقاق على هذا الطريق لا يكون الا بعد الذبح اذ قبل الذبح لا يتصور ان يفر
الجلد لرجل اللحم لغيره فظمرا ان الاستحقاق ورد على غير المبيع بخلاف ما اذا كان للمدعى
واحد لانه امكن اثبات الاستحقاق ثم من الاصل كذلك لو اشترى ثوبا فقطعه ولم يخطه

فبعض رجل ان الكمين له والآخرون الذي يصر له وآخرون المذنب له لا يرجع المشتري على
 البائع بالنقصان ما باع ابريقا بدينارين فقبض الابريق ونقد دينار او اقترافا فقد
 البيع في نفسه والكل ملكه نصفه بوصف الصحة ونصفه بوصف الفساد والبائع ان
 يسترد المصنف فان غاب باع الابريق واستحق رجل نصف الابريق فهو شايع وهو خفي
 لانه مملوكه ولو باع نصف عبد ثم نصه فاستحق نصفه فعلى النصف الثاني والعشرون
 اى لا فرق بين ان يكون الاول صحيحا والثاني فاسدا او كانا صحيحين او فاسدين فانه يقضى
 بالنصف الثاني له ولو باع نصفه واودعه المصنف او باع النصف ثم باع نصفه فمستحق
 او دم لم يكن المشتري خصما للمشتري لان المرء لا يتعصب خصما لوديعه وقد انصرف
 البيع الى المصنف الذي هو ملك البائع والمقبوض في البيع الباطل امانة فلا يتعصب خصما ايضا
 الا ان يودعه غيره اى لو باعه رجل نصفه واودع آخر نصفه قضى له بنصف ما اشتري
 وهو الشايع لسبب الاستحقاق في النصفين فاما كان في النصف الذي هو ملكه انتصبت خصما
 وما كان وديعه لا فصل في بيع الفضولي ومن باع ملكا غيره
 اجاز ماله ان يتي العاقدان والعقود عليه والعقود له والعقود به لو كان عرضا
 او شيئا فكل عقد صدق ومن الفضولي له مجز حال وقوعه انعقد موقفا على الاجازة
 لانه اضاف المقر في محل لا ولاية له عليه فيلحقه اذ الولاية تكون بالملك المطلق للعرض
 او باذنه لملكه لادله ولاية المقر في لم يوجد اذ التصرف في الشيء كما يتوقف على الاجازة
 والمحل يتوقف على الولاية الشرعية فاذا فاقته لا ينعقد ولنا ان ركن المقر صدق
 من اهله مضافا الى محله ولا ضرر في انعقاده فينعقد موقفا وهذا لان الاهلية بالعدل
 والتميز والمحلية يكون المال متوقفا فيه وقد وجد ولا ضرر في انعقاده للمالك لانه
 مخير فيه فاذا اراد المصلحة فيه نفذ ولا فسخه بل له فيه نفع طيب يستطع عنه
 مؤنة طلب المشتري وقيل للمشتري فيه نفع العاقد من حيث صيانة كلامها عن الانعقاد
 فيثبت العقد الشرعية احداهما الوجه على ان لا يثبت دالة لان كل عاقد
 راض بتحصيل المقر في النفع له واذن بذلك فان قيل اعتبار التصرف في حكمه
 ولم يوجد فيلحقونا لاننا لم نعلم لم يوجد نكاحا اخر وقد ثبتا اخر حكم العقد عن العقد
 كما في البيع بشرط الخيار على انه يثبت حكم يبينه فانه يثبت بالسبب الموقوف ملك موقوف

استدعي

عندنا ومعدن في
 مخرجات المصنف كل
 باطله ولا يسمو على
 له اجازته

باب

كما يثبت بالسبب الجاهل ملكيات ولا يلزم طلاق الصبي العاقل امراته فانه لا ينعقد وان كان
 اجل الكلام حتى لو طلق امراته غيره صحيح والمحل موجود وهو المملوك لانه حذر من غير
 اهله لان الشرع لقوه لمن لا عقل له فيما يضره والطلاق من المصار لانه ابطال ملك
 هو مصلحة فالعقد فيه بالمجنون هو ليس من اهل الكلام حتى لو طلق الصبي العاقل امراته
 غيره يوقف عندنا لانه مما لا يضره ولا يلزم طلاق البائع امراته الصبي لانه لا يجر له خلع
 وقوعه ولا يلزم من شراء الفضولي حيث ينعذ عليه لان البيع ينفذ ولا يلحقه فكذا المشتري
 ينفذ ولا يلحقه والمأخوذ البيع الموقوف الاجازة اذا تبي العاقدان والعقود عليه ومن وقع
 العقد له لان الاجازة تصرف في العقد فيستقر في قيامه وذات تمام العاقدين والعقود عليه
 واما استراط العقود له فلما ياتي بعد هذا واذا اجاز المالك كان المملوك ملكا لالامانة
 في يد الفضولي لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الابتداء والفضولي ان يبيع العقد قبل
 الاجازة دفعا للموقوف في نفسه بخلاف الفضولي في النكاح حيث لا يكون له البيع قبل الاجازة
 لان الحق لم لا يرجع اليه لانه شريك ومقر هذا اذا كان المملوك في يده فان كان عرضا لمينا
 بشرط الصحة الاجازة قيام ذلك العرض ايضا ثم الاجازة يكون اجازة نقد لا اجازة عقد
 حتى يكون العرض المملوك للفضولي في عليه من المبيع ان كان مملوكا وقيمه ان كان عرضا
 ذوات القيمة لانه شريك من وجه وشريك الفضولي لا يتوقف على اجازة الغير بل ينعذ عليه
 وحقه ان المملوك اذا كان عرضا كان الفضولي باع ما مال الغير به مشتريا العرض به من
 وجه والشريك لا يتوقف لان المملوك يملك في ذمة المشتري في المشتري فملك منه بالتماريم
 بخلاف البيع لان قيامه بالمبيع وهو ملك الغير ويتقرر الغير بتمام العقد فقلنا بالتوقف لانه
 لا يتقرر الغير به فاذا اجاز المالك البيع بالعرض كان مجزا فملكه عرضا عما اشترى
 وصار الفضولي مستحقا عن المالك ما باعه وان كان حيوانا لان استحقاقه يصح
 في ضمن الشريك وان كان لا يصح فصد لانه ثبت مقتضى الشريك فيثبت شرطه والشريك
 مشرور في فاني ضمنه يكون مشرورا وعاد يرجع عليه المالك بتميمه واعتبار جانب
 الشريك احق من البيع لانه يوافق الاصل في نقاد تصرف العاقد عليه واعتبار جانب
 البيع يفتي التوقف على غيره وهو خلاف الاصل ولو ملك المالك لا ينعذ باجازه الوارد
 في الفصل لانه توقف على اجازة المورث لنفسه فلا ينعذ باجازه غيره ولو اجاز المالك

غالبه

في حيوته ثم مات وقد هلك البيع ولم يدر انه هل كان قائما وقت الاجارة او لم يكن جاز
 البيع في قولنا يوسف رحمه الله اولاد وهو قول محمد لان الظاهر بقاؤه وقال ابو يوسف
 اخرا لا يجوز حتى يعلم قيامه عند الاجارة لوقوع الشك في شرط الاجارة فلا يثبت البيع
 وفتح اعناق المشتري من الغاصب باجارة بيعه حتى لو غصب عبد ابتاعه فاعتقه المشتري
 ثم اجاز المولى البيع جاز الفتح اسمنا عن المشتري وقال محمد ورفض وهو رواية عن
 ابي يوسف رحمه الله لا يجوز قناسا وحاصل الخلاف راجع الى ذاعناق المشتري من الغاصب
 باطل عند محمد ورفض رحمه الله لان الاعناق تخص ملكا ملكا عند الاعناق بالحدث ثم يرد
 لان لو توقف لا يثبت الملك الا بالانفاذ ولا ينافي مع التوقف وعند الاجارة ان يثبت
 الملك بطريق الاستناد فهو ثابت من وجه دون وجه فلا يصح شرط الاعناق ولهذا
 لا يبيع ان يثبت الغاصب ثم يملكه باءا الضمان ولان يثبت المشتري والبياع ثم يثبت
 البياع وكذا اذا قبض المشتري من الغاصب ثم باع ثم اجاز المالك للمالك ثم ادنى الضمان ينفذ
 البيع ولو اعترق ثم ادنى الضمان لا ينفذ العقد والمالك والمادة في ملك الاعناق وكذا
 اذا اطلق الغاصب الغصوب عند اداء الضمان لا ينفذ اعناق المشتري من الغاصب وكذا
 هنا وعند ذلك حينئذ وابي يوسف رحمه الله مؤقف على ان ينفذ اعناق المشتري اذا ملك
 المشتري باجارة المالك العقد لان الملك يثبت مؤقفا بصرف مطلق موضوع لا فائدة للملك
 فيتوقف الاعناق بتوقف الملك وينفذ بنفاذه لانه من حقوقه والشيء اذا نفذ فحقه
 فاذا توقف بتوقف حقته ومصاد كاعناق المشتري من المراهن فانه يتوقف بنفاذه حتى
 اذا اجاز المراهن البيع نفذ الاعناق على المشتري وكاعناق المشتري من الوارث عبدا
 من التركة المستغرقة بالدين يتوقف نفاذ الاعناق حتى اذا اجاز الغريم بيع الوارث
 ينفذ الاعناق على المشتري وكاعناق الوارث عبدا من تركة مستغرقة بالدين فانه ينفذ
 اذا قضى الدين بطلت خلاف اعناق الغاصب بنفسه لان الغصب لم يوضع لا فائدة للملك
 لكونه عبدا وانما يثبت به ضرورة عند اداء الضمان كيلا ينجح في ملك واحد ولا
 فلم يكن الغصب في الحال سبب الملك يستوقف الملك بتوقف العقد حكاه بطل هو بغير ضمان
 يثبت سببا عند اداء الضمان والعقد وجد قبله وخلاف ما لو كان في البيع حين البياع
 لانه ليس بمطلق وحيا والشرط يمنع انعقاده في حق الحكم اصلا فكان الملك عبدا وما يوجد
 الجيار

لعمري من الوارث
 عند امر التركة المستغرقة
 بالدين فانه سوف يباد
 ما عاقب فاد احوار
 المراسع الحارسة
 ما عاقب على المشتري
 وما عاقب ؟

المادة

المانع منه فلم يصادف الاعناق محلا ملوكا للمشتري فيلغو وهذا البيع مطلق والاصل
 في الاسباب المطلقة ان يملك في حق الحكم بلا تراضي والتراضي لما يثبت هناك ضرورة دفع الضرر
 ولا ضرر في توقف الملك الاعناق فوجب القول باظهار السبب في حقه ونفى بتوقف الملك انه
 موجود في حق الاحكام التي لا يتصرف المالك بها غير موجود في حق الاحكام التي يتصرف المالك بها
 والمشتري من الغاصب اذا اعترق ثم ملك الغصوب باءا الضمان لا ينفذ اعناقته عند
 لان ملك المشتري يثبت بناء على ملك الغاصب ملك الغاصب لا يكتفي بصحة الاعناق فكذلك انما يثبت
 بناء عليه والاصح انه ينفذ لان ملك المشتري يثبت مطلقا بسبب مطلق وهو الشيء فاحتمل
 العقد عند الاجارة بخلاف السبب لانه ملك الغاصب وهو سبب ضروري لا مطلق لما مر فكان
 الملك ناقصا للمالك المكتوب لا يبيعه اى اذا باعته المشتري من آخر ثم اجاز المولى البيع الاول
 ثم تجزى البيع الثاني لان با الاجارة يثبت للبياع وهو المشتري الاول ملكيات فاذا طرأ على
 ملك مؤقف اخر انطله وهذا لان المشتري سبب مطلق موضوع لا فائدة للملك فاذا اجاز
 المالك البيع الاول يثبت الملك المشتري باءا مطلقا لوجود السبب مطلقا في ملك الملك المؤقف
 بغير انطله وهذا لان المشتري الذي هو ثابت للمشتري ضروري انه لا يجوز اجتماع عقدين نافذين
 في محل واحد على الكمال فان قيل الملك البات ليس مانع للملك المؤقف حتى يثبت الملك للمشتري
 مؤقفا فاولى ان لا يكون نافذا لان الملك المؤقف لم يظهر في حق المالك وانما يظهر في
 حق المتعاقدين لان البيع قائم بها واذا اجاز المالك بيع الدخولي فالملك البات يثبت للغصوب
 والمالك المؤقف ظاهر في حقه لان الدخولي عاقد فوقع التعاقد بين المالك وبين البات
 المؤقف فان قيل الغاصب اذا باع الغصوب ثم ملكه عند اداء الضمان ينفذ البيع وقد
 طرأ على الملك المؤقف ملكيات ومن هذا لا يطله قلنا ملك الغاصب ليس ببات لثبوت حقه
 وجه دون وجه لان سببه ضروري لا مطلق فلا يظهر في موضع لا ضرر فيه فلا يظهر
 في ابطال توقف البيع والمشتري موضوع لا فائدة للملك وهو سبب مطلق فجاز ان يظهر في ابطال
 الملك المؤقف لان فيه عيبا اذا نفذ هذا البيع متعلق بنفاذ الاول ونفاذ الاول متعلق
 باجارة المالك وهو مما يجزى العقد الاول ونما لا يجزى فاذا اجاز نفذ العقد الثاني والا
 لا ينفذ فتعلق بنفاذه بما فيه خطر فيمنع الجواز بخلاف الاعناق لانه لا يؤثر فيه الضرر
 ولهذا يجوز اعناق البيع قبل القبض ويصح لا يجوز لان فيه عيبا لا يفسخ على احتمال

الضيق

هلاك البيع

قبل البعوض فبين ان باع مال الغير على انه روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه يتوقف
 البيع كما يتوقف الاعتراف فان لم يبعه المشتري فانه يرد او قتل ثم اجاز المولى البيع
 لم يخر انما قال ان الاجاز لم يصادف العقد لثبوت محله وهو العقود عليه اما اذا مات
 فظاهر وكذا اذا قتل لانه لا يمكن ايجاب البذل للمشتري بالقتل لثبوت باقيا بقاء البذل
 اذا ملك المشتري عند القتل ملكا يقابل بالبذل فتحق النوات لا الى بطلان خلاف البيع
 الصحيح فانه اذا باع صحيحا ثم قتل في يد البائع لا يفسخ العقد لثبوت الملك عند القتل فاما
 ايجاب البذل له فقد المبيع قابلا لتمام بطله ولو قطع يد العبد لم يفسخ البيع فالمشتري فاخذ
 ارضها واجاز المولى البيع فارشته لمسته به لان الاجازة تثبت الملك له من وقت الشرا
 فظهر ان القطع كان على ملكه وكان الارسل له وهذا حجة لها على محمد رحمه الله والعذر
 له ان الملك من وجهه يكتفي لا يستحق الارسل الا يرى ان الملك باق اذا قطعت يده واخذ الارسل
 ثم ردت في الرق فالارسل له ولاه وكذا اذا قطعت يد المشتري في يد المشتري ولغيره للبائع
 فاجتنب البيع فارشته لمسته به بخلاف الاعتراف لاقتضاه الى الملك من وجهه وتصدق
 بما زاد على نصف الميزان لان المبيع ان لم يكن يتبوض المشتري فلا يكون في ضمانه فيكون
 ربح ما لم يضمن وان كان يتبوضه فيه شبهة عدم الملك لانه غير موجود حقيقة وقدر
 القطع والمأبث بطريق الاستناد فكان ثابتا من وجهه دون وجهه ومن باع عبد
 رجل فاراد المشتري رد العبد وقال انك بعني بغير صاحبه ومحمد البائع ذلك وقال
 بل بعني بامر صاحبه فاقام المشتري بينة على اقرار صاحبه العبد انه لم يامر ببيعه
 او اقام بينة على اقرار البائع بذلك لا تقبل بينته لمطلان دعواه بالتناقض اذا قدمها
 على هذا العقد واما عاقلان اعترف منها بحجته ونفاذه اذا ظاهر من حال العقول البائع
 المسلم بمباشرة العقد الصحيح النافذ ثم المشتري بدعوى عدم الامر يدعي عدم الامر
 بعد الاقرار بالامر فكان متناقضا فلم يصح الدعوى والبينة انما تستمر اذا ثبتت على دعوى
 صحيحة وهذا يشكل بامر في مسائل الزهاد ان المشتري اذا صدق مدعيه واقرة
 بان العبد المستحق واخذ المستحق ثم برهن على اقرار البائع بان العبد المستحق وهو يؤيد
 الرجوع بالنسبة بقتل بينته ورفقوا ان العبد في مسألة الجامع الصغير في يد المشتري وفي
 مسألة الزهاد ان يد المستحق ومنه الرجوع بالنسبة ان لا يكون العين سالمة للمشتري

مسألة النكاح
 في بيع العبد المستحق
 ومحمد البائع

واذا كان كذلك يصح دعوى الرجوع بالنسبة لعدم شرطه وقيل انما اختلف الجواب باختلاف
 الموضوع فموضوع الجامع الصغير فيما اذا برهن على اقرار البائع قبل البيع واقدامه على
 المشتري ينفي اقرار البائع قبل البيع انه المستحق فصارت متناقضا والمتناقض لا يصح دعواه
 ولا تسع بينته وموضوع الزيادة ان فيما اذا برهن على اقرار البائع بعد البيع انه المستحق
 فلا يصح متناقضا فتقبل بينته وان اقر البائع ان رتب العبد لم يامر بالبيع بطل البيع
 ان طلب المشتري ذلك فقد صح اقرار البائع وان تناقض في الاقرار لان المتناقض لا يصح صحته
 الاقرار لانه غير منهم فيه بخلاف الدعوى لانه منهم فيها فاذا صح الاقرار فللخصم ان يسأله
 على ذلك فينفذ النقص عليها ولذلك شرط للنقض طلب المشتري حتى يصير متفقين على ذلك
 فيكون نقضا وذكر هذه المسألة في الزيادات مع زيادة نفيها قال عبدلرجل
 في يد غيره فقال رجل من رتب العبد ببيعه فبوه من فضده او سكت بضاعه او باعه
 منه ابتداء ثم محذارة او قال عن النبي او ادعى المشتري ذلك وكذا البائع لا يقبل قوله
 وبينته ولو على اقرار ان رتب العبد لم يامر ببيعه واستخلافه لان مدعى عدم الامر
 متناقض ساج في نقض امره فلا يقبل قوله وبينته ولا استخلاف على دعوى صحيحة
 ولم يوجد ولو صدقه صاحبه في عدم الامر فجعل ذلك شحاحا في جهاد دون رتب العبد
 حتى لو حضر رتب العبد وقال امرت ببيعه طالب وكيله يمينه دون المشتري عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله يطالب المشتري بالنسبة واذا ادعى ربحه على
 البائع لما عرف ان الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن النفس صح ذلك عند ما وقع الوكيل
 للموكل مثله وعند ابي يوسف رحمه الله لا يصح الابراء ولو محذرت رتب العبد امر عند
 القاضي وغاب وطلب ببيعة النسخ فصح القاضي البيع بينها لانه ثبت عند القاضي ان البيع
 كان متوقفا فان طلب المشتري تأخير النسخ ليخلف الامر على عدم الامر لم يؤخر لان
 سبب النسخ فصح عند القاضي وهو محذور الامر الوكالة فلا جرح التأخير لاجل التيمم ولو حضر
 الامر وحلف احد العبدان ان نكل عاد البيع لثبوت الامر ولو حضر هذا الامر عند القاضي
 والمشتري غايب لم ياخذ العبد لان البيع صح ظاهر فلا يصح القضاء بفسخه على القاضي
 وللبائع ان يخلص رتب العبد بالله ما امرت ببيعه فان نكل ثبت امره وان حلف خسر
 البائع ونفذ بيعة كالحصبة باع العضوب ثم ملكه باء الصمان ولو مات رتب العبد قبل
 حضوره

عند القاضي
 وادعاءه على المشتري
 الاسبق لقرار البائع
 بعد البيع انه المستحق

مقرب

وورثته بايعه ومحمد الامر وبرهن لا يتقبل بيته وان برهن على امره مشريه لعدم
 الامر بعد موته قبل خلاف ما لو برهن على هذا الوجه في حيوة رب العبد فانه لا قبل
 لان في حيوة ان قبلت بينه البايع على هذا الوجه فاما قبلت من حيث انه اصل وحيث
 انه اصل هو متناقض بعد الموت لما قبلت بينه البايع من حيث انه نائب عن الميت والميت
 لو اودع بنفسه في حيوة لا يكون متناقضا فكذا بايحه ولو ورثه البايع وعنه فان ادعى
 غير محمود الامر سمح لانه لم يسبق منه ما جعله متناقضا بخلاف الشريك البايع لانه متناقض
 ومشريه ان خلفه بالله ما يعلم ان المولى امره ببيعه فان تكلمت الامران خلف
 اخذ نصف العبد وجع المشتري على البايع بنصف الثمن وحيث في النصف الآخر لثمن
 الصفة عليه هذا اذا امر المشتري بان العبد ملك الامر فلو وجد لغاؤه الامر حتى
 برهن على ملكه ولغاؤه كبايحه في خصوصته ليلا يصير البايع ساعيا في نفس ما وجبه
 عقدان موقوفان اجزا وتوافقا ثباتا كالباعين وان تناقضا ثباتا اقواهما كالباع والبيع
 والابطال كالتكاثير اجتمع ببيان في عهده من كيليه او فضولييه واجزا متعاقبة
 اي اخذ كل واحد النصف وترك والما في لان كل واحد شرع في العقد على ان يكون
 له كل العبد فاذا انصف غير البايع احق من البيع والاحاق من الرهن حتى لو باع ففوت
 امة رجل زوجها ففوت آخر من اخر او اخرها او رهنها فاخاها المولى مما جاز
 البيع وبطل غير لان البيع اقوى لانه يفيد ملك الرقبة ولا كذلك غير والحق والكتابة
 والتدبير احق من غيرهما لانه لا رتبة خلاف غيرهما والمهبة والاحاق احق من الرهن
 لان المهبة يفيد ملك الرقبة والمعفعة دون الاحاق والبيع احق من المهبة في الدار
 لان المهبة تبطل بالسيوع ويبقى البيع بلا من احم واستوي في العبد لان المهبة من القبض
 يساوي البيع في افادة ملك الرقبة وكذا جازا بل التضييق لان جهة المشاع فيما لا يتقسم
 متجعة وبطلت جهتان في الدار عند ان حصة رحمة خلا فاعلم وهو فرع ما اذا وهب
 وان من اثنين وبطل رهنان في العبد اذ في الدار لان رهن المشاع فيما لا يتقسم
 باطل لا يتعد ببايع غاصب غير رهن لرجل واحد لان فائدة البيع تبوت ملك الرقبة او التفرق
 وهما حاصلان للمعصوب منه في البدل بدون هذا العقد اذا لم يتعد لا يهتبه الاحاق
 لان الحق الموقوف ليس ضامع موقوف خلاف نقدي واجدا في لو غصب احد جانبه

والرقص لا يبرهن
 للرقبة ولا الاحاق
 عند ملك المعفعة
 والرقص لا يهتبه
 احق من رهن احاق
 لانها لا يبرهن للرقبة

والاخر منه دنائير وبنائير وتناقضا جاز وعلى كل واحد من الغاصبين مثل ما غصب
 لان النقود لا يتعين فلم يقع العقد عليها باعيانها وانما وقع على مثلها في الذمة فلم يقع
 البيع على مال للمالك واحد فصح البيع لها بدلين في ذمة كل واحد منها الا ان كل واحد منها قضى
 ما في ذمته مما غصبه فاحتج الى الاجارة بجمعة ذلك القضاء لاننا ذ العقد لانه نافذ
 بدونه واذا اجان صار مقرضا والرقص في ذوات الامثال مصنوعة للمثل بخلاف غصبي
 اثنين فانه لو غصب رجل عبد زيد وغصب رجل اخر امة بكر وبنائير الغاصبان فبلغها
 الخبر فاجاز ان لا يملك لولا بايها لنفسها صح فاذا اجاز وجب ان يصح ايضا وصار الامة
 لغاصب العبد والعبد لغاصب الامة لان الاجارة في الامتياز كالاذن في المبتدأ ولو قال
 رب العبد لغاصبه امة فلان يجرى هذا وقال رب الامة لغاصبه امة عبد
 فلان يمتي هذه كان الجواب كذلك وهذا لان الشريك لا يتوقف فكان شري كل واحد منها
 واقفا بنفسه وصار كل واحد منها مستقرا ما غصبه واستقرا من المولى بجمع ضمنا
 وبقا للشريك وان لم يجمع قصدا وعلى كل واحد منها قيمة ما استقر منه ولو غصب منه
 دنائير واخر منه امة فبنائير وتناقضا جاز فاذن لان الدناير لم يتعين فلم يقع
 العقد على ما ليس لواحد بل وقع على اتمته بالذمة الاخر لانه قد ما عليه من مال
 المعصوب منه فاذا اجان صححت اجازته البيع لان بيع الامة موقوف فيصح باجازه
 وما في يد البايع امانة لانه صار بالاجارة وكلاهما امانة ومشتري الامة مستقر
 ما نقد من الامة باجازه المعصوب منه فالاحاق في جانب غاصب الامة اجان
 البيع الموقوف في جانب غاصب الدناير اجان نقد الثمن والامة لمسته لها ولو اجاز قبل
 النقد فنقد فملك الدناير عند البايع حتى المالك المشتري او البايع لان اخذها غاصب
 في حقه والاخر غاصب الغاصب في الاجارة اقتصر على البيع لعدم النقد عند غاصب
 من غاصب الدناير ملك الدناير من وقت القبض فله ان يقد ملك نفسه وان حكم
 البايع وجع على المشتري بملك الدناير ويسلم له ومبايع دار الرجل وادخلها
 المشتري في بنائه لم يضمن البايع وعند محمد رحمه الله يضمن ويح مسئلة غصب العقار
 وموضعه كتاب الغصب **باب** **البيع**
 هو اخذ عاجل باجل واخترق نقدا الاسم لاختصاصه بحكم يذل الاسم عليه وهو يملك

تجمل احد المبدئين فاجعل الآخر قيل السلم والسلف بمعنى هذا العقد لكونه محلاً
على وقته فان اذن البيع بعد وجود العقود عليه في ملك العاقد والسلم انما يكون عياداً
بالمسكن وجوده في ملكه فلكون العقد محلاً على وقته سلماً وسلفاً وهو مرفوع بالكتاب
فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما استدل ان الله تعالى اهل السلم الموقل انزل فيه أطول
آية وتلا قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نديتم بذنوب الى اهل بيتكم فالتسوية والسنة
فقد روي انه عليه السلام نهي عن بيع ما ليس عند انسان ورخص في السلم واجماع الامة
والعباسيين الى جواز لان المسلم فيه مبيع وهو مؤدوم وبيع موجود غير ملوك لا ملوك
غير مملوك والسلم لا يبيع في بيع العدم اقول لكان تركناه بما ذكرنا وبيع بلفظ البيع بان
يقول اشتريت منك كذا برصفتك كذا ابلدا الى كذا على ان يوفيه في مكان كذا وقال في قوله
لا يبيع لانه عقد خاص بين بلفظ خاص بخلاف القياس فلا يبعد عنه ولنا ان كل واحد
منها قليل الى ان يملك البيع اسم جنس فاصيب به كما يصاب زيد باسم جنسه ويصح هنا تضبط
صفته ويعرف ذلك لان المسلم فيه دين وهو يعرف بالوصف فاذا امكن ضبط صفة
ومعرفة ذلك مع السلم فيه وذلك كوزن من كذا وزنه بخلاف الدرهم والدينار
لانها امان لا مضمون والمسلم فيه مبيع فلا بد ان يكون مضمناً واذا لم يكن مسلماً يكون باطلاً
عند ابن ابي ان وعند الامم يكون بقاءه من اجل تحصيل المقصود العاقدين بقدر الامكان
وقد قصد المبادلة بالدرهم الموقلة والاعتبار في العقود للعاني وقول ابن ابي ان رحمه الله
اصح لان العقود عليه المسلم فيه وانما يبيع العقد في محل وجبا العقد فيه وذا غير ممكن
ولا وجه لتعجيده في محل اخر لانهم يوجبوا العقد فيه وهذا السلم المتراوعين
من الخوض في العقد من كذا كبر وشعير والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من
اسلم مسلماً فليسلم في كذا معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وعددي متقارب كالجوز
والبيض لان المتقارب وهو ما لا ينفك احاده في القيمة ويضمن مثل معلوم مضبوط
الوصف عند التسليم فيصح السلم فيه عدداً والصغير والكبير فيه سواء لان هذا
التفاوت ساقط الاعتبار فيما بين الناس والتفاوت بين الشيئين لما يقتضي تحقهما فاذا
احد ذو التفاوت صاذا وجوده وعدمه سواء واذا سقط اعتبار التفاوت صاذا
منه واثبات الامان بخلاف البطيخ او الزمان لتفاوت احاده وتفاوت احاسان فالتدري

بمعنى

بطيخا بطيخا بطيخا بطيخا لا تترك جوة بطيخ جوة بطيخ وبتفاوت القيمة يعرف
العدد في التفاوت فلذا لا يبيع السلم فيه عدداً او وزناً الحسن عن ابن حنيفة رحمه الله
ان السلم لا يبيع في بيع النعامة لتفاوت احاده في المايمة ثم لا يبيع السلم فيه عدداً
يبيع كذا لانه ما يعلم بالكيل قال في قوله الله لا يبيع كذا لانه عددي لا يكيل فلا يبيع
كيلاً وهذا لانه لا يبيع في الكيل والوزن فيعتبر الفرق وهو بالعد عنه انه لا يبيع عدداً
ايضاً لانه جري النزاع عند التسليم والتسلم بسبب التفاوت فصار كالمسفر حال التنازع
قلنا المتدري يعرف بالكيل من وبالعد اخرى فيقطع المنازعة بينهما بذكر الكيل او العد
والفلسف يبيع السلم فيه عدداً اخلاقاً لمجد رحمه الله لانه من مادام رائجاً والمسلم فيه
مبيع فاهو من لا يبيع ان يكون مسلماً فيه كالمقدين بعد الكساد قطعة صنف موزونة
فلا يبيع السلم فيه عدداً او طما ان ثمنه عارضة باصطلاح الناس العاقدان
اعرضنا عن هذا الاصطلاح جزعاً عند السلم فيه وما اعرضنا عن الاصطلاح على كونه
عدداً وليس من جزوة وزوجه عن الثمن في جهتها وزوجه عن ان يكون عدداً
كالجوز والبيض واللين والاحمر ان سمي بلفظ معلوم لان احادها لا تختلف في المايمة
فكانا عددين متساويين ودرع كروب بين طوله وعرضه ورفقه اعلم ان السلم يبيع
في الشيا بكمائها اذا شرطت بمعلوم وطولاً وعرضاً بدار معلوم وضمنه معلومة لان
مقدار المايمة يعين معلوماً بذكر هذه الاشياء والتفاوت اليسير بعد ما غير معتبر لانه لا ينفي
الى المنازعة المانعة من التسليم والتسلم ولا يشرط الوزن الا اذا اسلم في الجزوفاته
لا بد من بيان وزنه ايضاً لان قيمة الجزوفات تختلف باختلاف الوزن وما لا تضبط صفته
ولا يعرف ذلك لا يبيع السلم فيه لانه بدون الوصف مع محمولاً فتعني الجمالة الى المنازعة
المانعة من التسليم والتسلم وذلك كالجواز في السلم لا يبيع فيه وقال الشافعي رحمه الله
يبيع لانه اذا بين جنسه ونوعه وسننه وضمنه بان يقول ابيع خمي بنت مخاض جيداً
وعبد تركي ابن عشرين سنة جيداً يعين معلوماً والجمالة بقدرها لا يبيع صحته السلم
كما في الشيا بكمائها اسلم في محمول فلا يبيع كما في الجواهر البكار وهذا لان بعد ذكر ما ذكر
لخصم يبقى تفاوت عظيم في المايمة باعتبار معانيها كالمصاحفة والملاحفة والبصاحفة
والفلق الحسن والذهن واللباسة وحسن السير والمظهر في الدواب فانك ترى عبد

او اثنين متفقين في الاوصاف المشروطة ومع ذلك يشاوي احدهما بالوزن والآخر بالقر
 قال الشاعر الارب فرديع والالف زايلا والفتراهم لا يشاؤون واحدا
 وهذا معان لا تضبط بالوصف فتبي جملة فاحشة مقتضية الى المنازعة الممانعة
 من التسليم والتسليم لا يلزم الياس لانها خضت عن الياس بل ان علي وابن عباس رضي الله
 فانهما اجازا التسليم في الياس وروى الاثر لم لا يكون وروى انه لا ياب مصنوعة
 العباد والعبد لما يصنع بالة فاذا اتخذ الصانع والآلة يتخذ المصنوع والتفاوت
 اليسير بعد لا يغير كالتفاوت بين الحديد والحديد في البر فاما الحيوان فصنع الله تعالى
 وذلك يكون على ما يريد كيف قد صح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 التسليم في الحيوان فيدخل فيه اجناسه حتى العنقا فان قيل التسليم في الحيوان المالا يصح
 لتفاوت يعقب الناس فيه والتفاوت في العنقا غير معتبر بينهم فينبغي ان يصح التسليم فيها
 قلنا البر في المخصوص عليه لعين النحر للنعى والنقص ثم يفضل بين حيوان وحيوان
 ولا في اطرافه كالرؤس والاكابر لانها عادية متساوية فالتفاوت بين رؤس رؤس
 ولما عتبر فيما بين الناس في ما كسبون لاجله ولو اسلم فيه وزنا اختلفوا فيه ولا
 في جلوده عذد التفاوت الا اذا بين الطول والصنة والفرس وقال مالك رحمه الله
 يصح التسليم في رؤس الحيوان وجلوده عذد التفاوت ولا في الخطب من ما ولا في الرطبة
 جزا للتفاوت الا اذا بين طول ما يشد به الخزمة انه شبر او ذراع فينبغي ان لا يفرق
 يعرف به لا يتفاوت ولا في الفواجر والخرز لانها عادية متساوية لتفاوت احادها
 بالمالية بالصنو والمديرو وفي القفار واللاقي التي يتباع وزنا يصح التسليم فيها لانها
 تعلم بالوزن ولا في المنقطع عن ايدي الناس وهذه المسئلة على وجه ان كان التسليم فيه
 موجودا عند العقد منقطعاً عن ايدي الناس عند حلول الاجل لا يصح اتفاقا وان كان
 منقطعاً وقت العقد موجوداً في ايدي الناس عند الحل او كان موجوداً عند العقد وعند
 الحل منقطعاً فيما بينهما لا يصح اتفاقاً ان العذرة على التسليم وانما شرط حال وجوب
 التسليم والمسلم فيه متقرر التسليم عند وجوبه وهو زمان حلول الاجل فيصح العقد
 لو كان موجوداً من وقت العقد الى وقت الحل ولنا قوله عليه السلام لا تسلفوا في العمار
 حتى تبدوا صلاحها فالحديث دل على ان الوجود معتبر من وقت العقد الى وقت الحل ولانه

عند طراها
 وراكان موجوداً
 ومن العقد
 وهو اعمام

اسلم في غير متقرر والتسليم فلا يصح وهذا لانه متقرر حال العقد والعدم لا يقدّر
 على تسليمه وانما يصح متقرر التسليم بالوجود وهو موهوم وبالموهوم لا يثبت
 العذرة على التسليم نعم العذرة على التسليم يثبت ط حال وجوبه ولكن لا وقت عند العقد
 يجوز ان يكون حال وجوبه لا احتمال ان يموت المسلم اليه فحل الاجل وان كان التسليم فيه
 موجوداً من وقت العقد الى الحل فلم يأخذ بعد الحل حتى انقطع عن ايدي الناس فتركت
 التسليم بين ان يفتح ويأخذ من المال فيز ان يتقرر وجوده فيأخذ ما اسلم فيه وقال
 زفر رحمه الله يبطل العقد ويسترد رأس المال للجزع عن تسليمه فصار كالموهوم لا يصح
 الجزع قبل التسليم ولنا ان التسليم قد صح وتقرر تسليم الموقوف عليه بما رخص على من
 الزمان فيحق العاقبة فيه كما لو اتى المبيع قبل القبض به فاذن خلال المبيع فالموقوف عليه
 ثم فاته اصلا وهذا لا ينقطع ان لا يوجد في سوق يباع فيه وان كان قد يوجد في البيوت
 ولا في السمك الطري في غير حينه وزنا عذد لانه ينقطع عن ايدي الناس خصوصاً
 في الشتاء لا يجد الماء حتى لو كان في بلد لا ينقطع بفتح مطلقاً وان كان في حينه بفتح وزنا
 لا عذد لانه عذد في متفاوت والمنا يرفع التفاوت بذكر الوزن وعن ابن حنيفة رحمه الله
 ان التسليم لا يصح في البهار من السمك التي يقطع وزنا كالتسليم في اللحم لبيان الماكسة في
 نزع عظمها واختلاف رغبات الناس باختلاف مواضعها ورحم التسليم في السمك المالح
 وزنا معلوماً ورحم ما معلوماً لكونه معلوماً العذر مضبوط الوصف متقرر التسليم لانه
 غير منقطع ولا يصح عذد التفاوت احاده وعن ابن حنيفة رحمه الله ان التسليم في السمك
 لا يصح بحال لانه لحم فصار كالتسليم في اللحم ولا في اللحم عند ابن حنيفة رحمه الله وقال لا يصح
 ان يبين حينه ونوعه وسننه وصفته وموضعه وقدر كساة خصي ثمن
 من الحب ما ية من لانه موزون عادة معلوم ببيان هذه الاشياء ولهذا يصح بالمسك
 في ضمان العذرة ان يفتح استراضه وزنا والاستراض لا يصح الا في المتكاثرات
 فكان منضبطاً فصح التسليم فيه كما في الآية والشحم لاختلاف لحم الطيور لانه لا يقدّر
 على وصف موضع منه وله ان اللحم قبل عند عظم العظم ولكن عند صغيره وكان التسليم فيه
 مجتولاً وهذا التعليك يقتضي صحة التسليم اذا كان مزووع العظم ولان اللحم يتفاوت متفاوت
 السمين والحق في ذلك اختلاف فصول السنة فأيضا سميناً في الشتاء بعد صغره ولا

في الصيغة هذه جملة منفية الى النزاع وهذا التعليل يقتضي ان لا يصح التسليم فيه
وان كان منوع العظم وهو الاصح لجواز ان يكون متولوا بعلمين فعدم احدهما لا يدل
على الجواز والمنع بالمثل منوع فالعلم من ذوات القيم ودواية يسوع الجامع والاستدلال
وزنا ممنوع ايضا وليس من علم فالمثل اعذر من القيمة لانه يماثله صورة ومعنى القيمة
لا تماثله صورة والموجب الاصل رد البصر فيها والمثل اقرب اليه العين فكان اعذر منها
ولان البصر محسوس معاين في القرص واخيه فامكن اعتبار المقبوض ثانيا بالاول
والتسليم يقع على الموصوف في الذمة وبالوصف عند العقد لا يعرف الموجد عند المحل
ولا يكتفى به رجل بعينه او يدراجه بعينه اذ لم يدركه لان القدرة على التسليم
وقت وجوبه شرط وهذا لا يتحقق لا بقا ما عينه من الكمال والذراع الى وقت المحل
وبقائه موهوم فربما يصح قبله فيفضي الى النزاع بخلاف العين فانه يصح لما مر ولا بد
ان يكون لمالك ما لا يتبعض ولا يفسد كالقصة وهو ما كان ما ينكس بالنكس
فيه كانه يميل للراب لا يصح للملك المنازعة الا في قرب الماء استحسانا للتعاقد
فيه كذا عن ابي يوسف رحمه الله ولا في طعام قرية معينة او ثمر في معينة لان القدرة
على التسليم عند وجوبه شرط صحة العقد والقدرة الوجود المسلم فيه ووجوده
موهوم فربما يقتريه آفة بجن عن التسليم واحتمال الفساد في هذا العقد ملحق بحقيقة
الفساد واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ارايت لو اذهب الله ثمره ثم
يستحل احدكم مال اخيه حينئذ قيل عن المسلم في ثمر حايط بعينه ولو كانت النسبة الى
قرية لبيان الصفة لا يتبين المكان كالحشر في بشار او البساح في بشار فانه لا يصح لان
ذكر بيان للوذة وشرط جواز التسليم بيان جنس المسلم فيه كبر او شجر وبيان نوعه
كسقية او خضيرة وبيان صفته كجيد او رديك وبيان قدره مثلا ككيل او ككيل او ككيل
او كذا وزنا لانه اذا لم يبين هذه الاشياء تقع المنازعة المانعة في التسليم والتسليم
بين رب المسلم والمسلم اليه لان المسلم فيه يختلف باختلاف الجنس والنوع والصفة
والقدر فربما يعطى المسلم اليه جنسا او نوعا او قدرا غير ما يطالب به رب المسلم
وليس المرجوع الى قول احداهما باحق من الآخر لان كل واحد منهما مطلق الاسم فلا بد
من بيان هذه الاشياء لينقطع المنازعة وبيان الاجل ولا يصح التسليم الا موقلا وقال الشافعي
رحمة الله

بيع حالاً وموقلاً لانه صلى الله عليه وسلم لم ينع من بيع ما ليس عند الانسان ورخص
في التسليم مطلقا فاستراط الناجل فيه زيادة على النص لانه بيع ما في الذمة فصح
بيعه العين لنا قوله صلى الله عليه وسلم من اسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم
الى اجل معلوم قال صاحب الاسلم فيه وظاهره فخرم التسليم على من زاد بعد الاوصاف
لمن قال لاخر من دخل دارى فليدخل غرض البصر فيقتل المطلق في حديث الرخصة
معدا وفيه اشكال لانه لا يقتضي اخصارا ما جاز من التسليم في المذكور في الحديث اذ التسليم
صح في المذرووع والمعدود فكان الحديث مانعا عن بيان التسليم لخال وما رواه ناطق
فيصح ويمكن ان يقال ان الاصل عدم جواز التسليم للكونه بيع ما ليس عند الانسان وما
ورد النص بخوان الامو جلا فلا يصح الامو جلا وما روى حكاية حال فلا عموم له
وقد اريد به التسليم الموقل اجماعا فلم يرد غير لئلا ينع ولان القدرة على تسليم الموقوف
عليه شرط صحة العقد فانه ثبت القدرة وهو الاجل الذي به يتمكن من قبضه
يكون شرطاً ضرورياً وهذا لان التسليم عند المعاينة اذ لا يرضى عن البيع باق الامان
الى اوكسها المتفلسف المناشع رخصة دفعا لحاجتهم والرخصة ما استباح بعد
مع قيام المحرم وهو المحرم عن التسليم هنا ولو قدر على تسليمه لم يوجد المرفوض في
على الاصل وهو عدم الجواز لا يصح الا باجل معلوم لما روينا ولان جملة ما تقتضي في
النزاع واقلا لاجل شهر في الامح وعليه الفتوى لان من حلت بقبضه حقه عاجلا
ففضاء بقاء الشهور يروا اذا كان مادون الشهر في حكم العاجل كان الشهر وما فوقه
في حكم الاجل وقيل بل لانه ايام كاجل في شرط الجواز وقيل ان من قبض يوم لان الجواز ما قبض
في المجلس والموقل ما لم يقبض فيه ولا يبنى المجلس بينهما الزمان نصف يوم عادة وبيان
قد راس المال وان كان شاكرا اليه فيما يتعلق العقد على مقدار كالمكيل والموزون
والمعدود وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يستطع معرفة القدر بعد التيقن بالاشارة
حتى لو قال لي اسلمت اليك هذه الدراهم في كبر ورم يدرون الدراهم او قال اسلمت
اليك هذا البئر في كذا من الزمان لم يدرك قدر البئر لا يصح عنده وعند ما يصح واجمعوا
ان راس المال لو كان ثوبا او حيوانا يصح مغلوطا بالاشارة لها ان المقصود هو الا علام يحصل
القدرة على التسليم وينقطع النزاع وذا حاصل بالاشارة الى الغير لا يقال ان اسباب التيقن

فلا يشترط اعلام العقد كما في الثمن والاجرة والتوثيق فانه لا يشترط اعلام ذرعان التوثيق
اذا كان راس المال اجماعا والذرع في المذروعات للاعلام كالعقد في المذروات وله
ان جمالة قدر راس المال تنفي الى جمالة المسلم فيه لان المسلم اليه ينفق راس المال شيئا
فشيئا واما نجد بعضه زيوفا لان الذراع لا يخلو عنه فيرة ولا يستبدله في مجلس الرقة
وقد انتف ماعدا فيبطل العقد بقدر مازد. فاذا لم يكن راس المال معلوما لم يدركه كم انتقصر
المسلم وفي كم بقي فاذا كان راس المال معلوما يوزن المردود فيعلم به في كم انتقصر
العقد وما ينفي الى جمالة المسلم فيه تحجب الاجرة عنه وان كان موهوما ولانه زينا
ينسخ العقد بغير عن تسليم المسلم فيه فيحتاج الى رد راس المال والظاهر انه لا يمكن
قايا فلا يدرك كم يرد فينفي الى المنازعة او الى البراءة لا يقال هذا موهوم والموهوم
لا يقبل لان الموهوم في هذا العقد كالمحقق لانه مشروع مع المتاني لكونه بيع العذوم بشرط
جولر البيع وجود البيع الا يركى انه صل الله عليه وسلم كغيره اعتبر الحلال الموهوم في شرطه
بمعينه بخلاف ما لو كان راس المال ثوبا لان الذرع صفة لا يتعلق العقد على مقدار واعلام
الوصف بعد الاسان ليس بشرط ولهذا لو استركى ثوبا على انه عشرة اذرع فوجد
اخذ عشرة تسلم له الزيادة ولو وجد تسعة لا يخط عنه شيء من الثمن والمسلم فيه
لا ينقسم على عدد الذرعان بشرط اعلامه لان الاوصاف لا يباينها شيء اجمالة قدر
الذرعان لا يودى الى جمالة المسلم فيه وهذا المسلم فيه بمقابلة المذروات فيؤد كذا
الى جمالة المسلم فيه فيفسد العقد ومن فزعه اذا تسلم مائة درهم في كرت وكرت
شعبية لم يبين راس المال كذا احد منها لا يبيع لان اعلام قدر راس المال شرط فينتسب
المائة على البس والشعبية باعتبار القيمة وهي تعرف بالحزر والظن فلا يكون قدر راس المال
كلا واحد منها معلوما حتى لو كانا من جنس واحد يبيع لان راس المال ينقسم عليها على السواء
او اسلم جنسين ولم يبين مقدار احدهما بان اسلم ذراعا وذراعا في كرت وكرت علم وزن
احدهما ولم يعلم وزن الآخر لا يبيع عنده لان اعلام قدر راس المال شرط عنده فاذا لم يعلم
احدهما بطل العقد في حصة فيبطل في حصة الآخر جمالة حصة الآخر والاتحاد الصفة
وبيان مكان الايناء فيماله حمل ومونة كالبس والخم وقال ابو يوسف وعمرهما الله ليس بشرط
ولكن ان شرطه صح وان لم يشترطه يتعين مكان العقد للتسليم لان التسليم وجب بالعقد فيتعين

مكان العقد للتسليم كما في البيع ولانه لا يترجم مكان آخر فيتعين ضرورة كاول اوقاف
الامكان في الاوامر المطلقة على قول الكرخي رحمه الله وصار كالقرض والنصب له
ان يتعين مكان العقد اما بالمتعين من جواهر لم يوجد ضرورة وجوب التسليم عليه
في الحال كما في القرض والنصب لم يوجد اذا التسليم لا يبيع الموهوما فلا يتعين مكان العقد
للانباء فاذا لم يتعين لم يتبين مكانا آخر يبقى مكان الانباء مجهولا وجمالته تنفي الى
التراج جمالة الصفة لان قيم الاشياء يختلف باختلاف الاماكن فيماله حمل ومونة
كما يختلف باختلاف الصفة وعن هذا قيل ان الاختلاف في بيان مكان الانباء يوجب
التحالف عند كالاختلاف في الصفة وقيل على عكسه لان يتبين المكان قضية العقد
عندها حتى لم يلج الى ذكره فكان اختلافه في موجب العقد فيقال ان كالاختلاف في
التمن وراس المال وعند قضية الشرط حتى اخرج الى ذكره فكان كالاختلاف في شرط
والاجل في هذا الخلاف المتفق بان باع عبد احقر ابر موصوف في الدمة الى اجل بشرط
بيان مكان الانباء للبر عند في الصحيح وعندهما يتعين مكان العقد والاجر بان استاجر
دارا او دابة فيماله حمل ومونة دينية الدمة عند بشرط بيان مكان الانباء وعندهما
يتعين موضع الدار للانباء وموضع تسليم الدابة لاموضع العقد والقسمة بان اقتسما دارا
وشطرا احدهما على صاحبه شيئا له حمل ومونة لزيادة غير انباء في نفسه فخذ
بشرط بيان مكان الانباء لصحة القسمة في الصحيح وعندهما يتعين مكان القسمة للانباء
وما لاحد له ولا مونة كالمسك والكافور لا يحتاج فيه الى بيان مكان الانباء عندهم لانه
لا يختلف قيمته باختلاف المكان وذكر في الجامع الصغير وينوع الاصل انه يتعين مكان
العقد للانباء وذكر في الاجازات انه لا يتعين ويؤديه في اي موضع شاء وهو الاصح لا استواء
الاماكن كلها ولا يجب في الحال ليعتبر ضرورة باعتبارها ولو عيننا مكانا قيل لا يتعين لان
الشرط الذي لا ينفك لا يثبت وقيل يتعين لانه ينفك سقوط خطر الطريق عن راس التسليم
ولو عين المص فيماله حمل ومونة يكتفي به لان المص مع ماعدا طرافه كمكان واحد
في هذا الحكم وقبض راس المال قبل انزاعها بالابدان وهو بشرط بقاء العقد على الصحة
وسواء كان راس المال لا يتعين كالتفود او لا يتعين كالقرض اذا كان من التفود فلا
يكون انزاعا عن دين بدين لانه صل الله عليه وسلم نهي عن الكافي بالكافي الى المسينة

بالسيرة واما اذا كان من العوض فلان المسلم اخذ عاجلا باجل فالمسلم فيه اجل فوجب
ان يكون راس المال عاجلا ليكون حكمه على وفق ما يقتضيه اسمه كافي الصفة الكفالة
والحوالة ولانه لا بد من تسليم راس المال الى المسلم اليه ليستقر فيه فيقدر على تسليم
المسلم فيه وقال مالك رحمه الله ترك قبض راس المال يوما ويومين جاز ولا نه يدر عاجلا
عرفا عن هذا قلنا لا يصح المسلم اذا كان فيه شرط للخيار لهما او لا خذها لانه يمنع تمام
القبض اذا قبض المايتم اذا كان بنا على الملك وخيار الشرط يمنع الملك لانه يمنع انعقاد العقد
في حق الحكم فيمنع تمام القبض اذا قبض الا فراق قبل تمامه مبطل للعقد ولذا لا ثبت فيه
خيار الردية لانه لا يفيد اذ فائدة الرد والمسلم فيه دين في الدمة فاذا رد المبيع
عاد دينه كما كان ولا نعلم الدين بذكر الصفة اذ لا يتصور فيه العينة فقام ذكر
الوصف على الاستقصاء في المسلم فيه مقام الردية في بيع العين بخلاف خيار العيب لا يمنع
تمام الملك فلا يمنع تمام القبض صح العقد لو استقر خيار الشرط قبل الافراق اذا كان راس المال
قايما في يد المسلم اليه عند اسقاط الخيار وان افقده حتى صار دينه عليه لم يصح العقد باسقاط
الخيار لان ابتداء العقد براس المال هو دين لا يصح فكذا الماتمة باسقاط الخيار وقال زفر
لا يصح العقد باسقاط الخيار وقد حقتناه في باب البيع الفاسد فيما اذا باع الى اجل محمول
ثم استقر الاجل وقد جمعوا جملة الشرطية في قولهم اعلام قدر راس المال في الميكلة والموزون
والمعدود والتبديل واعلام المسلم فيه جنسا ونوعا وقد اوصته والتا جمل وبيان مكان
الايقار فيما له حكم العقد على التحصيل واستبدل الزيف قلنا في مجلس الرد اعلم ان المسلم
اليه اذا اخذ بعض راس المال زيفا بعد ما افترقا فود واستبدله بالخيار في مجلس الرد
وكان الرد قليل لا صح وان كان كثيرا بطل عند ابي حنيفة رحمه الله وخبرها حاز
استحسانا قلنا الرد وادكر وعند زفر رحمه الله بطل المسلم بدين قلنا الرد وادكر قياسا
لاستفاض القبض من الاصل بالرد فصار كأن لم يوجد فبطل العقد بدين الرد وادكر وجده
رضا صا او مستحوا ولها انها افترقا عن قبض صح لان قبض الزيد صح حتى لو جوز به جاز
واما استقص ذلك القبض بالرد وصار العقد عند الرد موجبا لقبض الخيار فاذا افترقا
بعد قبض الخيار بطل العقد صحى وله ان القبض استقص من الاصل لهذا يورد الاجل لو كان
موجلا ولذا الكفالة والرد فكانا افترقا عن غير قبض الا ان في القليل ضرورة لان الدرام

ان

لا ينفك عن زيف قليل ولا ضرورة في الكثير لانها خلوة عنه والعليل عند ابي حنيفة رحمه الله
ما دون النصف والكثير ما فوقه وفي النصف عنه روايتان ومن اسلم ما بقي درهم في كبر
مائة دينار على المسلم اليه ومائة نقد بطلان في حصة الدين لانه دين بدين كافي الكافي
منه عنه ومع في حصة النقد لوجود قبض راس المال في المجلس ولا يبيح الفساد كما قال
زفر رحمه الله اما اذا اطلق النقد ولم يقض المائتين الى درهم بينهما بان قال اسلمت اليك
ما في درهم في كبر ثم نقد مائة وجعل المائة الاخرى قصاصا بدين كان له عليه قبل عقد
المسلم وظاهر لان الفساد طارى اذ اسلم مع وبعد ابتداء الخلوة عن السراية المنسقة
اذ قبض راس المال شرط بقا العقد على الصحة لا شرط انعقاده صحى اذ العقد لازم
قبل قبض راس المال ما اذا كان في المجلس ولهذا لو نقد المائتين قبل الافترقا صح وانما يفسد
قبض المسلم بعد بسبب طارى وهو الافترقا لا عن قبض حيث لم ينفذ المائة وجعلها
قصاصا با عليه والفساد طارى لا يبيح عند الكل كالباع عيدين وهكذا اذا
قبل التسليم بخلاف ما لو جمع بين حرم وعبد لان الفساد متدارن في البيع في الكل واما اذا
يقد بان قال اسلمت اليك هذه المائة والمائة التي في عليك في كبر فذلك لان العقود لا تنضم
في العقود دين كانت او عينيا حتى لو باع عينا بدين ثم تصادقا ان لا دين لم يبطل البيع
فكان السبيد مثل الاطلاق ثم الخاصة بالدين فانفقد العقد صحى بخلاف ما لو باع
عينا بدين وهما يعلمان لا دين حيث يبطل البيع لانه بيع بلا من ولا يقال لو قال اسلمت
اليك هذه المائة والمائة التي في عليك لان بطل العقد في الكل وان قد مائة لان اسلم تسليم
الدين على غير العاقد ففسد العقد وهذا فساد متدارن للعقد فوجب فساد الكل ولم يفسد
تسليم الدين على غير العاقد هنا وفي الكل لو نوعين او اسلم بدين في سيرة ودين الى لو قال
اسلمت اليك هذه العشرة الدرام العين والعشرة الدنانير التي عليك في كبر بطلان في الكل اما
في حصة الدنانير بنا الاجماع لعدم النقد في المجلس واما في حصة الدرام فنقد ابي حنيفة رحمه الله
للمعالة وهي مسألة اعلام قدر راس المال ولو اسلم كبر في كبر في كبر في كبر في كبر في كبر
بطلان في حق السيرة عندهم لان اليك جمعها وبطلان في حصة الزيف عند ايضا لمعالة قدر
راس مال الزيف في البت اذ معرفة قدر راس المال شرط عند فاد اقولك شيئين مختلفين
كان الانقسام بطريق القيمة وذا يعرف بالخرز والظن فكان محمولا حتى لو بين حصة
كل واحد منها

يصح لارتفاع الغنالة وعند ما عرفت قدر ليست بشرط ولا يصح التصرف في رأس المال
 والمسلم فيه بشركة وتولية قبل القبض لان التصرف في البيع قبل القبض لا يجوز والمسلم فيه
 مبيع ورأس المال اخذ شيئا بالمبيع ولا فيه ثبوت القبض المستحق بالقد والشركة ان
 اخذ فيه فان تقابلا المسلم حصة لم يشتر منه برأس المال شيئا الى لو اسلم رجل الى
 رجل عشرة دراهم في كبر بر تم تقابلا المسلم فاراد رب المسلم ان يشتري برأس المال شيئا
 قبل القبض فحضر استخسانا وعند زفر رحمه الله يجوز قياسا لانه لما بطل المسلم بقي
 رأس المال دينيا في ذمته فصح الاستبدال به كسائر الديون ولنا قوله عليه السلام لا تأخذ
 الا سلما ورأس مالك الى الاسلام حال قيام القدر ورأس مالك حال انقضاؤه اذ لا يملك
 اخذ حال قيامه فقد جعل حق رب المسلم اخذ المسلم فيه قبل الاقالة واخذ رأس المال
 بعد هاتم قبل الاقالة لا يصح الاستبدال بالمسلم فيه كيلا يضيع قابضا غير حقه فكذا ان
 برأس المال ولا ان رأس المال اخذ شيئا بالمبيع فلم يحز التصرف فيه قبل قبضه وهذا
 لان الاقالة في حق غير المتعاقدين كعدم استبدال وحرمة الاستبدال غيرها وجانب المسلم فيه
 لا يملك القدر المستبد اذ لا يمكن جعل المسلم فيه مبيعا لانه دين يسقط وبالمسلم يثبت
 الدين وجانب رأس المال يملكه فجعل رأس المال مبيعا لانه دين يثبت مثله فاعتبر في حقه
 حكم ابتداء السلم فيجوز الاستبدال برأس المال ضرورة ولا يكره ان لا يثبت قبضه في
 المجلس فصح ان قبض رأس المال وجب حق المسلم فيه لانه لما وجب فيه ان
 يكون دينيا وجب فيه قبض ما يقابل له ولما وجب تأجيله وجب تأجيل الاخر خلفا
 عنه ولما لم يثبت حكم الابتداء في جانب المسلم فيه لم يثبت فيما يخلقه وهو تأجيل قبض
 رأس المال ومن اسلم في كبر فلما حل الاصل اشترى المسلم اليه من جعل كرا واخر رب السلم
 بقبضه منه قضاء الحق فامتناء رب السلم لم يكن نقدا ولو كان الكرا قرضا فامتناء
 بقبض الكرا هو ولو امر في السلم بقبضه له لم يقبضه لنفسه فالكسالة له ثم الكسالة
 لنفسه صح والاصل فيه نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يخرب فيه صاعا
 صاعا البايغ وصاعا المشتري ومحل الحديث اجتماع الصنفين بشرط الكيل وقد اجتمع
 هنا صنفان بشرط الكيل الحاضر المسلم اليه رب السلم ان يأخذ ذلك الكرا من البايغ
 اقتضاء الحق صفة جرت بيز المسلم اليه وبايعه وصفة جرت بيز المسلم اليه

والشافعي

لانه لا يجوز

ورب السلم فلا بد من الكيل في حين مرة بصفة بين المسلم اليه وبايعه ومرة بصفة
 بين المسلم اليه ورب السلم فان قيل بيع المسلم اليه مع رب السلم سابق على شري
 المسلم اليه مبايعه فلم يكن المسلم اليه بايضا بعد الشري فلا بد من حق الذي قلنا
 السلم وان كان سابقا قبض المسلم فيه لاحق بالقبض في باب السلم حكم عند جدي فكلنا
 جدد اذ ذلك العقد على المقبوض فيحق البيع بعد الشري وهذا لان العقد تناول ديناني
 ذمته والمقبوض عين في العين غير الدين حقيقة وان جعل المقبوض عين ما تناوله العقد
 في حق حكم خاص وهو حرمة الاستبدال اذ لو جعل غيره لكان استبدال لا بالسلم فيه
 وهو حرام اما فيما وراءه فهو غير حقيقة فصار بايضا ما اشترى مكايلة قبل الكيل فيبطل
 خلاف القرض لانه اعارة حتى ينفذ بل هو فكلنا كان المقبوض عين حقه تقديرا والاولى
 تملك الشيء لنفسه بصفة فلم يتحقق الصفتان بشرط الكيل فوجب كيل واحد للمشتري
 بحق الوكالة ومن اسلم في كبر فامتناء رب السلم ان يملكه المسلم اليه في ظرف رب
 السلم ففعل وهو غايب لم يكن قبضا لان امره بالكيل لم يصح اذ امره بتناول عينه مملوكة
 للمسلم اليه لا لرب السلم لان حقه في الدين لا في العين وجعل الدين في ظفونه محال
 واما ثبت حقه في العين بالقبض فصار المسلم اليه مستقرا للظرف منه وقد جعل ملك
 نفسه فيه فبقى دين رب السلم كما كان فصار كالتوديع الدائن الى مديونه كسبا
 ليزن المديون دينه فيه فوزن لم يضر قابضا بخلاف المبيع فانه لو اشترى من آخر
 طعاما عينا وامر ان يكيله في ظرف المشتري ففعل المشتري غايب فهو قبض لان
 الامر صح لانه تناول ملك الامر لانه ملك العين بالمبيع ولما صح الامر صار البايغ وكيل
 في امساك الظرف وصار الظرف في يد المشتري حكما فصار الواقع فيه واقعا في يد
 المشتري حكما وكذا لو امر المشتري البايغ بالطحن كان لا يثبت للمشتري وفي السلم
 للمسلم اليه لان الامر بالطحن لم يصح في السلم لانه لا ياتي ملك المسلم اليه فصار لخال
 هذا الامر كالحال قبله وفي الشرايح الامر لانه لا ياتي ملك المشتري فان قيل في فصل
 الشايعين ان لا يصح الامر ايضا في حق ثبوت القبض لان البايغ لا يبيع وكذا عن
 المشتري في القبض حتى لو وكل بالقبض فقام يصح قلنا امر بالطحن لا بالقبض
 واما ثبت القبض حكما وجاز ان يثبت الشيء حكما وان كان لا يثبت قصدا وكذا لو امر

ان يرضيه في الجزئية فكل من مال المسلم اليه في السلم ومن مال المشتري في الشراء
ويقر عليه الثمن لما مر ولما يكتفي بذلك المكيل في الشراء في الصحيح لانه نأب عنه في الكيل
والقبض حصل بوضع المبيع في ظرف المشتري ولو آمن في الشراء ان يملكه في ظرف
البائع ففعل لم يضر قابض لان المشتري صار مستعرا ظرفه ولم يقبض فلم يقع القاربه
لانما يترفع فلا يتم بلا قبض فلا يصير الواقع فيه واقعا في يد المشتري فصار كالمؤمن ان يملكه
ويقره في جانب بيت البائع فكان لم يضر المشتري قابضا لانه لا يد للمشتري على بيته لانه
مستعير لم يقبض ولو اجمع الدين في القرض والظرف للمشتري فان بدأ بالدين صار قابضا
للكل اما الدين فليحتمل الامر فيه واما الدين فلا نه خلطه بماله ومثله يصير قابضا
لمن استوفى من آخر كذا من طعام وامر ان يزرعه في ارضه مع وصار ذب الارض
قابضا لا اتصاله ملكه ولكن دفع دينار الى صاحبه وامر ان يزرع من عند نصف دينار
ويخذ فانما من اذبح وصار من وصار الامر قابضا لا اتصاله ملكه فان قيل
الدين ان الصباغ اذا صبغ الثوب لا يصير المساجد هو ذب الثوب قابضا باعتبار
هذا الاتصال فلم يضر قابضا باعتبار قلنا المعقود عليه ثم القدر وهو الصبغ لا القدر
والفعل لا بما وذا فعلم لانه عرض لا يقبل الاتصال من محله فلم يتصل المعقود عليه بالثوب
فلم يصبه قابضا وان بدأ بالدين لم يضر قابضا اما الدين فلقد تم حصة الامر واما
الدين فلا نه خلط ماله المشتري بالثمن قبل التسليم فصار متهلكا المبيع قبل
التسليم الى المشتري عند اتي هينة رحمه الله فينتقض البيع فان قلت لخلط حصل
ماذن المشتري فينتج ان لا ينتقض قلت جاز ان يكون مراده اليد بالدين فلم قلت
بان الخلط حصل ماذن المشتري وعند ما ان شاء المشتري شاركه في المخلوط وان شاء
نقض البيع لان الخلط ليس باستهلاك عند ما يرضى المسلم فيه وتقيب عنه وجده
عينا قدما فعند اتي هينة رحمه الله ان قبله المسلم اليه مع الغيب عاد السلم لا انتقال
القبض فان اتي قلنا ذلك لخروج عيب آخر ولا شيء عليه لانه وجب في ذمة رب السلم
منه ما قبض ثم صار قضا ماله عليه فلو اخذ للغير شيئا آخر فصار المثل بالمثل والفضل
ربوا وقال ابو يوسف رحمه الله ان اتي ان قبله مبيعا رده عليه منكم ما قبض ورجع عليه
فما شرطه في السلم كما هو اصله في قبض الزبوف كان الجناد وقال محمد ان اتي ان قبله

ومد المصحح

السج 7

رجع عليه بقدر النقصان من اصل ماله لانه منع عنه بعض المبيع فترجع بعض الثمن
اختلفت في السلم والمسلم اليه في قدر اصل الماله والمسلم فيه او فيها بان قال رب السلم
اسلمت اليك خمسة دراهم في كرتي وقال بل اسلمت عشرة في كرتي وبرهاننا عند اتي يوسف رحمه الله
وقيل هو قول ابي هبيرة رحمه الله قضى بعد واحد بيعة السلم اليه ونبت الفضل عند محمد رحمه الله
قضى بعد ثمن خمسة عشر دراهم رب السلم وكرتني على السلم اليه وان قال رب السلم اسلمت
اليك عشرة في كرتي برهاننا قال الاخر اسلمت ابي عشرة في كرتي وبرهاننا قضى بيعة رب السلم
ونبت الفضل عند محمد رحمه الله قضى بعد ثمن عشرة دراهم رب السلم اليه وان قال رب السلم اليه
اسلمت عشرة دراهم في كرتي وقال رب السلم اسلمت عشرة في كرتي برهاننا قضى بعد واحد
ونبت ثمنه كذا في ابواب الفضل فيقضى على رب السلم بعشرين وعلى المسلم اليه بكرتني برهاننا
وعند محمد رحمه الله قضى مسلمين مسلمين دراهم رب السلم وبثلاثة الكرتي على المسلم اليه
يعني عند العشرين في كرتي برهاننا عند اتي هينة رحمه الله في كرتي برهاننا في كرتي برهاننا
امكن وقد امكن هذا اذ كل واحد برهاننا على غير ما يدعيه صاحبه ولها انها انفتحت
انه لم يجز بينهما الاعتد واحد فليكن يقضى بعد ثمن سلم امة في كرتي برهاننا امة
فتقايلا السلم فانت امة في يد المسلم اليه بقيت الاقالة وعليه قيمتها يوم قبضها
ولو تقايلا بعد هلاك امة صح لان حصة الاقالة يقدر بتمام العقد لا بما في العقد
وفسخه بذنه لا يكون وقيام العقد بتمام المعقود عليه وهو السلم فيه لانه وان كان
دينا هو في حكم الغير لانه مبيع حتى لم يجز الاستدال به قبل قبضه قضت اضافة
الاقالة اليه بعد موته امة ابتداء وبقي التنايل عليه بعد موت امة اذ البقاء استعمل
من الابتداء واذا انسخ العقد في السلم فيه يفسخ في امة وان كانت تعافج عليه ردها
وهو عاجز عن ردها لم تعافج عليه ردها والتعافج وهو بيع ما يبيع ما يبيع
مثل السلم حتى يفسخ الاقالة ويبقى بعد هلاك احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع فيه فيكون
العقد قائما بتمام احدهما ففسخ ويبقى والسلم بالثمن عكسه اي لو اشترى امة بالثمن ثم تقايلا
فانت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلا بعد موته اذ الاقالة باطلة ايضا لان المعقود
عليه في البيع امة فبقي العقد بتماما وبطل موته اذ امانت لم يبق العقد فلم يفسخ
واذا لم يفسخ الفسخ لغوات محله لم يبق الفسخ بعد هلاك محله اذ البقاء في غير المحل مستحيل

2

القول المدعى الرداءة والتأجيل هما كان حتى لو قال المسلم اليه شرط لرد يا وقال
رب السلام لم شرط شيئا فالقول للمسلم اليه لان رب السلام متحقق في انكاه الصيغة
اذ الظاهر ان المسلم فيه مع ردائه يربو على راس المال وكلام المتحقق وهو من ملك
ما ينفقه مردود فبقي قول صاحبه بلا مفاضة في عكسه بان ادعى رب السلام شرط
الردى انكر المسلم اليه الشرط أصلا فالقول لرب السلام عند أبي حنيفة رحمه الله لانه
يدعى الصحة فكان القول له وان انكر خصمه اذ الظاهر شاهد له لان العقد الناسخ
مقصية والظاهر عن حال المسلم المتأدي عن المعصية وعندهما القول للمسلم اليه لانه
منكر ولو قال المسلم اليه لم يكن له أجل وقال رب السلام كان له أجل فالقول لرب السلام
عندهم لان كلام المسلم اليه خرج مخرج الصحة لانه ينكر ما ينفقه وما هو حقيقة
وهو الأجل لانه لو فيه المسلم اليه فحققت الفساد غرضه وكان باطلا فافضل
المسلم اليه ليس لصحة لانه يدعى الفساد وفيه نفع لعود راس ماله اليه فلنا الفساد
لعدم الأجل محتمل فيه اذ الشافعي رحمه الله يجوز حالا فلا يعتبر النفع في رد راس المال
مخلاف ما اذا انكر الوضف لأن الفساد ثم قطعي واذا أجل القول لرب السلام يرجع في بيان
مقدار الأجل اليه ايضا وفي عكسه بان ادعى المسلم اليه الأجل انكر رب السلام فالقول
للمسلم اليه عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لرب السلام لانه ينكر حقاعله وهو
الأجل فكان القول له وان انكر الصحة كرم المال اذا قال للمضارب شرط لك نصف الربح
وزيادة عشرة دراهم والمضارب يقول شرطت لي نصف الربح مطلقا فان القول لرب المال
وان كان فيه فساد العقد لانه ينكر استحقاق الربح وله ان اتاها على عهد السلم
اتفاق على شرطه لان شرط الشيء يوجب له ويثبت البيع بثبوت الأصل فصارا متفقين
على الصحة فانكار الأجل بعد انكار عاقر به فلا يغير كالأجل في الشهادة
واتفاقا على النكاح فان القول قول من يدعى لانه كان يشهود بخلاف مسألة المضاربة
لانها ليست لازمة لأحدا اذ أصبحت كانت شركة واذا فسدت صار لهما حصة فلم يتفقا على
عقد واحد فان دل ظاهر حاله المتأدي عن الفساد فلا يترك على ان يختار عقدا آخر
فاذا كان لذلك لم يعتبر دعواه في العقد فبقي محرم دعوى استحقاق الربح على رب المال
وهو ينكر فكان القول له اما المسلم فعقد لازم متحد على تقدير الصحة والفساد فكان

القول لمن يدعى صحة والحاصل ان من خرج كلامه تنقلا كان باطلا وكان القول لصاحبه
عندهم وان خرج خصومة بان ينكر ما ينفقه واتفقا على عقد واحد فالقول المدعى الصحة
عنده وعندهما المنكر وصح السلم في خوفه وطست وقته اذا كان يعرف بالوضف وان
كان لا يعرف فلا خير فيه لانه يباح دينه والدين يعرف بالوضف بدونه يبقى مجهولا جملة
تفنى الى النزاع وان استصنع في شيء من ذلك بغير أجل مع استحسانا وصورته ان يقول
للخفاف اخرجوني فاني اديك يوافق رجلي ويؤيه رجله بكذا او يقول للمضارب اصنع لي حاجة
من فقتل ولا يكون ربه وصنته بكذا والياس ان لا يبيع لانه لا يمكن جوبين اهان لانه
استجار على العمل في ملك الاجير اذا اديم ملك الصانع ولا يبقا لانه بيع ما ليس عند ولا
لقد شرطه وجه الاستحسان ما روى انه صلى الله عليه وسلم استصنع حائما ومبرا
ولان المسلمين تعاملون في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبيح هذا بل انكره فترك
منزلة الإجماع وهو كقول الخيام باجر فانه جاز استحسانا بالعامل الناس ان ائتمروا
فولت لان مقدم الملك وما يقب من الماء مجهول وكذا لو قال لسقاء اعطني شربة ماء
ففسد واجتمع باجر فانه يجوز لتعامل الناس ان لم يكن قدر ما يشرب وما يجتمع من
طهر معلوما والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
حسن وقد رآوا الاستصناع حسنا وكان حسنا وكان الحاكم الشهيد يقول الاستصناع
مواعلة وانما يفتقد العقد بالعاطي اذا جاز به من غايته ولهذا ثبتت لينا ذلك واحد
منها والصحيح عند الجمهور انه بيع لان محمد ارحم الله ساء شري وذكر فيه القياس
والاستحسان وفصل بينهما فيه تعامل وبين ما لا تعامل فيه والواحد يجوز قياسا واستحسانا
في الكد والعدوم اعتبر بوجود احدا للحاجة كطهارة السماحة وعكسه الماء المسخر
بالطبخ وقد حقت الحاجة هنا اذا كاد لا يجد خفا يوافق رجله او خاتا يوافق اصغره
وبيع العدوم قد يجوز الحاجة أصله بيع المانع ثم قال ابو سعيد البردعي رحمه الله
المعقود عليه العمل لان الاستصناع استدلال من الصنع وهو العمل فسميت العقدة ببيع
على انه معقود عليه والاديم آلة العمل والاصح ان المعقود عليه الغير المستصنع فيه ولهذا
لو جاز به من غايته لا من صنته او من صنته قبل العقد فاذن جاز وانما يطل
تتبع احدها لانه بينهما بالاجاز ابتداء حيث طلب العمل واذا علمه الصانع فقبل

ان يراه المستضع باعه من غير حج لان العتق لم يتعين فيه قبل احقان واذا اخرج
وراء المستضع فهو باختيار ان شاء اخذه وان شاء تركه لانه اشترى ماله بوجه هذا
يدل على ان العتق عليه العجز لان خيار الروية انما يثبت في بيع العجز ولا خيار للصانع بل
تخير على العمل لانه ماله كمين وعن ابي حنيفة رحمه الله ان له الخيار ايضا لانه لا يقدّر
على تسليم العتق عليه الا بضر فانه يحتاج الى شراء المادي والاب العبد فاضا بضمها المفضل
مما باعه وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا خيار لو اجد منها اما الصانع فلما امر واما المستضع
فلان في اتيان الخيار له اضطرار بالصانع فربما لا يرغب عنه في شرايه بتلك الصفة و
الصحيح ان المستضع لخيار ولا خيار للصانع ولا يصح فيما لا تعامل فيه كالجباب والسياب
لان مجوز الاستصناع التعامل ولا يجوز فيما لا تعامل فيه فنقل بالقياس فيما فيه تعامل المأجور
اذا امكن اعلامه بالوصف ليقدّر على تسليمه ولو ضرب الاجل فيما فيه تعامل صار مسلما
عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما هو استصناع ولو ضرب الاجل فيما لا تعامل فيه صار
مسلماً عندم حتى يشترط قبض المالك واستقصاء الوصف ولا يكون فيه خيار الروية
ولما صرح بالبيع لما كان ذميا امكن تقيمه مسلما واستصناعا كالمكساج الاستصناع اعلا
لفظ في حقيقته وحلا للناجيل على التخييل في المدخلات لا تعامل فيه لانه لا يمكن تقيمه
استصناعا فخل على السلم ضرورة وهو ربح السلم لان جوان بالكساج الستة المستقيمة
واجامع الامة وجواز الاستصناع بالقياس اليه شبهة لان عند زفر السافري رحمه الله
لا يجوز وبالحديث الغريب الاستيفاء بقبض عين مضمون من حنيفة بعد العتق فيصير مستويا
بالقبض العرض بعد لا قبله حتى لو غصب ربح السلم كما اذا استقر من كراهي المسلم اليه
بعد عتق السلم يصير قصاصا ولو كان قبله لا يصير قصاصا لان الشرط ان يصير مستويا
ذمين السلم بذم آخر عليه ولا يصير موفيا ذميا آخر عليه بذم السلم حتى لا يكون استبدالا
واما يصير مستويا ذمين السلم بذم آخر اذا وجب ذم آخر عليه بعد السلم لان آخر
الدينين ابنا الاولهما اذا اتيان المفضل بالنقاص والقصاص يقع عند وجوب آخر الدينين
والصنف كاسلم سلم في كراهية وسطه فباع ربح السلم من المسلم اليه عبدا بكرة وسطه
وقبض الكس لا العتق وفتح البيع بما هو مخرج من وجه خيار روية او منظر او عيب قبل القبض
بقضاء او بلا قضاء او بعد القبض بقضاء على ربح السلم ربح مثل الكس الذي هو من العتق

ولا يجب عليه رد عين الكس المقبوض اذا الفسخ يرد على ما ورد عليه العتق والعقد ورد على
كس في الذمة لا على كس بعينه فكذا الفسخ فلو لم يرد الكس حتى حل المسلم فارقا تقاضا
او لم يتقاضا لوجود علامة الاستيفاء بعد ارتجاع البيع وهو قبض عين مضمون من المسلم
فكذا الوبايع العتق قبل السلم وقبض الكس بعد السلم لم يقبض عين مضمون
بعد السلم لو كان البيع والقبض قبل السلم لم يصح تقاضا وان تقاضا لانه لو صار
تقاضا لصار ذم السلم بقاء الدين من العتق لان آخر الدينين ابنا الاولهما فيصير
استبدالا بالمسلم فيه قبل القبض وقصار كل ورد العتق بوجه بوضا بعد قبضه او بالقالة
فان الكس لا يصير قصاصا بالكد وان تقاضا لان حرمته الاستبدال بالمسلم فيه حتى الشرع
والاقالة عقد جديد في حق الثالث فصار الكس مقبوضا بحمة التمنية عن العتق في حق الشرع
وما يكون على وجه الاقتضاء بعد آخر لا يكون استيفاء للسلم فيه فكان استبدالا لآخر
جاء المسلم اليه بكن بر اجود واخذ درهمان فجز عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله
لانه اعتاض عن الجوزة والقيمة لها وكذا الوجا باردا ورده درهمان فجز عندهما
لانه اقاله فيما لا حصة له من الفز وعند ابي يوسف رحمه الله يقع فيها لانه احسار
من الجابيين قد قال صلى الله عليه وسلم غيركم احسنكم قضاء وقصار كل الوجا باردا يدين
او بائنه يدين واخذ ورده درهمان فجز ولو جاء بنوب فقصر بزارع ورده درهمان فقبل
لم تجز عندهما لانه اقاله فيما لا يعلم حصته اذا الذرع وصف عند ابي يوسف رحمه الله
يجوز كل الوجا بنوب زيد بزارع وطلب درهمان لو اسلم مائة في كراهية بزارع ربح السلم
من المسلم اليه كرايا يدين الى اجل وقبض الكس وقضاء عن السلم قبل الماتر لم تجز
لان القبض في السلم كاشاء العتق فكانه اشترى ما باع باقل ما باع قبل العتق ولو اسلمه
وجبت عليه مثله لان التقضاء لم يقع فان قضى عليه مثله فتقاضاه مجز ايضا لان الضمان
قيام مقام المضمون والمضمون لا يقع قضاء عن السلم فكذا الضمان ولو قبض الكس الذي
عليه لم يقضاه عن السلم فتح لان لا يكون تقضى بامثاله فان ما قبض المسلم اليه من ربح السلم
غير ما وجبت عليه فحمة الضمان اذا الضمان وجب ذميا في الذمة والمقبوض عين والغير
عين الدين انما جحد المقبوض في حكم الغير في السلم احراز عن الاستبدال والاستبدال
هنا جائز فلا تجز المقبوض من عين الدين هذا البيع ربح السلم كرايا من المسلم اليه بزارع

المسلم فتح ولو لم يقبض المير وتقام لا يبيع لان قضاءه تصرف في البيع قبل القبض
فان يقبض المير عند رب المسلم واختار المسلم اليه اهل من قبله فقامت حاجته لان
مير المير باق باق باق بعد القبض فتح وان اختار المير قبله فقامت حاجته لان
لما مر ولو قبضه المسلم اليه فقبضه رب المسلم وتقام له بحره لانه لو اخذ من
المسلم اليه وتراضيا ان يكون ذلك قضا ما يملك المسلم لا يبيع منها اولى وكذا لو
اجتنب من المسلم اليه او اودعه اجنبيا واحال على الفاسد او على المودع رب المسلم
لم يجز لقيامها مقام المير ولو قبضت عند الفاسد او المودع قبل الفداء مع كونه قبضة
من المسلم اليه بعد القبض

باب المتفرقات
فتح بيع الكلب عندنا ومن مثله سوا كان معلما او غير معلما وعن ابنه يوسف رحمه الله
انه لا يبيع بيع الكلب العقور لانه لا ينتفع به فصار كبيع المواضع المودية وعند الشافعي
لا يبيع بيع الكلب اصلا لم يبيعه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكلب قال صلى الله عليه وسلم
ان من السحت من البقي ومن الكلب لان شون نجس فيم يبيعه كاخزير وعلمه
الشاة وهذا لان نجاسة السوراية نجاسة العين ونجاسة العين آية هو انه جواز
بيعه دليل عزته وهاهنا بيان فلا يجتمعان ولما ماروى ابن عباس رضي الله عنهما
انه صلى الله عليه وسلم نهي بيع الكلب الا كلبا صيدا او ماشية وعن ابن عمر رضي الله عنهما
انه صلى الله عليه وسلم قضى في كلب ياربعين درهم فذلك ان يبيعه جازيا وان لا يبيعه
ولانه مال مستوفى له للاصطيانا دفعه ببيعه كالبازي وهذا لانه غير ما خلق لمصاخر
ويجوز فيه البيع فكان ما لا يبيح الاستماع به شرعا حراما واصطيانا فكان مستوفى
بخلاف المواضع المودية لانه لا ينتفع بها ومردية يجوز على ابتداء الاسلام جبر كان
ياخذ قبل الكلاب قلنا لم على الفوا من صاحبها فلما تركوا الاث سقط ما ثبت تقليظا
ونجاسة عينه ممنوعة اذ يحل الاستماع بجلد كالمير وليس سلم فيم ثم الاكل ودر
البيع وفتح بيع الهند والسباع والطيور لانها اموال مستوفى وحظه من هذه
الادان على البائع والمشتري وان لم يعلموا عند البيع عندنا حينئذ رحمه الله للجمالة
وعنه انه يبيع وان لم يعلم وهو قوراني يوسف رحمه الله لان هذه جملة التلا تقصر
الى النزاع لرضاها بها وعنه انه يشترط علم المشتري فقط وهو قول محمد رحمه الله

لان ما يصطيانا يجوز وما يصير للبائع معلوم ودار بطريقا لانه يبيع على طوقها الفضة
وعندنا رحمه الله لا يبيع لانه يبيع طرق العامة وذهن بحسبان وقت فيه نجاسة
لانه نجس نجس ورفيع يبيعه كسوء فيم قال الشافعي رحمه الله لا يبيع لانه ما يبيع فمير
كالدم ونهر على ان يوديه في بلد الذي عودا فيه في منزله لانه يبيع بشرط التسليم ففتح
لان العقد مبرجبه وعند محمد رحمه الله لا يبيع لانه يبيع بشرط والاذن كالمسلم في البيوع
في غير الجوز والخزير بقوله صلى الله عليه وسلم اذ ابدوا الذرية فلم يملك المسلمين وعلمهم فاما
على المسلمين لانه مكلت محتاج كالمسلم فاستويا في مباشرة العقود التي هي رسالة
اذا قامت التكليف لاني الجوز والخزير خاصة فان عودم عليها كعدنا على النوا والاشاة
لانهم يقتلون باحة الانتفاع بها وقدامنا بتركهم وما يدعون ولذا قال عمر رضي الله عنه
ولو يبيع بيها وهذا والعقد من مالها اذا اشترى عبد امسلا او مضحيا فتح ويجوز على
بيعه من مسلم وقال الشافعي رحمه الله بطل منه لانه لو فتح لاقى عليه كالمسلم ولنا
انه ملك يبيعه فملك شراء كالمسلم القبض حكم البيع يشبه البيع حيث انه يبيد ملك البعير
فاحتسب البيع حرر القبض كالا سلام في الجوز اذا خللت وقال رحمه الله لما ارتفع
العقد بالا سلام لا يعود الى القول بالتحلل ولنا ان البيع فتح جبر وفتح واعتذر من ما يوجب الفساد
ولكنه ارتفع بالتحلل قبل العقد فصار كمن والجمالة في الاجل قبل حلوله ولا حرام في
جوز الصيد بان اشترى مسلم من مسلم جازيا او لم يقبضه حتى احرم اهلها فسد البيع والعقد
الوكيل لا يصح ان سلم الموكل او احرم الموكل لا يفسد عندنا حينئذ رحمه الله لانه التوكيل
به يفتح فالبقاء احدث وعندنا يملك ابتداء جوسى باع ما ضمن او دمع او جرح
او قلد من جوسى فتح عندنا يوسف رحمه الله لا يفسد كونه عديم وعند محمد رحمه الله
لا يبيع لانها مائة ولا يبيعه لها عند احد ومن قال لا يبيع دارك من زيد بالثمن على انك
منافك مائة سوى الاث فباع صح بالثمن ولا يبيعه على الضامن يبيروان زاد من الثمن
بان قال يبي دارك من زيد بالثمن على اني ضامن لك مائة من الف سوى الاث فباع قال لا
على زيد والمائة على الضامن وهذا بناء على ان الميادة في الثمن والمن من العاقد
يبيع عندنا ولا يلحق باصل العقد كان العقد ورد ابتداء على الاصل والميادة كالمير وعلمه
اصل الثمن لم يشترط فيه مال يتايله ولهذا لا يبيع ايجابه على الاجنبى لانه لا يستفيد

معامله الزمان
وصار له
الحلح فاصح
على قدر المدة لانه
لم يسلح له مال

بازايه مالا فاما فصول الممنوع فيستغنى عنه حتى يصح الزيادة من الاجنبي كما يصح من المشتري
اذ لا يسلح له مال حتى اذا البضع عند الزوج غير متقوم لكن من شرطها المقابلة تسمية
وصورة حتى يجب حسب وجوب التمسك واسطة المقابلة فاذا قال من الممنوع قد جعل
المائة بمقابلة البضع صورة فوجد شرطه فيصح واذا لم يقبل من الممنوع ثم توحد المقابلة
صورة ولا معنى فلم يوحده شرطه فلا يصح وبقي التزام المال ببدل البضع حاله حين
وهو ركنه وهي حرام ولا تظهر في الحبس والسفوة والمراجعة حتى اذا اخذ البائع
الالف من المشتري لا يحبس البائع لاجل المائة وتراجع على الالف لانه قام عليه
ياخذ السنين بالالف لانه انما ياخذ من حيث على المشتري وهو الف ولو ضمن الزيادة
بامر المشتري ظهرت فيها فالبائع ان يحبس مستغنا بالزيادة وياخذ السنين بالالف
ومائة ويراجع على الف ومائة وطوبى الضامن فقط بالزيادة وزجج ان ادرك لان
المشتري متى اتم بالزيادة قبل المشتري صار وكلاهما حقه في حق الزمان وخررت
العقد يرجع الى الوكيل لا الى الموكل واذا ادرك رجوع على المشتري كالوكيل بالسلا اذا
فقد الممنوع من نفسه وان تقابلا او رد بعيب رجوع الزائد بما زاد وان زاد بعد البيع
بامر بئس المشتري دونه بمنزلة المثل فالحاجة الى الاضافة كالوكيل في النكاح
وان اضاف الى نفسه او ضمن طوبى بالصمان وزجج على الامر كالوكيل بالنكاح وان زاد
بلا امر طوبى لو ضمن او اضاف ولا يرجع وان لم يقف توقف على اجازته صالح
اجنبي عن عيب من المشتري بلا امر البائع صح لانه لا يجب شيء بكسوط ما كان
للمشتري كاذب الخلق وطلى زوج المشتراة قبض العقد حتى لو اشترى امه ولم يقبض
حتى زوجها فوطئها زوجها فالتكاح جائز لا لما صارت مملوكة له بنفسه المهر والمهر
مطلوب للشرع في كل النكاحين جوازهما الا انه امتنع للعدو والنكاح لا يبطله وطفا
لا يصح بيع الابن ويصح تزوج الآبنة وهو قبض من المشتري لان الوطى استبلاء
على المحل قد فعل الزوج ذلك بتسليم المشتري فصار بمنزلة فعل المشتري بنفسه وان
لم يطأها فليس يتحقق القياس ان قصير المشتري قابض بنفسه النكاح لان النكاح
تعيين حكمه حتى لو اشترى امه فوجد حاد ذات زوج له ردتها فيعتبر بالبيع
وجه الاستحسان لان الوطى قبل حتمى كالقبض فيعمل عليه ولا كذا النكاح لان الوطى

في قوله في الهداية ان في القسوس استبلاء على المحل فيه تعيين قابض يتقضى بالمدى فانه
يبيع به قابضا وليس فيه معنى الاستبلاء على المحل ومخارباته اطلاق من وجه
ومن اشترى عمدا او غاب المشتري قبل ان يقبض العقد ويستدل بمنزلة البائع
عند القاضي ان هذا العقد كان له باعه من فلان وغاب قبل ان يقبض الممنوع وطلب
القاضي ان يبعه بذميه فان غاب المشتري غيبة معروفة لم يبع القاضي ذم البائع
لانه يتوسل الى حقه بكون البائع بالذم الحار الى مكان المشتري فلا حاجة الى بيعه وفيه
ابطال حق المشتري وان غاب غيبة لم يدرك البائع البائع القاضي العقد في ذم البائع
واعطى الممنوع اذا اقام البائع بيعة على ما ادعى لان ملك المشتري ظهر باق له فيظهر
على وجه اقر به وقد اقر مشغولا فحقه فيظهر الملك للفايت مشغولا بخلاف البائع
ولا يقدر البائع ان يصل الى حقه فاحتمل الى بيعه احياء حقه كالامر اذا مات
والمشتري اذا مات مقلسا ولم يقبض البائع بخلاف ما بعد القبض لانه لم يبق حقه
معلقا به ثم ان كان الممنوع الثاني الممنوع الاول يسد العقد للمشتري حتى لو خلا لانه
بدل حقه وان كان القرض من الممنوع الاول رجوع البائع على المشتري اذا اقر به فان كان
المشتري اثنين وغاب احد المشتريين فالحق ان يدفع كل الممنوع ويقبض العقد فاذا
حضر الاخر له ان تحبسه حتى يقبضه ما تقدم من الممنوع من حقه وهذا قول ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله اذا فقد الحاضر الممنوع لم ياخذ الا نصيبه
من العقد وكان مبررا فيما ادعى عن صاحبه لان الخاص قضى ذم الغائب غير امر
فلا يرجع عليه والحاضر اجنبي عن نصيب الغائب فلا يقبض نصيبه ولها ان الحاضر مخطو
الى اداء كل الممنوع لان البائع هو حارس كل الممنوع الى ان يستوفي كل الممنوع فصار مضطرا
في اداء حصة صاحبه من الممنوع وكان له ولاية اداء نصيب صاحبه من الممنوع لكي يصل
الى قبض حقه من الممنوع فاعتبر الحاضر وكذا عن صاحبه لا يبرر عما اذا لا يرجع مع الغرض
وصار كغيره فان يرجع باا دى يكونه مضطرا الى خليفه ماله واذا كان له ان
يرجع عليه كان له ولاية الحبس عنه الى ان يستوفي حقه كالوكيل بالسرا اذا ادرك
الممنوع من مال نفسه ومن باع امه بالزمتا ذمها دفعة فها نصان وتجب حسمانية
مقتال ذمها حسمانية مقتال فانه لانه اضاف الالف اليها ولا رجحان لاخذها على الاخر

فاستويا وان قل بالثمن من الدراهم والدرانير فخلية حسنة بية دينار من المياقيل
 وحسنة درهم وزن سبعة لانه اضاف الالف اليها فانضفت في وزن وهو دقي
 كل فرد منها ومن له على اخر درهم جيا دفعتا هار يوفاه وهو لا يعلم فانتهيا او عكست
 ثم علم فليس عليه شيء قد تم استيفاءه عند اى حينة ومحمد رحمة الله وقال ابو يوسف
 يرد القاض عليه مثل ذنوبه ويرجع عليه بالجاد لان حق رب الدين ممرع
 في صفة ملكه كاي قدر ولقد الوكان المتبوض قايما له ان يردده ويرجع بمثل حقه ولو
 قبض دون حقه قدر لم يستحق حقه في المطالبة بالباقي فكذا اذا قبض دون حقه
 وصفا الا انه تغذر تخفيف الوضيل لانه لا قيمة للجودة عند المقابلة لجسها ولانه يرد
 الى الربوا فيضار الى رد مثل المتبوض في المطالبة بالجاد احياا لحقه في الجودة ولها
 ان المتبوض من حسن حقه حتى لو جوز به في الصرف والسلم جاز ولو لم يكن من حسن حقه
 لكان استبد الا بديل الصرف والسلم وهو حرام فوقع الاستيناء او الما بقى حقه في
 جودة لا قيمة لها لما لم يكن يدار كما بغير الاصل لان القضا بالاضمان على القاض
 حاله متمتع افترج او باض او تكسر ظمي في ارض رجل فتولم اخذ لا لرب الارض
 لانه مباح سبقت اليه يد الاخذ فكان اخر به ولانه حصيد قال الله تعالى ايسلواكم
 الله بشئ من الصيد تناله ايديكم ورفا حكم بين البيض والبراح وقال صلى الله عليه وسلم
 العصيد لمن اخذ ولهذا يجب الجزاء على المحرم بلسون وشية وهذا اذا لم يمتد رتب
 الارض ورضه للاصطيان اذ الحكم لا يضاف الى شئ يصلح سببا الا بالعصيد لذلك لا يرد
 ان من نصب شيلة للجناف فعقل العصيد او دخل حصيد دان او وقع ما يندر من السكر
 والدراهم في ثيابه ولم يكنه ولم يكن مستعدا له فانه لا يملكه كذا اخذ فان حيا حاله لم يجمع
 ذلك لرب الارض لانه صار اخذ له حكما فيعتبر بما لو اخذ حقيقة فان قيل اليسوان
 اذا غسل النخل في لرضه فان غسل يكون لرب الارض وان لم يجرها لذلك قلنا العمد
 والبيض حصيد لانه اسم لما لا يؤخذ الا بحيلة اما في الغار او في المائل وما بهذه الصفة
 وكذا المتكسر لان حمال البراح والافلات بالاختيار ثابت والصيد لمن اخذ والعصيد
 ليس بصيد بل هو من انزال الارض قد صار قايما بارضه فيكون تابعيا لها كشيء ينبت
 في ارضه وطين او تراب يجمع في لرضه بحجران الماء فانه يكون ملكا لرب الارض وان لم يكن

تلك

معدة لذلك القبطان اذا تجاسنا بنا اخذها عن الآخر لان التجاسن في اليد الشابة
 والمسا لمعان يتوب كل واحد منها ثواب صاحبه واذا تفايرانا بالاعلى عن الأدنى
 لان الاعلى ماله الأدنى وزيادة فوجد القبط المحتاج اليه وزيادة ولا يتوب
 الأدنى عن الاعلى لان الأدنى غنزه بقبض الاعلى والمحتاج اليه كله وقبض القبط
 تجاسن قبض المستر لان يغير ملك الرقبة عند اداء الضمان وقبض الما يبيد ملك
 المتصرف بخلاف قبض الوديعة والرهان لا يغير الملك اصلا غصب عبد او امرأة
 صار قابضا بنفس العقد ولا يحتاج الى جريد ولو كان وديعة او رهنا لا حتى يمكن
 من قبضه بعد ولحقه في الملاك الحقيق بالتم والافتراف في الصرف والمتبوض بعد
 فاسد ويختار الناب كالعصيد لانه مضمون بالقيمة ويختار المستر كالرهان لانه مضمون
 بالتم تقايضا تقايضا فاقبالا فاستر كاحدهما اما قال صار قابضا بنفس العقد
 لان العرضين قايان فكان كل واحد مضمونا بقيمة نفسه كالعقوب ولو هلك احدهما لا
 الى لو هلك احدهما فاقبالا لم جرد العقد في القاي لا يصير قابضا بنفس العقد لانه مضمون
 بقيمة العرض الآخر فشابه المضمون ولو استر كاي يوق فضة بدينار وقابضا فزاد
 في الدينار موط قبض الزيادة دون الابريق لانها يلحق بالعقد من حيث المعايشت
 في الحال شرط قبضها ومن حيث الاتحاق لا يستحق قبض الاصل ولو لم يزد ولكن جرد
 العقد بالتم من التم الاول فلا بد من قبض الابريق والتم الما في لان التميد لا يصح
 الا بعد انقضاء العقد الاول والبيع مضمون في يده بالتم في العقد الاول فلا يتوب
 عن القبض المستحق باع عبده الغايب من طفله ثم كاتوباعه من اجني والتمني عن
 الابن لا يتناول له اذ العود هو الظاهر هنا وجد قبضه حتى لو مات قبل ان يرجع
 مات على الاب لانه لم يكن في يده مضمونا لان ملك الانسان في يده لا يكون مضمونا ولو وجب
 عبده الغايب منه او وجب الوديعة من المودع لا يحتاج الى جريد القبط لان القبط
 الواجب له يمتد يتوب عنه كل قبض فان بلغ العبي غدا فقبض العبد الى الابن خلاف
 عبد غيره والفرق ان استر كوالد من نفسه حقوق القدر من جانب الصغير لا يرجع الى
 الاب لئلا يرد الى المتاني فيرجع الحقوق الى الصغير كان الصغير باسرا بنفسه وصار
 الاب كالمسول الا انه يستوفي في ذلك ولاية الابوة لغير الصغير بالبلوغ والاعجز

وانقطعت الولاية فعاد الى الاصل في شئ الولد من غير حقوق العقد من جانب الصغير
يرجع الى الولد حكم عقد لان حقوق العقد من الطرفين لا يرجع الى الولد فلا يرد
الى الثاني فعاد الى الاب كالتوكيل مع ايداع المقتضى واجازته من غايته كما
المبيع منه ويؤى عن الضمان وفتح اعارته منه ولم يرد الحق منقوع لان الاعلان حصة
المنفعة فلا يوجب الملك بل يقتضي اذا صار قابضا بالاستعمال يرد عن الضمان بخلاف
الوديعة لانها عقد على العين بخلاف الاجارة لانه كما فرغ يجب شئ من الاجرة فينبغي
ضمان العين لانها لا يمتنعان وفتح امر بيعه ويؤى بتسليمه لانه لا يمتنع في الضمان كالتوكيل
بالبائع اذا استخدم العبد وفتح توكيل الفاضل بتسليمه وصار قابضا بالعقد الى
الفاضل اذا توكل في المقتضى لانسان مع وصار قابضا بفرض العقد حتى لو ملكه
على الامر كذا لو ملك الفاضل رجلا بغيره من الملك فاستراه مع وصار قابضا حتى لو ملك
يجب التمسك على المشتري لان الحقوق ترجع اليه ويؤى على الفاضل لانه وكيله ومع حصة
ما افك من شتره وبيعت اقلته الى او اشترى وتعاين ما تقابلان وحصة المشتري
مع وصار قابضا ولا يبطل الاقالة لما ياتي بجزءها ومع حصة عبد ابق من مودعه لانه
وصار قابضا لانه في يد حاكم لا مضمون الى لو غصب رجل من المودع فوهب له في الوديعة
لمودع لا يرجع لا يقطع يد ومع اجارة الرهن من رهنه لبقاء المنافع على ملكه ولا يغير
قابضا لان قبض الاجارة اقوى من قبض الرهن لانها لازمة من الجانبين بخلاف الرهن
فاذا تمكن من قبضه بطل لما فاة بين البيدين وفتح بيعه واعارته وحصة منه لوجوده
المطلوب هذه المقررات ولا يرجع حصة المبيع من يديه ويبطل البيع لان الحصة لو كانت
ابتداء بطلت امتناعا لانها لو كانت وصار البائع قابضا بنفسه فيقول فيقول القبض المستحق
بالمبيع فيبطل البيع فيبطل الحصة بناء عليه فجعل مجازا عن الاقالة بخلاف ما لو اشترى
عبد او تعاين وتعاين لا فوهب له شتره حيث لا يبطل الاقالة لانها منقوعة في حق الفاعل
ينفرد الى البائع قد تم ملكه وحصل كان ثم يجر بينهما مع ورفع العبد في يد المشتري بسبب
من الاسباب فوهب له البائع له لا يرجع بيعة واحلته واعارته من يديه قبل القبض
اما البيع وظاهر وكذا الاجارة اعتبارا بالبيع المتقوع وحيثما يبيع الخير وحيثما
استقال البائع المبيع في علم شتره بامر قبض الى لو قال المشتري للبائع قل للعبد

عنه ٩١

اختاره ٩٢

يبلغ كذا فامر فعمل صار المشتري قابضا لان البائع صار رسول المشتري ولسان
المشتري لسان المشتري فكان المشتري قال للعبد اعلم ان كذا ولو قال المشتري ذلك
وعمل العبد صار قابضا كذا ههنا وهذا كذا لو امر عبد غير بعل وعطى من كذا لو قبض اشترى
او ضا وغلابة فامر قبل قبضه مثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل
عند العقد حكم لا حقيقة فلم يفسد العقد بالسلك لولا كلة البائع سقوط قبضه من المثل لانه
صار مقصودا بالاستهلاك وان قبض الكل قسم المثل لئلا ان اشتري قبضه لانه
والخلاف ثم العقد بقيمة المثل يوم القبض لان المثل مع الاخرى عند ابي يوسف رحمه الله
ارباعا لانه تنجز للخل بتمامه به وتولد منه ينقسم المثل على الارض والخل صغيرا فاحصا
الخل ينقسم بينهما ولو قضى المثل من المثل الواحد بعد القبض مع لانه الحق يساوي املاكة بالقبض
وتصدق المشتري بالقبض لانه لو كان موجودا وقت العقد كان ربا حقيقة فاذا كان
موجودا وقت القبض له شبهة بالعقد بتمثل شبهة الربوا ولو قضى المثل منه قبل القبض
لم يبيع لانه استبدل الى المبيع قبل القبض ولو اشترى خلة ملكا فاحتها من الارض عند محمد رحمه الله
كلية الاقرب والقبضة لان الخل اسم للشيء لانه بدون القدر جد مع او عطى لانه
بدون الارض وصار كذا لو اشترى ارضا بالقرى وعند ابي يوسف رحمه الله لا يدخل في البيع
من الارض شيء لان الخل مع الارض لا يستتبع الاصل وصار كذا لو اشترى حاصلا
القطيع والمختار قول محمد رحمه الله فان اشترى ارضا بغيرها وجدا البائع المثل وقيمت المبيع
حين المشتري يرا الاخذ والترك ليعتق المبيع قبل القبض وان لم يبيع قبضها فان وجد
بأحد ما عتبارا رده خاصة لان العبد في الرد بالبيع حالة القبض والقبض رده وهو
منفصل وان قبضها المشتري وجده فوجدها عتبا فان قبضها بغيره لم يرد فخر
البيع عند المشتري وان لم يبيع ردها او استلمها لان القبض وجد وهو متصل وكذا
حكم النساء وعقوبتها ولبناتها وولدها والخل او الولاد بعد قبضها بغير الرد وان رضى
لان حق الشراء كالصوف المثل الواحد بعد قبضه بطل المبيع قبل قبضه لم يفسد
اخذة واتباع الخاني بالارض وتصدق بما زاد على نصف ثمنه ان قبضه من حصة
شبهة الربوا واختيار اتباعه كقبض والتوكيل على المشتري ومع الاستبداد به لو رضى
وهذا عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يكون اختياره اتباعه كالتبضع والتوكيل

س

على البائع وبطل الاستدلال به اصله مسألة الصفه وهي ان من اشترى قلب فخته بدرار
 وسلم الدمار ولم يقبض القلب حتى احرقه وجعل واختار المشتري امضاء العقد وتضمنه
 واقترا قاتل قبض الضمان ففقد في يوسف رحمه الله لا يبطل العقد وقد روي عن ابن خزيمة
 كذلك عند محمد رحمه الله بطل لانه بالاختيار قامت القيمة مقام الغير فلا بد من قبضها
 كما في العين ولما ان القيمة لما قامت مقام الغير صادقت في المثل كالمشتري فصار انما
 كالملافة بنفسه يسع حتى قبل قبضه احده مستر به ودفع بالجناية او فداء وان شاء
 تركه فذخه بايعة او ذكرك وكره ان لا يكون لاختارها خيار ولو قبض فبني عليه الخيار
 لمستريمه ثم يسع بكل الثمن لان جناية بعد القبض كجناية الاجنبى في مضمون البيع ومنع
 الرد وقال ابو يوسف رحمه الله لا يضمن البائع لان البائع لا يتحمل من ابطال خيار المشتري
 قولاً فكذا انقلا ولو اشترى عبداً باثنا فقتل عند البائع قبل ان يخلص خطاً ورجع المشتري باخذها
 وقبض فعلم بالاحراز رده لعدم الرضا بالآخر وخبر بايعة بين الدخ والفداء لورد بقضاء
 لانه منعه من كل وجه فداد اليه قدام ملكه وبغير قبضها صار مختاراً للفداء لانه عند جلد
 في حق الثالث وروى الجناية ثالثاً فان ذكرك من الاول ثم علم بالثاني رده ان شاء ولا شيء
 له الى لا يرجع باذرك لانه باختياره وكان مستر غافلاً لو داوى ثم علم بقبضه او دفع قبضه
 او ذكرك بقبضه لان الواجب هو الذخ بالجنايتين ثبت لك ذكرك في القبض وان دفع
 المشتري العقد بالجناية الاولى حكم او بغير فعلم بالثانية مسترد بقبضه وبذخه الى روي
 الجناية الثانية او بغيره لانه ظن ان الواجب كان دفع النصف وان جنى عند بايعة
 ثم عند مستريمه فذكرك المشتري من الجناية الثانية رده على البائع لتحقيق شرط الرد
 وهو رده كما خرج عن ملكه او اخذ بالجنايتين ورجع بقبضانه لان تعدد الرد بالجنايتين
 الثانية لامنه وان قال البائع قبله بالجناية الثانية ولا دفع النصفان لا يخبر
 المشتري عليه لانه لو رده لصار مختاراً للفداء فيقبض ربه بخلاف ما لو قبض عند لانه
 لا يقبض وبارة ولو غاب بايعة وخضر في الجنايتين ودفع المشتري او ذكرك لا يرجع
 على البائع لانه ظن ملكه ولو جنى عند المشتري ووجد به اصبح رايه فذكرك وردد بالغير
 او دفع ولا يرجع بشئ لان تعدد الرد منه بايعة عند بايعة ولا تأويل ففقد على اخذها
 بعد الثلاث موته في الثلاث وبطلان البيع والاخر اباة وابرام البيع فالبطلان واليمين للثاني

وهذا هو العاقل لما قام
 مقام المالك من قبل المصنف
 اذا اصابه حار الملاك
 كما يلدن مشتريها
 وصار فان المشتري بالثمن
 نفسه ؟

لان القيمة اصل وبيته الكرايات لانها ثبتت الملك للمشتري في المشتري بعد ما كان البائع
 والتمس لزوم العقد والبراه عن ضمان القيمة وبيته الاول ثبت ضمان القيمة ولو اتفقا
 بعد الثلاث على موته واختلاف في وقته بان ادعى اخذها انه في الثلث والآخر بعد
 فالتول لم يعبه في الثلث لان الحال يدل على ما قبله واليمين للآخر لانها ثبتت اصل
 خادها وهو لزوم العقد ولو ادعى اخذها موته بعد الثلاث واجاز البائع في الثلاث
 والآخر موته في الثلاث وبقض البائع قبل موته او ادعى اخذها موته في الثلاث واجازته
 قبل موته والآخر موته بعد وبقضه فيه او كانا باختياره وبقضه اخذها فالتول
 للباقي فله ينكر بثبوت ضمان الثمن لزوم العقد واليمين للآخر لانها ثبتت اباة لانها
 ثبتت لزوم العقد وضمان الثمن ولو اخذها بعد الثلاث في القبض والاحراز والخيار لاجل
 والعقد في يد المشتري فالتول للآخر لان كونه في يد بعد الثلاث يستدعي حوله العقد
 وكان متمسكاً بالاصل واليمين للباقي لانه يدعى اخذها نادياً ولو اخذها قبل في الثلاث
 فالتول لمن له الخيار لانه يدعى ما يملك انشاء واليمين للآخر لان من له الخيار يثبت
 شيئاً في يد ومن له اختياره يثبت شيئاً يسرع في يد وكانا كاخارج مع ذكرك البطلان
 زاد في قيمته عند المشتري والخيار للبايعة واختلاف بعد الثلاث فمن اخذها
 على الآخر وعلى اجنبى انه قتله خطأ بعد الزيادة في الثلث والآخر عليه او على اجنبى
 انه قتله خطأ بعد الثلاث فاليمين للبايعة لانه سبق ولا يرجع بيمينه المشتري بالسبق
 لان يمينه البائع يثبت ضمان الثمن على المشتري وبيته المشتري لا يثبت على البائع شيئاً
 لانه اذا قتله والخيار له يصير قائلاً عند نفسه فلا يملك منه شئ فلم يستوي في الاثبات
 حتى يرجع بالسبق وان يوجه البائع على اجنبى بعد الزيادة انه غصبه من المشتري
 ومات عند في الثلاث ويوجه المشتري انه غصبه في الثلاث ومات عند بعد الثلاث
 فاليمين لمستريمه لان الغصب في مدة الخيار لا يقبض البيع فالمستري يدعى الموت بعد
 الثلاث وهو موجب لزوم العقد وضمان الثمن وها خاد نان البائع يفيها ويملكه
 اليمين للبايعة لانها ثبتت لزوم البيع وضمان الثمن وها خاد نان اسلم في رطب فخذ
 مثله ثم ادب بالفسح فحق عندك حينئذ رحمه الله نظراً الى السأوى في الحال عندها
 لا يصح نظراً الى السأوى في الحال ولو اخذ دقيماً او سويقاً او مقيلاً بالبر او دقيماً بسويقاً

2
 5

او بالعكس لا يبيع لاختلاف الجنس فكان استبداء الا والاحل المطلق من غير قبض العنق
حتى يباع شيئا من اجل في سنة ففقه البائع حتى تمت سنة فاجله سنة مستقبلة
من غير قبض المبيع لان الاجل المرفق به وذو المال يكون عند التضييق يتوجه المطالبة
ولا مطالبة قبل القبض فغير الاجل من وقت القبض وعند ذلك يوسد ومحمد هما الله الاجل
بعد سنة لان اجله سنة وقد مضت ولو قال المثل زينا لم يعد قبض المبيع حتى اذا
التمزق قبض المبيع ثم وجد البائع كله زينا فزودة ليس له ان يسترد المبيع لانه قبض
حقه بل ليل التحوير وعند زفده حقه الله يسترد المبيع وخبسته بالنسبة لان حقه للغير

كتاب الصرف

هو بيع بعض الامان ببعض الى بيع الذهب بالذهب او الفضة بالفضة او احدهما بالآخر
سمى به لانه يحتاج فيه الى نقل يد لئلا يبدل في يد اليد والصرف هو النقل والرد لغة قال الله تعالى
ثم انصرفوا راسا غلوهم اولانه عند يرد على مال لا يقصد به ذاته بل يستغنى به الفضل
بطريق التوسط والصرف هو الفضل لغة لدا قاله الخليل بن احمد ومنه شئ التطوع
صرفا لانه فضل على الذي يبيع قال صلى الله عليه وسلم من اتى الى غير ابيه لا يقبل الله منه
مرفقا ولا عدلا الى لا تطوعا ولا زنا والاموال انواع نوع من بطل حلال كالمعدن
صحته الباء او لا قبول بحسبها او غير حاد ونوع مبيع بطل حال كالنسيان والردات والمالك
ونوع من بوجه مبيع بوجه كالمكسر والموزون فانه اذا كان مينا في العقد كان مينا
وان لم يكن مينا وصحة الباء وقابلة لجميع فهو من نوع من الاصطلاح وهو سلفة
في الاصل فان كان راجعا كان مينا وان كان كاسدا كان سلفة وهذا لان المثل عند العرب
ما يكون دينية الزمة كذا قاله الفراء والمفرد لا تستحق بالعقد الادينية الزمة فكانت
منا بطل حال والعروض لا تستحق بالعقد الاعيانا فكانت مبيعة والمكسر او الموزون
تستحق عينا بالعقد تارة ودنيا اخرى فكان مينا في حال مبيعا في حال ومن حكم المثل
ان لا يستطرد وجوده في ملك العاقد عند العقد ولا يبطل العقد بفوات تسليمه وفتح الاستبدال
به والمبيع بخلافه فلو تخاسر من التماثل والتماثل في الاصل والتماثل في حقه لو باع
فضة بفضة او ذهبا بذهب لا يفتح الاستبدال وان اختلفا في الجودة والصياغة لما روي
في باب الربوا ولا بد من قبض العوض قبل الافراق لما روي في قول عمر رضي الله عنه

للذهب بالذهب مثل مثل الورق بالورق مثل مثل الى قوله وان استنظر الى يدخل
بيته فلا ينظر اشار الى ان المتباين قبل الافراق شرط ولانه لا بد من قبض احدهما
لان لا يكون كاليا بكاني واذا شرط قبض احدهما شرط قبضها حقيقة للمساواة بينهما والا
يلزم الربوا لان العقد غير من القيمة لانها تكون على عرض المؤن دونه او لقدم اولونه
احدهما وان باع ذهبا بفضة جاز التفاضل لقدم التماس ووجب المتباين لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا اختلف النوعان فيعوض كيف يشتم بعد ان يكون يد ايده وسواء كانا يتعنان
كالصنوع والبر او لا يتعنان في العاوضات ومثوقهما كالمقرب او يتعنان احدهما
ولا يتعنان الآخر لا طلاقا زينا ولانه ان كان يتعنان فيه سنة عدم التغير لكونه
من جنس ما لا يتعنان والذهب او الفضة خلقا في الاصل فشرط المتباين لخاصة القيمة
بالقيمة في الربوا وكان ينبغي ان يشترط مقرر نابا العقد الا ان حالة المجلس تمام
تمام حالة العقد تيسر فاذا وجد القبض في المجلس جعل كانه وجد عند العقد
ولا ينبغي بالمجلس موضع جلوسه بالمتعدي وجود القبض قبل ان يفرقا بالابدان حتى
لوقاما ومثيانا سما او ناما في المجلس او اعني عليهما ثم تقابضا قبل الافراق في العقد
لقول ابن عمر رضي الله عنهما وان وثب من سطح فبطلت منه وكذا المعبر ما ذكرناه قبض
راس مال السلم بخلاف خيار المحنة لانه يبطل بالاعراض والخير بملك فيبطل ما يدر
على الرد والقيام دليله فان افرقا في الصرف قبل قبض العوض او احدهما يبطل العقد
لقوات الشرط وهو المتباين وهذا اللفظ يشير الى ان القبض شرط البقاء على الصحة لا شرط
الصحة كادعم البعض وهذا لا يصح شرط الخيار في هذا العقد ولا شرط الاجل لان الخيار
يستحق استحقاق القبض ما بقي الخيار لان استحقاقه بناء على الملك والخيار يمنع الملك بالاجل
ينوب القبض المستحق بالعقد سرا لا اذا سقط الخيار او الاجل في المجلس فينوب الى التوفيق
لن والفسد قبل تفرده ولا يجوز التصرف في بين الصرف قبل قبضه حتى لو باع دنيا لا
بفضة درهم ولم يقبض الفضة حتى اشترى بها ثوبا ففسد المبيع في الثوب لان القبض المبيع
واجب في ذلك الصرف والاستبدال ينوب القبض العين فان قيل وجب ان لا يفسد
المبيع في الثوب لان الدرهم لا يتعنان في العقود عينا كانت او دنيا فانصرف العقد الى
مطلبي الدرهم وهو المنقول عن زفر رحمه الله قلنا نعم في الصرف مبيع اذ البيع لا بد له

لان كلامه واجب التعميم على الوجه الذي باشر وهو انما باشر على ان يكون الكلام قابلا
بالكل لا على ان يكون الفرد متقابلا بالفرد ولنا ان العقد يقتضي مطلق المعادلة لا معادلة
الكل بطريق التسوية ولا معادلة الفرد بالفرد من جنسه او من خلاف جنسه لان المعادلة
ميتة واللفظ مطلق غير متغير لو اختلف متناهيا ولكن مع هذا الحمل متابلة الفرد بالفرد
وساير وجوه المعادلة لا يقتضية الاطلاق ولكن لان الذات لا تخلو عن وصف من الاوصاف
كما عرف في التقدمة لا يرى انه لو اتى بهذا المعادلة ثم قال على ان يكون الجنس بخلاف
الجنس صحيح وتفسير الفرد متقابلا بالفرد ولو لا الاحتمال لما صح التفسير ولما كانت هذه المعادلة
يحمل متابلة الفرد بالفرد وهو طريق متغير لتعديله وجب ان يحمل عليه تعميما لتعديله
وهذا وجب على كلامه على المحاذ اذا لم يصح الا بان يحمل عليه وبه تبين انه ليس بتغير
لكلامه بل هو تعيين احد المحتملين وليس كان فيه تغيير فبقي تغيير وصفه وهو بطلان
صفة التسوية لا اصله اذ موجه الاصل في ثبوت الملك في الكلا متابلة الكلا وهو باق
بعد وهذا قول الفرد بالفرد في الجنس بالجنس بان ياتي دينارين بدنانين حتى لو تغير
كل واحد منهما دينارا يصح العقد فيه فلو قبلت الاحوال بالاجزاء لما صح لان المتصور يكون
متابلا بالمتصورين غير المتصور حينئذ وصار كما لو باع نصف عبد مسكر كونه وبغيره
فانه ينصرف الى نفسه وان كان فيه قيد كلامه تعميما لصفته وكذا لو باع عبدا
بالدين درهم وفي البلد نفود مختلفة وبوصفها اروج الحمل مطلق كلامه عليه تعميما
لتعديله وان كان فيه قيد كلامه بخلاف مسألة المراجعة لانه يصير قوله في القلب
بصرف الدرع الى الثوب في التولية تضاد المراجعة فكان اطلاقا لتصرفه احلا وفي
المانعة طريق التعميح غير متعين لانه امكن تعميحه بصرف الدين الى العبد الذي استراه
امكن تعميحه ايضا بصرف الدين الى ما به اليه واذا تعدد طريق القول لم يصح لانه ليس
بتعميح واحد الوجهين احدهما من الآخر فان قيل قد تعدد طريق القول هنا لانا اذا خرنا
الدراهم الى الدينارين والدينارين الى الدرهمين يصح واذا خرنا نصف الدينارين الى الدرهم
والدرهم مع نصف الدينارين الى الدرهم يصح ايضا قلنا نعم الا ان العقد انما يمتنع بالقول
اذا لم يتبع اخذ وهو به ولما ذكرنا رجحان لان العقد ورد باسم الدراهم فجويز
مع بقا اسم الدراهم اولى وفي النائية اضيف البيع الى غير الغير فلا ينعقد على الغير

فما في بينها وغير الغير ليس محل العقد وفي الرابعة وقع العقد تعميما سواء كان الجنس
متابلا بالجنس او بخلافه والفساد يمتنع بعد الصحة بعارض الاخر لا عن قبض اذ القبض
شرط البقاء على الصحة وصرف الجنس في خلافه للتعميم وهو صحيح بدونه فان قيل يصح
الجنس في خلافه ليشي صحى كما يصح ما يستحق تعميما قلنا الفساد ثم هو موقوف لحوادث
يتقاضي في المجلس هنا متعين ومع بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار ويكون
العشرة مثلهما والدينار درهم تعميما للعقد ولو باع عشرة بفضة او ذهبا ذهبت مع
اقلها شي آخر مساوي فضل الطرف الاخر صح البيع بلا كراهة وان كان لا يساوي
صح مع الكراهة لانها باشر الخيلة فكان ربوا معنى وان كان مع الاقل ثوابا لغير ملائمة
له لا يصح لوجود الربوا الخلو الفصل في الطرف الآخر عن الوضوح صح بيع درهم صح ودرهم
غلة بدرهمين صح ودرهم غلة للساوي في الوزن وسقوط اعتبار الوحدة والغلة ما اخذ
التجارة وورد بيت المال ومن له على اخر عشرة دراهم فباع من عليه عشرة دينارا بالعشرة
التي عليه صح وان باع عشرة مطلقة ودفن الدينار وقضا عشرة بالعشرة صح ايضا
والدين الملاحق كالدين السابق وذلك ان يبيع دينارا بعشرة ثم يخلد لمسته الدينار عشرة
على باع الدينار بان ياتي ثوبا منه بعشرة وقضا ما فقه بلانه فصول ما الاول وهو ما
اذا اختلف العقد في الدين فانه يصح اجماعا وجب العقد من الجانبين ولا يجب قبض
معين ذلك صح لان تعيين احد الوضوح في الصرف للاخر من الدين بالدين وتبين الآخر
للتقاضي عن الربوا والربوا في دين سقط واما الربوا في دين يقع للخطر في قسمة يار
يتوى عليه فيسلم المتبوض عن التوى والآخر على خطر التوى فيستحق الفصل في هذا
حين يبيع الدين بالدين ولو تصارفا دراهم دين بدنانين دين صح لتواتر الخطر في دين
ثابت قبل البيع فسقط البيع واما الثاني وهو ما اذا اطلق البيع فانه وجب بهذا العقد
لمن يجب تعيينه بالقبض الغير احرار عن الربوا والدين ليس هذه الصفة لانه يسقط
والواجب بالعقد لا يسقط بل يجب تعيينه فلذا لم يقع المعاصرة بنفس العقد لعدم التجانس
فان تصارفا صح استحسانا ولم يصح قناسا وهو قول زفر رحمه الله لانه لو صح القناس
فاما ان يصح مع بقا الصرف الاول وذا الوجه لانه يكون اسبدا لا يبدل الصرف لان
مشتري الدراهم يملك مكان بدل الصرف ما في ذمته او لا مع بقائه بدينار شراخ الاول

وانفق الاخر وانه يكون بطريق الاقتضا وزخر لا يقول به ولنا انهما المتعاقبان ولا صحة
له الا بانفساخ الصرف الاول وانفق صرف آخر متعاقبا الى تلك العشرة اذ لولا ذلك لم يستدالا
ببذل الصرف كانا قاصدين له ضرورة والفسخ قد ثبت اقتضا كما لو تباينا بالف ثم بالبيع
وحسبنا فان البيع الاول يتحقق ضرورة ثبوت الثاني واما الثالث فهو ما اذا حدث
الذين هذا الصرف فان لم يتعاقبا لم يقع المقاصة لانه لو كان موجودا لم يقع متعاقبا وان
تتصلا لا يقع في رواية لانه صرف يدين سمي في رواية يقع وهو الاصح لان المتعاقبات
تضمن فسخ الصرف الاول وانما صرف آخر وكان صرفا يدين سمي وجوبه وعن احكم
ما بيننا يتضح له ما ذكر في الزيادة ان في نظيره واذا كان الغالب على الدرهم الفضة في درهم
وان كان الغالب على الدينار الذهب في درهم يعتبر فيها من ختم المتعاقبات ما يقع في الجهاد
فلو باع بعضها ببعض او باعها بالخالصة لا يقع الامتساويا وزنا ولذا لا يصح استحقاق
الاوزان لانها لا تخلو عن قليل الفضة فليسا في حكم الدرهم والدينار اذ العبرة بالغالب في الميزان
وخرج بينهما جنسها متفاضلا ويصرف الفضة في خلاف الفضة لكن يشترط التقابل في الوزن
لو جود البقعة من الطرفين واذا شرط القبض شرط في الصرف لانه لا يميز عنه الا بغير
ولم يبح متساوينا المتعاقبات في العددي والبطارية لانها اعز الاموال واروحيها في دينارنا
فيفضي باختياره الى فتح باب الربوا وفتح بيعها بالخالصة الى بالدرهم البقعة ان زاد ثب
الخالصة وان كانت مثلها او اقل او لم يدر لا يقع كايه السيف المحلى والبيع والاستحقاق
بالوزن ان كانت يروج وزنا وبالعدا ان كانت تروج عدا وان كانت تروج بها فكل
واحد منها لان العبرة فيها لا بقرينة العادة ولا بتعين بالقيين ما دامت يروج لانها
المثان عند المراج وان كانت لا يروج فهي سليمة بتعين بالقيين وان قبلها البعض
دون البعض فهي كايه يوزن لا يتعلق العقد بعينها بل بجنسها زيو فان علم البائع بما لها
وجود الرضا منه وجنسها من الجهاد ان لم يعلم لعدم الرضا منه والمتساوي في الغالب
الفضة في البيع والاستحقاق في الصرف كغالب الفضة ولو باع بغالب الفضة او بغير
نافع صح وان لم يتبين لانه من الاصطلاح فلو كسدت وتوكل الناس المتعاقبة بها بطل
البيع عند الله حينئذ رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله عليه قيمة غلبت الفضة يوم البيع
وقال محمد رحمه الله قيمة آخر ما تعامل الناس المتعاقبة به بها ان العقد صح والمبايع قد ر

اذ هي لا تطع بلوه
وورثوا العسل حلقيا
كأبي الذي يلقى الفضة
الامل بالرداه والحل
والردن سوا وكان
العالم علم الفضة

ما روى الناس المتعاقبة

الاسليم

بالكساد وذا لا يوجب الفساد لانه صفة عارضة قابلة للزوال ساعة ساعة
ما لم يواج فصار كما لو اشترى بالربط فانقطع او انه وافا بقى العقد عندها وقد تقرر
تسليمه فثبت القيمة لكن ابو يوسف رحمه الله اعتبر يوم البيع لانه المضمون بالبيع كما لمضروب
فانه يعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون به واعتبر محمد رحمه الله يوم الانقطاع لان وجهه
رد ما انقضى به العقد والانتقال منه الى القيمة بالانقطاع فيعتبر يوم الانقطاع ولا يبي حينئذ رحمه الله
ان صفة القيمة للفلوس عارضا للاصطلاح فاذا بطلت بالكساد لم يبق متعاقبا بالبيع
بل انفس بطل واذا بطلت لم يبق ردة المبيع ان كان قايما ورتد قيمته لو هلك في البيع التماسا
وان باع بغير هو كاسد لم يجر البيع حتى يبيعه لانه سليمة فلا بد من قيمته ولو كسدت
افلس الفرض ردة مثلها عند الله حينئذ رحمه الله لانه اعان وموجبنا ردة الفضة متى ردا
بالمثل والقيمة فضل فيه اذ صحة استحقاق الفضة يمكن باعتراف صفة القيمة بل لانه
مبطل وبالكساد لم يخرج من ان يكون مثلها ولهذا صح استحقاقه عند الكساد وعند ما
يجب قيمتها لانه تقرر ردةها كما قبضت اذ المقبوض فلوس في من قد بطلت صفة القيمة
بالكساد فيجب ردة قيمتها كما لو استقرض مثلها فانقطع المثل من ايدي الناس لكن عند
ابن يوسف رحمه الله يعتبر يوم القبض وعند محمد رحمه الله يوم الكساد واصل الاختلاف
فمن غصب مثلها فانقطع عند ابن يوسف رحمه الله يعتبر قيمته يوم القبض وعند محمد رحمه الله
يوم الانقطاع وقول محمد انظر في حق المستقرض لان قيمته يوم الاستحقاق من المذموم
الانقطاع اقل وقول ابن يوسف ليس لان قيمة يوم القبض معلومة ويوم الكساد
لا يعرف الاخرى ومن اشترى شيئا نصف درهم فلوس او بدلت فلوس او بغير فلوس
او بدرهم فلوس او بدرهمين فلوس صح وعليه من الفلوس ما يباع بنصف درهم وفي
وقال رحمه الله لا يقع في الكلا لان العقد يتعلق بالفلوس لا بالدينق ونحوه فلا بد ان يكون
معلومة العدد اذ الفلوس تعد بالعدد لا بالدينق والدرهم ولم يوجد فكان الميزان مجهولا
ولنا ان المراد به ما يباع بالفلوس بنصف درهم او بدلت او بدرهم وهو معلوم عند
الناس والكلام فيما كان قدر الدرهم عيانا عن قدر من الفلوس كما يكون في بعض البلاد
فاذا كان كذلك صار كانه طرح بقدر الفلوس من مئة الفقد وقال محمد رحمه الله يقع فيما رز
الدرهم لانه درهم لان الفلوس في العليل بالعادة وان كان الناس ياباه ولاعادة في الكثير

والاصح للوارث في الكل للعرف ولو دفع الى غيره في درهمها والاعطى نصف درهم فلو لم يرض
 درهم الاجبة وكان نصف الاجبة مثله والباقي ثمانية الفلوس ولو قال اعطني نصف درهم
 ونصفه نصف الاجبة بطل البيع في الكل على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لان السداد
 توكيد في البيع في الكل هو مذهبنا وعندنا صحح البيع في الفلوس بطل فيما بقي لان بيع نصف درهم
 بالفلوس صحح ويصح النصف بنصف الاجبة فاسد للربوا وان قال اعطني نصفه فلو ساءوا
 بنصفه نصف الاجبة فاجابه فاسد كجوابها في الاصح لفرق الصفة بذكر لفظ الاعطاء
 وفساد احد البيعين لا يوجب فساد الآخر ولو زاد او حط بعد الصرف درهم واحد وفسد
 الصرف الى ثوبان قلب فضة وزنه عشرة دراهم وثقابها ثم زاد في الثمن درهم واحد
 الزيادة وفسد الصرف وكذا لو حط عن الثمن درهم واحد وفسد الصرف وقال ابو يوسف
 لا يصح الزيادة والخط ويصح العقد الاول على الصحة لان في صحيحنا ابطالها فيه بطلان
 وقال محمد لا يصح الزيادة لما ذكرنا ويصح الخط ولا يفسد الصرف لانه لا يلحق باصل
 العقد بل يصير منه مبتدأة كخط كل الثمن ولا يبي حنيفة رحمه الله انها يملك ان ابطال
 العقد بالسخف فاولى ان يملك تعيين من الصحة الى الفساد لان ابطال الوصف هو من
 ابطال الاصل لهذا الخلاف اذا باع عبدا بالثمن درهم ثم زاد في الثمن رطلا من حر او ذم
 الدراهم والذمان لا يتعينان بالتعيين في عقود المعاوضات ومنوعنا وقال في السائر
 يتعينان حتى لو تصادف درهم بدينار ولم يكن عندهما ذلكا فاستقرضا واديا قبل ان
 يفرقا جاز عندنا ولو تصادف ادايا فاستقرضا ما اعطينا فاسد لا قبل الافتراق جاز
 عندنا خلافا لما لها ان المتعين تصرف صدر من اهل مضافا الى محله لا ما اشترى في
 التبعات والوكالات والنصوب مفيد في نفسه لان للناس اعراضا في بعض الاعيان
 فيصح كعقوب السلع ولما ان حكم الشرع في جانب الاعيان ان يتعلق وجوب ملكها بالبيع
 لا وجودها وحكم البيع في جانب الامان وجودها ووجودها في الذمة بالبيع فاذ صح
 المتعين انقلب الحكم لها وهو باطل والمعاوضات الخالصة التبعات هذه للايمان
 بالاعيان وتلك لالتزام الديون والتعيين لا ينفذ الا من حيث يتعلق العقد بالعدر والوصف
 وتعين في حقها ايضا والكلام في الاستحسان حتى لو اشترى درهم متعينة ففسدها ودفع
 مثله ليس له ان ياتي ذلك عندنا ولو استهلك حتى ذهب لاسنان ففقدت القاضى عليه

صح لانه ما دلل الدرع ما
 ساع من الدرهم بطل
 درهم وسبب درهم
 الاجبة

م

بقيته من الدراهم اعتبارا بالاعتباغة وتحريرا عن الربوا فانه قابلا بقض صح ولا يبطال
 القضاء وعندنا فدرحه الله يبطال وكذا لو استهلك درهم غيرة نصف مثله واهله الطالب
 صح عندنا وعندنا لا يصح له انه صرف فيبطل بالتأجيل والافتراق لا عن قبض ولنا انه ضمان
 والضمان قائم مقام المضمون كانه هو ولو قضى القاضي بورد العين لاستطاع القبض ولا يبطال
 بالتأجيل كذا هنا وصح استقراض مثلي كذا في متنا رب وكيلي ووزني لا غير مثلي نحو
 وتوب لان العرض اعمارة شدة لاطلاق الانتفاع بالعين غير انه لا يمكن الانتفاع بالملك
 والموزون والعددي المتناوب الا باستهلاك عيننا فانه انت المتعة عابدة الى ذاتها
 فقام المثل في الذمة مقام العين كانه استنع بالعين ردة بعينه وهذا لما ياتي في ذوات
 الامثال فيمكن اجاب المثل في الذمة لانه لا حيوان والياب لانه لا مثل لها استوفيت
 كبر وقبضه مله وعن ابي يوسف رحمه الله لا يملكه حتى يستهلكه لان العرض اعمارة
 الا ان غير هنا قامت مقام المتعة وهي لا يملك الا باستهلاكها فلا الغير لها ان
 مقام المتعة قام قبضها مقام قبض المتعة فلو باعه من ماله صح لانه بلغ ملك نفسه
 ولو اشتراه مقبضه لم يصح لانه اشترى ملك نفسه وفيه خلاف ابي يوسف رحمه الله فان
 فان اشترى ما عليه من المير من مقبضه بما به درهم صح لانه مقبض و التسلیم لكونه في ذمته
 فان قدر قبل قبضه بطل فسد الافتراق عن دين يدين فان قدر بطله في المجلس صح
 للافتراق عن غير يدين فلو فقد حتى صح ثم وجد بالكر عينا لم يرد لانه ملكه بالعرض
 وهو يترجح لا يقتضي السلامة عن العيب لكن يرجح بقتضيان العيب من الثمن لان البيع
 كره في الذمة وجب له لا عن العرض والعرض يجب فالك الذي وجب له لانه يكون مبيعا
 ايضا وقد يرد ردة لانه كان في ذمته وسقط لما اشتراه عن ذمته فصار كالوحد
 المبيع ثم علم بعيبه فانه يرجع بقتضائه وانما يعرف بقتضائه بان يقوم العرض غير معيب
 ويقوم وبه هذا العيب يرجع بقتضائه وانما يعرف بقتضائه بان يقوم العرض غير معيب
 استقضى درهم واشترى ما يدين وتقدم فلو وجد الدرهم زيوفا لا يرد لها ولا يرجع
 بالقتضيان لان من قبض من غيره زيوفا مكان الجهاد ثم علم بعد الاستهلاك ثم يرجع
 بشئ وعند ابي يوسف رحمه الله ردة الزئوف ويرجع بالجهد لما ردة ولو وجدها راضيا
 او سبوقه ولم يفرق ردة ورجع بالجهد اما الرد فلا عن عرض فلا يصح استقضاؤه واما

واما وجوب المستفيض على الدين بالاداء الجهاد فلان العقد ورد على مائة جناد وهم
وان قد قاتل عدداً من القبايل لان القبض ليس من جنس الدرام كالف الزون اذ
عليه مثلنا كالمكر الموزون الموزون فاستراه المدعي عليه مائة درهم ودفن ثم تصادق
ان لا دين بطل لانه تنازل في الذمة والطعام يتعين بالتعيين وبالتصادق ظهر ان
المعذوم وان كان المدعي قد اكل الدرام والذناير او فلو ساء وقبض الله وتصادق في
المجلس ان لا دين عليه لا بطل لان العقد لم يتعلق بغيرها وان قد قام تصادق بطل العقد
لانه صرف في قبض البدل قبل الافتراق لا في الفلوس لانه ليس بصرف للمعاينة
بمن مطلقا في قبض احد البدلين لا قبضها وان ملك دينه من غير من عليه الدين بطل
ان لم يؤكله قبضه خلافا لما ذكره الله له انه ما قبل التملك منه في قبضه من غير كالمكر
ولما انه ملك ما لا يقدّر على تسليمه فلا يصح خلاف تملكه منه لانه في قبضه الا اذا وكله بالتصرف
لانه صار قادرا على استينائه لقيامه مقام رب الدين ثم ابرأه وحبته من عليه بلا قبول
لان حبة الدين وابرأه اسقاط خلاف حبة الغير وارتد برده لا برده وارائه لانه
فيه معنى التملك لاستماله على المائنة وعد ما في حبه انه اسقاط يتم بلا قبول كالطلاق
ومن حيث انه تملك برده بالرد وبرده وارائه لا يبرئ لان الدين في ذمة المورث فلم يكن
تملكه للوارث اذ برده ودفن في رقبته فلا يتصور ان يرتد وقال ابو يوسف رحمه الله
الوارث في مقام المورث فرد ذكره **كتاب الكفالة**
الكفالة لغة الضم ومنه قوله تعالى وكفها زكيا اي ضمها الى نفسه وقوله صلى الله عليه وسلم
انا وكافل اليتيم لها نيز في فم اليتيم الى نفسه وسبعة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة دون
الدين وجعل في الدين وهو قول الشافعي رحمه الله فيصير الدين الواحد دينين لان الكفيل
مطالب بالاياء والمطالبة باياد الدين ولا دين حال اذ المطالبة فرع الدين ولا يتصور
الفرع بدون الاصل ولهذا لو وجب له من حبة الدين من غير من عليه الدين لا يصح
فظهر ان الدين وجب على الكفيل الاول لان الدين يمتنع في ذمة الاصيل كما كان خلافا
لما يقوله مالك انه الاصيل يبرأ عن الدين بالكفالة كما في الفوالة فلا يتصور وجوبه في ذمة
الكفيل لان جعل الدين الواحد دينين قلب الحقيقة فلا يصح ادائه الا عند الضرورة كما اذا
وجب للكفيل فانا جعلنا الدين عليه ضرورة تصح تصرفه وجعلناه في حكم دينين وقبلة

خام

لا يبرأه

لا ضرر ولا تضرر لو جرد ان التوكيد بالمطالبة لا بعد وجود اصل الدين فاما ان يكون
واجبا على من عليه المطالبة لا محالة فلا الامور ان التوكيد بالمطالبة بالدين واصل الدين
على الموكل حتى يواجر البائع الموكل عن الدين من فركها الايجاب والقبول بشرط جوازها
كون الموكل به مقدور التسليم من الكفيل حتى لا يقع الكفالة بالحد والقصاص لنوات شرطها
اذ غير الجاني لا يوجد بمناية الجاني واهلها اهل المتبرع بان كان حراما فلا تقع العقد
والعصبي وحكمها وجوب المطالبة على الكفيل يصح بالنفس والمضون بها احصاء للمفوض
وهو مدعي الشافعي وعنه خلاف الكفالة بالمالك لغيره على تسليم مال نفسه ولنا قوله
صلى الله عليه وسلم الرقيم غارم من غير فصل بين الكفالة بالنفس والمالك فيقتضي شرعيتها
وعن الصحابة رضي الله عنهم انهم جردوا الكفالة بالنفس ولا يقدرون على تسليمه بيان موضعه
للمطالبة لان الكفيل يكون من موارفه ظاهر والخلية بينه وبين الطالب على وجه لا يقدور
ان يمتنع عنه او بالاستعانة باعوان القاصي على ان يظهر انما يملك بنفس من يقدّر على
تسليمه وينقاد له في التسليم وقد امكن تحقيق معنى الكفالة وهو الضم في المطالبة فوجب
ان يصح دفن الحاجة الماسة الى احياء حقوق الناس كذا ان تعددت حتى لو اخذ
من رجل كفيلا بنفسه ثم اخذ منه كفيلا آخر فما كفيلا لان حكمها استحقاق المطالبة وجب
لحكم التعدد فالزام الاول لا يمنع الزام الثاني والمقصود منها التوثيق واخذ كفيلا من
زيادة في التوثيق فصح الثانية من بقا الاول وتصح بطلت عنه ولما عبر عن الدين حصة
كنفسه وجسد او عرقا فوجه وراسه ووجهه كما مر في الطلاق ويجزئ شاي كنفه
وملئه وجزؤه لان النفس الواحدة في حق الكفالة لا تجزئ اذ المستحق بها احصاءها
واحصاء بعض النفس لا يمتنع فصارت ذكر بعض ما لا يجزئ الا كركله ولو كركل يده او رجليه
لا يصح لانه لا يجب بها عن البدن ولهذا لا يصح ايقاع الطلاق والعناق وهو ما ستر
ذكره ولو قال ضمنته او هو علي او اتى فتوكيد بالنفس لان الضمان موجب الكفالة اذ يصير
بما ضامنا التسليم والعقد يفتقد بالمصرح بوجهه كما يصح بين عقد يلوظ التملك وقوله
هو علي او انا ملكتم تسليمه لان علي للزام والى بمعنى علي هنا قال صلى الله عليه وسلم
من ترك مالا فلورثته ومن ترك كالا او عيالا فاني ابي فلي وكرهوا قال انا زعيم به
او قبيل به لان الزعامة هي الكفالة قال الله تعالى وانا به زعيم والكفيل يمتنع قبلا ويصح

لانه لا يبرأه
قادر على تسليم الكفيل
لا يبرأه من ابرأه

يا

لا يبرأه

قبالة لانه وثيقة بالحق وان قال انا ضامن لغيره فهو باطل لان موجب الكفالة التزام
التسليم وهو من المعرفة لا التسليم فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه
لزمه احضار ان طلبه في ذلك الوقت رعاية لما التزمه فان احضره فيها وان ائتم
هيبته الحاكم لانه تحقق امتناعه عن ايادى حق مستحق عليه بالتمسك به فصار ظاهرا وجها
جزاؤه ولكن لا يجسده اول مرة لان الجسور عقوبة على النظام ولا تطرأ ظلمة في اول
الوجهة فقله ما ذكرى لما ايدى ولوغاب المكفول بنفسه امثل الحاكم الكفيل مدة
ذهابه اليه ويجه فان مضت ولم تحضر حبسه لانه امتنع عن التسليم مع امكانه
فبان ظلمه فان احضره وسلمه في مكان يقدر المكفول له ان يحاضره كحضر ابوك الكفيل
من الكفالة لانه ما التزم تسليم الامرة وقد ائتم به وان سلمه في برا او سواد لم يبرأ لانه
لا يقدر على الحاضره فيها اقدم حاكم في حكم فيها ولو كان على ان سلمه في مجلس القاضي فقله
في السوق برا لان المقصود تسليمه عذوجه يوصله الى جهة وقد حصل وقيل زمانا لا يبرأ
لان اكثر الناس في زماننا يقتنون المطلوب على الامساح من الحضور والغياب فقله
اهل السداد وكان التقييد لمجلس القاضي مفيدا وان سلمه في مصر اخر غير الذي كلف
فيه برا عند ائتم حينه رحمه الله اذ العقبه تسليمه على وجه يتمكن من احضار مجلس الحاكم
وقد وجد وعند ما لا يبرأ لانه لما يبرأ بالتسليم الذي التزمه وهو التزم التسليم
في مصر كلف فيه وجاز ان يكون شهوده فيه او ذلك القاضي يعرف حادته فلا يبرأ بالتسليم
في مصر اخر قلنا اول شهوده فيما سلمه او هذا القاضي يعرف حادته متعاضد هو هو فان
وبقى التسليم سالما عن العارض فيبرأ وهذا اذا لم يشترط التسليم في مصر كلف فيه وان
مشرط فلا يبرأ عند ما وعي قوله اختلف المباح فيه ولو سلمه في السجن وقد حبسه غير
الطالب لبرأ الكفيل لان الغرض من التسليم ملكه من احضار مجلس الحاكم يشهد عليه حقه
وذا الايتاني اذا كان مجوسا وبطل الكفالة بطل المطلوب لانه كلف ما هو واجب على
الاصيل فاذا برئ من عليه اصل التسليم برك الكفيل جزوة وهو ما كلف بنفس الوارث
ليحاطب ما احضار والمالك يفتن الموت وتوت الكفيل لان تسليم المطلوب لا يفتن
بعد موت الكفيل منه وورثته لم يتكفلوا به بشي وانما خلفونه فماله لا فاعا عليه لا يفتن
باعتبار تركته لانه لما يفتن باعتبار التركة ما امكن استيفاؤه منها ولا يمكن استيفاء الكفالة

بالنفس من المال بخلاف الكفالة بالمال لا يموت الطالب فلو صيته ان الطالب الكفيل لقيامه
مقامه في استيفاء حقوقه وان لم يكن له وجه اخذ به الورثة لانهم خلفاؤه في حقوقه
ومن كلف بنفسه اخر ولم يقل اذا دفعت اليك فانما بركت فدفعه اليه فهو بركت لان موجب
التسليم البراءة فيثبت فهو عليها اولا اذ موجب التصرف يثبت بلا تضييع عليه كالمستقيم
او الغاصب اذ ارد المستور او المصنوب ببراءة عن ضمان الرد ولا يشترط قبول الطالب
التسليم لان الكفيل ببراءة نفسه بايضا اما التزم فلا يتوقف ذلك على قبول صاحب
لحق كالمندوبون ذا وضع الدين يبرئك الطالب فانه لا يشترط قبوله ولو سلم المكفول
نفسه الى المكفول له فحمة الكفالة صح لانه مطالب بالخصومة فكان له ولاية دفع
الخصومة ولذا لو سلمه اليه وكلف الكفيل رد سؤله لانها قايما مقامه ومنع
على اخر مائة درهم فلك دخل بنفسه على انه ان لم يواف به عذاه فهو ضامن لما عليه
وهو مائة صحت الكفالة وان اذا لم يواف به عذاه فقله المائة لانه علق الكفالة بالمال
بعد عدم الموافقة وهذا التعليق صحيح لتعامل الناس اياه وان كان القياس يراه وبالعامل
يترك القياس في البيع كالواستوى فلا على ان تحذره الباي مع ان يابه احيى من
الكفالة فلا يترك هنا وبما جاء في سماعي واذا لم يواف بنفسه حتى لزمه المال لا يبرأ
من الكفالة بالنفس اذ لا ينافي بين الكفالتين فكل واحدة منها للتوثر حتى لو كلفها
مقايعه وقال الشافعي رحمه الله لا يصح الكفالتان اصلا اما الكفالة بالنفس فلما مر
واما الكفالة بالمال فلا فاسبب وجوب المال وتعلق سبب وجوب المال بالاحطار
لا يصح كايصح ولنا ان الكفالة بالمال تشبه البذر ايمدا با اعتبارها التزام المال
وتشبه البيع انهما لان الكفيل يوجب على الاصيل ما ادى عنه فكان مبادلة المال للمال
قلنا لا تفصح بتعلقها بطلان الشرط كبسبب الترخي ومجي المطر على سبب البيع
ويصح بشرط متعارف كعدم الموافقة به في وقت كذا على سبب البذر ومن كلف
بنفسه رجل قال ان لم اواف به عذاه فقله المال الذي للطالب عليه فان المكفول عنه
قبل مضى العذر من الكفيل المال لان شرط لزوم المال عند عدم الموافقة وقد وجد
فان قيل شرط وجوب المال عدم موافقة مستحقة وذا لا يكون بعد موت المكفول عنه
لان الكفالة بالنفس تطل بوثته فينبغي ان لا يبرأ منه المال قلنا الشرط عدم الموافقة

مطلقا

فلا يصح التقييد بموافاة مستحقة ولو قال كملت لك بنفس فلان فان لم يواف به غدا
فاما كملت لك بنفس فلان وهو غير ما حمله صحة الكفالة الاولى انما قال وكذا الثانية عند
واي يوسف رحمه الله لان هذا الشرط ملائم وعند محمد رحمه الله من باطلة لانه غير ملائم
ومن ادعى على اخيه مائة دينار فبينت صحتها او لم يبين فقال له رجل دعوه فاما كملت بنفسه
فان لم اوكل به غدا فعلى المائة فلم يواف به غدا فعليه مائة دينار عند اي صفة
واي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله ان ادعاه ولم يبينها حتى كمل له بمائة دينار
ثم ادعى بعد ذلك لا يصح دعواه لانه علق بالامطالع بطريق لم يقله على فلان
فكان هذا رشوة الزمها الكفيل عند عدم الموافاة وهذا الطريق يوجب الاتصاف
الكفالة وان كان المال مبينا عند الدعوى ولانه لما لم يبين لم تقع دعواه فلم يوجب احضار
النفس الى مجلس القاضي فلم تقع الكفالة بالنفس فلم يصح بالمالك ايضا لانها بناء على الكفالة
بالنفس وهذا الوجه يوجب ان يصح اذا بين المال عند الدعوى ولما ان هذه الكفالة امكن
تفصيها فيصح اما اذا بين المال عند الدعوى فلان المال ذكره فانه ينصرف تحت ما على
المدعى عليه لان العادة جرت باجمال الكفيل ذلك ويريد ما تناولته الدعوى واما اذا
لم يكن مبينا فلان الناس يحلون المال المدعى به في غير مجلس القضاء في المتعارفين لا يبينون
الا عند القاضي دفعا لميل الخصوم وضوفا للكلامهم الى وقت الحاجة فتصح الدعوى
والملازمة على احتمال البيان من جهة فاذ ابين انصرف بيانه الى ابتداء الدعوى فيظهر
صحة الكفالة بالنفس فتصح الكفالة بالمال لانها بناء عليها ولا تجزى على الكفالة بالنفس
في الحدود والقصاص الى لا تجزى على اعطاء الكفيل وهذا عند اي صفة رحمه الله وقال
يحيى على اعطاء الكفيل في هذا المذهب والقصاص لان الكفالة شرعت لتسليم النفس وتسلم
النفس واجب على الاصيل هنا فصحت الكفالة به كما في دعوى المال بخلاف الحدود والقصاص
لانه محض حق الله تعالى والكفالة شرعت ونسبة لنا كمال الموت هتنا والله تعالى
غنى عن ذلك اما القصاص فالعالم فيه حق العبد وهذا المذهب شتم عليها وان كان الغالب
حق الله تعالى وله قوله صلى الله عليه وسلم لا كفالة في حد مطلقا ولا في الكفالة للاستيناف
ومبنى الحدود والقصاص على الذر فالجرح على اعطاء الكفيل ههنا يقتضي الى خفاء الوضع
بخلاف ما يورث لانه لا يسقط بالنسبة فيجوز للاستيناف كما في المقرر فانه

حق العباد ولا يسقط بالنسبة ولو اعطى الكفيل بنفسه جاز اجمالا لان تسليم النفس
مستحق على الاصيل للطالب فتصح الكفالة به ولا تجزى في الحدود والقصاص حتى تشهد
شاهدان مستوران او شاهد عدل يعرفه القاضي بالعدالة لان الجبس لثمة القصاص
هنا لا لا حياطة وسنادة المستورين يصح الخلع فيعلم الاثبات لثمة وخبر الواحد حجة
في الدليات في الحاملات ثبتت شهادة العدل لثمة وان لم يثبت اصل الحق والجبس لثمة
القصاص مشروط فانه صلى الله عليه وسلم جبس رجلا بثمة بخلاف دعوى القصاص لان
الجبس في حق عقوبة وفي دعوى الحدود والقصاص عقوبة اقوى من الجبس اذ ثبتت
فاذا صار متهما به يعاقب بالجبس في دعوى المال اقصى العقوبات للجبس اذ ثبتت قبل
بثوته لا يعاقبه وعنه في الجبس في الحدود والقصاص روايتان في رواية الجبس ولا يكفل
وفي رواية عكسه حصول الاستنفار باحد ما ويصح الكفالة بالمال معلوما كان المكفول
او مجهولا اذ كان ديناصحيا من ان يكون تكفلت عنه بالف او بما لك عليه او بما يدرك
في هذا البيع لان جملة المكفول به لا يمنع صحة الكفالة اذ كانت مستدركة لمناها
على التوسع لانها تبرع على ابتداء الاحالة وعلى الكفالة بالدرك وهو ان يقول المشتري انا
ضامن للثمن ان استحق المبيع اهدا اجماع واصل الحق بالدرك قد رما يلحقه فيه الدرك محمول
وكفى بالاجماع حجة وكذا الوفاق كملت لك باصا بك من هذه الشجة التي سجل فلان في
خطا يصح بلفظ النفس ولم يبلغ ومتدارما لثمة هذه الكفالة محمول لانه لا يدرك
قد رما ياتي من اثر الشجة وحل قسري الى النفس او لا قسري والدين الصحيح ان لا يسقط
الا بالاداء او بالبراءة او بغيره اخرج عن ذلك الكتابة اذ لا تصح الكفالة به لبثه في ذمة
المكاتب مع المنافي لانه عبد ما ياتي عليه درهم والولى لا يسر جيب على عبد ذمنا لانه
لحاجته الى العتق ثبت الدين فكان تابا في حقه لا في حق صحة الكفالة به ويصح تفكيك
الكفالة بالشرط كما لو قال ما يبيع فلان فاعلى وما ذاب لك عليه فعلى وما عصف فلان
فعلى بخلاف ما لو عصف احد شيئا واصل فيه قوله تعالى ومن جاء به رجلا فانه رايته رعيما
فالآية تدل على ان جملة المليون به لا يمنع صحة الكفالة اذ حمل البيع محمول على ان يفتقر
الكفالة بالشرط جازي حيث علق الكفالة بشرط المجي بالصواعق ومثيرة من قبلنا بلزنا
اذ اقصر الله تعالى او رسوله بلا انكار فان قيل الكفيل من يكون ضامنا عن الغير وهذا



القابل كان ضامنا عن نفسه لانه كان مستاجرا والمستاجر ضاخر للاجرة سواء كان
 اصيلا او وكلا واذا كان ضامنا للاجرة بحكم العقد لم يتصور ان يكون كفلا عن غيره
 فكان معنى قوله وانما به زعيم ان ضامن للاجرة حكم الاجارة لا حكم الكفالة فلما التزم
 الكفيل الحاماة وامكن حلا الالة على الكفالة بان قال المنادي للغير ان الملك يقول لكم
 جارية جارية انا كفيل بذلك فتكون كفالة عن الملك لا عن نفسه لان المنادي كان
 رسولا من جهة الملك الى رسول الاستيحاء فيصير ان يكون كفلا بالاجرة عن المرسول
 فان قيل قد ظهر استخاره لان الكفالة لا تقع لمجهول اجماعا والمكفول له مجهول فما
 قلنا ضامنا امران جواز الكفالة مع جهالة المكفول له وهو ان ضامنا ضمانة الى سبب وجوب
 المال فان استخار الاول لا يدل على استخار الثاني والاجماع منعقد على صحة الكفالة بالذکر
 وهي ضمانة الى سبب الوجوب بالاستحقاق ثم ان كان الشرط ملايا بان كان شرطها
 لوجوب الحق لقوله اذا استحق المبيع او لا مكان الاستيحاء كقوله اذا قدم زيد وهو
 مكفول عنه او قدر الاستيحاء كقوله اذا غاب عن البلد يبيع وان لم يكن ملايا لقوله
 ان جئت الرج او ارجاء المطر او ان دخل زيد الدار لا يبيع وكذا اذا تكرر الى مح
 المطر او جنوب الرج يطل الاجل وصحت الكفالة لانها ليست من الاجال المعروفة بل التجار
 والكفالة بما يقع تعليلها بالشرط فلا يطل بالشرط الفاسد كالطلاق والعاق وطالب المكفول
 له ايا شاء الاصيل بالاصالة والكفيل بالكفالة اذ الكفالة ضم الدفعة الى الدفعة في المطالبة
 فيستدعي حق المطالبة منها الا اذا شرط براءة الاصيل فينبغي ان يكون حواله كان الحواله بشرط
 ان لا يبرأ بها الاصيل ككفالة اذ العبرة في العقود للعاقبي ولو طالب احد حامله مطالبة الآخر
 وله ان يطالبها لما امر ان يتقضاها الضم بخلاف المالك اذا اختار تعيين احد الغاصبين فانه
 ليس له ان يعين الآخر لانه اذا عين احدهما بالرضا او بالتضايق فلا يفسد منه فلا يملك
 رجوعه ويملكه من الآخر والمطالبة بالكفالة لا يتعين التملك ما لم يوجد حقيقة الاستيحاء
 حتى اذا استوفاه من احدهما صار المضمون وهو الدين ملكا له فلا يكون له مطالبة الآخر
 وفي الغصب اذا اختار تعيين احدهما بلا رضا وقضا له تعيين الآخر ايضا فان قلنا
 تملك المالك عليه فقامت البينة بالنسبة اليه ضمنه الكفيل لان المالك بالبينة كالنايب
 عينا فاحتقن ما عليه وان لم يتم البينة فالقول للكفيل مع يمينه في قدر ما اقر به او القول

للمكفول وهو مستكر للزيادة فان اقر المكفول عنه بالدين منه لم يصدق على كفيله لقصور
 بولاية المقر عن غيره ويصدق في حق نفسه لولايته على نفسه وتصح الكفالة باقر المكفول عنه
 ويظهر من الاطلاق قوله عليه السلام ان عيم غارم ولانه تصرف في حق نفسه بالمرام
 المطالبة وفيه تقوية الطالب باعانة المطلوب ولا ضرر عليه بامسطة الرجوع
 لانه يتقدم امر الامر بالكفالة و امره بمقادير رضاه به فان قيل بامر رجوع بعد ما اذکر
 اد اذکر ما اذکر فاضمه لانه اذکر دينه بامر فيرجع عليه وان اذکر خلافه رجوع بامر
 لا بما اذکر حتى لو قيل عن رجل بذراحم جبار واعطى الطالب ذبوا فاذرج بمثلها
 على الاصيل لان الكفيل اذا اذکر الدين كماله ذمته فزير منزلة الطالب كالمملكة
 بالحقبة ووجه الدين لغير من عليه الدين تقع اذا سئل عليه وهو مسقط عليه
 في الجملة او يحل في ذلك لولا الدين منه فتتضمن الحقبة له فيجزيه دينه الدين على الدين
 وهو ممكن لان له ولاية نقل الدين اليه باحالة الدين عليه فيثبت ذلك بتقضيها
 على ان الدين يصير دينين عند الضرورة ولا صحة للهيئة الا جعل الدين عليه فحل
 الدين عليه للضرورة او بالارث بان قال الطالب فوريته منه وكانوا ملكا لملك
 في الحواله بخلاف المأمود باذکر الدين حيث يرجع بما اذکر لانه لم يجب عليه شيء حتى يملكه
 بالاداء بل كان متضايفا رجعا اذکر وخلاف ما لو صاح الكفيل الطالب عن الالف
 على حسانية حيث يرجع بحساية لانه استأط بعض الحق وليس بمأدلة اذ لو جعل بمأدلة
 كان رجعا واذا كان استأط فلا يرجع عليه بقدر الساقط وان قيل بغير امر لا يرجع
 بشيء خلافا لما لا لانه متبرع فيما اذکر فلا يملك الرجوع وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه
 بالمال قبل ان يودى عنه لانه لا يملكه قبل الاداء فلا يرجع حتى يوديه لانه حينئذ
 يصير مملوكا ما في ذمة الاصيل بخلاف الوكيل بالشركة فان له ان يرجع بالثمن على
 الموكل قبل اداء الثمن الى الشريك لانه ينفق بين الوكيل والموكل بمأدلة حكمية بنفسه
 حتى كان له ولاية لنفسه فان لزم بالمال لزم المكفول عنه حتى خلاصه وان جسد
 ايضا لانه الذي ادخله في هذه العقد يملكه بخليصه ويترك الكفيل باذکر الاصيل
 عندنا وعلى الكفيل المطالبة بالدين ولا دين بخار وكذا اذا اذکر الطالب عن الاصيل فبئ
 تاجر عن كفيله ولو ابرأ الكفيل بتركه هو الاصيل لان الثابت على الكفيل المطالبة

واما الطالب الاصيل
 لا يبرأ من رجوعه
 الا اذا اذکر الاصيل
 عندنا

وهي فرع الدين في سقوط الفرج لا يوجب سقوط الأصل لا يثبت جعل البيع أصلاً
والأصل تبعاً وكذا لو أخرج عن الكيل لم يكن تأخراً عن الأصل لأن التأخير إما مؤقت
لأنه يسقط المطالبة إلى غاية فيقبر بالبراءة المؤبد بخلاف ما لو كلف المال لغيره
إلى شهر فانه يتأجل عن الأصل لأن التأجيل متى قارن الكفالة صار دأخل في نفس المال
لأن حال وجود الكفالة لا حق يقبل الأجل سوى الدين فكان الأجل دأخل في الدين
متأجلاً للدين وإذا صار الدين مؤجلاً يظهر الأجل في حقه صراحة وهذا بخلافه لأن
تأجيل الكيل بعد ما أتى حالاً بالتأجيل المطالبة عن الكيل إذا التزم بالكفالة المطالبة
فكان تأجيل التزم فلا يثبت التأخير في حق الدين لأنه لم يذكر في معرض التأخير ولم يذكر الدين
في معرض التأجيل فان صح الكيل أو الأصل ثبت المال عن الألف على حسنة براء الكيل
والأصل على حسنة إذا الصلح أخيراً إلى الألف وهو دين واجب على الأصل فبراء الأصل
فيما الكيل أيضاً صريح لأن براءة الأصل توجب براءة الكيل وإذا أدت الكيل حسنة
رجع على الأصل بحسنة إذا ما فقط ان كانت بامرة لأن الألف لا يملك ما في ذمة الأصل
فاستوجب الرجوع وبالأبراء يسقط الدين فلا يملك الكيل فلا يرجع بخلاف ما إذا صار
على حسن أخير حيث يرجع بكل الألف لأنه مبادلة تملك ما في ذمة الأصل فيرجع بكله عليه
ولو صح الكيل على استوجب بالكفالة لا ببراء الأصل لأن استوجب بالكفالة المطالبة
فكان براءة الكيل عن المطالبة فلا يبراء الأصل ولو قال المكفول له للكيل برئت إلى
من المال فوافق له منه بالإيفاء إلى أقل من الطالب بقض المال من الكيل حتى يرجع الكيل
على الأصل إذا كان بامرة لأنه استند البراءة إلى الكيل وعناها إلى نفسه بقوله التي
والبراءة التي أتى بها الكيل ابتداءً وأما التي الطالب لا يكون إلا بالإيفاء فكان هذا
منه أقل من بقض فخرج وإن قال الطالب للكيل ببراءة فوافق ببراءة لا أقل منه بالقبض
من الكيل حتى لا يكون للكيل أن يرجع بالمال على الأصل لأن الطالب استند البراءة التي
نفسه على الفصول البراءة التي تخضع بها الطالب يكون الاستقاط فلا يكون هذا أقل من
بالقبض فلا يرجع ويأخذ الطالب حقه من الأصل لأن براءة الكيل لا يوجب براءة الأصل
وإن قال الطالب للكيل برئت ولم يقل التي فوافق ببراءة عند محمد رحمه الله لأنه تخلف براءة
لأنه أدت المال فكان أقل من بقض فخرج ويحمل براءة لا في براءة فلا يرجع بالشك

وعند أبي يوسف رحمه الله هو أقل من بقض لأنه استند البراءة التي الكيل على الفصول
والبراءة التي من الكيل على الفصول يكون بالإيفاء فانه إذا أخطى من الطالب ببراءة المال فحصل
البراءة وإن لم يوجد من الطالب منع وهذا كله إذا غاب الطالب فإن كان حاضراً يرجع
إليه الك قبض المال ولم يقبض بعد واد الأجل منه ولا يصح تعليق البراءة من الكفالة بالشرط
لأن البراءة معنى التملك كما في سائر البراءة وهذا على قول من يقول بقبول الدين على الكيل
ظاهر وكذا على قول غيره لأن فيها تملك المطالبة وهي كالدين لأنه وسيلة إليه والتمسك
لا يقبل التعليق بالشرط وقيل نعم لأن البائن على الكيل المطالبة دون الدين في الصحيح
وكانت سقاطاً محضاً كالطلاق والعاق في هذا لا يرتد ببراءة الكيل بالرد ويرتد ببراءة
الأصل بردة وكل من لا يمكن استيفاؤه من الكيل لا يصح الكفالة به كالحذر وإن كان
هذا القدر في النصارى لأن الكفالة إنما تقع بمضمون يجري النيابة في إيفائه ولا يجري
النيابة في العقوبات لأن الفرض من شرطها الرجوع العاقبي وهذا لا يتحقق إذا أقيم على غير الجاه
وهذا إذا قلنا بتفسير الحد فلو كفل بنفسه عليه أخذ قد سبق به أنه والعين المضمونة غيره
لأنه مضمون بوجه دون وجه فلا يصح بالشك وهي كالمبيع حتى لو كلف عن المبيع بالمبيع
لم يقع لأنه غير مضمون غيره وهو النحر والمهر فانه مضمون بالدين والإمانة لا النحر
غير مضمونة وهي لوديعة والمستقار ومال المضاربة والشركة والمساخر عند
أبي حنيفة رحمه الله خلا فالأبي يوسف ومحمد رحمه الله لأن العين في يد الأجير المشترك
مضمون فيصح الكفالة به عندهما ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض أو بتسليم الدرهم بعد
القبض إلى الدراهم أو بتسليم المستاجر إلى المستاجر فيصح لأن التسليم مستحق على المبيع
والمهر فانه إذا قبض المهر أو الدين وكذا التسليم مستحق على الموجه فيصح الكفالة بالتسليم
المشترك لأنه دين واجب في الذمة كسائر الديون وبالعين المضمونة بنفسها كالمضروب
والمبيع بيعاً فاسداً والمقبوض على سبوم الشراء قال الشافعي رحمه الله لا يصح الكفالة
بالأعيان المضمونة لأن من شرط صحة الكفالة قدرة الكيل على الإيفاء من عند وذا
يتصور في الدين لا في عين في يد الغير ولنا أن الكفالة ضم للذمة التي الذمة في التزام ما
كان مضموناً على الأصل ورد العين كان مضموناً على الأصل فصح أن التزام الكيل ومن
استأجر دابة للملا فإن كانت بعينها لم تصح الكفالة بالحمول لأن المستحق تسليم الدابة وهو
غائبة عنه

لانه ملك الغير وان كانت بغير عيبها صحت الكفالة لان المستحق هو المالك ويمكنه الحمل على
 دابة نفسه وكذا من استاجر عبدا للخدمة فكله له رجل خدمته لا تفصح لما مر
 لا تفصح الكفالة بالنفس او بالمال الا بقول الطالب في مجلس العقد عند ابي حنيفة رحمه الله
 ومحمد رحمه الله خلافا لابي يوسف وحماديه فيها واختلفوا على قوله فيقول عند
 يجوز بوصف التوقف حتى لو رضى به الطالب تنفذ والابطال في قول جابر عند بوصف
 النفاذ ورضا الطالب ليس بشرط عند وهو الاصح لانه تصرف الالتزام في الكفيل
 ولا التزام فيه على الغير فيتم بالالتزام وهذا كالاقرار وهذا لا تفصح مع اجماله ومن جعل الخلاف
 في التوقف جعله فرعاً للقبول في النكاح اذا تزوج امرأة وليس عنها قايمة فتوقف عند
 على اجازتها فيها وراى المجلس كانه جعل قوله كقول فلا عن فلا يملك عقد انا قال لكنه
 تصرف الغير فتوقف على رضاه وعندهما لا يتوقف لانه شرط العقد فلا يتوقف على ما وراى
 المجلس وهذا لانه عقد يملك على معنى ان المطالبة لم تكن مملوكة له ومالكها بعد الكفالة
 والتملك يتوهم بالشرطين وكان كلام الواحد شرط العقد وشرط العقد لا يتوقف على
 ما وراى المجلس الا في مسألة واحدة وهو ان يتولى المريض لورثته او لبعضهم تملكوا اعني
 ما علق من الدين لغير ما في فتنوا به مع غيبة الغيا فانه جابر استحسننا وان كان التماس
 على قوله ان لا يجوز لان الطالب يخرج خاضعاً فلا يتم الضمان الا بقبوله ولان الصبي لو قال هذا
 لورثته او لغيرهم لم تفصح اذا ضمنوا فكذلك المريض لكنه انما يصح بطريق الوصية منه لورثته
 بان يقضوا دينه ولهذا يصح وان لم يسم الدين وذات الدين لان الجملة لا يمنع صحة
 الوصية ولهذا قالوا انما يصح اذا كان له مال ولان المريض في هذا الخطاب لو رثته قام مقام
 الطالب فاجته اليه تفي بالدين بقضاء الدين من تركته وفيه نوع للطالب كما لو حضر
 الطالب بنفسه وانما صح تخرج الطالب بالجديد القبول لان قوله تملكوا اعني في هذه الحالة
 لا يراد به المساومة وانما يراد به تحقيق الكفالة فعبار كما لا مبر للنكاح فانه اذا قالت
 زوجتي فقال زوجي لا يشترط القبول فجعل الامر منها تحقيقاً لا مشورة وفيما اذا قال
 المريض في ذلك لاجني فضمن الاجنبي دينه بالتماسه فيقول لا يفصح هذا الضمان لان الاجنبي
 غير مطالب بقضاء دينه بدون الالتزام وكان المريض حقه والصحيح سواء وقيل
 يفصح الضمان لان المريض قصد النظر لنفسه والاجنبي اذا قضى دينه بامر يرجع في تركته

فيصح هذا من المريض على ان يجعل ما يات مقام الطالب لتفصيل المال عليه لكونه على شرف البذل
 ومثل ذلك لا يجوز من الصبي فيؤخذ فيه بالقياس ولا يصح الكفالة عن ميت من غير ان
 اذا مات المديون تملك من ماله رجل خدمته لا تفصح لما مر
 تفصح لانه كفل يدين واجب فتصح كما في حال حيوته وهذا لان الدين كان واجباً عليه فلا يشترط
 الا بالايضا او الا بغير او انشراح سبب الوجوب وبالموت لم يتحقق شيء من ذلك وهذا هو اخذ
 في الآخرة ولو تبرع انسان بضمنا دينه حاز المتبرع عن الميت ولو تبرع لما حل
 لصاحبه الاخذ من المتبرع ولو كان بالدين كفيل يتي على كفايته فلو سقط الدين بالموت
 سقط على الكفيل لان سقوط الدين عن الاصيل يوجب براءة الكفيل وله انه كفل
 بدين ساقط فلا يصح اذا الكفالة بالدين لا دين محال وهذا لان الدين في الحقيقة فعل
 ولهذا يوصف بالوجوب وكان يجب عليه في حيوته تملك طائفة من ماله لغيره وهذا ما
 ما لا يتصور ذلك منه فيستحيل بقاؤه وانما الحق الدين بالمالك في بعض الاحكام لوجوب
 التركة وغيره لانه يؤول اليه في المال بواسطة الايضا وقد عجز عنه بنفسه وخلفه اي كفيله
 فقات عاقبة الاستيناء فسقط في حق احكام الدينا ضرر وان كان له مال كما يقضى
 اني الا اذا باق لانه يستوفي من المال فيجوز باقيا في حق احكام الدينا اذا تبرع به غيره صح
 لان حجة تملك المال لا تتعلق بوجوب الدين على ان حجة التبرع بما راعى ان الدين باق
 في حق صاحب الدين لان سقوطه عن المديون للضرورة فيستقدر بعد الضرورة فيظفر
 في حق من عليه دون من له ولا تفصح الكفالة بالتمسك للوكيل ورتب المال الى اذا باع رجل
 لرجل ثوباً مائة ثم ضم من المشتري للاجر الثمن ادباغ المضارب مال المضاربة ثم ضم الثمن
 لرب المال لا يفصح لان حق البض للوكيل والمضارب في هذا يطل بوجوب الوكيل حتى لو فاته
 الموكل كان له ان يقبض الثمن وكذا لو فاته الموكل عن قبض الثمن حال حيوته لا يعمل فيه فلو صح
 الضمان لصاحبها من نفسه لانه لا يجوز خلاف المأمور ببيع الثمن من حقه الا قام اذا
 ضم الثمن عن المشتري حيث يفصح ضمانه وخلاف الوكيل بالنكاح اذا ضمن المهر للمراة عجز
 الزوج لان كل واحد منهما سفير ومقر حتى لو بناه الامام عن قبض الثمن صح تيمنه والتمسك
 في باب البيع اذا باع وعجز الثمن عن المشتري لم يسيل صح الضمان ولان الثمن ان في الثمن
 في الشرع فاستراط الضمان عليها ابطال حكم الشرع كالودع والمستحق يضر للودع

فيقول جابر ان الدين باق

اولا غير ذلك ارجلان باعاً عبداً من رجل صفقة واحدة ففرض احد ما لصاحبه حصته
من الثمن بطل الضمان لان الصفقة اذا كانت متحدة فالثمن يجب لها مشاركة بينهما فلو صح
ضمان احدهما لصاحبه بنفسه شيئاً يصير ضماناً لنفسه وهو باطل وهذا لا نه
ما من جزئ يوديه الا وهو مشترك بينهما فكان الضمان متساوياً لغيره واشتركا في
ولو صح في نصيب شريكه خاصة يودى الى قسمة الدين قبل القبض وهو باطل لان
القسمة عبارة عن الاذن والقبالة وهو ان يصير كل واحد منهما مفرقاً في جزئ على
هذا وذا تصور في العين ذ الفل للمشتري مستدعي محلاً حياً دون الدين لانه سري
ولانه قبل القبض ففل الفل لا يجزى القسمة وان باعاً العبد مستثنى بان باع كل واحد
منها بنفسه بقدر على جلد ثم ضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن صح الضمان لان
الصفقة اذا تعددت فالجيب لكل واحد منها بقدر يكون له خاصة بلا شركة الا ترى
ان المشتري لو قبل فبطل ضمانه ما ورد في الآخر صح ولهذا لو اخذها شيان من المشتري
لا يشتركة الاخر فيه بخلاف الفصل الاول ومن اشترى عبداً ففرض له رجل بالعقد
بطل الضمان لان العقد اسم مشترك فليقع على الفصل القديم لانه وثيقة بمنزلة كتاب
العهد وهو ملك البايع في يد لا يملك منه التسليم الى احد فاذا ضمن تسليمه الى المشتري
فقد ضمن ما لا يملكه الوفاء به فلا يقع ضمانه وعلى العقد لا ينفك اخذت من العهد والعهد
والعقد سواء على حقوق العقد لانها من ثبات العقد وعلى الدرك وعلى خيار الشرط
ففي الحديث عمدة الرقيق ثلثة ايام الى خيار الشرط فتعذر العمل بما قبل البيان فبطل
الضمان لجماله بخلاف الدرك فان ضمانه صحيح اتفاقاً لانه ضمان الثمن عند ورود الاحتياز
وهو المعلوم فيما بين الناس فكان المضمون مخلوقاً وهو قادر على الوفاء بما التزم فصح
فان قبل يبنى ان يصر في ما يقع الضمان به وهو الدرك فيجوز للضمان قلنا فراجع
الذمة اصل فلا يثبت السؤل بالشك والاحتمال ولو ضمن الخلاص لا يقع وقبل ضمان العبد
عند ان يوسن ضمان الدرك فكانت المسئلة على الخلاف على هذا القول وان ضمن الخلاص
بطل ايضا عند ان حينه رحمه الله لان تفسيره عنده فليصير المبيع عن المتيقن وتسليمه
الى المشتري لا محالة وهو باطل لانه ضمن ما لا يقدر على الوفاء به ولو ضمن فليصير المبيع
او دة الثمن صح الضمان لانه ما يملكه الوفاء به وهو تسليم المبيع ان اجاز المستحق

ولو لم يدر الكلام في هذه
احد ما ملكه من نفسه
فلو صح الضمان لم يدر
لا يصر ضماناً لنفسه

والمع

وردة الثمن ان لم تجز المستحق وضح عند هذا لان ضمان الخلاص عندها بنفسه ضمان الثمن
ان عجز من تسليم العين بورد الاستحقاق وهذا كالدرك ولا تقع الكفالة بالكتابة
عن تملك به او عبداً لما مر ووجه لغرضه وان العبد ان يعجز نفسه في كل وقت واذا
عجز بنفسه سقط مال الكتابة فلو صححت الكفالة على هذا الوجه لما حصل المقصود وهو
الاستيثاق لان الكفيل ان يقول في كل وقت انا عاجز ولانه حينئذ يكون عجزاً غير ان يودى
لا بين ان لا يودى وقد كان له هذا الخيار قبل الكفالة فلم يقد الكفالة فابداً لها ولو صححت
مطلقة لبطل معنى الضمان ان من شرطه الاتحاد اذ الضم لا يتحقق بين المتكلمين ولان باع
الكفيل تبع لما على الاصيل وجوز له هذا الطريق يتضمن تفرغ البيع على الاصل وبذلك
السياسة كذلك الكتابة عند ان حينه رحمه الله فلا تقع كفالة اخذ عنه لانه كالكاتب
عنده وعندها هو حر عليه دين فيصح الكفالة وخس كل من جازى فاعطى المطلوب
الكفيل ما ضمن قبل ان يعطى الكفيل الطالب المال لا يسترد المطلوب ذلك المال من الكفيل
لان ذلك ما رخصه للعابض على اجتهاد ان يودى الدين بنفسه فانه يقطع هذا الاحتمال
فليس له ان يرجع وانما يقطع هذا الاحتمال باقاً الاصيل بنفسه فاذا ادعى بنفسه
يسترد من الكفيل ما اخذ وهذا المخرج زكوة ماله ودفعها الى الساعي او اشترى
شيئاً بشرط الخيار ثم قد التزم قبل مضي الخيار ادا اراد ان يسترد قبل قبض البيع لا يملك
لان الدفع كان بعرض ان يصير زكوة ومثلاً عند مضي الجول وسقوط الخيار فابقي
ذلك الاحتمال ليس له ان يسترد ولانه ملكه بالقبض لان المطلوب دفع المال اليه على
وجه الاقتضاء بان قال له اني لا امر ان ياخذ من الطالب حقه فانا اقضيه لك المال
قبل ان يوديه بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة بان قال المطلوب للكفيل
خذ هذا المال واذهب الى الطالب حيث لا يصير المودى ملكاً للكفيل بل هو امانة
في يده ولكن لا يملكه المطلوب في استردده من الكفيل لانه تعلق بالمودى حق الطالب
فالمطلوب بالاسترداد يريد ابطال ذلك فلا يقدر عليه وان ربح الكفيل فيه فهو
له لانه ملكه حين قبضه فالربح حصل على ملكه فيطبخ ولا يتصدق به اما اذا قضى الكفيل
الدين فظاهر لانه قبض ما هو واجب له عليه فيملكه حين قبضه وكذا الوضعي المطلوب
بنفسه وبنت له حق الاسترداد لان الكفالة متى كانت بامر مستوجب للكفيل ديناً في ذمة
المكفول عنه

٢

لكنه مؤجل الى غاية القضاء، ولهذا قلنا ان المكفول عنه اذا هجر عينا عند الكيل
بذلك الدين فخرج ولا ذهاب الا بالدين ولو ابرأ الكيل الاصيل قبل الاداء الى الطاهر
من الدين او هجره منه بغير حتى لا يرجع الكيل الاصيل بعد الاداء واذا كان تاجرا لمطالبة
الى وقت الاداء حكم الاجل فملكه بالاستعمال كسائر الديون الموجهة اذا عملها المدينون
الا ان فيه نوعا من لما ياتي بعد فلا يخل مع الملك فيما لا يتغير لما سبق في البيوع ولما
كانت الكفالة بغير توفيقه الكيل من المكفول عنه وباعه ورجع فيه فالرجع له في
الملك لما مر انه ملكه ويستحب له ان يرد الرجوع على المالك الى المكفول عنه ولا يخبر عليه
في العلم بعد ان انزل الى حبيته رحمه الله وعند ما هو له ولا يردده على الذي قضاه وهو
رواية عن ابن حنبل رحمه الله وعنه انه يصدق به بما انه رجع في ملكه لان الرجوع
ملك له بالتبطل لا يقتضي من المكفول عنه دينه الموجب لطبقة الرجوع كما لو ائتمنى
صاحب الدين دينه الموجب رجع فيه وله انه يملك لئلا يثبت مع الملك فيما يتغير بزيادة
عليه او يصدق به وهذا لان اقتضاء قاصر غير خال عن الشبهة لان المكفول عنه
بسبيل من ان يقضيه بنفسه فيسترد منه غير ما اعطاه ولان اقتضاءه مني على قيام
المطالبة دون حقيقة الدين فتمكنت الشبهة في الاقتضاء فكان للمالك قاصر ولو كان
الملك صحيحا من كل وجه لا يؤمن بالتصدق والرجوع لا يجابا ولا استجابا فاذا كان صحيحا
من وجه فاسد من وجه امر بالتصدق او بالرد على المالك لان الحبس لم يمتد استجابا
لا يجابا لتوفيل على الشبهة فظها واما اذا كان اعطاه على وجه الشبهة فتصرف فيه
الكيل ورجع لا يطالب الرجوع سواء كان منا او مننا اذا لم يتغير في الوديعة وهذا
لانه مؤدع والمودع اذا تصرف في الوديعة ورجع لم يطالب الرجوع عند ابن حنبل
ومحمد رحمه الله وطالبه عند ابن يوسف رحمه الله لما عرف ولو كفل عن رجل بالفسخ
فامر المكفول عنه الكيل ان يتبين عليه حريرا ففعل الكيل فالف الكيل الرجوع الذي
رجعه البائع عليه ونفس المسئلة ان المكفول عنه امر الكيل ببيع العينة وهو
مكروه لما فيه الاعراض عن مبراة القراض قبل ايكاد العينة فانها لعينة وهو مخير
أكله الربوا وقد قال عليه السلام اذا بايعت بالعين وابتعت اذ نابت البعد للتم
وظهر عليهم عدوكم والمراد بالبائع اذ نابت البعد الاستفاد بالزراعة والاقبال

المجل

والعينة ان ياتي المحتاج الى رجل يستدفع منه عشرة دراهم فلا يرغب المقرض في الاقراض
طعا في اصابة الفضل الذي لا يناله بالدين فيقول له ابيعك هذا الثوب بقيمة عشرة
بائني عشر الى اجل البيعة في السوق بغير فسخ في الرجوع وبيع عينة لان المقرض
اعرض عن المقرض الى بيع العين فاذا ثبت هذا فنقول الشرايع للكيل لان الكيل لم يصح
وكيل عنه بالشئ لانه لم يتبين في حريرا واما قال يتبين على ومضى كلمة ضمان لا كلمة توكيل
ومضى الضمان هنا ان يقول المدينون للكيل اشتري ثوبا ببيعه في السوق فتقضى منه
الدين فان ملكا ان يبيع الثوب بملك ما ابتعه فيما ونعت وان لم يكن ذلك الا بالحرمان
فذلك على غير ان هذا الضمان باطل لان الضمان لما يبيع بما هو مضمون على غيره وخلاف
درهين غير مضمون على احد فبطل ضمانه كمن يقول لآخر بايع في هذا السوق على ان كل
وضيعة وخلاف يصيبك فانما له ضامن وقيل هو توكيل لانه اخرج الكلام عن الوكالة
ولهذا ذكر في بعض النسخ يتبين في حريرا مكان على لكن التوكيل لا يبيع للجمالة لانه
لم يتبين نوع الحرير ولا مقدار الثمن اذا الزيادة على قيمة الحرير بمجمله فليكن ما كان قالوا
للكيل والرجوع الذي رجعه بايع الثوب على الكيل لان الشرايع الواقع وقع للكيل فكان الفضل
على قيمة الثوب على الكيل وان من رجل رجل لم يخل ما ذاب عليه او ما قضى عليه او ما ائتمنه له
ثم غاب المطلوب فبرهن الطالب على الكيل ان له على المكفول عنه الف درهم ثم يقبل
بيئته على الكيل حتى يخلص المكفول عنه فيقضى عليه لان شرط وجوب المالك على الكيل
القضاء على الاصيل وهذا الشرط لم يوجد وهذا لانه ليس بدين موصوف وهو ما قضى به
على الغائب اما لغة القضاء فظاهره لاداء في لفظ الدوب والذوم لانه يراد بها الوجوب
بحكمة القضاء في علمهم ولهذا اوافق الكيل لا يملك منه لانه باقر له لا يثبت الوصف لان
المكفول به ما يقضى به وهذه العبارات وان كانت لماضي فقد اريدت بها الاستقبال
عرفا كما يقال اطلب الله بقاءك والمدعى لم يتغير من دعواه ان القاضي قضى به بعد الكفالة
وليس من ضرور كون الالف على الاصيل ان يكون اذ عليه وكنهه بعد الكفالة ففسد
هذا الدعوى حتى لو قال الطالب اني قد ائتمت المطلوب بعد الكفالة الى فلان القاضي ائتمت
البيعة عليه بالف درهم فتقضى في عليه بذلك فصرحت كين لا بد لك من الدعوى حتى لو أنك
الكيل فاقام الطالب البيعة عليه بذلك فتقضى القاضي على الكيل والغائب الالف لانه ثبت الوصف

حتى لو اقرضته والكفالة بامر وبغير امر سواء الا انه لا يرجع اذا كانت بغير امر ولو ضربه
لمن يباعه او ذابنه او اقرضه فغاب المطلوب فمن الطالب على الكفيل انه لعل له به دانه
قد ذابنه او اقرضه بعدة وتحدد الكفيل في كذا قضي على الكفيل والغاية لان الضمان مقيد بصحة
ولم يكن القضاء به الا بالقضاء على الغائب فينتصب خصما ولو برهن رجل على ان له على
فلان الغائب الف درهم وان هذا الفد في غيبه بامر قضي بالمالك على الكفيل والمكفول عنه وبنسب
امر يرجع الكفيل ما ادى على الامر وان ادعى الكفالة بغير امر قضي القاضي بالمالك على الكفيل
دون الاصيل اما القضاء على الكفيل في الوجهين فلان المدعى يدعى ما لا يسبب الكفالة
وقد اثبت دعواه باحجة اذ المكفول به مال مطلق بخلاف ما سبق فيقضي عليه
بما ادى واما القضاء على الاصيل في الفصل الاول دون الثاني فلان الكفالة بغير امر
تبرع محض اذ لا يرجع فيه وبامر تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء فمزيله الفرض
فاذا ادعى بامر ببيع القضاء بغير امر وذلك غير مشهود به ومن حزن القضاء بالامر
التعدي الى الغائب الا لا يكون معاوضة ولا امر الاصيل الكفيل الكفالة اقرضه بالمالك
فيصير مضمنا عليه حزنه واذا كانت الكفالة بغير امر فليس من حزنه صحتها التعدي الى
الغائب لانها لا تسبب جانب المكفول عنه لان صحتها يعتمد قيام الدين في ذمة الكفيل وفي الكفالة
بامر لا يرجع الكفيل على المكفول عنه بما ادى عند رفرده الله لانه يرجع انه ليس بكفيل
اصلا فضلا عن ان يكون كفلا عنه بامر الا ان المدعى قد ظلمه بالبيينة الكاذبة وليس
للمطلوم ان يظلم عينه وعندنا يرجع الكفيل عليه بما ادى لان الشرح كذا به في هذه
المرجع حيث قضي عليه بالبيينة فبطل زعمه وان كان وهذا الما شري من عن شيئا فاستمر
عليه بالبيينة كان له الرجوع باليمن على البايح وان زعم صحة البيع وعدم ولاية الرجوع
لانه صار ملكا بامر عاني زعمه ولو قال كذبت في عن فلان بكم مالي عليه من المال
وانه كان عليه الف درهم وبرهن على المالك الكفالة قضي عليه وعلى الغائب اذ ادعى
الامر ولا الا انه اذا كان بامر يرجع والا لا والفرق بين هذا وبين ما تقدم ان قوله كذبت
لكن عن فلان بالف درهم لك عليه اقرضه بوجوبه عليه من قبل الكفيل وكذا في صحة فلا حاجة
الى القضاء على الاصيل واما قوله كذبت لك بكم مالي فليس بامر بوجوبه عليه
لانه لم يبدنه الا بوجوبه لو كذبت كذا انك المالك على الاصيل كان القول له فصار نقدي

القاضي

بكم مالي كذا عليه ان كان لك عليه شيء فاذا صار معلقا صار القضاء بالمالك على الاصيل
شرطا لوجوب المالك على الكفيل فصار القضاء على الكفيل مقتضيا لشرطه وللخوالة في
هذا اصل الكفالة لا يبايستي على وجوب الدين ادعى الكفيل على المكفول عنه اداء الدين
والرجوع عليه وانكر هو الامر والاداء او اقرضه بالامر ومحمد الاداء وبرهن على المطلوب
بذلك قضي عليه بالضمان وعلى الغائب لانه ادعى على الحاضر دينا لا يتوصل اليه الا
بالقضاء على الغائب باليقين فينتصب هو خصما لثالثه بالدرج مذ باع تسليم اي اذا باع
رجل دارا فكل رجل دخل المشتري عن البايح بما ادر كونه من ذكرك فكلالة بالدرج تسليم
المبيع حتى لو ادعى الكفيل على المشتري ان الدار ملكه لا تسبب دعواه لان الكفالة اذا
شرطت في البيع توقف جواز البيع على قبول الكفيل في المجلس واذا قبل في المجلس حتى انكر
البيع كان الكفيل في هذه الدعوى ساعيا في نقض ما اوجبه ومن سعى في نقض ما اوجبه
منل سعيه في الحق الدنيا وان لم يكن شرطه في البيع فالمطلوب من هذه الكفالة
اتمام البيع واحكامه بان لا يرجع المشتري في شري هذه الدار خوفا من الاحتراق
الا بعد الكفالة فيكون مراد الكفيل هذه الكفالة ان البايح ما لا وان يبعه جابر فاستمر
هذه الدار ولا خفت فان حقد ذلك فيما شترت فانا صار له فصار الكفيل مضمنا
ملك البايح فلا يرجع دعواه لنفسه بعد ذلك ولو كتبت شهادته على من الشري وحم ذلك
الصك ثم ادعى الشاهد بعد ذلك ان الدار له فحق دعواه ولا يكون كتابه الشهادة
على الصك وختمه مسلما واقر ان البايح ملك البايح لانه لا ينافي بين الامرين من قبل انه
شهد بوجود البيع ولا يرد وجود البيع على صحته وفاداه لا محالة اذ البيع كما يوجد
من المالك يوجد من غيره وله ان يقول انما كتبت شهادتي لاحفظ لصادقة اولانا مل
ان في هذا العقد رضى راضي ارضاه او فسخا حتى اجزه والشهادة لا تكون مشروطة في البيع
ايضا بخلاف ما مر حتى لو شهد بالبيع عند القاضي وقضي شهادته او لم يقض حتى ادعى
بعد لا يسبب دعواه لان الشهادة بالبيع على انسان قرينة صحة البيع باتفاق الروايات
لان القاضي يقصد بتصرفه العينة والجواز فيصير دعوى المالك لنفسه بعد ذلك تناقضا
والتناقض يمنع صحة الدعوى واما كتابة الشهادة في الصل لا يتعلق بها حكم الاحكام
بل هي مجرد اخبار بالبيع ولو اجاز فلان باع هذا البند ثم ادعاه بعد لنفسه صح دعواه

م

قال مشايخنا رحمهم الله الجواب المذكور في كتابة الشهادة محمول على ما اذا كتب شهد
فلان البيع والشا او كتب جري البيع مشهدي او كتب اقر بالبيع والشا عندك امنا
اذ كتب في الشهادة ما يوجب صحة البيع ونفاذه بان كان في اصل البيع باع فلان
وهو يملكه او بيعا باننا فذا وهو كتب شهد بذلك فلا تصح دعواه بعد ذلك ومتى
كان في الصلح باع فلان كذا وانه باع ملكه والشاهد كتب شهد بذلك تصح دعواه
وقوله وختم اشارة الى عرف زمانهم فان الرجل اذا كتب شهادة في صلح الشراختم في اخر
حتى يكون ذلك علامة للكتابة ولم يبق ذلك العرف في زماننا ومنه عن آخر خراج
اوضه او رخصه او ضمنه فوايه او قسمته صح اعلم ان الكفالة والرهن جائزان في الخراج
لانه دين واجب محسن به ويلزم لاجله وينبغي وجوب الزكوة ويطلب به استد المطالبة
فان شبه ساير الديون بخلاف الزكوة حيث لا يصح الضمان بها وان كان ديننا واجبا مطالبا
خصوصا اذا كانت في الاموال الظاهرة لان الواجب عليه فعل هو عبادة والمال محل لافادة
العبادة ولهذا لا يستوفي من تركه من عليه بعد موته الا بوصية بخلاف ساير الديون
وهذا لان الدين وجوب تملكه لا بد لا عن شيء آخر والخراج يجب خصاله لا عن
الذبح عن جرم الدين الحماة على بيضة الاسلام فكان ديننا كالاجرة وتصح الكفالة
بالاجرة فلذا باخراج اما الواجب في الزكوة فيملك مال من غير ان يكون بد لا عن شيء
آخر واما النوايب فان اريد بها ما يتوب الانسان لحق صحت الكفالة بها اتفاقا نحو
ان يقضي القاضي بركي فخر مشركي منه وبين غير شركة خاصة فاني واجد في الكفالي
وافترق من يملك بالمر القاضي بغير حصة الا في ديننا في حصة فتصح الكفالة بها لانه كفالي
هو مضمون على الاصيل كذا اجرة الخا من غير قوم مضمونة يصح الضمان بها وكذا ما
وظف الامام على الناس عند الحاجة الى جميع الجيش لقتال المشرك وقد خلا بيت المال
عن المال واحتاج الى فدا اسارى المسلمين فوظف على الناس ما لا اجل ذلك فهو
واجب فمضمون تصح الكفالة به وان اريد بها النوايب التي يطلب الانسان بغير حق
كاجنابات في زماننا لا تصح الكفالة بها لان الكفالة لا تزام المطالبة على الاصيل شرعا
ولا شيء على الاصيل ضمانا فلا تصح الكفالة وقال بعضهم منهم في الاسلام على الزكوة
تصح الكفالة بها لا مظا في حق توجه المطالبة فوق ساير الديون والجرة في باب الكفالة

للمطالبة لا مناسحت لا لزم امنا ولهذا قلنا ان حرام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين
بالقسط يوجب ان كان الاخذ في الاخذ ظالما ولهذا قلنا ان من قضى ببيعة غير باع ربح
عليه وان لم يسطر الرجوع كالوقفي دين غير باع واما القسمة فتقبل هو النوايب
بعضها اوجسته منها والراية باو وقيل في النيابة الموقوفة الرابطة وهي المواقفات
الدوائية في كل شهر او ثلاثة اشهر والمراد بالنوايب ما يوزن غير راتب بل يحتمل احيانا
ويحتمل النافع ويحتمل ان لا يقع وقيل المراد بالقسمة اجرة القسام ومن قال لا خراج على ماية
درهم الى شهر فقال المتكلم في حاله قال القول للقرعة عندنا وان قال لا خراج فثبت للرجل فلان
ماية درهم الى شهر فقال المتكلم في حاله قال القول للضامن في ظاهر الرأية والفرد
ان المقرقة بالدين وهو سبب لوجوب المطالبة ثم ادعى لشبهه حقا على المقرقة وهو ناجز المطالبة
الى شهر والمقرقة ينكر ذلك والقول للمكر في الشرع والضا من اقر بالدين اذ لا دين عليه
في الاصح واما اقر بحق المطالبة له بعد شهر والمتكلم له يدعي عليه حق المطالبة لنفسه
في الحال والضا من ينكر ذلك والقول للمكر ولان الاصيل في الديون ان يجب حالا ولا اجل فيه
من العوارض لانه ان وجب قرضا او ان لا فافظا وان وجب لنا فذلك لانه مقابل
بزوال ملكه عن المبيع ناجزا والعاقلة ما عليه ظاهر حاله لا يرضى بزوال ملكه ناجزا
الا ببدل ناجز ولهذا لا يثبت الاجل الا بشرط فكان القول لمن انكر العارض كما اذا ادعى
احد المتقاضيين جوار الشرط وانكر الآخر فالقول للمكر والاجل في الكفالة نوع وليس بعارض
حتى يثبت بلا شرط بان كل يدين موجه فان الاجل يثبت في حق الكفيل بلا شرط فوجب ان يقبل
قوله في بياننا وقال الشافعي رحمه الله القول للرجل في الفضيلة لان الدين نوعان حال وموجل
فاذا اقر بالموجل فتد اقر باحد نوعي الدين فيكون القول له كما في الكفالة وذكر في الهداية
والشافعي للقول الثاني بالاول وهو مستكمل لان الخلاف المتكلم عنه كما حكينا فيحتمل ان يكون
له قولان او كان لفظ المصنف في الشافعي للقول الاول والثاني وابو يوسف رحمه الله فيما
يروي عنه الحق الثاني بالاول والقيس وقع من الكتاب من استرعى شيئا وفقد رجل
بالذكر فاستحق المبيع ليس يرى ان يأخذ من الكفيل الفدية فيقضي له به على الباع لان الكفالة بالذكر
كفالة بالثمن فلا بد من وجوب الثمن على الباع ليقيم هو كيدلا به وبفسد الاستحقاق والفضاء
بالمبيع للثمن لا لغيره على الباع ما لم يفسد العقد بفسد العقد وجب الثمن على الباع اذ قضى القاضي

بالنسي على البايح ولقد اجاز المستحق البيع صح البيع فلما يصير كفيلا اذا قضى بالنسي على البايح
فقبل ذلك لا كفالة فلا يكون المستحق ان ياخذ النسي من الكفيل هذا جواب ظاهر للثانية فان
العقد لا ينفسخ لمجرد الاستحقاق وحكم القاضي على ظاهر الرواية ما لم يقض به بالنسي على البايح
وهو الصحيح فلم يجب على البايح رد النسي فلا يجب على الكفيل وهذا لان الاستحقاق لا ينفذ ابتداء
البيع فاذا قضى ان لا ينفي البقاء بخلاف القضاء بالخرية لان البيع بطل بمخالفة المحل فصح
على البايح والكفيل وعن ابن حنبل رحمه الله ان الخصومة من المستحق وطلب الحكم من القاضي دليل
النتقن فينتقن به البيع كما ينتقن بصرح المنتقن من لا يعمل اجماع المستحق بعد ذلك وعن ابن يوسف
ان اخذ الغير حكم الحاكم دليل النسي فينفسخ به البيع وعنه ان العقد ينفسخ بالقضاء بالاختار
ففي هذه الرواية المستحق ان ياخذ الكفيل بالنسي اذا قضى عليه بالاستحقاق

باب كفالة الرجلين رجلان

عليها الف درهم رجلان متاع او قرض وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فاذا ادى احدهما فوقع
ولا يرجع على من يملكه حتى يزاد ما يوديه عن المصنف وان عيّن عن صاحبه لاداء كل واحد
منهما في المصنف اصل وفي المصنف الآخر كفيلا ولا تعارض بينهما في الاصلالة وبين ما عليه
حق الكفالة لان الواجب من الاصلالة دين والواجب من الكفالة مطالبة بذلك الدين فكانت
ثابتة فيقع ولانه لو جعل شيئا من المودى عن صاحبه فله صاحبه ان يقول اداؤك اداؤي
فان جعلت شيئا من المودى عن فوجت بذلك على ان اعمل المودى عندك كما لو اديت مني
فيقضي الدور فان زاد المودى على المصنف رجع بالنسيادة لانه لا عقاذه في الزيادة
ولا دور لان المودى لما برى عما كان عليه بطريق الاصلالة برى صاحبه عن الكفالة
فاذا اعمل المودى الزيادة عن صاحبه لا يكون لصاحبه ان يجعل الزيادة عن المودى
ولو كان ما عليه مؤجلا وما على الآخر حالا في تعيينه لانه ليس لصاحبه ان يرجع عليه
فكان الرجوع مبيدا وان كفل رجلان عن رجل بالقرض وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فما
اذا ادهما رجع على من يملكه بضمه قليلا كان كفيلا وان شاء رجع على المكفول عنه بذلك
كله ومعنى المسئلة ان كل واحد منهما كفل بالمال كله عن الاصيل وبالك عن الشريك وفيه الكفالة
من الكفيل كما يصح من الاصيل وكافق للوالدة من المال عليه فاذا ادى احدهما شيئا وقع ذلك
شائعا عنها لا استواءيا اذ كل واحد منهما كفل عن صاحبه وعن الاصيل بكل الدين فلا رجحان

لا احدهما على الآخر بخلاف فاستقر لان هناك المصنف جهة الاصلالة والمصنف جهة
الكفالة وجملة الاصلالة اقوى فيرجع على من يملكه بضمه ولا يودى الى لا دور لان
قضية الاستواء وقد حصل ذلك برجع احدهما بضمه ما ادى ثم يرجعان على الاصيل
لانما اديا عنه دينه احدهما بنفسه والاخر بما يملكه وان شاء رجع المودى على الاصيل
بكل ما ادى لانه كفل بكل المال عنه بامره وان ابراء الطالب احدهما اخذ الآخر بالكل
لان ابراء الكفيل لا يوجب براءة الاصيل في كل المال على الاصيل والاخر كفيلا بلكه فياخذ
به واذا اقر المفاوضان وعليهما دين اخذ القرض ايا شاء بكل الدين لان كل واحد عن
صاحبه كفيلا لما مر في الشركة ولا يرجع احدهما عن صاحبه حتى يودى كل من المصنف
لما مر في مسئلة اول الباب ان كاتب عديبه كتابه واجده وكذا كل من صاحبه وكذا
اذا ادهما رجع على صاحبه بضمه وهذا العقد صحيح استحيانا والقياس ان لا يرجع
لانه شرط فيه كفالة المكاتب الكفالة بذلك الكفالة ذلك باطل فيكون شرطها في الكفالة
فاسدا اذ الكفالة تفيد بالشرط الناسلة وجه الاستحسان ان تعرف الانسان
واجب التعميم بقدر الامكان وقد امكن تجميع هذه الكفالة بان تجعل المال على كل واحد
منهما والاخر تابع له في حق تعلق عتقه بادائه كالمكاتبه يكون عليها المال والولد تبعها
فكان كل واحد منهما في حق نفسه كان المال عليه وصارت كتابته ما عليه اصله وكفالة
المكاتب ما عليه اصله جائز فصار كل واحد منهما اصيلا في الكفالة عن صاحبه
في حق صاحبه بالكل وبطابق المودى كل واحد منهما يبيع المال لا حكم الكفالة فاذا ادى احدهما
شيئا وقع عن كل الكفيل فيقع عن صاحبه بضمه ذلك الاستواء فيما يرجع على صاحبه بضمه
ولو رجع بالكل لا ينجح المساواة ولو اعترض المودى احدهما رجع لانه ملكه وبرى عن المصنف
لانه لم يلزمه به الا التسلم رقبته وقد سلمت فلم راضيا بل ومه فسقط وبقى المصنف
على الآخر لان المال في الحقيقة قوبل بريقته واما جمل على كل واحد منهما احب الالتماس
الضمان فاذا اعوى استغنى عنه فاعبر بمقابل بريقته فبرى عن المصنف وبقى على الآخر
المصنف للسيد ان ياخذ محبة من لم يقو اياها المصنف لانه كفيلا عن صاحبه
والاخر لانه اصيل فان اخذ القرض رجع على الآخر بما يودى لانه ادى عنه بامره وان اخذ
الآخر لا يرجع على المصنف لانه ادى دين نفسه فلا يرجع رجل عليه الف وكل بضمه

سما

س

س

او بطل نصف رجل او نصفه مؤجل ونصفه حال ونصفه بقر ونصفه ببيع فاذك
 الاصيل نصفه وعين من لان التمييز في النفس المختلف فغير لكونه مفيدا
باب كفاية العبد عن العبد
 ومن ضمن عينا لا يؤخذ به بعد عتقه بان اقر باستهلاك مال وكذاه سيد
 او اقره انسان وباعه وهو محجور ولم يستم حالا او غير حال يؤخذ الكفيل حالا
 اما صحة الكفاية فلا بد ان يكون العبد على الاصيل اما المخلوق فلا بد ان يكون
 حال لوجود سببه واما لا يطالب العبد قبل التمتع به اذ جميع ما في يد ملك سيد لا يكون
 مؤجلا ولا عسرة في حق المالك فيؤخذ به للحال كما لو كفل عنه غايبة فانه يؤخذ وان كان
 المطالب عن مطالبة الاصيل او كفل عن نفسه القاضى وحال بينه وبين خصمه
 فان الكفيل يؤخذ به للحال ان لم يكن الاصيل مؤاخذا به في الحال لان عدم الموازنة
 في حق الاصيل لعسرة لا شرط الاجل ولا عسرة في حق الكفيل بخلاف ما لو كفل بدين مؤجل
 فانه يتأجل الدين في حق الكفيل ايضا لان المطالبة تأخرت بنحو الكفيل التزم المطالبة
 بذلك الدين فلهذا كذا مؤجلا ثم اذا ادعى رجع على العبد بعد العتق لان المطالب انما
 يرجع عليه بعد العتق فلذا الكفيل لانه قائم مقامه ومن ادعى على رجل رقبته عتقه فيك
 فكل نفس العبد رجل فان العبد من المدعى انه كان له ضمن الكفيل قيمة العبد وان ادعى
 على عبد رجل دينا فكل رجل نفس العبد فان العبد برك الكفيل والفرق في المسئلة الثانية
 كفل بتسليم نفس العبد عن العبد فاذا مات العبد سقط عنه تسليم نفسه الى مجلس القاضى
 وبورك عنه فيبدا الكفيل لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل كما لو كان المملوك نفسه
 حرا ومات وهذا لان محل ما التزمه فان وهو العبد وكذا لا يتصور التزام التسليم ابتداء
 بلا محل لا يتصور بقاؤه بعد فوات المحل وفي المسئلة الاولى انما كفل بتسليم رقبته العبد عن
 ذى اليد لان المدعى زعم ان ذى اليد غاصب من الكفيل التزم ما على ذى اليد من
 رد العبد على وجه تخله قيمته فاذا مات العبد قامت الجبنة على ان العبد ملك المدعى
 فهو ان ذى اليد كان غاصبا للعبد وجب عليه ضمان القيمة خلقتا عن العبد فوجب على الكفيل
 ذلك لان الكفاية شرعت بضم دمة الكفيل الى دمة الاصيل كما كان الاصيل مطالبا فاذا
 تحولت المطالبة من عين العبد الى قيمته في حق الاصيل تحولت في حق الكفيل ايضا فكل عبد

عن سيد بامر فاذا او كفل سيد عنه بامر واذا بعد عتقه لم يرجع واحد منها
 على الآخر وقال زفر رحمه الله يرجع كل واحد منها على الآخر مادى ومعنى الوجه
 الاول ان لا يكون على العبد دين حتى يقع كفاية بالمال غير الموتى بامر لانه اذا لم يكن
 عليه دين يصح امر الموتى اياه بالكفاية ويصح قصر الموتى فيه لقراخ ذمته عن تعلق
 حق الغير لا يترك انه يملك ان يجعل مستغلا بالدين بان يقر عليه بالدين فكذا ان ياذن
 حتى ينفذ عنه خلاف ما اذا كان مديونا لان مولاة حادكا لا جنى عنه حتى لا يملك
 شفعه بالدين بالاقرب عليه فلذا لا يملك امره بالكفاية واما كفايته عن العبد فصحة
 بكل حال سواء كان العبد مديونا او لاله ان الكفاية بالامر سبب الرجوع وانما ترك العتق
 في حال كونه عتقا لما منع الرق فاذا عتق زال المانع من عتق السبب فيثبت ولاية الرجوع
 على بالسبب ولما ان الكفاية وقعت غير موجهة للرجوع لا استحالة ان يجب لاهما دين على
 الآخر فلا يتقبل موجهة للرجوع كمن كفل بغير امر المطلوب ثم بلغه فاجان فانه لا يرجع
 عليه لان الكفاية لزمته ونفذت بغير امر موجهة للرجوع فلا يتقبل موجهة للرجوع
 كفل عبد ماذون مديون عن سيد باذنه بطلت حق الغرماء فان حرم في مرض موته
 ومات فعلى العبد السعاية لغرمائه ولا ينفذ تلك الكفاية مادام يسقى عند الحى حنيفة
 فاذا سقى وعتق نفذت تلك الكفاية لانه كما يكتب عنده وكفاية المكاتب لا تصح وعندها
 هو حر مديون فنقدت كفايته ككفيل بدين مؤجل مات حل الاجل وطولت وارثه
 بتجمله وعمل وارثه لا يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل خلافا لفرجه الله لان
 الاجل لما بطل في حق الكفيل بوته اذ لا فائدة في بقائه لا انتقال الحق الى المثة وعتق غير
 لا يقبل التاجيل والاجل حق الاصيل في ابقائه فائدة لانه في ذمته فلا يبرطل حقه
 بطلان حق غيره بغير رضاه رجل شركي امة وقضيا في ذمته وكفل منها رجل
 ونقد فاستحق او وجدت حرة او مذبذبة او مكاتبه او ام والاتباع الكفيل البايع
 لانه طهرانه فمضى بغير حق المستركى لو كانت الكفاية بامر لانه بالامر ضمن له سلامة
 ما يودى ثم يرجع المستركى على البايع لانه ملك ما نقد الكفيل باء الضمان ولو نقد
 حنيفة دينار عن درهم بصل او بضع اشبع البايع بما دفعه للمستركى لانه خالف امره
 وكان مبررا عما خير البايع في العتق برء الداني وادراهم لان ضمنا على الخط فلا يبرمه

لان الضمان غير مذكور وللأمر ان يرجع على الباقي لانه واجب له وكذا الصدقة ولو قال
 اقض فلان عني النفا واعطه عني النفا فاعطاه اتبع الأمر لان قوله اقض للتفويض فكانه
 قال اقضني ثم كن وكيلي بشئ ما في ذمتي والاعطاء يستعمل في القضاء يقال اعطيت دينه
 اى قضاء وان قال اقض فلانا القادوم يقل عني لا يرجع على الأمر اذ لم يكن خليفه له وفي
 عياله وقال ابو يوسف رحمه الله يرجع عليه لانه امره بالقضاء والقضاء يتلو الوجوب
 فكان امره بقضاء الدين ظاهر والظاهر ان الانسان يأمره غيره بقضاء دين الامر لا بقضاء
 دين المأمور فكانه قال اقض عني ولاي حيلة ومحمد رحمه الله انه جعل قضاء الدين عن
 نفسه وجعل قضاء غيره فلا يثبت له الرجوع بالشك كقوله ادفع اليه الاصل ان اسلام
 الطالب يبطل الخصال لان متناع التسليم جاء قبله لاسلامه واسلام المطلوب
 كذلك عند ابو يوسف لم يثبت التسليم وعند محمد رحمه الله لا يبطله بل يجوز له ان يثبته لان
 الامتناع ما جاء من صاحب الحق بدعا من قبله لغيره لاسلامه فصار كالمسلم اذا
 استبطل الخصال فانه يضمن القيمة كذا هنا والكيف مطلوب في حق الطالب طالبا في حق المطلوب
 فصار في فرض مثله حرا فاسلم المضر او اسلما مقابلا لغيره ولو اسلم المستقر وحده فذكر
 عند ابو يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله انه يجوز ان يثبته ولو كلف فصار في لا يجوز
 عليه لعدم الميزة وان ادرك لغيره على الاصيل بقيمة لان الاصيل مطلوب في حق الكفيل
 فاسلامه يوجب القيمة فان اخذ الطالب القيمة من الاصيل يركب الاصيل والكفيل ولو اسلم
 الاصيل لم يكتفه ما اراد على كل واحد قيمة لانها مطلوبة في حق المضر ورجع الكفيل على
 الاصيل بالقيمة ان اخذ المضر القيمة منه لان الكفيل ان كان طالبا في حق الاصيل لكنه
 اسلم بعد ما صار لغيره قيمة على الاصيل وان اسلم الكفيل فقط يجوز ما عليه قيمة وفي
 على الاصيل عين لغيره ولا يرجع الكفيل على الاصيل ان اخذ القيمة من الكفيل لان الكفيل طالب
 في حقه وقد اسلم وحقه قبله في الخصال اذ اسلم الكفيل ثم المستقر او اسلما
 معا طوبى بيمينها ولا يرجع الكفيل على الاصيل لانه حيز اسلم الكفيل كان حقه في غير الخصال
 ولو اسلم المستقر ثم المضر ثم الكفيل فمحمول ما على الاصيل قيمة وبورك كفيلا وبكسبه
 بربا الى اسلم الكفيل ثم المضر ثم المستقر بربا اما المستقر فلا سلام الطالب قبله
 واما الكفيل فلا نبرة الاصيل بضم براءة الكفيل نص في حال نصيقتين على غير ما

ان كان احدهما قبل فاسلم او اسلما معا بربا عن الغالة ويحول ما عليها الى القيمة بقا
 السبب وهو الخلع وتعد تسليم عين الخمر فيحول الى القيمة وان اسلمت احدهما بتحول ما عليها
 قيمة وبقي ما على الاخرى حرا فان ادرك المسلم القيمة لا ترجع على صاحبها بطلان
 حقه في الخمر لاسلامها وان دلت الكافة جميع الخمر ترجع على المسلم بقيمة ما ادرك منها
 من الخمر لان المسلم مطلوب في حقه فاسلامها يوجب القيمة وان اسلمت معا ولم يسلم
 الزوج يتحول ما على كل واحد قيمة الغالة والاصالة جميعا لانها مطلوبة في حق
 الزوج وايضا ادرك القيمة لا ترجع على صاحبها بشئ لانها طائفة في حق صاحبها
 فيما كملت عنها واسلام الطالب يبطل الخصال ولو تعاقبتا بتحول ما عليها قيمة فازدركت
 المسئلة الثانية ترجع على صاحبها بما ادركت عنها لان حقه ما رقيمة قبل اسلامها اسلام
 صاحبها فلا يبطل اسلامها بوجه وان ادركت المسئلة او لا فلا ترجع على صاحبها الا طائفة
 وقد اسلمت او لا وحدها في عين الخمر فيبطل الخصال ولو اسلمت احدها ثم الزوج ثم الاخرى فحول
 كل ما على الاولى قيمة لاسلامها قبل اسلام الزوج ولا ترجع على صاحبها بشئ لما مر وتحول
 قيمة ما على الاخرى اصالة ويحول حق الزوج فيما عليها الغالة لاسلامه قبل اسلامها نص في
 صاحب نصين عن ذم له عليها على كل واحد من الاخر في كل حال فاما بلا تناوب
 عبد بين نصين كتابه واحدة على حرة فاسلم احدها صار ذم الكريمة وقيمت
 الكتابة وكذا لو كان العبد لواحد فارت اسلم احدها وكتبه وكذا لو كانت عبيدة كتابه واحدة
 وكل كل عن صاحبه فاسلم المولى واحدها نظير كتابتها او كانت عبيدا لها على رطب
 فانقطع وقضى بقيمة على احدها صار ما على الاخر قيمة اذ لو بقي رطبا لم يفت الكتابة
 ارضاه رطبا فانقطع وقضى لاحدها بقيمة حقه فادرك ما الرطب فحقه في القيمة
 لا في الرطب لان القاضي يقل حقه من الرطب الى القيمة فلو قبضها اتبع شريكه بحقه بالرطب
 او اتبعه وله ان يسلكه فيما اخذ من القيمة او يقرم له ربع الدين وما بقي على العزم من
 الرطب يكون بينهما نصين كذا يوجب وقضى بالقيمة على الاصيل لا يقطع اوانه بقي على الكفيل
 عين الرطب لا يجوز لعدم الميزة وان اخذ القيمة من الاصيل يركب الكفيل وان ادرك الرطب
 رجع به على الاصيل

كتاب الحوالة

هي اسم معنى الاحالة يقال اخلت زيدا ماله على رجل فاحتمل زيدا به على الرجل فانا يحمل

وزيد محال ومحملا والمال محال به والرجل محال عليه ومحملا عليه وتقدر المحال
 في الغايل محمول الكسرة في المعقول بالفتح وقولهم المحال المحال له لغولانه لأحاجة الى حن
 الصلة ويقال المحال حويل الذي في الغرب وهي في الشريعة نقل الدين من ذمة المحيل
 الى ذمة المحال عليه وهي جارية بالديون قال عليه السلام من أحيل على شيء
 فليسمع فالأمر بالاتباع دليل لقوله ولأنه التزم ما يقدر على تسليمه فيجوز دفع الحاجة
 وحقت بالديون لأهانتني عن النقل في الدين لا في الغن لان هذا نقل شرعي والدين
 وصف شرعي يظهر أنه في المطالبة فما زان يؤثر النقل الشرعي في الثابت شرعا أما العجز
 فحتى فلا ينتقل بالنقل الشرعي بل يحتاج الى النقل لغيره ويصح في الدين برضا المحال
 الى الدين المحال عليه الى الذي قبل الحوالة أما المحال فلان الدين حقه والدين ينتقل
 بالحوالة فلا بد من رضاه بما تنازلت في الدرع وأما المحال عليه فلان الدين يلزمه فلا بد
 من التام به وأما رضا المحيل هو المديون فليس بشرط ذكره في الزيادة لانه لا يضر له
 في التام المحال عليه الدين بل فيه نفعه لان دينه يسقط لانه يتصرف في حق نفسه
 والضرب بالرجوع عليه ولا يبرح عليه اذ لم يكن بامر وهذا لان المحيل كالمكفول عنه
 ويصح الكفالة بلا رضا المكفول عنه فلذا يصح الحوالة بلا رضا المحيل واذا تمت الحوالة
 برك المحيل عن الدين لقبول المحال وقال زفر لا يبرأ المحيل في الكفالة لان المقصود بها
 التوفيق وذات ازيد المطالبة كما في الكفالة لاني سقوط ما كان له من المطالبة ولنا
 ان الاحكام الشرعية يكون على قب المعاقب اللغوية ومعنى الكفالة الضم فيتمضي ان يكون
 موجبا ضم الدية الى الدية وهذا لا يتحقق مع براءة ذمة الاصيل ومعنى الحوالة النقل وهذا
 لا يتحقق الا ببراء ذمة الاصيل لان الدين متى انتقل عن ذمة لا يبقى فيها والاستيفاء
 تحصل باختيار من هو اولى من المحيل واحسن منه في القضاء ولا يقال لو انتقل الدين من
 ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه لما اجر على قبوله اذ ان المحيل لو تبرع انسان
 بقضاء دينه لانه يحمل عود المطالبة الى المحيل بالتوى فلم يكن مبرعا فان قيل هو مبرع
 حال اداء الدين اذ لا دين عليه في الحال قطعا وما ذكرتموه من قلنا المبرع مقصد
 الانسان الى الغير من غير ان يقصد دفع الضرر عن نفسه اصلا وهو هذا الاداء قصد
 دفع الضرر عن نفسه حيث اسقط من نفسه المطالبة والجسور حال اعادته فلا يكون مبرعا

ولم يبرح المحال على المحيل الا ان يتوى حقه فاذا توى على المحال عليه عاد الدين الى ذمة
 المحيل وقال الشافعي رحمه الله لا يعود الى ذمة المحيل فان توى لان ذمته برئت براءة
 مطلقة لانها برئت بالحوالة وهي مطلقة فلا يعود الا بسبب جديد لان شافعا
 لا يعود كما لو بركت بالابراء ولنا ما روينا عن عثمان رضي الله عنه موتوا وروعا
 في المحال عليه اذ اقامت فليس اقام يعود الدين الى ذمة المحيل وقال لا توى على مال امرئ
 مسلم ولا ان اخضع من مخرج الحوالة التوصل الى استيفاء الحق من المحل الثاني لانفس
 الوجوب لان الذمم لا تختلف في الوجوب اما تختلف في حق الايقان فصارت المسألة
 من المحل الثاني كما شرع في العقد الاول ما انا المطلوب فاذا لم يحصل المصلحة عاد حقه في
 الاصل كما كان ولا يزاله حصلت بطريق الانتقال فاذا لم يسلم له من المحل الذي استقر له
 يعود في الدين كما كان فلذا اصابنا والجاع انما سبب تخلف النسخ حتى لو تراخى على نسخ الحوالة انفسحت
 كما ان ذلك السبب تخلف النسخ والنوى عند ذمة حصة رحمه الله اعدام من مال ان لم يجد
 المحال عليه الحوالة ويختلف على ذلك لا يمتنع للطالب على ذلك او يوت المحال عليه مفسدا
 ولم يترك كينالا لان النوى ما يتحقق عند العجز عن الوصول الى الحق وقد حقق بكل واحد
 منها وقال اهذان ووجه ثالث وهو ان الحكم الحاكم بافلاسه حال حيوته وهذا انما
 على ان لا فلاس لا يتحقق حكم القاضي عند لان مال عاد وراج فقد يصح الرجل فقرا وليس
 غنيا وبالعكس عند ما يتحقق حتى يبر في حق اخراجه من السجن فلا في حق غيره وان مات
 المحال عليه مفسدا وترك كينالا كذا عنه بامر او بغير امر لا يعود الدين الى ذمة المحيل
 لانه ترك ذمة يطالب بالدين لا ذمة فمات النوى وان ترك رهنا رهنة عن بامر
 او بغير امر وسقطه على البيع او لم يسقطه يعود الدين الى المحيل لان عقد الرهن لم يبر
 بعد موت المحال عليه مفسدا لانه لما مات فماتت ذمة المحيل والدين والدين لا دين
 محال واذا طلب المحال عليه المحيل مثل ما حال فقال المحيل اهلك بدينك عليك من
 المحيل مثل المدين لا يقبل قوله لمحقق سبب رجوع المحال عليه لانه قضى دينه بامر وهو
 سبب الرجوع ثم المحيل يدعي على المحال عليه دينا وهو ينكر والقول للمكفول الاصل
 فراجع الذمم واذا قال المحيل المحال اهلكك لنفسه في ذمتي وكنت في قبض مالي على فلاز
 ولا شيء لك على فقال المحال لا بد اهلكني بدينك كان عليك القول للمحيل لان الغرض اصل

حقه الى المحل
 الله بآستد
 نعم لا الراسد
 الله بآستد
 سل العشرة
 يعود

في الذم والمجمل متمسكاً بالاصل والمحمّل متسبب بالعارض فكان اعتبار الاصل احق فان قيل
اذا حاله فقد اقر بالدين لان الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة قلنا الحوالة تستعمل
في نقل التصرف على طريق التوكيد لهذا قال محمد رحمه الله اذا صار مال المضاربة ديناً
على الناصر وامتنع المضارب عن القاضى يقال له اجل رب المال على العطاء اى وكله
ويستعمل في نقل الدين فلم يكن حجة للمحمّل على ان المحمل صار مقراً بالدين بل لما كان محملاً
كان القول قول من اقره مع يمينه ووجب القول بالأذى وهو التوكيد الاصل ان الحوالة
نوعان مبيدة بدين على المحتمل عليه او يمين في يد بضمير ذميمة او غير ذلك ومطلقة
بان ترسل الحوالة ارسالا لا يبيد صاحب الدين ويغير وتخليه على رجل ليس له عليه دين
ولا في يد عين له والحوالة المبيدة كما يطلعت الموت المحتمل عليه مفلساً بطلت نفقات ما قبله
للوالة اذا كان النفقات الى خلف اما اذا كان النفقات الى خلف فلا يطل الحوالة لان النفقات
الى خلف كالفوات رجل حال طالبه على مديونه ليعطيه من دينه او وديعته او غصبه
حتى لان الحوالة المبيدة يقتضي اقرارين جازين عند الانفراد وهو توكيد المحتمل
الدين والعين من المحتمل عليه وامر المحتمل عليه تسليم ما عنده او عليه الى المحتمل فكذا
عند الاجتماع ولا ياخذ المحمل في ذلك من المحتمل عليه لتعلق حق المحتمل به كالمدين فانه
لا يملك المدين مطالبة لتعلق حق المدين به وليس للمحمّل عليه ان يدفع بها الى المحمل
لما ذكرنا فان دفع من المحتمل لانه استملك ما تعلق به حق المحتمل فان مات المحمل وعليه
دينون قبل ان يقبض المحتمل دين الحوالة فالدين الذي للمحمّل على المحتمل عليه يستمر
غرم المحمل والمحتمل اسوة الغرماء فيه وعند زفر رحمه الله كان ذلك للمحمّل على المضمون
لانه اخفقه في حيوته فكذا بعد ماته كالمدين في حق المدين لم يملك المحمل المطالبة
بالابراء والجهة ولما ان الدين في ذمة المحتمل عليه على المحمل قبل قبض المحتمل لانه
لو صار ملكاً له لكان تملك الدين من غير من عليه الدين ولهذا لو بطل دين المحتمل بالبراء
كان المحمل احق به واذا بقي على المحمل صار دين غرمه بالخصم لم يخص المحتمل به لان
الاختصاص بملكه رتبة اولى والدين على الغير لا يبيد التملك بوجه ما بخلاف المهر
لانه ملكه يدا له بقبضه صار مستوفياً من وجهه فكان احق به من ما يوجب ابراءه
قسم الدين من غرم المحمل لا يرجع المحتمل بجهة الغرماء على المحتمل عليه لان الحوالة كانت مبيدة

بدين كما ان عليه وقد استحق ذلك في بطل الحوالة نفقات ما قبلت به ولو هلك الوديعة
او استحق المضمون او الوديعة بطلت الحوالة اما اذا هلك الوديعة فلان المحتمل عليه
التم الاداء من محل يمينه فلا يلزم الاداء من محل آخر فبراءة بطلانها وكذا لو استحق
الوديعة واما اذا استحق المضمون فلانه وصل الى الله ووصول المضمون
الى ماله يوجب براءة الغاصب عن الضمان نفقات ما قبلت به الحوالة لا الى خلف في بطل
الحوالة وان هلك المضمون لا يطل الحوالة لانه نفقات الى خلف وهو الضمان والخلف يقوم
مقام الاصل وكان المضمون قائماً بمعنى فلا يطل الحوالة بخلاف الوديعة لانها هلكت
لا الى خلف لان الوديعة امانة وبالحوالة لا يخرج من ان يكون مائة وهلاك الامانة
لا يوجب الضمان على الدين فاقبلت به الحوالة نفقات حوارة ومعنى قبض الحوالة ولو اهلك
حوالة مطلقة لا يتعلق حق المحتمل بالدين الذي للمحمّل على المحتمل عليه ولا بالوديعة او الغصب
الذي عند بل ذمة المحتمل عليه ونجب على المحتمل عليه اداء دين المحتمل من مال نفسه
وللمحمّل ان يقبض دينه ووديعته وغصبه من المحتمل عليه ولا يطل الحوالة باخذ
فلومات المحمل قسم دينه ووديعته وغصبه الذي قبل المحتمل عليه من غرمه دون
المحمّل لان المحتمل بالحوالة صار غرم المحتمل عليه ولم يتغير المحمل بخلاف الحوالة المبيدة
لان هناك لو لم يشارك ابتداء شراكم انتهاء لان الحوالة بطلت نفقات المبيد فيعود الدين
على المحمل فيصير غرم المحمل وهذا بخلافه واذا ادعى المحتمل عليه دين الحوالة من مال نفسه
رجع على المحمل فصار غرمه فاما فيما اخذوا وكذا كانت الحوالة مبيدة بدين
للمحمّل على المحتمل عليه فابروا المحتمل المحتمل عليه عن دين الحوالة رجح المحمل بدينه على المحتمل
لان دينه بعد الحوالة باق على ملكه وانما ملك قبضه لانه تعلق به حق المحتمل فاذا
زال حق بالبراء فله ان يرجع ولو وهب المحتمل للمحمّل عليه او مات المحتمل فودعه
المحمّل عليه لا يرجع المحمل على المحتمل عليه بدينه لان المحتمل عليه ملك الدين بالجهة
او الارث لانه من اسباب الملك بخلاف الابراء لانه استقاط لا تملك فلم يملك المحتمل عليه
ما في ذمته بالبراء هو ان لم يكن للمحمّل على المحتمل عليه دين في الجهة والارث يرجع
المحمّل عليه على المحمل لانه ملك من الحوالة بالجهة والارث ولو ملكه بالاداء يرجع اذا
لم يملك المحمل عليه دين فله اذا ملكه بالجهة والارث وفي الابراء لا يرجع لانه لا يملك شيئاً

وان كانت الخوالة بلا امر المجلد لا يبرح المختار عليه على المصلحة والالهة ولا يبرح
 لملكه بالاداء ولو وجب المختار دين الخوالة للمجلد او مات المجلد فورته المجلد يرجع على
 المختار عليه لو كانت الخوالة بلا امر لانه ملكه مينا وقام مقامه فيرجع ولو كانت بامر
 لا يرجع المجلد على المختار عليه لانه لو رجع المجلد على المختار عليه لرجع المختار عليه على
 المجلد لا بما بامر فلا يفيد الرجوع وحب الدين من الكليل بامر رجع على الاصيل وان
 كانت بلا امر لا يرجع اعتبارا بما لو ملكه بالاداء ولو ادرك المختار عليه دين الخوالة
 الميتة بدين عليه في مرض المجلد ثم مات المجلد وعليه ديون فالمختار يكون اخص
 بما قبض لان المختار عليه اداه من نفسه لامن مال المجلد اذ الدين تنقضي بامثالها
 وما على المختار عليه بينه وبين غيره المجلد لان عليه من تركه المجلد فيقسم بين غريمه
 والمختار عليه منهم ولو كانت الخوالة ميتة بوديعة او عصب عند المختار عليه فذبح
 المختار عليه الى المختار في مرض المجلد ثم مات هج لانه وان اقر اخره ولم يسلم للمختار يد غريمه
 المجلد يتبعون المختار فيما اخذون منه حصصهم لانه عين مال المجلد وقد قلقت به هو الغريم
 لرحمه فان حبس المودع الوديعة وادى من مال نفسه لم يكن متبرعا استحسنانا
 لمصروف مقصود الامر فكان اذ ناله دلالة كالوكيل بالسري او بالانفاق على عيال
 الموكلا او بقضا الدين اذ انتد او انتق او قضى من مال نفسه وعند مال الموكلا فانه لا يكون
 متبرعا استحسنانا مكاتب احوال سيده ببدل كتابته على رجل مطلقه بطلت لازدي
 الكتابة ثابتة مع المنافي فلا يظفر في حق صحة الخوالة والكتابة ولو كانت الخوالة
 ميتة بدين او وديعة او عصب تحت ويكون توكيلا للمختار عليه باءا بذلك الكتابة
 من مال المكاتب الذي عند او عليه واذا اصبحت الخوالة بركة المكاتب وعش فان توت
 ما على المختار عليه او عند قبل الاداء بطلت الخوالة وعاد بذلك الكتابة على المكاتب
 وبقي الحق لانه لا يجهل النسخ وان احوال سيده غريمه على مكاتبه ولم يعيد ببدل
 الكتابة لا يرجع لما امر وان قيد ببدل الكتابة صح فصار المكاتب وكيل عن السيد
 باءا بذلك الكتابة الى غريمه ولا يثبت ما لم يود فان مات سيده قبل ادائه وعليه
 ديون ببدل الكتابة بين غريمه السيد والمختار من اجلهم لما امر ان المختار لم يملك قبل القبض
 وان اخرج المكاتب من سيده عند ببدل الكتابة صح ووقفت المتأخرة بين الممن وبين ببدل
 الكتابة

وعش فان مات السيد المبيع قبل القبض بطل البيع وعاد ببدل الكتابة على المكاتب
 ولا يبطال الحق لما امر وكذا لو سلم السيد المبيع فاستحق لان ببدل المصحق ملول اذا
 كان متبرعا وبذل الكتابة في يد السيد لانه في ذمته فلكه فسقط عنه فبقى وان
 استحق السيد قبل التسليم الى المولى لم يثبت المكاتب لانه لم يملك ما في ذمته لان ما
 في ذمته ببدل المصحق فلا يملك قبل تسليم المصحق فلا يثبت وان ابرك السيد المكاتب
 بعد الخوالة عليه برك وعش ولا يبطال الخوالة عندنا خلافا لفر رحمه الله وكذلك
 اذا احوال البايغ غريمه على المشتري بالنم ثم انسخ البيع بملك المبيع قبل القبض
 او بسبب هو نسخ من كل وجه كانه خيار الردية او شرط عيب قبل القبض او بعد
 بقضا لا يبطال الخوالة عندنا خلافا لفر رحمه الله له ان الخوالة ميتة بالنم وقد بطل
 النمن فصار كالواستحق السيد او وجد حل ولنا انه قيدها بالنم ولم يظفر ان النمن
 لم يكن واجبا ليطهر بطلان الخوالة بل يسقط للمال بالنسخ فلا يظفر ذلك في حق
 الغنم المختار بخلاف الاستحقاق والحرية لانه يظفر ان النمن لم يكن واجبا اصلا لم يثبت
 ما يقدره والبايع اذا احوال غريمه على المشتري بالنم بطل هو حسن المبيع لاجل النمن
 لسقوط مطالبته وكذا المرفق اذا احوال غريمه على الراهن ما عليه بطل حقه في حبس
 الرهن وان احوال المشتري او المدينون البايغ او المرفق على رجل لا يبطال حق البايغ
 والمرفق في الحبس لان الرهن وثيقة للدين المرفق ودينه باق في حق الحبس وقوله
 كالمرفق راجع الى المسلمين كما ذكرنا كذا رجل عن رجل على ان يبرأ الطالب غريمه اخر
 او على ان يقب للكيلد او للاصيل عينا او على ان يحب الطالب الدين الاصيل بطل
 الكفالة لانه شرط مخالف لمقتضى العقد عند ما مات في يد رجل فاقراه غصب من زيد فعليه
 قيمته لزيد فان برهن رجل ان السيد له قيمته لمن برهنه لاسمى لزيد على المرفق لان
 ما اقر له صار مستحقا بالقيمة فان وجب المبرهن تلك القيمة في صحته للمد او مات فورها
 المد او رث مثلها او اوصى له بها او بثلها ردها على زيد لانه زعم ان ما اخذ المبرهن
 حق المرفق له وانه اخذ بغير حق فصار دينه عليه وما وصل الى وصل بالادب
 او الوصية والدين مقدم على الارث والوصية وان رهب له الاخر في صحته
 فلا حق فيه للمرفق له لان الدين لا يعلق بماله في صحته احوال بدينه فوهن لا يفرح ولو عيب
 بطل

حتى كان له ان يثبت المذهب لانه بالحوالة يترك الدين فلم يبق الرهن فلو هلك الرهن
في يد الرهن قبل ان يثبت المذهب لكان الرهن يهلك بمضمونا بالدين لان ضمان الرهن بالقبض هو
باق ورجع الرهن بقيمة الرهن في تركه المحتمل عليه ان لم يتزوج لانه قضى فيه
بامر من حج عليه وان كان الرهن مبرعا في الرهن لا يرجع على احد لانه يتزوج بقضاء
دين المحتمل عليه رجل كفل مال عن رجل بامر فاحال الطالب غرضه على الكفيل
ليؤدي من دين كفالته صح وسقطت مطالبة المجلد عن الكفيل لقيام المحتمل مقام المجلد
في المطالبة فينتظم عنه مطالبة المجلد للطالب لان الاصيل لا يسقط المطالبة
عن الكفيل لا يوجب سقوطها عن الاصيل فلو ادى الاصيل دينه برياً وبقيت الحوالة
خلدا فالفرج وجه الله فلو ادى الكفيل المال الى المحتمل رجعه على المجلد فلو لانه ادى
دينه بامر ولو احال الطالب غرضه على الاصيل صح وسقطت مطالبة عن الاصيل
والكفيل لان سقوط المطالبة عن الاصيل يوجب سقوطها عن الكفيل ولو قضى المجلد
دين المحتمل بنفسه صح لانه بالحوالة لم يبرأ برأه تامة لاحتمال ان يعود اليه وطول
الاصيل والكفيل في اليمين وكذا لو ابرأ المحتمل المحتمل عليه عن الدين سقط دين الحوالة
عن المجلد والمحال عليه وعاد مطالبة المجلد على الاصيل والكفيل في اليمين وان احال
غرضه على الاصيل والكفيل معا او بدا بالكفيل صحا اما في الثاني فلان برأه الكفيل لا يوجب
برأه الاصيل فقد وجدت الحوالة والدين قائم فيصح وكذا في الاول لانه اهدتا والدين
قائم ومحت الحوالة على الكفيل مبقلة ثم يتقلب مطلقة لبرائه عن دين الحوالة بالحوالة
على الاصيل رجح على المجلد دون الاصيل لان ادى لانه قبل الحوالة بامر المجلد لا بامر
الاصيل وان بدا بالحوالة على الاصيل ثم على الكفيل صححت الحوالة الاصيل دون الكفيل
لانه لما صححت الحوالة على الاصيل برى عن دين المجلد وبرى الكفيل حكم لبراء الاصيل
فقد وجدت الحوالة على الكفيل مبقلة بالدين والدين فلا يصح صالح المحتمل عليه المحتمل
على زيف صح والحياد له لانه ملك ما في دينه كالكفيل بخلاف الصلح عن بعض الدين
لانه ابرأ عن الباقي لا مائة واحدة فتاديا عن البر بواحد حاله على احرماية بنهرجة
ولم يثبت بنهرجة على احرماية جناد فاحال من عليه بنهرجة رتب دينه
على مديونه مائة جناد ليا اخذها مكان بنهرجة والمحال عليه غايب لم يفتح وان اخذ

وان كان حاضرا وقبل صح استحقاقا بالعدا اعتبار حوالة لعدم الجهاد على المجلد
وانقلاب بنهرجة جناد الا يكون الا بالصفحة فصار كان المحال ان شئت بنهرجة
التي ارسل على مائة جناد على ان اجيلك لها على فلان فكان صرافا بين المجلد والمحال
لحوالة وبطلان اوراق المجلد والمحال لان الصفح جرى بينهما وان افرقاه ادى المحتمل عليه
الجناد صح لان الحوالة ان بطلت بقي الامر بالاداء وبرى المحتمل عليه عن دين المجلد للخاصة
ويرجع المجلد على المحتمل بدينه وهي بنهرجة وكذا لو صالحه على جناد على ان يعين فلان
او يجيل على فلان ولا دين عليه رجل له على رجل مائة درهم فلفل هارجل فاحال الكفيل
الطالب على رجل حوالة مطلقة برياً لان الحوالة اضيفت الى مال الطالب مال الطالب للقيمة
على الاصيل فاجبت الحوالة براءة الاصيل من ضمان برأه الكفيل وان شرط براءة الكفيل
خاصة فهو كما شرط لان براءة الكفيل لا يوجب براءة الاصيل لكان صالح الكفيل واجتبت
عن الالف على خمسة مائة ان اطلق برياً وان قيد براءة الكفيل خاصة فهو كما قال رجله على
رجل الف نقد بيت المال وعليه زيف فاحال رب الزيف على الذي عليه الجهاد على ان يعطيه
لحياد او على ان يعطيه الزيف ولحياد له بطلت اما الاول فلانه لا يمكن تعجيل حوالة
لانه شرط ابراء الزيف من الجهاد وكذا لا يتصور ولا يمكن تعجيله مرفالا من مضارفة
بينها يدين على المحتمل عليه والبيع بالدين على الغير باطل لانه يملك الدين من غير من عليه الدين
واما الثاني فلانه صراف المجلد والمحال عليه بشرط ان يكون العاقر غير المجلد فبطل كما
لوسط البائع ان يجيل على المشتري غرضه ولو كانت الدراهم ودبعة عند المحتمل عليه او
غصبا وهي قائمة صححت لاخصاص مضاف الى غير مضارفا لو اشترى بدراهم ودبعة في يد الغير
فان ادى رجح على المجلد لانه ادى بامر او على المحتمل لانه ادى اليه بحكم حوالة فاسد
ولو صالح المجلد المحتمل عليه من الجهاد على زيف على ان يجيل لها صاحب الزيف صح لانه
خط من المجلد عن المحتمل عليه فلا يبطل بشرطه زيف وعليه جناد فاحاله على ان ياخذ
الزيف صح لان الجهاد ابرأ المجلد عن العودة بشرط ان يجيله بالباقي على غرضه ولو ابراه عن بعض
الوزن حتى يجيله بالباقي على غرضه لفتح فلان يفتح هنا ادى وكذا لو صالح المجلد المحتمل
من الجهاد على الزيف على ان يجيل على فلان جاز فان مات المحتمل عليه منلسا رجح الزيف
ان المجلد لان المحتمل خط العودة على المجلد عليه دراهم ودين المجلد دناير فاحاله على

الحاجد لمره بعد
وادا هو تار
ادى منه ربع
للمحال على المجلد
د

على ان يعطيه الزانية او على ان يعطيه من الذين يبيعون عليه بطلت لانه من غير المحل
والمحتمل فكان شراء بالدين من غير من عليه الدين لان يكون الدين يتردد بينه او
عصا دوى قائمة لما امر اهل عزمه على رجل على ان يعطيه من من رانه اى دار
المحال عليه تحت الوالة لانه اهل عزمه على ابقائه لانه يملك معها ولا يجوز على البيع لعدم
الوجوب قبل البيع ولو باع بغير على الاداء ولو اهل على ان يعطيه من من دار المحل
لا يصح لانه لا يقدر على بيعها الا اذا امره بالبيع كفل بدل الصرف وادى في مجلسه مع لانه
ومن كسائر الذين ولا جبر معارفة الكيف فان ابراهيم يوكى الكيف قبل اورد لانه اسقط
محض كالمطلقات لا الاصيل ان لم يقبل لانه في حقه فتح الصرف لان العوض شرط في المجلس
والا براء ينوته فان كان مكان الكالة حوالة فانبر المحل عليه مع قبل ولا يفسد
الصرف ولو كانت الحوالة بلا امر المحل لا يفسد الصرف مما لم يقبل رجل له على آخر الز
حيناد فقال له اعطني ثيابي بخرجة مع لانه خط وكذا لو قال اتض عزمي هذا الثياب بخرجة
باع شرط ان يحل على المسترى بالتمسك به لانه يفسد لانه شرط لا يقتضيه العقد ولو باع
بشرط ان يحل بالنفس مع لانه يفسد لانه يفسد لانه شرط لا يقتضيه العقد ولو باع
والاحسن قضاء قضاء كسر البوذة وكسر السراج وهو قرض استغاده المتقصر
سقوط خطر الطريق قد نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جرت ففقا وصورة
ان يدفع الى جرح عشرين قرضا يدفعه الى جرحه ليقبض به سقوط خطر الطريق
فان لم يكن المنفعة مشروطة ولا كان فيه عرف ظاهر فلا باس به وهو في معنى الحوالة لان
احال الخطر المتوقع على المستحق من **كتاب القضاء**

هو عيان عن الاحكام لغة قال وعليها امر دنان قضاها وعن الامام شريعة
وهو مشرووع بالكتاب قال الله تعالى ان احكم بينكم بما انزل الله والسنة فانه
صلى الله عليه وسلم قضى وفق علينا ومعاذ ارضى الله عنها والاجماع والمقول في القضاء
بالحق اظن ان العدل به قامت السموات والارض ودفع الظلم من الجاهل هو ما يدعوا اليه عقل
كل عاقل وانصاف المظلوم الملهوف والنهي عن المنكر والامر بالمعروف ولا حله بغير المرسل
والايتناء وكان عليه الخلفاء والعلماء واهله اهل الشهادة لان كل واحد منها من باب
الولاية اذ كل واحد منها تفيد القول على الغير ولان كل واحد منها الرام بالشهادة تنزيهه

على القضاة القضاة مثلهم على الاخص فابست ط لاهلية الشهادة يستط لاهلية القضاء
ومن صلح شاهد اهل قاضيا والاولا القاسم اهل القضاء حتى لو قلد بغير الا ان الاول
ان لا يقلد القاسم لانه لا يؤمن عليه بقلة مبالاة بواسطة فسقة كما في حكم الشهاد
فان الاول ان لا يقتضى القاضى شهادة القاسم ولو قضى نفذ عندنا ولو كان القاضى عادلا
فسقط هذا المرسوم او غير لا يفسد ويستحق العز في ظاهر المذهب وقال القاضى في الدين
اجمعوا انه اذا ارشنى لا ينفذ قضاؤه فيما ارشنى وقال انه اخذ القضاء بالمرسوم لا بصير
قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه وقال الشافى رحمه الله لا يجوز قضاء القاسم ولا يثبت شهادته
ممنه وعن علمنا الثلاثة في النوادر انه لا يجوز قضاؤه وقال بعض مشايخنا اذا قلد
القاسم ابتداء بغير ولو قلد وهو عدل فغير بالفسق لان المقلد اعتمد عدالة فلم يفر
بقضائه بدونهما وقبل لا يصح القاسم ميثا لان ميثا على الامانة والاحترام عن الحيانة
وقيل يصح لانه محتاط فيه كيلا يشوب له الخطا والمجتهد اجت من غيره فالاجتهاد شرط
الاولوية حتى يعم تقليد القضاة الجاهل عندنا خلافا للشافى رحمه الله له قوله صلى الله
القضاء ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة اما اللذان في النار فالجاهل والجاهل واما
الذي في الجنة فالعالم العادل ولانه تامر بالقضاء بالحق ولا امر بالوقوف ولا فدية بلا علم
ولما ان المقصود اتصال الحق الى المستحق والخصم اذا عمل بقضوى غيره والحديث محمول على
الجاهل الذي يخل بماله ولا يرجع الى العلم ولا يبنى للمقلد ان يختار للقضا امر هو اقدر
عليه واولى به ولا يكون قضا عليه جارا عيدا لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في القضاء وقال صلى الله عليه وسلم من قلد غير علم او في رعيته من هو اولى به منه
فقد خان الله ورسوله وخان جماعة المسلمين وعمل القضا امرهم امور الدين واعمال المسلمين
واصح ما قيل في هذا المجتهدين ان يكون قد حوى علم الكتاب وجوه معانيه وعلم السنة
بطريقها ومتونها وجوه معانيها وان يكون مجتبا في القياس عالما بغير القياس على
ما يثبت في اصول الفقه وقيل ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليتمكن من القياس
فيما لا نص فيه او الخواص مدودة والنصوص مدودة او صاحب فقهية يعرف
عادات الناس لان القياس قد يتركب بالعرف الا يرى ان الاستصناع هو عز فاعلان
القياس وكذا المقلد من جاني الفقه فيمنه ان لا يكون الاصل ان القضا في بعضه

في بعض النسخ ان يكون جازيا

محكمة وسنة متبعة قد يأسر العجالة والتأبون ومضى عليه الصالحون ولكنه فرضه
لانه ما فرض لغيره وهو قطع النار غارت من العباد ورفع لاسباب البيت والسياد
وهذا يحصل باقامة البعض فلا معنى للجواب على الكلام ولكنه انما يباح الدخول في القضاء
لمن من نفسه انه يودك فرضه ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يخرج على نفسه
لغيره وقيل يكره الدخول فيه بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم من ابتلى بالقضاء فكأنما
دفع بغيره قيل قد اذناه بعض القضاء وقال كيف يكون هذا ثم دعا في مجلس
يسوي سبعين فحول الخلاف فخلق بعض اسوار دقته اذ غطس فاصابه الموضع الذي راسه
بين يديه وكان في بني اسرائيل من فرغ نفسه للعبادة ستين سنة فانه يرجع النبوة
فاذا استوفى بالقضاء استوفى من نبوته وقد فرز ابو حنيفة رحمه الله عن ثعلب بعد ما
خبره ورضي لاجله مرارا وقال البخاري فكيف اعجز بالسباحة فقال ابو يوسف البخاري
عميق والسبينة ويوم الملاح عالم فقال كافي بك قاصدا والعجم ان الدخول في القضاء
وخصه طحا في اقامة العدل بالحدس عدل ساعة خير من عبادة سنة والامتناع
عند غلبة لانه ما مور بالقضاء بالحق وربما يظن في الابتداء انه يقضي بالحق ثم لا يدر
عليه في الانتهاء ولانه لا يمكنه القضاء الا باعانة غيره ولعل غيره لا يقينه وان كان
هو اهلا للقضاء دون غيره يفرض عليه التقلد حيانة لمعوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين
والحديث محمول على من كان طالبا للقضاء ويبنى ان لا يطلب ولا يسأله لقوله صلى الله عليه
من سأل القضاء وكل في نفسه ومن اجر عليه نزل عليه ملك يسدده اى يلهيه الرشد
ويوقته الصواب ولان من سأل القضاء فقد اعتمد على علمه وورعه وقسطه فصار
محميا فلا يلهي الرشد ويخرج التوفيق ومن اكره عليه فقد اعتصم بحيل الله وتوكل عليه
ومن يوكل على الله فهو حسبه فيلهم الرشد ويوفق للصواب ويجوز تقلد القضاء
من السلطان الجائر كجند من الخادل فالصحابة تقلدوه من معاوية بعد ما اظهر الخلاف
مع علي رضي الله عنه والحق كان على في نوبته والتأبون تقلدوه من الحجاج وكان حائرا
فقد قال الحسن رحمه الله فيه لو جأ اكلامة تخيبتا معا وجئنا به لفلانام ولكن
انما يجوز تقلد القضاء من السلطان الجائر اذا كان يمكنه من القضاء الحق اما اذا كان
لا يمكنه فلا لان المقصود لا يحصل بالتقلد منه ومن تقلد القضاء اسأل ديوان القاضي

الذي قبله وديوان القاضي الخرايط التي فيها نسخ السجلات في الصلوك والمحاضر
ونصب الاوصياء واليتم في اموال الوقت وتقدر النفقات وهذا لان القاضي يكتب
نسختين احدهما يكون في يد الخصم والاخرى يكون في ديوان القاضي لانه يحتاج اليها
لعنى من المعاني وما في يد الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان ثم البياض الذي
كتب عليه القاضي المزعول هذا النسخ ان كان من بيت المال خبر على الدرع لان ذلك
انما كان في يد لعله وقد صار العمل بغيره فلا يترك في يد وكذا اذا كان من ماله او ماله
الخصوم في الصحيح لانه ما اخذ للمولك للتدين لهذا الخصوم تركوا ذلك في يد لعله
وقد خول العمل في غير ويشت رجل من ثقاته ليقض ديوانه الخصم القاضي المزعول
او امينه والواحد يكتفي والاثنان احوط ويسألان القاضي المزعول شيئا فشيئا فاما كان
فيما نسخ السجلات فمجان في خريطة وما كان من نصب الاوصياء واموال البيات
فمجان في خريطة وما كان من تدبير النفقات فمجان في خريطة وما كان من نسخة قيم
الاوقاف فمجان في خريطة وما كان من الصلوك فمجان في خريطة لان هذا النسخ كان
تحت تصرف القاضي المزعول فلا يستبده من ذلك شي احتاج الى نسخة منها فاما القاضي
المقلد فيستبده عليه لو لم يجع كل نوع في خريطة ولو احتاج الى نوع منها احتاج
الى تفتيش جميعها وانما يسألان القاضي المزعول ان لم يكن قوله حجة لاحتجانه بواحد
من الرعايا ليكتشف عليهما ما اشكر عليهما دمي فبما ذلك فمجان على ذلك احتراز عن الرعايا
والنقصان ونظر في حال المحبوبين لانه نصب ناظر المسلمين في امر الحق وانكر قيامت
عليه بيعة الزمة اياه ولا يقبل قول المزعول عليه البيعة لانه صار لواحد من الرعايا
وسبادة الفرد ليست بحجة خصوصا اذا كانت على نفسه والام يعمل بحليته حتى ينادي
عليه اى يا من نادى يا نادية كل يوم اذا جلس من كان يطلب فلان بن فلان المحبوس
الثلاثي الحق فليحضر جميع بيته وبيته فان حضر الاثنان رآى القاضي ان يطلقه ينادي
كذلك اياها فان حضر خصم واحد منهم جميع بيته وبيته وان لم يحضر فاني في ذلك اياها على
حسب ما يري القاضي فان لم يحضر خصم واحد منهم اخذ كفيلا بالنسب واطلقهم ونظر
في الودائع وغلات الوقت فعمل على ان يقوم به البيعة او الاقل لان ذلك حجة ولا يقبل
قول المزعول لما ان يقر ذواليدان المزعول سلمها اليه لانه ثبت باقر ان المقلد

كانت القاضى ففتح اقر القاضى كانه في يد في الحال لان من في يد مال اذا اقر بذلك المال
لا يمانى بقبول القرض الا اذا بدا ذو اليد بالقرض فيسلم الى المقتله الاول سيق حقه
ثم يقين للقاضى المردول قيمة ذلك العين او مثله باقره ان اليد كانت له في اخذ المردول
ويسلم الى الذي اقر القاضى له ويجلس في المسجد للقضاء والمسجد الجامع اولى لان مجلس
القاضى ينبغي ان لا يكون مخفيا على الغرماء واهل البلد والمسجد الجامع في كل بلدة اشهر
المواضع ولا يخفى على احد وقال القاضي رحمه الله يكمل الجلوس في المسجد لانه يحضر المسجد
وهو ليس بقوله تعالى اما المشركون يحسن في الحايض في ممنوعة عن الدخول في المسجد
ولانه في الذكر الله تعالى لا المحضومات الصادق عنه ولنا قوله صلى الله عليه وسلم
انما ينبت المساجد للذكر لله والحكم فسوى بينهما فكان عبادة كالصلاة في مقام فيها كالصلاة
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضل بين الخصوم في مصلته والخلنا الراشدون
كانوا يجلسون في المسجد بفضل الخصومات بحجاسة المشرك اعني اذ لا على ظاهره بل في
دخوله فيه والحايض مسلمة فخرج عن دخول المسجد ظاهرا وتجربا بانها حايض فخرج القاضي اليها
فينظر في خصوصيتها او ياتي الى باب المسجد كالموقف للخصومة في دابة فانه يخرج القاضي
لسماع الدعوى والشهادة من الشهود والامانة اليها كالأهنا او يبعث من يفضل بينها
وبين خصمها ولو جلس في دار لا باس به وبأذن الناس بالدخول فيها ويجلس معه فكان
يجلس قبل ذلك لان الجلوس بعد في دار يورث الشبهة ولا يبدل حدية لان هذا لا اذ اعطى
الامين في رحم محرم لانه من صلة الرحم او ممن حرت عادت قبل القضاء ما داته لانه لا يغير
أكل بفضايه بل باعتبار العناد بينها ولو كان للرب خصوصية لا يبدل حديته ايضا وكذا
لو زاد المدي على العناد يزد الزيادة لانه انما زاد لاجل القضاء وكذا لو وقت له خصوصية
لا يبدل ايضا الشبهة ولا يحضر دعوى الا ان تكون عامة لانه صلى الله عليه وسلم كان يضيئ النار
ويجيب الدعوى وكان يتولى من لم يجيب الدعوى فقد عصى ابا القاسم ولان الدعوى اذا كانت عامة
لا يكون القاضى مقصودا بخلاف ما اذا كانت خاصة لان المقصود هو القاضى حينئذ فيصيب
بفضايه والصحيح ان المضيف لو علم ان القاضى لا يحضرها لا يتخذها في خاصة وان كان يتخذها
في عامة وان كان يتر القاضى وبين المضيف قرابة يجنبه وان كانت الدعوى خاصة لان
احبابه دعوى صلة الرحم كذا ذكر الحنفية في اختلاف ذكر الطحاوي رحمه الله ان قول القاضي حجة
وابن يوسف رحمه الله

لا يجب الدعوى الخاصة للرب وعلى قول محمد رحمه الله يجب والمناجيب الدعوى الخاصة
للأجنبي اذا لم يتخذ الدعوى لاجله قبل القضاء ويشهد الجواز ويعود المردول لانها
من حقوق المسلم على المسلم قال صلى الله عليه وسلم للمسلم على المسلم ست حقوق وذكر منها
هذين حق المسلم لا يسترط عنه بتقليد القضاء لكنه لا يطيل مكنته في ذلك المجلس وهذا اذا
لم يكن المردول من الخاصين فان كان فلا ينبغي ان يودعه وليسوي بينهما اذا حضرا جلوسا واقبالا
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ابلى احدكم بالقضاء فليستوي بينهما في المجلس والامانة والظن
وتساق عن مسانة احدهما واسارته وتلقين حقه وضمانه والقضايه وجهه والمراج
معه او مع غيره وتلقين الشاهد لان ذاك يترك الآخر وتلقين به تمة المبلغ فربما قد
ويترك حقه جزا رجوع ومعنى تلقين الشاهد ان يقول له امشعد بكذا وكذا لان فيه اعانة
لاحد الخصمين فذكر كالتلقين لضم واستحسنة ابو يوسف رحمه الله في غير موضع الشبهة لان
الشاهد قد حضر فان لمجلس القضاء حجية وللقاضى حجية وكان تلقينه احيا الحق
المسلمين وضمانه لها عن التوطيل لا سيما في التلقين **فصل في المجلس**
واذا ثبت الحق عند القاضي طلب صاحب الحق حجب عن حقه لم يجز حجبها وامر بدفع ما عليه
وهذا اذا ثبت بالاقراء فان ثبت بالبيضة حجبته كما ثبت لان المجلس حرا الظلم والمطل
يصير ظاهرا لقوله صلى الله عليه وسلم مظل النفي ظلم ولما كان مقامه يعرف فلو كان ماطلا في
الحال فربما طلع في الاعمال فلا يستصحب المال وفيما اذا ثبت بالبيضة ظلمه مطلقا بان كان فان
ابى حجبته في كل دين لزمه بدلا عن حقه في يد كالتقيد والقرض او التزيمه بعد
كالمهر والمكالة لسبوت امانة غناه في حدين الموهنين اما في الاول فلا يظن
قدرة بما دخل في ملكه وزواله محتمل اما في الثاني فلان الزامه باختياره دليل مسان
اذا اظهر انه لا يلزم الاما يقدر على ادايه واما اذا طلبت المرأة الموهل من الموهل بعد
ما دخل بها فالقول للزوج في غيبته لانه لا دلالة هنا على القدرة ولا حجبته في غير ذلك
ان ادعى النفي الا ان ثبت غيبته ان له ما لا ينجسه بما رآى لانه لم يوجد امانة
غناه وذكر الحنفية ان القول للمديون في جميع ذلك لانه يتسكب بالاحل وهو الصرة ورب
الدين يدعى امر عارضا وقيل ان كان الدين وجب بدلا عما هو مال فالقول للمدعي فانه
الدين بدلا عما ليس بمال فالقول للمدعي عليه وما يؤيد هذا من التولين مسلمانا حديثا

ان المرأة اذا ادعت على زوجها انه مؤسر وادعت نفقة المومنين وزعم الزوج
انه مؤسر وعليه نفقة المومنين فالقول للزوج انه مؤسر لئلا يتسلكه بالاصل وانما
ان احد الشريكين اذا اعترف العبد المستكر وزعم انه مؤسر فالقول للمعتق فماتان المسكتان
تخالفان القول الاول لان فيها التزاما اذا اقره على النكاح والاعتاق امانة قد رتب
على النفقة والضمان كما في المهر والمكالة وتحكمها على القول الاول ان هذا ليس بدليل
مطلق بل هو صلة الا يري ان النفقة تسقط بالموت وهناك العتق كذلك عند ابي حنيفة
ثم فيما كان القول للزوج ان له مالا او ثبت ذلك بالبينة فيما كان القول للمدعي انه
لا مال له بحسبه شهرين او ثلاثة ثم يسأل عنه فالحبس يظهر ظلمه في الحال وانما
بحسبه مدة ليظهر ماله لو كان له مال فلا بد ان تكون المدة مديدة ليحصل هذا الغاية
فقد روي عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة رحمه الله انه مقرر بشهر وعنه بثمانية
اشهر وعنه باربعة اشهر والعلم ان المتقدم فيه مؤخر الى راي القاضي لان
الحبس للاضجار وذات اختلاف فيه احوال الناس فان لم يظهر له مال على سبيله اكل
بعد مخي المدة لقوله تعالى فظنوا اني ميسرة فحسبه بعد يكون ظلم ولو قامت البينة
على افلاسه قبل حسبه لا يقبل عند الجمهور وقيل يقبل ان اقام المحبس بينة على
غيره واقام رب الدين بينة على سنان فيبينة السناد او في لا تقام بينة امر عارضا
ولا يجوز بينة وبين غيره وهذا بيان الملازمة ويصح في كتاب الحج ان شاء الله تعالى
وذكر في الجامع الصغير رجل اقر عند القاضي بدين فانه بحسبه ثم يسأل عنه فان كان مؤسرا
ابده بحسبه وان كان مؤسرا على سبيله قال في الاسلام معنى المسألة اذا كان جاحدا
فاقر عند القاضي فظهر للقاضي محمودة عند غيره وما ظلمة بعد ما اقر عند غيره
فيبند بحسبه فاما اذا اقر مدة فلا يحسبه لما روي في محبس الرجل نفقة زوجته وكل
دين برز لانه ظالم بالامتناع والحبس جزاء الظلم ما خلا دين الولد على ابويه او جده
او جدته وان علوا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يتأد والد بولدين وهذا نوع عقوبة
فلا مسجته الولد على ابويه وحده كاحدود والقصاص وحبس الاب الذي من نفقة
طفله لان النفقة حاجة الوقت فهو بالمنع قصدا لهلاكه ولا يبر الذنون لا يسهط
لناحية الاداء والنفقة تسقط بغير الوقت **باب كتاب القاضي الى القاضي**

ويكتب القاضي الى القاضي في غير حقه وتود اعلم ان كتاب القاضي الى القاضي مقبول في القوق
كل الذين والنكاح بان ادعى رجل نكاحا على امرأة او بالعكس وادى كتاب القاضي بذلك
والطلاق بان ادعت طلاقا على زوجها او العتق او الوكالة والوصية والوفاء
والورثة والقتل اذا كان موجبه المالك والنسب من المحرم والميت والنفقة والافاقية
المحمودة والمضاربة المحمودة لان كل ذلك منزلة الدين في الدين يعرف بالقدر والوصف
ولا يحتاج فيه الى الاشارة والعتار لانه تعرف بالتحديد ولا يحتاج فيه الى الاشارة ولا يقبل
في الايمان المنقولة كالنكاح والعقد والافاقية الحاجة الى الاشارة فيما يقبل عند الدعوى
سواء الشهادة وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقبل في العقد دون لامة لان لا يات بغير
في العتق دون لامة وعنه انه يقبل فيما يشترطه الى يكلف المدعي اقامة البينة
انه كان له عبد فاقرب هو اليوم في يد فلان ويعترف العبد غايه التعريف بحسبه واسمه
وسببه وقيمه والدار التي جلب منها فاذا كتب وختم كالحق بعد ما وورد الكتاب على الكسب
اليه احضر ذلك القاضي المدعي عليه والعبد ثم فكل الكتاب فظن في العبد وفي الكتاب فان
وافق حليته الفلام ما في الكفاية في عتق العبد من الرصاص دفع الى المدعي من غران
بمخني له بالملك واخذ منه كنيلا وامر ان يذهب به الى القاضي الكتاب فاذا ذهب به
امر القاضي الكتاب باعادة البينة على ان هذا العبد بعينه ملكه فاذا اعادة يقضي القاضي
الكتاب به له ثم يكتب الى قاضي تلك البلد ليبرئ كنيله وعن محمد رحمه الله انه يقبل في جميع
كما يقبل وعليه المتأخرون قال القاضي الاسيحياني وعليه الفتوى فان شهدوا على خصم
حكم بالشهادة لوجود الحجة وكنت ظلمه وهو المدعى سجلا وان شهدوا بغير خصم لم يحكم
اذا لا يفتح القضاء على الغائب وكتب الشهادة ليحكم بها المكتوب اليه وهو المدعى بالكتاب
الحكمي وهو قتل الشهادة حقيقة فالخامس سجل القاضي الى القاضي لا يكون الا بعد الحكم
وكتاب القاضي الى القاضي لا يكون الا قبل الحكم ويشترط ان يكون الكتاب من معلوم
الى معلوم معلوم الى المدعي معلوم الى المدعي على معلوم الى المدعي عليه معلوم والبيان
يأتي هو ان العمل بكتاب القاضي لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر بنفسه
محلس القاضي المكتوب بطله وعبر بلسانه ما في الكتاب لم يعل به القاضي فكذا اذا كتب
اليه وكان جوارحه فيما يثبت من الشهادة الحاجة القاضية اليه فقد يكون الشاهد للمرأة

على حقه في بلد مخصوصه في بلد اخر فيستدرك عليه الجمع بينها ولا يمكن من ان يشهد
على شهادتها فافكر القاضى يحزن عن اداء الشهادة على الشهاده على وجهها فتحتاج
الى نقل شهادتهم بالكتاب الى مجلس في القاضى وجب ان يقرأ القاضى الكتاب عليهم
ليعرفوا ما فيه او يعلمهم به ان لم يقرأ اذ لا شهادة بلا علم ثم يختم بحضرتهم ويسلم اليهم
ليلا يتوهم التغير وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان اصلها ان يعلم الشهود
بما في الكتاب لئلا يحضروا شرط جواز القضاء بذلك وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت
التجمل الى وقت الاداء شرط عندهما ولهذا يدفع اليهم كتاب آخر غير محتوم ليكون معهم
مخونه على حد ظم وقال ابو يوسف رحمه الله اخر اثنى من ذلك ليس بشرط والشهاده
ان يشهدوا ان هذا كتابه وختمه وعنه ان الختم ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك
حين ابتلى بالقضاء وليس الخبر كالمعاينة واختار شمس الامة الحنفى قول ابو يوسف رحمه الله
فان وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبله الا حفرة الختم لانه منزلة اداء الشهادة
على الشهادة اذ الكاتب ينقل الفاظ الشهود بكتابه الى المكتوب اليه كان شاهد المبرع
ينقل شهادته شهود الاصل عبارة فلا لا يمنع الشهادة الا حفرة الختم فكذلك لا يمنع
الكتاب الا حفرة الختم بخلاف سماع القاضى الكتاب الشهادة لان ذلك النقل لا للحكم وهذا
الحكم ولا يقبل الكتاب الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين لان الكتاب قد يزور ويتبدل لفظ
يشبه لفظ والخاتم يشبه الخاتم فلا يثبت الا حجة تامة وهذا لان كتاب القاضى منزه ان يحجب
على القاضى ان ينظر فيه وان يحل به ولا التزام بلائقته ولا يثبت كتاب الاستيمان من اجل ان
فانه اذا جاء انما يكون محبوا بلائقته لانه ليس لمن شيئا فان الاقام بالخيار ان شاء اعطاه
الايمان وان شاء لم يوطئه فلا يشترط البينة ولا يثبت من رسول القاضى الى المرتك ورسول
المرتك الى القاضى فانه يكون محبوا بلائقته لان الاقام من شهادة الشهود لا بالزنية فان قيل
ما فائدة كتاب القاضى الى القاضى ويحتاج ان يشهد على كتابه رجلين يشهدا عند المكتوب اليه
فليشهدوا على الشهادة الاصول حتى لا يحتاج الى الكتاب فليدفع الشهادة على الشهادة يحتاج
القاضى الاخر الى تعديل الشهود الاصول وقد يتخذ معرفة عدالة الاصول في تلك البلاد
فلا يحصل المقصود وهنا يكتب عدالة الشهود الذين شهدوا عنده فلا يحتاج المكتوب اليه
الى التعديل يائنا فان شهدوا ان كتاب فلان القاضى سئله فيما في مجلسه وقرأ عليه اتمته فحج القاضى

وقراءه على الخضم والزينة ما فيه ميثوت ما في الكتاب عنده وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وقال ابو يوسف رحمه الله اذا شهدوا انه كتابه وختمه قبله لما امره بالصحيح انما يفتح
الكتاب بعد ثبوت العدالة فيها يحتاج الى زيادة الشهود واداء الشهادة انما يمكن
بعد قيام الختم وانما يقبله المكتوب اليه اذ كان الكاتب على القضاء حتى لو مات وعزل
او لم يبق اهلا للقضاء قبل وصول الكتاب اليه لا يقبله لان الاصل ان خبر الواحد لا يقبل
وانما جعلنا خبره باعتماد الولاية الشرعية فاذا لم يبق عاد الاصل في الاصل لهذا الو
التوقيض فاصيا في عمل احدها او في مصر ليس من عملها فقال احدها لا خير قد ثبت عند
كذا فاعلم ان لم يقبل منه لان الخطاب والسماع او احدهما وجد من غير القاضى حيث لم يكن
في عمله وكذا لو مات المكتوب اليه الا اذا كتب الى فلان بن فلان قاضى بلد كذا والى كل من
يصل اليه من قضاء المسلمين لانه لما عرفت الاول تحت كتابة القاضى اليه فيجوز غير
بتقائه وروى شئ يثبت تعا ولا يثبت قصدا ولو كتب ابتداء من فلان بن فلان قاضى
بلد كذا الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاء المسلمين ليجوز عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وعند ابي يوسف رحمه الله يجوز توسع فيه لما ابتلى بالقضاء ولما ان اعلام الكاتب المكتوب اليه
شروط فلا يحصل الا اعلام بهذا ولو مات الخضم ينقل الكتاب على ورثته لقيامهم بمقامه
ولا يقبل كتاب القاضى الى القاضى في الحدود والقصاص لانه لا يثبت عن شبهة لما مر فلا يقبل
فيما سطر بالاشهاد **فصل** ويصح قضاء المرأة في كل شئ الا في الحدود
والقصاص كشهادهما اذ حكم القضاء يستثنى من حكم الشهادة اذ كل منهما من الولاية
وليس للقاضى ان يستجلف على القضاء الا ان يفوض اليه ذلك لانه انما يتصرف عن تقليد
وقويعن الخليفة فوض اليه القضاء دون التقليد به وقد روى بوابه وعلمه وامانة
دون غيره فلا يكون مطلقا القويض اذ نابا لا استخلاف وصار كالوكيل بالبيع لا يملك توكيد
غيره لهذا بخلاف المأمور باقامة الدعوة مطلقا حيث تجزئه استخلاف غيره وان لم يودر
بالاستخلاف لانه لما فوض اليه اقامة الدعوة مع علمه ان العوارض المانعة من اقامتها
من المخرج للحد في الصلوة من حصة الوقت وغيره ما قد يفتريه ولا يمكن انتظار الامام
الا عظم لانها لا تجمل التأخير عن الوقت كان اذ ناله بالاستخلاف دلالة وهذا ما جاز سماع
للقصومة الى وجود الاذن من الامام الاعظم يمكن ان غير موقت بوقت فلم يثبت الاذن

بالاستحلاف مرجحاً ولا دلالة فلا يملك التحويل إلى الغير فلو قضى الثاني لمحض من الأول
أو قضى الثاني فاجاز الأول جازاً في الوكالة لأن المقصود حضور رأي الأول وقد وجد
وإذا فوض الخليفة إليه ذلك يملكه وصار القاضي الثاني قاضياً حجة الخليفة لا حجة
هذا القاضي حتى إن هذا القاضي لا يملك عزله إلا أن يقول له الخليفة وإن شئت واستبد
من شئت وصار كالموكل إذا قال للوكيل أعمل بكذا صح توكيله على الموكل وصار الثاني وكيل
الموكل حتى لو مات الموكل انزل الأول والثاني فلو مات الأول لم ينزل الثاني وكذا انزل
الأول وإذا رفع إلى القاضي حكم عالم أمضاء إلا أن تخالف الكتاب بالسنة المشهورة أو
الإجماع بأن يكون قولاً لا دليل عليه أي لا دليل يعتمد عليه وفي الجامع الصغير وما اختلف
الفتاوى فتقضى به القاضي ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك أمضاء والاصل أن القضاء
متم لا في محله مجتهداً فيه ينفذ ولا ينفذ باجتهاد آخر فقد صح عن عمر رضي الله عنه أنه لما
كنا أسفالة قلنا القضاء أبا الدرداء فاحتكم إليه رجلان في شيء فتقضى لأحدهما ثم أتى عمر
المقضى عليه فسأله عن حاله فقال قضى علي فقال عمر لو كنت أنا مكانه لتقضيت لك فقال
المقضى عليه وما يمنعك من القضاء فقال عمر ليس هنا نص والرائي مشترك وزوي عن
عمر رضي الله عنه أنه قضى في حادثة بتقصية ثم قضى فيها بخلاف ذلك فقبله في ذلك
فقال تلك قضيتا وهذا كالتقصي لأن الاجتهاد الثاني كالاول والاول ثابت باتصال القضاء
فلا ينفذ باجتهاد من يتأيد به لأنه دونه والقضاء حق الشرع تجب صيانتة ومن صيانته
أن يلزم ولا يرضى عليه فلو قضى في مجتهد فيه مخالفاً لما عليه فنفذ عند
إبي حنيفة رحمه الله وإن كان عامداً فيه روايتان أما وجه عدم النفاذ فظاهر
وأما وجه النفاذ فلا لأنه ليس بخطأ يستثنى فيحمل أن يكون الحق هذا وعندهما لا ينفذ
في الوجهين وعليه الفتوى كذا في الهداية وفي الصوري إذا قضى في محله الاجتهاد وهو
لا يرى ذلك بل يرى خلافه ينفذ عند أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى ثم المجتهد فيه
أن لا يكون مخالفاً للكتاب أو السنة المشهورة أو الإجماع وفيما اجمع عليه الجمهور لا ينفذ
مخالفة البعض وإذا خلا فلا اختلاف والمخبر الاختلاف في الصدر الأول فلو قضى
قاض شاهد وبين المدعى أو بشوب لغير منفس العقد أو يجوز مع متروك التسمية عمداً
أو جواز مع الدرم بالدرهمين لا ينفذ أما الأول فلما انتهت الكتاب لأنه تعالى قال واستشهدوا
شهودين من رجالكم

فإن لم يكونا رجلين فرجل واحد وأما الثاني وسئل هذا المأذون بقصر الحكم عليه ولأنه قال
ذلك أدنا أن لا تؤتا أو لا تؤتا أو لا تؤتا على الأولى وأما الثاني فلا لأنه مخالف للمذهب المشهور
أعني حديث العسيلة وأما الثالث فلا لأنه مخالف لما اتفقوا عليه في الصدر الأول
فكان قضاءه خلاف الإجماع وأما الرابع فلا لأنه خلاف فيه محكي عن ابن عباس رضي الله
وقد انكرت عليه الصحابة رضي الله عنهم فلا يعتبر خلافه مرة للجمهور وعليه فكل شيء قضى به
القاضي في الظاهر حتى تم فهو في الباطن كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا إذا قضى بإحلال
وهذا إذا كان الدعوى بسبب معين كسر أو نحوه وقال أبو يوسف ومحمد وزفر الشافعي
رحمهم الله لا يكون في الباطن كذلك ولقب السئلة أن قضى القاضي في العقود كالبيع والشراء
والإجارة والنكاح والفسوخ كالأقالة والفرقة بطلاق ونحوه بشهود الزور ينفذ
ظاهراً وباطناً عند أبي حنيفة رحمه الله وعند الباقرين ينفذ ظاهراً لا باطناً وأجروا
أن في الاملاك المرسلة ينفذ ظاهراً لا باطناً وفي الهبة والصدقة روايتان عن
أبي حنيفة رحمه الله ونفي بالنفاذ ظاهراً أن تسلم المرأة إلى الرجل وتقول تسلمت
إليه فإنه زوجه بالنيابة باطناً إن خلعه وطبها وحل لها التلذذ فيما بينه وبين الله تعالى
لهم أن شهادة الزور حجة ظاهر لا باطناً فينفذ القضاء بها ظاهراً لا باطناً لأن القضاء
الما ينفذ بقدر الحجة وشهادة الزور باطلة باطناً فكيف ينفذ باطناً فساداً كالموكل
الشهود كتاباً أو عبيداً أو محمداً في المدعى المشهود له يعلم حالهم والقاضي لا يعلم
فإن قضاءه ينفذ ظاهراً لا باطناً وكما لو قضى بنكاح منلوحة الغير ومعدة الغير بشهود
الزور فإنه ينفذ ظاهراً لا باطناً إجماعاً ولأن القضاء أظهر وأقرب سابقاً لظنهم
العقد ولا عقول محال وإنشاء العقد ثم يسبق ذلك ما يكون بارئاً بالاعتجاب بالقبول
وتم يوجد وله ما روي أن رجلاً ادعى على امرأة أنها حايضت يدعى علي رضي الله عنه
واقام شاهدين فتقضى بالنكاح بينهما فقالت إن لم يكن بد يا أمير المؤمنين فزوجهني فقال
علي رضي الله عنه شاهداك زوجهاك ولو لم ينعقد بينهما بقضايه لما امتنع من تجديد العقد
عند طلبها ورغبت الزوج فيها وقد كان في ذلك خصماً من الزنا وكان الشهود زوراً
بدليل الثقة ولأن القاضي قضى بما رآه تعالى لأنه وجب عليه القضاء عند المقدار
حتى يأتم بالامتناع والتكليف بحسب الوجع والذي في وسعه أن يجعلها زوجة له

هذا هو الوجه الثاني في صحة القضاء بالانكاح

بطريق الاظهار فان كان بينهما عقد سابق فيها والا يقدم العقد اقتضاء ضرورة صحة
الاظهار لينقطع المنازعة بينهما لا قطعاً فان قيل لو كان قضاءً متضمناً انشاء العقد
سابقاً فليست شرط الشهود عند قوله قضيت قلنا قد قال في شرح الائمة السرخسي رحمه الله
وعنه انه لا ينفذ باطنا عند بقوله قضيت لان العقد لا ينفذ الا بحضور الشهود وقيل يصح النكاح بغير
حضورهم لانه انما يثبت مقتضى صحة قضائه في الباطن وما يثبت مقتضى صحة الغير
لا يثبت بشرطه كالسرخسي في قوله اعترق عندك عنى بان خلاف ما اذا كان الشهود كذا
او عبيداً او محدودين في ذلك لان الوقت على هذه الاشياء ممكن فلم يجر شهادة هؤلاء
حجة من كل وجه فاعترفت حجة ظاهره والوقوف على حقيقة العقد متعذر فبني الامر
على كون الشهود صدقة عند وقدره بخلاف الامتثال المسئلة لان الملك لا يبدله
من مبدل ليس بغير اسباب ما وفي من البعض لمرأته اسباباً لما اذا الملك تارة يشترط
بالسنة وطوراً بالارث وغيره فلا يمكن اثبات السبب سابقاً على القضاء بطريق الاقتضاء
وفي النكاح او الشرى يقدم النكاح او الشرى اقتضاء فصحى للقضاء ولا ينعى القاضي على غايب
لغايب الا ان يحضر من يقوم مقامه كوكيله او وصيه او بقا الخاض وقال السرخسي رحمه الله
تجوز القضاء على الغايب بالبينة لان البينة قامت في احواله فيقبل لان احواله وقت خفا الحال
على القاضي والحال غيبة عليه حال غيبته والبينة للبيان فاذا ثبتت للحال صح القضاء بها
عليها ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا تنقض لأحد الخصمين حتى تسع كلامهم
الاخر ولان القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة هنا عدم الانكار فلا يصح القضاء وهذا
لانه يحتمل ان الخصم يقر ويحتمل ان ينكر فيستبين وجه القضاء لان احكامها مختلفة اذ حكم
احد ما متعدي وحكم الاخر لا وتوانك ثم غاب فذلك خلافه لاني يوسف رحمه الله اذا شرط
وجود الانكار وقت القضاء ومن يقوم مقامه قد يكون بانابته كالوكيل او بانابته للشرع
كالوصي حيث حجة القاضي وقد يكون حكماً بان كان ما يدعى على الغايب شيئاً لما يدعى عليه على
الحاضر فاستحب القاضي حضماً عنه وصار القضاء عليه كالتقضاء على الغايب كالوادع في غيبته
في يد غيره انه استراهام فلان الغايب واقام البينة على ذلك اليد وقضى به ثم حضر الغايب
وانكر ذلك لا يثبت له انكاره لانه صار متضمناً عليه وهذا لان المدعى لا يوصل الى
اثبات حجة على الحاضر الا بطلاناً به على الغايب ولذا الوادع في شفوته لا يبرأ من الغايب

الوكيل

او الكفالة بماله على الغايب وان كان ما يدعى على الغايب شيئاً لما يدعى عليه على الحاضر
فلا معتبر به في حمله حضماً عن الغايب ان كان الغايب يتخير في الباطن كما قال لامرأته ان طلق
فلان امرأته فان طلق فقامت زوجة الخائف ان فلا تطلق امرأته ودفع الطلاق
على لا يقبل يستبين في الاصح لان فيه حضماً على الغايب بخلاف ما لو لم يتخير في الباطن ولو علق
طلاقاً بحدوث فلان للدار فانه قبل لا ينعى لا يتخير ابطال حق الغايب في حق القاضي حال
البيتم وكنت ذكر الحق الى العمل لان امره لم يوصى او الاب من الغايب ان الشرع يرفع
ابتداءً ومعاوضة امتناً لما انه قطع الملك عن عينه بذلك في ذمة المفلس لان
الاستفاد من العادات من هو مفلس وطفاً اهل محل الصدقة وزاد عليها في الثواب
لزيادة الحاجة هنا فاعتبر معاوضة في حق القاضي لان لذلك ما موقوف التوى باعتبار
علم القاضي فيمكنه من الاسترداد متى صار بماله من الولاية ويتبرعاً عن الحق الوصي
او الاب لانه لا يمكن من الاسترداد فربما يجد المستفاد من لا يجد شهوداً او افتقر
على اداء الشهادة ولو وجد فلا كدنية بعد ذلك لا كقاض بعد ذلك في الجلس من يدرك القاضي
ذلك صغار وكان اضراراً بالصغار على هذا الاعتبار فلهذا الامكانه واذا اقر من القاضي
كتب به ذكر الحق وحل في ديوانه لانه يحتاج الى الحفظ والكتابة العمل كذا الملك امر
مال الغايب لانه نصيب ما ظهر الكد من غير النظر لنفسه بنفسه والغايب عاجز عن
النظر لنفسه بنفسه وفي الاقرار نظر فملكه القاضي قاض فبني ما رأت قبل ان
يملك القضاء او في غير مصر الذك هو قاضيه ففي خلافه لما لها ان العلم حاصل له حسب
حصوله في قضائه او في محضره وله انه علم شهادة لا علم قضاء فلا يصح موجهاً الى

الشهادة والعقد والتحليم

واذا حكم رجلان رجلاً حكماً فلهما ورضيما حكمه صح لولايتها على نفسها فصح حكمها
وقد حكم عليها وقد صح التحليم عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم والاصل فيه
قوله تعالى وان ختمتم شئاً منهن فابعثوا حكماً من اهله الآية والمراد به حكيم الزوجين لا اختيار
الاقامة او لاختيار الفرقة فلا يحاز التحكيم في حق الزوجين ذلك على حوازه في سائر الاضومات
ولجوز ان يسمع البينة ويقضى بالادلة المتكولة في غير حد وقود والاصل ان حكم التحكيم منزلة
الصالح فانه استحقاقه بالصالح بعد التحليم فيه ومالا فلا ولا يجوز استيفاء الحد والقصاص

القاضي

بالصلح فلا يجوز الحكم فيها قالوا التحكيم في ما يبرمج عند التمسح كالطلاق المصالح والمفاسد
ولكن لا ينبغي به وقال يحتاج الى حكم الحاكم كافي لحدوده والنقض كماله في تمام العوام فيه
وان حكمه دم خطا، فنقض بالدية على العاقلة لم ينفذ حكمه لان حكم الحاكم نافذ على
من رضي حكمه والعاقلة لم يرضوا حكمه ولو حكم على العاقلة بالدية في ماله لا يجوز لان هذا
الحكم مخالف لحكم الشرع اذ الدية على العاقلة في الخطاء فترة الناضي ويقضي بالدية على
العاقلة الا ان يكون العاقل قد اقتضى بالقتل خطا، فينفذ حكمه بالدية عليه لان ما لم يثبت
بالاعتراف لا يحمله العاقلة بالحد في كان حكمه موافقا للشرع فينفذ ولو اخطأ بقر
أحد الخصمين او بعدالة الشهود وحما على حكمها بقبول قوله لقيام الولاية بعد وهو كذلك
انما الحكم في ذلك الاقرب ولو اخطأ الحكم لا يقبل لان قضاء الولاية كالناضي المعزول اذ قال
فقضيت عليك بكذا وهذا اذا صلح الحكم قاضيا لانه كالناضي فيما بينها فيسقط اهلية
القضاء فلا يصح حكم الكافر والعبد والذمي والمردود في الهدف والصبي لعدم اهلية
القضاء لقعدان اهلية الشهاداة ولو حكم القاضي بجور وفقد حكمه فيما بينها وان كان
الاولى ان لا يحكم القاضي في الموت وضح رجوع كل واحد من المحكمين قبل حكمه عليها
لان محكم من حيثما قبضت حكمه على رضاها فان قبل الحكم ثبت بانها ما قبضت ان لا يصح
الاخراج الا بانها ما قبلنا ثم يرضى احد الحكمين فلا ينبغي التحكيم كالا يثبت ابتداء
بالرضا واد الحكمين هما وليس لك واحد منهما ان يرجع عن حكمه لان الحكم صدر عن ولاية
عليها كالناضي اذ قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه واد ارفع حكمه الى القاضي فوافق مذهب
امضاءه اذ لا فائدة في نقضه ثم في ابرامه لذلك وان حاله ابطله فوقف بين هذه وبينها
اد ارفع الى القاضي قضية قاض اخر فانه لا يرد وان خالف رايه اذا كان ذلك في فصل
مختلف فيه ووجهه ان المحكم له ولاية على المحكمين ولا ولاية له على غيرهما والناضي الذي
رجع اليه حكمه غيرهما فلا يكون حجة عليه فكان كالتصريح في حقه فله ان يرد اذا خالف
رايه فاما القاضي فله ولاية على كل الناس فكان قضاؤه حجة في حق الكل فلا يكون لهذا
القاضي ان يرد اذا صادف القضاء محلة بان يكون فصلا لمحمد اية في بطل حكمه لا يويه
وولده ووجهه حكم القاضي وهذا لانه لا يقبل شهادته لقول الله تعالى فان كان بينكم
النقض والحكم خلاف اذا حكم عليهم لا يقبل شهادته عليهم لعدم النعمة فلذا يصح القضاء وان حكما

دعوى فلا بد من اجتماعهما حتى يحكم احدهما ولم يحكم الاخر لم يجوز ذلك حتى يحكما جميعا لانه
امر يحتاج فيه الى المصلحة والمصالح المصلحة فيها يحتاج فيه الى المصلحة لا يكون رضاي
الواحد كافي في البيع وقوله **باب المتفرقات**
علو رجل من رجل اخر وليس لصاحب السند ان يتدبره وتلاوا لان ثبت كونه عند ابي حنيفة
معتابه في رضاهما حب العلو وقال لا يصح فيه ما لا يصح بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد
صاحب العلو ان يبي في العلوية او يبيع عليه جذاوعا او يحد كينما قيل ما حكم فيها
تفسير لقول ابي حنيفة رحمه الله لانه المانع ما فيه ضررها لان لا امر فيه فلا خلاف
وقيل لا يملك منهم خلاف ولزمه تظهير في وقوع الشك في الضرر وهذا لان الاصل عندنا
الاطلاق لان نصه في لاقى ملكه والمالك مطلق للتصرف في الخطر بعارض الضرر فاذا
اشكل لم يمتنع المنع والاصل عندنا الخطر لان نصه حصل في محل مشغول نحو محرم للغير
كحق المرحون المستاجر الاطلاق بعارض عدم الضرر فاذا اشكل في المنع وقوله قياس
لانه لا يخلو عن نوع ضرر بالعلو من توهين بناء او نقضه فوجب منع زانية مستطيلة
تسبب عنها زانية مستطيلة وهي غير نافذة فليس لاهل الزانية الاولى ان يتحوا بانها
من حايطة ذلهم في الزانية السفلى لان حجة المردود وليس لهم حق المردود في الزانية السفلى
بل هو لا عليها خصوصا لانها جميع احرارها ملكا لا رباها حتى لو بيع فيها دار لا يكون لاهل
الاولى حق السقفة فاذا اراد واحد ان يبيع بابا فقد اراد ان يحد طريقا في ملك غيره
ويحدث لنفسه حق السقفة فيها فيمنع من ذلك خلاف النافذة لان حق المردود فيها العامة
ثم قبل المنع من المردود لا من فتح الباب لانه يمكن من نقض كل حايطة فاولى ان يمكن
من نقض نفسه والعجيب انه يمنع من الفتح لانه يمكن المنع عن المردود بعد الفتح في كل ساعة
حتى لو فتح الباب للاستصانة او للزخ لم يمنع ولانه لو نقض وتقدم العهد زمانا في ملكه
في الطريق في الزانية السفلى ويستدل على ذلك بالباب المركب ويكون للدول له اذ لم يعرف
كيف كان الحال فهو بتركيب الباب ثبت لنفسه حقا فيها فيمنع منه وان كانت الزانية سفلى
قد لم يطررها فاحاد وهو النطف المردود فارسته هم كاه فله الفتح الباب في حايطة في الحق
جانب سائر الاين ملك سلك واحد وهي منزلة ساحة مشتركة في دار ولكل منهم حق المردود
في حياطة هذا الوبيعت دار فيها كانت السقفة للكل على السواء فيفتح الباب فيحدث لنفسه

حقا لا يمنع ومن ادعى في دار دعوى وانكر ما ذكروا في حاشية منها حتى وهي مسألة
 الصلح على الانكار وسبغى ان شاء الله تعالى فان قيل المدعى مجهول فلا يصح الدعوى
 فلا يصح الصلح لان الصلح عن الدعوى كما يصح اذا كانت صحيحة اما اذا كانت فاسدة فلا اذ
 الصلح اما يصح لا فسادا البين في الافتداء الما يكون اذا توجهت البين واليمين الماتوجه اذا
 صحت الدعوى فلما عمل على ما اذا كان المدعى متدرا معلوما كالثلث وهو حتى يصح
 الدعوى وان ادعى حقا فيها فعمله على ما اذا ادعى ان له صاحب لدار حق فيها حتى يصح
 الدعوى الا يري انه لو ادعى على انسان شيئا لا يصح الدعوى ولو ادعى عليه انه اقتر
 بشئ يصح ولان الصلح على معلوم عن مجهول جائز عندنا لانه مما لا يفسد في الساقط فلا يودي
 الى المنازعة فلا يوترى الفساد لما مر ومن ادعى دارا في يد رجل انه وجب له وسلمها
 اليه في وقت كذا فسلك القاضي البينة فقال انه يخذ في الجبهة فاستدبرتها منه وادعت
 وقتا بعد الوقت الذي ادعى فيه الجبهة وبرهن عليه يقبل ولو ادعى وقتا قبل الوقت
 الذي ادعى الجبهة فيه وبرهن عليه لا يقبل والفرق ان في الوجه الاول التوفيق
 ممكن فلا يتحقق التناقض وهذا لانه يمكنه ان يقول وهب لي منذ شهر ثم هددني
 الجبهة فاستدبرتها منه منذ اسبوع وفي الوجه الثاني التوفيق غير ممكن فيحقق
 التناقض لا يمكنه ان يقول وهب لي منذ شهر ثم هددني الجبهة فاستدبرتها
 منه منذ سنة وهذا المسألة تدل على ان التناقض المانع صحة الدعوى اذا لم يكن
 التوفيق اما اذا لم يكن فلا كذا ذكر في الاقضية وذكر في رواية ان التوفيق من المذك
 شرط فان قيل ينبغي ان لا يقبل بئس في الوجه الاول ايضا لانه ادعى سرا باطلا لانه
 ادعى سرا باطلا بالجبهة قلنا اذا هدد الجبهة فقد فسدها اذ هو دافع عن النكاح
 العقود فصح له بخلاف النكاح لانه لا يجهل الفسخ فانفسخت الجبهة في حق المدعى عليه ووقف
 الفسخ في حق المدعى على رضاه فاذا اقدم على الشراء منه فقد رضى بذلك الفسخ ثم الفسخ
 فيما بينها بترخيصها فاذا اشترى منه بعد ذلك فقد اشترى بالملك فصح ولو ادعى
 الجبهة ثم برهن على الشراء قبله ولم يبدل هدد في الجبهة فاستدبرتها منه يقبل ايضا لان
 دعواه الجبهة في وقت اقل منه يملك الواهب في ذلك الوقت ثم دعوى الشراء في ذلك
 يكون رجوعا عن ذلك الاقرب فكان مناقضا فلا يمكن من اتيته بالبينة فاما دعواه
 الشراء

بعد ذلك بقرارة اقله بالملك له في ذلك الوقت فيمكن من اتيته بالبينة ومن قال
 لا حاشية من هذه الامة بالف درهم وقال لا حاشية من ان اجمع البائع على ترك
 الخصومة وسبغى ان يطأها لان المشتري لما هدد الشراء كان هو دافع للفسخ فصح
 اذ الفسخ يثبت بمجرد المسامحة بين الفسخ وهو رفع العقد من الاصل بين المود وهو انكار
 العقد من الاصل فعمل بما زاعمته وهذا الوجه اذا جعل في ذلك فسخا في هتافا اذا هدد احد
 جعل في ذلك فسخا في حقه ولكن لا يفسخ العقد فسخا اذ هتافا لم يقبل الاخر صريحا او دلاله فاذا
 عن البائع على ترك الخصومة فقد رضى بفسخ صاحبه دلالة ثم الفسخ فان قيل كيف يثبت
 الفسخ في حق البائع بمجرد الفسخ على الفسخ وفسخ شئ من العقود لا يثبت بمجرد عزيمته قلنا
 قد اقرن في ذلك بعله وهو امساك الامة وتعليقها وما اشبه ذلك فكان الفسخ بفعل اقرب
 اليه لا بمجرد اليمة الا يري ان من قال لا حاشية من ان يترك هذه الدابة يوقا بهذا البركة التي
 مكان كذا فاخذها المشتري وذهب بها او ركبها ان ذلك يكون قبولا كذاها ومن اقر
 انه قبض من فلان عشرة دراهم ثم ادعى الفار يوف او يهرجه صدق في يمينه ولو قال
 ستوقه لا يصدق لان اسم الدار اعم من على الجواد والزيوف والبهرجة دون السرقة
 ولهذا يجوز التوفيق في الصرف والسلم بالزيوف والبهرجة لا بالسوقه والبعض لا يختص
 بالحياد فلا تناقض بين دعوى الزبافة والبهرجة وبين الاقرار بقبض الدار فقبل
 قوله ولو اقر بقبض الجواد او قبض حقه او بالاستيفاء لم ادعى الفار يوف لم يصدق
 لانه تناقض اما في الاول فظاهر وكذا في غير ذلك فحق في الجواد فكان الاقرار بقبض حقه
 مطلقا اقرارا بقبض الجواد والاستيفاء اقرارا عن القبض بوضع المام فكان اقرارا عن
 قبض حقه ايضا والزيوف فارق بين الماد والبهرجة مما لا يقبله التجار والسوقه ما يقبل
 عليه الفسخ ومن قال لا حاشية من الف درهم فقال المقر له لاسي في عليك ثم قال
 في مكانه بل في عليك الف درهم فليس على المقر له لان المقر له اذا قال لاسي في عليك ثم قال
 رد اقر له والمقر له ينصرف برد الاقر فلان ابطاله بنفسه فاذا ابطال برده التمس بالعدم
 فاذا قال بعد ذلك في عليك الف درهم فلما امنه دعوى الان فلا بد من صحة او تصدق
 حقه بخلاف ما لو قال المقر اشترى وانك المقر له ثم عاد الى التصديق فانه يصح لان
 المقر له لا يستبد بابطال المقر له ثم لان الفسخ لا يتم الا بترخيصها كالباع فاذا انكر المقر له

الارز من جوار
 الامة اذا اعزم
 للبائع على ترك العقد
 لانه لا يفسخ العقد
 عنه

بما يتكلم به ثم دهم ثم تكلموا بما تستلزم ثم غير القائلين بتسليم الظاهر لا بما لا يستلزم
 ثم تكلموا به في المسئلة للذبح والظاهر يكتفي بالذبح الاستحقاق لا بما لا يستلزم
 فان قيل الماء اذا كان جاريا في مسئلة الطاهونة فجعل الحال حجة لصاحب الطاهونة
 حتى يقضى بالاجز على المستاجر فقد تسلمت بالحال لا بما لا يستلزم الا ان قلنا ان اتفاقا
 على سبب الوجوب هو العقد واختلافه في التاكيد والظاهر يصلح حجة للتاكيد والظاهر
 ما كان على ما كان في مسئلة الميراث خلافا في وجود السبب هو الوجهة مع اتفاقا
 في الدين عند الموت لا يصلح الظاهر حجة ومن مات وله في يد رجل دين في الذبح الا ان
 فقال المودع لرجل هذا ابن الميت وارث له غيره فالقاضي يقضي بالذبح الوديعة اليه
 لانه اقر ان ما في يد هذا الوارث بطريق خلافة فصارت اقراره حق المودع وهو حق
 بطريق الاصلالة وهذا الان المودع زعم ان المودع مات وان هذا خلفه في تركه لونه
 مودعا لا يدفع خصومة من ادعاه فلما لا يدفع خصومة خلفه خلافا لواقع رجل
 انه وكيل المودع يقضي الوديعة وانه استراه منه حيث لا يؤمن بالذبح اليه الميراث صاحب
 اليد ثم مقابله ملك الغائب وهو حر ويد في الوديعة يد الغائب فلا ملك لبطايد ملكه
 باقره وفي صحيحه اقره تنبذ اقره في ملك الغائب بزمعه وهذا زعم ان الميت لم يمت ما لا
 وان المالك هو الوارث فلم يكن في صحيحه اقره تنبذ اقره في ملك الغير وهذا خلاف الواقع
 اقر المدعيون ان فلانا وكيل عن رب الدين يقضي الدين حيث يؤمن بقضاء الدين رب
 المدعيون يقضيه من مال نفسه اذ المدعيون يقضي بامنا كما كان مقررا على نفسه فامر
 بالذبح اليه فلو قال المودع لآخر هذا ابن الميت ايضا وقال الاول ليس للميت ابن غيري فحق
 بالمالك كله الاول لان هذه شهادة على الاول بعد انقطاع يد عن المال فلا قبل كما لو كان
 الاول بامره فامير ان قسم من الورثة او بين الغراف لا يؤخذ منه فيك وهذا سبب احتياطه
 بعض القضاة وهو ظاهري قال ابو يوسف رحمه الله يؤخذ بالكيف من العزم او الوارث والمسئلة
 فيما اذا ثبت الدين للغراف وقضى القاضي بدونه واحتمل ان يكون على الميت دين غيره او
 قامت البيعة على الوارث ولم يشهد الشهود انهم لا يعلمون له وارثا غير فان القاضي
 يتاقي في ذلك فان فعل ولم يظهر له وارث اخر فحق في هذا هل يؤخذ كيد الام لا بما ان
 القاضي يظن الغيب المودع قد يقع بنية ونحو ان يكون الميت وارثا غيب او غير غيب فيجب

ومحمد

فيجب على القاضي الاحتياط بالتكليف مبالغة في الاجتناب وقاديا عن الاتوار كما اذا وجد
 اتقا او التقط للقطعة وسلم الابن والقطعة التي صاحبه بالعلامة فانه يتحاط بالتكليف
 وصار هذا كماله تستيقن زوجنا غائب وله عند رجل دين في ذبيحة والمودع مقرر بالوديعة
 والزوجية والقاضي يقرن لها النفقة ويأخذ منها كفيلا وله ان حق الحاضر معلوم
 وحق الغائب موقوف والموقوف لا يعارض المعلوم فلا يجوز التاخير والتعطيل الى زمان
 التكليف لمن اثبت السراية في يده بالبيعة فانه يقضي له على السراية ولا يؤخذ منه كيد
 وان توم ظهور مستأجر معه او قبله او اثبت الدين على الغيب فانه يباع في ذبيحة ويأخذ
 ذبيحة منه ولا يؤخذ الكيف منه وان توم ظهور دين له ولا للمكفول له مجهول
 فعصار كالكفول لا حد الغراف فانه لا يبيع الجمالة بخلاف النفقة لان حق الزوج في الوديعة ثابت
 وهو معلوم واما الابن والقطعة فيه روايتان والاصح انه على خلاف قيل ان ذبح
 بعلامة اللقطة واقرا له الغيب كيد اجاعا لان الحق غير ثابت من العلامة او قول الغيب
 لا يوجب الاستحقاق وطعنا كان له ان يبيع فكان له ان يقر ان زمان التكليف على خلاف
 وقوله وهو ظاهري ان قيل عن سواء السبيل فيه دليل على ان المجهول يخطى ويصير على
 ان با حسنة رحمه الله يركن عن مذهب الاعتراف دائرة يد رجل قام اخر البيعة ان اياه
 مات تركها ميل بانيه وبين اخيه فلان الغائب لا وارث له غيرهما فحق له بالنصف
 وترك النصف الاخر في يد الذي هو في يديه ولا يستوفى منه بكيد قال ابو يوسف رحمه الله
 اذا وجد حاد واليد اخذها القاضي منه وجعلها في يد امين حتى يقدم الغائب وان لم يجد
 ترك النصف الاخر في يد حتى يقدم الاخر لان الجاحد حايض يؤخذ منه والمقارن فيترك
 في يد وله ان اليد الثابتة لا ينزع بلامر ولا ضرر لان القضاة وقع للميت بالكل
 لان الوارث قال هذا ميراثي ولا ارث الا بشروط الملك المورث واحتمال لونه مختار الميت ثابت
 فلا تقضي له كالكفول مقرر او يبطل جوده بقضاء القاضي والظاهر انه لا يحد فيما
 لان الحادثة صارت معلومة للقاضي ولذي اليد وجوده باعتبار استنباط الامر عليه
 وقد نال ولو كانت الدعوى في متقول فيقول يؤخذ منه اتفاقا لا حياجا المتقول في الخط
 والنزاع من يد ابلغ من الخط كيد يملأه واما القادر فحفوظ بنفسه الا ترى ان الوصي
 يملك البيع على الكبر الغائب في العرض دون القادر ولذا وصي الام والاخ والعم يملك على الغيب

وقيل المستول على الخلف ايضا وقول في حيفه رحمه الله في المستول اظهر الحاجة الى الحفظ
والترك في يد المبلغ في الحفظ لان المال في يد الضيق اشد حفظا وبالا انكار صار ضامنا
ولو وضع على يد عدل كان امينا فيه وانما لا يؤخذ الكيل لانه انشاء حضومة والاعتراف
نصب لقطع الحضومات لا امينا بها واد اضر الغايبة لا يحتاج الى إعادة البيعة في الصحيح
ويسلم النصف اليه بذلك القضاء لان القضاء وقع للميت واحد الورثة ينصب حقا عن
سائر الورثة فيما شئى للميت وعليه دينا كان او غيرا لان المتقيل وعليه في الحقيقة
الميت واحد الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك لكنه في الاستيفاء عامل لنفسه دور الميت
فلا يصلح نائباً عن غيره فلهذا لا يستوفى الا نصيب نفسه وصار كالموقوفات الميتة يد
للميت فانه يقتضى بالكل ولا يأخذ الا نصيب نفسه وذكر في الجامع الكبير انما يكون قضاء
على جميع الورثة اذا كان المدعى في يد الوارث الحاضر ولو كان البعض في يد منفرد
لان دعوى العين لا يتوجه الا على ذى اليد فاما ينصب أحد الورثة حقا عن الكل
اذا كان المدعى في يد واحد من الورثة فان دعوى الدين فان أحد الورثة ينصب حقا عن
الميت وعن باقي الورثة في دعوى الدين على الميت وان لم يكن في يد شيء من الورثة
ومن قال ما في اموال المساكين صدقة فهو على اموال الزكاة ولو اوصى بثلث ماله
فهو على كل شيء والقياس فيها واحد وهو قول في رحمه الله لان اسم المال عام فيلزم منه الصدقة
بكل ماله كمال الوصية ولنا ان اجاب العبد بمقتضى ما اجاب الله تعالى ثم ما اوجب الله تعالى من
الصدقة مضافة في مال مطلق بقوله تعالى خذ من اموالهم انصرف الى الفضول لا الى كل
المال فكذا ما يوجب العبد على نفسه بخلاف الوصية لاننا اخذ الميراث لا فخالفة كالورثة
والارث بمحرك في جميع الاشياء فكذا الوصية وفي الحقيقة هما بيان لان اجاب الصدقة
انصرف الى الفضول في حيوة والاموال كلها فضول بعد وفاته لاستيفاء عنها بالموت
والا راضى العشرة يدخل عندنا في يوسف رحمه الله لانها سبب الصدقة وهي العسر
وقال محمد رحمه الله لا يدخل لانها سبب المونة وحاصلها ان جملة المونة غالبية عند
محمد رحمه الله لان سببها الارض النامية كمال الخراج وعندنا في يوسف جملة الصدقة
غالبية ولهذا يصرف مصارف الصدقات في الارض الخراجية لا يدخل حيا لان
الخراج مونة فيه معنى العقوبة وليس بجادة بوجه وفي رواية لو قال ما املك صدقة

في المساكين يتناول كل قال لان الملك اعم من المال لا يرى انه قد ملك غير المال كالتصا
والنكاح والخير والمخصص اجاب الشرع وهو مختص بلنظ المال في الكتاب والسنة
وتم بوجه المخصص في لفظ الملك فيبقى عاما والصحيح انها سواء لانها يستعملان استعمالا
واحد ولان لظاهر انه يلزم الصدقة بالفاضل عن الحاجة سواء كان يوظف الملك او
بلنظ المال بخلاف الوصية فانها تقع في حال الاستفا انصرف الى الكل لان الملك فاضل
حينئذ لم اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الاجاب يسئل قوته فان كانت شيئا انصرف
منه ما يسئل لان حاجته مقدمة ولم يميز مقدار قوته لان ذلك يختلف بقله العيال
وكثرتهم وقيل ان كان صاحب حرفة يسئل قوت يوم وان كان صاحب غلة يسئل قوت شهر
وان كان صاحب صنعة يسئل قوت سنة وان كان تاجرا يسئل مقدار ما يرجع اليه ماله
اعتبارا لمقارنته بمولاه الى المال رجل اوصى اليه ولم يعلم حتى باع شيئا من المكة
فهو وصى وبيعه جابر ولا يصح بيع الوكيل حتى يعلم وعن ابن يوسف رحمه الله انه لا يصح
في الوصية ايضا حتى يعلم لان كل واحدة منها امانة الا ان احدى ما بعد الموت الاخرى
قبله ولما ان الوصية استخلاف لان الوصى يتصرف بعد انقطاع ولاية الموصى فلا يتصرف
على العلم كمصرف الوارث ما الوكالة فانبات ولاية المتصرف فماله ونسبت ما استخلاف
لبقاء ولاية الموت عنه فلا يصح بلا علم من ثبت له الولاية كانبات الولاية بانبات
الملك بالبيع والهبة ومن اعلمه من الناس بالوكالة صح تصرفه لان الاعلام بالوكالة
اثبات حق الوكيل المستوفية ان شاء وليس فيه الزام لشروط شرط الاثام وعزله
لا يصح الاستمادة رجل عدل او مستورين عندنا في حيفه رحمه الله وعبد ما هذا
والاول سواء يثبت فيه خبر العدول الناسق والمستور والعبد والخير وعلى هذا الخلاف
السيد اذا اخرجه من يد عبده فباعه او اعنته لا يصح مختارا للعدول عند الا اذا
اخرج عدل او مستورا خلافا لها والسفيق اذا اخرج عدل او مستورا خلافا لها
والسفيق اذا اخرج واحد غير عدل سكت لا يبطل شفقه وكذا البكر اذا سكت بعد
ما اخرجت بالنكاح الوثى والمسلم الذي لم يماجد اذ اخرجت بالبيع وكذا الماذون لها ان
هذا من حسن العائلات فلا يتوقف على شرط السيادة كالاخيار بالوكيل وله ان يخرج
نقل الخلة يشبه التوكيل من حيث ان المتصرف يتصرف في ملكه ونسبة الانفاق لما فيه

واحد من هذه
الاشياء

من مد يدك من الآخر فحيث منه عن المقر فوجب ان يشترط اخذ مطوى السكك
وهو القدر او القدر الذي توفى على السبيل من خطها خلاف التوكيد لانه لا التزام فيه
بوجه وبخلاف المرسول ان عبارة كفاية المرسول فصار كانه خص نفسه بغير
باغ او امينة عند الغرماء واخذ المال فصار واستحق العبد من يد المسترعى لا يفر
لان امين القاضى بمنزلة القاضى لانه يابسه والقاضى بمنزلة الامام وكل واحد منهم
لا يلحقه ضمان لانهم يحتاجون الى امثال هذا في كل يوم مرارا واظورا فلو قلنا بوجوب
لحقوق اليهم لتعادوا عن اقامتها فيحمل مصالح الناس في رجح المسترعى على الغرماء
ولانه عقد لم يجب عنده على العاقد فوجب على من وقع العقد له والبيع واقع للغرماء
فيكون العبد عليهم كالوكان العاقد مبيعا محجورا او عبدا محجورا او قد توكلا عن غيرهما
بالبيع فان الحق يرجع الى الموكل ولو امر القاضى الوصى ببيعه للخزائن فباعه ثم قبض
المال فصار من يده واستحق العبد او مات قبل القبض رجح المسترعى على الوصى لان
الرجوع بالنسبة من حقوق العبد وحقوق العبد يرجع الى العاقد والعاقد هو الوصى نيابة
عن الميت لانه وان نصبه القاضى فانما نصبه ليكون قائما مقام الميت لا يكون قائما
مقام القاضى وحقوق العبد يرجع اليه لو باشر العقد بنفسه في حياته فكذا يرجع الى من
قام مقامه ثم يرجع الوصى على الغرماء لانه باع لهم فكان عاملا لهم ومن عمل لغير
علم ولا حجة فيه ضمان يرجع على من فعله لعل لو طهر لليت بعد هذا مال رجح المسترعى
فيه بدية لان دية لم يصل اليه وقيل لا يرجع باعرا للوصى من الغرماء لان الضمان
وجب عليه بفعله لان قبض الوصى كبضيه والامح ان يرجع لانه فقي ذلك وهو
كان مضطرا فيه والوارث اذا احتاج الى بيع شئ من المركة وهو صغير فباعه
الوصى ثم استحق رجح المسترعى بالنسبة على الوصى والوصى على الوارث ولو بلغ عاقل
القاضى رجح المسترعى على الوارث اذا كان اهلا وان لم يكن اهلا ينصب القاضى عنه
من يقضى حقه **فصل** القاضى اذا قال قضيت عليه بالرجح فارجه او بالقطع
في سقعة فادفعه او بالضرب في الحد فاضربه وسعد ان تغلوا محمدا رحمه الله
او لا يقبل قوله حتى يباين الحجة لان قول القاضى في الحد والحد ارك لا يمكن وعلى
تقايض هذه الرواية لا يثبت القاضى في القاضى عند جوعه اليه وكثير من سياجنا
رحمهم الله

اخذ ما رواه محمد بن محمد بن الله في هذا وقالوا اما احسن هذا فينا لان القضاة
قد فسدوا فليؤتمنون على نفوس الناس ودمايهم واموالهم لا في كتاب القاضى الى الناس
فانهم اخذوا فيه بطاخر الرواية للحدوث ولان الحاجة في ذلك فلتايع وجه ظاهر الرواية
ان القاضى امين فيما يوقض اليه ونحن امرنا بطاعة اولى الامر وطاعته في تصديقه وتوثر
قوله فصار قوله في الولاية كقول الجماعة في ازالة الاعتدال على قوله في كتابه ولا خلاف
كما في القاضى في القاضى حجة لان ضمان كسنادة شاهدين فيصح نقله كدفع من الشاهد
على شهادة شاهدين وقال الشيخ الامام ابو منصور رحمه الله ان كان القاضى عالما عادلا
يجب قبول قوله لظاهر الامر وعدم ثمة للخطأ والغبانة وان كان عدلا جاهلا
فيستفسر فان احسن تفسيرين وجب تصديقه والا لا وان كان جاهلا فاستأد وعلمنا
فاستأد لا يقبل قوله الا ان يباين بسبب الحكم لثمة للخطأ والغبانة قال قاضى معزول
لرجل اخذت منك انة درهم ودفعته الى زيد قضيت له به عليك فقال الموهود منه
اخذته ظلمنا فالتوى للقاضى وكذا لو قال قضيت بقطع يدك فخر وقال فعلته ظلمنا
فالقاضى مضدق بكل حال اذا كان الماخذ منه ماله او المظروع يد مقرانه نقل
ذلك وهو قاض لان المقضى عليه ملات انة فعل في ذلك حال قضائه صار مقفورا
بشهادة الظاهر للقاضى لان قول القاضى على سبيل القضاء لا يوجب عليه الضمان
بحال فعل التوى قوله ولا يجب على القاضى في ذلك يمين لانه ثبت انه فعل في ذلك قضائه
ببصا دة ولا يمين على القاضى لانه لو لم يمين لصار خصما وقضا لا يمتد
ولو اقر القاطع والاخذ بما اقر القاضى لم يضمن ايضا لان قول القاضى حجة ودفعه
صحيح كالوكان مخاينا ولو زعم المظروع يد الماخذ منه ماله انه لم يكن قاضيا
يومئذ والمافل في ذلك قبل التلبد او بعد العزل بالتوى قول القاضى ايضا في الصحيح لانه
متى عرف انه كان قاضيا صححت اضافته الاخذ الى حالة القضاء لان حالة القضاء
مجمعة وهي منافية للضمان فصار القاضى بالاضافة الى تلك الحالة منكر للضمان
فكان التوى له كالوكان طلعت او اعتقت وانا محزون وجنونه كان موهودا ولو اقر
القاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقر القاضى منا لاننا اقر بسبب الضمان والمافلنا
قول القاضى في الضمان عن نفسه لاية ابطال الضمان عن غير خلاف الاول لموت نقله

اذا رايت مثل الشهد فاستشهد والافرح واليا من ان يكون الشهاده حجة مبررة
 لانه جرحه للصدق والكذب المحال لا يكون حجة مبررة ولكن تركنا البيان بالنصوص
 والاجماع الشهاده فرض على كل مسلم ولا يشترط ان يكون المدعي لقوله تعالى
 ولا ياتي بالشهاده اذا ادعوا وقوله ولا تلموا الشهاده ومن يكتمها فانه لم يلمه فحضر
 القلب وان كانت الجملة آمنة لانه رئيس الاعضاء والمضفة التي ان صلحت صلح الجسد كله
 وان فسدت فسد الجسد كله فكانه قبل قد قلنا ان في اصله وملك امره في شئ من ذلك
 افعال القلوب اعظم من افعال ساير الجوارح فاصل الحركات والسيارات الايمان والكفر
 ومما من افعال القلوب فاذا جعل كتمان الشهاده من ايام القلوب فبان انه من اعظم الذنوب
 وانما شرط طلب المدعي لافها حقيقة يشترط طلبه في ساير الحقوق والشهاده في
 الحدود فخرج منها الشاهد بين السر والاعلان لثبوته في حجة آمنة لا بد من حجة
 السر والسر افضل لقوله تعالى ان الذين يقولون ان شيع الفاحشة في الذين آمنوا هم
 عذابهم في الدنيا والاخرة وقوله عليه السلام من شتم علي مسلم شتم الله تعالى في الدنيا
 والاخرة وقال عليه السلام للذي شهد عندك لو شتمته بئس لك جزاءك وتلقينه عذاب الله
 الدار بقوله لعلك تستبأ او قبلتها آية ظاهرة على زعمان السر لانه تجب ان تشهد بالمار
 في السرقة فيقول اخذوا يقول من قال بها الحق المسروق منه ورعاية لجانب السر وهذا
 لان القطع والضمان لا يجتمعان في شهادته بالسرقة ابطال حق العبد وترك السر في شهادته
 بالاخذ رعاية حق العبد ومحافظة السر والشهادة على مراتب منها الشهاده في الزنا
 يشترط فيها اربعة رجال لقوله تعالى لو لا جاءوا علينا اربعة شهداء ثم لم ياتوا باربعة شهداء
 فاستشهدوا عليهم اربعة منهم وليس فيها معنى يتولى الله تعالى فثبت السر على عباد
 ولا يرضى ما ساء الفاحشة فان قيل في هذه النصوص بيان جواز العمل بهذا العدد وليس
 فيها بيان في ذلك بل هو العدد قلنا المقادير في الشرع لمنع الزيادة والنقصان والسر
 وهذا التقدير لا يمنع الزيادة فلو لم يند منع النقصان لم يكن هذا التقدير فائدة ولا في
 هذه قضية متلقاة من جهة الشرع فيمنع في ما اعطاه الله الشرع ولا يثبت فيها شهاده
 النساء الحديث الزهري رحمه الله مضى السنة من الذين وسوا الله صلى الله عليه وسلم
 والخلفين من جعل ان لا شهاده للنساء في الحدود والقصاص لان فيها شبهة بالدليمة

حجة ٤

لقوله تعالى فاستشهدوا شهود من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان
 مشايخ شهاده رجل وامرأتين عند عدم شهاده رجلين وحده الله الدليمة فاذا
 لم يثبت الدليمة لقوله شهاده تمن مع وجود الرجال فلا يتبع عدم امرأتين
 شبهة الدليمة وحقيقة الدليمة يمنع القضاء فيما سقط بالشهادت كالحذو
 والقصاص كشهاده على الشهاده شبهة ايضا تمنع لان الشبهة فيها كالحقيقة
 ومنها الشهاده بيقية الحذو والقصاص يشترط فيها شهاده رجلين لقوله تعالى
 واستشهدوا شهود من رجالكم ولا يقبل فيها شهاده النساء لما بينا من الحديث
 والمعتول شرط للولادة والبركة والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال
 شهاده امرأة واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم شهاده النساء جائزة فيما لا يستطيع
 الرجال النظر اليه والافس واللام اذا دخلت على الخرج فقلنا الحسن فان لم يكن ثم
 معبود والكلمة ليس مراد قطا فيراد به الاول ضرورة لطلان العدد بواسطة الحسنين
 وعند السافري رحمه الله يشترط الاربع لان المراتب قامة مقام رجل واحد عند
 مالك رحمه الله يقبض امرأتان لانه سقط اعتبار صفة الذكورة للعددين في العبد معسر
 ولما ان صفة الذكورة انما سقطت عن النظر في النظر الى العورة حرام الا ان اعتبرنا
 نظر جنسنا لان نظر المرأة الى عورة المرأة اخف لان شهود حق المهر اقل من نظر الرجل
 الى عورتها فلذا يسقط اعتبار العدد لان نظر الواحد اخف من نظر الجماعة
 والشتان والملاذ هو طرزيادة طائفة القلب ثم حكمنا في الولادة مرة في الطلاق
 واما حكم المكان فان شهدنا القايك يوحى في العين ويترك بعد الامانة بدت
 يؤيد لان المكان اصل في النساء وكذا في رد البيع اذا استدرأها بسط القايك وان
 قلن القايك خلف البائع ينضم بكوله الى قولهن والعيب يثبت بقولهن في خلف البائع
 بالله القايك كما تقول ان كان قبل البصر وان كان بعد البصر بالله لقد سلمتها وهي
 بكر واما شهاده تمن على استدلال الضم فلا يقبل عندنا في حجة راحة الله في الادلة لانه
 صوت عند الولادة وهو ما يطلع عليه الرجال ويثبت حق الصلوة عليه لانه من امور
 الدين وجن المرأة الواحدة حجة في ذلك كشهادها على جلال رمضان وعندنا
 يقبل في حق الاربع ايضا لان الرجال لا يحضرون في ذلك الموضع ليسمعوا صوته فصارت كشهادته

على نفس الولادة وذكر في الابحاح والمستزاد قبل شهادة رجل واحد على الولادة
لانه اذا كان قول شهادة امرأة واحدة فاولى ان يقبل شهادة رجلين غيرهما
الحقوق شرط شهادة رجلين او امرأتين سواء كانا في الحق الا او غيرهما كالنكاح
والطلاق والعتاق والايديج والوكالة والوصية والرجعة وقال الشافعي رحمه الله لا يقبل
شهادة النساء مع الرجال الا في الاموال في نواحيها كالاجل شرط لغيره لان الاصل
فيما عدا ذلك القبول لكونها حجة جزئية اذ الحكم نقل اليها بشرط عدم الرجال كما نقل امر
الطهارة الى اليتم عند عدم الماء ولانه قد يكتن تلك فيها حصة الشهادة وهو العقل
قال صلى الله عليه وسلم الحق ناقصات العقل والدين والخصم بغلبة النساء عليهن وهذا
تقوم الثمنان مقام الرجل الواحد حتى شئت اخذها ذكرها الاخرى كما نطق به النص
والولاية ولهذا لا تصح للامان ولا يقبل في العتوبات ولا يقبل شهادة الاربع منهن
وحدثنا واما قبلنا اهلي الاموال بطوائف وكثرة وقوع اسبابها ضرورة ولانه يلزمهم
الخروج بالشهاد رجلين في كل واحدة ولا ضرورة في النكاح لانه اقل وقوعا وهو اعظم
خطرا ولنا ما روي ان عمر وعليا رضي الله عنهما اجازا شهادة النساء مع الرجال
في النكاح والفرقة ولا حاجة اصلية لضرورة والاصل فيها القبول لوجود ما يستني عليه
اهلية الشهادة وهو المعانة فيما يحصل العلم للشاهد والخصم وهو حسن الشماع
والعلم واللفظ الى وقت الاداء فيه يعني الاداء فيه يحصل العلم للقاضي ولهذا يقبل اخبار
في الاخبار ونقصان الخصم بغلبة النساء في خبر بغير امرأة اخرى البناء والنقصان اذا
الخبر صار كان لم يكن الا ان سبب النقصان هو الاثنية في يوم مؤثر في شبهة وفيما شبهة
المبدئية ايضا فلا يقبل في مستطاب بالشهاد وحده الحقوق ثبتت مع الشهادة الا يروى انما
ثبتت مع القول المدرك لا يثبت به المال فلا يثبت ما يثبت به المال احرى ان يثبت شهادة
الاربع منهن على خلاف القياس لما فيه من زيادة كسبهن وكثرة خروجهن وشرط ذلك
لفظ الشهادة لان الموضوع ردت لفظ اللفظة وهو ان الحكم بالشهادة بخلاف القياس
فيقتصر على مورد النص والنص رد بلفظ اللفظة فيستدل بها ولا في زيادة تأكيد
لان فيها معنى الخلف فانه لو قال اشهد ان لا افعل لكان يكون مينا وفي اليمين معنى التأكيد
اذ الخالف شقوى يمينه على حق ما قرنه بما خرج في حيل فعل او تركه واذا كان كذلك كان الاستباح

عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكتفى بها غيرهما حتى لو لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة
وقال اعلم او ايقن لم يقبل شهادته والعدالة لقوله تعالى فمن تعرضون في الشهادة
والمرضى هو العدل وقوله واشهد واذوى عدل منكم ولان الخبر يكتن الصدق
والكذب والحجة خبر هو صدق وبالعدالة يتخرج حجة الصدق وهي الانزجار
عن محظورات دينه اذ من ادتكب عن الكذب من المحظورات فقد يرتكب الكذب
ايضا وهي شرط العدل بالشهادة لانه شرط اهلية الشهادة لان الناسق اهل الولاية
والعتاق والسلطنة والاعانة والشهادة عندنا وعزاي يوسف رحمه الله ان
الناسق اذا كان وجهه في الناسق امرأة قبل شهادته لانه لا يمكن تمة الكذب
في شهادته فلو جازاه لايحتمل احد على استيجار لاداء الشهادة ولم تمة
يتمنع عن الكذب من غير منفعة له في ذلك والافح ان شهادته لا تقبل لان قول
الشهادة لا يلزم الشاهد قال صلى الله عليه وسلم الكرم والشهود فان الله يحب
الحق وهم وفي حق الناسق امرنا بخلاف قال صلى الله عليه وسلم اذ القيت الناسق
فالت به وجهه مكنس ومن يكون مغلنا للنسق فلا ضرورة له شرعا فلهذا لا يقبل شهادته
الا ان القاضي لو قضى شهادته بيمين عندنا وقوله لذلك يرجع الى جميع ما تقدم
حتى بشرط لفظ الشهادة والعدالة في شهادة النساء في الولادة وغيرها في الصحيح
لان النص رد بلفظ الشهادة ولان فيها معنى الالتزام لاخصاصها بمجلس القضاء
واشتراط الحرية والاسلام ولا بد ان يسأل عن الشهود في السيرة العلانية في سائر
الحقوق عندنا يوسف ومحمد رضي الله عنهما وعندنا في حجة الله يقصر الحكم على ظاهر
العدالة في المسلم ولا يسأل عن الشاهد حتى يطعن المشهود عليه فيها فان طعن
فيها يسأل عنها في السر وفي العلانية الا في اللدود والنصا صقانه يسأل في السر
ويؤتى في العلانية فيها بالاجماع طعن الخصم او لم يطعن وعندنا يسأل في الكل طعن الخصم
او لم يطعن ثم قيل هذا اختلاف عصر زمان لانه انما في القرب النما للذين شهد
لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالخيرية لقوله من القرون في الذي انما فيهم ثم الذين يلوونهم
ثم الذين يلوونهم ثم ينسوا الكذب حتى يلف الرجل قبل ان يستحلف ويشهد قبل ان يشهد
وهما اثنيان في القرون الرابع الذين شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بشوا الكذب وقيل هذا

اختلاف حجة وبرهان لها ان القضاء يثبت على الحجة وهي شهادة العدل لما يكون
والعدالة قبل السؤال ثابتة بالظاهر وهو يصلح للدفع لا للامتناع وحاجتنا الى الزام
للمسلم وذا لا يكون الا حجة من جهة فوجب التعريف عن العدالة لا للامتناع بل للمسلم
المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محذور في قذف ومثله عن عمر رضي الله عنه فهذا
صاحب المخرج أقوى من تعديل المزمع ولا ان العدالة ثابتة من حيث الظاهر نظر الى دينه
وعمله لانهما بمنزلة عما هو محذور دينه فالتعريف بهذا الظاهر لا يثبت ما لم يكن اذا لم يكن
ثم منازع اذا لم يكن الوصول الى القطع فحاشا وهذا لان أقصى درجاته ان يعرف من جرح
عن المحظورات منسوبة بالطاعات وهذا لا يدل على تسلكه بالصدقة في الشهادات الا يرى
ان الملك الثابت لظاهر اليد يصلح حجة لاستحقاق الشفعة اذا لم يكن المشتري منازعا ولا رغبة
قبل الطعن في صلح حجة وبعد الطعن في جرح المنازعة وتبادل الظاهر ان اذ اسلام الخصم
وعمله بمنزلة عن الطعن في الشهود ايضا فوجب الترجيح بالسؤال بخلاف المحذور والنقض
لان مناجاه على الدار فيجوز ان يزيد الاستيثاق والفتوى على قولها في هذا الزمان ثم التزكية
في السر ان يثبت المستوفى الى العدل فيما نسب الشاهد وحليته ومصلاه الى محله الذي
يصلح فيه ويرد لها العدل كل ذلك في السري لا يظهر فحذر او يتقصد وتزكية العلانية
ان تجمع القاضي بين المزمع وبين الشهود في مجلس القضاء فيسأل المزمع عن الشهود فحضر الشهود
اهولا عدول مقبول الشهادة ليزكهم او يجرهم وفيه نفي شبهة تعديل غيرهم وكانت
التزكية في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واجابه رضي الله عنهم علانية لان العدل
كان لا يتوفى عن الجرح ولا يخاف من المدعي او من الشهود لانهم كانوا مستقادين للحج ولا يتأجلونه
بالاذى لو جرحهم ووقع الاكثاء بتزكية السر في زماننا وترك تزكية العلانية لانها بلا
وغتة اذ الشهود والمدعي يتأجلون الجرح بالاذى والاضرابه ثم قبل لا بد ان يقول
العدل هو عدل جابر الشهادة اذ العدل والمحذور اذا تاب قد تعدل والاصح ان يكتفى
بقوله هو عدل لثبوت الحرية بالدار وتعديل الخصم لا يفيح يعني في قول من رأى ان يسأل
عن الشهود لا يفيح تعديل المشهود عليه حتى يسأل عن غير المشهود عليه وعن ابن يوسف رحمه الله
انه يفيح تزكيته ويتضمن شهادة ما عند ابن حنيفة واني يوسف رحمه الله لان العدل في المزمع
ليس شرط عند ما عند محمد في تزكية آخر في تزكيته لان المحذور في المزمع شرط عند

وجه ظاهر الرأية ان في زعم المدعي وشهوده ان المدعي ظالم وكاذب محذور فلا يفيح
تزكيته لانه لما كان فاسقا بالجرم وكيف عدل غيره لا يشترط العدالة في المزمع وموضوع
المسئلة اذ اقال هم عدول الا انهم اخطوا وسوا انما اذا هم عدول لم يزد عليه فان قال
صدقا فيما شهد به عليه اوقال هم عدول فيما شهد به عليه اوقال شهدوا على الحق
اوقال عدول صدقة فهو منه اقول بالحق فينقض القاضي عليه قرض لا بالشهادة ولكن
الواحد للزكية والرسالة والرحمة الى الواحد فيصح ان يكون مريضا ورسولا من القاضي
الى المزمع فيترجم عن الشاهد عند ابن حنيفة واني يوسف رحمه الله والاشنان افضل وعند محمد
لم يكن الا اشنان لان الشهادة انما تصير شهادة بما في شرط لها العدد كشرط الذكورة في
المزمع في المحذور ولان اصل الظن بالشهادة وكلاهما بالتزكية وقد شرط العدل في هذا
الشرط فشرط فيه العدد ايضا اعتبارا بالعدل الشرط او الشرطين بالآخر ولما انها ليست بشهادة
حتى لا يشترط فيها لفظ الشهادة ويجلس القضاء فلذا لا يشترط العدد وانما شرطنا العدد
في الشهادة بالنقض على خلاف القياس في حمان حمة الصدق فيظهر خبر الواحد العدل
حتى كان خبر الواحد العدل حجة في الديانات كما لا يثبت علم اليقين خبر الواحد لا يثبت
خبر العدد ما لم يبلغوا احد التواتر فيتمتع على مورد النص وهذا في تزكية السر اما
في تزكية العلانية فالعدد شرط بالاجماع لان معنى الشهادة فيها اثنان فانها تختص
بمجلس القضاء بخلاف تزكية السر والعدالة الملة او المحذور في تزكية السر
لا في تزكية العلانية وقالوا يشترط الاربعة في تزكية شهود الزنا عند محمد رحمه الله
وما يحمله الشاهد على نوعين نوع يثبت بنفسه بلا اشهاد كالبيع والاقرار وحكم الحاكم
والفصل في ذلك اذا سمع الشاهد البيع والاقرار وحكم الحاكم او رأى الفصيل في الفخذ وسجله
ان يشهد وان لم يشهد عليه لانه علم ما هو موجب بنفسه عيانا واما مطلق الاداء قال الله تعالى
الا من شهد بالحق وهم يعلمون وقال صلى الله عليه وسلم اذا علمت مثل الشهود فاشهدوا ولا تخرج
ويقولون شهدنا بالحق ولا يقولون شهد في ليل يكون كاذبا ولو سمع من وراء الحجاب ثم جرحه
ان يشهد ولو شهد ونقض القاضي لا يقبله لان الصوت مشبه بالصوت فلا يحمل العلم الا اذا
دخل البيت وعلم انه ليس به فيه غيره ثم خرج ونقض على البات وليس للبيت دخل
غيره فيصح اقراره في البيت ولا يراه فيجوز حمله ان يشهد على اقراره حضور العلم

وجه الله

في هذه الصلوة ونوع لا يثبت حكمه بنفسه كالشهادة على الشهادة فاذ اسمع شاهدا
 يشهد بشئ لم يجوز ان يشهد على شهادته الا ان يشهد لانه تصرف على الاصل من
 حيث زوال ولايته في تنفيذ قوله على المشهد عليه وازالة الولاية المأبوتة للغير
 من رعيته فلا بد من الولاية والتحليل منه وكذا لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته
 لم يسمع للسامع ان يشهد لانه لم يحل له وانما حمل عن ولايته شاهد قاض وراو
 بالخط ان شوا الى الشاهد اذ اراى خطه لا يحل له ان يشهد الا ان يتذكر الشهادة
 وكذا القاضي اذ اوجد في ديوانه اقرار رجل برجل حق من حقوق او شهادة شهود شهدوا
 لرجل على رجل حق من حقوق وهو لا يذكر ذلك لايحكم بذلك لا ينفذ حتى يذكره وكذا
 الرواية اذ لم يتذكر لايحله الرواية لان الشهادة او القضاء او الولاية لا يحل الا من
 علم ولا علم هنا لان الخط يشبه الخط فلو كان خط غير فلما اشبه خطه ظن انه خطه
 قبل هذا قول الحنفية رحمه الله وعندنا لا يحل له ان يشهد لان الظاهر انه خطه والظاهر
 واجب ان ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة او اجبر قوم ممن يثق به ان يشهد بان
 وانت لا يحل له ان يشهد اعتمادا على ذكر المجلس والظهور ان يشهد بشئ لم يثبته
 الا النسب والموت والنكاح والذخول والولاية القاضي فانه يسعه ان يشهد بغير الاشياء
 اذا اجبر بما يثق به استمسانا والقياس ان لا يجوز الشهادة بالسامع في شئ لان
 المطلق للشهادة العلم وذا لما حصل بالغايبه او بالتواتر فصار كالبيع والهبه وجه
 الاستمسان ان معاينة اسباب هذه الامور مختصة بمح خاص فنسب النسب والولادة
 ولا يحضرها الا العايلة ومثبت القضاء والتقليد ولا يعان في ذلك الا الوزير وحقه في الغرض
 وكذا النكاح لا يحضره كلاهما ولا يثبته كلاهما والدخول لا يثبته عليه احدا
 باماره فاذ اسمع من الناس ان فلان بفلان العلاء في اوان فلانة زوجة فلان وهو يخل
 علينا او راى رجلا قضى برجل وسمع من الناس انه قاضى هذه البكاه او سمع منهم يقولون
 ان فلانا مات وسعه ان يشهد وان لم يثابن الولادة على فرائسه او عند النكاح او تقليد
 الامام اياه القضاء او الموت لانه متعلق بها احكام يثبتي على ماله وهو دفن بغير الشهاد
 فيها بالسامع لا يثبتي في الخرج او قسطن تلك الاحكام بخلاف البيع والهبه لانه كلام
 يسفه كلاهما والما يجوز ان يشهد بالسامع اذا حصل له العلم بالتواتر او بالاستمسار

او باخبار

او باخبار من يثق به ويستطاع ان يخبر رجلا من عدلان او رجلا من اهل ان لانه انما يقرب
 بعينه العلم الذي يثبتي عليه الحكم في المعاملات وقيل يكتفي في الموت باخبار واحد واحد
 لان الناس كلهم حوف مشاهد تلك الحالة فلا يحضر غالبا الا واحد او واحد بخلاف
 النسب والنكاح وينبغي ان يطلق اداء الشهادة ولا يفسر حتى يوفى القاضي به يشهد بالسامع
 لم يقبل شهادته هو الصحيح ولو راى انسانا جالس مجلس القضاء ويدخل عليه للضرورة
 ان يشهد بكونه قاضيا وكذا لو راى رجلا وامراة يسكنان بيتا واحدا وينسب كل واحد
 منها الى الآخر انفسا طرازا وحده ان يشهد بالنكاح بينهما ولو راى عينا يدعى عملا
 بظاهر الحال ومن شهد انه شهد بفلان اوصلى على جنازة فهو معاينة حتى لو شهد للقاضي
 يقبله ثم قصر الاستمسار على هذه الاشياء الخمسة يدل على انه لا يجوز ان يشهد بالسامع
 في الولاية والوقف وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز في الولاية لان الولاية لغة كلمة النسب وعن
 محمد رحمه الله انه يجوز في الوقف لانه يثبتي على امر الاعصار وكذا الدخول ولما ان الولاية يثبتي على
 الحق ولا بد من المعاينة فيه فكذا فيما يثبتي عليه واما الوقف فالصحيح انه يقبل الشهادة بالسامع
 على اصل الوقف لانه يثبتي على انقضاء القرون دون سريته لان اصل الوقف مستمر فاما
 سريته التي سريتها الواقف فلا يستمر قال الشيخ الاقام ظهير الحق المزعني لا يثبت
 بيان الحجة بان يشهد بان هذا وقف على المسجد او على القبر وهو ذلك حتى لو لم يذكر
 ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم واما ما قيل من ان يقبل الشهادة على سريته الوقف ان بعد ما ذكرنا
 ان هذا وقف على فلان لا ينبغي لهم ان يشهدوا انه بهذا وقف فانه تصرف في كذا ولو قالوا ذلك
 في شهادتهم لا تقبل شهادتهم رجل في يد شئ سوى العبد والامة وسواء ان يشهد انه له
 لان الملك في الاشياء لا يعرف بطريق المقتضى وانما يعرف بطريق الظاهر واليد بلا معاينة
 لان اقصى ما في الباب ان يثابن اسباب الملك من البيع والهبه وهو ما لكن البيع انما يقبل الملك
 اذا كان المبيع ملكا للبايع وكذا الهبة وانما يعرف كونه المبيع والموهوب ملكا للبايع والواجب
 بيانه بلا معاينة قالوا انما يحل له ان يشهد بالملك الذي يملك اذا وقع في قلبه انه ملكه فان
 وقع في قلبه انه ملك غير لا يحل له ان يشهد بالملك لان الاصل اعتبار علم المقتضى لحواله الشهاد
 لقوله صلى الله عليه وسلم اذا علمت مثل السهم فاشهدوا لا تدع بعينه اعوان ذلك ايضا راى
 ما يشهد به القبل قال السامع رحمه الله دليل الملك اليد مع التصرف به قال بعض مشايخنا
 رحمه الله

دليل الله ظاهر
 لا دليل له في الوقف
 الملك في حقه
 مولا له
 مشارعة

لا يلد يتزوج اني ملك وامانة وضمان فيشترط انضمام التصرف للسلطنة على الملك
 قلنا التصرف يتزوج ايضا الى غاية كالتوكيل والمصارف الى احواله فلا معنى لاعتبار
 هذه الزيادة اذا الاحتمال لا يزول بها والاصل ان الاملاك في ايدي الملاك والكنينة
 في يد غيرهم عارض فزجنا المصل ويبنى ان لا يقدر السلطنة بما استفاد العلم به
 من مغايبة اليد حتى يوبين ذلك كتردد كرامة السماع لان مغايبة اليد في الاملاك
 مطلق للسلطنة بالملك لا موجب والعارض في حرمه القفا بالملك السلطنة ثم المسئلة على
 اربعة اوجه ان عاين الملك والمالك ان عرف المالك اسمه ونسبه ووجهه وعرف الملك
 تحذره وراه في يد بلامنازعة ثم رآه في يد آخر فآرا الاول وادعى الملك وسعه ليشهد
 للاول بالملك بناء على يد وان عاين الملك دون المالك بان عاين ملكا تحذره ونسبه في فلان
 ابن فلان لفلان وهو لم يعرفه بوجهه ثم جاء الذي نسب اليه الملك وادعى ملكية هذا
 المحذور على شخص حله ان يشهد استحقاقا لان النسب ثبت بالسماع فصار المالك
 مغلوبا بالسماع والملك موقوف ان لم يتاين الملك والمالك ولكن سمع من الناس قالوا فلان
 ابن فلان في قرية كذا فيصير حذره هالكا وهو لم يعرف تلك القضية ولم يتاين يد
 عليها لاجل انه ان يشهد له بالملك ان عاين المالك دون الملك ان عرف الرجل معرفة تامة
 وسمع ان له في قرية كذا فيصير وهو لا يعرف تلك القضية بعينها لا يسعه ان يشهد لانه
 لم يحصل العلم بالمحذور وهو شرط للسلطنة واما العهد والامنة فان كان يعرف انها رتيقاز
 حل للذي ان يشهد للذي بالملك لان الرقي لا يكون في يد نفسه بل يكون في يد المستوفى
 عليه وان كان لا يعرف فلان رتيقاز لا لها صحتها لا يعرف ان عن نفسها فذلك لانها
 لا يد لها فيثبت بالموتى عليها حقيقة وصار كالكسب والمدفون وان كانا كبيرين او صغيرين
 يعرفان عن أنفسهما فذلك تصرف الاستئذان لانهما يدعيان أنفسهما حتى اذا ادعى انه حرم
 الاصل كان لقوله فلا يثبت لغيره عليه يد على الحقيقة حتى يقدر لاطلاق السلطنة بالملك
 ولا يمكن ان يعتبر التصرف هو الاستحسان مطلقا للسلطنة لانه لا يصلح دليلا على الملك
 فالحر يستخدم الحر ويخدمه طوعا بخدمة العبد سيده وعن الخ جينة والى يوسف ومحمد
 رحمهم الله انه لجل له ان يشهد فيها ايضا فجلوا اليد دليلا على الملك في الكلا لا يرى ان من
 ادعى عبدا وامنة في يد غيره وذو اليد يدعى نفسه فالقول الذي يدل ان اظهروا شاهد له

بالملك لقيام يد عليه **باب** من قبل سيادته
 ومن لا قبل الاصل ان السلطنة ترد بالتمتع لقوله صلى الله عليه وسلم لا سيادة للتمتع
 ولان الجزا المصارف حجة بترج جانب الصدق فيه وعند ظهور سبب التهمة لا يترج جانب الصدق
 ثم تكثر التهمة تارة تكون في الشاهد وهو النسخ لانه لما لم يترج عن ارتكاب محذور فيه
 مع اعتقاده جرمه يتم بانه لا يترج عن سيادة الضرر وقد يكون التهمة الكلا في الشاهد
 مع قيام العدالة بدليل شرعي وهو في حق المحذور في اليقين بعد التوبة فان الله تعالى
 جعل عمن عن الايمان باربعة شهادت اذ لا يد له وقد يكون معنى في المشهود له باعتبار
 وصلة بينه وبين الشاهد بنزوحية او ولاد او ملك او شركة فتتكون جهة الكلا في سيادته
 بان ميل اليه ويوثق على المشهود عليه عما عليه عادة الناس وقد يكون المعنى في الشاهد
 وهو لا يتدخ في عدالته ودلايته وهو العرف في سيادة الاعي وقال مالك رحمه الله
 قبل سيادته لان المعنى لا يتدخ في الولاية والعدالة وباعتبارها يجب قبول السلطنة
 ولهذا قبلت رواية الاعي وقال في رحمه الله وهو رواية عن ابن حنيفة رحمه الله قبلت
 فيما نجرى فيه السماع لانه في السماع كالصبر قال ابو يوسف والشافعي رحمه الله اذا قبل
 السلطنة وهو بصير ثم اداها وهو اعني قبل صحة خله بالمعاينة وبعد صحة خلة تحتاج الى
 الحفظ والاداء عند القاضي والاعني فيها كالصبر ويعرف المشهود له والمشهود عليه بذكر الاسم
 والنسب والاشارة اليها بطريق يعلم انه مهيبة ذلك كاد السلطنة الا ترى ان البصر
 اذا شهد على ميتة غايبة مقام ذكر الاسم والنسب مقام الاشارة في صحة السلطنة كذا هي
 ولنا ان في سيادة الاعي تمة يمكن التحرز عنها بخس المشهود فترد سيادته لسلطنة الاب
 لولد وهذا لانه يحتاج في خلة السلطنة وادائها الى التمييز المشهود له والمشهود عليه
 بالاشارة اليها والى المشهود به فيما يجب احصاء والة هذا التمييز البصر وقد عدم وانما
 يميز الاعي من الناس بالصوت وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بخس المشهود فترد بخلاف ما ذكر
 لانه لا يمكن التحرز عنها بخس المشهود ثم لان المدعي وان استكثر المشهود خراج الى قامة
 الاسم والنسب مقام الاشارة عند موت المشهود عليه او غيبته ولان النسبة لا تعرف
 الغايبة دون الحاضر على ان الاشارة ثم تقع اني وكيل الغايبة وصية وهو في ذلك قيام مقامه
 وصار كالحذره والنصارى لو عي بولد الاداء قبل القضاء يتبع القضاء عند الخ جينة ومحمد

رحمهما الله

لان قيام اهلية الشهادة شرط وقت القضاء الاظهار بصحة حجة بالقضاء وصار
كل واحد من قبل وجوب وفسق خلاف الوفاة او عاينوا لان الموت ينهي الاهلية
والسكنى بانها تبتقر والجنينة لا تنافي الاهلية وتترد شهادة المملوك والصبي
خلا فاما ذلك فحجة الله فيها لان الشهادة من باب الولاية لانه قول من لم يملك على الغير
ابتداء وليس معنى الولاية الا هذا والاصل في الولاية المراد على نفسه والولاية لها على
انفسها فليغيرها او في الا ان يودي بالحق والبلوغ ما خلا قبلها لان الحمل بالولاية
او السماع وهما لا ينافيانها عند الاداء مما في اصل الشهادة وتترد شهادة من
حد قد وثق ان تات وقال الشافعي رحمه الله يقبل اذا تات بقوله تعالى لا الذين تابوا
والاستئناس متى تيقن كليات عطف بعضها على بعض من غير ان يجمع فاقدم لان الوجوب
لرودة شهادته فسقط وقدرت مع التوبة وتناقضه تعالى لا تقبلوا منهم شهادة ابتداء
ولان ردة شهادته من تمام حجة واصل الحد لا يرتفع بالتوبة فكذا الميملة وهذا لان
فيه معنى الزجر لانه مؤتمن قلته كان الحد مؤتمن بذاته وقدا ذاه بلسانه كفوقه باهله
منفعة لسانه جازا وفاقا لخلاف الحد وحجة غير العذر لان الرد ثم للفسق ثم بيق
بالتوبة اذا تاب من الذنب كان لا ذنب له وهذا الرد للحد والاستئناس ينصرف
الى ما يليه وهو فادركم الناس من لانه للاستئناس لان ما قبله امر رتبى فوضا الى
الايمة وهذه جملة اسمية اخبار عن حال قايمة فهم فلم يحسن الوطن فكانت مستأنفة
فانصرف الاستئناس الى هذه الجملة فحسب هو استئناس منقطع بمعنى لكن لان التاييد ليسوا
من حسن الناس من كان معناه ولكن الذين تابوا فان الله يقف فيهم وينهم وكان
كلاما مبتدأ غير متعلق بما قبله والناصب بالنص هو التوقف في خبر الناس في كلامه تعالى
فبيّنوا والمنصوص عليه هنا الرد دون التوقف فبيّن انه ليس بسبب التوقف بل لان الرد
ولو كان الى هذا كان في ذنب لم تجز شهادته على اهل الذمة لان له شهادة على نفسه
فترد حجة الى هذا فان سلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادة استناد
بالاسلام ولم يختار ردة في الشهادة على اهل الاسلام لانهم تاتوا بامته زمان الحد والرد
فلما جازت شهادته على اهل الاسلام جازت شهادته على الكفار ضرورة بخلاف الجدا اذا
حد العذر ثم عتق حيث تترد شهادته لانه لا شهادة للحد اصلا في حال ردة فتوقف الرد

على حد وثاقه واذا حدث كان ردة شهادته بعد التوقف من تمام حجة وان ضرب الذم
سوطا في ذنب ثم اسلم ثم ضرب الباقي جازت شهادته على اهل الاسلام واهل الذمة لان
ردة الشهادة من تمام الحد والموجود بعد الاسلام ليس بحد فلا يثبت عليه ردة الشهادة
وعن ابن حنبل رحمه الله اذا ضرب السوط الاخير بعد الاسلام لا يقبل شهادته لانه خرج
اخر ما يثبت عليه الرد فيثبت به الرد لان الحكم يقضاف الى الوصف الاخير وعنه اذا ضرب
الاكثر بعد الاسلام لم يقبل شهادته وان كان دون ذلك يقبل لان الاكثر حكم الكل وذلك
في الميسوط ولا سقطت شهادة القاذف مالم يضرب تمام الحد لان اقامة الحد مستطلة للشهادة
والحد لا يجزى فادونه لا يكون حدا بل يكون تعزيرا والتعزير لا يسقط الشهادة
وفي هذه المسئلة عن ابن حنبل رحمه الله ثلاث روايات احدها حجة والثانية اذا اقيم
عليه اكثر الحد سقطت شهادته اقامة للكل والثالثة اذا ضرب سوط سقطت
شهادته لان من ضرورة اقامة ذلك الحد من الحد لم يرد حها وتترد شهادة الولد الابوي
وجذبه وعكسه واحدا من زوجين والآخر السيد بعد سواء كان عليه دين او لا ومكانه
والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجها
ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيد ولا المولى لعبد ولا الاجير لمن استاجر والمرد بالاجر
التلميذ لخاص الذي يحد حرا واستاده ضرر نفسه ومنعه نفع نفسه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم
لا شهادة للبايع باهل البيت وقيل هو الاجير مسافعة او مشا حجة لانه يستوجب الاجر
بما فيه فاذا شهد له في ملك الاجارة فكان استاجرا عليها ولان المنافع يتره هو لا
متصلة فتعبر شهادته لنفسه من وجه وقد حقتاه من قبل مالك في الغناية الولد والوالد
فهو حجة شهادة كل واحد منهما لصاحبه قياسا على شهادة كل واحد منهما لصاحبه
والشافعي رحمه الله في احد الزوجين فهو حجة شهادته احدهما لصاحبه لانه لا بعضية بينهما
والزوجية قد يكون سببا للنفقة والعداوة وقد يكون سببا لليل والامانة فصار
نظرا للاحوة ولهذا جرى القضاء في الحبس بالدين بينهما ولا منع بالمنفعة الباقية
كما في القرم اذا شهد لمدينه الغليس قلنا لا ولاية له على المسئود به وهو المار ولكل واحد
من الزوجين ولاية على مال صاحبه عادة وتولد منفعة صاحبه ومنفعة وتولد الزوج عينا
مال امرأته فيلزم تاويل قوله تعالى ووحدك عايدا فاعني الى مال زوجة وتترد شهادة
الشوريك

بشره فيها هو من شركها لانها شهادة بنفسه عن جميعه ولو شهد بما يستحق شركها
قبل ان يذم التهمة وتورد شهادة الخلق والناجحة والمغنية وممد من الشرع على الله
لا صارهم على النسخ والمراد الخلق في الردى من افعاله فانما اذا كان في كلامه لمن
وفي اعصابه تكسر ولم يشهد بشئ من الافعال الوردية فهو عدل مقبول الشهادة
وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصوتين الاحقين الناجحة والمغنية وعن الناجحة
والغيبات ثم يرد به التي تخرج في مقبلة وانما شرط الاذعان بان يكون ذلك ظاهرا
منه فان من ضرب لغيره ولا يظهر ذلك لا يخرج من ان يكون عدولا وان كان
شرب الخمر كنية وانما شرط عدالته اذا كان يظهر ذلك لا يخرج من ان يكون عدولا وان كان
بما يصيان لان امره لم يله ولا يخرج عن الكذب عادة وتورد شهادة من يلقب بالطيور
لشد غفلته واصار على نوح عليه السلام قد قال صلى الله عليه وسلم ما انا من دين ولا الذم
ولان الغالب انه ينظر الى العورات في السطوح وغيرها واذن من كان يمسك الحرام
في بيته للاستيناس ولا يطيرها فهو عدل مقبول الشهادة لان امساك الحرام في البيوت
مباح الا ان يرى ان الناس يتخذون بروج الحمامات ولم يمنع ذلك تورد شهادة
من يلقى الناس لانه معص على نوح فسوق وجمعهم على ارتكاب كبيرة ولا يمنع عادة عن مجازم
والكذب اذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لازالة الوحشة فلا بأس به وتورد شهادة
من يلقى بابا من الكبار الموجهة للحد لوجود تعاطيه خلاف اعتقاده وذا ذلك قلة
ديانته فقله يخرج على الشهادة رورا وتورد شهادة من يدخل الحمام بلا ازار
لان كشف العورة حرام قال صلى الله عليه وسلم لعن الله الناظر والمتنظر اليه وقبول الشهادة
كرامة فلا يستحقها مستحق اللعن والعقوبة ومن اكل الربوا لانه فاسق وسرير في المسوط
ان يكون كل امرئ بواشهوا به لان الانسان قلا يملكه الفادى عن اسباب النسيان
للعقد وكل ذلك ربوا وهذا الاستسقط عدالته اذا لم يكن مشهورا بالكل الربوا امرا
عليه او تقامر بزر وسطوح لانه كبيرة وكذا من تقوته الصلوة للاشتغال بها
فاما حجة اللعن بالسطوح بدون البمار فليس ينسب مباح الشهادة وان كان محروما
عند الان الاجتهاد فيه مساعا فغير الشافعي رحمه الله هو مباح وخارج عن كبر
فومرود الشهادة بكل حال وتورد شهادة من يبول على الطريق او ياكل على الطريق

او يظهر سب السلف لان هذه الافعال تدل على قصور عقله وحرقة ومن يبيع
عينا لا يبيع عن الكذب عادة وتقبل شهادة لاجنه وعنه وانويه رضا عاوام امانة
وبنتها وزوج بنته وامارة ابنه وابنه لان الاملاك بينهم متميزة والاملاك متميزة ولا
بسوطة لبعضهم في مال البعض فلا تحقق التهمة وتقبل شهادة اهل الهوى الا الخطابية
وقال الشافعي رحمه الله لا تقبل شهادة اهل الاصول لانهم مستعدون اذا فسق اعتقادا
اغلاظ من الفسق تقاطعا ولا شهادة للفاسق ولنا ان الفاسق لما قبل شهادة له تهمة
الكذب والفسق من حيث الاعتقاد لا يدل على ذلك انه لما وقع في الهوى للتعق في الدين
الا يرى ان منهم من يوظف الكذب حتى يحمله كذا فيكون متمسكا عن الكذب كن تناول المثلث
او متروك التسمية عند اعتقاد اباحتها فانه لا يصيب به مردود الشهادة واما الخطابية
فهم صنف من المراءفين ينسبون الى ابي الخطاب هم يدعون بشهادة الزور لموافقتهم
على مخالفتهم وتقبل يعتقدون الشهادة لمن خلف عندهم انه محق ويقولون المسلم لا يخلف
كاذبا فيمكن تهمة الكذب في شهادةهم وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعضهم
وان اختلفت مللهم وقال مالك الشافعي رحمه الله لا شهادة لهم على احد لان الكافر
فاسق قال الله تعالى ان كان مؤمنا لكان فاسقا وقال هم الفاسقون ولان الفسق
عبارة عن الخروج وسعى المسلم به خروجه عن حد الدين تقاطعا والكافر خرج
عن حد الدين اعتقادا فوجب التوقيف في خبره بالنصر وهذا لا يقبل شهادة على المسلم
ومن لا يكون من اهل الشهادة على المسلم لا يكون من اهل الشهادة على احد كالحديد
او في لان الحق من اثار الكفر فاذا كان اثار الكفر خرجا عن اهلية الشهادة فاصلا الكفر
او في واعتباره بالمرئى لنا ما روى انه صلى الله عليه وسلم رحمه يودين زينا بشهادة
اربعة منهم وعن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم احب ان يشهد
النصارى بعضهم على بعض عليه اجماع السلف ولانه من اهل الولاية على نفسه وامواله
واولاده الصغار فيكون من اهل الولاية على حقهم عند وجود شرط تقديك ولايته
الى الغير والشهادة نوح ولاية لانها تنفذ القول على الغير والفسق من حيث الاعتقاد
لا يمنع القبول لانه يمنع عما يعتقد حراما في دينه والكذب محظور في الايمان كما وانما
لا تقبل شهادة اهل المسلمين لا تقطع ولايتهم عما بالنصر لانهم مقهورون من جهة المسلمين

على او ركنه

١١٥

وذا لم يلق على القول عليهم وملاك الكفر ان اختلفت فلم يصح بعضهم مقبول وبعض لم يلق
 على القول ما لم تدل ولا دلائل على احد ولا تقبل شهادة المستأمن على الذي لان الذي
 اعلى حاله لانه لو كان من اجل دارنا حتى لا يمكن الرجوع الى دار الحرب بخلاف المستأمن
 وتقبل شهادة الذي عليه كسبادة المسلم عليه وعلى الذي وتقبل شهادة المستأمن
 بعضهم على بعض اذا كانوا من اجل دار واحدة فان كانوا من اجل دارين كالمسلم والمتركة
 لا تقبل لان الولاية فيما بينهم ينقطع باختلاف المقتضين لهذا الاخرى التوارث بخلاف
 دار الاسلام فانما دار احكام فيما اختلاف المنفعة لا بخلاف الدار فاما دار الحرب فليست
 بدار احكام فيما اختلاف المنفعة فختلف الدار وهذا بخلاف اصل الذمة لانهم صاروا من اجل
 دارنا تقبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من منافع مختلفة فاما المستأمنون فاصاروا
 من اجل دارنا ولهذا يمكنون من الرجوع الى دار الحرب فان قيل الذي مع المستأمن مختلفا
 دارا وقد قبلت شهادة الذي على المستأمن قلنا الذي بعد الذمة صار كالمسلم وتقبل
 شهادة المسلم على المستأمن فكذلك شهادة على المستأمن بخلاف الروحي والشرعية لا سيما اوها
 وقد اختلفت الداران فاستخ القبول تقبل شهادة من لم يصغية ان اجبت الكفاية
 حسنة اعلمت من سيئاته هذا هو العج في هذا العدالة العترة والاصل ان العدالة
 شرط للعمل بالشهادة وهي الاستقامة يقال طريق عدل المجادة وذا بالاسلام واعتدال
 العقل لكن عارضها هو كفضلته ونصته عن الاستقامة وليس لكلا الاستقامة
 بذلك مداه وتوقف على منتهاه لا فاعتمد برالله تعالى ومشيئته متفاوت فاعتبرت في
 ذلك الا يورد في الفرج وتيسير حدود الشرع وهو دحمان جملة الدين والعقل
 على الطهوى والشهوة فقبل من ترك كبرى او اضرت على صغرة سقطت عدالته وصار
 متها بالكدب لظهور دحمان الطهوى والشهوة على ما هو المانع وهو عقله ودينه واما
 الامام بالصغيرة فلا تدرج في العدالة المستوية لا ما لو شربنا العصية عن الكبر
 لم تطلت الحقوق واي عبد لك الامانة قبل الكبر فاستم فاحشة في الشرع كاللواط
 والزنا او شرع عليها عقوبة بنحو قاطع في الدنيا بالحق والوعيد بالنا في العقبى
 كالسنة واكل مال اليتيم وما لم يستم فاحشة في الشرع ولا شرع عليها عقوبة في احدى
 الدارين كالعزرة والقبلة في غير ذلك ما كان حراما بعينه فهو كبر وما كان حراما لغيره فهو صغرة

في قوله
 المستأمن

والامح ان ما كان شقيقا بين المسلمين وفيه حكمة فحمة الله تعالى والدين فهو كبر
 والافو صغرة وتقبل شهادة الاقل بظاهر الاية والاختيار وعن ابن عباس رضي الله
 لا تقبل شهادة من امانا تقبل عندنا اذا تركه بعد الكبر او خوف المهلاك فان تركه على
 وجه الاعراض عن المسنة والاستخفاف بالدين فلا تقبل شهادته لانه لم يبق به عدل
 وتقبل شهادة الفضي ولد الزنا والغنى لان هو لا يجرى عليهم امور بلا اختيار
 فلا تختلف العدالة والقيمة وقد قبل عمر رضي الله عنه شهادة علقمة لفضي وقال مالك
 لا تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا وتقبل في سائر الحقوق لم تكن الذمة فانه يريد ان يكون
 غير مثله قلنا العدل لا يتم مثله والكلام فيه والغنى رجل وامرأة وشهادة تمام
 مقبولة وتقبل شهادة العال والمراد عمال السطبان الذين اخذوا الحقوق الهاجنة كالخراج
 ونحوه عند الجمهور لان نفس العمل ليس يفسق فبعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كانوا عمالا قالوا احدا كان في عصرهم لان الغالب عليهم الصلاح فاما الذين في زماننا فلا تقبل
 شهادتهم لقلبة ظلمهم والحاصل انهم ان كانوا عدولا لا تقبل شهادتهم والا لا ود كرسالة
 السخسى رحمه الله ان العامل اذا كان وحيثما في الناس فامرقة لا تجاز في كلامه تقبل
 شهادته لانه لو جازته لا يندم على الكذب حفظ المرأة ولها بية لا يستاجر على اذا
 الشهادة ذورا فاما اذا كان ساقط المنزل عند الناس لم يجاز في كلامه لا تقبل شهادته
 وقيل المراد بالعمال الامراء وقيل الذين يعملون بديانهم ويوجد في انفسهم وتقبل شهادة
 الحق للمحقق لما روي ان الحسن شهد لعلي رضي الله عنهما مع قنبر مولى علي عند شرح بدر
 له فقال شريح رضي الله عنه ايت بشا هذا فقال علي مكان الحسن او مكان قنبر فقال
 لا بل كان الحسن ولو شهد رجلان او اباها او صلي فلان والوصي يدعي الوصاية تقبل الشهادة
 استحسانا وان انكر الوصية ذلك لم تقبل واليما من ان لا تقبل وان دعي وعلى هذا اذا
 شهد غير ثمان لهما على الميت دينار او غنم ثمان لبيت عليهما دين او الوصيان او الوصي لهما بار الميت
 او وصي الى فلان وجه القياس ان الشاهد من جرائن انفسها مخنا بشهادتها فترد
 وهذا لان الوارثين قصد هذه الشهادة نعت من يتصرف لهما يقوم باجبار حقوقها
 واليهمين قصد انفسهم من يستوفيان منه حقها او يبران بالدفع اليه والوصيتين قصد
 نصب من يملكها على التصرف في مال الميت والوصي لهما قصد انفسهم من يدخ اليها حقوقها وجه
 الاستحسان

٢

ان القاضي يملك نصيب الوصي اذا كان الوصي طالبا والموت محرز فلا يثبت للقاضي هذا
 ولاية ثم تكرر انما استطاعته مؤنة التيقين لا القاضي يثبت ان يثبت في هذا الوصي
 كل يصلح للوصاية لامانة وهذا منه ام لا يصلح وخارج هذه الشهادة زينة واخر القاضي بانه اهل
 لذلك فكيفت عنه مؤنة التيقين وصارت كالقرعة فانها ليست بحجة ونحو استعجالها في
 تيقين الانصاف الذي دفع التهمة عن القاضي فان قيل اذا كان الميت وصيا فالقاضي لا يحتاج
 ان يثبت في آخر عن الميت قلنا اذا اصر الوصيان انهما ثامنا ملك القاضي نصيبا لثبوتها
 لغيرهما عن القيام بامور الميت اقرارهما بخلاف ما اذا لم يكن الموت ظاهرا لانه حينئذ لم يكن
 له ولاية نصيب الوصي الا بعد البينة فيصير الشهادة مؤنة فبطل معنى التهمة وفي
 الغير عين الميت عليها دين قبل الشهادة وان لم يكن الموت معروفا لانها اقرار على انفسها
 بنبوت ولاية القبض للشهود فانتفى التهمة ونبت سوت رب الدين باقرارهما في حتما
 وقيل معنى القبول من القاضي اياها باقرارها عليها اليه لا بقرارها عن الدين بهذا الا اذا
 لان استينافا الذين منها حق عليها فقبل فيه والبراءة حق فلا تقبل فيها وان شهد ان اياها
 الغائب وكله بقبضه يمينه بالكوفة وادعى الوكيل او انكر لا تقبل شهادته لانه ليس للقاضي
 ولاية نصيب الوكيل عن الغائب فلا يثبت هذه الولاية لثبتت شهادته او قد تكت التهمة في
 شهادته لانها تشهدان لايها ولا تة يحتمل انهما تواضعا من عينة للوكالة على اخذ
 المال ولا تقبل الشهادة على الجرح المحرر اي على ما تضمنت بنسب الشهود من عزات يتضم
 اجاب حق من حقوق الشرع او حتما من حقوق العباد خواشيد وان شهود المدعي فسقة
 او زناة او اكلوا الربوا او شربوا الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم
 انهم اجراء في اداء هذه الشهادة او على اقرارهم انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم انهم اجراء
 في اداء هذه الشهادة او على اقرارهم ان المدعي مبطل في هذه الدعوى او على اقرارهم ان
 لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وانما لم تقبل لان البينة انما تقبل على ما
 يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة ولا ان السامع له
 الشهادة صار فاسقا لان فيها اشاعة الفاحشة بلا ضرر وحي حرام بالنقض المشهود
 لا يثبت بشهادة الفاسق لا يقال ان فيه ضرر وحي كبر الظلم عن الشهادة الكاذبة
 وقد قال صلى الله عليه وسلم انصر احك ظاهرا او مظلوما لانه لا ضرر في الشهادة

وزيانته
 كذا في ما اذا كان
 الوجه جاحدا لان
 القاضي اسره احصا
 الشهود على قسور الى ما
 من كلام ما اذا كان
 ٨٨٩

وروح الوافي الزامه
 العسوق لا ادخل
 احكامه ٨٩

على ملا من الناس ويكفنه عنه من الظلم باخبار القاضي بذلك متى الا اذا شهد واعل
 اقرار المدعي انهم فسقة او شهدوا بغيره او نحو لانهم ما شهدوا باظهار الفاحشة
 وانما اكلوا اظهار الفاحشة عن غيرهم فلا يصحون فاستبين فيثبت المشهود به
 وكذا الاقرار ما يدخل تحت الحكم ويقدر القاضي على الالتزام لانه لا يرتفع بالتوبة وكذا
 لو قام المدعي عليه البينة ان المدعي استاجر الشهود لاداء الشهادة لم تقبل لانه شهادة
 على جرح مجرد والاستيثار وان كان مراد ايداع الجرح ولكنه لا خضم في اثباته اذا تعلق
 له بالاجرة حتى لو اقام المدعي عليه البينة ان المدعي استاجر الشهود بعشرة دراهم لاداء
 الشهادة واعطاهم العشرة من مالي الذي كان في يده قبل لانه خضم في ذلك ثم يثبت الجرح
 بناء عليه وكذا لو اقام المدعي عليه البينة على اني صالحت الشهود على ان لا يقرن المال ودفعته
 اليهم على ان لا يشهدوا علي هذا الباطل فاداشهدوا فعليهم ان يردوا ذلك المال على قبيل
 يمينه لان فيه ضرر فيحصل له ماله حتى لو قال في اعطاهم المال لم يقبل لان فيه اظهار
 الفاحشة بلا ضرر ولهذا قلنا لو اقام المدعي عليه البينة على جرح فيه حق من حقوق
 العباد او حق من حقوق الشرع بان اقام البينة انهم زنا او وصفو الزنا او شربوا الخمر
 او سرقوا امنا كذا او لم يتقوا دم العمد وانهم عبيد او احد هم عمد او شرك المدعي والمدعي مال
 او قاذف المدعي يدعيه او محدودون في القذف او على اقرار المدعي انه استاجرهم
 على هذه الشهادة تقبل لمكان الحاجة الى احياء هذه الحقوق وفيما اذا شهدوا انهم محدودون
 في قذف ليس فيه اشاعة الفاحشة لان الاظهار حصل بالقضاء وانما اكلوا عن اظهار
 الفاحشة من الغير ومن شهد ولم يبرح حتى قال او حث بعض شهداء في تقبل شهادته ان
 كان عدلا وقوله او حث اي اخطات بذكر زيادة كانت باطلة او اخطات ببيان ما كان
 يجب على ذكره وانما وجب التبول منه اذا كان عدلا لانه قد يئلي بالخطا لمناة مجلس
 القضاء فوضع العذر فقبل انذاره في اوانه وهو عدل فان قام عن المجلس عاد
 وقال او حث بعض شهداء في لا تقبل ذلك منه لولنا انه غن المدعي والمدعي عليه باطاع
 جظام الدنيا ثم قيل يقتضي جميع ما شهد لان ما شهد به صار حقا للمدعي على المدعي عليه
 فلا يبطل بقوله او حث وقيل يقتضي ما بقي حتى لو شهد بالف ثم قال غلطت في خشيانه بل هو
 خشيانه يقتضي عليه خشيانه لان ما حذر بعد الشهادة قبل القضاء يجعل كذوبه عند الشهادة

ولو شهد خمسية ثم يقضي بالف كذا هنا واليه قال شمس الأئمة العسري رحمه الله
وهذا إذا كان موضع شبهة كما بينا فاما إذا لم يكن فلا بأس بعادة الكلام مثل
أن يدعى لفظ الشهادة وما جرى مجرى ذلك أن قام عن المجلس بعد أن يكون عدلا
وعن أبي حنيفة وأبي يوسف هما الله أنه يقبل قوله في غير المجلس إذا كان عدلا لا إذا
هو الأول وعلى هذا الوجه العلي في ذكر بعض الحدود أو في بعض النسب ثم يذكر ذلك
تقبل لأنه قد ثبت في مجلس القضي فتدركه في مجلسه قبل سقوطه وأحيانا في
إذا الشهادة بالاختلاف
في الشهادة الأصل في البيعة على حقوق العباد لا تقبل بدون الدعوى
عن مدعي لأن حقوق الإنسان تتوقف على مطالبته أو مطالبة من يقوم مقامه وإن
الاتفاق شرط في المدعي الشهادة لوجود الدعوى فيما يؤاخذها وعد ما هنا في الدنيا
وبين الشاهدين لأن القضاء المأجور في مدعي الشهادة المتي فأن يتقينا شهداء
لا ثبت الحجج والموافقة المطلقة في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة رحمه الله والمراد
باتفاق اللفظ تطابق لفظها على أفادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق المعنى فإذا ادعى
رجل على آخر مائة درهم فشهد شاهدان أحدهم وأخر بدينار وأخر بثلثه وأخر بأربعة
وأخر بخمسة لم يقبل عند أبي حنيفة رحمه الله لعدم الموافقة لفظا وعندهما يتقضى
بأربعة وكذا أن شهد أحدهما بالف والآخر بالدينار لم يقبل عنده وعندهما يقبل على
الألف إذا كان المدعي يدين بالدينار وعلى هذا المائة والمائتان والطلقة والطلقات
والطلقة والمائة هما اتفاقا على الأقل وتزداد أحدهما بزيادة فما اتفقا عليه يثبت
وإذا ثبت ما تفرده به أحدهما في الألف والخمسة ولكن السطر أن يدعى المدعي
الأكثر لأنه إذا ادعى الأقل فقد كذب شاهد في الزيادة بخلاف الواحد في الأكثر لأنه
يدعى ما شهد به صاحب الأقل وزيادة فلا يكون مكررا وله أنها تختلف لفظا ومعنى
فلا يقبل شهادتهما لو شهد أحدهما بالدينار والآخر بالدينار وهذا لأن لفظ الدينار
غير لفظ الألف وما يتراد بالدينار غير ما يتراد بالألف فلم يثبت أحد من العظماء لأنه ليس
على واحد من العظماء الشهادة واحد فان قيل الألف موجود في الألف قلنا ثم
أثبت الألفان ثبت الألف في ضمنه فإذا لم يثبت المتضمن كيف ثبت ما في ضمنه الألفي أنه لو شهد

أحدهما أنه قال لا مائة أنت خليفة وشهد الآخرون قال لها أنت بنية لا يثبت شيء وإن
اتفق المعنى وإن شهد أحدهما بالف والآخر بالدينار وخمسية والمدعي يدعي الألف وخمسية
تقبل الشهادة على الألف لأن الشاهد يدين اتفاقا على الألف لفظا ومعنى فثبت ما اتفقا عليه
وهذا لأنه ذكر الخمسية على سبيل العطف والموقوف غير الموقوف عليه فكانا كلمتين
والألفان كلمة واحدة ونظير الطلقة والطلقة والنصف والمائة والمائة والخمسون
مختلفة وخمسة عشر لأنها صارا كلمة واحدة باعتبار التركيب وليس بينهما حرف
العطف فكان نظير الألف والدينار أن قال المدعي ثم يدين الألف شهادة الذي شهد
بالألف وخمسية باطلة لأن المدعي كذب في الزيادة فلم يبق له إلا شاهد واحد فلم يقض
وكذا إذا سكت الآخر دعوى الألف لأن التكذيب التوقيف ولو شهد أحدهما
قضاء خمسية تقبل شهادتهما بالف لأنها اتفاقا عليه ولم يسمع قوله أنه قضاء لأنه شهادة
فرد إلا أن يشهد معه آخر وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يقضي خمسية لأن مضمون شهادة
شاهد القضاء أن لا دين لا خمسية وينبغي للشاهد إذا علم بذلك أن لا يشهد بالف
حتى يقر المدعي أنه قبض خمسية ليلا يكون أعانة على الظلم ولو شهدا على رجل بدينار
الف درهم فشهد أحدهما أنه قضاء وقال المدعي لم يقضها هازت الشهادة على الآخر
لأنهما على الفرض وقد نفرد أحدهما بالقضاء فلم يثبت لأن قول الواحد شرط في ذكر
الطحاوي عن أصحابنا أنه لا يقضي بما ضحك به الفرض وهو قول زر رحمه الله لأن في زعم
أحد الشاهدين أنه لا شيء له عليه من المال فلو قضى بالمال كان قضاء بشهادة الواحد
وأنه لا يجوز لأن المدعي الذي شهد القضاء قلنا الأصل في هذا أن تكذب المشهود له
الشاهد فيما شهد له يكون قسيقا لأنه عن اختياره فلا يكون متها وتكذب المشهود له
الشاهد فيما شهد عليه لا يكون قسيقا لأنه عن اضطرار فيكون متها يانه إذا ادعى
على رجل الف درهم فشهد أحد الشاهدين بالف والآخر بالدينار وخمسية فشهد الذي
شهد بالف وخمسية باطلة لأن المشهود له كذب الشاهد فيما شهد له فيكون قسيقا ولو
شهد الإنسان بمال ثم شهد عليه قال الإنسان حق فكذا ما المشهود عليه الذي هو مشهود له
فيما شهد عليه يقضي له ما شهد له لأنه كذب ما شهد عليه ثم هنا كذب فيما شهد عليه
وهو القضاء فلا يقدح في شهادته وإذا اختلف الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع

طاهر طاهر

أحدهما

والشرا او الطلاق والعق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض والبراء
والكفالة والحالة والعقد قبل واذا اختلفا في الغاية والنقص والنجاس
لا يقبل الاصل ان المشهود به ان كان قولاً كالبائع والمشتري فاختلاف الشاهد بين فيه
في المكان والزمان لا يمنع قبول الشهادة لان القبول ما يعاد ويكرر وان كان المشهود
فعلًا كالتصديق فاختلاف في المكان لا يمنع القبول لان الفعل في زمان او مكان غير
العقد في مكان او زمان اخر فاختلاف المشهود به ثم قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
اذا اختلف شاهدان في زمانه او مكانه لا يقبلان شهادتهما وان كان قولاً لان
كل واحد منهما ان كان اشياء فاما غيران وليس على كل ذي شاهدان وان كان احد
اشياء والاخر اجناراً فاما لا يقبلان لان الاشياء ان يقول زينة او انثى وان الاجنار
ان يقول قد قتل بالزنا وابو حنيفة رحمه الله يقول فاختلافهما في سماع احدهما الاشياء والآخر
الاقرار وكلاهما الاقرار وبنت عند ما قد فقه فشهدا به ولو شهد شاهدان بانه
قتل زيد يوم النحر فشهدا بانه قتل يوم النحر فشهدا بانه قتل يوم النحر فشهدا بانه قتل يوم النحر
الشاهدان لان احدهما كاذبة يفتن ويستأخذ بها ما وقي من الاخرى فثبتا اثباتاً
فان سبقت احديهما وقضى بها ثم حضرت الاخرى لم تقبل لان القضاء بالاول قضاء بطلان
الماضي فثبتا لانه لما قضى بانه قتل فثبتت له في غيرهما اذ قتل شخص واحد
لا يكون في موضعين واذا شهد شاهدان على رجل انه سرق برة واختلفا في نوعها يقطع
عند ابى حنيفة رحمه الله خلافاً لما قبل الخلاف في لو نيز يشاهدان كاسود والخرق او الخمر
والعصاة لا يوزن لا يشاهدان كالبياض والسواد والصحاح ان الخلاف في جميع الالوان
لما اختلفا في المشهود به فيمنع به القبول كالاختلاف في الذكورة والانوثة او اختلافنا
في اللون في الغضب بل لا يثبت بان الغضب ضمان لا يستط بالثبوت في الثابت هنا
حديثنا بالثبوت وله انما اختلفنا فيما ليس من صلب الشهادة والتوفيق ممكن
فتقبل لو اختلفت شهود الزنا في مكان الزاني في بيت واحد وهذا لان بيان الزنا
ليس من صلب الشهادة ولهذا الوصلنا عن ذكر اللون فتقبل شهادتهما والتوفيق مبرر
لان اللون قد يمتدحان بان يكون احدهما سودا والاخر بياضاً ويقع بغير احد الشاهد

على احد شقيها وبطلان الشاهد الا على الشق الاخر فتقبل الشهادة على السريقة يقع
في البياض من بعد غالباً فلا يلزمه الوقوف على قيام اللون بها بخلاف الغضب لان الغضب
يقع في البياض جازاً فتقبل الشاهد من ان يقرب من الغاصب فتأمل جميع الالوان المقصود
فلا يستدل بالتوفيق بخلاف الذكورة والانوثة لان الحيوان لا يشتمل عليها ولانه يلزم
معرفة ذلك الا بالانثى منه وعند القرب لا يقع الاشتباه فلا يستدل بالتوفيق فان قيل
الاشتغال بالتوفيق في كلام الشاهد بين اجتناب الاجاب الحد ولذا يقال لدراه قلنا
الشهادة من صحح الشرح والاصل في صحح الشرح قبولها لا ردّها فيستدل بالتوفيق
حيثما لا يمتنع عن التوفيق لا الاجاب الحد اذا وقفنا وقبلنا الشهادة بحسب الضرورة لا قصد
رجل شهيد لرجل انه اشترى عبد فلان بالثبوت وشهدا بانه اشترى بالثبوت وحسبانية لا يقبل
الشهادة لانهما لم يتقيا على عقد واحد فالشرا بالثبوت غير الشرا بالثبوت وحسبانية والمقصود اثبات
السبب هو العقد واذا اختلف المشهود به تعذر الحكم بقصور الحجّة عن كمال العدة على
ما يدعيه المدعي وكذا اذا كان المدعي هو البائع ولا فرق بين ان يدعي المدعي اقل المالك او اكثرها
وكذا الكتابة لان المقصود هو العقد اذا كان المدعي هو العقد فظاهر وكذا اذا كان هو
الموئى لان العقد لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب وهذا لان البذل في ابتداء
العقد متبادر بل لا يجوز ثم تنبذ الى العتق عند الاداء قبله مما ذكره الاجابة فكان المقصود
اثبات العقد وكذا الخلع والاعتاق على مال والصلح عن دم العدا اذا كان المدعي هو المرأة
او العبد والعائد لان هؤلاء لا يتصدقون اثبات المال فكان المقصود اثبات العقد وهو
مختلف وان كان الدعوى من الجانب الاخر فهو كدعوى الدين لسبب الطلاق والعقود والقنود
باقول الزوج في المولى والمولى فيقبت الدعوى في الدين فان ادعى النكاح وحسبانية وشهد شاهد
بالثبوت وشاهد بالثبوت وحسبانية وجب القضاء بالثبوت اجاباً وان ادعى الفتن وشهد شاهد بالثبوت
وشهدا بغير الفتن لم يحكم بشي عند ابى حنيفة رحمه الله وعند ما يحكم بالثبوت في الزنا
ان كان المدعي هو المراهق لا يقبل لانه لا يظلمه في الزنا فثبت الشهادة عن الدعوى وان
كان المراهق فهو كدعوى الدين في الاجابة ان كان ذلك في اول المدة فهو بغير البيع للحاجة
الى اثبات العقد وان كان بعد مضي المدة والمدعي هو المراهق فهو كدعوى الدين في الحاجة
هنا الى اثبات العقد فانما النكاح فيصح باقل المالك عند ابى حنيفة رحمه الله سواء كان المدعي

منه
وسر

من الزوج او من المروءة والمدعى يدعى الاقل والاكث وقال ابو يوسف رحمه الله
لا يقضي بالنكاح ايضا لان المقصود من الجانبين اثبات النسب والنكاح بالنكاح
بالف وحسبانية فبطلت الشهادة كما في البيع وله ان المهر في النكاح تابع وحكم
البيع ان لا يقبل الاصل الا يبرك انه لا يمتلئ منه ولا يفسد بفساده فكذا لا يختلف
باختلافه اذا اتفقا على ما هو الاصل وهو الملك والحل فوجب القضاء به واذا وجب
القضاء بأقل المقدارين كما في المال المتعدد وقيل الاختلاف فيما اذا كانت المرأة هي
المدعية فان كان المدعى هو الزوج لا يقبل اجماعا وان غرضها قد يكون المال اما
الزوج فلا يقصد الا العقد والاصح ان الخلاف في الفصل لما مر ولو ادعى الزوج
الايقان فشهد احد الشاهدين على اقر له الطالب الاستيناف والاخر انه ابراه او
حلله او اخله او وهب او تصدق لم يقبل لاختلافها لفظا ومعنى الا اذا قلنا شاهد
البراءة انه اقر انه برك اليه لانه لا ايقان ولو ادعى الابرا فشهد احد
انه ابراه واخر انه وهب او تصدق به عليه تقبل لانها يستعملان في البراءة ولو
ادعى في جهة فشهد احد ما بالجهة والاخر بالابرا تقبل ولو ادعى الايقان فشهد
بالابرا والتحليل تقبل لان الايقان اثبات القصد والبراءة فقد شهد ببعض ما ادعى
ولا يبرأ الاصيل لو كان ليلا لان براءة الكفيل لا يوجب براءة الاصيل ولو شهد بالجهة
او الصدقة لا تقبل لانه ليس في الايقان جهة وحدقة ولو ادعى انه ابراه او حلله
فشهد على اقر له الطالب بالاستيناف رسل العزم عنه فان فسق بالاستيناف تقبل
لانه وثوق وان فسق غيره لا تقبل لانها شهدت بالبراءة **فصل في الشهادة**
على الورث الاصل ان ملك الموت متى ثبت لم يقض لوارثه بلا حيز بان يقول
الشاهد انه كان لايه مات وتركه ميراثا له الا ان يشهد له بملك الموت او يده او
يد مودعه او مستجير وقت الموت ببيانه اذا مات رجل فقام وارثه بينة على ادر
المعا كانت لايه اعادها او اخرجها او ادعى عليها الذي هي في يده فانه ياخذها ولا يكلف
البينة على انه فات وتركها لميراثا له وهذا اصل في يوسف رحمه الله ظاهر لانه لا يشترط
الحزب والانتقال لقبول البينة لانه لما ثبت هذه الشهادة كون الدار ملكا للمورث
يوم الموت ثبت الملك للمورث ضرورة لانه خلفه في املاكه فعاديت شهادته

ولو شهد سائر الصنف
لا يبرأ لان المدعى
رعيه والدار
لهما والمهر
العقد ٢٨

بأنها كانت ملكا للمورث منزلة الشهادة للحج بانها كانت له وكذا على قولها لانها
وان كانا مشترطان لغير لان كون الدار ملكا له ثبت باستصحاب الحال لانهم شهدوا
انها كانت لايه والاثبات باستصحاب الحال يصلح لايضا ما كان على ما كان لا لاثبات
ما لم يكن لا يقال ان الوارث يقوم مقام المورث فيما كان المورث لكون الوارث هلاله
حتى يرد بالحيث يرد عليه ويصير مخر رايها كان المورث مخر رايه لان الملك يثبت
للوارث بوصف التجدد حتى يثبت في حقه ما لم يثبت في حق مورثه من وجوب الاستيناف
وحياله اذا كان غنيا ما كان صدقة لمورثه فلا بد من الحزب الا انه يكتفي بالشهادة
على قيام ملك الموت وقت الموت عند ما استوفى الانتقال ضرورة وكذا على قيام يده وقد
وجدت الشهادة على اليد مع ان يد المودع والمستاجر والمستعير كيد المودع
والموحي والمير فصار كانه اقام البينة ان باء مات الدار في يده ولو كان كذلك كانت
البينة مقبولة لانهم لما شهدوا باليد وقت الموت فقد شهدوا بالملك له وقت الموت
لان الايدي المحمولة تنقل يد ملك عند الموت لانها لا تخلو من ان يكون يد ملك او غصب
او امانة فان كانت يد ملك فظاهر وكذا ان كانت يد غصب لا تعصم يد ملك لان بالموت
يقتر عليه الضمان ويصير المضمون ملكا له وان كانت يد امانة فتصير يد غصب بالتحصيل
فصارت يد ملك ايضا فصارت الشهادة بيد مطلقة عند الموت شهادة بالملك عند الموت
والمالك الثابت عند الموت ينتقل الي الوارث ضرورة ولو شهد الرجل حتى انها كانت في يده منذ
شهر او سنة تروى وعن ابى يوسف رحمه الله انها تقبل لان الثابت بالبينة كالثابت باقرلي
للضم ولو اتى المدعى عليه بذلك دفعت الى المدعى وكذا لو شهد على اقر له المدعى عليه
انها كانت في يده او شهد انها كانت ملكه تقبل وكذا لو شهد ان المدعى عليه اخذ
من المدعى لها ان اخذ شهادة قامت على شيء مجهول وهو اليد فبطلت وهذا لان
اليد للحال منقطعة وختم انها كانت يد ملك او يد دعيه او اجارة او غصب فلا حكم
باغاد نقا مع قيام الشك والجمالة وهذا لانه ان وجبت امعاد تبار وجه فلا يجب
اعاد تبار من جوه فلا يجب الاعادة بالشك فاما الملك فمعلوم غير مختلف ولا مجهول وكذا
الاخذ معلوم وموجبه معلوم وهو وجوب الرد كيف ما كان لقوله صلى الله عليه وسلم
على اليد ما اخذت حتى يرد بخلاف الاقر لان جمالة المقربة لا تمنع صحة الاقر وكذا

بأنها كانت

ولو ادعى مسلم انه وكيل فلان بن فلان الذي يكره حوله واحضر مسلماً واقام شاهد من
 ذميين لا يقبل لانه شهادة الكافر على المسلم قصدا ولو ادعى انه وصي ذمي وشهد
 ذميان على مسلم يقبل لان المسلمين لا يحضرون موتهم ووصاياهم فلو لم يقبل لصاعتهم
 بخلاف لو كالة لا معارض للمعاملات في حال الصحة وهم يحضرون مخالفاً للمسلمين في المعاملة
 وكذا لو كان المحضر ذمياً يقبل بشرط كالملة في حق المسلمين بعائنه لا للملاعة بآب
 في رد شهادته له ولا ضوله وحرمة المناكحة ووضع الزكوة ولا ارض في لا نفقة
 من الطرفين كولد الزنا وكذا ولد الام ولد ان نفاة المولى والاصل ان الشبهة تقتضي بطريق
 حقيقة لاحكامها كولد الزنا المحلوف من بانه وبسبب احكام له كولد اللعان فان السبب موجود
 لانه ولا على نفيه فاعتبرنا الشبهة في رد الشهادة لا لمعارضة بالهمة بالحدس
 وحرمة المناكحة ووضع الزكوة لان الميراث والعبادات ما يحاط منها دون الارث
 والنفقة لان المال اذا اهل من جهة دون جهة تؤخذ بالحرمة احتياطاً يا عاخذ
 التواضع حرمة مشترية يشهد ببايعه يقبل لان شهادة معقولة الانسان له جائزة
 شهادة معقولة اخرى ولو ادعى نسيب الولد الذي عنده بنت مشبه وبطل البيع والتمتع
 والقضاء خرون بوثب النسب لان شهادة الابن لا يكون حجة للاب ابناً ملاعنة من بطر
 كاخوين لام ارثا حتى لو تزوجا بها اخر وجأت بابن فات احد ابني الملاعنة فللام السدس
 والاخرين الثلث والباقي يرد عليهم لان النسب انقطع من الاب فكانا اخوين لام وكذا اذا
 في ولد الزنا شهد بانه وارث هذا الميت لم يقبل عالم مساجنة الورثة ولا اصل ان الشهادة
 بالمجبول لا يقبل لان القاضي لا يمكن من القضاء به والشهادة بالارث مجبولة لان في اشياء
 الارث كثره تختلف احكامها ولا يعلم انه حاجب او محجوب وكذا لو شهد بانه ابن له او جده
 او جدته او مولاه تود بلا بيان وذابان يقول في الاول بانه وارثه وفي الاخ اخوه لآبيه
 وامة اولادها ولامته ووارثه لان هؤلاء محجوبون بحال وبعضهم حاجب غرض وبعضهم
 غضبه وفي الجدا بوابيه او ابوامه وفي الجدة ام امه او ام ابية وفي المولى معقولة وكرامة
 لا يعلمه وارثا غيره وفي الشهادة بالدين وملك الغير يقبل بلا بيان السبب لان الملك لا يختلف
 باختلاف اعيانه وكذا في الشهادة بانه ابن له او بنته او امه او ابوه لا يحتاج الى قوله
 ووارثه لان هؤلاء لا يستطون مخالفاً لو شهد بانه جد الميت بوابيه ووارثه وقضى

١٢

بنسبه وبالميراث ثم برهن آخر انه ابو الميت جعل الميراث للثاني ولو شهد عند القاضي
 ان قاضي بلد كذا قضي بانه وارث الميت ولا وارث له غير قضي بانه بين اولاد
 لان الظاهر ان القاضي الاول قضي بوراثته بسبب معلوم وصح قضاءه ولو برهن بين
 آخر بنسبه محضه او يشا ركه قبل حجة يشا ركه حتى لو بين الاول انه ابن الميت وبين الآخر
 انه ابنه فالاول بينهما ولو برهن الثاني انه ابو الميت جعل الثاني المسدس لظهور الخطأ
 فلهذا القدر والباقي الاول ولو ذكر الاول انه جد الميت وبرهن الثاني بانه ابو الميت
 فالارث للثاني ولو ذكر الاول انه ابو الميت وبرهن الثاني انه ابن الميت جعل الثاني سداس
 الارث الاول سدس ولو برهن الثاني انه ابو الميت ايضا فالارث للثاني لان نسبه ثبت
 بالبينة ونسب الاول لا وكان واثق وهذا لان المعدد في الاب محال لان عند استوار الحجة
 جعل الميراث بينهما ولا مساواة هنا والجواب في المعق كالجواب في الاب لان الشخص الواحد
 كما لا يتصور ان يكون بنا لرجلين لا يتصور ان يكون معق رجلين على الكمال ورد بيته الاول
 على ابوته بعد القضاء للثاني الا اذا برهن الاول على ان القاضي قضي بانه ابو الميت فكان
 اوثق وبطل نسب الثاني لظهور خطأ القاضي الثاني ولو برهن الاول على ابوته قبل القضاء
 للثاني اشتركا في الارث لاجتماع الحجية والابا حدهما في الحقيقة حتى لو مات احدهما تضمن
 الآخر اباً وكذا الحكم في الولد على هذه الوجوه وان كان الاول مفتوحاً او صغيراً لا يقد على
 البيان جعله القاضي ابناً لو كان فكذلك الثاني وبرهن انه ابن الميت جعل الثاني سدس المال
 وارث من انه اخ الميت جعله محجوباً بالاول وان كان الاول مائة جعله بنتا للميت وجعل لها
 جميع المان بالرضع والرد فان جاء آخر وادعى انه اخ الميت يعطيه النصف وان ذكر الثاني
 انه ابنة يعطيه الثلثين الاصل ان من صار ذمياً في حادثة ردق شهادته في تلك الحادثة
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا شهادة لخصم والوصي يعير خصماً بقبول الوصاية بعد موت الموصي
 قبل الخصومة لان الوصاية خلافة كالورثة فقام مقام الميت مجرد القول حتى لو رد
 الايضاً بعد موت الموصي لا يعير خصماً وقيل شهادة والوكيل بالخصومة لا يعير خصماً فقام
 لان التوكيل استنابة فقام خصم لا يعير خصماً وعند القاضي يوسف رحمه الله يعير خصماً بقدر
 التوكيل حتى وكله بالخصومة في دار ثم عزله قبل ان يخاصم ثم شهد في تلك الحادثة لا يقبل
 عنده وعندهما يقبل من عزل شهد للميت مال لا يقبل ما حرامه من ارضه بقبول الوصاية

حد الميت ورث
 الكافي الجزء ٩

ولو دكته بكل حقه قبل فلان لحضر القاضي فخاصمه في الف فقول فان شهد بذلك الالف
 ردت لانه صار خصما وان شهد بالآخر لانه لم يخبر في مال آخر وان لم يعلم
 القاضي بكونه وكان فلان وكالته وابتهما بالبينة ثم عزل وشهد ردت شهادته
 للموكل في كل حق قائم وقت التوكيل لانه اذا احتاج الى ابيات الوكالة بكل حق قبل فلان لا يلزم
 ذلك الا بالخصومة فقد خفت الخصومة في كل الحق الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ
 الوكالة حينئذ يعمل لان تلك الوكالة لم يناول الحق الحادث فان كانت الوكالة عامة
 بان يرضى عنه وكالته بالخصومة بكل حقه في هذا البلد فخاصمه واحدا من اهل البلد وانبت
 الوكالة عليه فهو خصمه وفي كل قيام او حادث بعد الوكالة قبل العزل لان للفظ
 عام فيناول الكل استحسانا للعرف الا اذا كان حقا عرف حذونه بعد العزل فقبل شهادته
 لانه لم يصر خصما فيه ولذا لا يدر على الخصومة فيه ولو انبت بالبينة فلانا وكالته
 وفلانا القايين بالخصومة في كل حق في هذا البلد يقبل وصار اخصمه ولذا الوصية لان الوكالة
 واحدة ولو برهن ان فلانا وكالته بالخصومة في كل حقه قبل زيد وبكر وذر فخاصمه زيدا
 وبرهن على وكالته ولم يزل فاجاب ببينة الحق يقبل والنياس ان لا يقبل لان البينة على المال
 انما يقبل من الخصم وقبل القضاء بالوكالة لم يثبت كونه خصما وجه القول ان على اعتبار
 التزكية يثبت كونه من وقت اقامة البينة فثبت ان اقامة البينة على الحق كان
 من الخصم فان ركت البيتين قضى بالوكالة والحق حقيقا وبعدم القضاء بالوكالة لان
 القضاء بالمال مؤتب على كونه وكذا فان ركت بيته الوكالة فوطقضى بالوكالة الا
 بالحق وان ركت بيته لوقت لم يقض شي لان اذ لم يثبت كونه لا يسمع البينة على الحق
 لانه لم يصر خصما بعد والبينة على الحق لا تقبل الا من الخصم اخصم عزما او وارثا او
 ان لميت اوصى اليه وغاب المحض قبل التزكية فاحضر عزما او وارثا اخر قضى عليه
 بالوصاية ولا يحتاج الى اعادة البينة لان الذي احضر صار خصما عزما بالورثة
 والغزاة وصار كالواقام البينة على الوكيل فغاب الوكيل وحضر الموكل بقضى على الموكل
 او اقام على الموكل فغاب الموكل وحضر الوكيل بقضى على الوكيل بدون اعادة البينة الاخذ
 ان الشهادة اذا تضمنت جرم غنم او دفع غنم او نقض قضاء امضى علم به ترد للثمة
 وعدم الفتق المجنى على كل قضية لانه اقوى لانه لا يقبل النسخ وسائر الوصايا باقبله

حار حقا المالك في
 لو عزله وشهد
 للموكل على واحد
 منهم لا يقبل
 فان برهن على
 وكالته

رجل مات وترك ثلاثة ابناء قيمهم سواء فشهد شاهدان انه اوصى بهذا العبد
 الرجل وقضى بالعبد له وشهد الوارثان بغيره لرجل اخر ردت لانه تضمن نقض قضاء
 امضى عليها وان شهد الثاني قبل القضاء وقبل لانه لم يتضمن نقض القضاء والعبد الثاني
 ان ذكر الرجوع عن الوصية الاولى ولا شيء للاول لان الرجوع عن الاول يثبت
 بشهادتهما فبطل وصيته كالو ثبت ذلك عيانا وان لم يذكر الرجوع فذلك يقضى عنه
 لان كل واحد منهما انبت وصيته بالبينة والوصايا اذا اجتمعت لا ينفذ الا من الثلث
 فيجوز الثلث بينهما كالو ثبت وصيته عيانا هذا اذا شهد الثاني بعد اخر فان شهدا
 بعين العبد الاول للثاني بعد القضاء وذكر الرجوع ردت شهادتهما على الرجوع لانه
 نقض القضاء وقبل شهادتهما بالوصية للثاني لانه لا يتضمن نقض القضاء وان لم يذكر
 الرجوع لا يرد لانه لم يتضمن نقض القضاء والعبد بينهما فبغير هذا اذا شهدا
 بالوصية للثاني فان شهدا بالحق بعد القضاء بالوصية للاول بالعبد او بالثلث
 ردت سواء شهدا باعتاق عبا اخر او بذلك العبد ذكر الرجوع او لم يذكر القضيته
 نقض القضاء لكون الحق مؤتدا على الوصية بالثلث لا حق بعد القضاء للاول ولم يذكر
 الرجوع قبل لانه ليس فيه نقض القضاء لانه يثبت وصيته كل واحد بكل الثلث
 وطحا ايضا بان بكل الثلث وان ذكر الرجوع قبل على الوصية دون الرجوع لان
 في الرجوع نقض القضاء وقسمه القاضي تسليمه كقضائه حتى لو لم يذكر الرجوع ولكن
 شهد بعد قسمه القاضي المال بين الوصي له وبين الورثة يرد لان فيه نقض قسمه
 القاضي وقسمه قضاؤه ولو شهد شاهدان ان الميت اوصى الى هذا الرجل وقضى به
 ثم شهد الغزبان والوارثان والوصي لها بالايضا الى رجل اخر وهو يدعي ذلك لا يقبل
 لان الاول كان منفرد بالمصرف فلو قبلت الشهادة لا ينفرد الاول فكان فيه نقض
 القضاء وكذا ان اقر الوارثان الميت وصى بثلث ماله او بهذا العبد فلان وقضى به
 ثم انه شهد مع رجل اخر انه اوصى بثلث ماله او بذلك العبد او بعد اخر لا يقبل
 لانها لو قبلت لبطل القضاء الاول لان ذاتا بالاقرب والثاني ثابت بالبينة فكان
 فوقه وكذا ان اقر الوارثان بدين لرجل على الميت وقضى به ثم شهد مع رجل اخر بالدين
 على الميت لرجل اخر وان لم تنف التركة بها لا يقبل لانها لو قبلت لبطل القضاء الاول

لما رعى لو كان القضاء للادول شهادة شاهدين قبل الشهادة بالدين الثاني لان
بقوله لا يبرطل القضاء بالدين الاول ولهذا يحتاجان وان كانت الشهادة الثاني قبل
القضاء للادول قبل في الوجوه كلها الا اذا اتت الوارثا بالدين او بالدين الاول وسلم
الى الاول ولا قربته ثم شهد الثاني لا يقبل لان فيه نقض تسليم نفسه ولذا لا يثبت شهادة
لثاني اذا وجد التسليم الى الاول من القاضي لان فيه نقض تسليم القاضي وتسليمه قضاء

باب الشهادة على الشهاد

الشهادة على الشهادة جائنة في كل حق لا يستقط بالشبهة استحسانا والقياس لان لا يجوز
للمكر زيادة الشبهة فيها اذا اخبار اذا استخرجها الاستدلال فيمكن فيها زيادة ونقصان
وجه الاستحسان ان الناس يحتاجون اليها فان الاصل قد يجوز عن اداء الشهادة لموته
او سفره او غيبته فلو لم تقبل شهادة الفروع لمعطلت حقوق الناس وكما يجوز في درجة
يجوز في درجات حتى يجوز الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم صيانة لحقوقهم عن التوار
الان فيها شبهة من حيث المبدأ فلا تقبل فيما يدرا بالشبهات كالحردود والاختصاصات
الرجال مع النساء بل وفي لان شهادة الرجال مع النساء في صورة الخلط وليست بخلقة حقيقة
حتى يجوز ذلك شهادة رجل وامرأتين مع القدرة على استشهاد رجل واحد وهذا خلط حقيقة
حتى لا يصادف اليها الا عند الجرح عن شهادة الاصول ان لم يثبت الجرح عن شهادة
ساير الاصول وقالوا ان معنى المدلية لا يتقوى لان القاضي يقتضي شاهد شهادته ولا يشهد
شاهدتين على شهادة آخر ولا يجوز تكيل الاصل بالبدل كما في الوضوء واليتم وجرح القضاء
بذلك مع القدرة على شهادة الاصل ولكن الشهادة على الشهادة شبهة زائدة يمكن الاحتراز
بخمس الشهود لان الشبهة في علمة الشهادة اتت بتبني المشهود به احوال لا ومن ثمة تبني
زائدة في نفس الشهادة اعطاهم جدت من الاصول لا فان قيل ذكر في المبسوط ان
الشاهدين اذا شهدا على شهادة شاهدين ان قاضي كذا ضرب فلانا حدا في دار فوجدنا
فلنا لان المشهود به فعل القاضي لا نفس الجرح وفعل القاضي مما يثبت مع الشهادة والمنا
الذي لا يثبت بالشهادت الاسباب الموجبة للعبودية واقامة القاضي حد القذف ليست
موجب للعبودية فان قيل ليس ان اقامة الحد مسقط للشهادة بطريق العقوبة
فلنا لا ولكن رد شهادة من قام حد فيكون سببه ما هو السبب الموجب للحد وهو القذف

فان شهد رجلان على شهادة رجلين جازعنا وقال القاضي رحمه الله لا يجوز الا بالدين
على كل اصل اثنان لان الفروعين قائمان مقام اصل واحد فلا يتم الحجة بها كالماتر لما قامتا
مقام رجل واحد لم يتم الحجة ولنا قول على رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين
ذكره مطلقا ولم يرد عن عيني خلافة فحل عمل الاجماع ولان طريق الجواز ان ينقل الفروع
بشهادته شهادة الاصل في مجلس القضاء فصان نقل شهادة الاصل من الحقوق فما شهد
نحو ثم شهد الحق اخى فقبل وهذا لانها اذا شهدا على شهادة احدى اثبتت شهادة في مجلس
القضاء كما لو حضر بنفسه فشهد ثم اذا شهدا على شهادة الاخر اثبتت شهادة ايضا
في مجلس القضاء فلا فرق بين شهادة احدى على شهادة وبين شهادة رجلين على شهادة ولا يثبت
شهادة رجل على رجل خلافا لما لا يماروننا عن على لان شهادة الاصل لا يثبت عند
القاضي الا بشهادة شاهدين كقولنا المقتضى وصحة الاستدلال ان يقول شاهد الاصل
شاهد الفروع اشهد ان لزيد على كذا فاشهد انت على شهادتي بذلك ويقول اشهد
على شهادتي اني اشهد ان فلان بن فلان اقر عندك بكذا او يقول اشهد اني سمعت
ان فلانا يقر فلان بكذا فاشهد انت على شهادتي بذلك ولا يقول اشهد اعلى بذلك
لانه يجهل ان يكون على اصل الحق المشهود به وهو امر بالكذب ولذا لا يقول فاشهد بشهادتي
لانه يجهل ان يكون مراده فاشهد بالمدعى فيكون امر الفروعين بالشهادة على
اصل الحق وهذا لان الفروع ياب عنه واقادة عليه فلا بد من جميل الاصل وتوكيله
ولا بد ان يشهد كما يشهد عند القاضي لينقله الى مجلس القضاء ولا يحتاج الاصل الى ان
يقول اشهد في فلان على نفسه لان من سمع اقرار رجل حله الشهادة وان لم يزل
اشهد لانه سمع ما هو حجة بنفسه واذا الفروع ان يقول اشهد ان فلانا اشهد في
على شهادته ان فلانا اقر عندك بكذا وقال اشهد على شهادتي بذلك لانه لا بد من
شهادته وذكره شهادة الاصل ذكره التجميع والمحافظة اطول من هذا وهو ان يقول اشهد
ان فلانا اشهد في على شهادته انه اشهد ان فلان بن فلان اقر عندك واشهد على نفسه
ان فلان بن فلان عليه الف درهم وقال في اشهد على شهادتي اني اشهد ان فلان بن فلان
اقر عندك فلان بكذا ونفذ اقراره وهو ان يقول الفروع اشهد على شهادة
فلان بكذا لان يفتي شمس الائمة الحسني به وهكذا ذكر محمد رحمه الله في السير الكبير

ولكن خبر الامور واساطيرها ومن قال شهد في فلان على نفسه بكذا لم يسمع للساح ان شهد
على شهادته حتى يقول شهد على شهادتي بذلك لما مر انه لا بد من التوكيد وهذا ظاهر
على اصل محمد رحمه الله لان لقضاء عند شهادة الفردوع والاصول جميعا حتى استزكوا
في الضمان عند الرجوع على معنى ان المشهود عليه بالخيار وان شاء ضمن الاصول وان شاء
ضمن الفردوع وليس معناه انه يقضي بالنصف على الاصول بالنصف على الفردوع واذا
كان كذلك فلا بد من نقل الشهادة الى مجلس القضاء فلا بد من التوكيد ولم يوجد وانما
عند فلان الخ لم وان كان يضاف الى الفردوع حتى يجب الضمان عليهم دون الاصول
عند الرجوع ولكن عليهم انما يصح اذا عاينوا ما هو حجة والشهادة في غير مجلس القضاء
ليست بحجة فيجب النقل الى مجلس القاضي بصحبة ويطهران التحمل حصل بنا هو حجة
فلما لم يكن بد من النقل لم يكن بد من التوكيد لا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان شوت شهود
الاصول ولم يوافقوا لا يستطيعون حضور مجلس القاضي ويعينوا مسيرة ثلاثة ايام
ولما لم يوافقوا عدلان في الشهادة على الشهادة بمعنى البدلية فتعلق بالتجوز عن الاصل
وقد حقق التجوز هذه الاشياء اما الموت فظاهر وكذا المرض لان تكليف المريض باطل وتكليف
القاضي ان يخص المبيع شئخ واما الغيبة فالمعتبر فيها السفر لان المديد منها معتبر والقبض
والفاصل مدة السفر لترتب الاحكام عليها وعن ابي يوسف رحمه الله انه لم يجعل السفر
شرطا ولكنه قال ان كان غائبا عن المحرقة فمسافة لو غدا الى القاضي لاداء الشهادة لم يستطع
ان يبيت باحله مع الاسناد لان احيا الحقوق واجبا المكن اذا ما يقول وهذا لان
الشاهد محتسب فلا يجوز ان يكلف ما فيه حرج والظاهر انه لا يتكلف لذلك ايضا لا اقامة
للجسبة وفي البيوت في غير منزله حرج عظيم غاية الامر ان اداء الشهادة فرض عليه
ولكن بشرط ان لا يضره حرج قالوا هذا ارفق والاول احسن فلان عدل شهود الاصل
شهود الفرع جاز لان شاهد الفرع اذا حلف من كفا فلا فرق بين تركه غير ذلك اذا شهد
ولذا اذا شهد شاهدان فعلا احدهما الآخر مع ما بينا فان قيل شهادة نفسه لا تقع
الا بتعديله فكان متناهية قلنا العدل لا يتم بمجمله كما لا يتم في شهادة نفسه مع احتمال
انه انما يشهد بصحبة قبول القبول ان لم يكن له شهادة على ان شهادته مقبولة وان ردت
شهادة صاحبه فلا يمكن التمسك وان سلتوا عن تعديله مع ونظر القاضي في حاله الى متوفر
القاضي

عدالة شهود الاصل من هو اهل التولية وهذا عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله
لا تقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفوها لم يتقوا الشهادة فلا تقبل ولا يثبت
ان العاين عليهم النقل لا التقدير لانه ربما خفي عليهم فاذا نقلوا فانما قضى بتوفر العدالة
كما اذا حضر ابا شهم وشهدوا وان نكل شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود
الفرع ومعنى المسئلة انهم قالوا انما الشهادة على هذه الحادثة وما نوا او غابوا انما جاء الفرع
ويشهدون على شهادتهم فمن هذه الحادثة انما مع حضرتم فلا يثبت الشهادة الفرع وان
لم ينكر واذا كان التحميل شرط وقد فات للتعارضين الذين رجلان شهدا على شهادة
رجلين على فلانة بنت فلان الغلانية انها اقربت لفلان بكذا وقالوا انما اجرائنا انما اجرائنا
بغيرنا في ايامه وقالوا اي الفرعان لا نذكر اي هذه ام لا قالوا من يقول للمدعي قد ثبت
لك الحق على فلانة بنت فلان الغلانية حين اجرائنا الشهادة وهذا لانهم نقلوا كلام الاصول
كحلفوا دفع النقل وقولهم لا نذكر اي هذه ام لا لا يوجب حرجا في الشهادة لانهم ان لم يعرفوها
فقد عرفوا الاصول وانما لم يحكم بهذه الشهادة لان الشهادة فقتت على المعرفة بالنسبة المدعي
يدعي الحق على الغائبة ويحتمل ان تكون الغائبة غير مفاو جيب التوقف حتى يشهد شاهدان انما
فلانة بعينها وذلك كاشهود اذا حلفوا الشهادة ببيع الحدود بذكر الحدود من غير معرفة عينه
وشهدوا على المشتري يقال للمدعي حلف بشاهدين يشهدان ان هذه الارض الحدود
نحو الحدود في يد هذا المدعي عليه ببيع القضاء وكذا اذا نكل المدعي عليه ان الحدود المذكورة
في الشهادة حدودا ما في يد فلان من شاهد يشهدان ان الحدود المذكورة في الشهادة حدود
ما في يد وكذا كتاب القاضي الى القاضي اذا ورد كتاب القاضي الى القاضي وفيه شاهد بين
فلان بن فلان ان فلان على فلان كذا من المال وانكر ذلك الرجل ان يكون هو فلان بن فلان
فلا يكون الكتاب في حقه حجة ما لم يشهد احران انه فلان بن فلان وهذا لان كتاب القاضي
لنقل الشهادة كاشهادة على الشهادة الا ان القاضي بولايته وامانته يتفرد بالنقل
وان قال فيها اي في الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي فلانة بنت فلان القيمة
لم يخرج حتى ينسبها الى اخذها وهي القبيلة الخاصة وهذا لانه لا بد من التوكيد والا فحصل
بالنسبة العامة والنسبة التي هي عامة لانه لا يخص عدهم فلا يحصل التوكيد خلاف
النسبة التي اخذها خاصة وقيل ان رعاية نسبة عامة والاورجندية خاصة

ان كان المشهود به عينا للمشهود عليه ان يضمن الشاهد بعد الرجوع قبض المشهود له
العين او لم يقبض لان المشهود انما هو الملك عنه شهادة انما عند اتصال البضاعة بها حتى لا ينفذ
تصرف المشهود عليه فيه فلو ازلنا الغير عن ملكها باخذ الضمان منها لا تنفي الماملة بخلاف
ما اذا كان المشهود به دين فان رجح احد حاضر النصف والاصل ان المعبر في هذا بقاء
من بقي لا رجوع من رجح وقد بقي من يضمن شهادة نصف الحق وهذا لان شهادة كل
واحد منها يتوهم نصف الحجة فبقا احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الراجح
ضمان ما لم تبقى الحجة فيه وهو النصف فيجب ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يتيقن
بعض العلة كما يتدبر القول لا يتوهم على بعض النصاب حتى يتقن بقاء بعض النصاب وان شهد
بالمال ثلاثة فرجح احد ثم لم يضمن الراجح شيئا لانه بقي من يضمن شهادة كل الحق وهذا
لان الراجح وان زعم انه متلف شهادة عليه فالتلف مستحق عليه بشهادة غيره واستحقاق
ذلك عليه بالحجة لينه من الرجوع عليه بالضمان كن غضب مال انسان او تلفه ثم سخر
رجل في المال بالينة فلا ضمان للمتلف عليه على المتلف اذ لم يضمنه المستحق شيئا وان رجح
آخر من الراجحان نصف المال لانه بقي على الشهادة من يضمن به نصف المال فان قيل
ينبغي ان يضمن الراجح الباقي فقط لان المتلف اضيف اليه قلنا التلف يضاف الى المجموع لا
الا ان رجوع الاول لم يظهر اثره لما ع وهو بقاء من بقي فاذا رجح الباقي ظهر ان التلف
وان شهد رجل وامرأتان فوجعت امرأة ضمنت ربع المال لانه بقي على الشهادة من يضمن به ثلاثة
ارباع المال فان رجعتا ضمنتا نصف المال بقاء من يضمن به كل المال وهو رجل وامرأتان
فان رجعتا اخرى ضمن ربعه بقاء من يضمن به ثلاثة ارباع الحق اذ النصف بقي بالرجل والربع
بالباقية وان رجح الرجل النساء اقلية شهد من عليهن خمسة اسداسه عند ابي حنيفة
وعند ما على الرجل النصف وعلى النساء النصف لان النساء والكرن في الشهادة لم يبق الا
مقام رجل واحد ولهذا لا يقبل شهادة اثنين الا باضمان رجل فكان للثابت بشهادة نصف
المال وشهادة نصف المال وله ان كل امرأتين في الشهادة يتومان مقام رجل واحد
كما قال صلى الله عليه وسلم في نقصان عقل النساء عدلت شهادة اثنتين منهن شهادة رجل
ففسر نسوة كخسنة من الرجال فصار كل واحد منهن شهادة رجلان ثم رجحوا فان الضمان عليهم
يكون اسداسا وان رجعت النسوة الفسود والرجل فعليه نصف المال انما يندفعها فقطاجد

لان الثابت بشهادة نصف المال وكذا عند لانه بقي من يضمن به نصف المال فصار كل واحد
سنة رجال ثم رجح خمسة وان شهد رجلان وامرأة ثم رجحوا فالضمان عليها دون المرأة
لان المرأة الواحدة ليست بشاهدة اذ المرأتان كشاهد واحد وكانت الواحدة بنفس الشاهد
وكانت بضاعة مضافا الى شهادة رجلين والمرأة فان شهد شاهدان على امرأة او عليه
بنكاح بمهر مثلها فوجاه نصفنا وان زاد عليه من الزيادة الاصل ان المشهود به اذا
اذا لم يكن الا بان كان قصاصا او نكاحا لم يضمن المشهود عندنا خلافا للنسائي رحمه الله
وان كان بالا فان كان الا تلف بعوض فادله فلا ضمان على الشاهد لان الا تلف بعوض
كلا التلف وان كان بعوض لا يعد له فقد رخص الضمان ونحو الضمان فيما وراءه وان كان
الا تلف بلا عوض اصله ضمان الكفاذ ثبت هذا فنقول اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا
واقام على ذلك سنة والمرأة جاحدة بفسخ النكاح ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما
شيئا سواء كان المستحق مثل مهر مثلها او اكثر او اقل لانهما وان اتلفا البضع عليها بعوض لا يعد له
ولكن البضع لا يتقوم على التلف وانما يتقوم على التملك فزوجة التملك هذا لان ضمان الا تلف
مقدور بالمثل ولا مائلة بين البضع والمال فاما عند دخوله في ملك الزوج فقد صار مستقوما
اظهارا لخطئه حتى يكون مضمونا عن الا بتلك ولا يملك مجانا فان ما يملك المجانا لا يعظم
قدرة وخطئه وذلك محل له خطر مثل خطو النفوس في حصول التسليم به وهذا المعنى لا يوجب
في طرف الإزالة وان ادعت امرأة نكاحا على رجل واقامت عليه بينة وقضى بالنكاح ثم
رجع الشاهدان فان كان مضمونا مثل المستحق او اكثر لم يضمن شيئا لانهما اوجبا المهر عليه
بعوض عدله او يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج مستقوم وذلك
ان الا تلف بعوض عدله لا يوجب الضمان وان كان مضمونا اقل من المستحق من الزيادة
للزوج لانهما اتلفا على الزوج قدر الزيادة بلا عوض ان ادعت نكاحا بانية وقالت تزوجت
بالف ومهر مثلها ذلك فاقام شاهدين على مائة وقضى بذلك وقد دخل بها ثم رجعا ضمتا
لها تسعماية عند ابي حنيفة وحملة الله وعند ابي يوسف رحمه الله لم يضمن لهما شيئا وهو
على ما روي في كتاب النكاح ان الزوج خير اذا اختلفا في المهر ومهر المثل في قول المرأة فنذرها
القول لهما فكان يقضى لهما عليه بالالف لولا هذه الشهادة فها اتلفا عليها تسعماية بشهادتهما
فضمننا لهما ذلك عند الرجوع وعند القول له في المهر فلم يلفا عليها شيئا وان شهدا

لا الزانية

بيع شيء بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمنا لأنها افاد املاك افانا وان كانا قل من القيمة
مننا النقصان لحصول الازالة بلا عوض في حقه ولا فرق بين ان يكون البيع بانا او فيه خيار
البائع فان قيل فالبائع يبيع بخيار البائع لا يزيل ملكه عن المبيع وقد كان متمكنا من دفع العذر
عن نفسه فبفسخ البيع في المدة فاذا لم يخل فقد رضينا بهذا البيع فينبغي ان لا يضمننا شيئا قلنا
ذوالملك وان تاجر الى سقوط الخيار فالبائع هو البائع المشهود به ولهذا يستحق المشتري
بالمبيع بزيادته وكان الاتفاق حاصلًا بشهادتهما والبائع كان متمكنا الاصل البيع فلا يمكنه
ان يتصرف بحكم الخيار مع انكاره لانه اذا تصرف بحكم الخيار يصير مقرا بالبيع ويظهر كذبه
عند الناس والعامل تهاجي عن مثله فلمذا لا يعتبر ملكه من الفسخ في دفع الضمان عن
الشاهد بين ان شهدا على رجل ان طلق امراته قبل الوطى ثم رجعا ضمنا بنصف المهر
لانه اذا ادى الزوج ما كان عليه من سقوط فان المرأة اذا ارتدت او قبلت انزروا رجعا
يسقط عنه المهر فكذا هنا الزمان ذلك لان الطلاق قبل الدخول في معنى الفسخ وكان ينبغي
ان يسقط كل المهر وانما وجب نصف المهر ابتداء على وجه المتعة وكان جوابه
مضافا الى شهادتهما فيضمنانه وكذا ان شهدا بالطلاق قبل الدخول ثم رجعا بعد موته
عزما لورثته نصف المهر ولم يورثا لانهما حكمنا بالبينونة في حال الحيوة ولو شهدا بعد موت
الزوج انه طلقنا في حيوته قبل الدخول لمعنا رجعا لم يضمننا للورثة لان الشهادة
وقعت بهم وضمنا للمرأة نصف المهر والميراث لان المهر كان موكدا ظاهرا بالموت
حينئذ لا يسقط بالمسقط وكذا الميراث كان واجبا لها بموت الزوج فها نحن الشهادة
ابطالها عليها ضمنا موكدا من المهر وارثا ثابتا بالظاهر فيضمنان لها ذلك وان شهدا
بالطلاق بعد الوطى لم يضمننا لان المهر ياكل بالدفول لا بشهادتهما وان شهدا بانه
اعتق عبدا ثم رجعا ضمنا قيمته لانها المتاع عليه ما لا يتقوما بلا عوض والولاء للعق
لان العق لا يتحول الى الشاهد من هذا الضمان لانه مما لا يجهل الفسخ فلا يتحول المولا الى المقت
لان العق لا يتحول حررة لان لولا الميراث لكانت ان شهدا بقبضهما ثم رجعا بعد القتل
ضمنا دية ولم يقبضا وقال الشافعي رحمه الله يقتضيان كالمكر لان كل واحد قاتل شيئا
بل هذا أولى لان الوكيعان على التكرار المكر يبيع عنه من جهة الشرع وكان معنى السببية
وهو الانقضاء في الشهادة اكثر وقد وجب القضاء على المكر فلان يجب العلم اولى ولنا

ان القضاء جزءا من الشهادة القتل ولم يوجد منها القتل مباشرة لانهما فعل الوكيعان فان قيل
هذا مستلزم ولكننا جعلنا السبب المؤكد بالعداكة من جهة المباشرة وقد وجدنا السبب
عين الشهود عليه والتمكين من مباشرة القتل بشهادتهما اذ لو لا شهادتهما لما حكم بالقتل
لو لم نعلم بالقتل لما قلنا من قتله قلنا الشهادة ليست بقتل حقيقة وانما يصير قتلًا بواسطة
ليست في يد الشاهد وهو حكم القاضي واختيار الوكيعان قتل الشهود عليه والفعل الاختياري
قاطع للنسبة الى الشهود كما في لالة السارق فحق القضاء خلاف المكر لان المكر صار آلة
للمكر فاضيف فعله اليه لان اختياره فاسد واختيار المكر صحيح على انه لم يقطع النسبة
بالكلية فلا قلنا من ان يورث النسبة وهي باقية للعدو بخلاف الدية لان المال مبيع في الشهادة
وقوله في الجداية ولنا ان القتل مباشرة لم يوجد وكذا سببنا لان السبب ما يقتضي اليه غالبا
ولا يقتضي لان العفو عن القصاص من ذب اليه قال الله تعالى وان تقوا قريب السوء بخلاف
المكر لانه يؤثر حيوته ظاهرا مستكرا لان الامر على القلب فالظاهر ان الوكيعان يقدم على القتل
لكونه مباشرا له وبه يدرك تارة والظاهر ان المكر لا يقتل لانه لا يباح له قتله ولما كان
يؤتى في المكر عنه او يلحقه العفو وان رجع شهود الفرع ضمنا لان الحكم اضيف الى اداء
شهادتهم في مجلس القضاء فكان التلف ضمنا اليهم فيضمنون وان قال شهود الفرع كذب
شهود الاصل وغلطوا في شهادتهم اى قالوا ذلك بعد القضاء لم يضمنوا لانهم ما رجعوا
عن شهادتهم وانما شهدوا على غيرهم بالرجوع ولم يلفت الى قولهم لان القضاء المعنى لا يقتض
بقولهم لا يقتض بوجوبهم وان رجع شهود الاصل بعد القضاء وقالوا لم شهد شهود الفرع
على شهادتنا لم يضمنوا لانه لم يوجد من حتم سبب موجب للضمان لانكارهم سبب الاتلاف
وهو الاشهاد على شهادتهم ولا يبرطل القضاء للثقة من غير الجبرين فصار كرجوع الشاهد
لخلاف ما قبل القضاء لانهم انكروا التحيل ولا بد منه وان قالوا الشهدناهم وغلطنا لم يضمنوا
عند ابي حنيفة واتي يوسف رحمه الله لان القضاء لم يقع بشهادتهم وانما وقع بشهادة
الفرع لانه انما يقتضي ما عاين من الحجة وهي شهادة الفرع وعند محمد رحمه الله يضمنوا
لان الفرع نقلوا الشهادة الاصول فكانهم حضروا وشهدوا ثم حضروا ورجعوا ولو رجع
الاصول والفرع جميعا يضمن الفرع لا غير عندنا لان سبب الاتلاف الشهادة القائمة
في مجلس القضي وذا وجد من الفرع يجب القضاء عليهم عند الرجوع وعند محمد الشهود عليه

بالحيار ان شاء الله تعالى وان شاء من الاصول لان القضاء وقع بشهادة الفرد وحده
حيث ان القاضي عاين شهادة الفرد ووقع بشهادة الاصول من حيث ان الفرد وحده
عنهم وقد نقلوا شهادة الاصول بمرحوم في تعيين ابي القاسم بن هاشم او لحياتان متفائرتان
لان شهادة الاصول على اصل الحق وشهادة الفرد على شهادة الاصول كما في تعيين القاضي
فلا يخفى بينهم المتعين بل جعل كل فرد كالشهود عليه لحياتان كالفاسد مع غايب
الغائب فان الغائب منه ان يضمن ايها شأ وان رجح الزكوة عن التكية ضمنوا عند
ابي حنيفة رحمه الله لان الحكم يضاف الى الشهادة والشهادة انما تصير حجة بالعدالة والعدالة
انما تثبت بالتكية فصارت في معنى علة العلة كالشيء فانه سبب لمقتضى السهم في المقول وهذا
سبب للوصول الى المخرج وذا سبب المخرج وذا سبب توافد الآلام وذا سبب الموت ثم
الموت الخفيف الى الذي الذي هو العلة الاولى حتى يجب عليه احكام القتل من القصاص
والدية والكفارة وعندنا لا يضمنون لانهم اشوا على الشهود خير افضاروا كما لو اشوا على
المشهود عليه بان شهدوا باحصائه ولو شهدوا باحصائه ثم رجحوا لم يضمنوا عندنا
خلافا لفرقة الله له ان الحياية يتخذ عند قضاء حقيقة العلة ولنا ان الاحصاء
في معنى العلامة لان حكم الشرط ان يخلف اعتقاد العلة الى غير وجود الشرط والشرط اذا وجد لم يتوقف
حكمه على احصائه فخلت بعد فانه اذا زعم ان احصاء لا يبرهن ولكن الاحصاء اذا ثبت كان
مقتضى الحكم انما ثبتت به علامة لا شرط فلم يتعلق به الوجود والوجود في الحكم لا يضاف
الى المظهر فلما لم يضمنوا محال وان شهدت شاهدان باليمين الى قال انه قال لعبد ان
دخلت الدار فانت حر او قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وهي غير مدخول بها
وشهد آخران بوجود الشرط الى الدخول فخرج الفريقان بعد الحكم بالقضاء على شهود اليمين
دون الشرط وهو قيمة العبد ونصف المهر لانهم شهدوا العلة اذا تلفت انما حصل بالاعتقاد
او المطلق وهم الذين اثبتوا تلك الكلمة وانما كان الشرط ما نفا فوجد وجود الشرط اضيف
التلف الى علة دون رد اليمين ولو رجح شهود الشرط وحدهم يضمنون عند البعض لان
الشرط اذا سلم عن معارضة العلة حلت علة لان العلة لم تجعل عللا بذاتها فاستقام ان
تفعلها الشرط واليمين ان شهود الشرط لا يضمنون خلافا لفرقة عليه في الزيادة الى هذا
حال منس الاية السخية رحمه الله والى الاول من الاسلام البردوني والشهد بالتقوية

واخران بانما طلقت او استعت بالتقوية كالشرط **فصل** الاصل ان ضمان الطرف يدخل
في ضمان النفس للبيعة ولا يدخل في ضمان طرف اخر لحد منها شهد ثلاثة بالقود وقضى بالقود
فقطعت الوتية يده فلا شيء عليه لانه لو اطلق له لاجب عليه شيء فكذا اذا اطلق جزؤه اعتبارا
للجزء وبالكل فان رجح واحد في القود لبقا من بقي به الحق وهو اثنان فان قتله فخرج
عن الرجوع الاول بغير دية اليد لانما قطعت بشهادة الكلداني من يقوم بقاء
نصف الحق فكان التالف بشهادة الراجح نصف اليد فخرج ما ذلك يكون كلا واحد منها
الرجوع غير الرجوع الذي يجب على الراجح الثاني يدخل في ضمان النفس لان النفس تلفت بشهادتهما
لا بشهادة الاول والقتل حصل بعد فاقترعت شهادته على يوات اليد وبقي الاثر
مضيا الى الشهادة الباقيين وعزم الثاني نصف دية النفس ويدخل دية اليد فيه
بما بينا فان رجح الثالث عزم نصف دية النفس وعزم الاول ثلث دية اليد لانها استوفيت
بشهادتهم ولم يبق من يقوم شيء من الحق بقاءه وخار كل ثلاثة اجتمعوا على قطع يد خطا
ثم قتله اثنان قبل بزه ولو قطع الوتية يده فخرج واحد فقطع رجله فخرج اخر لم يكن
للوتي ان قتله لانه عقوبة فكان الامعاء من القضاء فيه كما في الحد ودعوى الاول
رجع دية اليد والثاني بغير دية اليد ونصف دية الرجل المامة فان رجح اخر شرا في دية
اليدي دية اليد عليهم يكون اثنان ودية الرجل على الباقيين ضمان وان مات من الوتية
ولم يرجع الثالث بعد ضمان نصف حية بقاء نصفها بقاء الباقي فان رجح الاخر شرا وكذا على
كل واحد منهم ومن يجب عليه دية الطرف يضمن في سنيين ومن يجب عليه دية النفس
يضمن في ثلثة سنيين فان قطع الوتية يده فخرج واحد فقطع رجله فخرج اخر ثم وجد الثالث
عبد اذ دية اليد على الراجحين نصفين ودية النفس على عاقلة الوتية لانه لما ظهر ان
عبد يمين الى اليد تلفت بشهادة الراجحين والنفس بشهادة الثاني والعبد والعبد
ليس من اهل الشهادة فثبتت له لاجز للقاضي ايضا القضاء على القتل فكان غبطة الاخصاء
والقاضي لا يضمن بالخطا لانه عامد لغيره فيجب على العاقلة لان الوتية استوفاه على رجم
الاباحة بناء على قضاء القضاء فقامت كالشيء الى العبد ولا شيء على الراجح الثاني من دية
النفس لان الاستيفاء لم يحصل بشهادته لان شهادة الواحد لا تأثر لها في القضاء ولو
قطع يده فخرج واحد ثم قطع رجله فخرج اخر ثم وجد الثالث عبدا فدية اليد على الراجحين

ودية الرجل على عائلة الوثني لما كان مات منها نصف دية النفس عليها والنصف
على عائلة الوثني ولو قطع يده فرجع واحد ثم قتله فوجد احد الباقيين عبد امن الاول
نصف دية النبد لبقا والنصف بقاء الباقي ونصف العاقلة دية النفس لانها استوفيت
خطا الناضي ولو ادعى رجل النافس شهد واحد على شهادة شاهدين على شهادة ثلاثة
على اقل المدعى عليه بالف وشهد آخر على شهادة احد الشاهدين على شهادة الثلاثة وشهد
آخر على شهادة احد الثلاثة لم يقض شي لان شهادة الاول والثاني ثبتت شهادة
احد الاوسط لكن شهادة ثلث لا تثبت شهادة واحد من الاصول لو لم يولد فاذا شهد
الثالث على شهادة احد ثم قد اجتمع الاوسط والثالث على شهادة احد ثم تثبت شهادة
واحد منهم لا غير فلا يقضي حتى يشهد آخر على الحق او يشهد واحد من الثلاثة سوى الذي
ثبتت شهادته بشهادتهم شهد واعلى مورثهم اي ابيهم او اخيهم او عمتهم او ابن عمهم المحضر
بالنارهم لانه لا ائمة فيه ولا يعتبر ائمة استجبال الارث لانه ثبت ضمننا والمعتبرة متحققة
لاموهومة الا يرد ان شهادة الاخ تقبل لاجبيه وان توهم ارثه ولا يتعد وز مقبلا
في ذى رحم محرم لانه وجب عليهم اجباؤه بالنفقة فان رحم ولم يصبوا مقتله فخرج
واحد عن ربح دية لان الثلث حصل بشهادتهم وقد بقي من يوم بثلاثة الارباع
وورث الرابع لانه قتل بطريق التسبب ومباشرة القتل بغير حق وجب الحدان لا التسبب
لانه جاز القتل المطلق وذا بالمباشرة لا اتصال الآلة بالمحل فان اصابوا معتلا فخرج احد
وكذا في الرجوع لم يخرم شي لان اقر بالدية وهم ردوا اقرارا لهم بردهم وورث
لانهم اقرت والى بالسك في الارث والحق لهم في الطاهر وان قالوا شهد بباطل لانك ما رايت
ذناه وراينا عن ربح الدية لهم لانه اقر لهم بذلك وهم صدقوه فلزم حكم اقرن ولا يورث
لانه زعم انه قتل بغير حق وصدق فيه وان كذب في الشهادة وصدقوه في الرجوع غرموا
دية لانه رجوع منهم وخذوا العذف وخرموا عن الارث وحرث في اقر بالناس اليه
شهد واعلى اخيهم انه زنا بامه ابيه وهي غير مدخول بها وانهم خيعة او ميتة وقالوا طاعت
والا تب يدعى لا قبل لان هذه شهادة للاب لم تنوط كل المهر وان شهد لانه شهادة عليه
بذلك الملك ما فيه من النسخ مشوب بالضرر فترجعت الحضرة بالحد وكذا ان شهدوا القضا
مكرهة تقبل ادعى الابن ادعى الحد فلما امر ولما اذ ادعى فلا نسف النسخ لان نصف

ونفقة العدة واجبان حالة الاكره ورحم بعض الرحم فوجد شهود الاحصان عبيدا
قبل ان يقتل ذرى الحد وفي القياس هو قولني يوسف ومحمد رحمهما الله بكل ما به
لان ما مضى ليس بخد وجه الاستحسان ان الاقامة كانت بطريق الحد فيجب للحد
وبعض الرحم بزنا واحد وحيقة الجمع مسوغة فقارنت شبهة ممنوعة كسرت
احصانه في بعض الحد اي لو قامت البيعة على الزنا فامر بالجلد فجلد بعضه ثم قامت البيعة
على الاحصان لم يرحم لما مر وفي القياس يرحم شهدا بالبيع والنكاح وقبض الثمن
والمهر فخرجوا من القيمة ومهر المثل والحد وقضى ثم بالبعض فخرجوا من الثمن
والمسمى اي اذا كان لرجل ائمة قيمتها بائة فشهد شاهدان عليه انه باعها من فلان
خمس بائة وقبض الثمن والبيع يحد والمستري يدعى فقضى به ثم رجعوا من قيمتها بائة
للبيع لان البيعة اذا قامت على البيع فمن مقبوض بالقاضي لا يقضي بالثمن لانه مقبوض
لا طالب له ولهذا لا يبيع جهالة جنسه وقدره حجة الحكم وانما يضمن الشهود ما دخل تحت
القضا بشهادتهم وانما دخل تحت القضا اذ وال رتبة الائمة عن ملكه فلذلك ضمننا قيمتها
وكذا الوادي على امرائه نكاحا بالف ومهر منها خمس بائة فشهدا بالنكاح وقبض المهر وقضى
ثم رجعوا لها مهر المثل ومن المسمى لان البعض متقوم عند الدخول ولو شهدا بالبيع او لا
فقضى به وبالمن ثم شهدا قبض الثمن وقضى به ثم رجعوا عن الشهادة تيز ضمننا خمس بائة
لانهما بالشهادة الاولى ازالا الملك في ذلك هو خير فلم يكن اتلافا فثبتت الشهادة بالبعض
بعد ذلك اتلافا للثمن فاذا رجعوا من الثمن لانها المتفاء ولو شهدا بالنكاح بالف ولم يشهدا
بقبض الثمن حتى يقضى بالنكاح ثم شهدا قبض الثمن فقضى به ثم رجعوا عن الشهادة تيز ضمننا
المسمى لها وهو الف لان في الفصل الثاني اتلفا عليها المسمى فضمن المسمى كايه البيع
ولو شهدا على رجل انه باع هذا العبد من فلان خمس بائة الى سنة وقيمتها مائة والبيع
يحد ثم رجعوا بعد القضا فللبيع الحار ان سارا اخذ الثمن خمس بائة الى سنة على المستري
وان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد حالة لانها وان ازالا ملكه يجوز ذلك العوض
قبل حلول الاجل للعدوم لانه لا يعمل بك اليه ولو شهدا بالبيع وقضى به ثم شهدا انه
اخر وقضى به ثم رجعوا عن الشهادة تيز ضمننا خمس بائة لان الشهادة الاولى ليست بالاثبات
فيعلق حقه بالبذل وقد ثبت المثل عليه فضمنه اثبت برائة امس فشهدا له انه اشترى

منه عبداً بالثمن مائة قبله فرجاً عننا قيمة صورته رجلان منها أخذوا عطاء
فادعى أحدهما على صاحبه ما ألقاهم المدعى عليه البيعة أنه حاسبه أحسن البراءة غير
كل قليل وكثير يدعيه قبله وقضى به ثم شهد المدعى البراءة أنه اشترى من المدعى عليه
البراءة العبد الذي في يده أول من أسير بالثمن مائة ومحمد البايع والمشتري يدعى
وقضى به ثم رجعا عن الشهادة بالبيع من القيمة دون الثمن لأنه قضى بالبيع والتميز غير
مقتضى به لأنه قارن القضاء بالبيع القضاء به وهو البراءة فصلاً كالأشهاد بالبيع
وقضى بالتميز ادعى بكاهما فالتزموا حتى لا يشهدوا وكنت معتدة الغير بمجوسية أو
أنا احتل من الرضاغ فالقول له وعليها البيعة لأنها تصادقاً على أصل العقد والتضام
على أصل العقد اتفاقاً على ما هو من شرطه لأن الشرط تابع يثبت ثبوت الأصل ويستحق
المقام معه إذا قضى به لو كانت محلاً لامتياز وقت القضاء لأن القضاء حكم الأشخاص
طلعت ثلاثاً ومحمد حلف لم يسعها المقام أن كانت صادقة لأن القاضي لم يفتش شيء
ولكن المرأة ادعت الفرقة ولم تثبت فيبقى ما كان على ما كان وفي كل موضع لا يسعها المقام لا يترد
حتى تصدق به قبل موته لا مكان لا نشأ وكذا تمتاه فشهد لكل ابن فزوق أنه ادعاه وقضى
وقضى بشبهها فرجوا في حياته عننا قيمتها ونقصان أيهما لا يلاهما ذلك شهادة بها فإن أخذ
الوفاة ذلك مات ولا وارت له غيرهما رجح كل فريق على من شهدنا ضمن للابن حصته من
التركة لأنه دعم أن الابن أخذ غير حق فيكون ديناً عليه فيقدم على الوارث ومن كل فريق
نصف قيمة أم صاحبه للولد الذي لم يشهد لأن الموت شرط العقد فإذا وجد حصل بالشهادة
السابعة غير أن ما يضيف المشهود له سقط لأنه يرى شهوده عن نصيبه لأن كل ابن زاعم
أن شيا محلياً صادقاً وإن رجحاً بعد موته ضمن كل فريق نصف قيمة من شهد له ونصف
أتمه للولد الآخر لأن كل ابن أبرأ شهوده عن نصيبه وإن شهد أحد موته والبيت أح فرجوا
بعد القضاء ضمن كل فريق ابن لم يشهد له قيمة من شهدا وقيمة أمه وما ورثه لأن رجوع
كل فريق صحيح في حق من لم يشهد له وقد قرأناه أنلف عليه بشهادة في ضمن والارث علم
متعلق بالنسبة الموت نسب آخرها وحما البتة فصلاً لا متعلقين ذلك شهادة بها بخلاف
ما تقدم لأن الموت آخرها فاضيف العلم إلى الموت دون الشهادة ولا ضمان للرجوع على أحد لأن
لكل فريق أن يقول لا شهادة لنا كنت محجوباً بشهادة الآخر وكذا لو شهد فريقين بكاهما

مخيران فكل واحد منهما قد كل فيما شهد له دون ما شهد لصاحبه أو كبيراً وصداقاً لها في كل
ما شهد له فرجوا في موته فإن رجحاً بعد موته ثم يغننا لأحد شيئاً لأنها ينكران الضمان
وإن شهدا بعد موته ثم رجحاً عننا قيمة الولدين والامتين وجميع ما ورث الابن الآخر
لأنه لو لا شهادة بها لكان جميع ذلك له فادرجوا فذلك قوله بذلك ولم يستحق عليه شهادة غيرها
وفي الأولى استحق شهادة الفريق الآخر الأصل أن الشاهد لما يقضي ما أنلف بشهادة من
أنلف عليه وإنما يقضي بالرجوع إذا لم يكن المشهود به مستحقاً على المشهود عليه لو لا شهادة
رجل مات فبرهن رجل أنه عم الميت أخا أبيه لأبيه وأمه وأخته لا وارت له غيره وأخذ
ثم برهن أخا له أخ الميت وأخذ من الدم ثم برهن أخا له أخته وأخذ من الآخر فرجوا ضمن
شهود الابن الآخر لأنهم أنلفوا عليه بشهادة ثم ولا يقضي شهود الدم والآخر لأن ما أنلفه كل واحد
من الفريقين استحق على المشهود عليه بشهود الابن فلا يقضي أن أنلف إلى شهادة ثم ولا لو شهدوا
موا فمضى للابن ثم رجحوا ضمن شهود الابن الآخر لما بينا مات فزوق ابنا وثلاثة آلاف فشهد
ثلاث فرق ثلاثة موا أو موتاً بثلاث ماله وصية بان أقام رجل والميت أو ماله بثلاث ماله
وأقام آخر مثله وأقام الثالث مثله وقضى بالثالث بينهم ثلاثاً فرجوا ضمن كل فريق الموصي
للآخرين ثلث الثلث لأنه يقال لكل فريق لو لا شهادة تترك المال بين الباقيين نصيبين فقد
فوتت ثلثا فمضى للاضمان للابن على الشهود لأن كل فريق يقول لو لا شهادة في كل من الثلث
مستحقاً بشهادة الباقيين فلا يمكنه أن يقين واحداً للثلاث لو شهد بالرجوع والوصية
بعد القضاء الكل واحد سلم الثلث للثالث فإن رجحوا ضمن شهود الثاني للابن نصف الثلث
لأنه لو لا شهادة هم لكان الثلث بين الثالث وبينه نصيبين فقد أنلفوا عليه نصف الثلث فيضمنون
ذلك وضمن شهود الثالث للثاني كل الثلث لأنه لو شهدا هم لكان كل الثلث للثاني بشهادة شهود
بالرجوع عن وصية الأول وبالوصية للثاني فأنما أنلف الثلث عليه بشهادة شهود الثالث
فيضمنوا ذلك ولا ضمان للوارث لأنه لا يمكنه أن يقين واحداً للثلاث ولو كان مكان كل واحد
مساوية وشهد كل فريق بعد وقضى به فرجوا للاضمان للوارث ومن الثاني للابن نصف الثلث
والثالث للثاني كله لما تم ولو لم يقض بها حتى شهد الثالث ففي الثالث لأنه قارن القضاء بالوصية
للثاني والثالث ما يبيع القضاء وهو قيام بينة عادلة على الرجوع عن وصية أخا المسألة فيه
والقضاء بالتميز مع ما ينافيه لا يشهدون فإن رجحوا ضمن فريقه للورثة لأن القضاء لم يقبل

الورثة
التميز

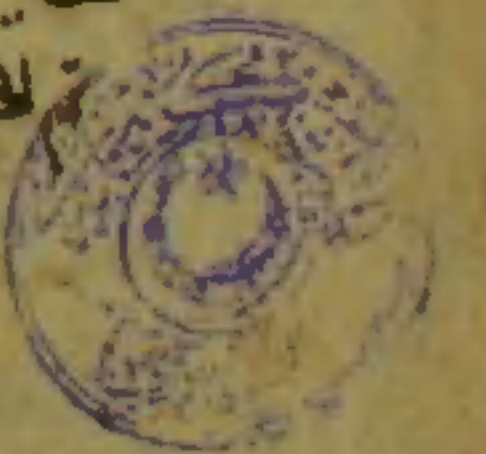
شهادة الاول والثاني فكان الثلث متصفا اليهم فان طلب الثاني تضمن الفريق الثالث
 اعاد البيعة لمن برهن بدين فثبت المدعي عليه بالبيعة ابواه قبل القضاء وقضى به ثم رجع
 شهود الابوين بعد البيعة مدعي الذين مات وترك ثلاثة الالف وادعى بثلثه لرجل
 ودفع اليه فشهد انسان انه رجع عن الوصية وقضى به للورثة ثم شهد هذا ان اوصى
 بالثلث لآخر وقضى به ثم رجعا عن الشهادة تيمنا بالثلث مرتين من اللورثة ومرت للموصي له
 الاول للاتلاف عليها ولو شهد بالرجوع والوصية ثم رجعا بعد القضاء او شهد بالرجوع
 وحده ولم يقض به حتى شهد بالثلث للثاني فمنا الاول للثالث لانه لم يعد الى ملك الوارث
 لقيام المانع وهو الوصية الثانية فصار ذلك اتلافا على الاول دون الوارث ولو شهد
 بهما معا وقضى للاخر ثم رجعا عن الوصية الثانية دون الرجوع عن الاولى سببلا ليكتشف
 وجه الحكم اي سألها القاضي اترجوا عن الشهادة بالرجوع ام لا وانما وجب السؤال لانهما
 لما رجعا عن بعض الشهادة ثبت احتمال الرجوع عن الباقي فان سكتا او ثبتا على الرجوع
 فمنا الثلث للوارث لا لغيرهما بالاتلاف عليه فان رجعا بعد عن الشهادة بالرجوع عن الوصية
 الاولى فمنا للموصي له الاول لانه اخر وسلم للوارث ما اخذ منها لانهما اقر للموصي له بالقضاء
 وادعيا ولاية الاسترداد من الوارث فصار قايما عليها لا فيما لها وان رجعا عن الشهادة
 بالرجوع خير سببلا فمنا الثلث للموصي له الاول دون الوارث لان القضاء اذا لم يتصل بوجه
 لم يكن له حكم فلا يجب ضمان الوارث ولو رجعا او لاعن الرجوع دون الوصية فمنا نصف الثلث
 للاول لانه لو لا شهادة تهما بالرجوع لكان الثلث بين الاول والثاني بغير فائنا اتلفا عليه نصف الثلث
 وان رجعا بعد عن الوصية فمنا الاول ببيته اي نصف الثلث لانهما بالاتلاف كل الثلث عليه
 وان ترك عبد قيمته كل واحد الف ثلث ماله الف فشهد كل فريق لرجل بعبد وصية وقضى
 لكل واحد نصف عبده فرجعا لاضمان الوارث عليهم لان كل فريق يقول لو لا شهادة في
 لفات كل الثلث بالآخر فلا يتعين واحد للاتلاف ومن كل فريق للموصي له الآخر نصف قيمة
 عبده لانه لو لا شهادة تهما فسلم كل العبد له وان رجعا من ثلثه من كل فريق للوارث
 قيمة العبد الذي شهد به للاتلاف بغير عوض من كل واحد وان كان ثلث ماله الف وخمسة اية
 قضى لكل واحد ثلاثة ارباع عبده لان الوصية انما شغل من الثلث فوجب قيمة الثلث
 بينهما نصفين فخصب كل واحد سبعة اية وخمسون وذلك لثلاثة ارباع عبده فان رجعا من

كل فريق خمسة اية للورثة لانه اثلث عليه ثلاثا فارباع العبد لكن لم يمان وخمسون
 بعوض لانه يقول لو لا شهادة تهما لكان كل العبد الآخر مستحقا فاما عا د اليهم ربعة شهادة
 فصار عوضا من ثلث خمسة اية متلفا بغير عوض فخصب كل واحد فمنا كل فريق للموصي له
 الآخر ما يتين وخمسة اية ربع العبد لانهما بقدر ما عا د الى الوارث اتلفوا على الآخر ولو كان
 ثلثه الفين وقيمة احداهما الفان وقيمة الآخر الف قضى لكل ثلثي عبده فان رجعا من ثلث
 الالفين فمنا للورثة لان الثلث هو الفان فاثبت شهادة الفريقين اثلاثا فمنا الالفين
 فوق على الوارث الف او ثلث الف لانه اخلف ثلث الالف من عبده الآخر اذ لو لا شهادة
 لاسحق الآخر كل عبده والآن اسحق ثلثه ويسقط عنه بقدر ما اخلف ومن ثلث الالف
 للموصي له الآخر لانه بقدر ما اخلف الوارث عبده صار مدفوعا عليه ومن فريق الالف
 ثلثي الالف للموصي له بالعبء الارفع وثلث عبده اذ لو لا شهادة تهما تسليم له جميع العبد الذي
 قيمته الفان فاما ثلث ثلثه عليه بشهادة تهما فيضمنان ذلك لاشي للورثة عليها لانهما فوتا
 ثلثي الالف من العبد المشهود به وحصل امثله من عبده الآخر ولو كان كل واحد يساوي
 الف او ثلث ماله الف وشهد الفريق الثاني بالوصية والرجوع من الفريق الثاني للموصي له
 الاول قيمة عبده للاتلاف ما عليه بالشهادة بالرجوع ولا شئ للورثة على الاول
 لان غير شهادة به وصل اليه ولا على الثاني لانهما ادخلا الاول في ملكه وكوخرجا من ثلثه
 وثلثه الفان من شهود الثاني للاول قيمة عبده لانه لو لا شهادة تهما بالرجوع تسليم له
 وللورثة قيمة الثاني لان ما حصل له بالشهادة بالرجوع لا يصلح بدلا لحصوله بجمعة
 ولو كان ثلثة الف وخمسة اية من شهود الثاني للاول قيمة عبده لانهم اتلفوا عليه
 بالشهادة بالرجوع وللورثة نصف قيمة الثاني لانهم اتلفوا الكل واخلفوا في النصف
 وفي مسایل الدعوى اذا ادعوا لتي الايدي باقامة الحج والاسحقاق فرجعوا عن كل
 شاهد من ثلث شهد عليه قيمة ما اخرجاه من ثلثه اذ لو لا شهادة تهما تسليم له بمانه رجل
 في يد عبده فشهد شاهدان انه لهذا الرجل وقضى به له ثم شهد اثنان على المعنى له بالعبء
 لرجل خزانة له وقضى له ثم شهد اثنان على المعنى له الثاني ان العبد لهذا الثالث وقضى
 للثالث ثم رجعا من كل فريق للشهود عليه جميع قيمة العبد لان كل فريق اثلث على الشهود
 عليه مكر في العبد وقد اقر بالرجوع انهم اتلفوا بغير حق فيضمنون له عبده في يد رجل

والموتى تخلص عنه مدفع الرقبة شهود القتل شهيد واسعد الرقبة والرايد على قيمة
 العبد وجب اختيار العدا فلا يكون ضمانه على شهود القتل بل على شهود الاعتراف لانه
 يقع اختيار العدا فعدا المروج يلزمهم تسوية الاف تمام الدية والقيمة العبد لانهم
 استهلكوا عبيد بالاعتاق فان شهدا بعتقه او لا وقضى به ثم شهدا بخرائه فقتله قبل
 العتق والموتى يعلم به ثم رجعوا عن شهود العتق قيمته وشهود الجناية عشرة الآف
 اما شهود القتل فلا بالقاضي قضى بشهادة ثمانية بالاعتاق لا بالاختيار وكيف يقضى بالاختيار
 والجناية لم تكن ظاهرة عند القاضي في ذلك الوقت فيضمنان قيمة العبد لا غير اما شهود
 القتل فلا لهم تلفوا على الموتى الدية لان القاضي انما قضى بالدية بشهادة ثمانية لانهم شهدوا
 بجناية معلومة للموتى عند اعتاقه اياه وكانوا شاهدين باختيار الموتى العدا بخلاف
 ما تقدم شهدا عليه من اكلهما بالعين او سرهما بالعين ومهر المثل او قيمة الف شهيد
 آخران يتبعن العدا ووطئ المرأة والطلاق بعده وقضى بها او بالعتق ولا فرق جفوا فالبعض
 عليه ان شأخص شاهدك العتق الف لانهم اوجبوا الف الفاعل من العايد عوض فيضمن
 ما كان بغير عوض ثم يرجع على شاهدك الوطئ والبعض بالعين ورد على الاولين ما اخذ منها
 وان شأخص شاهدك الوطئ او لانه بالعتق ضمن كل فريق الف لان وجوب الزيادة بالتسمية
 والتسمية ثبتت بشهود العتق فان كانت المرأة حرة او مات المبيع وقت الحضور
 فلا شيء على شهود العتق لانه شهدا على عتق نسق في الا ان يتأخر الحكم بشهادة شهود
 العتق فيفرمون الزيادة شهدا في شواك يمتنع عتق في رخصان فزاد وقضى ورجع
 ضمانا قيمته وقت القضاء لان الشهادة انما تصير عاملة عند القضاء فيجب القيمة حينئذ
 الجسر والماني في كتاب الكافي في شرح الوافي ويملو في الجزء الثالث كتاب الوكالة

والحمد لله رب العالمين وصلوته وسلامه على محمد وآله الطاهرين
 اتفق الفارغ من كتابه على العبد الضعيف الخاطي الراعي عفوريه
 ذ النون بن احمد بن محمد البشير غفر الله له ولوالديه وجميع المسلمين
 قبيل الزوال يوم الجمعة اول يوم من شهر شعبان المبارك

من سنة خمس وسبعين وسبعمائة الهجرية
 حامدا لله تعالى ومصلحا على نبيه
 عليه السلام



Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kismi: ATCA ZADE
Yeni: MUSEYİM
Cikarılma No: 205